المركز الوطني للترجمة

تونس

جاك موشلر - آن ريبول

القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة

ترجمة

مجموعة من الأساتذة والباحثين

بإشراف عز الدين المجدوب

دار سيناترا

القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة

المركز الوطني للترجمة

جاك موشلر - آن ريبول

القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة

ترجمة

مجموعة من الأساتذة والباحثين

من الجامعات التونسية

بإشراف

عز الدّين المجدوب

مراجعة

خالد ميلاد

دار سيناترا

موشلر، جاك، ريبول، آن: **القاموس الموسوعيّ للتّداوليّة** ـ ترجمه عن الفرنسية: مجموعة من الأساتذة والباحثين ـ المجدوب، عز الدّين، إشراف ـ ميلاد، خالد، مراجعة، الحجم: 17 x 25 سم - عدد الصفحات: 712 صفحة، ـ منشورات دار سيناترا ـ المركز الوطني للترجمة، تونس، 2010، سلسلة **اللسان**.

ر.د.م.ك.: 3-29-084-9973-978

اللّسانيات ـ التداولية ـ العرفان ـ قاموس ـ موشلر، جاك ـ ريبول، آن ـ المجدوب، عز الدّين (الإشراف) ـ ميلاد، خالد (المراجعة)

9, نهج المنستيري - 1006 - تونس
الهاتف: 377 567 71 (216+) الفاكس: 308 567 71 (216+)
الواب: www.cenatra.nat.tn
البريد الالكتروني: tarjamah@cenatra.nat.tn

شارك في ترجمة مواد هذا القاموس

ســمة بلحاج رحومة **الشكيلي**: المعهد العالي للغات بحي الخضراء - جامعة قرطاج-7 نوفمبر
أحمد الجَوّة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس - جامعة صفاقس
محمد الخبو: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس - جامعة صفاقس
شكري السعدي: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية بتونس - جامعة تونس
سهيل الشملي: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - جامعة منوبة
محمد الشيباني: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس - جامعة صفاقس
المكي العايدي: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان - جامعة القيروان
توفيق قريرة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان - جامعة القيروان
سندس كرُونة: المعهد العالي للغات بحي الخضراء - جامعة قرطاج 7 نوفمبر
شكري المبخوت: كلية الآداب والفنون والإنسانيات بمنوبة - جامعة منوبة
عز الدين **المجدوب**: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة - جامعة سوسة
منصور **الميغري**: كلية الآداب والعلوم الإنسانية بسوسة - جامعة سوسة
خالد **الوغلاني**: المعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس - جامعة تونس - المنار

شكر خــاص

للمؤلفين جاك موشلر وآن ريبول لتفضلهما بإهداء حقوق ترجمة هذا القاموس للمركز الوطني للترجمة.

ديباجة

تنامى حقل البحوث التداوليّة في الثلاثين سنة الأخيرة بشكل لافت للنظر وغدا الاتّجاه التداوليّ جدولاً معرفيّاً مسيطرًا على الساحة العلميّة العالميّة بعد أن انحسر التركيز على النظام اللغويّ في حدّ ذاته وانكبّ الباحثون على دراسة قوانين استعمال النظام اللغويّ في المقامات المناسبة، بحيث لم يعد من الممكن لأيّ باحث عدم الاطّلاع على نتائج هذه الأعمال والإلمام بها. ولكن القارئ المبتدئ المختصّ وغير المختصّ يواجه كثيرًا من الصعوبات للاطّلاع على هذا الحقل المعرفيّ لشدّة اتّساع هذا المجال من البحث وتنوّع روافده من حيث الاختصاصات العلميّة والبلدان والثقافات المساهمة في تنميته وإثرائه.

وقد كان من أهمّ الدواعي التي جعلتنا نقبل على ترجمة هذا الكتاب أنّه يقدّم عرضاً وافياً ومختصرًا لما آلت إليه البحوث التداوليّة إلى حدود 1994 على الصعيد العالميّ.. وجمع في ذلك على نحو طريف بين التقاليد الأنغلوسكسونيّة والفرنكوفونيّة. وقد اتّسم العرض بالدقّة وجودة التوثيق لأنّ همّة المؤلّفين قد تعلّقت بوضع كتاب يكون عمدة في هذا المجال وقد نجحا في ذلك أيّما نجاح.

لم يكن من اليسير ترجمة هذا القاموس الموسوعيّ في التداوليّة ضمن الخطّة التي ضبطها المركز الوطنيّ للترجمة لجمعه بين اختصاصات ومجالات قد لا تجتمع بيسر عند باحث واحد. فالتداوليّة كما هو معلوم قد ظهرت ضمن الفلسفة التحليليّة في إطار جدل يتعلّق بمهام الفلسفة عمومًا وفي نطاق نقد المناطقة لما كانوا يعدّونه نقصاً في الألسنة الطبيعيّة. ثم تلقّف اللسانيون بعض هذه الفرضيّات وأقحموها في وصف النظام اللغويّ فنشأت نتيجة ذلك حركة تفاعل خصبة مدّت الجسور بين المنطق الشكليّ والوصف اللغويّ واقترنت فيها قضايا صدق الأقوال والإحالة بقضايا التخييل

في السرد والاستعارة والاقتضاء والاستلزام والانسجام في النصّ وقوانين الخطاب فإذا الكتاب يجمع بين جداول بحث يكوّن كلّ منها شبه اختصاص قائم بذاته. ولذلك تضافرت مجموعة من الباحثين للتعاون على هذا المصنّف لأنّه مما يثقل على الفرد الواحد. وقد كان لي شرف العمل معهم والتنسيق بينهم لضمان وحدة المصطلح بين كافة الفصول. وقد أعددنا ثبتا اصطلاحيًا ثلاثيّ اللسان فرنسيّ إنغلـيزيّ عربيّ وأردفناه بمدخل عربيّ وآخر إنغليزيّ مستقلّين لتيسير البحث عن المصطلح المقابل أيّا كان اللسان المنطلق منه. وقد حافظنا على ثبت المفاهيم والأعلام في النسخة الفرنسيّة وحافظنا على نظام الإحالة على صفحات النصّ الفرنسيّ ويجدها القارئ مثبتة واضحة في الترجمة وراقبنا هذا الثبت وعدّلنا ما يجب تعديله وقد أفدنا من المصطلحات الجارية في البحوث والترجمات المختصّة وملنا متى أمكن ذلك إلى تفضيل المصطلح القديم إن سنح. وكان ذلك شأن قول وإنشاء وتعقيب وعودة الذكر والعائد الخ.

لم تكن ترجمة الشواهد أقلّ جوانب الكتاب دقّة وصعوبة. وقد حافظنا في الغالب على شواهد الكتاب واقترحنا بدلها شواهد عربيّة متى كان الشاهد العربيّ موافقاً للشاهد الفرنسيّ من كلّ الوجوه. ولكنّ ذلك ليس القاعدة وقد نبّهنا أكثر من مرّة إلى أنّ التحاليل المقدّمة بالنسبة إلى بعض الوحدات اللغويّة لا تنطبق إلا على اللسان الفرنسيّ وأنّ العربيّة تحتاج إلى وصف خاصّ بها. فتكون الشواهد العربيّة لمجرّد الاستئناس بالنظريّات المقدّمة لا غير.

وقد حظيت هذه الترجمة بمراجعات عديدة فقد راجع أعضاء هذا الفريق بعضهم عن بعض وراجعها عنهم السيّد خالد ميلاد وقمنا من جهتنا بمراقبة النصّ النهائيّ ومقارنته بالنصّ الفرنسيّ تلافياً لأخطاء السّهو عسى أن يكون هذا الكتاب خدمة لبحوث اللسان العربيّ وأهله.

عزّ الدين المجدوب

المصادر والمراجع المعتمدة في الترجمة

ملاحظة: اقتصرنا على ذكر أهم البحوث التي اعتمدناها في اللغة العربية

بلحاج رحومة الشكيلي، بسمة، 2007، السؤال البلاغي:الإنشاء والتأويل، المعهد العالي للغات تونس دار محمد علي الحامي للنشر، تونس.

السعدي، شكري، 2006 الحدث في اللغة العربيّة: بحث في الأسس الدلاليّة للبنى النحويّة (دكتورا) مرقونة جامعة منوبة كليّة الآداب والفنون والإنسانيات بمنّوبة تونس.

ريبول، آن Reboul, Anne وموشلر، جاك Moeschler, Jacques، التداوليّة اليوم: علم جديد في التواصل ترجمة دغفوس سيف الدين والشيباني محمّد، 2003 المنظمة العربيّة للترجمة بيروت.

الشاوش، محمد، 2001 أصول تحليل الخطاب في النظرية النحوية العربيّة: تأسيس نحو النص، جامعة منوبة كليّة الآداب منوبة، المؤسسة العربيّة للتوزيع، تونس.

الشريف، محمد صلاح الدين، 1986: تقديم عام للاتجاه البراغماتي، ضمن أهم المدارس اللسانيّة، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس.

صمود، حمادي (إشراف)، أهم نظريات الحجاج في التقاليد الغربيّة من «أرسطو» إلى اليوم، جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانيّة تونس 1.كليّة الآداب منوبة.

المبخوت، شكري، 2006 إنشاء النفي وشروطه النحويّة الدلاليّة مركز النشر الجامعي، كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات جامعة منوبة. تونس.

الميغري، منصور، 2004 أفعال القول في العربيّة (دكتورا) مرقونة، جامعة منوبة، كليّة الآداب والفنون والإنسانيّات منوبة تونس.

ميلاد، خالد، 2003 الإنشاء في العربيّة بين التركيب والدلالة: دراسة نحويّة دلالية، كليّة الآداب منوبة، المؤسسة العربيّة للتوزيع، تونس.

الهيشري، الشاذلي، 2003 الضمير ودوره في الجملة، جامعة منوبة، منشورات كليّة الآداب.

تمهيـــد

ترجمة: عز الدين المجدوب

عزم كلّ من «آن ريبول» و«جاك موشلر» في صيف 1987 على تأليف مصنّف يكون عمدة في التداوليّة ومرجعا فيها. ويعود قرارهما إلى أسباب متعدّدة. فقد لاحظا أوّلا أنّه لا يوجـد في الميدان الفرنكوفونيّ أيّ مرجع حـول التداوليّة يعتدّ به، واقتنعا أنّ التطوّرات الحديثة في التداوليّة سـيكون لها انعكاسـات هامّة على اللسـانيّات والعلوم العرفانيّة واللسـانيّات الحاسـوبيّة. واعتبرا ثالثا أنّه قد آن الأوان لصياغة مشـروع بحث حقيقيّ في التداوليّة.

وكنّـا نطمح، على كلّ حال فـي البداية، إلى تأليف كتاب فـي التداوليّة يكون نظير ما ألّفه «أوزوالد دكرو» وتزفيتان «تودوروف» لعلوم اللغة أي للسـانيّات (Ducrot et Todorov 1972). لذا وجب تنزيل هذا العمل في هذا السّياق. وإنّا لا نتبنّى هذا الانتساب لأسـباب تاريخيّة فحسب وإنّما نتبنّاه لأسـباب بيداغوجيّة أيضاً. إذن إنّ الكتاب الوحيد الذي ننصح بقراءته قبل الإقبال على كتابنا هذا هو كتاب «دكرو» - «تودوروف».

لقـد كان أكثر من نصـف عناوين الفصول التـي اخترناها عندمـا عزمنا على هذا العمـل يفتقـر إلى بحوث معمّقة سـواء من قِبَلنـا أو من قِبَل غيرنا. فـكان فهرس عملنا مشـروع بحث حقيقيّ. وقد شـرعنا بعد خمس سنوات من قرارنا في تحرير هذا المؤلّف. وقد أمكننا إنجاز ذلك بفضل التطوّرات الحاصلة داخل اللسانيّات والتداوليّة. ويمكن أن نزعم أنّنا ساهمنا، من حيث لا نقصد، في سدّ هذا النقص.

يبـدو مبدئيّا من السـهل توزيع مجال بحث بين عدّة أشـخاص عندما يكون هدفهم الشـمول والمعرفة الموسوعيّة. لقد كان تكويننا واتّجاهاتنا في البحث مشتركة جزئيّا غيـر أنّ مجـالات اختصاصنا كانـت مختلفة. فـ«آن ريبـول» (Anne Reboul) أنجزت أطروحة دكتوراه سـنة 1984 موضوعها الحوار المسـرحيّ ضمن وجهة [بحث] سرديّة وتداوليّـة («ريبول» 1984). وقد اهتمّت اهتماماً متواصـلاً بقضيّة التّخييل من خلال قضايا الأسـلوب غير المباشـر الحرّ والتمثيلات المستحيلة أو الاسـتعارة («ريبول» 1992). وقد عملت من سـنة 1984 إلى 1990 على صياغة نظريّة تداوليّة للتّخييل والاسـتعارة في إطار نظريّة المناسـبة لـ«سبربر» و«ولسـون» (Sperber et Wilson 1986 a و1989). وأثمر ذلك

[10] أطروحة دكتوراه في الفلسفة التحليليّة/ (Reboul 1990). وقد اهتمّت إلى جانب ذلك بقضيّة الإحالة وبقضيّة تعيين المراجع الخاصّة بالعوائد [النصّيّة] والإشاريّات. فسمحت لها مجمل هذه الأبحاث بمناقشة أطروحة للتأهيل موضوعها **التّخييل والإحالة**. وقد واصل ‹جاك موشلر› من جانبه تطوير مقاربة تداوليّة للخطاب (‹موشلر› 1985a) كان وضع لبناتها الأولى في أطروحته حول التداوليّة والحوار (‹موشلر› 1982) وتخلّى تدريجيّا عن المقاربة اللسانيّة ونزّل قضيّة الخطاب ضمن إطار عرفانيّ هو نظريّة المناسبة (‹موشلر› 1989a). وقد أفضت به اهتماماته بالدلالة الشكليّة خاصّة ومواضيع التداوليّة التقليديّة (الاقتضاء والاستلزام) إلى تناول قضايا أكثر اتّصالا بالجانب اللغويّ في البحث التداوليّ مثل تحليل النفي واللسنيّات (expression idiomatique) أو الأزمنة الفعليّة.

وقد حصل لنا يقين أنّنا قادران، إن جمعنا قدراتنا و[قرّبنا] اهتماماتنا، على تأليف مصنّف كامل جيّد التوثيق متين وفي الآن نفسه يسير التناول لمن [يريد الاطلاع] على الوضع الراهن للتداوليّة. قد يجد كثير من القرّاء المختصّين في اللسانيّات أو في تحليل الخطاب اختياراتنا جزئيّة أو منحازة. لكنّ كتابا من هذا القبيل لا يمكن أن يكون [مجرّد] جرد للمقاربات أو النظريّات دون [التعرّض] لعلاقة بعضها ببعض. فقد بنينا اختياراتنا على أساس الحرص على التناسق المنطقيّ [للعمل] وكذلك على مقياس الأهمّيّة التاريخيّة. فلم نختر من المواضيع والمراجع إلّا ما كان يمثّل إضافة أساسيّة لميدان التداوليّة. لذلك اضطررنا في مرحلة أولى إلى اختيار الإشكاليّات التي اعتبرناها مفيدة لصياغة النظريّة التداوليّة.

ما هي القضيّة التداوليّة؟ يتعذّر علينا الإجابة في أسطر معدودة عن هذا السؤال الذي سيكون موضوع نقاشات مطوّلة خلال هذا العمل. غير أنّنا نقول باختصار شديد: تعتبر القضيّة تداوليّة إن كانت لا تتعلّق ببنية اللغة وإنّما تتعلّق باستعمالها. وإن كان لا يجادل أحد في وجود عدوى بين بنية اللغة واستعمالها وهو أمر أثبته بوضوح الباحثون في العشريتين الأخيرتين فإنّه لا يمكن حصر مجال التداوليّة في هذا النوع من الظواهر [اللغويّة]. ولهذا السبب لن نتحدّث بصفة خاصّة عن تداوليّة لسانيّة لأنّ مجال التداوليّة وإن كان يتعلّق بصفة أساسيّة باستعمال اللغة فإنّه يرتبط بقضايا ليست لغويّة بالمعنى الضيّق للكلمة مثل قضايا الاستدلال والاستعمال التقريبيّ والاستعارات والفهم المرتبط

[11] بالسّياق وقوانين الخطاب الخ../

سيستغرب القارئ لا محالة كثرة الإحالات الأنقلوسكسونيّة وغلبتها مقارنة بالإحالات الفرنكوفونيّة. ينبغي الإقرار بكلّ أمانة وبكلّ وضوح بأنّ التداوليّة قد تطوّرت بصفة أساسيّة ضمن التقاليد الفكريّة الأنقلوسكسونيّة. وتمثّل أعمال ‹أوزوالد دكرو› التي تسمّى **بالتداوليّة المدمجة** أشهر استثناء. والمقصود بهذه التسمية أنّ التداوليّة

مدمجة في اللسانيّات. ولئن تطوّرت التداوليّة بصفة أساسيّة في الولايات المتّحدة وإنكلترا فذلك يعود أوّلا إلى أهميّة الاتّجاهات التحليليّة في الفلسفة ثمّ إلى الاختيارات الجذريّة التي اتّخذتها النظريّة اللســانيّة منذ ثلاثين ســنة تحت تأثير «تشومسكي» Chomski. لقد كانت أهمّ القضايا التداوليّة مثل قضيّة الأعمال اللغويّة أو الاســتلزامات (أو التضمينات) ثمرة تفكير فلاســفة اللغة الذين أثاروا اهتماما واســعا لدى اللســانيين. لم ذلك؟ نحن نفسّــر اهتمام اللســانيين بالمظاهــر التداوليّة للغــة بأنّه كان ردّ فعل علــى الأطروحات الجذريّة لـ«تشومسكي» وخاصّة تلك المتعلّقة باستقلال [علم] التركيب، فالمختصّون في التركيب [الباحثون خارج السـبل] التقليديّة قد اعترضتهم شيئا فشيئا قضايا دلاليّة أو تداوليّة أصابت علم التركيب بالعدوى [التداوليّة].

وقــد أدّى ردّ الفعل المناهض لـ«تشومســكي» الذي عقب ذلك إلــى صياغة نظريّة نحويّة ذات أساس دلاليّ هي **الدلالة التوليديّة** أقحمت صلب [المنوال] النحويّ ذاته أحد أهمّ النظريّات التداوليّة. فقد أدرجت هذه الفرضيّة التي اشتهرت **بالفرضيّة الإنشائيّة** ضمن البنيــة العميقة للجملــة [مكوّنا] يتعلّق بقيمتها كعمل [لغــويّ] أي قوّتها المتضمّنة في القول. لقد التقت اللســانيّات إذن بالتداوليّة في بداية الســنوات الســبعين ونتج عن ذلك اللقاء تغيّرات خطيرة في تكوّن النظريّات اللســانيّة بحيث انقســم العالَم الأمريكيّ إلى شقّين. فمن جهة تطوّر النحو التوليديّ معتمدا أطروحات «تشومسكي» حول استقلال علم التركيب بالنسبة إلى الدلالة. ومن جهة ثانية أثمرت الدلالة التوليديّة تدريجيّا نظريّة وظيفيّة للوقائع اللغويّة، وتطوّرات ذات توجّه عرفانيّ مثلما هو الشأن عند لنغاكر (Langacker) و«لايكــوف» (Lakoff). إلّا أنّ هذه الصورة صورة غير دقيقة لأنّه لا يوجد إجماع حقيقيّ حول علاقة اللســانيّات بالتداوليّة. من ذلك أنّ إحدى النظريّات القريبة العهد التي أثّرت في تحرير هذا العمل وهي نظريّة المناسبة لا ترى تنافرا حادّا بين وجهة نظر «تشومسكي» التقليديّــة ووجهة التداوليّة الجذريّة. بل إنّ اللســانيّات التي مجالها الصوتميّة والتركيب والدلالــة لم تعد في/ تنافس مــع التداوليّة لأنّ التداوليّة تهتمّ بكلّ المظاهر غير الوضعيّة [12]
لاســتعمال اللغة. وسنعود بالشرح والتحليل خلال كلّ هذا الكتاب تقريبا لقضيّة علاقة اللسانيّات والتداوليّة.

إنّ هــذا العمل ليس قاموســا بالمعنى الحقيقيّ للكلمــة وإن كان عنوانه **القاموس الموسوعيّ للتداوليّة** فهو لا يشــتمل على مداخل ألفبائيّة. غير أنّنا أردفناه بثبت مصطلحات يتضمّــن أهمّ المداخل المصطلحيّة وتعريفاتها وفهرســا بالمفاهيــم والمؤلّفين. وقد نظّمنا المؤلّف حســب البنية التالية بالإضافة إلى المقدّمة التي تتناول علاقة اللسانيّات والتداوليّة والإشكاليّة العرفانيّة والخاتمة التي تركّزت حول مستقبل التداوليّة (حيث نطرح مسألة التطــوّرات القادمة للتداوليّة ومســتقبلها العلمــيّ والمؤسّســاتيّ والتكنولوجيّ). يتضمّن الكتاب ثمانية عشــر فصلا كلّ واحد في قرابة عشرين صفحة وتتناول عددا مماثلا من

المواضيع [المستقلّة]. ولمّا كان كل فصل يمثّل وحدة قائمة بذاتها أمكن مراجعته دون الرجوع إلى بقيّة الفصول. وإذا كانت بعض المفاهيم الضروريّة للفهم مقدّمة في فصول أخرى أحلنا القارئ على الفصل أو الفصول التي يحسن الرجوع إليها. وبشكل أعمّ يمكن للقارئ أن يعود للفهرس حتّى تكون له نظرة شاملة حول تطوّرات هذا المفهوم أو ذاك. وإن كان كلّ فصل وحدة قائمة بذاتها فإنّه ليس وحدة غير قابلة للقسمة. فمبدأ المراجعة الذي وجّه تحرير العمل هو **مبدأ الاطّلاع الجزئيّ**. وتحدّد قسمة[الفصول] إلى فقرات أساسيّة (مرقّمة1.2.3.الخ) وحدات مستقلّة استقلالا نسبيّا يمكن للقارئ الرجوع إليها إن رغب في ذلك بقطع النظر عن الفقرات الأخرى. ويصحّ المبدأ نفسه بالنسبة إلى كلّ مستويات التخطيط. ولا يمنع هذا مطلقا مراجعة الفصول باعتبارها وحدات مستقلّة فضلا عن قراءة كل الكتاب في ترتيبه الخطّيّ.

وقد أدخلنا ضربين من المعلومات الضروريّة لتيسير القراءة. فوضّحنا من جهة المفهوم كلّما كان ذلك ممكنا بشواهد وأمثلة. وميّزنا من جهة أخرى على مستوى الطباعة النصّ الرئيسيّ (بالخطّ النموذجيّ) من التعليق على الشواهد أو الملاحظات الجانبيّة غير الضروريّة للفهم الإجماليّ. (بخطّ صغير). أضف إلى ذلك أنّ العمل يخلو من الهوامش التي تثقل عادة المراجعة لكنّنا أدخلنا نظاما من التنبيهات ضمن النصّ للإحالات الفرعيّة والتوضيحات التكميليّة./ [13]

لم يكن ترتيب الفصول اعتباطيّا وإنّما جمعناها حسب جملة من الأغراض والمباحث إذ يقدّم الفصلان الأوّلان جداول [البحث] المسيطرة على التداوليّة ونقصد بذلك من ناحية نظريّة الأعمال اللغويّة (الفصل 1) ومن ناحية ثانية التقليد [الأوروبيّ] القارّيّ للتداوليّة المدمجة والتوجّه العرفانيّ لتداوليّة المناسبة (الفصل2). أمّا الفصول3 و 4 و5 فقد كان موضوعها قضيّة الإحالة منظورا إليها من جوانب مختلفة من قبيل شروط صدق الأقوال أو الصدقيّة وعلاقة الصورة المنطقيّة والشكل القضويّ (الفصل3) ودور السياق في رفع اللبس وتعيين مراجع الأقوال (الفصل4) ومناقشة منوالين صيغا حديثا لحلّ قضايا الإحالة وهما نظريّة الفضاءات الذهنيّة ونظريّة العوالم الممكنة (الفصل5). إنّ هذه الفصول الثلاثة أساسيّة لأنّها تبيّن أنّ قضيّة الإحالة على عكس ما قد توهم به طريقة معالجتها المعهودة في علم الدلالة قضيّة تداوليّة. وهي تمثّل بذلك مساهمة طريفة في [البحث] التداوليّ بمقتضى إشكاليّتها و[نظام] استدلالها.

تضمّ المجموعة الثانية الفصول الموجودة بين الفصل السادس والفصل الحادي عشر وتتعلّق بالمضامين الضمنيّة أو الاستلزامات. يعالج الفصل السادس علاقة المنطق بالتداوليّة وخاصّة علاقة اللغات المنطقيّة بالألسنة الطبيعيّة في موضوع الروابط. أمّا الفصل السابع فيتناول قوانين الخطاب التي اقترحتها التداوليّة لتفسير التباين [الملاحظ]بين معنى الجملة

أو الكلمات والمعنى الذي تمّ تبليغه. ويناقش الفصلان الثامن والتاسـع مبحثين تقليديين حبيثين للدلالة والتداوليّة هما قضيّة الاقتضاء والاستلزامات الخطابيّة، ويكون من المهمّ لهذا السـبب أن نبيّن أنّ قضيّة الاقتضاء التي درج الناس علـى اعتبارها قضيّة دلاليّة تجد طرحا جديدا وطريفا من خلال مفهوم الاسـتلزام الخطابيّ. وأخيراً يقدّم الفصلان العاشر والحادي عشـر مظهرين من نظريّة الحجاج لـ«دكرو» هما من جهة مقدّمة لقضايا السلالم الحجاجيّة، ومن جهة ثانية مقدّمة لمفهوم الحجاج.

وتتوسّع المجموعة الثالثة من الفصول في قضايا سبق تناولها. فالفصل12 يعرض وجها آخـر من التداوليّة المدمجة هـي نظريّة إلقاء القول وفرضيّة تعـدّد الأصوات التي طوّرها «دكـرو». أمّا الفصـل 13 فيعود من جديد إلـى قضيّة الإحالة ولكن مـن زاوية التعابير اللغويّة غير المستقلّة [إحاليّا] مثل العوائد [النصّيّة] والإشاريّات.ويواصل الفصل 14 أيضاً بحث قضيّة الإحالة حول الاستعمال التقريبيّ للغة والطابع المنفصل أو الضبابيّ للمفاهيم التـي توافق الوحدات المعجميّة. يلي ذلك الفصلان 15 و16 اللّذان يعتمدان إشـكاليّة أكثر اتّصالا بالأسـلوبيّة بما أنّهما يتناولان قضايا الاستعارة والتّخييل./ ويتبنّى الفصلان مقاربة تداوليّة ترتبط ارتباطا وثيقا بالفصول السابقة (نظريّة الأعمال اللغويّة ونظريّة المناسبة خاصّة).

وأخيـراً يتنـاول الفصـلان الأخيران المجـال الواسـع للخطاب من زاوية إشـكاليّة الانسـجام (الفصـل17) وتحليل المحادثة (الفصل 18). ولئن كانت الإشـكاليّتان غير مختصّتين بالتداوليّة فإنّنا بيّنّا في هذين الفصلين العلاقة بين التداوليّة وتحليل الخطاب.

نودّ أن نعترف بالجميل للأشخاص الذين جعلوا تصوّر هذا الكتاب وتحريره ممكنا ونبدأ بشـكر الناشر «جان لويس شليغل» الذي وضع ثقته فينا طوال مرحلة تصوّر العمل، ونخصّ بالشكر «دايدر ولسن» و«ميشال شارول» و«جاك جياز» و«جورج كليبر» الذين لم يبخلوا عن تشجيعنا وقابلوا أعمالنا بالمودّة والترحيب. ونتوجّه بالشكر أيضاً إلى أنطوان أوشـلان وجان مارك لوشـر اللّذين تعهّدا بقراءة العمل.و أخيراً يتوجّه «جاك موشـلر» بالشكر لكليّة الآداب وقسم اللسانيّات بجامعة جنيف Genève لعطلة الدراسة والبحث التي منحوه إيّاها لتحرير هذا الكتاب.

جاك موشلر و آن ريبول

قائمــة الرّمــوز

*	اللاّنحوية
؟، ؟؟	الشّذوذ الدلالي (متصاعد)
∀ س	«لِكلّ س» (سور كُلّي)
∃ س	«يُوجد س» (سور وُجوديّ)
∧	«و» (رابط منطقي دالّ على وصل)
∨	«أو» (رابط منطقي دالّ على فصل احتوائي)
⊽	«أو» (رابط منطقي دالّ على فصل إقصائي)
←	«إذا ...» (رابط منطقي دالّ على استلزام مادّي أو علاقة شرطية)
↔	«إذا وفقط إذا» (رابط منطقي دالّ على تكافؤ أو علاقة تشارط)
¬	«لا» (عامل منطقي دالّ على نفي قضوي أو نفي داخلي)
ص̅	«لا» (عامل منطقي دالّ على نفي خارجي)
ط س	«صحيح أنّ... » (رابط ثنائيّ القيمة في موضع ما)
⫣	استلزام دلالي
≠	«غير مُطابق لِـ»
ط س	مجموعة وظائف س في ط
∈	انتماء مجموعاتيّ

ψ ،ϕ	متغيّرات القضايا
ق، ض	متغيّرات القضايا
أ، ب	متغيّرات الأفراد
{ص، ك}	{«صادق»، « كاذب»}، أو مجموعة قيم الحقيقة
كϕ	«المتكلّم يعلم أنّ ϕ»
قق	«من الممكن أنّ ب»
م س	مركّب اسمي
م ف	مركّب فعلي
س	اسم
ف	فعل
ص	صفة
أ.تع	أداة تعيين
صرفة	صرفة
ج	جملة
ض	ضمير
س	خاصية مُعيّنة بواسطة اسم الجنس س
ف،	فضاء قرين للفضاء ف

خ (د)	خاصية دور
خ (د (ق))	خاصية قيمة دور
>	علاقة قوة حجاجية
وج	علاقة توجيه حجاجي

الأشكال الموضعيّة

<+ ق، + ض>
<- ق، - ض>
<+ ق، - ض>
<- ق، + ض>

ع	عمل لغوي
م	مُخاطبة
ب	تبادل
م.س	مُخاطبة استهلالية
م.ت.س	مُخاطبة تفاعلية - استهلالية
م.ت	مُخاطبة تفاعلية
ب.مج	تبادل موجِّه
ب.تا	تبادل تابع
ب.ت	تبادل تفاعلي

[17]

المقدّمـــة

التداوليّة واللّسانيّات والعرفان

ترجمة: شكري المبخوت

جرى، منذ عشـرين عاما، استعمال لفظ **تداوليّة**، شيئا فشيئا، في الأدبيات اللسانيّة إلى حدّ لم يعد معه من المناسـب ألاّ نتحدّث عـن التداوليّة باعتبارها فرعا من علوم اللغة بل من اللسـانيّات. إلاّ أنّ العلاقات بين التداوليّة واللسـانيّات ليست بسيطة، وسننظر في هذا الفصل في مختلف الاختيارات التي أتيحت للسانيين كي يعرّفوا التداوليّة.

وعلى وجه العموم، تُعرَّفُ **التداوليّة** بأنّها دراسـة اسـتعمال اللغة مقابل دراسـة النظام اللسـانيّ الـذي تعنى بـه تحديدًا **اللسانيّات**. وإذا تحدّثنا عن اسـتعمال اللغـة فلأنّ هذا الاسـتعمال ليس محايدًا، من حيـث تأثيراته، في عملية التواصل ولا فـي النظام اللغويّ في حدّ ذاته. فمن نافل القول، فعلا، أن نشـير إلى أنّ بعض الكلمات (المشـيرات الدالّة علـى الزمان أو المكان أو الأشـخاص من قبيل **الآن وهنا وأنـا**) لا يمكن تأويلها إلاّ في سـياق قولها. وأقلّ سـذاجة أن نذكّر بأنّنا، عند التبادل اللّغويّ، نبلّغ من المعاني أكثر ممّا تدلّ عليه الكلمات.وليس من الساذج أن نقول أخيرًا إنّ استعمال الأشكال اللغويّة ينتج عنه بالمقابل إدراجٌ للاستعمال في النظام نفسه. فمعنى القول يقوم على شرحٍ لظروف الاستعمال أي لأداء ذلك القول.

وليس تاريـخ التداوليّة بمعدوم ولكنّه غير ممتدّ في الزمـان إلاّ قليلا (ثلاثون عامًا). ومن المفارقة، أنّ التداوليّة ليسـت صناعة ولدت من برنامـج بحث صِيغَ صياغة مجرّدة، كمـا هو حال **العلاميّة** مثلاً التـي اتّبعت، على الأقلّ في تقاليد القارّة الأوروبيّة، البرنامج الذي أطلقه سوسـير، في بداية القرن (انظـر Saussure 1968). ويمكن أن نحدّد منطلق التداوليّـة في أعمال فلاسـفة اللغة وبالخصوص في سلسـلتي محاضرات قدّمت بجامعة

هارفارد (**محاضرات وليم جايمس William James**) ألقاها سنة 1955 ‹جون أوستين› (انظر Austin 1970) وألقاها سنة 1967 ‹بول غرايس› (انظر Grice 1967 و1989). فقد أدخل ‹أوستين› في سلسلة محاضراته المخصّصة للفلسفة، مفهوما سيصبح محوريّا في التداوليّة، وهو مفهوم **العمل اللغويّ**، مدافعا بذلك عن الفكرة القائلة بأنّ اللغة في التواصل ليس [18] لها، أساسا،/ وظيفة وصفيّة بل لها وظيفة عمليّة. فإذ نستعمل اللغة فإنّنا لا نصف العالم بل نحقّق أعمالا هي الأعمال اللغويّة. فكان وجود ظواهر لغويّة خاصّة بالدلالة على العمل اللغويّ أحد برامج البحث الأولى التي اعتمدها اللسانيّون لتأسيس التداوليّة.

ولكنّ محاضرات ‹غرايس›، بالتوازي مع ذلك، كانت مُحدَّدة بالقدر نفسه. فقد بيّن ‹غرايس› أنّ اللّغة الطبيعيّة لم تكن، كما اعتقد، عصرئذ، المناطقة والفلاسفة التحليليون، ناقصة. ولكنّ العلاقات المنطقيّة التي توظّفها الأقوال عند التواصل (خصوصاً منها علاقات الاستلزام والاستدلال) كانت محكومة بمبادئ أو قواعد مؤسّسة على تصوّر عقلانيّ للتواصل. ومذّاك أضحى من الممكن أن نفسّر كيف نبلّغ من المعاني أكثر ممّا ندلّ عليه بقول من الأقوال. فقد خالف ‹غرايس›، شأنه شأن ‹أوستين›، التقليد الفلسفيّ الذي ينتسب إليه. ولئن أثبت ‹أوستين› الطابع غير الوصفيّ للأقوال فقد دافع ‹غرايس› عن الأطروحة القائلة بأنّ المضامين المبلّغة على نحو غير مباشر في التواصل (ما يسمّيه **الاستلزامات المحادثيّة**) توافق الجوانب غير الصدقيّة للأقوال. وبعبارة أخرى، فإنّ ما يقع تضمينه لا يعود فحسب إلى المحتوى الإخباريّ للقول الذي يمكننا أن نقول عنه، بحسب العوالم أو الظروف، إنّه صادق أو كاذب.

وقد أدّت أعمال ‹أوستين› و‹غرايس›، في ظرف وجيز، إلى ظهور دفق من الأعمال ذات أصول علميّة متعدّدة التوجّهات، مثل فلسفة اللغة واللسانيّات والمنطق وعلم النفس العرفانيّ واللسانيّات النفسيّة واللسانيّات الاجتماعيّة والذكاء الاصطناعيّ. ولم تمكّنّا هذه الأعمال من التقدّم خطوات عملاقة في المعرفة التي لدينا عن اشتغال اللغات الطبيعيّة فحسب بل كان لها أيضاً انعكاس كبير على معمار اللسانيّات ويسّرت بالخصوص بيان الصّلات، على نحو صريح، بين بنية اللغة واستعمالها وهي مسألة طرحتها السنّة البنيويّة جانبا. وعلى وجه التدقيق، مكّن اكتشاف الأبعاد التداوليّة للغة من طرح الأسئلة التالية: هل تمثّل التداوليّة مكوّنا من اللّسانيات؟ هل يمكن الحديث عن تداوليّة لسانيّة؟ ما الصلات التي تقيمها التداوليّة مع اختصاصات أخرى كالفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع والذكاء الاصطناعيّ؟

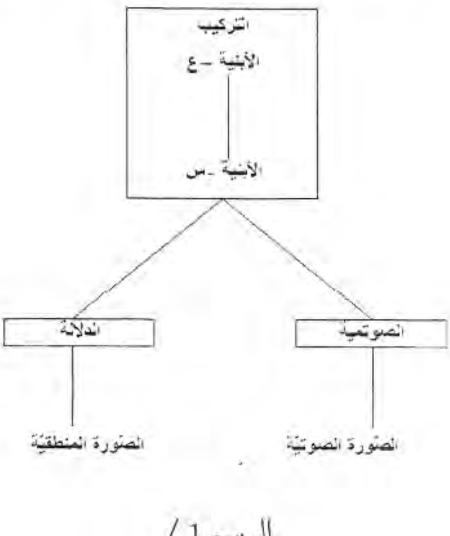
1. اللّسانيّات والتداوليّة

حين نخبر زملاءنا اللســانيين بأنّنــا «تداوليّون» فعادة ما نثير لديهــم صمتا دالاّ! فبأيّ شــيء يمكن للتداوليّ إذن أن يُعْنَى؟ أهو لســانيّ أم فيلســوف أم عالم نفس؟ وأســباب هذه الأسئلة هي التالية:/

أ) بدءًا، أولت النظريّات اللسانيّة المهيمنة (وهذا شأن التوليديّة كما هو شأن البنيويّة) عناية ضعيفة لاستعمال النظام اللغويّ. فقد ركّزت اللسانيّات عنايتها على دراسة النظام الصوتميّة والصرف والتركيب والدلالة).

ب) السبب الثاني لهذه الحيرة هو عجز اللسانيين عن تحديد ميدان التداوليّة في مقابل فروع اللسانيّات الأخرى: فالصوتميّة تدرس النظام الصوتميّ للألسنة والقواعدَ الصوتميّة المتحكّمة في التوليف بين الصواتم، ويدرس التركيب نظام القواعد الكامن في النحو الذي يُعرّف على أنّه مجموع شروط تحدّد نحويّة الجمل في لسان ما، وأخيرًا تعنى الدلالة ببنية المعجم وبالمبادئ أو القواعد المتحكّمة في إسناد دلالة إلى جملة ما انطلاقًا من دلالة الكلمات المكوّنة لها.

تعالج اللسانيات إذن صيغ التوليف بين مجموعات الأصوات ومجموعات المعاني. وتنتظم اللسانيات المتكوّنة من الصوتميّة والتركيب والدلالة)، حسب أيّ لسانيّ ينتمي إلى التقليد التوليديّ. على النحو التالي: المكوّن الأساسيّ هو **التركيب** وهدفه أن يقدّم انطلاقاً من الأبنية ع الأبنية **العميقة** سابقاً أو deep structures) تمثيلات تركيبيّة تسمّى أبنية س (الأبنية السطحيّة سابقاً أو surface structures) وهي تصلح لأن تكون مداخل إلى المكوّنات الصوتميّة (التي تشتقّ منها الصورة الصوتميّة أو **ص ص**) والمكوّنات الدّلاليّة (التي تُشتقّ منها الصورة المنطقيّة أو **ص م**.



الرسم 1 /

وضمـن هذا التصوّر، من المفهوم أن تعتبر قضية اسـتعمال النظـام اللغوي قضيّة غير ذات فائدة. إلاّ أنّ بعض الظواهر المرتبطة باستعمال اللغة لا يمكن أخذها بعين الاعتبار في تمثيلٍ لاشتغال اللغة على أنّه نظام مزاوجة بين «شكل – معنى».

1.1 الظواهر التداولية

نشـير إلى ثلاثة ميادين من الظواهر التي تبرز ضرورة تجاوز المنوال «شـكل - معنى» والحاجـة إلـى إدخـال البعـد التداولي وهـي ظواهـر تتصل بـأداء القول والاسـتدلال والتعليمات.

1.1.1 إلقاء القول

لا شـكّ أن اكتشاف دور النشاط القولي في البنية اللغوية هو أهم اكتشاف بالنسبة إلى التداولية. وتقوم هذه الحجة على مرحلتين:

(أ) بعض الأقوال ليست لها وظيفة تعيين شيء في الكون. فليس لها من وظيفة إحاليّة، بل هي وظيفة إحالة ذاتيّة (تحيل على نفسها).

(ب) لا تنتج وظيفة الإحالة الذاتيّة على المقام أو السياق بل تقع الإشارة إليها بواسطة مواضعة لغويّة في بنية القول.

وإليك بعض الأمثلة:

(1) **الأقوال الإنشائيّة**

أعدك بالمجيء.

آمرك بالخروج.

أتمنّى لك سفرة طيّبة.

(2) **الروابط**

لقد تزوّج زيد ولكنّ هذا سرّ.

اكشف لي رقم الفائز بما أنّك تعرف كلّ شيء.

أأنت في حلّ من أيّ التزام هذا المساء؟ لأنّ شريطا جيّدا يعرض في السينما.

(3) **النفي**

ليس زيد ذكيّا، بل هو ذكيّ جدّا.

لست ابنه، بل هو أبي.

لم يطلب منّي الخروج بل طردني.

(4) **المفاعيل المتعلّقة بإلقاء القول**

بصراحة، أين كنت أمس؟

بكلّ صدق، سأصرف النظر.

للأسف! لا أستطيع أن أمدّ لك يد المساعدة.

(أ) ينبغي أن تفهم الأقوال الإنشائيّة على أنّها تحقّق العمل الذي تسمّيه (الوعد أو الأمر أو التمنّي). فالعمل المتحقّق رهين إلقاء الجملة (إذا كنّا نستطيع أن نأمر بواسطة الحركات فإنّه لا يمكننا أن نعد أو نتمنّى إلاّ بواسطة الكلمات). فأداء القول إذن جزء لا يتجزّأ / من دلالته. ونتحدّث عن دلالة إحالة ذاتيّة حين تشير دلالة جملة أو عبارة لغويّة إلى عملية قولها. [illegible]

(ب) لبعض الروابط التداوليّة (لكنّ، بما أنّ، لأنّ) استعمالات لا تتعلّق فيها الترابطات التي تجريها بالمفاهيم بل تتعلّق بأعمال القول. من ذلك أن القول تزوّج زيد ولكنّ هذا سرّ لا يتعلّق فيه الربط بـ«لكنّ» بحدث زواج زيد بل بحدث قول إنّ زيدا تزوج. وقياسا عليه، فالقول أأنت في حلّ من أي التزام هذا المساء؟ لأنّ شريطا جيّدا يعرض في السينما، يتعلّق فيه الربط بواسطة **لأنّ** بالاستفهام نفسه، أي بعمل إلقاء الاستفهام وليس بمضمونه. وإذا كانت الإشارة إلى إلقاء القول جزءًا من معنى الأفعال الإنشائيّة فإنّ الربط على عمل إلقاء القول بواسطة الروابط شرط من شروط استعمال الروابط.

(ج) في أمثلة النفي، لا يتعلّق تأثير النفي بالقضية المنفيّة، بل بقابليّة الإخبار بها أي إمكانيّة قولها. وعلى هذا، فإنّ المتكلّم الذي ينفي القول زيد ذكيّ في (3) لا ينفي ذكاء زيد بل ينفي إمكانيّة إثبات ذكاء زيد وهو إخبار يعتبره غير كاف.

(د) لا تصف المفاعيل المتعلّقة بأداء القول، **بصراحة وبكلّ صدق حدثا** أو مضمونا يتّصف بالصّراحة أو الصدق بل تصف إلقاء القول (تباعًا الاستفهام أو الجواب والإخبار). وتصف **للأسف** كذلك عملية إلقاء القول نفسها تعبيرًا عن التحسّر أو عمل الاعتذار.

2.1.1 الاستدلال

المعلومة اللغويّة والمعلومة غير اللغويّة والمبادئ التداوليّة

يحتوي الصنف الثاني الكبير على ظواهر تداوليّة تتعلّق بالاستدلال.فلبعض الأقوال خاصّية استلزام أقوال أخرى.

وهكذا تستلزم (5) و(6) تباعا أنّ زيدًا ليس متزوّجًا وأنّ سيارة الأجرة قد تعطّلت ففاتتنا الطائرة:

(5) زيد أعزب.

(5') زيد غير متزوّج.

(6) لو لم تتعطّل سيارة الأجرة لما فاتتنا الطائرة.

(6') تعطّلت سيارة الأجرة وفاتتنا الطائرة.

لا تتطلّب هذه الاستلزامات حتىّ تُستَخْرج أن تُسْتَكْمل هذه الأقوال بمعلومات غير لغويّة أي سياقيّة. إلاّ أنّ التواصل، في بعض الحالات، لا يمكن أن يكون حرفيّا فيستدعي السياق.

على هذا النحو، لا يبلّغ المتكلّم في الأمثلة من (7) إلى (9) حرفيّا ما تدلّ عليه كلمات الجمل، بل يبلّغ أكثر من ذلك:

(7) **أ** كم الساعة؟

ب قد مرّ ساعي البريد./ [22]

(8) أيمكنك أن تمدّ لي الملح؟

(9) هذه الغرفة زريبة خنازير.

في المثال (7)، لا تكون الإجابة ج منسجمة (أو مناسبة) مع الاستفهام إلاّ إذا كان من البيّن للسائل والمجيب معًا أنّ ساعي البريد يمرّ في ساعة يعرفها كلاهما (مثلا على الساعة العاشرة صباحًا)، وفي (8) لا ينشغل المتكلّم بقدرة المخاطب على مدّه بالملح، بل يطلب منه الملح، وفي (9) ليست الغرفة التي توصف على أنّها زريبة خنازير على الحقيقة زريبة خنازير (حيث تربى فيها الخنازير) وإنّما هي تشبه إلى حدّ كبير (من حيث الوسخ والفوضى) الزريبة.

ومن مهامّ التداوليّة أن تفسّر كيف يمكن للسامع أن يتوصّل إلى فهم قول بطريقة غير حرفيّة ولم اختار المتكلّم صيغة في التعبير غير حرفيّة، بدل صيغة حرفيّة.

وبعبارة أخرى، فإنّ مهمّة التداوليّة أن تصف، بواسطة مبادئ غير لسانيّة، عمليات الاستدلال الضروريّة للوصول إلى المعنى الذي يبلّغه القول. ففي الأقوال من (7) إلى (9) من الضروريّ أن نضيف إلى المعلومات اللغويّة التي ينقلها القول معلومات غير لغويّة (تسمّى سياقيّة) ضروريّة للعمليّة الاستدلاليّة. وتختلف النظريّات التداوليّة حول طبيعة المبادئ التي يُنطلق منها في البحث عن المعلومات غير اللّغويّة: مبدأ التعاون عند «غرايس» (1975)، مبدأ المناسبة عند «سبربر» و«ولسون» (1986 و1989a)، **المواضع** لدى «انسكمبر» Anscombre و«دكرو» (1983).

الجملة مقابل القول والدلالة مقابل المعنى

يمكن هنا أن ندرج تمييزًا أساسيّا مستعملا في التداوليّة. إنّه التقابل بين **الجملة والقول**. إنّ الجملة، من حيث تعريفها، موضوع لسانيّ. فهي تتحدّد أساساً ببنيتها **التركيبيّة وبدلالتها** التي تُحتَسب على أساس دلالة الكلمات المكوّنة لها. وضمن هذا الفهم، فإنّ الجملة كيان مجرّد وهي نتاج نظرية. إلاّ أنّ المتخاطبين، عند التواصل،

لا يتبادلون جملا بل يتبادلون **أقوالا**. وبالفعل، فقول ما يوافـق جملة تتمّمها المعلومات التي نستخرجها مـن المقام الذي تلقى فيه. فالقول إذن نتاج إلقـاء جملة ما. فإذا كانت الجملة موضوعَ اللّسانيّات فإنّ القول موضوع التّداوليّة.

تجب الإشارة إلى أن القول، إذ يعرّف على أنّه إلقاء لجملة، يمكن أن يؤوّل بطريقتين مختلفتين: إمّا باعتباره **موضع ذكـر** وإمّا باعتباره **نمطـا**. فالقول **موضـع الذكـر** (وهو token في المصطلح الأنغلوسكسونيّ) نتاج مخصوص لموضع ذكر مخصوص للجملة. ومقابل ذلك، فإنّ **القول - النمط** هو مجموع الخصائص المشتركة المرتبطة بمختلف مواضع ذكر الجملة نفسها. لنضرب مثلا ساذجا فالجملة **السماء تمطر** يمكن أن تنتج عديد مواضع الذكر المتنوّعة من
[2.5] حيث المتكلّمين وأزمنة مقام القول وأمكنته / وبعض المظاهر الأخرى (كالمقاصد والاعتقادات إلخ. ومن جهة أخرى تشترك هذه الأقوال - مواضع الذكر في نقطة وهي إلقاء للجملة نفسها. فالقول - النمط إذن هو المشترك بين مجموع الأقوال - مواضع الذكر للجملة نفسها.

ملاحظة: نشير إلـى أنّ التداوليّة تحتـاج حتىّ يكون لهـا موضوع إلى أن تميّـز بين القول النمـط والقول - موضـع الذكـر، وإلاّ فـإنّ المحلّل التداولـيّ سـيقتصر دوره على تحليل الأقوال - مواضـع الذكر المخصوصة ووصفها الذي يعسـر اسـتكماله وإن كان وصفا معقدًا.

وإذ كانت **الدلالـة** مرتبطة بالجملة فإنّ القول لا ترتبط به الدلالة بل يرتبط به المعنى. (انظر Ducrot, 1980a، 1984، الفصل 8). وينبغي أن تفهم دلالة الجملة هنا على أنّها نتاج إرشادات لغويّة تكوّنها (**التعليمـات** في مصطلحات «دكرو»، راجع §. 3.1.1) وتحتسب بواسطة المكوّن اللّغويّ (انظر § 2.3 والفصل 7، § 1.3). وبالمقابل فإنّ معنى القول هو دلالة الجملة تضاف إليها الإرشادات السياقيّة والمقاميّة التي تحتسب انطلاقاً من المكوّن البلاغيّ. والالتجاء إلى قوانين الخطاب هو من خصائص المكوّن البلاغيّ الذي يوافق ما يَنْتُج عنه معنى القول.

3.1.1 التعليمات

من أطرف ما في التحليـلات التداوليّة تصوّرها لدلالة الجمل على أنّها نتاج تعليمات مرتبطة بكلمات اللغة. وقد اِسْتُعْمِلَ مفهوم **التعليمات**، بعد أعمال «أوزوالد دكرو، (انظر Ducrot et al. 1980 وAnscombre et Ducrot 1983)، لما أسماه بـ«**كلمات الخطاب**»، وبالخصـوص **الروابـط** أي لضروب من الوصل والعبارات والظـروف الخالية من الدلالة الإحاليّة والتي يبدو أنّ وظيفتها تتغيّر بحسب محيطها اللغويّ. فبإزاء الأقوال الموجودة في (10) لنا حقًا أن نتساءل عن الجزء المشترك من الدلالة المرتبطة بـ«لكنّ».

(10) أ. ليس الطقس جميلا ولكنّه رديء.

ب. ليس الطقس جميلا ولكنّني أرغب في فسحة.

ج. ليس الطقس جميلا ولكنّ المطر سيسقي الحقول.

د. ليس الطقس جميلا ولكنّ شعاعًا من الشمس يضيء قاعة الجلوس.

هـ. لكن تعالوا نتعشّ معا هذا المساء.

ففي هذه الأمثلة، تُحدث كلمة واحدة تأثيرات معنوية مختلفة. ومن الإضافات الأساسيّة للتداوليّة اعتبار هذه التأثيرات نتيجة استعمالات وحدة معجميّة بعينها، وليست نتيجة استعمالات لوحدات معجميّة مختلفة.

ملاحظة: هذه المسألة حاسمة بالنسبة إلى الحالة (10أ) بالمقارنة مع الاستعمالات الأخرى بـ«**لكن**»، لأنّ بعض الألسنة تميّز معجميّا بين ضربين من **لكن** (راجع الألمانيّة /sondern aber والإسبانيّة sino/pero والوصف المعروض في ‹انسكمبر› و‹دكرو›، 1977 عن /.(«mais»

[24] والحدس الذي كان منطلقا في تحليل الروابط هو أنّ دلالتها توافق تعليمات حول طريقة تأويل الوصل بين قضيتين. لذلك فإنّ «التحليل القائم على التعليمات» يهدف إلى تقديم خطاطة عامّة عن اشتغال «الكلمة المتضمّنة للتعليمات»، وهي خطاطة تصاغ بواسطة متغيّرات. مثال ذلك أنّ السلسلة **ض لكن ق** يمكن أن تكون لخطاطة التعليمات الخاصّة بها الصورة التالية: «من **ض** استخلص النتيجة **ن**، ومن **ق** استخلص لا - **ن** ومن **ض لكن ق** استخلص لا - **ن**» (انظر ,Anscombre et Ducrot, 1977 1980 Ducrot et al, 1980b Ducrot) وهكذا يكون للمثال (11) التحليل القائم على التعليمات (12):

(11) الطقس جميل لكنّني متعب.

(12) أ. من **ض** (الطقس جميل) استخلص النتيجة **ن** (لنذهب في فسحة).

ب. من **ق** (أنا متعب) استخلص النتيجة لا - **ن** (لن نذهب في فسحة).

ج. من **ض** لكن **ق** استخلص النتيجة لا - **ن**.

2.1 التركيب والدلالة والتداول

1.2.1 نظام اللّسان واستعمال نظام اللّسان

تبرز الوقائع المعالجة أنّ موضوع التداوليّة ليس مستقلاّ عن اللّسانيّات.وقد كانت النزعة في الستينات [من القرن الماضي] تميل إلى تعريف التداوليّة على أنّها «سلّة مهملات اللسانيّات». وهي عبارة تعني أنّ مهمّة التداوليّة إيجاد حلّ لجميع القضايا التي لم تعالجها اللسانيّات (وهي تحمل على أنّها الصوتميّة والتركيب والدّلالة). ومن هذه الزاوية كان على التداوليّة أن تفرز جسما ممزّق الأوصال وأن تشتمل على مجموعة من الوقائع الهامشيّة التي لا تريد اللسانيّات تناولها أو لا تستطيع تناولها. ومن حسن الحظّ أن ظهرت تعريفات إيجابيّة تسند إلى التداوليّة وظيفة معالجة بعض القضايا (التركيبيّة والدلاليّة) من وجهة نظر غير لسانيّة وهي قضايا اعتُبرت متعلّقة بالنظريّة اللسانيّة. وضمن هذا التصوّر لم تعد التداوليّة سلّة مهملات بل أداة لتبسيط اللسانيّات.

ومــن المبادئ المنهجيّة المعتمدة ما أســماه «غرايس» (1978) بـ «مبدإ موســى أكّام المعدّل»، وهو مبدأ قائل بأنّه ليس من الوجاهة مراكمة الدلالات المرتبطة بلفظ ما. فإذا كان لكلمة أو لعبارة ما عدّة معان مستعملة، فهي ليست نتيجة تنظيم النظام المعجميّ بل نتيجة مبدإ تداوليّ مطبّق على القول.

لنضرب مثالين توضيحا لهذه النقطة:

(13) أ. العلم أبيض

ب. العلم أبيض وأزرق/ [25]

(14) أ. سقط زيد في حفرة وانكسرت رجله

ب. انكسرت رجل زيد وسقط في حفرة

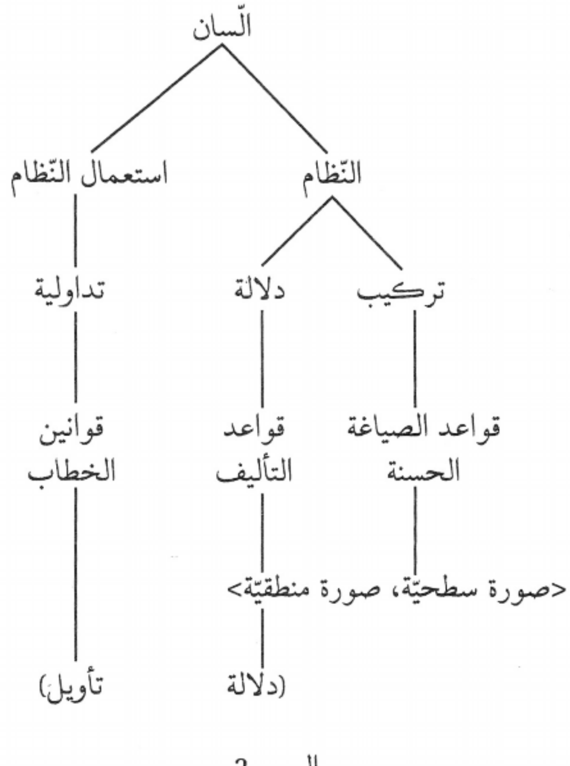
إنّــه لمــن الصّعب جدّا على اللســانيّات أن تعتبر الصفة **أبيض** فــي (13) ذات دلالتين يمكن شــرحهما تباعًا بـ «أبيض كليّا» و«أبيض جزئيّا». فــإذا وصف العلم بأنّه **أبيض**، فإنّنا نستخلص أنّه ليــس إلاّ **أبيض**. ولكــن إذا قيل **أبيض وأزرق**، فلــن يكون أبيض بحسب بل **أبيض جزئيّا** فقط. وبالتوازي مع ذلك لا يصف الواو في (14) نفس المقطع الحدثــيّ. فترتيب القضايــا (**ض** و**ق** مقابــل **ق** و**ض**) يحدّد التّعاقب الزمنــيّ. إلّا أنّ ترتيــب الأحداث خاصّيــة تميّز الواو في اللغات الطبيعيّة مــن رابط الوصل المنطقيّ (∧) الذي لا يرى فرقا دلاليّا بين **ض∧ق** و **ق∧ض**.

فكيف نفسّــر هذه الظواهر؟ بالنســبة إلى حالة **أبيض** اقْتُرح (انظــر. Gazdar 1979، Cornulier 1985 ، Levinson 1983) إســناد دلالــة واحــدة إلــى **أبيض** بقطــع النظر عن التقابل كلّيا/جزئيّا، وتفســير معنى **أبيض** في ارتباطه بـ(13أ) و(13ب) باللجوء إلى قاعدة تداوليّــة هي **حكمة الكمّ**. ومفاد هذه القاعدة أن تقــدّم المعلومات على قدر المطلوب (Grice 1975). فــإذا كان المتكلّــم متعاونــا ويقــول (13أ)، فــإنّ الســامع بمقدوره أن يســتخلص أنّ العلم أبيض كليّا بموجب قاعدة الكمّ. وإذا كان المتكلّم أيضاً متعاونا ويقول (13ب)، فســيفهم المخاطب، مــن جهة، أنّ للعلم لونا آخــر غير الأبيض، وذلك بموجب قاعدة الكيف التي تســتوجب ألاّ نقول إلاّ ما نعتقد أنّه صادق، وأنّه ليس للعلَم، من جهة أخرى، لون آخر غير الأبيض والأزرق (بموجب قاعدة الكمّ).

ينطبق نفس التحليل على الواو. فأثر المعنى الزمنيّ والسببيّ ليس خاصّا بالواو (الذي يُكْتَفَى فيه بخصائصه المنطقيّة)، ولكنّه يوافق تأثير قاعدة محادثيّة (حكمة الترتيب): إذا قدّمت متتالية من القضايا **ض**، **ق**، **ك** مرتّبة هذا الترتيب فيسمح إذن للمخاطب، إلّا إذا وُجدَ ما يخالف ذلك، أن يفهم أنّ **ض**، **ق**، **ك** مرتّبة زمنيّا بل ربّما سببيّا.

إنّ الاختــلاف إذن بين التركيب والدلالة من جهة والتداوليّة من جهة أخرى إنمّا هو تقابل بين النظام (اللســان) واســتعمال هذا النظام. وعمومًا يمكننا تمثيل موقع التداوليّة بالنسبة إلى اللسانيّات بالرسم 2.

يُدرج هذا الرسم مستويين في إدراك اللسان: مستوى النظام ومستوى استعمال النظام. ويحدّد النظام على أنّه متكوّن من تركيب ودلالة، ويولّد التركيب الصور السطحيّة التي تنتجها قواعد الصياغة الحسنة وتولّد الدلالة صورة منطقيّة بواسطة قواعد التأليف. ويكوّن المجموع المتركّب
[26] من صورة سطحيّة وصورة منطقيّة **دلالة الجملة** (مقابل معنى القول)/



الرسم 2

وإذن يجب إتمام الدلالة اللسانيّة، وهذا هو دور التداوليّة. فمهمّة التداوليّة أن تقدّم **تأويـلا تامّـا** للجملة التي كانت موضوع إلقاء أي قول. وحين نتحدّث عن التأويل فإنّنا نحيل على العمليّة التي تسند إلى قول ما قيمة معيّنة، هي القيمة التي تمّ تبليغها.

2.2.1 التشفير والتعليمات والاستدلال

يتّصــل تنظيم جهــاز اللغة بما نســمّيه عموما **الشـفرة اللغويّـة**. وقد رأينــا أنّ موضوع التداوليّة ليس **الشـفرة اللغويّة** بل اســتعمالها. وإذا ســلّمنا بهذا فإنّنا سنرى أنّ العلاقة بين الشــفرة واستعمالها أعقد ممّا يوحي به الفصل بين اللسانيّات والتداوليّة.والحقّ أنّ الوقائع

التداوليّـة التـي رأيناها إلـى حدّ الآن تبـرز مجموعتين من المفاهيم: التقابل بين شـفرة/ استدلال والتقابل بين تعليمات/ استدلال.

التشفير والاستدلال

إنّ بعض المعلومات مشفّرة لغويّا وبعضها الآخر يشتقّ بواسطة الاستدلال التداوليّ.

لنقارن في هذا الصدد بين طريقتين في طلب الملح على مائدة الطعام:

(15) أ. الحساء ملحه ناقص.

ب. أيمكنك أن تمدّ لي الملح؟ / [27]

ليست قوّة الطلب في (15أ) مشفرة لغويّا.فالقول لا يدلّ لغويّا على"هات الملح»، ولا حتّى على نسيتَ مرة أخرى أن تضع الملح في الحساء: «إنّه يدلّ حرفيّا على ما يقوله أي على أنّ ملح الحساء غير كاف. ولفهم القول (15أ) على أنّه يدلّ على «هات الملح» ينبغي للمخاطب أن يقوم باستدلال من صنف «قال لي المتكلم **ض** ليدلّ على **ق**.

وماذا عن (15ب)؟ حرفيّا، لا يطلب المتكلّم الملح بل يلقي استفهاما. ولكنّ الصيغة المستعملة (**يمكن**) تشفّر قوّة الطلب لأنّ مرادفه (**تستطيع**) لا تسند إليه إلّا قوّة الاستفهام (انظر (15ج)):—

(15) ج. أتستطيع أن تمدّ لي الملح؟

فالاستطاعة ترادف **الإمكان**، ولكنّها لا تشفّر قوّة الطلب. لذلك ففي (15 ب) تشفير واستدلال لأنّ الطلب عبّرنا عنه من خلال الاستفهام.

التعليمات والاستدلال

ليســت الجوانــب التداوليّة من التأويل جميعهــا متماثلة. فبعضها اســتدلاليّ وبعضها الآخر مرتبط باللّســان، أي مشــفّر لغويّا.إلّا أنّه يُوجد ضرب مخصــوص من المعلومات التداوليّة المشــفّرة لغويّا يشــملها مفهوم التعليمات: وهي **المعلومة الإجرائيّة**. وللمعلومة الإجرائيّــة خاصيتان: إنّها غير صدقيّة (لا تؤثّر في قيمة صــدق الجملة) وتتعلّق بالكيفيّة التي ينبغي أن تعالج بها المعلومة حتّى تؤوّل.

(أ) **الجوانب غير الصدقيّة**: من أفضل ما يُمَثَّلُ به للجوانب غير الصدقيّة مثال الواو الدالّة على التعاقب في الزمان. وأوضح منه مثال آخر يعرضه علينا النفي (انظر ،هورن، Horn 1985). ففي استعمالات النفي الميتالغويّ الذي يتسلّط على قابلية القضيّة للإخبار لا يؤثّر النفي في قيمة صدق القضيّة مثلما هو الحال في (16):

(16) ليس لزينب ثلاثة أبناء بل لها أربعة.

ففي (16) لم يقع من جهة الصدق نفي أنّ لزينب ثلاثة أبناء لأنّ من له أربعة أبناء يستلزم منطقيّا أن يكون له ثلاثة أبناء.فنذهب هنا إلى أنّ النفي لم يتسلّط على الجوانب الصدقيّة من القول ولكنّه تسلّط على جوانبه غير الصدقيّة وبالخصوص **الاستلزام المحادثيّ** (17):

(17) لزينب ثلاثة أبناء فقط.

وبالفعل إذا قلتُ لمخاطبي إنّ لزينب ثلاثة أبناء، فأنا أضمَن أنه ليس لها أكثر من ذلك ولا أقلّ. وهذا بموجب قاعدة الكم التي تسمح له بأن يستنتج أنني قدّمت المعلومة الأقوى.

(ب) **الجوانب الإجرائيّة**: يمكننا أن نمثّل لمفهوم **الإجراء** بالروابط. فمن خصائص [28] الروابط أنّها تعرض مجموعة من التعليمات حول كيفيّة تأويل قول ما. و فعلا، فهذه/ الكلمات لا ترتبط بأيّ متصوّر خاصّ. وعلى هذا النحو لا ندري على وجه التحديد أيّ متصوّر يمثّله الرابط si في الفرنسية في الأمثلة (18)[1]:

(18) أ. لو علمت من قبل بذلك ما كنت أتيت.

ب. إن عُدتَ بعد العاشرة عاقبتك.

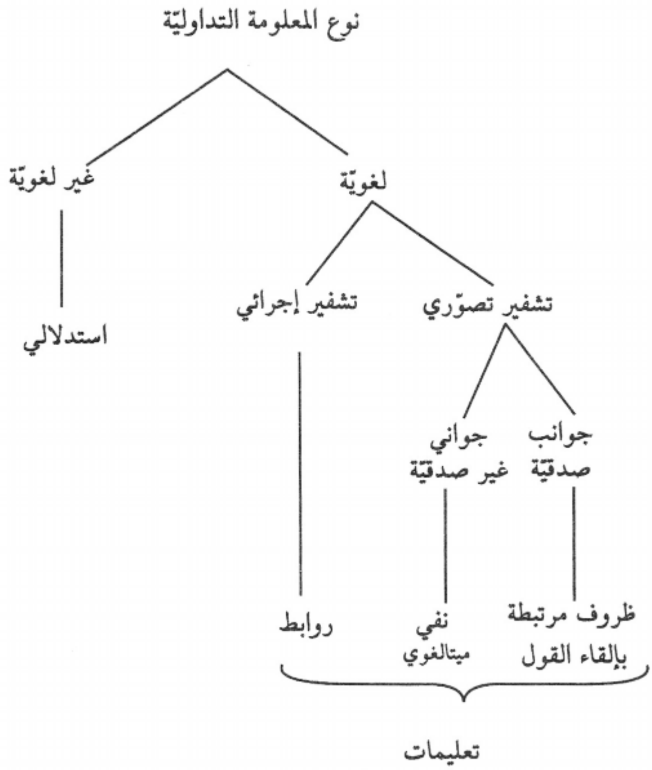
ج. إن كانت باريس عاصمة فرنسا فإنّ ليون عاصمة الغوليين.

د. إن أصابك العطش ففي الثلاجة جعة.

في (18أ) تسمى «si **التي تساوي لَوْ**» مخالفة للواقع وليس لها معنى «si» الدالة على الشرط الكافي (إن الاستلزاميّة) حيث تكون إنْ **ض** فإذن **ق** صادقة إذا وفقط إذا كانت **ض** كاذبة أو **ق** صادقة. وفي (18ب) لـ إن القيمة المعاكسة لـ إن المنطقيّة فالقول (18ب) يبلّغ ما يلي: إن لا - **ض** فإذن لا - **ق** (إن عدت قبل العاشرة فلن أعاقبك) وبالفعل فإنّ إن لا - **ض** فـإذن **ق** (أي إنْ عُدت قبل العاشرة إذن سأُعاقِبُك) وإن كان منطقيا صادقا فإنّه تداوليا كاذب.وفي (18ج) نكون بإزاء «si» الدالّة على التسليم بالشيء والتي يمكن التعبير عنها بـ رغم أو حتّى إن. وتحيل (18د) على الاستعمال «الإنشائيّ» أي: في صورة كونك عطشان **أخبرك/أعلمك بأنّه توجد جعة في الثلاّجة**. فلا وجود إذن لأيّ مفهوم يمكن ربطه بـ si. فإذا ثبت هذا، فإنّ أيّ متكلّم بالعربيّة قادر على أن يفهم الأقوال (18): فهو يمتلك معلومات من نوع مغاير للمعلومات المفهوميّة. ونسمّي هذه المعلومات إجرائيّة (انظر Wilson & Sperber 1990).

والحاصل من هذه الظواهر أنّ الصلة بين النظام اللّغويّ والاستعمال أشدّ تعقيدا ممّا يشير إليه الرسم 2.ولنا أن نعرض حينئذ الصلة بين **التشفير اللّغويّ والاستعمال** على النحو التالي:

1 . يترجم الرابط si في الفرنسية إلى العربية حسب السياق بِلَوْ أو إن. [المترجم]



الرسم 3 /

[29]

وعلى هذا نستخلص أنّ التداوليّة تعنى في آن واحد بالجوانب الاستدلاليّة واللّغويّة للتّشفير التصوّريّ والإجرائيّ. فيكون الفصل بين الشفرة والاستعمال فصلا جزئيّا، كما هو شأن الفصل القائم بين الاستدلال والتعليمات. وتعنى التداوليّة بجميع الجوانب المفيدة في التّأويل التامّ للأقوال في سياقها سواء أكانت مرتبطة بالشفرة اللّغويّة أم لا.

2. رهانات التداوليّة

لم تقلب التداوليّة جغرافيّة الدراسات اللّغويّة رأسا على عقب. ولكن مجال البحث فيها يطرح مسائل لا تخلو من تأثير في اللّسانيات إجمالا. ولنا أن نصوغ هذه الأسئلة على النحو التالي:

(أ) هل تتعلّق التداوليّة بدراسة الكفاءة أم بدراسة الإنجاز؟

(ب) هل تمثّل التداوليّة مكوّنا من اللّسانيات أم هي على العكس من ذلك مستقلّة عنها؟

(ج) هل التدواليّة مستقلّة عن نظريّة في العرفان أم لا؟

1.2 الكفاءة والإنجاز

نذكّر بأنّ التمييز، في التقاليد اللّسانيّة التشومسكيّة، بين **الكفاءة والإنجاز** يتعلّق بالفرق بين المعارف (أي المعلومات التي يوفّرها جهاز ما) التي يمتلكها متكلّم - مخاطب مثاليّ عن اللّسان وإجراء هذه المعارف في إنتاج الأقوال عند التواصل (انظر Chomsky 1971). وهذا التمييز مهمّ لأنّه مكّن اللّسانيّات الحديثة من تحديد موضوعها وهو: نظام مركّب من القواعد (الصوتميّة والتركيبيّة والدلاليّة) يستبطنه المتكلّمون.

يستعيد التمييز بين **الكفاءة والإنجاز** في خطوطه العريضة التقابل السوسيريّ بين **اللّسان والكلام**. إلاّ أنّ الفرق الأساسيّ بين الكفاءة والإنجاز من جهة واللّسان والكلام من جهة أخرى يعود إلى أنّ الكلام محدّد عند ‹سوسير› (1968) بأنّه عمل فرديّ وأنّ اللّسان «كنز» جماعيّ، والحال أن الكفاءة عند ‹تشومسكي› ليست خاصّة بمجموعة ما، بل خاصّة بالمتكلّم (انظر (Ducrot et Todorov 1972

ويتعلّق السؤال الذي طرحته النظريّة اللسانيّة، بعد أن استُكملت دراسة النظام بدراسة استعماله، بنوع الوقائع التداوليّة: أتتعلّق بدراسة الكفاءة أم بدراسة الإنجاز؟ وقُدّم صنفان من الأجوبة على هذا السؤال./ [30]

(أ) في التقليد الذي دشّنه ‹غرايس› (1975)، عدّت التداوليّة نظريّة في الإنجاز (انظر Kempson 1975, Wilson 1975, Smith et Wilson 1979): فالتقابل لسانيّات / تداوليّة يوافق التقابل كفاءة /إنجاز. وبالفعل فإنّ المبادئ أو القواعد التداوليّة لا تُعنى بالكفاءة اللّسانيّة (أي معرفة المتكلّم باشتغال لغته) بل تعنى بنظرية في الإنجاز (أيْ بمجموعة من المعارف والقدرات على استعمال اللّغة في مقامها).

ملاحظة: يسند إلى متصوّر كفاءة هنا معنى مغاير لمعنى الكفاءة في التقاليد التوليديّة. فالكفاءة عند ‹تشومسكي›، تحدّد مجموع «الإنتاجات اللّسانيّة». أمّا التداوليّة في توجّهها الغرايسي، فهي مقاربة للفهم وليست مقاربة للإنتاج اللغويّ.

(ب) لا تتعلّق التداوليّة، ضمن التقليد الفرنكوفونيّ الذي بدأه ‹بنفنيست› (انظر Benveniste 1966 و1974) وواصله ‹دكرو› (انظر Ducrot، 1972، 1973، 1980c، 1984، 1989) بدراسة الإنجاز بل بدراسة الكفاءة. فالجوانب التداوليّة مشفّرة في اللّسان وفي اللسان نفسه تعليمات تحدّد استعمالاته الممكنة. وهذه هي نظرية **التداوليّة المدمجة**.

2.2 التداوليّة المدمجة والتداوليّة الجذريّة

1.2.2 التداوليّة المدمجة

انتشــر مصطلح **التداوليّـة المدمجة** (في الدلالة) في نطاق التحاليــل التداوليّة المنجزة حول أعمال ج.ك. ‹انسكمبر› وأ.‹دكرو› وتشمل أساساً نظريتهما في الحجاج. وتهدف أعمالهما المتعلّقة **بنظريّة الحجاج** إلى الدفاع عن الأطروحتين التاليتين:

(أ) تقــوم الأطروحــة الأولى للتداوليّــة المدمجة علــى الدفاع عن **تصوّر لا وصفيّ** للغــة مفــاده أنّ الأقوال لا تبلّغ حالات أشــياء في الكــون (وظيفتها التمثيليّــة) بل تبلغ أعمــالا أي أعمالا لغويّة (من قبيل **الأمر والوعــد والتمنّي والإخبار والحجاج**). وبهذا تقابل الأطروحاتُ الّلاوصفيّةُ الأطروحاتِ الوصفيّةَ المتعلّقة بالنظريّات الجذريّة.

نحن أمام تقابل قديم في فهم اللغة ووصفها. فقد ألح التيّار اللسانيّ البنيويّ على العلاقات بين اللغة والتواصل (انظر الوظائف المختلفة للغة في التواصل على ما وصفها ‹جاكبسون› Jakobson 1963): ففي هذا التقليد العلميّ للغة وظيفة تواصليّة أساسًا. وبالمقابل دافعت تقاليد النحو التوليديّ (الذي يطالب فيه ‹تشومسكي› بنسبته إلى العقلانيّة (انظر Chomsky 1969) عن الأطروحات «التمثيليّة». فللغة وظيفة التمثيل أي التعبير عن الأفكار ولا تكون الوظيفة التواصليّة إلاّ ثانوية. ولا عجب حينئذ أن تتبنّى الأطروحات التداوليّة ذات التوجّه الصوريّ والعرفانيّ وجهة النظر التمثيليّة، في حين/ [31]
اختارت الأعمال المستلهمة من التقليد البنيويّ التيّار الّلاوصفيّ.

(ب) أمّــا الأطروحة الثانيــة للتداوليّة المدمجة فهي أطروحة **الإحالة الانعكاسيّة** (أو **الإحالــة الذاتيّــة**) للمعنى وهي ما يُمكن تلخيصه في الصيغة التالية: «إنّ معنى قول ما هو صــورة من عملية إلقائه» (انظــر Ducrot، a1980). وتأويل هذه الصيغة هو: أن نفهم قولا مــا هو أن نفهم دواعي إلقائه. فيكون وصف معنى قــول ما وصفًا لنمط العمل الذي من المفروض أن ينجزه القول. وتنبني هذه الأطروحة على «وقائع تداوليّة» تختصّ بالاندراج الوضعــيّ لوصف إلقــاء القول في معنى القول نفســه (انظــر الأمثلة المقدّمــة في الفقرة 1.1.1).

ليست هذه الأطروحة ببعيدة عن **الفرضيّـة الإنشـائيّة** المرتبطة بتيّار الدلالة التوليديّة. وقد تطوّرت **الدلالــة التوليديّــة** التي يمثّلها بالخصوص لسانيون مثل (‹روسّ› Ross 1970) (و‹لايكوف› Lakoff a1972) (و‹مكاولي› Mc Cawley 1981) (و‹سدوك› Sadock 1974)، في نهاية السنوات الستين وبداية السبعينات من القرن العشرين لغاية إدماج الدلالة في التركيب (انظر ‹غلميش› Galmiche 1975 في عرض تأليفيّ للمسألة). والرأي عندهم أنّ (أ) الأبنية التركيبيّة العميقة هي أبنية دلاليّة من نوع محمول – حدّ و(ب) أنّ كلّ جملة يسيطر عليها في البنية العميقة **محمـول إنشـائيّ مجـرّد** يحدّد للقول قوّته المتضمّنة في القول. وعلى هذا فإنّ لجملة من قبيل (19) بنية عميقة (مبسّطة) هي (20):

(19) ارتفعت نسب الفائدة.

(20) أثبت أنّ نسب الفائدة ارتفعت.

2.2.2 التداوليّة الجذريّة

لنـا أن نضع مقابل التصوّر الإدماجيّ للتداوليّة تصوّرا جذريّا. فالتداوليّة ليسـت جزءا مدمجـا في الدلالة بل هـي مفصولة عنها. والحجة هـي التالية: يَسْـتَخْدِمُ التأويلُ في آن واحد جوانب صدقيّة وجوانب غير صدقيّة.

الجوانب الصدقيّة

وهي ترتبط بالدلالة (الصدقيّة) وتُعالَج في إطار الدّلالة الصوريّة التي تسـتعمل ضروبًا من المنطق مثل حسـاب المحمـولات أو المنطق المفهوميّ (انظر ‹أولوود› و‹أندرسـون› و‹داهـل›، ‹تشيرتشيا›، ‹داوتي› ‹وول› و‹بيتـرز›، ‹مكاولي›، ‹غلميش›، ‹مكونال - جينات› Allwood, Andersson et Dahl 1977, McCawley 1981, Dowty, wall et Peters 1981, Chierchia & McConnell - Ginet 1990, Galmiche 1991، فـي خصـوص مداخل إلى الدلالة الصوريّة).

من بين الجوانب الصدقيّة الكلاسيكيّة نجد مسألة مدى الأسوار (**أيّ، كلّ، التنكير والتعريف**. إلخ). وعلى هذا فإنّ الجملة (21) ملتبسة دلاليّا لأنّ لها قراءتين منطقيّتين (22) تصفان
[32] شروطًا للصدق مختلفة:/

(21) كلّ رجل يحبّ امرأة

(22) أ. ∀ س (رجل (س)→∃ص (امرأة (ص) ∧ يحبّ (س، ص)))

«لكل س، إن كان س رجلا فإذن توجد ص بحيث أنّ ص امرأة وس يحبّ ص».

ب. ∃ ص ∀ س (امرأة (ص) ∧ رجل (س) ∧ يحبّ (س، ص))

«توجد ص بحيث أنّ كلّ س، ص امرأة وس رجل وس يحبّ ص»

ملاحظة: للرّموز المنطقيّة المستعملة في (22) الدلالات التالية:

∀ س = «لكلّ س» (سور كلّيّ)

∃ س = «يوجد س» (سور وجوديّ)

→ = «إن. ... ف» (الرابط المنطقيّ للاستلزام المادّيّ أو علاقة شرطيّة)

∧ = «الواو» (رابط الوصل المنطقيّ)

الجوانب غير الصدقيّة

توافـق الجوانب غير الصدقيّـة من القول مجموع الاسـتلزامات المسـتدلّ عليها إمّا انطلاقـاً من القواعد المحادثيّـة (وهي **الاسـتلزامات المحادثيّة**)، وإمّـا انطلاقاً من معاني

الألفاظ (وهــي **الاسـتلزامات الوضعيّـة**) (انظـر Grice 1975، Gazdar 1979، Levinson 1983).

يمكن التمثيل للفرق بين الصدقيّ وغير الصدقيّ بالأمثلة (23) (انظر Horn 1985):

(23) أ. توصّل زيد إلى حلّ المسألة.

ب. لم يتوصّل زيد إلى حلّ المسألة.

ج. كانت المسألة صعبة الحلّ.

د. حلّ زيد المسألة.

تتضمّن (23 أ) و(23 ب) وضعيا (23ج): فالجملة (23ج) هي إذن جانب غير صدقيّ من القضية (فهو مضمّن في الوقت نفسه في القول الموجب ونظيره السالب) في حين أنّ (23أ) تستلزم (23 ج)، و(23 ب) لا تستلزم (23د). فتكون (23د) إذن جانبا صدقيا من القضية.

وبهــذا يفترض التصوّر الجــذريّ إذن أنّ التداوليّة تصف الجوانــب غير الصدقيّة من المعنــى. ومــن هنا كان التعريف الــذي قدّمه «غــازدار» (1979) للتداوليّــة: التداوليّة = المعنى – شــروط الصدق. والهدف من هذا التعريــف هو التالي: (أ) المحافظة على دلالة صدقيّــة ترتبــط بتركيب اللغات الطبيعيّة، (ب) تبســيط الوصف اللغــويّ بحصر مجال الدلالــة إلى أقصى حدّ في الجوانب الصدقيّة من القــول (انظر الفصلين 8 و9 لتطبيق هذا المبدأ على مفهومي **الاقتضاء والاستلزام الخطابيّ**)./ [33]

3.2 التداوليّة: لسانيّات أم لسانيّات اجتماعيّة أم لسانيّات نفسيّة؟

يتّصــل الرّهــان الثالــث للتداوليّة بمجــال انتمائهــا. أتتعلّــق التداوليّة باللّســانيّات أم باللّســانيّات الاجتماعيّة أم باللّســانيّات النفســيّة؟ وقد رأينا الاختيارات المتاحة للتداوليّة مقارنة باللّســانيّات. فالتداوليّة المدمجة جزء من اللســانيّات والتداوليّــة الجذريّة خارجة عنها.

ولكنّ المســألة أشــدّ تعقيدًا. فيمكن فعلا توجيــه التداوليّة وجهتيــن مختلفتين لا تتّصلان باللّسانيّات.

1.3.2 وجهة اللّسانيّات الاجتماعيّة

مفاد الوجهة الأولى رفض قصر الكفاءة على المجال اللّســانيّ وحده. فحسب تقاليد أتنوغرافيــا التواصل (انظر «غمبــرز» و«هايمــس» Gumperz & Hymes 1972, Gumperz 1989) التي لا يمكن حسبها فصل القول عن إطاره الاجتماعيّ والثقافيّ الذي ينجز فيه، تشــمل **الكفاءةُ اللسانيّةُ الكفاءةَ التواصليّةَ**. فمجموعة المعارف الثقافيّة والتعامليّة تمثّل قدرة على الفعل بطريقة مناســبة في السياقات أو المقامات المخصوصة. وفي هذا الإطار، تعود اللّســانيّات إلى اللّســانيّات الاجتماعيّة أي إنّ دراســة عملية تنزيل اللغة في السياق

(Gumperz 1989) والتنوّع اللســاني الاجتماعــي (Labov 1976,1978) وطقوس التعامل (غوفمان، Goffman, 1973, 1974, 1987) تسـيطر على دراســة النظـام. وباختصار، فإنّ التركيز في دراسة اللّغة واقع على **وظائفها** وليس على **أبنيتها**.

أوجدت المقاربة **اللسـانيّة الاجتماعيـة** دراسات في آن واحد داخليّة لنظام اللغة (ما الذي يجعل الأبنية اللغويّة مخصّصة للتأشير على العوامل الخاصّة بالتنزيل في السياق، من نوع صيغ المخاطبة وصيغ آداب الحديث. .إلخ (انظر (Brown et Levinson 1978 و1987) وخارجيّة عن هذا النظام. فقد مكّنت الدراسات عن التعامل عند المواجهة وفي المحادثة من توضيح بعض الوسائل (الخاصّة ببعض الثقافات أوغير الخاصة بها) في استعمال اللغة. وقد ظهر في إطار الدّراسات حول المحادثة تباين كبير بين الأعمال ذات التوجّه اللسانيّ الاجتماعيّ، المرتبطة بالمجال الاجتماعيّ حول **التعامليّة الاجتماعيّة** ‹غوفمان› أو بمجال **الإتنوغرافيّة المنهجيّة** ‹ساكس› و‹شيغلوف› و‹جيفرسون› (Saks, Schegloff et Jefferson) 1974 ، 1978 من جهة وبين الأعمال المرتبطة بنحو الخطاب أو النصّ التي تطبّق منهجية وإبستيمولوجيا خاصتين باللسانيّات من جهة أخرى (انظر ‹رولي› Roulet et al 1985). وعلى هذا فإنّ مسألة حسن صياغة الخطاب، في نطاق أنحاء الخطاب، تعالج انطلاقًا من مجموعة من المقولات أو الوحدات الخطابيّة، ومن قواعد تكوين تفسّر التأليف بين وحدات خطاب مركّبة انطلاقاً من وحدات خطاب بسيطة. أضف إلى ذلك أنّه مثلما كان التكرار، أي إعادة مقولة نسقيّة في قاعدة نسقيّة خاصيةٌ أساسيّة في أنحاء الجملة فإنّ التكرار خاصّية أنحاء الخطاب. وهكذا فمثلما كانت مقولة **الجملة** مكوّنا مُدْمِجًا / ومكوّنا مُدْمَجًا فإنّنا نجد في التعامل المحادثيّ مقولات قابلة للدّمج من نوع **التبادل والتدخّل** (انظر. الفصل 18 § 2). [34]

2.3.2 التوجّه اللّسانيّ النفسيّ

يمكن لنا إضافة إلى هذا التيّار الأوّل الذي يركّز على وقائع من الإنجاز أن نعارضه بتيّار ثان يجعل بدوره وقائع الإنجاز أولى بالدرس: إنّه التيّار اللّسانيّ النفسيّ الذي يركّز إمّا على عمليات الاكتسـاب (انظر ‹بايتس› Bates 1976) وإمّا علـى عمليات معالجة المعلومة اللّغويّة (انظر ‹جونسون›، ‹ميلر›، ‹ليفيلت› - Johnson - Laird 1976 ,Johnson (Laird 1983 Levelt 1989 Miller et

تطرح **المقاربـة اللسـانيّة النفسـيّة** مسألة العلاقة بين اللغة (وتخصيصا استعمال اللغة) والعرفان. ويسعى عدد كبير من الأعمال حول مواضيع لسانيّة محضة (مثل العائد الضميريّ) إلى التثبت من الفرضيّات (اللسانيّة أو اللسانيّة النفسيّة) حول طبيعة العمليات التي يقوم بها المتكلّمون لتعيين ضمير عائد مثلا. ونجد بالخصوص في قلب مثل هذه النقاشات الحوار حول التشفير والاستدلال. (انظر ‹شارول› و‹سبرنجر› .Charolles 1990، وCharolles - Sprenger et Charolles 1989).

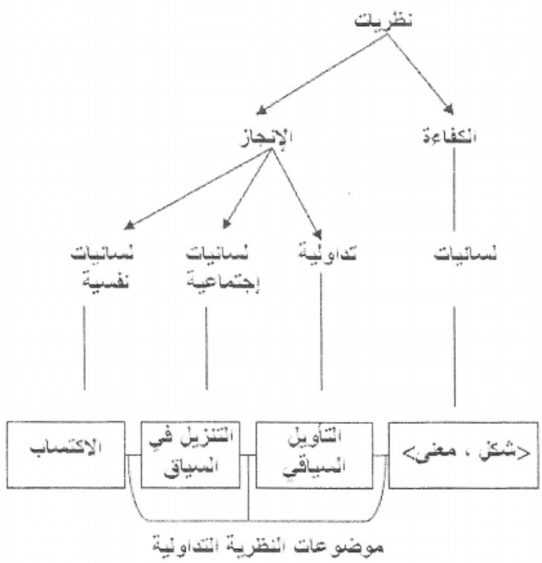
وخلاصــة القــول إنّ التداوليّــة ســواء أكانــت مدمجة فــي اللســانيّات أم لا، معنيّة عــن كثب بالمســائل التي تتناولها اختصاصات مجاورة للســانيّات من قبيل اللســانيّات الاجتماعيّة واللسانيّات النفسيّة وإن كانت مرتبطة بتقاليد علميّة ومنهجيّة مختلفة.

وعلى هذا، فإنّ معالجة المعطيات مختلفةٌ شديد الاختلاف. من ذلك أنّ المقاربة اللسانيّة الاجتماعيّة ذات توجّه كميّ في الأغلب الأعمّ (انظر أعمال ‹لابوف›) والقواعد تفاضليّة **عكس**

مطلقة تصف توجّهات (فهي على هذا الأساس ترجيحيّة). أمّا في اللسانيّات النفسيّة فإنّ المنهجيّة قريبة من منهجيّة العلوم التجريبيّة، إذ يُخْضَع عدد معين من الأفراد إلى اختبارات وظيفتها اختبار الفرضيّات التي تصاغ بصفة مستقلّة. ومقابل ذلك فإنّ المعطيات، في اللسانيات، هي عمومًا نتاج إبداع اللّسانيّ (أو هي، وهذا أقلّ تواترًا، نتاج مدوّنة حقيقيّة) وتوصف داخل إطار نظريّ قائم الذات ومكتمل.

4.2 تأليف

من المفروض أن يسـمح لنا ما سـبق الخوض فيه بأن نفهم فهما أفضل موقع التداوليّة ووظيفتها في نظريّات اللغة. ففي إطار النظريّات اللسانيّة القائمة على التقليد التشومسكي فـإنّ التداوليّة، باعتبارها نظريّة فـي الإنجاز، منفصلة عن اللسـانيّات. ويتمثّل دورها، من ناحيـة، في وصف الآليّات غير اللسـانيّة المتّصلة بتأويل الأقوال في سـياقها ويتمثّل، من ناحية أخرى، باعتبارها مجالا نظريّا مخصوصا، في وصف الصلة بين الموضوع اللسـانيّ (العلاقة شكل - معنى) ووقائع الإنجاز:/ [35]

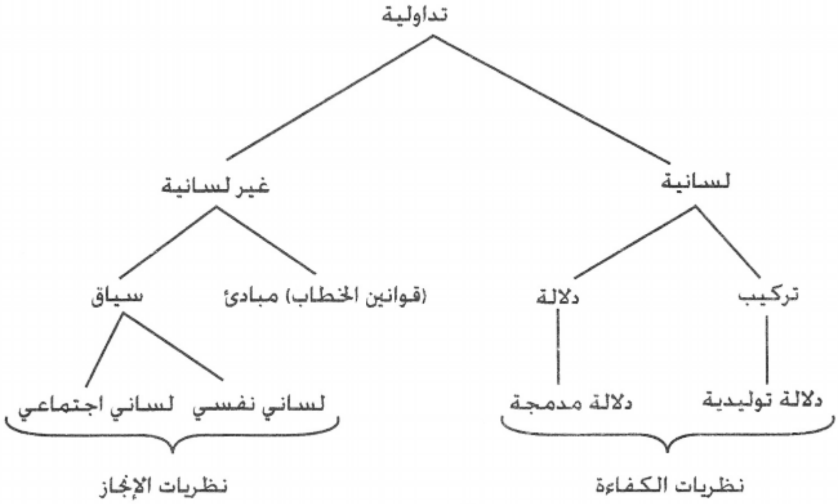


رسم 4

ملاحظة: نشير إلى استثناء دالّ ضمن الجدول التشومسكي تمثّله أعمال (‹بانفيلد، Banfield 1982 و‹ميلنر› Milner، 1978 1982) التي تدمج البعد التخاطبيّ في التركيب (بواسطة إدراج المقولة التركيبيّة **تعبير** انظر (Reboul 1992) لنقاش معمّق في شأن أعمال ‹بانفيلد›).

ومن جهة أخرى، يسمح إدماج بعض الوقائع داخل النظريّة اللسانيّة بالتّمييز بين نوعين مـن المظاهر التداوليّة: ما يرتبط منها بالبنية اللغويّة وما يرتبط منها بالسـياق غير اللغويّ.

[36] ويســند هذا التوزيع للمظاهــر التداوليّة / وظائــفَ مختلفة لمفهومي **الكفاءة والإنجاز** (انظر الرسم 5).



الرسم 5

لمّا كانت التداولية غير اللسانية قائمة على مبادئ فإنّها تُعرّف هنا على أنها نظرية في الكفاءة لأنها لا تُعنى إلا بوقائع التأويل. فالفرضيات حول عمليات معالجة الأقوال ليست مميّزة لاستعمالات مخصوصة، بل تتعلّق بمعارف مخصوصة حول هذه الاستعمالات (انظر. Moeschler 1990a في دفاعه عن التداوليّة بصفتها نظريّة في الكفاءة).

3. أنواع النظريّات التداوليّة

لقــد نظرنا إلى حدّ الآن فــي موقع التداوليّة ضمــن النظريّة اللســانيّة وصلاتها بعلوم مرتبطة بها مثل اللســانيّات الاجتماعيّة أو اللســانيّات النفســيّة. ولكنّنا لــم ننظر بعد في المعمار العامّ للنظريّات التي تندرج فيها.وسنناقش ثلاثة أنواع من النظريّات: (أ) النظريّات الخطّيّة (ب) النظريّات ذات الشكلY، (ج) النظريّات العرفانيّة.

1.3 النظريّات الخطّيّة

تنحــدر هذه النظريّات من تقاليد الوضعيّة الجديدة أو ذات النزعة المنطقيّة في تحليل اللغة ‹كارناب›، ‹موريس›، ‹بيرس› (Pierce 1931 – 1958، Morris 1938، Carnap 1942) وهيْ تذهب إلى أنّ أيَّ نظامٍ من العلامات، أيْ أيّ سيمائيّة، قائم على المكوّنات التالية: التركيب، وموضوعه دراسةُ العلاقات بين العلامات والدلالة، وهي تعنى بالعلاقات بين العلامات والمسـمّيات (المراجع) والتداوليّة، وموضوعها دراسة العلاقات بين العلامات

ومؤوّليها (انظر «ليفنســن»، «سايورد»، «جاكوب»، «راســتيي»، Levinson1983، Sayward 1974، Jacob 1980، Rastier 1991 للظفــر بتحاليل أدقّ عن هذا التقليد) وهذا التّمييز هو منطلــق التعريفات الكلاســيكيّة للتركيب والدلالة والتداوليّــة (انظر Morris. 1938 و Morris 1974 بالنسبة إلى الصيغة الفرنسيّة)

(أ) **التركيب** موضوعه العلاقات أو صيغ التوليف بين وحدات اللغة. ووظيفته إنتاج قواعد التركيب الحسن. ويتكوّن التركيب من مسلّمة axiome وخطاطة قواعد. وفي الأنحاء النسقيّة القديمة تتمثّل المسلّمة في الجملة (ج) وتدرج خطاطة قواعد إعادة الكتابة (أو القواعد النسقيّة) مقولاتٍ نسقيّةً من قبيل المركّب الاسميّ (م س) والمركّب الفعليّ (م ف) ومقولات معجميّة من نوع الاسم (س) والفعل (ف) والصفة (ص) ومقولات غير معجميّة مثل التعريف والتنكير (تع) بما توضّحه القواعد النسقيّة التالية:

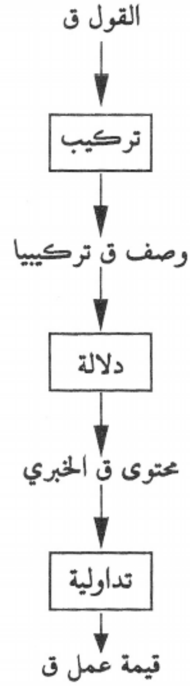
ج ← م س م ف، م س ← تع (ص) س، م ف ← ف (م س)

(ب) وموضوع **الدلالة** العلاقة بين الكلمات والمركبات أو الجمل والأشياء في الكون. ولنا أن نميّز (انظر «لاينز» Lyons 1977 و1980) ثلاثة أنواع من الكيانات الدلاليّة بحسب خصائصها الإحاليّة: كيانات الدرجة الأولى (الحدود) التي تعيّن أشياء الكون، وكيانات الدرجة الثانية (أو الحمول) التي تحيل على الحالات والأحداث والأعمال التي يَلحظها هذا الكيان أو ذاك من كيانات الدرجة الأولى، وكيانات الدرجة الثالثة (القضايا) ومجالها هو مجموع قيم الصدق {صادق، كاذب}. / [37]

(ج) وتُعنى **التداوليّة** بالعلاقات بين العلامات ومستعمليها. وبناء على ذلك كان قصرُ التداوليّة، ضمن التيّار المنطقيّ، على ظواهر **الإشارة** (الإحالة على الإحداثيّات الشخصيّة والمكانيّة والزمانيّة المتغيّرة، بحسب إلقاء القول).

وقــد أُفضت هــذه التعريفات إلى إســناد موقع لهــذه المجالات ومرتبــة لمعالجتها. فالمعالجــة التركيبيّة تســبق المعالجة الدلاليّة التي تســبق بدورها المعالجــة التداوليّة. وبتعبيــر آخــر، تمثّل مخرجــات التركيب مدخــلات للدلالة وتمثّل مخرجــات الدلالة مدخلات للتداوليّة. أمّا مخرجات التداوليّة فتصف ما للقول من قيمة عمل.

ولنــا أن ننعــت هذا الضرب مــن النظريّــة **بالخطّيّ** (فترتيــب المعالجة أساســيّ فيه) و**بالمنظومــيّ** لأن كلّ مجال قائم بذاته مســتقلّ. ويمثّل الرســم 6 الخطاطة النمطيّة لهذا المنوال:

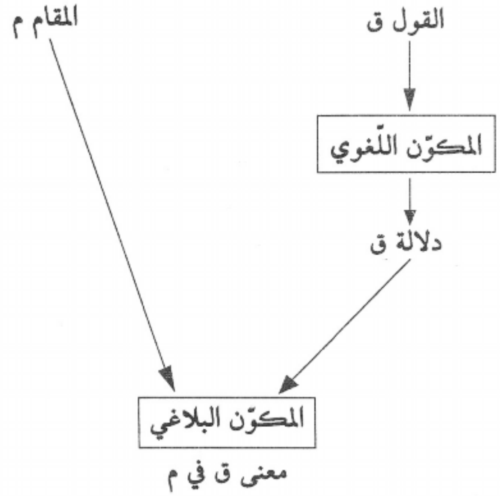


الرسم 6 (عن Anscombre et Ducrot 1983)

إنّ الوصف التركيبيّ لـ **ق** هو نتاج المعالجة التركيبيّة (في صيغة بنية شجريّة للمكوّنات
مثلا)، ويتحدّد المستوى الخبريّ بشروط الصدق المسندة إلى القضيّة التي يعبّر عنها **ق**، وأخيرًا / [38]
مفاد قيمة **ق** العمليّة هو إسناد قوّة متضمّنة في القول إلى **ق**. فكلّ قول يوافقه إنجاز عمل لغويّ
واحد فقط. وتعرّف الشروط المحدّدة لإسناد قيمة عملية إلى **ق** على أنّها شروط ملاءَمَةٍ (إذ يقال
إنّ عملا لغويّا ما **ملائم** في سياق ما).

2.3 النظريّات ذات الشكل Y

نقد النظريّاتِ الخطّيةَ (انظر ‹فان ديك› Van Dijk 1977) أصحابُ التداوليّة المدمجة (انظر. Anscombre et Ducrot 1983). ففي إطار التداوليّة المدمجة لا وجود لمعالجة خطيّة للقول، بل يوجد جمع بين المعلومات اللغويّة (المنتمية إلى **المكوّن اللّغويّ**) والمعلومات غير اللّغويّة (المنتمية إلى **المكوّن البلاغيّ**). فالمكوّن اللّغويّ هو محلّ تطبيق التعليمات المتّصلة باللفاظم وسائر الوحدات المعجميّة. والوحدة المعالجة هي الموضوع النظريّ **جملة** الذي توفّر لنا معالجتُه اللغويّةُ **الدلالةَ**. وينتج عن الجمع بين دلالة الجملة والمعلومات غير اللغويّة **معنى القول** الذي هو حصيلة المكوّن **البلاغيّ**. ولنا أن نمثّل لهذا الضرب من النظريّات بخطاطة ذات الشكل Y (ومن هنا تأتّت عبارة «نظريّة ذات الشكل Y» المأخوذة من ‹برّوندونر› Berrendonner 1981):



الرسم 7 (عن Ducrot 1984، الفصل 3)

[39] /في إطار النظريّات ذات الشكل Y لا وجود لترتيب خطّيّ بين التركيب والدلالة والتداوليّة (فالتداوليّة – أو البلاغة – مدمجة في الدلالة). إلاّ أنّه يتبقّى شيء من الترتيب مع ذلك. فـ «ظروف الإلقاء» (أو مقام إلقاء القول) لا تتدخّل إلاّ بعد أن تسند إلى الجملة دلالة باعتبار أنّ هذه الدلالة هي حصيلة المكوّن اللغويّ.

توجد إذن مرحلتان في تأويل الأقوال. المرحلة الأولى لغويّة محضة لا تُطلب فيها أيّ معرفة غير لغويّة. وهذه المرحلة هي نتاج تطبيق ما أسميناه **تعليمات**. ولا يمكن أن تصاغ الدلالة إلاّ في شكل متغيّرات («اِستخلص من **ق** النتيجة لا - **ن لكن ك**، بحيث تكون لا - **ن** مستخلصة من **ك** و**ن** التي لـ **ق**»، «أوّل **تقريبا ض** كما لو أنّ لها نفس الوجهة الحجاجيّة التي لـ **ض**» إلخ). ولا **تملأ** هذه المتغيّرات إلاّ في نهاية المعالجة البلاغيّة (التداوليّة). ونرى حينئذ ما المقصود باستقلاليّة اللغويّ عن التحليل التداوليّ. فإذا وجد تناقض بين حصيلة المكوّن اللغويّ وحصيلة المكوّن البلاغيّ فإنّ **قانونًا** من **قوانين الخطاب** قد استخدم لتعديل الدلالة.

مثال ذلك أنّ قائلا قال (24)، والحال أنّ له مالا كثيرًا في جيبه، لا يمكن اتّهامه بالكذب:

(24) في جيبي مال قليل.

فبالفعل، يفسّر قانون الخطاب (**قانون التلطيف**، انظر. Ducrot 1972 وفي هذا الكتاب الفصل 7.§2.2.3) إمكانية الانتقال من تعبير عن كمّيّة ضعيفة إلى إثبات كمّيّة أكبر.

ملاحظة: لا وجه للمماثلة بين التّمييز بين مخرجات المكون اللّغويّ ومخرجات المكوّن البلاغيّ من جهة والتمييز بين **المعنى الحرفيّ** (أو معنى الجملة) **والمعنى المشتقّ** (أو معنى القول) من جهة أخرى. فالتقابل قائم فعليّا على أساس التقابل متغيّرات/ثوابت.

3.3 النظريّات العرفانيّة

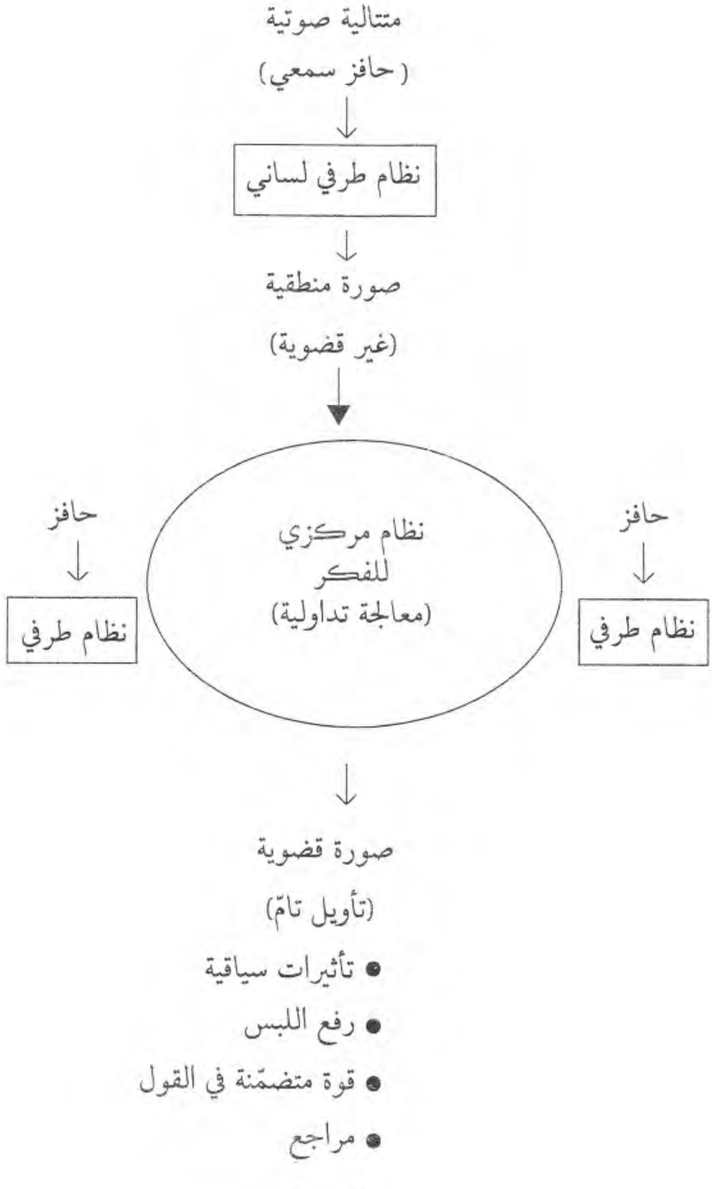
يوافق النوع الثالث من النظريّات التداوليّة الاتّجاهات العرفانيّة في التداوليّة وهو يعارض النظريّات الخطّيّة والنظريّات ذات الشكل Y. والنظريّة العرفانيّة صيغة من صيغ التداوليّة الجذريّة. وقد أفضت في الواقع إلى مسلكين متوازيين: مسلك **شكلانيّ** (تمثّله أعمال ‹غازدار› وتتعلّق بالنظريّة الخطّيّة) ومسلك **عرفانيّ** منظوميّ تمثّله أعمال ‹سبربر› و‹ولسون› (1986 a و1989).

وتتّصل الفرضيّة المنظوميّة بنظريّة العرفان لدى ‹فودور› (1986) الذي يميّز نوعين من أنظمة معالجة المعلومة: الأنظمة الطّرفيّة (input systems) المختصّة والمنظوميّة، والنظام المركزيّ للفكر غير المختصّ وغير المنظوميّ، وهو مجال الاستدلالات. وتتمثّل فرضيّة ‹سبربر› و‹ولسون› في أنّ النظام المركزيّ هو مجال المعالجة التداوليّة. فعمليات [40] المعالجة التداوليّة إذن لا هي/ مختصّة ولا هي مرتبطة بطبيعة النظام الطرفيّ الذي يغذّي النظام المركزيّ.

النقطة الهامّة هنا هي الاختلاف بين **النحو** (النظريّة التركيبيّة) **والتداوليّة**. وكلا المجالين يتعلّق بالبحث العرفانيّ (فالنظريّة النحويّة تتّصل من جهة بالنحو الكلّيّ ومن جهة أخرى بنظريّات الاكتساب في حين أنّ التداوليّة تعالج العمليات الاستدلاليّة وتكوّن السياق) وموضوعهما هو اللغة. ولكنّ القياس لا يتجاوز هذا الحدّ لأنّهُ إذا كان من الممكن افتراض الطابع المنظوميّ للتركيب (انظر. Chomsky 1987 و1991) فإنّ تصوّر التداوليّة على أنّها منظوميّة سيكون غير متوافق مع نظريّة ‹فودور› (انظر Sperber et Wilson 1986a و1989).

وهكذا نرى فرقا أوّل مقارنة بالضربين الآخرين من النظريّات. فالنظريّة المنظوميّة عرفانيّة، والتداوليّة لا تنتمي إلى ميدان اللّسانيّات (إذ تنحصر اللّسانيّات في الصوتميّة والتركيب والدلالة). غير أنّه تنضاف إلى هذا فروق أخرى. وهي فروق ترتبط أساساً بالعلاقة بين النظام الطرفيّ والنظام المركزيّ. وتفترض النظريّة المنظوميّة لدى ‹سبربر› و‹ولسون› أنّ حصيلة نظام المعالجة اللغوية تمثّله صورة منطقيّة توافق تأويلا للقول جزئيّا وغير تامّ. ولا يكون التأويل تامّا إلاّ حين تسند التداوليّة مرجعا إلى المتغيّرات وتسند قوّة متضمّنة في القول إلى القول وترفع اللّبس عنه وتثري الصورة المنطقيّة إمّا في مستوى التضمين وإمّا في مستوى التصريح. وإذن فإنّ عملية المعالجة التداوليّة عملية نهائيّة وتطبّق على حصيلة النظام اللغويّ. ولكنّ التفاعل بين النظام الطرفيّ والنظام المركزيّ أشدّ تعقيدا ممّا هو عليه في النظريّات الخطّيّة. وقد بيّن الرسم 3 أنّ بعض المعلومات المشفّرة

لغويّا تثير عمليات تداوليّة (إجراءات). وبإيجاز فإنّ الصيغة العرفانيّة تمثّل حلاّ وســطا بين صنفي النظريّات الأوّلين: / [41]



الرسم 8

[43]

1. نظريّة الأعمال اللّغويّة

ترجمة: شكري المبخوت

لايمكننا أن نؤرّخ فعليّا لبدايات التداوليّة كما نعرفها اليوم إلاّ باكتشاف الفيلسوف البريطانيّ ‹أوستين› لظاهرة الأعمال اللّغويّة (انظر Austin 1970). ولا بدّ، مع ذلك أن نلحّ على أنّ اكتشاف ‹أوستين›، وإن تمّ بصفة مستقلّة عن الأعمال السابقة له، فقد سلّط الضوء على ظواهر سبقت ملاحظتها من قبل. وعلى هذا النحو كان ‹ريناتش› قد عزل، قبل الحرب العالميّة الأولى، **الأعمال الاجتماعيّة** (انظر ‹ريناتش› Reinach 1983) وهي التي أسماها ‹أوستين› **أعمالا لغويّة متضمّنة في القول** وقدّم غردينار، في فترة ما بين الحربين، عددًا من الملاحظات التي مهّدت لنظريّة ‹أوستين› حول الأعمال اللّغويّة واستبقت بعض أفكار ‹غرايس› (انظر ‹غاردنر› Gardiner 1989). وقد تطوّرت، في آخر الأمر، نظريّة ‹أوستين› حول الأعمال اللّغويّة عبر الأيّام وشهدت مرحلتين أساسيّتين (انظر ‹ريكاناتي› و‹أوستين› Austin 1970 و1981 Récanati). لذلك سنبدأ بعرض تاريخيّ لنظريّة الأعمال اللغويّة مع رائدين هما ‹ريناتش› (1983) و‹غاردنر› (1989)، ثمّ نواصل بعرض حول النظريّة الكلاسيكيّة للأعمال اللّغويّة التي يمثّلها كل من ‹أوستين› (1970) و‹سيرل› (1972) Searle.

1. عرض تاريخيّ لنظريّة الأعمال اللغويّة

1.1 ‹ريناتش› والأعمال الاجتماعيّة

1.1.1 الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعيّة

يشاطر ‹ريناتش› ‹أوستين›، رغم بعض الفوارق، بعضا من الشواغل الأساسيّة. فهمّهما المشترك، بدءًا، هو أن **يصفا بدل أن يفسّرا** ظاهرة الأعمال الاجتماعيّة أو الأعمال اللغويّة. ثمّ إنّ مثالهما المحبّذ هو نفسه أي الوعد. ويلحّ كلّ واحد منهما أخيرًا على ضرورة إقامة حدّ فاصل بين الأقوال التي يمكن أن تسند إليها قيمة صدقيّة والأقوال التي لا يمكنها ذلك. إلاّ أنّ بينهما فروقا. فالاختلاف الأساسيّ، وهو كبير جدّا، يتعلّق بالإطار الفلسفيّ لعملهما والهدف منه. فلئن كان ‹أوستين› يرمي إلى التشكيك في الفكرة القائلة بأنّ الأقوال هي عمومًا وصفيّة وتصلح لوصف العالم أي أنّها صادقة أو كاذبة، فإنّ

‹ريناتش› يبحث في تطوير تحليل هوسرل Husserl للأعمال الذهنيّة واستعمال العلامات. ولهذا الاختلاف الأساسيّ تبعات مهمّة على الطريقة التي بها تتمّ معالجة ظاهرة الأعمال الاجتماعيّة تحديدًا.

فما العمل الاجتماعيّ؟ هو ببساطة عمل يختصّ بكونه يتحقّق باللّغة بمجرّد قول
[44] شيء ما. فالكلام ذاته، في هذه الحالة، يخلق/ التزامات وحقوقا لا تختلط بالحقوق أو الواجبات **الأخلاقيّة**. وهو أمر يلحّ عليه ‹ريناتش› إلحاحا.

لننظر في المثال المفضّل لدى ‹ريناتش› وهو الوعد:

(1) أعدك بالمجيء غدًا.

بمجرّد التلفّظ بـ (1) يحقق المتكلّم عمل الوعد فيلتزم بالمجيء غدًا. أمّا المخاطب فامتلك، بموجب التّلفّظ بـ (1)، الحقّ في المطالبة بحضور المتكلّم غدًا.

إلاّ أنّ الوصف الذي قدّمه ‹ريناتش› عن ماهية العمل الاجتماعيّ يتجاوز كثيرًا حدود هذه الملاحظة البسيطة.و بالفعل، فدراسته ترتكز، من جهة، على تحليل طبيعة هذه الحقوق والالتزامات نفسها وترتكز، من جهة أخرى، على خصوصيّات التجربة المرتبطة بالأعمال الاجتماعيّة.

2.1.1 طبيعة الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعيّة

لنبدأ بطبيعة الحقوق والالتزامات المرتبطة بالأعمال الاجتماعيّة. فالحقوق والالتزامات هي، بدءًا، أمور زمانيّة على اعتبار أنّها تظهر في لحظة ما وتنقضي في لحظة ما. فلا هي أمور ماديّة ولا هي أمور نفسيّة، أي إنّها لا تتداخل مع تجربة من التجارب. إذ تقتضي الحقوق والالتزامات في آن واحد **مشاركا** (أو مشاركين) **ومضموناً** محدّداً. وهذا ما يقرّبها من التّجارب التي تقتضي أيضاً وجود الكائن ذي التجربة المعنيّة، ولكنّنا نشير إلى أنّ الكائن ذا التجربة البسيطة قد يكون حيوانا إلّا أنّ الحيوان لا يمكن له أن يكون ذا حقوق أو التزامات.

أمّا مضمون الالتزامات فهو عمل إن جزئيّا وإن كلّيّا. وبالفعل فقد يكون موضوع الالتزام إمّا العمل نفسه وإمّا تبعات هذا العمل. ونميّز، من ناحية أخرى، بين الالتزام بفعل شيء ما لفائدة شخص ما والتزام شخص ما بفعل شيء ما.

وعلى هذا، فإذا وعدت بأن أوصل جاري إلى المحطّة فإنّني التزمت بأن أفعل شيئا ما لفائدة جاري. ولكنّني مجبر على دفع الضرائب المستوجبة عليّ فهو التزام بعهدتي.

ويمكننا، انطلاقاً من هذا التّمييز، أن نبيّن الترابط بين الحقّ والالتزام: فلكلّ منهما المضمون نفسه والعلاقة بين صاحب الحقّ وصاحب الالتزام تنعكس والحال

أنّ المضمون يمكن أن يوجّه إلى أيّ كان، بل يمكن ألاّ يوجّه إلى أحد. وللحقوق والالتزامات، أخيرًا، أسباب وهذه الأسباب هي الأعمال الاجتماعيّة.

لننتقل الآن إلى خصائص الأعمال الاجتماعيّة باعتبارها تجارب. إنّ العمل الاجتماعيّ، بدءًا، يوافق تجربة ليست/ ناجمة فحسب عن فرد مخصوص بل عن فرد فاعل. ويسمّي [45]
‹ريناتش› مثل هذه التجربة **عملا عفويّا** وتوافق العفويّة كون الفرد هو أصل التجربة.

ومع ذلك فليست هذه هي الخاصّية الوحيدة للأعمال الاجتماعيّة باعتبارها تجربة: ففي حين تتحقّق عديد الأعمال، كالقرار مثلا، بصفة باطنيّة دون الحاجة إلى إظهارها خارجيّا فإنّ الأعمال الاجتماعيّة لا توجد إلّا إذا ظهرت في الخارج. وعلى هذا النحو يستلزم العمل الاجتماعيّ شخصين **مختلفين** أحدهما يمثّل مصدر العمل والآخر متلقّيا للعمل.

ومن هنا نتبيّن خاصّية الأعمال الاجتماعيّة باعتبارها تجربة: فعمل اجتماعيّ من قبيل الوعد ليس تجربة باطنيّة محضة وليس تقريرا عن مثل هذه التجربة (أي إنّه لا يصف هذه التجربة)، ولكنّ له مظهرًا باطنيّا وآخر خارجيّا ويمثّل وحدة تتضمّن العمل والقول وهو ما لا يمنع من أن يكون المجموعُ موضوعَ تقرير. ولا يحول هذا دون أن يستلزم العمل الاجتماعيّ تجربةً باطنيّةً كالاعتقاد بالنسبة إلى عمل الإخبار والشكّ بالنسبة إلى الاستفهام والرغبة بالنسبة إلى الطلب...إلخ.

إنّ للأعمال الاجتماعيّة، والحال تلك، مظهرًا ثالثاً: فهي قابلة لتعديلات عديدة.

(أ) توجد استفهامات بلاغيّة وضروب من الطلب المخادع وأنواع من الوعود غير الصادقة...إلخ: فنتحدّث حينئذ عن **أشباه إنشاءات**. وفي هذه الحالة لم يعد العمل الاجتماعيّ يقتضي التجربة الباطنيّة المرتبطة به. بل على العكس من ذلك، تمنع أشباه الإنشاءات مثل هذه التجربة الباطنيّة.

(ب) يمكن أن يكون العمل الاجتماعيّ مشروطا أو غير مشروط. إذ نجد إلى جانب الأمر الخالص البسيط أمرًا **رهين احتمال هذا الحدث أو ذاك**.

لنعد إلى مثال الوعد ولننظر في المثال التالي:

(2) إذا تحصّلتَ على عشرة من عشرة في الرياضيات أعدك بأن أشتري لك درّاجة سباق.

إنّ الوعد هنا حقيقيّ ولكنّه لن يتحقّق إلاّ إذا حَقَّقَ من وُجّه إليه الوعد الشرطَ المقول في جملة الشرط **إذا تحصلت على عشرة من عشرة في الرياضيات**.

ونشير إلى أنّ الأعمال الاجتماعيّة لا تقبل جميعها مثل هذا التعديل: فعمل الإخبار مثلاً لا يمكنه أن يكون مشروطا بالمعنى الذي ذكرنا. ونلاحظ أخيرًا أنّه يوجد قيد

على الحدث الذي يشرط العمل الاجتماعيّ: إذ ينبغي أن يكون ممكنا ولكنّه لا يجب أن يكون ضروريّا. وينبغي كذلك أن نميّز بين العمل الاجتماعيّ المشروط ذي المحتوى غير الشرطيّ والعمل الاجتماعيّ غير المشروط ذي المحتوى المشروط. / [46]

إذا كان المثال (2) مثالا عن عمل اجتماعيّ مشروط ذي محتوى غير شرطي فإنّ المثال (3) بالمقابل مثال عن عمل اجتماعيّ غير مشروط ذي محتوى شرطيّ:

(3) أعِدُك إذا تحصّلت على عشرة من عشرة في الرياضيات، أن أشتري لك درّاجة سباق.

فالوعد حقيقيّ ولكنّه لن يتحقّق إلا إذا تحقّق الحدث الذي تمثّله **إذا تحصّلت على عشرة من عشرة.**

(ج) يمكن أن يُحقّق العملَ الاجتماعيَّ عددٌ من الأشخاص ويمكن أن يوجّه إلى عدد من الأشخاص. فإذا وُجّه عمل اجتماعيّ إلى عدّة متلقّين له، فإنّ الالتزام أو الحقَّ الواحد سيشترك فيه المتلقّون المعنيّون به. وحين يحقّق عدة أفراد عملا اجتماعيّا، فإن كلّ واحد منهم يحقّق العمل المعنيّ بالاشتراك مع الآخرين ويكون ثمّة عمل واحد قام به أفراد عديدون وحقّ واحد أو التزام واحد.

(د) يمكننا أن نحقّق عملا اجتماعيّا بالوكالة. وفي هذه الحالة لا يحقّق الشخص المعنيّ العمل الاجتماعيّ ولكن يحققّه من يمثّل هذا الشخص. وحينئذ لا يُمارَسُ حقّ المتلقّي للعمل أو التزامه على من يمثّل الشخص المعنيّ بالعمل بل على الشخص نفسه.

3.1.1 أصل الحقوق والالتزامات: الأعمال الاجتماعيّة

لننظر الآن في الأعمال الاجتماعيّة باعتبارها **أصلا** للحقوق والالتزامات. إذ يجب على متلقّي القول أن يدرك العمل الاجتماعيّ أو، إن شئت، أن يفهمه، حتّى يتحقّق العمل الاجتماعيّ المنتج للحقّ أو الالتزام. وله، حينئذ، أن يرفضه أو أن يقبله باطنيّا وأن يعبّر خارجيّا عن رفضه أو قبوله أو ألاّ يعبّر عن ذلك.

نلاحظ مع ذلك أنّ تعبير المتلقّي عن الرفض أو القبول لا دور له، عمومًا، في إنشاء الحقّ أو الالتزام المرتبط كلّ منهما بالعمل الاجتماعيّ المتحقّق. والحالة الوحيدة التي يمكن فيها أن يشكّك الرفض أو القبول في إنشاء الحقّ أو الالتزام هي الحالة التي يكون فيها العمل الاجتماعيّ مشروطا، فمحتوى الشرط (وليس محتوى العمل) قائم على قبول المتلقّي للعمل.

لنعد مرّة أخرى، إلى الوعد ولننظر في المثال التالي:

(4) إذا كنت موافقاً أعدك بأن أعود غدا.

مضمون الشرط المتعلّق هنا بالعمل الاجتماعيّ هو موافقة المتلقّي، في حين أنّ مضمون العمل هو مجيء المتكلّم. وفي هذه الحالة، وفي هذه الحالة فقط، تكون موافقة المتلقّي ضروريّة لإنشاء التزام المتكلّم.

نلاحظ أنّ الموافقة المذكورة هي أيضاً عمل اجتماعيّ في حدّ ذاته.

إنّ الحقّ أو الالتزام، على ما رأينا أعلاه، أمران زمنيّان على اعتبار أنّ لهما وجودًا لمدّة محدّدة:/ فهما يتولّدان عن عمل اجتماعيّ ما ولكنّ زوالهما قد يتّخذ صورًا [47] متعدّدة.

(أ) يتحقّق محتوى العمل الاجتماعيّ فيزول الحقّ أو الواجب تلقائيّا.

هب أنّ زيدًا هو فاعل (1):

(1) أعدك بالمجيء غدًا.

فعندما يحقّق زيد وعده بزيارة المتلقّي بعد يوم من إلقاء (1) يزول بموجب هذه الزيارة الالتزام الذي خلقه لنفسه بقوله بقدر ما يزول الحقّ الذي منحه إلى المتلقّي.

(ب) **يتخلّى** متلقّي العمل الاجتماعيّ عن حقوقه. والتخلّي، كما سنشير، عمل اجتماعيّ له متلقّ هو فاعل العمل الاجتماعيّ الذي تمّ التخلّي عنه.

(ج) يمكن لفاعل العمل الاجتماعيّ أن **يبطله**. والإبطال هو أيضاً عمل اجتماعيّ يوجّه إلى متلقّي العمل الاجتماعيّ الذي تمّ إبطاله. وينبغي أن تتوفّر بعض الشروط حتّى يكون بوسع فاعل العمل الاجتماعيّ أن يبطل عمله: فعلى فاعل العمل الاجتماعيّ أن تكون له شرعيّا سلطة إبطال عمله، وهذه السلطة يسندها إليه متلقّي العمل.

على هذا، ولكي نلخّص الوصف الذي قدّمه ‹ريناتش› عن الأعمال الاجتماعيّة، فإنّ عملا اجتماعيّا ما يستلزم تجربة باطنيّة، دون أن يكون، ببساطة، تقريرا عنها. بل على العكس من ذلك ينبغي أن يوجد متلقّ له وأن ينشئ حقوقا والتزامات لا تختلط بالحقوق والواجبات الأخلاقيّة. وهو قابل لعدد من التعديلات.

2.1 ‹غاردنر› والأعمال اللغويّة

1.2.1 التمييز بين اللّسان والخطاب

إذا كان عمل ‹ريناتش› حول الأعمال الاجتماعيّة مركّزًا على هذه الظاهرة اللغويّة الخاصّة وكان دراسة مفردة قصيرة نسبيّا، فإنّ عمل ‹غاردنر› الذي ورد في كتاب ضخم مخصّص للغة في عمومها مختلف عنه. فقد انطلق ‹غاردنر› من تمييز بين **اللسان والخطاب** شبيه بتمييز ‹سوسير› بين **اللسان والكلام** (انظر Saussure 1968) دون أن يكون مكافئاً له.

ملاحظة: يميّز ‹سوسير›، كما هو معروف، بين **اللسان** وهو الجانب المحدّد اجتماعيّا ووضعيّا من اللغة وبين **الكلام** وهو «الإنجاز» الفرديّ للغة. وهذا التمييز بين اللسان والكلام، حسب ‹سوسير›، يتيح الفصل داخل اللغة بين ما هو اجتماعيّ (اللسان) وما هو فرديّ (الكلام) وما هو جوهريّ (اللغة) وما/ هو عَرضي (الكلام). وبناء عليه فإنّ موضوع [48]
اللّسانيات هو اللّسان لا الكلام.

فلئن انطلق ‹سوسير› من اللسان ليحدّ الكلام، فإنّ ‹غاردنر› اتّخذ الاتّجاه المعاكس فانطلق من الخطاب ليصف اللسان. **فالخطاب**، عنده، نشاط إنسانيّ، منطلقه عمومًا حدث مخصوص أو **مثير** يتواصل بواسطته متكلّم ما مع مخاطب، مستعملا إشارات لفظيّة منظّمة حسب شفرة مشتركة. أمّا **اللّسان** فهو تحديدًا مجموع المعارف التي تتعلّق بهذه الشفرة وبهذه الإشارات وتسمح بالتواصل. **والجملة**، حسب ‹غاردنر›، هي وحدة الخطاب أمّا **الكلمة** فهي وحدة اللسان وينبغي التمييز بين هذين المستويين تمييزًا لطيفا حتّى إن اختزلت الجملة في كلمة مفردة.

لننظر في المثال التالي:

(5) يقول جرّاح لممرّضة أثناء إجراء عملية جراحيّة:

«المشرط!»

لنا، في مستوى الخطاب، حسب ‹غاردنر›، **جملة** وفي مستوى اللسان **كلمة**. إلاّ أنّنا نلاحظ أنّه حيثما يتحدّث ‹غاردنر› عن **جملة** فإنّنا نتحدّث اليوم عن **قول**: فالجملة ينظر إليها الآن على أنها بناء نظريّ مجرّد يعود إلى المظهر التّركيبيّ للسان، في حين أنّ القول هو الجملة التي تنتجها ذاتٌ مخصوصة في ظروف مخصوصة (انظر بالخصوص Ducrot 1980 a).

وعلى خلاف ‹سوسير› الذي يستخدم التمييز بين اللسان والكلام ليخرج الكلام من حقل دراسة اللغة، يضع ‹غاردنر› الخطاب أصلا للسان. فاللّسان هو ببساطة، نتيجة استعمالات خطابيّة لا حصر لها. ومن هذه الزاوية، ينبغي أن يدرس الخطاب كما يدرس اللسان.

2.2.1 المسند إليه والمسند: مكوّنان للجملة

إذا كانت الكلمة هي وحدة اللسان والجملة هي وحدة الخطاب فإنّ ‹غاردنر› يعمد إلى إدخال تقسيم فرعيّ في الجملة مشيرًا إلى أنّ جمل الخطاب تنقسم، **في مستوى الخطاب**، إلى **مسند إليه ومسند** وليس إلى **كلمات**. وإذا أمكننا أن نحدّ الإسناد بقولنا إنّه يقوم على **قول شيء ما عن شيء ما** فإنّه لنا أن نقول إنّ المسند إليه هو **الشيء الذي تقول عنه شيئا ما**. وبعبارة أبسط إنّ المسند إليه هو الشيء الذي نتكلّم في شأنه والمسند هو الشيء الذي نقوله في شأنه. (انظر. غردنار 1989، الفصل 3).

لننظر في المثال التالي المأخوذ من ‹غاردنر›:

(6) جاء زيد.

تنقسم الجملة جاء زيد في مستوى الخطاب إلى مسند إليه **زيد** ومسند **جاء** ولا دخل للكلمات هنا. / [49]

وما يسمح بالانتقال من الكلمات إلى الجملة وإلى المسند إليه والمسند اللّذين تتضمّنهما إنمّا هو المتكلّم. فقد كان للمتكلّم قصد محدّد إذ يقول جملة ما بدل جملة أخرى. وهذا القصد هو الذي تعكسه بنية **المسند إليه والمسند**. وتمثّل الكلمات التي تكوّن، في مستوى اللسان، المسند إليه والمسند موضوع اختيار، وهذا الاختيار هو الذي يحدّد في مستوى الخطاب المسند والمسند إليه.

إلاّ أنّ ‹غاردنر› يشير إلى أنّه إذا وجب الحفاظ على التمييز بين المسند إليه والمسند، فإنّ كلّ كلمة، ما إن تُختار لتعيين موضوع مخصوص، هي بوجه من الوجوه مسند بما أنّه إذا عيّنت الكلمة شيئا فإنهّا تقول عنه شيئا ما. وينبغي التمييز، حسبه، بين خمسة ضروب من الإسناد.

(أ) كلّ كلمة هي مسند بما أنّها تقول شيئا ما عن الموضوع الذي تنطبق عليه.

لنأخذ المثال (7):

(7) تعيّن ‹آن ريبول› ابنها وتقول: «ابني».

إنّ هذه الجملة التي لا تتضمّن إلاّ مركّبا اسميّا تُسْندُ إلى فرد ما أنّه ابن ‹آن ريبول›.

(ب) كلّ جملة بصفتها ردّ فعل على مثير هي مسند يتعلّق بهذا المثير.

لنفحص المثال (8):

(8) ينظر زيد إلى المطر الذي ينهمر ويقول: «السماء تمطر».

إنّ الجملة (8) مسند يصف حال الجوّ.

(ج) كلّ كلمة مستعملة هي مسند إلى حالة الأشياء التي تشير إليها الكلمات السابقة.

في المثال (9) تصف الكلمة **بسرعة** حالة الأشياء التي تمثّلها الكلمات السابقة أي سير زيد:

(9) يسير زيد بسرعة.

(د) في الجمل التي تتضمن مسندًا إليه ومسندا يقول المسند عن المسند إليه شيئا ما.

في المثال (10) المسند **جميلة** يصف المسند إليه **مريم**:

(10) مريم جميلة.

هـ) كلّ كلمة في جملة يمكن أن تستعمل على نحو إسناديّ لتقول ضمنيّا شيئا ما عن مجموع الجملة.

لنأخذ المثال (11):

(11) هذه الغرفة فظيعة! /

تصف كلمة **فظيعة**، حسب «غاردنر»، مجموع الجملة مشيرة، عمومًا بفضل النبر المسند إلى الكلمة، إلى أنّ مجموع الجملة جاء ليناقض رأيا آخر من قبيل **هذه الغرفة رائعة**.

إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ الأنماط الثلاثة الأولى من الإسناد من طبيعة اللغة نفسها، أمّا النمطان الأخيران فهما موضوع لقصدٍ من المتكلّم، ومن هنا نتبيّن فائدة التمييز بين المسند إليه والمسند في مستوى الخطاب.

3.2.1. مختلف أشكال الجملة

توجد، حسب «غاردنر»، أربعة أنماط من الجمل: الجمل الخبريّة والجمل الاستفهاميّة والجمل الطلبيّة والجمل التعجبيّة.

نمثّل لها تباعًا بالأمثلة من (12) إلى (15) وهي مأخوذة عن «غاردنر»:

(12) كنت أعتقد أنّك تتناول العشاء في البيت هذا المساء.

(13) هل اتّصل أحد؟

(14) صه! اخرس!

(15) ما أغبى هذا الأمر!

ليس للمتكلّم، حسب «غاردنر»، القصد إلى تبليغ شيء ما فحسب، بل له هدف لاحق يمكن أن يكون متنوّعا تنوّعا شديدا. لذلك يجب أن تكشف الجملة، بصورة أو بأخرى، هدف المتكلّم. ولكن قد يذهب في وهمنا لأوّل وهلة أنّ الأهداف الممكنة التي لأجلها يمكننا أن نلقي جملة هي أهداف غير محدودة عددًا: فالجملة الخبريّة قد تصلح للإقناع أو الاحتجاج على إثبات سابق أو جعل المخاطب يقبل بصدق إثبات سابق أو الخداع..إلخ. ومع ذلك فإنّ شكل الجملة يظلّ هو نفسه.

ولنا، انطلاقاً من هذا، أن نتساءل عن إمكانيّة تقديم وصفة تمكن من تحديد هدف المتكلّم الذي يقول جملة ما. ويقترح «غاردنر» الاكتفاء بالأنماط الأربعة من الجمل التي ذكرناها أعلاه، وهي كفيلة بإبراز قصد المتكلّم في مستوى يمكن أن يشار إليه في الجملة نفسها.

وبهذا يستبق بعض مواقف التداوليّة التي ظهرت بعد ‹أوستين› لأنّ الأنماط الأربعة من الجملة توافق عددًا من الأعمال اللّغويّة وتتميّز أساساً بما نجده فيها من أشكال إسناديّة: الجمل الخبريّة والاستفهاميّة والطلبيّة والتعجّبيّة.

الجمل الخبريّة

الجمل الخبريّة هي أنموذج الجملة التي يسود فيها التمييز بين المسند إليه والمسند. فللمسند إليه عمومًا صورة المركّب الاسميّ. أمّا المسند فيدرج بفعل مصرّف مع فاعله (المتكلّم/ أو المخاطب أو الغائب مفردًا أو جمعا). وخاصيّة الجمل الخبريّة أنهّا **تقول** [51]
شيئا ما عن شيء ما وأنهّا تحقّق **إخبارًا**. وللإخبار صورتان صورة موجبة هي **الإثبات** وأخرى سالبة هي **الإنكار**. وإجمالا فمن طبيعة الجمل الخبريّة أن تمثّل حكما بالصدق أو الكذب على حالة الأشياء التي تمثّلها الجملة.

ملاحظة: يشير ‹غاردنر›، عن حق، إلى أنّه لا ينبغي الخلط بين خاصية الجمل الخبريّة هذه والاعتقاد المنطقيّ القائل بأنّ الخبر هو بالضرورة صادق أو كاذب. فهذه العلاقة بين اللّغة والواقع لا تختلط مع قصد المتكلّم القائم على إثبات كذب حالة الأشياء أو صدقها.

ويذهب ‹غاردنر›، على سبيل التدقيق، إلى أنّ الجمل الخبريّة إنّما يكون المسندُ فيها صادقا أو كاذبا في تعلّقه بالمسند إليه. ويشير من ناحية أخرى إلى أنّ الجمل الخبريّة تكون مصحوبة بعدد من المقتضيات المتعلّقة خصوصاً بصدق المتكلّم وما له من معارف في شأن ما يتحدّث عنه وصدق الجملة نفسها. ويلاحظ أنّ الأهداف التي تساق لأجلها الجمل الخبريّة هي أعسر تحديدا من بقية أنماط الجمل.

الجمل الاستفهاميّة

إنّ نجاح العمل، في الجمل الاستفهاميّة، رهين تحقيق المخاطب لعمل ما، وهو في هذا الصدد إجابة لفظيّة مناسبة. وعلى أساس هذه الإجابة المرجوّة يميّز ‹غاردنر› بين نمطين من الاستفهام: الاستفهامات التي تتطلّب **تصديقا** ويمكننا أن نجيب عنها بنعم أولا، والاستفهامات التي تتطلّب **تصوّرا** وينبغي أن يجيب فيها المخاطب عن مسألة معيّنة. ونلاحظ أنّ هذا التمييز يمكن إقامته أيضاً على أساس الإسناد: ففي الاستفهامات التي تتطلّب تصديقا يكون المسند نفسه مستفهما عنه وموضوع الشكّ وفي الاستفهامات التي تتطلّب تصوّرا لا يكون المسند مستفهما عنه وليس محلّ شكّ.

لنأخذ المثالين (16) و(17):

(16) أجاء زيد؟

(17) من جاء؟

في (16) يستفهم المتكلّم لدى المخاطب عن صدق المسند **جاء** أو كذبه. وفي المثال (17) ليس المسند محلّ شكّ وإنمّا يستفهم المتكلّم لدى المخاطب عن هويّة القادم.

ويوجد هذا التمييز «الإسناديّ» بين الاستفهامات التي تتطلّب تصديقا والاستفهامات التي تتطلّب تصوّرا في شكل الجمل المستعملة نفسها. فالجمل الاستفهاميّة التي تتطلّب تصديقا لا تشير إلى ذلك إلاّ/ بتغيير ترتيب الكلمات أو بتصديرها بحرف الاستفهام[2]. [52] أمّا الجمل الاستفهاميّة التي تتطلّب تصوّرا، فإنّ اسم الاستفهام (**من، ما، ماذا، كيف**.. إلخ) هو الذي يشير إلى النقطة المعيّنة التي يستفهم عنها المتكلّم لدى المخاطب.

الجمل الطلبيّة

تختصّ الجمل المجموعة تحت هذه التسمية أساسا، حسب ‹غاردنر›، بتعبير المتكلّم عن رغبته في عمل ما ليس رهين إرادة المتكلّم أو هو ليس رهين إرادته فحسب. ويوجد عدد كبير من أنماط الطلب: كالأوامر والتضرّع والدعاء والنصح. . إلخ. وللطلب، غالبا، صورة مركّب فعليّ (فعل أو مركّب إسناديّ) مصحوب أو غير مصحوب بصيغة تأدّب من نوع **من فضلك** أو **أرجوك**.

وإليك أمثلة على ذلك:

(18) أغلق الباب.

(19) إذهب.

(20) أغلق الباب من فضلك!

(21) اجلس، أرجوك!

الجملة التعجّبيّة

يكون المتكلّم، هنا، في الصدارة بما أنّ جملة التعجّب تمثّل أساساً مزاج المتكلّم أو مواقفه أو رغبته. وهي على ما هو مفترض، تمثّل التعبير العفويّ عنها. وبوسعنا أن نميّز ضمن الجمل التعجّبيّة صنف أسماء الأفعال التي تضمّ «الأصوات الدالّة» (على حدّ تعبير ‹غاردنر›) أكثر من كونها تضمّ كلمات. ونذكر من بين أسماء الأفعال، آه للتوجع، و**إخْ** للتقزّز، و**هاه** للاحتقار... إلخ.

ونلاحظ، مع ذلك، أنّ أسماء الأفعال تعود إلى صنف من الكلمات (أي إنّها ترتبط باللسان بقدر ارتباطها بالخطاب) في حين أنّ الجمل التعجّبيّة توافق الجمل (أي إنّها ترتبط بالخطاب).

وعلى هذا النحو، تدرج نظريّة ‹غاردنر›، انطلاقاً من التمييز بين **اللّسان والخطاب** تمييزًا ثانيا بين **الكلمة**، باعتبارها وحدة من اللسان، و**الجملة** باعتبارها وحدة من الخطاب، قبل

2 . الأصل الفرنسي يقتضي تصدير الجملة بـ«Est ce que» وقد غيّرنا العبارة بما يناسب خصائص واسم الاستفهام في العربية [المترجم].

أن تفرّع الجملة إلى **مسند إليه** و**مسند**. وعلى أساس مختلف ضروب التمييز هذه، يمكن لـ«غاردنر» أن يميّز أربعة أنماط كبرى من الجمل: **الجمل الخبريّة والجمل الاستفهاميّة والجمل الطلبيّة والجمل التعجبيّة** وهي توافق عددًا من الأعمال اللغويّة. وإذا لم يتخطّ هذه المرحلة، فلأنّ ضروب التمييز الأشدّ لطفا لا يمكنها، حسبه، أن تعتمد على صورة
الجملة نفسها باعتبارها تجلو مقاصد المتكلّم. / [53]

2. النظريّة الكلاسيكيّة

لم يتولّد فعليا الاهتمام بالأعمال اللغويّة في الفترة المعاصرة إلاّ مع «أوستين»، ولم تولد التداوليّة أيضاً على الصّورة التي نعرفها اليوم، إلاّ انطلاقاً من اكتشافه للظاهرة ومن الدراسة التي قام بها إثره «سيرل». وسنبدأ إذن الفقرة حول النظريّة الكلاسيكيّة للأعمال اللغويّة بعرض لنظريّة «أوستين». ثمّ نتناول نظريّة «سيرل» كما عرضها في كتابه الأول الأعمال اللغويّة (Searle 1972).

1.2 الصيغة الأوستينيّة لنظريّة الأعمال اللغويّة

يمكننا أن نميّز مرحلتين في نظريّة الأعمال اللغويّة كما تطوّرت مع «أوستين».

تتعلّق المرحلة الأولى بالتّمييز بين الإثباتات التي تحقّق عملا والإثباتات التي تصف واقعا. وفي المرحلة الثانية تصبح الإثباتات التي تصف واقعا حالة خاصّة (جدّا) من الإثباتات التي تحقّق عملا. إلاّ أنّ هاتين المرحلتين ليستا فعليّا متمايزتين في الزمان وسنعمل في مجموع هذه الفقرة على النظر في النصّ العظيم المؤسّس الذي خصّصه «أوستين» لهذه الظاهرة ونقصد **محاضرات وليام جيمس** (William James lectures) التي قدّمها في هارفارد Harvard سنة 1955 ونشرت بعنوان **كيف نصنع الأشياء بالكلمات؟** (How to do things with words النّصّ الإنغليزيّ 1962، الترجمة الفرنسيّة 1970 بعنوان Quand dire, c'est faire).

1.1.2 الإنشائيّ والوصفيّ

إنّ الهدف الأساسيّ لـ«أوستين» في **محاضرات وليام جيمس**، هو أن يدخل التناقض في الاعتقاد المنتشر انتشارًا واسعا في الوسط الفلسفيّ الإنغلوسكسونيّ عصرئذ، والقائل بأنّ للإثباتات خصوصا، وللغة عموما، وظيفة وصف حالة الأشياء وأنّها إذن صادقة أو كاذبة. فلمّا كان عدد من الأقوال، حتّى الإثباتيّة، لا يمكن اعتبارها على وجه مشروع، صادقة أو كاذبة، فقد أدّى ذلك، ، ضمن هذا التّصوّر، إلى اعتبارها إثباتات زائفة. وتمّ التشكيك في المسلّمة المتعلّقة بالطابع الوصفيّ أساساً للغة، وهو ما أسماه «أوستين» **بالوهم الوصفيّ**، انطلاقاً من التمييز بين الإثباتات التي هي أوصاف حقّا وسمّاها **وصفيّة**

والإثباتات التي ليست أوصافًا. وقد خصّص ‹أوستين› بداية أعماله لعزل هذا الصنف الثاني من الإثباتات ووصفه.

فدرس أقوالا ذات شكل إثباتيّ تتضمّن فعلا مسندًا إلى المتكلّم المفرد في صيغة المضارع الدالّ على الحال المبنيّ للمعلوم، وتتميّز بما يلي:

(أ) لا تصف شيئا فهي إذن لا صادقة ولا كاذبة،

[54] (ب) توافق إنجاز عمل. /

فاقترح أن يسمّي هذه الأقوال أقوالا **إنشائيّة**.

سنستعير من ‹أوستين› بعض الأمثلة:

(22) نعم أقبل (ردّا على سؤال «أتقبل/أتقبلين الزواج من هذه المرأة/من هذا الرّجل؟» أثناء حفل زفاف).

(23) أسمّي هذه السفينة **الملكة إليزابيت**.

(24) أراهنك على عشرة دنانير بأنّ السماء ستمطر.

إلاّ أنّه لا يكفي، حتىّ يُنجَزَ فعليّا عَملٌ يوافق قولا إنشائيّا، أن يُنطق بالجملة المعنيّة: إذ يجب أيضاً أن تكون **ظروف إلقائها مناسبة**.

2.1.2 توفيق الأقوال الإنشائيّة وإخفاقها.

لا يعني هذا أنّ الإنشاء الذي يُلقَى في ظروف غير مناسبة **كاذب** ولكنّه يعني بالأحرى أنّه عمل **باطل أو فارغ** وأنّ القول غير **موفّق** وأنّ العمل **مخفق**.

لنأخذ المثال العزيز على قلب ‹أوستين› كما هو الحال عند ‹ريناتش›، وهو الوعد:

إذا ألقى متكلّم القول (25) دون نيّة المجيء فلا يمكننا رغم ذلك القول إنّ (25) كاذب ولا أنّ المتكلّم لم يَعِدْ.

(25) أعدك بأن أجيء.

بل نقول إنّ القول غير موفّق وأنّ العمل مخفق. ويمكننا فعلا أن نتحدّث عن «وعد **كاذب**» في هذه الحالة ولكن لفظ **كاذب** لا يُحمل هنا على معناه المنطقيّ الفلسفيّ المعهود.

ويقدّم ‹أوستين› قائمة الشروط اللاّزمة لتوفيق القول الإنشائيّ ويعلّق عليها.

أ.1 ينبغي أن يوجد إجراءٌ مصطلحٌ عليه مقبولٌ يتمتّع بتأثير مواضعة معيّنة ويشمل هذا الإجراءُ قولَ بعضِ الكلمات من قبل بعض الأشخاص في بعض الظّروف.

إنّ الأقوال التي أخذها ‹أوستين› إلى هذا الحدّ بعين الاعتبار هي إنشاءات **صريحة**. غير أنّه توجد أيضاً إنشاءات **ضمنيّة** تشفّ عن ضروب من اللبس لا نجدها في الإنشاءات الصريحة.

لنعد إلى مثال الوعد ولنقارن بين (25)، وهو إنشاء صريح، و(26) وهو إنشاء ضمنيّ:

(25) أعدك بأن أجيء.

(26) سأجيء.

فإذا لم يوجد شكّ في أنّ (25) وعد فإنّ (26) يمكن أن يكون وعدًا أو تكهّنا أو تهديدا... إلخ. / [55]

وفي حالة الإنشاء الضمنيّ لا وجود لإخفاق أو عدم تمام العمل ولكن يوجد لبس في القول.

أ.2 يجب أن يكون الأشخاصُ والظّروفُ المُعَيّنين في الحالة المذكورة، مناسبين حتّى يقع استحضارُ الإجراءِ المخصوصِ.

يوجد عدد كبير من حالات خرق هذه القاعدة من ذلك المثال (22) الذي يلقيه أخ العروس، أو مثال الأمر الذي يصدره شخص ليس له سلطة (كأن يصدره جنديّ لقائده مثلا)، إلخ.

ب.1 يجب أن ينفّذ جميع المشاركين الإجراء بصفة سليمة.

ويوافق هذا بالخصوص استعمال صيغة غير سليمة. ومثلما يلاحظ ‹أوستين› قد توجد الأمثلة أساساً في الإنشاءات القانونيّة.

ب.2 يجب أن يطبّق جميع المشاركين الإجراء بصفة تامّة.

في هذه الحالة لا تكفي صيغة إنشائيّة وحدها لإنجاز العمل. فقد تستوجب المسألة إنشاء آخر ردّا على الإنشاء الأوّل أو إنشاء موازيا للإنشاء الأوّل.

يذكّرنا هذا بالموافقة اللازمة ليتمّ الرهان فعلا أو بوجوب أن يقول العروسان «نعم، أقبل» في اللحظة المناسبة حتّى يتمّ الزواج.

ج.1 حيث إنّ الإجراءَ، كما هو الشّأن في الغالب، مجعولٌ ليستخدمه أشخاصٌ لهم أفكارٌ أو مشاعرُ أو ليشرَع أيٌّ من المشاركين في سلوكٍ له تبعاتٌ فعلى الشّخصِ المشاركِ في الإجراءِ فيستحضره بالتّبع، أن تكون له فعلاً هذه الأفكارُ أو المشاعرُ وعلى المشاركين أن تكون لهم نيّةُ اتّباعِ السّلوكِ.

يقدّم ‹أوستين› أمثلة تفتقد إلى هذا الشرط في شأن المشاعر والأفكار والنوايا. ويمكننا أن نضرب الأمثلة التالية:

في خصوص المشاعر

(27) أتقدّم إليك بتعازيّ

(تقال والحال أنّه ليس للمتكلّم أيّ تعاطف مع مصاب مخاطبه)

في خصوص الأفكار

(28) أنصحك بعدم المجيء

(يقولها متكلّم لا يعتقد أنّ ذلك هو أفضل سلوك يسلكه المخاطب).

في خصوص النوايا

(29) أعدك بأن أجيء

(يقولها متكلّم لا نيّة له في المجيء) / [56]

ج.2 يجب على المشاركين أن يتّبعوا السلوك الذي يستلزمه الإجراء في ما سيأتي من الأحداث.

لا يُعلّق «أوستين» على هذه القاعدة الأخيرة ربمّا لأنها بدت له بديهيّة. ولنا أن نقترح أمثلة عديدة. فلننظر ببساطة في (25) وإخفاقها إذا لم يجئ المتكلّم.

إنّ خرق كلّ قاعدة من هذه القواعد يوافق نمطا مخصوصاً من إخفاق الإنشاء. وعلى هذا يمكننا أن نقدّم، متّبعين «أوستين»، الرسم التالي الذي يصنّف الإخفاقات بحسب شروط الخرق التي توافقها.



الرسم 1 (منقول عن أوستين 1970، 52)

ويلاحظ «أوستين» أنّ الإخفاق يتعلّق **بجميع الأعمال المؤسّسيّة** بما في ذلك الأعمال التي لا تستعمل فيها اللغة. أضف إلى ذلك أنّه يجب أن تقصى من الأعمال الإنشائيّة

الموفّقـة الأعمال التـي لا تتحقّق بصفة **جـادّة** إذا ألقينا الجملة الموافقة مثلاً على خشـبة المسـرح أو في شريط سـينمائيّ أو عموما في عمل تخييليّ. فالمسألة تتعلّق حينئذ بنمط خـاصّ من الإخفاق يوافق اسـتعمالا **طفيليّـا** للغة. وقد أدّى ذلك بـ›أوسـتين‹ إلى تقديم شرطين عامّين جدّا لنجاح العمل اللغويّ:

(**أ**) يجب أن يكون للمتكلّم مخاطب، أي أن يكون قد سمعه شخص ما.

(**ب**) يجب أن يكون المخاطب قد فهم العمل وأن يكون تعرّف على العمل المقصود.

[57] نشير أخيرًا إلى أنّ مختلف مصادر الإخفاق قد تتشابك. /

3.1.2 التوفيق مقابل الصدق والإنشائيّ مقابل الوصفيّ

لقد كان ›أوسـتين‹ في هذه المرحلة إذن يشـكّك في الوهم «الوصفيّ»، بإدخال تمييز، ضمن صنف الإثباتات، بين الإثباتات التي تصف حقّا ويمكن أن تكون صادقة أو كاذبة، وهي المسمّاة **وصفيّة**، والإثباتات التي لا تصف ولكننا نحقّق بها أعمالا ويمكن أن تكون موفّقة أو غير موفّقة وهي المسمّاة **إنشائيّة**. وتكون الأقوال الوصفيّة صادقة إذا وجدت حالة أشياء للتحقّق منها وكاذبة في الحالة المعاكسة. أمّا الأقوال الإنشائيّة فهي موفّقة إذا توفّرت بعض الشروط وتكون غير موفّقة في الحالة المعاكسة.

إلاّ أنّ ›أوسـتين‹، حين وصل إلى هذه المرحلة، لاحـظ أنّ قولنا، من هذه الزاوية، إنّ قـولا إنشـائيّا يكون موفّقـا إذا توفّرت بعض الشـروط يعود إلى القول بأنّ قولا إنشـائيّا يكـون موفّقا إذا كانت بعض الإثباتات صادقة وهي تحديدًا الإثباتات التي تصف هذه الشـروط أو تتعلّق بها. فهل علينا، حينئذ، أن نتخلّى عن التمييز بين الإنشـائيّ والوصفيّ؟ يرفض ›أوستين‹ ذلك ويدافع عن التمييز بينهما بحجّة قويّة. فإذا أمكننا القول، حسبه، إنّ بعض الإثباتات ينبغي أن تكون صادقة حتىّ يكون الإنشاء موفّقاً لا يعني أنّ الإنشائيّ قد اختزل في الوصفيّ. وبالفعل، فحتىّ إذا ما سلّمنا بوجود مظهر وصفيّ في الإنشاء الصريح، فإنّ الوصف المتحدّث عنه لا يمكن التحقّق منه بواسطة حالة أشياء في الكون مستقلّة عنه: فتوفيق المظهر الإنشائيّ للإثبات هو الذي يجعل مظهره الوصفيّ صادقاً.

لنقارن بين القولين التاليين:

(30) أجري.

(31) أعتذر.

مـا العلاقة بين القول **أجري** وحدث الجري وبين القول **أعتذر** وحدث الاعتذار؟ في المثال (30) يكـون حدث الجري مسـتقلّا عن إلقـاء (30). وفي المثال (31)، علـى العكس من ذلك، يرتبط حدث الاعتذار مباشرة، بإلقائي لـ(31).

إذن يعـود التمييـز بيـن الوصفيّ والإنشـائيّ، فـي نهايـة المطاف، إلـى التمييز بيـن القول والفعل.

بقي أنّ صدق عديد من الإثباتات يرتبط وثيق الارتباط بتوفيق الإنشاء.

(أ) الإثبـات القائل بأنّه مـن باب الصدق أنّ المتكلّم يفعل شـيئا مـا وعلى وجه التحديد أنّ المتكلّم يحقّق عمل كذا...

[58] (ب) الإثبات القائل بأنّه من باب الصدق أنّ بعض الشروط قد توفّرت. /

(ج) الإثبات القائل بأنّه من باب الصدق أنّ المتكلّم يلتزم بتحقيق عمل لاحق.

غيـر أنّ علاقة الاسـتلزام التي توجد بين إثبات معين أو إثبـات آخر أو إثباتات أخرى ليـس لها شـكل واحد. فقـد تتّخذ مظاهر ثلاثة نُحدّدها أساسـاً في مسـتوى العلاقات القائمة بين ضروب نفي الإثباتات المعنيّة.

(أ) قد **يستلزم** إثبات ما إثباتا آخر أو أكثر.

(32) **تستلزم** (33):

(32) جميع الرجال يخجلون.

(33) بعض الرجال يخجلون.

وبالفعـل فـلا يمكننا أن نقول كما أشـار «أوسـتين»: **جميع الرجال يخجلون ولكن ليس أيّ واحد منهم.**

فإذا استلزم الإثبات (أ) الإثبات (ب) فإنّ نفي (ب) يستلزم نفي (أ).

لننظر في ('33) وهي نفي لـ(33):

('33) بعض الرجال لا يخجلون.

فهي تستلزم ('32) وهي نفي لـ(32):

('32) جميع الرجال لا يخجلون.

(ب) قد **يستدلّ** بإثبات على إثبات آخر أو أكثر.

يستدلّ بـ (34) على (35):

(34) القطّ فوق الحصير.

(35) أعتقد أنّ القطّ فوق الحصير.

هنا، على خلاف ما سبق، إذا استدللنا من الإثبات (أ) على الإثبات (ب) فإنّ نفي (ب) لا يمكّن من الاستدلال على نفي (أ).

إنّ المثال ('35)، وهو نفي لـ(35)، لا يستدلّ منه على ('34) الذي هو نفي لـ (34):

('34) ليس القط فوق الحصير.

('35) لا أعتقد أنّ القط فوق الحصير.

فـ ('35)، كما نلاحظ، ليس متنافرًا مع (34): فقد يكون القطّ فوق الحصير ويكون المتكلّم، في الآن نفسه، لا يعتقد أنّ القطّ فوق الحصير.

إنّ العلاقة بسيطة: فالإخبار عن قضية يُستدلّ به على الاعتقاد في صدق تلك القضيّة.

[59] (ج) قد **يقتضي** إثبات ما إثباتا آخر أو أكثر./

(36) تقتضي (37):

(36) أبناء زيد صُلْعٌ.

(37) لزيد أبناء.

في حين أن ('37)، الذي هو نفي لـ (37)، لا يقتضي ('36) الذي هو نفي لـ(36):

('36) ليس أبناء زيد صلعا.

('37) ليس لزيد أبناء.

وحين يكون الإثبات المُقتضى كاذبا، يعتبر ‹أوستين› أنّ الإثبات المنطلق منه غير موفّق. فهو باطل لاغ وليس صادقا أو كاذبا.

وإذا عدنا إلى الإثباتات التي يرتبط صدقها بتوفيق القول الإثباتيّ نلاحظ أنّ العلاقة بين الإنشاء وصدق الإثباتات المتّصلة بشروط التوفيق ستكون، بحسب تعلّقها بالشرطين **أ**.1 و**أ**.2، أو بالشرط **ج**.1 تباعا، هي الاقتضاء والاستدلال. وبالمقابل، لنا أن نذهب إلى أنّ العلاقة بين توفيق الإنشاء والشرط **ج**.2 توافق الاستلزام بالمعنى الحقيقيّ حيث تستلزم قضيةٌ قضيةً أخرى.

وهكذا نكون أمام واقع كون **اعتبارات الصدق أو الكذب يمكن أن تصيب القول الإنشائيّ**. لكنّ الأهم من ذلك **أنّ اعتبارات التوفيق وعدم التوفيق يمكن أن تصيب الإثباتات التي عدت إلى حدّ الآن أقوالا وصفيّة.**

وبالفعل إذا نظرنا في المثال (38) لاحظنا أنّ الأمر يتعلّق ولا شكّ بقول وصفيّ ولكنّ هذا القول يوافق الإثبات (39) الذي هو إنشاء قابل للتوفيق وعدم التوفيق.

(38) سيكون الطقس جميلاً.

(39) أثبت أنّ الطقس سيكون جميلاً.

وعلى هذا النحو وجد ‹أوستين› نفسه أمام مشكلة التمييز بين الإنشائيّ والوصفيّ، فكان عليه أن يقترح اختبارا (نحويّا على الأرجح)، بما أنّ التمييز القائم على المقابلة بين الصدق والكذب والتوفيق والإخفاق قد ضعف بموجب فشل هذا التقابل.

وشرع في فحص الافتراض القائل بأنّ القول الإنشائيّ يكون دائماً **مسندًا إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدالّ على الحال المبنيّ للمعلوم** ليصل إلى ملاحظة أنّ لبعض الإنشاءات خصائص مختلفة جدّا.

يقدّم ‹أوستين› الأمثلة من (40) إلى (42):

(40) يُسمح لك بمقتضى هذا أن تدفع...

(41) ليكن في علم المسافرين أنّ عبور السكّة الحديديّة يكون عبر الممرّ العلويّ. / [60]

(42) يمنع الدخول منعا باتّا وكلّ مخالف يدفع خطية.

فلا الصيغة ولا الزمن ولا الشخص يكفي لتحديد قول إنشائيّ. إلاّ أنّ بعض الكلمات تبدو دالّة دلالة قويّة على الطابع الإنشائيّ للقول مثل عبارة **بمقتضى هذا.**

وقد نميل إلى أن نستخلص أنّ وجود بعض الكلمات لا بدّ منه (نستحضر **يسمح ويعد وخطير وحذار**... إلخ). إلاّ أنّه يمكننا أن نظفر في آن واحد بإنشاءات لا توجد فيها تلك الكلمات وبأقوال غير إنشائيّة تتضمّن مثل هذه الكلمات.

يقدّم ‹أوستين› الأمثلة التالية:

(43) «منعرج» للدّلالة على «منعرج خطير».

(44) «ثور» للدلالة على «احذر الثور».

(45) وعدتَ بالمجيء.

في المثالين (43) و(44) لنا إنشاء دون أن تكون لنا كلمة «إنشائيّة» وهي حالة الإنشاء الضمنيّ، كما سنلاحظ، ومن هنا مأتى اللبس فيها. وفي (45)، بالمقابل، نجد استعمالا لكلمة «إنشائيّة» (**وعد**) دون أن يكون القول إنشائيّا.

فتخلّى ‹أوستين› عن فكرة اختبار لغويّ محض (إعرابيّ أو معجميّ) وعاد إلى تعريف الإنشاء نفسه: **فما يحدّد الإنشاء هو أنّ المتكلّم بالقول يحقّقُ، بموجب أداء القول، العملَ.** فقيمة مقولة الشخص كبيرة ويقترح ‹أوستين› الاختبار التالي:

اختبار الإنشائيّة

يجب أن يُرجع القولُ الإنشائيّ إلى قول يتضمّن فعلا مسندًا إلى المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع الدالّ على الحال المبنيّ للمعلوم.

ضمن هذا المنظور، يكون (46) إنشائيًا لأنّه يمكن إرجاعه إلى (47):

(46) سأجيء غدًا.

(47) أعدك بأن أجيء غدًا.

وقد قاد هذا الاختبار ‹أوستين› إلى مشكلة الإنشاء **الصريح** والإنشاء **الضمنيّ** (ويحبّذ تسميته بالإنشاء **الأوّليّ**).

المثال (46) هو إنشاء أوّليّ (ضمنيّ) و(47) إنشاء صريح.

إنّ التمييز بين هذين النوعين تمييز مهمّ خصوصاً من وجهة نظر التّأويل لأنّه حين تكون الإنشاءات الصريحة غير ملتبسة فإنّ الإنشاءات الأوّليّة ملتبسة. إلاّ أنّه توجد وسائل لغويّة أو مصاحبة للغة تدقّق التأويل المسند إلى الإنشاءات الأوّليّة: من قبيل الصيغة (كالأمر مثلا) والتنغيم والظروف و / الروابط والحركات وأخيرًا ظروف إلقاء القول. بقي أن [61]
كلاّ منها غير كاف لإزالة جميع الشكوك المتعلّقة بتأويل الإنشاءات الأوّليّة.

وحسب ‹أوستين› فإنّ الإنشاءات الصريحة مشتقّة تاريخيّا من الإنشاءات الأوّليّة. وهذا ما يفسّر أنّ الإنشاءات الصريحة نفسها ليست بمنأى عن بعض العيوب: فبدءًا يمكننا أن نخلط بينها وبين الأقوال الوصفيّة، ثم إنّه توجد صيغ ملتبسة يمكن أن توافق إمّا قولا إنشائيّا صريحا وإمّا قولا وصفيّا. وهي بالخصوص **السلوكيات** التي توافق ردود فعل أو مواقف أو مشاعر بقدر ما توافق سلوكات في مواجهة الآخرين.

يلاحظ ‹أوستين› أنّ صيغة **أعتذر** تمثّل إنشاء صريحا وأنّ صيغة **أنا آسف** تمثّل قولا شبه وصفيّ (له مظهر وصفيّ) وأنّ صيغة **أنا آسف** صيغة وصفيّة بوضوح.

ويوجد صنف من الصيغ، وهي **التبيينيّات** (**دعّم، استخلص، شهد**، إلخ) تعبّر كذلك عن المواقف وردود الأفعال. ويجب من جهة أخرى أن نميّز بين الإنشاءات الصريحة وصيغ التأدّب.

أخيرًا يلاحظ ‹أوستين› أنّ القضيّة كلّها في الأقوال الإنشائيّة صادقة حتّى إذا كان القول إنجازًا لعمل.

لننظر في المثال (47): فالقضية «**أعدك بأن أجيء غدًا**» هي صادقة أو كاذبة والقول **أعدك بالمجيء غدًا** يصلح لإنجاز الوعد.

4.1.2 الوصفيّ مقابل الإنشائيّ: الأعمال اللّغويّة

عالج ‹أوستين›، وهو منشغل دائماً بإقامة التمييز بين الإنشائيّ والوصفيّ، مسألة ما نقوم به حتّى نقول شيئا ما. فنحن، حسب رأيه، نحقّق بالضرورة ثلاثة أعمال:

(أ) العمل **التصويتيّ** ومفاده إنتاج بعض الأصوات،

(ب) العمل **الصيغيّ** ومفاده إنتاج بعض الألفاظ في تركيب معيّن وبتنظيم معيّن،

(ج) العمل **التبليغي** ومفاده استعمال بعض التراكيب بدلالة معيّنة، وهذه الدلالة تتكوّن من معنى مكوّنات التركيب المستعمل وإحالتها.

ويلاحظ ‹أوستين› أنّ إنتاج العمل الصيغيّ يقتضي العمل التصويتيّ، ولكن العكس غير صحيح بالطبع وأنّ العمل **التبليغي** هو الذي ننقله في الخطاب غير المباشر. وأخيرًا فإنّ المعنى والإحالة اللذين يكوّنان الدلالة هما عملان مساعدان يتحقّقان من خلال إنجاز [62] العمل **التبليغي**./

غير أنّ هذا كلّه، كما لاحظ ‹أوستين›، لا يوضّح التمييز بين الوصفيّ والإنشائيّ بما أنّ هذه الأعمال الثلاثة لا تنفصل عن أيّ إنتاج لغويّ ذي دلالة سواء أكان ما ينتج عنه قولا وصفيّا أم قولا إنشائيّا.

فاقترح ‹أوستين› تمييزًا جديدا بين أعمال ثلاثة أخرى هي:

(أ) **العمل القوليّ** الذي نحقّقه **حين** نقول شيئًا ما،

(ب) **العمل المتضمّن في القول** الذي نحقّقه **في** قولنا شيئا ما،

(ج) **عمل التأثير بالقول** الذي نحقّقه **بواسطة** قولنا شيئًا ما.

يعرض ‹أوستين› تباعًا الأمثلة التالية:

(48) **قال** لي: «أطلق عليها النار» وهو يعني بـ«أطلق» معنى **أطلق** عليها ويحيل بالضمير «ها» على **هي**.

(49) **يحثّني / ينصحني / يأمرني** بأن أطلق النار

(50) **أقنعني** بأن أطلق عليها النار.

في حالة عمل التأثير بالقول، كما هو الشأن في حالة العمل المتضمّن في القول، يتعلّق الأمر باستعمال اللغة ولكنّ الفرق بين العملين يعود إلى وجود مظهر وضعيّ إنشائيّ في الثاني يخلو منه العمل الأوّل. والعلامة على مدى الاستعمال الوضعيّ هو إمكان التصريح بالعمل المتضمّن في القول بواسطة صيغة إنشائيّة توافقه. ومن جهة أخرى، إذا كان من الممكن أن يكون لعمل التأثير بالقول مثل العمل المتضمّن في القول تأثيرات فإنّ هذه التأثيرات تختلف بحسب كلّ صنف منهما. وتوجد أنواع ثلاثة من التأثيرات ترتبط على نحو مميّز بالأعمال المتضمّنة في القول:

(أ) إنّ فهم معنى القول وقيمته (توافق القيمة نوع العمل المتضمّن في القول) يحدّد مباشرة توفيق العمل.

(ب) إنّ التأثيرات المرتبطة وضعيّا بالعمل المتضمّن في القول يجب تمييزها عن التبعات المحتملة لهذا العمل.

(ج) يرتبط النوع الثالث من التأثيرات بكون جلّ الأعمال المتضمّنة في القول تفرض عملا لاحقا إذا كانت موفّقة.

ويعود «أوستين» إذن إلى التمييز بين الإنشائيّ والوصفيّ متناولا إيّاه من زاوية الأقوال الوصفيّة هذه المرّة. فلاحظ أنّ الحالة النمطيّة للوصفيّ هي الإثبات. ولكن المتكلّم، في الإثبات، يحقّق عملا متضمّنا في القول مثلما يحقّق ذلك حين يحذّر أو يصرّح. [63] لذلك تنبغي العودة إلى مشكلة الصدق والكذب ويشير «أوستين»/ إلى أنّه في نهاية المطاف لا يوجد بالضرورة تناقض حين نسلم في آن واحد بأنّ القول يصلح لتحقيق عمل وأنّ هذا القول أو بالأحرى القضيّة التي يعبّر عنها صادقة أو كاذبة. أضف إلى ذلك أنّ الإثباتات قابلة للتوفيق والإخفاق شأنها شأن سائر الأعمال المتضمّنة في القول وللأسباب نفسها.

غير أنّه بقيت بعض الفروق بين الإنشاءات والإثباتات:

(أ) رغم أنّ لجلّ الإنشاءات أهدافا تأثيريّة ترتبط بها على نحو خاصّ فإنّ الأمر، في ما يبدو، مختلف بالنسبة إلى الإثباتات.

(ب) رغم أنّ الأقوال الإنشائيّة تقول شيئا ما وتفعله في آن واحد فإنّها ليست مع ذلك صادقة أو كاذبة مثلما عليه حال الإثباتات.

(ج) إنّ الفرق الأهمّ، في هذا الصدد، بين الإنشاءات والإثباتات هو أنّنا في القول الإنشائيّ نلح على جانب العمل المتضمّن في القول في حين أنّنا في القول الإثباتيّ نلحّ على جانب العمل القوليّ.

5.1.2 مختلف القوى المتضمّنة في القول

يستلزم هذا كلّه ضرورة التمييز بين العمل القوليّ والعمل المتضمّن في القول. وقد أسّس «أوستين» هذا التمييز على تصنيفيّة لمختلف القوى التي يمكن أن يتّخذها العمل المتضمّن في القول. فقدّم قائمة من خمسة أصناف:

(أ) صنف **الحكميّات** وهو أساساً صنف الأعمال القضائيّة ويوافق أفعالاً مثل **برّأ، وأدان وأصدر حكماً وأصدر قرارًا وصنّف وقيّم**.. إلخ،

(ب) صنف **الممارسيّات** الذي يوافق شكلا آخر من الحُكْم يتّصل بما ينبغي أن يكون أكثر ممّا يتّصل بما هو كائن. ويضمّ أفعالا مثل **حطّ من رتبته وقاد وأمر وأوصى وعفا**. ..إلخ،

(ج) صنف **الوعديّات** وهي تُلزم المتكلّمَ بتبنّي موقف ما أو بتبنّي عمل ما. ويضمّ أفعالا مثل **وعد ونذر وضمن وراهن وأقسم**. ..إلخ،

(د) صنف **السلوكيّات** الذي يستلزم موقفا أو ردّ فعل بإزاء سلوك الآخرين أو وضعيتهم، ويُوافق أفعالا مثل **اعتذر وشكر وشجب ونقد وتحدّى**. ..إلخ،

[64] (هـ) صنف **التبيينيّات**، وهو آخرها، ويُستعمل في أعمال/ عرض، ويُوافق أفعالا مثل **أثبت ونفى وسلّم بـ ولاحظ**...إلخ.

وقد أشار ‹أوستين›، خاتما محاضرته الأخيرة، إلى أنّ أعماله بمثابة برنامج. وقد حال الموت دون مواصلتها ولكنّ نظريّته استؤنفت على نحو واسع في السنوات الموالية، واستأنف وريثه المباشر الفيلسوف الأمريكيّ ‹جون سيرل› برنامجه خصوصاً ما يتعلّق منه بأهمّية تصنيفيّة الأعمال اللّغويّة.

2.2. صيغة نظريّة الأعمال اللّغويّة لدى ‹سيرل›

في نظرية ‹سيرل› حول الأعمال اللّغويّة جانبان: جانب فحص شروط نجاح العمل اللّغويّ، ومثاله المميّز هو الوعد (انظر Searle. 1972) وجانب تصنيفيّة الأعمال اللّغويّة (انظر Searle. 1982). وسنتناول تباعا هذين الجانبين كما قدّمهما ‹سيرل›.

1.2.2 الأعمال القضويّة والأعمال المتضمّنة في القول والواسمات القضويّة وواسمات القوى المتضمّنة في القول

انطلق ‹سيرل› من مبدإ أنّ وحدة التواصل هي إنتاج كلمة أو جملة في حدّ ذاته، ومن هنا فإنّ إنتاج جملة مستعملة هو عمل لغويّ. لهذا، فالنظريّة اللغويّة، كما أشار بنفسه، جزء لا يتجزّأ من نظريّة العمل. وقد أضاف إلى هذا المبدإ مبدأ ثانيا هو مبدأ **قابليّة التعبير** ومفاده أنّ **كلّ ما نريد قوله يمكن أن يقال.**

مبدأ الإبانة والتنصيص

> لكلّ دلالة **س** وبالنسبة إلى كلّ متكلّم **م**، كلّما أراد م أن يدلّ (له نيّة تبليغ، يرغب في أن يبلغ، ...إلخ) على **س** فإنّه من الممكن أن توجد عبارة **ع**، بحيث إنّ **ع** هي العبارة الدقيقة عن **س** أو صيغتها الدقيقة.

وانطلاقاً من هذين المبدأين تبنّى ‹سيرل› المنهج القائم على الانطلاق من الأقوال التي تمثّل حرفيّا وعودًا.

وحسب ‹سيرل›، يعود إلقاء جملة ذات دلالة إلى تحقيق أربعة أنواع من الأعمال آخرها اختياريّ:

(أ) عمل إلقاء القول وهو يقوم على التلفّظ بالكلمات أو الجمل،

(ب) العملان القضويّان اللّذان يوافقان الإحالة والحمل،

(ج) الأعمال المتضمّنة في القول التي تتمثّل في إلقاء الاستفهامات وإصدار الأوامر وتقديم الوعود. ..إلخ، / [65]

(د) أعمال التأثير بالقول التي تتمثّل في الإقناع والحمل عليه والإخافة. ..إلخ.

ويشير ‹سيرل› إلى أنّ العملين القضويّين والأعمال المتضمّنة في القول ترتبط وثيق الارتباط بالصورة اللغويّة. فالعمل المتضمّن في القول يوافق بالضرورة جملة تامّة. أمّا العملان القضويّان فيوافقان مركّبا اسميًا إذا تعلّق الأمر بأعمال الإحالة وإلقاء مركّب فعليّ أو مسند نحويّ إذا تعلّق الأمر بأعمال الحمل.

فكيف نعزل، في قول ما، القضية باعتبارها ثمرة العملين القضويّين؟ إنّ عدّة أقوال لها قوى متضمّنة في القول مختلفة يمكن أن تعبّر عن القضية نفسها. ومن هنا مأتى أهميّة التمييز، في شأن قول ما، بين القضية التي يعبّر عنها هذا القول والعمل المتضمّن في القول الذي يحقّقه.

لننظر في الأمثلة التالية المأخوذة من ‹سيرل›:

(51) يدخّن زيد كثيرًا.

(52) هل يدخّن زيد كثيرًا؟

(53) زيد، دَخِّنْ كثيرًا.

(54) إلهي ما أكثر ما دخّن زيد!

تعبّر (51) و(52) و(53) و(54) عن القضيّة نفسها في حين أنّ كلّ قول منها يحقّق عملا متضمّنا في القول مختلفا أي، تباعا، أعمال الإثبات والاستفهام والأمر والتعجّب.

إنّ التعبير عن قضية هو تحقيق لعمل قضويّ، وبموجب ذلك تحقيق عمل متضمّن في القول.

ويقترح ‹سيرل›، انطلاقاً من هذا التمييز بين القضية المعبّر عنها والعمل المتضمّن في القول المتحقّق، التفريق بين عنصرين من البنية الإعرابيّة للجملة هما: **واسم المحتوى القضويّ وواسم القوّة المتضمّنة في القول** إذ يشير الأوّل إلى القضية المعبّر عنها، في حين يشير الثاني إلى العمل المتضمّن في القول المتحقّق.

نلاحظ أنّ هذا التمييز لا يدرك فعليا من الناحية الإعرابيّة إلاّ في الإنشاءات الصريحة.

(55) آمرك بأن تغلق النافذة.

(56) أعدك بأن أغلق النافذة.

في المثالين (55) و(56) يمثل الإسنادُ الأصليُّ واسمَ قوة القول ويمثل الإسنادُ الفرعيّ واسمَ المحتوى القضويّ. ولا شكّ أن الأقوال ليست جميعا من الإنشاء الصريح، ولكنّ مبدأ قابليّة التعبير يتكهّن بإمكان إرجاعها إلى إنشاءات صريحة.

ويقترح «سيرل» الرمز **ق** (ض) حيث يُوافق **ق** واسم قوة القول ويُوافق ض القضية. /

يشير «سيرل» إلى أنّ التمييز بين واسم قوّة القول وواسم المحتوى القضويّ يسمح بإبراز بعض ظواهر النفي، إذ يمكّن من التمييز بين **نفي قوة القول** و**النفي القضويّ** وهو ما يمكن تمثيله تباعًا بالطريقة التالية:

¬**ق** (ض)

ق (¬ ض)

وبالفعل فبحسب كون النفي نفيا للعمل المتضمّن في القول أم لا، فإنّ العمل المتضمّن في القول لا يكون هو نفسه. وهو ما نلاحظه بالنظر في المثالين التاليين:

(57) لا أعدك بأن أجيء غدًا.

(58) أعدك بألاّ أجيء غدًا.

2.2.2 القواعد المعياريّة والقواعد التكوينيّة والمواضعات

يقترح «سيرل» تمييزًا جديدًا ليس لغويّا بالمعنى الحرفيّ للكلمة. وهو التمييز بين **القواعد المعياريّة والقواعد التكوينيّة**.أمّا القواعد المعياريّة فموضوعها السلوكات أو الأعمال التي توجد مستقلّة عنها. وأمّا القواعد التكوينيّة، بالمقابل، فهي التي تخلق الأنشطة التي ليس لها وجود مستقلّ. وعلى هذا النحو فإنّ قواعد اللياقة والتأدّب التي تحكم العلاقات بين الأفراد هي قواعد معياريّة: إذ تسيّر شيئا هو العلاقات الفرديّة التي لها وجود مستقلّ. أمّا القواعد التكوينيّة فهي بصفة نموذجيّة قواعد تحكم الألعاب مثل كرة القدم. فلعبة كرة القدم بدون قواعد تكوينيّة تنشئها لا يكون لها وجود. ولخاصّية القواعد التكوينيّة هذه انعكاس: ففي حين تكون للقواعد المعياريّة صيغة أوامر فإنّ القواعد التكوينيّة تتّخذ تلقائيّا صيغة تعريفات.وعلى هذا فقاعدة كش مات هي تعريف لوضعية كش مات في لعبة الشطرنج.

وبهذا الاعتبار، إذا كان «التكلّم بلسان هو تحقيق لأعمال طبقا لقواعد» كما يقول «سيرل»، (Searle 1972، ص 76) فإنّ تحقيق عمل متضمّن في القول يوافق إلقاء جملة تستجيب، وفقا لمواضعات، لقواعد تكوينيّة ترتبط بالعمل المتضمّن في القول المعنيّ. وهكذا فإنّ المواضعات رهينة الألسنة المخصوصة في حين أنّ القواعد التكوينيّة لهذا العمل اللغويّ أو ذاك قواعد كليّة تتجاوز الألسنة. فالمواضعات هي التي تحدّد دلالة الجمل والاستجابة للقواعد التكوينيّة هي التي تمكّن من تحقيق هذا العمل المتضمّن في القول أو ذاك. وقد أفضت مشكلة العلاقة بين العمل المتضمّن في القول والمواضعة، وهي تعود في نهاية المطاف إلى مشكلة العلاقة بين ما نريد قوله ودلالة الكلمات التي

[67] نستعملها، بـ‹سيرل› إلى طرح القضية العامّة المتّصلة بالدلالة/ وبالخصوص قضية الدلالة غير الطبيعيّة كما صاغها ‹غرايس› (انظر. Grice 1957).

3.2.2 ‹سيرل› وإعادة النظر في الدلالة غير الطبيعيّة

انطلق ‹سيرل› من الفرق بين إصدار أصوات وتحقيق عمل متضمّن في القول: فيجب، على الأقلّ، حتىّ نحقّق عملا متضمّنا في القـول بإصدار أصوات، أن تكون للأصوات **دلالة** وأن تستعمل **لأجل** أن تعني شيئا ما. وبعبارة أخرى على المتكلّم **أن يكون له قصد أن يعني شيئا ما.** وقد اقترح الفيلسـوف الأمريكيّ ‹غرايـس› (1957) مفهوم الدلالة غير الطبيعيّة التي عرّفها تعريفا غير شـكليّ على النحو التالي: **قولنا إنّ المتكلّم م قد أراد أن يدلّ على شيء ما بـ س يعني قولنا أنّ للمتكلّم م، بقوله س، قصدَ إحداث تأثير في السامع ع بفضل تعرّف ع إلى هذا القصد.** والنقطة الأساسيّة في هذا التعريف أنّ المتكلّم يُحدث الأثر المقصود لدى المخاطب **بموجب** كون هذا المخاطب يتعرّف إلى القصد.

إلاّ أنّـه، على الرّغم من أهمّية المفهوم الغرايسـيّ للدلالة غير الطبيعيّة، فإنّها حسـب ‹سـيرل› غير مناسـبة: وفعلاً فقد ذهب ‹غرايس› أساسًـا إلى التأثيـرات الناتجة عن **التأثير بالقول.** ولكنّ قول شـيء ما وإرادة الدلالة على ما نقوله أو إرادة تبليغه، حسـب ‹سيرل›، هو أن نحقّق عملا متضمّنا في القول وأن نرمي **تلقائيّا** إلى إحداث تأثير متضمّن في القول هو نمطيّا فهم ما قاله المتكلّم. إلاّ أنّ تحليل الدلالة بحسب الفهم سيكون تحليلا قائما على الدور والتسلسل: وهنا تحديدًا تقوم القواعد التكوينيّة بدور على ما يبرز من المقارنة بين تحليل الدلالة غير الطبيعيّة الذي قدّمه ‹غرايس› وبين التعديل الذي قام به ‹سيرل›.

تحليل الدلالة غير الطبيعيّة حسب ‹غرايس› (كما عرضه ‹سيرل›)

قولنا إنّ المتكلّم **م** يدلّ بطريقة غير طبيعيّة على شيء ما بواسطة **س** يساوي قولنا:

(أ) للمتكلّم **م** باستعمال **ت** لـ **س**، قصد، ص- 1 إحداث تأثير بالقول **ث.ق** لدى السامع ع.

(ب) للمتكلّم **م** قصد إحداث **ث.ق**، بواسطة ت، من خلال التعرّف إلى ص- 1.

تحليل ‹سيرل› للدلالة غير الطبيعيّة

قولنا إنّ **م** يلقي الجملة **ج** بقصد الدلالة على **ج** (أي إنّه يدلّ حرفيّا على ما يقوله) يساوي قولنا: **م** يلقي **ج** وأنّ:

(أ) للمتكلّم م، بواسطة القول **ت** الذي يدلّ على **ج**، القصد ص - 1 لجعل **ع** يعرف (يتعرّف، يعي) أنّ الوضعيّة التي تخصّصها قواعد **ج** (أو بعض قواعدها) قد تحقّقت. (ولنسم هذا التأثير التأثير المتضمّن في القول **ث و**).

(ب) للمتكلّم **م** قصد إحداث **ث و**، بواسطة **ج**، من خلال التعرّف إلى ص-1.

(ج) قصد **م** هو أن يتمّ التعرّف إلى ص - 1 بفضل (أو بواسطة) معرفة **ع** بالقواعد (بعض القواعد) التي تسيّر (عناصر) **ج**. / [68]

إنّ هــذه الصياغــة الجديدة لدى ›سـيرل‹ لمفهـوم الدلالة غير الطبيعيّة قــد قادته إلى القواعد التكوينيّة للأعمال المتضمّنة في القول ولا عجب أن يكون مثاله، إثر ›ريناتش‹ و›أوستين‹، هو الوعد.

4.2.2 الوعد: القواعد التكوينيّة والقواعد الدلاليّة

عند هذا الحدّ، أدخل ›سـيرل‹ إمكانية إخفاق العمل المتضمّن في القول. فإذا لم يقع احتـرام القواعد التكوينيّة التي تحدّد وجـود أيّ عمل متضمّن في القول في حدّ ذاته، أو لـم يقع احترامها كلّها، فإنّ العمل المتضمّن في القول المعنيّ سـيخفق، وهذا الإخفاق سـيكون مختلفا بحسـب خرق هذه القاعـدة أو تلك. وهذا ما مكّنه مـن التمييز بين القواعـد التكوينيّـة والقواعد الدلاليّة. فالأولى ترتبط بالعمل المتضمّن في القول نفسـه وتُكَوِّنُه في حين أنّ الثانية مشتقّة من القواعد التكوينيّة، وتتحكّم فحسب في استعمال واسم القوّة المتضمّنة في القول.

وعرض ›سيرل‹، بالنسبة إلى الوعد، القواعد التكوينيّة التالية:

القواعد التكوينيّة للوعد

(1) تتوفّر الشروط العادية للانطلاق والوصول.

(2) **م** يعبّر عن القضيّة ض باستعمال **ج**.

(3) في التعبير عن ض، يسند **م** إلى **م** عملا مستقبليا **ق**.

(4) يحبّذ **س** تحقيق **م** لـ **ق** على عدم تحقيقه، ويعتقد **م** ذلك.

(5) ليس من البديهيّ لا بالنسبة إلى **م** ولا بالنسبة إلى **س** أنّ **م** سيحقّق لا محالة **ق**.

(6) **م** له نيّة تحقيق **ق**.

(7) قصد **م** هو أنّ قولَ **ج** يجعله ملزما بتحقيق **ق**.

(8) **م** له القصد ص - 1 لحمل **س** على التعرّف **ف** إلى أنّ قول **ج** يجب أن يجعل **م** ملزما بتحقيق **ق**. و**م** له نيّة إحداث **ف** بواسطة التعرّف إلى ص - 1 وقصده أن يقع التعرّف إلى ص - 1 بفضل (بواسطة) معرفة **س** بدلالة **ج**.

(9) إنّ القواعد الدلاليّة للغة التي يتكلّمها كل من **م** و**س** تجعل **ج** مستعملة استعمالا سليما صادقا إذا وفقط إذا تحقّقت الشروط 1 - 8.

توافق القاعدة 1 الشروط التي يتطلّبها أيّ تواصل: فاللغة مشتركة ولا يعاني المتكلّم ولا المخاطب من قصور يمنعهما من التواصل وهما يتكلّمان على نحو جادّ (أي إنّ الأمر لا يتعلّق بوضعية تخييليّة). وتعزل القاعدة 2 القضيّة عن العمل المتضمّن في القول ذاته. وتخصّص القاعدة 3 على وجه التدقيق الوعد. وتمثّل القاعدتان 4 و5 **الشروط التمهيدية**: فالقاعدة 4 تمكّن من التمييز بين الوعد والتهديد وتوافق القاعدة 5 قانون المجهود الأدنى الذي يذكّرنا بحكمة النوع لدى ‹غرايس› «ليكن قولك مناسبا». وتمكّننا القاعدة 6 من تمييز الوعد الصادق من الوعود/ غير الصادقة ويسمّيها ‹سيرل› شرط النزاهة. [69]
والقاعدة 7 هي الشرط الأساسيّ وتمثّل تخصيصا آخر للوعد. ولا تعدو القاعدة 8 أن تكون تذكيرًا بصياغة ‹سيرل› الجديدة لمفهوم الدلالة غير الطبيعيّة. وتتّصل القاعدة 9 أخيرًا بطابع المواضعة وتشير، تحقيقا للوعد، إلى أهمية القواعد الدلاليّة التي تتحكّم في استعمال واسم القوة المتضمّنة في القول المرتبط بالوعد.

إلاّ أنّ ‹سيرل› يعود إلى شرط النزاهة. فالواقع أنّ هذا الشرط إذا لم يحترم فهو يستلزم أنّ الوعد ليس صادقا ولكنّه لا يستلزم أنّه غير موجود. وبعبارة أخرى، فإنّ قائل الوعد، سواء أكان صادقا أم غير صادق، يعبّر، بقوله، عن قصد القيام بعمل. وعلى هذا فإنّ الوعد، الصادق أو غير الصادق، يستلزم دائماً التزام القائل. لذلك يقترح ‹سيرل› إعادة صياغة الشرط 6 على النحو التالي:

6أ. قصد **م** هو أن يجعله قولُ **ج** مسؤولا عن قصد تحقيق **ق**.

ويستخلص ‹سيرل› حينئذ القواعد الدلالية المشتقّة من القواعد التكوينيّة للوعد والمتحكّمة في استعمال واسم القوّة المتضمّنة في القول المرتبط بالوعد (أو اختصارًا **وع**).

القاعدة 1. لا يُستعمل **وع** إلاّ في سياق جملة (أو جزء من خطاب أوسع) **ج** يسمح قولها بإسناد عمل مستقبليّ **ق** إلى المتكلّم **م** (**قاعدة المحتوى القضويّ**).

القاعدة 2. لا يُستعمل وع إلاّ إذا كان السامع **ع** يحبّذ تحقيق **م** للعمل **ق** على عدم تحقيقه، وإذا كان **م** يعتقد ذلك (**القاعدة التمهيديّة**).

القاعـدة 3. لا يُسـتعمل **و ع** إلاّ إذا لـم يكن من البديهـيّ للمتكلّم **م** ولا للسـامع **ع** أنّ **م** محمـول فـي جميع الحـالات على تحقيـق **ق** (**القاعدة التمهيديّة**).

القاعـدة 4. لا يسـتعمل **و ع** إلاّ إذا كان لـ **م** قصـد تحقيـق **ق** (**قاعدة النزاهة**).

القاعدة 5. يعتبر استعمال **و ع** التزاما بتحقيق **ق** (**القاعدة الأساسيّة**).

ويلاحظ «سـيرل» أنّ ترتيب القواعد الدلاليّة ليس اعتباطيّا وأنّ أولاها ينبغي أن تطبّق حتّى يمكن تحقيق ما بعدها.

5.2.2 انعكاسـات القواعـد التكوينيّـة للأعمـال المتضمّنـة في القـول وقواعدها الدلاليّة

لهاتين المجموعتين من القواعد، حسب «سيرل»، عدد من الانعكاسات.

(أ) حيـن توافـق حالةٌ نفسـيّةٌ ما أو شـعور أو اعتقاد أو قصد أو موقـف. .إلخ عملا متضمّنا في القول فإنّ تحقيق هذا العمل يستلزم **تلقائيّا** التعبير عن تلك الحالة./ [70]

(ب) لا يمكن أن يكون عدم صدق إلّا إذا كان العمل المتضمّن في القول موافقاً لحالة نفسيّة معيّنة.

(ج) يلمّح المتكلم ضمنيّا بإنجازه لعمل متضمّن في القول إلى أنّ الشروط التمهيديّة قد توفّرت.

(د) يمكننـا أن نحقّق عملا متضمّنا في القول بطريقة ضمنيّة حين يُشـير المقام إلى نوع العمل.

(ه) يمكن دائماً جعل القوّة المتضمّنة في القول صريحة.

(و) بعـض الأعمـال المتضمّنـة في القـول هي حـالات خاصة من أعمـال أخرى. فالاستفهام بذلك هو حالة خاصّة من الطلب.

(ز) يُحدّد الشرط الأساسيّ جميع الشروط الأخرى.

(ح) لا تتولّـد الفروق بين الأعمال المتضمّنة في القـول بطريقة واحدة. فقد ترتكز علـى عوامـل متنوعة جدّا مـن قبيل الهدف من العمـل والعلاقة بين المتكلّم والسـامع ودرجة الالتزام التـي يتطلّبها العمل والفرق في المحتوى القضويّ والعلاقة بين المحتوى القضـويّ للعمل ومقاصد المتكلّم والحالات النفسـية المعبّر عنهـا والعلاقة بين العبارة المستعملة والسياق اللغويّ الذي يظهر فيه.

(ط) بعـض الأفعال الدالّة على قوى متضمّنة في القول تسـتلزم تأثيرا بالقول. وليس ذلك حال جميع الأفعال من هذا الصنف.

3.2 تصنيفيّة ‹سيرل› للأعمال المتضمّنة في القول

فـي مقال صدر بعد سـنوات من صدور كتـاب **الأعمال اللغويّة** بعنـوان: «تصنيف الأعمـال المتضمّنة في القول» (Searle 1977، و1979 وسـنة 1982 بالنسـبة إلى الترجمة الفرنسـيّة) تناول ‹سـيرل› الأعمال المتضمّنة في القول من زاوية التصنيف. فبدأ بالتذكير بالأصناف الخمسـة الأساسيّة التي استخرجها ‹أوسـتين› وهي **الحكميّات والممارسيّات والوعديّات والسلوكيّات والتبيينيّات**. وآلى على نفسـه في مقاله أن يراجع هذا التصنيف الذي قدّمه ‹أوستين› وأن يعدّله، إن لزم الأمر، من بعض النواحي.

وانطلق ‹سـيرل› مـن التّمييز بين **الأفعـال الدالّة على قـوى متضمّنة في القـول والأعمال المتضمّنـة فـي القول**. وهو تمييـز يقوم على التفريق بين المظهـر المتضمّن في القول للغة الذي يتجاوز مختلف الألسـنة الخاصّة والأفعال الدالّة على قوى متضمّنة في القول تنتمي إلى ألسنة خاصّة.

1.3.2 مقاييس تصنيفيّة الأعمال المتضمّنة في القول

قدّم ‹سيرل› قائمة من المقاييس التي احتفظ بها لوضع تصنيفيّة للأعمال المتضمّنة في القول. / [71]

(1) **الهـدف مـن العمـل**: يوافق الهـدف من العمـل المتضمّن في القـول أو **الهدف** المتضمّن في القول الشروط الأساسيّة في تحليل ‹سيرل› للأعمال اللغويّة. وهو يمثّل جزءا من **القوّة** المتضمّنة في القول.

(2) **اتّجـاه علاقـة المطابقـة بيـن الكلمـات والعالـم**: ويتعلّـق بالمحتـوى القضويّ للعمـل، وهو جـزء من هدفه المتضمّن في القول أو انعكاسـاته، ففـي خبر ما يجب أن «تطابـق» الكلمـاتُ العالمَ. وفي الوعـد، بالمقابل، يجب أن «يطابق» العالمُ، بواسـطة أعمال المتكلّم، الكلمات.

(3) **الحالات النفسيّة المعبّر عنها**: حين يحقّق المتكلّم عملا متضمّنا في القول يشير **تلقائيّا** إلـى موقف بإزاء المحتوى القضويّ للعمل. ونشـير إلى أنّ الحالة النفسـيّة توافق شرط النزاهة في تحليل الأعمال اللغويّة.

(4) **القـوّة التـي يعـرض بهـا الهـدف المتضمّن فـي القـول**: كثيرًا مـا ترتبط بدرجة التصريح بالعمل قوّة وضعفا أو بالفعل الإنشائيّ المستعمل إذا كان العمل صريحا.

نقارن على أساس ترتيب القوّة تصاعديّا، بين الأمثلة (59) و(60) و(61):

(59) يمكننا أن نذهب إلى السينما.

(60) أقترح عليك أن نذهب إلى السينما.

(61) أريد أن نذهب إلى السينما.

(5) **منزلة كلّ من المتكلّم والمخاطب وتأثيرها في قوّة القول المتضمّنة في القول**: يوافق هذا أحد الشروط التمهيديّة في تحليل الأعمال اللغويّة.

(6) **علاقات القول بمصالح المتكلّم والمخاطب**: ويوافق هذا أيضاً أحد الشروط التمهيديّة.

(7) **العلاقات مع بقية الخطاب**: يتعلّق هذا أساساً بالتبيينيّات في تصنيف ‹أوستين›، أي الأقوال من نوع **أجاب واستخلص واعترض**. .إلخ. ويمكننا أن نضيف إليها الروابط مثل **إلاّ أنّ، غير أنّ**.. إلخ.

(8) **الاختلافات في المحتوى القضويّ التي تحدّدها آليات مرتبطة بالقوة المتضمّنة في القول**: نستحضر هنا الفرق بين العلاقة التي تتّصل بحالات الأشياء في الماضي أو الحاضر وليس في المستقبل، والتكهّن الذي يتّصل بحالة أشياء مستقبليّة.

(9) **الاختلافات بين الأعمال التي لا يمكن أن تتحقّق إلاّ بواسطة أعمال لغويّة والأعمال التي يمكن أن تتحقّق أيضاً بطرق أخرى**: يمكننا أن نتّخذ قرارًا أو أن نعرض تشخيصا.. إلخ، دون أن نقول إنّنا نفعل ذلك في حين أنّه لا يمكننا أن نُقْسِمَ دون أن نقول إنّنا نُقْسِمُ. / [72]

(10) **الاختلافات بين الأعمال التي تتطلّب مؤسّسات غير لغويّة لتحقيقها والأعمال التي لا تتطلّب ذلك**: نستحضر هنا الحرمان الكنسيّ أو إعلان حرب. ..إلخ.

(11) **الاختلافات بين الأعمال التي يوافق الفعل فيها استعمالا إنشائيّا والأعمال التي لا يستعمل الفعل فيها هذا الاستعمال**: نستحضر هنا أفعالا مثل **تبجّح وهدّد**.

(12) **أسلوب تحقّق العمل**: يمكننا أن نستحضر الفرق بين **أعلن وأسرّ**.

2.3.2 بديل ‹سيرل› عن تصنيف ‹أوستين›

نقد ‹سيرل› تصنيف ‹أوستين› للأعمال المتضمّنة في القول ضروبا من النقد. أوّلها أنّه لم يقدّم تصنيفا للأعمال المتضمّنة في القول بل هو تصنيف لأفعال بعضها لا يمّت بصلة للأفعال الدّالّة على قوى متضمّنة في القول. أضف إلى ذلك أنّ هذا التصنيف الذي وضعه ‹أوستين› لا يقوم على أيّ مبدإ واضح أو حتّى جملة من المبادئ ممّا أدّى إلى تداخل الأصناف، إذ تنتمي بعض الأفعال إلى عدة أصناف مختلفة. وبعض الأصناف،

أخيراً، تتضمّن أفعالا مختلفة اختلافا شديدًا لا يستجيب جزء منها للتعريفات التي وضعها ‹أوستين›.

لذلك يقترح ‹سيرل› تصنيفه الخاصّ القائم على أربعة معايير فحسب من المعايير المذكورة أعلاه تمكّن من وصف البنية التركيبيّة العميقة للأقوال الموافقة لها.

ملاحظة: ينطلق ‹سيرل› من المبدإ القائل بأنّ للأعمال المتضمّنة في القول جميعا البنية العميقة التالية: **أنا فعل متضمّن في القول+ج**. ونلاحظ أنّ هذا التحليل يوافق الفرضيّة الإنشائيّة التي اقترحها ‹روسّ› (1970) راجع، في هذا الكتاب الفصل 3 الفقرة 1.4.1.

ويُقدّم القائمة التالية:

(أ) **التمثيليّات:** يلتزم المتكلّم بصدق القضيّة المعبّر عنها (إنّه الهدف المتضمّن في القول)، وتطابق الكلماتُ العالمَ، والحالة النفسيّة هي الاعتقاد، وترتبط درجة الالتزام بالفعل المستعمل. أمّا اختبار التمثيليّات فهو الإجابة عن السؤال **هل يمكننا أن نقول حرفيّا إنّ القول صادق أو كاذب؟** وبنيته التركيبيّة العميقة هي **أنا فعل متضمّن في القول أنّ + ج**،

(ب) **التوجيهيّات:** الهدف المتضمّن في القول للتوجيهيّات، هو أنّ المتكلّم يسعى إلى أن يجعل المخاطب يقوم بشيء ما، واتّجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات، والموقف الموافق لشرط النزاهة هو الرغبة، والمحتوى القضويّ هو أنّ المخاطب يجب أن يفعل شيئا ما، والبنية التركيبيّة العميقة هي **أنا** (**إليك**) **فعل متضمّن في القول أنّ ج م ف** (**في المستقبل**)، / [73]

(ج) **الوعديّات:** الهدف المتضمّن في القول للوعديّات هو إلزام المتكلّم بتحقيق عمل ما (أو أكثر)، واتّجاه المطابقة من العالم إلى الكلمات. ويتعلّق شرط النزاهة بالقصد. والمحتوى القضويّ هو أن المتكلّم سيقوم بشيء ما والبنية التركيبيّة العميقة هي **أنا** (**إليك**) **فعل متضمّن في القول أنّ أنا م ف** (**في المستقبل**)،

(د) **التعبيريّات:** الهدف المتضمّن في القول في التعبيريّات هو التعبير عن الحالة النفسيّة التي يخصّصها شرط النزاهة بالنسبة إلى حالة الأشياء التي يخصّصها المحتوى القضويّ. وتخلو التعبيريّات من اتّجاه مطابقة وصدق القضية المعبّر عندها صدق مُقتضًى والبنية التركيبيّة العميقة هي **أنا إليك فعل متضمّن في القول أنّ أنا/أنت م ف**،

(هـ) **الإيقاعيّات:** تتميّز بأنّها تحدث صدق محتواها القضويّ. وهي الأعمال التي مثّلت في بداية نظريّة الأعمال اللغويّة صنف الإنشاءات. وتستلزم مؤسّسة غير لغويّة ومنازل خاصّة لكلّ من المتكلّم والمخاطب. واتّجاه المطابقة مزدوج فهو من

كلمــات إلى العالم ومن العالم إلى الكلمات، والبنيــة التركيبيّة العميقة هي أ. فعل متضمّن في القول **م س**$_1$ + **م س**$_2$.

وباختصــار، فإنّ الأفعــال الدالّة على قوى متضمّنة في القول ليســت دائماً واســمات للأهداف المتضمّنة في القول ولكنّها تســم خصائص أخــرى من الأعمال المتضمّنة في القول. وبحســب «ســيرل»، فإنّ أهمّ خلاصــة في ختام هذا التصنيف أنّــه لا يوجد عدد لا محــدود من ألعاب اللغة كمــا أراد «فيتغنشــتاين» Wittgenstein وأتباعه، ولكن يوجد نقص في وضوح المعايير المعتمدة لتحديد ألعاب اللغة.

3. نظريّة الأعمال اللغويّة ونظريّة المناسبة

تُعالج نظريّة الأعمــال اللغويّة، على أيّامنا هذه، بطريقتين مختلفتين اختلافا جذريّا. إذ يوجد من جهة، باحثون يسعون إلى شكلنة النتائج التي توصل إليها «أوستين» وبالخصوص «سيرل»، في إطار منطق «متضمّن في القول»، سواء على مستوى شروط النجاح في الأعمال اللغويّة أو المقاييس التي يتضمّنها تصنيفها (انظر «ســيرل» و«فاندر فيكن» Searle et 1985 Vanderveken و «كيرودا» Kuroda 1986)، وتوجد من جهة أخرى الأعمال الراهنة التي تنظر إلى النظريّة الكلاسيكيّة للأعمال اللغويّة نظرة أشدّ نقدا ونقصد «سبربر» و«ولسون» (1989وSperber et wilson 1986a) والفصــل الــذي خصّصاه لنظريّة الأعمال اللغويّة في كتابهما عن نظريّة المناســبة. ولن نتناول هنا محاولات شــكلنة النظريّة الكلاسيكيّة فهي لم تعدّل في شيء تعديلا عميقا ما قالته النظريّة الكلاسيكيّة عن الظاهرة. وسنعرض، على سبيل الخاتمة لهذا الفصل، تصوّر نظريّة المناسبة للأعمال اللغويّة. /

[74] قدّم «سبربر» و«ولسون» نقدًا لنظريّة الأعمال اللغويّة تعلّق بثلاث نقاط مختلفة هي:

(أ) طابعها المناهض لشروط الصدق،

(ب) الافتراض القائل بأنّ لتصنيف الأعمال اللغويّة دورًا في تأويل الأقوال،

(ج) الطّابع الوضعيّ للأعمال اللغويّة في النظريّة الكلاسيكيّة.

وترتبط هــذه الجوانب المختلفة من نظريّة الأعمال اللغويّة في ما بينها وهي مترابطة أيضاً في النقد الذي وجّهه «ســبربر» و«ولســون». وســنبرز فــي البداية الرابط الــذي يجمعها في النظريّة الكلاســيكيّة قبل أن تعرض نقد «سبربر» و«ولسون» وتحليلهما الخاصّ للأعمال اللغويّة.

1.3 النظريّة الكلاسيكيّة: الرابط بين مناهضة شروط الصدق وأهمّية التصنيف والطابع الوضعيّ

1.1.3. الطابع المناهض لشروط الصدق في نظريّة الأعمال اللغويّة.

لنتذكّر أنّ من أهداف نظريّة الأعمال اللغويّة، بالنسبة إلى ‹أوستين› ثمّ إلى ‹سيرل›، التشكيك في «الوهم الوصفيّ»، أي المسلّمة القائلة بأنّ جميع الإثباتات تستعمل لوصف حالات الأشياء في الكون وهي من ثمّة قابلة للحكم عليها بالصدق أو الكذب. وأوّل ما قام به ‹أوستين› هو أنّه عزل، داخل الإثباتات صنفا من الأقوال المسمّاة إنشائيّة لها شكل الخبر ولكنّها، بدل أن تصف حالات الأشياء، تحقّق عملا ما وهي، بذلك، ليست قابلة للتصديق والتكذيب بل للتوفيق والإخفاق. ثمّ لاحظ ‹أوستين›، في مرحلة ثانية أنّه يوجد صدق أو كذب في الإنشاءات وتوفيق أو إخفاق في الوصفيّات. وهو ما يعني أنّ الحدّ بين الوصفيّات، أي الإثباتات الوصفيّة في ظاهرها، والإنشاءات، أي الإثباتات التي تصلح لتحقيق عمل، حدّ يجب أن يكون مرنا وهذه المرونة، بالنسبة إلى ‹أوستين›، تقوم على اعتبار الوصفيّات تصلح أيضاً لتحقيق أعمال سيسمّيها مذّاك أعمالا متضمّنة في القول. أمّا ‹سيرل›، فقد ألغى كلّ حدّ واعتبر أنّ القول، ما إن يعبّر عن جملة نحويّة تامّة يوافق **تلقائيّا** تحقّق عمل متضمّن في القول. وحينئذ فإنّ المهمّ في تأويل قول ما، ليس صدق القضية التي يعبّر عنها أو كذبها، بل العمل المتضمّن في القول الذي يحقّقه. إذ يمكننا أن نعبّر عن نفس المحتوى القضويّ في أقوال مختلفة وبتحقيق أعمال متضمّنة في القول مختلفة. / [75]

2.1.3 تصنيف الأعمال المتضمّنة في القول

لما كان كلّ قولٍ موافقٍ لجملة نحويّة محقّقا لعمل متضمّن في القول فإنّه من المهمّ بالنسبة إلى المخاطب، عند تأويله للقول، أن يكون قادرًا على تحديد أيّ الأعمال المتضمّنة في القول نقصد وما هي تبعات هذا العمل بالنسبة إلى أعماله المستقبليّة الخاصّة أو ما يمكن أن ينتظر من المتكلّم. وعلى هذا النحو، تنضاف إلى الحاجة النظريّة إلى وصف تامّ لظاهرة الأعمال المتضمّنة في القول، بوضع تصنيف ينطلق من عدد معيّن من المعايير الدقيقة الحاجةُ إلى بيان الكيفيّة التي يتمّ بها هذا التأويل. ونلاحظ أنّ للمتكلّم نفسه قصدًا إلى تحقيق هذا العمل المتضمّن في القول أو ذاك، وبموجب ذلك فإنّ القول الموافق للعمل المتضمّن في القول المعيّن يجب أن يعبّر عن قصد المتكلّم هذا. واستيعاب المخاطب لهذا القصد هو في ذاته شرط من شروط نجاح العمل.

3.1.3 الطابع الوضعيّ لنظريّة الأعمال اللغويّة

إذا كانــت الأقوال، باعتبارها تحقيقا لأعمال لغويّة، تبلغ **تلقائيّا**، قصد المتكلّم إلى تحقيــق هذا العمــل، وإذا كان نجاح العمل رهين تعرّف المخاطب على هذا القصد فإنّ الآليّة التي يتمّ بها هذا التعرّف ينبغي أن تكون بسـيطة نسـبيّا. وحسـب ‹سـيرل›، كما هو الشـأن مع ‹أوسـتين›، يتمّ هذا التعرّف بواسـطة الشـكل التركيبيّ للجملة بقدر ما يكون بواسـطة الكلمات التي تكوّنها وبعض الأشـكال التركيبيّة المرتبطة ببعض الكلمـات الموافقة لهذا العمل المتضمّن في القول أو ذاك. إنّه الطابع الوضعيّ لنظريّة الأعمال اللغويّة. والحقّ أنّه لا ‹سيرل› ولا ‹أوستين› زعم أنّ كلّ تحقيق لعمل متضمّن في القول يمكن أن يكون حصريّا بالعودة إلى صيغة جامدة ولكن، بالنسبة إلى ‹أوستين›، وبالخصوص بالنسبة إلى ‹سيرل› الذي صاغ في ذلك مبدأ، يوجد دائماً قول صريح كان يمكن اسـتعماله لنفس الغرض بدل قول ملتبس فعليا أُنْتِجَ لتحقيق العمل المتضمّن في القول المعنيّ.

4.1.3 الدور المحوريّ لتصنيف الأعمال المتضمّنة في القول

علـى هذا النحو يبرز الدور المركزيّ لتصنيـف الأعمال اللغويّة. إذ تتأتّى أهمّيته من الفكـرة القائلة بأنّ كلّ قول يعبّر عن جملة نحويّة تامّـة يحقّق **تلقائيّا** عملا متضمّنا في القول. وهو يحدّد بدوره إلى حدّ ما الفرضيّة الوضعيّة لـ‹سـيرل› و‹أوسـتين›. ولا معنى في الواقـع لتصنيف الأعمال المتضمّنة في القـول إلاّ إذا أمكننا أن نجد توافقا بين مختلف الأعمال التي نظّمناها على هذه الصورة والأقوال المنطوقة فعليا، وعلى أسـاس أشكالها اللغويّـة نربطهـا بهـذا العمل المتضمّن فـي القـول أو ذاك المنتمي إلى هذا القسـم أو ذاك./ [76]

2.3 نقد تصنيف الأعمال المتضمّنة في القول

لا يشـكّك ‹سبربر› و‹ولسون› في التصنيف نفسه ولا حتىّ في صورته النظريّة داخل نظرية الأعمال اللغويّة، ولكنّهما يشـكّكان في الفرضيّـة القائلة بأنّ تأويل قول ما هو تحديد العمل المتضمّن في القول المتحقّق. فهذه الفرضيّة، عندهما، لم يتمّ تبريرها بصفة مسـتقلة أبدًا، ورغم أنّ بعض الأعمال اللغويّة يجـب تعيينها فعلا حتىّ تتحقّق فهيهات أن يخصّ الأمر جميع الأعمال اللغويّة.

يقدّم ‹سبربر› وو‹ولسون› مثال التكهن:

(62) سيكون الطقس غدا أشدّ حرارة.

(63) تكهّن المتكلّم بأنّ الطقس سيكون غدا أشدّ حرارة.

تقول النظريّة الكلاسيكيّة للأعمال اللغويّة إنّ المخاطب، لكي يفهم القول (62) يجب أن يفهم شيئا شبيها بـ(63). ليست هذه هي الحال حسب «سبربر» و«ولسون»، فالمهمّ، عندهما، في تأويل (62) ليس أنّ المخاطب فهم (63)، أي فهم أنّ المتكلّم قصد القيام بتكهّن، بل ببساطة أنّ المخاطب فهم أنّ القول يبلّغ شيئا ما بخصوص حدث مستقبليّ. إلاّ أنّنا نلاحظ أنّ هذا المعنى لا يعني أنّ المخاطب لا يفهم البتّة (63)، بل إنّ فهم (63) ليس لازما لفهم (62).

وتوجد إذن مجموعتان من الأعمال اللغويّة: أعمال يجب أن يعيّنها في آن واحد المتكلّم والمخاطب حتّى تتحقّق وأعمال تتحقّق دون أن يكون هذا التعيين ضروريّا.

(أ) نجد في المجموعة الأولى، مجموعة الأعمال التي يمكن تسميتها مؤسّسيّة أو ذات طابع مؤسّسيّ، أعمالا من قبل التعميد وإعلان الحرب والرهان، بل نجد أعمالا أكثر استعمالا في حياتنا اليوميّة مثل الوعد.

(ب) نجد في المجموعة الثانية مجموعة الأعمال غير المؤسّسيّة، أعمالا مثل الإخبار والاقتراح والنفي والتحذير. .إلخ.

وليست أعمال المجموعة الأولى مجموعة الأعمال المؤسّسيّة، من صلاحيات اللسانيّات وهي ليست أيضاً من صلاحيات التداوليّة، إنّها أساساً من صلاحيات دراسة المؤسّسات. إذ تستوجب الأعمال أحيانا كثيرة ظروفا مؤسّسيّة معيّنة (المكانة، الانتماء إلى هذه الهيئة أو تلك. .إلخ) حتّى تتحقّق بنجاح. وبالمقابل فإنّ المجموعة الثانية من صلاحيات اللسانيّات أو التداوليّة، ولكنّها لا تتطلّب في شيء تصنيف الأعمال المتضمّنة في القول بما أنّ التعيين ليس لازما لتحقيق الأعمال التي تكوّنها. / [77]

3.3 الأعمال اللغويّة في نظريّة المناسبة

توجد مجموعة ثالثة من الأعمال اللّغويّة لها قيمة خاصة جدّا في التداوليّة.

و توافق هذه المجموعة الأعمال الثلاثة **قال إنّ وأمر بـ واستخبر عن.**

لننظر في الأمثلة (64) و(65) و(66):

(64) أغلقتَ الباب.

(65) أغْلِق الباب.

(66) هل أغلقت الباب؟

إذا كانت (64) **عمل قول إن**، فإنّ (65) **عمل أمر ب**، و(66) عمل **استخبار عن.**

وقد لاحظ «سبربر» و«ولسون»، أنّه قد يكون بعض التشابه بين مختلف هذه الأعمال، خصوصاً حين تعبّر عن القضية نفسها، ولكنّها تبرز بعض الاختلافات أيضاً في مستوى العمل المتحقّق على وجه التحديد. ويلاحظان أيضاً أنّه، وإن كانت الأعمال المؤسّسيّة

تتغيّر حسب الثقافات واللغات (بعض الأعمال لا توجد إلاّ في بعض الثقافات)، فإنّ أعمال **القول إنّ والأمر بـ والاستخبار عن** أعمال كلّيّة.

ولنا أن نعتبر أنّ الأعمال الثلاثة التي احتفظ بها «سبربر» و«ولسون» توافق تصنيفا جديدًا للأعمال اللغويّة، أكثر تقييداً ومبنيّاً بناء أشدّ التصاقا بالتركيب، ولكنّه يحتفظ بالخصائص الأساسيّة لتصنيف «سيرل» للأعمال اللغويّة. ومن هذه الزاوية، يكون **عمل القول إنّ** تعميما لصنف الخبريّات، ويكون عمل **الأمر بـ** تعميما للتوجيهيّات، ويكون **الاستخبار عن** صيغة استفهاميّة للتوجيهيّات. غير أنّ الأمر ليس على هذه الصورة. فإذا كانت هذه الأعمال الثلاثة، بالفعل، وثيقة الصلة ظاهريّا بالشكل اللغويّ للقول، فإنّ النّظر في بعض الأمثلة يسمح لنا بأن نرى أنّ مختلف الشروط التي أشار إليها «سيرل» لتصنيف الأعمال المتضمّنة في القول في نظريته لم يقع احترامها دائما.

لننظر في الأمثلة التالية التي أخذناها إلى حدّ ما مباشرة من «سبربر» و«ولسون»:

(67) واصل، بقّع الزربيّة.

(68) أيّ وحش تسوّل له نفسه إيذاء طفل بريء ؟

(69) سترحل غدا.

(70) هذا الكتاب رائع.

إنّ (67) قول ساخر ولنا أن نشكّ في أن يكون فعلا عمل أمر ب. ويُمثل (68) استفهاما بلاغيّا وبموجب ذلك ليس عمل **استخبار عن** و(69) هو عمل **أمر ب** أكثر منه عمل **قول إن** و(70) يمكن أن تكون تعجّبا أو إثباتا.

[78] وعلى هذا النحو، يبدو أنّه ينبغي التخلّي في آن واحد عن التوافق الصارم/ بين الشكل التركيبيّ والعمل المتحقّق وعن التصنيف التقليديّ للأعمال اللغويّة بما فيها من شروط نزاهة خصوصا.

وبدل التوافق الصارم بين الشكل التركيبيّ ونمط العمل، يلاحظ «سبربر» و«ولسون» أنّه يوجد عدد كبير من القرائن اللغويّة التي تمكّن من تحديد العمل المتحقّق. ويقدّمان تعريفا لكلّ عمل من الأعمال الثلاثة الأساسيّة:

القول إنّ ض، حيث **ض** الشكل القضويّ (أو المحتوى القضويّ) للقول هو أن تبلغ أنّ الفكرة التي تعبّر عنها **ض** تعتبر وصفا لحالة أشياء حقيقيّة.

أمر المخاطب بـ ض هو أن تبلغ أنّ الفكرة التي تعبر عنها **ض** تعتبر وصفا لحالة أشياء مرغوب فيها.

الاستخبار عن ض، هو

(أ) أن تبلّغ، إذا كانت الإجابة ينبغي أن تكون بنعم أولا، أنّ الفكرة التي تعبّر عنها **ض** ستكون مناسبة إذا كانت صادقة.

(ب) أن تبلّغ، إذا كانت الإجابة مفتوحة، أنّه توجد طريقة ما لإتمام الفكرة التي تعبّر عنها **ض** إتماما يجعلها مناسبة إذا كانت صادقة.

وعلـى هذا النحو، نرى «سـبربر» و«ولسـون» يختزلان العدد الكبيـر من الأعمال في النظريّة الكلاسـيكيّة للأعمال اللغويّة في ثلاثة أعمال أساسـيّة هي في الآن نفسـه غير مؤسّسيّة وينبغي تعيينها بصفتها أعمالا حتّى يكون تأويل القول مرضيا. أضف إلى ذلك، أنّ نظريتهما نظريّة قائمة على شروط الصدق تجمعُ إلى تحقّقِ الأعمال صدقَ القضايا.

4.3 الخاتمة

قد يذهب في وهمنا أنّ نظريّة الأعمال اللغويّة التي اقترحها «سبربر» و«ولسون» في إطار نظريّة المناسبة تمثّل عودا إلى الوراء نحو نظريّة قريبة من نظريّة «غاردنر»، وذلك باختزال الأعمال إلى بعض الأشـكال التركيبيّة التي يمكن رصدها بيسر. والواقع أنّ هذا ليس بشيء.فما وقع التشكيك فيه داخل نظريتهما إنما هو تحديدًا الربط الوضعيّ الوثيق بين الشكل اللّغويّ والعمل اللّغويّ.

2. التداوليّة المدمجة والتداوليّة العرفانيّة

ترجمة: عز الدين المجدوب

يوجد حاليّا جدولان معرفيّان أساسـيّان في التداوليّة نصطلح على تسميتهما بالتداوليّة المدمجة والتداوليّة العرفانيّة.

(أ) التداوليّة المدمجة وهي نظريّة دلاليّة تدمج في الشـفرة اللغويّة (اللسان بالمعنى السوسيريّ 1968) مظاهر عمليّة القول.

(ب) التداوليّة العرفانيّة وهي تفتـرض أنّ العمليّات المتّصلة بمعالجة الأقوال معالجة تداوليّـة ليسـت مختصّـة (أي موضوعة خصّيصـا للنظام اللغـويّ) وإنّما تتعلّـق بالنظام المركزيّ للفكر.

يمثّل التيّارَ الأوّلَ أعمال ‹دكرو› (Ducrot) (‹دكرو› 1984,1972 , c1980, ‹أنسكمبر› Anscombre و‹دكرو› 1983) ويمثّل التيّارَ الثاني ‹سـبربر› (Sperber) و‹ولسـون› Wilson 1986a و1989). وتقـوم بين التيّارين نقاط اتّفاق واخـتلاف تجعل المقارنة بينهما مفيدة. وأهمّها النقاط التالية:

مواطن الاتّفاق

(أ) ترفض المقاربتان المقابلة التقليديّة بين المعنى الحرفيّ (معنى الكلمات أو الجملة) والمعنـى غير الحرفيّ (معنى إلقاء القول أو معنى المتكلّم locuteur) وتمثّل كلّ منهما مقاربة بنائيّة (constructivisteبالمعنى الذي يعتمده ‹أورتوني› Ortony 1979)

ملاحظة: تعتبر كلّ نظريّـة تداوليّة تفصل بين المعنى الحرفيّ والمعنـى غير الحرفيّ نظريّة غير بنائيّة

(ب) تولي كلّ منهما أهمّية كبيرة لمفهوم التعليمة سـواء بمعنى الخطاطة الـتأويليّة (schéma) أو بمعنى المعلومة الإجرائيّة.

مواطن الاختلاف

(أ) بالنسبة إلى التداوليّة المُدمَجة تمثّل الإشارة إلى إلقاء القول خاصّيّة مميّزة للشفرة اللغويّة (code) مسجّلة في بنية اللسان. أمّا بالنسبة إلى التداوليّة العرفانيّة فإنّ الإشارة إلى إلقاء القول هي حالة خاصّة من ظاهرة عامّة تقترن باستعمال تعبير من التعابير اللغويّة هو استعماله التأويليّ.

(ب) ويمثّل حكم الاستدلال موطن اختلاف آخر. فالتداوليّة العرفانيّة تولي منزلة هامّة للمسارات الاستدلاليّة الاستنتاجيّة في / فهم الأقوال. أمّا بالنسبة إلى التداوليّة المُدمَجة فإنّ فهم الأقوال يعتمد مسارات استدلاليّة خاصّة باللسان هي الاستدلالات الحجاجيّة وهي غير استنتاجيّة وذات طبيعة درجيّة أي مرتبطة بالتدرّج. [80]

(ج) إنّ التداوليّة المدمَجة لا صدقيّة لأنّها تهدف إلى إبراز الفرق بين اللغة الطبيعيّة واللغة الصّوريّة. أمّا التداوليّة العرفانيّة فهي بالعكس نظريّة تقوم على شروط الصدق إذ لا تقتصر المظاهر الصدقيّة للأقوال على الدلالة ويقع على عاتق التداوليّة ضمن سائر مهمّاتها إسناد قيمة صدق لتلك الأقوال.

1. التداوليّة المُدمَجة

سنقدّم في هذه الفقرة عرضا تأليفيّا لمختلف مسلّمات التداوليّة المدمجة. فنقول تتميّز التداوليّة المدمجة بالأطروحات التالية:

(أ) ليس اللسان شفرة بالمعنى الذي يقصده مهندسو الاتّصال (،شانون، و،ويفر، Shannon et Weaver 1949) بمعنى أنّه وضع بغاية إيصال المعلومات. بل إنّ النظام اللغويّ وضع [لغاية] التواصل باعتبار أنّ معنى القول [مرتبط ارتباطا وثيقا] بعمليّة قوله. لذا نقول إنّ بنية اللسان تعكس [عمليّة] **إلقاء القول** أو تشير إليها.

(ب) لا يمثّل اللسان مجموعة من الإمكانيّات النحويّة فحسب [داخل الجملة] إذ توجد شروط لغويّة دقيقة تقيّد تسلسل الأقوال وتعاقبها. ويسمّي [أهل الصناعة] كلّ مقاربة للخطاب تضبط حسن ائتلاف المتتاليات [من الجمل] بالاعتماد على مجموعة من القواعد **بنيويّة الخطاب المثاليّ**.

(ج) إن كانت التداوليّة مُدمَجة في الدلالة (أو في الشفرة اللغويّة) اقتضى ذلك أنّ دراسة معنى قول يشتمل على جانبين هما دلالة الجملة (المجال اللغويّ) ومعنى القول (المجال البلاغيّ أو التداوليّ). إنّ التمييز بين **الدلالة والمعنى** ضروريّة كلّما أردنا التّمييز داخل عمليّة بناء المعنى بين دور العناصر اللغويّة ودور العناصر غير اللغويّة.

(د) إنّ العلاقـة بين الأقوال علاقة حجاجيّة لا اسـتنتاجيّة. والقواعد الحجاجيّة التي تحكم تتالي الأقوال وتأويلها ليسـت قواعد منطقيّة أو استنتاجيّة وإنّما هي معان حجاجيّة مطروقة أي مواضع (topoï). فالقواعد متدرّجة وكليّة ومقبولة من عامّة الناس.

(هـ) يُعَـدّ إلقـاء القول أي النشـاط الذي يكـون وراء إنتاج الأقوال بنيـةً معقّدة من
[81] أحداث الخطاب (instance de discours) ذات وظائف/ مختلفة.

و يميّز الباحثـون المتكلّم (locuteur) والقائل (énonciateur) من الذات المتكلّمة فـي الواقع ثـمّ يميّزون ضمن تجلّيات المتكلّم وصور تحقّقـه المتكلّم في حدّ ذاته من المتكلّم باعتباره كائنا من كائنات العالم. لذلك اسـتلزمت التداوليّة المدمجة نظريّة قول متعدّدة الأصوات (ن.فصل12 فقرة2.1.).

(و) يندرج منوال التداوليّة المدمجة ضمن إبيستمولوجيا المحاكاة (simulation). وتقوم المسلّمة الرئيسيّة على تمييز مجال الواقع الذي لا ندرك منه إلّا الوقائع والأحداث **ح** (وهي خَرج المنوال **م**) من عملية المحاكاة (العلميّة). ويتمثّل دور عملية المحاكاة فـي بناء منـوال نظـريّ **م**' مماثل للمنـوال **م** الـذي كان منطلق الأحـداث الملاحظة وأساسَها ويهدف **م**' لإنتاج أحداث **ح**' مماثلة للأحداث **ح**.

1.1 البنية وإلقاء القول، اللسان والخطاب

1.1.1 البنيويّة اللغويّة

قامت البنيويّة، في اللسـانيّات، على مسلّمتين سـمحتا لها بتحديد موضوعها تحديدا علميّا.

(أ) استقلال الشكل بالنظر إلى المادّة فالشكل اللغويّ يمثّل نظاما من الارتباطات الداخليّـة القائمة بذاتها (البنيـة بالمعنى الذي حدّده «هيالمسـلاف»، Hjelmslev1968) إذ تُحدّد قيمةُ كلّ عنصر بطريقة خلافيّة [أي بما يخالف بينه وبين العناصر المنتمية معه في نفس النظام].

(ب) اسـتقلال اللغة بالنسـبة إلى الواقـع: فالعلامة اللغويّة لا تهـدف إلى ربط عبارة بشـيء من الأشـياء الموجودة في العالم (مرجع) وإنّما تربط دالاً أي صورة أكستيكيّة بمدلـول (مفهوم). وبذلك يُعارض تصوّرُ اللسـان باعتباره مصطلحيّـة [التصوّر القديم] تصوّرَ اللسان باعتباره نظاما ويقابله (تصوّر دي سوسّير).

لقد ترتّب عن هاتين المسـلّمتين نتيجة أساسـيّة تتمثّل في جعل دراسـة اللغة مسـتقلّة عن كلّ تفكير نفسيّ أو فلسفيّ فأصبحت القضايا التقليديّة المرتبطة بعلاقة اللغة بالفكر التي كانت شائعة في نهاية القرن التاسع عشر قضايا غير علميّة وكذلك شأن قضية العلاقة بين اللغة والواقع.

ملاحظة: ويمثّل «بلومفيلد» (1970) Bloomfield هذه القطيعةَ مع التقليد الفلسفيّ في اللسانيّات البنيويّة الأمريكيّة وقد تخلّى عن دراسة كلّ بعد دلاليّ في الوصف اللغويّ. فهذا الوصف [المعنويّ] للوحدات اللغويّة مستحيل عنده لأنّه يوافق تقديم تعريف علميّ لها (قاعدة h_2o بالنسبة إلى الماء وNaCl بالنسبة إلى الملح [في علم الكيمياء] الخ..) ونشير إلى وجود قرابة بين هذا وبين طريقة بعض الفلاسفة الأمريكيين مثل «بوتنام» و«كريبك» في معالجة معنى الألفاظ التي تعني موادّ أو كائنات طبيعيّة («بوتنام» Putnam 1975 و«كريبك» Kripke1982 ن. فصل 5 فقرة 5.2.4. و6.2.4.)

وكان من نتائج هذا التصوّر البنيويّ للغة أن أُخرجت الظواهر المتعلّقة بالقول [82] والخطاب من ميدان اللسانيّات عبر المقابلة بين اللسان والكلام/. ذلك أنّ المقابلة بين **اللسان والكلام** تقتضي من ناحية أنّ كلّ واقعة من وقائع القول أو مرتبطة بإلقائه لا تتعلّق باللسان وإنّما بالكلام بما أنّ المقابلة بين اللسان والكلام توافق المقابلة بين النظام والاستعمال. ومن جهة ثانية يفترض الخطاب باعتباره تحيينا لوحدات لغويّة داخل عمليّة التواصل أن يأخذ المرء بعين الاعتبار برامترات أو مقاييس خارجة عن اللسان تتفاعل معها الوحدات اللغويّة، إذ أنّ الخطاب يقتضي أن يُقدّم الجانب غير اللغويّ (أو الخارجيّ) على الجانب اللغويّ (أو الداخليّ).

لقد دحض إ. بنفينست (بنفينست 1966 و1974) هذين القولين المضيّقين لمجال اللسانيّات (إلقاء القول والخطاب) وبيّن بشكل رائع حقيقة العلاقات التي تربط من ناحية بين **البنية [اللغويّة]** و**عمليّة القول** ومن ناحية أخرى علاقة **اللسان بالخطاب**.

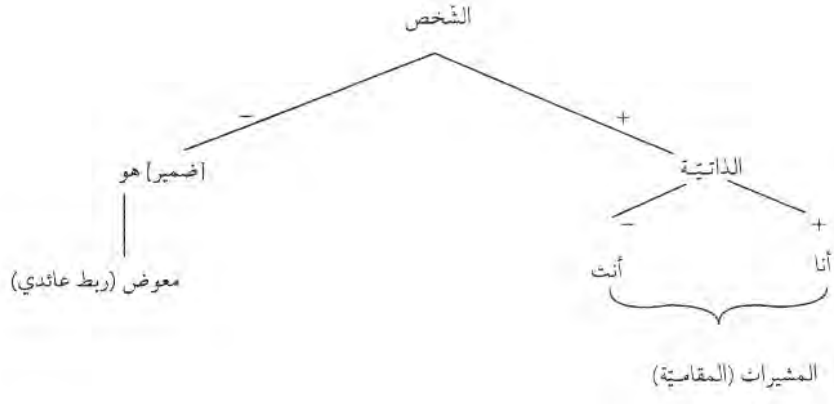
2.1.1 البنية وإلقاء القول

لقد بيّن بنفينست عند تحليله **لمقولة الشخص** حدود المقابلة بين البنية [اللغويّة] وعمليّة إلقاء القول. فهو يميّز الشخص الأوّل والثاني (أي ما نسمّيه في العربيّة **ضمائر الحضور**) من **الشخص الثالث** [أي ما نسمّيه في العربيّة **ضمير الغائب**] من خلال نظامين من المقابلات (أو تعالقين):

(أ) **تعالق الشخص:** يقابل التّمييز بين الشخص واللّاشخص من جهة ضميري المتكلّم والمخاطب ومن جهة أخرى ضمير الغائب وهو غائب من مقام التواصل (بما أنّ الإبلاغ موجّه من المتكلّم إلى المخاطب.)

(ب) **تعالق الذاتية:** يقابل التمييز شخص/ غير شخص بين ضمير (أنا) (ذاتيّ) وضمير (أنت) [غير ذاتيّ].

فنحصل بذلك على البنية الوظيفيّة الثانية:



رسم 1/ [83]

إنّ التنظيم الهرميّ لبنية الشـخص هو الذي يفسّـر ما تتّسـم به الضمائر من ميزات إحاليّة خاصّة. إنّ هـذه الضمائـر لا تحيل لا إلى مفهوم ولا إلى فرد. ويمثّل ضمير (أنا) أوّلَ شـاهد يدحض المقابلة بيـن البنيـة اللغويّة وعمليّة إلقاء القول بما أنّ البنية [اللغويّة] هي التي تفرض إسـناد مرجع إلى وحدة لغويّة عبر استعمالها في الخطاب (ن.فصل 13 فقرة 1.2.).

3.1.1 اللسان والخطاب

إنّ دراسـة اشـتغال الأزمنة الفعليّة يطعن أيضاً في المقابلة [الجارية] بين نظام اللسان واسـتعماله. إذ لـو كانـت قرائن وسـم الأزمنـة النحويّة تمثّـل نظاما (وهو مـا توهم به بعض الثنائيّات المتناظرة [في اللسـان الفرنسـيّ]...) لأمكن ضبـط نظاميتها بقطع النظر عـن المقاييس والاعتبـارات الخاصّـة بإلقاء القـول أو بالخطاب. غير أنّ بنفينسـت بيّن التعالق المتين بين **مستويات القول** و**توزيع الأزمان الفعليّة**. (مسـتوى الحكاية ومستوى الخطاب)

(أ) القـول التاريخيّ (**الحكاية**) وهـو ضرب من القول يسـتبعد كلّ صيغة لغويّة ذات طابع سـيرذاتيّ أزمانه الأساسـيّة في اللسـان الفرنسـيّ (الماضي البسيط والماضي الدائم والشرط والماضي المنقطع) ولا يستعمل فيه زمن الحال ولا ضمير المتكلّم.

(ب) القـول ذو الطابـع الخطابـيّ (**الخطاب**) وهو ضـرب من القول يجيز اسـتعمال كلّ الضمائـر وكلّ الأزمان ما عدا الماضي البسـيط (passé simple) ويسـتلزم وجود متكلّم وسامع مع قصد الأوّل التأثير في الثاني بمخاطبته.

إنّ مسـتويي القـول (الحكاية والخطاب) لـم يحدّدا انطلاقاً مـن مقاييس من خارج اللغة. فالمقابلة بين اللغة والخطاب إذن ليسـت مبـرّرة أو معلّلة لا من حيث البنية اللغويّة ولا من حيث اشـتغالها. إنّ عملية القول هـي بالفعل مكوّن وظيفيّ من مكوّنات البنية.

وإن كان من مهامّ التداوليّة دراسة استعمال الأبنية اللغويّة فإنّها لا يمكن أن تكون إلّا مدمجة في اللسانيّات.

2.1 بنيويّة الخطاب المثاليّ

صاغ «دكرو» (ن.«دكرو» 1984فصل4) صياغة تأليفيّة صريحة مهام التداوليّة المدمجة في عبارة **بنيويّة الخطاب المثاليّ**. وسنوضّح في ما يلي لازمتي هذه العبارة:

(أ) ينبغي للتداوليّة المدمجة باعتبارها اختصاصا قريبا من علم الدلالة ومشابها له أن تكون بنيويّة (بمعنى مستقلّة)./ [84]

(ب) يتجلّى التواصل (أي الخطاب) من ناحية على صعيد بنية مجرّدة (مثاليّة) ومن ناحية ثانية على مستوى القيود التي تحكم تعاقب الوحدات [الخاصّة بالخطاب]

1.2.1 التداوليّة المدمجة والدلالة البنيويّة

تُحدّد الدلالة البنيويّة انطلاقاً من المسلّمات نفسها المعتمدة في اللسانيّات البنيويّة. فمن ناحية تعتبر القيمة الدّلاليّة لوحدة لغويّة ما قيمة خلافيّة ومن ناحية ثانية تعتبر الدلالة [اللغويّة] مستقلّة. وينبغي فهم الاستقلال هنا باعتباره استقلالا عن الواقع. فالقيمة الدلاليّة أو الخلافيّة للوحدة ليست في المرجع الذي تحيل عليه العبارة وإنّما في الحاصل الذي نتج عن المقابلات الدلاليّة بين العبارات. فيمَ يمكن للتداوليّة المدمجة أن تكون داخل علم الدلالة البنيويّ ومتعلّقة به ؟. بكلّ بساطة بمقتضى أنّ تحليل إلقاء القول يتطلّب وصفا مستقلّا. فدلالة هذه العمليّة ستكون إذن بنيويّة ومستقلّة. وتتمثّل الحجّة الأساسيّة في ذلك في أنّ كلّ عمل قول له إحالة ذاتيّة. وإن كان النشاط القوليّ يحيل إلى [عملية] إلقاء القول ذاتها (وذلك مكوّن أساسيّ من مكوّناتها) لزم أن تكون التداوليّة المدمجة مستقلّة.

ملاحظة: ينتج عن التسليم باستقلاليّة دلالة إلقاء القول الطعنُ في أهمّ مسلّمات نظريّة الأعمال اللغويّة. فيتعذّر أن نتصوّر أنّ العمل اللغويّ يمكن أن يؤثّر في الواقع مثلما هو الحال في صياغة أستين (1970) و«سيرل» (1972) (ن. فصل1 فقرة2.1.). ولو صحّ ذلك لامتنع تطبيق مبدأ استقلاليّة [البنية اللغويّة]. واضطرّ «دكرو» («دكرو»1980,1984/1972 فصل 6) إلى اعتبار التغيير الذي يوقعه إلقاء عمل متضمّن في القول تغييرا مزعوما وذا بعد قانونيّ.

2.2.1 الخطاب المثاليّ والتعاقب

تتمثّل الخاصيّة الثانية **لبنيويّة الخطاب المثاليّ** في اعتبار أنّ الخطاب تحكمه قواعد تضبط حسن تأليفه وتكوّنه ومثلما يفترض الدارسون شروطا تضبط قواعد تكوين الجمل في علم الإعراب تكوينا نحويّا سليما يبيّن «دكرو» انطلاقاً من بعض الملاحظات الاختباريّة أنّ القول **أ** ضمن متتالية من الأقوال تتكوّن من **أ** - **ب** يفرض قيودا على **ب**.

ألا ترى أنّ الجواب يخضع لبعض القيود التي تخصّ المتحدّث عنه أو الحديث (/thème propos) (ن. الشـاهد (1) و(2)). كما أنّ **المقتضى** لا يمكن أن يكون أساساً نعتمده لنتبعه بجواب لأنّ قانون الخطاب يفرض ألاّ نبنيَ الجواب إلّا على أساس **منطوق الكلام** ومقرّره (posé) (ن. الشاهد (3)).وأخيراً فإنّ التوجيه الحجاجيّ للقول **ب** عندما يكون موسوما لغويّا يجب أن يكون متلائما مع التوجيه الحجاجيّ للقول **أ** (ن. (4)):

(1) **أ**. هل عاش جان في باريس السنة الماضية ؟

ب$_1$ نعم. في شهر ماي (في شهر ماي هو الحديث)

ب$_2$ ؟؟ لا في شهر ماي فحسب / [85]

(2) **أ**. هل كان جان يعيش في باريس السنة الماضية ؟

ب$_1$ ؟؟ نعم في شهر ماي

ب$_2$ لا في شهر ماي فحسب

(3) أ. معجزة في [مطار] رواسي أمكن إنقاذ أحد المسافرين.

ب. ؟؟ معجزة في مطار رواسـي [بباريس] هلك كلّ المسافرين إلّا مسافرا.

(4) أ. أسرع: كادت تدقّ الساعة الثامنة

ب. ؟؟ لا داعي للإسراع. كادت تدقّ الساعة الثامنة.

إنّ توزيـع الأجوبـة وتكاملها في (1) و(2) يفسّـر مـن ناحية بحكم الحديـث [المتعلّق] بالزمن الذي تحدّده القرينة الزمنيّة **السنة الماضية** (وهو حكم يحدّده وقوع هذه القرينة في ذيل القول) ويفسّـر بزمن الفعل. فالفرق الأساسـيّ بين الماضي الدائم في الفرنسـيّة والماضي المركّب (المنقطع) يعود إلى أنّ الماضي الدائم يقدّم العمل أو الحدث الذي يصفه الفعل وكأنّه متّصف بميزة تصحّ لمجمل الإحالة الزمنيّة التي يفيدها الحديث [المتعلّق] بالزمن.... وفي هذه الحالة لا يمكن أن نتلو السـؤال في 2 **أ** المصرّف في الزمن الدائم إلّا بالقرينة الزمنيّة السلبيّة «لا في شهر ماي فحسب» (دكرو، 1979a).

أمّـا في الشـاهد (3) فتتماثـل المعلومات التي يفيدهـا القولان «أمكـن إنقاذ أحد الركّاب» وهلك كلّ الركّاب إلّا واحدا «إذ يستلزم أحد القولين القول الآخر ولهما شـروط صدق متماثلة. ولكـنّ حكم المعلومات التي ينقلانهـا أي 3' و3" ليس واحدا.

ذلك أنّ 3' هو منطوق به مقرّر و3" هو مقتضًى في الشاهد (3 أ). أمّا في الشاهد (3ب) فـ3' هو مقتضًى و3" هو منطوق به مقرّر. («دكرو» 1972 و1977).

(3') أُنقِذ أحد الركّاب

(3") هلك جميع المسافرين إلّا مسافرًا.

وأخيراً في الشاهد (4) فإنّ إمكانيات التعقيب ب «كاد» مقيّدة بالتوجيه الذي نوجّه به القول «دقّت الساعة الثامنة».فقولك كادت تدقّ الثامنة موجّه نحو إفادة التأخير [في الوصول إلى موعد مثلا] وهو ما يفسّر صعوبة الاستئناف به في الشاهد (4 ب).

ملاحظة: سنرى في 2.3.1.أنّ مثل هذا الاستئناف مقبول بالاعتماد على قاعدة حجاجيّة مختلفة عن تلك التي استعملناها في (4 ب). لن يكون الفرق آنذاك دلاليّا وإنّما تداوليّا ويفسّر بمسارات التأويل المختلفة التي حملنا عليها القولين. («انسكمبر» 1989) و«أنسكمبر» و«دكرو» 1986 و«دكرو» 1983).

3.1 المعنى والدلالة

تؤدّي إستراتيجيّة التحليل البنيويّ للتداوليّة المدمجة إلى إجراء تفريق أساسيّ يمتدّ تأثيره في الآن نفسه إلى التداوليّة المدمجة وإلى المنوال الإبيستمولوجيّ الذي يكمن وراءها. هذه المقابلة مزدوجة فهي تشمل مواضيع [الدراسة] (**الجملة** مقابل **القول**) وصفاتها (**الدلالة** مقابل **المعنى**)

1.3.1 الجملة والدلالة

إنّ موضوع التداوليّة المدمجة **هي دلالة الجملة**. وتُحدّد الجملة باعتبارها وحدة مجرّدة يولّدها المكوّن اللغويّ. وتشتقّ دلالة الحملة من القواعد اللغويّة فحسب/ [86]
انطلاقاً من التعليمات المرتبطة بمكوّنات الجملة. وليست دلالة الجملة في إطار التداوليّة المدمجة قائمة على شروط الصدق ولا تقوم طريقة الحساب فيها ضرورة على مبدإ التأليف compositionnalité. فهو يقوم بالأساس على تعليمات مقترنة بالعبارات (القرائن الحجاجيّة والقوليّة) وتشير بعض هذه القرائن التي تكتسي طابع التعليمة إلى [عمليّة] إلقاء القول. لذا وجب إكمال المكوّن اللغويّ بمكوّن بلاغيّ مهمّته إسناد قيمة أي ثابت للمتغيّرات التي تتضمّنها دلالة الجملة.

الشواهد النموذجيّة هي الشواهد المتعلّقة بالروابط الحجاجيّة. فلفهم قول شكله من صنف **س** لكن **ج** ينبغي للمرء أن يتوصّل إلى إعادة بناء البنية الدلاليّة الكامنة **ق** لكن **ي** والتي يمكن انطلاقاً منها تطبيق التعليمة المقترنة ب «لكن» ومحصّلها: استخلص من **ق** النتيجة **ر** واستخلص من **ي** النتيجة لا - **ي** واستخلص من **ق** لكن **ي** النتيجة لا - **ي** (ن.المقدّمة3.1.1.) ولكن لا يمكن تعيين قيمة للمتغيّرات **ي** ولا - **ي** إلّا بالرجوع إلى المقام (على سبيل الذكر

بالنسـبة إلى القول: «الطــقس جميل ولكنّني مرهق» يمكن أن نستنتج «لنخرج» و[كذلك] «لنمتنع عن الخروج»)

2.3.1 القول والمعنى

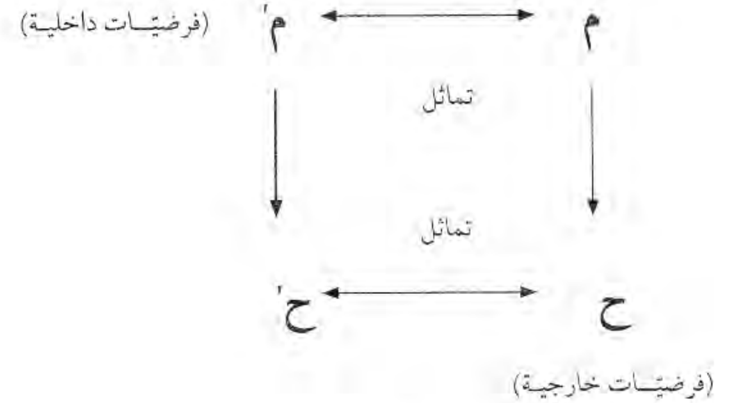
إنّ الجملة ومن باب أولى وأحرى الدلالة المرتبطة بها ليســت معطى ملموســا وقابلا للملاحظة. بل هي حصيلة بناء [نظريّ] يبنيه اللســانيّ. أمّا ما يمكن ملاحظته فهو المعنى المرتبــط بالقــول. وإن كان القول حصيلة إلقــاء القول فإنّه لا يُمثّــل رغم ذلك معطى ملموســا أو ثابتا أكثر مــن الجملة. ولذلك تفتــرض التداوليّة المدمجــة إذن أنّ كلّ متكلّــم قادر على تقديم فرضيّات حول معنى قول ما (هو ما يســمّيه «دكرو» الفرضيّات الخارجيّة) وهي فرضيّات ينبغي تفسيرها. ويمرّ التفسير بمرحلتين:

(أ) ينبغــي **للفرضيات الخارجيّة أي** تعييــن معنــى للأقــوال أن تكمّلهــا فرضيّات داخليّــة. وهــي تتمثّل في مجموعة مــن القضايا التــي تحدّد خصائص المنــوال **م'** الذي يحاكي المنــوال **م** (الذي لا يمكن الوصول إليه) الذي كان وراء الأحداث والوقائع **ح** موضوع الفرضيّات الخارجيّة.

(ب) تتمثّــل مهمّــة **الفرضيّات الداخليّة** أي المنــوال **م'** فــي إنتاج أحــداث **ح'** على ســبيل المحــاكاة تكون مماثلة للأحــداث ح التي كانت وراء الفرضيّــات الخارجيّة ومناظــرة لهــا. إنّ العلاقات بيــن **م** و**م'** من جهة **ح** و**ح'** من جهــة أخرى هي علاقات تماثل.

إن كان يتعــذّر مراقبة العلاقة بين **م** - **م'** (لأنّ التداوليّة المدمجة ليســت نظريّة عرفانيّة ولا نظريّة نفســيّة لغويّة وإنّمــا نظريّة بنيويّة) فإنّ العلاقــة **ح** - **ح'** قابلة للمراقبة. وترتبط
[87] مقبوليّــة المنوال **م'** / (ومن بــاب أولى وأحرى إمكانيّة دحضه) بتماســك العلاقة بين الفرضيّات الخارجيّة (**ح**) وحاصل الفرضيّات الداخليّة (**ح'**).

و يمكن أن نمثّل البنية العامّة لمنوال التداوليّة المدمجة بالرسم 2 الذي يوضّح نظريّة المحاكاة الكامنة [وراءه] (ن. «دكرو» 1980a).



رسم 2

تجدر الملاحظة إلى أنّ العلاقة بين **ح** و**ح'** ليست مباشرة. فالذي ينتجه **م'** هو دلالة الجمل (**ح'**) أمّــا ما ينتجه **م** فهو معنى الأقــوال (**ح**). لذلك لا يمكن أن تكون علاقة التماثل بين **ح** و**ح'** إلّا جزئيّة تبعا لطبيعة هندسة التداوليّة المدمجة. فهذه تعرّف نفسها على أنّها نظريّة في شكل جذع شجرة أو في شــكل الحرف اللّاتينيّ Y حيث تفضي دلالة الجملة وهي خَرْج المكوّن اللغويّ إلى معنى القــول الذي يمثّل خرْج المكوّن البلاغي.إنّ عــدم التطابق بين **ح** و**ح'** يعود إلى أنّ المرء لا يعرف إن كان ســيضطرّ إلى أن يطبّق على دلالة الجملة قواعد خاصّة بالخطاب أم لا. إن كانت القواعد الخارجيّــة توافق خرْج المكوّن اللغويّ امتنع تطبيق أيّ قاعــدة من قواعد الخطاب. وبالعكس إن اختلفــت الفرضيّــات الخارجيّة مع خرْج المكــوّن اللغويّ كان ضروريّا تطبيــقُ قاعدة من قواعد الخطاب أو أكثر.

4.1 الحجاج

إنّ التداوليّــة المدمجة نظريّة دلاليّة لا صدقيّة. ولا نعنــي بالنظريّة الدلاليّة اللّاصدقيّة نظريّة لا تهتمّ بالجوانب اللّاصدقيّة للأقوال (مثلما هو شأن **التداوليّة الجذريّة**. ن.المقدّمة) وإنّمــا نظريّة تســلّم بــأنّ المعلومــات المفيدة لفهم الأقــوال عند التواصل هــي حجاجيّة لا إبلاغيّــة. وإن اختصرنــا القول قلنــا إنّ قيمة القــول الإبلاغيّة ثانويّة بالنســبة إلى قيمته الحجاجيّة التي تعتبر أوّليّة./ [88]

لدعــم فرضية أولويّة الحجــاج على الإبــلاغ [والمعلومة] في [الأقــوال] يكون من الضــروريّ تعريف مفهوم الحجاج فنيّا. يميّــز ‹دكرو› (1987) لهذا الغرض معنيين للفظ الحجاج هما المعنى العاديّ والمعنى الفنّيّ. (‹موشلر›، 1989a، يقدّم عرضا شاملا) ويذهب ‹دكــرو› إلى أنّ موضوع التداوليّة المدمجة ليس الحجاج بالمعنى العاديّ وإنّما الحجاج بالمعنى الفنّيّ.

1.4.1 الحجاج بالمعنى العاديّ

يعني الحجاج في معناه العاديّ مجموعة من الترتيبات والاستراتيجيّات التي يستعملها المتكلّم في الخطاب قصد إقناع سامعيه. وتعتبر المظاهر الخاصّة بالحجاج أثرا من آثار الخطاب ولا يبحث لها عن صلة باللغات الطبيعيّة. وقد أثمرت دراسة الحجاج بالمعنى العاديّ أعمالا كثيرة خاصّة في إطار أنساق من المنطق [الحديث] تسمّى الأنساق المنطقيّة غير الصّوريّة (‹بيرلمان› Perelman 1977) أو الأنساق المنطقيّة الطبيعيّة (‹غريز› Grize 1982 و1990و ‹غريز› (منسّق) 1984 و‹بورال› Borel و‹غريز› وMieville ‹ميفيل› 1983 و‹فينيو› Vignaux 1976). في هذا الإطار يندرج الحجاج ضمن ما يسمّى عادة تحليل الخطاب (ن.فصل 18 للبحث عن تأويل مختلف للفظ **تحليل الخطاب**).

2.4.1 الحجاج بالمعنى الفنّيّ

يعني الخطاب بالمعنى الفنّيّ صنفا مخصوصاً من العلاقات بين المضامين الدلاليّة تتحقّق في الخطاب وتكون مسجّلة في اللسان. وتتميّز العلاقة الحجاجيّة بكونها درجيّة أي إنّها تربط سلالم. فالعلاقة الحجاجيّة بين حجّة من الحجج ونتيجة ما تكتسي الشكل التالي ‹± **ق**، ± **ي**› الذي يعطي الأشكال الأساسيّة الأربعة التالية: ‹+ **ق**،+ **ي**›، ‹ - **ق**،- **ي** ›، ‹+ **ق**، - **ي**›، ‹ - **ق**، + **ي**›، إنّ هذه الأشكال الأساسيّة يمكن ردّها إلى بنيتين علائقيّتين تنضوي تحتهما من ناحية ‹+ **ق**، + **ي**›، و‹ - **ق**، - **ي** › ومن ناحية أخرى‹+ **ق**، - **ي**› و‹ - **ق**، +**ي**›. تسمّى هذه الأشكال الأصليّة (générique) **مواضع** topoï ويمكن إرجاعها إلى مفهوم **الموضع المشترك الحجاجيّ** lieu commun argumentatif.

تحدّد الأشكال الأساسيّة المقترنة بالمواضع المسالك التي ينبغي للمرء أن يمرّ بها لتوضيح حجاج ما. ألا ترى أنّ المسالك التي تفضي بك من الحجّة إلى النتيجة في الشاهد (5) متعدّدة ويمكن أن يستقصيها الشاهد (6) ولكنّ المسالك في الشاهد (7) ليست متماثلة وتنتمي إلى أشكال موضعيّة مختلفة (forme topique).

(5) أ. أسرع. إنّها الثامنة

ب. لا داعي للإسراع. إنّها الثامنة.

(6) أ. موضع$_1$ ‹ كلّما كان الوقت [المتاح] أقلّ وجب الإسراع أكثر›/ [89]

ب. موضع$_1$ ‹ كلّما كان الوقت المتاح أطول كانت الحاجة إلى الإسراع أقلّ›

ج. موضع$_2$ ‹ كلّما كان الوقت المتاح أقصر كانت الحاجة إلى الإسراع أقلّ›

د. موضع، « كلّما كان الوقت المتاح أطول كانت الحاجة إلى الإسراع أكثر»

(7) أ. أسرع. كادت تدقّ الساعة الثامنة.

ب. لا داعي للإسراع. كادت تدقّ الساعة الثامنة.

يمكن الحصول على العلاقة الحجاجيّة في الشاهد (5. أ) إمّا ب (6 أ) وإمّا ب (6 د). وبالعكس فإنّ (5 ب يمكن أن يفسّر ب (6 ب) أو ب (6 ج). ولكنّ كلّ اختيار من هذين الاختيارين يستلزم مقاما مختلفا عن الآخر. وعلى سبيل المثال في التأويل رقم (6 أ) للشاهد (5. أ) ينبغي أن نفترض أنّه ما زال أمامنا متّسع من الوقت إن أسرعنا لنقضي الشأن الذي نريده (كأن نذهب إلى موعد أو إلى عرض سينمائيّ). والأمر عكس ذلك في التأويل رقم (6ج) للشاهد (5ب). فالشكل الموضعيّ (forme topique) يركّز على ضيق الوقت ويوضّح أنّه لم يعد لنا متّسع من الوقت لقضاء الشأن الذي ينبغي أن نسرع لقضائه.

إن الوضعيّة أكثر تقييدا بالنسبة إلى الشواهد رقم (7). فالفعل «يكاد» يعطي للحجّة توجيها حجاجيّا خاصّا. (إذ هو ينزّلها من جهة التأخير) وإنّ هذا التوجيه هو الذي يفسّر اللجوء إلى مواضع مختلفة للوصول إلى نتائج مختلفة. لذا ترى أنّ الشاهد (7أ.) يستعمل ضرورة (6أ.)لأنّ (6ج) يفضي إلى نتيجة معاكسة هي (7ب).

إنّ مفهومي السلّم الحجاجيّ والتوجيه الحجاجيّ هي إذن خاصّة بالعلاقة الحجاجيّة سواء أشير إلى هذه العلاقة بقرينة لغويّة أو تمّ الاستدلال عليها تداوليّا.

و يمكن في نطاق الحجاج بالمعنى الفنّيّ تبنّي فرضيّة أولويّة الحجاج على الإبلاغ في [فهم الأقوال] فمن وجهة إبلاغيّة (أو صدقيّة) يكاد (**ق**) تستلزم لا - **ق**. غير أنّ جملة شكلها على منوال يكاد (**ق**) لا تستدعي موضعا يمكن أن تستعمله جملة شكلها على منوال لا - **ق** وإنّما تستدعي موضعا يتلاءم مع جملة شكلها على منوال **ق**. ويتبيّن إذن أنّ القيمة الحجاجيّة (أي تعيين السلّم الحجاجيّ الذي يقع فيه الحدث المعنيّ بالقول) لها المنزلة الأولى بالنسبة إلى قيمتها الإبلاغيّة (ن.فصل 10 و11 لطلب عرض أوفى حول الأطروحات الحجاجيّة).

5.1 تعدّد الأصوات

من مظاهر طرافة التداوليّة المدمجة طعنها في الفرضيّة التقليديّة في اللسانيّات التي تقول بوحدة الذات المتكلّمة. لقد تركت نظريّة بنفينست حول الضمائر (التي تصنّف الضمائر إلى **مشيرات ومعوّضات**) مفهوم **المتكلّم** locuteur دون مزيد تحليل بحيث يمكن التسوية بينه وبين **الذات المتكلّمة**. وقد أفضت التداوليّة المدمجة بحكم تركيزها على عمليّة القول في التحليل الدلاليّ ب«دكرو» («دكرو» 1984 فصل8 و«دكرو» 1989 فصل 7) إلى تحليل للنشاط القوليّ يعتبره حاصل عدّة أصوات أو وجهات نظر (ن.فصل 12 لتحليل أوفى لمفهوم إلقاء القول).

إنّ هـذا التحليـل ليس غريبا عن البحوث البنيويّة / حـول الخطاب وخاصّة الخطاب الأدبـيّ. وقد بيّـن (جينـات Genette 1972 وكذلـك 1983و ن. هنا فصـل 16 فقرة 1) عند دراسـته الخطاب السرديّ ضرورة تمييز مستوى **الحكاية** (diégésis أو بنية الأحداث التي تكون الشـخصيات هي الأطراف المشـاركة فيها) من مسـتوى **السـرد** التي يمثّل **الـراوي** والمـرويّ له narrataire أي القارئ طرفيه الرئيسـيّين. ولا يختلف مفهوم الراوي فحسـب عن الأطراف المشـاركة في القصّة récit لأنّه يحدّد وجهة النظر التي تقدّم من خلالها الحكاية وإنّما يختلف أيضاً عن المؤلّف باعتباره كائنا واقعيّا ويقابله.

ومـن ناحية ثانيـة وبصفة موازية يظهر الخطاب المسـرحيّ تشـابها وظيفيّا مدهشـا مع الخطاب السـرديّ وإشـكاليّة إلقاء القول (ن.‹ريبول› 1984 و1985. ‹موشـلر› و‹ريبول› 1985). إذ يظهر وجود مقاميْ تواصل أحدهما داخليّ (من شخصيّة روائيّة إلى شخصيّة روائيّة) والآخر خارجيّ (من المؤلّف إلـى القارئ) أنّ قضيّة وجهـة النظر لا يمكن اختزالها في وحدة الـذات المتكلّمة التي تدلّ عليها قرائن ضمير المتكلّم المفرد.

ويدافع ‹دكرو› في مقابل فرضيّة وحدة ذات المتكلّم عن نظريّة تقول **بتعدّد الأصوات** في عمليّة القول. يستلزم هذا المفهوم تعدّد الأصوات في القول نفسه وأظهر الشواهد على ذلـك في خطـاب المتكلّم هي الأقوال التي تتضمّن نفيا أو تهكّما أو اسـتعمال بعض الروابط مثل «**بما أنّ**»:

(8) ليس الطقس جميلا

(9) (والمطر ينزل بقوّة): كم الطقس جميل.

(10) بما أنّك تعرف كلّ شيء أعطني الرقم الذي سيفوز في رهان الخيل.

إنّ القـول المنفيّ عند ‹دكرو› لا يعني الإخبار عـن كذب قضيّة وإنّما يتمثّل في صدام وجهتي نظـر توافـق وجهة النظر الأولى الإخبار بـأنّ «الطقس جميل» وتوافق وجهة النظـر الثانية التعبير عن رفض هذا الإخبار. ليسـت وجهتا النظر هاتين من صنع المتكلّم وإنّما هما من صنع قائلين مختلفين جمع بينهما المتكلّم في ركح واحد، حيث لا يتماهى إلّا مع القائل الثاني. ويمكن أن نمثّل تحليل الشاهد (8) بـ (8'):

(8') القائل$_1$ الطقس جميل

القائل$_2$ رفض (الطقس جميل)

المتكلّم يتماهى مع القائل$_2$ لا مع القائل$_1$

حسب ‹دكرو› لا يؤوّل القول الساخر وفق الفكرة التقليديّة على أنّه يعبّر ضمنيّا على عكس ما يثبته. وإنّ المرء مثلما بيّن ذلك ‹سـبربر› و‹ولسون› (1978 و1989) ضمن تحليل يتبنّاه جزئيّا ‹دكرو› لا يمكـن أن يفهم لماذا تكون الإشـارة إلـى واقعة مخالفة للواقع مفيدة مـن وجهة نظر التواصل. وفي الواقع يوجد في كلّ سـخرية ذكر لأصوات متعـدّدة أو تلميح لها (‹دكرو›1984 الفصل 8).

فالمتكلّم يحيل بقوله إلى إلقاء قول أو إلى وجهة نظر تعتبر سخيفة أو غير معقولة في الملابسات الحاليّة وهي وجهة نظر يرفض التماهي معها أو تبنّيها.

ويصحّ المبدأ نفسه بالنسبة إلى الشاهد (10). ورغم أنّ المتكلّم يقول «[أنت] تعرف كلّ شيء» فالراجح (خاصّة بسبب وجود «بما أنّ») أنّ القائل لا يتعهّد بهذا القول. ولذا يصبح الطلب [91] الذي يلي «أعطني الرقم / الذي سيفوز في رهان الخيل» سخيفا وغير معقول. وينتج عن ذلك نزع الثقة من القائل (وهو هنا المخاطب) الذي يدّعي معرفة كلّ شيء.

يظهر تحليل هذه الشواهد القليلة أنّه من الأفضل تعويض النظرة القائلة بوحدانيّة الذات المتكلّمة بتصوّر تعدّديّ يميّز بين المتكلّم (المسؤول عن أعمال القول) والقائل (الذي يحدّد وجهات النظر التي يعتمدها المتكلّم). وإن عدنا إلى الاستعارة الركحيّة التي ذكرها «دكرو» (1984 فصل 8) (اعتمادا على «ريبول»1984) قلنا إنّ منزلة المتكلّم من المخرج تشبه منزلة القائلين من الشخصيّة الروائيّة (ن.حول تعدد الأصوات في اللغة والأدب الفصل 12فقرة1).

6.1 الخلاصة

تقدّم التداوليّة المدمجة باعتبارها نظريّة دلاليّة لا صدقيّة الإرشادات التالية حول دلالة الجملة:

(أ) إرشادات حول التطوّرات الممكنة التي يمكن أن تفضي إليها عمليّة قول الجملة وفي الاتّجاه السالب إرشادات حول التطوّرات الممتنعة.

(ب) إرشادات حول طاقتها الحجاجيّة (توجيهها الحجاجيّ)

(ج) إرشادات حول وجهات نظر القائلين المعبّر عنها في الجملة.

2. التداوليّة العرفانيّة

إنّ أكثر النظريّات تمثيلا لاتّجاه التداوليّة العرفانيّة هي نظريّة المناسبة لـ«سبربر» و«ولسون» (1986a، و1989). تقوم نظريّة المناسبة على فكرة بسيطة هي فكرة المردود. إنّ الفكر البشريّ (العرفان) بالنسبة إلى «سبربر» و«ولسون» هو جهاز موجّه نحو المناسبة. ولا يوجد من باب أولى وأحرى نشاط من نشاطات التواصل لا يتوفّر (وهو أضعف الاحتمالات) على احتمال راجح للمناسبة إن لم نقل إنّه يشتمل على ضمان للمناسبة (و هو أقوى الاحتمالات) إنّ المبدأ الذي تقوم عليه النظريّة هو **مبدأ المناسبة** الذي يصوغه «سبربر» و«ولسون» على النحو التالي:

مبدأ المناسبة

يبلغ كلّ عمل تواصل إشاريّ ostensif رجحان مناسبته بأقصى نسبة.

إنّ ما يعبّر عنه هذا المبدأ هو الفكرة التالية. لكي نفسّر أنّ عمل تواصل ما يحظى باهتمام [92] المخاطب ويفضي إلى أثر تأويليّ [نفترض] أنّه يشتمل على ضمان بأنّه مناسب./ وذلك لأنّ تأويل قول ما ليس عملا مجانيّا وإنّما هو عمل يكون جزاؤه بعض الآثار العرفانيّة.

وبنــاء على ذلك يمكن تحديد المناسـبة باعتبارها مفهوما قوامــه المقارنة ويحدّده عاملان أساسيّان: الجهد العرفانيّ (كلفة المعالجة) والأثر السياقيّ:

المناسبة

(أ) إذا افترضنا عدم تغيير في قيمة بقيّة المقاييس قلنا كلّما أحدث قول آثارا سياقيّة كان هذا القول مناسبا.

(ب) وإذا افترضنا عدم تغيير في قيمة بقيّة المقاييس قلنا كلّما قلّ الجهد الذي تقتضيه معالجة قول كان هذا القول مناسبا.

سنتوسّــع في تحليل مفهومي الجهد العرفانيّ والأثر السياقيّ في الفصل 4. وتحدّد الآثارَ العرفانيّةَ طبيعةُ المثير الذي سيُعالَج مثل طول القول وبنيته الإعرابيّة وشروط الوصول إلى الوحدات المعجميّة. أمّا الآثار السياقيّة فهي حصيلة معالجة القول وقد تمّ تأويله بالنظر إلى سياق محدّد (ومن ذلك الآثار السياقيّة). وتنقسم الآثار السياقيّة إلى ثلاثة أصناف.

(أ) **إضافة معلومات** (ونصطلح على عبارة الاستلزام السياقيّ لوصف هذا الصنف من الاستلزام الذي نستخلصه في الآن نفسه من القول ومن سياقه contexte

(ب) **حذف معلومات** (عندما يتضارب اسـتلزام سياقيّ أو الشــكل القضوي لقول ما مع قضيّة احتفظت بها الذاكرة يحذف المرء أضعفها)

(ج) **دعم** قوّة القضيّة التي تحتفظ الذاكرة بها.

يمكــن تلخيص نظريّة المناســبة انطلاقاً من الفرضيّات الأربع التالية التي ســنحلّلها في بقية الفصل:

(أ) ليس التواصل اللفظيّ قضيّة شفرة فحسب. إنّه أيضاً قضية **استدلال.**

(ب) يســاهم في معالجــة الأقوال ضربان مــن العمليّــات: عمليّات مرتبطــة **بالتمثّل** représentation (وهي المســؤولة عــن تكوّن الفرضيّات) وعمليّــات مرتبطة **بالحوسبة** computation (وهي المسؤولة عن الحساب الاستدلاليّ).

(ج) يتمثّــل التأويل التداوليّ للأقوال في إثراء مظهرين من مظاهر الشــكل القضويّ لقول من الأقوال: ما **يضمّنه** من استلزامات خطابيّة وما **يصرّح** به ويوضّحه.

(د) يمكن أن يستعمل القول إمّا **للوصف** (فنقول إنّ الشكل القضويّ للقول يمثّل وصفــا لتفكير المتكلّم) وإمّا **للتأويل** (فنقول إنّ الشــكل القضــويّ للقول يمثّل تأويلا لتفكير المتكلّم) / [93]

1.2 منوال الشفرة ومنوال الاستدلال

1.1.2 منوال الشفرة

إنّ منوال التواصل الذي ساد اللسانيات البنيوية هو منوال الشفرة. وقد وصفه مهندسو الاتّصال (،شانون، و،ويفر، .Shannon; Weaver 1949 وكذلك ،إيكو، لمن يطلب عرضا أشمل Eco. 1972) يشتغل منوال الشفرة بالطريقة التالية (،سبربر، و،ولسون، 1986a و1989 الفصل 1.) تمثّل الشفرة مجموعة من الرموز أو مجموعة من المزاوجات appariement بين، الرسالة، الإشارة، (signal). وتحيل الرسالة التي لا يمكن نقلها على ما يسمّيه اللسانيّون المدلول بينما توافق الإشارة التي يمكن نقلها و [إرسالها] ما يعادل المدلول وهو الدالّ.

يمكن للشفرة باعتبارها نظاما من المزاوجات بين، الرسالة والإشارة ، أن تكون أكثر تشعّبا لا مجرّد قائمة من الرموز. فالألسنة الطبيعيّة شأنها في ذلك شأن اللغات الصوريّة باعتبارها شفرات تحدّدُها قواعدُ علم الإعراب أو التركيب التي تضبط ائتلاف الرموز في متتاليات و[تحدّدها] قواعدُ دلاليّة تسمح بتأويل هذه المتتاليات من الرموز وتعيّنُ لها رسائل.

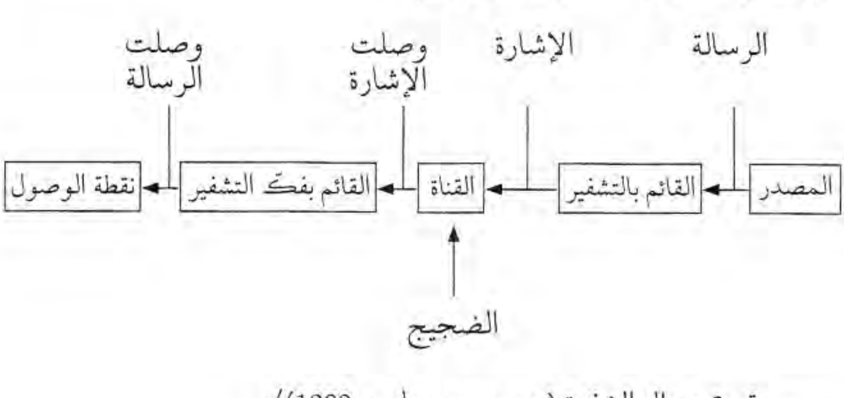
لا يتميّز منوال الشفرة فقط بكونه نظاما يزاوج بين الرسالة والإشارة، بل هو يفسّر [أيضا] كيف ترسَل الرموزُ وتنقل وتؤوّل في عمليّة التواصل. بعبارة أخرى إنّ منوال الشفرة هو نظريّة للتواصل لأنّه

(أ) يسمح بتفسير التشفير (علاقة المصدر - القائم بالتشفير).

(ب) يفسّر نقل الرموز (عبر قناة [التواصل])

(ج) يفسّر تفكيك الشفرة (علاقة القائم بتفكيك الشفرة - بنقطة الوصول)

ويمكن التمثيل لهذا المنوال بالرسم رقم3.



رسم رقم 3 منوال الشفرة (عن سبربر وولسن 1989)/ [94]

إنّ السمة الأساسيّة لمنوال الشفرة هي أنّه يقوم على تصوّر متناظر لجانبي عمليّة التواصل. إذ تمثّل عمليّة تفكيك الشفرة النظير المعادل لعمليّة التشفير. ويكمن فضل هذا المنوال في قدرته التفسيريّة العالية وهو بالفعل يفسّر التواصل الناجح. ويتمثّل الشرط الكافي لنجاح عمليّة التواصل في توفّر شفرة مشتركة [بين المتخاطبين] كما يفسّر فشل عمليّة التواصل الذي يعود بالإضافة إلى فقدان شفرة مشتركة إلى ضروب من الخلل يمكن أن تصيب قناة التواصل ويسمّيها اللسانيّون ضجيجا.

لكنّ منوال الشفرة إن كان له قدرة تفسيريّة كبيرة فإنّ عيبه **ضعفُ كفايته الوصفيّة**. فهو لا يفسّر بتاتا كيف يمكن للسامع أن يفهم قصد المتكلّم. وعلّة ذلك الأساسيّة أنّ التواصل إن كان في جانب منه يقوم على الشفرة فهو يقوم أيضاً على الاستدلال. لذا وجب تكميل منوال الشفرة بمنوال الاستدلال.

2.1.2 منوال الاستدلال

يمكن إرجاع فكرة الاستدلال ومن باب أولى وأحرى منوال الاستدلال إلى نظريّة **الاستلزامات الخطابيّة** (implicature) لـ«غرايس» (Grice 1975) وتوافق الاستلزامات الخطابيّة الجزء غير الحرفيّ من القول الذي يكون موضوعَ التواصل وهدفَه. تقسّم الاستلزامات الخطابيّة في نظريّة «غرايس» إلى صنفين: **استلزامات خِطابيّة محادثيّة** إن كان القادح لها حِكم المحادثة (حكمة الكمّ والنوع qualité والمناسبة والكيف manière) و**حِكم وضعيّة** (conventionnelle) (ن. فصل 7فقرة2.2. لمن يطلب وصفا أدقّ للحِكم).

يمكن توضيح فكرة الاستدلال المقترنة بالاستلزامات الخطابيّة بالطريقة التالية:

إجراء قدح الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة

1. يقول المتكلّم **مت** الجملة **ق**
2. لا شيء يدعو المخاطَب **مخ** إلى افتراض أنّ المتكلّم **مت** لا يحترم حِكم المحادثة أو على الأقلّ مبدأ التعاون
3. لذلك ينبغي للمتكلّم أن يفكّر في (**ك**).
4. يعلم المتكلّم **مت** (و يعلم أنّ المخاطَب يعلم)أنّ المخاطب يفهم أنّه من الضروريّ أن يفترض أنّ المتكلّم يفكّر في (**ك**).
5. لم يفعل المتكلّم شيئا لمنع المخاطب من أن يفكّر في (**ك**).
6. إذن المتكلّم يريد من المخاطب أن يفكّر في (**ك**).
7. إذن إنّ المتكلّم قد ضمّن [كلامه] استلزاما خطابيّا [فحواه] (**ك**).

سنسمّي العلاقة بين الجملة **ق** والاستلزام الخطابيّ (**ك**) **استدلالاً تداوليّا غير برهانيّ** non démonstratif. إنّ الاستدلال تداوليّ لأنّه لم ينقدح فحسب من الأشكال [اللغويّة] للجملة ودلالاتها. وإنّما أثارته في الآن نفسه معلومات

لغويّة ومعلومات غيرُ لغويّة (حِكَم [محادثة] ومعلومات تهمّ الخلفيّة). وهي أيضاً غير برهانيّة لأنّه لا شيء يضمن أنّه يجب استلزام **ك** بعد التسليم بالجملة **ق**.

إنّ منوال الاستدلال هو إذن منوال يفسّر انطلاقاً من القول ومن معلومات أخرى (المقام والسياق وحِكَم المحادثة). / كيف يمكن أن نسترجع الاستلزامات الخطابيّة لقول ما. [95]
وبصفة أعمّ نقول (›سبربر‹ و›ولسون‹ 1986a و1989) إنّ منوال الاستدلال هو منوال يربط مجموعة من المقدّمات بنتيجة. ونمثّل له بالرسم رقم 4.

مقدّمة 1

مقدّمة 2

....

مقدّمة ن

نتيجة

الرسم4: منوال الاستدلال

تتميّز نظريّة المناسبة لـ›سبربر‹ و›ولسون‹ من نظريّة ›غرايس‹ في النقاط التالية:

(أ) الاستدلالات استنباطيّة لا استقرائيّة.

(ب) لا تنقدح الاستدلالات من قواعد أو حِكَم محادثة.

(ج) لا تهدف الاستدلالات فحسب [إلى تحديد] استلزامات القول الخطابيّة وإنّما تروم أيضاً إثراء صورته المنطقيّة (توضيحها).

2.2 التمثيل والحوسبة

إنّ تأويل الأقوال في نظريّة المناسبة هو في الآن نفسه مسار تمثيليّ ومسار حوسبة. فالتمثيل والحوسبة هما جانبا التأويل المقترنان من جهة بتكوّن السياق ومن جهة ثانية بمسار الاستدلال.

1.2.2 التمثيل

يرتبط البعد التمثيليّ لمعالجة الأقوال بالجانب الخلاّق من تأويلها. وإن كان التأويل قائماً على الاستدلال فإنّ التأويل هو أيضاً رهين قدرة المخاطب العرفانيّة على بناء سياق يكون موفيا بالمناسبة أي سياقا يسمح بإنتاج **تأويل منسجم مع مبدإ المناسبة**..

ويكون القول ضمن تأويل ما منسجما مع مبدإ المناسبة/ إذا وفقط إذا أمكن للمتكلّم أن يتوقّع منطقيّا أن يكون ذلك القول مناسبا بقدر أقصى بالنسبة إلى السامع في هذا التأويل على أقصى قدر. وينتج عن ذلك أنّ التأويل الذي نحصل عليه ليس ذاك الذي ينتج أكثر الآثار [القوليّة] وإنّما هو أوّل تأويل نحصل عليه وتعوّض آثاره المجهود المبذول في المعالجة. وبالفعل فإنّ معيار الانسجام مع مبدإ المناسبة يفسّر لماذا يتوقّف مسار التأويل عندما نحصل على تأويل ما. ولا يتواصل إلى ما لا نهاية له. إذ يكفي أن يكون المردود بين الجهد والأثر كافيا للحصول على تأويل منسجم مع مبدإ المناسبة. إنّ القانون الذي تصوغه نظريّة المناسبة يتكهّن بأنّ التأويل الذي نحصل عليه ليس ذاك الذي ينتج أكثر الآثار وإنّما هو الذي يستغلّ أحسن استغلال المردود بين الجهد [المبذول] والأثر [الحاصل]. (أي تلك التي توفّر قدرا كافيا من الآثار مقابل كلفة معالجة دنيا)

إنّ التأويل الحاصل ليس إذن رهين القول فحسب وإنّما هو حصيلة التوليف بين القول والفرضيّات أي جملة من القضايا ذات قوّة اعتقاد معيّنة تكوّن السياق. فخاصيّة السياق في نظريّة المناسبة أن يكون **مبنيّا** لا أن يكون معطى من معطيات المقام (فصل 4 فقرة 1.1.4.) وبعبارة أخرى هو يمثّل متغيّرا لا ثابتا من الثوابت.

2.2.2 الحوسبة

إن بعد الحوسبة لمعالجة القول هو الذي يقف وراء الاستدلالات. ويسمّي ‹سبربر› و‹ولسون› **استلزاما سياقيا** نتيجة الاستدلال الذي تتكوّن مقدّماته من فرضيّة سياقيّة ومن قول. فالاستلزام السياقيّ هو إذن قضيّة لا يمكن استخلاصها لا من السياق وحده ولا من القول وحده. وتسمّى العمليّة التي تربط الفرضيّات السياقيّة والشكل القضويّ **إقحاما في السياق** contextualisation.

لا يشتمل المكوّن الحوسبيّ (النظام الاستنباطيّ) إلّا على قواعد **استنباطيّة للحذف.** إنّ القاعدة الاستنباطيّة déductive هي قاعدة حذف إذا وإذا فقط أنتجت معلومات جديدة أي **استلزامات ليست مبتذلة ومسلّما بها.** أمّا القواعد الاستنباطيّة التمهيديّة فهي تسمح بالإطناب والتكرار وتنتج لهذا السبب **استلزامات مبتذلة.**

وسنقارن لهذه الغاية قاعدة حذف الاستلزام المادّي التي تسمّى *modus ponens* مع قاعدة إدراج رابط الوصل (و)

modus ponens (**حذف إذا**)

الدخل. أولا. إذا كان **ق** إذن **ك**. (إذا كان زيد هادئا إذن سيذهب إلى السينما.)

ثانيا.	ق	(زيد هادئ)
الخرج	ك	(سيذهب زيد للسينما) /

[97]

إدخال الرابط (و)

الدخل	ق	(زيد ثرثار)
الخرج	ق وق	زيد ثرثار وزيد ثرثار

إنّ السبب الذي يفسّر أنّنا لا نحتفظ إلّا بقواعد الحذف في النظام الاستنباطيّ هو سبب نفسيّ. ويحسن التذكير أنّ نظريّة المناسبة تفترض أنّ الفكر موجّه نحو المناسبة. ولهذا يصعب التسليم بأنّ النظام الاستنباطيّ يشتمل على قواعد استدلال تكرّر (بدون أيّ قيد) نفس المعلومة، إذ لا شيء يمنع وفق قاعدة إدخال الرابط (و) انطلاقاً من **ق** أن ننتج (**ق**)و (**ق**) ، (**ق** و**ق**) و**ق**، الخ..

وتتمثّل الخاصيّة الثانية للنظام الاستنباطيّ (إلى جانب قواعد الحذف) في تمييز **القواعد التحليليّة من القواعد التأليفيّة**. لا تتضمّن القاعدة التحليليّة بمقتضى حدّها إلا مقدّمة باعتبارها دخلا بينما تتضمّن القاعدة التأليفيّة مقدّمتين.

وعلى سبيل المثال فإنّ قاعدة حذف رابط الوصل (و) هي قاعدة تحليلية. أمّا قاعدة modus tollendo tollens ((حذف الرابط أو) فهي قاعدة تأليفيّة)

حذف الرابط «و»

الدخل	ق وك	(زيد يكتب ومريم تقرأ)
الخرج الأول.	ق	زيد يكتب
الخرج الثاني	ك	مريم تقرأ

(**حذف الرابط** «أو»)

(أ) الدخل الأوّل	ق أو ك	(زيد يكتب أو مريم تقرأ)
الدخل الثاني	لا - ق	(زيد لا يكتب)
الخرج	ك	(مريم تقرأ)
(ب)الدخل الأوّل	ق أو ك	(زيد يكتب أو مريم تقرأ)
الثاني	لا - ك	(مريم لا تقرأ)
الخرج	ق	(زيد يكتب)

إنّ التمييز بين القواعد التحليليّة والقواعد التأليفيّة يجبر قواعد الحذف المستوجبة في الاستلزامات السياقيّة على أن تكون قواعد تأليفيّة. أضف إلى ذلك أنّ قواعد الاستنتاج المستلزمة

في المسـارات الاسـتدلاليّة لمّا كانت قواعد حذف كانت الاسـتلزامات التي تترتّب عن تطبيقها غيـر مبتذلةtrivial (ويعتبر الاسـتلزام مبتـذلا إن أنتجته قاعدة تمهيديّـة) règle d'introduction. لذا كان الاسـتلزام السـياقيّ تأليفيّا [على نحو القواعد التأليفيّة في المنطق] لا مبتذلا ويعني ذلك من وجهة نظر تواصليّة أنّه يمثّل إضافة معلومة جديدة.

3.2 التصريح بالاستلزامات الخِطابيّة وتضمينها

إنّ التمييز بين المظاهر الصريحة للمعنى ومظاهره الضمنيّة هو من خصائص المقاربات التداوليّة التقليديّة مثلما هو شـأن نظريّة أسـتين حول الأعمـال اللغويّة أو نظريّة «غرايس» حول الاستلزامات الخِطابيّة. ومن آثار هذا التّمييز وانعكاساته تفريق الباحثين بين **المعنى الحرفـيّ والاسـتلزام الخِطابيّ** «غرايس»، والتفريـق بين **معنى الجملة ومعنى قـول المتكلّم** «سـيرل»، أو التفريـق بين **العمل اللغويّ الأوّليّ والعمل اللغـويّ الثانويّ**. وإن كان لا يطعن أحد في [فائدة] هذه التمييزات / فإنّ الباحثين يختلفون في مدى ضرورتها لوصف مسارات [98] فهـم الأقوال. ذلك أنّ النظريات التقليديّة تفترض أنّ المعنى الضمنيّ يشـتقّ من المعنى الحرفيّ ومن معلومات أخرى (هي ما يسـمّيه «سـيرل» الخلفيّة وما يسمّيه «غرايس» سياقا) مقترنة بقواعد تداوليّة (هي شـروط نجاح الأعمال المتضمنـة بالقول وحِكم المحادثة). ففكّ شفرة المعنى الحرفيّ إذن هو مرحلة ضروريّة ويبقى قرار [السامع] بمواصلة المسار التأويلـيّ أو التخلّي عنه مرتبطا بصفة أساسـيّة بمبدإ التعـاون وبمدى اقتناعه بوجود خلل ما [في هذا المسـار]. إنّ نظريّة المناسـبة تطعن في فرضيّة فرعيّـة من فرضيّات النظريّات التداوليّـة التقليديّـة مفادها أنّ المعنـى الحرفيّ في عملية التواصل يمثّـل الحالة الطبيعيّة للتواصل. وتبعا لذلك يكون التواصل غير المباشر أو غير الحرفيّ حالة موسومة أي غير محبّذة. وتكون الأشـكال أو الصيغ اللغويّة التي يتحقّـق بها هذا الضرب من التواصل فـي الاسـتعارة أو في الأعمـال اللغويّة غير المباشـرة أو في الكنايـة أو التهكّم أو في الاستعمالات التقريبيّة مخالفة للقواعد التداوليّة.

وتوضـح هـذه الوضعيّاتِ الشـواهدُ التالية وخاصّـة حالاتُ الاسـتعارة والأعمـالُ اللغويّة غير المباشرة والتهكّم والقولُ المبهم.

(11)

أ. أنت ملح حياتي. (ترجمة حرفيّة)

ب. أودّ أن تضعي فستانك الأسود.

ج. (تحت مطر متهاطل) كم الطقس جميل. (أَعْجِبْ به من طقس جميل)

د. يبدو أنّ الباحث في المركز الوطنيّ للبحث العلميّ لا يتجاوز مرتّبه 10000 فرنك.

لا يطعن «سبربر» و«ولسون» و[من ثَمَّ] نظريّة المناسبة في الفرق بين المعنى الحرفيّ والمعنى غير الحرفيّ. وإنّما يطعنان في التسليم بأنّ البعد الحرفيّ يمثّل الجانب الأساسيّ من عملية التواصل. ويفترضان بدل ذلك أنّه لا يوجد خطّ صارم واضح يفصل بين التواصل [القائم على]الاستعمال الحرفيّ والتواصل [القائم على] الاستعمال غير الحرفيّ ويفترضان أنّ التواصل الحرفيّ هو الذي يمثّل الحالة الموسومة (أي غير المحبّذة). (ن. في هذه النقطة الفصل15 الفقرة 2.4.). ويكفيك المقارنة بين الأقوال (12) و(11) للاقتناع بذلك.

(12)

أ. أنت سبب سعادتي.

ب. أطلب منك وضع فستانك الأسود.

ج. كم الطقس مغيّم.

د. يبدو أنّ الباحث في المركز الوطنيّ للبحث العلميّ لا يبلغ مرتّبه إلّا 9897.68 فرنك.

يسمّي «سبربر» و«ولسون» بُعدي المعنى اللذين ذكرنا بهما **تصريحا بالاستلزامات الخطابيّة وتضمينا لها.**

1.3.2 التصريح [بالاستلزامات الخطابيّة]

إنّ التصريح هو تحليل للصورة المنطقيّة للقول ولا يوافق على هذا الأساس المعنى الحرفيّ. ونعني بـ«تحليل الصورة المنطقيّة» تعيين مراجع للعوائد (أي الضمائر العائدة)/ والمشيرات المقاميّة وتحديد الموقف القضويّ للمتكلّم الخ.. وباختصار نعني كل إثراء للصورة المنطقيّة يحصل نتيجة [الجمع] بين القول ومعلومات تخصّ الوضعيّة وفرضيّات سياقيّة مخزّنة في الذاكرة قابلة للاستحضار ومسارات استدلاليّة. [99]

وعلى سبيل المثال فإنّ الصورة المنطقيّة للأقوال في الشاهد (13) هي ما ورد في رقم (14) وتوضيحاتها هو ما ورد في (15).

(13) أ. لم أره منذ مدّة طويلة جدّا

ب. هل يمكنك إعطائي الملح ؟

ج. لقد اتّصلت مريم بالهاتف أمس

(14) أ. لم ير المتكلّم س منذ ز$_ن$ ز$_ن$ (ز =زمن)

ب. يطلب المتكلّم من المخاطب إن كانت له القدرة على مدّه بالملح.

ج. لقد هتفت مريم إلى **س** اليوم الذي سبق إلقاء القول.

(15) أ. لم ير «جاك موشلر» «جان كلود» «أنسكمبر» منذ سنة.

ب. يرغب جاك

في أن تعطيه «آن ريبول» الملح.

ج. لقد هتفت مريم بلوده [Myriam Bloedé] إلى «آن ريبول» [Anne Reboul] في 1 جانفي 1992.

يوافق التصريح بالاستلزامات الخطابيّة مسار تطوير الصورة المنطقيّة للقول التي أنتجها النظام اللغويّ الظرفي (أو إثراءها).

ويتّضح إذن أنّ المرور من الشاهد (13) إلى (15) لا يمكن أن يتمّ بالاقتصار على المعلومات المعطاة في (14). إنّ توضيح الأقوال هو مكوّن أساسيّ من مكوّنات المسار التأويليّ التداوليّ ولا يمكن قَصرُه على مجرّد عمليّة تفكيك شفرة. إنّ الأمر يتجاوز ذلك إذ هو مسار يتعلّق بتطوير الصورة المنطقيّة أو إثرائها.

2.3.2 تضمين الاستلزامات الخطابيّة (implicitation)

إنّ تضمينات القول (التي لا يمكن إرجاعها لا إلى الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة ولا إلى الاستلزامات الوضعيّة لـ«غرايس») لا توافق تطوير الصورة المنطقيّة وإنّما توافق جملة الفرضيّات الضروريّة للحصول على تأويل منسجم مع مبدإ المناسبة. ويميّز «سبربر» و«ولسون» بين نوعين من التضمينات: **المقدّمات المضمّنة والنتائج المضمّنة**. لنتأمّل الشاهد التالي:

(16) بيار: هل تودّين سياقة مرسيدس؟

ماري: لا أودّ سياقة أي سيّارة من السيّارات الفخمة.

لفهم جواب مريم يكون من الضروريّ الاعتماد على معارف مسمّاة معارف موسوعيّة. وذلك هو شأن الشاهد (17) الذي ينتج الاستلزام السياقيّ (19) بعد أن قرنّاه بالتوضيح الذي يخصّه في (18). لذا تكون (17) **مقدّمة مضمّنة** أمّا (19) فتكون **نتيجة مضمّنة** /. [100]

(17) المرسيدس سيّارة فخمة.

(18) لا ترغب ماري في سياقة سيّارة فخمة.

(19) لا ترغب ماري في سياقة مرسيدس.

ملاحظة: لا يطابق تعريف تضمين الاستلزام الخطابيّ (implicitation) مفهوم «غرايس» **للاستلزام الخطابيّ** implicature. وبالفعل فإنّ الاستلزامات الخطابيّة تكون وضعيّة عندما ترتبط بشكل لغويّ مخصوص (تكون غير قابلة للفصلnon détachable) ولا تعتمد أيّ حساب استدلاليّ خاصّ بها (تكون غير قابلة للاحتساب) وتكون مقترنة آليّا بالتعبير اللغويّ وتكون غير قابلة للإلغاء. أمّا الاستلزامات الخطابيّة فهي محادثيّة عندما تكون قابلة للفصل وقابلة للاحتساب وغير وضعيّة وقابلة للإلغاء أي عندما يكون القادح لها

استغلال حِكَم المحادثة أو خرقها. [لكن] نظريّة المناسبة لا تفرّق بين هذين الضربين من الاستلزام الخطابيّ لأنّ التأويل التداوليّ لا ينقدح من استغلال حكم المحادثة أو إلغائها وإنّما من مبدإ المناسبة. أضف إلى ذلك أنّ نظريّة «غرايس» تفترض أنّ الاستلزامات (الوضعيّة والمحادثيّة) تطابق المظاهر اللّاصدقيّة للأقوال. أمّا في نظريّة المناسبة وهي نظريّة تداوليّة صدقيّة فإنّ التضمينات [الخطابيّة] والتصريحات معا تشتمل على خصائص صدقيّة (ن.الفصل 6 فقرة4.3.3.).

يمثّل التمييز بين **المقدّمات المضمّنة والنتائج المضمّنة** أمرًا أساسيا في نظريّة المناسبة. فالمقدّمات المضمّنة تحيل على الفرضيّات التي يجب على المخاطب استحضارها للحصول على تأويل منسجم مع مبدإ المناسبة. ومن جهة ثانية فإنّ من خصائص النتائج المضمّنة ألاّ تكون محدّدة **تحديدا كليّا**. فلو كان ما تريد ماري إبلاغه في (16) يطابق الشاهد (19) لحقّ لنا أن نتساءل لمَ لم تقل بكلّ بساطة (19) أي لمَ لمْ تبلغ حرفيّا وبشكل كامل فكرتها. وجواب ذلك أنّ ماري في (16) تبلغ أكثر مما ورد في (19). وإذا افترضنا أنّ المخاطب يستحضر الشاهد (20) و(21) استحضارَه ل (17)فإنّ ماري تبلغ أيضاً (22) و(23) وإن كان ذلك بشكل أضعف.:

(20) البورش سيّارة فخمة.

(21) الفرّاري سيّارة فخمة.

(22) لا ترغب ماري في سياقة بورش.

(23) لا ترغب ماري في سياقة فرّاري.

إن كان تضمين الاستلزامات الخطابيّة (وخاصّة النتائج المضمّنة) ليس محدّدا تحديدا كاملا فإنّها تختلف من حيث قوّتها. ولا شكّ أنّ ماري تبلغ بشكل أقوى (19) أكثر ممّا تبلغ (22) أو (23)لأسباب تتعلّق بموضوع الحوار. إلا أنّه يكون من غير المنطقيّ القول إنّها لا تبلغ (22) أو (23). ألا ترى أنّ هذه التضمينات هي التي تؤسّس لجواب ماري غير المباشر. ولو لم تكن ماري تقصد إلّا إبلاغ (19)لأجابت مثلاً مباشرة ب (24):

(24) لن أسوق أبدا مرسيدس./ [101]

4.2 الوصف والتأويل

1.4.2 الاستعمال والذكر

من خصائص الألسنة الطبيعيّة الأساسيّة أنّها تكوّن من نفسها ميتالغتها. ويعني ذلك أنّك يمكن أن تستعمل اللسان باعتماد القواعد الإعرابيّة والمعجميّة والدلاليّة نفسها في الآن نفسه باعتباره وصفا [للعالم] (أي في وظيفته الإحاليّة المألوفة) وباعتباره ذكرا (فتكون الإحالة على التعبير [اللغويّ] ذاته). من ذلك أنّ التعبير «الوردة الحمراء» تستعمل في (25أ.) للوصف وتستعمل في (25 ب.)تأويليّا أو للذكر:

(25) أ. الوردة الحمراء في مزهريّة.

ب. «الوردة الحمراء» مركّب اسميّ.

لقد أفاضت الأدبيّات الفلسفيّة والمنطقيّة في تحليل هذا التمييز وتمثّل المقابلة التقليديّة بين **الاستعمال والذكر** نتيجة من نتائجه (ن. «ريكاناتي» 1979a). إنّ التمييز بين التعبير في **حال الاستعمال وفي حال الذكر** مفيد من وجهة نظر منطقيّة لأنّ التعبير عندما يكون في حال ذكر يكوّن سياقا **غامضا** وغير **شفّاف** (oblique) يحوّر شروط صحّة الاستدلالات. وبالفعل يعتبر الاستدلال رقم (26) صحيحا لأنّ المقدّمات صحيحة وتترتّب عنها نتيجة صحيحة وعلى العكس من ذلك إن جاز اعتبار أنّ مقدّمات الشاهد (27) صحيحة امتنع الحكم بذلك على النتيجة ويعود ذلك إلى أنّ التعبير «سان أنطونيو» هو في حال استعمال في (27أ.) بينما هو في حال ذكر في (27ب). فتحوّل بذلك السياق الشفّاف في (26) إلى سياق غامض في (27):

(26) أ. سان أنطونيو San Antonio = فريدريك دارد Frédéric Dard

ب.سان أنطونيو هو مؤلّف الحياة السريّة لولتر كلوزات Walter Klosett

ج. فريديريك دارد هو مؤلّف الحياة السريّة لولتر كلوزات

(27) أ. سان أنطونيو=فريدريك دارد

ب. سان أنطونيو له عشرة حروف

ج. فريديريك دارد له اثنا عشر حرفا[3]

2.4.2 الاستعمال الوصفيّ والاستعمال التأويليّ

لقد أعطت نظريّة المناسبة منزلة مركزيّة لهذه المقابلة التي تطابق مفهومي **الوصف والتأويل**. وبصفة أدقّ يحسن أن نقول **الاستعمال الوصفيّ والاستعمال التأويليّ** للشكل القضويّ. يكون للشكل القضويّ استعمال وصفيّ عندما يمثّل حالة من الأشياء ويكون الشكل القضويّ للقول في هذه الحالة وصفا لحالة معيّنة من الأشياء في العالم. إلا أنّ الشكل القضويّ يمكن أن يكون تمثيلا لشيء آخر غير وضع من الأوضاع [في العالم] إذ يمكن أن يمثّل تمثيلا آخر ذا شكل قضويّ (فكرة ما على سبيل المثال) بحكم التشابه بين الشكلين القضويين. ويكون التمثيل الأوّل في هذه الحالة تأويلا للتمثيل الثاني فنقول إنّه مستعمل استعمالاً تأويليّاً./ [102]

إنّ المفهوم المركزيّ هو مفهوم الشبه بين الأشكال القضويّة وخاصّة مفهوم **الشبه التأويليّ**. ويُحكم بتشابه شكلين قضويّين إن اتّفقا في استلزاماتهما التحليليّة والسياقيّة.إذ التشابه التأويليّ مفهوم نسبيّ وقابل لأن يكون ذا درجات مختلفة. ويمكن أن نتصوّر الأصناف الثلاثة التالية:

(أ): لا يتّفق الشكلان القضويّان في أيّ استلزام من استلزاماتهما. فنقول في هذه الحالة التشابه التأويليّ منعدم. وأحسن شاهد على التشابه التأويليّ المنعدم هي وضعيّة فشل التواصل.

---

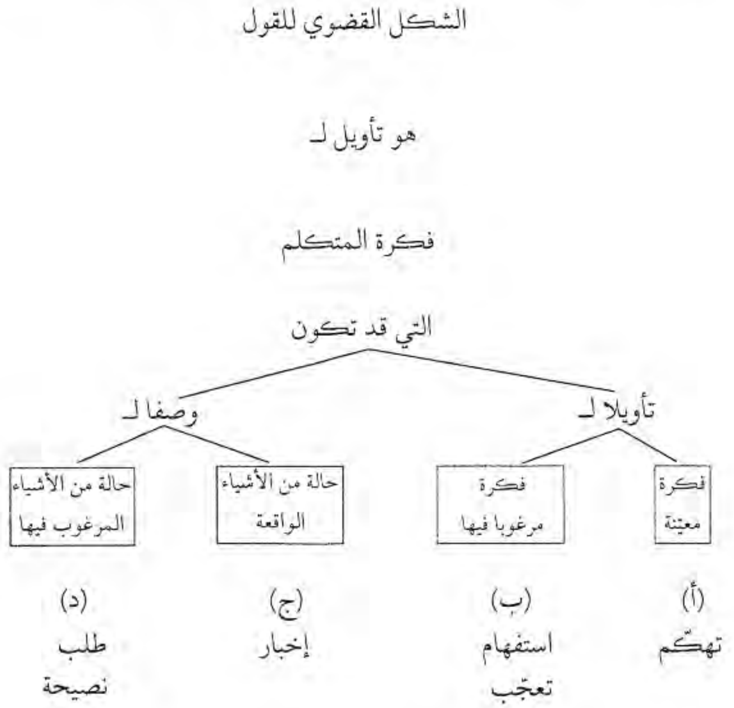
3 . راعينا في احتساب الحروف الكتابة اللّاتنيّة [المترجم]

(ب): يشترك الشكلان القضويّان في جزء فقط من استلزاماتهما فيكون التشابه التأويليّ جزئيّا وتطابق هذه الوضعيّة الحالة الطبيعيّة للتواصل. ويمثّلها التواصل [أو الإبلاغ] غير الحرفيّ وخاصّة الإبلاغ المستعمل للمجاز ولا سيّما الاستعارة.

(ج): يطابق التواصل الحرفيّ الوضعيّة القصوى والاستثنائيّة حيث يتّفق الشكلان القضويّان في كلّ استلزاماتهما التحليليّة والسياقيّة. ولا يعتبر التواصل الحرفيّ نوعيّا أرقى وإنّما يعتبر الحالة الموسومة للتواصل.

إنّ مختلف أنواع الشبه التأويليّ تركّز إذن في دراستها لاستعمال اللغة على الحالات التي يكون فيها الشبه التأويليّ جزئيّا أي على التواصل غير الحرفيّ ويفسّر اعتماد نظريّة المناسبة مفهومَ الشبه التأويليّ وتمييزها بين الاستعمال الوصفيّ والاستعمال التأويليّ أنّ المعنى الحرفيّ في هذه النظريّة ليس له أيّ منزلة على الصعيد النظريّ. وبالفعل لو كان الأمر كذلك لوافق الوضع العاديّ للتواصل التواصل [القائم على الاستعمال] الحرفيّ وهي وضعية تمثّل في إطار نظريّة المناسبة حالة قصوى [واستثنائيّة] من التشابه التأويليّ.

[103] ويوضّح الرسم التالي لـ«سبربر» و«ولسون» الوضعيّة العامّة وخاصّة الفرق بين الوصف والتأويل./



الرسم رقم5: الوصف والتأويل (ن.سبربر وولسن 1989)

3. التأويـــل الصدقـــيّ للأقوال: الصورة المنطقيّـة مقابل الشكل القضويّ، التشفير والاستدلال

ترجمة: عز الدين المجدوب

قـد يبدو من الغريب أن يخصّـص فصل كامل للـتأويل الصدقيّ للأقوال في مصنّف يتنـاول التداوليّـة. وقد جرت العادة على اعتبار هذا الموضـوع داخلا في الدلالة. تقتضي الإجابـة عن هذا الاعتـراض في نهاية المطـاف التمييز بين الصورة المنطقيّة والشـكل القضويّ للأقوال.

1. مفهوم الصورة المنطقيّة

1.1 مفهوم الصورة المنطقيّة ودخولها علم اللسانيات.

ظهر مفهوم الصورة المنطقيّة في بداية القرن العشـرين في أعمال عالمي المنطق رَسَل Russel. و«فريغـه» Frege. وتوافـق الصورة المنطقيّة لجملة من الجمل عند رَسَـل (1905) و«فريغـه» (1971/1882) البنية المنطقيّة الكامنة وراء تلك الجملة. وقد صيغت حسـب قواعد لغة شـكليّة معيّنة وتجدر الإشـارة إلى أنّ المناطقة يفصلون بيـن البنية الظاهريّة للجملـة (بنيتها النحويّة) والبنية المنطقيّة التي تتجلّى فـي صورتها المنطقيّة. وتحدّد البنيةُ المنطقيّة شروط صدق الجملة وتسمح بالحكم بصدقها أو كذبها.

إنّ **الدلالة التوليديّة** هي التي أدخلت في بداية السنوات السبعين مفهوم الصورة المنطقية في اللسـانيّات، إذ افترضت أنّ البنية العميقة التي صادر عليها النحو التوليديّ تعود بكلّ بسـاطة إلى الصورة المنطقيّة وكانت التحويلات التركيبيّة تجري مباشرة على الصورة المنطقيّـة التي كانت تختلط من هذا المنظور بالبنية العميقة للجملة. لقد كان لإدخال الصـورة المنطقيّـة إذن نتيجة هامّة تتمثّل في إضعاف الحـدود الفاصلة بين علم الإعراب والدلالـة وربّما إزالتها. وقد كُلّل بالنجاح هذا الطعنُ في اسـتقلال البنية التركيبيّة. إلا أنّـه يطرح عددا من القضايا تعود إلى أنّك إذا اختزلتَ الصورة المنطقيّة للجملة في البنية العميقة لم يمكنك أن تسند لها قيمة صدق إذ يجب أن تضيف إليها عدّة عناصر تتعلّق

خاصّــة بالإحالــة وببعض القضايا التي جرت العادة على اعتبارها مــن مجال التداوليّة. إنّ
[106] إدخــال الصورة المنطقيّــة على النحو الذي قامت به الدلالة التوليديّة لا يطعن / فحســب في اســتقلال علم التركيب وإنّما يطعن أيضاً في الحــدود القائمة بين الدلالة والتداوليّة. وبعبارة أخرى، ماذا ينبغي للمرء أن يدخل ضمن الصورة المنطقيّة ؟وماذا ينبغي أن يخرج منه؟ هذا ما تناوله ،لايكن، في مؤلّف حديث العهد (Lycan ،لايكن، 1984) وقد توسّعنا في اعتماده في هذا الفصل.

2.1 التقييد بالسياق: قضية الإحالة الإشاريّة وإحالة اسم الإشارة والألفاظ المبهمة

تســتعمل الألسنة الطبيعيّة على نطاق واسع العناصر المسمّاة بالإشاريّات وهي عناصر متنوّعة تشــمل ضمائر المتكلّم والمخاطب (أنا/نحن، وأنت أنتِ/أنتم أنتنّ) والوحدات الدالّــة على الزمن (الآن وغدا وأمس الخ) والوحدات الدالّة على المكان (هنا، هناك) والأزمنــة الفعليّة. وتشــترك هذه الوحــدات في أنّ معناها لا يتحدّد إلّا عند الاســتعمال انطلاقاً من نقطة ارتكاز (repère) يجسّمها إلقاء القول.

ملاحظة أولى: ينبغي أن يحمل لفظ إلقاء القول بالمعنى الذي ذهب إليه ،دكرو، (،دكرو، 1980a) أي باعتباره حدثا تاريخيّا يحصل في زمان محدّد ومكان محدّد بواسطة شخص محدّد.

ملاحظة ثانية: حسب مصطلحات ،ميلنر، Milner (،ميلنر، 1982/1978) تفتقر العناصر الإشاريّة إلى الاستقلال الإحاليّ بما أنّها لا تستطيع بمفردها تعيين مرجعها. وهو كذلك شأن أسماء الإشارة التي تخلو من الاستقلال الإحاليّ لأنّها خالية من الإحالة الاحتماليّة أي ليس لها دلالة معجميّة.

إنّ الصورة المنطقيّة حتّى يكون لها قيمة صدق إذن ينبغي أن تتضمّن عنصرا إشــاريّا يقيّد الحقيقة بزمن وقائل محدّدين. لكن هذا لا يفسّر مشكل أسماء الإشارة. ذلك أنّ المتكلّم عندما يرشد إلى ما يريد الحديث عنه بلفظ دالّ على الإشارة ويُومئ إليه بجارحة من الجوارح فإنّ الحقيقة لم تعد مقيّدة بالمتكلّم وزمن [الكلام] وإنّما أصبحت مرتبطة بالمتكلّم وزمن الكلام والشيء المشار إليه.

لكن تبقى أيضاً قضيّة **الألفاظ المبهمة** إذ تخلو بعض التعابير الإحاليّة أو غير الإحاليّة من دلالة ذاتيّة ويكون لها دلالة محدّدة جزئيّا بمقام القول.

نجد لذلك شاهدًا في الجملة التالية التي استمعنا إليها في حصّة هزليّة بإذاعة فرنسا الدوليّة

(1) Le chef, le vrai, descend d'abord de son père de chef et plus tard de sa R25 gris métallisée avec motards (Claude Villiers au Vrai – faux journal .««de France Inter,31 - 3 - 1992)

(1) «ينحدر القائد الحقيقيّ أوّلا من أبيه القائد ثمّ ينزل بعد ذلك من سيارة رينو 25 ذات اللون الرماديّ مع الحرس الخاصّ.» عن كلود فيليي النشرة الصادقة – الكاذبة. إذاعة فرنس إنتارفي 31 - 3 - 1992.

إنّ لفـظ descend يـدلّ هنا على وجهين من وجوه الاسـتعمال إذ يدلّ حسـب الوجه الأوّل على المعنى البيولوجيّ التي ينحدر بمقتضاه ابن من أبيه ويدلّ في الوجه الثاني على المعنى الفيزيائيّ الذي [107] يوافق في العربيّة فعل نزل حيث ننتقل من وضعية معيّنة إلى وضعية سفلى /

إن كلّ هذه العناصر أي الإشاريّات وأسماء الإشارة عند الاستعمال والألفاظ المبهمة تطرح قضيّة الإحالة وصلة اللغة بما تعيّنه عند الاستعمال وهو أمر لا يمكن أن يفاجئنا إن سـلّمنا أنّ صدق جملة يرتبط بإمكان مراقبة صدقها بوجود حالة من الأشـياء في العالم. إنّ ما تسـمح الصورة المنطقيّة بتدقيقه إنّما هي شـروط الصدق أي وجود حالة أشـياء في الكون تثبت صدق الجملة المعنيّة بالتحليل أو تنفيه. ويترتّب عن هذا حسـب ‹لايكن› النتيجـة التالية: ينبغي للصورة المنطقيّة لكي يتسـنّى الحكـم بصدقها أن تتكيّف مع استعمال الجملة أي القول ولذا وجب تقييدها بسياق.

ملاحظة: نستعمل هنا « **سياق**» في معناها غير الفنيّ الذي لا يمتّ بصلة لاستعمال ‹سبربر› و‹ولسون› (‹سبربر› و‹ولسون› 1986a و1989 وفي هذا المؤلف الفصل2 الفقرة 2.2. والفصل4 الفقرة 1.1.4.) ويعني اللفظ هنا وضعية إلقاء القول دون مزيد تدقيق.

3.1 الدلالات الفرعيّة: الاستلزامات الخِطابيّة المحادثيّة والتضمينات والاقتضاءات

إن كان المنطق القديم لا يعترف إلّا بعلاقة اسـتدلاليّة وحيدة وقويّة هي **الاسـتدلال المادّيّ** فإنّ الدراسات حول الألسنة الطبيعيّة قد أضافت إليها ظواهر أخرى قريبة منها دون أن تماثلها (paralogique): هي **الاسـتلزامات الخِطابيّة المحادثيّة** (بمفهوم ‹غرايس› 1975) و**التضمينات** (implicitations) (بمعنى ‹سـبربر› و‹ولسـون› 1986a و1989) و**الاقتضاءات** (présuppositions).

تبـرّر هذه الإضافةَ انتماءُ هـذه الدلالات الفرعيّة إلى دلالة الجملـة. وهو انتماء يقوم بـدوره على افتراض أنّ عـدم إدراك هذه المعاني الفرعيّة يعني عـدم فهم الجملة. وإن كان ذلـك كذلك صار من الواجب معرفة إن كان ينبغـي إدراج «هذه الدلالات الفرعيّة» في الصورة المنطقيّة للجملة أو إخراجها منها.

1.3.1 الاستلزامات الخِطابيّة المحادثيّة

إنّ إجابة ‹لايكن› عن هذا السـؤال بسـيطة إذ هو يلفت الانتباه إلى أنّ الاسـتلزامات الغرايسيّة لا تدخل ضمن الدلالة بالمعنى الضيّق أي باعتبارها جزءا من المضمون القضويّ وإنّما من حيث استعمالها من قبل المتكلّم بقصد معيّن.

يسمح الشاهد التالي بالوقوف على قوّة حجة ‹لايكن›:

(2) **أ**: هل تريد سياقة سيّارة بورش؟

ب: لا أريد أن أسوق أية سيّارة فخمة.

(3) لا يريد **ب** سياقة سيّارة بورش.

[108] قد يذهب البعض إلى أنّ الاستلزام المحادثيّ الذي يفيده الشاهد (2**ب**) هو (3)./ إلّا أنّه يتّضح أنّه يصعب أن نزعم أنّ (2**ب**) تعني (3) أو أنّ (2**ب**) تشمل (3). [إذن]ينبغي التمييز بين ما يجعل جملة صادقة أو كاذبة واستلزاماتها [المحادثيّة].

2.3.1 التضمينات

ويمكن أن نقدّم الجواب نفسه لقضيّة التضمينات بالمعنى المحدّد عند ‹سبربر› و‹ولسون›. فهي شأنها شأن الاستلزامات المحادثيّة لا تتعلّق بدلالة الجملة ولا تدخل في مضمونها القضويّ. ولعلّ رأي ‹لايكن› يزداد إقناعا في شأنها لمّا كانت لا تطابق دائماً قصدا محدّدا من مقاصد المتكلّم.

لنعد إلى الشاهد (2). إن كانت (3) بمصطلحات ‹غرايس› استلزاما محادثيّا للشاهد (2**ب**) فإنّها أيضاً تضمين ل (2**ب**) بمصطلحات ‹سبربر› و‹ولسون›،لكنّها ليست التضمين الوحيد فالشواهد (4) و(5)و (6)هي تضمينات أخرى ل (2**ب**)لا نستطيع استنتاجها من (2**ب**) غير أنّ القائل **ب** لم يقصدها ولم يبلغها بالقوّة التي أبلغ بها (3).

(4)**ب** لايريد سياقة مازراتي.

(5)**ب** لا يريد سياقة جاقوار.

(6)**ب** لا يريد سياقة رولس رولس.

وتجدر الإشارة إلى أنّ ‹غرايس› لم يزعم لا هو ولا ‹ولسون› و‹سبربر› أنّ الاستلزامات المحادثيّة أو التضمينات يجب أن تدخل في الصورة المنطقيّة.

3.3.1 الاقتضاء والتخمين المعجميّ

بقيت قضيّة الاقتضاء.

يمكن وصف ظاهرة الاقتضاء بيسر انطلاقاً من الشواهد التالية:

(7) أ.أقلع زيد عن التدخين.

ب.كان زيد يدخن.

(8) هل كان زيد يدخّن؟

(9)لم ينقطع زيد عن التدخين.

إن كان الشاهد (7.أ) يمثل القول مثلما نطق به (أي المنطوق posé) فإن (7.ب) هو المقتضى (présupposé). ويتمثّل رائز الاقتضاء في ثبات الاقتضاء بعد عدّة تغييرات ندخلها على الجملة نخصّ بالذكر منها رائزي الاستفهام (مثل 8) والنفي مثل (9).

إن إدخال الاقتضاء في الصورة المنطقيّة لا معنى له إلّا إذا كان ظاهرة لغويّة تؤثّر في
109] شروط صدق الجملة وليس مجرد ظاهرة تداوليّة. /

ملاحظة: توجد هنا فرضيتان متناقضتان.: إمّا أن نعتبر أنّ (7ب) إن كان كاذبا كان الشاهد (7 أ) كاذبا أيضاً (وهو موقف رسل 1905) وإمّا أن نعتبر أنّ (7ب) إن كان كاذبا تعذّر الحكم بالصدق أو الكذب على (7أ) (وهو موقف ‹ستراوسن› Strawson 1977. انظر هنا الفصل 8 الفقرة 3.1.1.)

وقد طعن ‹لايكن› بناء على أعمال أخرى (‹ولسون› Wilson 1975 و‹كمبسون› Kempson 1975) في مفهوم الاقتضاء الدلاليّ لأنّه لا يصحّ أن نرهن صدق قضية ما بصدق قضية أخرى عارضة (contingente) وهو شأن الفرضيّة الأولى (رَسّل). ومن جهة ثانية إن كانت جملة ما عارية من قيمة الصدق، حيث تكون الصورة المنطقيّة في منظوره معادلة للبنية العميقة، كانت جملة لاحنة نحويّا. ويترتّب عن ذلك إن قبلنا الفرضيّة الثانية ‹ستراوسن› أنّنا نسلّم بكون الصحّة النحويّة لجملة ما هي رهينة وقائع في العالم. وهي فرضيّة غير مقبولة.

ويتمثل الحلّ الذي يقترحه ‹لايكن› في إبعاد مفهوم الاقتضاء والاستعاضة عنه بمفهوم **التخمين المعجميّ**. présomption lexicale

إنّ مفهوم **التخمين المعجميّ** باعتراف ‹لايكن› نفسه قريب من الاستلزام الخطابيّ الوضعيّ عند ‹غرايس›.فالتخمين المعجميّ له الخصائص التالية:

(أ) لا يمكن إلغاؤه مثلما يدلّ على ذلك الشاهد التالي:

(10)؟؟ لم يقلع زيد عن التدخين لكنّه لم يدخن قطّ.

(ب) يمكن فصله بالمعنى الذي حدّده ‹غرايس› (أي يمكن أن نقرنه بالكلمة نفسها لا بدلالتها).

(ج) لا يمكن احتسابه .

4.3.1 نوعان من النحويّة

يفترض ‹لايكن› **أنّ البنية العميقة** للقول أي من منظوره **صورته المنطقيّة** لا تمثل المدخل الوحيد للمكون التحويليّ الذي يشتغل في الآن نفسه على البنية العميقة وعلى التخمينات المتعلّقة بالوقائع والأحداث (factuelles). تخضع هذه التخمينات المتعلّقة بالوقائع لمسار من التحويلات تنجز التعجيم. وهو مسار قد يفضي إلى نتائج خاطئة. لذلك وجب التمييز بين مستويين من **النحويّة**.

(أ) النحويّة بالمعنى الواسع التي تكون الجملة بمقتضاها نحوية إن عينّا لها تأويلا دلاليّا سواء تمّ أو لم يتمّ تعجيمها بشكل مرضيّ.

(ب) النحويّة بالمعنى الضيّق حيث تكون الجملة نحويّة إن كانت في الآن نفسه نحويّة بالمعنى الواسع وكانت معجّمة تعجيما صحيحا.

ونشير بذلك إلى أن النحويّة بالمعنى الواسع يمكن أن تحدّد بالنسبة إلى جملة خارج أي سياق (hors emploi) بينما لا يمكن تحديد النحويّة بالمعنى الضيّق/ إلا في سياق. ويبدو من البديهي أنّ النحويّة بالمعنى الواسع هي التي تتعلّق بالصورة المنطقيّة. [110]

4.1 الأفعال الإنشائيّة الصريحة والأفعال الإنشائيّة غير الصريحة والأعمال اللغويّة غير المباشرة.

1.4.1 الفرضية الإنشائيّة والمفارقة الإنشائيّة

آخر ظاهرة تداوليّة هامّة تناولها «لايكن» هي ظاهرة الأفعال الإنشائيّة. يتمثّل المشكل الأساسيّ في الفرضية **الإنشائيّة** («روسّ» Ross 1970) التي تقضي إن كانت صحيحة أن نعالج **الأفعال الإنشائيّة غير الصريحة** معاملة **الأفعال الإنشائيّة الصريحة** والعكس صحيح.

يستمدّ **الفعل الإنشائيّ** جذوره من نظريّة الأعمال اللغويّة التي طوّرها أستين («أوستين» 1970) ثمّ «سيرل» (1972. انظر في هذا العمل الفصل 1الفقرة2).ضمن الصيغة الأولى للنظريّة تكون الجملة **إنشائيّة** إن أنجز بمجرد قولها عمل لغويّ مثلما هو الحال في الشاهد رقم (11):

(11) أعدك بأن آتي غدا.

إنّ القائل بمجرّد نطقه ب (11) ينجز عملا متضمّنا في القول هو عمل الوعد. وأصبحت في التطوّرات اللاحقة لنظريّة الأعمال اللغويّة كُلُّ جملةٍ إن كانت مستقيمة نحويّا تنجز عملا متضمّنا في القول بمجرّد إجرائها. ففي الشاهد (12) ينجز القائل عمل إخبار:

(12) ينزل المطر

يعتبر الشاهد (11)في هذه الصيغة الثانية من النظريّة فعلا إنشائيّا صريحا بينما يعتبر (12) فعلا إنشائيّا غير صريح. لقد اقترح نحويّ توليديّ («روسّ»1970) فرضية تسمح في الآن نفسه بتبرير توسيع [الخاصيّة] الإنشائيّة [لتشمل]الجمل الإنشائيّة غير الصريحة وأن يوحّد [وصف] كلّ الجمل من وجهة نظر تركيبيّة. وهو يرى أن كلّ الجمل تتضمّن في **بنيتها العميقة صدرا إنشائيّا** (préface performative) يمكن أن يظهر كما يمكن أن يحذف في البنية السطحيّة. فإن ظهر الصدر الإنشائيّ كان القول الإنشائيّ صريحا وإن حُذف كان القول الإنشائيّ غير صريح. وقد عرفت هذه الفرضية باسم **الفرضية الإنشائيّة** أو **التحليل الإنشائيّ**. وبناء عليه تسند لجملة من قبيل الشاهد (12) البنية العميقة التالية:

(13)أثبت أنّ المطر ينزل.

وتبعا لذلك ينبغي للأقوال الإنشائيّة الصريحة وغير الصريحة أن تُحلّل التحليل نفسه.

إن قبلنا الفرضيّة الإنشائيّة كان لكلّ جملة **في بنيتها العميقة أي في صورتها المنطقيّة** صدر إنشائيّ. إلا أنّ هذا القول تنشأ عنه المفارقة الإنشائيّة. ألا ترى أنّ صدق

الجملـة الخبريّة أو كذبها لم يعد رهين مطابقتها لحالة الأشـياء فـي العالم وإنّما أصبح مرتبطا بمجرّد قولها.

تتمثـل الصياغة التامّة **للمفارقة** الإنشـائيّة كمـا صاغها ‹لايكن› (‹لايكـن› 1984)على النحو التالي:/ [111]

1) إن كان التحليـل الإنشـائيّ صحيحـا تضمّنت كل جملة فرنسـية تامّة على مسـتوى بنيتها العميقة فعلا إنشائيّا يسودُها.

2) إن تضمّنـت أيّ جملة من الجمل على مسـتوى بنيتها العميقة فعلا إنشـائيّا غير قابل للـتأويل دلاليّا كانت هي نفسها غير قابلة له أيضاً.

3) إن تضمّنت أيّ جملة على مسـتوى البنية العميقة فعلا إنشـائيّا قد تم تأويله دلاليّا إذن أسـندنا له شروط صدق خاطئة. (كان كاذبا)

4) إن كان التحليل الإنشائيّ صحيحا تحتّم أحد أمرين: إمّا أن تكون الجملة غير قابلة للتأويل وإمّا أن نسند لها شروط صدق خاطئة.

5) لا يمكن قبول أيّ نتيجة من النتيجتين المذكورتين.

لقد أدّى هذا بـ‹لايكن› في مرحلة أولى إلى التخلّي عن فرضية الدلالة التوليديّة التي تسـوّي بين **البنية العميقة** و**الصورة المنطقيّة**. وقال بوجوب التميز داخل البنية العميقة بين الصورة المنطقيّة وصدرها الإنشائيّ. ويلخّص هذا الرسمُ التالي:

الصورة المنطقيّة = البنية العميقة – الصدر الإنشائيّ

ملاحظة: يندرج هذا المقترح ضمن تصوّر ‹سيرل› السنّي. ويحسن التذكير بأنّ ‹سيرل› (‹سيرل› 1972) يميّز ضمن القول القوة المتضمّنة في القول التي يمثّل لها بمؤشّر القوّة المتضمّنة في القول من المضمون القضويّ الذي يمثّل له بواسم المضمون القضويّ. ويطابق مضمون القوّة المتضمّنة في القول في الشاهد رقم (11) الفعل «أعد» بينما يطابق مُؤَشّر المضمون القضويّ «سآتي غدا». أمّا إن لم تتضمّن الجملة صدرا إنشائيّا صريحا فإنّ ‹سيرل› وهو ما يفرّق بينه وبين ‹لايكن› لا يفترض صدرا إنشائيّا مقدّرا في البنية العميقة غير أنّه يقول إن واسم القوّة المتضمّنة في القول هو الشكل التركيبيّ للجملة نفسها. أي إكأن تكون خبريّة وهو شأن الجملة العربيّة (12)] أو في صيغة الإخبار (indicatif) مثلما هو شأن الشاهد في الأصل الفرنسيّ (12) على سبيل الذكر.

إنّ هـذا يطرح قضية **دور** الصدر الإنشـائيّ. إن كان لا يسـاهم في تكوين الصورة المنطقيّة للقول أي في شروط صدقه ولا يقع تأويله دلاليّا فما هي فادته؟

أضف إلى ذلك اشـتمال الجمل التي تخلو من صدر إنشـائيّ صريح على أشـباه المفاعيل مثل الظروف وبعض الوحدات التي تشـغل وظيفة حال وغيرها (مثل حقّا وبصراحة وبما أنّك تطلب منّي ذلك..)التي يتمّ تأويلها دلاليّا بدون أدنى شكّ:

(14) إنّك مضجر حقّا.

(15) بما أنّك تطلب مني ذلك فإنّي سأهجرك.

إن أشباه المفاعيل هذه تشيرُ بوضوح إلى وجود فعل إنشائيّ في البنية العميقة، وتبعا لذلك يصعب أن نزعم أنّ الحال مثلاً (حقّا) يتمّ تأويله بينما لا يتمّ تأويل الفعل الذي يتعلّق به الحال. إلا أنّ
[112] إدخال الفعل الإنشائيّ والحال في الصورة المنطقيّة يؤدّي بنا من جديد إلى المفارقة الإنشائيّة /.

ويرى ‹لايكن› أن نتخلّى عن الفرضيّة الإنشائيّة التي تقرّ لكل جملة غير لاحنة في بنيتها العميقة صدرا إنشائيّا وأن نميّز بين الجمل التي تشتمل على فعل إنشائيّ صريح أو حال أو شبه مفعول والجمل التي لا تتضمن البتّة فعلا إنشائيّا صريحا. فالمفارقة الإنشائيّة لا تصحّ إلا بالنسبة إلى الأقوال الإنشائيّة الصريحة ولا تنطبق على باقي الجمل. ولذا يكمن الحلّ في **التحليل البراطكسيّ** (parataxique) ويقتضي هذا التحليل أنّك إن قلت جملة على منوال «أثبت أنّ ق» فإنّ مفعولها، ق، يقتضي بالضرورة أن يكون قد تمّ قوله أيضاً وأنّه يقتضي ق. إذن يمكن أن نحلّل الإخبار تحليلا مقبولا.

لنعد إلى الشاهدين (12) و(13) ولنفترض أنّ (13) هو الذي قيل:

(12) ينزل المطر.

(13) أثبت أنّ المطر ينزل.

بناء على إلقاء القول (13) كان الشاهد (12) هو نفسه قولا ويقتضي «المطر ينزل» إنّ الجملة (13) تشتمل إذن على مجموعتين من شروط الصدق: مجموعة تطابق الصورة المنطقيّة للقول (13) وتحتوي على الصدر الإنشائيّ الصريح ومجموعة أخرى من شروط الصدق تطابق الصورة المنطقيّة للقول (12)

لماذا لا يمكن تطبيق هذا التحليل إن تبيّن أنّ الفرضية الإنشائيّة صحيحة ؟ لنعد إلى الشاهدين السابقين (12) و(13). هب أنه تمّ إلقاء القول (13). وطبّقنا عليه التحليل البراطكسيّ وسلّمنا بالضرورة بأنّ الشاهد (12) قد تمّ قوله أيضاً. لكن الفرضيّة الإنشائيّة تقتضي أن يكون للشاهدين (12) و(13) الصورة المنطقيّة نفسها وهي تشتمل على الصدر الإنشائيّ الذي نجده في الشاهد (13). ويتبيّن بذلك أنّ الفرضيّة الإنشائيّة تمنع من تطبيق التحليل البرطاكسيّ تطبيقا ناجحا.

هل يقضي ما قلناه بالتخلّي عن الفرضيّة الأساسيّة لنظريّة الأعمال اللغويّة التي وردت عند أستين «الثاني» وعند ‹سيرل› التي تسلّم بإنجاز عمل متضمّن في القول في كلّ جملة صحيحة نحويّا تمّ قولها. طبعا لا ويعود في هذه النقطة ‹لايكن› إلى السنّة السيرليّة ومحصّلها أنّ المؤشّرات على القوّة المتضمّنة في القول هي الأقوال الإنشائيّة الصريحة التي تتضمّن فعلا مصرّفا مع ضمير المتكلم. وفي غياب هذه الأفعال تكون صيغةُ الجملة (أمر، إخبار، استفهام) وبناءُ الفعل وقرائنُ أخرى هي الدالّة على مؤشّر القوّة **المتضمنة في القول.**

2.4.1 الأعمال اللغويّة غير المباشرة

غيــر أنّ هذا يطرح قضية أخرى هي قضية الأعمال اللغويّة غير المباشــرة. يعتبر العمل اللغويّ غير مباشــر إن اســتعملت جملة ذات قــوّة متضمّنة في القول معيّنــة [لإفادة] قوّة أخرى مغايرة للأولى تماماً كما يدل على ذلك الشاهد التالي:

(16) هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

ينبغي للشــاهد (16)بحكم شــكله النحويّ أن يفيد القوّة المتضمّنة في القول لطلب المعلومة.
[143] غير أنّه يكاد لا يُستعمل إلا باعتباره التماسا مع القوة المتضمّنة في القول المطابقة. /

وبنــاء على ذلك يصبح طرح الموضوع أوضح: إن كان مؤشّــر القوّة المتضمّنة في القول هو الذي يحدّد قيمة الجملة فكيف يمكن اســتعمال جملة ذات واســم معيّن مع قوّة متضمّنــة في القول تخالف القوّة المتضمّنة في القول المطابقة.؟ يتمثّل حلّ ‹لايكن› في التمييز بين ثلاثة أصناف من الأعمال اللغويّة غير المباشــرة تتوزّع على مسترسل ننتقل فيــه من أكثر الأعمال تمثيلا للعمل اللغويّ المباشــر إلى أكثــر الأعمال اللغويّة تمثيلا للعمل اللغويّ غير المباشر.

(أ) الجمل التي **يمكن** أن تستعمل بشكل غير مباشر.

(ب) الجمل التي **تحتوي عادة** على قوّة غير مباشرة.

(ج) الجمل التي **لا يمكن أن تستعمل إلا** بصفة غير مباشرة.

تطابق الأصناف الثلاثة على التوالي الشواهد التالية:

(17) أمام نافذة مفتوحة: «الطقس بارد هنا قليلا»

(18) هل بإمكانك أن تناولني الملح ؟

(19) هل بإمكانك أن تناولني الملح من فضلك ؟

تُحــدّد القــوّة المتضمّنة في القول الخاصّــة بجملة من الصنــف الأوّل بالاعتماد على **استلزام خطابيّ محادثيّ** بمنظور ‹غرايس›. وتُحدد قوّة الثانية **بمواضعة استعمال** حســب ‹مورغان› Morgan، (‹مورغان، 1978). أمّا الثالثة فتُحدّد بمواضعة استعمال حسب ‹مورغان› تدعمها عبارة أقرّها العرف من قبيل **من فضلك**.

ملاحظة: يعود الفضل لـ‹مورغان› في تطوير مفهوم المواضعة الاجتماعيّة (مورغن1978) انطلاقاً من ملاحظة لـ‹سيرل›، إنّ التمييز بين مواضعة المعنى ومواضعة الاستعمال محدّد بوضوح بناء على أنّ المواضعة الخاصّة بالاستعمال لا تغيّر معنى التعبير الذي تشمله إذ لا تجعل منه عبارة جاهزة (idiome) أو لسنيّة وبعبارة أخرى إن عدنا ثانية للشاهد (18) فإنّ هذا الشاهد يستعمل في العادة لتقديم التماس إلا أنّ معناه لا يتغيّر بسبب ذلك.

5.1 الصورة المنطقيّة والبنية العميقة

هــل تعادل الصورة المنطقيّة عند ‹لايكن› في نهايــة المطاف البنية العميقة للجملة؟ يبــدو أنّ الجــواب هو بالإيجاب. إنّ **الصورة المنطقيّة للجملة** حســب ‹لايكن› هي **البنية العميقة المقيّدة بمقام** دون أن يحدّد معنى هذا اللفظ بدقّة. وتقصي وفق هذا المنظور البنية العميقة التي تطابق الصورة المنطقيّة للقول التخمينات المعجميّة (انظرأعلاه الفقرة.3.3.1) وتقصي أيضاً القوّة المتضمّنة في القول للجمل التي ليســت جملا إنشــائيّة صريحة كما تقصي القوّة المتضمّنة في القول للأعمال اللغويّة غير المباشــرة (انظر أعلاه الفقرة .4.1). لكنّ التخمينات المعجميّة والقوّة المتضمّنة في القول ينبغي أن يعالجا في مستوى لغويّ. ويقــدّر ‹لايكن› أنّ البنية العميقــة لم تعد المادّة الوحيدة التي تجــرى عليها التحويلات
[114] التركيبيّة / (يحسن التذكير أنّ ‹لايكن› ينزّل عمله في نطاق تحليل لسانيّ من الصنف التوليــديّ). إنّ المكوّن التحويليّ يشــتغل إذن على التخمينــات المعجميّة وعلى القوّة المتضمّنــة في القول. وبهــذا الاعتبار تطابق الصــورة المنطقيّة التحليــل الدلاليّ للجملة ولكنّها لا تستنفذ تأويل القول.

2. الصورة المنطقيّة: التشفير والاستلزام

1.2 معنيان اثنان لكلمة دلالة

تجــدر ملاحظة أنّ الصورة المنطقيّة فــي تصوّر ‹لايكن›، إذا وافقت التحليل الدلاليّ للجملة، لا تفشــل فحســب في إعطاء تأويل تام لها بل إنّها تفشــل أيضاً في تحديد كلّ شــروط صدقها عند الاستعمال. وبهذا الاعتبار إن كانت الصورة المنطقيّة تسند للجملة تحليلا دلاليّا بالمعنى اللغويّ فإنّها لا تسند لها بالضرورة تحليلا دلاليّا بالمعنى الفلسفيّ. إذ يجب التمييز بين معنيين لكلمة دلالة:

(أ) فــي المعنــى الأول وهو **المعنى اللغويّ** تشــير كلمة دلالة إلــى تحليل للدلالة يوافق ما يوفّره **قانون اللسان أو شفرته.**

(ب) أمّــا فــي المعنى الثاني وهــو **المعنى الفلسفيّ** فإنّ لفظ دلالة يشــير إلى شــروط صــدق الجملــة. وتعادل دلالــة الجملة **شروط صدقها** ســواء حصلنا على هذه الشــروط انطلاقاً من القانون اللغويّ بمفرده أو بإضافة عناصر سياقيّة.

وهكذا فإنّ الصورة المنطقيّة في تصوّر ‹لايكن› إن كانت توافق تحليلا دلاليّا تامّا بالمعنى اللغويّ فإنّها لا توافق تحليلا تاما بالمعنى الفلسفيّ.

قد يحتج ‹لايكن› لنفســه بإقحام مفهوم «**التقييد بسياق**».لكن هذا المفهوم بالإضافة إلى عدم دقته يبدو مقتصرا في ذهن ‹لايكن› على الوضعية الموضوعيّة التي تقال فيها الجملة. ولا يصعب بيان

أنّ مثل هذا السياق لن يكون موفيا بالتحليل خاصّة بالنسبة إلى الوحدات الإحاليّة التي تتجاوز حدود الجملة مثل ضمائر الربط والعوائد الإحاليّة.

لنتبين الشاهد (20)

(20)أ - فقد زيد قبّعته

ب - يعتقد أنّها اختلست منه

في (20ب) يوجد عدد من ضمائر الغيبة هي: هُ[في كلمة قبّعته] وها والضمير المستتر في يعتقد والفعل اختلست. إنّ البنية العميقة ل (20ب) مفهوم لسانيّ يحترم حدود حيّز الجملة (domaine). وبعبارة أخرى إنّ البنية العميقة ل (20ب) لن تضيف شيئا فيما يتعلّق بإحالة الضمائر في الشاهد (20 ب) وهو أنّ الضمير المستتر في فعل النواة الإسناديّة «يعتقد» مقترن إحاليّا مع الضمير الغائب المتّصل في «منه» في المركّب الإسناديّ الفرعيّ «اختلست منه». لكنّ البنية العميقة لن تفيدنا
[115] بشيء في ما يتعلّق **بمرجع** مختلف هذه الضمائر بما أنّ مفسّر كلّ واحد منها / واقع خارج حيّز الجملة. وإن شئت قلنا إن كانت الصورة المنطقيّة للشاهد (20ب) مكافئة للبنية العميقة فإنّها لن تستطيع تعيين مرجع الضمائر المعنيّة. ولن يفيدها في هذه المهمّة اللجوء إلى السياق بالمعنى الذي يعتمده ‹لايكن› لأنّ هذه المراجع لا توجد في وضعية إلقاء القول.

إذن يوجد بمقتضى تحديد شروط صدق الجملة أكثر ممّا تفيده الصورة المنطقيّة بالمعني الذي يعتمده ‹لايكن› حتّى وإن كانت هذه الصورة مقيّدة بسياق.

2.2 الإحالة وشروط الصدق والإجراء (procédure)

إنّ عدم تطابق الصورة المنطقيّة، بمفهوم ‹لايكن›، مع التحديد التامّ لشروط صدق الجملة يعود إلى بعض التعابير الإحاليّة التي يمكن حصرها: وهي العناصر الإشاريّة أو الإشاريّات وأسماء الإشارة والعوائد الإحاليّة (المجاوزة لحدود الجملة) والألفاظ المبهمة. تشترك كلّ هذه التعابير الإحاليّة في خاصيّة مشتركة تتمثّل في أنّ دلالتها المعجميّة لا تكفي لتحديد مرجعها. ومعنى ذلك أنّها فاقدة **للاستقلال الإحاليّ**. (انظر الفصل 13) وهو ما يفرّق بينها وبين التعابير الإحاليّة الأخرى مثل الأوصاف المحدّدة أو غير المحدّدة وأسماء الأعلام.

ملاحظة: الوصف المحدّد هو تعبير اسميّ دخلت عليه أداة تعريف. أمّا **الوصف غير المحدّد** فهو تعبير اسميّ (اسم) لم تدخل عليه علامة تعريف (وقد يقترن بأداة تنكير مثلما تدلّ على ذلك الشواهد التالية:

(21) القطّ الذي اشترته ‹آن ريبول› في 20 ماي 1992.

(22) قطّ أسود.

يجب أن نعتمد في هذا الموطن إلى جانب التمييز بين الدلالة **الصدقيّة والدلالة غير الصدقيّة** التمييز بين **الدلالة الوصفيّة والدلالة الإجرائيّة** (procédurale). إنّ التعابير الإحاليّة التي تملك دلالة معجميّة تكفي لتحديد مرجعها، شأنها في ذلك شأن

الأوصاف المحدّدة والأوصاف غير المحدّدة، تعابيرُ تمتلك استقلالا إحاليّا وتنتمي للدلالة الوصفيّة كما يمكن أن نتوقّع ذلك. أمّا التعابير الإحاليّة المفتقرة للاستقلال الإحاليّ (مثل الإشاريّات وأسماء الإشارة والروابط العائدة والأسماء المبهمة) فتدخل ضمن **الدلالة الإجرائيّة** (انظر المقدمة الفقرة 12.2..).

ويعتبر اللفظ داخلا في **الدلالة الإجرائيّة** إن كان ما يقترن به، عرفا ولغة، ليس دلالة معجميّة وإنّما مجموعة من التعليمات نسمّيها **إجراءات**. إن انطلقنا من مثال بسيط هو ضمير المتكلّم المفرد قلنا إنّ الدلالة الوصفيّة لضمير «أنا» لا تتمثل في **الفرد** الذي يقول هذه الجملة أو يقول جملة مكافئة لها ولو كان الأمر على هذا النحو لكان ضمير **أنا والفرد** الذي يقول هذه الجملة مترادفين وقابلين لأن يُعوّض أحدُهما بالآخر في كلّ السياقات اللغويّة. وهو خلاف الواقع.

[116] إنّ التعبير «**الفرد الذي يقول هذه الجملة**» لا يمثل الدلالة المعجميّة / الوصفيّة لضمير «**أنا**» وإنّما يبيّن الإجراءات المتّصلة بضمير «**أنا**» التي تسمح بتعيين مرجع له (انظر في هذا العمل الفصل12 الفقرة1.3.).

يميل عامّة الباحثين إلى اعتبار أنّ التمييز بين الدلالة الصدقيّة والدلالة غير الصدقيّة والتمييز بين الدلالة الوصفيّة والدلالة الإجرائيّة تمييزان يقتسمان حقل الدلالة اقتساما متناظرا. ويعتبرون أنّ **الدلالة الصدقيّة والوصفيّة** تطابقان **اللسانيّات** بالمعنى الضيّق للكلمة أي اللسانيّات التي تدرس المظاهر النظاميّة في اللغة (الشفرة) بينما تطابق **الدّلالة غير الصدقيّة والدلالة الإجراءاتيّة** (procédurale) **التداوليّة**. يحتاج هذا القول إلى تعديل لأنّ الإجراءات تخضع لعمليّة تشفير لغويّ وتقترن معجميّا بالكلمة حتّى وإن لم تمثّل بالمعنى الدقيق للكلمة دلالتَها المعجميّة. ومن جهة ثانية تسهم الإجراءات المتّصلة بالألفاظ الإحاليّة غير المستقلّة في تحديد **الدلالة الصدقيّة** للجملة بما أنّها تسمح بتعيين مراجع لهذه الألفاظ . هل يعني ذلك، على الأقلّ بالنسبة إلى هذه الحالة، أنّ الدلالة الإجراءاتية لهذه الألفاظ تتعلّق بعلم اللسانيّات بالمعنى الضيّق. الجواب هو قطعا لا. لأنّ مداخل هذه الإجراءات مكوّنات السياق المقاليّ (cotexte)التي تتجاوز حيّز الجملة وعناصر مقام إلقاء القول وهو ما يجعل منها إجراءات تداوليّة. بعبارة أخرى إنّ تحديد الدلالة الصدقيّة للجملة يفترض تحليلَها لغويّا ولكنّه يقتضي أيضاً تحليلها تحليلا تداوليّا جزئيّا. (‹سبربر› و‹ولسون› 1990 ,1986a)

3.2 التداوليّة وشروط الصدق

انتهينا إلى أنّ تحديد شروط صدق قول لا يمكن أن يتمّ بواسطة مسار دلاليّ قائم على الشفرة. بل يقتضي أيضاً مسارا تداوليّا أو أكثر، خاصّة المسارات التي تتحكّم في تعيين المراجع. إلا أنّ المرء قد يتساءل عن مشروعيّة معالجة عناصر صدقيّة في إطار تداوليّ.وجدير بالذكر أنّ بعض التيّارات الراهنة للتداوليّة وأحسن ممثّل لها **التداوليّة المندمجة** لـ‹دكرو› ترفض قطعيّا كلّ فرضية تقرّ أنّ وظيفة اللغة تمثيل الواقع (الفصول

2 و10و11). فالتداوليّة المندمجة التي تنتسب إلى اللسانيّات البنيويّة تتبنّى فرضيّة البنيويّة القائلة باستقلال اللغة عن الواقع واستقلال البنية اللغويّة. بل تذهب أبعد من ذلك بافتراضها استقلاليّة إجراء القول إذ تزعم أنّ كلّ إلقاء قول يحيل على نفسه إحالة ذاتيّة (sui - référentielle) فيصبح التحليل الصدقيّ للأقوال غير ذي فائدة./ [117]

ملاحظة: تجدر ملاحظة أنّ فرضيّة استقلال عمليّة القول تؤدّي بـ«دكرو» إلى تغيير نظريّة الأعمال اللغويّة، إذ لم يعد العمل اللغويّ يؤثّر في الواقع كما لم يعد من مقاصد المتكلّم تغيير الواقع بمقتضى قوله. وبالأحرى فإنّ إنجاز عمل لغويّ **يزعم** تغيير الواقع بينما لا يعدو أثرُه الأمر والطلب ويتعلّق بما هو قانونيّ لا بالواقع.

1.3.2. حالة الكذب

تقوم القضية برمّتها على صحّة فرضيّة استقلال إلقاء القول. إن صحّت هذه المصادرة لم تكن للغة ولا لاستعمالها علاقة بأحوال الأشياء في العالم.. لذلك يكون من المفيد لهذا السبب أن ننكبّ على ظاهرة **الكذب** وهي بدون شكّ تداوليّة. عندما يصنع متكلّم قولا كاذبا تكون له جملة من المقاصد أهمّها إقناع مخاطبه أنّ القضيّة التي يعبّر عنها قوله صادقة والحال أنّ المتكلّم يعتقد أنّها كاذبة. للوصول إلى هذه النتيجة (وهو عمل التأثير بالقول) يلقي القائل جملة تكون لها في الغالب قوّة متضمّنة في القول إخباريّة أو إثباتيّة.

ملاحظة: يميّز أستين ضمن الأعمال اللغويّة **الأعمال القوليّة** التي تطابق قول شيء ما **والأعمال المتضمّنة في القول** التي تطابق العمل الذي نوقعه عندما نتكلّم كالأمر أو التسمية أو الوعد أو يمين الطلاق الخ..) **وأعمال التأثير بالقول** التي ننجزها بمقتضى كلامنا (مثل الكذب أو الإقناع) (أستين1970 وفي هذا العمل الفصل 1.21 الفقرة.).

هل بإمكاننا في حالة الكذب أن نزعم أنّ مقاصد المتكلّم أو العمل الذي يوقعه بالفعل لا علاقة له بالواقع أو بصدق القول وكذبه. إنّ من الشروط الأساسيّة للكذب باعتباره عملا لغويّا أن يعتقد القائل في كذب الجملة التي ينطق بها كما أنّه من شروط نجاح هذا العمل اللغويّ الأساسيّة أن يعتقد المخاطب في صدقها.

لنتأمّل الشاهد التالي:

(23) أجابت ليلى التي تبلغ من العمر ستّين سنة زينب التي سألتها عن سنّها: [يا زينب] إنّي أبلغ من العمر خمسا وأربعين سنة.

في هذا الشاهد تعتقد ليلى أنّ لها ستّين سنة وعندما تقول الشاهد (23) فإنّها تقصد إيهام زينب أنّ سنّها هو خمس وأربعون سنة. بعبارة أخرى هي تعتقد أنّ (23) كاذب وتريد إقناع زينب من خلال قولها (23) أنّ (23) قول صادق.

لعلّه من المفيد أن نفحص الأسس النظريّة للفكرة القائلة بأنّ اللغة لا يصحّ أن تُدرس على أساس شروط الصدق. وقد نشأت هذه الفكرة في نظريّة الأعمال اللغويّة وخاصّة عندما عُمّم مفهوم العمل المتضمّن في القول على كلّ الأقوال. / [118]

2.3.2 صدقيّة الأقوال ونظريّة الأعمال اللغويّة

لقد تأسّست نظريّة الأعمال اللغويّة على أنقاض المصادرة الوصفيّة التي نعتها أستين **بالوهم الوصفيّ**. تشتمل كلّ الجمل الخبريّة (declarative) وفق هذه المصادرة على قيمة صدق. لقد طعن أستين في الوهم الوصفيّ بالإشارة إلى أنّ كثيرا من الجمل الخبريّة لا تُعتمد في الحقيقة لوصف الواقع وإنّما لإنجاز أعمال لغويّة جدّ مختلفة مثل الوعد والأمر وإعلان الحرب. ثمّ عمّم هذه الملاحظة على عامّة الجمل النحويّة المنطوق بها. فنفضي إلى النتيجة التالية: لمّا كانت اللغة لا تُستعمَلُ لوصف الواقع لم يكن لتحليل الجمل على أساس صدقها وكذبها معنى.

تجدر الملاحظة إلى أنّ الحجّتين اللتين انطلقت منهما نظريّة الأعمال اللغويّة وهما **المصادرة الوصفيّة** و**استعمال الجمل لغايات غير وصفيّة** حجّتان صحيحتان إلا أنّهما لا تنتميان إلى السجلّ نفسه من البحوث حول اللغة. فالمصادرة الوصفيّة التي مفادها أنّ كلّ الجمل الخبريّة (declarative) هي صادقة أو كاذبة تتعلّق **بالميتافيزيقا**. أمّا اكتشاف استعمال الجمل لغايات غير وصفيّة فيتعلّق **بنظرية الأعمال اللغويّة** أي بفرع آخر من الفلسفة ساهم مساهمة كبيرة في تأسيس التداوليّة. وبعبارة أخرى لا يمكن الطعن في كون كلّ الجمل الخبريّة صادقة أو كاذبة بحجّة أنّ الجمل الخبريّة يمكن أن تستعمل لعمل لغويّ آخر غير الوصف. ويعني ذلك أنّه يمكن لجملة خبريّة أن تكون صادقة أو كاذبة وتنجز في الآن نفسه عملا متضمّنا في القول.

3.3.2 قيمة صدق الأقوال واستعمالها

إن كانت قيمة الصدق التي يمكن نسندها إلى جملة ما قضيّة فلسفيّة لا علاقة لها باستعمالنا لها فإنّنا لا نرى أين تكمن فائدة تحديد شروط صدقها. ولكن المشكل ليس بالبساطة التي نعتقد. لنعد إلى موضوع **الكذب**. عندما يقول المتكلّم قولا كاذبا فإنّه ينطق بجملة لها في الأغلب قوّة متضمّنة في القول خبريّة ومضمون قضويّ يعتقد أنه خاطئ. **وإن كان المتكلّم يعتقد أنّه كاذب فلأنه قادر على تأويل القول دلاليّا أي إنّه قادر على تحديد شروط صدق هذه الجملة**. ولكن سواء اعتقد أنّ هذا المضمون صادق أو كاذب فإنّه لا يمكن أن يعتقد أنّه صادق أو كاذب إلا بالاعتماد على شروط صدق الجملة ومعتقداته حول العالم وخاصّة حول وجود حالة من الأشياء في الكون تثبتها أو تنفيها. وفضلا عن ذلك فإنّ المتكلّم حين يكذب لتحقيق جملة من المقاصد منها إلقاء قول خبريّ ذي محتوى قضويّ معيّن مع إيهام مخاطبه بأنّه يعتقد في صدق هذا المضمون القضويّ وإيهام مخاطبه أنّ هذا المحتوى القضويّ صادق. إنّ هذين المقصدين/ يفترضان على الأقلّ أنّ المخاطب سيحلّل الجملة تحليلا دلاليّا [119]

يسمح له بتحديد شروط صدق مضمونها القضويّ. وبعبارة أخرى إنّ تحديد شروط صدق جملة خبريّة ليس قضية ميتافيزيقيّة تتعلّق بقيمة صدق الجملة وإنّما هو جزء لا يتجزّأ من مسار تأويلها.

ويتّضح إذن أنّ التحديد الكامل لشروط صدق الأقوال يرتبط بمسارات تداوليّة ويمثّل جزءا من المسار اللسانيّ والتداوليّ لتأويلها.

3. الصورة المنطقيّة مقابل الشكل القضويّ

لمّا كان تحديد شروط صدق الأقوال بشكل كامل يتطلّب مراعاة المسارات التداوليّة أفضى ذلك بنا إلى التساؤل عن صحّة موقف ‹لايكن› في موضوع الصورة المنطقيّة. والسؤال المطروح هو هل يصحّ أن نتمسّك بالتكافؤ بين الصورة المنطقيّة والبنية العميقة للقول والحال أنّ البنية العميقة لا تكفي لتحديد شروط صدق الجملة حتّى وإن كانت مقيّدة بسياق ؟ بعبارة أخرى ما الذي يمنع من أن نعتبر أنّ الصورة المنطقيّة لا تطابق ببساطة البنية العميقة وإنّما تحدّد البنية العميقة للقول وقد تمّ إثراؤها بمختلف التدقيقات التي تحدّد الشروط الكاملة لشروط صدقه.؟

1.3 الصورة المنطقيّة: دلالة منطقيّة أم دلالة فلسفيّة

هب أنّنا أقحمنا داخل الصورة المنطقيّة للقول بالإضافة إلى البنية العميقة مختلف التخصيصات الإحاليّة التي توفّرها المسارات التداوليّة. عندئذ يتعلّق مفهوم **الصورة المنطقيّة بالدلالة الفلسفيّة** لا **بالدلالة اللغويّة** وحدها. ويترتّب عن هذا أنّ الصورة المنطقيّة وفق هذا التصوّر لا يمكن أن تضبط بالنسبة إلى جملة **خارج السياق** وإنّما تضبط بالنظر إلى جملة مستعملة في سياق محدّد. وبعبارة أخرى فإنّنا نجرّد الدلالة اللغويّة من مفهوم جملة (**خارج السياق**) الذي يسمح لها بصياغة المعطيات التي نحدّد بها شروط الصدق. وهي معطيات يفيدنا بها تفكيك القول. ومن جهة أخرى نعود ثانية إلى القضيّة النظريّة الهامّة التي هي علاقة التركيب بالدلالة فنقول إذا لم تعد الصورة المنطقيّة هي البنية العميقة فإن ما يربط التركيب بالدلالة هو أقلّ متانة ممّا كنّا نتخيّل دون أن يكون المجالان منفصلين تماما. ثم إنّ فتح مفهوم الصورة المنطقيّة على نتائج المسارات التداوليّة يعني أنّنا نحرم أنفسنا من التمييز بين شروط الصدق التي نستخلصها من التفكيك اللغويّ للقول من تلك التي نستخلصها من تأويله تداوليّا. لكلّ هذه الأسباب يرغب ‹لايكن› في قصر **الصورة المنطقيّة** على **البنية العميقة**./ هل يعني هذا أنّ مفهوم **الصورة المنطقيّة** في [120]
تصوّره لا يتعلّق إلا بالدلالة اللغويّة ؟ لا شكّ أنّ الجواب هو بالسلب فالصورة المنطقيّة حتّى وإن كانت لا تفي بمفردها بتحديد شروط صدق القول فإنّها تساهم فيها وتنتمي

بمقتضى ذلك إلى الدّلالة الفلسفيّة. إنّ مفهوم الصورة المنطقيّة إذن حتّى وإن كان يقتصر على المظاهر اللغويّة من شروط الصدق يدخل لا محالة في الدلالة الفلسفيّة.

1.1.3 هندسة المسار التأويليّ

إنّ المسار التأويليّ في نظريّة «سبربر» و«ولسون» هو مسار تراتبيّ (hiérarchique). وهما يتبنّيان هنا أطروحات «فودور» Fodor («فودور» 1986).

ملاحظة: يتبنّى «فودور» تصوّرا تراتبيّا لاشتغال الدماغ إذ يرى أن المعطيات التي تدركها الحواسّ تعالجها منظومات متخصّصة توفّر دخلا للجهاز المركزيّ غير المختصّ.

يعالج القول في البداية بواسطة **محوّلات** (transducteur) وتعطيه شكلا تجعله في متناول المسارات الدماغيّة ثمّ تعالجه **المنظومة اللغويّة** المختصّة التي تطابق عادة مجالات الصوتميّة والتركيب والدلاليّة وهي متتالية مرتّبة من المفاهيم. وتوفّر لنا هذه المنظومة اللغويّة الصورة المنطقيّة للقول. وتؤدّي الصورة المنطقيّة للقول فيما بعد دور الدخل لمسار التأويل التداوليّ. ويطابق هذا الدخل استغلال **الجهاز المركزيّ للفكر** للقول وهو استغلال غير مختصّ. ويتمّ التأويل التداوليّ عن طريق نظام استنباطيّ تكون مقدّماته مكوّنة من جهة من الصورة المنطقيّة للقول ومن جهة ثانية من السياق. يتألّف السياق من قضايا تطابق إرشادات استفيدت من المحيط الفيزيائيّ للمتكلّم ومن تأويل الأقوال التي سبقته مباشرة ومن معلومات مستمدّة من معارف المتكلّم حول العالم وهي معلومات تمكّن مفاهيم الصورة المنطقيّة من بلوغها والوصول إليها.

فنحن إذن إزاء نظام ذي طابقين:

(أ) المنظومة اللغويّة التي تشمل ميادين الصوتميّة والتركيب والدلالة وهي التي تُمدّنا **بالصورة المنطقيّة للقول.**

(ب) النظام المركزيّ الذي يتكفّل بالتأويل التداوليّ القول ويعطي تأويله التامّ وبناء على ذلك يعطي **شكله القضويّ.**

يطابق إذن التمييز بين **الصورة المنطقيّة والشكل القضويّ** تمييزا داخل بناء النظام التأويليّ نفسه بين **المنظومة اللغويّة والمنظومة المركزيّة.** إنّ الصورة المنطقيّة هي ثمرة المسار المختص للمنظومة اللغويّة. أمّا الشكل القضويّ فهو ثمرة/ المسارات غير [121]
المختصّة للنظام المركزيّ. ويفسّر هذا لماذا لا يمكن للصورة المنطقية أن تبتّ في صدق القضايا incomplétude

2.3 شروط الصدق والشكل القضويّ

سبق أن رأينا أنّ **الصورة المنطقيّة** للقول ينبغي أن تقتصر على **شروط الصدق** التي نستخلصها من المسار اللغويّ لتأويل القول ويمكن أن ندعم هذا القرار بحجّة أخرى

هي التالية. إنّ المسارات اللغويّة والمسارات التداوليّة ليست متماثلة لذا كان التفريق بينهما ضروريّا لإنجاز تأويل تامّ (أي لغويّ وتداوليّ) للأقوال. لكن تبقى القضية التالية مطروحة. إن كانت الصورة المنطقيّة لا تشتمل على كلّ شروط الصدق فما هو حكم جملة الشروط هذه سواء تلك التي نستخلصها من الصورة المنطقيّة أو التي نستفيدها من التأويل التداوليّ ؟ يقترح ‹سبربر› و‹ولسون› ضمن مقترح يتلاءم مع موقف ‹لايكن› أن نسمّي **صورة منطقيّة** حصيلة المعالجة اللسانيّة للقول وأن نفرد مصطلح **شكل قضويّ** لحصيلة المعالجة الكاملة للقول أي المعالجة اللسانيّة والتداوليّة. ويُسمّى الانتقالُ من الصورة المنطقيّة إلى الشكل القضويّ وهو انتقال تداوليّ إثراءً للصورة المنطقيّة. [إذن] إنّ تحديد الشكل القضويّ للجملة انطلاقاً من صورتها المنطقيّة التي كشف عنها تحليلُها اللغويّ هو مسار تأويليّ مضبوط يدخل ضمن التأويل التداوليّ للجملة.

قبل أن نوضّح تفاصيل هذا المسار ينبغي أن نعود إلى قضيّة الأعمال اللغويّة. إن كان الشكل القضويّ للقول يطابق صورته المنطقيّة بعد إثرائها بنتائج المسار التداوليّ لتحليل الأقوال ألا يَعترضُ علينا مُعترض بالمفارقة الإنشائيّة التي نبّه إليها ‹لايكن›.

1.2.3 طفوّ المفارقة الإنشائيّة

يحسن التذكير أنّ المفارقة الإنشائيّة كانت وليدة إدراج القوّة المتضمّنة في القول ضمن شروط صدقه. لقد تفادى ‹لايكن› الإشكال بالتسوية بين شروط الصدق والصورة المنطقيّة ثمّ بافتراض أنّ الصورة المنطقيّة بدورها تعادل البنية العميقة بعد أن حُذفت منها القوّة المتضمّنة في القول وذلك بالنسبة إلى الأقوال التي تخلو من فعل إنشائيّ صريح (performatif explicite) أو ظرف أو حال. أمّا إن سلّمنا بأنّ شروط الصدق تحدّدها الصورة القضويّة أي الصورة المنطقيّة بعد إثرائها بنتائج التأويل الدلاليّ للقول كان احتمال طفوّ المفارقة الإنشائيّة كبيراً. وبالفعل فإنّ إحدى نتائج التحليل التداوليّ للأقوال التي لا يمكن التهرّب منها هي تحديد القوّة المتضمّنة في القول وعندئذ يصعب ألا تكون القوّة المتضمّنة في القول ضمن الشكل القضويّ. / [122]

ونلفت النظر هنا مجدّدا إلى أنّ تطبيق التحليل البرطاكسيّ لا يرفع الإشكال. لتكن الشواهد التالية:

(24) كان الحجّاج طاغية.

(25) أثبت أنّ الحجّاج كان طاغية فظيعا.

(26) أثبت زيد أنّ الحجّاج كان طاغية فظيعا.

هب أنّ الجملة التي ألقاها القائل هي (25). ولنطبّق عليها التحليل البراطكسيّ الذي يقضي بأنّ من يقول (25) يكون بالضرورة قد قال (24). غير أنّ الشكل القضويّ للشاهد (24) سيكون نفس الشكل القضويّ للشاهد (25) أي الشاهد (26) فتظهر المفارقة الإنشائيّة من جديد.

لرفع هذا الإشــكال ينبغي التوصّل إلى إقصاء القوّة المتضمّنة في القول من الشكل القضوي للقول.

3.3 التصريح والتضمين: إثراء الصورة المنطقيّة

لا تمثّـل القوّة المتضمّنة في القول العنصر الوحيد الذي ينبغي إخراجه من الشـكل القضويّ بل ينبغي كذلك إبعاد الدلالات الفرعيّة أي التضمينات بـــتعبير «سـبربر» و«ولسـون»، ويميّز «سبربر» و«ولسـون» تضمينات قول من تصريحاته (explicitation). على النحو التالي:

التصريحات

> تعتبـر الفرضيّة التي نسـتخلصها من القـول صريحة إن كانت نتيجة مـن نتائج صورته المنطقيّة المسجّلة فيه.

التضمين

> تعتبر كلّ فرضيّة نستخلصها من قول لم يقع إبلاغها إبلاغا صريحا فرضيّة ضمنيّة.

وتجـدر الإشـارة إلى أنّ الفصل بين التصريح والتضمين ليـس فصلا صارما وإنّما هو فصل نسبيّ. فقد تكون فرضيّة ما صريحة بدرجات متفاوتة حسب عدد العوامل السياقيّة الضروريّـة للحصول عليها. وإن عدنا إلى قضيّة الدلالات الفرعيّة قلنا إنّنا لا نفهم قولا ما إن لم نُـدرك أظهر الفرضيّات التي يُبلغها وأكثرها تصريحا. وفي مقابل ذلك يمكن أن نفهم قولا لم ندرك كلّ ضمنياته إن كنّا فهمنا تصريحاته. وبناء على ذلك لم يعد من موجب لأن نعتقد أنّ الضمنيّات تمثل جزءا من دلالة القول. **ولذلك سنقصر الشكل القضويّ للقول على ما يصرّح به.** وبذلك يتّضح أنّ المطلوب ليس أن يسـتوعب الشكل القضويّ كلّ نتائج المسار التأويليّ التداوليّ فشروط صدق القول لا تستوفي تأويله.

تتمثل أولى مهامّ المخاطب في اسـتعادة تصريحات القـول لكن هل يصحّ بناءً على
[123] ذلـك أن نزعم أنّ الشـكل القضـويّ لقول ما / يطابق جملة ما يصـرّح به.؟ في الواقع الأمر خلاف ذلك. إذ الشـكل القضويّ لقول ما هو إحدى تصريحاته غير أنّها ليسـت التوضيح الوحيد وفي هذا الإطار يتنزّل الجواب عن الإشـكال (أي المفارقة الإنشـائيّة) الـذي يطرحه إدخـال العوامل التداوليّة في تحديد شـروط صدق القـول. إنّ تعيين القوّة المتضمّنـة في القـول لقول ما هو بالفعل توضيح لما يصرّح بـه ذلك القول أي هو إثراء له ولكنّه إثراء من صنف خاصّ يُمدّنا بفرضيّة من درجة عليا.

[ذلك أنّنا] إن عدنا إلى الشاهد (24) طابقته الفرضيّة العليا (26) التالية:

(26) يؤكّد زيد أنّ الحجّاج كان طاغية شنيعا.

إنّ الشـاهد (26) هـو توضيـح لمـا يصرّح به الشـاهد (24) ولكنّـه لا يمثّل شـكله القضويّ. وبالعكس فإنّ المركّب الإسناديّ الواقع مفعولا به لفعل أكّد في (26) يطابق الشكل القضويّ لـ (24).

فالأمـر يتعلّق إذن بإثراء للصورة المنطقيّـة وهو إثراء خاصّ ببعض مجالات التداوليّة ومقصور عليها للحصول على الشكل القضويّ للقول. (forme propositionnelle).

4.3 الشكل القضويّ وإثراء الصورة المنطقيّة

إن وافقـت الصورة المنطقيّة حسـب ما أسـلفنا التحليـل الدلاليّ للجملـة (بالمعنى اللغويّ) خارج السياق فإنّ الشكل القضويّ على عكس ذلك يطابق التحليل الدلاليّ للقول (بالمعنى الفلسفيّ) عند الاستعمال [في سياق محدّد]

ملاحظة: يحسن التذكير أنّ التّمييز بين **الجملة والقول** يعود إلى «دكرو». ذلك أنّ الجملة عنده بناء نظريّ يطابق تجريدا يجريه اللسانيّ انطلاقاً من القول. بينما يمثّل القول جزءا من أجزاء اللسان أنتجه بالفعل قائل معيّن في زمن محدّد. [إذن] ليس للجملة وجود إلا على الصعيد النظريّ. أمّا القول فله وجود مادّيّ إذ هو نتيجة الحدث التاريخيّ الذي يمثله إلقاء القول. ويطابق هذا التمييز بين الجملة والقول الجاري في الفلسفة الانقلوسكسونيّة التمييز بين **الصنف** (type) **والمنجز** (token).ويطابق الصنف الجملة ويمكن أن يفيد معاني مختلفة حسب الملابسات التي يقال فيها. وعلى عكس ذلك يطابق المنجز القول وليس له إلا معنى واحد هو ذاك الذي قصده المتكلّم.

ويترتّـب عن هـذا النتيجـةُ التاليـة: **يتضمّن الشكل القضويّ للقول الصورة المنطقيّة للجملة**. ويفسَّـر عجـزُ الصورة المنطقيّة عن توفير كلّ شـروط صـدق الأقوال بكون الجملـة نفسـها يمكـن أن تشـتمل على شـروط صدق جـدّ مختلفة حسـب الظروف والملابسات.

لنتأمل الشواهد التالية:

(27) قطّي خرج وأنا أبحث عنه / [124]

(28) لقد خرج أفيمال (اسم القطّ) و«آن ريبول» تبحث عنه.

(29) باستيث (Basteth) خرجت و«جاك موشلر» يبحث عنها.

سـتكون للجملة (27) صورة مطابقة ل (28) إن كانت «آن ريبول» هي التي قالتها. وسـتكون صورتها المنطقية مطابقة لـ (29) إن كان «جاك موشلر» هو قائلها.

وتتمثّـل مهمة المخاطب الأساسـيّة فـي تعييـن **الشكل القضويّ الصحيح** أي ذاك الـذي كان المتكلّم يقصـد إبلاغه. لكن ما هو معيار الاختيار؟ مـن البديهيّ أنّ هذا المعيـار لا يمكن أن يكون قصد المتكلم لأنّ هـذا القصد هو موضوع البحث. ومن

جهة ثانية ليس من المُؤكد أنّ تطبيق مسار تأويليّ ما يكفي لتحديد الشكل القضويّ الصحيح.

ونتحقّق من هذه الاستحالة عندما نفحص شواهد من صنف الأقوال التي يسمّونها «الجمل المَتاهة» (garden path sentences)

(30) a. la petite brise la glace

b.Qu'est ce que ce serait s'il s'agissait d'un grand vent

يحتمل الشاهد الفرنسي (30a) تأويلين ممكنين

(31) a. La petite fille brise la glace.

b. La petite brise lui donne froid.

(31) أ. هشّمت البنت الصغيرة المرآة

ب. أصابته النسمة الخفيفة ببرد

وعلى العكس من ذلك فإنّ الشاهد (30b) (بالفرنسيّة) يفرض التأويل رقم (31b).

و يلجأ «سبربر» و«ولسون» في هذه الحالة إلى **مبدأ المناسبة** ويزعمان أنّ الشكل القضويّ الذي يودّ المتكلّم إبلاغه هو ذاك الذي يؤدّي إلى تأويل تام كامل ومتناسق مع مبدأ المناسبة.

مبدأ المناسبة:

يفترض كلّ عمل إبلاغ (communication) قائم على الإشارة الحسّية أنّه يحقّق أقصى درجة من درجات المناسبة.

فرضية المناسبة القصوى

(أ) إنّ مجموع الفرضيّات التي يقصد القائل إبلاغها مناسب مناسبة كافية لكي يتكفّل المخاطَب بمعالجة المثير القائم على الإشارة الحسيّة (ostensive)

(ب) إنّ المثير القائم على الإشارة الحسّيّة هو أكثر المثيرات مناسبة لإبلاغ جملة هذه الفرضيّات.

المناسبة

(أ) كلّما زادت الآثار السياقيّة التي يولّدها قول ازدادت درجة مناسبته أكثر مع مراعاة ما يجب تَغييرُه .

(ب) كلّما نقص الجهد الضروريّ لمعالجة قول كان هذا القول أكثر مناسبة مع مراعاة ما يجب تَغييرُه .

تتغيّر شروط الصدق حسب ملابسات إلقاء القول (أي المكان والزمان والمتخاطبين) وتتمثّل المهمّات التي يجب على التأويل التداوليّ أن يضطلع بها للحصول على الشكل [125] القضويّ للقول/ انطلاقاً من صورته المنطقيّة في جملة ما في رفع اللبس وتعيين المراجع [الخاصّة بكلّ إحالة] وتدقيق معنى بعض العبارات بالنسبة إلى بعض الألفاظ المبهمة.

إنّ **رفع اللبس** المتعلّق بالشكل القضويّ الذي يقصي حسب ما ذكرنا آنفا القوّة المتضمّنة في القول يطابق ضربين من اللبس: اللبس التركيبيّ واللبس الدلاليّ الذي غالبا ما يكون معجميّا. وهو ما يطابق الشاهد (32) مع التأويل المزدوج (32') و(32") و(33) مع التأويلين (33') و(33")

(32) Le vieux singe le masque

(32') [$_{s}$ [$_{sn}$ le vieux singe] [$_{sv}$ le masque]]

القرد المسنّ يحجب عنه الرؤية

(32") [$_{s}$ [$_{sn}$ [le vieux] [$_{sv}$ singe le masque]]

يقلّد الشيخ القناع

(33)Jean a posé la paille sur la table

وضع جان التبن على الطاولة

(33')paille = chalumeau pour boire

paille = الأنبوب من الورق على الطاولة

(33") paille= litière et fourrage pour les ruminants

paille = التبن للحيوانات المجترّة

حسب التأويل في (32') تعني اللفظة الفرنسيّة singe اسما (هو القرد) بينما يعني هذا الشكل نفسه في الشاهد (32") فعلا معناه (قلّد) وفي مقابل ذلك فإنّ كلمة paille تبقى اسما في الشاهدين (33') و(33") إلا أنّه اسم يدلّ على معنيين مختلفين.

لا تنجز كلّ هذه المهمّات بالطريقة نفسها فبعضها مرتبط وإن جزئيّا بالمنظومة الطرفيّة اللغويّة بينما بعضها الآخر استدلاليّ.

1.4.3 رفع اللبس مسار قائم على الشفرة جزئيّا

إنّ رفع اللبس هو مسار طرفي بما أنّه يمكّن من بلوغ أحد التأويلين انطلاقاً من المنظومة اللغويّة الطرفيّة سواء تعلّق الأمر بلَبس تركيبيّ أو لَبس معجميّ أو دلاليّ.

وإن عدنا إلى الشواهد (32) و(33) كانت التأويلات رقم (32') و(32") وكذلك التأويلات رقم (33') و(33") مولّدة من قبل المنظومة الطرفيّة.

إذن يمكن أن نفترض أنّ رفع اللبس هو مسار تداوليّ بحت. ومن هذا المنظور يمكن أن تقدّم المنظومة اللغويّة التأويلين (أو أكثر)المتعلّقين بالجملة في شكل صورتين

منطقيّتيـن مختلفتين وينتقي النظـام المركزيّ أحد التأويلين انطلاقاً من الاسـتدلالات السياقيّة غير اللغويّة. سيكون لهذه النظريّة فضل التلاؤم مع النظريّة المنظوميّة لـ«فودور». وهي نظريّة تعتبـر أنّ علاقة المنظومة الطرفيّة بالنظام المركزيّ تقتصر على توفير صورة منطقيّة يشـتغل عليها النظام المركزيّ. إلا أنّ علاقة المنظومة الطرفيّة بالنظام المركزيّ قد تكون في الحقيقة أكثر تشعّبا./ [126]

لنتأمّل الشاهد الفرنسيّ التالي: [الذي تدلّ فيه كلمة paille على معنيين مختلفين]

(34) L'enfant a bu du sirop et il a laissé la paille dans le verre

شرب الطفل العصير وترك أنبوب الورق في الكأس

(34') paille = chalumeau pour boire

أي أنبوب للشرب

(34") paille = fourrage et litière pour ruminants

أي تبن للحيوانات المجترّة

يبدو هنا أنّ التأويل (34") تأويل يجب طرحه وأنّه من المستبعد أن يخامرنا.

يفترض «سـبربر» و«ولسـون» أنّ المنظومة الطرفيّة تشتغل اشـتغالا شفّافا تحت الجهاز المركـزيّ الذي يواكب تقـدّم معالجة القول بصفـة تدريجيّة. وبناء علـى ذلك فإنّه يمكن للجهاز أن يتدخّل ليمنع بعض مسارات التأويل غير المفيدة.

إذا عدنا إلى الشـاهد (34) تبيّنّا أنّ القسـم الأوّل من الجملة **شرب الطفل العصير** يرجح بوضوح التأويل (34') بحيث يصبح لا طائل من معالجة التأويل (34").

إنّ رفع اللبس إذن مسار مختلط إذ تفكّك الفرضيّاتُ غير أنّها تقيّم تقييما استدلاليّا وينهض الجهاز المركـزيّ بدور المراقب [المُوجِّه] في معالجة شفرة القول وقانونه.

2.4.3 إسناد المراجع: مسار استدلاليّ

تتمثّـل مهمّـة المخاطب في ما يتعلّق بالشـكل القضويّ في الوصول إلى الشـكل القضـويّ الصحيـح وهو ذاك الـذي كان يقصـده المتكلّم. ولا يختلـف الأمر فيما يتعلّـق بتعيين المراجـع إذ يجب عليه اختيـار المرجع الصحيح الذي قصـده المتكلّم. ومـن البديهيّ أنّ العلاقة بين اختيار المرجع الصحيح والشـكل القضويّ الصحيح متينة لكونها مرتبطة بمقاصد المتكلّم. فالمخاطب يفترض فرضيّات تخصّ المراجع ويقيّمها مثلمـا يفترض فرضيّات حول الشـكل القضويّ للقول ويقيّمها. تسـتند هذه الفرضيّات إلى ما للتعبير الإحاليّ من دلالة وصفيّة أو إجرائيّة انطلاقاً من السـياق. إنّ اختيار الفرضيّة الإحاليّة الملائمة شـأنه شأن الشكل القضويّ الصحيح مرتبط بمبدإ المناسبة. فالمرجع

الصحيح هو الذي يوافق إنتاج الشكل القضويّ الصحيح أي الشكل القضويّ المنسجم مع مبدإ المناسبة.

لنتأمّل الشاهد التالي

(35) **أ**. هل اشترى زيد خبزًا؟

ب. إنّه وعد بأن يعود بشيء منه هذا المساء.

إنّ تأويل الضمير الغائب المفرد في **إنّه** مرتبط بتأويل القول السابق (35)**أ**. إنّ كلّ ما يفيد به ضمير الغائب المفرد أنّ المرجع يمكن تعيينه بالمذكّر. ويتأكّد أنّ الأمر يتعلّق ببشر بما ولى من القول./ أمّا هويّة هذا الكائن البشريّ فتتّضح بالسياق الذي [127]
يتكوّن من تأويل الأقوال السابقة له مباشرة.

إنّ تأويل **الألفاظ الغامضة** هو أيضاً مسار استدلاليّ ويخضع للآليّات نفسها التي يخضع لها إسناد المراجع.

لنتأمّل الشاهد (36):

(36) أتمّ زيد كتابه.

('36) أتمّ زيد الكتاب الذي هو مؤلّفه.

("36) أتمّ زيد الكتاب الذي هو على ملكه.

يحتمل الشاهد (36) تأويلين دون أن نقطع بأنّ الأمر يتعلّق بلبس. فهو ليس بلبس تركيبيّ لأنّ **كتابه** يوافق **كتاب زيد** إذ لا يحتمل بذاته أيّ لفظ من اللفظين من التعبير الاسميّ **كتابه** عدّة وجوه من التأويل. الحقيقة أنّنا إزاء [حالة] **يمتنع فيها البتّ** مثلما هو شأن الشاهد (37):

(37) رأيت القطّ الأسود.

فالتعبير **القطّ الأسود** تعبير ناقص ولا يكفي بمفرده لتعيين مرجع دون الاعتماد على السياق.

ويتبيّن بذلك أنّ الشفرة أو القانون اللغويّ لا يكفي بمفرده لتعيين المراجع وأنّ الاستدلال ضروريّ [هنا] أيضاً.

4. تداوليّـة السّيـاق: إزالة اللّبس وإسنـاد المراجع

ترجمة: سندس كرونة

ليسـت **مهمّة** التداوليّة **الأساسيّة** سـوى وصف تأويل القول تأويـلا تامّا بالانطلاق ممّا تنتجـه اللسـانيّات - في معناها الضيّـق (الصوتميّة وعلم التركيب وعلـم الدلالة) - من تأويـل جزئيّ للجملة. ويتمثّل جانب من هذه المهمّة في اختيار أحد التأويلات، هذا إذا ما أنتج التحليل اللسـانيّ أكثر من تأويل، في حين يكمن الجانب الثاني من المهمّة في أن تسند إلى مفردات إحاليّة مختلفة، مراجع - بالمعنى العامّ للكلمة - أي أشياء من العالم. ورغم أنّ الآليّات المحقّقة لهما قد تكون جزئيّا متماثلة (مثل استـدعاء السّياق والالتجاء إلى الآليّات الاسـتدلاليّة) فإنّ هذين الجانبين ليسـا متكافئين، وينبغي أن يُعالجا بطريقة مختلفة.

إذن فالفكرة نفسـها المتمثّلة في أنّ عمّليتي إزالة اللبس في الأقوال وإسناد المراجع تعـودان إلى التداوليّة هي ما يدرج العمليتين فـي مرحلة تعدّ متأخّرة في العملية التأويليّة، أي بعـد التأويل اللسـانيّ الصـرف، وتوجّه هذه الفكرة إلـى رؤية تراتبيّة نسـبيّا لتأويل الأقـوال. ويجـب أن يفهم من صفة **تراتبيّة** ههنا معنيان: فهي تشـير بـدءا إلى وجود **فصل واضح**، وإن لـم يكـن جذريّا تماما، بين **آليّات التأويل اللسـانيّ وآليـات التأويل التداوليّ**. وهـي ثانيا تتضمّـن في ثناياها تصوّرا **توقيتيّا** للعملية التأويليّـة التي تصبح منحصرة حينئذ في متتالية من المراحل.

يعتبـر هذا التصـوّر لتأويل الأقوال **واقعيّا** من جهة أنّه يفتـرض أنّ العمليات التي يقوم بوصفها هـي عمليات قد وقعت بالفعل. فهي إذن **عرفانيّة** أيضـاً. ويقع على عاتق النظريّة التداوليّة العرفانيّة الاضطلاع بالمهمّة الأساسـيّة لوصف العمليـة التأويليّة. ومن هنا نجد إمكانين:

(أ) إمّا أن تقدّم هذه النظريّة نفسـها باعتبارها نظريّة هدفهـا الوحيد العملية التأويليّة للأقوال ولا تعنى بعمليات عرفانيّة أخرى.

(ب) وإمّــا أن تندرج هذه النظريّة في إطار دراســة عامّة للعمليــات العرفانيّة وتكون دراسة معالجة الأقوال أداتها لدرس العمليات العرفانيّة عامّة.

ولا يمكن استبدال أحد هذين الإمكانين بالآخر إذ هما يفترضان نظريّتين عرفانيّتين
مختلفتين: / [130]

(أ) نظريّة تعتبر أنّ تأويل الأقوال عملية مســتقلّة، أو يمكن أن تدرس مســتقلّة عن بقية العمليات العرفانيّة.

(ب) نظريّــة تعتبر، على العكس من ذلك، أنّ جانبا، على الأقلّ، من تأويل الأقوال ليــس مختصّا، ويتعلّق بالعمليات العرفانيّــة العامّة التي يمكن اعتمادها في أنماط أخرى من المثيرات (كالتواصل غير اللفظيّ مثلا)

مــن الصعــب الدفــاع عــن النظريّة الأولــى إذ يبدو مــن البديهــيّ أنّ عــددا هامّا من المعلومات التي يكون بعضها غير لســانيّ تتدخّل في تأويل الأقوال. فلا يبقى حينئذ إلاّ النظريّة الثانية.

تعدّ النظريّة التي اقترحها ‹سبربر› و‹ولسون› (‹سبربر› و‹ولسون› 1986 أ و1989) الصياغة الأوضــح فــي الوقت الحاضر لهذه الوجهة في النظر إلى الأشــياء، وتنــدرج هذه النظريّة ضمن رؤية **منظوماتيّة** (modulariste) و**تمثيلياتيّة** للعمليات العرفانيّة.

1. رؤية منظوماتيّة تراتبيّة لاشتغال الفكر

يقصــد في عصرنا الحاضر بــ**علم النفس العرفانيّ** ذلك الفــرع من علم النفس الذي لا يهتمّ بشــكل مباشر بدراســة الأحاسيس ولا بدراســة الاضطرابات الذهنيّة، بل يعنى خاصّة بالاشتغال الذهنيّ للفكر البشريّ. وبعبارة أخرى فإنّ الآليّات والعمليات العرفانيّة هي تلك التي نكتســب بواســطتها اعتقاداتنا حول العالم أو نحوّر هــذه الاعتقادات أو بشكل عامّ عمليات التعلّم في معناه الواسع.

تدرج نظريّة ‹ســبربر› و‹ولســون› عملية تأويل الأقوال ضمن هــذا الاتّجاه. وقد اختارا صياغــة نظريتهما في إطار التصــوّر المنظوماتيّ لـ‹فودور› (انظر ‹فــودور›، 1986). وإن لم يكــن المجال ههنا يتّســع لتفصيــل القول في خصائــص النظريّة الفودوريّة في اشــتغال الفكر، فإنّنا نطمح رغم ذلك إلى الإشــارة باختصار إلى النقاط التي استند إليها ‹سبربر› و‹ولسون› في بناء نظريتهما في تأويل الأقوال.

إنّ نظريّة ‹فودور›، كما عرضها كاملة في كتابه **منظوميّة الفكر**، هي تصوّر **تراتبيّ** و**منظوميّ** في آن لاشــتغال الذهن. وهي تعتمد بشــكل كبير على القياس على كيفيّة معالجة المعلومات بواســطة الحاســوب. فيتمّ حســب ‹فودور› معالجــة المعلومات على مراحل عديدة بعضهــا مختصّ وبعضها الآخر غير مختــصّ. فالمعطيات الإدراكيّة التي

يمكن أن تكون من طبيعة مختلفة (الإدراكات البصريّة والسمعيّة والحسّيّة والشمّيّة واللسانيّة الخ...) تعالجها أوّلا **ناقلات مترجمة** (transducteurs)، يكمن دورها في ترجمة تلك المعطيات لجعلها قابلة للمعالجة/ بالآليات اللاحقة. ويبدو أنّ هذه الناقلات المترجمة آليّات مختصّة. ثمّ تعالج المعطيات التي تنتجها الناقلات المترجمة، **الأنظمة الطرَفيّة** périhérique (أو **أنظمة التصافح**) التي تقدّم تحليلا أوّل للمعطيات. وفي الأخير نجد **النظام المركزيّ** الذي وإن لم يكن نظاما مختصّا فإنّه يشتغل على المعطيات التي توفّرها الأنظمة السطحيّة.

لئن كانت الناقلات المترجمة تحافظ على المعلومات داخل الإدراكات الحسّيّة، إذ تكتفي بترجمتها، فإنّ الأمر ليس على هذا النحو بالنسبة إلى الأنظمة الطرفيّة. فهي حسب ‹فودور› تنتج تمثيلات تنظّم الأشياء في العالم، وتنجز **استدلالات** مقدّماتها هي المعطيات الإدراكيّة التي تعالجها المحوّلات ونتيجتها تمثيلات الأشياء أو أصناف الأشياء وكيفيّة تنظيمها.

يأخذ ‹سبربر› و‹ولسون›، كما سنرى لاحقا، هذا التوزيع للأدوار، في خطوطه الكبرى على الأقلّ. ففي تقديرهما، يوجد أيضاً محوّل مترجم لسانيّ يترجم المعطيات الإدراكيّة اللسانيّة ليجعلها في متناول النظام الطرفيّ اللسانيّ. ويوافق النظام الطرفيّ اللسانيّ المجال الذي تغطّيه في التقسيم التقليديّ للعلوم اللسانيّات في معناها الضيّق (الصوتميّة، علم التركيب، علم الدلالة). ويوافق جانب تأويل الأقوال الذي يتمّ في النظام المركزيّ التداوليّة. هكذا فإنّ كلاّ من إزالة اللبس وإسناد المراجع هما عمليات تداوليّة ترجع إلى النظام المركزيّ للتفكير وتعالج المعطيات التي ينتجها التحليل اللسانيّ.

2. إزالة اللبس عن الأقوال

ماذا نقصد من عبارة **إزالة لبس الأقوال**؟ لنوضّح في البداية أنّ الحديث مداره على إزالة اللبس **اللسانيّ** في المعنى الضيّق للوصف: أي بعبارة أخرى نحن هنا في الحالة التي توفّر فيها - مبدئيّا على الأقلّ (وسنرى في ما سيأتي من فصول أنّ الأمور أكثر تعقيدا) - **المعالجة اللسانيّة** للأقوال **تأويلين لسانيّين** أو أكثر. ويوجد، إذا أردنا التبسيط، حالتان ممكنتان:

(أ) اللبس التركيبيّ

(ب) اللبس المعجميّ

يمكن بيسر إعطاء أمثلة لهذا النوع من اللبس أو ذاك. ولنبدأ بـ **اللبس التركيبيّ** وننظر في الأمثلة التالية:

(1) Le vieux singe le masque

(2) La belle ferme le voile

[132] في (1) يمكن أن نحصل على تأويلين على حسب اعتبارنا الفاعل Le vieux والفعل/ singe و le masque مفعوله أو اعتبارنا الفاعل Le vieux singe والفعل masque وle المفعول به. وفي(2) أيضا يمكن أن يكون الفاعل La belle والفعل ferme والمفعول به le voile أو أن يكون على التوالي La belle ferme وvoile وle الفاعل والفعل والمفعول. وتمثّل هذه التأويلات الأربعة على النحو التالي:

(1') [ج [م.س [المسن] [م.ف [ف[يحاكي] م.س[القناع]]]

(1") [ج [م.س [القرد المسن] [م.ف [ف [يخفي] م.س [ه]]]

(2') [ج [م.س [م.س [الجميلة] [م.ف [ف [تسدل] [م.س [الحجاب]]]

(2") [ج [م.س [الضيعة الجميلة] [م.س [م.ف [تحجب] [م.س [ه]]]

ونلاحظ أنّ اللبس في هذه الأمثلة لا يتعلّق فحسب بالوظيفة النحويّة (فاعل، فعل، مفعول. ..) في الجملة وإنّما أيضاً بالمقولة التركيبيّة التي تصنّف ضمنها اللفاظم: ففي (1') المسن اسم وفي (1") صفة وفي (1') singe فعل وفي (1") اسم الخ...

لننتقل الآن إلى أمثلة اللبس المعجميّ في معناه الدلاليّ. ولننظر في المثال التالي الذي أخذناه عن «سبربر» و«ولسون»:

Le loup est gris

لا يوجد ههنا لبس تركيبيّ. ولكن في المقابل نجد لبسا معجميّا: إذ loup قد تحيل على قناع في كرنفال أو على الحيوان المفترس.

ويقصى من معالجتنا للبس ما قد يعتبر **لبسا تداوليّا**. فلن نناقش ههنا إسناد القوّة المتضمّنة بالقول ولا تفرّع المعاني الضمنيّة واشتقاقها أو معالجة الألفاظ الغامضة. كلّ هذه المسائل تتعلّق في الحقيقة بالاستعمال اللغويّ وستكون محور فصول لاحقة. إذ لا يمكن النفاذ لأيّ منها انطلاقاً من التحليل اللسانيّ.

لنذكر بمصطلحات أستين: الأعمال **المتضمّنة في القول** هي مقابل الأعمال **القوليّة والأعمال المؤثّرة بالقول**: الصنف الأوّل هي الأعمال التي ننجزها باللغة (الوعد، الأمر، الخ. ..)، والثاني يضمّ الأعمال التي ننجزها بإلقاء القول، أمّا الثالث فهي الأعمال التي ننجزها من خلال اللغة (الإقناع) (انظر أستين 1970، هنا، ف 1، § 2.1) وباستثناء الإنشاء الصريح كما في الجملة (4) التي تشير مباشرة إلى القوّة المتضمّنة في القول فإنّ عددا كبيراً من الأقوال قد يكون لها قوى متضمّنة بالقول مختلفة:

(4) أعدك أنّني سآتي.

(5) سآتي غدا.

إذا كانت (4) تعتبر وعدا واضحا، فإنّ الأمر ليس كذلك في (5) التي قد تكون إمّا تنبّؤا أو وعدا على حدّ السواء.

أمّا تفرّع **الضمنيّات** واشتقاقها فإنّه يطرح مشكلة السياق. فلننظر في المثال التالي الذي استعرناه من ‹سبربر› و‹ولسون›:

(6) سأل (**أ**) (**ب**): هل تريد قهوة؟

أجاب (**ب**): القهوة تمنعني من النوم.

إذا كان (**ب**) يريد الذهاب للنوم، يمكن أن تدلّ إجابة (**ب**) أنّه لا يريد قهوة، ولكن إذا
[155] / كان (**ب**) له عمل مستعجل عليه إتمامه ويجب أن يعمل جزءا من الليل، فإنّها تعني أنّ (**ب**)
يريد قهوة.

وفي الأخير لننظر في المثال (7) في ما يتعلّق **بالعبارات الغامضة**:

(7) جون أصلع.

إنّ (7) يمكنها أن تمثّل في آن واحد كون جون ليس في رأسه شعرة واحدة أو كونه لم يعد لديه شعر كثير.

وسنلاحظ في المقابل وجود قاسم مشترك بين اللبس التداوليّ واللبس التركيبيّ أو الدلاليّ الذي ذكرناه آنفا. ذلك أنّ المطلوب في هذه الحال أو تلك هو الحصول على التأويل «الجيّد»، الذي كان يقصد المتكلّم تبليغه. والأمر ههنا أيضاً يمثّل إشكالا تداوليّا.

3. إسناد المراجع

تعتمد مسألة إسناد المراجع، وكذا مسألة اللبس، عوامل لسانيّة وعوامل تداوليّة. لننطلق، كما فعل قبلنا ‹ميلنر›، من ملاحظة أنّ وظيفة اللغة هي أن تُعيّن وأنّ من مهامّ اللسانيّات دراسة وظيفة التعيين في اللّغة. ولكن، وكما يبيّن ‹ميلنر› نفسه، لا يمكن أن تكتفي اللسانيّات بذلك. وهذا لأسباب عديدة.

1.3 الحاجة إلى تحليل تداوليّ: الأسباب اللسانيّة

توجد أوّلا أسباب لغويّة لاعتبار التحليل اللسانيّ غير كاف. فممّا تجدر ملاحظته بالفعل أنّ الوظيفة التعيينيّة للغة تتعلّق أساساً بالعبارات الإحاليّة التي تتجلّى، إذا تجاوزنا وحدتها السطحيّة، في أشكال عديدة. فهذه العبارات هي مجموعات اسميّة قد تكون في شكل ضمير أو في صورة اسم كتلك التي تكون في أسماء الأعلام. وإذا استثنينا أسماء الأعلام التي تطرح قضايا مخصوصة، فإنّ المجموعات الاسميّة التي لها صورة المضمر وتلك التي لها صورة اسميّة يمكن تقسيمها وفق إمكانيات أخرى: إذ نجد الأسماء الضمائر كما نجد ضمائر الإشارة. وقد تكون العبارات الاسميّة بسيطة

(أداة تعريف أو تنكير + اسم: **قطّ، الطاولة، كلبان**) أو مركّبة (أداة تعريف أو تنكير + اسم + صفة: **قطّ أسود، الطاولة الحمراء، كلبان شرسان**، أو أداة تعريف أو تنكير + اسم + مركّب موصوليّ اسميّ: **قطّ به حول، الطاولة التي أهدتني إيّاها الخالة أوديت، كلبان يتصارعان**). وأدوات التعيين يمكن أن تتنوّع: فقد تكون أدوات تعريف أو تنكير أو صفات إشارة أو ملكيّة [مثلما هو شأن الفرنسيّة] وحتّى أعدادًا.

1.1.3 الاستقلال الإحالي والافتقار إلىالاستقلال الإحالي

كلّ هذه الألفاظ وإن كانت جميعها إحاليّة ليست متكافئة من جهة مساهمتها في عملية إسناد المراجع. فإذا كانت بالفعل الدلالة المعجميّة لبعض الكلمات الإحاليّة تكفي مبدئيّا لتحديد / مرجع هذه الكلمات موضع الاهتمام، فإنّ ذلك لا ينطبق على بقية الألفاظ الإحاليّة التي تبدو في الظاهر عارية من الدلالة المعجميّة. ويعتبر، حسب اصطلاح «ميلنر»، النوع الأوّل مستقلًا إحاليًا في حين يعدّ النوع الثاني **مفتقرا إلى الاستقلال الإحاليّ**. وتشير عبارة **الاستقلال الإحاليّ** في الواقع إلى امتلاك دلالة معجميّة وإلى قدرة العبارة التي تتّصف بهذا الوصف على أن تُحدّد عند استعمالها **بنفسها** مرجعَها. أضف إلى ذلك أنّ الدلالة المعجميّة تأليفيّة، أي إنّ الدلالة المعجميّة لكلّ مكوّن، في العبارات الإحاليّة المركّبة، تأتلف مع البقية، فتعطي دلالة إجماليّة هي دلالة العبارة المركّبة. فيوجد حينئذ صنفان من الألفاظ والعبارات الإحاليّة: تلك التي لها دلالة معجميّة وبالتالي فهي ذات استقلال إحاليّ، وتلك التي بسبب إفراغها من الدلالة المعجميّة ليس لها استقلال إحاليّ. ويوافق هذا التمييز موافقة تكاد تكون تامّة تقسيم العبارات الإحاليّة إلى عبارات إحاليّة ذات صورة اسميّة وأخرى ذات صورة ضَمير أو مُعَوّض. ويعدّ النوع الأوّل مستقلاً إحاليّا في حين ليس الثاني كذلك. وقبل أن نبيّن كيف أنّ هذه الموافقة لا تكون عنصرا عنصرا، أردنا تأمّل النتيجة الأساسيّة لهذا التمييز بين العبارات المستقلّة إحاليّا والعبارات غير المستقلّة إحاليّا. وليس من المفاجئ أن تكون العبارات التي ليس لها استقلال إحاليّ تعتمد في تحديد مرجعها على عوامل لغويّة أو غير لغويّة. [134]

يحسن ههنا تقديم بعض الأمثلة:

(8) رئيس الجمهورية الفرنسيّة الذي قد انتخب في 10 ماي 1981 أُعيد انتخابه في 1988.

(9) جئت لرؤيتك البارحة.

(10) هذا جميل! هذا جميل جدّا!

(11) لقد فقد قبّعته.

فـي (8) لنا وصف محدّد، **رئيس الجمهورية الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981**، يحمل دلالة معجميّة تجعلنا نسند إليه مرجعا فرانسوا ميتيران. وفي (9) و(10) و(11) نجد أمثلة مختلفة من العبارات الإحاليّة المفتقرة للاستقلال مثل ضمير الرفع للمتكلّم المفرد ـتُ، ضمير النصب للمخاطب المفرد ـكَ، ضمير الإشارة هذا، ضمير الغائب المفرد المستتر وضمير الملكيّة الذي يناسبه ـه. ونلاحظ أنّهـا في تحديد مراجعها لا تحتاج إلى نفس العوامـل الخارجيّة: فيكفي في حالة ضمائر المتكلّم وضمائر المخاطب الالتجاء إلى وضعية الخطاب. أمّا بالنسـبة إلى اسـم الإشارة، فإمّا أن يكون اسم الإشـارة مصحوبا بحركة جارحة من الجوارح أو ما يسمّى عموما إيماءة وإمّا أن يكون عائدا على عبارة لغويّة أخرى تكون مسـتقلّة. وتصحّ نفس هاتين الإمكانيتين بالنسـبة إلى ضمير الغائب. أمّا ضمير الملكيّة الغائب فهو يختلف بحسـب المرجع المسـند/ إلى ضمير الغائب.أمّا مالك القبّعة [155]
فيوافق هذا المرجع. لندرس ('10) و('11)

('10) لقد زرت كنيسة شارتر. هذا جميل. هذا جميل جدّا.

('11) جون هو دائماً كثير النسيان. فقد فقد قبّعته.

نرى في ('10) و('11) أنّ العوامل اللسـانيّة الخارجيّة التي يمكن أن يسـتند إليها اسـم الإشـارة وضميـر الغائب هي على التوالي **كنيسة شارتر وجون** وهما لفظتان إحاليتان مسـتقلّتان. ولكن قد تكون للمتكلّم نفس الحظوظ كي يُفهم إذا أشـار بإصبعه إلى كنيسـة شارتر وإلى جون وتلفّظ على التوالي بـ (10) و(11). وبعبارة أخرى، يمكن اسـتعمال أسـماء الإشارة وضمائر الغائب بطريق الإيماءة أو باعتماد الإحالة اللغويّة [أي عودة الذكر] على حدّ السواء.

2.1.3 التعابير المفتقرة إلى الاستقلال الإحالي: التمييز بين العائدي والإشاري

إذا عدنـا إلى التمييـز بين العبارات الإحاليّة المسـتقلّة وتلك غير المسـتقلّة إحاليّا، فإنّ الموازاة بين العبارات الإحاليّة ذات شـكل اسـميّ والعبارات الإحاليّة المتحقّقة في شـكل ضمير، وإن كانت عملية، فإنّها غير مرضيّة تماما. لنتدبّر العبارات الإحاليّة التي تتجلّى في شـكل مركّب اسـميّ ويكون أحد مكوّناتها أداة تعيين مثلاً اسـم إشارة أو ضميـرا متّصـلا مفيدا للملكيّة [كما هو الشـأن في العربيّـة]. إنّ مجرّد حضور هذه الوحدات غير المستقلّة إحاليّا يكفي لتحرم هذه المركّبات من استقلالها الإحاليّ وإن كانت لا تُنقص شيئا من المعنى المعجميّ لبقية المكوّنات.

- يمكـن أن نضيـف ههنا تفريعـا ثانيا داخـل مقولة العبـارات المفتقرة للاسـتقلال الإحاليّ: فسنسـمّي تلك التي تلجأ لتحديد مراجعها إلى عوامل لغويّة **عائديّة**، والأخرى سـتعدّ **إشـاريّة**. وتجدر الملاحظة إلى أنّ هذا التمييز ليس تمييزا بين العبارات والوحدات (إذا اسـتثينا منها ضمائر المتكلّم والمخاطب التي لا تقتضي اسـتعمالا عائديّا)، ولكنّه تمييز بين الاستعمالات.

لنعد للتمييز بين **العائديّ والإشـاريّ** إلى الأمثلة من (9) إلى (11) والمثالين ('10) و('11): في (9) الضميـران، ضمير المتكلّم وضمير المخاطب، إشـاريّان، وفي (10) و(11) ضمير الإشـارة وضمير الغائـب عائديّان. ولنعد إلى إشـكال العبارات الإحاليّة ذات الشـكل الاسـميّ والتي لها مكوّن مفتقـر إلى الاسـتقلال الإحالـيّ. ونجد مثالا على ذلك فـي (11) و('11) هـو **قبّعته**، إذ يمنع ضمير

الملكيّة المتّصل بـه إسناد مرجع للعبارة دون الالتجاء إلى عوامل لغويّة أو غير لغويّة تتجاوزه. لننظر في المثال (12):

(12) المترشّح لرئاسة الجمهورية الفرنسيّة الذي انتخبته سنة 1981 سياسيّ محنّك! [136]

لنقارن بين الوصف المحدّد في (12) **المترشّح الذي انتخبته في 1981** والوصف المحدّد في (8) **رئيس الجمهورية الفرنسيّة المنتخب في 10 ماي 1981**. إذا كان الوصف الأوّل الذي يتضمّن ضمير المتكلّم لا يسمح بتحديد المرجع، فإنّ الوصف الثاني الذي لا يتضمّن ضمير المتكلّم يسمح بذلك.

ويتبيّن بذلك أنّ العبارات المستقلّة إحاليًا هي عبارات إحاليّة ذات شكل اسميّ باستثناء تلك التي تتضمّن عنصرا استعمل استعمالا إشاريًا أو عائديًا.

لن نهتمّ في هذا الفصل إلاّ بالعبارات الإحاليّة المستقلّة، أمّا المسائل التي تطرحها الإحالة العائديّة والإحالة الإشاريّة فستكون موضوع فصل لاحق (ههنا في الفصل 13)

2.3 في الحاجة إلى تحليل تداوليّ: الأسباب التداوليّة

إذا أقصينا من هذا الفصل العبارات الإحاليّة العائديّة والإشاريّة والعبارات الإحاليّة التي تتضمّن مكوّنا يستعمل بطريقة عائديّة أو إشاريّة فضلا عن أسماء الأعلام، نجد أنفسنا أمام صنفين من العبارات الإحاليّة: **الأوصاف المحدّدة والأوصاف غير المحدّدة**.

ملاحظة هامّة: الوصف المحدّد هو عبارة اسميّة متكوّنة من المعرّف (ال) ويكون رأسها المعجميّ اسما: **القطّ الأسود، الطاولة الحمراء** الخ... والوصف غير المحدّد هو عبارة اسميّة تتكوّن من علامة التنكير (غياب أداة التعريف) ويكون رأسه المعجميّ اسما: **قطّ أسود، طاولة حمراء**.

للأوصاف المحدّدة والأوصاف غير المحدّدة مبدئيًا استقلال إحاليّ، وهي قادرة في الاستعمال على تحديد المرجع باعتماد معناها المعجميّ. ولكنّ الواقع أكثر تعقيدا ممّا يبدو ههنا لأنّ الأوصاف المحدّدة والأوصاف غير المحدّدة يمكن أن لا تكون تامّة.

1.2.3 الأوصاف المحدّدة التامّة وغير التامّة

قبل أن نتدبّر المقصود من القول إنّ وصفا ما تامّ أو غير تامّ، لنتساءل كيف يحدّد الوصف مرجعه على أساس دلالته المعجميّة؟ توافق دلالة اللفظ المعجميّة، حسب ‹ميلنر› وهو لا يختلف مع التقليد الفلسفيّ في هذه النقطة (انظر ‹رسّل› 1905 أو ‹فريغه›

1982 / 1971)، مجموعة الشـروط التي يجب أن يسـتجيب لها الشيء في العالم ليكون مرجعا لذلك اللفظ.

نعود في ذلك إلى مثال من الأمثلة المقدّمة أعلاه، ينبغي على الشيء ليكون مرجع الوصف **الطاولة الحمراء** أن يكون له عدد معيّن من الخصائص المتّصلة بحقيقة كونه طاولة (له أرجل، يمثّل سطحا مستويا، الخ...) وأن يكون له خاصّية كونه أحمر.

ينبغـي ههنـا التفريق، وقتيّا على الأقلّ، بين إشـكال الأوصاف المحدّدة وإشـكال الأوصـاف غيـر المحدّدة. فيبدو بالفعـل، للوهلة الأولى، / أنّ المتكلّم الذي يسـتعمل الوصف المحدّد يبحث عن تحديد شيء وحيد في العالم. فينبغي إذن أن تكوّن دلالات الألفاظ المعجميّة المختلفة المكوّنة للوصف المحدّد، شروطا ضروريّة وكافية لتحديد شيء وحيد. إلاّ أنّ الأمر لا يكون على هذا النحو دوما.

لنرجع إلى المثال (8) ونضيف إليه المثال (13) للمقارنة بينهما:

(8) رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في 1988.

(13) القطّ الأسود مِلكٌ لفيليب

مـن المفيـد أن نقارن بيـن الوصـف المحـدّد فـي (8) **رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981** والوصـف فـي (13) **القطّ الأسود**. فـالأوّل يمكّن من تحديـد مرجع واحد مهما كانـت الوضعية التـي ألقي فيها القول. أمّا بالنسـبة إلى الثاني، فالوضعيـة مختلفة تمام الاختلاف، فـإذا كان بالفعل يوجد شـخص واحد و وحيد يسـتجيب للشـروط التي حدّدهـا الوصف المحدّد **رئيس الجمهورية ...**، فكم يوجد من حيوان يسـتجيب للشـروط التي حدّدها الوصف المحدّد **القطّ الأسود**؟ فمـن المحتمـل أن يوجد عـدد لا نهائيّ. ممّا لا جـدال فيه أنّ لمقام إلقـاء القول دور مهمّ يلعبـه. فإذا تلفّظ شـخص بــ (13) أمام قفص فيه ثلاثة قطط: أحدها أسـود والثانـي رماديّ والثالث أحمر فسـنميل بشـكل شبه تلقائيّ إلى اعتبار القطّ الأسود المسـجون داخل القفص هو الذي يعنيه المتكلّـم وليس حيوانا آخر لا يكون موجـودا أمامه. فيمكننا القول حينئـذ إنّ الوصف المحدّد **رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981** وصـف تـامّ لأنّـه يكفـي لتحديـد فـرد واحـد، بينمـا الوصف المحـدّد **القطّ الأسود** ليـس كذلك لأنّـه لا يمكنه أن يكفـي في ذاته لتحديد حيوان وحيد.

هكذا فإنّ الأوصاف المحدّدة في ذاتها، وإن كان لها استقلال مرجعيّ، يمكن أن لا تكفي للتعرّف إلى المرجـع. فينبغي التمييز بين الأوصاف المحدّدة التامّة والأوصاف المحدّدة غير التامّة. ففي الحالة الثانية، لا يكفي التحليل اللسـانيّ وينبغي الاسـتناد إلى عوامل أخرى غير لسانيّة في أغلب الأحيان، ويكون فيها التحليل التداوليّ ضروريّا.

ولكـن تجدر الملاحظة أنّـه يمكن للعوامل اللسـانيّة أحيانا مثـل الخبر الذي تلا الوصف المحدّد الوارد مبتدأ في الجملة أن تسـمح بإسـناد مرجع إلى وصف محدّد غير تامّ.

لنقارن المثالين (14) و(15):

(14) الأصلع المترشّح لرئاسة الجمهوريّة الفرنسيّة في 1981 سياسيّ محنّك

(15) الأصلع المترشّح لرئاسة الجمهوريّة الفرنسيّة في 1981 أعيد انتخابه في 1988

[138] فالخبر **سياسيّ محنّك** لا يكفي في (14) للتعرّف إلى مرجع / الوصف **الأصلع المترشّح لرئاسة الجمهوريّة الفرنسيّة في 1981**. أمّا الخبر «أعيد انتخابه في 1988» فقد تمكّن بالتضافر مع المعلومات المتضمّنة في الوصف المحدّد من التعرّف إلى فرانسوا ميتيران.

2.2.3 الأوصاف غير المحدّدة التامّة وغير التامّة

لنعد إلى التمييز بين الأوصاف المحدّدة والأوصاف غير المحدّدة وإلى إشكال البتّ فيها. في الظاهر، وإن كانت الأوصاف غير المحدّدة كنظيرتها المحدّدة تحدّد مرجعا واحدا، فإنّ المتكلّم الذي ينشئها في المقابل ليس له مرجع واحد محدّد في ذهنه. بعبارة أخرى، أيّ شيء يستجيب لوصف غير محدّد هو مرجع ذلك الوصف غير المحدّد. وبالتالي يبدو في الظاهر أنّ قضية قابلية البتّ وعدم البتّ فيها لا ينبغي أن تطرح بالنسبة إلى الأوصاف غير المحدّدة. ولكنّ الحقيقة غير ذلك. إذ الأوصاف غير المحدّدة قد تستعمل أحيانا وإن كان للمتكلّم مرجع مخصوص في ذهنه.

لننظر في المثال (16)

(16) أ بحث عن قطّ سيامي أحول العينين.

فوفقا للظروف التي قيلت فيها (16) يكون في ذهن ملقي القول (16) إمّا مرجع وحيد بل ومخصوص جدّا وإمّا شيء أيّا كان يستجيب للوصف غير المحدّد. هب أنّ قائل (16) بيار وأنّه قد ألقى هذا القول في محلّ للحيوانات الضائعة برصيف «لاميجيسري la Mégisserie» في باريس. فمن المحتمل جدّا أن يكون أيّ قطّ سيامي أحول يرضي بيار. ولنفترض العكس أنّ بيار يبحث عن قطّه الحبيب الذي تاه في الريف وأنّ (16) تمكّنه من طلب إرشادات من أحد المتجوّلين. في هذه الحال، الغاية من استعمال الوصف غير المحدّد هي تسمية حيوان بعينه هو قطّ بيار، وأيّ قطّ سيامي أحول لا يفي بالغرض. وبعبارة أخرى، إنّ الوصف غير المحدّد **قطّ سيامي أحول العينين** وصف يمكّن من البتّ في الوضعية التي تكون فيها (16) قولا ألقي في محلّ بيع حيوانات برصيف «لاميجيسري la Mégisserie» ولا يمكّن من البتّ في الوضعية الثانية.

3.2.3 الاستعمال الإسناديّ والاستعمال الإحاليّ

في الأخير، توجد حالات يكون فيها قائل الوصف المحدّد حاملا في ذهنه لمرجع بعينه ولا يكون، لسبب ما، ذلك الذي يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف المحدّد. في هذه الحال يمكن لعوامل خارج لغويّة وحدها، وخاصّة معتقدات المتكلّم، أن تسمح بإسناد المرجع المقصود للوصف المحدّد.

لننظر في المثال (17)

(17) قاتل بول مجنون خطر

هب أنّ الوصف المحدّد «**قاتل بول**» تامّ، فهو يكفي إذن للتعرّف إلى مرجع واحد. ولكن رغم ذلك يوجد احتمالان:

- قائل (17) يعتقد أنّ قاتل بول أيّا كان مجنون خطر
- قائل (17) يعتقد أنّ ديبون الذي ألقي عليه القبض لقتله بول مجنون / خطر [139]

في الحال الثانية تكون الوضعية مختلفة اعتماداً على أنّ ديبون إمّا أن يكون هو فعلا قاتل بول أو أنّه قد وقع إلقاء القبض عليه خطأً.

إذا تحقّق الإمكان الثاني، فإنّ ديبون هو الذي يقصد المتكلّم الإحالة عليه في الوصف المحدّد «قاتل بول» في حين أنّ ديبون ليس المرجع باعتباره لا يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف المحدّد. فينبغي ههنا أن تلعب اعتقادات المتكلّم دورا في إسناد المراجع من خلال الملفوظات السابقة مثلا، شرط أن تكون في متناول المخاطب.

إنّ التّمييز بين استعمال وصف، سواء أ كان محدّدا أم غير محدّد، لتسمية شيء معيّن وبين استعمال وصف، سواء أ كان محدّدا أم غير محدّد، لتسمية شيء أيّا كان يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف، إنّما هو تمييز تداوليّ بين الاستعمالات. وليس تمييزا لسانيّا بين الألفاظ. فيمكن للوصف نفسه، سواء أ كان محدّدا أم غير محدّد، أن يستعمل لهذه الغاية أو تلك. ويسمّى الاستعمال الأوّل الذي يرمي إلى تسمية شيء معيّن **استعمالا إحاليّا**. ويطلق على الاستعمال الثاني الذي يسعى إلى تسمية أي شيء يستجيب للوصف **استعمالا إسناديّا**.

هكذا نجد أنفسنا، حتّى عند إقصائنا أسماء الأعلام والعبارات الإحاليّة غير المستقلّة مرجعيّا، مازلنا أمام عدد من المشاكل مثل ضبط استعمال الوصف أ هو إحاليّ أم إسناديّ وتحديد مفهوم قابليّة البتّ وكيفيّة إسناد المرجع. وحتّى تعالج كلّ هذه المشاكل فإنّها تتطلّب إلحاق معلومات إلى المعنى المعجميّ للوصف نفسه، معلومات متأتّية من المحيط اللغويّ وغير اللغويّ بما في ذلك معارف المتخاطب عن العالم. وبعبارة أخرى فهي تتطلّب خلق **سياق** وتنظيمه ووضع آليّات محدّدة تمكّن، انطلاقاً من الوصف المحدّد ومن السياق، من إسناد مراجع. وستتحوّل الآن إلى نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون› التي تتضمّن إجابة عن هذه الأسئلة إلى جانب الإجابة عن مسألة إزالة اللبس.

4. نظريّة المناسبة

أطلق على نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون› لأسباب سنبيّنها لاحقا **نظريّة المناسبة**. وكما ذكرنا سابقاً هي نظريّة تداوليّة تندرج ضمن علم النفس العرفانيّ وتتّصل بشكل خاصّ باتّجاه معيّن في علم النفس العرفانيّ وهو نظريّة ‹فودور› المنظوماتيّة التمثيلياتيّة.

ويجدر بنا قبل أن نحدّد بأيّ معنى تقدّم نظريّة المناسبة حلولا للإشكالات المطروحة [140] الإشارة بسرعة إلى خطوطها العريضة. /

1.4 بعض العموميّات حول نظريّة المناسبة

يعتبر التحليل التداوليّ للأقوال المرحلة الأخيرة في سلسلة المراحل التي تكوّن العملية التأويليّة للقول: فبعد الترجمة التي تقوم بها الناقلات المترجمة وانطلاقاً من تحليل لسانيّ يقدّمه النظام الطرفيّ اللسانيّ، ينهي النظام المركزيّ غير المختصّ العملية التأويليّة ويقدّم التأويل التام للقول. ولكنّنا في المقابل سنلاحظ أنّ التحليل اللسانيّ لا يمثّل المعطى الوحيد الذي يستند إليه النظام المركزيّ في اشتغاله. إذ لا نرى، لو كان الأمر كذلك، ما يمكن أن يضيفه إليه. إنّ طبيعة التأويل اللسانيّ، وطبيعة العناصر الأخرى التي يتوفّر عليها النظام المركزيّ إلى جانب عملية اشتغال النظام المركزيّ نفسها وخاصّة عندما ينتج تأويلا تداوليّا، هي المحاور الأساسيّة في كتاب سابر و«ولسون».

1.1.4 المتصوّرات والسياق:

يقدّم النظام الطرفيّ اللسانيّ حسب «سبربر» و«ولسون» تحليلا أوّليّا (لسانيّا) للقول. ويوافق هذا التحليل الأوّلي **الصورة المنطقيّة** للقول الذي هو سلسلة من المتصوّرات منظّمة في بنية. ويوافق كلّ متصوّر **عنوانا** في ذاكرة النظام المركزيّ. وتخزن تحت هذا العنوان معلومات من طبيعة مختلفة.

(أ) **منطقيّة**: المعلومات الموافقة للعلاقات المنطقيّة المختلفة (الاستلزام، التناقض...) التي تكون بين متصوّر وآخر.

(ب) **موسوعيّة**: ينضوي تحت هذا النوع كلّ المعلومات التي ليست بمنطقيّة ولا معجميّة والتي تمكّن من إسناد ماصدق للمتصوّر.

(ج) **معجميّة**: المعلومات المتعلّقة بما يقابل ذلك المتصوّر في لسان أو ألسنة طبيعيّة مختلفة.

ليس القول في الجملة المحلّلة تحليلا تداوليّا مؤوّلا تأويلا معزولا، وإنّما باعتماد **سياق** ما. وتظهر، في هذا السياق، عدّة معلومات نجدها في عناوين المتصوّرات التي تتدخّل في القول في شكل قضايا. **ولا يكون السياق في هذا الإطار معطى بل يقع بناؤه تدريجيّا قولا قولا.** وليست المعلومات التصوّريّة في المقابل المعلومات الوحيدة التي تؤدّي دورا في تكوين السياق، وإنّما يتدخّل في ذلك أيضاً تأويل الأقوال السابقة مباشرة للقول والمحيط الفيزيائيّ الذي وقعت فيه عملية التواصل. فحسب «سبربر» و«ولسون»، إنّ الأقوال [141] السابقة مباشرة للقول المحلّل لا تنسى كما أنّها ليست مخزونة مباشرة في/ ذاكرة النظام المركزيّ أو في الذاكرة الطويلة المدى. فللنظام المركزيّ ثلاث ذاكرات:

(أ) ذاكرة عمل أو ذاكرة قصيرة المدى التي توافق السياق.

(ب) ذاكرة متوسّطة المدى يخزن فيها تأويل الأقوال السابقة مباشرة.

(ج) ذاكرة طويلة المدى نجد فيها المعلومات التصوّريّة التي عالجناها أعلاه.

2.1.4 المحيط العرفانيّ

يمثّل السياق الذي على أساسه يؤوّل قول ما محتوى الذاكرة القصيرة المدى أو ذاكرة العمل عند تأويل القول. وكما رأينا سابقاً، يتكوّن القول من قضايا توافق ثلاثة أصناف من المعلومات: تلك المستخرجة من الذاكرة الطويلة المدى وتلك المستخلصة من الذاكرة المتوسّطة المدى والمعلومات المستخرجة من المحيط الفيزيائيّ أي من المعطيات الإدراكيّة المستخلصة من الوضعية التي حصل فيها التواصل.

تكوّن هذه الأصناف الثلاثة من المعطيات **محيط المتكلّم العرفانيّ**. ومحيط الشخص العرفانيّ هو جملة الأحداث التي تكون ظاهرة **وبيّنة** لديه.

الحدث البيّن

يكون الحدث بيّنا لدى الفرد في لحظة ما إذا وفقط إذا كان هذا الفرد قادرا في تلك اللحظة على تمثّل هذا الحدث ذهنيا وعلى قبول ذلك التمثّل باعتباره صادقا أو محتمل الصدق.

سنلاحظ أنّ هذا التعريف يستلزم أن يشمل المحيط العرفانيّ، لفرد ما في لحظة ما، الأحداث التي **يمكن** للفرد **الاستدلال** عليها انطلاقاً من المعلومات التي لديه والأحداث التي **يمكن** للفرد **إدراكها** وتلك التي **يدركها الفرد ويستدلّ عليها فعليّا.**

لنفترض أنّ المتخاطبين في غرفة جدرانها مطلية بالأزرق. فهذا الحدث ظاهر بيّن بالنسبة إليهما إذا ما كان كلّ منهما قادرا على تمثّله ذهنيّا وقبول هذا التمثّل على أنّه صادق أو ظاهريّا صادق. ولا يستلزم في المقابل كون هذا الحدث ظاهرا بيّنا أن يكون المتخاطبان بالضرورة واعيين بذلك وإنّما يكون ذلك مجرّد احتمال.

يمكن القول إذن، حسب ما رأينا أعلاه، إنّ السياق الذي على أساسه يؤوّل القول يتكوّن من معلومات مستخلصة من محيط المتكلّم العرفانيّ. ولكنّنا سنلاحظ أنّ
[142] السياق الذي قد يجمع بين كلّ المعلومات المتعلّقة/ بالمتصوّرات والتي تظهر في الصورة المنطقيّة للقول، وكلّ المعلومات المستخلصة من تأويل الأقوال السابقة، وكل المعلومات الإدراكيّة التي يمكن التوصّل إليها في المحيط الفيزيائيّ، قد يكون سياقا ضخما جدّا إلى درجة أنّه لا يمكننا استغلاله. فالسياق إذن هو انتقاء [لبعض المعلومات] من كلّ هذه المعلومات المختلفة. وسنرى في ما يلي المبدأ الذي يُحتكم إليه في هذا الانتقاء.

2.4 التواصل الإشاريّ الاستدلاليّ ومبدأ المناسبة

1.2.4 التواصل الإشاريّ الاستدلاليّ

إنّ المبدأ الذي يمكّن من انتقاء المعلومات التي تكوّن السياق من مجموع المعلومات المتوفّرة هو مبدأ المناسبة. ويحرّك هذا المبدأ التحليل الذي قام به «سبربر» و«ولسون» للتواصل اللغويّ. فبالفعل يمثّل التواصل اللسانيّ أحد أنواع **التواصل الإشاريّ الاستدلاليّ**. ففي التواصل اللغويّ وبشكل عامّ في التواصل الإشاريّ الاستدلاليّ، نمرّر مستويين من المعلومات:

(أ) المعلومة المتضمّنة في القول.

(ب) المعلومة التي مفادها أنّ إنتاج القول قصديّ.

يقدّم «سبربر» و«ولسون» التعريف التالي للتواصل الإشاريّ الاستدلاليّ.

التواصل الإشاريّ الاستدلاليّ:

> ينتج المتكلّم مثيرا يجعل من الظاهر البيّن لدى كلّ من المتكلّم والمتقبّل أنّ المتكلّم يسعى من خلال ذلك المثير جعل مجموعة من الافتراضات ظاهرة بيّنة، أو أكثر بيانا لدى المتقبّل.

يدخل «سبربر» و«ولسون» في هذا التعريف مفهوما جديدا هو مفهوم **المعرفة البيّنة لدى كلا المتخاطبين** ويتحدّد باعتماد متصوّرين: متصوّر **المعرفة البيّنة** ومتصوّر **المحيط العرفانيّ المتبادل**. وتطلق عبارة «**محيط عرفانيّ متبادل**» على المحيط العرفانيّ المشترك الذي تكون فيه هويّة الأفراد الذين يتقاسمونه بيّنة. فيكون بذلك كلّ افتراض بيّن، في محيط عرفانيّ متبادل، **بيّنا بشكل متبادل.**

لنعد إلى مثال المتخاطبين في غرفة جدرانها مطلية بالأزرق. في هذه الحال يتقاسم المتخاطبان نفس المحيط االعرفانيّ، ويكون ظاهرا بالنسبة إلى كلّ منهما أنّ الطرف الآخر يتقاسم هذا المحيط العرفانيّ والمقصود دائماً أنّ كلاّ منهما قد يتمثّل في ذهنه أنّ الآخر يقاسمه نفس المحيط وأنّه ليس من الضروريّ أن يفعل ذلك. هذا المحيط إذن هو محيط عرفانيّ متبادل بين المتخاطبين. فالافتراض أنّ جدران الغرفة مطلية بالأزرق هو كما رأينا افتراض بيّن. وإذا كان المتخاطبان في محيط عرفانيّ متبادل، فإنّ الافتراض بيّن بشكل متبادل. لنأت الآن إلى التواصل/ الإشاريّ الاستدلاليّ. ولنفترض أنّ أحد المتخاطبين في هذا المحيط ونسمّيه (**أ**) ألقى القول (18) [143]

(18) لا أطيق الأزرق.

فإنّ (**أ**) يقوم من خلال قوله (18) بفعل تواصل إشاريّ استدلالي. فيجعل من البيّن بشكل متبادل بالنسبة إليه كما إلى مخاطبه (**ب**) قصده إلى جعل كونه لا يطيق اللون الأزرق أمرا بيّنا لدى (**ب**)

2.2.4 مبدأ المناسبة

يستلزم اختيار المتكلّم أن يفصح عن نيّته في جعل مجموعة من الافتراضات بيّنة بالإضافة إلى هذه الافتراضات ذاتها أن يقترن عمله التواصليّ بشرط يضمن القدر الأقصى من المناسبة.

مبدأ المناسبة

كلّ فعل تواصل إشاريّ يعبّر عن مسلّمة ترجّح مناسبته القصوى

مسلّمة المناسبة القصوى

(أ) تكون مجموعة الافتراضات التي يقصد المتكلّم إلى تبليغها مناسبة بحيث يعتبر المخاطب أنّ المثير الإشاريّ جدير بالتحليل.

(ب) المثير الإشاريّ هو المثير الأكثر مناسبة الذي يمكن للمتكلّم استعماله للتعبير عن هذه المجموعة من الافتراضات.

مفهوم المناسبة:

(أ) كلّما أنتج القول آثارا سياقيّة أكثر كان ذلك القول أكثر مناسبة مع مراعاة ما يجب تَغييره.

(ب) من جهة ثانية كلّما تطلّب القول مجهودا أقلّ لمعالجته كان ذلك القول أكثر إفادة مع مراعاة ما يجب تَغييره.

تستوجب هذه التعريفات الثلاثة بعض التعليق بل تستوجب مثالا أيضاً. لنعد إلى المتخاطبين في غرفتهما ولنعد إلى المثال (18). يقوم (**أ**) من خلال إلقائه القول (18) كما رأينا بعمل تواصل إشاريّ استدلاليّ. ويعبّر هذا الفعل **مسبقا** عن مسلّمة مناسبته القصوى أي كون (18) مناسبا إلى درجة اعتباره جديرا بالمعالجة من قبل (**ب**) وكون (18) هو القول الأكثر مناسبة الذي يمكن لـ (**ب**) إنتاجه حتّى يعبّر عن أنّه لا يحبّ الأزرق.

3.2.4 الآثار السياقيّة

يبدو مفهوم المناسبة إذن مفهوما نسبيّا يختلف اختلافا كبيراً بحسب اختلاف مفهومي **الأثر السياقيّ وتكلفة المعالجة** اللذين يرجعاننا إلى عملية تأويل القول. فالقول كما رأينا يؤوّل اعتماداً على سياق ما. فيكوّن القول والسياق معا مقدّمات عملية التأويل التداوليّة التي هي عملية استدلاليّة قواعدها هي قواعد المنطق الكلاسيكيّ مع إقصاء قواعد
[144] الإدراج. / [introduction]

نميّز في المنطق بين قواعد الإدراج وقواعد الإقصاء. ويمكن أن نأخذ، بقطع النظر عن أيّ شكلنة، مثالا لقواعد الإقصاء والإدراج في الواو. تنطلق قاعدة الإدراج من قضيتين بسيطتين صادقتين مثل «**جاء بيار**» و«**رحل بول**» ومن قضية واحدة في الحقيقة مركّبة صادقة هي «**جاء بيار ورحل بول**». أمّا قاعدة الإقصاء فتنطلق من قضية مركّبة صادقة بـ الواو مثل «جاء بيار ورحل بول» وتستخلص

منها قضيتين بسيطتين صادقتين هما «**جاء بيار**» و«**رحل بول**». ولكن ما من شيء يفرض أن تكون القضيتان المترابطتان بالواو، عندما نستعمل قاعدة الإدراج، مختلفتين ونستطيع بذلك الحصول على قضيتين مركّبتين غير مفيدتين يعاد فيهما نفس العنصر عدّة مرّات: «**جاء بيار وجاء بيار**»، «**جاء بيار وجاء بيار وجاء بيار**..... الخ». ولتفادي الإنتاج العقيم لمثل هذه القضايا المركّبة غير المفيدة، قام «سبربر» و«ولسون» باعتماد قواعد الإدراج.

إنّ الآثار السياقيّة هي تلك التي تنتجها عملية التأويل انطلاقاً من مقدّمات هي الصورة المنطقيّة للقول والقضايا التي يتكوّن منها السياق. وهي من ثلاثة أصناف:

(أ) الاستلزامات السياقيّة، أي النتائج الجديدة التي نحصل عليها انطلاقاً من القول والسياق معا.

(ب) إعادة تقييم المعلومات التي تتوفّر لدينا: يمكن تغيير القناعة التي عليها تقوم قضية ما.

(ج) اجتثاث القضية القائمة على الأساس الأضعف في حالة التناقض بين قضية موجودة بعدُ في الذاكرة واستلزام سياقيّ.

إذا عدنا من جديد إلى (18)، يمكن أن نفترض له السياق التالي:

(19) أ – (**أ**) و(**ب**) في غرفة واحدة.

ب – جدران هذه الغرفة مطلية بالأزرق.

إذا أوّلنا (18) في السياق (19) يمكن أن نستخلص (20)

(20) (**أ**) لا يحبّ الغرفة التي يوجد فيها مع (**ب**).

ولكن إذا كانت (20) الاستلزام السياقيّ الوحيد لـ (18) في (19)، فيمكننا التساؤل عن مدى إفادة (18). ألم يكن أكثر اقتصادا من جهة تكلفة المعالجة أن يلقي (**أ**) القول (21):

(21) لا أحبّ هذه الغرفة.

ولكنّ هذا بالتأكيد ليس الاستلزام السياقيّ الوحيد الذي يمكن استخلاصه من (18):

(22) (**أ**) يريد الخروج من الغرفة.

(23) قد لا يحبّ (**أ**) أن يهديه (**ب**) شيئا أزرق.

(24) لا يحبّ (**أ**) النظر إلى السماء أو البحر.

الخ. / [145]

وفي خصوص بقية الآثار السياقيّة، لنرجع من جديد إلى الوضعية الأولى حيث (**أ**) و(**ب**) في غرفة جدرانها مطلية بالأزرق. ولنضف إليها تخصيصا وهو أنّ (**ب**) دلتونيّ ولا يستطيع بسهولة التعرّف إلى الألوان. و(**أ**) يقول له:

(25) الجدران زرقاء.

كيف تكون الجملة (25) مفيدة؟ فـ (**ب**) دلترتيّ ممّا يجعلنا نفترض أنّه ليس على يقين من لون جدران الغرفة التي يوجد فيها. هب أنّه يظنّ أنّ الجدران زرقاء دون أن يكون متيقنا من ذلك. فالقول (25) يدعّم هذا الظنّ. ولنفترض أنّه يظنّ أنّ الجدران حمراء، فإذا كان يعرف أنّه دلتونيّ سيميل إلى الشكّ في رأيه وسيقبل (25) باعتبارها أكثر احتمالا. وفي هذه الحال يكون لـ (25) أثر سياقيّ وهو اجتثاث القضية «جدران الغرفة حمراء» واستبعادها.

ويمكن أن نفسّر انطلاقاً ممّا تقدّم كيف يقع اختيار السياق. إذ يكون السياق المختار هو الأكثر قدرة على جعل المناسبة قصوى.

3.4 الشكل القضويّ وإثراء الصورة المنطقيّة

ذكرنا منذ بداية هذا الفصل أنّ إزالة اللبس، مثلها مثل عملية إسناد المراجع، من مهامّ التأويل التداوليّ وأنّ التأويل اللسانيّ الصرف لا يمكن أن يكون كافيا. وقبل أن نشير إلى كيفية تصوّرنا لكلّ من المهمّتين في إطار نظريّة المناسبة، نودّ أن نعود إلى الخوض في التأويل اللسانيّ والصورة المنطقيّة. يمثّل، كما رأينا آنفا وحسب «سبربر» و«ولسون»، ما ينتجه النظام الطرفيّ اللسانيّ، أي التحليل اللسانيّ للقول، الصورة المنطقيّة، أي بعبارة أخرى متتالية من المتصوّرات منظّمة في بنية. وإذا كانت إزالة اللبس، مثلها مثل إسناد المراجع، من مهامّ التداوليّة، فإنّ النظام الطرفيّ اللسانيّ ليس له فيها أيّ دخل. وينبغي حسب «سبربر» و«ولسون» التّمييز بين **الشكل القضويّ** للملفوظ **وصورته المنطقيّة**. فشكل القول القضويّ هو الذي يجعل القول قابلا لأن تسند إليه قيمة صدق، بمعنى أنّه لا يحمل أيّ لبس وأنّ العبارات المرجعيّة فيه أو الإحاليّة مؤوّلة، أي أسند إليها مرجع. في بعض الحالات النادرة، تكون الصورة المنطقيّة على نحو يمكن فيه أن تسند إليها قيمة صدق (عندما تكون مثلاً القضية التي يعبّر عنها القول بالضرورة صادقة أو كاذبة)، ولكن في أغلب الحالات تكون الصورة المنطقيّة غير قابلة لأن تسند إليه قيمة صدق، فيختلف بذلك عن الشكل القضويّ. ولكنّنا نلاحظ في المقابل أنّ الشكل القضويّ الذي ينبغي تغطيته ليس أي شكل قضويّ قد نحصل عليه انطلاقاً من الصورة المنطقيّة للقول. وإنّما الشكل القضويّ «الجيّد» هو ذلك الذي قصد المتكلّم تبليغه. ويظلّ
[146] مقياس الاختيار ههنا أيضاً مبدأ المناسبة./ فحسب مبدإ المناسبة، يكون الشكل القضويّ «الجيّد» هو الشكل الذي يؤدّي إلى تأويل يكون **منسجما مع مبدإ المناسبة**. يبدو من جديد مبدأ المناسبة متدخّلا في كلّ لحظة من لحظات عمليات إعادة بناء الشكل القضويّ وإزالة اللبس وإسناد المراجع والتخلّص من الألفاظ الغامضة.

5. إزالة اللبس ومبدأ المناسبة

1.5 الصورة المنطقيّة والتأويل التفاضليّ

لـن نعالج، كما ذكرنا أعلاه في هذا الفصل، إلاّ اللبس اللسـانيّ فلن نعنى باللبس التداولـيّ. وقـد ميّزنا سـابقاً بين صنفين من اللبس اللسـانيّ: اللبـس التركيبيّ واللبس المعجمـيّ. وفـي الحالتين، فإنّ اللبس اللسـانيّ سـواء أكان تركيبيّـا أم دلاليّا يعني إمكان إنتاج صورتين منطقيتين مختلفتين على الأقلّ لنفس القول.

لنعد إلى المثالين (1) و(3):

(1) le vieux singe le masque.

(3) le loup est gris.

رأينا آنفا أنّ (1) يعدّ مثالا من اللبس التركيبيّ و(3) مثالا من اللبس الدلاليّ. ولكن سبق أن لاحظنا بعدُ أنّ اللبس في (1) لبس معجميّ أيضاً. فـ (1) ملتبس لأنّ كلمة **vieux** يمكن أن تفهم باعتبارها اسما أو باعتبارها صفة وكلمة **singe** باعتبارها اسما أو بوصفها فعلا الخ... وبعبارة أخرى، وإذا تذكّرنا أنّ الصورة المنطقيّة لقول ما هو متتالية مبنية من المتصوّرات، فلن يكون المتصوّر متصوّرا واحدا وإنّما متصوّرين مختلفين بحسب فهم **vieux** باعتباره اسما أو صفة و**singe** باعتباره اسما أو فعلا، . إذن الشاهد (1) قابل لأن يمثّل في صورتين منطقيين مختلفتين مكوّنتين من متصوّرات مختلفة. أمّا بالنسبة إلى (3) فقد رأينا أنّ اللبس فيها لبس دلاليّ يرجع أساساً إلى وجود لفظ ملتبس هو **loup**. فليس كلّ لفظة من القول ههنا قابلة للإحالة على متصوّرين وإنّما يكون ذلك في لفظة واحدة فقط. وفي هذه الحالة، وإن كانت لفظة واحدة هي المعنيّة، فإنّ القول (3) يوجد صورتين منطقيتين تختلفان باختلاف المتصوّر الملائم للفظة **loup** التي قد تحيل على القناع الكرنفاليّ أو على الحيوان.

وإذا احترزنـا وقلنا «**إنتاج ممكن لصورتين منطقيتين**»، فلأنّه من النادر جدّا عموما أن يصل التأويلان إلى مستوى الوعي لأنّ **التأويل التفاضليّ** في الغالب ليس التأويل الجيّد.

لننظر في المثال الموالي الذي أورده «سبربر» و«ولسون»

La petite brise la glace.

هذا المثال كما يذكر الكاتبان يقبل تأويلين. ويعتبر التأويل (27 أ) الأكثر تداولا خارج أيّ سياق لسانيّ: / [147]

(27) أ – الفتاة الصغيرة تكسر المرآة.

ب – النسيم البارد الخفيف أثلجها.

ولكن إذا عطفنا على الشاهد (26) الجملة التالية **فكيف سيكون حالها إذا كانت الريح ريحا عاتية** فسيقع الاختيار حتما على التأويل (27 ب)

(28) النسيم البارد الخفيف يثلجها فكيف سيكون حالها إذا كانت الريح ريحا عاتية.

أمّا هنا فإنّنا نعي بالتأويلين لأنّنا عدنا إلى القول لإعادة تأويله.

2.5 بناء المعلومة وانتقاؤها

إنّ إمكان العودة إلى التأويل، بناء على ما تقدّم، يدعو إلى الاعتقاد أنّ العملية التي تقوم عليها إزالة اللبس هي عملية **بناء افتراضات**. واستنادا إلى وجهة النظر هذه، قد يكوّن النظام الطرفيّ اللسانيّ الصورتين المنطقيتين - أو أكثر - الموافقتين للقول الملتبس. ثمّ يقع إقصاء الأشكال الموافقة للتأويلات الضعيفة في المستوى التداوليّ. ويمكننا في المقابل أن نفترض أنّ العلاقة بين النظام الطرفيّ اللسانيّ والنظام المركزيّ التداوليّ أكثر تعقيدا وأنّ النظام المركزيّ يؤثّر على عمليات النظام الطرفيّ اللسانيّ باستغلال بعضها مثلا. ما يقترحه «سبربر» و«ولسون» ههنا هو أنّ النظام الطرفيّ اللسانيّ **يبني** فعليّا مختلف التأويلات لكلّ مكوّن من الجملة وأنّ هذه التأويلات تخضع مع تقدّم التأويل اللسانيّ شيئا فشيئا إلى النظام المركزيّ الذي **يختار** تأويلا واحدا (في حدود ما يتوفّر لديه من معلومات ضروريّة).

وهذا، كما سنلاحظ، لا يتعارض مع فرضيّة «فودور» التي مفادها أنّ الأنظمة الطرفيّة لا يمكنها الوصول إلى المعلومات التي في النظام المركزيّ.

لنعد إلى المثال (26)

(26) la petite brise la glace.

إذا كان (26) قد قيل بينما كان المتخاطبون يتأمّلون صورة لطفلة صغيرة من «لابونيا» (laponne) مشغولة بحفر فتحة في الجليد، فسيؤوّل النظام المركزيّ brise باعتبارها فعلا لا اسما وسيقصي في الآن نفسه كلّ ما بقي من التأويل (27 ب) مبقيا على (27 أ)

(27) أ - الفتاة الصغيرة كسرت الثلج

(27) ب - النسيم البارد أثلجها

ولكنّ الأمر لن يكون كذلك إذا كانت (26) مسبوقة بـ (29)

(29) انظري إلى فرانسواز: إنّها لم تخلق للريف. فالنسيم البارد أثلجها.

في هذه الحالة ستؤوّل brise باعتبارها اسما لا فعلا. وسيقع الاختيار على التأويل (27 ب) عوض (27 أ)، وبعبارة أخرى يكون من المبكّر جدّا في مستوى التحليل اللسانيّ أن يقع الاحتفاظ
بأحد التأويلين / على حساب الآخر. ويكفي أن يقع الاختيار على أحدها حتّى يوقف النظام [148]
المركزيّ تماماً وبكلّ بساطة إنتاج التأويل الثاني في النظام الطرفيّ.

فيم تكمن أهمية هذا النظام؟ سنرى أنّه يمكّن من التخفيض من تكلفة معالجة القول باعتباره يوقف جزءا من العمليّة التأويليّة اللسانيّة. ولكن على أيّ أسس نختار

تأويــلا للفظــة إثر اللفظــة؟ ههنا ومن جديــد يتدخّل مبدأ المناســبة: فــإذا وجد تأويلان ممكنان للفظ واحد، نختار التأويل الذي يبدو أكثر قابليّة لجعل مناســبة مجموع القول مناسبة قصوى، أي ذلك الذي يكون الأكثر انسجاما مع مبدإ المناسبة.

لنعد إلى المثالين (26) و(29)

(26) la petite brise la glace.

(29) انظري إلى فرانسواز: إنّها لم تخلق للريف. فالنسيم البارد أثلجها.

في الوضعية التي يكون فيها المتخاطبان ينظران إلى صورة فتاة لابونية صغيرة مشغولة بحفر فتحة في الجليد ستؤوّل brise باعتبارها فعلا لأنّ التأويل (27 أ) في السياق هو الأقرب وهو الذي يحقّق اقتصادا أكبر في تكلفة المعالجة مقارنة بالتأويل (27ب). أمّا بالنسبة إلى (29) فإنّ السياق الذي تقدّمه الجملة الأولى يجعل التأويل (27ب) هو التأويل الأقرب الذي يحقّق اقتصادا أكبر من جهة تكلفة المعالجة.

هكذا يتّضح أنّ التأويل المنسجم مع مبدإ المناسبة هو الأقرب إلى الأفهام.

وســنلاحظ أنّ الافتراضات التي تشتغل على أساسها عملية إزالة اللبس يقدّمها النظام الطرفيّ وهي منتقاة من النظام المركزيّ. وســنرى أنّ عملية إســناد المراجع لا تشــتغل بنفس الطريقة.

6. إسناد المراجع ومبدأ المناسبة

لنذكّر في البداية أنّنا لن نعنى ههنا إلاّ بعملية إسناد المراجع إلى الأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة. وســنبدأ بالتذكير أنّه ههنا، كما الشــأن فيما يتعلّق بعملية إزالة اللبس، ليس المهــمّ هو إيجاد مرجع ملائم أيّا كان، بل إيجــاد المرجع «الجيّد» [أي الملائم]، المرجــع الذي كان المتكلّم يقصد تســميته باســتعمال وصفــه ذاك. وكما رأينا في بعض الحالات، عندما يكون الوصف المحدّد تامّا ويكون الاستعمال إسناديّا، يكون التحليل الإسناديّ كافيا مبدئيّا لإسناد مرجع.

لنعد إلى المثال (8)

(8) رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في 1988. / [149]

إنّ عبارة «**رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الذي انتخب في 10 ماي 1981** هي وصف محدّد. وهي أقرب ما تكون إلى الوصف المحدّد التامّ، لأنّها تعرّف شخصا وحيدا هو فرانسوا ميتيران، وليس من شخص آخر يمكنه الاستجابة للشروط المخصوصة. فيمكننا حينئذ أن نتخيّل أنّ التحليل اللسانيّ في حالة الوصف المحدّد التام يكون وحده كافيا. ولكن الحقيقة ليست كذلك. فإذا كان قائل (8) يعتقد أنّ رئيس الجمهوريّة الذي انتخب في 10 ماي 1981 ليس فرانسوا ميتيران وإنّما فاليري جسكار ديستان، يمكنه إلقاء القول (8) مع نيّة تسمية الشخص الذي يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف المحدّد أيّا كان ذلك الشخص أو مع نيّة تسمية فاليري

جسكار ديستان. في الحالة الثانية يستعمل الوصف المحدّد استعمالا مرجعيًا. ولئن كان التحليل اللساني يمكّن من إسناد مرجع للوصف المحدّد، فإنّه لا يمكّن من أن يسند إليه المرجع «الجيد» بما أنّه يؤدّي بالضرورة إلى فرانسوا ميتيران لا إلى فاليري جسكار ديستان.

توجد حينئذ مشاكل في كلّ من الأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة التّامة المستعملة بطريقة إحاليّة وفي الأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة غير التامّة.

1.6 إسناد المراجع إلى الأوصاف التّامّة

لنبدأ بالأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة التّامة التي تستعمل بطريقة إحاليّة. يمكن طرح الإشكال مبدئيًا على النحو التالي: عندما نكون إزاء وصف محدّد أو غير محدّد هل هو مستعمل استعمالا إسناديًا أم إحاليًا، أي هل هو دالّ على أيّ شيء يستجيب له الوصف أم أنّه دالّ على شيء معيّن؟ بعبارة أخرى، كيف يمكن أن نحدّد إذا كنّا إزاء وصف ما إن كان مستعملا استعمالا إحاليًا أم إسناديًا؟ سنذكّر أوّلا أنّ أيّ وصف محدّد يمكن أن يستعمل بطريقة إسناديّة أو إحاليّة باعتبار أنّ الزوج إحاليّ / إسناديّ يرجع إلى الاستعمال اللغويّ لا إلى اللغة نفسها. فلا توجد حينئذ علامات وقرائن لغويّة توضح نوع الاستعمال المعتمد داخل الوصف على الأقلّ. قد يمكننا أن نفكّر في الالتجاء إلى مجموع القول الذي ورد فيه الوصف وأن نفترض أنّ بعض الأبنية اللغويّة مهيّئة أكثر من غيرها لهذا الاستعمال أو ذاك. ولكن في الحقيقة يمكن لوصف ما وارد في جملة ما، حسب المقصد الذي يلقى على أساسه القول، أن يُستعمل بطريقة إسناديّة أو إحاليّة في **الجملة ذاتها**.

لنعد إلى المثال (8):

(8) رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة الذي إنتخب في 10 ماي 1981 أعيد انتخابه في 1988.

قد نميل إلى اعتقاد أنّ الاستعمال الوحيد الممكن للوصف المحدّد في هذه الجملة هو [150] استعمال إحاليّ. ولكن لنتصوّر وضعيّة ينطق فيها بالشاهد (8) سنة 2500 مؤرّخٌ يعرف شيئا من / عادات الجمهوريّة الفرنسيّة وتقاليدها في نهاية القرن 20 (وخاصّة المواعيد المنتظمة للانتخابات). ولكنّه يجهل أسماء رؤساء الجمهوريّة الخامسة لأنّه لم يعد يذكرها. فليس له إلاّ معلومتان: في 1981، انتهى انتخاب رئيس الجمهوريّة بحفل في ساحة الباستي La Bastille في 10 ماي 1981. وفي 1988، أعيد انتخاب رئيس الجمهوريّة المتنحّي. واستنتج من ذلك أنّ الانتخابات الأولى وقعت في 10 ماي 1981. فيمكنه التلفّظ بالجملة (8) وهو يجهل من كان رئيس الجمهوريّة الذي انتخب في 1981 (وفي الحقيقة هو لا يعرف أصلا من كان المترشّح). إنه عندما يتلفّظ بالوصف المحدّد «رئيس الجمهورية...» لم يكن يقصد الإشارة إلى شخص معيّن، وكلّ ما كان يريد قوله هو أنّه أيّا كان الشخص الذي انتخب رئيسا في 1981 فقد أعيد انتخابه في 1988. فالوصف المحدّد نفسه إذن في الجملة نفسها يمكنه بحسب الظروف المحيطة ومقاصد إلقائه أن يوافق استعمالا إسناديًا أو استعمالا إحاليًا.

2.6 الحلّ التداوليّ للاختيار بين الاستعمال الإسناديّ والاستعمال الإحاليّ

إنّ المسار التداوليّ إذن هو وحده الذي قد يمكّن من تحديد ما إذا كان الاستعمال إسناديّا أو إحاليّا. فبأيّ وجه يكون هذا ممكنا؟ لنبدأ بملاحظة أنّ الإشكال ليس بالضرورة مطروحا على النحو الأكمل. فالإشكال في التأويل الدلاليّ يكمن في إسناد المراجع. وليس للتمييز بين الاستعمال الإحاليّ والاستعمال الإسناديّ بالنسبة إلى هذه الغاية من أهميّة إلاّ إذا كان له دور يلعبه في عملية إسناد المراجع. فيمكننا إذن أن نفترض أن دور هذا التّمييز قد يكمن في استخدام آليّات مختلفة بحسب ما إذا كان الاستعمال في الوصف إسناديّا أو إحاليّا. فإذا كان الاستعمال إسناديّا مثلاً فإنّ التحليل اللسانيّ وحده (في حالة وصف تامّ) كاف. أمّا إذا كان الاستعمال إحاليّا، فإنّ العملية ينبغي أن تتواصل مع أخذ العوامل التداوليّة بعين الاعتبار. ينبغي الملاحظة ههنا أنّ الوضعية ليست بسيطة كما يظهر من الوهلة الأولى. إذ الأوصاف التّامة تمثّل في الحقيقة الشاذّ لا القاعدة.

لنتدبّر المثالين التاليين:

(30) أين القطّ ؟

(31) أين القطّ الأسود الأخضر العينين الذي اشتراه بول وسيلفي ديبوا في 20 نوفمبر 1987 في كلوني بساون إي لوار؟ (Cluny en Saône-et-Loire)

في عدد كبير من المقامات، قد ينجز القول (30) بدلا من القول (31). ولكنّ الوصف المحدّد للقطّ في (30) غير تامّ في حين أنّ الوصف المحدّد **القطّ الأسود الأخضر العينين الذي اشتراه بول وسيلفي ديبوا..** تامّ. فيمكننا أن نفترض إذن أنّ القول (31) قد يكون هو الذي يقع عليه الاختيار باعتبار أنّ التحليل اللسانيّ البسيط يكفي لإسناد مرجع للوصف في (31)، في حين يعدّ في (30) أخذ العوامل التداوليّة بعين الاعتبار ضروريّا، ولكنّ الأمر على خلاف ذلك. / [151]

كيف تفسّر هذه الوضعية التي تبدو مناقضة لمبدإ المناسبة؟ إنّها تفسّر بكون إسناد المراجع، وإن كان يحصل دائماً عبر التحليل اللسانيّ، لا يقتصر أبدا على هذا التحليل اللسانيّ. وبالفعل، لا يحصل تحديد المراجع إلاّ على أيدي أشخاص لا يمكنهم أخذ مجموع الأشياء في العالم بعين الاعتبار نظراً إلى أنّ قدراتهم العرفانيّة ومعارفهم محدودة. وهذا يشير إلى أنّه يَجبُ على كلّ مرجع وصف ما، وهذا ينطبق على مرجع كلّ لفظ إحاليّ، أن يكون جزءا من المحيط العرفانيّ المتبادل، أي إنّه عليه أن يكون إمّا قد وقع بعدُ التعرّف إليه، وإمّا هو قابل لأنْ يتعرّف إليه هذا المخاطب أو ذاك. وبعبارة أخرى ينبغي على اللفظ الإحاليّ حتّى يكون قابلا لأن يتعرّف إليه أن يكون جزءا من المحيط العرفانيّ المتبادل بين المتخاطبين.

لنعد إلى المثالين (30) و(31). لقد قلنا منذ قليل إنّه سيقع الاختيار في أغلب الحالات على (30) دون (31). فلننظر في الحالة الأكثر احتمالا التي تكون فيها سيلفي ديبوا قد نطقت بالشاهد (30) مخاطبة بول ديبوا:

(30) أين القطّ ؟

من البديهي ههنا أن يكون مرجع الوصف قد وقع بعد التعرّف إليه وهو جزء من المحيط العرفانيّ المتبادل بين المتخاطبين. وإذا كانت سيلفي تخاطب أحد المدعوّين جون، فإنّه من المحتمل أيضاً أن يكون القطّ جزءا من المحيط العرفانيّ المتبادل بينهما. هذه حال أغلب استعمالات العبارات الإحاليّة، وإن كان لا يعني هذا أنّ كل المراجع هي في المتناول بنفس الدرجة أو بنفس الطريقة. وهنا تتدخّل دلالة العبارات الإحاليّة المعجميّة إضافة إلى العوامل التداوليّة.

هكذا فإنّه بدلا من اعتبار التّمييز بين الاستعمال الإسناديّ والاستعمال الإحاليّ للوصف تمييزا يقوم به المتخاطبون، أي إنّه قد يفرض عمليات تأويليّة مختلفة، ينبغي تصوّره باعتباره تمييزا نظريّا لا يظهر في إسناد المراجع إلاّ في الحال التي لا يكون فيها الوصف مستعملا بطريقة إحاليّة ويكون فيها المرجع الذي في ذهن المتكلّم هو الذي يستجيب للشروط المشار إليها في الوصف. وهذا يختزل إشكال الوصف التامّ المستعمل بطريقة إحاليّة في إشكال الأوصاف غير التامّة. وفي الحالتين ينبغي للوصول إلى المرجع «الجيّد» أن تضاف إلى المعلومات التي يقدّمها الوصف نفسه معلومات سابقة يمكن استخلاصها من بقية القول أو من الأقوال السابقة أو ممّا هو خارج لسانيّ أي بعبارة أخرى معلومات ترجع إلى المحيط العرفانيّ المتبادل.

3.6 دور المعلومات غير اللغويّة

إنّ ضرورة أخذ المعلومات التي قد تكون **غير لغويّة** بعين الاعتبار أمر قد أقرّ بشكل عرضيّ. ولكن ينبغي في المقابل الإشارة إلى/ أهمّية نظريّة «سبربر» و«ولسون» التي [152]
تكمن في السماح بتدبير المعلومات اللسانيّة والخارج لسانيّة المكوّنة للمحيط العرفانيّ المتبادل بشكل متكافئ باعتماد السياق. كيف يمكننا إتمام المعلومات التي يقدّمها التحليل اللسانيّ للوصف؟ لقد أشرنا إلى إمكانيات عديدة: منها بقية الملفوظ كالخبر مثلاً الذي قد يكون مسندا إلى الوصف، ومنها تأويل الأقوال السابقة مع ما يقدّمه من معلومات حول اعتقادات المتكلّم، ومنها أيضاً المعلومات غير اللسانيّة الموسوعيّة أو المحيطيّة التي لدى المخاطب، والتأليف بين معلومات من مشارب مختلفة. يوافق كلّ هذا، كما سنبيّن، الموارد المحتملة للسياق ويخضع للقواعد المعهودة لتكوين السياق أي انتقاء سياق يمكّن من الحصول على تأويل منسجم للملفوظ مع مبدإ المناسبة. إنّ إسناد المراجع، مثله مثل إزالة اللبس، **يحصل بتكوين الفرضيّات وإقرارها**. وفي المقابل، وخلافا لعملية إزالة اللبس، لا تقع عملية تكوين الافتراضات لإسناد المراجع في مستوى

التحليل اللسانيّ، بل تقع بالفعل في مستوى النظام المركزيّ على أساس مقدّمات تصاغ باعتماد السياق والقول في ذاته.

لنتصوّر الاحتمالات المختلفة مبتدئين بالاحتمال الأوّل وهو الوصف الذي يستعمل في شكل إسناديّ أو يستعمل في شكل إحاليّ مع المطابقة بين المرجع المقصود والمرجع الذي يحدّده معنى الوصف وحده.

لنعد إلى المثال (8)

(8) رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة المنتخب في 10 ماي 1981 قد أُعيد انتخابه في 1988.

لقد تلفّظ المتكلّم بـ (8) إمّا بقصد تسمية ميتيران وإمّا بقصد تسمية شخص ما قد انتخب في 10 ماي 1988 لرئاسة الجمهوريّة الفرنسيّة. يمكن أن يتوفّر لدى المخاطب سياق يجد فيه المعلومة (32):

(32) فرانسوا متيران قد انتخب رئيسا للجمهوريّة الفرنسيّة في 10 ماي 1988.

في هذه الحالة يتعرّف إلى فرانسوا متيران باعتباره مرجع الوصف **رئيس الجمهورية....** على أساس المعنى الإحاليّ للوصف والشاهد (32). ولكن لننظر في المعلومة (33):

(33) فرانسوا متيران قد انتخب رئيسا للجمهوريّة في 1988.

في هذه الحالة وعلى أساس التحليل اللسانيّ للخبر «**قد أعيد انتخابه في 1988**» و(33) يتعرّف المخاطب إلى فرانسوا ميتيران باعتباره مرجع الوصف. لننظر الآن في المثال (34):

(34) رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة المنتخب في 10 ماي 1981 «أوفرنيّ» وهو رئيس بلديّة «شاماليار». / [153]

ههنا يعتقد المتكلّم أنّ الرئيس الذي انتخب في 1981 هو فاليري جسكار ديستان. فهو يستعمل الوصف **رئيس الجمهورية....** استعمالا إحاليّا. فلنفترض أنّ المخاطب يملك في سياقه المعلومة (32) والمعلومة (35)

(35) فاليري جسكار ديستان أوفرنيّ ورئيس بلدية شاماليار

لئن كان المعنى المعجميّ للوصف بالتضافر مع المعلومة (32) يقود المخاطب إلى إسناد فرانسوا ميتيران باعتباره مرجع الوصف **رئيس الجمهورية...**، فإنّ المعنى المعجميّ للخبر **أوفرنيّ ورئيس بلديّة شاماليار** بالتضافر مع المعلومة (35) يقوده إلى الاستدلال على (36)

(36) يعتقد المتكلّم أنّ فاليري جسكار ديستان هو رئيس الجمهوريّة المنتخب في 10 ماي 1981.

وانطلاقاً من (36) ومن الوصف **رئيس الجمهورية...** يمكن أن يسند إلى الوصف فاليري جسكار ديستان باعتباره مرجعا. لنتأمّل الآن الحوار التالي:

(37) **أ** - يعجبني رئيس الجمهوريّة. إنّه رجل بسيط ظلّ رئيسا لبلدية شاماليار رغم مهامّه العليا ورغم نجاحاته السياسيّة.

ب – رئيس بلدية شاماليار Chamalières؟ نجاحاته السياسيّة ؟

أ - نعم، رئيس الجمهوريّة الذي قد انتخب في 10 ماي 1981 قد أعيد انتخابه في 1988.

ينبغي أن نفترض ههنا من جديد أنّ المتكلّم يعتقد أنّ رئيس الجمهوريّة هو فاليري جسكار ديستان. وهو متأكّد من ذلك حتّى أنّه يستعمل الوصف **رئيس الجمهوريّة الذي قد انتخب في 10 ماي 1981** بطريقة مرجعيّة للإحالة على جسكار ديستان. فعلى أساس (36) والأقوال السابقة لـ (**أ**) يسند (**ب**) جسكار ديستان باعتباره مرجعا الوصف.

سنلاحظ في المقابل أنّه لا آليّة إسناد المراجع ولا آليّة إزالة اللبس تعدّان ناجحتين نجاحا تامّا. أي بعبارة أخرى إذا ما أخطأ المتكلّم حول ما يعدّ جزءا من المحيط العرفانيّ المتبادل، فإنّه يمكن أن يكون المرجع الذي يسنده المخاطب لإحدى العبارات الإحاليّة التي استعملها المتكلّم ليس ذلك الذي كان المتكلّم ينوي الإحالة عليه. وليست هذه الإمكانية خاصّة بعملية إسناد المراجع أو إزالة اللبس وإنّما هي خاصّية عامّة لكلّ فعل تواصل./

5. التّداوليّة والإحالة:
العوالم الممكنة والفضاءات الذهنيّة

ترجمة: المكّي العايدي

نظريّتان اثنتان حَديثتا العهد نسبيّا تناولتا مسألة الإحالة، هما: نظريّة العوالم الممكنة ونظريّة الفضاءات الذهنيّة. إلاّ أنّهما عَرَضتا لهذه المسألة انطلاقاً من مسلّمات وأهداف متباينة شديد التّباين مَردّها إلى خصائصهما الذاتيّة: فنظريّة العوالم الممكنة نظريّة في المنطق الجِهيّ الذي مثّل موضوع عدد هائل من الأعمال في الفلسفة التحليليّة، لا سيّما أعمال ‹كريبك› (Kripke 1982) و‹بوتنام› (Putnam 1975) و‹كابلان› (Kaplan 1977) و‹لويس› (Lewis 1973, 1983). أمّا نظريّة الفضاءات الذهنيّة فنظريّة عرفانيّة، وهي ثمرة عمل اللّسانيّ ‹فوكونيي› (Fauconnier 1984)، وكانت قد مهّدت لها السّبيلَ أعمالُ لسانيّ آخر هو ‹نونبرغ› (Nunberg 1978).

1. التداوليّة والإحالة

بم تكون الإحالة مسألة تداوليّة؟ لقد ذكر اللّسانيّ ‹ميلنر› (انظر Milner 1989) أنّ وظيفة اللغة الأساسيّة إنّما هي التّعيين، وأنّ دراسة هذه «الوظيفة التّعيينيّة» هي أحد أغراض اللسانيّات المركزيّة، في معناها الدقيق، (الصوتميّة والتركيب وعلم الدلالة). ولئن لم يكن للشكّ مجال في أنّ إحدى وظائف اللّغة الأساسيّة إنّما هي التّعيين والإحالة، فإنّه ليس بالوُسْع نفيُ كون الإحالة، باعتبارها العلاقة بين اللّغة والواقع (أو بمصطلحات أَدْخَلُ في الفلسفة علاقة الكلمات بالعالم الخارجيّ)، ليست، على وجه التّدقيق، مسألة لسانيّة حصرًا. فمن جهة أولى، ليست اللّغة، وسيلة التّعيين أو الإحالة الوحيدة، وإنْ كانت أهمّ تلك الوسائل. إذ يمكن أن تحصل الإحالة بِجارحة من الجَوارح (تواصل غير لفظي)، وقد أمكن للبعض الزّعم (انظر ‹غودمان› Goodman 1976) أنّ التّمثيل التصويريّ يحصل من خلال التّعيين Dénotation والإحالة. ومن جهة ثانية، عندما تحدث الإحالة بواسطة وسيلة لغويّة، سواء أكانت تعضُدها إشارة حِسّيّة عندما يتعلّق الأمر بأسماء الإشارة أم لم تكن مَعضُودة، فإنّ التحليل اللّسانيّ المحض غير كاف، عموما، لتعيين مرجع ما في العالم الخارجيّ.

ملاحظة: إنّ من مهامّ التداولية تأويل القول تأويلا تامّا انطلاقاً من التأويل الجزئيّ الذي يوفّره التأويل اللّسانيّ (الصوتميّ والتركيبيّ والدلاليّ) للجمل. وإنّ تحديد شروط صدق قول ما هو أحد عناصر تأويل القول تأويلا تامّا. على أنّ جزءا من تحديد شروط الصّدق، زيادة عن التّحليل اللّسانيّ المحض، إنّما هو إسناد المراجع.

وعلى هذا النحو يتعيّن المرور، فضلا عن العمليّات الرّاجعة إلى الشّفرة اللّغويّة،
[156] بعمليّات مختلفة من بينها ما هو غير لغويّ وما هو استدلاليّ،/ تسمح بتحديد المرجع «المناسب» المقصود من قِبل المتكلّم من ضمن مجموع المراجع الممكنة. بم تكون هذه العمليّات تداوليّة؟ قبل كلّ شيء، لئن كان المرجع «المناسب» هو المرجع المقصود من قِبل المتكلّم، فإنّه لا يمكن تحديد مرجع تعبير إحاليّ ما إلاّ إذا كان مستعملاً، لأنّه لا مرجع له إلاّ إذا كان مستعملاً. وبعبارة أخرى فإنّ الإحالة ظاهرة تتعلّق باللّغة مُستعملةً لا خارجَ نطاق الاستعمال. وهذه الخاصيّة تجلوها، من جهة ثانية، بعض التّعابير الإحاليّة من قبيل **التّعابير الإشاريّة**.

وهكذا فعبارة «قِطّي» لا تحدّد، في ذاتها وخارج أيّ سياق، مرجعًا. ومن الممكن في المقابل أن نعزوَ إليها مرجعا إنْ ظهرت في القول التالي وقد تلفّظت به ‹آن ريبول› في 14 ماي 1992:

(1) أبحث عن قِطّي.

هل يحقّ القول إنّ اللّسانيّات لا توفّر ما تُسهم به في تحديد المراجع؟ الصحيح هو العكس: فلئن كان فكّ الشّفرة اللّغويّة غير كاف لتعيين المراجع، فهو، مع ذلك، يوفّر التأويل الدّلاليّ للتّعابير الإحاليّة. وسنلاحظ أنّ هذه المساهمة ليست لها الأهميّة نفسها ولا الطبيعة ذاتها بالنّسبة إلى التّعابير الإحاليّة جميعا: فالدلالة المعجميّة للأوصاف المحدّدة والأوصاف غير المحدّدة (ومثالها على التّوالي: «**القطّ الأسود**» و«**قطّ أسود**») إنّما هي **دلالة وصفيّة**، أمّا دلالة التعابير الإشاريّة والعوائد وأسماء الإشارة فنبدو، بدلاً من ذلك، دلالة **إجرائيّة**. ويبقى أخيراً ضرب من التّعابير الإحاليّة يبدو أنّ التصنيف اللسانيّ لا يحيط به، ألا وهو **الأسماء الأعلام** التي ليست لها أيّة دلالة حسب النظريّة التي وضعها ‹كريبك›.

2. الإحالة باعتبارها إشكاليّة متعدّدة الأوجه

لقد رأينا منذ حين ما تكون به الإحالة (جزئيّا) مسألة **لسانيّة**. فإنّه بحسب معناه يُعيّن تعبيرٌ إحاليّ ما هذا الشيءَ أو ذاك في العالم الخارجيّ. إنّ التّعابير الإحاليّة متنوّعة الطبائع، وهي، دائما، مركّبات اسميّة (أو إن شئت تعابير اسميّة). ولكنّ هذه المركّبات تتّخذ أشكالا شديدة التنوّع من قبيل ضمائر الشخص أو أسماء الإشارة والأسماء الأعلام والتّعابير المحدّدة والتّعابير غير المحدّدة وتعابير الإشارة أو الملكيّة. وباستثناء الأسماء الأعلام التي تثير إشكاليّات مخصوصة، فإنّ جملة من الدّواعي

ترجّح أنّ المعنى المعجميّ قد لا يكون كافيا، وحده وفي مقام مُعيّن، لتحديد إحالة ما.

قبل كلّ شيء، إنّ التّعبير الإحاليّ نفسه قد يَعرى من معنى معجميّ كاف لتحديد إحالة ما في المقام: إنّها حالة ضمير الغائب وضمائر الملكيّة المُوافقة لها، وهي كذلك حالة ألفاظ الإشارة ضمائر كانت أو صفات [مثلما هو الشّأن في الفرنسيّة]، وهي أخيرا، حالة الأوصاف المحدّدة النّاقصة التي لا تُحدّد، في مقام ما، شيئا واحدا، وإنّما تُحدّد أشياء عديدة ممكنة.

(ب) يمكن للمركّب الاسميّ أن يحدّد، بمفرده، مبدئيّا، مرجعا. ولكنّ الطّريقة التي يُجرى بها تمنعه من ذلك. إنّها حالة التعابير المحدّدة أو التعابير غير المحدّدة، وحالة الأسماء الأعلام المستعملة بطريقة غير مباشرة على سبيل المجاز مثلاً métonymique.

(ج) ونستحضر ههنا الأمثلة الأثيرة لدى ‹نونبرغ› (انظر ‹نونبرغ› 1978) أو لدى ‹فوكونيي› (انظر ‹فوكونيي› 1984):

(2) غادرت عُجّة «الجانبون» دون تسديد الحساب.

(3) جورج صاند (George Sand) على الرفّ الثالث بدءا من الأسفل.

(حيث تدلّ **عُجّة الجانبون** على الزّبون الذي طلب [أُكلَةَ] عُجّة الجانبون، ويدلّ **جورج صاند** على الكتب لا على مُؤلّفها).

ورغم ما للتّحليل اللّسانيّ من دور يقوم به في هذه الحالات، فإنّه يبدو عاجزًا عن تحديد مرجع. على التّحليل التّداوليّ، عندئذ، أن ينوب عن التّحليل اللّسانيّ. وذلك هو مظهر الإحالة **التّداوليّ**.

ويبقى، في نهاية المطاف، الوجه الأخير من مسألة الإحالة ألا وهو علاقة الكلمات أو تأويلها (بما في ذلك التّأويل التّداوليّ) بالعالم. فبناء على الألفاظ الإحاليّة المستعملة فإنّ العلاقة كلمات-عالم ليست، في واقع الأمر، وحسب بعض النّظريّات مثل نظريّة العوالم الممكنة على الأقلّ، واحدةً. وذاك هو مظهر المسألة **الميتافيزيقيّ**.

3. النّظريّة النّفسيّة في مقابل النّظريّة المنطقيّة

كثيرا ما تتمّ المقارنة بين **نظريّة الفضاءات الذهنيّة ونظريّة العوالم الممكنة**، إلاّ أنّه يتعيّن القول إنّ هاتين النّظريّتين تكشفان، رغم ما بينهما من تشابه في الظّاهر، عن فوارق عديدة، لا سيّما في ما يتعلّق بمسألة تحليل الإحالة. فإذا كانت الإحالة، مثلما رأينا ذلك منذ حين، تتضمّن مظاهر ثلاثة هي: المظهر اللّسانيّ والمظهر التّداوليّ والمظهر الميتافيزيقيّ، فإنّه يمكن أن نميّز، بطريقة بسيطة ولكنّها واضحة، نظريّة الفضاءات

الذهنيّة من نظريّة العوالم الممكنة قائلين إنّ الأولى تُعْنَى بمظهر الإحالة التّداوليّ، في حين تُعْنَى الثّانية بمظهرها الميتافيزيقيّ. ولئن كانت نظريّة العوالم الممكنة، في واقع الأمر، نظريّة في المنطق الفلسفيّ تتصدّى لمسألة الجهة (الإمكان والحقيقة غير الضّروريّة contingente والحقيقة الضّروريّة nécessaire)، فإنّ نظريّة الفضاءات الذهنيّة نظريّة نفسيّة بالمعنى الذي يضبطه علم النّفس العرفانيّ، حيث يهتمّ علم النّفس بنشاط العمليّات الذهنيّة بدلا من دراسة المشاعر أو الاضطرابات العقليّة. وهكذا، فكلاهما
[158] أي نظريّة الفضاءات الذهنيّة ونظريّة العوالم الممكنة،/ تتناولان من الإحالة، من حيث المبدأ، الجانبَ غيرَ اللّسانيّ كلَّه أي جانبها التّداوليّ وجانبها الميتافيزيقيّ.

4. الفضاءات الذهنيّة والعوالم الممكنة

1.4 الفضاءات الذهنيّة

تتمثّل نظريّة الفضاءات الذهنيّة، وفقا لمبتكرها ‹فوكونيي› (1984)، في اعتبار اللّغة واستعمالها بناءً ذهنيّا مجرّدا لفضاءات وعناصر ولأدوار وعلاقات بين فضاءات. وقوام التّواصل، حسب وجهة النّظر نفسها، يتمثّل في بناء فضاءات متشابهة أو متماثلة. وغرض نظريّة الفضاءات الذّهنيّة دراسة كيفيّة أو كيفيّات بناء الفضاءات والعلاقات بين الفضاءات. وعلى خلاف نظريّة العوالم الممكنة، كما سنرى ذلك أسفله، فإنّه لا يُعتدّ في نظريّة الفضاءات الذهنيّة بالعلاقة بين الكلمات والعالم، وإنّما مُنتهى ما يُعنى به هو العلاقة بين الكلمات والبناءات الذهنيّة constructions mentales التي ينشئها المتكلّم والمخاطَب.

1.1.4 مفهوم الوظيفة التّداوليّة

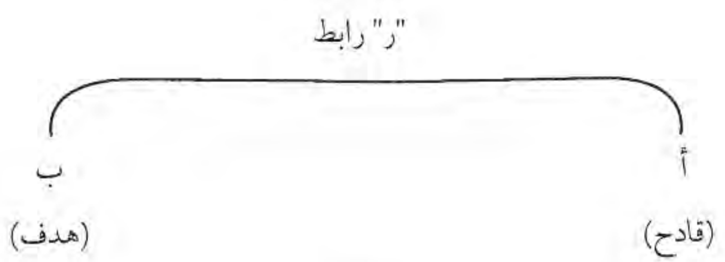
إنّ نظريّة الفضاءات الذهنيّة نظريّة متولّدة عن مفهوم **الوظيفة الإحاليّة** ومُستندة إليه، وهو المفهوم الذي سبق للسانيّ الأمريكيّ ‹نونبرغ› أن حلّله (انظر ‹نونبرغ› 1978). والوظيفة الإحاليّة هي الوظيفة التي تسمح بإقامة علاقات بين أشياء مختلفة، سواء أكانت هذه العلاقات مندرجة في علم النّفس أم في الثقافة أم في التّداوليّة. وقد قدّم ‹نونبرغ› بعض الأمثلة عن الوظائف الإحاليّة من قبيل: «نموذج من» و«سبب [من]» و«مالك لـ» و«جزء من» إلخ... أمّا بالنّسبة إلى ‹فوكونيي›، الذي تبنّى المفهوم مُغيّرا اسمه إلى **الوظيفة التّداوليّة**، فإنّ الوظيفة التّداوليّة تسمح بالمرور من فضاء إلى آخر. والعمليّة التي يتمّ من خلالها المرور من فضاء إلى آخر هي عمليّة التّعيين التي يُعرّفها ‹فوكونيي› على النّحو الآتي:

التّعيين

إذا كان العنصران (في المعنى الأعمّ) «أ» و«ب» مترابطيْن من خلال دالّة تداوليّة **ر** (ب = **ر**(أ)) فإنّ وصف «أ» يمكن أن يُفيد في تعيين مُوافقه «ب».

وفي مصطلحيّة «فوكونيي» فإنّ «أ» هو **قادحُ الإحالة** و«ب» هو **هدف الإحالة** و**ر** هو الرّابط.

لِنَعُدْ إلى المثالين (2) و(3) المعروضيْن أعلاه، فإذا كانت **عُجّةُ الجانبون** قادحًا والزّبونُ هدفًا فإنّ الرّابطَ هو الدّالّة التّداوليّة التي تصل، في مقام هو المطعم، الزّبونَ بالطّبق الذي طلبه. وكذلك، إذا كانت **جورج صاند** قادحًا والكتبَ التي كتبتها هدفًا فإنّ الرّابطَ يصل من جديد، في السياق، الكُتّابَ بكتبهم. ويمكن، بشكل عامّ، أن يُقدّم التّعيين، على النّحو الآتي: /



رسم 1

ونُنَبّه أخيرًا إلى أنّ إحدى الوظائف التّداوليّة الأساسيّة إنّما هي التّماثل، تلك التي تجعل، على سبيل المثال، قارئَ اليوم هو الفرد نفسه الذي كان عند ولادته رغم كلّ التّغيّرات التي طرأت عليه في الأثناء.

إنّ من فوائد مفهوم الوظيفة التّداوليّة بالنّسبة إلى الإحالة أنّه يسمح، كما سنرى ذلك لاحقا، بأن يعالج، من بين ما يعالجه، مسائل لسانيّة مثل الإضمار.

2.1.4 عموميّات حول الفضاءات الذهنيّة

إنّ الفضاءات الذهنيّة تمثّل مجموعات من العناصر مُشَكَّلَة في بنية، ومن خلال العلاقات بين هذه العناصر. ويمكن، في الآن نفسه، تغيير المجموعات من خلال ضمّ عناصر جديدة إليها وإقامة علاقات جديدة بين هذه العناصر. ولقد رأينا، أعلاه، عند «فوكونيي»، أنّ بناء الفضاءات الذهنيّة وعلاقاتها مرتبط شديد الارتباط باللّغة: فبعض التّعابير اللّغويّة تقيم، بالفعل، فضاءات ذهنيّة أو تُعيّن فضاءات موجودة، وهي تُسمّى **العناصر البانية للفضاء**[4]. ويُبْنَى الفضاء، دوما، داخل فضاء آخر يُطلق عليه اسم **الفضاء القرين**،

4 . نتبنّى هنا في ترجمة مصطلح (Introducteurs d'espace) مُقترحَ شكري المبخوت، وهي ترجمة يدعمها الأصل الأنغليزي (Space – builders) الدالّ على البناء، إذ يعرّف «فوكونيي» هذا المصطلح على النحو الآتي: «أطلق مصطلح العناصر البانية للفضاء على التعابير التي يمكن لها أن تبنيَ فضاء جديدا أو تحيل على فضاء مبنيّ، بعدُ، في الخطاب». انظر:

- **Fauconnier G, 1984**: Espaces mentaux, Paris, Minuit, p 32.

وعلاقـة التضمّن inclusion هـذه إمّا أن يدلّ عليها التّضميـن enchâssement التّركيبيّ للعناصـر البانية للفضاء، وإمّا أن يُسـتدلّ عليها تداوليّا. وهكـذا، تُرتّبُ الفضاءات جزئيّا مـن خلال علاقة التضمّن التي ليس لها، كما سـيُلاحظُ، أيّ تأثير على العناصر: فالحقّ أنّ الفضـاءات الذهنيّة متمايـزة كلّيّا بعضها من بعض في ما يتعلّـق بعناصرها. والعلاقة التّداوليّة بين فضاء ما وفضائه القرين علاقة تُنْشِئُها الرّوابط التّداوليّة بين قَوَادح الفضاءات- القرناء وأهداف الفضاءات - الأبناء[5].

إنّ العناصر البانية للفضاء هي، على وجه الخصوص، وإن لم تكن الوحيدة، التّعابير التي تَبني اعتقادات (**في تصوّر...، وفقال...، يعتقد أنّ...، إلخ...**)، وتلك التي تُعيّن التّمثيلات والصّور أو القصص (**على صورة كذا الشّمسيّة...، على رسم كذا...، في الفلم...، في الرّواية...، إلخ...**). وينبغي أن نضيف إلى ذلك الفضاءات الافتراضيّة المَبنيّة بواسطة أدوات الشّرط (**إن...فـ...**) أو من خلال عبارات جِهِيّة (**على الأرجح، يمكن الافتراض أنّ...، إلخ...**). ولْنَنْظُرْ في المثال (4) المقتبس من ‹فوكونيي›: / [160]

(4) في تصوّر لوقا أنّ للفتاة ذات العينين الزّرقاوين عينين خضراوين.

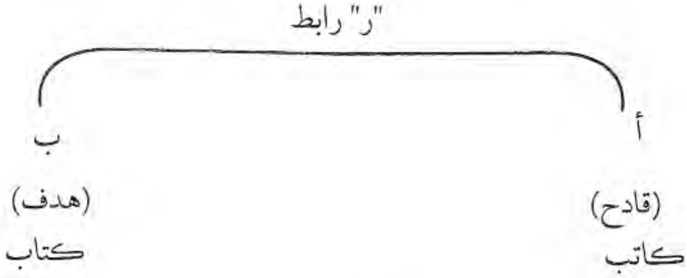
ففي هذا المثال يَبني التّعبير «**في تصوّر لوقا**» فضاءً ابنًا (على اعتبار أنّ الفضاء القرين هو ذاك المتعلّق باعتقادات المتكلّم)، والقادحُ هو «**الفتاة ذات العينين الزّرقاوين**»، والهدف هو «(**الفتاة ذات**) **العينين الخضراوين**». ويُقدّم كلّ ذلك على النّحو الآتي:

1994 : Mental spaces, Cambridge, C. U. P., p17. [المترجم]

5 . يبدو اتّكاء ‹فوكونيي› على الاستعارة في نحت المصطلحيْن جليّا (Espace - parent; Espace - enfant / Parent space; Daughter space)، وهي موظّفة في هذا النطاق لبيان العلاقات التي تشدّ الفضاءات بعضها إلى بعض. ولئن كانت الفضاءات خاضعة، في نظره، إلى ترتيب قائم على التضمّن (Inclusion) فإنّ ذلك لا يستلزم، عنده، انتماء العناصر، فـ: أ ∋ م وم ⊂ ن لا يستلزم، خلافا لعلاقة التضمّن في نظريّة المجموعات الرياضيّة، أ ∋ ن، إذ الفضاءات متباينة كلّيا بمعنى أنّها لا تحتوي على عناصر مشتركة. ولتأدية معنييْ التضمّن والتباين في الأصول الاستعارية الجارية في مصطلحات ‹فوكونيي› نأخذ بمُقترح شكري المبخوت في ترجمتها بـ: الفضاء الابن والفضاء القرين/ القرناء. انظر كذلك:

- **Fauconnier G, 1984**: Espaces mentaux, Paris, Minuit, p 32.

1994 : Mental spaces, Cambridge, C. U. P., p 16 - 17. [المترجم]



رسم 3

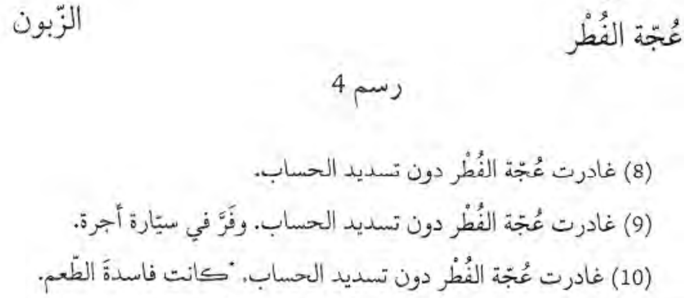
يُظهر المثالان (6) و(7) أنّك يمكن أن تُضمرَ إمّا القادحَ [الكاتب] وإمّا الهدف [الكتاب]:

(6) جورج صاند على الرفّ الأيسر. وهو مُجلَّد.

(7) جورج صاند على الرفّ الأيسر. وسترى أنّها تكتب في غاية الإتقان.

فالهدف في (6) هو الذي أُستُخدم مُفسّرا للضّمير «**هو**»، أمّا في (7) فإنّ القادح هو الذي أُستُخدم مُفسّرا للضّمير «**هي**». فالرّابط **ر مُنفتح** إذن.

لكنّ الأمر على خلاف ذلك في المثال (8):



رسم 4

(8) غادرت عُجّة الفُطْر دون تسديد الحساب.

(9) غادرت عُجّة الفُطْر دون تسديد الحساب. وفَرَّ في سيّارة أجرة.

(10) غادرت عُجّة الفُطْر دون تسديد الحساب. *كانت فاسدةَ الطّعم.

أَلاَ ترى أنّ الهدف، وحده، هو المُفسّر الممكن، وأنّ الرّابط «**ر'**» **مُنغلق**.

وأخيراً، فإنّ الرّابط كلّما شاع ويسُر استعماله وسهُل مأخذه بوجه، غَلَبَ عليه الانفتاح./ [162]



رسم 3

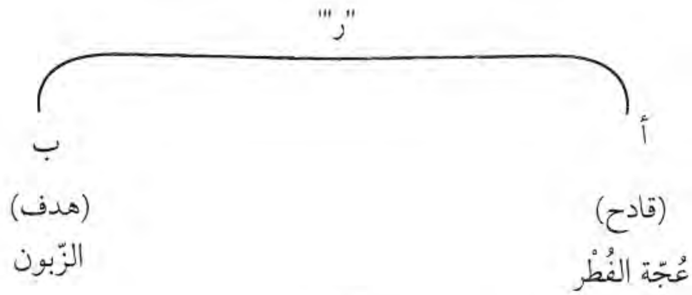
يُظهر المثالان (6) و(7) أنّك يمكن أن تُضمرَ إمّا القادحَ [الكاتب] وإمّا الهدف [الكتاب]:

(6) جورج صاند على الرفّ الأيسر. وهو مُجلَّد.

(7) جورج صاند على الرفّ الأيسر. وسترى أنّها تكتب في غاية الإتقان.

فالهدف في (6) هو الذي أُستُخدم مُفسّرا للضّمير «**هو**»، أمّا في (7) فإنّ القادح هو الذي أُستُخدم مُفسّرا للضّمير «**هي**». فالرّابط **ر مُنفتح** إذن.

لكنّ الأمر على خلاف ذلك في المثال (8):



رسم 4

(8) غادرت عُجّة الفُطْر دون تسديد الحساب.

(9) غادرت عُجّة الفُطْر دون تسديد الحساب. وفَرّ في سيّارة أجرة.

(10) غادرت عُجّة الفُطْر دون تسديد الحساب. *كانت فاسدةَ الطّعم.

أَلاَ ترى أنّ الهدف، وحده، هو المُفسّر الممكن، وأنّ الرّابط «**ر'**» **مُنغلق**.

وأخيراً، فإنّ الرّابط كلّما شاع ويسُر استعماله وسهُل مأخذه بوجه، غَلَبَ عليه الانفتاح./ [162]

4.1.4 عناصر الفضاءات

تكتسب الفضاءات الذهنيّة عناصرها بواسطة الوسائل اللّغويّة: فللمركّبات الاسميّة النّصيب الأوفر في بناء العناصر في الفضاءات، وبذلك تَنْعَقِدُ علاقة ثانية بين الواقع اللّغويّ ونظريّة الفضاءات الذهنيّة. وفعلا فإنّه لا يكون للمركّب الاسميّ، إن كان مَبْنِيًّا بواسطة **أداة التّعريف** (الـ) أو من خلال **أداة التّنكير**، الأثر نفسه في فضاء ما. فالمركّب الاسميّ [الواقع معرفة] (الـ + **س**) يدلّ على عنصر سبق بناؤه في الفضاء، في حين يَبْني المركّب الاسميّ [الواقع نكرة] (**س**) عنصرًا جديدًا في الفضاء. ويصف ‹فوكوني› هذا الفرق من خلال القاعدتين التّاليتين:

أداة التّنكير

إنّ المركّب الاسميّ [الواقع نكرة] **م س**، في تعبير لغويّ ما، يَبْنِي، في فضاء ما، عنصرا جديدا «ع» بحيث يكون **س**(ع) صحيحا في هذا الفضاء.

أداة التّعريف (الـ)

إنّ المركّب الاسميّ [الواقع معرفة] الـ + س، في تعبير لغويّ ما، يدلّ على عنصر «أ» سبق بناؤه في فضاء ما **ف** بحيث يكون **س**(أ) صحيحاً في هذا الفضاء.

(يدلّ **س** على الخاصّيّة المُعيّنة من خلال اسم الجنس **س** الذي يمكن أن يكون بسيطا أو مركّبا).

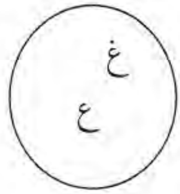
ولْنَنْظُرْ في المثالين (11) و(12) المُقتبسيْن من ‹فوكوني›:

(11) في رسم لوقا، تمتطي ساحرةٌ قَارِنًا [6].

(12) في رسم لوقا، تمتطي الساحرةُ القَارِنَ.

المُلاحَظ أنّ (11) و(12) يشتركان في العنصرَ الباني للفضاء نفسه introducteur d'espace ألا وهو «**في رسم لوقا**»، وبناء عليه، فهما يشتركان في الفضاء نفسه. والعناصر التي يَبْنِيَانها أو يُعيّنانها، تباعا، هي نفسها. ومع ذلك، فإنّ مساهمة المركّبات الاسميّة ليست نفسها، وإذا كان «أ» و«ب» يُمثّلان العناصر الموجودة في الفضاء المعنيّ بالأمر، في حين أنّ «غ» و«ع» يمثّلان العناصر المَبْنِية في هذا الفضاء، فإنّه من الممكن التّمثيل لـ (11) و(12)، تباعا، بواسطة الرّسميْن 5 و6:

6 . القارن: حيوان أسطوري بجسم حصان وقرن في الجبين [المترجم].

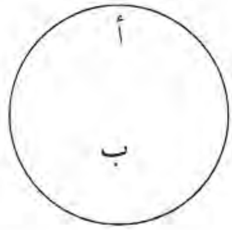


ف رسم لوقا

غ: طاباتا، ساحرة

ع: بلانشات، قارنٌ

رسم 5 [163]



ف رسم لوقا

أ: طاباتا، ساحرة

ب: بلانشات، قارنٌ

رسم 6

وفضلا عن ذلك، فإنّه يوجد قَدْرٌ من عدم التّناظر بين الأهداف والقَوَادح: إذ لا تقتضي الأهدافُ، على خلاف القَوَادح، أن تكون مَبْنِية بصفة صريحة بما أنّ تحديدها هو من دور مبدأ التّعيين. ويُقدّم ‹فوكوني› صياغةً جديدةً لهذا المبدأ ملائمةً للفضاءات:

مبدأ التّعيين مطبّقا على الفضاءات

إذا سلّمنا بأنّ **ف وف'** فضاءان مترابطان من خلال الرّابط ر، وأنّ مركّبا اسميّا «**م س**» مَبْنِيا أو يدلّ على عنصر ما هو «س» في **ف**:

- إذا كان لـ«س» موافقٌ س' (س' = **ر** (س)) في **ف'**، فإنّه بإمكان المركّب الاسميّ «**م س**» أن يُعيّن س'.

- و إذا لم يكن لـ«س» موافق متحقّق في **ف'**، فإنّه بإمكان المركّب الاسميّ«**م س**» أن يضعَ عنصرا جديدا س' وأن يُعيّنه في **ف'**، بحيث أنّ س' = **ر**(س).

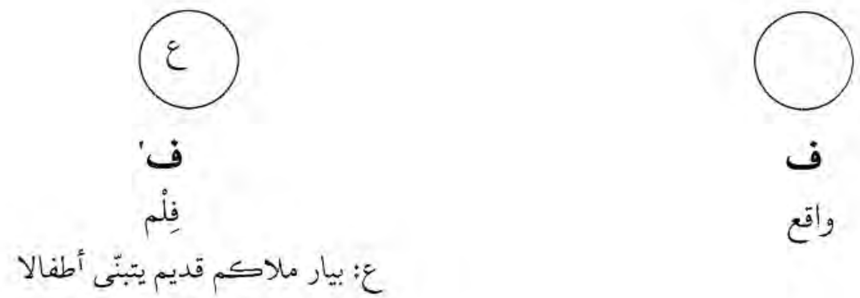
ويحسُنُ التّنبيه ثانية إلى أنّ المركّبات الاسميّة المعرفة والنّكرة ستتصرّف على نحو مختلف، بما أنّها توافق، على التّوالي، المقامَيْن المختلفَيْن المذكورَيْن أعلاه. ويستلزم هذا أنّ المركّبات الاسميّة النّكرة تتّسم ببعض اللّبس في مَدَاها[بالمعنى

منطقيّ] يعودُ إلى كونها يمكن أن تَبْنِيَ عنصرًا جديدًا في الفضاء الابن كما هو الشّأن في الفضاء القرين.

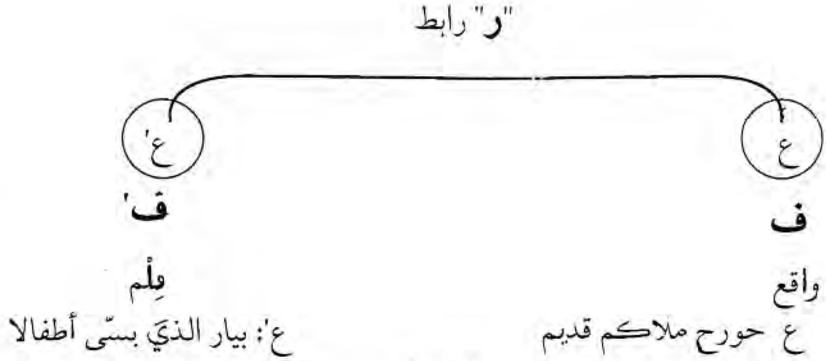
ولْنَنْظُرْ في المثال (13) المقتبس من ‹فوكونيي›:

(13) في هذا الفِلْم، يتبنّى ملاكم قديم أطفالا تُعساءَ.

إنّ المركّب «**في هذا الفِلْم**» هو عنصر بانٍ للفضاء **ف'** في **ف**، والرّابط يصل الممثّلين في **ف** بالشخصيّات في **ف'**، وينبغي على المركّب الاسميّ «**ملاكم قديم**» أن يُعيّن عنصرا في **ف'**. إلاّ أنّ هذا الأمر يمكن أن يحصل، بسبب مبدإ التّعيين، بطريقتين: إمّا أن يُبْنَى العنصر الجديد «ع» الموافق لـ«**ملاكم قديم**» مباشرة في **ف'**، ويكون لـ «ع» **في ف'** خاصيّة كونه «**ملاكمًا قديما يتبنّى أطفالا تُعساءَ**»؛ وإمّا أن يُبْنَى العنصر الجديد «ع» في **ف**، ولـ«ع» في **ف** خاصّيّة كونه ملاكمًا قديمًا (وقد غَدَا ممثّلاً)، ومبدأ التّعيين هو الذي يعيّن الشخصيّة الموافقة (التي تتبنّى أطفالا تُعساءَ) في **ف**. والإمكانيّتان الاثنتان معروضتان، تباعا، في الرّسمين 7 و8 :/ [164]



رسم 7



رسم 8

ونُشيرُ إلى أنّ هذا اللَّبس الحاصل في مَدى النّكرات يوجد أيضا عندما نستعمل أكثر من فضاءيْن. وفي هذه الحالة يمكن للمركّب الاسميّ أن يَبْنِيَ العنصرَ الجديد «ع» في أيّ من هذه الفضاءات مُنتجا، بذلك، ما يعادلها من التأويلات المختلفة سياقيّا.

5.1.4 الأدوار والقيم

يمكن للرّوابط، شأنها في ذلك شأن المُوَافِقَاتِ (أهدافًا وقوادحَ)، أن تكون متعدّدة، وهذه التّعدّدية تُفسَّر بكون الأوصاف المحدّدة (أو المركّبات الاسميّة المعرّفة بأداة التّعريف ال، ومثاله الرّئيس) تُعيّن وظائفَ **أدوارٍ** كما تُعيّن **قيمَ** هذه الوظائف.

تنطبق وظيفة دور على أوقات وأماكن ومقامات وسياقات، إلخ... وبعبارة أخرى فهي تنطبق على كلّ ما يمكن أن يُكوِّنَ فضاءً ذهنيّا ما. ويكتسب الدّور قيمته ضمن عناصر الفضاء التي لها الخاصّيّة **س** المشار إليها بواسطة المركّب الاسميّ الـ+ **س**.

وإذا عُدْنَا إلى مثال ‹فوكونيي›، فإنّ المركّب الاسميّ «الرّئيس» يُعيّن أفرادا مختلفين حسب
العصور والبلدان، وتتّخذ وظيفة الدّور «الرّئيس» قيمًا مختلفة باختلاف هذه المقاييس./ [165]

ويمكن للخاصّيّة **س** المُعيّنة من خلال المركّب الاسميّ الـ+ **س** أن تكون خاصيّة لقيمة الدّور في سياق ما أو أن تكون خاصيّة الدّور نفسه. وقد لاحظ ‹فوكونيي› هاتين الإمكانيّتين على النّحو التّالي:

خ (د) خاصّيّة دور

خ (د (ق)) خاصيّة قيمة دور

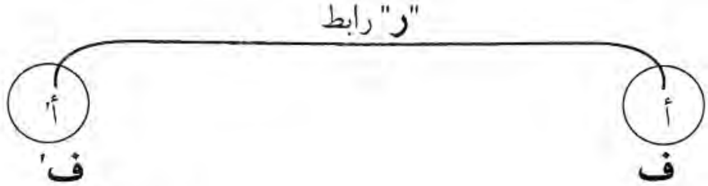
ولمّا كانت العلاقة بين دور ما وقيمته دالّةً تداوليّةً أي رابطًا [بالمعنى المنطقيّ]، فإنّ تَمَكُّنَ وصف لغويّ من تعيين الدّور أو تعيين قيمته هو حالة من حالات الإحالة المؤجّلة بين القادح والهدف بناءً على بعض المقاييس. وهو ما يعرضه ‹فوكونيي› بالطريقة التّالية:

ر (ق، د) = د (ق).

يتّخذ الدّور، إذن، قيمًا مختلفة في فضاءات مختلفة. ولكنّ إسنادَ قيمة ما لدور ما ليست أمرا لازما، والرّوابط التي تصل الأدوار بقيمها إنّما هي منفتحة. ولهذا الأمر نتيجة مفادها أنّ عناصر الفضاءات الذهنيّة بإمكانها أن تكون أدوارًا مثلما يمكنها أن تكون قيمَ أدوار.

ولنأخذْ مثالاً لا نقتبسه، هذه المرّة، من ‹فوكونيي›:

(14) دشّن الوزير الأوّل المركز النّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسّسة] كهرباء فرنسا (EDF).



فرنسا سنة 1992
قبل تعيين بيار بيريقوفوا

أ (قادح): الوزير الأوّل

أ' (هدف): إيديث كراسّون

رسم 9

والمثال (15) كالمثال (16) ممكنان:

(15) دشّن الوزير الأوّل المركز النّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسّسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألقت خطابا في تمجيد التكنولوجيا الفرنسيّة. /

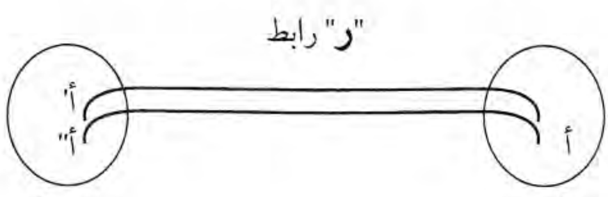
[166]

(16) دشّن الوزير الأوّل المركز النوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسّسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألقى خطابا في تمجيد التكنولوجيا الفرنسيّة.

إنّ مُفسّر الضمير «**هي**» في (15) هو الهدف «أ'»، أي قيمة وظيفة الدّور «**الوزير الأوّل**». ومُفسّر الضمير «**هو**» في (16) هو القادح «أ»، أي الدّور نفسه.

وربّما كان التّأويل المركّز على الدّور هو التّأويل الوحيد الممكن كما في (17):

(17) وزّع الوزير الأوّل، سنة 1992، مليارين على الموظّفين.



فرنسا سنة 1992
أ' (هدف): إيديث كراسّون
أ'' (هدف): بيار بيريقوفوا

رسم 10

لم يكن كلّ من إيديث كراسون وبيار بيريقوفوا قد وزّع مليارين على الموظّفين في سنة 1992. ويتركّز التّأويل على الوظيفة أي على القادح أ. وبعبارة أخرى، فإنّ التّأويل الكلّيّ لـ (17) مُستَبعدٌ. إذ لا يوجد:

(18) لكلّ س (وزير أوّل سنة 1992، س) ← س وزّع مليارين على الموظّفين سنة 1991.

إنّ هذا الموطن هو الذي يسمح لنا أخيرا بتفسير الفرق بين الأوصاف المحدّدة والأسماء الأعلام: فالأوصاف المحدّدة يمكن أن تُعيّنَ الدّورَ نفسَه مثلما تُعيّنُ قيمَتَهُ، أمّا الأسماء الأعلام فتُعيّن القيمة.

2.4 العوالم الممكنة

1.2.4 نظريّتان اثنتان في الأسماء الأعلام: نظريّة ‹رسّل›- ‹فريغه› [Russell -Frege] ونظريّة ميل- ‹كريبك› [Mill -Kripke]

لا تتعلّق **الأسماء الأعلام**، مثلما رأينا ذلك أعلاه، بالمعنى الدّقيق لكلمة اللّسانيّات:
[167] فهي، بالمعنى الضّيّق للكلمة، غير قابلة للتّرجمة،/ ولا يبدو أنّ لها معنى معجميّا. وهذه الخاصّيّة الأخيرة قد تمّ الكشف عنها من خلال نظريّة حديثة نسبيّا هي نظريّة الأسماء الأعلام التي بسطها ‹كريبك› في إطار نظريّة العوالم الممكنة. ولا تتعلّق نظريّة ‹كريبك›، على النّحو الذي عُرضت به في مؤلّفه «**منطق الأسماء الأعلام**» (1982)، بالأسماء الأعلام، فقط، ولكنّها تتعلّق كذلك بمسألة الضّرورة. فلقد بعث ‹كريبك›، على عكس ما ذهب إليه بعض المؤلّفين لا سيّما ‹رسّل› (1905) و‹فريغه› (1971/1882)، نظريّة فلسفيّة قديمة هي نظريّة جان ستيوارت ميل، ووفقا لهذه النّظريّة **فإنّ للأسماء الأعلام مرجعا دون أن تكون لها دلالة، بالمعنى الدّقيق**. وقد اصطدمت هذه النّظريّة، بشهادة ‹كريبك› نفسه، بإشكالات عديدة أوّلها إشكال **تحديد المرجع**.

يوافق الاسم العلم، في نظريّة ‹رسّل›-‹فريغه›، اختزال وصف مُحدّد. وعلى هذا النّحو، يمكن اعتبار الاسم العلم ‹**أرسطو**› اختزالا للوصف المحدّد التّالي: **الفيلسوف الاسطاجيري**[7]**، تلميذ أفلاطون، ومعلّم الإسكندر الأكبر**. فإن وُجد فرد واحد ووحيد يتوفّر فيه هذا الوصف، فإنّ هذا الفرد هو مرجع ‹أرسطو›.

وكان على نظريّة ‹ميل-كريبك› أن تواجه إشكالا آخر هو إشكال **الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمرين** énoncés d'identité.

لنَنْظُرْ في المثال (التقليديّ) التّالي:

7 . **اسطاجيري**: نسبة إلى اسطاجيرا و هي مدينة في شمال اليونان ولد فيها ‹أرسطو› (Stagire– Stagirite) [المترجم]

(19) هيسبيروس هو فوسفوروس[8].

فإن لم تكن للأسماء الأعلام، كما في نظريّة ›ميل-كريبك‹، دلالة، وكان لها مرجع لا غير، فإنّ كلّ ما يُخبر به، حينئذ، هذا القول إنّما هو كون شيء ما مطابقا لنفسه، وهي معلومة تبدو مبتذلة. وفي المقابل فإنّ لـ «**هيسبيروس**» و«**فوسفوروس**»، في نظريّة ›رسّل‹- ›فريغه‹، معنى ودلالة، ويتعيّن أن يُؤوّل (19) تأويل (20):

(20) الكوكبُ الذي يُرى مساءً مطابق للكوكب الذي يُرى صباحًا.

وقد يبدو، إذن، أنّ نظريّة ›رسّل‹-›فريغه‹، التي تحلّ، في الآن نفسه، مسألة تحديد المرجع ومسألة ابتذال الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمرين، مفضّلة على نظريّة ›ميل-كريبك‹. بيد أنّها تصطدم بدورها بإشكالات ليس أقلّها كون دلالة الاسم العلم نفسه قد تتغيّر بتغيّر الأفراد. ويتمثّل الحلّ لتجاوز هذه الصّعوبة في اعتبار كون دلالة الاسم العلم ليست وصفا محدّدا وحيدا، ولكنّها، بدلا من ذلك، حُزمة أوصاف محدّدة نقتطع منها ما نشاء. ويتمثّل الحلّ الآخر [لتذليل هذه الصّعوبة في القول بأنّ حزمة الأوصاف المحدّدة أو الوصف المحدّد الوحيد لا تمثّل معنى الاسم العلم وإنّما هي تصلح، فقط، لتحديد إحالته. والملاحظ، في الأثناء، حسب هذه الوجهة من النّظر، أنّ نظريّة ›رسّل‹-›فريغه‹، بما أُدخل عليها من تعديل، لا تحلّ مطلقا قضيّة **الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمرين** وابتذالها المحتمل./ [168]

2.2.4 الإحالة والأسماء الأعلام

تبقى، مع ذلك، مسألة إسناد مرجع ما للأسْماء الأعلام. فإن سلّمنا بنظريّة ›ميل- كريبك‹، التي تعتبر أنّ للأسماء الأعلام مرجعا وليست لها دلالة، فإنّنا لا نتبيّن، فعلا، كيف يمكن للمخاطب أن يُسندَ مرجعا للاسم العلم المستعمل من قِبل المتكلّم. ويقدّم ›كريبك‹، إذن، أطروحة هي **أطروحة السلسلة السّببيّة** لتوضيح مسألة تعيين مراجعَ للأسماء الأعلام. ووفقا له، توجد، في البدء، «تسمية» أوّليّة حيث يُسند اسم علم ما لشيء ما بتعيين هذا الشيء على نحو إشاريّ(Ostensive)، وذلك بجَارِحَةٍ من الجَوَارِحِ على سبيل المثال، أو على نحو وصفيّ. ثمّ يتسنّى لسائر الجماعة اللّسانيّة أن تتعلّم استخدام

8 . اعتقد الإغريق أنّ فسفوروس (نجمة الصباح) وهيسبيروس (نجمة المساء) جرمان سماويان مختلفان قبل أن يتبيّن أنّهما متطابقان وأنّهما يعنيان كوكبا واحدا هو فينوس (Venus) عند الرومانيين أو الزهرة عند العرب.
وهذه الجملة: "فسفوروس هو هيسبيروس" شهيرة في فلسفة اللغة لا سيما في ما يتعلّق منها بالأسماء الأعلام. فقد استعملها غ. ›فريغه‹ ليوضّح الفرق بين المعنى و الإحالة. واستعمل ص. ›كريبك‹ الجملة عينها ليبرهن على كون معرفة الشيئ الضروريّة (وفي هذه الحالة المطابقة بين فسفوروس وهيسبيروس) يمكن أن تكون محلّ اكتشاف أي معرفة بعديّة بدلا من أن تكون معرفة قبليّة.[المترجم]

الاسم العلم، على اعتبار أنّه يتعيّن على الفرد الذي تعلّم الاسم العلم أن يكون مقصده استعمال هذا الاسم العلم بنفس إحالة الفرد الذي علّمه إيّاه.

3.2.4 الضـرورة وابتـذال الأقوال الجازمـة بالتماثل بين أمريْـن Trivialité des énoncés d'identité

لمفهوم الضّرورة، عند «كريبك»، دلالتان:

(أ) دلالة إبستيميّة [معرفيّة] يُستخدم فيها مصطلح «**ضرورة**» باعتباره مُكافئا لمصطلح «**ما قبليّ**»، وهو يُعيّن ما يمكن معرفته بصرف النّظر عن التّجربة.

(ب) دلالة ميتافيزيقيّة يُحيل فيها مصطلح «**ضرورة**» على ما لا يمكن أن يكون مختلفا.

وهاتان الدّلالتان ليستا متكافئتيْن: ولئن كانت بعض القضايا ضروريّة بالمعنى الميتافيزيقيّ وضروريّة بالمعنى الإبستيميّ، في الآن نفسه، فإنّه ما من داعٍ، مبدئيّا، لتصوّر عدم إمكان وجود قضايا تكون ضروريّة بالمعنى الميتافيزيقيّ دون أن تكون كذلك بالمعنى الإبستيميّ (وهي، حينئذ، مابعديّة)، أو أن تكون ضروريّة بالمعنى الإبستيميّ دون أن تكون كذلك بالمعنى الميتافيزيقيّ (وهي، حينئذ، **غير ضرورية** (*contingentes*).

ملاحظة: وهكذا فإنّ لنا أربعة مصطلحات: **الضّروريّ وغير الضّروريّ والماقبليّ والمابعديّ**. وسنخصّص، في ما يلي من هذا العرض، مصطلحيْ **ضروريّ وغير ضروريّ** للمجال **الميتافيزيقيّ** حيث يسمان، تباعا، القضايا التي تصف أمرًا واقعا ما كان ليكون مختلفا عمّا هو عليه، والقضايا التي تصف أمرًا واقعا كان يمكن أن يكون مختلفا عمّا هو عليه. وسنخصّص مصطلحيْ **ماقبليّ وما بعديّ** للمجال **الإبستيميّ** حيث يسمان، تباعا، القضايا التي نتعرّف إلى قيمة الصّدق فيها بمعزل عن التّجربة، والقضايا التي لا نتعرّف إلى قيمة الصّدق فيها إلاّ من خلال التّجربة.

إلاّ أنّ من الأقوال ما يكون، في الآن نفسه، **ماقبليّا وضروريّا**: **فالأقوال التّحليليّة** الصّادقة بمقتضى معانيها إنّما هي أقوال صادقة، في الآن نفسه، ضروريّا وماقبليّا. وإن قبلنا بتحليل «كريبك»/ أمكن أن تُطرح مسألة ابتذال الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمريْن [169]
على النّحو التّالي: إن كان القول الجازم بالتّماثل بين أمريْن صادقا، فهل هو صادق بشكل ضروريّ وصادق بشكل ما قبليّ؟

لِنَعُدْ إلى المثال (19). إنّ القول «**هيسبيروس هو فوسفوروس**» صادق. ويتمثّل السّؤال، من ناحية أولى، في معرفة ما إذا كان القول «**هيسبيروس هو فوسفوروس**» قولاً صادقا على نحو ضروريّ أو على نحو غير ضروريّ، ويتمثّل، من ناحية أخرى، في معرفة ما إذا كان القول صادقا **ماقبليّا أو مابعديّا**. إنّ تحليل «كريبك» كلّه **للضّرورة والماقبليّ** وتشديده على التّمييز بين الدّلالات الإبستيميّة والميتافيزيقيّة لمصطلح **الضّرورة** ليس له من هدف سوى بيان كون الإجابة عن أحد

هذيْن السّؤاليْن لا تقتضي بأيّ شكل من الأشكال الإجابة عن السّؤال الآخر. وبعبارة أخرى، فإن صحّ أنّ هيسبيروس إنّما هو فوسفوروس فإنّه، حينئذ، يصحّ في العوالم الممكنة كلّها، وأمكن القول إنّه صادق **بالضّرورة**. على أنّه من الممكن لحقيقة ما أن تكون ضروريّة فتمثّل موضوع اكتشاف، بمعنى أن تكون موضوعا **مابعديّا** لا موضوعا **ماقبليّا**. ويكون اكتشاف التّطابق بين هيسبيروس وفوسفوروس قد حصل على نحو اختباريّ.

وهكذا، فإنّه من الممكن لقولٍ صادق أن يكون صادقاً ضروريّا دون أن يكون كذلك **ماقبليّا**. ولئن كانت الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمريْن صادقة ضروريّا فإنّ ذلك قد لا يجعلها، آليّا، صادقة **ماقبليّا**. والحال أنّ الابتذال، أي عدم تقديم أيّة معلومة، يتوقّف على هذه الخاصّيّة **الماقبليّة**.

4.2.4 الضّرورة والعوالم الممكنة

إذا استندنا إلى التّعريف الحدسيّ للضّرورة الميتافيزيقيّة على النّحو الذي نُسب، أعلاه، إلى «كريبك»، لاحظنا أنّ ضرورة القول أو عدم ضرورته يتعلّقان بحالة الأشياء، التي تمثّلها القضيّة المعبِّرة عنها، وهل كان من الممكن أن تكون أو لا تكون مختلفة عمّا هي عليه. وبعبارة أخرى، فإنّ مفهوم الضّرورة مُوجَّه بمفهوم الإمكان. ولتدقيق فكرته حول الضّرورة يعتمدُ «كريبك»، طبعا، نظريّة في المنطق الجِهيّ كان ساهم في تطويرها مساهمة عظيمة، هي **نظريّة العوالم الممكنة**.

ويمكن القول، من خلال عرض حدسيّ لنظريّة العوالم الممكنة كذلك الذي قدّمه «كريبك» في مؤلَّفه (انظر «كريبك» 1982)، أنّ العالم الممكن عالم يمثّل مقامًا **مُخالفًا للوقائع** contrefacruelle. ومن ثمّ، فإنّ العالم الممكن، إنّما هو عَالَمٌ، باصطلاحات «كريبك» نفسه، «مُفْتَرَضٌ» ومُحدّد بـ«الشّروط الوصفيّة» التي نسندها إليه. ففي إطار نظريّة العوالم الممكنة، فإنّ قضيّةً ما صادقة في عالمنا تكون **صادقةً بالضّرورة** إن كانت صادقةً في العوالم الممكنة كلّها. وإنّ قضيّةً ما صادقة في عالمنا تكون **صادقةً على نحو غير ضروريّ** إن كانت صادقةً في بعض العوالم وكاذبةً في عوالم أخرى. وأخيرا، فإنّ قضيّةً كاذبة في عالمنا تكون **كاذبة بالضّرورة** إن كانت كاذبةً في العوالم الممكنة كلّها.

يحسُنُ تقديم بعض الأمثلة. إنّ القضيّة «**نجمة الصّباح هي نجمة المساء**» صادقة في عالمنا وصادقة في العوالم الممكنة كلّها، فهي، إذن، صادقة بالضّرورة. وفي المقابل فإنّ القضيّة «**فرانسوا ميتيران هو/ أحد رؤساء الجمهوريّة الخامسة**» صادقة في عالمنا ولكنّها ليست صادقة في العوالم [170]
الممكنة كلّها، إذ من العوالم الممكنة ما لم يكن فيها فرانسوا ميتيران، قطّ، رئيسا للجمهوريّة، إمّا لأنّه تُوفّي قبل شهر ماي من سنة 1981 أو لأنّ فاليري جيسكار ديستان قد فاز في الانتخابات، إلخ... وفي هذا الإطار، فإنّ القضيّة «**فرانسوا ميتيران هو أحد رؤساء الجمهوريّة الخامسة**» إنّما هي قضيّة صادقة على نحو غير ضروريّ. وأخيرا، فإنّ القضيّة «**نجمة الصّباح ليست نجمة المساء**»

كاذبة في عالمنا شأنها في العوالم الممكنة كلّها، (بما أنّ القضيّة «**نجمة الصّباح هي نجمة المساء**» صادقة في عالمنا وفي العوالم الممكنة كلّها)؛ فهي، إذن، كاذبة بالضّرورة.

إلاّ أنّ هذا الأمر يقودنا إلى مسألة **الأسماء الأعلام**. فلكي يتسنّى لقضيّة ما تتضمّن الاسم العلم أن تكون صادقة في العوالم الممكنة كلّها، **ينبغي أن يُعيّن الاسمُ العلمُ المعنيّ بالأمر الفردَ نفسه في العوالم الممكنة كلّها**. وهو ما يُسمّى **بالهويّة عبر العوالم الممكنة**. وما يُلاحظ أنّه يمكن لشيء ما موجود في عالمنا ألاّ يكون موجودا في عوالم ممكنة أخرى، دون أن يضع هذا، من جديد، مسألة الهويّة عبر العوالم الممكنة موضع تساؤل. وليست الهويّة عبر العوالم الممكنة مسألة لسانيّة، فهي مسألة ترجع، ببساطة، إلى الأطروحة التي تذهب إلى أنّه إن كان شيء ما **أ** موجودا في عالمنا الواقعيّ **ع**، وكان هذا الشيء **أ** موجودا أيضا في عالم ممكن **ع'** مختلف عن **ع**، فإنّ الشيء الموجود في **ع** و**ع'** هو نفسه وليسا شيئيْن مختلفين ولكنّهما متشابهان. ولئن لم تكن الهويّة عبر العوالم الممكنة مفهوما لسانيّا فإنّها تسمح، مع ذلك، بالتّمييز بين الألفاظ الإحاليّة: فبعض الألفاظ الإحاليّة تُعيّن الشيء نفسه في العوالم الممكنة كلّها، بينما تُعيّن بعضُ الألفاظ الأخرى أشياءَ مختلفة في مختلف العوالم الممكنة. ويُسمّي ‹كريبك› الألفاظَ الأولى **المُعيِّنات الصّارمة** والألفاظَ الثانية **المُعيِّنات غير الصّارمة أو العارضة** *accidentels*. وتتعلّق الأسماء الأعلام، وفقا له، بالمقولة الأولى، بينما تتعلّق الأوصاف المحدّدة، على سبيل المثال، بالمقولة الثانية. ويُميّز، على النّحو نفسه، بين ضربين من التّعريف مُبيّنا أنّ تعيين معنى عبارة ما لا يعني تحديد إحالتها. وينطبق هذا التّمييز، أيضا، على الأسماء الأعلام، وحينئذ فلئن أمكن لوصف محدّد ما أن يُحدّد، في بعض الحالات، إحالة الاسم العلم المعنيّ فإنّه لا يُمثّل، مع ذلك، جزءا من معناه.

ولئن أمكن تحديد إحالة الاسم العلم ‹**أرسطو**› بواسطة الوصف «**فيلسوف اسطاجيري تلميذ أفلاطون ومعلّم الإسكندر الأكبر**» فإنّه من الممكن أن نقول (21) على نحو مُخالف للوقائع contrefactuelle دون أن نناقض أنفسنا، في حين لا يكون ذلك ممكنا بالنّسبة إلى (22):

(21) لنفترض أنّ ‹أرسطو› لم يُمارس قطّ الفلسفة.

(22) لنفترض أنّ الفيلسوف الاسطاجيري الذي كان تلميذ أفلاطون ومعلّم الإسكندر الأكبر لم يُمارس قطّ الفلسفة.

وبعبارة أخرى، فإنّ (21) و(22) ليسا مترادفيْن، والتّمييز بين **تحديد إحالة كلمة ما وبيان معناها** لازم للتّمييز بين **مُعيّنات صارمة ومُعيّنات عَارضة**. / [171]

وهكذا فإنّ للاسم العلم، باعتباره مُعيّنا صارما، المرجعَ نفسه في العوالم الممكنة كلّها، والقول الجازم بالتّماثل بين أمريْن المتضمّن أسماء أعلام إذا كان صادقا فهو صادق بالضّرورة، وهو ما لا يستلزم أن يكون مبتذلا. وكلّ ما هو **ماقبليّ** فيما يتعلّق

بالقول الجازم بالتّماثل بين أمريْن المشتمل على أسماء أعلام إنّما يتمثّل في أنّ هذا القول إن كان صادقا فهو صادق بالضّرورة.

5.2.4 الضّرورة وأسماء الأنواع الطبيعيّة والظّواهر الطبيعيّة والجواهر

هل تختصّ خاصّيّة المُعيّن الصّارم بالأسماء الأعلام فحسب؟ إنّ أسماء الأنواع الطبيعيّة والظواهر الطبيعيّة والجواهر، وفقا لـ«كريبك»، قريبة جدّا من الأسماء الأعلام. والأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمريْن المناسبة لمثل هذه الأسماء والمعبّرة عن اكتشافات علميّة إنّما هي أقوالٌ صادقة بالضّرورة عندما تكون صادقة.

أسماء الأنواع الطبيعيّة والظواهر الطبيعيّة والجواهر هي أسماء، على التّوالي، من قبيل بقرة ونمر وكائن بشريّ ورئيسات(9)، ومن قبيل حرارة وصوت وضوء، ومن قبيل ذهب وماء إلخ... ونجد مثالا عن الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمريْن من نوع ما يذكره «كريبك» في المثال (23):

(23) ماء = H_2O.

ووفقا لـ«كريبك» فإنّ (23) صادق بالضّرورة إذا كان (23)، مثلما يحقّ لنا أن نفترض فيه ذلك، صادقا. وهذا يعني شيئا ما: وهو أنّه لا يوجد، من ناحية أولى، عالم ممكن لا يكون للماء فيه التّركيبة الكيميائيّة H_2O. وإنّ كلمة ماء تُعيّن، من ناحية ثانية، الشيءَ ذاته في العوالم الممكنة كلّها حيث يوجد الماء. فكلمة ماء، إذن، (شأنها في ذلك شأن جميع أسماء الأنواع الطبيعيّة) مُعيّن صارم، والأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمريْن النظريّة، مثل (23)، صادقة بالضّرورة عندما تكون صادقة.

ما العلاقة بين الأقوال الجازمة بالتّماثل بين أمريْن النظريّة والطريقة التي يُعيّن بها مرجعُ الكلمات التي تظهر في تلك الأقوال؟ الملاحظ، من ناحية أولى، أنّنا لا نستعمل تركيبة الماء الكيميائيّة، مثلما تُوصف به من خلال القاعدة H_2O، لتحديد مرجع كلمة ماء في الخطاب العاديّ، فهذه القاعدة، إذن، لا تُستخدم، حصرا، لتحديد إحالة كلمة ماء. وفي واقع الأمر، فإنّ دلالة كلمة ما، حسب «كريبك»، مثل: **ماء أو حرارة أو رئيسات** لا تُوافق، شأن الأسماء الأعلام، الطريقة التي يُحدّد بها المرجع. وفعلا فإنّ تحديد المرجع يحصل بواسطة قول جازم بالتّماثل بين أمريْن (غير نظريّ) يستند إلى خاصّيّة أو أكثر من خصائص الشيء، وهي خصائص يمكن أن تكون غير ضروريّة.

لنأخذ المثال التّالي:

(24) الإنسان كائن ذو قدميْن دون ريش.

غالبا ما يُقدّم هذا القول باعتباره مثالا لقول تحليليّ. ومع ذلك، فإن كانت خاصّيّة «ذو قدميْن» ممثّلة بكثرة بواسطة الكائنات الإنسانيّة، فإنّ من الكائنات الإنسانيّة من هم، عَرَضًا أو لأسباب وراثيّة، بساق واحدة لا بل مُقعدون، ومع ذلك يظلّون كائنات إنسانيّة. وهكذا فإنّ (24) قول ما

9 . الرئيسات أو المقدّمات (Primate) رتبة من الثدييات تحمل أطراف أجسامها خمسة أصابع تنتهي بأظافر، ومنها البشرية والقرديّة [المترجم]

قبليّ ولكنّه ليس ضروريّا ولا تحليليا. وتبعا لذلك، فلئن كان يمكن للقول «**ذو قدميْن/ دون ريش**» أن يكون طريقة ملائمة لتحديد إحالة اسم النّوع الطبيعيّ «**إنسان**»، فإنّ ذلك لا يُمثّل معناه. [172]

6.2.4 تقسيم العمل اللّسانيّ والقالب الجاهز

إنّه الفيلسوف الأمريكيّ ‹بوتنام› (انظر ‹بوتنام› 1975) مَن أدخل، بمنظور قريب جدّا من منظور ‹كريبك›، مفهوم **تقسيم العمل اللّسانيّ**. ويتعلّق هذا المفهوم بالألفاظ العامّة التي كانت موضوع الفقرة السّابقة، وهي أسماء الأنواع الطبيعيّة وأسماء الجواهر أو أسماء الظّواهر الطبيعيّة. ويُجيب مفهوم **تقسيم العمل اللّسانيّ**، جزئيّا على الأقلّ، عن مسألة إسناد المراجع. فإن كان عدد هامّ من الأقوال النظريّة الجازمة بالتّماثل بين أمريْن مُتعذّرًا علينا فهمه (فمن منّا يعلم أنّ للذّهب العدد الذّرّي 79؟)، فكيف يمكن لنا أن نُسند، مع الحدّ الأدنى من التثبّت، مراجع لهذه الألفاظ؟ يجيب ‹بوتنام› عن هذا السّؤال بطريقة مزدوجة: بالالتجاء إلى مفهوم **تقسيم العمل اللّسانيّ**، وبالالتجاء إلى مفهوم **القالب الجاهز**. ويوافق مفهوم تقسيم العمل اللّسانيّ الالتجاء إلى خُبَراء قادرين، لوحدهم، على تحديد مفهوم (أو دلالة، لو آثرنا القول) لفظ ما عامّ. أمّا مفهوم القالب الجاهز فهو مفهوم سوسيولوجيّ يوافق ما يعلمه المتكلّم غير الخبير، وهو مفهوم يكفيه لاستعمال اللّفظ في الخطاب. والتّقسيم اللّسانيّ للمهامّ يعمل بالطريقة عينها، تقريبا، التي تعمل بها السّلسلة السّببيّة التي يسلّم بها ‹كريبك›، في ما يتعلّق بالأسماء الأعلام: فالخبراء يُسمّون الأشياء والمتكلّمون يستعملون الأسماء المكتسبة، هكذا، على أساس أنّها قوالب جاهزة منقولة تدريجيّا.

5. تقويم النّظريّتين الاثنتين

بم تكون هاتان النّظريّتان الاثنتان أو لا تكونان حلولا لمختلف المسائل التي تُثيرها الإحالة؟ يلاحظ المرء، في البدء، أنّ إسهاماتهما إذ لا تُعدّ من طبيعة واحدة، فإنّ الحلول التي تقترحانها شأن الاعتراضات التي تثيرانها ليست نفسها كذلك. يتعيّن، إذن، وفي مرحلة أولى على الأقلّ، تمييز العقبات التي تعترض نظريّة الفضاءات الذهنيّة من تلك العقبات التي تعترض نظريّة العوالم الممكنة.

1.5 إشكالات نظريّة الفضاءات الذهنيّة

إنّ نظريّة الفضاءات الذهنيّة، كما بسطها ‹فوكونيي›، نظريّة مُغرية من حيث أنّها توفّر، في الظّاهر على الأقلّ، حلولا بسيطة ولكنّها مناسبة لعدد هامّ من المسائل التي لم تجد بعدُ أجوبة تحظى بالإجماع. وهذا شأن المسائل التي عرضنا لها ههنا، وهي مسائل الإضمار والمطابقة ومسائل الإحالة غير المباشرة. ومع ذلك، يمكن أن يُخشى على نظريّة ‹فوكونيي› الإفراطُ في التبسيط./ [173]

والمشكل المركزيّ الذي يعترض نظريّة الفضاءات الذهنيّة، على نحو غير متوقّع، مداره على مفهوم **الوظيفة التداوليّة** الذي يبدو أنّه يثير من الصعاب أكثر ممّا يقدر على حلّه. فالوظيفة التّداوليّة، كما نتذكّرها، هي العلاقة التي تُعيّن انطلاقاً من عنصر قادح في فضاء قرين عنصرًا هدفًا في فضاءٍ ابن، مُحدِثة، بذلك، ارتباطا بين هذيْن الفضاءيْن الاثنيْن. وتتعلّق الصّعوبة التي يلاقيها المفهوم، تقريبا، بتطبيقه وبدور العوامل التّداوليّة واللّسانيّة على وجه الخصوص.

1.1.5 الوظيفة التّداوليّة والعوامل التّداوليّة

ويتعلّق هذا الأمر، كذلك، بظاهرة الإضمار والمطابقة.

لِنَعُدْ إلى المثاليْن (15) و(16) الملفوظيْن سنة 1992 قبل تعيين بيار بيريقوفوا، أي لَمّا كانت إيديث كراسّون وزيرا أوّل:

(15) دشّن الوزير الأوّل المركز النّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسّسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألقت خطابا في تمجيد التكنولوجيا الفرنسيّة.

(16) دشّن الوزير الأوّل المركز النّوويّ الجديد الذي أعدّته [مؤسّسة] كهرباء فرنسا (EDF). وألقى خطابا في تمجيد التكنولوجيا الفرنسيّة.

وكنّا قد لاحظنا أنّ الإضمار في (15) يتعلّق **بقيمة** وظيفة دور «**وزير أوّل**»، بينما يتعلّق في (16) بالدّور نفسه.

ومع ذلك، فكون الإضمار بإمكانه أن يقع تارة على الدّور وطورًا على قيمته، فإنّ ذلك لا يخبرنا بشيء عن الحُكم اللّغويّ للوظيفة التّداوليّة التي تصل، ثانية، الدّورَ بقيمته، كما لا يخبرنا بشيء، كذلك، عن الحُكم اللّغويّ للقادح والهدف. وبعبارة أخرى، فإنّ العلاقة بين الفضاءات الذهنيّة والعمليّات اللّغويّة (مثل الإضمار) لم تُفصّل بطريقة شافية رغم تشديد ‹فوكونيي› عليها تشديدا قويّا.

ويمكن التّساؤل، بالإضافة إلى ذلك، عمّا يحدث عندما تكون وظائف تداوليّة عديدة ممكنة مبدئيّا. في هذه الحالة تُسهم عوامل تداوليّة و/أو لغويّة في اختيار الوظيفة التّداوليّة «المناسبة»، ولكنّ طبيعة هذا الدّور والطريقة التي يعمل بها تظلاّن غامضتيْن.

لِنَعُدْ إلى المثال (3):

(3) جورج صاند على الرفّ الثالث بَدْءًا من الأسفل.

من الواضح جدّا، في هذه الحالة، أنّ الوظيفة التّداوليّة التي تربط الكُتّاب بمؤلّفاتهم هي المعنيّة بالأمر. ولكنّنا لا نرى ما يستبعد، مبدئيّا، الوظيفة التّداوليّة التي تربط مالكا ما بالشيء الذي يملكه. فلماذا لا يمكن استعمال هذا الاسم العلم لتعيين الكتب التي تملكها، بينما
[174] يكون من الممكن استعمال الاسم العلم **جورج صاند** لتعيين الكتب التي ألّفتها؟ إنّ نظريّة/ الفضاءات الذهنيّة لا تُقدّم لنا جوابًا عن هذا الضّرب من المسائل، لا سيّما أنّ الوظيفة التّداوليّة «**مالك لـ**»وظيفة منفتحة، مثلما يُبيّنها المثالان (25) و(26) :

(25) **أ** مُشيرًا إلى قبّعة بيار: «إنّه أتى أمس».

(26) **أ** مُشيرًا إلى قبّعة بيار: «إنّه مُحدّب».

وتوجد، زيادة على ذلك، الحالات التي تتدخّل فيها العوامل التّداوليّة لرفع لبس عن قول ما. وههنا، لا يقدّم «فوكونيي»، مرّة أخرى، أيّة إشارة عن الطريقة التي تعمل بها العلاقة بين الوظيفة التّداوليّة وسائر العوامل التّداوليّة.

لنعدْ إلى المثال (17):

(17) وزّع الوزير الأوّل، سنة 1992، مليارين على الموظّفين.

لقد لاحظنا، بعدُ، أنّ التّأويل الكلّيّ مستحيل ههنا، وهو ما يعني، في نظريّة الفضاءات الذهنيّة، أنّ مرجع «**وزير أوّل**» هو الدّور وليس القيمة. وقد تمّ استبعاد التّأويل الكلّيّ حيث يُوزّع كلٌّ من «**إيديث كراسّون**» و«**بيار بيريقوفوا**» مليارين على الموظّفين، لأسباب تداوليّة («ثقافيّة»). وكذلك إنّما أُقِرَّ التّأويل الكلّيّ في (27) لأسباب تداوليّة أو «ثقافيّة»:

(27) ترأّس رئيس الجمهوريّة سنة 1981 مجلس الوزراء مرّة كلّ أسبوع.

وههنا، فإنّ التّأويل الكلّيّ هو التّأويل المُفضّل، ويخُصُّ المحمولُ [تَرَأَّسَ] قيمتَيْ دور «**رئيس الجمهوريّة سنة** *1981*» أي جيسكار ديستان وميتران.

2.1.5 استحالة الالتجاء إلى وظيفة تداوليّة

ولنا، أخيراً، الحالة التي يبدو فيها الالتجاء إلى الوظيفة التّداوليّة مستحيلا لسببيْن:

(أ) إمّا لأنّ الوظيفة التّداوليّة متعذّرة الفهم على المخاطب؛

(ب) و إمّا لأنّه لا توجد وظيفة تداوليّة.

فالحالة الأولى يمكن أن توافق جهل المخاطب. لنأخذ المثال التّالي:

(28) باليستريني على الرّف الثّالث بدءا من الأسفل.

فإن كان المخاطب يجهل أنّ باليستريني كاتب إيطاليّ معاصر، فإنّه يبدو من العسير عليه تطبيق الوظيفة التّداوليّة التي تقود من المؤلّف إلى آثاره. إلاّ أنّه يبدو لنا أنّ هذا القول ليس، مع ذلك، بالمستحيل على التّأويل.

وتبدو لنا الحالة الأخيرة واضحة بما فيه الكفاية، وهي تظهر، من بين الحالات التي تظهر فيها، عندما يكون لنا استعمال للّغة «متعدّد الأبعاد»، كما في المثال الموالي:

(29) قبل أن تذهب هناك، لا تُفوّت «الشّاطئ» (عالم الكتب، 19 جوان 1992)./ [175]

ويتعيّن، هنا، افتراض وجود وظيفة تداوليّة تنطلق من المركّب الاسميّ «الشّاطئ» المذكور باعتباره عنوان أقصوصة، فحسب، إلى المركّب الاسميّ الشّاطئ قيد الاستعمال والذي يُعيّن مكانا يعود عليه الإضمار.

ولنا إشكال شبيه بهذا، ولكنّه أكثر وضوحا في أمثلة من قبيل (30):

(30) نَضَتْ عنها صدارَها [المُحْتَشِمَ] لِتُهْدِيَهُ [جسدًا]، قلّما، كان كذلك [أي مُحتشِمًا].

(30) Elle ôta son corsage pour en offrir un qui ne l'était guère[10].

يعود الإضمار، هنا، على الجسد، ويحيل العائد في كذلك (*guère*) على **مُحْتَشِم** دون أن يكون بالإمكان القيام بافتراض مُشاكل يتعلّق بوظيفة تداوليّة تذهب من **صدار** (*corsage*) إلى جسد **مُحْتَشِم** (corps sage).

وهكذا، فرغم ما لنظريّة ‹فوكونيي› من أهمّيّة لا تُنكر فإنّها تظلّ نظريّة جزئيّة، وليست، في حدّ ذاتها، على قدر كافٍ من التّفصيل فتكونَ حلاًّ لمسائل الإضمار. وينبغي، أخيرا، أن نضيف، أيضا، أنّ نظريّة ‹فوكونيي› خاضعة بشكل مفرط لحلّ [مسألة] الإحالة المباشرة، وهي مسألة لا تتصدّى لها، على خلاف نظريّة العوالم الممكنة، نظريّةُ الفضاءات الذهنيّة.

2.5 إشكالات نظريّة العوالم الممكنة

1.2.5 السّياقات الغامضة

إنّ الإشكال الأساسيّ الذي يعترض نظريّة العوالم الممكنة في ما يتعلّق بالأسماء الأعلام إنّما هو إشكالُ **السّياقات الغامضة** التّقليديّ: إذ ليس من الممكن، في سياق [مُفِيد] للاعتقاد أَنْشَأَهُ، على سبيل المثال، فعلٌ دالٌّ على موقف قضويّ من قبيل: **اعتقدَ** أو **تصوَّرَ**، استبدال اسم علم ما باسم علم آخر من غير المجازفة بتغيير قيمة صدق الجملة.

لنعتبر الأمثلة التّالية:

(31) يعتقد جان أنّ أوغست كان الأمبراطور الرّومانيّ الأوّل.

(32) أوغست = أوكتاف.

(33) يعتقد جان أنّ أوكتاف كان الأمبراطور الرّومانيّ الأوّل.

بما أنّ (31) و(32) صادقان فإنّه لا يمكن استنتاج كون (33) صادقا. وبعبارة أخرى، فإنّه لا يمكن استبدال أوغست في (31) بأوكتاف في (33) دون المجازفة بتغيير قيمة صدق الجملة، أو لا يمكن، على وجه أعمّ، استبدال اسم علم ما باسم علم آخر مُقارِن له إحاليّا مع المحافظة على قيمة الصّدق Salva veritate (11).

---

10 . يوجد جناس لفظيّ بين كلمة corsage التي تفيد الصدار وبين المركّب بالنعت الذي له نفس النطق un corps sage ويعني الجسم الخجول أو المحتشم ويعود الضمير في المركّب الإسناديّ الواقع مفعولا لأجله في الشاهد الفرنسيّ على كلمة corps وكأنّ كلمة «corsage» قد كتبت corps sage [المترجم].

11 . تعني Salva veritate في اللاتينيّة "إنقاذ الحقيقة"، ويرجع استعمال هذا المصطلح إلى لايبنتز (Leibniz)، إذ هو أحد مبادئ ثلاثة اقترحها في نطاق اهتمامه بالإحالة. وأوّل هذه المبادئ "مبدأ التعويض مع المحافظة على قيمة الصدق" (Principe de substitution salva veritate) الذي

فيم يكون إشكالُ السّياقات الغامضة، على وجه الخصوص، مشكلا عَوِيصًا [بالنسبة إلى] نظريّة الأسماء الأعلام الكريبكيّة؟ وعلى خلاف ما يقع في نظريّة ‹رسّل›-‹فريغه› حيث تكون للأسماء الأعلام دلالات، فإنّه ليس للأسماء الأعلام في النّظريّة الكريبكيّة دلالة. وهكذا يمكن أن يقع الالتجاء، في النّظريّة الأولى، إلى دلالة الأسماء الأعلام لتفسير استحالة استبدال اسم علم باسم علم آخر مُقارن له إحاليّا
[176] في سياق غامض، مع **المحافظة على قيمة الصّدق**، في حين/ لا تكون الحالة نفسها ممكنة في النظريّة الثانية. ولهذا الفرق بين نظريّة ‹رسّل›-‹فريغه› والنّظريّة الكريبكيّة نتيجة أخرى: فالأسماء الأعلام، في النظريّة الثانية، لا يتعيّن عليها أن تكون قابلة، فقط، للاستبدال، مع **المحافظة على قيمة الصّدق** *Salva veritate*، وإنّما يتعيّن عليها أيضا أن **تحافظ على قيمة المعنى** *Salva significatione*، وهو ما يشكّل الفرق بين الأسماء الأعلام والأوصاف المحدّدة. والحال أنّه إذا كان هذا التّكهّن متحقّقا على وجه أكمل في السّياقات الجِهيّة فإنّه لا يتحقّق في السّياقات الإبستيميّة [المعرفيّة] أي السّياقات الغامضة. ويمكن أن يُطرح السّؤال، إذن، على النّحو التّالي: كيف يمكن للمتكلّم أن يعتقد، مثلا، أنّ شيشرون[12] كان أصلعَ دون أن يعتقد أنّ توليوس كان أصلعَ؟

2.2.5 مبدأ التّعهّد والتّرجمة

بيّن ‹كريبك›، في مقال له مهمّ (انظر ‹كريبك› 1979)، أنّ المسألة لا تُختزل، خلافا لما يمكن اعتقاده للوهلة الأولى، في قابليّة الأسماء الأعلام لاستبدال بعضها

يعرّفه كالآتي: «إنّ الكلمتيْن اللتين يكون بالوسع تعويض إحداهما بالأخرى دون التأثير في قيمة صدق القضيّة إنّما هما كلمتان متطابقتان».

(Deux termes que l'on peut substituer l'un à l'autre sans affecter la valeur de vérité de la proposition sont identique.)

أمّاالمبدآن الثاني و الثالث فهما على التوالي:
-"قانون لايبنتز" ويسمّى أيضا "مبدأ عدم قابليّة التّمييز بين المتطابقات"
(La loi de Leibniz ou Principe de l'indiscernabilité des identiques)
-و«مبدأ هويّة اللامتميّزات» (Le principe de l'identité des indiscernables)
انظر:
-Ishiguro H. (1990) Leibniz's philosophy of logic and language (2° edition), Cambridge, Cambridge University Press.

وقد وَرَدَ ذلك في مقال لـ‹آن ريبول›:
-Anne Reboul: (1997) combien y a-t-il de poulet ici? Les référents évolutifs, identité et désignation, in Kleiber, G. et al. (eds), La continuité référentielle, Klincksieck, 149179-, (p.151).[المترجم]

12 . ماركوس توليوس شيشرون (Marcus Tullius Cicero): سياسي وخطيب روماني (106 ق.م. - 43 ق.م.) [المترجم]

ببعض، ولا في غياب قابليّة الاستبدال هذه، كذلك. وقد أجرى، في هذه الحالة، مبدأين هما: **مبدأ التّعهّد ومبدأ التّرجمة:**

مبدأ التّعهّد Principe de décitation

إنّ متكلّما فرنسيّا عاديّا غير متحفّظ سيكون مُهيّئا للموافقة الصّادقة الرّصينة بأنّ «ب»، إذا، وفقط إذا، كان يعتقد أنّ ب [13].

مبدأ التّرجمة

إن كانت جملة في لغة ما تعبّر عن حقيقة في هذه اللّغة، فإنّ كلّ ترجمة لهذه الجملة إلى لغة أخرى تعبّر، أيضا، عن هذه الحقيقة (في تلك اللّغة الأخرى).

ويُقدّم ،كريبك،، انطلاقاً من هذيْن المبدأيْن، صياغته الخاصّة لهذه المفارقة: إذ يفترض أنّ فرنسيّا هو بيار يعيش في فرنسا ولا يتحدّث إلاّ اللّغة الفرنسيّة. ويقول بيار باللّغة الفرنسيّة:«لندرة جميلة» Londres est jolie. ويمكن أن نستخلص، على أساس هذا القول الصّادق وعلى أساس مبدأ التّعهّد:

(34) يعتقد بيار أنّ لندرة جميلة.

ثمّ ينتقل بيار للسّكن في مكان غير جميل في لندرة حيث يتعلّم اللّغة الإنغليزيّة على عين المكان، ويتعلّم تعيين المكان الذي يعيش فيه باعتباره لندن London. فهو موافق على الجملة الإنغليزيّة (35) وغير موافق على الجملة الإنغليزيّة (36):

(35) لندن ليست جميلة London is not pretty.

(36) لندن جميلة London is pretty.

ويستمرّ بيار، مع ذلك، في الموافقة على (37):

(37) لندرة جميلة [14] Londres est jolie.

---

13 . الفرق بين «ب» الواردة بين مزدوجين وب دون مزدوجين ليس هو الفرق بين الذِّكر والاستعمال كما قد يتبادر للذّهن (انظر في ما يتعلّق بالاستعمال والذّكر الفقرة 1.4.2 من الفصل الثاني من هذا الكتاب)، وإنّما هو الفرق الشّكليّ الذي يجعل المتكلِّم حاملا لاعتقادين مختلفين تعبّر عنهما جملتان (أو اسمان) تتعلّقان بالشيء نفسه، ومثاله من يعتقد أن **عائشة عبد الرحمان غير بنت الشاطئ**. فـ«ب» وب إذن قضيّتان ناقلتان لاعتقادين مختلفين، لدى المتكلّم، من المُحال عليه الواحد. ولذلك فقد ترجمنا مصطلح (Principe de décitation /Disquotational principle) في هذا السياق بـ «مبدأ التعهّد». [المترجم]

14 . يشي اعتقاد المتكلم «بيار» في (35) و(37)، في الآن نفسه، بمفارقة، في نظر ‹كريبك›، وذلك لكون المتكلّم لا يعقد صلة مباشرة بين الاسم (**لندرة Londres**) في الجملة الفرنسيّة والاسم (**لندن London**) في الجملة الإنغليزية، أي أنّ هذه المفارقة ناتجة أساسا عن الجهل بالهويّة المرجعيّة للاسمين وكونهما يتعلّقان بمدينة واحدة. وانطلاقا من ذلك سعى ‹كريبك› إلى بيان عدم قابليّة الأسماء الأعلام المتقارنة إحاليا لأن يستبدل بعضها ببعض في السياقات المعرفيّة (Contextes Doxatiques) أو سياقات المواقف القضويّة (Contextes d'attitudes propositionnelles) [المترجم]

فبيار، إذن، يعتقد، في الآن نفسه، أنّ لندرة جميلة وأنّ لندرة غير جميلة، ونحن نعتقد أنّ له هذه الاعتقادات.

وقد أمكن لـ«كريبك»، انطلاقاً من هذين المبدأين، أن يبرهن على أنّه ليست اعتقادات الفرد، فحسب، التي يمكن لها أن تكون متناقضة، وإنّما يمكن أن يكون
[177] ذلك، أيضا، في الاعتقادات التي نحملها نحن عن هذه الاعتقادات. وحينئذ،/ فإنّ الإشكال ليس في أن تكون الأسماء الأعلام المتقارنة إحاليّا قابلة للاستبدال مع **المحافظة على قيمة المعنى** *Salva significatione* أو حتّى **المحافظة على قيمة الصّدق** *Salva veritate*، وإنّما في أن يكون مبدأ التّعهّد كافياً، لوحده، ومصحوبا عند الاقتضاء بمبدإ التّرجمة، لطرح الإشكال دون استدعاء قابليّة الاستبدال. وبعبارة أخرى، فإنّ الأمر ليس إشكالاً بسيطا يتعلّق بالسّياق الغامض.

ويُسجَّلُ، في هذا النّطاق، أنّ الإشكال لا يهمّ نظريّة الأسماء الأعلام الكريبكيّة فقط وإنّما يهمّ نظريّات الأسماء الأعلام كلّها.

6. العوامل والروابط المنطقيّة وغير المنطقيّة

ترجمة: عز الدين المجدوب

1. العوامل والروابط

لا يميّـز الباحثون دائمـاً تمييزًا صارمًـا **الرابط** من **العامل**. وسـنقابل بينهما ههنا على أسـاس مفهوم **المدى**. يعرّف العامل (opérateur) بأنّـه وظيف (foncteur) يكون حدُّه (argument) قضيـةً بسـيطة أو ذرّيّة أمـاّ الرابط فهو وظيف يكون حـدّه زوجا مرتّبا من القضايا.

لا يقدّم هذا التعريف مبدئيّـا **مستوى الوظيفة** (rang) لأنّ المقابلة بين العامل والرابط لاتهـمّ المنطق أو الدلالة الشـكليّة فحسـب حيث يعرّف المجـال بكونه مجموعة قيم الصـدق غير الفارغة {ص, ك} حيث ص= صـادق وك = كاذب. إنّ مجال العوامل والروابـط المنطقيّـة بمقتضى تعريفهـا هي المجموعـة {ص, ك}بينما مجـال العوامل والروابط غير المنطقيّة هي مجموعة من الأزواج المرتّبة،شروط الاستعمال، شروط التأويل ، وقد أدّى الإقرار بالطابع غير الصدقيّ للعوامل والروابط في الألسـنة الطبيعيّة إلى تضخّم اصطلاحيّ. لذا تراهم يتحدّثون مثلاً عـن **روابط دلاليّة** و**روابط تداوليّة** («فان ديك»1977 Van Dijk) و**روابط حجاجيّة** («دكرو»Ducrot وغيره 1980) و**روابط خطابيّة** («بلايكمور» Blakemore 1987) و**روابط تفاعليّة** («رولي» وغيره1985 Roulet 1985) و**علامات ارتباط** («لوشار» Lucher 1994) و**عوامل حجاجيّة** («دكرو» 1983)الخ.. أمّا في ما يخصّنا فإنّنا سنفرد لفظي **الرابط والعامل غير المنطقيّن** لتعيين الخصائـص الدلاليّـة والتداوليّـة والخِطابيّة لعوامل الألسنة الطبيعيّة وروابطها سواء كان لها مقابل في اللغات الصوريّة أم لا مثلما هو الشأن في منطق القضايا أو منطق المحمولات.

1.1 العوامل والروابط المنطقيّة

ينبغي لنا حسب الحدّ الذي حدّدنا به العوامل والروابط أن نفصل بين نوعين من الثوابت [المنطقيّة] الداليّة: من جهة عامل النفي ومن جهة أخرى عوامل الوصل والفصل والاستلزام والتكافؤ. لـم يعتمد المناطقة هـذا التّمييز لأنّهم يصوغون الخصائـص المنطقيّة (قواعد

إدخال الروابط الدلاليّة في الاسـتدلال الطبيعيّ وشـروط حذفها) دون اعتبار عدد الحدود
[180] في الدّالة. وبعد هذا التوضيح توجد فروق اصطلاحيّة/ وفروق أكثر أهمّية. لذلك تراهم في التقاليد الأنقلوسكسونية يسـتعملون **الرابط القضوي** («أولوود» Allwood, «أندرسون» Anderson و«داهل» Dahl 1977 و«مكاولي» McCawley 1981) بينما يستعملون في القارّة الأوروبيّة مصطلح **العامل القضويّ** أو **الوظيف** أو **الواصل** (relateur) («غريز» Grize 1972). ويجـد المرء في مصنّفـات «غريز» فارقا رياضيّا بين **العامل والوظيف** من جهة **والواصل** من جهة أخرى. فالوُظفاء (جمع وظيف) هي عمليّات على متغيّرات أو على ميتامتغيّرات منطقيّة (النفي والفصل والشـرط والشـرط الثنائيّ). أمّا الواصلات (الاسـتلزام والتكافؤ) فتحدّد على أساس العمليات التي شُهر بها بول Bool (الانعكاس والتناظر والتعدية transitivité) وسنسـتعمل مصطلح **رابط** (باعتباره مقابلا **للعامل** على أسـاس المدى) وسـندقّق كلما اقتضى الأمر ذلك قيمته المنطقيّة أو غير المنطقيّة.

يعرّف **الرابط المنطقيّ** (ونرمز له ب*) تركيبيّا بأنّه دالة حدّها مجموعة مرتّبة من القضايا (ب، خ) وقيمتها قضية جديدة س وهو ما يمكن تمثيله بالترقيم التالي:

* (**ب , خ**) ← س

و تتمثّل دلالة رابط ما في إسناد قيمة صدق للقضية **س** بالنظر إلى قيم الصدق المعيّنة للقضايا **ب وخ**. وقد حدّدت اللغات الصوريّة الكلاسيكيّة من الدرجة الأولى du premier ordre مثل منطق المحمولات ومنطق القضايا بسبب حاجيّات تتعلّق بالاستدلال على المبرهنات روابط الوصل (**∧**) والفصل (**∨**) والشرط conditionnalité) ← والشرط الثنائيّ↔وعامل النفي(¬) على النحو التالي:

الوصل(و علامته ∧)		
ب	ح	ب ∧خ
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ك

[181] قائمة الصدق رقم 1 /

الفصل (أو الاحتوائي **inclusif** علامته **V**)		
ب	ح	ب V ح
ص	ص	ص
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

قائمة الصدق 2

الشرط (إذا ... إذن و رمزه ←)		
ب	ح	ب ← ح
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ك	ك	ص

قائمة الصدق 3

الشرط الثنائي (إذا وفقط إذا و رمزه ↔)		
ب	ح	ب ↔ ح
ص	ص	ص
ص	ك	ك
ك	ص	ك
ك	ك	ص

قائمة الصدق 4

النفي (لا، ورمزه ¬)	
ب	¬ب
ص	ك
ك	ص

قائمة الصدق 5 / [182]

يصعب تطبيق هذا التحليل على المعطيات اللغويّة التي تدحض عادة دلالة الروابط المنطقيّة. وسترى أنّ النفي اللغويّ لا ينتج عنه دائماً نفي صدق القضيّة وأنّ الفصل في اللغة الطبيعيّة يمكن أن يؤوّل إمّا تأويلاً **إقصائيّا** (exclusif) أو **احتوائيّا** (inclusif) وأنّ **إذا** لا تفيد دائماً معنى الشرط المادّيّ (الذي أشرنا إليه أعلاه) وتمثّل هذه القضية محور النقاشات حول الطابع المنطقيّ أو غير المنطقيّ لروابط الألسنة الطبيعيّة وعواملها.

لا يمثّل مجموع الروابط والعوامل المنطقيّة التي عرضنا لها أعلاه إلا مجموعة فرعيّة من جملة الدالات التي تتكوّن حدودُها من أزواج قيم الصدق التالية { (ص , ص) (ص، ك)، (ك، ص)، (ك، ك)} ومستواها (rang)) المجموعة{ص، ك}. ويبلغ عدد كلّ الروابط المنطقيّة الممكنة 16 أي 2⁴. ويصف الجدول التالي مجمل العوامل الصدقيّة (vériconditionnels) التي يحتمل أن يستعملها نظام صوريّ. (غازدار، Gazdar1979)

الحدود		A	B	C	D	E	F	G	H	I	J	K	L	M	O	V	X
ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ك	ك	ص	ص	ك	ص	ك	ك	ك	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ك	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ك	ك	ص	ك
ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ك
ك	ك	ك	ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ص	ص

قائمة الصدق رقم 6

2.1 العوامل والروابط في اللسان الطبيعيّ

لعلّ أكثر القضايا التي أثارت الجدل في الكتابات التداوليّة هي القضيّة التالية: هل للروابط في اللسان الطبيعيّ طابع منطقيّ أم لا. ولا يتعلّق الأمر بمعرفة إن كان لهذه الروابط استعمالات منحرفة بالنظر إلى دلالتها المنطقيّة. وإنّما يتعلّق الأمر بمعرفة إن كان الاختلاف أو عدم التطابق بين الدلالات المنطقيّة للروابط واستعمالاتها في الخطاب يمنع من أن نقرنها بدلالة منطقيّة [محدّدة] أم لا. سندرس في مرحلة أولى بعض الاستعمالات الممثّلة التي توضّح الفرق بين الدلالة المنطقيّة والمعنى [الذي يكون

لهـا] فـي الخطاب. ونتناول في مرحلة ثانية روابط الألسـنة الطبيعيّـة التي ليس لها مقابل منطقيّ.

1.2.1 الاستعمالات التداوليّة للعوامل والروابط المنطقيّة

النفي

[183] إنّ النفي هو أظهر الشـواهد التي تبرز الفرق بين الدلالة الصدقيّة والمعنى التداوليّ (/ غيـر الصدقيّ) للرابط. وتوجد كثير من اسـتعمالات النفي التي نعتبرها غير صدقيّة لأنّ النفي لا يؤثّر في قيمة صدق القضيّة.

(1) ماري [لا تحسن العربيّة]: هل قطّعتَ اللحوماتِ يا زوجي؟

الزوج عمر: لم أقطّع اللحومات بل قطّعت اللحوم [تصرّفنا في الشاهد الفرنسيّ]

(2) لم تنجب مريم ثلاثة أطفال. إنّها أنجبت أربعة

(3) لم يطلب المدير منّي الخروج. إنّه طردني

(4) لستُ ابنه. إنّه أبي

هل يمكنك القول إنّ الجمل التالية «**قطّعت اللحومات**» و«**أنجبت مريمُ ثلاثة أطفال**» و«**طلب المدير مني الخروج**» و«**أنا ابنه**» في الأقوال السابقة جمل كاذبة.؟ ليس لهذا السؤال كبير فائدة. إنّ ما رُفِض في الشاهد الأوّل هو قابلية الإخبار بـ«**قطّعت اللحومات**» [لا الإخبار في حدّ ذاته]. أمّا في الشاهد (2) فإنّ الجملة المستأنفة «**إنّها أنجبت أربعة**» تستلزم الجملة المنفيّة. «**أنجبت مريم ثلاثة أطفال**». وممّا يزيد المفارقة غرابة أنّ الجملة الأخيرة «**أنجبت مريم ثلاثة أطفال**» كان ينبغي أن تكون كاذبة بعد إدخال النفي عليها [أي لم تنجب مريم ثلاثة أطفال]. وكذلك الشأن في (3) و(4) فالجملة المستأنفة [إنّه طردني أو إنّه أبي] تستلزم الجملة الأولى الابتدائيّة ولكنّها مستلزمة أيضاً من قبل الجملة التي تصدرت القول.

إذا [15]

(أ) لا تفيد بعض استعمالات «**إذا**» التي تنسب إلى ،أوستين، شرطا ضروريّا للتالي (le conséquent) (الذي يُحدّد منطقيّا باعتبـاره شرطا ضروريّا للشرط السابق (l'antécédent)

(5) إن كنت عطشان فالجعة موجودة في الثلاجة.

(ب) وكذلك الأمر في الشـاهد (6) الذي يسـمّى **الاستدلال المستدعى**. (غايس Geiss و ،زويكي، Zwicky 1971) فإنّ القراءة الشـرطيّة تفضي إلى تأويل شاذّ أو منحرف وهو التأويل الذي يسـتتبع أنّ رجوع الابن إلى المنزل قبل العاشـرة يمكن أن ينجرّ عنه عقاب. (في نطاق القراءة الشرطيّة لا يمنع كذب الشرط السابق صدق القضيّة):

15 . [ترجمنا si بإذا وإن كانت تحتمل الترجمة بإن. المترجم]

(6) يقول أب لابنه:

إذا عدت بعد العاشرة عاقبتك

إنّ القراءة الملائمة هي التي تؤوّل «**إذا**» تأويلا ثنائيّ الشرط (biconditionnel) أي أنّها تقصر صدق العلاقة على صدق الشرط السابق والشرط الّلاحق مجتمعين.

(ج) يوجد استعمال آخر ل«**إذا**» لافت للنظر يعود الفضل إلى ‹غرايس› في التنبيه إليه:

(7) ليس صحيحا أنّ «س» إن تناول البنيسيلين تحسّنت صحتُه.

فالشاهد (7) ليس له الدلالة المنطقيّة المطابقة للعبارة ('7) التي تفيدنا بها قائمة الصدق رقم (7). وبعبارة أخرى إنّ ('7) لا تعني (8) على عكس ما تفيده دلالة الروابط المنطقيّة (قائمة الصدق 8).
[184] إنّ ما تفيده (7) أنّ المتكلّم يرفض الإخبار (asserter) بالعلاقة الشرطيّة:/

('7) لا (إذا ب إذن خ)

ب	خ	ب ← خ	⌐(ب ← خ)
ص	ص	ص	ك
ص	ك	ك	ص
ك	ص	ص	ك
ك	ك	ص	ك

قائمة الصدق 7

(8) لا (إذا ب إذن خ) ↔ ب و لا – خ

ب	خ	⌐خ	ب ^ ⌐ خ
ص	ص	ك	ك
ص	ك	ص	ص
ك	ص	ك	ك
ك	ك	ص	ك

قائمة الصدق 8

لقد لاحظ الدارسون **أنّ** أكثر استعمالات «أو» هي استعمالات **إقصائيّة**. وهي الاستعمالات التي تطابق قائمة صدقها الرابط ⅃ (قائمة صدق 6) وتجدر الملاحظة إلى أنّه إذا كُتب على قائمة أطعمة تابعة لمطعم «**جبن أو فاكهة**» [تتناول بعد الأكل] فإنّ الحريف سيستنتج من ذلك أنّ صاحب المطعم يقترح عليه أن يختار أحد الطبقين

لا الاثنيـن معا. فهل يدلّ ذلك على أنّ «**أو**» في الألسـنة الطبيعيّة إقصائيّ أكثر ممّا هو احتوائيّ وإن كان الأمر كذلك كانت دلالة «أو» في الألسنة الطبيعيّة هي التالية:

أو إقصائي (رمزه ∇)		
ب	خ	ب ∇ خ
ص	ص	ك
ص	ك	ص
ك	ص	ص
ك	ك	ك

قائمة الصدق رقم 9 / [185]

لكنّ بعض استعمالات «**أو**» هي استعمالات احتوائيّة:

(9) أ. بعد الظهر سأذهب إلى السينما أو سأتجوّل أو الاثنين معا.

ب. (في مصعد لافتة تقول) 3 أشخاص أو 240 كلغ.

سنضطرّ، ضمن وجهة النظر المعتمدة هنا، أن نعتبر الروابط في الألسنة البشريّة مُلبِسة دلاليّا. إذ يطابق كلُّ استعمال من استعمالاتها دلالةً سواء كانت هذه الدلالة صدقيّة أو غيرَ صدقيّـة. وفي الواقع فإنّ هذا الحلّ غيرُ مُرض. والأفضل أن نتبنّى بخصوص الروابط مبـدأ عامّا يهدف إلى التقليص من دلالاتها قدر الإمكان. ويتمثّل الإشـكال عندئذ في تحديد قيمتها الدلالية الأساسيّة.

2.2.1 الاستعمالات التداوليّة للروابط غير المنطقيّة

تطـرح القضيّة بالنسـبة إلى **الروابط غير المنطقيّة** طرحا مختلفـا أي الروابط التي ليس لهـا مقابل في اللغـات الصوريّة. وفي هذا الصدد يمكن أن نتسـاءل عن طبيعة شـروط الصـدق التي نسـندها للرابـط mais أي «لكـن». إذا عدنا إلى قائمـة الصدق 6 كان الرّابـط k هو أفضل ما يناسـب دلالة «لكـنّ ». لكنّ k هو رابـط الوصل ولا تختلف الدلالـة الصدقيّة الخاصة بلكـنّ عن دلالة «و». ولكن ماذا نقـول عن روابط من قبيل **رغم** التي يشـابه اشـتغالها في بعض الأوجه اشـتغال **لكنّ** أو بعض الروابط في اللسـان

الفرنسيّ مثل.. (*d'ailleurs, alors,après tout ,donc*) التي نترجمها بـ (**من ناحية أخرى وعندئذ ومهما حدث أو على كلّ حال وإذن**) فهي تفترض كلّها صحّة طرفيها وقد تعود كلّها إلى دلالة «و».

يحقّ للمرء أن يتساءل حول فائدة تحليل صدقيّ للروابط غير المنطقيّة فخصائصها التداوليّة لا تكاد تمتّ بصلة لشروط الصدق وهذه بعض خصائصها التداولية الأساسيّة.

(أ) تتمثّل دلالة الروابط غير المنطقيّة في جملة من **التعليمات التداوليّة** التي تحدَّد باعتبارها زوجا من <**شروط الاستعمال وشروط التأويل**> («موشلر، 1989a). أمّا شروط الاستعمال فهي مجموعات من الشروط التي ينبغي أن تلبّيها عناصر كلّ سلسلة وأمّا شروط الاستعمال فتحدِّد الاستدلالات التي يستلزمها وجود الرابط.

وتقوم الأمثلة في (10) شاهدا على التعليمتين المقترنتين بـ«لكن» وهما التعليمتان المسؤولتان عن الاستعماليْن المواليين وأحدهما مباشر والآخر غير مباشر في (11).

(10) أ.المطر ينزل لكنّني خارج.

ب. المطر ينزل لكنّني أرغب في التفسّح

(11) أ /المطر ينزل← لا (أخرج), أخرج /

[186] ب /المطر ينزل ← لا (أخرج), أرغب في التفسّح ← أخرج/

(ب) للروابط **مدى** أو **حيّز** (domaine/portée) متغيّر لا يطابق ضرورة الأجزاء التي تقع على يسار الرابط أو يمينه.

على سبيل المثال في المقطوعة التي يتصدّرها الرابط «**لأنّ**.»..أو..«**رغم ذلك**» [المقابل العربيّ للرابط الفرنسيّ quand même وparce que] نلاحظ أنّ الرابط «**لأنّ**» يدرج السبب **خ** للأثر **ب** بينما يربط الرابط «**رغم ذلك**» **خ** بقضية **ط** غائبة من العلاقة الخِطابيّة مثلما يدلّ على ذلك الشاهد (12) وتأويله (13)

(12) أنا خارج لأنّي أريد رغم ذلك أن أتفسّح

(13)**لأنّني** (أريد أن أتفسّح أنا خارج)

رغم أنّ (المطرَ ينزل أريد أن أتفسّح)

تفضي هاتان العلاقتان إلى التحليل التالي:

(14) أ. (أريد أن أتفسّح) **سبب** (أنا خارج)

ب./المطر ينزل←لا (أنا خارج)، أريد أن أتفسّح← أنا خارج/

ج) الخاصيّة الثالثة لروابط الألسنة البشريّة هو تغيّر طبيعة أطراف العلاقة. فهذه لأطراف المرتبطة يمكن أن تكون تباعا مضمونا قضويّا أو قوّة متضمّنة في القول أو إلقاء قول (énonciation):

(15) أ. مرضت مريم لأنّها أفرطت في الأكل.

ب. هل مرضت مريم ؟ لأنّني لم أرها بمكتبها.

ج. الدجاج موجود بالثلاجة لأنّني لا أرغب في إعداد الطعام.

يمكن للعلاقات التي أفادها دخول «**لأنّ**» أن تفسّر بـ(16) ويمكن ترجمتها بصياغة أكثر تقنية في (17):

(16) أ. علّة (سبب الخ..). مرض مريم أنّها أفرطت في الأكل.

ب. هل مرضت مريم ؟ إنّني أسأل لأنّني لم أرها بمكتبها

ج. الدجاج موجود بالثلاجة وإنّني أقول ذلك لأنّني لا أرغب في إعداد الطعام.

(17) أ. **سبب** (أفرطت مريم في الأكل، مريم مريضة)

ب. **سبب** (لم أر مريم كامل اليوم، **سؤال** (مريم مريضة)

ج. **سبب** ((لا أرغب في إعداد الطعام، **قول** (Dire) (الدجاج موجود بالثلاجة)

(د) وأخيراً أهمّ خاصّية من خصائص الروابط هي تغيّر الدلالة بتغيّر السياق. فالروابط المنطقيّة لها دلالة صدقيّة قارّة لا تتغيّر حسب المضمون والسياق. أمّا الروابط التداوليّة على عكس ذلك فهي تتأثّر **بالمضمون وترتيب المقطوعات** [النصّية] **والسياق** وهي العناصر التي ينبغي تأويل القول وفقها.

و لا نظنّ أنّ أحدا يجادل في أنّ الأقوال (18) ليست مترادفة (مثلما يبرز ذلك إقحامها في
[187] السياق (19) بينما تعطي الروابطُ التي تقابلها منطقيّا نتائجَ متماثلة: /

(18) أ.زيد ذكيّ لكنّه مشوّش.

ب.زيد مشوّش لكنّه ذكيّ.

(19) (نريد انتداب شخص ذكيّ).

أ.زيد ذكيّ لكنّه مشوّش.

ب.زيد مشوّش لكنّه ذكيّ.

ويمكن أن نتأكد أنّ المقطوعة **ب** و**خ** ليست مكافئة في الخطاب للمقطوعة **خ** و**ب** وذلك على عكس ما تتكهّن به الدلالة المنطقيّة لرابط الوصل:

(20) حقيقة ما وقع ليس أنّ زيدا قد رحل (ثُمّ) غضبت مريم ولكنّ مريم غضبت (ثُمّ) رحل زيد.

2. المقاربة الشكلانيّة للروابط في الألسنة الطبيعيّة

لقد تمكّن ‹غازدار› (1979) بناء على أعمال ‹غرايس› (Grice 1975) من صياغة مشكل علاقة الروابط المنطقيّة بالروابط في الألسنة البشريّة صياغة صحيحة. وتهدف مقاربته أوّلا إلى: ضبط الروابط المنطقيّة الممكنة في الألسنة الطبيعيّة وثانيا تفسير السبب الذي جعل الألسنة البشريّة لا تحتفظ ضمن جملة الروابط الممكنة إلّا بعدد قليل منها. يقوم موقفه واستدلاله على المقدّمات الغرايسيّة. وهو يعتمد كمبادئ تفسيريّة حِكم المحادثة وهي قواعد تداوليّة. (‹غرايس› 1975 والفصل 7 الفقرة 2.2). وسندرس في ما يلي تباعا العوامل ثمّ الروابط.

1.2. العوامل الصدقيّة

ما هي العوامل الممكنة؟ أي الروابط (unaire) الأحاديّة [التي تدخل على قضية واحدة]. للحدّ (argument) قيمتان ممكنتان في المجموعة {ص ،ك} وقيمتان (ك وص) لمجال (rang) الحدّ وهو ما يعطي 2^2 من الحالات الممكنة

الحدود	ط	ن	ب	خ
ص	ص	ك	ص	ك
ك	ك	ص	ص	ك

قائمة الصدق 10

لا تشتمل الألسنة الطبيعيّة إلّا على العامل **ن**. لماذا؟ إنّ الجواب عن ذلك ليس
[188] مرتبطا بدلالة الألسنة الطبيعيّة وإنّما بمظهرها التداوليّ: /

(أ) يُطرح العامل **ط** بحكمة الكيف («كن موجزا») وبالفعل يوجد تكافؤ بين قضيّة من القضايا ø وهذه القضيّة بعد أن حوّرها العامل (**ط** ø): **ط** ø↔ø.

(ب) ويُطرح العاملان **ب** و**خ** بالاعتماد على قاعدة المناسبة (كن مناسبا): مهما كانت قيمة صدق ø وΨ فإنّ **ب** ø صادقة و**ب** Ψ صادقة وهو ما ينتج عنه التكافؤ بين **ب** ø و**ب**Ψ: **ب**ø ↔ **ب**Ψ ويصحّ الاستدلال نفسه بالنسبة إلى العامل **خ**: مهما كانت قيمة صدق ø و Ψ فإنّ **خ** ø كاذبة و **خ** Ψ كاذبة وهو ما ينتج عنه تكافؤ **خ**ø و**خ**Ψ: **خ**ø ↔ **خ**Ψ

(ج) وبناء على ما تقدّم يكون العامل **ن** هو العامل الوحيد المتوفّر بالنسبة إلى الألسنة الطبيعيّة وهو عامل يمكن استعماله لتعريف **ط**: **ط**ø ↔ **ن ن**ø

2.2. الروابط الصدقيّة

ما هي الروابط الصدقيّة الممكنة في اللسان الطبيعيّ؟ للإجابة عن هذا السؤال يعطي غازدار، (1979) تعريفا ضيّقا للروابط الصدقيّة ويقترح حصر مجمل الحالات الممكنة في ستّ عشرة حالة حسب التقليبات في قائمة الصدق 6). ويقدّم التعريف التالي للروابط الصدقيّة:

الرابط الصدقيّ

الرابط الصدقيّ هو من الناحية الدلاليّة دالة يكون حدّها الوحيدُ مجموعةً من قيم الصدق.

ما هي مجموع الحدود الممكنة بالنسبة إلى رابط من الروابط ؟ إنّ المجموعة **س** للحدود المحتملة هي مجموع الفئات الفرعيّة غير الفارغة لقيم الحقيقة **ط** حيث **ط** = {ك, ص}. وبصفة أدقّ فإنّ **س** تتكوّن من الفئات الفرعيّة{ك}، {ص} و{ك، ص}: **س**={{ك}، {ص}، {ك، ص}}

يمكن الآن تعريف المجموعة **ر** من الروابط الصدقيّة. إنّ **ر** هي مجموعة دالات **س** في **ط**: **ر**=**ط** ^{س}

لمّا كانت **ط** لها عنصران و**س** لها ثلاثةُ عناصر كان مجمل الحالات المحتملة هي $2^3=8$ ونرمز لجملة الروابط بالروابط الثمانية التالية:

X*	V*	O*	K*	J*	E*	D*	A*	الحدود
ك	ص	ك	ص	ك	ص	ك	ص	{ص}
ك	ص	ك	ك	ص	ك	ص	ص	{ك،ص}
ص	ص	ك	ك	ك	ص	ص	ك	{ك}

قائمة صدق 11

[189] / لم تتحقّق كلّ هذه الروابط في الألسنة الطبيعيّة وذلك يدفعنا للتساؤل عن سبب ذلك. ينبني الجواب من ناحية على مبدإ دلاليّ مطبّق على الروابط الصدقيّة التي تُرشّح لكي تكون روابط في اللسان الطبيعيّ (مبدأ **الاعتراف** confessionnalité) ومن ناحية ثانية على حِكم المحادثة لـغرايس، (**حكمة المناسبة**. ن.الفصل 7 الفقرة 2.2.)

مبدأ الاعتراف

ينبغي للرابط أن يعترف بكذب مكوّناته عندما يحدّد قيمة صدق الجملة بأكملها.

يقصي هذا المبدأ من الألسنة الطبيعيّة الروابط التي ليست اعترافيّة أي الروابط التي لا تعلن عن كذب حدودها. ويمنع هذا المبدأ أن يوجد في الألسنة الطبيعيّة أيّ رابط ينتج قيمة صدق إيجابيّة عندما يكون قريناه (أو قرناؤه) كاذبين. إنّ هذا المبدأ يقصي تبعا لذلك الروابط X^* , V^*, E^*, D^* وهي روابط غيرُ اعترافيّة. فالرابط $c \in C$ أي ر∂ر يكون رابطا اعترافيّا إذا وفقط إذا $F=(\{F\})$ c أي ر ({ك}) =ك أي إذا كانت قيمة صدقه كاذبة عندما تكون حدوده كاذبة.

وقد بقيت العوامل التالية مُرشّحة لأن تكون روابط في الألسنة الطبيعيّة وهي A^*, J^* K^* O^* لكن قاعدة المناسبة تقصي الرابط O^* مثلما أقصت العامل Q أي خ. وبالفعل فإنّ $O^*(\Psi_1 .... \Psi_m) = O^*(\varnothing_1 ... \varnothing_n)$ وذلك بالنسبة إلى أيّ متغير $\varnothing_1 ... \varnothing_n ..., . \Psi_1 .... \Psi_m$

وتطابق الروابط الباقية (حسب ترتيبها الأبجديّ) أي K^*, J^*, A^* الرابط «**أو**» الاحتوائيّ و«**أو**» الإقصائيّ والرابط «و». أمّا الاستلزام المادّيّ (**إذا**) والشرط الثنائيّ (**إذا وفقط إذا**) فيُطرحان لأنّ الرابطين غيرُ اعترافيين. إنّ أكثر ما يفاجئنا أن هذا الطرح يؤدّي بنا إلى أحد أمرين: إمّا أن نعتبر «**أو**» ملتبسا بين أحد دلالتين وإمّا أن نعتبره موافقاً لمدخلين معجميين منفصلين لكلّ منهما دلالته الخاصّة (على التوالي A^* وJ^*)

ملاحظة: وسنرى أنّ الرابط «**أو**» الإقصائيّ يفسّر باعتباره نتيجة استلزام خطابيّ درجيّ يأتلف مع المعنى الأوّليّ الاحتوائيّ لـ«**أو**» فلا يبقى في نهاية الأمر من جملة الروابط إلّا الرابطان A^* وJ^* باعتبارهما من الروابط المنطقيّة في اللسان الطبيعيّ.

3. المقاربات غير الشكلانيّة لروابط الألسنة الطبيعيّة

تنطلق المقاربات غير الشكليّة من [ملاحظة] عدم وجود تكافؤ صدقيّ بين الأقوال من الصنف التالي:

(21) أ. إن توفي الملك العجوز بأزمة قلبيّة وأُعلِنت الجمهوريّة إذن فإنّ زيدا سيكون سعيدا.

ب. إن أعلنت الجمهوريّة ومات الملك العجوز بأزمة قلبيّة إذن فإنّ زيدا سيكون سعيداً. / [190]

(22) أ. لوكي لوك Luky Luke امتطى حصانه واختفى في الشفق.

ب.؟ لوكي لوك اختفى في الشفق وامتطى حصانه.

لا يوجد في هاتين الجملتين تكافؤ دلاليّ. ففي الشاهد (21أ.) كان إعلان الجمهوريّة تاليا لموت الملك العجوز ونتيجة من نتائجه أمّا في (21.ب)فإنّ إعلان الجمهوريّة هو الذي يسبق موت

الملك العجوز ويسبّبه. وفي (22أ.) كان اختفاء الفارس تاليا ركوبَه فرسَه أمّا العلاقة المعاكسة فإنّها تعطي تأويلا شاذّا في (22ب)

تبدو «و» مقترنةً في هذه الاستعمالات بأثر معنويّ زمنيّ و/أو سببيّ. [والسؤال المطروح هو] هل يمثّل هذا الأثر المعنويّ جزءا من معنى «و» أو أنّه يمكن اشتقاقه انطلاقاً من حِكَم محادثيّة (قوانين الخطاب).

1.3 التحليل غير الاختزاليّ

إنّ موقف ‹دكرو› (‹دكرو› 1972,1973, 1989 الفصل الثاني) هو موقف غير شكلانيّ وغير اختزاليّ. ويعود موقفه غير الشكلانيّ إلى تسليمه بأنّ روابط الألسنة الطبيعيّة وعواملَها ليس لها دلالة منطقيّة. ومن جهة ثانية فإنّ موقفه غيرُ اختزاليّ على أساس أنّه يرفض اعتبار أنّ استعمالات الروابط غيرُ منطقيّة في ظاهرها فقط وإن شئتَ قلتَ إنّه يرفض الفرضيّة التي تجعل المرء يؤوّل الأقوال باعتبارها اختزالا لعلاقات منطقيّة أكثر تشعّبا.

1.1.3 التحليل الاختزاليّ لـ«إذا» و«و»[16]

تسمح الأمثلة المشتملة على «إذا» و«و» بتفسير أطروحة ‹دكرو› غير الشكلانيّة وغير الاختزاليّة. يبرّر القائلون بالموقف الشكلانيّ موقفهم بالرغبة في استيعاب الظواهر المتعلّقة بالاستدلال في اللغة الطبيعيّة وتفسيرها انطلاقاً من الدلالة المنطقيّة لكلمات مثل حرفي النفي «لم» أو «لا» و«أو» و«إن» و«كلّ» و«بعض» الخ.. ويعترض ‹دكرو› على هذا التصوّر الشكلانيّ اعتراضا كاملا ويستند اعتراضه إلى الخصائص الاستدلاليّة للكلمات المنطقيّة. وبالفعل يمكن أن نستنتج من [العبارة] **إذا ب** إذن **خ** من وجهة نظر منطقيّة **إذا لا - خ إذن لا - ب**. كما أنّه يمكن أن نستنتج من [العبارة] **ب وخ** من جهة **ب** ومن جهة أخرى **خ**.

تمثّل الشواهد (23) و(24) الأمثلة النموذجيّة للاستدلال ('23) و('24):

(23) إذا أتى زيد لعبنا البريدج.

(24) أتى زيد ومريم.

('23) إذا لم نلعب البريدج إذن يكون زيد لم يأت.

('24) أ. أتى زيد.

ب. أتت مريم.

تظهر الإشكالات بالنسبة إلى الأقوال (25) و(26)

(25) يمكن لزيد أن يأتيَ إن رغب في ذلك / [191]

16 . [إذا هي ترجمة لـ si وقد تؤدّى كذلك بإن حسب السياقات]

(26) إن كنت عطشان فالجعة موجودة في الثلاجة.

ذلك أنّه لا يمكن استنتاج الاستدلالات المنطقيّة العادية:

('25)؟ إن كان زيد لا يريد أن يأتي فذلك لأنّه لا يرغب في ذلك.

('26)؟ إن كانت الجعة غيرَ موجودة في الثلاجة فذلك لأنّك لست عطشان.

وتقول المقاربة الشكليّة إنّ الأقوال (25) - 26 ليست أقوالا حقيقيّة وإنّما هي [صيغ] مختزلة من الأقوال ("25) - ("26):

("25) يمكن لزيد أن يأتيَ وإن رغب في المجيء سيستفيد من ذلك.

("26) الجعة موجودة بالثلاجة ويمكنك أن تشرب منها إن كنت عطشان.

غير أنّ «دكرو» بيّن أنّ البرنامج الاختزاليّ لا يسمح بتفسير اشتغال حرف العطف «و» في الشاهد (28)مقارنة مع (27).

(27) يودّ أن يزور شمال الكرة الأرضيّة وإفريقيا.

(28) يودّ أن تعطيه الويسكي والماء.

('27) أ. يودّ أن يزور شمال الكرة الأرضيّة.

ب. يودّ أن يزور إفريقيا.

('28) أ. يودّ أن تعطيه الويسكي.

ب. يودّ أن تعطيه الماء

إنّ النتيجتين ('27) مترتّبتان عن (27) وبالعكس من ذلك فإنّ (28)لا يسمح باستخلاص النتيجة ('28). كيف تفسّرُ المقاربة الاختزاليّة هذه الظواهر؟ إنّها تفسّرها بالطريقة السابقة نفسها أي بافتراض أنّ (27) و(28) ليست إلّا [أقوالا] مختزلة من ("27) و("28).

("27) إن زار شمال الكرة الأرضيّة كان سعيدا وإن زار إفريقيا كان سعيدا.

("28) إن أعطيته الويسكي وإن أعطيته الماء كان سعيدا.

لكنّ الشاهد ("27) يسمح باستنتاج ('"27) التي تمثّل الشكل الأصلي ('27) بينما لا تسمح ("28) باستنتاج ('"28)لأسباب منطقيّة بحتة.

('"27) إن زار شمال الكرة الأرضيّة كان سعيدا

('"28) إن أعطيته الماء كان سعيدا.

ذلك أنّ الصورة المنطقيّة إذا **ب** إذن **خ** وإن **ر** إذن **س** تسمح الاستدلال بـ **إذا ب إذن خ**.

وعلى العكس من ذلك فإنّ الصورة المنطقيّة **إذا ب** و**خ** إذن **ر** لا تسمح باستدلال إن **ب** إذن **ر**.

2.1.3 الاعتراضات على الموقف الاختزالي

ويخلص «دكرو» من هذه المعطيات إلى أنّ الروابط المنطقيّة في اللسان الطبيعيّ ليس لها خصائص استدلاليّة إلا إذا سلّمنا بالفرضيّة الاختزاليّة وهو يطعن في شرعيّة هذه المقاربة. وتتمثّل حجّته الرئيسيّة في القول بأنّ ظواهر الاستدلال لا تتعلّق بالعلاقات
[192] بين الأقوال وإنّما تتعلق بالعلاقات/ بين القضايا. وبعبارة أخرى فإنّ اللسانيّ ليس معنيّا بالاستدلال إلّا بصفة غير مباشرة. فالارتباطات بين الأقوال تتعلّق بظواهر دلاليّة أكثر بدائيّة مرتبطة بعملية القول والحِجاج. فإن أبلغت الأقوال استدلالات كانت هذه الاستدلالاتُ لأنّها نتيجةُ ظواهر متعلّقة بالخطاب استدلالات ذاتَ طبيعة غير منطقيّة وغير صدقيّة (الفصل 10 و11 لمزيد التوسّع في المقاربة الحجاجيّة).

2.3 المقاربة الأدنويّة.

تهدف المقاربة الأدنوية (Cornulier 1985) إلى التّمييز بين ثلاثة مكوّنات في دلالة الروابط «**المعنى القويّ**» أو **م - القوى** (كأن يكون المعنى الزمنيّ أو السببيّ لـ «و» مثلا) «**والمعنى الأدنى**» أو **م - أدنى** (الذي يطابق المضمون الدلاليّ للرابط الذي لا يتغيّر) **والمعلومة السياقيّة** الذي يسمح بالانتقال من المعنى الأدنى إلى المعنى القويّ وتُعرَّف المعلومة السياقيّة بكونها الحاصل من المعنى القويّ بعد أن يُطرح منه المعنى الأدنى **م - القوى** ناقص **م - أدنى**

تناهض المقاربة الأدنويّة أطروحتين: من ناحية أطروحة اللبس التي تعتبر الروابط دلاليّا مُلبسة (فتكون الواو ملتبسة بين المعنى الزمنيّ والمعنى السببيّ والمقابلة والمعنى المنطقيّ الخ..) ومن جهة ثانية الأطروحة غير الاختزاليّة وخاصّة الحجج التي تدحض التأويل الاستدلاليّ للروابط المنطقيّة في اللسان الطبيعيّ.

1.2.3 المعنى الأدنويّ واللبس الدلاليّ

لضبط ماهيّة المعنى الأدنويّ للروابط نأخذ مثال OU [الذي يقابله في العربيّة «أو» أو «إمّا وإمّا»] الذي يمكن أن يلتبس بين معناه الاحتوائيّ ومعناه الإقصائيّ. ألا ترى أنّ (29) تحتمل القراءتين (30) و(31). وتسمح العبارتان: «**إمّا الاثنان معا**» و«**ليس الاحتمالان** معا» برفع اللبس عن القول.

(29) (إمّا أنّ مارك مريض وإمّا أنّ بول سافر

(30) إمّا أنّ مارك مريض وإمّا أنّ بول سافر وإمّا الاحتمالان [معا]

(31) إمّا أنّ بول مريض وإمّا أنّ بول سافر لكن ليس الاحتمالان معا.

سنستند إلى القراءتين (30) و(31) الصورتين المنطقيتين (32) و(33) حيث يكون فيهما

مارك مريض= **م**.

وبول سافر= **ب**.

أو الاحتمالان معا= أو (**م** و**ب**) ولكن ليس الاحتمالان معا = وليس (**م** و**ب**).

(32) (**م** أو **ب**) أو (**م** و**ب**).

(33) (**م** أو **ب**) ولا (**م** و**ب**).

ويتمثّل السؤال الذي يطرحُه «كورنيلي» Cornulier في معرفة التأويل الذي ينبغي أن نحمل عليه OU أي «**أو**» في هذه الصور المنطقيّة. ولمّا كانت «**أو**»تتدخّل مرّتين في الشاهد (32) ولمّا كان من الممكن أن تأخذ قيمتين (فصلا احتوائيّا disjonction inclusive ∨ وفصلا إقصائيّا ∇: disjonction exclusive حصلنا على أربعة قراءات ممكنة ممثّلة في قائمة الصدق رقم 12/. لمّا [193] كان الرابط «أو» في الشاهد (33) لا يعمل إلّا مرّة واحدة لم يحتمل الشاهد إلّا قراءتين إحداهما مع الفصل الاحتوائيّ ∨ والأخرى مع الفصل الإقصائيّ∇:

م	ب	قراءة 1 (م ∨ ب) ∨ (م ∧ ب)			قراءة 2 (م ∨ ب) ∇ (م ∧ ب)			قراءة 3 (م ∇ ب) ∨ (م ∨ ب)			قراءة 4 (م ∇ ب) ∇ (م ∧ ب)		
ص	ص	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص
ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك	ص	ص	ك
ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك	ك

قائمة الصدق رقم 12

بمقتضى قائمة الصدق رقم 12 تكون القراءات 1 و3 و4 متماثلة ما عدا القراءة رقم 2 التي تعطي نتائج مخالفة. في المجموعة الأولى من القراءات تكون شروط الصدق الخاصّة بالقضيّة **ب** أو **خ** أو الاثنين [معا]» مكافئة لـ **ب** ∨ **خ**. ذلك أنّ تأويل الرابط «أو» الأوّل تأويلا احتوائيّا أو تأويلا إقصائيّا ليس مفيدا. [بينما] في القراءة الثانية يحدّد النتيجةَ الرابطُ الثاني «أو» الإقصائيّ. ذلك أن شروط الصدق لا تفيدنا بشيء في ما يتعلّق بقيمة الرابط «أو» الأوّل. وينتج عن ذلك أن «أو» ليس ملبسا وأنه يتعيّن تأويل الرابط «**أو**»في [العبارة]: **م** أو **ب** باعتباره احتوائيّا

يمكن أن تُؤكّد هذه النتيجةُ بفحص شروط الصدق المتعلّقة بالقراءة الثانية **م** أو **ب** أي **م** أو **ب** لكن ليس الاحتمالان [معا] (ن. (33) وتوجد هذه الشروط في قائمة الصدق رقم 13.

م	ب	القراءة 1				القراءة 2			
		(م ∨ ب)	∧	¬	(م ∧ ب)	(م ∇ ب)	∧	¬	(م ∧ ب)
ص	ص	ص	ك	ك	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ك	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ك
ك	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص	ص	ك
ك	ك	ك	ك	ص	ص	ك	ك	ص	ك

قائمة الصدق 13

و يستخلص ‹كورنيليي› من ذلك نتيجتين: من ناحية لا شيء يبرّر أنّ معنى الرابط «أو» في اللسان الطبيعيّ هو معنى إقصائيّ يتقابل مع القيمة الاحتوائيّة للدلالة المنطقيّة. ومن ناحية ثانية يكون من الأفضل إسناد معنى أدنى احتوائيّ للرابط «أو» بدل اعتباره ملتبسا دلاليّا وتفسير/ القيمة الحاصلة في الاستعمال (مثلما هو شأن المعنى الإقصائيّ [194] في [مثال] جبن أو فاكهة) باعتبارها حصيلة المعنى الأدنى مضافا إليه معلومات سياقيّة ومبادئ تداوليّة عامّة. ألا ترى أنّنا نشتقّ المعنى القويّ الإقصائيّ لأنّنا نعلم باعتبارنا حرفاء أنّ قوائم الأكل تتيح لنا الاختيار في آخر الوجبة بين أكل حلو وآخر مالح. إنّ القول «جبن أو فاكهة» حتّى يكون صادقا يجب أن يفيد جبن ∨ فاكهة (المعنى الأدنى الاحتوائيّ) لأنّ صاحب المطعم الذي يعلن في لافتة مطعمه «جبن أو فاكهة» يتعهّد بتوفير جبن أو فاكهة. . وبذلك يتبيّن أنّ التحليل الأدنويّ يخالف في الآن نفسه نظريّة اللبس والنظريّة غير الاختزاليّة لـ‹دكرو› التي تسند معنى أدنويّا إقصائيّا للرابط «أو».

2.2.3 الاستدلالات المنطقيّة والمبادئ التداوليّة (و)

توجد حالة يبدو أنّها تدعم التحليل غير الاختزاليّ لـ‹دكرو› وتطعن في التحليل الأدنويّ. إنّها حالة الرابط «و» خاصّة في الاستعمالات التي تكون من قبيل (34)

(34) العَلم أزرق وأحمر.

إنّ هذه الاستعمالات تناقض الاستعمالات النموذجيّة لـ«و» التي تتحقّق فيها الشروطُ المنطقيةُّ والاستدلاليّة.

(35) الطاولة بيضاء ومربّعة.

تتكوّن الصورة المنطقيّة للقول في الشاهدين [34 و35] من العبارة التالية: **س** هي **ي** و**ز**. ويرى «دكرو» أنّ الاشتغال المنطقيّ للرابط «و» ينبغي أن يسمح بالتكهّن انطلاقاً من: **س** هي **ي** و**ز** بالاستنتاج **س** هي «**ي**» والاستنتاج **س** هي «**ز**». ويصحّ وفق هذا التحليل أن نستنتج ('35 أ) و('35 ب) لكن لا يصحّ استنتاج ('34 أ) و('34 ب):

('34) أ. العلم أزرق.

ب. العلم أحمر.

('35) أ. الطاولة بيضاء.

ب. الطاولة مربّعة.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أنّ هذا الاستدلال ليس صحيحا من وجهة نظر منطقيّة أو يتطلّب في كلّ الأحوال توضيحا. فشكلياً لا يمكن لصورة منطقيّة من نوع (**أ** هي **ب**) س حيث يكون **أ** و**ب** محمولين وس متغيّرُ حدٍّ أن تسمح باستنتاج **أ**س و**ب** س وذلك لسبب بسيط مُحصّله أنّ (**أ** و**ب**)س ليست عبارة مستقيمة التركيب فأداة الربط «و» في اللغات المنطقيّة الكلاسيكيّة هي عامل قضويّ ولا يمكن أن يربط إلّا قواعد (formule) أو قضايا. وللحصول على **أ**س و**ب** س ينبغي للصورة المنطقيّة التي هي أساس الاستدلال أن تكون **أ**س و**ب** س. وفي هذه الحالة يصحّ منطقيّا استنتاج **أ**س و**ب** س.

إذن لو كان بالإمكان في جميع الأحوال اشتقاق العبارة المنطقيّة **س** هي **ي** و**س** هي **ز** من الصورة المنطقيّة **س** هي **ي** و**ز** لأمكننا أن نستنتج من ذلك أنّ «الرابط» «و» في اللسان الطبيعيّ له بالفعل دلالة منطقيّة خاصّة به. ولكن لمّا كانت هذه/ الاستدلالات غيرَ ممكنة في جميع الأحوال كان من الصائب أن نستنتج أن «و» [195]
ليس له دلالةَ الرابط المنطقيّ وعلى كلّ حال ليس له خصائصُه الاستدلاليّة.

ويتعلّق الأمر بمعرفة إن كان هذا الاختلاف في الاستدلال يعود إلى الرابط «**أو**» أو يعود إلى عوامل أخرى وخاصّة معنى محمول الجملة («كورنيليي» 1985).

لنقارن لهذا الغرض (34) و(36):

(34) العَلم أزرق وأحمر.

(36) العلم أزرق.

للشاهد (36) الدلالتان التاليتان:

('36) أ. العلم كلّه أزرق.

ب. العلم هو جزئيّا أزرق.

تجدر الملاحظة إلى أنّ الدلالة (36') أ. هي الدلالة العاديّة لـ (36) وذلك بمقتضى **حكمة الكَمّ** التي تقول: «أعط المعطيات بالقدر المطلوب». ويحقّ للمخاطب لتأويل القول أن يفترض أنّ القائل قدّم المعلومة الأقوى. وفي المقابل فإنّ هذا ليس شأنَ الشاهد (34). ألا ترى أنّ العلم إن كان أزرق وأحمر فإنّه لا يمكن أن يكون أزرق إلّا بصفة جزئيّة. لذلك فإنّ استدلالات الشاهد (34) و(36) هي تباعا:

("34) أ. العلم هو جزئيّا أزرق.

ب. العلم هو جزئيّا أحمر.

("36) العلم كلّه أزرق.

والنتيجة الحاصلة من هذه الملاحظات أنّ اختلاف الاستدلالات التابعة للشاهدين (34) و(36) لا يعود إلى معنى «و» وإنّما إلى المعاني المختلفة لكلمة «**أزرق**». وبالفعل فإنّك إن وضّحت معنى الشاهد (34) بالاستعانة بالشاهد (37) حصلت بسهولة على الاستدلالات ("34) طبقا للخصائص المنطقيّة للرابط «و»:

(37) العلم هو جزئيّا أزرق وجزئيّا أحمر.

وبذلك يسقط الاعتراض على التعريف المنطقيّ أو الأدنويّ للرابط «و».

لكن تبقى قضيّة مركزيّة معلّقة لا تواجهها المقاربة الأدنويّة بصفة مباشرة. هي: كيف نفسّر مختلف قيم الرابط «و» الحاصلة عند الاستعمال انطلاقاً من معناها المنطقيّ؟ تقتضي الإجابة عن هذا السؤال التعرضَ لنظريّة الاستلزامات الخِطابيّة لـ‹غرايس› (1975)

3.3 مقاربة ‹غرايس›

نجد إلى جانب المقاربة الأدنويّة مقاربة ‹غرايس›. وتمثّلها أعمال ‹هورن› Horn (1972) و‹غازدار› Gazdar (1979) و‹ليفنسن› Levinson (1983). تقوم هذه المقاربة على مفهوم **الاستلزام** وخاصة مفهوم **الاستلزامات الخِطابيّة المحادثيّة والاستلزامات الخِطابيّة**
[196] **الوضعيّة**./ تفترض هذه المقاربة أنّ الدلالات المرتبطة بالروابط في الألسنة الطبيعيّة لا تختلف عن دلالاتها المنطقيّة بل هي على العكس من ذلك حصيلة استلزامات وضعيّة أو استلزامات محادثيّة.

على سبيل المثال نقول بناء على المنطلقات الغرايسية إنّ الرابط «و» في الشاهد (38)يضمّن محادثيّا علاقةَ تعاقب وترتيب بين أن يتزوّج المرء وأن يكون سعيدا وأن ينجبَ كثيراً من الأبناء. وعلى العكس من ذلك تضمّن «**إذن**» وضعيّا أنّ الشجاعة نتيجةُ الانتماء إلى الشعب الإنغليزيّ.

(38)تزوجا وعاشا سعيدين ورُزقا بكثير من الأبناء.

(39)جون إنغليزيّ إذن هو شجاع..

يعني هذا أنّ الروابط تشغّل مسارات استدلاليّة إمّا باعتبار دلالتها فحسب (استلزام وضعيّ) وإمّا باعتبار تفاعل دلالتها وحِكم المحادثة.

1.3.3 الاستلزامات الوضعيّة والمحادثيّة

تتمثّل وظيفة الاستلزام الخطابيّ التي تفسّر المظاهر غير الصدقيّة لمعنى الأقوال أوّلا في إعطاء تفسير وظيفيّ للمعطيات اللغويّة، ثانيا في تفسير الإمكانية التي تسمح لنا بأن نُبلغ [من المعاني] أكثر ممّا نقول، ثالثا بتبسيط الوصف الدلاليّ.

وبالفعل إن عدنا إلى الرابط «و» كانت دلالة «**وبعد ذلك**» في الشاهد (38) غير مختلفة عن المعنى المنطقيّ نظير «و» (انظر (40)مقابل (41)) وإنّما هي استلزام محادثيّ تولّده حكمة الكيف«كن منظّما» :

(40) أ. باريس هي عاصمة فرنسا ولندرة عاصمة إنكلترا

ب. لندرة عاصمة إنكلترا وباريس هي عاصمة فرنسا

(41) أ. امتطى لوكي لوك Luky Luke جواده وغاب في الشفق.

ب. ؟ غاب لوكي لوك في الشفق وامتطى جواده.

يتمثّل الفارق بين الاستلزام المحادثيّ والاستلزام الوضعيّ في أنّ الاستلزام المحادثيّ هو الوحيد الذي تولّده قواعدُ المحادثة (الكمّ والنوع والمناسبة والكيف انظر الفصل 7 فقرة 2.2.). أضف إلى ذلك أنّ خصائص ضروب هذه الاستلزامات ليست متماثلة. فالاستلزامات المحادثيّة قابلة للإلغاء annulable ولكنّها غير قابلة للفصل (non détachable) (أي إنّها استدلالات قائمة على الدلالة أكثر من قيامها على أساس الشكل اللغويّ) أمّا الا ستدلالات الوضعيّة فهي غير قابلة للإلغاء ولكنّها قابلة للفصل (détachable) (ن.فصل 9 فقرة 4.1).

و يمكن المقارنة في هذا الصدد بين الشاهد (42) والشاهد (43) بالنسبة إلى قابليّة الإلغاء والشاهدين (44) و(45) بالنسبة إلى قابليّة الفصل.: / [197]

(42) أ. شتم جان بول وضربه بول[17]

ب. شتم جان بول أوّلا ثمّ ضربه بول

ج. شتم جان بول فضربه بول ولكن ليس بالضرورة في هذا الترتيب.

(43) أ. يملك الدوق **نورفولك** (Norfolk) ثلاثة قصور وفي الواقع أكثر من ذلك

17 . [يمكن أن يترجم الشاهد الفرنسيّ في هذا السياق بالعربيّة باستعمال الفاء بدل الواو ولذلك لا ينطبق هذا التحليل إلاّ على الروابط الفرنسيّة وتحتاج العربيّة إلى تحليل خاص بها. المترجم]

ب.؟؟ يملك الدوق **نورفولك** (Norfolk) ثلاثة قصور وفي الواقع أكثر من ذلك لكنّه يملك سيارة واحدة ولا يوجد أي تعارض بين الواقعتين.

(44) أ.جان عبقرية.

ب. جان نابغة.

ج. جان عقل لامع.

د. جان أحمق.

(45) أ. أنت الأستاذ

ب. أنتم الأستاذ

تظهر إمكانيّة (42ج) أنّ العلاقة التعاقبيّة قابلة للإلغاء وتمثّل إذن استلزاما محادثيّا. أمّا في الشاهد (43.أ) فإنّ التأويل الذي يحمل ثلاثة **قصور** على أنها ثلاثة **قصور وثلاثة قصور فحسب** قد تمّ إلغاؤه بالمُركّب «**وفي الواقع أكثر**». وعلى العكس من ذلك فإنّ فكرة التعارض التي تدخلها «لكنّ» لا يمكن إلغاؤها مثلما يدلّ على ذلك «الشاهد» (43.ب) فالرابط «**لكن**» يدخل تعارُضا بين **ب** و**خ** في العبارة **ب** لكن **خ** باعتباره استلزاما وضعيّا (نحصل على المعنى الصدقيّ للعبارة **ب لكن خ** بالعبارة المنطقيّة **ب ^ خ**) ويمكن في الشاهد (44) أن يضمّن التأويل الساخر (44د.) بأيّ قول من الأقوال (44أ - ج) وبذلك يتبيّن أنّ الاستلزامات المحادثيّة غير قابلة للفصل (non détachable). وعلى العكس من ذلك يمكن فصل الاستلزام الخطابيّ للشاهد (45.ب) المقترن بأنتم لمّا كان المخاطَب مبعدا أو أرفع منزلة من المتكلّم) لأنها غير مقترنة بالشكل اللغويّ «أنت»[18].

2.3.3 الاستلزام الدرجيّ (scalaire)

كيف نفسّر أنّ الرابط «و» له معنى منطقيّ وأنّ من استلزاماته الخطابيّة المحادثيّة المعنى الزمنيّ «**وبعد ذلك**» أو كيف نفسّر أنّ المعنى الحرفيّ للرابط «**أو**» هو المعنى الاحتوائيّ (inclusif) و أنّ استلزامه المحادثيّ هو المعنى الإقصائيّ (exclusif). يقتضي الجواب عن السؤال الأوّل اللجوء إلى حكمة النوع التي تقول (كن منظّما) ونفترض أنّ هذه الحكمة ستكون محترمة وأنّها تضمّن محادثيّا بالنسبة إلى كلّ متتالية **ب** و**خ** العلاقة التالية $ز_1$ (**ب**) ، $ز_1$ (**خ**) [ز رمز لزمن] ويقتضي الجواب عن السؤال الثاني مفهوم السلّم الكمّيّ (échelle quantitative) والتضمين الخِطابي الدرجيّ (انظر ،هورن، 1972 و،غازدار، 1979 و،ليفنسن، 1983).

18 . [تستعمل المقابلة بين ضمائر المخاطب المفرد والجمع في الفرنسيّة حسب علاقة المتكلّم بالمخاطب المهنيّة أو العائليّة].

السلّم الكمّيّ

السلّم الكمّيّ مجموعة مرتّبة من المحمولات ‹و$_1$،و$_2$،و$_3$...و$_ن$› بحيث إن كانت **أ** إطارا تركيبيّا و**أ** (و$_1$) **جملة سليمة التركيب استلزمت أ** (و$_1$) العبارة المنطقيّة **أ** (و$_2$) واستلزمت **أ** (و$_2$) العبارة **أ** (و$_3$) ولا يصحّ العكس.

إنّ المسوّرات «**كلّ**» و«**بعض**» على سبيل المثال تكوّن سلّما ‹**كلّ، بعض**› لأنّ (46) تقتضي (47) بينما لا يقتضي الشاهد (47) الشاهد (46):

(46) ذهب كلّ الأولاد إلى حفل الاستقبال./ [198]

(47)ذهب بعض الأطفال إلى حفل الاستقبال.

يتعلّق مفهوم الاستلزام الدرجيّ بعلاقة المحمول الأضعف بالمحمول الأقوى. أي إنّ المتكلّم إن أخبر (asserter) بالمحمول الأضعف ضمّن [بذلك] محادثيّا نفي المحمول الأقوى

الاستلزام الدرجيّ

هب سلّما‹ و$_1$ ،و$_2$ ،و$_3$ ....و$_ن$ › إذا أخبرمتكلّم **أ**(و$_2$) إذن فإنّه يضمّن ¬ (و$_1$) وإذا أخبر **أ**(و$_3$) ضمّن ¬ (و$_2$) و ¬ (و$_1$) وبصفة عامّة إذا أخبر متكلّم **أ**(و$_ن$) إذن فإنّه يضمّن ¬ **أ**(و$_{ن-1}$)، ¬ **أ**(و$_{ن-2}$) وهكذا إلى أن نبلغ ¬ **أ**(و$_1$) (ليفنسن، 1983, 133)

تسلّم الفرضيّة الدرجيّة بوجود سلّم كمّيّ يربط الرابط «و» بالرابط «**أو**»‹ و، أو›. يعني هذا أنّ كلّ قول صورته [المنطقيّة] **ب** أو**خ** يضمّن محادثيّا ¬ (**ب ∧ خ**):

(48) الاستلزام الخِطابيّ الدرجيّ لـ«**أو**»:

تُضمّن [العبارة المنطقيّة] **ب** أو**خ** محادثيّا ¬ (ب ∧ خ).

وعلى سبيل المثال يضمّن القول المعلّق على لافتة مطعم: **فاكهة أو جبن** ¬ (**فاكهة ∧ جبن**).

كيف نحصل على القراءة الإقصائيّة للرابط «**أو**» المستعمل في اللافتة «**جبن أو فاكهة**»؟ يكفي لذلك أن نقرن الاستلزام الدرجيّ لـ «**أو**» بمعناه الاحتوائي مثلما تبرز ذلك قائمة الصدق 14 التي تثبت علاقة التكافؤ في الشاهد (49):

(49) ((ب ∨ خ) ∧ ¬ (ب ∧ خ) ↔ (ب∇خ))

ب	خ	(ب ⌄ خ)	⁻	⌐	(ب ^ خ)	⟷	(ب ⊽ خ)
ص	ص	ص	ك	ك	ص	ص	ك
ص	ك	ص	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ص	ص	ص	ص	ك	ص	ص
ك	ك	ك	ك	ص	ك	ص	ك

قائمة الصدق رقم 14

وبذلك يتبيّن أنّ معنى «أو» هو معناه المنطقيّ أو الاحتوائيّ بما أنّ معناه الإقصائيّ مكافئ لالتقاء معناه الأوّليّ الاحتوائيّ مع استلزامه الخِطابيّ الدرجيّ.

ملاحظة: وتجدر الملاحظة إلى أنّ المعنى الإقصائيّ لم يحدّد باعتباره استلزاما خطابيّا أو أثرا معنويّا مثلما هو الحال في المقاربة الأدنويّة. / [199]

3.3.3 مبدأ الإبلاغيّة, informativité

توجد استعمالات تداوليّة للرابط «و» تبدو مستعصية عن التفسير بالاعتماد على حكمة الترتيب لأنّها تستلزم علاقة تعاقب و/أو علاقةً سببيّة مثلما هو شأن الشاهد (50):

(50) أدار المفتاح واشتغل المحرّك

سيُؤوّل هذا الشاهد تأويلا قويّا باعتباره يُضمّن علاقة سببيّة بين **ب** و**خ** (ن.فصل9 فقرة 2.4).

وقد اقترح ‹ليفنسن› (1983 , 146) خوارزم التأويل المتعلّق بالرابط «و» في الشاهد (51) وذلك خاصّة لتفسير القراءات المختلفة للمثال 50:

(51) هب أنّ لك [العبارة المنطقيّة] **ب** و**خ** . حاول أن تؤوّلها باعتبارها:

(أ) «**ب ثمّ خ**» إن كان ذلك ممكنا حاول:

(ب) «**ب وإذن خ**» وإن كان ذلك ممكنا حاول:

(ج) «**ب** و**ب** هي سبب **خ**».

يطرح الخوارزم (51) الإشكال التالي وهو أنّه لا يمكننا تفسير المرور من (50) إلى (50 ج) بالاعتماد على قاعدة الكمّ. إذ لو كان القائل يعرف المعلومة الأقوى لكان عليه أن يعطيَها. ذلك أنّ قاعدة الكمّ تقضي بأن يعطي القائل من المعلومات القدرَ المطلوب وهو ما يسمح للمخاطب بأن يستنتج أنّ المعلومة الأقوى قد أُعطِيت. وقد اعتمد ‹ليفنسن› على مبدإ مناظر لقاعدة الكمّ وهو مبدأ الإخباريّة (‹ليفنسن› 1983، 146).

مبدأ الإبلاغية

في بعض الظروف اِقرّأ في القول معلومات أكثر ممّا يتضمّن بالفعل حتّى يكون القول متماسكا مع ما تعلمه عن العالم.

وفـق هذا المبدإ لكي يكون القول متناسـقا مع المعلومـات التي نعرفها عن العالم ينبغي افتراض علاقة سـبب بنتيجة بشـكل ضمنيّ بين إدارة المفتاح واشتغال المحرّك (ن.فصل9 فقرة 4.2 لمزيد من التوضيح)

4.3.3 التصريح

ترى المقاربة الغرايسـيّة فـي مختلف معاني الرابط «و» اسـتلزامات خِطابيّة مُحادثيّة وتكتسـي بناء على ذلك مسـاهمة الرابط «و» في [بناء] معنى القول خاصيّتين: أوّلا لا تمثّـل الدلالة الزمنيّة (أو السـببيّة الخ..) جزءا من معنى الرابط «و»، وإنّما تمثّل اسـتلزاما خطابيّـا محادثيّـا. ثانيا لا يدخل الاسـتلزام الخطابيّ المحادثيّ في شـروط صدق القول. وتفترض هـذه المقاربة أنه كلّما ضَمَّنَت [العبارةُ المنطقيّة] **ب** و**خ** خِطابيّا علاقة زمنيّة أو سببيّة لم يدخل ذلك في تحديد شروط صدق القول. / [200]

غير أنّه توجد أمثلة (Cohen 1971, Carston 1988 ،كارسـتون،، ،كوهن،, Wilson et Sperber 1993) تبيّن أنّ دخول الرّابط «و» يؤثّر في قيمة صدق القول:

(52) أجد نفسي في نفس الوضع في حفلات الاستقبال: إمّا أن لا يخاطبني أحد وأشرب حتّى السكر وإما أن أشرب حتّى السكر ولا يخاطبني أحد.

(53) حقيقة ما جرى ليس أنّ بيار رحل وغضبت مريم وإنّما غضبت مريم ورحل بيار.

وتوافق الصورة المنطقيّة للقولين تباعا ما يلي:

(52') (¬ **ب** ∧ **س**) ∨ (**س** ∧ ¬ **ب**).

(53') ¬ (**ب** ∧ **م**) ∧ (**م** ∧ **ب**).

من ناحية منطقيّة صرف إنّ العبارة المنطقيّة ('52)هي عبارة طوطولوجيّة (من تحصيل الحاصل) (فـ **ب وخ مكافئة منطقيّا للعبارة خ وب**.) **أمّا** العبارة ('53) فمتناقضة (لأنّ لا - ب وب تناقض منطقيّ). ولمّا كان الأمر على خلاف ذلك من وجهة نظر تداوليّة صحّ القول إنّ ترتيب الأزواج المقترنة [في العبارات المنطقيّة] يؤثّر في قيمة صدق الأقوال. لكن تترتّب نتيجة هامّة عند مراعاة القيم الدلاليّة للرابط «و»عند تحديد شروط الصدق وهي أنّه لا يمكن اعتبار القيمة الدلاليّة استلزاما خطابيّا محادثيّا لأنّ الاستلزام الخطابيّ لا يحدّد شروط صدق القول. والسؤال المطروح هو إذا لم تكن قيم الرابط «و» الزمنيّة والسببيّة الخ.. استلزامات خطابيّة فما عساها أن تكون.؟ الجواب الوحيد المحتمل هو أنّها توضيحات للقول أي شرح له وإثراء للصورة المنطقيّة للقول. وإن كان ذلك كذلك امتنع اعتبار هذه الآثار المعنويّة نتيجة لحِكم المحادثة.

وينبغي أن نلجأ إلى مبادئ أخرى. وتفترض نظريّة المناسبة («سبربر» و«ولسون» 1986a و1989) أنّ التأويل الزمنيّ أو السببيّ هو التأويل الذي ينتج أفضل مردود بين الجهد الذي يبذل في المعالجة والآثار السياقيّة أي التأويل المتناسق مع مبدإ المناسبة. ولمّا كان تأويلُ الأقوال حاصل المعلومات اللغويّة وغير اللغويّة لم يعد من الضروريّ أن نعتمد على الملابسات أو على المعارف حول العالم لتفسير الحالات التي تناقض حكمة الكميّة (quantité) وينتج تطبيق مبدإ المناسبة (pertinence) آليّا النتائج المتوقّعة بشرط تأويل القيم الزمنيّة والسببيّة الخ..باعتبارها تساوي ضروبا من التصريح أو توضيح [القول] (explicitation).

7 - قوانين الخطاب، حِكَم المحادثة، وفرضيّات المحادثة

ترجمة: محمد الشيباني

1. التداوليّة وقوانين الخطاب

مـن أهمّ إضافـات النظريّة التداوليّة إلى فهـم الوقائع اللّغوية فكـرة مفادها أنّ ضروب سـلوكنا اللّغـويّ محكومة بقواعـد أو مبادئ كونيّـة ذات طبيعة معقولـة. وتتباين هذه الفكـرة على وجـه الخصوص مع تصوّر أكثر تقليديّة للعلاقة بين اللّغة واسـتعمالها يرى أنّ مجمـوع القرائـن التداوليّة (الزمانيّة والمكانيّة والشـخصيّة أساسـا) إضافة إلى مجموع المعارف المشـتركة بين المساهمين في عملية التواصل هي عوامل محدّدة لقيمة استخدام قول ما في سياق مّا. وبعبارة أخرى، تفترض النظريّة التقليديّة أنّ معنى قول ما عند الاستخدام (باعتباره متغيّرا) متوقّف على السّياق (باعتباره ثابتا) الذي جرى فيه إجراء هذا القول.

وعلى هذا النحو تتعيّن القيمة التداوليّة لـ (1) - من وجهة نظر تقليديّة - بواسطة التأويل السّياقيّ للعبارات الإشاريّة من قبيل ضمائر المتكلّم والخطاب وظروف الزمان والمكان والتي لا يمكن تحديد إحالتها الحاصلة (راجع الفصل 13، الفقرة 1) إلاّ في ارتباطها بمقام إلقاء القول.

(1) لن أُخبرك هنا بما سأقوم به غدا.

وعلى خلاف التصوّر السياقيّ لتأويل الأقوال، نجد عددا من المقاربات التداوليّة القائمة علـى الفرضيّة التالية: تتحدّد وجوه اسـتخدامنا للغة أثناء التواصـل والخطاب بمبادئ عامّة أساسـها اسـتدلالات تداوليّة. وكان «غرايس» (Grice) هو الذي دشّـن هذه الإستراتيجيّة في مقال صدر له سـنة 1975 (راجع: «غرايس» 1975 و1979 بالنسبة إلى الترجمة الفرنسيّة)، وهـو ما مكّـن من ظهور تقاليد تحليل تداوليّ ترمي أساسـاً إلى قصـر مجال علم الدلالة علـى مظاهـر صدقيّة الأقوال. ولم تكن هـذه التقاليد بمعزل عن تحليـل الأعمال اللغويّة غير المباشـرة والأسـاليب البلاغيّة المسـتعملة في الخطاب من قبيل الاستعارة (راجع في هذا الكتاب الفصل 15) التي تقترحها بحوث فلسـفة اللّغة (راجع: «سيرل»/Searle 1982) فضـلا عن تحليل علـم الدلالة التوليديّ للأعمال اللّغويّة غير المباشـرة (راجع – «غوردن» و«لايكوف» /Gordan / Lakoff 1975). وبالموازاة مع التقاليد الغرايسيّة تطوّر بفرنسا تقليد للتحليل التداوليّ يهدف إلى الحدّ من – بمعنى مراقبة – استعمال المبادئ التداوليّة، مقتفيا

[202] بذلك أثر البنيويّة الأوروبيّة. ويقوم هذا التقليد - وهو سليل أعمال/ ‹دكرو›/Ducrot حول الحجاج - (راجع Ducrot 1972، 1973, 1980c، و‹أنسكمبر› Anscombre / و‹دكرو› - Ducrot 1983) خلافا لمقاربة ‹غرايس› على تفسير مظاهر صدقيّة الأقوال باعتبارها نتائج للخاصّيات الحجاجيّة المسجّلة في بنية اللّسان. وتبعا لهذا لن تغدو البتّة قوانين الخطاب مبادئ مفسّرة للآثار المعنويّة المرتبطة باستعمال الأقوال، وإنّما هي مبادئ تفسّر الاختلاف بين الخاصّيات الحجاجيّة للجمل في اللّغة وخاصّياتها الإحاليّة في الخطاب. (راجع في هذا الكتاب الفصل 2، الفقرة 1 عرضا عامّا للتداوليّة المندمجة لـ‹دكرو›، والفصلين 10 و11 وقد ورد فيهما تحليل مفصّل لنظريته في الحجاج).

2. منطق المحادثة

دشّنت نظرية ‹غرايس› طريقة جديدة في فهم التداوليّة ومسألة التواصل. وتَمثَّلَ الإسهامُ الرئيسيّ لـ‹غرايس› على المستوى النّظريّ في أنّه أدخل مفهوم **الاستلزام** الخطابيّ الذي مكّن من فهم الاختلاف المألوف بين دلالة الجملة والمعنى الذي يبلّغه القول. وعلى مستوى التواصل اقترح ‹غرايس› مبدأ عامّا، **هو مبدأ التعاون** الذي يَلْزَمُ افتراضُ أنّ السّامع قد احترمه حتّى يتمكّن من تأويل ما يريد المتكلّم قولَه.

1.2 الاستلزامات الخطابيّة التواضعيّة والاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة

لاحظ ‹غرايس› أنّ بعض الأقوال تبلّغ أكثر ممّا يدلّ عليه مجموع الكلمات التي تكوّن الجملة. ويُسمّي ‹غرايس› هذا الجانب من دلالة الأقوال الذي يُفلت عن شروط صدق الجملة **استلزامها الخطابيّ**. ويتعيّن انطلاقاً من هذا أن نفهم أنّ المتكلّم يجعل سامعه يدرك من الدلالة ما يفوق المعنى الحرفيّ للجملة. وبحسب العامل الذي يولّد الاستلزام، أكان عبارة لغويّة أم مبادئ عامّة مقترنة بالتواصل والمعقوليّة، يغدو هذا الاستلزام، **وضعيّا** أو **محادثيّا**.

وهكذا إذا قال المتكلّم في (2) في شأن «جون»: «إنّه إنغليزيّ وإنّه شجاع»، لم يقل حرفيّا إنّ شجاعتَه مأتاها جنسيّتُه، وإنّما يستلزم ذلك. ونظراً إلى أنّ هذا الاستلزام (راجع (3)) تولّد بسبب حضور «إذن» سنسمّيه استلزاما خطابيّا وضعيّا.

(2) «جون إنغليزي إذن فهو شجاع».

(3) جميع الإنغليز شجعان (استلزام خطابيّ وضعيّ).

ومقابل هذا، أن نفهم انطلاقاً من ردّ «**ب**» في المثال (4) أنّ «**ج**» ينزع غالبا إلى التصرّف بكيفيّة لا تنمّ عن استقامة في السّلوك فهذا لا يرجع إلى دلالة أيّة كلمة، وإنّما له صلة بالمعارف التي تمثّل خلفيّة يفترض «**ب**» أنّها سهلة المنال بالنسبة إلى «**أ**» وهكذا يكون المثال (5) **استلزاما**
[203] **خطابيّا محادثيّا** لـ (4): /

(4) («**أ**» سأل «**ب**» بخصوص العمل الجديد لـ «**ج**» في مؤسّسة مصرفيّة).

«**ب**»: «أوه، أعتقد أنّ أحواله ليست سيّئة، فهو على درجة كبيرة من التفاهم مع زملائه، ولم يُزَجَّ به بعدُ في السجن».

(5) «**ج**» ليس مستقيما في عمله.

من المفترض أن يمكّن الاختلاف في طبيعة العناصر التي تولّد الاستلزام الخطابيّ (عنصر لغويّ مقابل عنصر غير لغويّ) من التحديد الواضح لنوع الاستلزام الخطابيّ. وفي الواقع تبدو الأمور أشدّ تعقيدًا لأنّ ‹غرايس› يقترح أن نميّز - من جملة الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة - ما كان من الاستلزامات الخطابيّة مرتبطا بعبارة لغويّة من تلك التي لم تتولّد إلاّ نتيجة العلاقة بين القول وسياق مّا. ويقدّم ‹غرايس› (1975) مثال المركّب الاسميّ: «س» ما [أي اسم نكرة] الذي يستلزم محادثيّا أنّ «**س**» ليس له علاقة قرابة بشخص محدّد (المتكلّم أو غيره). ويطلق ‹غرايس› تسمية «**الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المعمّمة**» على الاستلزامات الخطابيّة التي يولّدها شكلٌ لغويٌّ، ويسمّي «**الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة**» ما كان خلاف الأولى كما هو شأن (5).

وهكذا يستلزم المتكلّم في (6) أنّ البيت الذي يحيل إليه لا علاقة له به خلافا لـ (7) و(8):

(6) دخلت بيتا.

(7) دخلت البيت.

(8) دخلت بيتي.

ولتمييز الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة من الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المعمّمة والاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة اقترح ‹غرايس› بعض المعايير مثل **قابليّة إلغاء** الاستلزامات **الخطابيّة وقابليّة انفصالها وقابليّة احتسابها وتحديدها**. فالاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة تكون قابلة للإبطال وغير قابلة للانفصال (يقترن الاستلزام الخطابيّ بمعنى العبارة التي تولّده لا بشكلها) وهي قابلة للاحتساب وغير محدّدة، في حين أنّ الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة ليست قابلة للإلغاء وهي قابلة للانفصال وليست قابلة للاحتساب وهي محدّدة (راجع في هذا الكتاب الفصل 9، الفقرة 1 - 4 لمزيد من التحليل المفصّل لهذه المعايير).

لكنّ الاختلاف الجوهريّ القائم بين الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ والاستلزام الخطابيّ الوضعيّ مردّه إلى أنّه إذا كانت الاستلزامات الوضعيّة تولّدها كلمات أو عبارات لغويّة، فإنّ الاستلزامات المحادثيّة يولّدها إجراء يُعمِلُ مَفْهُومَي **مبدأ التعاون وحِكْمة المحادثة**. ويتمثّل هذا الإجراء فيما يلي:

إجراء قدح الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة

1 - المتكلّم «**ق**» قال «**س**».

2 - المخاطَبُ «**م**» لا يحقّ له افتراض أنّ «**ق**» لا يحترم حِكَم المحادثة أو على الأقلّ مبدإ التعاون./ [204]

3 - افتراض أنّ «**ق**» يحترم مبدأ التعاون وأنّ الحِكَم تستلزم أنّ «**ق**» يفكّر في «**ص**».

4 - يعلم «**ق**» (ويعلم أنّ «**م**» يعلم أنّ «**ق**» يعلم) أنّ «**م**» يدرك أنّه من الضروريّ افتراض أنّ «**ق**» يفكّر في «**ص**».

5 - لم يفعل «**ق**» شيئا ليمنع «**م**» من التفكير في «**ص**».

6 - لذا يريد «**ق**» أنّ «**م**» يفكّر في «**ص**».

7 - حينئذ فإنّ «**ق**» استَلزَمَ «**ص**».

ويوضّح هذا الإجراء كيف يمكن احتساب استلزام خطابيّ محادثيّ (وعلى سبيل التدقيق نقول إنّ الاستدلال غير إيمائيّ وغير استقرائيّ) وأنّ الاستدلال الذي يمثّل موضوع هذا الإجراء يوظّف مبدأ للتواصل التعاونيّ وقواعد للمحادثة أو حكمها.

2.2 مبدأ التعاون وحكم المحادثة

تتمثّل فكرة ‹غرايس› في أنّ مساهمات المتكلّمين في المحاورات يحكُمها أثناء المحادثة مبدأٌ عامٌّ - مقبول ضمنيًا من المتخاطبين – يسمّيه **مبدأ التعاون**. وبالنسبة إلى ‹غرايس› أن نتعاون يعني تلبية المتكلّم، المُسَاهم في محادثة، مَا هو مطلوبٌ منه بحسب الكيفيّة التي جرت بها المحادثة والوجهة التي اتّخذتها. ويصوغ ‹غرايس› هذا المبدأ على النحو التالي:

مبدأ التعاون:

لتكن مساهمتُك في المحادثة لحظة حصولها وفق ما يقتضيه هدفُ المحاورة اللّغويّة التي انخرطت فيها أو وِجْهتِها المقبولةِ (ترجمة ‹ولسون› و‹سبربر›/- Sperber- Wilson 1979،93).

وعلى وجه التحديد يمكن لِفكرة التعاون أن يوضّحها مبدأُ التعاون أكثر اعتماداً على أربع مقولات عامّة تتصّل بكميّة المعلومات المُقَدَّمة وبمدى صدقها ومناسبتها والكيفيّة التي صيغت بها. وقد أُطلق على هذه المقولات اسم حكم المحادثة.

حِكَم الكمّ:

1 - لتَكُنْ مساهمتُك محتوية الحدّ المطلوب من المعلومات.

2 - لتَكُنْ مساهمتك غير محتوية حدّا يفوق المطلوب من المعلومات.

حكم النّوع (الصدق):

لتَكُنْ مساهمتك صادقة.

1 - لا تؤكّد ما تعتقد في كذبه.

2 - لا تؤكّد ما تعوزك الحجج في شأنه.

حكمة العلاقة (المناسبة):

تحدّث كلاما في محلّه (كن وثيق الصّلة بالموضوع).

حكم الكيف:

كُن واضحا:

1 - تَجنّبْ الإبهام في التعبير.

2 - تَجنّبْ اللّبس./ [205]

3 - أوجز (تجنّب كلّ إطناب غير مفيد).

4 - كُن منظّما.

وهكذا فإنّ تقديم الكثير من المعلومات أو القليل منها أو إثبات ما نعرف أو نعتقد أنّه كاذب أو أنّنا لا نضمن صدقه، أو قول شيء لا صلة له بموضوع المحادثة، أو التحدّث بكيفيّة مبهمة أو فيها لبس أو إطناب أو انعدام للنّظام، هي ظواهر تمثّل جميعها ضروبا من السّلوك غير المتعاون.

ومتى وصلنا إلى هذا المستوى، أمكن لنا القول إنّ تصوّر ‹غرايس› للتواصل مثاليّ ومعياريّ من جهة أنّ كيفيّات التصرّف الفعليّ المتكلّمين [إبّان محاوراتهم] تكشف غالبا انتهاكا لهذه المبادئ، وأنّه من باب الوهم التنظير لسلوك تفاعليّ من قبيل المحادثة انطلاقاً من مبادئ معياريّة. وبالفعل فإنّ النظريّة الغرايسيّة ينبغي ألاّ نؤوّلها على هذا النحو وذلك لسَببَيْن. أمّا السّبب الأوّل فلأنّها لا تمثّل مجموعة من المبادئ المعياريّة التي تفرض على المساهمين في المحادثة أن يتصرّفوا بهذه الكيفيّة أو تلك. **فهي أساساً نظريّة لتأويل الأقوال**، وعلى وجه أخصّ، إنّها صيغةٌ مُطَوَّرَة من النظريّة الغرايسيّة للدلالة غير الطبيعيّة (راجع: ‹غرايس›، Grice 1957). ومن جانب آخر فقد بيّن ‹غرايس› أنّ احترام الحكم ليس شرطا ضروريّا لتولّد استلزام خطابيّ مّا: إذ نجد في العديد من الحالات ما يسمّيه ‹غرايس› **توظيفا** لحكمة من خلال انتهاكها صراحةً. وهكذا فإنّ للمتكلّم استراتيجيتين لتوليد استلزام خطابيّ مّا: إمّا احترام الحكم أو توظيفها عبر انتهاك هذه الحكمة أو تلك.

1.2.2 استعمال الحكم

حكمة الكمّ:

تمكّن حكمة الكمّ («قدّم المعلومة الأقوى") في المثال (9) من استخلاص الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ (10) وهو استلزام خطابيّ تَعَطَّلَ في (11). وكذا الأمر بالنسبة إلى المثال (12) الذي ولّد (13) لأنّه لو ثبت أنّ (14) هو الواقع فعلا، لتسنّى لنا أن نلوم المتكلّم على عدم احترامه لحكمة الكمّ.

(9) العَلَمُ أبيضُ.

(10) العلم كلّه أبيض.

(11) العلم أبيض وأسود.

(12) لـ«جاك» و«آن» أربعة عشر طفلا.

(13) لـ«جاك» و«آن» أربعة عشر طفلا بالضبط.

(14) لـ«جاك» و«آن» خمسة عشر طفلا. / [206]

حكم النوع:

هل توجد استلزامات خطابيّة محادثية ناتجة عن استعمال هذه الحكمة أو تلك من حكم النوع ؟ يقدّم ‹ليفنسن› (Levinson,1983) المثال التالي:

(15) «جان» حائز على شهادتي دكتوراه.

(16) أعتقد أنّ «جان» حائز على شهادتي دكتوراه، ولديّ من الحجج ما يثبت ذلك.

ليس تحليل ‹ليفنسن› غرايسيّا بالمعنى الدقيق للكلمة، لأنّه إذا أمكن لنا افتراض أنّ المثال (16) قد استلزمه أو اقتضاه (15) على نحو ما (شرط نزاهة الإخبار، أي إنّ الاعتقاد قد استلزمه/اقتضاه التلفّظ بالإخبار) فهل بإمكاننا مع ذلك القول إنّ (15) يستلزم (16) ؟ يبدو ‹غرايس› مقرّا خلاف هذا، وخصوصاً عندما يؤكّد (‹غرايس› Grice 1978،114): «ليس صحيحا في مقاربتي أنّه عندما أقول إنّ «ق» فإنّي أستلزم محادثيّا أنّي أعتقد في «ق»، لأنّ افتراضي أنّي اعتقد في «ق» هو مجرّد افتراض أنّي في هذه الحالة أحترم الحكمة الأولى للنوع. [...] فليس من باب الاستخدام الطبيعيّ للغة أن نصف من قال إنّ «ق» بكونه استلزم أنّه يعتقد في «ق» أو يدلّ على ذلك أو أوصى به. وبهذا لا مجال لافتراض وجود متكلّم قادر على استلزام قضيّة «**ض**» وهو يستخدم إيجابا حكمة من حكم النّوع إبّان قول «**ق**».

حكمة العلاقة:

المثال الذي يقدّمه ‹غرايس› هو مثال كلاسيكيّ يحملنا على افتراض وجود علاقة مناسبة بين المعلومة التي قدّمها «**ب**» وما طلبه «**أ**».

(17) **أ** - نفد بنزين سيارتي.

ب - يوجد مستودع في زاوية الشّارع.

إذا افترضنا أنّ «**ب**» يحترم مبدأ التعاون وحكم المحادثة، فإنّه بإمكان «**أ**» أن يستدلّ أنّ «**ب**» قدّم معلومة مناسبة أي ذات صلة بما طلبه «**أ**» (باستلزام (**18**)). وسيتسنّى لنا القول حينئذ إنّ «**ب**» قد استلزم (**19**).

(18) هل بإمكانكم أن تدلّوني على مكان أجد فيه البنزين ؟

(19) المستودع مفتوح وفيه نجد البنزين.

حِكَم الكيف:

تُعتبر **حكمة الترتيب** المثال الأفضل لاستخدام حكمة من حكم الكيف. كيف لنا أن نؤوّل في المثال (**20**) القيمة الزمنيّة للحرف «و» (الذي يعني «وإثر ذلك") ؟. تقوم الإجابة الغرايسيّة على اعتبار القيمة الزمنيّة لـ «و» استلزاما خطابيًا محادثيًا ولّدته حكمة الترتيب (انظر في هذا الكتاب الفصل 6 الفقرة 1.3.3) إذ يتأتّى التوافقُ بين نظام الوقائع ونظام الخطاب من احترام حكمة الترتيب:

(20) امتطى «لوكي لوك» صهوة «جولي جمبر» وتوارى في الأفق. / [207]

(21) امتطى «لوكي لوك» صهوة «جولي جمبر» وإثر ذلك توارى في الأفق.

2.2.2 توظيف الحِكَم

قبل كلّ شيء ثمّة حالة يجري فيها انتهاك حكمة ما بغية اجتناب انتهاك حكمة أخرى يكون المتكلّم ملزما أكثر باحترامها. وهي الحالة التي يجسّدها المثالُ الذي قدّمه ‹غرايس› لانتهاك حكمة من حكم الكمّ حتّى لا تُنتَهَك الحكمة الأولى للنوع:

(22) **أ** - أين يسكن «**ج**» ؟

ب – في ناحية ما في جنوب فرنسا.

نفترض في هذا المثال أنّه لا مبرّر لـ «**ب**» حتّى يحجبَ عن «**أ**» أيّة معلومة بشأن «**ج**». (بإمكاننا افتراض أنّ «**أ**» و«**ب**» بصدد الاستعداد للسّفر إلى فرنسا، ويودّان زيارة «**ج**"). إنّ إجابة «**ب**» من حيث كونها لا تقدّم القدر الكافي من المعلومات، تنتهك حكمة الكمّ الأولى. بيد أنّ هذا الانتهاك مشروط بعدم الرّغبة في انتهاك الحكمة الأولى للنوع. ويترتّب عن هذا التصادم تولّدُ الاستلزام الخطابي (23).

(23) لا يعلم «**ب**» بالضبط مقرّ سكنى «**ج**».

حكمة الكمّ:

تعدّ أمثلة **تحصيل الحاصل** الحالات الأنسب لانتهاك الحكمة الأولى للكمّ: فتحصيل الحاصل هو بالفعل قضيّة صادقة دائماً (بالضرورة صادقة). وعلاوة عن أنّ المثالين (**24**) و(**26**) ليس فيهما وُجوبًا إبلاغ فإنّه يتعيّن توفّرهما على المعنى نفسه بما أنّ لهما شروط الصّدق نفسها. غير أنّ هذا لا يأخذ في الحسبان استلزاماتهما الخطابيّة المحادثيّة كما جاء في المثالين (**25**) و(**27**):

(24) الرجل هو الرجل.

(25) الرجال سواء (أنانيون - ذُكوريون – مغترّون - غير مسؤولين، ، إلخ).

(26) إمّا سيأتي «جان» وإمّا أنّه لن يأتي.

(27) لا نقدر على فعل ما به نؤثّر في قدوم «جان».

حكم النّوع:

يقدّم ‹غرايس› عددا كبيراً من الأمثلة على انتهاك الحكمة الأولى للنّوع (حكمة المصداقيّة) وهي أمثلة يخبر المتكلّم فيها بقول كاذب كذبا تامّا. وتنتمي هذه الأمثلة كلّها إلى ما نسمّيه تقليديّا **وجوها بلاغيّة** أو **مجازا** من قبيل **السخريّة** أو **الاستعارة** أو **التلطيف**.

(28) **أ** – ما الذي سيحدث لو صوّت الفرنسيون بـ «لا» في الاستفتاء بشأن أوروبا؟.

ب – لتتمعّن، ألا يخطرنّ ببالك أنّ الفرنسيين يريدون إزعاج «متيران».

(29) «صوفيا» قطعة ثلج. / [208]

(30) في حاجز تفتيش ينفخ «**أ**» في آلة لقيس نسبة الكحول في الدّم، ويُبرِزُ لأعوان شرطة المرور وجودَ غرامين من الكحول في دمه مُسَجَّلَيْن في الآلة على النحو التالي: «شربتُ القليل القليل من الخمر أثناء تناول فطور الغداء».

من البيّن أنّ المتكلم لا يُنتج هذه الأقوال لمغالطة سامعه. وإذا كان معنى هذه الأقوال لا يمكن اختزاله في معناها الحرفيّ فلأنّها تبلّغ استلزامات خطابيّة. إلاّ أنّ الاستلزامات الخطابيّة في الوجوه البلاغيّة مُحَدّدة تقريبا - ويصحّ هذا بالخصوص على الاستعارات - وهي كذلك رهينة لدرجة تكلّس العبارة. وهكذا فممّا لا ريب فيه أنّ الاستلزام الخطابيّ (31) مُحَدَّدٌ تحديدًا يقلّ عن استلزام (**29**).

(31) يُعَدُّ «ماكس» آلةً جزافة.

إلاّ أنّ كلاّ من ‹سبربر› و‹ولسون› (راجع: Wilson et sperber 1979) أبدَيَا اعتراضا كبيراً على معالجة المجاز باعتباره ضربا من الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة. ويتمثّل اعتراضهما في ما يلي: أوّلا إذا كانت الاستلزامات الخطابيّة في الحالات العادية **تنضاف**

إلــى دلالة الجملة فإنّها في حــالات المجاز **تحلّ محلّ** الدلالة الحرفيّــة. ومن ناحية ثانية ليســت العلاقاتُ بيــن القضايا الحاصلة في باب المجاز مســألةً منطقيّةً وإنّما هي نفســيّة (بعــض الصّلات أوضح من غيرها). وأخيراً نســجّل أنّ انتهاك حكمة الصدق لا يمثّل شرطا كافيا بالنسبة إلى المجاز. من ذلك أنّه لا يكفينا قول – ونحن نمدّ ورقة من فئة 100 فرنك إلى مخاطبنا - الأمثلة (32) أو (33) أو (34) حتّى ننتج قولا ساخرا أو استعارة أو تلطيفا:

(32) أعطيك هذه الورقة النقديّة وهي ليست من فئة 100 فرنك.

(33) أعطيك هذه الورقة النقديّة من فئة 100 دولار.

(34) أعطيك هذه الورقة النقديّة من فئة 20 فرنكا.

حكمة العلاقة:

يتحدّث «**أ**» و«**ب**» بشأن أستاذ «**س**» فيصرّح فجأة «**أ**» بـ (35**أ**) دون أن ينتبه إلى وجود زميله «**هـ**» وراءه. ويسعى «**ب**» إلى أن يحوّل وجهة الحديث بواسطة (35 **ب**):

(35) أ: الأستاذ «**س**» أحمق.

ب: على فكرة، أين ستذهب خلال العطلة هذا الصّيف؟.

يستلزم «**ب**» قولا من قبيل (36):

(36) لنتحدّث في شيء آخر من فضلك.

حكمة الكيف:

الحكمة الفرعية: الوضوح:

(37) يتحدّث «**أ**» و«**ب**» أمام أطفالهما:

«**أ**»: لو ذهبنا إلى شاطئ البحر؟

«**ب**»: نعم ولكن على ألاّ نشتري مُ – ثَ – لَّ – جَ – ا – ت في طريق العودة./

[209]

الحكمة الفرعيّة: الإيجاز:

(38) يكشف ناقد موسيقيّ كفاءة مغنيّة قائلا:

السيدة «بيانكا كاستافيوري» (Bianca Castafiore) عندليب ميلانو المشهور أنتجت سلسلة أصوات شبيهة تقريبا ب نغم «الحليّ» لفاوست دي غونود. «Faust de Gounod»

في هذين المثالين يُرفَقُ انتهاكُ حِكمة ما باستلزام خطابيّ على النحو التتابعيّ:

(39) ينبغي ألاّ يفهم الأطفالُ ما نقوله.

(**40**) أداء السيّدة «كستافيوري» كان كارثيًا.

3.2 الأعمال اللّغويّة غير المباشرة

واجهت نظرية الأعمال اللّغويّة التي وضعها ‹سيرل› (راجع ‹سيرل›، Searle 1969,1979، وبالنسبة إلى الترجمة الفرنسيّة راجع تباعا 1972و 1982 آنظر في هذا الكتاب الفصل 1 الفقرة 2 - 2) مشكلاً شبيهاً بمشكل الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المعمّمة، ويتمثّل في **الأعمال اللّغويّة غير المباشرة**. ففي العمل اللّغويّ غير المباشر ينتج المتكلّم **عملا متضمّنا في القول أوّليّا** بواسطة **عمل متضمّن في القول ثانويّ**، وهو يقصدُ أن يتعرّفَ سامعُه إلى قصده المتضمّن في القول (انجاز العمل الأوّليّ).

والمثال الكلاسيكيّ هو (**41**)، وتحليله وارد في (**42**).

(**41**) هل بإمكانك أن تعطيني الملح؟

(**42**) العمل المتضمّن في القول الأوّليّ: **الطلب**.

العمل المتضمّن في القول الثانويّ: **الاستفهام**.

وبعبارة أخرى يُنجزُ طلب (الملح من المخاطب) بواسطة **الاستفهام** (الذي يتّصل بقدرة المخاطب على إعطاء الملح).

ويفترض ‹سيرل› ما يلي: «في حالة الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يبلّغ المتكلّم إلى السّامع معطيات أكثر ممّا يقولـه فعليّا باعتماده على معلومات تمثّل خلفيّة مشتركة بينهما، وهي معلومات لغويّة وغير لغويّة في آن معا. ويعتمد كذلك على ما للسّامع من قدرات عامّة ذات صلة بالمعقوليّة والاستدلال». (‹سيرل›،1- Searle 1975, 60). ولتفسير الآليّات التي تستند إليها الأعمال اللّغويّة غير المباشرة وظّف ‹سيرل› نظريّة الأعمال اللّغويّة من جهة، بالإضافة إلى المبادئ العامّة للمحادثة القائمة على التعاون التي وضعها ‹غرايس›.

1.3.2 طريقة اشتقاق الأعمال اللّغويّة غير المباشرة

كيف يمكن لنظريّة الأعمال اللّغويّة والمعلومات التي تمثّل خلفيّة مشتركة ومبادئ المحادثة القائمة على التعاون أن تتفاعل فيما بينها لتفسّر تحقّق عمل متضمّن في القول أوّليّ عبر التلفّظ بعمل متضمّن في القول ثانويّ؟. للتوصّل إلى عمل أوّليّ يتمثّل في طلب
[210] إعطاء الملح انطلاقاً من قول عمل ثانويّ هو الاستفهام: هل بإمكانك أن تعطيني / الملح؟، يتعيّن حسب ‹سيرل› (1975، 73 - 4) اعتماد طريقة تقوم على عشر مراحل. وتهدف هذه الطريقة إلى بيان الدور الذي تنهض به تباعا المعلومات التي تمثّل خلفيةً مشتركةً (معرفتُنا للعالم) ومبادئَ التعاون المحادثيّ لـ‹غرايس›، (مبدأُ التعاون وحِكَم المحادثة)، فضلا عن القواعد الدلاليّة لنظريّة الأعمال اللّغويّة (وتحديدا شروط الاستيفاء).

إلاّ أنّ هذه الطريقة تمثّل إعادة بناء منطقيّ يبيّن مختلف مراحل المسار الاستدلاليّ أكثر من كونها مخطّط استدلال مُبَرَّرًا نفسانيّا وعرفانيّا.

طريقة اشتقاق العمل الأوّليّ:

المرحلة 1: «**س**» سألني لمعرفة قدرتي على إعطائه الملح (واقع المحادثة).

المرحلة 2: أفترضُ تعاوُنَهُ في المحادثة، وأنّ لقوله حينئذ موضوعا أو غرضا (مبادئ التعاون المحادثيّ).

المرحلة 3: إطار محادثتنا ليس مناسبا لتحديد فائدة نظريّة بشأن قدرتي على إعطاء الملح (معلومة حَدثيّةٌ تمثّل خلفيةً مشتركة).

المرحلة 4: فضلا عن هذا، من المحتمل أنّ «**س**» يعلم أنّ الإجابة عن هذا السّؤال هي «نعم» (معلومة واقعيّةٌ تمثّل خلفية مشتركة).

المرحلة 5: حينئذ من المحتمل أنّ تلفّظه ليس سؤالا فحسب. إذ من المرجّح أنّ له غرضا آخر متضمّنا في القول (استدلال المراحل 1 - 4) فما عساه يكون ؟.

المرحلة 6: ثمّة شرط تحضيريّ لكلّ عمل متضمّن في القول توجيهيّ هو قدرة «**م**» (المخاطِب)على إنجاز العمل المسند في شرط المضمون القضويّ (نظريّة الأعمال اللّغويّة).

المرحلة 7: حينئذ وضع «**س**» سؤالا قد تستلزم الإجابةُ عنه بالإثبات أنّ الشرط التحضيريّ لطلب إعطائه الملح قد تمّت تلبيته (استدلال المرحلتين 1 و6).

المرحلة 8: نحن بصدد تناول فطور الغداء، ومن العادة أن نوفّر الملح على المائدة، وأن يعطيه الواحدُ منّا إلى الآخر، ونحاول إعطاءه بَعضُنا لبعض إلخ.. (معلومة تمثّل خلفيّة مشتركة).

المرحلة 9: لمّح «**س**» حينئذ إلى تلبية شرط تحضيريّ لطلب من المحتمل أنّه يريد منّي تلبية شروط الإذعان له (استدلال المرحلتين 7و8).

المرحلة 10: حينئذ وفي غياب أيّ غرض آخر متضمّن في القول يكون معقولا، من المحتمل أنّه يسألني أن أعطيه الملح (استدلال المرحلتين 5 و9).

نتبيّن أنّ الإجابة عن سؤال الأعمال اللّغويّة غير المباشرة يمرّ عبر العلاقة القائمة بين شروط استيفاء الأعمال المتضمّنة في القول (راجع المرحلتين 7و9) والعلاقة القائمة بين هذه الشروط والشكل اللّغويّ للقول (ونذكر بالخصوص هنا صيغة الاستفهام التي ورد عليها الطلب). / [211]

2.3.2 ضروب الطلب غير المباشرة وشروط الاستيفاء

مـا هي مختلـف الطرق التي ننتـج بها طلبا غير مباشـر ؟ هل توجـد علاقة بين هذه الوسـائل وشـروط اسـتيفاء طلب مّا؟ اقترح ‹سـيرل› في مقاله حول الأعمال اللّغويّة غير المباشرة. (1975، ص 64 - 67) الأنواع التالية لضروب الطلب غير المباشر:

المجموعة 1: جمل تخصّ قدرة المخاطب «م» على إنجاز «أ».

- هل بإمكانك إعطائي الملح ؟.
- هل بإمكانك أن تقلّل من الضجيج ؟.
- بإمكانك أن تقلّل من الضجيج.
- بإمكانك أن تنصرف الآن.

المجموعة 2: جمل تخصّ رغبة المتكلّم «ق» في - أو إرادته أن - ينجز المخاطب «م» العمل «أ».

- أودّ أن تنصرف الآن.
- أريد أن تفعل هذا من أجلي.
- آمل أن تفعله.

المجموعة 3: جمل تخصّ إنجاز «م» لـ «ص».

- يحمل الضبّاط من هنا فصاعدا رابطات العنق عند تناول العشاء.
- هل ستكفّ عن إحداث هذه الجلبة المروّعة ؟.
- هل بإمكانكم الكفّ عن محاولة الاعتداء عليّ ؟.
- هل ستكفّون قريبا عن إحداث كلّ هذا الضجيج؟.

المجموعة 4: جمل تخصّ رغبة «م» في القيام بـ «أ» أو قبوله ذلك.

- هل تقبلون تحرير رسالة للتوصية بي؟.
- هل تريد أن تعطيني المطرقة التي توجد فوق الطاولة ؟.
- هل يزعجكم القيام بأقلّ ما يمكن من الضجيج؟.

المجموعة 5: جمل تخص» دواعي القيام بـ «أ».

- يتعيّن عليك أن تكون أكثر أدبا مع أمّك.
- ينبغي أن ترحل حالا.
- هل من المفروض عليك قطعا الاستمرار في الضرب على هذا النحو بهذه المطرقة؟
- ألا يجدر بك أن ترحل الآن؟

- لماذا لا يكون التوقّف هنا؟

المجموعة 6: جمل تُضمّنُ معطًى من هذه المعطيات في غيره، وجمل أخرى تضمّن كذلك فعلا متضمّنا في القول توجيهيا صريحا في سياق من هذه السّياقات.

- ألا يزعجكم تحرير رسالة التوصية بي ؟

- ألا أُبالغُ إن أُوجّه إليكم اقتراحا بإحداث أقلّ ما يمكن من ضجيج إن كنتم قادرين على ذلك ؟

- هل بإمكاني أن أطلب منكم نزع هذه القبّعة ؟

كيف يمكن تفسير هذه الطرق المختلفة لإنجاز طلب ما ؟ الرأي عند ‹سيرل› يتمثّل في أنّه ينبغي الأخذ في الحسبان تحليل الأعمال التوجيهيّة (الأمر، الطلب، إلخ) الذي تقترحه نظريّة الأعمال اللّغويّة استناداً إلى شروط استيفاء هذا النوع من الأعمال. **فشرط استيفاء** عمل متضمّن في القول هو شرط ضروريّ لتحقيقه على نحو لا يشوبه نَقصٌ، إذ [212] يُمثّل مجموع شروط الاستيفاء شرطا كافيا/ لإنجازه الموفّق أي غير المشوب بنقص. وشروط الاستيفاء بالنسبة إلى عمل توجيهيّ من قبيل الطلب هي التالية:

شروط استيفاء الأعمال التوجيهيّة	
- شرط تحضيري	بإمكان "م" إنجاز "أ"
- شرط النزاهة	يريد "ق" من "م" إنجاز "أ"
- شرط المضمون القضوي	يُسند "ق" إلى "م" عملا "أ" يُنجزُ في المستقبل
- الشرط الأساسي	يُعدّ محاولة "ق" حمل "م" على القيام بـ "أ"

الشكل عدد **1**

نذكر أنّ شروط استيفاء الأعمال اللّغويّة تتعلّق بالمسائل التالية:

أ - يُحَدِّدُ **شرطُ المضمون القضويّ** خصائصَ المضمون القضويّ للعمل («عمل يُنجزه المخاطَبُ في المستقبل» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهيّة).

ب - يُحدّد **الشرطُ الأوّليّ** (أو تُحدّدُ **الشروطُ الأوّليّة**) - الشروطَ التي ينبغي استيفاؤها بصفة مسبقة حتى يتمّ إنجاز العمل («قدرة المخاطب على إنجاز عمل» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهيّة).

ت - يُحَدّد **شرطُ النزاهة** الحالةَ النفسيّة للمتكلّم («الرغبة» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهيّة).

ج - يُحَدّد **الشرطُ الأساسيُّ** الغرضَ المتضمّنَ في القول بالنسبة إلى العمل اللّغويّ («حملُ المخاطَب على إنجاز العمل» بالنسبة إلى الأعمال التوجيهيّة).

وإذا عدنا الآن إلى مجموعة الأعمال غير المباشرة للطلب فما عسانا أن نقول؟ بعض المجموعات (**من 1 إلى 3**) تتدخّل فيها شروط استيفاء الطلب، في حين تهمّ الأخرى (**4 و5**) دواعي القيام بالعمل، أمّا المجموعة الأخيرة فَتُضَمِّنُ معطى من هذه المعطيات في الآخر.

وعلى وجه التحديد يتدخّل في المجموعة 1 الشـرطُ التحضيريّ، ويتدخّل في المجموعة 2 شـرطُ النزاهة، وفي المجموعة 3 يتدخّل شـرطُ المضمون القضويّ. وانطلاقاً من هذه الملاحظات اقترح «سـيرل» أربعة **تعميمات** يجب أن تمكّن من تفسير العلاقات النظاميّة بين شـكل الجُمَل في المجموعات من 1 إلى 6 ونوعهـا المتضمّن في القول (توجيهيّ) (راجع: «سيرل»، Searle 1975 - 72).

تعميمات بخصوص الأعمال التوجيهيّة

التعميم الأوّل: يستطيع «**ق**» أن ينجز طلبا غير مباشر (أو عملا توجيهيّا آخر) إمّا بالسّؤال عمّا إذا تمّ استيفاء شرط تحضيريّ يخصّ قدرة «**م**» على القيام بـ «**أ**» وإمّا بتأكيد هذا الاستيفاء.

التعميم الثاني: يستطيع «**ق**» أن يقوم بعمل توجيهيّ غير مباشر إمّا بالسّؤال عمّا إذا تمّ استيفاء شرط المضمون القضويّ وإمّا بتأكيد هذا الاستيفاء. / [213]

التعميم الثالث: يستطيع «**ق**» أن يقوم بعمل توجيهيّ غير مباشر بتأكيد أنّه تمّ استيفاء شرط النزاهة، ولكن ليس بالسّؤال عمّا إذا تمّ استيفاء هذا الشّرط.

التعميم الرّابع: يستطيع «**ق**» أن يقوم بعمل توجيهيّ غير مباشر إمّا بتأكيد أنّه توجد أسباب وجيهة أو أسباب محدّدة تبرّر القيام بـ «**أ**» وإمّا بالسّؤال عمّا إذا كان ذلك موجودا، إلاّ إذا كان الدّاعي إلى ذلك يتمثّل في أنّ «**م**» يريد القيام بـ «**أ**» أو يرغب في ذلك إلخ. وفي هذه الحالة فحسب يمكنه السّؤال إن كان «**م**» يريد القيام بـ «**أ**» أو يرغب في ذلك إلخ («سيرل»، Searle 1975,72).

وتكمـن طرافةُ تحليل الأعمـال اللّغويّة في أنّه لا يقتضي أيّةَ قاعدة أو مبادئ محادثيّة مـا عدا المصـادرة الأوّلية لمبدإ التعـاون المحادثيّ ومصادرات نظريّـة الأعمال اللّغويّة. وسنفحص الآن مقاربة بديلة مركّزة على الموضوع نفسه (الأعمال اللّغويّة غير المباشرة) ولكن مع إقحام المبادئ المحادثيّة في علم النحو.

4.2 علم النحو والمنطق الطبيعيّ

في إطار علم الدلالة التوليديّ (راجع في هذا الكتاب الفصل 3، الفقرة 1. 4. 1) اقترح «غوردن» و«لايكوف» (Gordon et Lakoff,1975) صيغة شـكليّة للمبادئ التي تمكّن من تفسير الأعمال المتضمّنة في القول غير المباشرة. ويقوم تحليلُهما على صياغة صريحة **لشـرطي النزاهة والمعقوليّة** الخاصّين بالأعمال اللّغويّة (على سبيل المثال: الطلب) لنُعملَ مفهومين في أساس عمليّة اشـتقاق الأعمال غير المباشرة: **مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة**.

ملاحظة: يستعمل «غوردن» و«لايكوف» (1975) مصطلح (reasonability) [أي المعقوليّة] والذي ترجم في الصّياغة الفرنسيّة بالعبارة المولَّدَة (raisonnabilité) [راجع «غوردن» و«لايكوف»، Gordon et Lakoff,1973] ونقرّ هنا هذا الاستعمال.

1.4.2 مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة

تربط **مصادراتُ المعنى** البنيةَ المنطقيّة لجملة ما (صورتها المنطقيّة أو بنيتها العميقة في علم الدلالة التوليديّ) بصنف من الاستلزامات (entailments) التي يمكّن المنطقُ الطبيعيُّ (بالمعنى الوارد عند ‹لايكوف›، lakoff 1972a ,) من استخلاصها. فإذا كانت «**ب**» هي البنية المنطقيّة لجملة و«**م**» (**ب**) هو مجموع استلزاماتها فإنّ مصادرات المعنى يقع تحديدها بواسطة العلاقة التالية:

مصادرة المعنى:

«**ب**» ||- **م** (**ب**) (**ب** تستلزم كلّ عنصر ينتمي إلى «**م**» (**ب**)).

ويتمّ تحديد **مصادرات المحادثة** باعتبارها قواعد تمكّن من تفسير كيف تُبَلِّغُ أبنيةٌ منطقيّةٌ في أصناف من السياقات المحدّدة (تلك السّياقات التي تكون فيها البنية المنطقيّة صادقة) أكثر ممّا يُبَلّغه صنفُ الاستلزامات «**م**» (**ب**). ويُدرج ‹غوردن› و‹لايكوف› مفهوم الاستلزام المحادثيّ في صنف من السّياقات، وذلك بغية تحديد الوظيفة التي يكون مجالها المجموع الحاصل من صنف من السياقات و/ مصادرات المحادثة والبنية [214] المنطقيّة للجملة، وتتمثّل قيمة هذه الوظيفة في الاستلزام المحادثيّ لـ «**ب**».

الاستلزام المحادثيّ:

تستلزم «**ب**» محادثيّا «**ق**» في السّياق «**س**» (1) إذا وفقط إذا كان مجموع السّياق **س**$_1$ ومصادرات المحادثة «**مص م**» والبنية المنطقيّة { **بن م**} للجملة «**ب**» يستلزم «**ق**»، أي إذا وفقط إذا:

س 1 ∪ «**مص م**» ∪ {**بن م**} ||- ق

ويُطلَق على «**ب**» المعنى الحرفيّ للجملة وعلى «**ق**» المعنى المستلزَم محادثيّا.

ملاحظة: تعدّ مصطلحات ‹غوردن› و‹لايكوف› غير موفّقة إلى حدّ مّا. فمن جهة يشير اللّجوء إلى مبادئ أو حكم المحادثة إلى الطابع غير المنطقيّ للعلاقات بين «**ب**» و«**ق**»: «فالأمر لا يتعلّق باستلزام (Entailment) بالمعنى الحصريّ للكلمة وإنّما يتّصل باستلزام خطابيّ (Implicature). ومن جهة أخرى، وكما سنرى ذلك لاحقا فإنّ مجال الإجراء ليس الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة وإنّما الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المعمّمة وعلى وجه التحديد أكثر الأعمال اللّغوية غير المباشرة. وبالفعل لا تتّصل فرضيات المحادثة بحِكَم عامّة للمحادثة بل تدور على شروط استيفاء الأعمال المتضمّنة في القول.

2.4.2 شروط نزاهة أعمال الطلب ومعقوليتها

و عندئذ يكون مبدأ التحليل ما يلي:

أ- بالنسبة إلى كلّ نوع من الأعمال المتضمّنة في القول يقع تحديد مصادرات المعنى مقترنة من جهة بشروط النزاهة ومن جهة أخرى بشروط المعقوليّة.

ب - يقع قَرنُ كلّ مصادرة معنى بمصادرة محادثة تفسّر العلاقة بين العمل المتضمّن في القول الثانويّ والعمل المتضمّن في القول الأوّليّ.

مصادرات المعنى والمحادثة المرتبطة بشروط النزاهة:

بالنسبة إلى ‹غوردن› و‹لايكوف› يتحدّد طلب نزيه **بمصادرات المعنى** التالية:

(43): أ- **نزيه** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ←**رغبة** في (أ، **ق**)

ب- **نزيه** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ←**افتراض** (أ، **قادر** على (ب، **ق**)

ج- **نزيه** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ←**افتراض أنّ** (أ، **راغب فعلا في** (ب، **ق**))

د- **نزيه** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ←**افتراض أنّ** (أ، لا - **ق**) حيث «**ق**» = مستقبل (**قيام** بـ (ب، ر)) (ب، سينجز العمل «**و**»).

وبعبارة أخرى، إذا طلب «أ» من «**ب**» بكلّ نزاهة القيام بعمل «**و**» في المستقبل، في حين أنّ «**أ**» يرغب في أن يقوم «**ب**» بالعمل «**و**»، فإنّ «**أ**» يفترض أنّ «ب» قادر على انجاز «**و**»، وأنّه يرغب فعلا في القيام به وأنّه لا يمكن إنجاز «**و**» في غياب الطلب.

وإذا تناولنا مجموع الأمثلة (44) سنتبيّن أنّ مصادرات المعنى (43) تحدّد مجمل **مصادرات المحادثة** (45).

وتقوم هذه المصادرات إمّا على الإخبار بشرط من شروط النزاهة الواردة في (43) أو السّؤال عنها وهو ما يلخّصه المبدأ (46): / [215]

(44): **أ** - أريد أن تُخرجَ حاوية القمامة.

ب - هل بإمكانك إخراج حاوية القمامة ؟

ج - هل ترغب فعلا في إخراج حاوية القمامة؟

د - هل ستُخرجُ حاوية القمامة ؟

(45): أ - **قول** (أ، ب، **رغبة** في (أ، **ق**)) ← **طلب** (أ، ب، ق)

ب - **سؤال** (أ، ب، **قدرة على** (ب، **ق**)) ← **طلب** (أ، ب، ق)

ج - **سؤال** (أ، ب، **رغبة فعليّة** في (ب، **ق**)) ← **طلب** (أ، ب، ق)

د - **سؤال** (أ، ب، **ق**) ← **طلب** (أ، ب، **ق**)

حيث «**ق**» **مستقبل** (**قيام** بـ (ب، **و**)) (سينجز ب العمل **و**).

(46) يمكن إبلاغ الطلب إمّا (**أ**) بإقرار شرط نزاهة المتكلّم وإمّا (**ب**) بالسّؤال عن شرط نزاهة السّامع (Gordon et Lakoff 1975,35).

وتفسّر مصادرات المحادثة (45) أنّ عملا متضمّنا في القول يمكن أن يبلّغ عملا متضمّنا في القول آخر من خلال تضمّن طَرَفَيْ الاستلزام فعلا إنشائيّا.

ملاحظة: يحسن التذكير هنا بفرضيّة **علم الدلالة التوليديّ** التي وفقها تكون كلّ بنية عميقة لكلّ جملة (بنيتها أو صورتها المنطقية) مصدّرة بمحمول إنشائيّ ضمنيّ (راجع: «روس»، . Ross 1970 «لايكوف»، Lakoff,1972 a . «سدوك»، Sadock 1974. راجع أيضاً في هذا الكتاب الفصل 3، الفقرة، 1.4.1).

وفضلا عن هذا يفسّر المبدأ (46) ما يقع من تقسيمات إضافيّة بين شروط نزاهة المتكلّم وشروط نزاهة السّامع. وهكذا لا تمكّن الأمثلة (47) من إنجاز أعمال طلب نزيهة، من جهة أنّ قيمتي «أ» و«ب» لا توافقان توضيحات (46):

(47) **أ** – تريد إنزال حاوية القمامة (إخبار).

ب - هل بإمكاني إنزال حاوية القمامة ؟ (طلب الإذن).

ج – هل أريد إنزال حاوية القمامة ؟ (استفهام رجع صدى).

د – هل سأُنزل حاوية القمامة ؟ (استفهام رجع صدى).

مصادرات المعنى ومصادرات المحادثة المرتبطة بشروط المعقوليّة:

رأينا أنّ طريقة إنجاز الطلب غير المباشر تقوم على تحديد دواعي القيام بالعمل المعنيّ. ويسحب «غوردن» و«لايكوف» هذه الفكرة على المبدإ الذي، استناداً إليه، يوافق كلّ شرط نزاهة شرطُ معقوليّة. ويمكن عندئذ لمصادرات المعنى التي تُحدّد شروط نزاهة أعمال الطلب الواردة في (43) أن تكمّلها فرضياتُ المعنى التي تحدّد **شروطَ معقوليّة أعمال الطلب**:

(48): **أ** - **معقول** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ← (∃ معق) **سب** (معق، أ، **رغبة في** (أ، **ق**)).[حيث ∃= يوجد]

ب - **معقول** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ← (∃ معق) **سبب** (معق، أ، **افتراض** أنّ (أ، **قدرة على** (ب، ق))).

ج - **معقول** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ← (∃ معق) **سبب** (معق، أ، **افتراض أنّ** (أ، **رغبة فعليّة** في (ب، **ق**))). / [216]

د - **معقول** (أ، **طلب** (أ، ب، **ق**)) ← (∃ معق) **سبب** (معق، أ، **افتراض** أنّ (أ، لا - **ق**)).

حيث **ق** = مستقبل (القيام بـ (ب، **و**)) (سينجز «ب» العمل «**و**»).

وهذا ما يعني (راجع ‹غوردن› و‹لايكوف›، Gordon et Lakoff 1975, 90):

(49) أ - لا يكون طلب ما معقولا إلاّ إذا كان للمتكلّم سبب يبرّر رغبته في تحقيقه.

ب - لا يكون طلب ما معقولا إلاّ إذا كانت للمتكلّم أسباب تبرّر افتراضه أنّ السامع قادر على تحقيقه.

ج - لا يكون طلب ما معقولا إلاّ إذا كانت للمتكلّم أسباب تبرّر افتراضه أنّ المتكلّم مستعدّ لتحقيقه.

د - لا يكون طلب معقولا إلاّ إذا كان للمتكلّم سبب يبرّر افتراضه أنّ السامع لم يتمكّن من تحقيقه على غير هذا النحو.

ونستطيع أن نضرب الأمثلة التالية على مصادرات المحادثة هذه. وهي أمثلة مدارها على السؤال عن وجود شرط للمعقوليّة:

(50) أ - لماذا تريدون منّي أن أفعل هذا؟

ب - ما الذي يجعلكم ترون أنّه بإمكاني القيام بهذا ؟

ج - ما الذي يجعلكم ترون أنّي مستعدّ للقيام بهذا؟

د - لماذا ترون أنّي مهما يكن من أمر لن أفعل هذا؟

وبالموازاة مع هذا فإنّ الطّعن في شرط المعقوليّة هو طعن في العمل نفسه (عمل الطلب في هذه الحالة):

(51) **أ** – لا تريدون حقّا أن أقوم بهذا، هذا يتعارض مع مصالحِكُم.

ب - ليس بإمكاني القيام بهذا، لقد أصبت ذراعي.

ج - لن أكون مستعدّا للقيام بهذا، يتعارض هذا مع أخلاقياتي.

د - على أيّة حال كنت أنوي القيام بهذا.

5.2 خلاصة

تنتمي مبادئ الاشـتقاق التي كنّا بصدد تحليلها إلى اسـتراتيجيات مختلفة تماما. في تحليل ‹سـيرل› تَسـتخدِمُ المبادئ أو التعميماتُ المتعلّقة بالأعمال اللّغويّة غير المباشـرة مبادئَ عامّةً للمحادثة القائمة على التعاون، وتَسـتَخدِمُ معلومات تمثّل خلفيّة مشـتركة، هذا فضلا عن اسـتخدامها نظريّة الأعمال اللّغويّة. فإجراء الاشـتقاق هو إجراء استدلاليّ غير إيمائيّ وهو اسـتقرائيّ. وفي مقابل هذا يُختَزَلُ المسار الاستدلاليّ مع تحليل ‹غوردن›

و«لايكــوف» في قواعد اســتلزاميّة (مصادرات المحادثة) تنتمي إلــى علم النحو. وحينئذ يتعيّن على النظريّة اللّسانيّة (ونقصد هنا علم الدلالة التوليديّ) أن تبيّن التعميمات القائمة بين الأشكال اللّغوية والوظائف التداوليّة.

وهــذا يفيــد أنّ هاتين المقاربتين اقتصرتــا على مبادئ وضعيّة بشــأن الأعمال اللّغويّة (شــروط الاستيفاء لدى «ســيرل» وشَــرْطَا النزاهة والمعقوليّة لدى «غوردن» و«لايكوف») أي الاقتصــار على مجال الاســتلزامات المحادثيّة المعمّمــة. وبالفعل فملاحظة أنّ مجال [217] الاســتلزامات الخطابيّة المحادثيّة/ المخصّصة لا تفسّره مبادئُ متفرّعة عن نظريّة الأعمال اللّغويّة يعدّ أمرا ذا دلالة. وقد حاول «ســيرل» حقّا أن يقدّم تفســيرا له صبغة عامّة بالنســبة إلــى ضروب المجاز من قبيل الســخرية أو الاســتعارة (راجع Searle 1982 وانظر في هذا الكتاب في الفصل 15، الفقرة 2.2)، إلاّ أنّ المبــادئ المُســتَخلَصة لــم تكن لها صبغة التعميمات التي تتّصل بالأعمال اللّغويّة غير المباشرة. ما عسانا نقول إذن في شأن الحالات الكلاســيكيّة للعمل اللّغويّ غير المباشر التي تنتمي إلى صنف الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة من قبيل المثال (52) الذي تمّ استخدامه لإبلاغ (53) ؟:

(52) ثمّة مجرى للهواء.

(53) أغلق الباب.

ســنضطرّ في تحليل «سيرل» إلى تصنيف (52) ضمن مجموعة الأمثلة عدد 5 التي تبيّن دواعــي القيام بالعمل المطلــوب. وفي تحليل «غوردن» و«لايكــوف» يوضّح المثال (52) شــرطًا من شروط معقوليّة الطلب. ولكن ســنكون في حيرة من أمرنا إذا ما تحتّم علينا أن نبيّن اســتناداً إلى أيّة مصادرة من مصادرات المعنى نتوصّل إلى (53) انطلاقاً من (52)، إذ يفترض في الواقع الإنجازُ النزيهُ والمعقول لـ (52) اســتيفاءَ جميع شروط المعقوليّة. زد على هذا، إذا قبلنا تحليل «ســيرل» لـ (52) فهل بإمكاننا مع ذلك اســتخدام التعميم (4) الذي اســتناداً إليه يكفي الإخبار بوجود حجّة معقولــة للقيام بـ «**ق**» حتّى نطلب القيام بـ «**ق**"؟. لا يكفي بلا شكّ هذا المبدأُ، لأنّه ينبغي بمعيّة هذا أن تنضاف معارفُ تمثّل خلفيّةً مشــتركةً تمكّن من بيان أنّ مجرى الهواء أمرٌ مزعج يجعل شــخصا مّا، يتصرّف بمعقوليّة، يسعى إلى التخلّص منه غالبًا.

3. قوانين الخطاب والمكوّن البلاغي

قــد يبدو مفاجئا منــذ أوّل وهلة أن نجد تقليدا غيــر منطقيّ، مثــل التداوليّة المدمجة لـ«دكــرو»، قد توصّــل إلى صياغــة مقاربة فريــدة **لقوانيــن الخطاب** (مــا يعادل حكم المحادثــة)، في حين أنّ مجمل أعمال «دكرو» تهدف خلافا لهذا إلى البرهنة على تصوّر غيــر اســتدلاليّ للتداوليّة. وبالفعــل نجد البحوث التــي قام بها «دكــرو» حول الحجاج وبالخصوص بحوثه في شأن الظّواهر الدَّرَجيّة (راجع «دكرو»: Ducrot 1972,1973,1980

C، ‹دكرو› وأنسكومبر Anscombre et Ducrot 1983) قد ارتكزت بالأساس على الحدّ من اللّجوء إلى المبادئ التداوليّة من قبيل قانون الخطاب، وإثراء الوصف الدلاليّ بالموازاة مع ذلك. والحجّة الأهمّ (التي تُكملُ تصوّره غير الاختزاليّ المعروض في الفصل 6) هي حجّة مضادّة للتحليل الغرايسيّ، وعمادها تفسير بعض الوقائع الصدقيّة باعتبارها نتائج لخصائصَ حجاجيّة، وليس تفسير الخصائص الحجاجيّة من حيث كونها قابلة للاشتقاق انطلاقاً من المظاهر الصدقيّة (راجع في هذا الكتاب الفصل 11، الفقرة 2 لتعميق النظر في هذه الأطروحة). / [218]

1.3 قوانين الخطاب في التداوليّة المدمجة

سعى ‹دكرو› (1979 و1984، الفصل 5) إلى تبرير اللّجوء إلى قوانين الخطاب في إطار **التداوليّة المدمجة**. وارتبط هذا اللّجوء بالهندسة العامّة للتداوليّة المدمجة التي تريد وصف قول ما باعتباره مسارا ذا مرحلتين في صلة تباعا **بالمكوّن اللّسانيّ والمكوّن البلاغيّ**. أمّا خَرج المكوّن اللّسانيّ فهي **دلالة الجملة** من حيث هي كيان مجرّد يتحقّق بواسطة القول الذي يمثّل في حدّ ذاته نتيجة الحدثَ التاريخيَّ المتمثّل في إلقاء القول. أمّا المكوّن البلاغيّ فَدَخْلُه هو خرج المكوّن اللّسانيّ بالإضافة إلى ملابسات إلقاء القول، أمّا خرجه **فمعنى القول** (راجع في هذا الكتاب المقدّمة الفقرة 2.1.1 والفصل 2 والفقرة 3.1 للاطّلاع على عرض لهندسة التداوليّة المدمجة). وحينئذ يكون السّبب الأوّل لاستعمال قوانين الخطاب ذا طابع نظريّ، ذلك أنّ قوانين الخطاب هي نتيجة مباشرة للتمييز بين الجملة والقول (وتبعا لذلك التمييز بين الدّلالة والمعنى) من جهة، وبين المكوّن اللّسانيّ والمكوّن البلاغيّ من جهة أخرى.

أيّة وظيفة نسندها للمكوّن البلاغيّ ؟ يمكن التفكير في الحلّ التالي: إذا تعلّق الأمر بإسناد قيمة إحاليّة أو قيمة حجاجيّة للجملة تكون الدلالةُ دالّةً حدّهاargument مقام الخطاب. وبالفعل فممّا لا غنى عنه أن تُكملَ ملابساتُ إلقاء القول المكوّنَ اللّسانيّ من خلال توفير معلومات تُمكّنُ من إسناد قيم للمتغيّرات المسجّلة في دلالة الجملة. وبعبارة أخرى، فإنّ التأويل البلاغيّ، أي المعنى، (الذي يُفهَمُ على أنّه خَرج المكوّن البلاغيّ) يعتبر قيمة الدالّة التي تتّخذ حدّا لها مقام الخطاب. وعلى نحو أكثر وضوحاً:

الدّلالة	(المقام)=	المعنى
|	|	|
الدالّة	(الحدّ)=	القيمة الحجاجيّة

إلاّ أنّ هـذا التصوّر للمكوّن البلاغـي يبدو عند «دكرو» مناقضا تماماً لفكرة **قانون الخطـاب** فـي حدّ ذاتها، إذ قد نجد أنفسـنا حينئـذ في التصوّر الكلاسـيكيّ للتداوليّة من جديد. وهو تصوّر يسـند للسـياق اللّغويّ دور الثوابت الإحاليّة. وخلافا لهذا، يفترض توظيـفُ قوانيـن الخطاب أن يُعَدَّ المكـوّن البلاغيّ في حدّ ذاته دالّـة تتكوّن حُدودها مـن الدلالـة من ناحية ومن مقام الخطـاب من ناحية أخرى. وعلى وجـه أكثر تحديدا، ينقسـم المكوّن البلاغيّ إلى **مكوّنيـن فرعيّين**: أمّا الأوّل فوظيفته إسـناد القيم الإحاليّة والحجاجيّـة، ويوافـقُ الحاصل من ذلـك المعنى الحرفيّ. أمّا المكـوّن الفرعيّ الثاني فمداره على المعنى الحرفيّ مقترنا بملابسـات إلقاء القول. ويُفسَّـر هذا التقسـيم للمهامّ
[219] بكون اللّجوء إلى قوانين الخطاب يفترض/ قدرتنا على التمييز بين مستويين من المعنى: **المعنـى الحرفـيّ** (وهو هنا حاصل عمليات تحيين إحاليّـة وحجاجيّة) من جهة، ومختلف **آثار المعنى** أو **التلميحات** من جهة أخرى (وتحدّدها هنا عمليةُ الجمع بين ملابسـات إلقاء القـول وقوانين الخطـاب) التي يوحي بها المتكلّـم أو يلمّح إليهـا (راجع «ريكاناتي»: Récanati 1979 b).

ويبقى مشـكل آخر ينتظر الحلّ: إذا سلّمنا أنّ معنى القول هو تعيين مختلف الأعمال اللّغويّـة المنجزة بواسـطة قـول الجملة (وهـذه إحـدى الفرضيّات الكبـرى للتداوليّة المدمجـة)، فكيـف لنا أن نفسّـر أنّ المتكلّم بإمكانه في الآن نفسـه أن يريد المعنى الحرفيّ لقوله ويلمّـح إلى أعمال لغويّة أخرى (من ذلك أنّ المتكلّم وهو **يخبر بـ«ق»** بإمكانه أن **يُعاتِبَ غيره** – عن طريق التلميح - [مفيدا] أنّ المقصود بـ «**ق**» هو العتاب. ويرتبط جواب «دكرو» بالفرضيّة التي ترى أنّ التلميح هو «طريقة من طرق تجلّي الأعمال اللّغويّـة» («دكرو»: Ducrot 1984,102) وهـو حاصل قوانين الخطـاب التي تمثّل بهذا «جهازا ينظّم الحوار والذاتيّة المشتركة بين المتخاطبين « (نفسه ص 105).

ملاحظة: نسجّل هنا أنّ اللّجوء إلى قوانين الخطاب يمكن فهمُه بكيفيّتين مختلفتين: إمّا على أساس أنّ قوانين الخطاب تقرن دلالة الجملة بمعنى القول، وهي بهذا تقوم بالدور المنهجيّ نفسه للتحويلات التشومسكيّة، أي إنّها تصلح لتفسير بعض آثار المعنى (ما يقابل الأبنية السّطحيّة) انطلاقاً من مبادئ غير لغويّة ومن الدلالة اللّغويّة (ما يقابل الأبنية العميقة). وإمّا على أساس أنّ قوانين الخطاب تقرن المعنى الحرفيّ (وهو كذلك نتيجة للمكوّن الفرعيّ الأوّل البلاغيّ) بالتلميح الذي «يَقصدُ المتكلّم إبلاغَه» («ريكاناتي»، Récanati 1979 b). وفي هذه الحالة ليس مدار قوانين الخطاب على خَرج المكوّن اللّسانيّ وإنّما على خرج المكوّن الفرعيّ الأوّل البلاغيّ. وموقف «دكرو» من هذه المسألة ليس واضحا، إلاّ أنّ مجمل تحاليله تُفضي إلى تبنّي الحلّ الثاني.

2.3 المكوّن البلاغيّ وقوانين الخطاب

يبدو أنّ التواصل اللفظيّ غنيّ بالوضعيات التي يُسمَحُ فيها للسّامع أن يَفهم أكثر ممّا تعنيه حرفيّـا جملُ المتكلّم، وهذا يجري بمعزل عن النوايا التواصليّة الدقيقة. ويجدر بنا

هنا التمييــزُ بين طريقتين لفهم قوانين الخطاب ودورها في التواصل، وهو تمييزٌ لا يقوم به «دكرو» دائما.

(أ) يمكن التفكيرُ في عدد من مبادئ التواصل اللفظيّ وقواعده ومعاييره التي تمكّن، في بعض السّياقات، من استخلاص ما هو موضع تلميح في قول المتكلّم. إلاّ أنّ الطابع القصديّ لا يمكن فعليّا تصوّره هنا. فمن جهة تبدو طبيعة هذه القوانين أكثر ارتباطا بمعايير التواصل أو المواضعات الاجتماعيّة من ارتباطها بمبادئ عقلية كونيّة، ومن جهة أخرى يستطيع دائماً المتكلّم الذي نعزو إليه عمل التلميح إلى «ح» بالتعويل على «ق» أن ينكر أنّه أراد/ إبلاغ «ع». ولتمييز هذه المبادئ من قوانين الخطاب [220] بالمعنى الحصريّ للكلمة، نتحدّث هنا عن **معايير التواصل**.

(ب) ومن جهة أخرى يمكن التفكير في عدد من القوانين غير المرتبطة بمعايير التواصل، وإنّما بمبادئ المعقوليّة. وتبدو قوانين الخطاب هنا أقرب من حكم المحادثة الغرايسيّة ولها خاصيّة كونها مرتبطة بسياقات قادحة مخصوصة. ونُفرد مصطلحَ **قانون الخطاب** لهذا الصّنف الثاني من المبادئ.

1.2.3 بعض الأمثلة من معايير التواصل

يضرب «دكرو» (1972) في كتابه «القول وعدم لقول" (Dire et ne pas Dire) عددا مــن الأمثلة على قوانين الخطاب التي تشــتغل باعتبارها معاييــر للتواصل. وها نحن نورد بعضا منها.

(أ) «أن تتحدّث في موضوع» «**س**» مع مخاطب «**ص**» هذا معناه في ملابسات بعينها وعلى سبيل الاستلزام أنّ «**ص**» يُبدي اهتماما بـ «**س**». وإذا عكسنا الأمر بالنسبة إلى «**م**»، فإنّه إذ يترك المتكلّم يتحدّث في موضوع «**س**» فهذا قد يُؤَوَّلُ على أنّه إقرار بكونه يُبدي عناية بـ «**س**». (نفسه ص9). وعلى سبيل المثال، واستنادا إلى هذا، يوحي السّؤال عن أخبار أطفال «**ص**» بأنّ «**ص**» يُبدي اهتماما بأطفاله.

ملاحظة: يُعَدّ معيار التواصل هذا جزئيّا غير حدسيّ. وبالإمكان أن يتّضح بصياغة معكوسة: «أن نتحدّث في موضوع «**س**» مع مخاطب «**ص**»، هذا معناه في ملابسات بعينها على سبيل الاستلزام أنّ «المتكلّم» يبدي اهتماما بـ «**س**». وهكذا إذا طلبتُ من «**ص**» معلومات تخصّ أطفاله، أوحي من خلال هذا بأنّي أُبدي اهتمامًا بأمرهم.

(ب) تفترض بعض الأعمال مثل الأمر، ليقعَ الامتثال لها وحتّى يتمّ إنجازُ العمل بكيفيّة لا يشوبها نقص، بعضَ الشروط التحضيريّة. وعلى هذا النحو يستوجب إنجاز عمل الأمر شرط الاستعلاء بأن يكون الآمر في مرتبة أعلى من المأمور. ويمكننا - ودائما حسب رأي «دكرو» - أن نتبيّن بوضوح أنّ مجرّد توجيه «أمر» يبلّغ على سبيل

التلميح بأنّنا «**في مقام يخوّل لنا توجيهه**» (نفسه ص 9). ولقانون الخطاب هذا تأثير ذو بعد اجتماعيّ قائم على المفارقة التالية: انطلاقاً من الشرط الضروريّ لعمل الأمر يصبح الشرط التحضيريّ (أن يكون الآمر في مرتبة الاستعلاء) شرطا كافيا. وعلى سبيل المثال، ووفق هذا القانون قد لا يعني فحسب توجيهُ الأمر من عسكريّ في رتبة رقيب طلبَ تنفيذ عمل ما وإنّما كذلك إبلاغ أنّ الآمر مؤهّل لإصداره.

(ج) وبناء على ما للمعنى من طابع إحاليّ ذاتيّ، ليس مفاجئا أن نرى «دكرو» يقترح قانونا مفاده «أن نتحدّث عن واقعة «**س**» مع سامع «**ص**» قد يعني في بعض الأحوال [...]/ أنّه توجد مصلحة في أن يكون «**ص**» على بيّنة من «**س**» (نفسه ص 10). وعلى [221]
سبيل المثال، وعملا بهذا القانون فإنّ «إعلام شخص ما بما تشير إليه السّاعة قد يعني [...] أنّه يُطلَبُ منه الانصرافُ» (نفسه ص 11).

2.2.3 بعض الأمثلة من قوانين الخطاب: قانون الإبلاغيّة وقانون الشمول وقانون التلطيف

قبل أن نقدّم بعض الأمثلة من قوانين الخطاب وبيان دورها في الجهاز العامّ للتداوليّة المدمجة علينا أن نذكّر أنّ **التلميح** الذي يولّده قانون الخطاب هو عند «دكرو» بمثابة الاستلزام المحادثيّ عند «غرايس»، إذ هو نتاج **استدلال** يمكن ردّه إلى الصّيغة التالية (نفسه ص، 132) «إذا رأى «**س**» أنّه من الصّالح أن يقول «**ق**»، فذلك لأنّه يفكّر في «**ع**». إلاّ أنّ المسألة الأهمّ عند «دكرو» هي أنّ «**ع**» ليس مُستَخلَصًا «ممّا قد قيل وإنّما من عمليّة قوله» (نفسه). وحينئذ يَكمُنُ قول عمل لغويّ مخصوص وراء الاستدلال والاستنتاج المتولّد عنه في الآن نفسه. ولبيان تولّد ما يُوحَى به انطلاقاً من قوانين الخطاب سنفحص تباعا ثلاثة قوانين خطاب «قانون الإبلاغيّة»، و«قانون الشمول» و«قانون التلطيف».

ملاحظة: بعض قوانين الخطاب الأخرى مثل القوانين المرتبطة بالنفي وقانون الضعف وقانون الاقتصاد سيقع تحليلها في الفصل 10 الفقرة 2.2.

قانون الإبلاغيّة

ينصّ هذا القانون على «إنّ كلّ قول **ق**، إذا ما جرى تقديمه على أنّه مصدر نَستَقي منه المعلومات، يكون وراء إيحاء مفاده أنّ المخاطَب يجهل «**ق**»، بل إنّنا نتوقّع بالأحرى وعلى وجه الاحتمال **لا - ق** (نفسه ص، 133) ولا يعني هذا القانون إلاّ ما **يُنطق** به من مضامين ولا يَشملُ ما **يُقتَضَى** منها. (راجع في هذا الكتاب الفصل 8، الفقرة 3).

وعلى سبيل المثال، سيقع تحليل القول (54) - على مستوى المكوّن اللّسانيّ - إلى مضمون منطوق: **منط** (55.أ) وإلى مضمون مُقتضًى: مُقْ (55 ب). إلاّ أنّ هذا التحليل الدلاليّ لا يوظّف

جميع الوسائل التداوليّة الخاصّة بالقَوْل، وبالخصوص اعتبار أنّ المتكلمّ قد يكون أراد إبلاغ (56).

(54): زيد وحده جاء.

(55): **أ - منط**: ما جاء أحد آخر غير زيد.

ب - مُقْ: جاء زيد.

(56): من المتوقّع أن يأتي أشخاص آخرون.

نلاحظ أنّ المثال (56) لا يدور على المُقتضى وإنّما على المنطوق فحسب. وبالفعل يُعتَبرُ التلميح (56) بَسطًا للمضمون المُقرّر. فإذا نطق القول بأن لا أحد غير زيد قد جاء، لاءمت هذه المعلومة كوننا نتوقّع مقدم أشخاص آخرين. وتمثّل حينئذ المعلومةُ المبلّغَةُ **لا** «**ق**» انطلاقاً من القول «**ق**» تلميحا قدحه قانون الإبلاغيّة. / [222]

قانون الشمول

يتطلّب قانون الشمول - وهو المعادل **للحكمة الأولى للكمّ** كما جاءت عند ›غرايس‹ - أن «يقدّم المتكلّم في شأن الموضوع الذي يتحدّث فيه من المعلومات المتوفّرة لديه أقواها، وما قد يهمّ منها المخاطَبَ» (نفسه ص، 134). ويمكن تجسيم هذا القانون بواسطة السّور «**بعض**». وبالفعل، إذا أكّدنا أنّ **بعض** «**س**» **هو** «**ع**» لمحنْا عبر قانون الشمول أنّ **البعض الآخر من** «**س**» **ليس** «**ع**»، إذ لو أنّ المتكلّم كان بإمكانه أن يقدّم معلومة أقوى (كما هو الشأن بالنسبة إلى: **أغلب** «**س**» **هم** «**ع**» أو حتّى جميع «**س**» **هم** «**ع**») لَكانَ يلزَمُ القيامُ بذلك بموجب قانون الشمول.

وبصفة ملموسة أكثر، سنقول إنّ (57) يُوحي من خلال قانون الشمول، بـ (58).

(57) بعض فصول هذا الكتاب مهمّة.

(58) بعض فصول هذا الكتاب ليست مهمّة.

يؤثّر قانون الشمول على نحو بيّن في تأويل «البعض» على أنّها «**البعض فقط**»، وهو ما يخالف بعض الخصائص الحجاجيّة لهذا السّور. وبالفعل يناقض اتّصال «**بعض**» بـ «**حتّى**» كما هو الأمر في (59) الإيحاء المرتبط بـ «**بعض**». وتبرّر هذه الملاحظة اقتسام الأدوار بين المكون اللّسانيّ والمكوّن البلاغيّ بل اقتسامها حتّى بين المكوّنين الفرعيين البلاغيين، بما أنّ الخصائص الحجاجيّة للقول هي نتاج للمكوّن اللّسانيّ (أو، في صيغة أقلّ جذرية للتداوليّة المدمجة، هي نتاج للمكوّن الفرعيّ البلاغيّ):

(59) بعض الفصول مهمّة بل وحتّى جميعها.

ويمكن مثال آخر، ملتبس تداوليّا، من تفسير اللّجوء إلى قانون الشمول، وهو المثال المشهور: «**مفتوحة يوم الثلاثاء**» الذي يؤَوَّل بحسب السّياقات كما يلي: «**مفتوحة حتّى يوم الثلاثاء**» أو «**مفتوحة فقط يوم الثلاثاء**». والرأي عند ›دكرو‹ أنّ المكوّن اللّسانيّ محايد بالنسبة إلى هذين التأويلين، ولا يمكّن إلاّ من هذه الدلالة لا غير: «**هذه المغازة** «**مفتوحة يوم الثلاثاء**». ولفهم هذه المعلومة أو

تلك يتعيّن تنزيل قول هذا المثال في سياق بعينه. فإذا تمّ قوله في عالم تُفتَحُ فيه عادة المغازات يوم الثلاثاء تمّ ترجيح التأويل التالي: «**مفتوحة فقط يوم الثلاثاء**». ونحن نفترض فعلا أنّ قانون الإبلاغيّة لا يمكّن من الاحتفاظ بالتأويل المحايد. وفي المقابل إذا وقع إنتاج القول في عالم تُغلَقُ فيه عادة المغازات يوم الثلاثاء يتمّ الاحتفاظ بالتأويل المحايد ذلك أنّ قانون الإبلاغيّة لا يقدر على إيقافه.

قانون التلطيف

قانون التلطيف الذي يوافق **مبدأ الإبلاغيّة** لـ ‹ليفنسن› (Levinson) (راجع هنا الفصل 6، الفقرة 3 - 3 - 3 والفصل 9 الفقرة 2.4) «يفضي إلى تأويل قول على أساس أنّه يعبّر أكثر من دلالته الحرفيّة» (‹دكرو›، 1972, Ducrot 137). ومثلما هو الشأن بالنسبة إلى سائر قوانين الخطاب لا يتّصل قانون التلطيف إلاّ بالمضامين المنطوقة. وفي الواقع يعدّ قانون [223] التلطيف مُكمّلا لقانون/ الشمول. وسبق أن رأينا أنّه وفق قانون الشمول يُؤَوَّلُ السّورُ «**بعض**» باعتباره دالاّ على «**البعض فقط**». إلاّ إنّه يمكننا في العديد من السّياقات تأويلُ «**بعض**» على أنّها تدلّ على «**جميع**»، ويكون التمشّي التأويليّ عندئذ كما يلي: «إذا اختار المتكلّم «**ق**» - وهو أقوى الأقوال المتاحة - فلأنّه بلا ريب كان يريد أن يقول أكثر، إلاّ أنّه لم يمكنه ذلك» (نفسه ص ص 8 - 137): وعلى هذا النحو إذا تلفّظ صحافيّ بـ (**60**) أمكن لنا حتمًا بموجب قانون الشمول أن نفهم أنّه يقصد (**61**)، إلاّ أنّه لا شيء يمنع من الذهاب، في سياق «قضايا» عالقة بالحزب الاشتراكيّ الفرنسيّ، إلى أنّ المتكلّم أراد أن يقصد (**62**):

(**60**) بعض النوّاب الاشتراكيين فاسدون.

(**61**) بعض النواب الاشتراكيين فقط فاسدون.

(**62**) جميع النوّاب الاشتراكيين فاسدون.

وحسب رأي ‹دكرو›، ليتسنّى تطبيق قانون الشمول، يتعيّن استيفاءُ بعض الشروط السّياقية وبالخصوص «توفّر بعض الأسباب (وربّما مواضعات اجتماعيّة) التي تعارض - في مقام خطاب معيّن - استخدام قول أشدّ قوّة» (نفسه ص 137).

وتوجد جملة من الإشكالات المرتبطة باستخدام **النفي**، إذ سبق أن لاحظنا أنّ نفي عبارة قد يُؤَوّل على أنّه تأكيد لعبارة نقيضة مثلما تبيّنه الأمثلة التالية:

(**63**) لا أريد: أرفض.

(**64**) لست طيّبا: أنت شرّير.

(**65**) ليس جميلا: هو قبيح.

إلاّ أنّ هذه المعالجة المعجميّة تثير على الفور مشكلا، عند مباشرة أمثلة من الكلمات الأضداد إذ يتعيّن تفسيرُ انعدام التناظر في معالجة النفي بما أنّه إذا كان نفي العبارة الموجبة (أو غير المَوسُومَة) يعادل نفي العبارة السّالبة (العبارة المَوسُومة) فإنّ العكس غير صحيح:

(66) لا أرفض ≠ أريد.

(67) أنت لست شرّيرا ≠ أنت طيّب.

(68) ليس قبيحا ≠ إنّه جميل.

وثمّة ما هو أسوأ. إذ يبدو في بعض الحالات أنّه من الواجب تأويل نفي العبارة الموسومة باعتبارها دالّة أكثر مثلما هو الحال بالنسبة إلى (69) و(70).

(69) لا أكرهك البتّة = أحبّك

(70) ليس سيّئا = هو حسن

ونحن ندرك انطلاقاً من جملة الأمثلة خطورة تفسير آثار معنى النفي انطلاقاً من المكوّن اللّسانيّ فحسب، لأنّنا في هذه الحالة إمّا أن نقبل وجود تناظر أصليّ بين نفي عبارة مُوجبة ونفي عبارة سالبة. إلاّ أنّه سيغدو وقتئذ من العسير تفسيرُ انعدام التناظر/ في (66) - (68)، وإمّا أن نقبل [224]
انعدام التناظر الدلاليّ الأصليّ وهو ما يمكّن من تفسير حالات يقع فيها «الرّفع» من شأن النفي (كما هو الحال في (69) و(70)) انطلاقاً من قانون التلطيف، وهي حالات تتعارضُ مع النتائج الكلاسيكيّة للتخفيف من قوّة النفي (فالقول: «**س ليس كبير السنّ**» يدلّ على أنّ «**س** دون كبر السنّ» وليس على أنّه «أكبر من»). إلاّ أنّنا إذا قبلنا انعدام التناظر هذا بين نفي عبارة مُوجبة ونفي عبارة سالبة تعيّن علينا قبولُ وجود مكوّنين اثنين، والحدُّ من مدى الوصف الدلالي باللّجوء إلى قوانين للخطاب.

8. الاقتضاءات الدلاليّة والتداوليّة

ترجمة: بسمة بلحاج رحومة الشكيلي

من الأكيد أنّ مسألة الاقتضاء هي التي أفرزت أكثر البحوث في علمي الدلالة والتداوليّة خلال السنوات الثلاثين الأخيرة. إذ لم تشغل هذه القضيّة الفلاسفة والمناطقة واللسانيين فحسب بل شغلت كذلك الباحثين في كلّ ميادين اللسانيّات (من علم الإعراب إلى التداوليّة مروراً بعلم الدلالة) ونظريّاتها (النحو التوليديّ، دلالة ‹مونتاق› (Montague)، نظريّة الاستلزامات الخطابيّة والأعمال اللغويّة، الخ.). ورغم ما بلغه وصف الظاهرة والتنظير لها من مستوى تقنيّ عال وتعقيد فإنّ مسألة الاقتضاء تعتبر مركز الدرسين الدلاليّ والتداوليّ في الألسنة الطبيعيّة لأنّ طبيعة الأجوبة المقدّمة للأسئلة التي تثيرها هي التي تحدّد التشكّل العامّ للنظريّة اللسانيّة. وبعبارة أخرى، فإنّ الاقتضاء لا يمكن تناوله باعتباره ظاهرة محلّيّة.

من الجدير بالملاحظة أنّ اهتمام علماء الدلالة والتداوليين بمسألة الاقتضاء قد تراجع بعض الشيء منذ عشر سنوات وحلّت محلّها قضايا أخرى مثل قضيّة الطراز والتضمينات، وهذا أمر يفسّر في بعض جوانبه بتاريخ نظريّات الاقتضاء. فقد تحوّلت من نظريّات منطقيّة إلى دلاليّة ومن صدقيّة إلى غير صدقيّة. وبعبارة أخرى، فإنّ ما ظلّ لعهود طويلة معزولا باعتباره ظاهرة مخصوصة لها شروط تحقّقها الذاتيّة قد أصبح يفسّر تدريجيّا في إطار نظريّات تداوليّة أعمّ.

لن نستطيع في هذا الفصل الإيفاء بكلّ المقاربات والنظريّات، وإنّما سيكون هاجسنا المحافظة على انسجام هذا المصنّف. لذا، فإنّ هذا الفصل سيدور حول القضايا التالية: **الاستلزامات المنطقيّة والاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة، والصّورة المنطقيّة**، وكذلك حول مفهومي **الخلفيّة المحادثيّة والاتّساق الخطابيّ**. وسنحاول، إضافة إلى ذلك، مناقشة **مسألة النفي** الذي يمثّل مقياسا أساسيّا وتقليديّا في وصف الاقتضاء، ولكنّه لم يعالج معالجة منسجمة في الأعمال التي أنجزت حول الاقتضاء.

من بين المصنّفات العديدة التي خصّصت لمسألة الاقتضاء نحيل القارئ على الفصل 4 من مصنّف ‹لفنسون› Levinson 1983 في عمل تأليفيّ غاية في التمام، وعلى «‹فيلمور› و‹لانجوندون›» (Fillmore et Langendoen 1971) في أوّل مقاربة لسانيّة للاقتضاء، وعلى «‹روجرز› ‹وول› و‹مورفي›» Rogers, Wall et Murphy (1977) في مقالات أساسيّة (‹كرتونن› و‹ستالنيكار› Karttunen et

Stalnaker)، وعلى «ولسون» (Wilson 1975) و«كمبسون» (Kempson 1975) في/ مقاربة غرايسيّة [226]
وغير صدقيّة، وكذلك على «غازدار» (Gazdar 1979) حول قضيّة الإسقاط، وأحيل القارئ بالخصوص على مجموعة «أوّ» و«دايئين» (Oh et Dinneen 1979) في أهمّ الإسهامات في نهاية السبعينات. ولن نغفل أخيراً مؤلّف «دكرو» (Ducrot 1972) الذي يتميّز بمقاربة طريفة جدّا لمسألة الاقتضاء في إطار نظريّة الأعمال اللغويّة

1. الإخبار والاقتضاء: الأوصاف المحدّدة والنفي

1.1 «كبلير» وملك فرنسا

1.1.1 المعنى والتّعيين والاقتضاء

ينسب التقليد المنطقيّ والفلسفيّ إلى «فريغه» (Frege 1882/1971) اكتشاف خاصّية هامّة لبعض البنى التركيبيّة. فمعنى الجملة الموصولة في (1) ليس فكرة كاملة حسب فريغة، وتعيينه (أو مرجعه) ليس قيمة صدق بل هو شخص وهو» كبلير» (راجع هوية قيم الصدق لـ (1) و(2):

(1) الذي اكتشف الشكل البيضويّ للمسارات الكوكبيّة مات فقيرا.

(2) مات كبلير فقيرا.

يتمثّل الإشكال المطروح، من وجهة نظر منطقيّة، فيما يلي: إذا كان «كبلير» يشير، في (2)، إلى شخص فإنّنا لا نستطيع مع ذلك أن نستنتج أنّ الفكرة التي يشير إليها اسم كبلير موجودة في معنى القضيّة «مات كبلير فقيرا». والسبب هو أنّه لو كان الأمر كذلك لما كان يمكن أن يكون نفي (2) هو (3) بل يكون نفي (2)هو (4):

(3) لم يمت كبلير فقيرا.

(4) إمّا أنّ كبلير لم يمت فقيرا وإمّا أنّ اسم كبلير لا يطابق شيئًا.

وهذا يعود إلى أنّه إذا كانت الصّورة المنطقيّة للقول (2) هو المجموع التأليفيّ للفكرتين «مات كبلير فقيرا» (**ق**) و«اسم **كبلير** يعيّن شخصا» (**م**)، فإنّ نفي الوصل هو الفصل بين القضايا المنفيّة كما تبيّنه المصادرة المنطقيّة (5):

(5) ¬ (ق∧م) ↔ (¬ ق∨¬ م)

بعبارة أخرى، لا يمكن أن تكون الصّورة المنطقيّة للقول (3) إلاّ (6)، أي نفي القضيّة (**ق**) «مات كبلير فقيرا» والإخبار بالقضيّة (**م**) «اسم **كبلير** يعيّن شخصا»

(6) لم يمت كبلير فقيرا واسم **كبلير** يعيّن شخصا.

('6) ¬ ق ∧ م

إنّ السلوك المخصوص للنفي، مقارنة بخصائصه المنطقيّة التقليديّة، قد دعا «فريغة» إلى عدم المطابقة بين الفكرتين المكوّنتين للصّورة المنطقيّة للقول. فسمّيت القضيّة «**م**» **مقتضى** (vorausgesetzt)، وهو لفظ ترجم، لسوء الحظّ، إلى اللّغة الفرنسيّة/ [227]

بلفظ supposé أي **مفترض**. وهكذا، سيقع التّمييز، داخل مكوّنات الصورة المنطقيّة للقضيّة، بين المعلومة المكوّنة **للاقتضاء** وتلك التي تكوّن **الإخبار** بالقضيّة. فإذا أخبر قول «**و**» بقضيّة «**ق**» واقتضى «**م**» فإنّ نفيه «لا - **و**» سيخبر بـ «لا - **ق**» وسيقتضي «**م**». وهكذا نرى أنّ الاقتضاء مرتبط شديد الارتباط بقضيّة النفي.

2.1.1 الأوصاف المحدّدة والكذب

عارض «رَسّل» (Russell 1905) الموقف الذي دافع عنه ‹فريغه›، وقدّم موقفا مفاده أنّه إذا لم يكن لصفة محدّدة في قضيّة (مثل ملك فرنسا) مرجع، فإنّ ذلك لا يعني أنّ القضيّة لا معنى لها ولا مرجع. ففي حين جعل التّمييز بين ما هو مخبر عنه وما هو مقتضى لدى» فريغة» من الاقتضاء **شرطا لمضمون** القضيّة، دافع ‹رسّل› عن الفكرة القائلة بأنّ الجملة التي تحتوي على وصف محدّد دون مرجع هي بكلّ بساطة جملة كاذبة.

ليكن القول (7):

(7) ملك فرنسا حكيم.

هذا القول ليس له الصّورة المنطقيّة الـ **ك** هو **ح** أو **ح** (الـ**ك**) (حيث **ك**= ملك فرنسا و**ح**= حكيم). إنّ صورته المنطقيّة هي، بعكس ذلك، الوصل بين القضايا المقدّمة في (8)، وهو ما يمكن تمثيله بطريقة أكثر شكلنة في (9):

(8) أ. يوجد «س» بحيث له خاصّية كونه ملكا لفرنسا (**ك**).

ب. لا يوجد «ص» مختلف عن «س» وله الخاصّية «**ك**».

ج. «س» له خاصّية كونه حكيما (**ح**).

(9) ∃ س (**ك** س ∧ ¬ ∃ ص ((ص ≠ س) ∧ **ك** ص)∧ **ح** س)

«يوجد «س» بحيث (أوّلا) «س» هو ملك فرنسا و(ثانيا) لا يوجد «ص» بحيث «ص» يختلف عن «س» و«ص» هو ملك و(ثالثا) «س» حكيم».

لهذا التحليل نتيجتان، فمن جهة نرى أنّ اقتضاء الوجود لا ينفصل عن الإخبار ولكن يمثّل أحد مكوّنات الصّورة المنطقيّة، ومن جهة ثانية، حين تنفى الجملة (7) كما في (10)، فإنّ الجملة يمكن أن تكون كاذبة إمّا لأنّه لا وجود لملك لفرنسا (فنقول إنّ للنفي **مدى واسعا** (wide - scope)) (راجع (11))، أو لأنّ خاصّية الحكمة لا تتوفّر في الشخص الذي يقال إنّه ملك لفرنسا (فنقول إنّ للنفي **مدى ضيّقا** (narrow - scope)) (راجع (12)):

(10) ملك فرنسا ليس حكيما.

(11) ¬ (∃ س (**ك** س ∧ ¬ ∃ ص ((ص ≠ س) ∧ **ك** ص) ∧ **ح** س))

«ليس صادقا وجود «س» بحيث (أوّلا) «س» هو ملك فرنسا و(ثانيا) لا يوجد «ص» بحيث «ص» مختلف عن «س» و«ص» ملك و(ثالثا) «س» حكيم.»

(12) ∃س (ك س ∧ ¬∃ص ((ص ≠ س) ∧ ك ص) ∧ ¬ح س))

«يوجد «س» بحيث (أوّلا) «س» هو ملك فرنسا و(ثانيا) لا يوجد «ص» بحيث
«ص» يختلف عن «س» و«ص» ملك و(ثالثا) «س» ليس حكيما.» / [228]

إنّ النتيجة الأساسيّة لتحليل «رَسّل»، الذي سنعود إليه لاحقا، تتمثّل في تحميله النفي مسؤوليّة اللّبس بين القراءتين (11) و(12) للقول (10). بعبارة أخرى، **النفي، حسب نظريّة ‹رسّل›، ملتبس لأسباب تعود إلى المدى.**

3.1.1 الاقتضاء شرطا للاستعمال

لقي موقف ‹رسّل› معارضة شديدة من ‹ستراوسن› (Strawson 1977) الذي عاد لنقد ذلك الموقف إلى نظريّة الأوصاف المحدّدة لرَسّل. فحسب ‹ستراوسن›، يجب أن نميّز بين نوعين من العلاقات في جملة ملفوظة مثل «**ملك فرنسا حكيم**». إذ يستلزم المتكلّم (ليس بالمعنى المنطقيّ للفظ) من ناحية أنّه يوجد ملك لفرنسا، ويخبر من ناحية أخرى بأنّ ملك فرنسا حكيم. والقضيّة الأساسيّة تتمثّل في أنّه إذا كان **الاستلزام** (سنقول **الاقتضاء**) كاذبا فإنّ مسألة معنى القول لا تطرح بكلّ بساطة، حسب ‹ستراوسن›. بعبارة أخرى، لكي يكون لقول ما معنى يجب أن تكون اقتضاءاته الوجوديّة مستوفاة، وإن لم تكن كذلك فإنّ مسألة قيمة صدق القول لا تطرح بكلّ بساطة.

لهذا التحليل نتيجتان هامّتان، تتمثّل أولاهما في أنّ الاقتضاءات تكوّن **شروطا لاستعمال** القول، فإذا كانت الاقتضاءات صادقة يمكن للقول أن يكون إمّا صادقا أو كاذبا، أمّا إذا كانت الاقتضاءات كاذبة فإنّ القول لا معنى له من حيث إنّه لا يمكن أن يكون صادقا ولا كاذبا. وتتمثّل النتيجة الثانية لتحليل ‹ستراوسن› في أنّ اعتبار القول المنفي مثل «**ملك فرنسا ليس حكيما**» قولا ملتبسا، واعتبار **النفي** عبارة لغويّة **ملتبسة** دلاليّا، أمران مرتبطان بالشيء المنفيّ، أي إمّا عمل الإخبار أو الاقتضاء الوجوديّ. وهكذا نلاحظ أنّ «رَسّل» و‹ستراوسن›، وإن اختلفا جذريّا في تحليل الأوصاف المحدّدة، فإنّهما يتّفقان حول لبس الأقوال المنفيّة. وسنحيل لاحقا على هاتين النظريّتين في حديثنا عن **نظريّات اللبس** في مقابل نظريّات **أحاديّة الدلالة** التي تعتبر أنّ النفي ليس ملتبسا.

2.1 الاقتضاء الدلاليّ والنفي

فـي هذا المسـتوى مـن التحليل يمكن أن نقـدّم الاقتضاء بشـكل أوضح وأكثر تصريحا. فما وصف تحت اسـم **الاقتضـاء** يمكن أن يحلّل تحليـلا دلاليّا صدقيّا داخل أنظمة منطقيّة كاملة (راجع خاصّة «ج.ن.مارتان» J.N Martin 1979)

1.2.1 الاقتضاء الدلاليّ والاستلزام

الاقتضــاء، في التصوّر المنطقيّ أو الشـكلانيّ، هو علاقة دلاليّة شـبيهة بالاسـتلزام
الدلاليّ ولكنّها مختلفة عنها./ وسـنقدّم التعريفين التاليين للاقتضاء الدلاليّ وللاستلزام [229]
(راجع، «لفنسون» 1983):

الاقتضاء الدلاليّ

> تقتضي قضيّة **ق** دلاليّا قضيّة **م** إذا وفقط إذا، (أوّلا) في جميع المقامات التي تكون فيها **ق** صادقة تكون **م** صادقة و(ثانيا) في جميع المقامات التي تكون فيها **ق** كاذبة تكون **م** كاذبة.

يستند هذا التعريف إلى تعريف الاستلزام الدلاليّ:

الاستلزام الدلاليّ

> تستلزم قضيّة **ق** دلاليّا قضيّة **م** (تكتب **ق** ⊩ **م**) إذا وفقط إذا، كلّ مقام يجعل **ق** صادقة يجعل **م** صادقة.

يســمح التعريف الذي قدّم للاســتلزام بإعادة صياغة تعريف الاقتضــاء الدلاليّ بلغة الاستلزام.

الاقتضاء الدلاليّ

> تقتضي قضيّة **ق** دلاليّا قضيّة **م** إذا وفقط إذا:
>
> (أ) **ق** ⊩ **م**
>
> (ب) ¬ **ق** ⊩ **م**

يثير هذا التعريف إشكالا نظريّا هامّا في إطار المنطق الكلاسيكيّ الذي يقرّ بمبدإ **ثنائيّة القيمة**. إذ ينصّ هذا المبدأ، في التيّارات المنطقيّة الكلاسيكيّة التي لا تقرّ إلاّ بقيمتين للصدق على أنّ أيّة قضيّة تكون إمّا صادقة أو كاذبة. وعندئذ، يمكن صياغة نتائج التعريف الدلاليّ للاقتضاء على النحو التالي (راجع «لفننسون» 1983، 175 عن «غازدار» 1979، 90). إذا افترضنا أنّ **ق** تقتضي **م** فإنّ **ق** تستلزم **م** ولا - **ق** تستلزم **م**. إضافة إلى ذلك، إذا كان لكلّ قضيّة **ق** ما يقابلها في النفي لا - **ق**، فإنّه من الممكن أن نستنتج، من خلال مبدإ ثنائيّة القيمة وقانون النفي، أنّ **م** يجب أن تكون دائماً صادقة كما تبيّنه البرهنة التالية:

(13) 1. **ق** تقتضي **م**.

2. إذن **ق** تستلزم **م**، و **¬ق** تستلزم **م**.

3. (أ) كلّ قضيّة **ق** لها نفي **¬ق**

(ب) **ق** صادقة أو **ق** كاذبة (ثنائيّة القيمة).

(ج) **ق** صادقة أو **¬ق** صادقة (نفي).

4. إذن **م** صادقة دائما.

نحن إذن، في منطق يقرّ بمبدإ ثنائيّة القيمة، في وضعيّة حرجة، لأنّ كلّ اقتضاء هو دائماً صادق، والحال أنّنا نجد حالات كثيرة قد يكون فيها الاقتضاء كاذبا. فإذا قلت اليوم «**ملك فرنسا حكيم**» اقتضى قولي هذا وجود شخص يمكن تعيينه بالوصف المحدّد «**ملك فرنسا**»، وبما أنّ فرنسا هي جمهورية فإنّ الاقتضاء الوجوديّ «يوجد ملك لفرنسا» كاذب. إذن فالحجّة المقدّمة في (13) غير متماسكة.

كيف نخرج من هذه المفارقة؟ ليس هناك سوى حلّين، فإمّا أن نتخلّى عن
[230] التعريف الدلاليّ للاقتضاء وعندئذ نعرّفه على أنّه علاقة تداوليّة بين أقوال لا/ علاقة دلاليّة بين قضايا، أو أن نزيد في حجم الدلالة في الحساب المنطقيّ وذلك بإضافة قيمة صدق ثالثة هي **القيمة المحايدة** التي تعني «لا صادق ولا كاذب». وسننظر في هذين الإمكانين.

2.2.1 منطق ذو ثلاث قيم، النفي الخارجيّ والنفي الداخليّ

إذا قبلنا بإمكانيّة تعريف الاقتضاء وفق مقياس قيم الصدق، فإنّنا يمكن أن نقترح الجدول التالي لقيم الصدق

(راجع «كمبسون» 1975، 49):

الاقتضاء		
ق		م
ص	←	ص
(¬ص V ك)	→	ك
ك	←	ص

جدول الصدق 1

هذا الجدول يمكن أن يقابل بجدول الاستلزام الوارد ذكره في الجدول 2

الاستلزام		
ق		م
ص	←	ص
ك	→	ك
ك	←	ص V ك

جدول الصدق 2

في الجدول 1،لم يعد الاقتضاء يحدّد بمجرّد علاقة استلزام من **ق** إلى **م**، بل باعتباره كذلك علاقة من **م** إلى **ق**. إذا كانت **م** كاذبة فإنّ **ق** لا يمكن أن تكون، تبعا لذلك، صادقة ولا كاذبة، بمعنى أنّني إذا قلت «**ملك فرنسا حكيم**» في حال عدم وجود ملك لفرنسا، فإنّه لا يمكن اعتبار **ق** صادقة ولا كاذبة. أمّا بالنسبة إلى الاستلزام الدلاليّ فالأمور مختلفة، إذ إذا كانت **ق** كاذبة فإنّ ذلك لا يعني ضرورة أنّ **م** كاذبة (قد تكون **م** صادقة)، بينما إذا كانت **م** كاذبة فإنّ **ق** تكون ضرورة كاذبة (راجع، «مترتان» 1976). / [231]

لنأخذ الأمثلة التالية توضيحا للجدول 2:

(14) اشترى ماجد سيتروين.

(15) اشترى ماجد سيّارة.

(16) لم يشتر ماجد سيتروين

(17) لم يشتر ماجد سيّارة.

سنقرّ أنّ (14) تستلزم (15) وفق علاقة **الانضواء** القائمة بين لفظ **سيّارة** والمنضوي تحته **سيتروين**. في حين أنّ (16) لا تستلزم ضرورة (17) كما يبيّنه (18). وأخيراً، إذا كان (15) كاذبا فإنّ (14) كاذب كما يبيّنه (19)

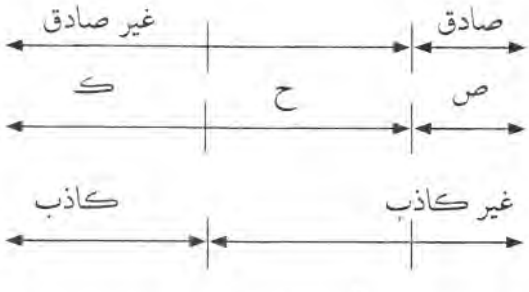
(18) أ. لم يشتر ماجد سيتروين بل درّاجة ناريّة.

ب. لم يشتر ماجد سيتروين بل بيجو

(19) أ. لم يشتر ماجد سيارة بل دراجة ناريّة.

ب. ؟؟ لم يشتر ماجد سيارة بل سيتروين.

لكن، لنا أن نتساءل عن مدى كفاية جدول الصدق 1 لتفسير ظواهر الاقتضاء. إذ أنّ النظام، كما جرى استعماله، لا يحوي سوى قيمتي صدق (الصادق والكاذب) وعامل واحد للنفي. لكنّ المنطقة المحدّدة بقيمة ¬(**ص** ∨ **ك**) تستدعي في الواقع قيمة ثالثة كما يوضّحه الشكل 1 التالي (راجع، هورن، Horn 1972، 7):



الشكل 1

بالفعل، فإنّ المنطقة المحدّدة **بغير الصادق وغير الكاذب** تحدّ نقطة تقاطع لا يمكن أن تكون فيها القضيّة المفحوصة صادقة ولا كاذبة، وهذه المنطقة الوسطى تسمّى **قيمة محايدة** وتكوّن قيمة صدق ثالثة. إذن فالمنطق الضروريّ لوصف الاقتضاء يجب أن يضمّ ثلاث قيم: **الصادق (ص)** و**الكاذب (ك)** و**المحايد (ح)**. ولتمييز القيمة المحايدة عن القيمتين الأخريين،/ يجب كذلك التمييز بين نوعين من النفي [232] سنسمّيهما **النفي الداخليّ (¬ق)** و**النفي الخارجيّ** ($\bar{p}$). ويمكن تمثيل هذا النظام المنطقيّ الذي يضمّ ثلاث قيم صدق ونوعين من النفي في الجدول 3 التالي:

ق	¬ ق	ق̄
ص	ك	ك
ك	ص	ص
ح	ح	ص

جدول الصدق 3

كيف نؤوّل هذا الجدول؟ إنّ القضيّة الأساسيّة تتعلّق بتأويل القيمتين المحايدتين الواقعتين تحت ضربي النفي: الداخليّ والخارجيّ. لنقرّ بأنّ القيمة المحايدة توافق قراءة «**ملك فرنسا حكيم**» في مقام لا يوجد فيه ملك لفرنسا (قيمة **ح**)، فإنّ الجملة المنفيّة نفيا داخليّا «**ملك فرنسا ليس حكيما**» ستعني في هذه الحالة أنّ ملك فرنسا لا يمتاز بخاصّية الحكمة (قد يكون مثلاً محبّا للحرب). لكن بما أنّ الاقتضاء الوجوديّ ليس أكثر تحقّقا في الجملة المنفيّة منه في الجملة المثبتة فإنّ قيمة الصدق لا يمكن أن تكون مختلفة، ويؤوّل القول المنفي على أنّه «ح». في المقابل، تكون قيمة النفي الخارجيّ الذي يسلّط على الاقتضاءات قيمة موجبة (**ص**) كما يبيّنه (20)، لأنّه إذا صحّ عدم وجود ملك لفرنسا فإنّ القول «**ملك فرنسا ليس حكيما**» لا يمكن أن يكون إلاّ صادقا:

(20) ملك فرنسا ليس حكيما لأنّه لا وجود لملك لفرنسا.

فكيف نؤوّل القيمتين الأخريين للنفي الخارجيّ أي النفي الخارجيّ لقضيّة صادقة من ناحية ولقضيّة كاذبة من ناحية ثانية؟ لنعد إلى الجملة (7):

(7) ملك فرنسا حكيم.

إذا كان (7) صادقا، فإنّ النفي الخارجيّ له والمتمثّل في نفي وجود ملك لفرنسا، لا يمكن أن يفضي إلاّ إلى تأويل القضيّة «**ملك فرنسا حكيم**» على أنّها كاذبة. وكذا الأمر في حالة كذب (7) فإنّ الحاصل من نفيها نفيا خارجيّا هو قضيّة صادقة، أي قضيّة يكون فيها عدم وجود ملك لفرنسا صادقا. وبعبارة أخرى، إنّ الجملة المنفيّة (10) تكون صادقة في حالتي النفي الداخليّ والخارجيّ معا.

(10) ملك فرنسا ليس حكيما.

لكنّ الجدير بالملاحظة أنّ جدول الصدق 3 لا يوافق كليّا تحليل «رَسَل» لأنّ اللّبس في النفي اعتبر ضمنه لبسا معجميّاً (راجع الفرق بين **¬ ق** و($\overline{p}$))، والحال أنّ **اللبس عند** «رَسَل» **يعزى إلى المدى**. ولتقديم ترجمة للبس وفق مفهوم المدى، يكفي

[233] أن ندخل الرابط (ر)/ الذي له موضع واحد. وهو يتسلّط على قضيّة، تعني «من الصادق أنّ...»، ويؤوّل قيم الصدق المسندة إلى قضيّة ما (**ق**) ويترجم بطريقة غير مباشرة القيمة المرتبطة بالنفي الداخليّ. ولكي ندرج النفي الخارجيّ يكفي أن ننفي الرابط (ر) وبذلك نحصل على جدول صدق جديد هو التالي:

ق	ر (ق)	¬ ر (ق)
ص	ص	ك
ك	ك	ص
ح	ك	ص

جدول الصدق 4

إنّ المسألة الهامّة في هذا الجدول الجديد هي التالية: الرابط (ر) هو رابط ثنائيّ القيمة، وهذا يعني أنّه يؤوّل أيّة قيمة صدق كانت وفق ثنائيّة الصدق أو الكذب. وبذلك فإنّ قضيّة «**ق**» ذات قيمة «**ح**» تؤوّل بالرابط «ر» على أنها كاذبة، ويكون نفي القيمة المحايدة، بالتالي، القيمة المعاكسة أي «**ص**». وبصفة موازية، تؤوّل القضية الكاذبة بـ«ر» على أنّها كاذبة ويكون نفيها صادقا. إذن فالمسألة الأساسيّة هي أنّ نوعي النفي، الداخليّ والخارجيّ يُحَدّدان بـ «¬ ر» (على التوالي بالنسبة للقيم «**ك**» والقيم «**ح**» للقضيّة «**ق**»).

يتوفّر لدينا إذن وصف قويّ للنفي سواء في صيغة معجميّة أو صيغة تستند إلى المدى، وهذا الوصف يمكّننا من تمييز النفي الخارجيّ من النفي الداخليّ ويحلّ تبعا لذلك مشكلة الاقتضاء. ويمكننا إضافة إلى ذلك المحافظة، في كلا التأويلين للنفي، على التعريف الدلاليّ للاقتضاء القائم على قيم الصدق. إلاّ أنّ هذا التناول يواجه اعتراضا هامّا، ذلك أنّه يقوم على افتراض أنّ النفي هو عبارة ملتبسة والحال أنّ كلّ الأعمال ذات التوجّه التداوليّ حول الاقتضاء تقريباً، قد تبنّت موقفا مختلفا في خصوص النفي واقترحت صياغة للنفي خالية من مفهوم اللّبس. وهذا ما سمّيناه **نظريّات أحاديّة الدلالة** وهو ما سننظر فيه الآن.

3.2.1 أحاديّة الدلالة للنفي اللغويّ

إنّ الحدث الأساسيّ في الدراسات حول الاقتضاء يتمثّل في تحوّل وجهة التحليل لا على أساس ظواهر تجريبيّة جديدة بل على أساس تحليل النفي. ففي المقاربة الدلاليّة

التي صغناها في الفقرات السـابقة، يفضي التعريف الصدقيّ للاقتضاء، ضرورة إلى اعتبار النفي ملتبسا إمّا / معجميّا أو من حيث المدى. والسؤال الذي طرحه اللسانيّون التداوليّون [234] إنمّـا يتعلّق بالمشـروعيّة التجريبيّة لمثل هذا التمييز. فبذلك لاحظـوا أنّه حين تتوفّر في الألسـنة الطبيعيّة واسمات نفي عديدة وخاصّة حين نجد تقابلا بين نفي غير موسوم وآخر موسـوم أو مؤكّد (مثال ذلك فـي اليونانية القديمة ou وme، وفـي اللّاتينيّة non وne، وفي الفرنسـيّة pas وnon، الخ)، فإنّ هذه المقابلة لا توافق أبدا الفرق بين النفي الداخليّ والنفي الخارجيّ. إضافة إلى ذلك، فإنّ لسـانا ينجز فيها النفي بلفظمين منفصلين لا يتلو أحدهمـا الآخر، كاللغة الفرنسـيّة، لا نجد فيها أقلّ من سـتّة واسـمات للنفي، وهي لا تفترق أبدا بتصنيفها إلى نفي داخليّ ونفي خارجيّ (راجع، (21)):

(21) ne...pas/ point/ aucun/ personne/ rien/ jamais

يبـدو إذن أنّـه ليس ثمّة أيّ مبرّر تجريبـيّ لوجود نوعين من النفي فـي اللغة. وبالإضافة إلـى هذا الاعتراض التجريبيّ، نجـد اعتراضا نظريّا صاغه ‹غرايس›(Grice 1978، 118 - 9) فـي صورة منقّحة «**لمبدأ موسى أوكّام**» Rasoir d'Occam ويمكن صياغة هذا المبدإ على النحو التالي:

«موسى أوكّام» منقّحا

إنّ الدلالات يجب أن لا يتجاوز تعدّدها الحدّ الضروريّ.

وأحد الأمثلة التي قدّمها ‹غرايس› هو التالي:

(22) ليس صادقا أنّه إذا تناول **س** البنسلين فسيكون أحسن حالا.

المسألة هنا تكمن في تعذّر الربط بين نفي القضيّة وكذبها، ولو كان الأمر كذلك لدلّ القول (22) الذي سنربطه بالصّورة المنطقيّة (23) على (24) وذلك طبقا لما ينبئنا به منطق القضايا (راجع، جدول الصدق 5):

(23) أ. لا (إن **ق** إذن **م**)، أو

ب. ـــ (**ق** ← **م**)

(24) أ. سيتناول **س** البنسلين ولن يكون **س** أحسن حالا، أو

ب. **ق** ∧ ـــ **م**

ق	م	ق ← م	¬(ق ← م)	¬م	ق ^ ¬م	¬(ق ← م) ↔ (ق ^ ¬م)
ص	ص	ص	ك	ك	ك	ص
ص	ك	ك	ص	ص	ص	ص
ك	ص	ص	ك	ك	ك	ص
ك	ك	ص	ك	ص	ك	ص

جدول الصدق 5 /

[235] مـا يوضّحـه هذا المثـال هو وجود فرق بيـن **صـدق** القضيّة و**قابليّـة الإخبار بهـا**. فما يرفضـه المتكلّـم ليس إذن صدق الشـرط بل الإخبـار بهذه القضيّـة. إذن ليس هناك مجال لاعتبار معنيين للنفي، أحدهما صدقيّ يمكّن منه المنطق الكلاسـيكيّ، والثاني تداولـيّ نجـده في أمثلة مثـل (22). لكن ما يبـدو أكثر عقلانيّة فـي مقابل ذلك هو الاحتفـاظ بفكرة أنّ النفي قد تكون له اسـتخدامات متنوّعة جدّا من بينها الاسـتعمال التداوليّ من قبيل (22).

ولقد قادت هذه الملاحظـة، بالتوازي مع ملاحظة حالات مثل (25)، ‹هورن› (1985) إلى التمييز بين ضربين من النفي، **نفي وصفيّ صدقيّ ونفي ميتالغويّ غير صدقيّ**:

(25) أ. نحن لا نحبّ القهوة، نحن نعشقها.

ب. ليس لزينب ثلاثة أطفال، لها أربعة.

ج. لم تقرأ زينب بعض كتب ‹تشومسكي›، لقد قرأت كلّ كتب ‹تشومسكي›.

د. لست ابنه، هو أبي.

لـو قابلنا هذه الأمثلة بحـالات النفي الخارجيّ المسـلّط على الاقتضـاءات لوجدنا حالة من التشـابه الواضح، إذ في كلتا الحالتين يلغى استلزام خطابيّ (معجميّ، درجيّ) أو اقتضـاء. وهكذا نجد أنفسـنا في وضعيّة ملائمة أكثر مماّ سـبق، إذ لا تبدو الظاهرة المرتبطة بالنفي الخارجيّ المسـلّط على الاقتضاءات ظاهرة خاصّة بالاسـتدلال الدلاليّ الذي يمثّله الاقتضاء بل هي خاصّة بالنفي.

وإذ قد بلغنا هذه المرحلة فإنّنا نجد خطّتين ممكنتين لتفسير شيئين في الآن نفسه: سلوكات **النفي** والظواهر التي تجمع تحت ما يسمّى **بالاقتضاء**. فإمّا أن نتراجع أصلا عن تعريف الاقتضاء وذلك بالتخلّي عن تعريفه الدلاليّ وإمّا أن ندرج ظواهر الاقتضاء ضمن صنف أوسع من الظواهر غير الصدقيّة (**الاستلزامات الخطابيّة**). وقد استعملت هاتان الخطتان في إطار اتّجاهات تداوليّة هي على التوالي اتجاهات غير شكلانيّة وشكلانيّة. وسننظر الآن في الحلّ الأوّل أمّا الثاني فسيكون موضوع الفصل 9، الفقرة 2.

2. الاقتضاء التداوليّ ونظريّة المعرفة المشتركة

يتمثّل البديل للتصوّر الدلاليّ أو الصدقيّ للاقتضاء في أخذ موقف «ستراوسن» مأخذ الجدّ دون السعي إلى اختزاله اختزالا منطقيا. ومفاد هذا الموقف هو اعتبار الاقتضاء علاقة تداوليّة بين الأقوال لا علاقة دلاليّة بين القضايا. / وقد قاد هذا الموقف إلى ظهور [236] توجّهين مختلفين من حيث تقاليدهما دون أن يكون أحدهما مقصيا للآخر. إذ نجد من ناحية نظريّة تجعل من الاقتضاءات مجموعة الاعتقادات الخلفيّة لأقوال المتكلّم (راجع، «ستالنيكار» 1977، «فان دير أويرا» Van der Auwera 1981)؛ ونجد من ناحية أخرى نظريّة تجعل من الاقتضاءات مجموعة من شروط اتّساق الخطاب (راجع، «دكرو» 1972 والفقرة 3 من هذا الفصل).

1.2 الاقتضاء التداوليّ والاعتقادات الخلفيّة

يعتبر «ستالنيكار» (1977) الممثّل النموذجيّ للاتجاه التداوليّ غير الشكلانيّ القائم على الأعمال المؤسّسة لـ«غرايس». فالاقتضاء لا يحدّد، في مقاربته، باعتبار مضمون القضايا المعبّر عنها بل يحدّد باعتبار المقامات التي ينجز فيها الإثبات، وهي مقامات تضمّ على وجه الخصوص المواقف القضويّة ومقاصد كلّ من المتكلّم ومخاطبه. إذن فالاقتضاءات تحيل على الاعتقادات الخلفيّة أي على القضايا التي يعتبرها المتكلّم صادقة.

إنّ مفهوم **الاعتقادات الخلفيّة** مبرّر ببعض «البديهيّات» المتّصلة بالتواصل. إذ يرى «ستالنيكار»، من ناحية أولى أنّ التواصل، لغويّا كان أو غير لغويّ، لا يمكن أن يتحقّق إلاّ إذا كان قائما على الاعتقادات الخلفيّة المشتركة بين المتكلّم ومخاطبه. فوجود مثل هذه الفرضيّات يعتبر ضرورة للتواصل: وبدونها لا يمكن أن يكون التواصل ممكنا لأنّ انعدامها سيستوجب صياغة صريحة للمعلومات الخلفيّة الخفيّة وراء الأقوال المنجزة.

وهكذا، فإنّني إذا تناقشت مثلاً مع حلاّقي حول الوضع الاقتصاديّ، كان من الضروريّ أن يقوم هذا النقاش على عدد من الوقائع باعتبارها خلفيّة لمحاورتنا، منها أنّ التضخّم هو عامل من عوامل الأزمة الاقتصاديّة، وأنّ سياسة الانكماش تقود إلى تخفيض الاستهلاك، وأنّ المستهلك،

فردا كان أو شركة، لا يمكن أن ينفق أكثر مما يكسب دون أن يضع وضعه الماليّ في خطر، وأنّ الفرنك الفرنسيّ واقع تحت تأثير المارك، الخ... والجدير بالملاحظة أنّ بعض هذه الفرضيّات يمكن أن يكون قابلا للنقاش لكن من الضروريّ أن يكون هناك عدد من القضايا المشتركة حتىّ يتحقّق التبادل في عمليّة التواصل.

ومــن ناحيــة ثانية، يرى ‹ســتالنيكار› أنّ العلاقة القائمة بين الإخبــارات أو غيرها من الأعمال المتضمّنة في القول وفرضيّات الخلفية المشــتركة ليست معطاة دفعة واحدة بل هي علاقة متجدّدة، إذ أنّ كلّ معلومة أخبر بها أو مســتلزمة تضاف إلى تلك الفرضيّات التي تكوّن مقام الخطاب. وعندئذ يمكن أن نعرّف الخلفيّة المشــتركة بين المتكلّم والمخاطــب بأنّهــا مجموع المقامــات الممكنة التي ينــوي المتكلّم تمييزها بواســطة إخباراته./ [237]

والآن نســتطيع أن نقــدّم تعريفا للاقتضاء التداوليّ كما صاغه ‹ســتالنيكار› (1977، 137):

تعريف الاقتضاء التداوليّ

> تعتبر قضيّة **ق** اقتضاء تداوليّا لمتكلّم ما في سياق معيّن إذا تبنّى المتكلّم **ق** أو اعتقد أنّ **ق**، وإذا تبنّى أو اعتقد أنّ مخاطبه يتبنىّ أو يعتقد أنّ **ق** وإذا تبنّى أو اعتقد أنّ مخاطبه يعترف بأنّه يقوم بهذه الفرضيّات أو له هذه الاعتقادات.

يجب أن نلاحظ قبل كلّ شيء أنّ الاقتضاءات تنسب إلى الأشخاص (المتكلّمين) لا إلــى الأقــوال. إذن فموقف ‹ســتالنيكار› ليس تقليديّــا لأنّ التقاليد جــرت بأن تعتبر الاقتضاءات ظواهر لغويّة ســواء من وجهة نظر دلاليّة أو تداوليّة. ومن ناحية ثانية، يمكن أن نذهب إلى التفكير في أنّ الاقتضاء هو موقف من قبيل الاعتقاد أنّ «**ق**» أو الاعتقاد أنّ «**م**». لكنّ الأمر بالنســبة إلى ‹ستالنيكار› هو بعكس ذلك، إذ الاقتضاء عنده هو «استعداد لغويّ» لدى المتكلّم لاستعمال اللغة.

يتميّز الموقف التداوليّ، حسب ‹ستالنيكار›، من التعريف الدلاليّ للاقتضاء بأربعة أشياء.

(أ) تتمثّل الميزة الأولى في أنّ تعريف الاقتضاءات بمعزل عن شروط الصدق يمكّن من تفسير تغيّر الاقتضاءات من سياق إلى آخر، والمثال الذي يقدّمه هو التالي:

(26) لم يعد ابن عمي ولدا.

فبحسب السياق، يمكن أن أقصد أنّ ابن عمي هو الآن شابّ (لأنّه تقدّم في السنّ) أو أنّه لم يعد ولدا لأنّه غيّر جنسه، ولا يمكن أن تتحقّق هذه التأويلات المحتملة المختلفة إلاّ بحسب الفرضيّات الخلفيّة.

(ب) الميزة الثانية للموقف التداوليّ تتمثّل في أنّه يمكّن من الفصل بين مشكلتي **الاستلزامات والاقتضاءات** فصلا واضحا. نذكر بأنّ التعريف الدلاليّ ينصّ على أنّ **أ** تقتضي **ب** إذا وفقط إذا

كانت **ب** تفرضها **أ** ولا - **أ** في نفس الوقت، وأنّ **أ** تستلزم **ب** إذا وفقط إذا كانت **ب** تفرضها **أ** ولا تفرضها لا - **أ**.

ومن الإشكالات التي تطرحها هذه التعريفات أنّ ق في القول «أدرك رامي أنّ **ق**»، هي مستلزمة ومقتضاة في الآن نفسه. أمّا في التعريف التداوليّ فإنّ الاقتضاء يكون كذلك مستلزما إمكانا لا وجوبا.

(ج) أمّا الميزة الثالثة فترتبط بالطبيعة المتدرّجة للإكراهات التي يفرضها إخبار ما على اقتضاءاته. ومفاد هذه الفكرة هو أنّ بعض الاقتضاءات تكون ملزمة أ وتصبح ضروريّة بصفة ملحّة (في القول «فوجئ رامي بخسارة شيراك في الانتخابات» يقتضي المتكلّم اقتضاء قويّا أنّ شيراك قد خسر الانتخابات)، في حين يكون إبلاغ بعض الاقتضاءات الأخرى ضعيفا، مثال ذلك: قد يقتضي (27) الشاهدَ (28) لكن قد يُلْغَى هذا الاقتضاء في سياق معيّن:

(27) لو كان السيّد بارّ (R.Barre) أكثر وضوحا لفاز شيراك في الانتخابات.

(28) خسر شيراك الانتخابات. / [238]

السياق (29) يلغي (28):

(29) لو كان بارّ أكثر وضوحا لنجح شيراك (مع ذلك) في الانتخابات.

(د) الميزة الأخيرة للتعريف التداوليّ للاقتضاء تتمثّل في إضفاء تبسيط على الوصف اللسانيّ. إذ أنّنا نعرف أنّ هناك فرقا بين التعريفات اللغويّة للوحدات المعجميّة واستعمال هذه الوحدات في المحاورات اليوميّة. فعوض أن نعقّد المعجم والوصف الدلاليّ لتفسير هذه الظواهر، من الأجدر اللجوء إلى تعريف تداوليّ للاقتضاء. ويمكن أن نقدّم فعل اليقين «علم» مثالا على ذلك، وهو فعل يستلزم صدق متمّمه ويقتضيه (القضيّة المتّصلة بـ«أنّ» والتي لها وظيفة المتمّم). لكن إذا أقررنا بأنّ المحادثة هي سلسلة من الأعمال المعقولة فكيف نفسّر اختيار المتكلّم القول إنّ **س** يعلم أنّ **ق** إذا كان القول مقتضيا لـ **ق** وكانت **ق**، تبعا لذلك، جزءا من الفرضيّات الخلفيّة المشتركة؟ تتمثّل إجابة ‹ستالنيكار› في أن المتكلّم يمكن أن يختار هذه الصيغة إمّا في سياق تكون فيه **ق** قابلة للنقاش بالنسبة إلى المخاطب (وبذلك يكون هذا المخاطب مدعوّا إلى قبول **ق** باعتبارها اعتقادا خلفيّا)، أو في سياق يكون فيه المتكلّم عالما بأنّ مخاطبه يجهل أنّ **ق** (وهذا ما يقود المخاطب إلى أن يزيد، بالاقتضاء، في معلوماته الخلفيّة). إذن لم يعد هناك مجال لتفسير هذه الظواهر عن طريق المعجم أو الدلالة: إذ أن استعمال اللغة وتنوّع السياقات هما اللذان يفسّران دور الاقتضاءات.

2.2 نقد مناسب لنظريّة المعرفة المشتركة

صاغ كلّ من ‹سبربر› و‹ولسون› (Sperber et Wilson (1986 1989 في كتابهما «المناسبة» نقدا شاملا لنظريّات المعرفة المشتركة أو المتبادلة. وتتمثّل الحجّة الأساسيّة في التالي: إنّ تعريف المعرفة المشتركة ليس واقعيّا من الناحية النفسيّة لأنّه يفرض إجراء للتثبّت لا يمكن أن يكون مآله النجاح. ولبيان هذه المسألة يجب أن نقدّم تعريفا أكثر شكلنة للمعرفة المشتركة أو المتبادلة وذلك على النحو التالي (‹سبربر› و‹ولسون›، 1982، 63):

تعريف المعرفة المشتركة

يعرف المتكلّم **ك** والمخاطب **خ** القضيّة **ق** معرفة مشتركة إذا وفقط إذا:

(أ) **ك** يعرف أنّ **ق**

(ب) **خ** يعرف أنّ **ق**

(ج) **ك** يعرف (ب)

(د) **خ** يعرف (أ)

(هـ) **ك** يعرف (د)

(و) **خ** يعرف (ج)

... وهكذا إلى ما لا نهاية له.

بعبارة أخرى، لا يكفي، لكي تكون معرفة ما مشتركة، أن تكون القضيّة **ق**، التي يفترض أن تكون جزءا من المجموع **ج** للمعارف المشتركة بين **ك** و**خ**، معروفة لدى **ك** و**خ**. إن كان الأمر كذلك فإنّ ما ينجرّ عنه هو أن تكون **ق**، فعلا، جزءا من مجموع معارف **ك** ومجموع معارف **خ**. لكن إذا كان هذا يمثّل شرطا ضروريّا للانتماء إلى **ج**، فإنّه لا يكوّن شرطا كافيا، إذ يجب أن يضاف إلى ذلك إجراء يمكّن من التثبّت من أنّ **ق** هي فعلا معرفة
[239] مشتركة بالنسبة إلى **ك** و**خ** معا. والمفارقة هي أنّ/ الإجراء الوحيد الناجع يوجب تدخّل معارف من مستوى أعلى (راجع، القضايا (ج) و(د))، وهذه المعارف تحتاج بدورها، للتثبّت من كونها تمثّل معارف مشتركة، إلى معارف مشتركة في مستوى أعلى. إذن، لئن قدّمت نظريّة المعارف المشتركة تعريفا دقيقا لهذا المفهوم، فإنّها اقتضت كذلك إجراء للتثبّت ملزما جدّا يقود ضرورة إلى تراجع لا نهاية له.

تبدو الوضعيّة معقّدة في هذه المرحلة، إذ أنّ مفهوم المعرفة المشتركة (وبالأحرى مفهوم الاقتضاء التداوليّ) ضروريّ لتحديد السياق، لكنّ الإجراء الذي يرتبط به ارتباطا ضروريّا يسبّب تراجعا إلى ما لا نهاية له. كيف نوضّح عندئذ مفهومي **المعرفة المشتركة والاقتضاء التداوليّ**؟

قدّم ‹سبربر› و‹ولسون› (1986a و1989) إجابة عن هذا السؤال تقوم، مع الأسف، على التخلّي عن مفهوم المعرفة المشتركة وبالتالي عن مفهوم الاقتضاء التداوليّ. فالسؤال الذي يجب أن يطرح، قبل تقديم حلّ بديل، يتعلّق بمعرفة ما إذا كانت المعارف المشتركة شروطا ضروريّة وكافية للتواصل. والجواب الذي اقترحاه كان بالنفي، وقد علّلاه على النحو التالي.

1.2.2 المعارف المشتركة والشروط الكافية للانتماء إلى السياق

تتمثّل فكرة ‹سبربر› و‹ولسون› (1982) في أنّ المعارف المشتركة ليست شرطا كافيا لتكوين السياق الذي تعالج فيه المعلومة، والمثال الذي يقدّمانه هو التالي:

(30) أنا مسلم. أنا لا أشرب الخمرة.

يفترض فهم (30) أنّ المخاطب قادر على تحصيل المعلومة (31)

(31) يمنع على المسلمين شرب الخمرة.

لكن هل يمكن أن نقبل أن يكون تحصيل (31) قائما على مجموع المعارف المشتركة بين المتخاطبين؟ تبدو هذه الفرضيّة بعيدة عن المعقول إلى حدّ ما لأسباب تعود إلى حجم مجموع المعارف المشتركة وإلى سرعة عمليّة الفهم. فإذا أصبح (31) ضروريّا لمعالجة (30) وإذا كان (31) جزءا من السياق الذي يمكّن من تأويل (30)، فإنّ الطريق المفضية إلى (31) هي إذن مبادئ مختلفة عن مبادئ نظريّة المعرفة المشتركة.

يوجد مثال آخر يوضّح الفكرة أكثر، لنفترض متكلّما يطلب من مخاطبه غلق النافذة باستعمال القول (32):

(32) أغلق النافذة.

ولنفترض أنّ الغرفة التي يوجد فيها المتخاطبان لها أكثر من نافذة. فهذا الواقع لا يمكن أن يكون إلاّ متقاسما وهذا يعني أنّ هذا المعطى لا يكفي لتحديد المرجع الصحيح **للنافذة**. / [240]

الاســتنتاج بسيط وهو أنّ مجموع المعلومات الضروريّة لفهم الأقوال، أي **السياق**، هو بالضرورة أقلّ من مجموع المعارف التي تسمّى مشتركة أو متبادلة. وبالفعل **فالفرضيات السياقيّة الضروريّة لفهم القول**، في المثالين، **تكوّن مجموعة فرعيّة من جملة المعارف المشتركة**.

2.2.2 المعارف المشتركة والشروط الضروريّة للانتماء إلى السياق

إذا لم تكن المعارف المشــتركة شــروطا كافية لتكوين الســياق فهل يمكن أن نقول مع ذلك إنّها شروطه الضروريّة؟ الجواب هو لا، والسبب هو التالي: يفترض اعتبار المعارف المشتركة شروطا ضروريّة لتكوين السياق أنّ التواصل هو تمشّ ناجح نجاحا كلّيّا وأنّ المعارف المشتركة هي شروط ضروريّة لهذا التواصل. ويمكننا، في الواقع، أن نتصــوّر أنّ التواصل هو تمشّ إذا نجح كان نجاحه كليّا، لكنّ الأمر عند ‹سبربر› و‹ولسون› هو بعكس ذلك. إذ التواصل، في رأيهما، **تمشّ على درجة عالية من المجازفة**، لأنّه لا يوجد أيّ ضمان مسبق يمكّن من الإقرار بأنّه لن يفشــل، وإذا فشــل فإنّ ذلك لا يعود ضرورة إلى غياب نظام شــفرة مشترك بين المشاركين في عملية التواصل. من الجدير بالذكر فعلا أنّ نظريّة المناسبة قد بنت تصوّرا مختلطا للتواصل يقوم على منوال الشــفرة ومنوال الاســتدلال في نفس الوقت. والمسألة الأساســيّة هنا ليست المقابلة بين هذين المنوالين بل هي معرفة مدى إمكانيّة صياغة منوال الاســتدلال على أساس منوال الشفرة. بالنسبة إلى ‹ســبربر› و‹ولسون›، هذه الإمكانيّة تحقّقت بمنوال ‹غرايس› رغم أنّه يتطلّب اللجوء إلى المعارف المشــتركة باعتبارها شــرطا ضروريّا وكافيا. وهنا نلا-ظ **الكلفة** النظريّة للّجوء إلى مفهوم المعرفة المشتركة. وتتمثّل هذه **الكلفة** في التمكّن

من معالجة ظواهر استدلاليّة في إطار نظريّة شفرة موسّعة (راجع، ‹سبربر› و‹ولسون› 1986a و1989).

تتبنّى نظريّة المناسبة فرضيّة مختلفة تماماً حول التواصل مفادها أن دور منوال الشفرة ينحصر في معالجة المظاهر اللغويّة للتواصل، أمّا معالجة المظاهر غير اللغويّة (إسناد المراجع ورفع اللّبس وتحديد القوّة المتضمّنة في القول وتحديد التضمينات) فهي من مشمولات منوال الاستدلال. وبما أنّ هذا المنوال غير محكوم بمبادئ منوال الشفرة، فإنّنا نفهم أنّ مفهوم **المعرفة المشتركة** لم يعد ضروريّا. لكن لتفسير غياب الاختلاف [241] الكلّيّ بين المتكلّم والمخاطب في بناء السياقات الضروريّة للفهم،/ استعمل ‹سبربر› و‹ولسون› مفهوما أكثر مرونة من مفهوم المعرفة المشتركة هو **الفرضيّة البيّنة للمتخاطبين** (راجع الفصل4، الفقرة 1.2.4 من هذا المصنّف، في تعريف دقيق لهذا المفهوم). وتتمثّل الفكرة الأساسيّة لهذا المفهوم في **المحيط العرفانيّ المشترك** إذ نقول إنّ واقعا ما ظاهر بالنسبة إلى شخص ما إذا انتمى إلى محيطه العرفانيّ، وإنّه بيّن للمتخاطبين إذا انتمى إلى المحيط العرفانيّ المشترك بين المتكلّم والمخاطب. ولكي تكون الفرضيّة سياقيّة يجب، ولكن لا يكفي، أن تكون جزءا من المحيط العرفانيّ المشترك.

3. الاقتضاء والأعمال اللغويّة والاتّساق الخطابيّ

إنّ نظريّة الاقتضاء التي بناها ‹دكرو› (1972، الفصل3) طريفة في أكثر من جانب. فقد حاول، من ناحية أولى، البرهنة على أنّ الاقتضاء ليس شرط استعمال قول ولا هو شرط مضمون بل هو شرط يتّصل بالإطار المفروض على الخطاب. فكما هو الشأن في نظريّة الأعمال اللغويّة حيث ترتبط الأعمال المتضمّنة في القول بعدد من الإلزامات القانونيّة المفروضة على الأعمال (الخطابيّة وغير الخطابيّة) وعلى المتخاطبين (الاستفهام يلزم المخاطب بالجواب والوعد يلزم المتكلّم بتحقيق المحتوى القضويّ لوعده، الخ...)، يفترض كلّ عمل متضمّن في القول، حسب ‹دكرو›، إنجاز **عمل اقتضاء** تكون وظيفته ضبط الإطار اللّاحق للخطاب. فالشروط التداوليّة للاقتضاء لم تعد من مستوى عرفانيّ أو أبستمي (كما هو الشأن في القراءة غير الصوريّة للاقتضاء)، بل أصبحت خطابيّة، إذ أنّ الخطاب هو الذي يفرض الخلفية التي لا يمكن التراجع عنها إلاّ باستعمال آليات تبكيت جداليّ (راجع، ‹موشلر› 1982 في تحليل للتبكيتات الاقتضائيّة).

لنتخيّل أنّ **أ** مقتنع بأنّ **ج** كثير التدخين، فإنّ **أ** الذي لاحظ أنّ **ج** لا يدخّن سينجز (33أ)، و**ب**، الذي يعلم من ناحيته أنّ **ج** لم يدخّن أبدا، سيردّ ردّا جداليّا بتبكيت مقتضى **أ** وهو بذلك يرفض الإطار الخطابيّ الذي اقترحه مقتضى قول **أ**:

(33) (أ) أقلع **ج** عن التدخين

(ب) غير صحيح، إنّ **ج** لم يدخن أبدا.

بعبارة صريحة، يحلّل كلّ قول إلى محتويين يوافقان على التوالي محتويي عملي الإخبار والاقتضاء وهما المحتوى **المنطوق** (رمزه «منط») والمحتوى **المقتضى** (رمزه «مُقْ»):

(34) «منط» **ج** لا يدخّن حاليا.

[242] «مُقْ» كان **ج** يدخّن سابقا. /

ملاحظة: الاصطلاح الذي استعمله ‹دكرو› في مقابلته بين المحتوى المنطوق والمحتوى المقتضى يوافق حرفيّا الاصطلاح الأنغلو - سكسونيّ الذي يقابل بين الإخبار والاقتضاء.

1.3 النفي والاستفهام والتعقيب

إنّ المقياس الذي استعمله ‹دكرو› لاكتشاف الاقتضاء هو بكلّ بساطة مقياس **النفي والاستفهام** نظراً إلى أنّ هاتين البنيتين التركيبيتين تحافظان على المحتوى المقتضى. وسنلاحظ أنّ القولين (35) و(36) لهما نفس المقتضى كما يوضّحه الوصفان (37) و(38).

(35) لم يقلع **ج** عن التدخين.

(36) هل أقلع **ج** عن التدخين؟

(37) «منط». لا (**ج** لا يدخّن حاليا)،

أو **ج** يدخّن حاليا.

«مُقْ». كان **ج** يدخّن سابقا.

(38) «منط». **سؤال** (ج لا يدخّن حاليا).

«مُقْ». كان **ج** يدخّن سابقا.

يجب ألاّ نفهم استعمال ‹دكرو› لمقياسي النفي والاستفهام في مقاربته على أنّه عودة إلى التصوّر الصدقيّ للاقتضاء، فهو ينظر إلى النفي باعتباره مقياسا[أو رائزا]لا باعتباره خاصّية تعريفيّة. وعلى كلّ فإنّ هذا المقياس ليس قابلا للاستعمال دائما، والدليل على ذلك صعوبة تطبيق رائز النفي في الأقوال المنفية مثل:

(39) لم يعد رامي يدخّن.

(40) أ. *لا يدخّن رامي لم يعد.

ب. ليس صحيحا أنّ رامي لم يعد يدخّن.

لكن يجب ألاّ يمنعنا هذا الإشكال من تحليل قول مثل (39) باعتباره يتكون من محتويين دلاليين: محتوى منطوق وآخر مقتضى كما يوضّحه (41):

(41) «منط». رامي لا يدخّن حاليا.

«مُقْ». كان رامي يدخّن سابقا.

فكيف نبرّر بمثل هذا التحليل، إذا كان الرائز الأساسيّ (النفي) قد فقد فعاليته؟ للإجابة عن هذا السؤال سنستعمل مثالا شبيها بالقول (39) لكن على أن نشفعه بالتعقيبين (أ) و(ب)

(42) لم يعد ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح.

أ. لأنّ عليه أن يدفع ضرائبه.

ب. ؟ إذن فقد تناوله سابقا. / [243]

لا يقع التعقيبان على درجة واحدة من الطبيعيّة، وقد تكهّن «دكرو»، من خلال تحليله للاقتضاء، بأنّ التعقيب (أ) فقط هو المقبول في مقام عاديّ للخطاب، فكيف نفسّر ذلك؟ من الأكيد أنّ الأمر لا يرتبط باستعمال الروابط بما أنّنا نجد تعقيبات حاصلة باستعمال «لأنّ» أو [استئنافا] بـ«إذن» تكون، على التوالي، غير مقبولة ومقبولة:

(43) لم يعد ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح.

أ. ؟ لأنّه كان يتناوله سابقا.

ب. إذن سيتمكّن من دفع ضرائبه.

إنّ السبب الذي يجعل التعقيب ممكنا وغير ممكن مزدوج، فهو يرتبط من ناحية بالتحليل الاقتضائيّ للقول (42) **وبقانون من قوانين الخطاب** حول التسلسل يسمّى **قانون التعقيب**، من ناحية ثانية. وحينئذ يكون التحليل الاقتضائيّ للقول (42) على النحو التالي:

(44) «منط». ماجد لا يتناول حاليا الكافيار في فطور الصباح.

«مُقْ». كان ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح سابقا.

يمكّن هذا التحليل من إقامة فرضيّة هامّة حول التعقيبات، فإذا عدنا إلى التعقيبين في (42) و(43) بمعزل عن نوع الرابط المستعمل، لاحظنا أنّ التعقيبات المتعلّقة بالمحتوى المنطوق هي فقط الممكنة. بعبارة أخرى، حين يكون المحتوى المقتضى هو موضوع التعقيب يكون المقطع الخطابيّ غير مناسب، وبذلك يمكن اقتراح قانون الخطاب التالي بشأن الاقتضاءات (راجع، «دكرو» 1972، 81):

قانون التعقيب

إذا كان بين قول **أ** وقول **ب** تعقيب فإنّ العلاقة بين **أ** و**ب** لا تهمّ أبدا ما هو مقتضى بل تهمّ فقط ما هو منطوق في **أ** و**ب**.

ملاحظة: في صياغة «دكرو» الكاملة استثناء لهذا المبدإ وذلك حين يتحقّق الربط بأحد الرابطين «و» أو «**إنْ**»، إذ يمكن فعلا استعمال هذين الرابطين في مقاطع تبدو خارقة لقانون التعقيب كما يوضّحه المثالان التاليان:

(45) ألم تعلم بآخر خبر عن ماجد؟ حسنا، لقد كان يتناول الكافيار في فطور الصباح والآن لم يعد يتناوله.

(46) إن كان ماجد يتناول الكافيار في فطور الصباح فإنّه لم يعد يتناوله حاليّا.

يقدّم «دكرو» (1977) مثالا لقانون التعقيب أكثر وضوحا. لنتخيّل المقام التالي: إثر كارثة جوّيّة في مطار «رواسّي»، كان أمام صحيفة يوميّة باريسيّة الخيار بين تسلسلين لوضع عنوان لمقال في خمسة أعمدة. هذان القولان يوفّران المعلومات نفسها ولكنّهما لا يتساويان من حيث مقبوليتهما. سيتمّ اختيار التعقيب (47أ) في الصحافة الإخباريّة في حين أنّ (47ب) قد يحظى، إذا لزم الأمر، باختيار صحيفة ساخرة:

(47) أ. معجزة في مطار «رواسّي»: لقد أمكن إنقاذ أحد الركّاب.

ب. ؟ معجزة في مطار «رواسّي»: هلك كلّ الركاب إلاّ واحدا./

[244] إذا كان الجانب الكارثيّ هو المراد إبرازه فسيقع اختيار (48أ) بدلا من (48ب)، في حين أنّ (48ب)، كما هو متوقّع، لا يمكن أن تدلّ إلّا على ذوق فاسد:

(48) أ. كارثة في «رواسّي»: هلك كلّ الركّاب إلّا واحدا.

ب. ؟ كارثة في «رواسّي»: لقد أمكن إنقاذ أحد الركّاب.

كيف نفسّر هذه الوقائع؟ يكفي التميز بين المحتوى المنطوق والمحتوى المقتضى وكذلك قانون التعقيب. وهكذا فإنّ المحتويين التاليين في (47) ستكون لهما وظيفتان مختلفتان (منطوق ومقتضى)، الأمر الذي يفسّر قيام التعقيب في (47أ) على المحتوى المنطوق قيامه على المحتوى المقتضى في (47ب) وهو ما سيبيّنه تحليل (47) في (49):

(49) أ. «منط» أحد الركّاب لم يهلك.

«مُقْ» هلك كلّ الركّاب إلاّ واحدا.

ب. «منط» هلك كلّ الركّاب إلّا واحدا.

«مُقْ» أحد الركّاب لم يهلك.

2.3 الوظائف الخطابيّة للاقتضاء

فهمنا أنّ التعريف الذي يقترحه «دكرو» للاقتضاء انطلاقاً من مقياس التعقيب يجعل منه مفهوما خطابيّا أكثر منه دلاليّا. ويقوم هذا التحليل على عدد من الفرضيّات حول اشتغال الخطاب ومبادئ تنظيمه. إلاّ أنّ تحليله يوجّهه أساساً تصوّر بنيويّ للخطاب وهو ما سمّاه («دكرو»، 1984، الفصل4) **بنيويّة الخطاب المثاليّ** (للوقوف على تحليل لهذا المفهوم، راجع، الفصل2 من هذا المؤلّف، الفقرة 2.1). ومفاد فكرة «دكرو» هو أنّ مقاطع الأقوال لا تكوّن كلّها بصفة آليّة خطابا وأنّه توجد **مبادئ للتكوين الجيّد**

للخطـاب. وأحد المبادئ الأساسـيّة لتنظيم الخطاب هو قانــون التعقيب، هذا إلى جانب المبــادئ الحجاجيّة وقوانين الخطاب (راجع، في هذا المصنّف، الفصول10، 7 و11). فما هـي مختلف **الوظائف الخطابيّة** التي يمكن ربطها بالاقتضاءات؟ يحصي «دكرو» منها، أساسا، ثلاثا.

(أ) الوظيفة الأولى للاقتضاءات هي حفظها في لعبة الأسئلة والأجوبة، فلكي يكون الزوج سؤال - جواب جيّد التكون خطابيّا أو منسجما، يجب أن يشترك السؤال والجواب معا في الاقتضاءات نفسها.

يمكن إبراز هذه الفرضيّة بالمقطع الحواريّ التالي:

(50) - ضابط الشرطة: أين وضعت جثّة زوجتك؟

- المتّهم: لم أضعها في أيّ مكان بما أنّني لم أقتلها.

يقتضي السؤال، في هذا التبادل القوليّ القصير، أنّ المتّهم قد وضع جثّة زوجته في مكان ما (الأمر الذي يستلزم أنّه قتل زوجته)، وهو ما ينفيه المتّهم. نسجّل هنا أنّ الجواب لم يكن غير مناسب، لأنّه، من ناحية، يدور على المكان (في أيّ مكان)،/ ولأنّ رفض الإطار الاقتضائيّ لا يعني، من ناحية [245]
أخرى، الخروج من الحوار بل يعني بكلّ بساطة رفض الأسس التي يقوم عليها.

(ب) تتمثّل الوظيفة الثانية للاقتضاءات في تأمين ضرب من **الإطناب** في الخطاب. إذ الخطاب، حسب «دكرو»، يجب أن يفي بشرطين حتّى يكون تكوينه جيّدا: هما من ناحية، **شرط التنامي** الذي يؤمّن الزيادة في معلومات الخطاب، ومن ناحية ثانية **شرط الانسجام** الذي يحدّد الإطار الذي تكون فيه بعض المعلومات على درجة من الإطناب [والتناسب] تكفي لكي لا يبدو المتكلّم يخبط خبط عشواء. فوظيفة الاقتضاءات هي بالضبط تحديد إطار انسجام الخطاب (راجع، الفصل17 من هذا المؤلف، الفقرة 1.3).

وهكذا فإنّ القول (51أ) لا يفي بشرط الانسجام إذ لا توجد علاقة واضحة أو مناسبة تبدو مقبولة بين المحتويات التي تربطها «**لكن**». في المقابل، نجد أنّ شرط التنامي هو الذي لم يتحقّق في (51ب)، فالقضيتان اللّتان تربطهما «و» ليس لهما قيمة الصدق نفسها فحسب بل إنّ كلّ واحدة منهما تستلزم الأخرى ولكنّهما لا توفّران أيّة معلومة جديدة (راجع، «موشلر» 1985ب في تحليل لهذا الضرب من الأمثلة في مسرح «إيونسكو»):

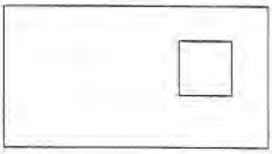
(51) أ. نحن نمشي بأقدامنا ولكنّنا نتدفّأ بالطاقة الكهربائيّة أو بالفحم («إيونسكو»، «المغنّية الصلعاء»).

ب. زيد أعزب وليس متزوّجا.

(ج) أمّا الوظيفة الثالثة للاقتضاءات في الخطاب فتتمثّل في ما سمّاه «دكرو» خارجيتها بالنسبة إلى التسلسلات في الخطاب. وقد رأينا، فعلا، أنّ قانون التسلسل لا يهمّ إلاّ المحتويات المنطوقة لا المقتضاة. فحين يتعلّق التسلسل المتحقّق بالقول «**ب**» على القول «**أ**» بمقتضى «**أ**» لا بمنطوقه، ينتج إمّا حرجا تراجيديّا أو لا تناسبا خطابيّا أساسيّا.

بعبارة أخرى، فإنّ الاقتضاءات لا تغذّي الخطاب بالمعلومات بل تكوّن، بكلّ بساطة، **إطارا** له. وبهذا الاعتبار فإنّ الوظيفة التي تقوم بها الاقتضاءات بالنسبة إلى المحتويات المنطوقة هي نفسها الوظيفة التي يقوم بها **العمق** بالنسبة إلى **الصورة** في نظريّة الصورة (النظريّة القشتالتيّة).

إذا فحصنا الصورة 2، فإنّ رؤية مربّع داخل مستطيل «ط»، في هذه الصورة، تفترض أنّ الخلفية (المستطيل) هي التي تحدّد الصورة، المربع (انظر الصورة 3). لكن يمكن أن نجد تأويلا آخر وهو أن يكون المستطيل هو الصورة في حين تكون الخلفية، التي لا نرى منها سوى الأثر من خلال المربّع، محجوبة بالأماميّة (مثلا ثقب في طاولة) (انظر الصورة 4). راجع، ‹جاكندوف› Jackendoff (1983) و‹رينهارت› Reinhart (1986) في مقدّمة لمبادئ نظريّة الصورة. نحيل كذلك على الأمثلة العديدة للصور الملتبسة مثل صورة البطّة - الأرنب لفتغنشتاين Wittgenstein، الفتاة - الساحرة،
[246] فولتير - الراهبة أو كذلك الشمعدان - الوجه[19] /



صورة 2



صورة 3



صورة 4

19 . تشير الأمثلة المقدمة إلى صور ملتبسة معروفة في الثقافة البصرية الأوروبية، ويمكن الوصول إليها على الشبكة العنكبوتية بالبحث في (ambiguïté de perspective) أو (figures ambiguës) وتمثل صورة البطة – الأرنب رسما يمكن تأويله على أنه صورة أرنب، كما يمكن تأويله على أنه صورة بطة وهو مثال مشهور عند الفيلسوف فتغنشتاين. أما الفتاة - الساحرة فهي رسم لبورنغ Jeune vieille fille de Boring يتردّد الناظر في قراءته بين صورة فتاة وصورة ساحرة. وكذلك الشأن في الشمعدان الوجه أو فولتير الراهبة حيث يتردد النظر بين قراءتين متنافستين ويحار في الاختيار بينهما.

4. قضايا الاقتضاء: قابليّة الإلغاء والإسقاط

يتمثّل أحد الإشكالات الأساسيّة في الاقتضاءات في كونها، من ناحية، قابلة للإلغاء في بعض السياقات خاصّة تلك التي يظلّ فيها الاستلزام قائما، وأنّها من ناحية أخرى لا تصمد في سياقات لغويّة صمدت فيها الاستلزامات وكان يتوقّع أن تصمد الاقتضاءات فيها.وقد سمّيت هاتان القضيتان، تقليديّا، قضيّة **قابليّة الإلغاء** (**defeasibility**) وقضية **الإسقاط**.

1.4 قابلية إلغاء الاقتضاءات

تلغى الاقتضاءات التي ترتبط عادة بعبارة أو ببنية لغويّة في بعض المقامات (سياق لغويّ أو خطابيّ أو كذلك مقاميّ).وسنقدّم بعض الأمثلة على ضروب إلغاء الاقتضاء محدّدين أسبابه./ [247]

(أ) ليكن الفعل «**علم**». هذا الفعل يسمّى فعل **يقين** لأنّه يقتضي صدق جملته المتمّمة (الذي تكون وظيفته مفعولا به مصدرا بـ «**أنّ**»). إلاّ أنّ يقينيّة هذا الفعل تلغى مع ضمير المتكلّم المفرد في الحاضر. إذن فتنوّع الضمائر قد يكون عاملا محدّدا لإلغاء الاقتضاءات:

(52) أ. يعلم زيد أنّ عمرا سيأتي.

ب. لا يعلم زيد أنّ عمرا سيأتي.

(53) سيأتي عمرو.

الجملة المثبتة والجملة المنفيّة، مع ضمير الغائب، تقتضيان الجملة الموصولة بـ «أنّ» أي «**سيأتي عمرو**» وهذا لا ينطبق على ضمير المتكلّم إذ الجملة المثبتة (54أ) فقط هي التي تقتضي صدق متمّمها في حين أنّ الجملة المنفية (54ب) مع ضمير المتكلّم لا يمكن أن تخبر بحدث يجهله المتكلّم ومقتضى يعرفه في الوقت نفسه:

(54) أ. أعلم أنّ عمرا سيأتي.

ب. لا أعلم أنّ عمرا سيأتي.

وخلافا لهذا فإنّ الصيغة الممكنة نحويّا مع «إن» تعطي نتائج عكسية: (55أ) هو مثال فاسد النظم أو غريب في حين أنّ (55ب) ممكن وهو يدلّ على شكّ المتكلّم، لكنّ الفعل «علم» لم يعد يستعمل فيه باعتباره فعل يقين

(55) أ. ؟ أعلم إن كان عمرو سيأتي.

ب. لا أعلم إن كان عمرو سيأتي.

(ب) في بعض الحالات ليس السياق اللغويّ هو الذي يلغي الاقتضاء بل هي المعارف المشتركة بين المتكلّم وسامعيه. لنفترض أنّ **أ** يعلم **ب** بأنّه قد وقع رفض

تسجيل «رامي» في شهادة الدكتوراه. يمكن لـ**ب** أن يخبر بالقول (56) دون أن يكون ذلك مقتضيا لـ (57) اقتضاء يرتبط عادة بفعل اليقين **ندم**، كما يبيّنه القولان (58) و(59) اللّذان يقتضيان (60):

(56) على الأقلّ، لن يندم رامي على مناقشة أطروحته.

(57) ناقش رامي أطروحته.

(58) ندم رامي على أنّه لم ينه تحرير أطروحته.

(59) لم يندم رامي على أنّه لم ينه تحرير أطروحته.

(60) لم ينه رامي تحرير أطروحته.

(ج) في حالات أخرى كذلك، ليس السياق اللغويّ ولا المعرفة بمقام مخصوص هما اللّذان يلغيان الاقتضاء، بل هي معرفة العالم. فالقضايا المصدّرة بالظرف **قبل أن/ قبل+مصدر** هي بصفة عامّة قضايا مقتضاة كما يبيّنه (61) في علاقته بالقول (62). في حين أنّه لم يتمّ حفظ الاقتضاء (62) في سياق (63):

(61) بكت زينب قبل أن تنهي أطروحتها. / [248]

(62) أنهت زينب أطروحتها.

(63) ماتت زينب قبل أن تنهي أطروحتها.

(د) أخيراً، يقع تعليق الاقتضاء داخل القول المنفي حين يكون تبرير النفي مخبراً بنفي الاقتضاء كما تبيّنه الأقوال التالية:

(64) لا أتأسّف على موت زيد، بما أنّه يتمتّع بصحّة جيّدة.

(65) لم يحاول زيد اجتياز امتحاناته، هو في الواقع لم يتقدّم لإجرائها أصلا.

(66) ليس لزيد أربعة أبناء، بما أنّه ليس له إلاّ واحد.

الاقتضاءات، في هذه الأقوال على التوالي، هي إما معلّقة أو ملغاة:

(67) توفّي زيد.

(68) تقدّم زيد لإجراء امتحاناته.

(69) لزيد أبناء.

2.4 قضيّة الإسقاط

طرحت قضيّة الإسقاط في إطار الدلالة الصوريّة التي تبنّت مبدأ منطقيّا أساسيّا سمّي تقليديّا **المبدأ «الفريغيّ» أو مبدأ التأليفيّة:**

مبدأ التأليفيّة

يتحدّد معنى الجملة بمعنى أجزائها

ويصــاغ هذا المبــدأ، إذا طبق على الاقتضاء، على النحــو التالي (راجع، ‹لانجوندون› و‹سافان›:Langendoen et Savin 1971):

مبدأ إسقاط الاقتضاءات

إنّ مجموع اقتضاءات جملة مركّبة هو الحاصل التأليفيّ لاقتضاءات القضايا التي تكوّنها.

بعبارة أخرى، إذا تركّبت جملة **ج**$_0$ من سلسلة من الجمل **ج**$_1$، **ج**$_2$...، **ج**$_ن$، فإنّ اقتضاءات ج$_0$ تساوي مجموع اقتضاءات **ج**$_1$، **ج**$_2$...، **ج** $_ن$.

لئــن أمكن لنا الحديث عن قضيّة الإســقاط فلأنّ مبدأ إســقاط الاقتضاءات لا يطبّق دائما. إنّ الوضعيّة معقّدة نسبيّا لأنّنا نواجه وضعيّات مختلفة.

(أ) نجد حالات تصمد فيها الاقتضاءات في حين لا تصمد الاستلزامات، في هذه الحالة ترث الجملة كلّها اقتضاءات الجمل التي تكوّنها ونتحدّث عندئذ عن **ثقب** (**راجع**، ‹كرتونن› 1973). / [249]

يوجد عدد من السياقات اللغويّة يمكن اعتبارها **ثقبا** نخصّ منها بالذكر أفعال **اليقين والنفي والجهة**. فإذا اكتفينا بمثالي النفي والجهة، وجدنا أنّ (70) تقتضي (71) وتستلزم (72) وهذا ما يبيّنه القول المنفيّ (73) الذي يقتضي دائماً (71) لكنّه لم يعد يستلزم (72):

(70) ألقى ضابط الشرطة «ميقري» القبض على ثلاثة رجال.

(71) يوجد ضابط اسمه «ميقري».

(72) ألقى ضابط الشرطة «ميقري» القبض على رجلين.

(73) لم يلق ضابط الشرطة «ميقري» القبض على ثلاثة رجال.

إذا أدخلنا **عاملا جهيّا تحليليّا** (متعلّقا بصدق القضيّة) أو **إبستيميّا** أو **معرفيّا** (متعلّقا بالاعتقادات) أو déontique متعلّقا بالواجبات، فإنّ الاقتضاء (71) يبقى دائماً محفوظا، الأمر الذي لا ينطبق على الاستلزام (72):

(74) من الممكن أن يكون الضابط «ميقري» قد ألقى القبض على ثلاثة رجال (معنى تحليليّ).

(75) يجب أن يكون الضابط «ميقري» قد ألقى القبض على ثلاثة رجال (معنى إبستيميّ)

(76) كان يجب على الضابط «ميقري» أن يلقي القبض على ثلاثة رجال (معنى أدبيّاتي).

(ب) هناك سياقات تعطّل حفظ الاقتضاءات والحال أنّ الاستلزامات تكون محفوظة. في هذه الحالة لا ترث الجملة كلّها اقتضاءات الجمل التي تكوّنها وعندئذ نتحدّث عن **سدّادات**.

إنّ **الأفعال الدالّة على موقف قضويّ** مثل «**رغب، اعتقد، تخيّل، حلم** الخ...»، وكذلك **أفعال القول** مثل «**قال، روى، همس، ردّ** الخ...»، تشتغل باعتبارها سدّادات. فالجملة التامّة المنجزة بهذه الأفعال لا ترث اقتضاءات متمّماتها، وبذلك فإنّ (77) يقتضي (78) دون (79) وكذلك الأمر بالنسبة إلى (80) و(81) و(82):

(77) تجهل المنظّمة الدوليّة للصليب الأحمر وجود معسكرات موت في البوسنة.

(78) توجد في البوسنة معسكرات موت.

(79) أعلن الناطق باسم «**المنظمة العالمية للصليب الأحمر**» أنّ «**المنظمة العالمية للصليب الأحمر**» كانت تجهل وجود معسكرات موت في البوسنة.

(80) السيد **س** هو ملك فرنسا.

(81) يوجد ملك لفرنسا.

(82) يعتقد السيد **س** أنّه ملك فرنسا.

(ج) وأخيراً، توجد أبنية تحفظ اقتضاءات الأجزاء في بعض السياقات وتحول دون حفظها في سياقات أخرى، في هذه الحالة يكون إرث الاقتضاءات رهين السياق ونتحدّث عندئذ عن **مَصافٍ**.

يمثل الرابطان «**إن**» و«**أو**» أنموذج الأبنية التي تشتغل باعتبارها مصاف، وهما يحفظان اقتضاءات مكوّناتهما في بعض السياقات/ ويعطّلان حفظها في سياقات أخرى. بعبارة أخرى، **المصافي** [250] المرتبطة بهذين الرابطين تشتغل **ثقبا وسدّادات** في الوقت نفسه. وقد اقترح «كرتونن» (1973) شروط الغربلة التالية بالنسبة إلى الرابطين «**إن**» و«**أو**»:

مصفاة «إنْ»

في جملة ما ذات الشكل **إنْ ق** إذن **م**، ترث الجملة كلّها مقتضيات أجزائها، إلاّ إذا كانت **م** تقتضي **ع** و**ق** تستلزم **ع**.

مصفاة «أو»

في جملة لها شكل **ق** أو **م**، ترث الجملة كلّها مقتضيات أجزائها، إلاّ إذا كانت **م** تقتضي **ع** ولا - **ق** تستلزم **ع**.

لنأخذ (83) مثالاً **لمصفاة إن**:

(83) إن درس ماجد اللسانيات فإنّه سيندم على ذلك.

عادة، يقتضي التالي (83)، أي **سيندم ماجد على** دراسته للسانيات، أنّ **ماجد سيدرس اللسانيات**. لكن (83) لا يحفظ هذا الاقتضاء فهل يمكن أن تفسّر مصفاة «**إن**» ذلك؟ هذا أكيد، فإذا كانت ق = **يدرس ماجد اللسانيات** وم = **سيندم ماجد على دراسته للسانيات**، وع = **سيدرس ماجد اللسانيات**، فإنّنا نحصل على العلاقات الواردة في (84) والتي تثبت أنّ المصفاة قد اشتغلت وأنّ (83) لا يقتضي ع:

(84) أ. **م** تقتضي ع.

ب. **ق** تستلزم ع.

ولنأخذ (85) مثالا **لمصفاة** «**أو**» حيث لا - **ق** = كانت ماري مرمونيّة[20]، **وم** = **انقطعت ماري عن ارتداء ملابس داخليّة محترمة**، وع = **ارتدت ماري ملابس داخليّة محترمة**:

(85) إمّا أنّ ماري لم تكن أبدا مرمونيّة أو أنها كفّت عن ارتداء ملابس داخليّة محترمة.

هنا تشتغل مصفاة «**أو**»، يعني أنّ (85) لا يقتضي (86) بما أنّ (85) تؤدّي إلى العلاقات الواردة في (87):

(86) ارتدت ماري ملابس داخليّة محترمة.

(87) أ. **م** تقتضي ع.

ب. لا - **ق** تستلزم ع.

الجدير بالملاحظة أنّه لكي تكون العلاقة (87ب) مقبولة، يجب أن نفهم أن في سياق الجملة المنفصلة، كون المرأة مرمونيّة يستلزم أنها ترتدي ملابس داخليّة محترمة.

20 . مرمونيّ: عضو في طائفة دينيّة أمريكيّة أنشأها «جوزيف سميث» سنة 1830. وقد أباحت هذه الطائفة في البدء تعدّد الزوجات.

9. الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة والمحادثيّة

ترجمة: بسمة بلحاج رحومه الشكيلي

قدّمنا في الفصل 7 لمحة أولى عن نظريّة الاستلزامات الخطابيّة عند ‹غرايس› Grice لكنّنا لم نناقش إلاّ المبادئ التداوليّة التي يمكن أو يجب أن تنقدح انطلاقاً منها الاستدلالات في التواصل اللفظي. وفي هذا الفصل، سنناقش بصفة أعمق مفهوم الاستلزام الخطابيّ كما قدّمه ‹غرايس› وكما استعمل فيما بعد في التداوليّة الغرايسيّة الجديدة، وسيقودنا هذا النقاش إلى تحليل النقاط التالية:

(أ) في البداية، سنقدّم التمييز بين **الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة** و**الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة** (راجع، ‹غرايس› 1975).

(ب) بعد ذلك، سننظر في أثر استعمال مفهوم الاستلزام الخطابيّ في معالجة **الاقتضاءات** (راجع، ‹كرتونن› و‹بيترز› Karttunen et Peters 1979).

(ج) في مرحلة ثالثة، سنتطرّق إلى نوعين هامّين من الاستلزامات الخطابيّة الكمّية هما، **الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة والاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى** (راجع، ‹غازدار› Gazdar 1979).

(د) وأخيراً، سنناقش صياغتين حديثتين لنظرية ‹غرايس› تقومان، من ناحية، على **المبدأ - ع والمبدأ - ك** (راجع، ‹هورن› 1984 وHorn 1988)، وعلى **المبدأ - إ**، من ناحية أخرى (‹أتلاس› و‹ليفنسن› Atlas et Levinson 1981، ‹ليفنسن› 1987).

1. مختلف أنواع الاستلزامات الخطابيّة ومقاييس التّمييز بينها

1.1 المقول والمستلزم خطابيّا

يقوم مفهوم **الاستلزام الخطابيّ** (راجع، ‹غرايس› 1975) على التّمييز الأساسيّ بين ما **يقال في** القول وما **يستلزم خطابيّا** (implicated). فالمحتوى الذي يبلّغه المقول يوافق المحتوى المنطقيّ للقول، أي المظاهر الصدقيّة. أمّا المستلزم خطابيّا فيحدّد سلبا بأنّه «ما

يبلّغ بعد طرح ما يقال». بعبارة أخرى، تخصّ الاستلزامات الخطابيّة أساساً **المظاهر غير الصدقيّة للأقوال**.

[252] لتوضيح الفرق بين المظاهر الصدقيّة للقول ومظاهره غير الصدقيّة، نأخذ المثالين (1) و(2): /

(1) صحيح أنّ زيدا لسانيّ.

(2) من المدهش أن يكون زيد لسانيّا.

نلاحظ أنّه لكي يكون (1) صادقا يجب أن تكون القضيّة «**زيد لسانيّ**» صادقة وهذا أمر ليس ضروريّا البتّة في (2) إذ من الممكن جدّا أن تكون القضية «**زيد لسانيّ**» كاذبة وتكون الجملة بأكملها صادقة إذا كان الإخبار بأنّ زيدا لسانيّ أمرا غريبا.

2.1 الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة والاستلزامات الخطابيّة غير الوضعيّة

يتكوّن قسم **الاستلزامات الخطابيّة** من قسمين فرعيين هما الاستلزامات الخطابيّة **الوضعيّة** والاستلزامات الخطابيّة **غير الوضعيّة**. تمثّل الأولى المظاهر غير الصدقيّة للقول، وهي تحدّد انطلاقاً من كلمات الجملة الملفوظة وشكلها فقط. وبذلك فإنّ صدق اقتضاء المتكلّم في (2) لكون «**زيد لسانيّا**» هو عند ‹غرايس› استلزام خطابيّ **وضعيّ**. إلى جانب هذه الاستلزامات نجد قسما فرعيّا كبيراً آخر يضمّ الاستلزامات الخطابيّة **غير الوضعيّة** (راجع، ‹سدوك› Sadok 1978، ‹ليفنسن› 1983). وهي تنقسم إلى صنفين غير متساويين هما الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة والاستلزامات الخطابيّة غير المحادثيّة.

(أ) تستدعي الاستلزامات الخطابيّة **المحادثيّة** تدخّل مبدإ التعاون والحكم المحادثيّة. ينصّ **مبدأ التعاون** على أنّه من المفروض أن يكون كلّ مشارك في المحادثة متعاونا في عملية التبادل القوليّ، بمعنى أنّ مساهمته يجب أن تكون موافقة لما هو مطلوب منه وذلك وفق ما يفرضه اتّجاه المحادثة وأهدافها المقبولة ضمنيّا. ويفترض السلوك المتعاون أن يستعمل المتكلّم (أي يستغلّ) أثناء المحادثة **حكم المحادثة** التالية (لمزيد التدقيق راجع، الفصل 7، الفقرة 2.2 من هذا المؤلّف.):

1. **حكم الكمّ**، تفرض على المتكلّم ألاّ يقدّم من المعلومات أكثر ممّا يتطلّبه هدف التواصل ولا أقلّ.

2. **حكم النوع**، تفرض على المتكلّم ألاّ يخبر بما يعتقد أنّه كاذب وبما لا دليل له عليه.

3. **حكم العلاقة**، تدعو المتكلّم إلى أن يعمل على أن تكون مساهمته مناسبة.

4. **حكم الكيف**، تدعو المتكلّم إلى أن يساهم في المحادثة بطريقة منظّمة وأن يتجنّب اللبس والإسهاب والغموض.

ملاحظة: السلوك التعاونيّ للمتكلّم لا يقتضي ضرورة احترامه للحكم بحيث تكون مساهمته، ضرورة، إبلاغيّة بطريقة ملائمة وصادقة ومناسبة وواضحة. فقد رأينا في الفصل 7

(الفقرة 2.2.2) أنّ ‹غرايس› يعالج حالات يستغلّ فيها المتكلّم الحكم، أي يخرقها قصدا بهدف إيصال استلزام خطابيّ ما (أكثر الحالات بداهة تمثّلها المجازات مثل/ السخرية والاستعارة والتلطيف حيث يتمّ خرق حكمة النوع الأولى). [253]

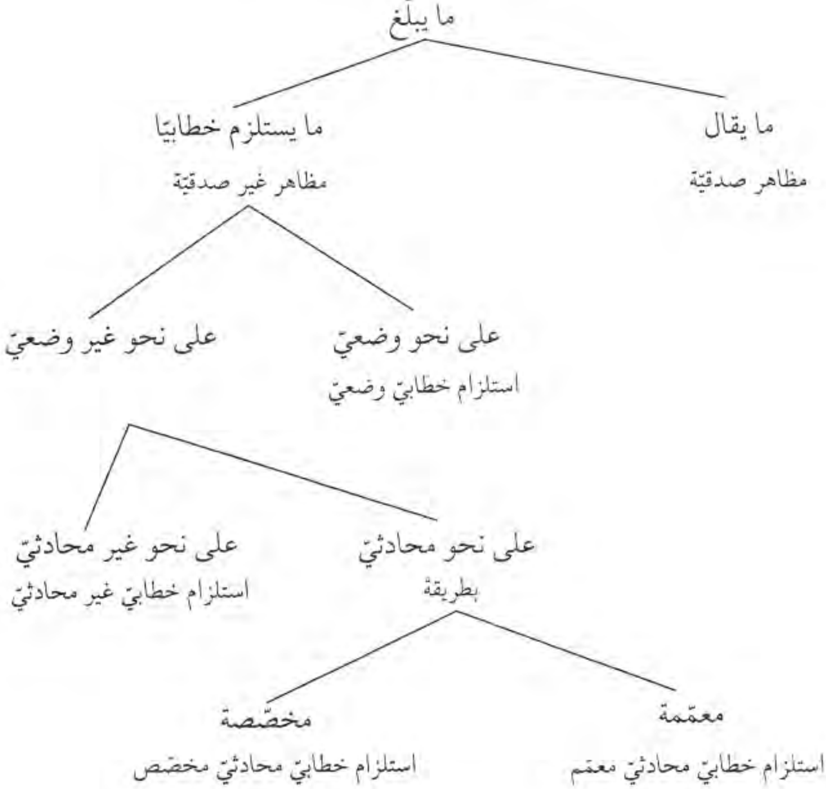
(ب) تحتسب الاستلزامات الخطابيّة **غير المحادثيّة** انطلاقاً من المعنى الوضعيّ للكلمات ومن المعارف الخلفيّة. فهي ترتبط بحكم غير محادثيّة ذات طبيعة «جماليّة أو اجتماعيّة أو أخلاقيّة». وقد قدّم ‹غرايس› في هذا الشأن مثال الحكمة «لتكن متأدّبا» التي لا تعدّ، بالنسبة إليه، حكمة محادثيّة. وهذا ما يسمح بإقصاء مظاهر التأدّب من صنف الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة (راجع، ‹براون› و‹ليفنسن› Brown et Levinson 1978 و1987 في خيار مختلف جذريّا). وهذا يعني، كما يلاحظه بذكاء ‹سدوك› (1978)، أنّ الاستلزامات الخطابيّة غير المحادثيّة أقرب إلى الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة منها إلى الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة.

يمكن أن نسأل عن مدى وجود **حكم غير محادثيّة**، وعمّا إذا لم تكن حكم التأدّب التي أشار إليها ‹غرايس› في الواقع حكم محادثيّة. سنجد لدى ‹ر. لايكوف› R. Lakoff (1973) مقترحا لتكملة حكم ‹غرايس› بحكم التأدّب التي تنظّم السلوكات المحادثيّة للمشاركين. وهذا يعني أنّ الفصل بين **القاعدة المحادثيّة** و**القاعدة غير المحادثيّة**، وبالتالي الفصل بين **الاستلزام الخطابيّ** المحادثيّ و**الاستلزام الخطابيّ غير المحادثيّ** أمر يرتبط بمقابلة أساسيّة في النظريّة التداوليّة تتمثّل في التميز بين **المبادئ التداوليّة الكليّة** و**المبادئ التداوليّة الخاصّة بثقافة مّا**. ومن البديهيّ في هذا الصدد أن تدّعي حكم المحادثة صفة الكونيّة، في حين يكون من العبث اعتبار قواعد التأدّب قواعد كونيّة. راجع ، ‹كينان› Keenan (1976) في نقاش لكونيّة المبادئ المحادثيّة عند ‹غرايس›.

3.1 الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المعمّمة والمخصّصة

تنقسم **الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة** بدورها إلى قسمين كبيرين هما: الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة **المعمّمة** (generalized) والاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة **المخصّصة** (particularized). ويستلزم كلّ قسم استعمال الحكم المحادثيّة. لكن في حين ترتهن الاستلزامات الخطابيّة المخصّصة بالسياق (تفترض التمكّن من جملة من المعلومات الخلفيّة التي تكوّن المعارف المشتركة)، يكون المرجع في حصول الاستلزامات الخطابيّة المعمّمة إلى الوحدات اللغويّة وحدها، فهي إذن مستقلّة عن السياق. وبهذا الاعتبار فإنّ شدّة ارتباطها بشكل العبارات ومحتواها جعلتها عرضة إلى الالتباس بالاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة.

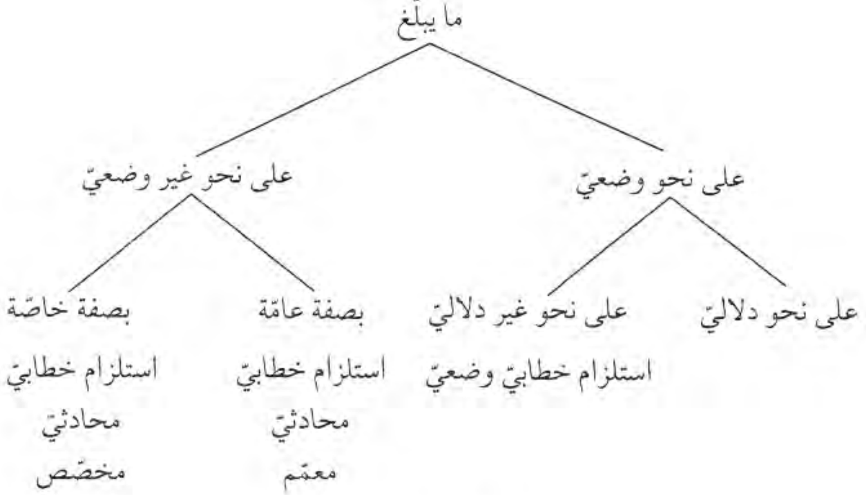
يمكن تمثيل كلّ أصناف الاستلزامات الخطابيّة في الشكل التالي (راجع، ‹سدوك› 1978 و‹ليفنسن› 1983 و‹هورن› 1988):/ [254]



الشكل 1

الجدير بالملاحظة أنّ مختلف هذه المقابلات لا تفضي مباشرة إلى فصل المهامّ بين **علم الدلالة والتداوليّة**، بل يرتبط هذا الفصل، في الواقع، بالتعريف الذي سبق وضعه لعلم الدلالة. فإذا كان موضوع هذا العلم المظاهر الصدقيّة للأقوال فإنّها تقتصر على ما يقال، في حين تستوعب التداوليّة ميدان الاستلزامات الخطابيّة سواء كانت وضعيّة أو غير وضعيّة. وبعكس ذلك، إذا كان مجال علم الدلالة المظاهر «الوضعيّة» للدلالة ومجال التداوليّة مظاهرها «الطبيعيّة» فإنّ الحدود بين علمي الدلالة والتداوليّة تخترق مفهوم الاستلزام الخطابيّ، بحيث تكون الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة من مشاغل الدلالة وتلحق الاستلزامات الخطابيّة غير الوضعيّة وحدها بالتداوليّة.

ولتجنّب هذا النوع من الخلط، اقترح ،سدوك، (1978) إعادة تمثيل مختلف الأصناف التي أدرجها ،غرايس، في الصورة 2. ويتمثّل فضل هذا الشكل في التمييز، تمييزا لا لبس فيه، بين مهامّ اللسانيات (التي تقف عند المظاهر الدلالية الوضعيّة) ومهامّ التداولية.



الشكل 2

4.1 مقاييس التمييز بين الاستلزامات الخطابيّة / [255]

قدّم «غرايس» (1975) في نهاية مقاله ستّة مقاييس تمكّن من التمييز بين مختلف أنواع الاستلزامات الخطابيّة، وهي: **قابليّة الاحتساب** و**قابليّة الإلغاء** و**عدم قابليّة الانفصال** و**الوضعيّة** و**إلقاء القول** و**عدم التحديد**. وانطلاقاً من هذه المقاييس يتمّ تعريف الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة والوضعيّة على النحو التالي:

الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة	الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة
قابلة للاحتساب	غير قابلة للاحتساب
قابلة للإلغاء	غير قابلة للإلغاء
غير قابلة للانفصال	قابلة للانفصال
غير وضعيّة	وضعيّة
رهينة إلقاء القول	مستقلة عن إلقاء القول
غير محدّدة	محدّدة

الشكل 3

1.4.1 قابليّة الاحتساب

يقع تحليل الاســتلزامات الخطابيّة المحادثيّة، مبدئيّا، بالاستناد إلى مبدإ التعاون وإلى الحكــم المحادثيّة، فهي إذن قابلة للاحتســاب خلافا للاســتلزامات الخطابيّة الوضعيّة التــي تكون، بعكس ذلــك، غير قابلة للاحتســاب، بل هــي تنقدح آليّا اســتناداً إلى محتوى العبارة.

يطرح مقياس قابليّة الاحتساب نوعين من الإشكالات. من ناحية أولى، يفترض احتساب الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة، على أساس مبدإ التعاون والحكم المحادثيّة، أن تكون هذه الحكم على درجة من الدقّة تكفي لتحديد الاستلزامات الخطابيّة تحديدا صريحا. إلاّ أنّ صياغة هذه الاستلزامات عامّة وواسعة إلى درجة أنها تفسّر أحيانا الظواهر نفسها، فكيف يمكن مثلاً أن نحقّق المناسبة ونحن نقول في الوقت نفسه أقلّ من المطلوب أو أكثر. ومن ناحية ثانية فإنّ قابليّة الاحتساب لا تمثّل شرطا كافيا وهذا يعود إلى أنّ الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة تصبح، تدريجيّا، وضعيّة. وأدلّ الأمثلة على ذلك هي **المسكوكات** كالقول (3) الذي لا يعتبر متناقضا (راجع، مورغان، Morgan 1978):

(3) ذهب كلبي إلى دورة المياه حاجته فوق زربيّة قاعة الجلوس

2.4.1 قابليّة الإلغاء /

[256]

يفيــد مقياس **قابليّة الإلغاء** (cancellability) أنّ الاســتلزام الخطابيّ المحادثيّ يمكن أن يلغى دون أن يتســبّب ذلك في تناقض في حين أنّ إلغاء الاســتلزام الخطابيّ الوضعيّ يسببّ تناقضا.

وهكذا فإنّه يمكن إلغاء الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ للقول (4) الممثّل في (5) كما يبيّنه (6) في حين لا يمكن إلغاء الاستلزام الخطابيّ الوضعيّ للقول (7) الممثّل في (8) (راجع، (9)):

(4) شتم زيد عمرا وسدّد له عمرو لكمة.

(5) في البداية شتم زيد عمرا، وبعد ذلك سدّد له عمرو لكمة.

(6) شتم زيد عمرا وسدّد له عمرو لكمة، لكن ليس على هذا الترتيب ضرورة.

(7) للدّوق نورفولك ثلاثة قصور ولكنّ له سيارة واحدة.

(8) توجد مفارقة بين امتلاك ثلاثة قصور وامتلاك سيّارة واحدة.

(9) ؟ للدّوق نورفولك ثلاثة قصور ولكنّ له سيّارة واحدة، ولا توجد في الواقع أيّة مفارقة بين هذين الواقعين.

في مقابل الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة، فإنّ **الاستلزامات ليست قابلة للإلغاء**، فالقول (10) يستلزم **استلزاما خطابيّا محادثيّا** (11) عبر حكمة الكمّ (يفترض أن يكون المتكلّم قد قدّم أقوى معلومة) ولكنّه **يستلزم** (12) (بمعنى الاستلزام الدلاليّ الذي عرّفناه في الفصل 8، الفقرة1، 1.2: تستلزم قضية «**ق**» دلاليّا قضية «**م**» إذا وفقط إذا كان كل مقام يجعل «**ق**» صادقة يجعل «**م**»

صادقة). وبالفعل، فإذا كان القول (10) صادقا فإنّ (12) صادق. إذا كان لشخص ما ثلاثة أبناء فإنّ له أيضاً، منطقيّا، ابنين. ويمكن إبراز هذا الاختلاف بكون إلغاء الاستلزام الخطابيّ لا يجعل القول متناقضا. (راجع، (13)) في حين يجعله إلغاء الاستلزام الدلالّي كذلك (راجع، (14)):

(10) لزينب ثلاثة أبناء.

(11) لزينب ثلاثة أبناء فقط لا أكثر.

(12) لزينب ابنان.

(13) لزينب ثلاثة أبناء إن لم يكونوا أربعة.

(14) ؟ لزينب ثلاثة أبناء إن لم يكونا اثنين.

3.4.1 عدم قابليّة الانفصال

لتكن «**س**» عبارة لها معنى «**ع**» و«إ$_{ي}$» استلزاما خطابيّا محادثيّا قائما على التلفّظ بالعبارة «**س**» في السياق «**ي**». نقول، إذا تعذّر وجود عبارة «**س'**» تشترك مع «**س**» في المعنى «**ع**» وليس لها الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ «إ$_{ي}$» فإنّ الاستلزام الخطابيّ «إ$_{ي}$» ليس قابلا للانفصال. بعبارة أخرى، فالاستلزام الخطابيّ لا يكون قابلا للانفصال إذا كان قائما على معنى العبارة لا على شكلها، وإذا تعذّر إذن فصل الاستلزام الخطابيّ عن القول بمجرّد تعويض العبارة بأحد مرادفاتها. / [257]

الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة، مثلا، كالسخرية، غير قابلة للانفصال بما أنّ المتكلّم له الخيار بين العبارات الواردة في (16) لتبليغ (15):

(15) زيد أحمق.

(16) أ. زيد عبقريّ.

ب. زيد خارق الذكاء.

ج. زيد دماغ، إلخ.

في المقابل، فإنّ (17) يستلزم خطابيّا (18) وله نفس شروط صدق (19) لكنّ (19) لا يستلزم خطابيّا البتّة (18)، نقول إذن إنّ (17) يستلزم (18) استلزاما خطابيّا وضعيّا:

(17) لم ينجح زيد في بلوغ القمّة.

(18) حاول زيد بلوغ القمّة.

(19) لم يبلغ زيد القمّة.

بيّن ،سدوك، (1978) أنّ عدم قابليّة الانفصال، ليس شرطا كافيا لتحديد استلزام خطابيّ محادثيّ، شأنه في ذلك شأن قابليّة الاحتساب. وبالفعل فإنّ عدم قابليّة الانفصال لا يكفي لتمييز الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة من الاستلزامات. والمثال على ذلك هو مثال الحرف «و». فلا يمكن، حسب ،سدوك،، شرح القول «**انصرف زيد وعمرو**» دون تبليغ «**انصرف عمرو**». لكنّ هذه القضية ليست استلزاما خطابيّا محادثيّا بل استدلالاً منطقيّا.

4.4.1 عدم الوضعيّة

يترجم مقياس **عدم وضعيّة** الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة، بكلّ بساطة، فكرة أنّ هذه الاستلزامات الخطابيّة لا تمثل جزءا من المعنى الوضعيّ للعبارات اللغويّة، خلافا للاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة.

تعدّ الحجج التي قدّمت وثوقيّة نسبيّا من حيث أنها تفترض سلّمية في المعالجة بين المعنى الحرفيّ والمعنى المستلزم من ناحية، وبين المظاهر الصدقيّة وغير الصدقيّة للقول من ناحية أخرى. وبالفعل فنحن إذا أقررنا بوجوب احتساب المعنى الحرفيّ للقول قبل احتساب استلزاماته الخطابيّة، فإنّ هذه الاستلزامات لا يمكن أن تكون جزءا من المعنى الوضعيّ للعبارات اللغويّة. من ناحية أخرى، من الممكن جدّا أن يكون القول صادقا في حين تكون استلزاماته الخطابيّة كاذبة، فإذا أخبر المتكلّم أنّ لزينب ثلاثة أبناء والحال أنّ لها أربعة، فإنّ قوله ليس كاذبا لكنّ استلزامه الخطابيّ المحادثيّ (**لزينب ثلاثة أبناء فقط لا أكثر**) كاذب. هذا المقياس، في الواقع، يوقعنا في الدور فالاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة هي في أصل تعريفها غير وضعيّة. إضافة إلى ذلك، فلو أمكن لنا تمييز الوضعيّ من غيره، حدسيّا، فلن نحتاج أبدا إلى هذا المقياس.

5.4.1 الارتباط بإلقاء القول

لم يكن هذا المقياس محلّ نقاش عامّة، لكنّه ينسجم مع مقياس عدم وضعية الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة. وبالفعل، فإذا لم يكن الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ
[258] جزءا من المعنى الوضعيّ / للقول أو بالأحرى جزءا من المقول، ترتّب على ذلك أنّه لا يمكن أن ينقدح إلاّ من التلفّظ بعبارة ما في معنى ما. ولهذه الملاحظة أثر خطير، فإذا كانت الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة نتاجا لفعل القول لا للمقول فإنّ ذلك يستوجب معرفة الحلّ مسبقا لكي يكون المقياس قابلا للاستعمال، أي معرفة جملة الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة للعبارة بمعزل عن قولها. لكنّ المقياس لن يكون حينئذ مناسبا.

6.4.1 عدم التحديد

إنّ أحسن مثال للاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة غير المحدّدة هو مثال الاستعارات. ففي بعض الاستعارات تكون هذه الاستلزامات أكثر تحديدًا وتكون في بعضها الآخر أقلّ. ويرتبط هذا التنوّع في تحديد الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة بدرجة تكلّس الاستعارة، فكلّما ارتفعت درجة التكلّس كانت الاستلزامات أكثر تحديدًا وكلّما انخفضت (أي كانت أكثر إبداعاً) كانت الاستلزامات أقلّ تحديدًا.

لنقارن في هذا الصدد بين الاستعارتين التاليتين:

(20) هذه الغرفة زريبة خنازير.

(21) زيد جرّافـــة.

يستلزم القولان (20) و(21) خطابيّا ما يلي تباعاً:

(22) هذه الغرفة في حالة تجعلها تشبه زريبة خنازير.

(23) زيد صلب وقويّ وناجع، هو شخص لا يوقفه شيء، الخ.

من السهل نسبيّا تحديد الاستلزام الخطابيّ للقول (20) (أو استلزاماته الخطابيّة)، وفي المقابل فإنّ تبعيّة (21) للسياق أقوى بكثير. فالاستلزامات الخطابيّة التي يمكن الاستدلال عليها انطلاقاً من (21) تختلف بحسب طريقة حديثنا عن زيد أي سلبا أو إيجابا. إضافة إلى ذلك، لا شيء يمنع من اعتبار أنّ القائمة الواردة في (23) غير شاملة وغير كافية للإيفاء بالفكرة المعقّدة التي يريد المتكلّم إبلاغها. ونحيل حول قضيّة الاستعارة إلى الفصل 15.

إذن نلاحظ أنّ المقاييس التي اقترحها ‹غرايس› ليســت شــروطا ضروريّة ولا كافية لتحديد الخاصّية المحادثيّة للاستلزام الخطابيّ.

من الأكيد أنّ **قابليّة الاحتساب** هو شرط ضروريّ، مع أنّه ليس كافيا، لكنّه ضروريّ بصفة مبتذلة. **وعدم قابليّة الانفصال** ليس شرطا ضروريا للاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة فلا شيء يمنع من التفكير في أن تختلف وحدتان معجميتان في لسان طبيعي ما، بحيث تلغي إحداهما الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ المرتبط بالأخرى. وإذا كان مقياس **عدم قابليّة الإلغاء** شرطا ضروريّا للاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة فإنّه لا يكوّن مع ذلك خاصّية نوعيّة، فكلّما كان الاستلزام الخطابيّ معمّما (أي كلّما كان متكلّسا) كان إلغاؤه أصعب. أمّا بالنسبة إلى المقاييس الأخرى
[259] فقد رأينا أنّها إمّا أن تكون مستلزمة استلزاما مبتذلا / في تعريف الاستلزامات الحواريّة أو أن تكون دائريّة في تعريفها. إذن فمفهوم الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ هو مفهوم ذو حدود ضبابيّة نسبيّا.

2. الاقتضاءات والاستلزامات الخطابيّة

كان مفهوم **الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ** بمثابة القريب الفقير بالنسبة إلى التداوليّة وكان يجب أن يظهر مقال ‹كرتونن› و‹بيترز› الهامّ (1979) حتىّ يحظى بموقع مهمّ في الأدبيّات التداوليّة. ويعتبر هذا المقال طريفا من حيث أنّه:

(أ) يحاول أن يبيّن أنّ عددا كبيراً من الظواهر الملحقة بصنف الاقتضاءات عامّة هي في الواقع حالات كلاسيكيّة للاستلزامات الخطابيّة إمّا الوضعيّة أو المحادثيّة.

(ب) يدرج تحليل الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة في إطار علم دلالة صوريّة هي دلالة ‹مونتاق›، وبصفة أخصّ في الترجمة التي قدّمها ‹مونتاق› في A Proper Treatment Of Quantification (PTQ) (راجع، ‹مونتاق› 1974 في أهمّ أعماله، ‹داوتي›، ‹وول› و‹بيترز› Dowty,Wall et Peters 1981 في مقدّمة كاملة جدّا لـ PTQ و‹غلميش› Galmiche 1991 في أوّل مدخل باللغة الفرنسيّة).

ونحن لن نتطرّق في هذه الفقرة إلاّ إلى نقطتين هما، تحليل حالات اقتضاء باعتبارها استلزامات خطابيّة محادثيّة مخصّصة، من ناحية، وتحليل حالات اقتضاء باعتبارها استلزامات خطابيّة وضعيّة، من ناحية ثانية.

1.2 الاقتضاء والاستلزام الخطابيّ المحادثيّ المخصّص

المثال الأوّل الذي عالجه كل من «كرتونن» و«بيترز» هو مثال الجمل الشرطيّة وبصفة أخصّ **جمل الشرط الامتناعيّ**. ويتمثّل أحد التحاليل العديدة التي أنجزت في هذا الشأن (راجع «لايكوف» 1972أ و«جايز» و«ريبول» Jayez et Reboul 1990 في عمل تأليفيّ) في القول إنّ الشروط الامتناعيّة تقتضي كذب شرطها.

وبذلك فإنّ القول (24) يقتضي أنّ المطر لا يهطل في الخارج:

(24) لو كانت الأمطار تهطل في الخارج لغطّى وقعها فوق السقف أصواتنا.

نلاحظ هنا أنّه إذا كانت الجملة كلّها صادقة فإنّها تفترض، لأسباب ليست من طبيعة منطقيّة، أنّ الشرط كاذب فالمخاطب يستنتج، وهو يستمع بوضوح إلى المتكلّم، كذب الشرط. لنلاحظ كذلك أنّه من غير المقبول أن نتخيّل مقاما يكون فيه الشرط صادقا والجواب كاذبا، ومردّ ذلك دائماً إلى أسباب تداوليّة. وباختصار فإنّ الأسباب التي تمكّننا من تقديم تحليل صدقيّ أو دلاليّ خالص للشروط الامتناعيّة لا تبدو كافية بما أنّنا يمكن أن نقدّم لها تأويلا تداوليّا. / [260]

لكنّ بعض هذه الشروط، بالإضافة إلى ذلك، تؤوّل ضرورة باعتبار أنّ لها شرطا صادقا كما يبيّنه المثال (25):

(25) لو كانت فاطمة تشكو من الحساسية للبنسلين لكان لها بالضبط الأعراض التي تبدو عليها.

يستنتج المخاطب هنا أنّ فاطمة تشكو من الحساسيّة للبنسلين.

لا نستطيع إذن أن نتبنّ جدّيا القاعدة: «الشرط الامتناعيّ ذو الصورة المنطقيّة «إن «**ق**»، «**م**» يقتضي كذب «**ق**» »، وإذا كانت هذه القاعدة خاطئة فإنّ ذلك لا يعود، بكلّ بساطة، إلى أنّ الشروط الامتناعيّة لا تملك الخاصّيات التي أسندت إليها، بل إلى أنّ كذب شرطها ليس مقتضى بل مستلزما خطابيّا. بعبارة أخرى، تكوّن الشروط الامتناعيّة عددا من حالات **الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المخصّصة** التي تستوجب اللجوء إلى السياق وإلى الحكم المحادثيّة في الوقت نفسه. والحكمتان اللّتان سيرجع إليهما هنا هما حكمتا النوع أو الصدق («لا تخبر بما تعتقد أنّه كاذب») والمناسبة («كن مناسبا»).

2.2 الاقتضاء والاستلزام الخطابيّ الوضعيّ

تتمثّل فرضيّة «كرتونن» و«بترس» في أنّ عددا كبيراً من حالات الاقتضاء هي في الواقع **استلزامات خطابيّة وضعيّة**. ومن أدلّ الأمثلة على ذلك نجد العوامل: «**فقط، حتّى،**

كذلك»، وأفعال اليقين: «**نسي، أدرك**»، والأفعال الاستلزاميّة: «**نجح، فشل**» وأخيراً أبنية التخصيص أو الشبيهة بها. ولن نناقش هنا إلاّ حالات العامل même «**حتىّ**»

1.2.2 تحليل حتّى même

تمّت الإشـارة إلـى أنّ même أي «**حتّى**» لا تقوم بأيّ دور في تحديد شـروط صدق القـول. بعبـارة أخرى فإنّ شـروط صـدق (26) هي ذاتها شـروط صـدق (27)، وهاتان الجملتان صادقتان إذا وفقط إذا كان القول «زيد يحب فاطمة» صادقا:

(26) حتىّ زيد يحبّ فاطمة.

(27) زيد يحبّ فاطمة.

وهذا يعني أنّه إذا كانت «**حتىّ**» لا تقوم بأيّ دور في شـروط صدق (26) فإنّ ذلك لا يعنى أنّها لا تسـهم البتّة في معنى القول. وفعلاً فإنّ القول (26) يسمح بالاستدلال على (28) وهو أمر لا يسمح به (27):

(28) أ. أشخاص آخرون غير زيد يحبّون فاطمة.

ب. من بين هؤلاء الأشخاص نجد زيدا أبعدهم عن حبّ فاطمة. /

[261] الجدير بالملاحظة هنا أنّ ›كرتونن‹ و›بيترز‹ يريان أنّ المتكلم في (26) يلتزم بـ (28) على قدر التزامه بـ (27). لكنّ هذين الصنفين من المعلومات ليسا بنفس الأهمية، إذ أنّ تبكيتات (28) التي تخصّ «**حتىّ**» تكون ألطف من تبكيتات (27) الذي يمثّل جزءا من معنى (26).

تتمثّـل النقطـة الهامّة في أنّ الفرق بين (26) و(27) هـو ذاك الذي يوجد بين **ما يقال وما يستلزم خطابيّا**، بعبارة أخرى، يقول المتكلّم في (26) أنّه من الصحيح أنّ زيدًا يحبّ فاطمة ويسـتلزم خطابيّا أنّ أشخاصًا آخرين غير زيد يحبّون فاطمة وأنّه كان من المتوقّع ألاّ يحبّهـا زيد. إضافة إلى ذلك، فإنّ هذه الاسـتلزامات الخطابيّة **وضعيّة** إذ لا يمكن، من ناحية، إسنادها إلى أيّ مبدإ محادثيّ أو إلى أيّ سياق إلقاء قول كان وهي تنقدح من وجـود «**حتىّ**» في القـول، ولا يمكن، من ناحية أخرى، إلغاؤها دون أن ينتج عن ذلك قول متناقض كما يبيّنه (29):

(29) ؟ حتّى زيد يحبّ فاطمة، لكن لا أحد غيره يحبّها.

إنّ إحـدى القضايا التي وجـد لها ›كرتونن‹ و›بيتـرز‹ حلاّ **قضيّة الإسقاط** أي قضيّة معالجة الاقتضاءات (أو الاسـتلزامات الخطابيّة الوضعيّة) فـي الجمل المركّبة (راجع، الفصل 8، الفقرة 2.4).

لنأخذ فعل يقين مثل «**لاحظ**» ومثال بنية شرطيّة:

(30) لاحظت للتوّ أنه حتّى زيد يحبّ فاطمة.

(31) إن كان حتّى زيد يحبّ فاطمة فإنّ كلّ شيء على ما يرام.

تقول الجملة (30) إنّ المتكلّم لاحظ أنّ زيدا يحبّ فاطمة، ولكنّها لا تعني أنّه لاحظ أنّ أشخاصا آخرين غير زيد يحبّون فاطمة أو أنّ زيدا كان أبعدهم عن حبّها. بعبارة أخرى، فإنّ معنى «**لاحظ**» لا ينطبق، من وجهة نظر صدقيّة، إلاّ على القضية التي تحدّد شروط صدق «**حتّى زيد يحبّ فاطمة**»، يعني «**زيد يحبّ فاطمة**». لكنّ الأكثر من ذلك أنّ المتكلّم في (30) يلتزم بصدق (28) بنفس الطريقة التي يلتزم بها المتكلّم في (26). فالجملة المركّبة **ترث** (inherited) إذن الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة للجملة المتمّمة. وهذا النوع من التحليل ذاته ينطبق على الجملة الشرطيّة (31). فالمتكلّم هنا لا يلتزم بصدق (27) إذ لا يعرف إن كانت القضية «زيد يحبّ فاطمة» صادقة، لكنّه يلتزم بصدق (28) التزام المتكلّم بها في (26).

2.2.2 الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة والاقتضاءات التداوليّة

يقـع تحليل ‹كرتونن› و‹بيترز› لمفهوم الاسـتلزام الخطابيّ الوضعـيّ في إطار نظريّة صوريّـة هي دلالة ‹مونتاق› (ترجمت الملاحظـات غير الصوريّة، التي وقعت صياغتها في 1.2.2، فـي المنطق المفهوميّ لــ«*A Proper Treatment Of Quantification*»، راجع، ‹مونتاق› 1974). لكنّهمـا حاولا، إضافة إلى ذلك، تقديم تفسـير وظيفـيّ لذلك المفهوم. وهنا تلتقي حدوسـهما بحدوس ‹سـتالنيكار› Stalnaker حـول مفهوم **الاقتضـاء/ التداوليّ**، كما يتّضح ارتباط نظريّة الاستلزامات الخطابيّة عند ‹غرايس› بمفهوم **المعرفة المشتركة** ارتباطا صريحا. [262]

وتتمثّـل فرضيّتهما في أنّ المشـاركين فـي المحادثة يأخذون، فـي كل لحظة من لحظاتهـا، جملة من القضايا مأخذ الصدق، وذلـك مثلاً باعتبار ما قيل إلى حدود تلك اللحظة. وهـذه المجموعة من القضايا تكـوّن **الخلفية المشـتركة** للمحادثة (**common ground**). إضافـة إلى ذلك، يفترض الباحثان أنّه لا يمكن التلفّظ بجملة مّا، في محادثة يتوفّر فيها التعاون، إلاّ إذا لم تكن تستلزم وضعيّا قضايا قد تكون محلّ **نقاش** في تلك اللحظـة من المحادثة. وبما أنّ أقلّ القضايا إثـارة للنقاش هي حتما تلك التي تنتمي إلى الخلفيّة المشـتركة للمحادثة، فقد جاز لنا أن نسـتنتج أنّ كلّ اسـتلزام خطابيّ وضعيّ ينتمـي إلى الخلفيّة المشـتركة للمحادثة. بعبـارة أخرى، توافق الاسـتلزامات الخطابيّة الوضعيّة، من حيث وظيفتها، ما سـمّي **بالاقتضاءات التداوليّة** (راجع، ‹ستالنيكار› 1977، ‹غازدار› 1978).

وإذا كان ‹كرتونـن› و‹بيترز› قد تمكّنا مـن إثبات أنّ عددا كبيراً من الاقتضاءات الدلاليّة تمثّل، في الواقع، من جهة خصائصها اللغويّة اسـتلزامات خطابيّة وضعيّة، فإنّهما يبيّنـان هنا، من وجهة نظر وظيفيّة، أنّ مفهوم الاسـتلزام الخطابـيّ الوضعيّ يوافق كلّيا مفهـوم الاقتضاء التداوليّ. إذن فعوض أن نسـتمرّ في التمييز بين نوعين من الاقتضاءات: الاقتضاءات الدلاليّة والاقتضـاءات التداوليّة، من الأفضل اللّجوء إلى مفهوم غير صدقيّ وغير تداوليّ وهو مفهوم الاستلزام الخطابيّ الوضعيّ.

3.2.2 النفي العاديّ والنفي المتناقض

إنّ تحليل ‹كرتونن› و‹بيترز›، مهما بدا مغريا، لا يحلّ كلّ المشاكل المتعلّقة بمفهوم الاقتضاء وخاصّة ما تعلّق منها بمنزلة النفي. فقد رأينا، في الفصل 8، أنّ أحد الإشكالات التي يطرحها مفهوم **الاقتضاء الدلاليّ** هو حتميّة تصوّر ضربين من **النفي** أحدهما **داخليّ** لا يمسّ الاقتضاءات والآخر **خارجيّ** وهو يسلّط على الاقتضاءات. ولقد وصفنا النظريّات التي تفضي إلى الاعتراف بهذين النوعين من النفي **بنظريّات اللبس** وجعلناها مقابلة لنظريّات **أحاديّة الدلالة**. فما هو شأن النفي في المقاربة التي تعتبر الاقتضاءات استلزامات خطابيّة وضعيّة؟ يعترف ‹كرتونن› و‹بيترز› بأنّ بعض الأقوال التي ينفي قسمها الثاني استلزامات القسم الأوّل الخطابيّة الوضعيّة ليست متناقضة:

(32) أ. لم يتخلّف أحمد عن الحضور، في الواقع لم يكن من المفترض أبدا أن يأتي.

ب. لم يكن زيد قد نسي أنّ اليوم هو يوم جمعة، لأنّ اليوم هو يوم الخميس.

ج. فاطمة ليست مريضة أيضاً. لا أحد غيرها مريض. / [263]

يتمثّل الحلّ الذي اقترحاه في التمييز بين نوعين من النفي يسمّيانهما **النفي العاديّ** (يوافق **النفي الداخليّ**) من ناحية، و**النفي المتناقض** (**يوافق النفي الخارجيّ**) من ناحية أخرى. ويتميّز الضرب الثاني أساساً بأنّه لا يمسّ ما يقال فحسب بل يمسّ كذلك ما يستلزم استلزاما خطابيّا وضعيّا، في حين أنّ الضرب الأوّل لا يؤثّر إلاّ فيما يقال وهو لا يؤثّر في الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة.

إذا كانت ϕ جملة إثبات يمثل معناها بـ ‹ $\phi^{\text{ق}}$؛ $\phi^{\text{ا}}$ ›، حيث ϕ^{3} هو توسعة extension للجملة ϕ (ما تقولهϕ) و$\phi^{\text{ا}}$ هي الاستلزامات الخطابيّة الوضعيّة للجملة ϕ إذن يمكن تحديد نوعي النفي على النحو التالي:

(33) أ. نفي عاديّ للجملة ϕ: ‹ $\neg\phi^{\text{ق}}$ ؛ $\phi^{\text{ا}}$ ›

ب. نفي متناقض للجملة ϕ: ‹ $\neg[\phi^{\text{ق}} \wedge \phi^{\text{ا}}]$ ؛ $[\phi^{\text{ا}} \vee \neg\phi^{\text{ا}}]$ ›

بعبارة أخرى، فإنّ النفي العاديّ لا ينفي إلاّ **التصريح** بالقضية ϕ، في حين يفهم النفي المتناقض على أنّه نفي للوصل بين التصريح والاستلزام الخطابيّ مع الإبقاء على إمكانيّة نفي الاستلزام الخطابيّ الوضعيّ.

نلاحظ إذن أنّ الحلّ الذي يقدّمه ‹كرتونن› و‹بيترز› هو أقرب إلى الحلّ التقنيّ منه إلى المعالجة العميقة للإشكالات التي يطرحها مفهوما الاقتضاء الدلاليّ والاقتضاء التداوليّ. ونحن الآن سننظر في مقاربة بديلة في نفس الإطار النظريّ، وهي مقاربة لها الفضل في الربط بين جملة الظواهر الاستدلاليّة، دلاليّة كانت (أي صدقيّة) أو تداوليّة

(أي غير صدقيّة).وهي مقاربة ‹غــازدار› التي صاغها في أطروحته (راجع، ‹غازدار› 1977) وعاد إليها في ‹غازدار› (1979).

3. الاستلزامات الخطابيّة الكمّية المعمّمة

تعتبر مشــكلة **قابليّة الإلغاء** إحدى المشــاكل القــارّة في الأدبيّــات التداوليّة حول الاقتضاءات والاستلزامات الخطابيّة. ومن أهمّ الحلول التي اقترحت لهذا الإشكال نجد الحلّ الذي قدّمه ‹غازدار› (1979). فقد أقام سلّمية لضروب الاستدلال. ومفاد هذه الفكرة هو أنّ الاســتلزامات الخطابيّة والاقتضاءات يمكن أن **تلغى سياقيًا** بخلاف الاستلزامات. ولتحديد إمكانيّة الإلغاء يجب إقرار ترتيب ما لتطبيق الاســتدلالات التداوليّة. والتراتبيّة التي يقترحها هي التالية (راجع، ‹ليفنسن› 1983، 213):

نظام تطبيق الاستدلالات التداوليّة

1. استلزامات الجملة الملفوظة **ج**.
2. الاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى للجملة **ج**.
3 الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة للجملة **ج**.
4. اقتضاءات **ج**. / [264]

بعبارة أخرى، فإنّ أوّل الاستدلالات المستقاة من جملة «ج» هي استلزاماتها، تليها استلزاماتها الخطابيّة، وأخيراً اقتضاءاتها. وبما أنّ الاستلزامات ليست قابلة للإلغاء فإنّ الاستلزامات الخطابيّة والاقتضاءات هي التي ستلغى إن ناقضت قضيّة من القضايا المنتمية إلى الخلفيّة المشتركة للمحادثة وخاصّة الاستلزام. وسنعود إلى هذه الحالات لاحقا.

1.3 الاستلزامات الخطابيّة المعمّمة والاستلزامات الخطابيّة المحتملة والاقتضاءات

يتمثّل المفهوم الأساسيّ عند ‹غازدار› في مفهوم **الاستلزام الخطابيّ المعمّم** الذي يوافق مجموعة فرعيّة من الاســتلزامات الخطابيّة المحادثيّة. وتعتبر هذه الاســتلزامات الخطابيّة محادثيّــة من حيث أنّ القادح لها هو حكمة محادثيّة، والحكم التي يســتعملها ‹غازدار› هي، أساســا، حكم **النوع والكمّ**. إضافة إلى ذلك، سنرى أنّ مقاربته تستوجب التمييز بين نوعين من الاستلزامات الخطابيّة هما: **الاستلزامات الخطابيّة المحتملة** أو الاستلزامات القابلة للاحتســاب بمعزل عن السياق، و**الاســتلزامات الخطابيّة الحاصلة** التي تعتبر نتيجة للتعامــل بين الســياق والجملة الملفوظة. ويصلح هذا المبدأ نفســه لظواهر الاقتضاء، لذا فسيقع بهذا الاعتبار، تمييز **الاقتضاءات المحتملة** من **الاقتضاءات الحاصلة**.

1.1.3 الاستلزامات الخطابيّة النوعيّة والكمّية

أعاد «غازدار» (1979، 46) صياغة حكمة النوع الأولى («لا تقل ما تعتقد أنّه كاذب») على النحو التالي:

النوع

لا تقل إلاّ ما تعرف.

وتتمثّل نتيجة هذه الصياغة الجديدة في أنّ التلفّظ بعمل إخبار ينتج آليّا **استلزاما خطابيّا نوعيّا** (quality implicature):

الاستلزام الخطابيّ النوعيّ

قول المتكلّم «**ل**» للجملة «ϕ» يستلزم خطابيّا «**ك** ϕ» (حيث تقرأ «**ك** ϕ» «**ل** يعلم أنّ ϕ»).

وبذلك فإنّ شروط نجاح عمل إخبار متضمّن في القول (راجع. الفصل 1) لن تكون سوى حالة مخصوصة من الاستلزامات الخطابيّة هي الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة النوعيّة.

ملاحظة: رأينا في الفصل 7 (الفقرة 1.2.2) أنّ «غرايس» كان يرفض اعتبار شروط نجاح الإخبارات استلزامات خطابيّة محادثيّة. فإذا تلفّظ **ل** بقول **ق** في صيغة الإخبار فإنّه لا يستلزم خطابيّا مع ذلك، ، أنّ **ل** يعرف أو يعتقد أنّ **ق**، بالمعنى الذي يقصده «غرايس» لفعل يستلزم. يفسّر الإنجاز الذي حقّقه «غازدار» هنا برغبته في شكلنة الاستلزامات الخطابيّة وبلجوئه إلى المنطق المفهوميّ، وهو لجوء ضروريّ في إطار دلالة «مونتاق». فاستعمال عوامل إبستميّة (épistémiques) مثل **ك** (بالنسبة إلى عَرَفَ) هو دليل واضح على ذلك. / [265]

مكّن اللجوء إلى **حكم الكمّ** («أعط من المعلومات على قدر المطلوب» و«لا تعط أكثر ممّا يطلب منك من المعلومات») من صياغة حلّ عامّ للإشكال التالي.

في الجمل (34) - (38)، تمثّل الجمل - ب استلزامات خطابيّة للجمل - أ، وتحتوي الجمل - ج على قضية تلغي الاستلزام الخطابيّ، وتستلزم الجمل - د الجمل - أ ولكنّها غير متماسكة مع استلزاماتها الخطابيّة (الجمل - ب):

(34) أ. كان بعض الأولاد في الحفل.

ب. لم يكن كلّ الأولاد في الحفل.

ج. كان بعض الأولاد، في الواقع كانوا كلّهم، في الحفل.

د. كان كلّ الأولاد في الحفل.

(35) أ. حاولت فاطمة صرف صكّ بنكيّ.

ب. لم تنجح فاطمة في صرف صكّ بنكيّ.

ج. حاولت فاطمة، في الواقع نجحت، في صرف صكّ بنكيّ.

د. نجحت فاطمة في صرف صكّ بنكيّ.

(36) أ. أظنّ أنه مريض.

ب. لا أعرف إن كان مريضا.

ج. أعتقد، وفي الواقع أعرف، أنّه مريض.

د. أعرف أنّه مريض.

(37) أ. إن رآني زيد فسيخبر زينب بذلك

ب. لا أعرف إن كان زيد سيراني.

ج. إن رآني زيد، وأنا أعرف أنّه سيراني، فسيخبر زينب بذلك.

د. بما أنّ زيدا سيراني فإنّه سيخبر زينب بذلك.

(38) أ. أختي موجودة إمّا في غرفة الاستحمام أو في المطبخ.

ب. لا أعرف إن كانت أختي في غرفة الاستحمام ولا أعرف إن كانت في المطبخ.

ج. أختي موجودة إمّا في غرفة الاستحمام أو في المطبخ، وأنا أعرف مكانها.

د. أعرف أنّ أختي في غرفة الاستحمام.

د'. أعرف أنّ أختي في المطبخ.

التعميم الـذي يقترحه ‹غازدار› هو التالي: كلّ من قال جملة - أ، وكان باستطاعته قـول جملة - د، كان أقلّ إبلاغا ممّا كان يمكـن أن يكون، بما أنّ الجملة - د أقوى مـن الجملـة - أ. وإذا كان المتكلّم متعاونا ومراعيا لحكم الكـمّ فإنّ قوله لجملة - أ يعود إلى اسـتلزامه خطابيّا نفي الجملـة - د. بعبارة أخرى، **إنّ نفي الجملة - د هو استلزام خطابيّ كمّيّ معمّم للجملة - أ**. وهكذا فإنّ القول «**لم يكن كلّ الأولاد في الحفل**» هو استلزام كمّيّ معمّم للقول «**كان بعض الأولاد في الحفل**»./ [266]

2.1.3 الاستلزامات الخطابيّة المحتملة والحاصلة والاقتضاءات المحتملة والحاصلة

أحـدث ‹غازدار› تمييزا بين الاسـتدلال المحتمل والاسـتدلال الحاصل بالنسـبة إلى الاسـتلزامات والاقتضاءات معا. **فالاستلزام الخطابيّ المحتمل** هو ذاك الذي يمكن أن تبلّغه الجملة قبل الإلغاء السياقيّ. بعبارة أخرى، لا ينظر إلى ظواهر إلغاء الاستلزام الخطابيّ وكذلك إلـى ظواهر إلغاء الاقتضاء باعتبارها أمثلة معاكسـة لتعريف الاسـتلزامات الخطابيّة والاقتضاءات، بل تعرّف، بعكس ذلك، بأنّها مسـارات سياقيّة. وهكذا، فإنّه علـى الوصف اللغويّ أن يتكهّن بجملة الاسـتلزامات الخطابيّة والاقتضاءات المحتملة وكذلك بعدد معيّن من القيود المعيقة لاشتقاقهما. إنّ شروط مرور الاستلزام الخطابيّ أو الاقتضـاء من الاحتمال إلى الحصول ليسـت محدّدة هنا بسلسـلة من القيـود اللغويّة

(المرتبطة بوحدات معجميّة لها وظيفة الثقب أو السدّاد أو المصفاة، كما هو الشأن عند ‹كرتونن› 1973، وراجع، الفصل 8، الفقرة 2.4 من هذا المؤلّف)، بل بشروط تداوليّة دقيقة. فحتّى لا يلغى الاستدلال التداوليّ (**استلزام خطابيّ محتمل أو اقتضاء محتمل**)، يجب أن يكون **متماسكا** مع القضايا التي تكوّن السياق الذي يعرّف بأنّه جملة القضايا المقبولة دون نقاش من المشاركين في المحادثة، أي ليست محلّ تبكيت.

لننظر في حالات **إلغاء الاقتضاءات** كما تظهر في المثال (39):

(39) لم يأسف عمر على فشله، بما أنّه نجح.

يستلزم (39) (40) استلزاما سيضاف إلى السياق قبل الاقتضاء المحتمل (41):

(40) نجح عمر.

(41) فشل عمر.

بما أنّ (41) ضعيف بالنسبة إلى (40) وبما أنّ (40) قد أضيف ضرورة إلى السياق باعتباره استلزاما، فإنّ **الاقتضاء المحتمل** (41) لن يضاف ولا يمكن أن يضاف إلى السياق. إذن، تفسّر عملية الإلغاء، بكل بساطة، بالترتيب الذي تنقدح وفقه الاستدلالات التداوليّة.

لتفسير عملية إلغاء الاستلزامات الخطابيّة الكمّية للجمل - ب في (34) - (38)، علينا أن نقدّم تعريفا دقيقا لمفهومين متدخّلين في تراتبيّة الاستدلالات التداوليّة، هما مفهوما **الاستلزام الخطابيّ الدرجيّ** والاستلزام الخطابيّ من جملة صغرى.

[267] 2.3 الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة والاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى /

ترتبط الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة بالمحمولات الدرجيّة في حين ترتبط الاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى بالروابط المنطقيّة «**إن**» و«**أو**».

1.2.3 السلالم الكمّية والاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة

يتمثّل المفهوم المحوريّ في مفهوم **السلّم الكمّيّ**، وسنقدّم له التعريف التالي (حسب ‹هورن› 1972، و‹غازدار› 1979 و‹ليفنسن› 1983):

السلّم الكمّيّ

السلّم الكمّيّ هو مجموعة منظّمة من المحمولات ‹ و$_1$، و$_2$، ...و$_n$ › بحيث إذا كان «**أ**» إطارا تركيبيّا و«**أ**(و$_i$)» جملة سليمة البناء فإنّ «**أ**(و$_1$)» تستلزم «**أ**(و$_2$)» و«**أ**(و$_2$)» تستلزم «**أ**(و$_3$)» لكنّ العكس غير ممكن.

نستطيع أن نقدّم الأمثلة التالية للسلالم الكمّيّة:

(42) ‹كلّ، أغلب، كثير، بعض، قليل،...›

‹ لا أحد، ليس الكل›

‹أكيد، مرجّح، ممكن›

‹ دائما، غالبا، أحيانا›

‹ و، أو›

‹ ن، ....، 5، 4، 3، 2، 1›

‹ ممتاز، جيّد ›

‹ يغلي، ساخن›

‹ بارد، منعش›

الخ.

نقرّ مثلاً بأنّ القهوة إن كانت تغلي فهي ساخنة لكنّ العكس لا يصح. كذلك إذا كان من الأكيد أنّ المطر سينزل فإنّه من المرجّح أنّها ستمطر وليس العكس. فمفهوم الاستلزام هو إذن أساس السلالم الكمّية. وبصفة عامّة، نقول إنّ المحمولات، في السلالم الكمّية، **مترابطة تنازليّا** (lower - bound) وفق علاقة الاستلزام.

والآن نستطيع أن نعرّف **الاستلزام الخطابيّ الدرجيّ** (راجع، ‹ليفنسن› 1983، 133 عن ‹غازدار› 1979، 58):

الاستلزام الخطابيّ الدرجيّ

ليكن السلّم ‹ و$_{1}$، و$_{2}$، و$_{3}$ ..و$_{ن}$ ›. إذا أخبر المتكلّم بالجملة **أ** (و$_{2}$) فهو يستلزم خطابيّا ¬ **أ** (و$_{1}$) وإذا أخبر بالجملة **أ** (و$_{3}$) فهو يستلزم خطابيّا ¬ **أ** (و$_{2}$) و¬ **أ** (و$_{1}$)، وبصفة عامّة فإنّه إذا أخبر بالجملة **أ** (و$_{ن}$) استلزم خطابيّا ¬ **أ** (و$_{ن-1}$)، ¬ **أ** (و$_{ن-2}$) وهكذا إلى غاية ¬ **أ** (و$_{1}$).

لنعد إلى الأمثلة (34) حتّى نفسّر الاستلزام الخطابيّ الدرجيّ:

(34) أ. كان بعض الأولاد في الحفل.

ب. لم يكن كلّ الأولاد في الحفل.

ج. كان بعض الأولاد، وفي الواقع كانوا كلّهم، في الحفل.

د. كان كلّ الأولاد في الحفل.

رأينا أنّ الاستلزام الخطابيّ الكمّيّ للقول (34أ) هو (34ب) وأنّ (34د) يستلزم
(34أ). فـ«**كلّ وبعض**» تنتميان، من وجهة نظر كمّية، إلى/ السلّم نفسه بما أنّ «**كلّ**» [268]
تقع موقعا أعلى من موقع «**بعض**» في هذا السلم بسبب علاقة الاستلزام التي تتّجه من **الكلّ إلى البعض**. وإذا كانت «**كلّ وبعض**» تنتميان إلى السلّم الكمّيّ نفسه فإنّنا يمكن أن نتكهّن بأنّ التلفّظ بـ «**بعض س**» ينتج الاستلزام الخطابيّ المحادثيّ «**ليس كلّ س**». وبالفعل فإذا كانت محمولات السلّم مترابطة تنازليّا بالاستلزام فإنّها **ترابط تصاعديّا بالاستلزام الخطابيّ**. بعبارة أخرى، تستلزم (34أ) استلزاما خطابيّا كمّيا (34ب).

يبقى تفسير إمكانيّة (34ج). إذ كيف لا تعتبر هذه الجملة متناقضة وقد ألغت الاستلزام الخطابيّ المحتمل المرتبط بـ«**بعض**»؟ وكيف نفسّر، من ناحية أخرى، إمكانيّة مثل هذا الإلغاء؟ تستوجب الإجابة عن هذين السؤالين المرور بمفهوم الاستلزام الخطابيّ المحتمل واللجوء إلى علاقة التراتب بين الاستدلالات التداوليّة. فـ(34ج) تستلزم (34د)، وهذا الاستلزام لا يتماشى مع الاستلزام الخطابيّ الدرجيّ (34ب). وبما أنّ ترتيب تطبيق الاستدلالات يقضي بأنّ الاستلزامات هي التي تضاف أوّلا إلى السياق وبعد ذلك فقط يأتي دور الاستلزامات الخطابيّة، فإنّنا نفهم كيف يعطّل الاستلزام الاستلزامات الخطابيّة المحتملة. إذن فالتمشّي الذي نفسّر به إلغاء الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة هو نفسه الذي نفسّر به إلغاء الاقتضاءات.

2.2.3 الاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى.

إنّ التفسير الذي وضع للاستلزام الخطابيّ الدرجيّ لا يسمح بتفسير أمثلة الاستلزامات الخطابيّة الكمّيّة المرتبطة بالروابط مثل (37) و(38):

(37) أ. إن رآني زيد فسيخبر فاطمة بذلك.

ب. لا أعرف إن كان زيد سيراني،

ج. إن رآني زيد، وأنا أعرف أنّه سيراني، فإنّه سيخبر فاطمة بذلك.

د. بما أنّ زيدًا سيراني فإنّه سيخبر فاطمة بذلك.

(38) أ. أختي موجودة إمّا في غرفة الاستحمام أو في المطبخ.

ب. لا أعرف إن كانت أختي في غرفة الاستحمام أو في المطبخ.

ج. أختي موجودة إمّا في غرفة الاستحمام أو في المطبخ، وأنا أعرف مكانها.

د. أعرف أنّ أختي في غرفة الاستحمام.

د'. أعرف أنّ أختي في المطبخ.

رأينا أنّ «**أو**» تنتمي إلى السلّم الكمّيّ ‹**و، أو**›، من هنا نستطيع أن نستدلّ على تأويلها الإقصائيّ بالاستلزام الخطابيّ الدرجيّ (راجع الفصل 6، الفقرة 2.3.3 من هذا المؤلّف). لكنّ مثل هذا الإجراء لا يفسّر، مع ذلك، جهل المتكلّم لمكان وجود أخته وهو ما يبلّغه الاستلزام الخطابيّ (38ب). إذن فهذا الاستلزام الخطابيّ ليس درجيًا، بل نقول إنّه
[269] **من جملة صغرى** لأنّه يرتبط بنوع الجملة أو البنية / التركيبيّة التي ينقدح منها. ففي المثال (37) يفترض التأويل بلغة الاستلزام الخطابيّ الدرجيّ وجود سلّم كمّيّ ‹**بما أنّ، إنْ**›، وهذا السلّم لا يمكن تعليله تعليلا صدقيًا. إذن، فإنّ (37أ) إن استلزم خطابيّا (37ب) فذلك

يعـود إلى نوع مختلف من أنواع الاسـتلزام الخطابيّ الكمّيّ هو **الاسـتلزام الخطابيّ من جملة صغرى** وتعريفه هو التالي (راجع، ‹غازدار، 1979، 59، ‹ليفنسن، 1983، 136):

الاستلزام الخطابيّ من جملة صغرى

> لتكن «ج» جملة مركّبة محتوية على جملة مضمّنة «م»، بحيث «ج» لا تستلزم ولا هي تقتضي «م». ولتكن «ر» عبارة بديلة للجملة «ج» محتوية على «م»، بحيث «ر» تستلزم أو تقتضي «م». نقول إنّ المتكلم إذا أخبر بالجملة «ج» بدل «ر» فإنّه يستلزم خطابيّا أنّه لا يعرف إن كانت «م» صادقة أو كاذبة وأنّه يستلزم خطابيّا «**ج** م ^ ج ➝ م» («يمكن أن تكون «ج» ويمكن أن تكون «لا - ج»)

إنّ الحدس الذي يترجمه هذا التعريف هو التالي: إذا لم تلزم عبارة لغويّة ما المتكلّم بصـدق قضية مضمّنـة، وإذا وجدت عبارة أقـوى يمكن أن تلزمه، فـإنّ التلفّظ بالعبارة الأضعف يسـتلزم من جملة صغرى جهل المتكلّم بصدق القضية المضمّنة أو بكذبها. وهذا مثال بسيط جدّا يفسّر هذه الظاهرة:

(43) أظن أنّ فاطمة قد خرجت.

(44) أعرف أنّ فاطمة قد خرجت.

يستلزم (44) أنّ فاطمة قد خرجت ويقتضيه. أمّا (43) فهو لا يستلزم أنّ فاطمة قد خرجت ولا هو يقتضيه. فإذا اختار المتكلّم (43) مكان (44) فذلك لأنّه لا يعرف إن كانت القضية «خرجت فاطمة» صادقة أو كاذبة.

كيـف يسـمح تعريف الاسـتلزام الخطابيّ من جملة صغرى بتفسـير الاسـتلزامين الخطابيّين الكمّيين (37ب) و(38ب) وبتفسـير خاصّية عدم التناقض في (37ج) و(38ج) حيـث علّق الاسـتلزام الخطابيّ مـن جملة صغرى؟ للإجابة عن هذين السـؤالين، يجب الإقـرار بأنّ الرابطين «**إن**» و«**أو**» لهما شـكل أقوى هو، علـى التوالي: «**بما أنّ**» و«و». وإذا احترم المتكلّم حكمة الكمّ فهذا يعني أنّه لا يمكن أن يتلفّظ بالشـكل الأقوى وأنّه لا يمكن، إذن، أن يلتزم بصدق القضية الشـرطيّة أو بإحدى قضايا الفصل. وهكذا نسـتطيع أن نصوغ الاسـتلزامات الخطابيّة من جملة صغرى للرابطيـن «**إن** و **أو**» صياغة أكثر شكلنة:

الاستلزامات الخطابيّة من جملة صغرى للرابطين «إن» و«أو»

> يستلزم الرابطان المنطقيان «**إن**» و«**أو**» استلزاما خطابيّا من جملة صغرى مجموع القضايا {**ق** ق، **ق** ➝ ق، **ق**م، **ق** ➝ م}.

بعبارة أخرى، فإنّ المتكلّم الذي يخبر بـ«إنْ ق، م»، لا يمكنه أن يلتزم بصدق «ق» و«م» فـي الوقـت نفسـه، وهذا يعني أنّ «ق» قـد تكون صادقـة أو أنّ «ق» قد تكون كاذبـة أو أنّ «م» قد تكون صادقة أو أنّ «م» قد تكون كاذبة. وهذه النتيجة نفسـها

[270] تصلح / للرابط «أو». ولكي نلخّص العلاقة بين الأشــكال القويّة والأشكال الضعيفة وبين الاستلزامات الخطابيّة الكمّية، نعرض الجدول التالي:

شكل قويّ	شكل ضعيف	استلزام خطابيّ درجيّ	استلزام خطابي من جملة صغرى
ق و م ق، بمـا أنّ م	ق أو م إن ق، م	ك ⊢ (ق ^م) ο	{ق ق، ق ⊢ ق، ق م، ق ⊢ م} {ق ق، ق ⊢ ق، ق م، ق ⊢ م}

الشكل 5

تفسّــر إمكانيّة تحقّــق (37ج) و(38ج) الآن بالطريقة التالية: تســتلزم (37ج) و(38ج) على التوالي (37د) و(38د - د'). فبما أنّ الجمل - د أقوى من الجمل - أ، وبما أنّها تستلزم على التوالي صدق «سيراني زيد» و«أختي في غرفة الاستحمام» أو «أختي في المطبخ»، فإنّه يجوز لنا أن نستنتج من ذلك أنّ المتكلّم، في الجملتين - أ، لا يعرف إن كان زيد ســيراه أو أنّــه لا يعرف إن كانت أخته في غرفة الاســتحمام أو أنّــه لا يعرف إن كانت أختــه في المطبخ، وذلك تبعا لمبدأ الاســتلزام الخطابيّ من جملــة صغرى. لكنّ هذه الاســتدلالات هي اســتلزامات خطابيّة ويمكن، بهذه الصفة، إلغاؤها. إذن، فإذا كانت قابلــة للإلغاء دون أن يكون القول غير متماســك أو متناقضا فذلك لأنّها مشــتقّة بعد الاســتلزامات. إنّ الاســتلزامات وحدها هي التي تضاف إلى الســياق، أمّا الاســتلزامات الخطابيّة المحتملة للجملة الشرطيّة أو للجملة المنفصلة فقد عطّلت.

لقد نظرنا هنا في مقاربة غاية في التمام لظواهر الاستلزام الخطابيّ الكمّيّ، وهي مقاربة تحلّ ثلاثة مشــاكل، في وقت واحد، تتعلّق بالاقتضاءات وبقابليّتها للإلغاء وبإســقاطها. وسنقدّم الآن مقاربة في الاتّجاه نفسه تهدف إلى تبسيط عدد الحكم المحادثيّة ووظائفها وإلى تنظيمها، وأهم ممثّلي هذه المقاربة نذكر ‹هورن› و‹ليفنسن›.

4. من الحكم إلى المبادئ

رأينا في الفقرة الســابقة أنّ الحكم المحادثيّة المســتعملة في احتساب الاستلزامات الخطابيّة المحادثيّة المعمّمة تقتصر على حكم الكمّ التي تفضي مراعاتها إلى الاستلزامات

الخطابيّة الكمّية المعمّمة. وقد سـعى عدد من التداوليين، منـذ أعمال ‹غازدار›، إمّا إلى اختزال عدد الحكم المحادثيّة أو إلى تفسيرها انطلاقاً من مبادئ تواصليّة أعمّ. وسنقدّم
[271] لمحة سريعة عن توجّهين من هذا النوع هما توجّها ‹هورن› و‹ليفنسن›./

ملاحظة: حتّى تكون الصورة كاملة، يجب إدراج أعمال ‹سبربر› و‹ولسون› حول المناسبة (راجع، ‹سبربر› و‹ولسون› 1986أ و1989). ونحن في الواقع سنتعرّض، في فصول أخرى، إلى نظرية المناسبة وخاصّة إلى تحويل مبدإ التعاون والحكم المحادثيّة إلى مبدإ واحد يكون أساس التواصل اللفظي، هو مبدأ المناسبة. راجع، الفصول 2، 3، 4، 6، 15 من هذا المؤلّف. ستجدون عرضا كاملا لهذه المقاربات وستجدون كذلك في ‹كارستون› Carston (1990) امتدادا لها في إطار نظريّة المناسبة.

1.4 المبدأ - ك والمبدأ - ع

اقتـرح ‹هورن› (1984 و1988) إعادة تجميع الحكـم المحادثيّة في مبدأين متقابلين، يقـوم أوّلهمـا على المتكلّم ويسـمّى **المبـدأ - ع** أو مبدأ التقليل في الأشـكال اللغويّة (الموافـق لمبدأ المجهود الأدنـى)، ويقوم ثانيهما على المخاطـب وهو **المبدأ - ك** أو مبدأ التكثير في المحتوى الإبلاغيّ (الموافق لحكم الكمّ عند ‹غرايس›).

ملاحظة: يشير الرمزان «ع» و«ك»، على التوالي، إلى حكمتي العلاقة (أو المناسبة) والكمّ عند ‹غرايس›.

يلخّص ‹هورن› (1988) هذين المبدأين على النحو التالي:

المبدأ - ك	المبدأ - ع
- اعمل على أن تكون مساهمتك كافية؛ قل قدر ما تستطيع قوله (باعتبار "ع")	- اعمل على أن تكون مساهمتك ضرورية؛ لا تقل أكثر ممّا يجب قوله (باعتبار "ك")
- مبدأ العلاقة السفلى المقضية إلى الاستلزامات الخطابيّة المترابطة تصاعديّا. يضمّ حكمة الكمّ الأولى لـ‹غرايس› ("كن مبلّغا") وحكم الكيف الفرعية "تجنّب اللبس" و"تجنّب الغموض". مثال نموذجي: الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة	- مبدأ العلاقة العليا المقضية إلى الاستلزامات الخطابيّة المترابطة تنازليا. يضمّ حكمة العلاقة لـ‹غرايس› ("كن مناسبا")، حكمة الكمّ الثانية ("لا تقدّم من المعلومات أكثر ممّا هو مطلوب") وحكم الكيف الفرعية ("تجنّب الهدر"). مثال نموذجي: الاعمال اللغويّة غير المباشرة.

الشكل 5 / [272]

من بين العوامل المحدّدة لعلاقة التوتّر بين المبدإ-ع والمبدإ-ك وما ينجرّ عنهما من استدلالات، نذكر إمكانيّة الحصول على سلّم كمّيّ يسعى إلى تقوية الخطاطات الاستدلاليّة التي يقودها المبدأ-ك، أو على قوالب مخصوصة مقوّية للاستدلالات التي يحكمها المبدأ-ع (راجع، الفقرة 2.4).

2.4 المبدأ - إ والمبدأ - ك

قام ‹ليفنسن› (راجع، ‹أتلاس› و‹ليفنسن›، 1981، ‹ليفنسن›، 1987) بتطوير مواز لحكم ‹غرايس› ويعود منطلقه إلى ملاحظة الخلاف بين نوعين من الاستلزامات: الاستلزامات الخطابيّة الكمّيّة (درجيّة أو من جملة صغرى) أو الاستلزامات الخطابيّة - **ك**، والاستلزامات الخطابيّة الإبلاغيّة أو استلزامات خطابيّة - **إ**. وقد رأينا في الفقرة 3 أنّ الاستلزامات الخطابيّة - **ك** تفترض أنّ المتكلّم قد أعطى أقوى معلومة. لكن يبدو أنّ هناك عددا كبيراً من المقامات التي ينقدح فيها الاستلزام الخطابيّ الكمّيّ على أساس أنّ المتكلّم قد قدّم أضعف معلومة. وقد حدّد ‹ليفنسن› (1987، 65) الاستلزامات الخطابيّة - **إ** بطريقة أدقّ على النحو التالي:

الاستلزامات الخطابيّة - إ

ليكن الشكل الضعيف «ض» والشكل القويّ «**ق**» منتميين إلى مجال دلاليّ واحد بحيث «**أ** (**ق**)» تستلزم «**أ** (ض)». إذا أخبر المتكلّم «**أ** (ض)» فإنّه يستلزم خطابيّا القضيّة الأقوى «**أ** (**ق**)» بشرط أن تكون متماشية مع ما أخذ مأخذ الصدق (أي ما ينتمي إلى الخلفية المشتركة للمحادثة).

و أمثلة الاستلزامات الخطابيّة - إ هي التالية (تصف الجملُ - أ القوادحَ وتصف الجمل - ب، ج، الخ، الاستلزاماتِ الخطابيّة - إ):

(45) **تقوية الوصل** (conjunction buttressing) («أتلاس» و«ليفنسن» 1987)

أ. أدار رامي المفتاح واشتغل المحرّك.

ب. أدار رامي المفتاح وبعد ذلك اشتغل المحرّك.

ج. أدار رامي المفتاح وبسبب ذلك اشتغل المحرّك.

د. أدار رامي المفتاح كي يشتغل المحرّك.

(46) **استدلال مستدعى** (غايس و«زويكي» Geiss et Zwiky 1971)

أ. إذا قصصت العشب فسأعطيك خمسين فرنكا.

ب. إذا وفقط إذا قصصت العشب فسأعطيك خمسين فرنكا.

(47) **تجسير استدلاليّ** («كلارك» و«هافيلند» Clark et Haviland 1977)

أ. أفرغ رامي لوازم الغداء في الهواء الطلق، كانت الجعّة ساخنة.

ب. الجعة من مكوّنات الغداء.

(48) **بنية الانتماء المقوليّ** (Sacks 1972)

أ. صاح الرضيع: حملته الأمّ بين ذراعيها.

ب. الأمّ هي والدة الرضيع.

(49) **استدلال موجّه بقالب جاهز** («أتلاس» و«ليفنسن» 1981)

أ. حيّا زيد الوزير وإثر ذلك ابتسم.

ب. حيّا زيد الوزير - الذكر وإثر ذلك ابتسم./ [273]

(50) **التقارن الإحاليّ المفضّل** («ليفنسن» 1987)

أ. دخل زيد وجلس

ب. دخل زيد وجلس زيد.

إنّ إلحاق كلمة وزير في (49) بالقوالب يعود إلى كونها تعيّن شخصا من جنس الذكور (لأسباب لغويّة بقدر ما هي اجتماعيّة)، والتأويل المفضّل في (50) هو ذاك الذي يؤمّن علاقة تقارن إحاليّ بين «زيد» و«هو». إنّ التأويل غير التقارنيّ الإحاليّ ممكن دائماً بالطبع لكنّه يبقى الحالة الموسومة. حين نقول إنّ (49ب) و(50ب) وكذلك (45 ب - د) و(46ب) و(47 ب) و(48 ب) هي استلزامات خطابيّة - إ، فإنّنا نريد القول إنّ هذه الاستدلالات مسموح بها آليّا إلاّ إذا كانت مناقضة لما نعرفه حول العالم.

لكي نفسّر الاستلزامات الخطابيّة - إ المختلفة بالقوّة مع الاستلزامات الخطابيّة - ك، من الضروريّ أن يكون لنا مبدأ هو **المبدأ - إ** الذي يسمح بالإثراء الإبلاغيّ الذي أثارته

الاستلزامات الخطابيّة - إ. وقد اقترح «ليفنسن» الإجراء التالي (راجع، «أتلاس» و«ليفنسن» 1981، و«ليفنسن» 1987، 66):

حكمة النسبيّة

(أ) لا تشغل نفسك بقول ما لا يقبل النقاش،

(ب) افهم ما قيل على أنّه متماسك مع ما لا يقبل النقاش.

مواضعة عدم قابليّة النقاش

(أ) أن تكون للمراجع وللمقامات خصائص القوالب الجاهزة أمر غير قابل للنقاش

(ب) وجود ما تتحدّث عنه الجملة أو حقيقته أمران لا يقبلان النقاش.

مبدأ الإبلاغيّة

أحسن تأويل للقول هو التأويل الأكثر إبلاغيّة والمتماسك مع ما لا يقبل النقاش.

إنّ الاستلزام الخطابيّ - إ والاستلزام الخطابيّ - ك غير متلائمين فيما بينهما، فالاستلزامات - ك تسمح لنا بأن نستنتج أنّ المتكلّم قد أعطى المعلومة الأقوى في حين تتطلّب الاستلزامات - إ استخلاص أكثر ممّا يقوله القول. وهذا الخلاف نفسه هو أصل المبدأين - ك و- ع لـ«هورن»، بما أنّ المبدأ - ك يفسّر الاستلزامات الخطابيّة الدرجيّة ومن جملة صغرى ويفسّر المبدأ - ع التأويلات المرتبطة بالانتظارات المقولبة. وهذا ما جعل «ليفنسن» (1987، 8 - 67) يقابل بين المبدأين - ك و- ع اللّذين يصوغهما على النحو التالي:

المبدأ - ك

1. **حكمة المتكلّم**

«اعمل على أن تكون مساهمتك إبلاغيّة بالقدر الذي تتطلّبه أهداف التبادل المحادثيّ.» بصفة أدقّ: لا تنجز خبرا أضعف، إبلاغيّا، ممّا تسمح به معرفتك بالعالم إلاّ إذا كان الخبر الأقوى مناقضا للمبدأ - إ. / [274]

2. **لازمة المخاطب**

«افهم أنّ المتكلّم قد أنجز الخبر الأقوى والمتماسك مع ما يعرف.»

المبدأ - إ

1. **حكمة المتكلّم: حكمة التقليل**

«قل أقلّ ما هو ضروريّ»، أي أنتج المقطع اللّغويّ الأدنى الضروريّ لتحقيق أهدافك التواصليّة،

2. **استنتاج المخاطب: حكمة الإثراء**

«ضخّم المحتوى الإبلاغيّ لقول المتكلّم بإيجاد تأويل مخصوص أكثر إلى أن ترى أنّك بلغت القصد الإبلاغيّ للمتكلّم.»

ترتبط النقطة الأساسيّة **بحكمة التقليل**. إذ تعني هذه الحكمة أنّه من الممكن أن نقصد الكثير ونحن نقول القليل. لكنّها تقابل في كفّة أخرى بقاعدة تأويل توافق **حكمة تكثير استدلاليّ** تتطلّب الاستدلال أكثر ما يمكن.

ويجب أن نسجّل كذلك أنّ النقطة المحوريّة لهذين المبدأين هي مفهوم عدم قابليّة النقاش. فلكي يكون الاستدلال مسموحا به، يجب أن يكون الاستلزام الخطابيّ الناتج عنه ملائما لما يكوّن الخلفيّة المشتركة للمحادثة، أي أن يكون غير قابل للنقاش. وبهذه الطريقة اقترح ‹ليفنسن› حلّ مشكلة القطيعة بين الاستدلالات - **ك** والاستدلالات - **إ**:

فضّ الخلاف بين الاستلزامات الخطابيّة - ك والاستلزامات الخطابيّة - إ (1)

عند وجود خلاف حقيقيّ، تكون الغلبة للاستلزامات الخطابيّة - **ك** على الاستلزامات الخطابيّة - **إ**، إلاّ إذا لم تكن تلك متماسكة مع ما أخذ مأخذ الصدق.

بعبارة أخرى، فإنّ «**ك**» **تربح** «**إ**» في حالة وجود خلاف بينهما.

لكنّ الجدير بالملاحظة أنّ أصل هذين النوعين من الاستلزامات الخطابيّة لا يعود إلى عناصر متطابقة، إذ تقود الاستلزامات الخطابيّة - **إ** إلى تأويلات مقولبة وترتبط أساساً بألفاظ غير موسومة، وتتحدّد الاستلزامات الخطابيّة - **ك**، من ناحيتها بقوّة بما تتميّز به العناصر التي تقدحها من وسم. ويقترح ‹ليفنسن› وصف هذه الاستلزامات الخطابيّة بالاستلزامات الخطابيّة - **ك / ف**، باعتبار أنّ استعمال حكمة الكمّ يرتهن مباشرة بحكم الكيف الفرعيّة «كن موجزا» و«تجنّب الهذر». يمكن إذن أن تعاد صياغة مشكلة الخلاف بين الاستلزامات الخطابيّة على النحو التالي:

فضّ الخلاف (2)

(أ) الاستلزامات الخطابيّة - **ك** الحقيقيّة لها الغلبة على الاستلزامات الخطابيّة - **إ**

(ب) في الحالات الأخرى، تقود الاستلزامات الخطابيّة - **إ** إلى تأويلات مخصوصة مقولبة.

(ج) إذا وجدنا عبارتين أوأكثر، تتوسّع دلالتهما في نفس الاتّجاه إحداهما
[275] موسومة والأخرى غير موسومة، فإنّ الشكل غير الموسوم / يبلّغ استلزاما خطابيّا - **إ**،

ويستلزم الشكل الموسوم خطابيّا - ك/ ف عدم قابليّة تطبيق الاستلزام الخطابيّ - إ المناسب.

وهكذا، فإنّ (51أ) إذا استلزم خطابيّا - إ (51ب) (وهو الشكل غير الموسوم)، يكون (51ج) مُستلزما خطابيّا - ك/ ف (51د)، أي عدم قابليّة (51ب) للتطبيق. وعندئذ نفهم أنّ الممثّل النموذجيّ للاستلزامات الخطابيّة - إ هو الأعمال اللغويّة غير المباشرة كما يتكهّن به المبدأ - ع لـ«هورن»:

(51) أ. استطاع زيد أن يحلّ المشكل.

ب. حلّ زيد المشكل.

ج. كان زيد يستطيع أن يحلّ المشكل.

د. من الممكن ألاّ يكون زيد قد حلّ المشكل.

[277]

10. السّلالم الحجاجيّة والظواهر الدرجيّة[21]

ترجمة: عزالدين المجدوب و توفيق قريرة

1. اللغــة والخاصيّة الدَّرَجِــيّــة

لقد وصف عدد كبير من الظواهر الدلاليّة والتداوليّة انطلاقاً من خصائصها الدرجيّة. وتعتبــر ظاهرة ما ذات **خاصيّة درجيّة** إذا اقتضى وصفها عنصرا له ارتباط متبادل مع عنصر آخــر على الأقــلّ وإذا وجدت علاقة اســتلزام بينهما نســمّيها تعالقا. وتكــوّن مجموعة العناصر المرتبطة بعضها ببعض ما نســمّيه **سلّما** مرتّبا من المتعالقات corrélat. وســنقدّم مثالين تقليديين من الظواهر الدّرجيّة: الألفاظ المتكاملة والمتضادّة من ناحية والأســوار من ناحية ثانية.

1.1 الألفاظ المتكاملة والمتضادّة

ســننطلق من شــاهد لغويّ كــي نبيّن الفــارق بيــن المفاهيــم الدّرجيّــة والمفاهيم غيرالدرجيّة. لنســلّم أنّ الزواج يقابل العزوبة في حضارة ما، بحيث يكون نعت شــخص راشــد بأنّه غير متزوّج يســتلزم أنّه أعزب وهو ما يمكن أن نلخّصه بالاعتماد على **مسلّمة المعنى** في (1):

(1) - $\forall$ س (ليس متزوّجا (س)$\rightarrow$ **أعزب** (س)).

لكلّ س، إذا س ليس متزوّجا، إذن س أعزب.

و نحن نســلّم بالتوازي مع ذلك بأنّ س إذا كان متزوّجا فإنّ ذلك يســتلزم أنّ س ليس أعزب مثلما توضّحه مسلّمة المعنى (2):

(2) - $\forall$ س (متزوّج (س)$\rightarrow$ ليس أعزب (س)).

لكلّ س، إذا س متزوّج، إذن س ليس أعزب.

21 . إنّ التحليل المقدم صالح للفرنسية وتحتاج العربيّة إلى وصف نظير يكون خاصّا بها. [المترجم]

ملاحظة: سنفترض هنا أنّ التقابل المعجميّ المفيد يقع داخل المجموعة التي تكوّنها الوحدتان المعجميّتان { **متزوّج، أعزب**}. أمّا في الحقيقة فينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار المجموعة المعجميّة التالية: { **متزوّج، أعزب، أرمل، مطلّق**}. وفي مثل هذه الحال يكون نظام التقابل المعجمي أكثر تعقيدا مثلما تبيّنه الشواهد التالية:

(3) أ. ماكس ليس متزوّجا، إنّه أرمل.

ب. ماكس ليس متزوّجا، إنّه مُطلّق.

لنقبل الآن على حالة لا يمكن فيها مبدئيّا أن نحدّد مسلّمتي المعنى المعطاتين في (4) بل ما ورد فقط في (4، أ). وفعلاً فإنّ الاستلزام الوحيد الذي يصحّ في (5) هو الاستلزام (6أ) أمّا الاستلزام (6 ب) فباطل ويمثّل كلّ متغيّر من متغيّرات القضايا **ق** و**ك** محمولا ذا متغيّر واحد: / [278]

(4) أ. ∀ س (**ق** (س) ←لا - **ك** (س))

ب. ∀ س (لا - **ق** (س) ← **ك** (س))

(5) أ. ماتيلدا ماي Mathilda May جميلة

ب.ماتيلدا ماي Mathilda May ليست جميلة.

(6) أ. ماتيلدا ماي جميلة ← ماتيلدا ماي ليست قبيحة.

ب. ماتيلدا ماي ليست جميلة ↚ ماتيلدا ماي قبيحة.

يعود السبب في امتناع استلزام «**غير جميلة**» لقبيحة إلى أنّ الصفتين **جميل** و**قبيح** ليستا من **الألفاظ المتكاملة** مثل متزوّج وأعزب ولكنّهما من **الألفاظ المتضادّة** وميزتها الأساسيّة أنّها تحدّد قطبي سلّم. ولئن كان من الممكن من خلال [كناية] **التلطيف** أن نؤوّل **ليست جميلة** بمعنى قبيحة، إلاّ أنّ هذا التأويل يمكن بكلّ تأكيد أن ينافسه تأويل بديل مثل المذكور في (7):

(7) ماتيلدا ماي ليست جميلة ولكنّها عاديّة.

ملاحظة: سنعود لاحقا إلى كون التأويلات المخفّضة تمثّل عيّنات من اشتغال النفي اشتغالا يختلف عن اشتغاله في التأويلات المصعّدة كالتي في (8):

(8) ليست ماتيلدا ماي جميلة بل هي جميلة جدا.

2.1 الأسوار

ليست الصفات المتضادّة المجال الوحيد الموفي بتوضيح الظواهر الدّرَجيّة. إذ يوجد إلى جانبه شاهد لا يقلّ عن الأول تقليديّة هو مجال **الأسوار**. نذكّر بأنّ السور في لسان من الألسنة الطبيعيّة مثل الفرنسيّة أو العربيّة كلمة (من مثل: chaque,le,un وغيرها وفي العربية هو كلمة مثل كلّ، ولام التعريف والتنكير وغيرها) أو تعبير جاهز (مثل: la plupart de أغلبهم، ,une kyrielle,سلسلة من، une floppée، مجموعة من، un tas de عدد كبير من..)، تنتمي إلى مقولات تركيبيّة مختلفة حسب الألسنة (كأدوات التعيين مثل tous,chaque,quelques,aucun,والظرف من **نوع** beaucoup,trop,peu,un peu, . .) أي بالعربيّة **كثير وقدر قليل من...وقدر قليل لا قيمة له وأكثر ممّا يجب...**. وتعبّر عن الكمّيّة التي يسندها المتكلّم للأسماء (**س**) [قصد] تحديدها. ولهذه العبارات المسوّرة خاصيّة تحديد السلالم الكمّيّة. وإذا انطلقنا من اللسان الفرنسيّ كان السلّم الكمّيّ الإيجابيّ يتضمّن على سبيل الذكر لا الحصر الوحدات التالية(un peu , quelques, beaucoup, tous un). [ويقابلها في العربيّة التنكير وقليل من وبعض وكثير وكلّ] وقد ترتّب عن وجود سلالم كميّة مرتبطة بالأسوار مظهران تداوليان يناقضان التكهّنات المنطقيّة وتوقّعاتها.

1.2.1 الأسوار المنطقيّة والأسوار اللغويّة

تتمثّل النتيجة الأولى في تباين الخصوصيّات الدلاليّة للأسوار في اللسان الطبيعيّ والأسوار في منطق المحمولات مثل السور الكونيّ $\forall$ **س** (**لكلّ س**) والسور الوجوديّ $\exists$ **س** (**يوجد على الأقلّ س واحد**). والواقع أنّ **كل [المتغيّرات] س لا تعني دائماً** $\forall$ **س**، وس كذلك ليس له دائماً الدلالة المنطقيّة للعبارة المنطقيّة $\exists$ **س** مثلما تبيّنه الشواهد التالية: / [279]

(9) أ. **كلّ الأطفال، إلاّ بول Paul، يمكن أن يذهبوا إلى السباحة.**

ب. الرجل هو الرجل.

إنّ التأويل في المثال (9أ)، الذي ينبغي أن يقدّم لـ **كلّ الأطفال** ليس التأويل المنطقيّ. فهذا التأويل يستلزم في الحقيقة أن يكون كلّ عنصر من مجموعة الأطفال التي يكون كمّها ن cardinal يستجيب من غير استثناء لخصوصيّة «القدرة على الذهاب إلى السباحة.» ففي الفرنسيّة إنّ كلّ **س** هي **ق** لا تدلّ بالضرورة على أنّ كلّ عنصر من مجموعة المتغيّرات (س) له ومن دون استثناء الخصوصيّة **ق**: ذلك أنّ توارد cooccurence لفظة tous أي **كلّ** مع sauf أي إلاّ يبيّن أنّ كَمّ المتغيّرات - (س) التي لها الخصوصيّة **ق** يمكن أن يؤوّل على أنّه دالّ على «**أقلّ من ن**».

والأمر نفسه يقال عن «**الرجل**» في (٩ب) فإنّه لا يعني «**يوجد على الأقلّ س بحيث يكون س هو رجل**» ألا ترى أنّ «**الرجل**» في قولنا بالفرنسية Un homme est un homme **أي** «**الرجل هو الرجل**» يستلزم كلّ الرجال.

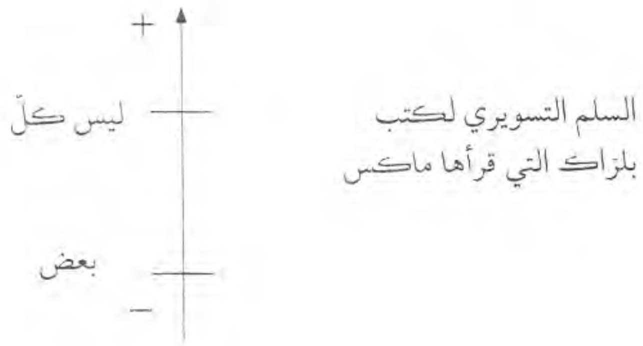
2.2.1 الدلالة المنطقيّة واللغويّة للأسوار

النتيجة الثانية التي تترتّب عن التباعد بين الدلالة اللغويّة والدلالة المنطقيّة للأسوار تتّصل بأنواع التعقيبات التي تسمح بها كلّ منهما وبالتالي فهي تتّصل بالأحرى بخصائصها الحجاجيّة. ولقد لاحظ «دكرو» (Ducrot 1980 c) أنّ القولين في (10) لهما خصائص حجاجيّة هي في الظاهر مناقضة لخصائصها المنطقيّة:

(10) أ . لم يقرأ ماكس [Max] كلّ روايات بلزاك.

ب . قرأ ماكس بعض روايات بلزاك.

إنّ الحدس المرتبط بالمعيّنات الكمّيّة [مثل كلّ وبعض] هو التالي: إذا طلب المتكلّم من مخاطب ما إذا كان ماكس يعرف جيّدا بلزاك ويستطيع أن يرشده حول مؤلّف من [مجموع] **الكوميديا البشريّة**، فإنّ الإجابة (10 أ) لا (10ب) هي التي تكون أكثر مناسبة لماكس [ومادحة له]. فنحن نتوقّع من شخص قيل في شأنه إنّه لم يقرأ كلّ روايات بلزاك أن يكون قد قرأ منها الكثير إن لم نقل إنّه قرأها جميعا. وبالعكس من ذلك إذا قلنا عنه إنّه قرأ بعض روايات بلزاك فسنفهم أنّ **بعض روايات** تدلّ على بعض الروايات **فقط**. بعبارة أخرى ستكون **بعض** في السلّم التسويريّ للكتب التي ألّفها بلزاك والتي قرأها ماكس أقلّ من **ليس كلّ[الروايات]** مثلما يبيّنه السلّم التسويريّ التالي:



شكل 1

وقد اعترض «دكرو» على هذا الحدس الدلاليّ (انظر «دكرو»11 - 7 ، Ducrot 1980c) وهو يرى أنّ الشـاهد (10أ) يُوجَّهُ نحو استنتاج سـلبيّ من نوع **ماكس لا يعرف بلزاك**، بينما الشـاهد (10ب) هو الوحيد الذي يتوفّر على توجيـه حجاجيّ إيجابيّ يقود إلى نتيجة من قبيل **ماكس يعرف بلزاك**. يمكـن أن يراقب التوجيـه الحجاجيّ التابع لهذين القولين بالاعتماد من جهة على أنواع التعقيب أو الاستئناف الممكنة وما تفضي إليه من نتائج (**راجع (11) و(12)**) ومن جهة أخرى بالتعقيب باللفظة الفرنسـيّة même التي تضيف حجّة أقوى لها نفس الوجهة الحجاجيّة (**انظر (13) و(14)**) [ويؤدى معنى même في العربيّة بعدة طرق منها الاستئناف بالفاء بل وحتّى والاستئناف البيانيّ بإنّ]

(11) أ . لن يكون بإمكان ماكس أن يعطيك المعلومة التي تبحث عنها: إنّه لم يقرأ كلّ روايات بلزاك.

ب . ؟؟ سيكون بإمكان ماكس أن يعطيك المعلومة التي تبحث عنها: إنّه لم يقرأ كلّ روايات بلزاك.

(12) أ . سيكون بإمكان ماكس أن يعطيك المعلومة التي تبحث عنها: إنّه قرأ بعض روايات بلزاك.

ب . ؟؟ . لن يكون بإمكان ماكس أن يعطيك المعلومة التي تبحث عنها: إنّه قرأ بعض روايات بلزاك.

(13)

Max n'a pas lu tous les romans de Balzac,il n'en a même lu aucun.

أ . لم يقرأ ماكس كل روايات بلزاك، بل لم يقرأ أيّ رواية منها.

Max n'a pas lu tous les romans de Balzac,il les a même presque tous lu??

ب . ؟؟ لم يقرأ ماكس كلّ روايات بلزاك، بل إنّه قرأها تقريبا كلّها.

(14)

Max a lu quelques romans de Balzac et même tous

أ . قرأ ماكس بعض روايات بلزاك بل قرأها جميعها

Max a lu quelques romans de Balzac et même aucun??

ب . ؟؟ **قرأ ماكس بعض روايات بلزاك بل لم يقرأ أيّ واحدة** منها.

سـنفحص في هذا الفصل مسـألة الدّرجيّة في الألسـنة الطبيعيّة من وجهة نظر تداوليّة وسنعرض مسائل السلالم الحجاجيّة والمحمولات الدرَجيّة من زاوية نظريّة الحجاج.

2. السّلالم الحجاجيّة

صيغت نظريّة السّلالم الحجاجيّة صياغة أولى في («دكرو» 1973 فصل، 13. Ducrot) ثـمّ عدّلها في («دكرو» 1980c Ducrot) وتطابق نظريّة السّـلالم المحاولة الأولى لصياغة صريحـة لنظريّة الحجاج وسـمناها **بالحجاجيّة الضعيفة**. لن نخـوض ههنا في **الحجاجيّة القويّة** المحلّلـة في الفصل 11 وهي التي تتلاءم مع الصيغة النموذجيّة لنظريّة الحجاج. أمّا في هذه الفقرة فسـنتناول المفاهيم الأساسيّة لنظريّة السّلالم الحجاجيّة ومسألة النفي ودور قوانين الخطاب في تحليل الظواهر الدّرجيّة. / [281]

1.2 مفاهيم الحجاج الأساسيّة: القسم والسُّلّم والقوّة الحجاجيّة:

1.1.2 باب القسم الحِجَاجيّ

نقـول عن قولين **ق وق'** إنّهما ينتميان إلى **باب حجاجيّ** واحد يحدّده قول **ن** إذا كان المتكلّـم يعتبر أنّ **ق وق'** بمثابة حجج لفائدة **ن** («دكرو» 1980c, 17 Ducrot). فمفهوم القسم الحجاجيّ هو إذن [محدّد] بالنسبة إلى مفهوم **النتيجة** من ناحية **والمتكلّم** من ناحية أخـرى: فإذا انتمى قولان أو أكثر إلى بـاب حجاجيّ واحد فذلك يعني أنّهما يمكّنان من خدمة النتيجة نفسها ويمثّلان اختيار متكلم واحد.

2.1.2 القوّة الحجاجيّة

تنتظم الحجج التي تنتمي إلى قسـم حجاجيّ واحد في **علاقة ترتيب**: إذ بعض الحجج هـي أقوى من بعض وبعضها أضعف من بعض. ليكن القولان ق وق' منتميَيْن إلى قسـم حجاجيّ واحد، سـنقول عن ق' إنّ المتكلّم قدّمـه على أنّه حجّة أقوى من **ق** إذا كانت النتيجة **ر** المسـتخلصة من **ق** تسـتلزم النتيجة **ر** المسـتخلصة من **ق'** ولا يصحّ العكس («دكرو» 1980c, 18 Ducrot).

3.1.2 السلّم الحجاجيّ

حين توجّه علاقة ترتيب أو قوّة [العناصر الموجودة داخل] قسـم حجاجيّ سـنقول إنّ الحُجَج تنتمي إلى **سُلَّم حجاجيّ** واحد («دكرو»Ducrot 1980c,18). فالسّـلّم الحجاجيّ هو إذن قسـم حجاجيّ موجّه. ونحن نمثل للسلّم الحجاجيّ بواسطة النتيجة **ن** والحجّتين **ق** و**ق'** التي تستجيب ثلاثتها لتعريف القوّة الحجاجيّة على النحو التالي:



الشكل 2

وللتمثيل لهذه المفاهيم بشكل ملموس أكثر سنناقش نموذجا من رابطين حجاجيّين [في اللسان الفرنسيّ] هما mais وmême [يؤدّى معنى même في العربيّة بعدة طرق منها التعقيب بالفاء وإنّ وبل وحتّى ويؤدّى معنى mais بلكن ولكنّ]. / [282]

نذكر بأنّ **الرابط** هو علامة لغويّة تربط بين عملين لغويّين داخل القول الواحد. ونقول عن رابط إنّه حجاجيّ إذا ما ربط بين عملين حجاجيّين وأنّ عمل الحجاج يتمثّل في إلقاء قول يعمل عمل الحجّة.

4.1.2 مثالان من الربط [في الفرنسيّة]: même وmais

الرابط Même **[ف، إنّ، بل، حتّى]**

يرى «دكرو» أنّ الرابط même يفيد بالوضع علاقة **قوّة حجاجيّة** في اللسان الفرنسيّ.. ففي مقطوعة من قبيل p et même q التي يوافقها في العربيّة [في بعض السياقات] **ق بل ك** تنتمي ك وق إلى السلّم الحجاجي نفسه لكن ك أقوى حجاجيًا من ق مثلما يبيّنه الشكل 3:



الشكل 3

ومن الممكن أن نمثّل لعلاقة الترتيب هذه بجدول الأمثلة التالية:

(15) أ. **بيار متحصّل على أطروحة مرحلة ثالثة وحتّى على أطروحة [دكتوراه] دولة.**

Pierre a une thèse de troisième cycle et même une thèse d'état

ب. ؟؟ بيار متحصّل على أطروحة[دكتوراه] دولة بل على أطروحة مرحلة ثالثة.

?? Pierre a une thèse d'état et même une thèse de troisième cycle

نحن نقبل هنا أن يكون ترتيب القيم المؤسّساتيّة هو [أطروحة المرحلة الثالثة > أطروحة دكتوراه الدولة]. ويفترض إمكان ربط هاتين المعلومتين في اللسان الفرنسيّ بعبارة même **أي بل**. إنّ القولين: Pierre a une thèse de troisième cycle أي **بيار متحصّل على أطروحة مرحلة ثالثة** و Pierre a une thèse d'état أي بيار **متحصّل على أطروحة[دكتورا] دولة** ينتميان إلى قسم حجاجيّ واحد. وإذا كانت même q **أي بل ك** (**الحصول على أطروحة دكتوراه دولة**) أقوى حجاجيّا من **ق** (**الحصول على أطروحة مرحلة ثالثة**)، فذاك يفترض أنّ [النتيجة] **ن** يمكن أن تدعم بواسطة **ك** دعما أفضل ممّا تدعم بواسطة ق.

سنلاحظ أنّ رابطا قريبا من même هو surtout أي **لاسيّما** لا يفرض هذا الضرب من شروط الاستعمال: ويدلّ على ذلك الفرق بين ما يُلمّح إليه القولان التاليان:

(16) أ. **النساء في فرنسا جميلات ولاسيّما في باريس**

En France, les femmes sont belles, surtout à Paris

ب. **النساء في فرنسا جميلات حتّى في باريس** [تترجم même في هذا السياق بحتّى]

En France ,les femmes sont belles , même à Paris

إنّ الملمّح إليه في (16أ) هو أنّ النساء في باريس أجمل ممّا عليه النسوة في مكان آخر في فرنسا، بينما الملمّح إليه في (16ب) أنّنا لا ننتظر أن تكون النسوة جميلات في باريس. / [283]

ملاحظة: لا يقوم التعليق على استعمال même حتّى أعلاه على خصائصه الحجاجيّة وإنّما يعتمد على خصائصه الدلاليّة (انظر في هذا الكتاب نفسه الفصل 9 الفقرة 1.2.2). سنناقش في موضع لاحق مثال même **[أي]** حتّى ومختلف الطرق التي يمكن بها تفسير دلالته.

مثال أخير مأخوذ من إشهار لقميص الكوكاي Kookai المكشوف الرقبة والكتفين يمكن جيّدا من بيان الفرق بين surtout لاسيّما و même **حتّى**:

(17) وأنت أمام صورة شابّة مراهقة ترتدي قميصا مكشوف الرقبة والكتفين:

أ . سيكون الصيف حارّا لا سيّما بالنسبة إلى الذكور.

ب . ؟ سيكون الصيف حارّا حتّى بالنسبة إلى الذكور.

الرابط Mais لكن

يوضّح الرابط الحجاجيّ Mais **لكن** علاقة القوّة الحجاجيّة ويوضّح أيضاً مفهوما جديدا هو مفهوم **التناقض الحجاجيّ**. وتفترض هذه العلاقة أنّه إذا كانت حجّة ق تنتمي إلى قسم حجاجيّ تحدّده النتيجة ن، فإنّه توجد حجّة [أخرى] ق' تنتمي إلى قسم حجاجيّ [آخر] تحدّده النتيجة المناقضة لا - ن. وحين ينتمي قولان ق وق' إلى القسم الحجاجيّ نفسه فإنّنا نقول إنّ لهما الوجهة الحجاجيّة نفسها أو يشتركان فيها. وبالعكس فإنّه إذا ما انتمى ق وق' كلاهما إلى قسمين حجاجيّين متناقضين نقول إنّ لهما توجيها حجاجيّا متناقضا، ونحن نمثّل لعلاقة التناقض الحجاجيّ بالطريقة التالية:



الشكل 4

و لـ Mais **أي لكن** الخاصية الحجاجيّة العجيبة المتمثّلة في أنها تؤلّف بين علاقة القوّة الحجاجيّة وعلاقة التناقض الحجاجيّ وتجمع بينهما. وبناء على ذلك حين توجد علاقة قوّة حجاجيّة بين حجّتين فذاك لا يستلزم بالضرورة أنّ الحجج تنتمي إلى السلّم الحجاجيّ نفسه. ولتوضيح هاتين الميزتين الحجاجيّتين لنتدبّر الأمثلة التالية:

(18) أ. لو كنت مكانك لما عهدت بهذا العمل لماكس: إنّه كفء ولكنّه مشوّش. / [284]

ب. ؟؟ لو كنت مكانك لما عهدت بهذا العمل لماكس: إنّه مشوّش ولكنّه كفء.

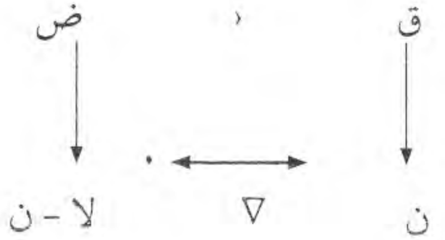
(19) أ. ؟؟ لو كنت مكانك لعهدت بهذا العمل لماكس: إنّه كفء ولكنّه مشوّش.

ب. لو كنت مكانك لعهدت بهذا العمل لماكس: إنّه مشوّش ولكنّه كفء.

نحن نسلّم أنّ **كون [الشخص] كفءا** ينتمي إلى القسم الحجاجيّ الذي تحدّده النتيجة **لو كنت مكانك لعهدت بهذا العمل لماكس**، ونُسلّم **أنّ كون الشخص مشوّشاً** ينتمي إلى القسم الحجاجيّ الذي تحدّده النتيجة المعاكسة. وبذلك يتّضح أنّ علاقة الترتيب [بين الحجج] أو علاقة القوّة الحجاجيّة لا يمكن تحديدها بصفة مسبقة وما قبليّة. ألا ترى أنّ الحجّة **ماكس مشوّش** في (18أ) هي أقوى من الحجّة **ماكس كفء** بينما الأمر على خلاف ذلك وعكسه في (19ب) ونتبيّن

بالإضافة إلى ذلك أنّ النتيجة ينبغي أن تناسب القسم الحجاجيّ الذي تدرجه mais أو لكن حتّى يستقيم القول حجاجيّا.

وهكذا من الممكن أن نمثّل البنية الدلالية لـ Mais **أي لكن** بالمربّع الحجاجيّ التالي (انظر :(Moeschler 1989 a, 57

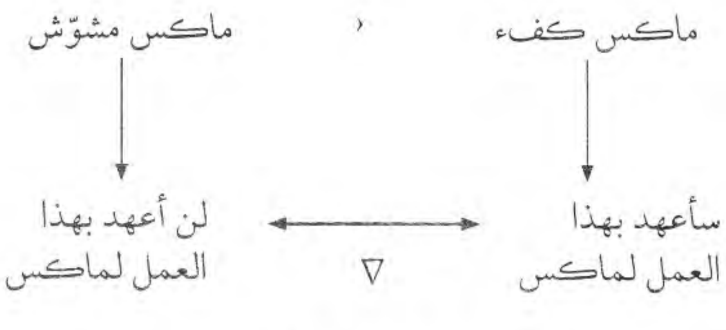


∇ = رابط فصل إقصائي (تناقض منطقي)

، = علاقة قوة حجاجية

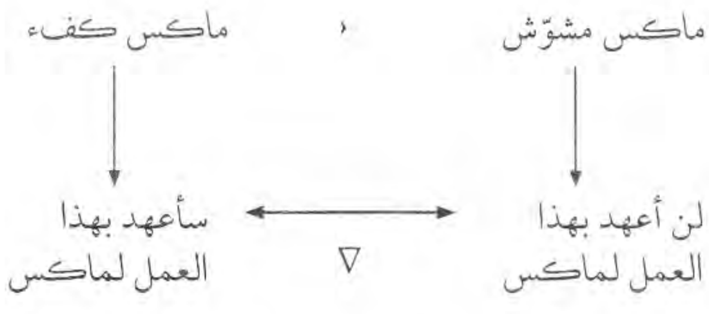
الشكل 5

تسند القيم التالية لهذا الرسم لكي تشرح على التوالي (18.أ) و(19ب):



الشكل 6 /

[285]



الشكل 7

2.2 النفي وقوانين الخطاب

إنّ التحليل الحجاجيّ للنفي مفيد لأسباب عديدة لأنّه من ناحية ينير اشتغال النفي في اللسان بالنسبة إلى السّلالم الحجاجيّة ومن ناحية أخرى يستلزم الاعتماد على عدد من قوانين الخطاب. وحتّى نتجنّب أيّ لبس سنشير منذ الآن إلى أنّ التحليل الذي يقترحه «دكرو» للنفي يقتصر على ما يسمّيه **النفي الوصفيّ** في مقابل **النفي الجداليّ** و**النفي الميتالغويّ**.

ملاحظة: نذكر أنّ **النفي الوصفيّ** يوافق مجرّد الوصف لوضع سلبيّ بينما يناقض كلّ من **النفي الجداليّ** و**الميتالغويّ** مجموعة أقوال ويكوّن أعمالا هي إمّا تصحيح أو دحض وتبكيت. ونحيل على «موشلر» (**Moeschler 1982,1991,1992**) في تحليل لأصناف النفي الثلاثة وعلى «دكرو» (**Ducrot 1984** الفصل 8) ونحيل في هذا الكتاب على الفصل 12، الفقرة 4.2.1 لوصفٍ للنفي المتعدّد الأصوات وعلى «دكرو» **Ducrot 1972** لوصف تداوليّ أوّل للنفي.

ولكي نصف الخصائص الحجاجيّة للنفي من الضروريّ أن نعتمد عددا من **قوانين الخطاب: قانون النفي، قانون القلب، قانون الضعف، قانون التخفيض، قانون الشمول.**

وهذه القوانين الخطابيّة تنتمي إلى المكوّن البلاغيّ كما هو موصوف في المقدّمة الفقرة 2.3 وفي الفصل 7 الفقرة 1.3.

1.2.2 قانون النفي

يخـصّ هذا القانون الأوّل حدثا حجاجيّا حدسـيّا ليس له مقابل منطقيّ يوافقه. وينصّ القانـون في الواقع على أنّه إذا انتمت حجّة **ق** إلى القسـم الحجاجـيّ الذي تعيّنه النتيجة **ن**، فإنّ نفيها **لا - ق** سيُعَدُّ حجّة [تدعم]النتيجة **لا - ن**.

فمثلا إذا قبلنا الحجّة المعطاة في (20) فإنّه ينبغي لنا بالأحرى أن نقبل الحجّة السلبيّة (21):

(20) **ماكس ذكيّ. لقد اجتاز الباكالوريا.**

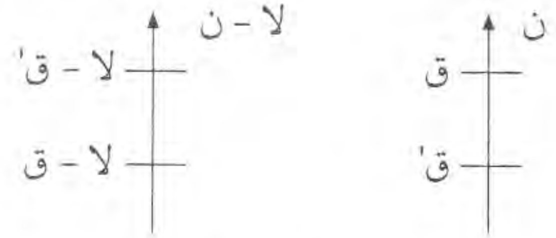
(21) **ماكس ليس ذكيّا: إنّه لم يجتز الباكالوريا.**

ملاحظة: يجـدر التنبيه إلى أنّ العلاقة الحجاجيّة التي توجد بين الحجّة ونتيجتها تتصرّف في هذا الموضع بشكل يختلف عن الاستلزام المادّيّ / للمـنطق الكلاسيكيّ. والحقّ أنّنا [286]
نعلـم أنّه إذا **كانت ق** تقتضي ك فإنّ ذلك لا يسـتلزم أنّ **لا - ق** يسـتلزم **لا - ك**. وأكثر ما يمكن تمشـيته من ذلك هـو القول بالتكافؤ المنطقيّ (22) بين العبارة **ق** يسـتلزم ك والعبارة **لا - ك** يستلزم **لا - ق** (التكافؤ المسمّى عكس النقيض contraposition):

(22) (ق ⟵ ك) (لا - ك ⟵ لا - ق)

2.2.2 قانون القلب الحجاجيّ

قانـون القلب الحجاجيّ هو تفسـير لقانـون النفي الذي يراعـي الخصائص المتّصلة بالحجج التي تنتمي إلى سـلّم حجاجيّ. هذا القانون ينصّ على أنّ سـلّم الأقوال السـلبيّة هـي عكس سـلّم الأقـوال الإيجابيّة [الحجاجـيّ]. فإذا كانت **ق'** هي أقـوى من **ق** في السـلّم الحجاجيّ الذي تحدّده النتيجة ن، فإنّ قانون القلب الحجاجيّ يتكهّن بأنّ السلّم السـلبيّ يجعل من **لا - ق** حجّة أقوى من **لا - ق'** بالنسـبة إلى النتيجة **لا - ن** وهو ما يمثّله الشكل 8:



الشكل 8

فمثلا إذا سلّمنا بأنّ الحصول على دكتوراه الدولة هو حجّة أعلى من الحصول على دكتوراه المرحلة الثالثة بالنسبة إلى نتيجة معيّنة ن، فإنّنا سنقبل حتّى ندافع على النتيجة المناقضة بأنّ القلب هو الذي يصحّ في ترتيب الحجج على:

(23) أ. ماكس متحصّل على دكتوراه المرحلة الثالثة وحتّى على دكتوراه الدولة.

ب. ليس لماكس دكتوراه الدولة ولا حتّى دكتوراه المرحلة الثالثة.

(24)أ. ؟؟ ماكس متحصّل على دكتوراه الدولة وحتّى على دكتوراه المرحلة الثالثة.

ب. ؟؟ ليس لماكس دكتوراه المرحلة الثالثة ولا حتّى دكتوراه الدولة.

تجدر الإشارة إلى أنّ قانون القلب inversion لا يفسّر إلاّ وجوه تصرّف النفي الوصفيّ لأنّ الاستخدامات الميتالغويّة للنفي ليست مُفسَّرة: إذ يستعمل النفي هناك استعمالا يُرفّع ولا يُخفّض (راجع قانون التخفيض):

(25) ليس ماكس راضيا عن سيّارته الجديدة، إنّه متحمّس لها./ [28]

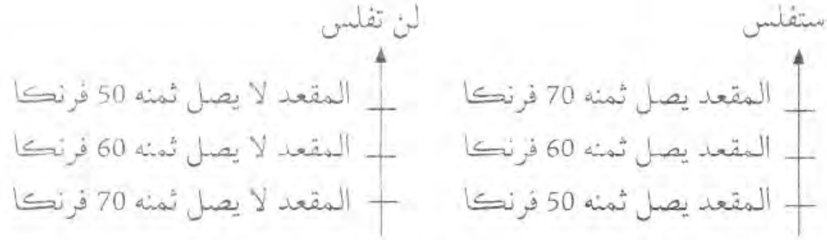
3.2.2 قانون الضعف

يدلّ قانون الضعف على أنّه إذا كان القول **ق** ينتمي إلى القسم الحجاجيّ المحدّد بـ **ن**، ولكنّه حجّة ضعيفة بالنسبة إلى ن، إذن فإنّ **ق** يمكن في بعض الحالات أن يكون حجة بالنسبة إلى **لا** - ن. بعبارة أخرى فإنّ «إثبات كميّة تعتبر ضعيفة[يؤول إلى] إثبات ضعف تلك الكميّة» (Ducrot 1980 c, 30). لنفترض أنّ المتكلّم يحاول إقناع مخاطبه بأنّ ثمن المقعد في المسرح ليس مكلفا، فبإمكانه أن يستعمل - على السّواء - إمّا القول الموجب وإمّا السالب:

(26) أ. لن تفلس: المقعد ثمنه خمسون فرنكاً.

ب. لن تفلس: المقعد لا يصل ثمنه إلى خمسين فرنكاً.

إنّ اللجوء إلى قانون الضعف ضروريّ هنا لتفسير الاستخدام الحجاجيّ **للحجّة ـ المقعد ثمنه خمسون فرنكا**. ولو لم نعتمد قانون الضعف لتعذّر علينا تفسير العلاقة الحجاجيّة الواردة في (26أ): ألا ترى أنّ القسم الحجاجيّ للحجّة الإيجابيّة تحدّده في الواقع النتيجة **لن تفلس** مثلما يبيّنه السلّمان الحجاجيّان في الشكل 9:



الشكل 9

4.2.2 قانون التخفيض

يعبّر قانون التخفيض تعبيرا صريحا عن فكرة أنّ النفي اللغوي الوصفي يعني «**أقلّ من**» (دكرو، **Ducrot,1980c, 31**). ويفسر هذا القانون أنّ القولين في (27) يعنيان القولين (28) ولا يعنيان القولين (29):

(27) أ. ليس الجوّ باردا. Il ne fait pas froid

ب. لم يكن يوجد كثير من الأصدقاء في الاجتماع.

Il n' y avait pas beaucoup d' amis à la réunion.

(28)أ. الجوّ معتدل (أو حارّ). Il fait tiède (ou chaud)

ب. جاء عدد قليل جدّا من الأصدقاء. Peu d'amis sont venus

(29)أ. الجوّ أكثر من بارد. Il fait plus que froid

ب. لم يأت إلى الاجتماع أيّ صديق. Aucun ami n'est venu à la reunion

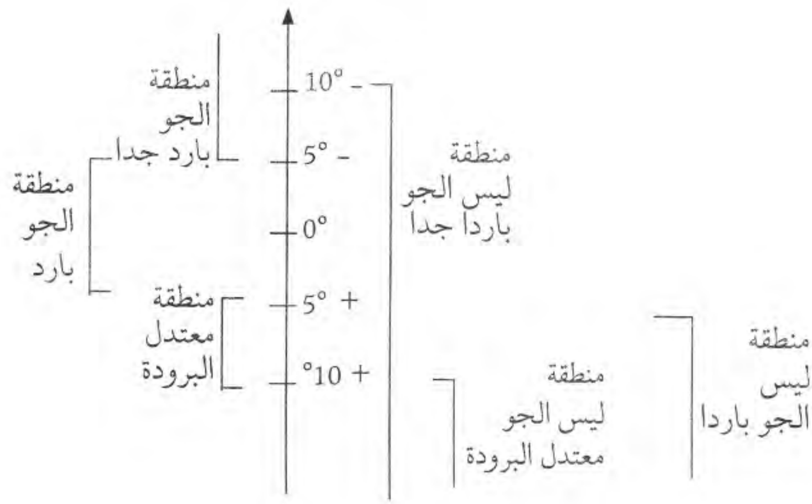
/ [288]

إنّ الصّياغة الصريحة لقانون التخفيض قد تعقّدت، وعقّدها وجوب اللجوء إلى مفهوم وسط بين **التدرّج الفيزيائيّ** (مثلا الحرارة) الذي ليس له توجيه **والسلّم الحجاجيّ** الذي هو في مقابل ذلك موجّه. فأدخل دكرو، (دكرو، **Ducrot,1980c, 32**) لهذا السبب مفهوم **التدرّج النظير لسلّم حجاجيّ** ليحدّد التدرّج الفيزيائيّ الموجّه حسب السّلّم الحجاجيّ الموافق. لتكن **ل** منطقة التدرّج الموضوعيّ المُناظرة لسلّم حجاجيّ يثبت صحته قول **ق** ينتمي إلى القسم الحجاجيّ الذي تحدّده ن. سيقول قانون التخفيض إنّه إذا صحّت **ق** في **ل**، فإنّ **لا - ق** قد صحّت في المنطقة الأدنى من ل لا في المنطقة الأعلى.

حتّى نشرح بشكل ملموس أكثر قانون التخفيض، لنأخذ السلّم الحجاجي في الشكل 10 والتدرّج الفيزيائيّ المناظر المعطى في الشكل 11. ونشير إلى أنّ التدرّجات الفيزيائيّة المطابقة للأقوال هي اعتباطيّة ولا تغيّر بنية القاعدة؛ وأنّ المناطق المقترنة بالأقوال السلبيّة تحدّد منطقة في التدرّج الفيزيائيّ الأدنى منها بالضرورة:



الشكل 10



الشكل 11 /

[289]

يتكهّن قانون القلب inversion بأنّ سلّم الأقوال السلبيّة الموافق للسلّم الإيجابيّ في الشكل 10 يطابق السلّم المعاكس المعطى في الشكل 12. لكن قانون القلب لا يسمح بوضع السلّم الحجاجيّ مع تدرّج فيزيائيّ مناظر [يوافقه عنصرا عنصرا]. لذلك يكون من مهامّ قانون التخفيض أن يحلّل هذه الظاهرة ويفسّرها.



الشكل 12

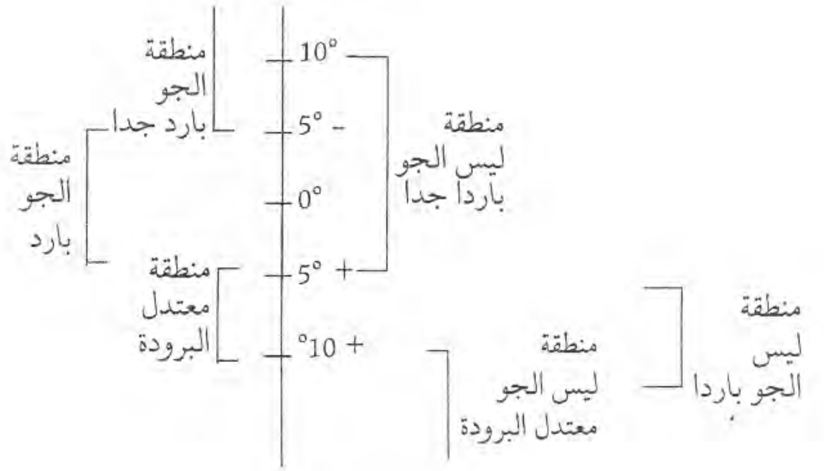
5.2.2 قانون الشمول

تبقى مشكلة أخيرة يثيرها قانون التخفيض. إنّ المنطقة ل' المتعلّقة بأنواع الحرارة في القول: **ليس الجوّ باردا جدّا** أقلّ من منطقة ل المتعلّقة بأنواع الحرارة في القول **الجوّ بارد جدّا** وفق المعطيات التي يوفّرها الشكل 11. ينجم عن ذلك أنّ ل' تضمّ المناطق المتعلّقة بـ **ليس الجوّ باردا** و**ليس الجوّ معتدل البرودة**. وهذا يطرح القضية التداوليّة التالية: ما الذي يجعل متكلّما لا يستخدم حين يريد التعبير عن أنّ الطقس جميل القول: **ليس الجوّ باردا جدّا** ولكن يستخدم بدلا منه **ليس الجوّ باردا** أو **ليس الجوّ معتدل البرودة**. الحلّ يكمن ههنا في الاستنجاد **بقانون الشمول** (أو قاعدة الكمّ عند ،غرايس، Grice 1975). يفرض قانون الشمول أن يُستعمَل القول الذي يوفّر معلومات أكثر، وبالتالي القول الأقوى. ومثلما أنّ الشكل 11 يظهر مناطق متناظرة من التدرّج الفيزيائيّ بالنسبة إلى الأقوال الإيجابيّة، فإنّ قانون الشمول يمكّن من تصور مثل هذه المناطق التي تصحّح الأثر المفرط لقانون التخفيض وهذا ما يبيّنه الشكل 13 (انظر الصفحة الموالية)

3.2 قدر قليل Un Peu / وقدر قليل لا قيمة له Peu: الاقتضاء والتلميح

1.3.2 التأويلات الكمّيّة والجهيّة.

لقد فُسّر التقابلُ الموجود في الفرنسيّة بين peu وun peu، تقليديّا، تفسيرا **كمّيّا**: ألا ترى أننا نسلّم بأنّ الكميّة الموصوفة في (30أ) هي أقلّ من تلك المذكورة في (30ب): / [290]



الشكل 13

(30) أ. شربت قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر. J'ai bu peu de vin

ب. شربت قدرا قليلا من الخمر. J'ai bu un peu de vin

لهذا التأويل أساس من الشرعيّة. إذ من الأفضل أن تجيب بـ (30أ) بدلا من (30ب) شرطيّا يطلب منك ماذا شربت قبل الانطلاق بالسيّارة: فالشاهد (30ب) يحتمل في الواقع تأويلا فيه تلطيف (ويكون المعنى المستفاد شربت كثيراً من الخمر) وهو ما لا يفيده (30أ). لكنّ التأويل الكمّيّ يُشكِل حين لا تكون للمحمول دلالة إحاليّة كميّة مثلما هو الحال في (31):

(31) أ. **في هذه الوضعيّة قدر قليل من الإزعاج لا قيمة له**

Cette situation est peu gênante.

ب. **هذه الوضعيّة فيها قدر قليل من الإزعاج**

Cette situation est un peu gênante.

إنّ التقابل ههنا **جهيّ** بما أنّنا نؤوّل (31أ) تأويلا قريبا من قول سلبيّ (**هذه الوضعيّة ليست مزعجة**)[22]، بينما يكون (31ب) أقرب إلى التأويل الإيجابيّ (**هذه الوضعيّة مزعجة**).

22 . [قريب من هذا إدراج النحاة العرب الأقوال التي تتضمّن **قلّما** ضمن غير الواجب مع النفي]

2.3.2 التأويلات الحجاجيّة والاقتضائيّة.

لتجنّب الحسم بين مقاربتين اقترح «دكرو» (Ducrot 1972 الفصل 7) حلاً بديلا على أساس مفهومي **الاقتضاء والسلّم الحجاجيّ**. فعنده أنّ عبارة **قدر قليل/و قدر قليل لا قيمة له [وهي ترجمة]** Peu / Un Peu لا يتقابلان بالمقياسين الكمّيّ أو الجهيّ، ولكن بالمقاييس الحجاجيّة والاقتضائيّة.. تتأسس الملاحظة الأولى التي تدعم هذه الفرضيّة على ضروب التعقيب أي الجمل المستأنفة التي تسمح بها Peu /Un Peu **أي قدر قليل/و قدر قليل لا قيمة له**. فنحن في الواقع نجيز التعقيب بالجملة المستأنفة في (32) بينما يبدو الاستئناف في (33) غريبا:

(32) أ. Max semble devenir sobre: il a bu peu de vin hier soir

يبدو أنّ ماكس أصبح معتدلا[في شرب الخمر]: لقد شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر ليلة أمس.

ب. Max semble devenir moins sobre: il a bu un peu de vin hier soir

يبدو أنّ ماكس أصبح أقلّ اعتدالا [في شرب الخمر]: لقد شرب قدرا قليلا من الخمر ليلة أمس. / [291]

(33) أ. ?Max semble devenir sobre: il a bu un peu de vin hier soir

؟. يبدو أنّ ماكس أصبح معتدلا[في شرب الخمر]: لقد شرب قدرا قليلا من الخمر ليلة أمس.

ب. ?Max semble devenir moins sobre: il a bu peu de vin hier soir

؟ يبدو أنّ ماكس أصبح أقلّ اعتدالا [في شرب الخمر]: لقد شرب قدرا قليلا من الخمر لا قيمة له ليلة أمس.

لنلاحظ أنّ ضروب التعقيب هذه يمكن لها دائماً أن تُشْرَحَ في إطار المقاربات الكمّيّة أو الجهيّة: إذا دلّت Peu **أي قدر قليل لا قيمة له** على كمّيّة قليلة أو على كمّيّة قريبة من النفي فإنّنا سنفهم أننا سنحتجّ بـ peu de vin **أي قليلا من الخمر على** الاعتدال [في شرب الخمر].لكن لو لم يكن الفارق إلّا كميّا أو جهيّا فإنّ التغيير الذي يدخله Peu أي قدر قليل لا قيمة له وUn Peu أي **قدر قليل في** المعنى الحجاجيّ في اتّجاه الزيادة للأوّل والنقص في الثاني لكان ينبغي أن يسمح بالوصول إلى تكافؤ لوجهتيهما الحجاجيّة. غير أنّ الأمثلة في (34) و(35) تبيّن بجلاء أنّ هذه الفرضية ليست صحيحة:

(34) أ. Max semble devenir sobre: il a bu assez peu de vin hier soir

يبدو أنّ ماكس أصبح معتدلا[في شرب الخمر]: لقد شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر ليلة أمس

ب. Max semble devenir moins sobre: il a bu un tout petit peu de vin hier soir

يبدو أنّ ماكس أصبح أقلّ اعتدالا في شرب الخمر: لقد شرب قدراً قليلا من الخمر أمس.

(35) أ. ?Max semble devenir sobre: il a bu un tout petit peu de vin hier soir.

؟ يبدو أنّ ماكس أصبح معتدلا في شرب الخمر: لقد شرب قدرا قليلا من الخمر.

ب. ?Max semble devenir moins sobre: il a bu assez peu de vin hier soir

؟ يبدو أنّ ماكس أصبح أقلّ اعتدالا في شرب الخمر: إنّه لم يشرب قدرا قليلا جدّا من الخمر أمس.

لـو لم يكن حقّا الفرق بين Peu وUn Peu إلاّ كمّيا أو جهيّا لانتظرنا أن يكون (35) مقبولا شـأنه شـأن (34). ولما كان الأمر خلاف ذلك تعيّن البحث عنه في موطن آخر. لنفتـرض في مرحلة أولى أنّ الأصناف الدلاليّة التي ينتمي إليها على التتالي **Peu** و**Un Peu** هي أصناف متباينة ليسـت كمّيّة ولا جهيّة. اقترح ‹دكرو› (200، 1972) Ducrot أن يعبر عن هذا الاختلاف بواسـطة مقولـة **الموقع** (فيما يخصّ **Un Peu**) ومقولـة التحديد (فيما يخصّ **Peu**) مثلما تبيّنه السّلالم الحجاجيّة التالية:



الشكل 14

إذا لـم يكن الفـرق لا كمّيا ولا جهيّا فكيـف عندئذ يعبّر عنـه ؟ اقترح ‹دكرو› الاسـتعانة بالفـرق بيـن **الاقتضاء والتلميح**. وبناء عليه يعتبر المضمـون **ك** هو **المقتضى** لقـول مضمونه **ق** إذا لم يتغيّر ذلك المضمون **ق** بعد إدخال النفي والاسـتفهام عليه (أي لا تمثّل **ق** لا موضوع / الاستفهام ولا محطّ النفي). وفي مقابل ذلك يكون المضمون [292]

ك ملمّحا إليه في القـول **ق** إذا مـا كان المتكلّـم، وهو يصرّح بـ **ق** لمّح بأنّ **ك** هي المعنـى المقصود وحيـن يفترض أنّ المتقبّل لـ **ق** يمتلك قدرا مـن المعلومات تمكّنه من اسـترجاع **ك** انطلاقاً من **ق** ومن قانون من قوانين الخطاب (راجع في هذا الكتاب الفصـل 7، الفقرة 3). إنّ المقتضى هو إذن مـن اختصاص المكوّن اللغويّ. أمّا الضمنيّ فيتبـع المكوّن البلاغيّ. بعـد التذكير بهذه المفاهيم نبيّن وجـه الانتفاع بها في وصف Peu و Un Peu

(أ) ليكن القول أ Pierre a bu du vin hier **شرب بيار قدرا من الخمر البارحة** والقول **أ** Pierre a bu peu de vin hier شرب **بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر البارحة**. إنّ الوصف الذي اقترحه «دكرو» لـ **أ** هو التالي: يقتضي **أ** ما ينطق به أ (بمعنى: **شرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة**) وينطق بأنّ الكمّ الذي شُرب من الخمر قليل. ويتأكّد هذا الوصف في القولين الموافقين والمنفيّ والاستفهام اللذين يقتضيان أيضاً أنّ بيار شرب قدرا من الخمر البارحة:

(36) أ. لم يشرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر البارحة.

Pierre n'a pas bu peu de vin hier

ب. هل شرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر البارحة؟

Est - ce que Pierre a bu peu de vin hier ?

(ب) ليكن **ب** القول: Pierre a bu un peu de vin **شرب بيار قدرا قليلا من الخمر**، المكوّن انطلاقاً من أ في هذه الحالة ينطق القول **ب** بأنّ أ هي الحالة المقصودة وذلك بتحديد الكمّ المعنيّ في نسبة قليلة. بعبارة أخرى ينطق اللفظ **un peu** أي قدر قليل بوجود أ ويحدّد أ في كمّية قليل بينما تقتضي الكلمة الفرنسيّة **peu** القول أ. سنرى أنّ (37. أ) و(37.ب) لا يحملان أيّ محتوى خصوصيّ مقتضى مثلما يبيّنه التعقيب بالجمل المستأنفة في (38):

(37) أ. لم يشرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة.

Pierre n'a pas bu un peu de vin hier.

ب. هل شرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة؟

Est - ce que Pierre a bu un peu de vin hier?

(38) أ. لم يشرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة، بل لم يشرب الخمر البتة.

Pierre n'a pas bu un peu de vin hier, il n'en a même pas bu du tout.

ب. هل شرب بيار قدرا قليلا من الخمر البارحة؟ فهو في العادة لا يشربه.

Est – ce que Pierre a bu un peu de vin hier? parce que généralement il n'en boit pas.

3.3.2 الوصف الاقتضائيّ وقوانين الخطاب

للوصف الذي يقترحه «دكرو» بعض المزايا. فهو يمكّن أوّلا من شــرح بعض الآثار المعنويّة المرتبطة باســتعمال الكلمتين الفرنسـيتين **Peu** و**Un Peu** والتي لا تدخل ضمن وصفها الدلاليّ: إنّها بالخصوص آثار **قانون التلطيف** الذي من دوره تخفيف الإثبات [في الفرنسيّة] بواسـطة **Un Peu** وتخفيف النفي بواسطة **Peu**. ألا ترى أنّ المتكلّم إذا قال (39 أ.) والحــال أنّ لديه كثيراً من المال فإنّك لا تلومه على الكذب ولكن لأنّه جعلك تفهــم تأويــلا مقيّدا بحدود يعيّنــه **قانون الشمول** (انظر، مع ذلــك، محتوى (39ب) الذي يفــرض تأويلا تلطيفيّا)، ولا يوجد كذلك تناقض حين تفكّر في أنّ كتابا ليس مفيدا فتقول في (40أ) إنّه مفيد قدرا من الإفادة لا قيمة لها فقانون التلطيف يفسّر أنّ **Peu** أي قدر **قليل لا قيمة له** يبلّغ أكثر ممّا تعنيه دلالته في اللســان (راجع في الشــاهد (40ب) مناسـبة
[293] التعقيب بالكلمة الفرنسيّة même التي تترجم في الشاهد العربيّ بكلمة **بل**): /

(39) أ. أحمل قدرا قليلا من المال معي

ب. لو كان لي قدر قليل من المال هذا الصيف لذهبت في عطلة إلى إيطاليا

(40) أ. هذا الكتاب مفيد قدرا قليلا من الإفادة لا قيمة له.

ب. هذا الكتاب مفيد قدراً قليلا من الإفادة لا قيمة له، بل هو ليس مفيدا بالمرّة.

المزيّــة الأولــى التي للوصف الاقتضائــيّ هي إذن جعل الوصــف الدلاليّ في **Peu** و **Un Peu** متناســقا مع الاســتعانة بقوانين الخطــاب. إلاّ أنّ هناك مزيّة أخرى ليســت أقلّ قيمة هي مزيّة شرح الظواهر التي بقيت مستعصية في إطار التحليل التقليديّ. لنقارن لهذه النتيجــة (41) و(42). كيــف يمكن لنا أن نشــرح أنّ (41) وحدها تتضمّن (43)، أي إنّ لفظة **Peu** وحدها هي التي تدخل تقابلا؟

(41) Pierre a bu peu de vin blanc

شرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر الأبيض.

(42) Pierre a bu un peu de vin blanc

شرب بيار قدرا قليلا من الخمر الأبيض.

(43) Pierre a bu du vin autre que blanc (rouge par exemple) ou d'autres boissons alcoolisées.

شرب بيار قدرا قليلا من الخمر غير الخمر الأبيض (أحمر مثلا) أو غير ذلك من المشروبات الكحوليّة.

ينبغي كي نفسّر هذا الفرق أن نعود في مرحلة أولى إلى الوصف الاقتضائيّ لـ Peu أي قدر **قليل لا قيمة له** وUn Peu **قدر قليل**. ويكون الوصف [الدلاليّ] للشاهدين (41) و(42) كالتالي:

(41'): المقتضى: شرب بيار قدرا من الخمر الأبيض

المنطوق: الكميّة التي شُربت من الخمر الأبيض قليلة

(42') المنطوق posé: شرب بيار كميّة محدودة (يسيرة على الأقلّ) من الخمر الأبيض.

ينبغي أن يسند الأثر المعنويّ (43) إلى قانون من قوانين الخطاب لا إلى الوصف الدلاليّ. قانون الخطاب ذاك هو قانون **اقتصاد التّعيين** الذي «يفرض أنّ يكون لكل تعيين خصوصيّ نقيّد به القول الإثباتيّ قيمة إبلاغيّة» (**دكرو، Ducrot 1972,201**) يفهم هذا القانون بالطريقة التالية. ليكن **أ** جملة و ب تعبيرا مُخصّصا (في المثال الذي قدّمناه **أبيض** في قدر **قليل لا قيمة له من خمر أبيض، وقدر قليل من خمر من الخمر الأبيض**). نقول إنّ ب لها قيمة إبلاغيّة في **أ** إذا كان واحد من الشرطين التاليين متحقّقا:

(أ) **لا يستطيع المستمع أن يستنتج أ من أ** - ب

(ب) **لا يستطيع المتكلّم أن يضمن صدق أ** - ب

قبل أن نطبّق هذا القانون على (41) و(42) نذكّر بأنّ قوانين الخطاب لا تمسّ إلاّ المحتويات **المنطوقة** ولا تمسّ البتة المحتويات **المقتضاة** (المحتويات المقتضاة هي شروط استرسال الخطاب واتّصال بعضه ببعض). إذا كانت **أ** تحوي إذن عبارةَ ب يمكن أن نطرحها من **أ** وننقصها منها من دون أن نفسد بنية الجملة فإنّ/ قانون اقتصاد التعيين [294] يمكّن من التنبؤ بأنّ «استعمال **أ** يفرض في العادة - وبالتالي يلمّح - إمّا إلى أن تكون **أ** – ب غير واضحة أو أنّ المعلومة التي نطق بها **أ** لا يمكن استنتاجها من تلك التي نطقت بها العبارة **أ** - ب» (**دكرو، Ducrot 1972,203**)

لنأخذ أوّلا مثال Un Peu **أي قدر قليل**. إنّ المحتوى الذي ينطق به (42) هو أنّ **بيار شرب كمّيّة** ما (يسيرة على الأقلّ) من خمر أبيض. وبما أنّه ليس بإمكاننا أن نستنتج المحتوى المنطوق في أ انطلاقاً من أ - ب (**شرب بيار قدرا قليلا من الخمر**) ينجم عن ذلك اعتبار أنّ قانون الاقتصاد قد طبّق ولن يُحمّل أيّ تلميح. فماذا عن الشاهد (41) الذي محلّه استعمال Peu أي قدر قليل لا معنى له ؟ إنّ المحتوى المنطوق هو «الكمّيّة التي شُربت من الخمر الأبيض ضعيفة». لكنّ هذه المعلومة يمكن أن تستنتج من أ –ب أي من **شرب بيار قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر**. إذا لم يتمّ استيفاء الشرط الأوّل من قانون الاقتصاد فهل تمّ استيفاء الشرط الثاني ومحصّله أنّ «المتكلّم لا يمكن أن يضمن صحّة **أ** - ب؟» بعبارة أخرى هل يعني قولُك إنّ شخصا ما قد شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر

لأبيض التشكيك في كونه شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر؟ لا بكل تأكيد. ويدلّك على ذلك أنّه يجوز لك أن تقول عن زيد إنّه شرب قدرا قليلا لا قيمة له من الخمر الأبيض وأن تردف أنّه شرب كثيراً من الخمر الأحمر. ويرى «دكرو» أنّ هذه المعلومة مضمّنة في القول على وجه التلميح وأنّ قانون اقتصاد التعيين هو الذي يقدحه. وهذا مترتب عن أنّ «أداء قول يضمن أنّ كلّ قيود التعيين أو التخصيص المضمّنة فيه لها قيمة إبلاغيّة» («دكرو» Ducrot 1972,202). بعبارة أخرى فإنّ «استعمالك أ يلمّح إمّا إلى أنّ أ- ب غير محققة ومشكوك فيها وإمّا إلى أنّ المتكلم لا يستطيع أن يستخلص من أ- ب «كلّ المعلومات التي تحملها إليه أ.» (المرجع نفسه).

إنّ القول في الشاهد (42) يلمّح إلى أنّ بيار شرب كمّيّة (قليلة أو هامّة) من الخمر غير الأبيض لأنّ هذا الشرط الأوّل هو الذي تمّ استيفاؤه. ولمّا كان هذا الشرط الثاني هو الوحيد الذي تمّ استيفاؤه فإنّ القول الذي وردت فيه كلمة un peu لا يقدح أيّ تلميح ولا يولّده.

3. الحجاجيّة والأدنويّة: في استخدام قوانين الخطاب استخداما جيّدا

أفضى تحليل الظواهر الدرجيّة في الألسنة الطبيعيّة في نهاية السبعينات إلى ظهور جدل متشعّب جدّا بين أصحاب مذهبين تداوليّين متباينين: أصحاب ـ **حجاجيّة جذريّة** من جهة (راجع أسكمبر و«دكرو» Anscambre et Ducrot 1983 الفصل 2) ومن جهة أخرى القائلون بمقاربة دلاليّة تسمّى بـ**الأدنويّة** (فوكونياي و«كورنيليي» Fauconnier & Cornulier 1984) موضوعها الاعتماد على قوانين الخطاب اعتماداً منهجيّا. وإذا تجاوزنا هذا التباين المبدئيّ اكتشفنا فرقا له أبعاد خطرة: إذ يختلف الفريقان حول ضرورة الاعتماد على مبادئ منطقيّة في تفسير المعطيات الدلاليّة أو عدم ضرورتها.

1.3 الاستعانة بقوانين الخطاب

يبدو اللجوء إلى قوانين الخطاب، مهما كانت النظريّة التي يتمّ تبنّيها ضروريّا وتبرّره الأسباب التالية.إذ يحتمل القول (44) وجهين من وجوه التأويل، تأويل نسمّيه **حصريّا** (**لي قدر من الوقت** تعني **لي قدر من الوقت وقدر من الوقت فقط**) وتأويل غير حصريّ (**لي قدر قليل من الوقت** يعني/ **لي قدر قليل من الوقت وقدر قليل من الوقت** على الأقلّ). ونفترض عادة لتفسير غلبة التأويل الحصريّ في الشاهد (44)أنّه نتيجة قانون من قوانين الخطاب هو **قانون الشمول**. ويبدو اللجوء إلى قانون الخطاب هذا ضروريا لأنّه لولاه لما فهمنا كيف يمكن أن نحمل [الأقوال]، في بعض السياقات اللغويّة، على وجوه من التأويل غير حصريّة (بالخصوص الجمل الشرطيّة مثلما هو الحال في (45)): [295]

(44) لي قدر قليل من وقت الفراغ.

(45) إن يكن لي قدر قليل من وقت الفراغ هذا الصيف أسافر في العطلة إلى إيطاليا.

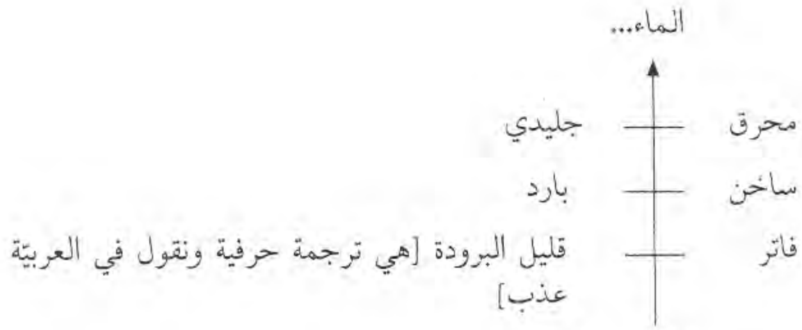
بعبارة أخرى إذا أخذنا بعين الاعتبار أنّه يمكننا تأويل العبارة un peu de X أي **قدر قليل من س** تأويلا حصريّا (يفيد قدرا قليلا من الوقت فقط.) وتأويلا غير حصريّ (يفيد قدرا قليلا من الوقت على الأقلّ.) فإنّ العبارة الفرنسيّة un peu de X سيكون لها دلالة أساسيّة غير حصريّة. ثمّ نشتقّ منها بالاعتماد على قانون الشمول القيمة الحصريّة. يوافق

هذا الــرأي **الموقف الأدنويّ** الــذي يمتاز بتقليص القيمة الدلاليّة الأساسـيّة إلى حدودها الدنيا واسـتخدام قوانين الخطاب استخداما نظاميًا لتفسـير الآثار المعنويّة المرتبطة بقول الجمل في السياق.

ملاحظة: يحسن التنبيه أنّ الموقف المخالف الذي تمثّله الحجاجيّة الجذريّة لـ«أنسكمبر» و«دكرو» Anscombre et Ducrot لا يطعن في استعمال قوانين الخطاب ولكنّه يقلّل من اعتمادها إلى أبعد حدّ ؛ ثمّ إنّ الموقف الحجاجيّ الجذريّ argumentatitiviste على عكس المقاربة الدلاليّة الأدنويّة لا يقول إنّ الترتيب الدرجيّ للأحداث اللغويّة يوافق ترتيب الاستلزامات بين الأقوال ترتيبا منطقيًا.

2.3 الظواهر الدرجيّة والاستلزامات

سـنطلق من السلّم المرسـوم في الشكل 15 وهو سـلّم تحدّده على مستوى اللسان علاقات الصفـات الدالّة على الحرارة. ويبرّره أنّ المقـولات الدالّة على الحرارة موجّهة بمعنى أنّ صفة جليديّ تفيد **أكثر** [برودة] من صفة بارد في ترتيب ما هو بارد وأنّ محرق هو **أكثر**[حرارة] من صفة حارّ في ترتيب ما هو مرتفع الحرارة.[23]



الشكل 15 /

[296]

23 . تتغير أوصاف الحرارة حسب المحمولات من لسان إلى آخر. [المترجم]

كيف نبرّر هذا السلّم ؟ لنسلّم بادئ ذي بدء أنّنا لم نجمع بين المقولات في حدّ ذاتها (من خلال الصفات الدالّة على الحرارة) وإنّما جمعنا بين الجمل التي تحتوي على هذه الكلمات وهي مُنزلة في سياق. ثانيا إنّ علاقة الترتيب المشار إليها في السلّم تتحدّد بناء على علاقات الاستلزام التي تعقدها هذه الجمل فيما بينها. وإن شئت قلنا إنّ الترتيب الحاصل [بين الصفات]عذب - بارد - جليديّ تحدّده الاستلزامات التالية

(46) أ. الماء جليديّ ← الماء بارد

ب. الماء بارد الماء ← عذب

فتكون صياغة مبدأ **الاستلزام الدرجيّ** على النحو التالي:

هب مجموعة من المقولات ت$_1$، ت$_2$،...، ت$_{ن}$ مرتّبة في سلّم تكون فيه علاقة الترتيب ت$_1$ > ت$_2$ >.... > ت$_{ن}$ تستلزم الجمل التي تحتوي على ت$_1$ الجمل التي تحتوي ت$_2$،...، ت$_{ن}$ و تستلزم الجمل التي تتضمّن ت$_2$ الجمل التي تحتوي ت$_{1+2}$، ت$_{ط2+}$،....، ت$_{ن}$ ويعني ذلك أنّ الجمل الواقعة في أعلى السلّم تستلزم كلّ الجمل الواقع دونها فيه.

ترتّب عن علاقة الترتيب هذه التي تبرّرها علاقات الاستلزام الدلاليّ بين الجمل نتيجة هامّة محصّلها أنّنا إن سلّمنا بأنّ جملتين تنتميان إلى نفس السلّم دلّ ذلك على أنّهما **تتلاءمان** [وتناسب إحداهما الأخرى]. فإذا كان **تعبير ماء جليديّ** يستلزم **ماء عذبا** لزمك التسليم بأنّ الماء هو في الآن نفسه جليديّ وعذب. لكن لتفادي التناقض ينبغي أن نفهم من العنصر الواقع في أسفل السلّم أنّه يعني [بالإضافة إلى ما يدلّ عليه]**على الأقلّ**. ولو لم يكن ذلك لما فهمنا لم تكون الجملتان التاليتان صادقتين معا: الماء جليديّ والماء عذب. وبعبارة أخرى فإنّ جملة الماء عذب ينبغي أن تفهم على أنّها تفيد الماء عذب **على الأقلّ**.فيتبيّن إذن أنّ الأطروحة الأدنويّة تتمثّل في إسناد عنصر درجيّ س يعبّر عن كمّية ك، الدلالةَ الأساسيّةَ **على الأقلّ ك**. من ذلك أنّه يجب تأويل (47أ) على أنّها تعني (48) لتفسير أنّ الجملتين في الشاهد (47) تناسب إحداهما الأخرى وتلائمها (وبصفة أدقّ أنّ (47أ) يستلزم (47 ب)):

(47) أ. آن Anne لها ثلاثة أطفال.

ب. آن لها طفلان.

(48) آن لها على الأقلّ طفلان.

ويمكننا حينئذ تفسير الدلالة الحصريّة بيسر بالاعتماد على قانون الشمول أو قانون الكمّية بعد أن عبرنا عن الدلالة الأساسيّة بالقيد **على الأقل س** (وهو ما سمّيناه الدلالة غير الحصريّة)../ [297]

3.3 الطعون في الأدنويّة

وجّه «أنسكامبر» و«دكرو» (الفصل3;1983) Anscombre & Ducrot عددا من الطعون إلى الموقف الأدنويّ وبالخصوص الصياغة التي تبنّاها فوكونياي (1976) Fauconnier

(أ) يتعلّق الطعن الأوّل بما يفضي إليه الموقف الأدنويّ من قلّة بساطة[في الوصف] إذ يتعذّر على سبيل الذكر تأويل السؤال (49) إن كانت العبارة **شرب كمّيّة س** تعني **شرب الكمّيّة س عل الأقلّ** أي مجموعة لا يتناهى لها عدّ من الكمّيات. وإن شئت قلنا إن كان التأويل الوحيد الذي نحمل عليه الشاهد (49) هو (50) فذاك يعني أنّنا نغيّر التعبير المفيد للمفرد إلى تعبير يفيد الجمع.

(49) . ما هي الكمّيّة التي شربها بيار؟

(50) . ما هي الكمّيات التي شربها بيار؟

وبالإضافة إلى هذا التعقيد الذي لا طائل من ورائه فإنّ «أنسكمبر» و«دكرو» (Anscombre & Ducrot (1983 ; 68، أشارا إلى تناقض نظريّ أساسيّ بين زمن إجراء قوانين الخطاب والزمن المحدّد لظهورها النظريّ. يحسن التذكير أنّ قوانين الخطاب من الناحية النظريّة تطبّق بعد استكمال جميع العمليّات المنطقيّة واللغويّة. غير أنّه لامناص من الإقرار بأنّ دلالة السؤال في الشاهد (49) قد تمّ الحصول عليها بعد إدخال الاستفهام على الجملة الإخباريّة **شرب بيار س**. ولمّا كانت قيمتها غير حصريّة أي **شرب بيار على الأقلّ س** تعيّن إجراء قانون الشمول في ذلك الوقت بالذات للحصول على التأويل الحصريّ **شرب بيار س بالضبط**. و إذا أجري قانون الخطاب أجريت العملية التركيبيّة التي تُحول الجملة الإخباريّة **شرب بيار س** بالضبط إلى الجملة الاستفهاميّة **ما هي الكمّيّة التي شربها بيار؟** وهذا يعني أنّه تمّ إجراء قاعدة تداوليّة (قانون خطاب) قبل استكمال تطبيق القواعد التركيبيّة.

(ب) يطعن «انسكمبر» و«دكرو» ثانيا في عدم تدقيق [الشروط لدى]إجراء قوانين الخطاب وبالخصوص قانون الشمول. لنتدبّر الشاهد (51):

(51) ؟ يمكنك أن تستفيد من تعريفة منخفضة بالنسبة إلى سفرة تدوم 21 يوما و45 على الأكثر.

لا يعتبر «أنسكمبر» و«دكرو» (71; 1983) Anscombre & Ducrot ،هذا المثال مقبولا تمام القبول ويعتبران أنّ إدخال العبارة **على الأقلّ** يزيل الاحتراز عليه:

(52) يمكنك أن تستفيد من تعريفة منخفضة بالنسبة إلى سفرة تدوم 21 يوما على الأقلّ و45 على الأكثر.

لكنّ الإشكال هو أنّ قولك يدوم 21 يوما في (52) **يتضارب مع قولك يدوم 22 يوما** أو يدوم 23 يوما الخ..غير أنّه ينجم من ذلك مشكلان أوّلهما أنّ المفترض في قانون الشمول أن يجرى على مكوّن من مكوّنات الجملة لا على الجملة بأكملها ومن جهة ثانية لا ندري كيف [298] نفسّر إجراء قانون الشمول في سياق لغويّ لا يتضارب مع تأويل غير حصريّ (انظر (51)). /

غيـر أنّ هذه الطعون لا تكفي [لإبطال]الفرضيّة الأدنويّة إذ هي تحلّل تحليلا شـافيا عددا من الشواهد المستعصية التي تجد المقاربة الحجاجيّة صعوبة في تفسيرها.

4.3 محاسن الأدنويّة ونقائصها

من أظهر نجاحات الفرضيّة الاسـتلزاميّة تفسـيرها للأثر المعنويّ المسـمّى **بتخفيض النفـي** دون اللجوء إلى قانون معيّن من قوانيـن الخطاب. فالجملة (53) مثلاً تعني الجملة (54) بسبب خصائص النفي الوصفيّ

(53) المقعد لا يساوي ثمنه 50 فرنكا.

(54) ثمن المقعد أقلّ من 50 فرنكا.

وليـس هذا كلّ ما في الأمـر. فالنفي في الجملة ج يتضارب مع ج ومع كلّ الجمل التي توجد مباشـرة في مسـتوى أرفع من ج [في الباب الحجاجـيّ]، ممّا يجعل أنّ (53) تتضارب مع الشاهدين (55) و(56):

(55) ثمن المقعد 50 فرنكا.

(56) ثمن المقعد 60 فرنكا.

وتفسّر النظرية الاستلزاميّة هذه المعطيات بيسر بما أنّ الشاهد (56) يستلزم (55)

(57) ثمن المقعد 60 فرنكاً ← ثمن المقعد فرنكاً 50

و حينئذ نفسّـر بواسـطة عكس النقيض الأثـر المعنويّ لتخفيض النفـي في الجملة (53):

(58) المقعد لا يساوي ثمنه 50فرنكاً ← ليس (المقعد ثمنه 50 فرنكا) ليس (المقعد ثمنه 60 فرنكا).

تبـدو النتيجة بيّنـة إذ يكفي اعتماد الفرضيّة الاسـتلزاميّة لتفسـير **آثار تخفيض النفي** بـدل اللجـوء إلى قوانين خطـاب معقّدة ومرتجلة حسـب الحاجة مثلما هو شـأن قانون التخفيض.

إلا أنّه ينبغي الإقرار بأنّ الفرضيّة الاسـتلزاميّة لا تفسّـر تفسيرا جيّدا بعض آثار النفي. إنّهـا اسـتعمالات النفـي الجدالـيّ polémique أو النفـي الميتالغـويّ الـذي يظهر في الشاهد(59)

(59) ليس ثمن المقعد 50 فرنكاً بل 60

يقتضـي تأويـل هذه الظواهر في إطار اسـتلزاميّ التسـليمَ بأنّ اسـتلزام 60 فرنكاً لـ 50 فرنـكا قـد أبطل قبل إجراء النفـي أي قبل إجراء عمليّة منطقيّـة. والحال أنّ الأدنويّة

تفترض (على الأقلّ في ذهن أنسكنبر و«دكرو») أنّ قوانين الخطاب تطبق بعد العمليات المنطقيّة. / [299]

ملاحظة: نجد في ردّ «كورنيلي» (1984) Cornulier على طعون أنسكبر و«دكرو» اعتراضا على مبادئ تطبيق القواعد اللغويّة والتداوليّة التي ينسبانها إلى الأدنويّة.

لم يعد المشكل الذي يثيره النفي الجداليّ في الحجاجيّة مطروحا. يكفي للاقتناع بذلك أن نسلّم بـ (أ) أنّ النفي الجداليّ لا يأخذ بعين الاعتبار القيمة الحجاجيّة للجملة (التي لا تتعلّق إلّا بالنفي الوصفيّ) (ب) أنّ قانون التخفيض الذي لا يعني غير النفي الوصفيّ لا يمكن إذن أن ينطبق في سياقات النفي الجداليّ، (ج) أنّ الصفة الحجاجيّة لجملة ما هو أحد مقتضياتها، (د) أنّ النفي الجداليّ يغيّب إلى حين المقتضيات. وبعبارة أخرى، فإنّ حكم النفي الجداليّ أو الميتالغويّ يعلّق الأثر المعنويّ المرتبط بقاعدة التخفيض. ويترتّب على هذا القول لازمة أساسيّة مفادها أنّ النفي لا يؤثّر في الخصائص الحجاجيّة للجملة وإنّما يؤثّر في خصائصها المتضمّنة في القول وخصائصها الاقتضائيّة

5.3 خلاصة

يقوم النقاش بين الاتّجاه الحجاجيّ والاتّجاه الأدنويّ على تصوّرات مختلفة للغة وللنظريّة اللسانيّة. فالاتّجاه الحجاجيّ لا يحدّد القيم الدلاليّة الأساسيّة بالاعتماد على علاقات الاستلزام التي تنعقد بين الجمل وإنّما حسب التوجيهات الحجاجيّة التي تسندها لها التعابير اللغويّة التي تتضمّنها. ولا يُلجأ إلى قوانين الخطاب إلّا إذا عجز الوصف اللسانيّ عن الحفاظ على الفرضيّة الحجاجيّة. أمّا الفرضيّة الأدنويّة فتفترض أنّ الظواهر الدرجيّة التي تتدخّل في الألسنة الطبيعيّة تحدّدها علاقات الاستلزام (العلاقات المنطقيّة) التي تقوم بينها. ولا تتدخّل قوانين الخطاب بصفة مرتجلة وحسب الحاجة وإنّما تعتمد لتفسير ما يوجد من فرق بين علاقات الاستلزام بين الجمل وما تولّده من معان في السياق.

إنّ القضية الأساسيّة التي تتعلّق [بتقييم] الكفاية الوصفيّة والتفسيريّة لهاتين المقاربتين تتمثّل في أنّ كلا منهما يقدّم تحليلا مقبولا انطلاقاً من جدول محدود من الأمثلة، حيث يبدو أنّ تحليل كلّ مدرسة أفضل من تحليل منافستها تماسكا وبساطة. ولكن من المفيد أيضاً أن نلاحظ أنّ تفضيل المرء لهذه المقاربة أو تلك هو رهين عوامل خارجيّة (مثل الفرضيّات حول وظيفة اللغة وأهداف النظريّة اللسانيّة وعلاقة المنطق باللسان الخ...) أكثر ممّا هو رهين متانة الاستدلال العلميّ وقيمته، وإن شئت قلنا لئن بقي السجال متعادلا (بالمعنى الرياضيّ للكلمة) على الصعيد العلميّ فإنّ الأمر يختلف على صعيد الاعتقادات.

11. الحجاج والوجهة الحجاجيّة

ترجمة: أحمد الجوّة و محمد الخبو

1. الحجاج والخطاب واللّغة

إنّ من البديهيّ أن نلاحظ أنّ الأقوال والخطابات يمكن أن تُستعملَ لغايات حجاجيّة. فالتّجربة التي تحصل لنا من الخطاب السّياسيّ ومن متطلّبات الحياة اليوميّة (من قبيل تفاوضنا مع مؤسّستنا البنكيّة وشركة التّأمين والإدارة وغير ذلك من وجوه التّعامل)، كلّ ذلك يمكّننا من تمييز ما هو مُجْدٍ ممّا ليس مُجْدياً كما يمكّننا من تمييز ما هو مغالِط ممّا هو ليس مغالِطاً، وما هو مفيد ممّا ليس مفيداً، وذلك في نطاق مجموع الخطابات الحِجاجيّة التي تواجهنا. ومقابل ذلك، يبدو الأمرُ أقلّ بداهة إذا ما افترضنا أنّ الخصائص الحِجاجيّة لأقوالنا ليست خصائص يُستدلّ عليها بالمقام التواصليّ أو بعوامل تداوليّة، وإنّما هي خصائص لغويّة أو دلاليّة.

إنّ هذه الأطروحة التي تعتبر الوقائع الحِجاجيّة مُكوِّنات للبنية الدّاخليّة للّغة هي أساسٌ من الأسس التي تقوم عليها **النّظريّة الحِجاجيّة** التي طوّرها «جان كلود أنسكمبر» و«أوزوالد دكرو» منذ خمسة عشر عاماً (انظر خاصّة «أنسكمبر» و«دكرو» 1983 و«دكرو» 1980c). إنّ هذه المقاربة المترسّخة في التّداوليّة المدمجة نظريّة غير وصفيّة (Ascriptiviste) وليست ذات نزعة منطقيّة (Logiciste) للّغة. وهي تفترض أنّ اللّغة ليست لها بالأساس وظيفة التّمثيل والوصف. والنّتيجة النّظريّة المتولّدة من ذلك هي أنّ القيمة المرجعيّة للأقوال ليست من النّاحية الدّلاليّة قيمة من درجة أولى بل قيمة من درجة ثانية. وفي مقابل ذلك، نجد أنّ القيم الحِجاجيّة التي نعتبرها بصفة عامّة آثاراً للخطاب أو للسياق التّداوليّ هي قيم من درجة أولى مسجّلة في البنية اللّغويّة ذاتها لدى «أنسكمبر» و«دكرو». وبعبارة أخرى فإنّ قوامَ فرضيّتهما هو أنّ الوَقائع الدّلاليّة الأولى لا تتعلّق بقيمة صدق الأقوال، وإنّما بالقيمة الحِجاجيّة للجمل، وأنّه من الممكن وصف قيم الصّدق الموسومة بها الأقوال باعتبارها أقوالاً مشتقّة من القيم الحِجاجيّة تداوليّا.

ويفترض قبولُ تقديم الصّبغة الحِجاجيّة للدّلالة في اللّغة تقديمَ فرضيّة إضافيّة بخصوص طبيعة الوَقائع الدّلاليّة. إنّ الوَقائع الدّلاليّة، أي الوَقائع الحِجاجيّة لدى «أنسكمبر» و«دكرو»، تكون دائماً دَرَجيّة بشكل أساسيّ. ويفترض ذلك أن تكون القواعدُ الحِجاجيّة التي تُتيح ربط الأقوال بعضها ببعض داخل الخطاب **قواعدَ درجيّة**. لقد أدرج «أنسكمبر» و«دكرو» نمطاً من القواعد المخصوصة قصد توضيح هذه العَلاقات/ [302] وهي المواضع التي يعود مبدأ اشتغالها إلى ما يسمّيه «أرسطو» مواضع مشتركة. وبخلاف قواعد الاستدلال، ليست هذه المَواضع قواعدَ استنتاج، وإنّما هي عبارة عن مبادئ تتكوّن داخل الخطاب، تنيرُ السّبيل الضّروريّة المؤدّية إلى إسناد معنى إلى قول. والحجّة الأساسيّة في رفض الصّبغة الاستنتاجيّة أو الاستدلاليّة التي تتّسم بها القَواعد الحِجاجيّة، تتمثّل في أنّ قواعد الاستدلال تتعلّق بالبرهنة، وموضوعُ هذه القواعد قضايا يكون تأويلُها تأويلاً صدقيّا بالضّرورة (وهذا يعني من جملة ما يعني أنّ قضيّةً (**ق**) تكتسب من حيث التّأويل الدّلاليّ قيمة الصّدق أو الكذب)، وخلافاً لذلك فإنّ موضوع القَواعد الحِجاجيّة ليس القَضايا وإنّما الأقوال من مثل ما يكون من أعمال القول وقد حُمِّلَت معنى ما في خطاب مّا. ولذلك سيكون من باب التعسّف أن تُنْسَخ العَلاقات المنطقيّة على موضوع تتحكّم في تنظيمه الدّاخليّ مبادئ مختلفة خاصّة به – دون أن تكون اعتباطيّة - . إنّ مهمّة التّداوليّة المدمجة ومهمّة نظريّة الحجاج تخصيصاً، هي الإبانة عن طبيعة هذه المبادئ وعن وظيفتها في التّواصل.

ملاحظة مهمّة: قدّمت نظريّة الحجاج عدداً كبيراً من إصدارات لـ«دكرو» ولـ«أنسكمبر»، ولـ«أنسكمبر» و«دكرو». وسنُحيل بالخصوص على «دكرو» (1973)، (1982)، (1980c)، (1983)) وعلى «أنسكمبر» (1973)، (1975)، (1989) وعلى «أنسكمبر» و«دكرو» (1983)، وسنجد ملخّصات لنظريّة الحجاج في كتاب «موشلر» (1985، الفصل: 2) وفي كتاب «موشلر» (1989a، الفصل: 1).

2. الحجاج والإبلاغ

رأينا في الفقرة السّابقة أنّ نظريّة الحجاج تقدّم فرضيّةً محصّلُها أنّ الوَقائع الحِجاجيّة وقائع من درجة أولى وهذا يستلزم أنّ القيمة الإبلاغيّة للقول أي ما يُخبِر به هذا القول عن العالَم قيمةٌ من درجة ثانية، وهذه الفرضيّة تتطلّب – دون شكّ - التّجويدَ باعتماد وقائع لغويّة (انظر «أنسكمبر» و«دكرو» 1983 و«أنسكمبر» 1989).

1.2 التّناقض المنطقيّ والانسجام الحجاجيّ

إنّ بعض الأقوال باعتبار استلزاماتها المنطقيّة أقوالٌ متناقضة من النّاحية المنطقيّة والحالُ أنّها مقبولةٌ تماماً من زاوية الحجاج. وسنقوم هنا بتحليل العبارات الفرنسيّة التالية (Presque)، أي تقريباً وà peine، أي يكاد و(Peut - être) من المحتمل.

1.1.2 presque **تقريباً**

لنفتــرض قضيّة من القضايا (ق) ولنفترض قضيّة (ق') مُركّبة مع قضيّة (ق)، ومحوَرة بعبــارة «تقريباً». فهذا الافتراض يفضي إلى المعادلة التّالية: (ق' = تقريباً ق)، فمن النّاحية الدّلاليّة أي بعبارات شروط الصّدق تستلزم ق' لا-ق. وبالفعل، فإذا أقرّ متكلّم أنّه كان حاضــراً في الموعد تقريباً، اســتلزم إقــرارُه من النّاحية المنطقيّة أنّــه لم يكن حاضراً في الموعد. لنتخيّل الآن الحوارَ الآتي: / 313

(1) **أ** - ديبون إنّك متأخّر مرّة أخرى

ب - نعم لكنّي كنت في الموعد تقريباً.

فكيف نفسّــر في هذه الحالة أنّ البلاغَيْن: «جاء متأخّراً» و«جاء في الموعد تقريباً» قولان **متضادّا الوجهة** من حيث كونهما يسيران متعاكسين من النّاحية الحِجاجيّة (انظر الوصــف الذي قدّمه ‹أنســكمبر› و‹دكرو› للكلمــة الفرنســيّة mais أي لكن، 1977) والحالُ أنّ العَلاقات في (2) تكون مقبولة من النّاحية المنطقيّة بين هذين القولين؟

(2) أ - يكون في الموعد تقريباً ← ليس (في الموعد)

ب - ليس في الموعد ↔ كان متأخّراً.

إنّ الأمــورَ في المثال (3) تكون أكثر وضوحاً بما أنّ القول في المثال **ب** يتعيّن أن يكــونَ طرفاهُ متناقضيــن، ذلك أنّ عبارة «**هو جاهز تقريباً**» يســتلزم عبارة «**غير جاهز**» التي هي عبارة مناقضة للجواب الإثباتيّ نعم.

(3) **أ** - هل أُحْضِر العشاء؟

ب - نعم، تقريباً.

فــإذا نظرنا في جــدول الإجابات الممكنــة لاحظنا أنّ إجابة الإثبــات لا يمكن أن تتحقّــق إلاّ بعبارة presque «**تقريباً**»، وأنّ إجابة منفيّة يجب – خلافاً لذلك - أن تستخدم مرادفــاً لعبارة «**تقريباً**» من الناحية الإبلاغيّة وذلك من قبيل عبارة tout à fait أي «**تماماً**». والنّقطة الحاسِمة ههنا هي أنّنا لا يمكن أن نجمع في ملفوظ واحد العبارات التّالية: (لا، تقريباً)، (نعم، ليس تماماً) وذلك من خلال المثال التّالي:

(4) Est – ce que le dîner est prêt ?

أ. هل العشاء جاهز؟

Oui presque.

ب. أ - نعم، تقريباً

Non presque ??

ب - ؟؟ لا، تقريباً

Non. pas tout à fait

ج - لا، ليس تماماً

Oui pas tout à fait ??

د - ؟؟ نعم، ليس تماماً.

إنّ الإجابة عن الأسئلة التي تطرحها هذه الأمثلة أساسُها الفرق بين **القيمة الإبلاغيّة والقيمة الحِجاجيّة**. والملاحظة الأولى التي يمكن إبداؤها هي أنّ وجودَ التّعقيب [والاستئناف] التي تكون في الخطاب لا تقوم على القيمة الإبلاغيّة للأقوال وإنّما تقوم على ما لها من قيم حِجاجيّة. والفرضيّة التي هي أصل هذه الأطروحة الأولى قوامُها أنّ عبارة «**تقريباً ق**» تكسِبُ الجملةَ التي قيلت فيها **توجّيهاً حجاجيّا**، وهو توجيه مطابق للتّوجّيه المتعلّق بقول «**ق**». فإذا استلزمت عبارة «**تقريباً ق**» من النّاحية الإخباريّة عبارة «**غير ق**» وإن كانت لها القيمة الحِجاجيّة نفسها التي لعبارة «**ق**»، فإنّ هذا يعني أنّ عبارة «**تقريباً ق**» وعبارة «**ق**» تندرجان في **السّلّم الحِجاجيّ** نفسه من مثل توجيه السّلّم ذي الطّبيعة الكمّيّة نحو عدد من النّتائج المتماثلة.وانتماءُ قولَيْن **ق وق'** إلى السّلّم الحِجاجيّ نفسه يستوجب أوّلاً انتماءَهما إلى **القسم الحِجاجيّ** نفسه من قبيل أن يُعتبَرا حججاً تفضي إلى النّتيجة عينها (ر) كما يستوجب ذلك الانتماءُ ثانياً وجودَ علاقة نظام أو علاقة **قوّة حجاجيّة** بين **ق وق'** (انظر ههنا الفصل 10، الفقرة 2.1.2) ويكون بوسعنا عندئذ تمثيلُ علاقة الترتيب بين عبارة «**تقريباً ق**» وعبارة **ق'** على النّحو التّالي: / [304]



الشكل 1

إنّنا نلاحظ على الفور أنّ التّحليل الأوّل يفسّر المثال رقم (2) وبالفعل، فإذا كان قولُنا «**العشاءُ جاهز تقريباً**» حجّةً أضعفَ من قولنا «**العشاءُ جاهز**» للوصول إلى نتيجة ر، فإنّ التعقيب بقولنا (**نعم إنّ العشاء جاهز**) أقوى من التعقيب بقولنا (**نعم إنّه جاهز تقريباً**).

وبناءً على هذا، فإنّ هذا التّحليلَ سيطرح المزيد من المشاكل بالنسبة إلى التعقيب في الشاهد (1) الذي يغدو غيرَ منسجم إذا حذفنا منه عبارة **تقريباً**.

(1') **أ** ديبون، إنّك متأخّر مرّة أخرى.

ب ؟؟ نعم ولكنّي كنت في الموعد.

وإليك مثالا كلاسيكيّا آخر مضادّا محصّله أن نفترض أن مُسْعِفَيْن وصلا إلى مكان الحادث. فإذا أراد المرافق أن يستحثَّ السّائق على الإسراع قال له:

(5) أسرع، لقد مات الرّجل تقريباً.

فإذا كانت عبارة «**مات تقريباً**» حجّةً أضعف ولكنّها حجّة لها التّوجّه نفسه الذي لعبارة «**لقد مات الرّجل**» فإنّنا لا نفهم كيف تستعمل هذه الحجّة لبلوغ النّتيجة التي مُؤدّاها «**أَسْرِعْ**». إنّنا نلاحظ بالفعل أنّ التّعقيب الذي ليست فيه عبارة «**تقريباً**» يجب أن يفرض النّتيجة المعاكسة:

(6) لا فائدة من أن تُسرع: لقد مات الرّجل.

وستكون الإجابة عن هذه الاعتراضات من خلال تحليل نوعين من الظّواهر أوّلهما تعديل الوصف المسند إلى عبارة presque «**تقريباً**»، وثانيهما إدراج مفهوم أكثر مرونة لتفسير التّعقيبات الحِجاجيّة وهو المفهوم المتعلّق **بالمواضع** (انظر الفقرة 3.3.3).

2.1.2 à peine **لا يكادُ**

إنّ عبارة à peine «**لا يكاد**» تنطوي من جهة قيمتها الإبلاغيّة على استلزامات معاكسة لتلك التي لعبارة presque «**تقريباً**». فإذا كانت عبارة «**تقريباً ق**» تستلزم عبارة «**لا-ق**» فإنّ عبارة «**لا يكاد ق**» تستلزم ق. وبعبارة أخرى إذا ذكر قائل أنّه **لم يكد يبدأ** كتابةَ مقاله، استلزمَ هذا أنّه بدأ كتابته:

(7) لا يكاد ق ← ق

لكنّ الأمثلة الواردة تحت رقم (8) تُظهر أنّ الخَصائص الحِجاجيّة لعبارة «**لا يكاد**» معاكسةٌ لخصائصها الإبلاغيّة، وبعبارة أخرى/ فإنّ ضروب التّعقيب في الخطاب [التي [305]
تكون ضمن الجملة نفسها أو بين جمل مستقلّة *]تعتمد فحسب على القيمة الإبلاغيّة المسندة إلى عبارة «**لا-ق**» ولا تعتمد على الملفوظ ق (انظر «أنسكمبر» 1989).

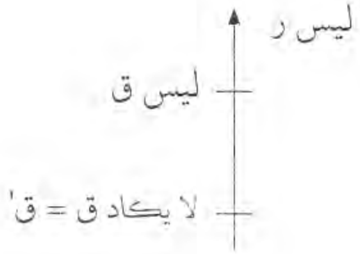
(8) **أ**. سأقوم بجولة قصيرة منتظِراً أن تكوني جاهزة.

ب. أ ستكون مجبراً على الانتظار فأنا لم أكد أبدأ العمل.للحذف؟؟؟

ب ؟؟ لن تنتظر وقتاً طويلاً، فأنا لم أكد أبدأ.

وبعبارة أخرى لو كان القول «**لا يكاد ق**» يستلزم «**ق**» لوجب علينا التّكهّن بأنّ

الملفوظ «**لَمْ أَكَدْ أبداً**» يسمح لنا بان نستأنف قائلين «**لن تنتظر وقتاً طويلاً**». وبالفعل، فإنّ القيمة المظهريّة للشروع المعبّرة عن بداية العمل والموسومة بعبارة «**لا يكاد**» (أو **لمْ يَكَدْ**) تنحو نحواً معاكساً. ألا ترى أنّ العملَ لمّا يكتملْ وهو لا يزال في بدايته ولذلك أن يُنْظَر إليه وهو مكتمل تماماً، ومن ثمّ ندرك لماذا لا يقوم التعقيب أو الاستئناف إلاّ على القيمة المنسوبة إلى عبارة «**لا-ق**»، وهذا يعني من النّاحية الحِجاجيّة أنّ عبارة «لا يكاد ق» تنتمي إلى السّلّم الحِجاجيّ نفسه الذي تنتمي إليه عبارة «**لا-ق**» لكنّ ذلك يُدرج حجّة أضعف من «**لا-ق**» وهذا ما يوضّحه الشّكل التّالي رقم 2.



الشكل 2

وسنجد بالضدّ من ذلك أنواعا من التعقيب والاستئناف المعاكسة مع عبارة «**تقريباً**» في الحوار (8) مثلما يوضّحه المثال (′8)

(′8) **أ**. سأقوم بجولة قصيرة منتظراً أن تكوني جاهزة

ب. ب ؟؟ ستكون مجبراً على الانتظار فأنا كدت أنتهي.

ب - لن تنتظر طويلاً فأنا فأنا كدت أنتهي.؟؟

سنلاحظ أنّنا باستعمال عبارة à peine «**لا يكاد**» لا نقف على سلوك نظير للسّلوك الخاصّ بمثال المسعفَيْن. وبالفعل، فإذا كانت عبارة «**لا يكاد ق**» حجّةً لها الوجهة الحِجاجيّة ذاتها التي لعبارة «**لا-ق**» وإن كانت هذه الحجّة أضعفَ من النّاحية الحِجاجيّة، تعيّنَ علينا أن نتوقّع أن يكونَ المثال رقم (10) أقوى حِجاجيّا من المثال رقم (9). وهذا بالفعل ما حصل وذلك خلافاً لما يفيده المثالان (5) و(6) عند استعمال عبارة «**تقريباً**».

(9) – لا فائدة من الإسراع إنّه لم يَكَدْ يُجرح.

(10) - لا فائدة من الإسراع، إنّه لم يُجرح.

وأمّا بخصوص المشكل المطروح في المثال رقم (1) فإنّنا نرى أنّ تحويلَه إلى المثال (11) لا يفضي إلى المثال (12) وذلك خلافاً لتوقّعات التّحليل الحِجاجيّ.

(11) **أ**. ديبون أنت متأخّر مرّة أخرى

ب. نعم ولكنّي لم أَكَدْ أتأخّر / [306]

(12) **أ**. ديبون أنت متأخّر مرّة أخرى

ب. ؟؟ نعم ولكنّي لم أكن متأخراً

3.1.2 peut être **من المحتمل [يُحْتَمَل أن**[24]]

إنّ مسألة «**من المحتمل**» أكثر أهمّية ممّا سبق ذكرُه. فنحنُ نسلّم بأنّ جملة يكون شكلها على هيأة «**من المحتمل أن يكون ق**» قد توافق وتلائم من جهة شروط صدقها القول «**ق**» والقول «**لا-ق**» بحسب ما يظهره المثال رقم (13).

(13) **أ**. هناك مشكل، فقد يأتي بيار هذا المساء للعشاء.

ب. ليس هناك مشكل فإذا جاء هيّأنا له صحنا إضافيّا عل المائدة. وإذا لم يأت انحلّ المشكل.

غير أنّ «أنسكمبر» (1989) لاحظ أنّ التّعقيب بعبارة «**من المحتمل**» لا يمكن أن تكون إلاّ في صورة الاحتمال الإيجابيّ، وبعبارة أخرى لا تصحّ إلاّ نتيجة متّصلة بالحدث أو الواقعة المقترنة بـ«**ق**».

(14) أ. لنضف صحنًا آخر على المائدة، فقد يأتي بيار هذا المساء للعشاء.

ب؟؟ اسحب صحنا من المائدة، فقد يأتي بيار هذا المساء للعشاء.

إنّ التّحليل المنطقيّ الذي تعني فيه عبارة (**من المحتمل ق**) ق أو «**لا-ق**» ليس قادراً إذن على تفسير صحّة انتظام التعقيبات المبنيّة على النّتائج التي تمّ استخلاصها واستلزامها من «**ق**» لا غير، ولا وبالتالي على تفسير الوجهة الحِجاجيّة الموجبة لعبارة peut - être «**من المحتمل**». إنّ وصفاً درجيّا لهذه الظّاهرة قد يفضي بنا -على هذا النّحو- إلى اقتراح السّلّم الحِجاجيّ التّالي لعبارة «**من المحتمل**»:

---

24 . [ويصحّ ترجمتها بربّما وقد مع الفعل المضارع. المترجم]



الشكل 3

2.2 الأسئلة والحجاج

إنّ التّحليل الدّلاليّ الكلاسيكيّ للأسئلة المغلقة أي استفهام التصديق (من قبيل **هل ق**) يؤول إلى طرح الخيار الذي قوامه **ق أو لا-ق**.

(15) هل يكون ق؟ ←ق أو لا-ق.

إنّ الفرضيّة الحِجاجيّة (انظر «أنسكمبر» و«دكرو» (1983) فرضيّة مختلفة كلّ الاختلاف، فالتوجيه الحِجاجيّ (التي يرمز إليها بـ **وج**) التي لعبارة «**هل ق**؟» وجهة مطابقة لوجهة العبارة «**لا-ق**» ومماثلة لها

(16) (هل ق؟) = **وج** (لا-ق) / [307]

فإذا صحّت هذه الفرضيّة فهذا يعني وجودَ **أقوال لها قيمة حِجاجيّة دون أن يكون لها مع ذلك قيمة إبلاغيّة** (إنّنا نسلّم بأن يكون سؤال من نوع «**هل ق**» يعبّر عن شكّ القائل في صدق «**ق**»). وتكون البرهنة على ذلك اعتماداً على التّعقيبات بواسطة الرّوابط. لنفترض الأقوالَ الإثباتيّة التّالية (انظر «أنسكمبر» (1989)):

(17) أ. لديَّ شكوك في فوز إيدبرغ. فهو مرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكنّه سينهزم أمام أغاسي.

ب. ؟؟ لديّ شكوك في فوز إيدبرغ. فهو مرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكنّه سيهزم أغاسي.

وبعبارة أخرى فإنّ جزء الخِطاب المدرج بواسطة الرّابط «**لكن**» يجب أن يكون الحجّة التي تدعّم النّتيجة التي محصِّلُها: **لديّ شكوك في فوز إيدبرغ** وهذا ما يفسّر

لماذا لا يمكن للقضيّة التي قوامها «إيدبرغ سيهزم أغاسي» أن تكونَ حجّةً موجّهةً نحو هذه النّتيجة. إنّ السّؤال الذي يمكن أن نطرحه الآن يتعلّق باشتغال الأقوال الاستفهاميّة عندما نستعملها أدلّةً. ونلاحظ بالفعل أنّ ما يحصل من نتائج في المثال رقم (18) يتعارض مع ما يحصل في المثال (17). ولكي نحصل على تماثل المثالين يتحتّم إدراجُ النّفي في السّؤال، (انظر المثال 19). وبعبارة أخرى فإنّ السّؤال **هل ق؟** يتصرّف تصرّفَ إثبات «**لا ـ ق**» من النّاحية الحِجاجيّة.

(18) أ. ؟؟ لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، إنّه الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن هل سينهزم أمام أغاسي؟

ب. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، إنّه الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن هل سيهزم أغاسي؟

(19) أ. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المرشّح للفوز في ويمبليدون ولكن هل أنّه لا ينهزم أمام أغاسي؟

ب. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المرشّح للفوز في دورة ويمبليدون ولكن أما يَهْزِم أغاسي؟

يجب أن نربط الأقوال الاستفهاميّة بما يوافقها من أقوال منفيّة حتّى تكون البرهنة كاملةً على نحو ما نجده في المثال رقم (20).

(20) أ ؟؟ لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المحظوظ في دورة ويمبليدون ولكنّه لن ينهزم أمام أغاسي؟

ب. لديّ شكوك في فوز إيدبرغ، فهو الرّجل المحظوظ في دورة ويمبليدون ولكنّه لن يَهْزِمَ أغاسي؟

3.2 القيمة الإبلاغيّة والقيمة الحجاجيّة

يوجد نمط ثالث من الحجج لإثبات الطّابع الأوّليّ للحجاج على الإبلاغ. والوجهُ في ذلك إثبات أنّ بعض القيم الإبلاغيّة يجب أن تكون مشتقّة من القيمة الحِجاجيّة بدلَ أن يكون الأمرُ عكسَ ذلك. وسننظر تباعاً في العبارات التّالية: presque تقريباً، [308] مقارن التّسوية aussi grand que وفي محمولات من قبيل ذكيّ، وجيّد إلخ. /

1.3.2 اللّبس في عبارة تقريباً 10 ٪

قدّم «أنسكمبر» (1989) مثالاً مهمّا للقيمة الإبلاغيّة التي اشتقّت من القيمة الحِجاجيّة:

(21) تحصّل الحزب الشّيوعيّ تقريباً على 10% من الأصوات المؤيّدة له في آخر العمليّات لسبر الآراء.

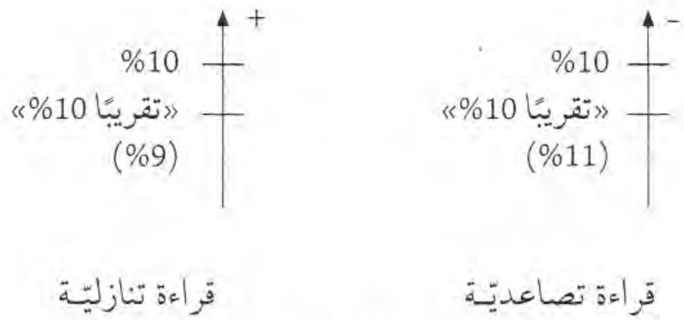
مفــاد هذه الملاحظة أنّ عبــارة «تقريباً 10%» قد تدلّ إمّا على ما هو دون هذه النّســبة المئويّــة بقليل وإمّا على ما هو أكثــر منها بقليل. وتُؤوِّلت عبارة «تقريباً 10%» عند غياب أيّ تدقيــق مخالف علــى أنّها دالّة على معنــى «ما هو دون 10%». ولكنّ ســياق المقال يوجب قراءة تنازليّة بحيث تدلّ عبارة «تقريباً 10%» على ما هو «أكثر بقليل من 10%»

(22) [الآن] يخسر الحزب الشّيوعيّ أصواتاً: كانت نسبة ما حصل عليه في المرّة السّابقة 21 %. أمّا في العمليّات الأخيرة لسبر الآراء فقد حصل تقريباً على نسبة 10%.

و ترجّح القراءةُ التّصاعديّة الدّالّة على ما هو دون 10% بقليل في السّياق التّالي:

(23) كسب الحزب الشّيوعيّ أصواتاً: كانت نسبةُ ما حصل عليه في المرّة السّابقة 5%، أمّا في العمليّات الأخيرة لسبر الآراء فقد حصــــل على 10% تقريبا من الأصوات.

وبعبــارة أخــرى يتعيّنُ معرفةُ الوجهــة الحِجاجيّة العامّة للقول مــن أجل معرفة القيمة الإبلاغيّــة لعبــارة تقريبــاً 10%، ويكون ذلك باختيــار واحد من السّــلّمين الحِجاجيّين الآتيين:



الشكل 4

وقد قدّم «أنسكمبر» و«دكرو» (1983) مثالاً آخر لعبارة تقريباً في المثال (24) وفيه تناقض بين الوجهة الحِجاجيّة المتعلّقة ا بعبارة peu ' أي قليلا (في سلّم النّقصان) وعبارة presque تقريباً في (سلّم الزّيادة):

Peu d'automobilistes dépassent 120 km/h (presque 20%) (24)

هناك عدد قليل من سائقي السّيارات يتجاوزون سرعة 120 كلم في السّاعة (بنسبة 20 % تقريبا)

وقد لاحظ «أنسكمبر» و«دكرو» (1983) أنّه كان بوسعنا – بدل عبارةpresque تقريباً – أن نستعمل عبارة à peine «**لا يكاد**» أو مقطعاً ذا توجيه مضادّ يتمثّل في عبارة mais presque «**لكن تقريباً**». والمسألةُ التي يوضّحها هذا / المثال تتمثّل في أنّ القيمة الإبلاغيّة لعبارة «**تقريباً 20**%» إمّا [309]

أن تكون محدّدة بتوجيه حِجاجيّ سلبيّ يتعلّق بالقول بواسطة عبارة «**قليلاً**» (فعبارة «**تقريباً 20**%» قد تعني إذن معنى أكثر بقليل من 20%) وإمّا أن تكونَ محدَّدةً تخميناً تحديداً تناقصيّا بواسطة توجيهها الحِجاجيّ الموجب وهو ما كان أصلاً للغرابة الحجاجيّة، لكن سنرى في بعض الحالات أنّ الوجهة الحِجاجيّة هي التي تحدّد حقّا القيمة الإخباريّة للقول.

2.3.2 مقارن التّسوية

قدّم «أنسكمبر» (1975) تحليلاً حِجاجيّا طريفاً لمقارن التّسوية وهو تحليل استند إليه هو و«دكرو» في عديد المواضع من كتابهما الصّادر سنة 1983. ومنطلقُهما في ذلك هو الموازنة بين مقارن التّسوية الوارد في المثال عدد (25) وما يشبه الكلام الشّارح له في المثال عدد (26).

(25) إنّ «بيار» طويل بمثل طول مريم.

(26) لبيار قامة تساوي قامة مريم.

تبدو دلالة المثال عدد (25) من الوهلة الأولى دلالة إبلاغيّة ويمكن اختزالها في المثالّ عدد (26) ولكن يمكن أن نبدي على هذه الفرضيّة الاعتراضات الآتية:

(أ) إذا نظرنا في الشواهد المنفيّة الموافقة للمثالين (25) و(26) لاحظنا أنّ المثال (27) له الدّلالة نفسها التي للمثال (28) بينما قد يدلّ المثال (29) على المثال (30 أ) أو (30 ب). وبعبارة أخرى فإنّ قولنا «ليس بمثل طول» يعني دائماً «أقلّ طولاً»، ولا ينطبق هذا على النّفي في القول بالتّساوي في طول القامة:

(27) بيار ليس بمثل طول مريم قَامَةً

(28) طول بيار أقلّ من طول مريم

(29) لا يساوي بيار مريمَ طولاً

(30) أ. بيار أقلّ طولاً من مريم

ب. يفوق بيار مريم طولاً

(ب) ويقترح «أنسكمبر» و«دكرو» - بالإضافة إلى هذا الاختلاف **الدّلاليّ** الأوّل - عدداً من الاختلافات **التّداوليّة**. لنسلّم بأنّ بيار ومريم طفلان، وبوجود تناسب بين السّنّ وطول القامة بصفة عامّة، فسنلاحظ أنّ المثال عدد (25) يمكن أن يخدم النّتيجتين التّاليتين أولاهما أنّ **طول بيار يتجاوز سنّه** وثانيتهما أنّ **طول مريم لا يناسب سنّها**. ولكنّ ذلك المثال لا يخدم النّتيجتين وهما أنّ **طول بيار دون سنّه** وأنّ **طول مريم يتجاوز سنّها**.

(31) إنّ طول بيار يتجاوز سنّه فهو بمثل طول مريم التي تكبره بسنتين.

(32) إنّ طول مريم لا يناسب سنّها، فبيار الذي يصغرُها بسنتين يعادلها طولاً

(33) ؟ إنّ طول بيار دون سنّه فهو بمثل طول مريم التي تصغره بسنتين.

[310] (34) ؟ إنّ طول مريم يتجاوز سنّها، فبيار الذي يكبرها بسَنَتين طويل بمثل طولها./

فما هي الخصائص التي يمكن إسنادها إلى مقارن التسوية بالنّظر إلى الأمثلة السّابقة؟ عندما يكون بيار **متحدّثاعنه** في القول (أي يكون تحديداً موضوعاً للنتيجة) فإنّ المثال «**بيار بمثل طول مريم**» لا يمكن أن يدعم إلاّ نتائج تتعلّق بطوله وهذه نتائج يكون بوسعنا بلوغها بتوسّل حجّة أقوى من قبيل قولنا: «**بيار طويل**» لكن دون أن نتوسّل حجّة موجّهة من النّاحية الحِجاجيّة من نحو: «**ليس بيار طويلاً**». وخلافاً لذلك، فعندما تكون مريم موضوعاً للنّتيجة، نلاحظ أنّ قولنا «**بيار ليس بمثل طول مريم**» لا يمكن أن تكون له إلاّ الوجهة الحِجاجيّة نفسها التي لقولنا إنّ مريم ليست طويلة. لهذا تكون لمقارن التّسوية إذن قيمة حِجاجيّة أساسيّة تفوق قيمته الإبلاغيّة.

(ج) لقد قدّم «أنسكمبر» (1975) حججاً إضافيّة ليبيّن أنّ قولنا «**هو بمثل طول**» لا يمكن اختزاله في قولنا «هو مساوٍ على الأقلّ لكذا» (≥)، فكيف نفسّر أنّ المثال (35) هو مثال مكرّر مطنب وأنّ المثال (36) متناقض إذا ما كان لقولنا «**هو بمثل طول**» الرّمز التّالي ≥ باعتباره قيمةً إبلاغيّة أوّليّة؟ قد نتوقّع بالفعل أنّ الجزء الثاني من الأقوال يكون ذا قيمة إبلاغيّة وليس هذا واقع الحال في قولنا:

(35) إنّ بيار طويل بمثل طول مريم وأنّ مريم هي أيضاً بمثل طول بيار

(36) إنّ بيار بمثل طول مريم ولكنّ مريم ليست بمثل طول بيار.

ثمّ كيف نفسّر في نطاق وصف ذي طابع إبلاغيّ أنّ المثال (37) يكون ممكناً خاصّة للإجابة عن من أعلن أنّ بيار أطول؟ وكيف نفسّر أيضاً أنّه لا يكون لدينا أبداً مثال من قبيل (38)؟

(37) إنّ بيار طويل بمثل طول مريم ولكنّه ليس أطول منها.

(38) ؟؟ إنّ بيار طويل بمثل طول مريم ولكنّ قامته ليست بمثل قامتها.

وممّا تقدّم نستخلص أنّ مقارن التّسوية aussi grand que **بمثل طول** لا يعني التّناظر بين شيئين (وذلك خلافاً لقولنا avoir la même taille «له القامة نفسها»)، وأنّ له قيمة حجاجيّة أوّليّة تكون وجهتها موجبة (وقد اتّخذت الموقع نفسه الذي اتّخذته صفة «طويل») على السلّم الحجاجي.

3.3.2 الحجاج والاقتوالية

إنّ النمط الأخير من أنماط الحجج الذي سنذكره لإبراز الطّابع الأوّليّ للقيمة الحِجاجيّة تقدّمه محمولات من قبيل إحدى الصّفتين: **ذكيّ** أو **جيّد** وهما صفتان نجدهما في المثالين القائمين في رقم (39)

(39) أ. بيار ذكيّ

ب. هذا النزل جيّد.

إنّ هذه المحمولات تفارق محمولات أخرى من نحو محمولي «**مربّع**» أو «**أحمر**»،

وذلــك لأنّ معناهما مرتبط من جهة أولى بتقويم ذاتيّ (للــذّكاء أو الجودة)و لأنّهما – مــن جهــة ثانية - ينجزان أعمالا مضمّنــة في القول من قبيل المــدح والنّصح. وفي مقابل ذلــك لا يُمكن لقائل الأقوال في المثال (40) أن يزعَم أنّه أنجز أعمالاً مضمّنة في القول تختلف عن عمل الإخبار.

(40) أ. الطّاولة مربّعة الشّكل

ب. الغطاءُ أحمرُ اللّون. / [311]

إنّ «دكرو» (1984، الفصل 6) و«أنســكمبر» و«دكرو» (1983، الفصل 7) يقدّمان عدداً من الحجج ليبيّنا أنّ القيمة التّداوليّة (المضمّنة في القول) ليســت قيمةً مشــتقّة من القيمة الإبلاغيّــة. إنّ هذه القيمة – خلافاً لذلك - هي التي تُشــتقّ مــن قيمة أكثر أصالة ذاتِ طابع حجاجيّ، وتبنى الحجّة في مرحلتين اثنتين:

(أ). إذا قرّرنــا أوّلاً أن نُســند قيمــةً إبلاغيّة أوّليّة إلى هذه المَحمــولات فهذا يعني في ميتالغــة عالِــم الدّلالة [اللغة الواصفــة] وجودَ تعريف علميّ لها. وقد رفض «أنســكمبر» و«دكرو» إمكانَ تعريف من هذا القبيل، وبعبارة أخرى، لا توجد بالنّســبة إلى أصحاب التّداوليّــة المُدمجة متصوّرات معرّفة تعريفاً واضحاً وقابلــة لأن توصف وصفا موضوعيّا كاملا وتشتمل على شروط صدق توافق الوحدتين المعجميّتين **ذكيّ** أو **جيّد**

ملاحظة: إنّنا نواجه ههنا مشــكلاً، وهو في صياغته وفي حلّه، قريب من المشــكل الخاصّ **بالكلمات غير المصنّفة والكلمات الغامضة.** ونذكــر (انظــر في هــذا الفصل 14، الفقرة: 2.1.1لمزيــد من التحليل)أنّ الكلمــةَ غير المُصنّفة (من نحو كلمتي «**سخيف**» و«**غبيّ**» وغيرهما) تُحدّ من النّاحية الدّلاليّة بكونها لا تكتســب قيمةً (مرجعيّة وإحاليه أو غيرها إلاّ عند استعمالها) فالسّخيف هو من يُقال عنه إنّه كذلك. أمّا المشكل المتعلّق بالكلمات الغامضــة فهــو مختلف عمّا تقدّم ذكره ولكنّه مع ذلك يُطرح بالطّريقة نفســها التي طُرح بها المشــكل السّــابق. فكلمة من نحو كلمة «**أصلع**» ليســت لها – منذ الوهلة الأولى - دلالة دقيقة بعينها بما أنّ شــروط استعمالها تتعارض عمومًا مع شروط صدقها وبالفعل فنحن نقول عمّن فقد جزءاً كبيراً من شَعره إنّه أصلع في الوقت الذي نقبل فيه أنّ «**الأصلع**» يعني ذاك الذي فقد كلّ شَــعره، وفــي كلتا الحالتين، كما في حالــة المَحمولات التّقويميّة من قبيل محموليْ «**جميل**» و«**ذكيّ**»، لا يكون المعنى قابلاً للتّحديد بمعزل عن استعمال العبارة.

وفي نطاق النّظريّات الدّلاليّة الكلاسيكيّة، يُحدّ مفهوم من قبيل «**ذكيّ**» بمجموعة من الشّروط يُقال إنّها ضروريّة وكافية. إذا أردنا إطلاقَ صفة «**ذكيّ**» على شخص ما (س) وأردنا أن تنطبق عليه الدالة **ذكيّ** (س) انطباقاً حقيقيّا، وجب أن يستوفي المتغيّر (س) كلّ الشروط الضروريّة التي تحدّد المحمول.

والمسألة التّجريبيّة التي تُطرح على عالم الدّلالة هي معرفة الكيفيّة التي تُضبط بها هذه الشّروط. إنّ علم الدّلالة الشّكليّ قد توصّل، بطريقة أو بأخرى، إلى حلّ المسألة المذكورة. فدلالة المحمول ذي المتغيّر الواحد (مثل محموليْ «**ذكيّ**» و«**جيّد**» وغيرهما)، تتكوّن من مجموع الكلمات

التي تكوّن ما صدقها. فتكون دلالة المحمول الذي يشتمل على متغيّر واحد مجموعة العناصر أو الكلمات التي تستوفي هذه العلاقة (انظر «داوتي»، «وول» و«بيترز» 1981، و«غاليميش» 1991).

ونحن واجدون مقاربةً غير كلاسيكيّة مختلفة ضمن الدّراسات المنزّلة في علم الدّلالة العرفانيّ، والتي تنتسب إلى نظريّة الطراز (انظر «لايكوف» 1987، و«كليبر» Kleiber 1990 للظّفر بخلاصة تأليفيّة جيّدة). ففي نطاق نظريّة الطراز لا يحدّ معنى مفهوم ما بمجموعة من الشّروط الضروريّة الكافية وإنّما يحدّ معناه بالاعتماد على الخصائص أو السمات النموذجيّة، تلك التي يترجّح أن يشترك فيها الأفراد المنتمون إلى المقولة ويكونون تجليّاتها أو نُسَخها. فإذا ما طُبّق الأمرُ على المحمولات التّقويميّة، فإنّ ذلك يستلزم ألاّ تحدَّ كلمة «**ذكيّ**» مثلاً بالخصائص الضروريّة وإنّما بالخصائص النّموذجيّة. ويتعلّق الأمر حينئذ بمعرفة الخَصائص النّموذجيّة لمفهوم كلمة «**ذكيّ**»
[312] وما إذا كان / من المفيد اعتماد مفهوم الطراز لدراسة دلالة المفاهيم التّقويميّة (انظر في هذا النّطاق الفصل 14، الفقرة 2.2)

(ب) كيف يتسنّى لنا إذن تفسير القيم التّداوليّة التي للأقوال من جنس ما في المثال (39)؟ سيلجأ أصحاب النّظرة الكلاسيكيّة أو الوصفيّة إلى **قوانين الخطاب** لتفسير أنّ قولنا «إنّ هذا النّزل فخم» يعني أنّنا ننصح به (انظر ههنا الفصل نفسه 7، الفقرة 3). إنّ لهذا القانون الخِطابيّ الشّكل التّالي: «إنّ إسنادَ صفاتٍ تعتبر صفاتٍ إيجابيّةً إلى موضوع مّا، هو ضرب من الثّـناء علـيه وامتداحه» (انظر «أنسكمبر» و«دكرو» 1983، ص 172): وسيُستخدم هذا القانون الخطابيّ كذلك لتفسير القيمة المدحيّة في قولنا «**إنّ بيار ذكيّ**». وميزة هذا التّحليل ميزة لا جدال فيها، فهو يفسّر أوّلا إمكان استعمال أقوال من هذا النّوع في القياسات الشّكليّة كما هو في المثال (41) ثانيا عدم إمكان استخدام مبادئ خاصّة جدّا ومرتجلة تُبيّن أنّ القولَ الذي انطلقنا منه فقد قيمته التّداوليّة وهي مبادئ تكون في بعض الأنواع من التّراكيب ولا سيّما تلك التي تكون مضمّنة في مركّبات أوسع منها من جنس الجمل الشّرطيّة. فالجملة الشّرطيّة في المثال (42 أ) في التّحليل الكلاسيكيّ تؤوّلُ بالطّريقة نفسها التي تُتَأَوَّلُ بها جملة (42 ب).

(41) أ. إذا كان هذا النّزل جيّدا كان باهضَ الثّمن.

ب. هذا النّزل جيّد

ج. إذن فهو نزل باهض الثّمن

(42) أ. إذا كان هذا النّزل جيّداً وجب أن يكونَ باهضَ الثّمن

ب. إذا كان النّزل في وسط المدينة وجب أن يكونَ باهضَ الثّمن.

إنّ الموقف الذي تبنّاه «أنسكمبر» و«دكرو» لحلّ هذه الصّعوبات والإبانة عن القيمة الحِجاجيّة الأوّليّة للمحمولات التّقويميّة **موقف غيرُ وصفيّ بالأساس** يرفض اللّجوءَ إلى

قوانين الخطاب. وقد توخّيا خطّة مختلفة تماماً اعتمدا فيها مفهوماً كان «بنفنيست» أوّل من قال به (1966 الفصل 23) وهذا المفهوم هو مفهوم الاقتواليّة (انظر «أنسكمبر» 1979 لمزيد التعمّق في هذا المفهوم) وقوامُه أنّ القيمة الإخباريّة تشتقّ اشتقاقاً اقتواليّا من قيمتها الحِجاجيّة الأوّليّة.

يجب أن يُفهم مفهوم **الاقتواليّة** على النّحو التّالي: إنّ عبارة **ع**$_2$ تشتقّ من النّاحية الاقتواليّة من عبارة **ع**$_1$، أوّلا إذا كان الدّالّ في ع$_2$ مَصُوغاً من الدّالّ الذي لـ **ع**$_1$ بحيث يذكّر به[25]، ثانيا، إذا كان المدلول مدلول$_2$ **مدلول** للعبارة ع$_2$ لا يعتمد المدلول **مدلول**$_1$ للعبارة-**ع**$_1$ وإنّما يعتمد قيمة تداوليّة ناتجة عن قول **ع**$_1$ (انظر «أنسكمبر» و«دكرو» 1983، ص 173). والمثال على ذلك أنّ الاسم «الّلامبالاة» مشتقّ اقتواليّ من عبارة «لا أبالي» فكيف يمكن من هذه النّاحية أن نفسّر القيمة الوصفيّة لقولنا «هذا النزل جيّد» من خلال الاشتقاق الاقتواليّ؟ إنّ المعنى **م**$_1$ الرّاجع إلى عبارة **ع**$_1$ (**س** جيّد) هو عمل حجاجيّ لصالح **س**. وانطلاقاً من عبارة **ع**$_1$ يجب التّسليم بصياغة عبارة ع$_2$ وهي عبارة لا يكون المعنى «**م**$_2$» فيها مطابقاً لمعنى **م**$_1$ (من حيث يكون الحجاج لصالح **س**)، ولكنّه معنى يدمج الخَصائص المقترنة بالعمل الذي تنجزه عبارة **ع**$_1$ والمشتقّة منه. [وبعبارة أخرى] إذا سلّمنا بقانون للخطاب يفيد / أنّ إلقاء القول الذي ينجز عملاً حجاجيّا [313] تبرّره خاصّيّة الموضوع الذي يصاغ في شأنه الحجاج («أنسكمبر» و«دكرو» 1983، ص 173)فإنّنا نشتقّ من النّاحية الاقتواليّة السّمات الموضوعيّة المتّصلة بالمحمول «جيّد» من خلال المدلول **مدلول**$_1$ لتكوين الدلالة **مدلول**$_2$ المرتبطة بعبارة **ع**$_2$.

وإجمالاً كلّما استعملنا جملةً من نحو «هذا النزل جيّد» أتاحت لنا عمليّة الاشتقاق الاقتواليّة أن نقرأها على أنّها دالّة على قولنا: لهذا النزل الخصائص التي تشرّع العمل **الحجاجيّ** الذي نُوقعه بنطقنا بـ«هذا المنزل جيّد» (المرجع السّابق، ص 174).

ملاحظة: نشير إلى أنّ تفسيرَ عمليّة الاشتقاق الاقتواليّ يقتضي ضرورةَ الاستنجادَ بقانون من قوانين الخطاب يفسّر الانتقال من **مدلول**$_1$ م$_1$ إلى **مدلول**$_2$ **م**$_2$، وإذنْ يبدو مستحيلاً الاستغناءُ عن اللّجوء إلى قوانين الخطاب ذلك أن هذه القوانين في التّحليل ذي الطّابع الوصفيّ تتدخّل لتفسير الانتقال من القيمة الإبلاغيّة إلى القيمة التّداوليّة. وتتدخّل قوانين الخطاب أيضاً في مجال التّحليل الحجاجيّ لتبرير عمليّة الاشتقاق الاقتواليّ التي تفسّر الانتقال من القيمة الحِجاجيّة إلى القيمة الإبلاغيّة.

25 . وذلك من قبيل الفعلين بسمل وحمدل اللذين صيغا من عبارة بسم الله والحمد لله. [المترجم].

3. الحجاج والمواضع

1.3 الحجاج والاستدلال

من أهمّ المميّزات التي تتّسم بها نظريّة الحجاج لدى «أنسكمبر» و«دكرو» تلك التي ترفض الخلطَ أو الجمعَ بين الحجاج والاستدلال. **فالحجاج** عندهما علاقة من طبيعة خطابيّة تقوم بين قولين أحدهما يكون حجّة وثانيهما يكون نتيجة، بحيث إنّ القائل يقدّم حجّة حتّى يقنع [المخاطب] بالتّسليم بنتيجة ما. أمّا **الاستدلال** فهو العلاقة التي تنعقد بين حدث **س** وإلقاء قول **ق** حيث يكون **س** نقطة انطلاق لاستنتاج ما يُفضي إلى إلقاء القول **ق**. ألا ترى أنّ القول الأوّل [أي الجملة الابتدائيّة] في الشاهد (43) هو حجّة تخدم القول الثاني [أي الجملة المستأنفة]. أمّا في المثال (44) فإنّ الحدث الذي أفاد به القول **أ** هو الذي يتيح الاستدلال الذي كان وراء القول **ب**.

(43) لستُ ثريّا على النّحو الذي تتصوّره. إليك السّيّارة لتذهب إلى السّينما.

(44) **أ**. لقد هاتف بيار، إنّه سيأتي غداً

ب. عليك إذن أن تكون سعيداً بهذا الخبر.

ففي المثال (43) نجد أنّ العلاقة الحجاجيّة لا تكون بين مضمون أوّل ومضمون ثان، وإنّما تكون بين عملين مضمّنين في القول أوّلهما إخبار وثانيهما ترخيص. وهذا يعني أنّ هناك عملين منجزين في الحجاج: عمل الحجاج وعمل الاستنتاج. أمّا في المثال (44) فإنّ الحدث (**س**) الذي كان وراء الاستدلال هو قول، ولكنّ هذا ليس نتيجة ضروريّة، والمثال على ذلك أنّه إذا فتح شخص (**أ**) النّافذة وتأمّل جمال الطّقس في الصّيف أمكنه أن ينجز استدلالاً يُفضي إلى إلقاء القول (45):

(45) إذن هل سنقوم بهذه الرحلة ؟ / [314]

يتناول «أنسكمبر» و«دكرو» (1983، ص 11) بالتحليل صورة أخرى من صور المسألة، وآية ذلك أنّ الاستدلال يُمكن أن يُجرى من خلال عمل قول مثل السّؤال، أي من خلال الحدث المخصوص الذي يتجسّم في إلقاء قول مثلما يوضّحه المثال(46)

(46) **أ** قل لي كيف صار أمرُ بيار؟

ب أنت تهتمّ بأمر بيار إذن؟

إنّ التّمييز بين **الحجاج والاستدلال** يُمكن أن يبرّر على النّحو التّالي:

نحن نجد من جهة أولى ضروباً من الاستدلال الممكن في الحوارات ولكنّ هذه الضّروب غيرُ ممكنة في المونولوجات [أحاديث النّفس] (انظر المثالين 47 و48)، ومن جهة أخرى نجد أنّ بعض العمليّات الحِجاجيّة لا تستند إلى أيّ ضرب من ضروب الاستدلال (انظر المثال 49).

(47) **أ** يشكّ بيار في وجود مريم هنا

ب قل لي، هل توجد مريم هنا؟

(48) ؟ يشكّ بيار في وجود مريم هنا، فهي إذن هنا.

(49) إنّي متردّد في اشتراء هذه السّيارة. هل هي سيّارة اقتصاديّة من كلّ الجوانب؟

إنّ المخاطَب في المثال (47) يمكنه أن يبني تعقيبه على المقتضَى التالي: «إنّ مريم هنا» ويشير بذلك إلى أنّه كان يجهل وجودَ مريم قبل أن يُلقيَ شخص «**أ**» قوله: «يشكّ بيار في وجود مريم هنا»، ولكنّ هذا الإمكان غير قائم في المونولوج إذ لا يستطيع المتكلّم أن يفترض المقتضى (ق) ويخبر بالمضمون نفسه ق بحسَب **قانون منع تحصيل الحاصل** لدى ‹دكرو› (انظر 1972، ص 83) وهو قانون يحكم بالسّذاجة على ضروب الاستدلال التي تكتفي فيها النّتيجةُ بإعادة صياغة المقدّمات. ففي المثال (49) لا يمكننا أن ندّعي آنّ حدَثاً (**س**) هو سبب إلقاء قول ما بما أنّ المتكلّم يطرح سؤالاً بدل أن يخبر بحدث. وبناء على ما تقدّم، وبموجب المسلّمة الحِجاجيّة التي تفترض أنّ السؤال «**هل ق**» له الوجهة الحجاجيّة للقول«**لا - ق**»، ندرك أنّ السّؤال يُمثّل حجّةً تخدم النتيجة التالية «**أنا متردّد في شراء هذه السّيّارة**».

2.3 الحجاج والوجهة الحجاجيّة والعوامل الحجاجيّة

من الأسئلة التي يمكن إثارتُها عند تناول مسألة الحجاج في اللّغة على النّحو الذي به طُرح في نظريّة الحجاج السّؤال الخاصّ بمعرفة المبادئ والقواعد أو القوانين التي تنعقد بها الصّلات بين الأقوال داخل عمليّة الحجاج. فإذا قبلنا الفرقَ بين الحجاج والاستدلال أمكننا بعدُ التّكهّن بأنّ المبادئ المعنيّة لن تكونَ مبادئ استدلاليّة. إنّها – في تقدير ‹أنسكمبر› و‹دكرو› مبادئ أساسُها ذو طابع خِطابيّ وحجاجيّ. وهذا يعني من جهة أولى أنّ مجال تطبيق هذه المبادئ هو **الخطاب**، ويعني من جهة ثانية أنّها مبادئ موسومة بسمة حجاجيّة هي سمةُ **الدَّرَجيّة**. وثمّة خاصّيّة ثالثة يمكن إقرارها من الآن: [هي الوجهة الحجاجيّة] فإذا كان الحجاجُ يفرض بعض الأنماط من التعقيب وعدداً من المتتاليات الخِطابيّة، كان موضوعُ المبادئ الحِجاجيّة في هذه الحالة **الوجهةَ الحِجاجيّة** للجمل التي تستعمل في الحجاج. / [315]

سنعرّف **الوجهة الحِجاجيّة** على النّحو التّالي: إنّ **الوجهة الحِجاجيّة** هي الاتّجاه الذي [يُعيّن] للقول قصدَ الوصول إلى هذا القسم من الاستنتاجات أو إلى غيره. إنّ الوجهة الحِجاجيّة هي خاصّيّة من خَصائص الجملة، موضوع أداء القول وهي التي تحدّد معنى القول، وإن شئت قلنا تُسند وجهة حجاجيّة ما إلى جملة ذات دالّة في شكل حجّة، وبحكم هذه الوجهة يُمكن للحجّة أن توظّف في هذا القسم من الاستنتاجات أو في قسم آخر.

فما هي العوامل التي تحدّد أو لا تحدّد إسنادَ وجهة إلى الجملة المقولة؟ يوجد

نوعان من العوامل الأساسيّة التي تحدّد وجهة الجملة: العوامل الخطابيّة والعوامل اللغويّة ونقصد بالعوامل الخطابيّة ضروب التعقيب والاستئناف التي تسمح بها. أمّا العوامل اللّغويّة فالمقصودُ منها حضور الواسمات اللّغويّة المختصّة في تعيين الوجهة الحِجاجيّة، وتُسمّى هذه الواسمات عوامل حِجاجيّة. **والعاملُ الحجاجيّ** – حين يجري في الجملة - واسمٌ لغويّ يقيّد احتمالاتها عندما يعيّن لها وجهةً حِجاجيّة. وسننظر في هذه المفاهيم (الخاصّة بالوجهة الحِجاجيّة والعامل الحِجاجيّ) من خلال الأمثلة التّالية:

(50) أ. ستُفلس. إنّ ثمن هذه البضاعة 200 فرنك

ب. ستوفّر مالاً[كثيرا]. إنّ ثمن هذه البضاعة 200 فرنك

(51) أ. ؟؟ ستفلس. إنّ ثمن هذه البضاعة لا يساوي إلاّ 200 فرنك

ب. ستوفّر مالاً [كثيرا]. إنّ هذه البضاعة لا تكلّف إلاّ 200 فرنك.

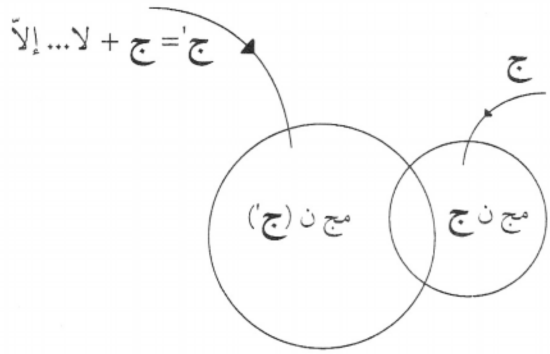
توضّح هذه الأمثلة الأمرَ التّالي: ففي حين يكون القول «**ثمن هذه البضاعة 200 فرنك**» قولاً محايداً من ناحية وجهته الحِجاجيّة (وهو قول يمكن أن يصلح حجّة مؤدّية إلى نتيجة فحواها «**ستُفلس**» كما يمكن أن يصلح للنّتيجة المعاكسة) يكون القول الذي مؤدّاه «**إنّ هذه البضاعة لا تساوي إلاّ 200 فرنك**» لا يصلح إلاّ لنتيجة محصّلها «**ستوفّر مالاً**». ثمّة إذان حصر لإمكانات الحجاج من خلال القول «**إنّ هذه البضاعة لا تكلّف إلاّ 200 فرنك**». إنّ الحصرَ المؤدَّى بتركيب «لا... إلاّ» يعمل باعتباره عاملاً حجاجيّا يقيّد الاحتمالات الحِجاجيّة للجملة التي يتعلّق بها.

ملاحظة: نشير إلى أنّ تحديد الوجهة الحِجاجيّة للقول ليس معطى سياقيّا في إطار النّظريّة التي نُعْنَى بها هنا.إذ أنّ ضروب التعقيب والاستئناف في الخطاب هي التي تحدّد الوجهة الحِجاجيّة في المثال (50) كما يُحدِّدُها تركيب الحصر في المثال (51).

إنّ هذه الأمثلة تبرز لنا الفرق القائم بين **النّتيجة والوجهة الحِجاجيّة**. فالنّتيجة هي القول الضّمنيّ أو الصّريح الذي استخدِمت من أجله الحجّة. أمّا الوجهة الحِجاجيّة فهي الاتّجاه المسند إلى الجملة. وهكذا فإنّ قولنا «**ثمن هذه البضاعة 200 فرنك**» يكتسب الوجهة الحِجاجيّة التي مؤدّاها «**باهضة الثّمن**» في المثال (50 أ) و«بخسة الثّمن» في المثال (50 ب). ويكون هذا التّحديد بموجب العلاقة القائمة بين **الحجّة** والنّتيجة. ومقابل ذلك، نجد أنّ القولَ الذي مؤدّاه «**هذه البضاعة لا تساوي إلاّ 200 فرنك**» لا تكون له الوجهة التي تكون لقولنا «**بخس الثّمن**». والنّقطة المهمّة هنا هي
[316] أنّ هذا التقييد في احتمالات الحجاج /، مستقلّ عن أيّ تعديل [في المضمون] المرجعيّ أو الإبلاغيّ: فقولنا «**هذا الشّيء لا يكلّف إلاّ 200 فرنك**» يعني دائماً – من النّاحية الإبلاغيّة - قولنا «**يكلّف 200 فرنك**» بينما نجد أنّ قولنا «**هذا لا يكلّف إلاّ 200 فرنك**» لا يعني من النّاحية الحجاجيّة قولنا «**هذا يكلّف 200 فرنك**».

وقد قدّم «أنسكمبر» المسائلَ بطريقة حساب المجموعات حتّى يبيّن الفروقَ القائمةَ بين المثالين (50) و(51)، ويتمثّل محتوى تقديمه في أنّ مجموع النّتائج (ن) المقصودة من جملة (**ج**) (**هذا الشّيء**

يبلغ ثمنه 200 فرنك) مرتبط ارتباطاً قائماً على التّقاطع الجزئيّ بمجموعة النّتائج المقصودة بـالعبارة **ج' = ج**، + لا... إلاّ (انظر الشّكل 5).



مج ن (ج) مجموعة النتائج ن المقصودة لجملة (ج)

الشكل 5

كان يجب أن تُفسَّر الوضعيّة المجسَّمة بالمثالين (50) و(51) بمفهومي **الوجهة الحِجاجيّة والعامل الحِجاجيّ** ولكنّ الأمر – لسوء الحظّ - ليس على هذا القدر من البساطة حتّى مع العامل الحِجاجيّ نفسه، وهذا شأن سلسلة الأمثلة التّالية حيث لا يقلّص إدراجُ العامل الحِجاجيّ «لا... إلاّ» [والذي نؤدّيه في العربيّة كذلك ب إنّما] إمكانات الحجاج.

(52) أ. أسرع، إنّها الثّامنة.

ب. تمهّل إنّها الثّامنة.

(53) أ. أسرع، إنّما هي الثّامنة.ليست إلا

ب. تمهّل، إنّما هي الثّامنة.

إنّ التّحليل القائم على أساس الوجهة الحِجاجيّة والعامل الحِجاجيّ ينبغي أن يؤدّي إلى التّكهّن بأنّ القولَ في المثال (53 أ) قول مستحيل من النّاحية الحِجاجيّة. وبالفعل، فإذا كان قولنا «**إنّما هي الثّامنة**» قولاً موجَّهاً حجاجيّا إلى نتيجة مؤدّاها «**الوقت مبكّر**» فإنّنا لا نفهم كيف ولماذا يمكن أن تُستخدَمَ هذه الحجّة للوصول إلى نتيجة مؤدّاها «**أسرع**»/. [317]

ولتفسير هذه الظّاهرة المفارقة يتعيّن أن نضيف مفهوماً جديداً إلى الوصف ذي النّزعة

الحِجاجيّة وهذا المفهوم هو الموضع أو القاعدة الحِجاجيّة.

3.3 التّعقيبات الحِجاجيّة والمواضع

1.3.3 المواضع والأشكال الموضعيّة

إنّ مفهــوم الموضــع (وجمعــه مواضع) الذي اســتعير من **مواضـع** ‹**أرسـطو**›، مفهومٌ يُعَيِّــنُ مبادئَ مقبولةً داخل مجموعة لغويّة، وهذه المبــادئ تكون بمثابة الدّعائم للعمليّة الحِجاجيّــة. فإذا برّرتُ رغبتي في متابعة ســباق دورة فرنســا للدّرّاجــات عند بلوغه نقطة «ألــب هــواز» (L'Alpe d'Huez) بالقول (54) فإنّما أشــير إلى موضع مــن نوع «**لا يجب أن تفوتك الأحداث الرّياضيّة الكبيرة**».

(54) سأتابع مرحلة الوصول إلى نقطة «ألب هواز»، فهي المرحلة الأهمّ في سباق الدورة.

هكذا نجد أنفســنا في الوضعيّة التّالية: فبدل أن تكون العلاقة الحِجاجيّة علاقةً آليّةً بين قســم الحجج وقســم النّتائج، يرى ‹أنســكمبر› و‹دكرو› (انظر ‹دكرو› 1982، 1983، 1987 وانظر أيضاً ‹أنســكمبر› و‹دكرو› 1986 و‹أنسكمبر› 1989) أنّ هذه العلاقة تمرّ عبر القواعد الحِجاجيّة وتقوم واسطة بينها. ولهذه القواعد خاصّيّة أساسيّة (علاوة على كونها محــلّ إجماع) هي أنّها ذات طبيعة درجيّة. فشــكلها العامّ من نــوع القاعدة التي مؤدّاها «بقــدر ما يكــون لموضوع ما خاصّيّة **خ** يكــون للموضوع **م**' (وهــو موضوع مطابق للموضــوع «**م**» أو مختلف عنه) خاصّيّــة (**خ**'). وإذا أجملنا العلاقات **خ** (**م**) و**خ**' (**م**') تباعاً بواسطة الأشكال القضويّة (**ق** و**ك**) حصلنا بضرب من التّركيب المنطقيّ على أربع بنى منطقيّة تسمّى أشكالاً موضعيّة (انظر ‹دكرو› 1983 و1987) من نوع:

(55) أ. ، + **ق**، + **ك** >

ب. ، - **ق**، - **ك** >

ت. ، + **ق**، - **ك** >

ث. ، - **ق**، + **ك** >

فمن النّاحية المنطقيّة، إنّ الأشكال الموضعيّة (أ) و(ب) من جهة و(ت) و(ث) من جهة أخرى يجب أن تدلّ – بطريقة ما - على العلاقة نفسها، ولذلك نقول إنّ هذه الأشكال الموضعيّة تتعلّق **بموضعين متعارضين** يمثّلان إيديولوجيّتين مختلفتين بينما تمثّل الأشكال (أ) و(ب) من جهة و(ت) و(ث) من جهة أخرى **الأشكال الموضعيّة المتبادلة**. فالمتكلّم الذي يقبلُ المثال (55 أ) لا يمكن أن يرفض المثال (55 ب).

ونحن نشير أيضاً قبل أن نقدّم تفسيراً لاشتغال المواضع داخل التّسلسلات إلى أنّ هذه المواضع قلّما تكون موضّحةً من ناحية أنّها قلّما تكون موضوعَ إخبار. وسنقارن في هذا السّياق بين درجات صفة «**طبيعيّ**» في عمليّات الحجاج التّالية:

(56) **أ** هل تريد كأساً أخرى من الخمر؟

ب لا، شكراً لك، إنّي أقُود السّيّارة. / [318]

(57) **أ** هل تريد كأساً أخرى من الخمر؟

ب ؟ لا، شكراً، كلّما احتسينا الخمر زاد احتمالُ التّسبّب في حادث ونحن نقود السّيّارة.

ثمّ إنّ العلاقة التي يدرجها الموضع لا تكون لها قيمة إلاّ في منطقة ذات صحّة خاصّة. فإذا أمكننا قبول موضع مؤدّاه «إنّنا نسبح في الطّقس الجميل» أمكننا تماماً أن نشير إلى أنّ حدود الحرّ التي تسوّغ تطبيق آليّات الموضع قد وقع تجاوزها وذلك إذا ما كانت درجة الحرارة مرتفعةً جدّا.

(58) أ هل تأتي للسّباحة؟

ب لا، إنّ الطّقس شديد الحرارة.

إنّ صفة من قبيل «شديد» تشير حقّا إلى أنّ المنطقة التي يكون دونها تطبيق آليّة الموضع ممكناً قد وقع تجاوزها كما تشير إلى أنّ الموضع لم يعد ممكنَ التّطبيق.

2.3.3 المواضع والمسارات التّأويليّة

لنعد إلى الأمثلة التي أشـكلت بالنّسـبة إلى النّظريّة غير الموضعيّة التي للحجاج أو للحجاجيّة الضّعيفة (انظر ‹موشلر› 1989 أ).

(52) أ. أسرع، إنّها الثّامنة.

ب. تمهّل إنّها الثّامنة.

(53) أ. أسرع، إنّما هي الثّامنة.

ب. تمهّل، إنّما هي الثّامنة.

فكيـف نفسّـر أنّ التّعقيب في (53 أ) تعقيـب ممكن، بينما يتعيّـن على التّركيب الفرنسـيّ[26] ne. .que - بشـكل مسـبق - أن يوجّه جملةَ «الآن السّـاعة الثّامنة» على سلّم «التّبكير»؟ إنّ تفسـير ذلك دفع ‹أنسـكمبر› و‹دكرو› إلى تقديم فرضيّة قوامُها وجود طريقتيـن لاعتبار الزّمن الذي يُمكن التّصـرّف فيه. فالمبدأ الأوّل يقتضي وجوب التّمهّل أو التّصـرّف في الزّمن الذي هو في متناولنا، وهو ما يسـتلزم قاعـدةً مفادُها «كلّما توفّر لدينا الزّمن قَلّت ضرورة الإسـراع» (انظر $ز_1$ في المثال 59). أمّا المبدأ الثّاني على خلاف ما تقدّم، فيشير إلى عدم إضاعة الوقت وهو ما يمكن تمثيله بواسطة الشّكل الموضعيّ التالـي: «كلّمـا توفّر لدينا الوقت تحتّم إسـراعنا» (انظر $ز_2$ في المثـال 59). فإذا اعتبرنا القضيّـة التّالية (**ق**) «لدينـا الوقت» وما ينتج عنها «**ك**» يجب الإسـراع حصلنا على

26 . الذي يؤدّى بالعربيّة إمّا بتركيب الحصر أو بالقصر. [المترجم]

الأشكال الموضعيّة الأربعة التّالية:

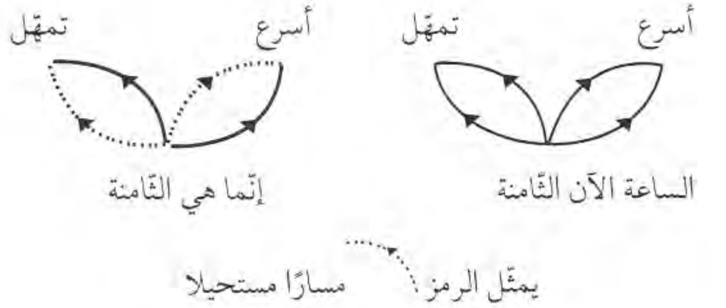
(59) **ز**$_1$. كلّما كان لدينا وقت تعيّن إسراعنا < + **ق**، + **ك** >

ز$_2$. كلّما قلّ الوقت ضعف وجوب إسراعنا < - **ق**، - **ك** >

ز$_3$. كلّما كان لدينا وقت ضعف وجوب إسراعنا < + **ق**، - **ك** >

ز$_4$. كلّما قلّ الوقت لدينا وجب إسراعنا < - **ق**، + **ك** >

فماذا تمثّل هذه الأشكال الموضعيّة المختلفة؟ إنّها تُعرَّف بحسب ‹أنسكمبر› و‹دكرو› **المسارات** أو **السّبل** التي يتعين علينا أن نسلكها لوصل حجّة بنتيجة، وقد مثّل ‹أنسكمبر› (1989 ص 25) ذلك بالرّسوم التّالية: / [319]



الشكل 6

إنّ الوظيفة المسنَدة إلى المواضع تستلزم تعديلَ التّعريف الخاصّ **بالعوامل الحِجاجيّة**. فنحن لا يمكننا القولُ بحسَب ما جاء في الشّكل رقم (6) إنّ العاملَ الحِجاجيّ يقلّص إمكانات الحجاج في جملة من الجمل. فما يقلّصه إنّما هو المسالك التّأويليّة التي تصل الحجّة بالنّتيجة. ونحن نلاحظ بالفعل أنّ قولنا «**إنّ السّاعة الآن هي الثّامنة**» قول يمكن أن يُفضي إلى النّتيجة التّالية «**أسرع**» من خلال مسارين مختلفين هما (**ز**$_1$ أو **ز**$_4$)، وأمّا المسلك الرّابطُ قولَنا «**ليست السّاعة إلاّ الثّامنة**» بالنّتيجة «**أسرع**» فيتّخذ بالضّرورة مسلك (**ز**$_1$)، فالتّركيب الحصريّ «**ليس... إلاّ**» يعيق استعمال المسلك (**ز**$_4$) باعتباره مساراً ممكناً يصل الحجّة بالنّتيجة.

إنّ ‹أنسكمبر› (1989) يستعمل التعقيبات بواسطة عبارة «même» «ليبيّن الدّور الذي يلعبه تركيب الحصر [«ليس... إلاّ» أو القصر بإنّما في العربيّة.] في فتح بعض المسالك أو في غلقها. وسنذكر (انظر ههنا الفصل 10، الفقرة 4.1.2) أنّ العبارة الفرنسيّة «même» تشير إلى أنّ الحجّة التي تعدّلها تتنزّل دائماً في أعلى درجات السّلّم الحِجاجيّ ولذلك يتوجّب أن يكون قولنا «بل **ك**»

وقولنا «بل ك»تشتركان في نفس الوجهة الحجاجيّة في نطاق القول **ق** أي ينتميان إلى السلّم الحِجاجيّ نفسه[27]. إنّ جدول الأمثلة المعدّلة بواسطة même «بل» يشتمل على الأقواس التي ذكرت فيها المواضع المستعملة والمحظورة وهو كالتّالي:

(60) أ. أسرع، إنّها السّاعة الثّامنة، بل إنّها السّاعة الثّامنة وخمس دقائق (**ز**$_4$)

ب. أسرع، إنّها السّاعة الثّامنة، بل إنّها السّاعة الثّامنة إلاّ خمس دقائق (**ز**$_1$)

(61) أ. تمهّل، إنّها السّاعة الثّامنة، بل السّاعة الثّامنة وخمس دقائق (**ز**$_2$)

ب. تمهّل، إنّها السّاعة الثّامنة، بل إنّ السّاعة الآن الثّامنة إلاّ خمس دقائق (**ز**$_3$).

(62) أ. *أسرع فليست السّاعة إلاّ الثّامنةَ بل إنّ السّاعة ليست إلاّ الثّامنة وخمس دقائق (***ز**$_4$)

ب - أسرع فليست السّاعة إلاّ الثّامنةَ بل إنّ السّاعة ليست إلاّ الثّامنة إلاّ خمس دقائق (**ز**$_1$)

(63) أ *تمهّل، فليست السّاعة إلاّ الثّامنةَ بل إنّ السّاعة ليست إلاّ الثّامنة وخمس دقائق (***ز**$_2$)

ب. تمهّل، فليست السّاعة إلاّ الثّامنةَ بل إنّ السّاعة ليست إلاّ الثّامنة إلاّ خمس دقائق (**ز**$_3$) / [320]

فمــا هي النّتائج التي يمكن اســتخلاصها من هذه التّحاليــل؟ إنّها نتائج ثلاث (انظر «أنسكمبر»، 1989، ص 24):

(أ) تحدّد الجملة مجموعة النّتائج التي يمكن أن تبلغها من خلال المواضع المتدرّجة التي يمكن أن تُقرن بها، ولا تحدّد بالاعتماد على مجرّد مواطن ذكر الجملة في الخطاب.

(ب) لا تكفي معرفة الوجهة الحِجاجيّة للجملة المنطوق بها للوصول إلى نتيجة مّا، بل يجب اعتماد موضع من المواضع.

(ج) إنّ العوامل الحِجاجيّة لا تحدّد الوجهة الحِجاجيّة للجمل التي تحوّرها تحديداً مباشراً، ولكن لها - بدلاً من ذلك - وظيفة تقليص استعمال المواضع التي تسمح ببلوغ مجموعة النّتائج.

---

27 . تترجم الكلمة الفرنسيّة ,même. بأكثر من عبارة في العربيّة انظر في هذا العمل الفصل العاشر. المترجم

3.3.3 النّزعة الحجاجيّة الضّعيفة والنّزعة الحجاجيّة القويّة: إعادة النّظر في عبارة presque «تقريباً»

واجهتنا في نطاق النّظريّة الكلاسيكيّة أو غير الموضعيّة للحجاج (وهو ما يُسمّى حجاجيّة ضعيفة) بعضُ المشاكل تتعلّق بتفسير بعض الاستعمالات الخاصّة بعبارة «تقريباً»، لا سيّما ذاك الذي يظهر في المثال (5)

(5) أسرع، فإنّه مات تقريباً.

لقد كان المشكل مرتبطاً بكون العامل الحِجاجيّ في مجال **الحِجاجيّة الضّعيفة** يُكسب الجملة التي يعدّلها وجهة حِجاجيّة، وهي الوجهة ذاتها التي للجملة غير المعدّلة. ويبلغ الأمر حدّ المفارقة عندما يستحيل تماماً اعتبار عبارة «**مات تقريباً**» موجَّهَة التّوجيهَ نفسَه الذي لعبارة «**مات**» فهل بوسع التّحليل الموضعيّ المندرج في الحِجاجيّة القويّة أن يقدّم حلاّ لهذا المشكل؟

إنّ العامل الحِجاجيّ ممثّلا في عبارة «**تقريباً**» لا يمكن أن يُسنِدَ في نطاق **الحِجاجيّة القويّة** وجهةً حِجاجيّة بطريقة مباشرة إلى الجملة التي يعدّلها، ولكنّه يتخيّر المسالك التّأويليّة (المواضع). ونحن نلاحظ في هذا الصّدد أنّ السّبل التي تتخيّرها عبارة «**تقريباً**» سبُل معاكسة للسّبل التي ينتقيها التّركيب الحصريّ «لا... إلاّ» وهذا ما تبرزه الأمثلة في (64) و(65)

(64) أ. أسرع فإنّ السّاعة الآن الثّامنة تقريباً بل هي الثّامنة (**ز**$_4$)

ب. *أسرع فإنّ السّاعة الآن الثّامنة تقريباً بل هي الثّامنة إلاّ عشر دقائق (***ز**$_1$)

(65) أ. تمهّل فإنّ السّاعة الآن الثّامنة تقريباً بل هي الثّامنة (**ز**$_2$)

ب. *تمهّل فإنّ السّاعة الآن الثّامنة تقريباً بل هي الثّامنة إلاّ عشر دقائق (***ز**$_3$)

[321] فماذا يمكن قوله في خصوص المثال (5): «**أسرع فقد مات تقريباً**»؟ /

لنأخذ جدول الأمثلة التّالي حتّى نفسّر هذا المثال:

(66) أ. تمهّل فإنّه مات.

Prends ton temps: il est mort.

ب. أسرع فإنّه مات.

Dépèche-toi: il est mort.

(67) أ. تمهّل فإنّه لم يَمُت.

Prends ton temps: il n'est pas mort.

ب. أسرع فإنّه لم يمت.

Dépèche-toi: il n'est pas mort.

(68) أ. تمهّل فإنّه مات تقريباً (أو أشرف على الموت).

Prends ton temps: il est presque mort.

ب. أسرع فإنّه مات تقريباً. (أو أشرف على الموت).

Dépèche-toi: il est presque mort.

فلنُسلِّمْ بالأشكال الموضعيّة التّالية لتفسير إمكان هذه الأقوال:

(69) (ز$_1$) كلّما كان الموتُ أكثر قربا كان الإسراعُ أكثر وجوبا

(ز$_2$) كلّما كان الموت أقل قرباً كان الإسراعُ أقلّ وجوباً

(ز$_3$) كلّما كان الموت أكثر قربا كان الإسراعُ أقلّ وجوباً

(ز$_4$) كلّما كان الموت أقلّ قربا كان الإسراع أكثر وجوبا

إنّ (ز$_1$) و(ز$_2$) غير متلائمين مع (ز$_3$) و(ز$_4$). والإيديولوجيا التي يكون بوسعنا أن نربطها تباعاً باستخدام هذه الأشكال الموضعيّة المتبادلة يُمكن أن تتمثّل بالموضعين المتعارضين التاليين:

(70) أ. الموضع 1: إنّ الاستعجال متناسب مع الاقتراب الحاسم للموت

ب. الموضع 2: إنّ الاستعجال متناسب مع ابتعاد الموت.

ملاحظة هامّة: إنّ الموضع عدد 2 يمكن أن يبدوَ غير أخلاقيّ أو مستحيلاً من حيث تصوّره. وبالفعل فإنّ الخطّة الصّحيّة العسكريّة (السّويسريّة على الأقلّ) تخضع لهذا المبدإ. وفي مقابل ذلك يتناسب الموضع عدد 1 تناسباً أكثر والإيديولوجيا التي كانت سبباً في إيجاد نظام سيّارات الإسعاف في فرنسا (SAMU) وهي التي تسيّر الأعمال التي ينهض بها الأعوان الصّحيّون.

لنعد الآنَ إلى الأمثلة من (66) إلى (68). إنّنا نحصل من خلالها على التّحاليل الآتية:

- (66 أ) يُفسّر بواسطة (ز$_3$) ويفسّر (66 ب) بواسطة (ز$_1$) ونحن نقبل أنّ عبارة «**مات**» هي التي تحتلّ المنزلة الأعلى في سلّم الاقتراب من الموت.
- (67 أ) يفسّر بـ (ز$_2$) ويفسّر (67 ب) بـ (ز$_4$).
- (68 أ) يفسّر بـ (ز$_3$) ويفسّر (68 ب) بـ (ز$_1$).

وبعبارة أخرى فإنّ المواضع المنتقاة ههنا بواسطة عبارة presque «**تقريباً**» مواضعُ مطابقة للمواضع في الجمل الموجبة الخالية من هذه العبارة. ولكن يجب أن نذكر أنّ هذه الأقوال من قبيل القول (66) لا يمكن تفسيرها إلاّ إذا اعتمدنا على الموضعين (ز$_3$) و(ز$_1$)، ودون اللّجوء إلى هذين الموضعين تكون الجمل غير معقولة ومستحيلة. وفي آخر الأمر إذا كانت الجمل التي تحوّرها عبارة presque «**تقريباً**» تقتضي اعتمادَ المواضع نفسها التي تعتمدها الجمل المثبتة فإنّ

ذلك يدعم ما حدست به الحجاجيّة غير المغالية التي زعمت أنّ presque p أي **تقريبا ق** لها نفس وجهة ق.

فمـا هي العلاقة القائمة بين مفاهيم الحجـاج والعامل الحِجاجيّ والمواضع من جهة، [322] وتصـوّر اللّغة الذي سـنّته/ التداوليّـة المدمجة ؟ لقد لخّص «دكـرو» (1987) **الحِجاجيّة القويّة** على النّحو التّالي:

(أ) تفترض أطروحة الحجاج في اللّغة أن تكون الاحتمالات الحِجاجيّة مُسجّلة في المعجم وفي البنى اللّغويّة.

(ب) إنّ العوامل الحِجاجيّة هي بمثابة الآثار الصّريحة الدّالّة على الخَصائص الحِجاجيّة المسجّلة في بنية اللسان.

(ج) يتحتّم اللّجوء إلى موضع من المواضع حتّى يحصل حجاج وإن شئت قلنا حتّى يمكن اعتماد جملة في الخطاب لخدمة نتيجة أو قسم من النتائج.

(د) إنّ المواضع ذات درجات، وهي تكتسب شكلين موضعيّين متبادلين ومتماثلين هما شكل معادل لاسم التّفضيل «أكثر» وآخر معادل لاسم التّفضيل «أقلّ».

(هـ) للعوامل الحِجاجيّة وظيفة خاصّة بها أساسُها تحديد الوجهة الحِجاجيّة للجملة وذلك باختيار الشّكل الموضعيّ المناسب للتّعقيب.

(و) إنّ استعمالَ اللّغة في الخطاب يتطلّب قائمة من المواضع.

(ز) إذا كانت اللّغة هي التي تحدّد بنية المواضع، فإنّها لا تحدّد محتواها (وهذا البند يرتبط بكون اللّغة تقبل مواضع متناقضة).

12. تعدّد الأصوات وإلقاء القول

ترجمة: منصور الميغري

مفهومـا تعدّد الأصـوات وإلقاء القول مترابطان منذ أعمـال ‹أوزولد دكرو› في بداية الثمانينـات، غير أنّ مفهوم إلقاء القول يتجاوز من بعيد إشـكاليّة التداوليّة المدمَجة التي تقدّم بشأنه تعريفا أضيق بكثير، كما سنراه، من التعريف اللسانيّ التقليديّ. ففي الأصل يـدلّ مفهوم إلقاء القول على العبارات التي يتوقّـف معناها في جزء منه على الأقلّ، على المقـام الذي تسـتعمل فيه ويتغير بتغيّـره. وهي بلفظ آخر العبـارات الراجعة إلى الإحالة الإشاريّة.

يجري التّمييز بين **الإشاريّات** وهي التي يتوقّف تأويلها على مقام القول، **والعوائد** وهي التي يتوقّف تأويلها على المحيط اللغويّ. لنتدبّر المثالين الآتيين.

(1) قد جئت هنا هذا الصباح.

(2) قد حلّ إبراهيما بين طلاّب الجغرافيا. إنّه طالب زنجيّ لكنّه يجيد التكلّم بالعربيّة.

إنّ «**أنا**» و«**هنا**» و«**هذا الصباح**» في (1) إشاريّات أي إنّها تؤوّل تأويلا مختلفا باختلاف الشخص المتلفّظ بالجملة والمكان الذي يجري فيه التلفّظ بها والزمان الذي يحصل فيه ذلك. وفي المثال (2) يتعيّن من أجل تأويل ضمير الغائب الذي هو عائد[نصيّ] أن يُضبط مفسّرُه وهو في السياق «إبراهيما» فيدلّ ضمير الغائب المفرد على الطالب الزنجيّ الذي حلّ بين طلبة الجغرافيا.

تكمـن خصوصيّة أعمـال ‹دكرو› حول إلقـاء القول في إلحاحه علـى مظهر تعدّد الأصـوات فـي الخطاب، أي على تعدّد وجهات النظر المعـرب عنها في قول واحد. وقد سبقه في هذا المنحى ‹باختين›.

سـنبدأ بالتذكيـر بأعمال ‹باختين› Bachtine ثمّ بأعمـال ‹دكرو› قبل أن نخلص إلى مسـألة إلقاء القول بالمعنـى التقليديّ [الجاري] في اللسـانيّات أي التعبير عن الذاتيّة في اللغة.

1. الحواريّة وتعدّد الأصوات

1.1 حواريّة ‹باختين›

يمكن القول، وهو رأي ‹دكرو› نفسه، إنّ تعدّد الأصوات مرتبط ارتباطا متينا بنظريّة ‹باختين› عن الحواريّة ولا يعني هذا أن تكون أعمال ‹دكرو› مستمدّة مباشرة من أعمال ‹باختين›. فهما على الأصحّ يطلبان نفس الهدف وهو التشكيك في **وحدة الذات المتكلّمة** /. [324]

اشتغل ‹باختين› بالأساس بمسائل لسانيّة وأدبيّة مع ميل ظاهر إلى الأدب (انظر بالخصوص Bakhtine1977,1978,1984). وليس في هذا ما يفاجئ، فالمجال المفضّل للحواريّة هو عنده النصّ الأدبيّ. إنّ الحدود بين الدراسات اللسانيّة والدراسات الأدبيّة حدود نفيذة عند ‹باختين›، فهو يثير مسألة **التعدّد اللغويّ** في اللغة الروائيّة من خلال مسألة **التكثّر اللغويّ** (plurilinguisme) في مستوى اللغة، ويرى أنّ خاصيّة اللغة الروائيّة تكمن في أنّها تقدّم صورة عن اللغة أكثر منه صورة عن الإنسان.

تظهر **الحواريّة** بطرق شتّى في الخطاب الروائيّ:

(أ) من خلال تمثيل التعدّد اللّهجيّ في صورة اللهجات المحليّة والسجلّات الحِرَفيّة والعامّيات المختلفة إلخ.

(ب) من خلال البعد «التناصيّ»، أي من خلال قدرة خطاب ما على الارتباط بخطابات أخرى حول نفس الغرض أو على الانفصال عنها.

(ج) من خلال البعد «التأويليّ» أي من خلال كون عمليّة الفهم **جدليّة** مشروطة بالجواب الذي تستتبعه.

(هـ) من خلال البعد «الإنتاجيّ» أخيراً عبر مختلف صيغ الخطاب المحكيّ.

تنعكس هذه الأبعاد المختلفة في ظواهر دلاليّة وتركيبيّة، هي وفقا لـ‹باختين› من ميدان الأسلوبيّة.

فتجعل هذه الأعمال، إذن، وحدة الذات المتكلّمة موضع طعن.

2.1 نظريّة تعدّد الأصوات عند ‹دكرو›

1.2.1 تعدّد الأصوات ومسلّمة وحدة الذات المتكلّمة

تعود أعمال ‹دكرو› عن تعدّد الأصوات إلى أواخر السبعينات وبداية الثمانينات. أمّا النظريّة نفسها فمعروضة في ثلاثة مقالات رئيسيّة (انظر Anscombe et Ducrot

1983,Ducrot 1980a et 1984) وقد لحقتها بين أوّل هذه الأعمال وآخرها بعض تحويرات وسنحاول أن نشير إليها تدريجيّا في أثناء عرضنا.

يقول ‹دكرو› في مقالــه الأخير المهمّ عن تعدّد الأصوات (Ducrot 1984) إنّ نظريّته في تعدّد الأصوات إنّما هي امتداد في اللسانيّات وبالتالي في [باب] القول لأعمال ‹باختين› في الأدب أي في النصّ. وهو يضع، شأنه في ذلك شأن ‹باختين›، وحدة الذات المتكلّمة موضع سؤال، فيصوّرها على النحو الآتي:

مسلّمة وحدة الذات المتكلّمة:

[325] قول - ذات. /

و الذات بالنسـبة إلى الآخذين بهذه المسـلّمة مسؤولة عن الأنشطة النفسيّة والفيزيولوجيّة المرتبطة بإلقاء القول، وتدلّ عليها في القول علامات الشخص الأوّل.

ومــع هذا فإنّ نظريّة تعـدّد الأصوات إنّما يبرّرها بمعزل عن أعمال ‹باختين›، مسـائل لسـانيّة كان ‹دكرو› يشـتغل عليها أصلا منذ زمن بعيد لا سيّما مسألة الفرق الشائع بين دلالة الجملة ومعنى القول.

2.2.1 الجملة والقول وإلقاء القول.

يبدأ ‹دكرو› مقاله الأوّل عن تعدّد الأصوات (Ducrot1980a) بتمييز **الجملة** من **القول.** أمّــا الجملة فكيان مجرّد هو عبارة عن مجموعة من المفردات مؤلّـفة وفق قواعد النحو. وأمّــا القول فهو عبارة عن إلقاء قوليّ مخصوص للجملــة. فيجري الحديث في اصطلاح ‹دكــرو› عن **دلالة الجملة** و**معنى القـول.** وينظر ‹دكرو› في الحالة التي **يستحيل** فيها أن نسـتخلص من دلالة الجملة على نحو ما تصوّرها اللسـانيّون، المعنى الذي نعيّنه للقول. والحقّ أنّ دلالة الجملة في التقليد اللسانيّ إنّما هي «**المعنى الحرفيّ**»، وتدلّ عبارة المعنى الحرفيّ على ما يبقى ثابتا من الجملة بين تحقّق وآخر. إنّ إمكانيّة ألاّ يُستنتج معنى القول من دلالة الجملة قد قاد ‹دكرو› إلى الكثير من وجوه التجديد النظريّ.

فمــن ناحيــة لم تعد دلالة الجملة أمــرا يمكن قوله ولكنّهــا بالأحرى مجموعة من **التعليمـات** تمكّــن بالرجوع إلى مقام الخطــاب، من النفاذ إلى معنــى القول.ومن ناحية أخرى فإنّ قصد المتكلّم المنشــئ للقول لم يعد يتمثّل فــي الإنتاج الآليّ لدلالة الجملة ولكن في أن يُطلع مخاطَبه على استنتاج معيّن هو ما يستهدفه إذ ينشئ القول.

إنّ **إلقاء القول** الذي ســيكون له دور كبير يُؤدّيه في [بناء] دلالة القول إن لم يكن فــي [تخصيــص] دلالة الجملــة لهو **الحـدث التاريخيّ الـذي يمثّلـه ظهور القـول** ومنذئذ يمكن القول إنّ **معنى القول** هو **تمثيل أدائه القوليّ الخاصّ.**

إنّ تعريف القول المقصور ببساطة في المقال الأوّل (Ducrot1980a) على الإلقاء القوليّ للجملة قد تغيّر في المقال الأخير (Ducrot1984)فأضاف إليه ‹دكرو› معيارا لضبط حدود القول الذي ينبغي أن يكون موضوع اختيار «مستغن نسبيّا» نسبة إلى اختيار الأقوال الأخرى.و يوافق معيار **الاستغناء النسبيّ** نفسه شرطين هما **الاتّساق والاستقلال**. أمّا الاتّساق فيوافق حقيقة أنّ اختيار كلّ مكوّن من مكوّنات القول محكوم باختيار كلّ القول. وأمّا الاستقلال فيوافق واقعة أنّ اختيار القول لا يتوقّف على اختيار / مجموعة [326]
أوسع يكون هو عنصرا فيها.فيُسجَّل منذئذ أنّ الجملة والقول لا يتطابقان آليّا.

على هذا النحو يُوضّح ‹دكرو› أنّه من الممكن اعتبار مجموع نصّ ما (مسرحيّة أو رواية مثلا) قولا وحيدا رغم أنّ هذا النّصّ ينطوي على عديد الجمل. وفي الواقع فإنّ كلّ مقطع طويل من نصّ مسرحيّ مبرّر بموقعه من مجمل النصّ وهذا هو شرط **الاتّساق**.وفي المقابل فإنّ مجموع النصّ لا يتوقّف على مجموعة أكبر منه بل يكتفي بنفسه، وهذا هو شرط **الاستقلال**.فقد بان في هذه الحالة أنّ الجملة والقول لا يتطابقان.

ولنعد الآن إلى مقال ‹دكرو› الأوّل وإلى الفرضيّة التي يسوقها فيه لمعالجة مسألة الفرق بين **دلالة الجملة** و**معنى القول**. فهو يقترح أن تُعدّ أقوالٌ بتمامها أو أجزاءٌ من الأقوال مكوّنةً لخطاب يُسنده المتكلّم لقائل خياليّ. وتدمج هذه الفرضيّة التي هي في أساس نظريّة تعدّد الأصوات عديد الكيانات النظريّة التي تكرّس انشطار الذات.

3.2.1 الذات المتكلّمة والمتكلّم والقائل.

إذا كان لابدّ حسب ‹دكرو› من اطّراح مسلمة وحدة الذات المتكلّمة وكان[أي ‹دكرو›] يدمج من أجل ذلك كيانات متعدّدة فلا بدّ من ملاحظة أنّ هذه الكيانات تناسب كائنات نظريّة وليس أفرادا [موجودين] في العالم. فـ‹دكرو› يقيم بناء على هذا، حاجزا غير نفيذ بين **الذات المتكلّمة** أي الفرد الماثل في العالم الذي يتلفّظ بالقول **والمتكلّم** و**القائلين** الذين يظلّون كائنات نظريّة لا تتجسّم.

و إذا كان معنى القول تمثيلا لإلقائه القوليّ الخاصّ فإنّ هذا التمثيل يبدأ من علامات الشخص الأوّل[أي المتكلّم المفرد]. فهذه العلامات تدلّ، باستثناء ما يكون منها في الخطاب المحكيّ في الأسلوب المباشر، على المتكلّم. إنّ المتكلّم هو المسؤول إذن عن إلقاء القول ويقابله **المخاطب**، وهو الذي يتّجه إليه إلقاء القول.ومن ناحية أخرى فإنّ إلقاء القول يظهر بمظهر الخالق لبعض الآثار المرتبطة بالأعمال المتضمّنة في القول التي يزجّيها وينجزها. ويدرج ‹دكرو› من أجل تفسير الأعمال المتضمّنة في القول زوجا جديدا من الكائنات النظريّة هما **القائل** المسؤول عن الأعمال المتضمّنة في القول **والمتقبّل** المتّجهة إليه الأعمال المتضمّنة في القول.

ومنذئـذ فإنّه من الممكن القبول بأنّ جمعا من الأصـوات هي أصوات القائلين تعبّر عن نفسها في نفس الخطاب لا بل في نفس القول أي إنّ [الأمر] **تعدّد أصوات** ولا يمكن أن يُختصر أبدا، حسب «دكرو»، في مجرّد خطاب محكيّ.

إنّ مثالاً جيّدًا على الفرق بين المتكلّم (الواحد بالتعريف في هذا المستوى) والقائلين (الذين يمكن أن يكونوا كثرة) لهو عمل لغويّ غير مباشر:

(3) ألا تجد الجوّ باردا هنا؟ / [327]

لنا في (3) متكلّم ينتج قولا وقائلان، أحدهما المسؤول عن الاستفهام، والآخر المسؤول عن الالتماس (أغلق النافذة!). وهاهنا يلتبس المخاطب أو المخاطبون بالمتقبّل أو المتقبلين. ولكن يمكن مع هذا، تخيّل مقامات لا يجري فيها الأمر على هذا النحو. ففي المشهد 6 من الفصل الثاني من مسرحيّة **النساء العالمات لموليار** يُطرد كريسال مُكرها مُرغما من زوجته فيلمانت الخادمة مارتين قائلا:

(4) هيّا اغربي عنّي. (بصوت خفيض) غادري يا صغيرتي البائسة...

هاهنا يمكن الدفاع عن تحليل تكون فيه فيلمانت مخاطبة بينما تكون مارتين المتقبّلة.

لحقـت مفهومـا المتكلّم والقائل شـأنهما شـأن مفهوم القول بعـض تحويرات بين المقال الأوّل (Ducrot1980a) والمقـال الأخير (Ducrot1984). ولنبدأ بمفهوم **المتكلّم** فهو يُشـقَّق في هـذا المقال الأخير إلى كائنيـن نظريين مختلفين همـا **المتكلّم بصفته متكلّما** (رمزه م) والمتكلّم بصفته كائنا في العالم (رمزه **مت**). الأوّل مسـؤول فحسب عـن القـول بينما الثاني شـخص كامل أيضاً أي إنّه قابل لأن تُسـند إليه سـماتٌ خاصّةٌ رغـم أنّه يظلّ كائنا خطابيّا. هذا الفرق يمكّن، كما سـنرى لاحقا، من معالجة ظاهرة السخرية الذاتيّة.

أمّـا **القائـل** فإنّه لم تلحـق تعريفه تحويرات لكـنّ «دكرو» حدّ مـن قدراته فلم يعد مسـؤولا عن الأعمال المُتَضمَّنـة في القول وقد جرى اختزاله فـي الكائن أو الكيانات التـي يحمل القـول صوتها. فمكّن هذا من تجنّب التحقّـق المتزامن لأعمال مضمّنة في القول متعدّدة.

سمح هذا التنوّع في الكائنات النظريّة وفي وظائفها في الخطاب لـ«دكرو» بأن يعالج عديد الظواهر اللسانيّة أو التداوليّة شأن النفي والسخرية أو الخطاب المحكيّ. فإلى هذه التحليلات المختلفة سيتّجه اهتمامنا الآن.

4.2.1 تحليل متعدّد الأصوات للنفي.

يقدّم «دكرو» تحليلين مختلفين للنفي. الأوّل في مقـاله الأوّل (Ducrot1980a) والثاني فـي مقاله الأخير (Ducrot 1984). ولن نتـناول بالعـرض هاهنا إلاّ الثاني. (Ducrot1984, 217s.)

يميّز «دكرو» في هذا المقال الأخير ثلاث صور من النفي يحلّلها في إطار نظريّة تعدّد الأصوات:

(أ) نفي **ميتالغويّ**، يأتي لينقض قولا قد **وقع التلفّظ به حقّا**. يختصّ هذا النفي من بين ما يختصّ به بأنّه يسمح بأن تُلغى **صراحة** مقتضيات القول الموجب الموافق له ويهيّئ، **صراحة** هاهنا أيضاً، أثر مبالغة وتكثير.

[328] لنتدبّر المثالين (5) و(6) المأخوذين من «دكرو»: /

(5) لم ينقطع زيد عن التدخين مطلقا. في الواقع هو لم يدخن في حياته قطّ.

(6) زيد ليس بذكيّ. إنّه عبقريّ.

ينقض (5) القولَ الموجبَ **قد انقطع زيد عن التدخين** والملاحظ أنّه ينقض في جزئه الثاني (في الواقع هو لم يدخن في حياته قطّ)[المعنى المقتضى] **كان زيد يدخّن** وهو لا يكون ممكنا إلاّ إذا كان متكلّمٌ آخرُ قد تلفّظ فعلا بالقول **قد توقّف زيد عن التدخين**. وأمّا (6) فإنّه ينقض القول الموجب **زيد ذكيّ**. ولكن ما يسمح به النفي الميتالغويّ أبعدَ من مجرّد المناقضة، هو أن نردف صراحة [القول المنفيّ بقول آخر هو] **زيد عبقريّ** أي أن يعكس الأثرَ المعتادَ في النفي وهو أثر مقلّلٌ (زيد أدنى من ذكيّ إنّه مختل ذهنيّ) وأن ينتج أثرا مكثّرا (زيد أكثر من ذكيّ إنّه عبقريّ).

(ب) **نفي جداليّ**: يختلف عن النفي الميتالغويّ بأنّ القول الموجب الموافق له ليس من شرطه أن يُتلفّظ به فعلا.

لنتدبّر المثالين (7) و(8)

(7) لم يتوقّف زيد عن التدخين.

(8) زيد ليس بذكيّ.

يسجّل أنّ (7) و(8) يتميّزان من (5) و(6) على التوالي بأنّهما لا يحتويان التتمّة (أي **في الواقع هو لم يدخّن بحياته قطّ، إنّه عبقريّ**) ويلاحظ أنّ هاتين التتمّتين ليستا ممكنتين إذا كان القول الموجب (أي زيد توقّف عن التدخين وزيد ذكيّ على التوالي) لم يتلفّظ به فعلا. و مثلما يشير إليه «دكرو» فإنّ المعنى المقتضى لا يبطله (7)، ولـ (8) بالتأكيد أثر تقليل من قبيل **زيد أقلّ ذكاء**. إنّ تحليل «دكرو» تعدّدي الأصوات ما دام يفترض أنّ المتكلّم **م** قد قدّم قائلين هما:

- القائل **ق**$_2$ الذي يتماهى معه **م** وهو الناطق بالقول **زيد لم يتوقّف عن التدخين** (أو زيد ليس ذكيّا) والمعارض لـِ

- القائلِ **ق**$_1$ الذي يتباعد عنه **م** وهو القائل (توقّف زيد عن التدخين (أو زيد ذكيّ).

في هذه الحالة لا ينقض المتكلّم بالقول المنفيّ قولا آخر قد تلفّظ به حقّا متكلّم آخر.إنّه يعرض [على الركح] قائلين **ق**$_1$ و**ق**$_2$ جاعلا **ق**$_2$ الذي يتماهى معه ينفي قولا يسنده إلى **ق**$_1$. إنّ آثار النفي الجداليّ هي أيضاً مختلفة عن آثار النفي الميتالغويّ. ففي

حين يسمح النفي الميتالغويّ بنقض مقتضيات القول الموجب ويكون له أثر تكثيريّ فإنّ النفي الجداليّ له أثر مقلّل ولا ينقض المعاني المقتضاة.

(ج) **نفي وصفيّ:** هو حسب ‹دكرو› مشتقّ اقتواليّ من النفي الجداليّ أي إنّ المرء إذ ينشئ قولا منفيا ينسب إلى الفاعل خاصيّة زائفة تبرر موقف المتكلّم في النفي الجداليّ الموافق له /. [329]

لنستعد المثال (8)، ففي النفي الوصفيّ لا يعرض المتكلّم قائلين. ولكنّه يجعل لزيد الخاصيّة الزائفة التي تبرّر موقف المتكلّم في النفي الجداليّ الموافق.

5.2.1 تحليل متعدّد الأصوات للسخريّة.

يرتكز تحليل السخريّة الذي يقترحه ‹دكرو›، باعتبار بعض التحويرات، على تحليلات ‹سبربر› و‹ولسون› (Sperber et Wilson 1978) وكذلك على أعمال ‹برّوندونر› (1981). فهو شـأنه شأن هؤلاء المؤلّفين يرفض تحليل السخريّة على أنّها قلب معنى تتمثّل في قول **أ** لإفهام لا-**أ** وهو شأنه شأنهم أيضاً يجعل من السخرية نوعا من **استرجاع** خطاب حقيقيّ أو خياليّ. ففي نظريّة تعدّد الأصوات يعرض متكلّمٌ ينتج قولا ساخرا إلقاءه القوليّ على أنّـه تعبيـر عن وجهة نظر قائل **ق** يتباعد هو منه. إنّ **م** [المتكلّم]هو المسـؤول عن إلقاء القول ولكن ليس عن وجهة النظر المعبّر عنها فيه وهي لـ **ق**. إنّ فرقا أساسـيّا بين النفي الجداليّ والسخريّة ليتمثّل في أنّ المتكلّم يعرض [على الركح] قائلا وحيدا يدافع عن وجهـة نظر عابثة لا قائلين يدافـع أحدهما عن وجهة النظر العابثـة فيتباعد عنه المتكلّم بينما يدافع الآخر عن وجهة نظر معقولة وبه يتشبّه المتكلّم. إنّ المسافة بين **م** و**ق** ليُدلّ عليها بالفجـوة القائمة بين المقام ومضمون الـقول وبأنواع الأداء النغميّ الخاصّ وعرضًا بأضرب من التعابير الخاصّة من مثل ما شاء الله! **والله الله!**[28]

لنتخيّل الوضعيّة الآتية: بيار وماري في عطلة وقد عزما على الخروج في نزهة. في صباح اليوم الموعود تتلبّد السماء فيقول بيار لماري «انتظري وسترين أنّ الجوّ سيصفو» فيخرجان على هذا. وما إن يقطعا بضع كلمترات حتىّ تهبّ عاصفة قويّة فتقول ماري لبيار:

(9) إنّك لخبير مناخ ماهر. إنّ الجوّ ليصحو فعلا.

يعرض المتكلّم بـ(9) أي **م** قائلا **ق** قد جرت مُمَاهاتُه مع بيار يجعل على لسانه الخطاب العابث «**إنّ الطقس لفي طريقه إلى التحسّن فعلا**». إنّ مماهاة القائل **ق** مع بيار يجعل السخريّة عنيفة فعلا في هذه الحالة. ولكن ينبغي أن يُلاحظ أنّ قولا ما يمكن أن يكون ساخرا و الحال أنّه لا يستعيد قولا متلفّظا به وأنّ القائل غير متماهٍ مع فرد بعينه في العالم ومثاله عندما يستعيد القول فكرة شائعة في مقام يخطّئها.

---

28 . المثالان اللذان توردهما المؤلفة هما: c'est du joli ou excusez du peu ولا معنى لترجمتهما ترجمة حرفية. فأبدلنا منهما ما يمكن أن يقوم مقامهما فيُؤدي وظيفتهما من التعابير العربيّة الجارية في المخاطبات اليوميّة.

توجد حالتان من السخريّة أخريان خاصّتان جديرتان ببضع كلمات: الأولى هي السخريّة الذاتيّة حيث يسخر المتكلّم من نفسه والثانية هي حالة الأقوال الساخرة المنفيّة وهي تثير مسألة الجمع بين التحليل متعدّد الأصوات للنفي والتحليل متعدّد الأصوات للسخريّة.

لنبدأ بحالة **السخرية الذاتية**. فعلى نفسه يتهكّم المتكلّم في هذه الحالة. ويبدو أنّ هذا يأتي ليُخطّئ / تحليل السخريّة المقدّم أعلاه. و في الواقع فإنّ إدراج الفرق [330] بين **المتكلّم بصفته متكلّما**، م و**المتكلّم بصفته كائنا من العالم**، **مت** يأتي ليحلّ الإشكال. فإذا كان لدينا هذا الفرق فبالإمكان صياغة التحليل الآتي: إنّ **م** هو المسؤول عن إلقاء القول وهو يعرض قائلا **ق** يجعله يعبّر عن وجهة النظر العابثة. وهذا القائل لا يتماهى مع **م** نفسه ولكن مع **مت**.

لنستعد الوضعيّة الموصوفة أعلاه. فقد خرج بيار وماري في نزهتهما رغم السماء المنذرة وذلك بسبب تأكيدات بيار عن تطوّر الحالة المناخيّة. ولكن تداهمهما عاصفة قويّة فيقول بيار حينئذ:

(10) قد رأيت أيّ خبير بالمناخ أكون! إنّ الطقس لفي طريقه إلى التحسّن فعلا.

يعرض المتكلّم **م** في (10) قائلا **ق** يجعله متماهيا مع مت وهو مختلف، كما سنلاحظ، عن **م**.

تبقى أخيراً مسألة الأقوال التي هي ساخرة ومنفيّة في الآن نفسه.و هي أعسر على الحلّ.

6.2.1 صعوبات التحليل متعدّد الأصوات للأقوال الساخرة المنفيّة

إنّ حلاّ أوّل كان يمكن أن يتمثّل في معالجة الأقوال الساخرة المنفيّة كما يعالج أيّ قول منفيّ جداليّ حيث يعرض **م** قائلين **ق**$_1$ و**ق**$_2$. الثاني منهما مسؤول عن القول المتلفّظ به فعلا ومتماه مع شخص المخاطَب في محادثة سابقة. والأوّل مسؤول عن القول الموجب الموافق وهو متماه مع شخص المتكلّم في محادثة سابقة أي مع **مت**. وتكمن السخريّة في أنّه لا أحد من القائليْن متماه مع المتكلّم في القول الساخر.

لنأخذ الوضعية التي تخيّلها ‹دكرو› حيث تجري محادثة بين شخصين زيد وبكر. يدّعي بكر أنه سينتهي من مقاله في الوقت المعيّن ويجيبه زيد بأنّ ذلك مستحيل. لكنّ بكرا ينهي المقال في الآجال ويسلّمه لزيد قائلا:

(11) انظر إنّي لم أنه المقال في الوقت الموعود.

يعرض المتكلّم **ق**$_1$ المتماهيَ مع شخص المتكلم في أوّل لقاء له مع زيد والمتوقّع إنهاء المقال في الآجال و**ق**$_2$ المتماهيّ مع زيد في المحادثة الأولى وهو المسؤول عن القول المنفيّ.

ومع ذلك إذا كان من المقبول، على نحو ما لاحظه ‹دكرو› نفسه، أن يُماهي **ق**$_1$ مع شخص المتكلّم في محادثة سابقة فإنّه يتعيّن في المقابل من أجل أن يكون القول راسخا في السخريّة أن يُماهى **ق**$_2$ مع المخاطب في المحادثة الحاليّة وليس مع شخص

المخاطب في المحادثة السابقة. ولكن يكون من الصعب حينئذ أن لا يُقبل بمماهاة
ق$_1$ مع **مت** بدلا من **م**. / [331]

يقترح «دكرو» إذن تحليلا آخر يتمثّل في افتراض أنّ القائلين ليسوا واقعين في نفس المستوى فيكون لنا على هذا النحو قائل **ق**$_0$ متماهيا مع المخاطب في زمن المحادثة الثانية وهذا القائل **ق**$_0$ يعرض في مستوى أدنى قائليْن آخرين **ق**$_1$ و**ق**$_2$ يدور بينهما كلام منفيّ.

لنستعد المثال (11) بمقامه المرافق له: ففي هذا التحليل الجديد يكون لنا إذن قائل **ق**$_0$ متماهيا مع زيد في وقت المحادثة الثانية وهو يعرض قائليْن **ق**$_1$ و**ق**$_2$.أمّا **ق**$_1$ فتتمّ مماهاته مع بكر في وقت المحادثة الثانية وهو ينشئ القول الموجب» انظر. فقد أنهيت المقال في الوقت الموعود.» أمّا **ق**$_2$ الذي يتماهى معه **ق**$_0$ فيردّ هذا الإثبات.

لهذا الحلّ فضل منع مماهاة أحد القائلين **ق**$_1$ و**ق**$_2$ مع **م** بما أنّه لم يعد هو من يعرضهما [على الركح] بل **ق**$_0$.ولكن فيه منقصة التسبّب في صعوبات جديدة لا سيّما تلك التي يثيرها تراتب القائلين والذي يقرّب القائلين على نحو مضرّ من المتكلّم.ويجد «دكرو» في ذلك فضل إبعاد مواقف القائلين عن وصف الواقع. فالمحتويات تمثّل ضمن هذا المنظور وجهتي نظر القائلين الأدنوين.

7.2.1 تعدّد الأصوات والخطاب المحكيّ في الأسلوب المباشر

تقرّب العناية بالحكاية وجهة نظر «دكرو» من وجهة نظر اللسانيات التقليديّة في إلقاء القول. والواقع أنّ إلقاء القول يعود بالنسبة إلى اللسانيّات التقليديّة إلى مجمل حقل الإحالة الإشاريّة أي إلى علامات الشخص الأوّل على وجه الخصوص. فالرأي في اللسانيّات التقليديّة التي تدافع عن مسلّمة وحدة الذات المتكلّمة، هو أنّ ضمير الشخص الأوّل المفرد يدلّ على الذات المتكلّمة. وهذا يصطدم لا محالة بالمثال المضادّ القريب، وهو الذي يمثّله الخطاب المحكيّ في الأسلوب المباشر.

يجري التفريق بين ثلاثة أنواع من الخطاب المحكيّ:

(12) بيار: قالت ماريا: «سآتي غدا».

(13) بيار: قالت ماريا إنّها قد تأتي غدا.

(14) بيار: ماريا قد تأتي غدا، تقول[هي].

فـ (12) خطاب محكيّ في أسلوب مباشر، و(13) خطاب محكيّ في أسلوب غير مباشر و(14) خطاب محكيّ في أسلوب غير مباشر حرّ.

فإذا ظهر ضمير المتكلّم في الخطاب المحكيّ في أسلوب مباشر فهو لا يحيل
على الذات المتكلّمة التي أنتجت مجمل الخطاب /. [332]

ففي المثال (12) لا يدلّ **ضمير المتكلّم** الذي يظهر في الخطاب المحكيّ أي في «**سآتي غدا**» على بيار المتلفّظ بـ(12) بل على ماريا صاحبة الخطاب الذي يحكيه بيار.

إنّ حلاًّ كثيراً ما يستحضر هاهنا ليتمثّل في القول بأنّ الخطاب الذي يرد بين علامتي تنصيص غير **مستعمل** وإنّما هو ببساطة خطاب **مذكور**. وبعبارة أخرى فإنّ بيار إذ يتلفّظ بـ «**سآتي غدا**» لا يحيل على محال عليه خارج لسانيّ وإنّما يكتفي بإيراد قول ماريا.

لا يدلّ الشخص الأوّل بالنسبة إلى ‹دكرو› المشكّك في أطروحة وحدة الذات المتكلّمة على كائن ماثل في العالم هو الذات المتكلّمة بل على كائن نظريّ هو المتكلّم المسؤول عن إلقاء القول وهو يرفض كذلك الأطروحة القاضية بأنّ المتكلّم في الخطاب المحكيّ يكتفي بإيراد خطاب الشخص المحكيّ ولكنّه حينئذ يجد نفسه في مواجهة ذات الإشكال الذي يعترض أيضاً التحليل الكلاسيكيّ. إذا كانت علامات الشخص الأوّل تدلّ على المتكلّم فكيف تعامل إذا ظهرت في خطاب يحكيه المتكلّم دون أن يكون هو نفسه متكلّما به؟

لنأخذ المثال ('12)

('12). بيار: قالت ماريا: «سآتي غدا»

ليس الإشكال هاهنا في أنّ **ضمير المتكلّم** في «**سآتي غدا**» يدلّ على ماريا بدلا من بيار، ولكن يكمن الإشكال حقّا في أنّ الشخص الأوّل في **قالت لي ماريا** لا يدلّ على الكائن نفسه الذي تدلّ عليه علامة الشخص الأوّل في «سآتي غدا».

يتمثّل الحلّ الذي يقترحه ‹دكرو› في الزعم بأنّه يوجد هاهنا قول واحد حقّا، ولكن هذا القول الوحيد ينطوي على متكلّمين. الأوّل متماه مع الذات المتكلّمة بمجمل القول بينما الثاني متماه مع الذات المتكلّمة بالخطاب المحكيّ.

فإذا طُبّق هذا التحليل على المثال ('12) رأينا متكلّمين الأوّل مسؤول عن الإلقاء القوليّ لـ ('12) ومتماه مع بيار بينما الثاني المسؤول عن الإلقاء القوليّ لـ «سآتي غدا» مُتَمَاهٍ مع ماريا.

يقترح ‹دكرو› أن يجعل من هذا الحلّ التعريف نفسه للخطاب المحكيّ في الأسلوب المباشر والذي يتمثّل ضمن هذا المنظور في تمثيل للقول على أنّه اثنيني على مرادٍ هو أنّ معنى القول يجعل للإلقاء القوليّ متكلّمين اثنين مختلفين يمكن أن يكونا متراتبين.

3.1 نقد لتعدّد الأصوات

لنظريّة تعدد الأصوات التي وضعها ‹دكرو› فضل إلقاء ضوء على عدد من الظواهر وتقديم تحليل جديد لها. غير أنّها تلاقي عددا من الصعوبات[333]/. [333]

أولــى هذه الصعوبــات تتعلّق بمبرّر التحليل متعدّد الأصوات نفســه. فالحقّ أنّ مبرّره الأوّل ليــس مناهضة وحدة الذات المتكلّمة ولكن بالأحرى تفســير البون الفاصل بين دلالة الجملة بالمفهوم التقليديّ ومعنى القول. و الحال أنّه يمكن للمرء أن يتســاءل عمّا إذا كان هــذا المبرّر، باعتبار اختيارات «دكــرو» النظريّة، ضروريا حقّا. فمن ناحية أولى يبدو ما أجراه «دكرو» من إعادة تعريف لدلالة الجملة – وهو الذي يســجّل في شــأنه أن ليــس له علاقة متينة بتعدّد الأصوات، ووفقه ليســت دلالــة الجملة الجزء من معنى القول الــذي يظــلّ ثابتا قولا بعد آخر، وإنّما هي مجموعة مــن التعليمات التي تنصبّ على مقام إلقاء القول وتسمح بالنفاذ إلى معنى القول- يبدو كافيا لتفسير هذا البون الذي يستهدف بالأســاس ســدّه. ومن ناحية أخرى ينال مفهومَ القول تغييرٌ هامّ يخصّ ضبط حدوده. ففي البدء كان القــول يوافق الإلقاء القوليّ للجملة وفي المنتهى صار يوافق جزء خطاب هو موضوع اختيار «مســتغن نســبيّا». هذا الجزء يمكن ألاّ يُطابق الجملة. ولكنّ المرء لا يــرى جيّدا حينئذ، فيمَ بقــاء بون بين الجملة والقول ليتمّ ســدّه؟ ولنفرض أنّ القول يوافق عدّة جمل فمن المؤكّد أنّ معناه لا يوافق دلالة واحدة فحســب من هذه الجمل (بمعنى الدلالة التقليديّ). ولكنّ هذا ما كان ليفاجئ أحدًا.

لنأخذ المثال (15)

(15) بيار: «قد شتمتني ماريا: «إنّك لأحمق» قالت لي».

لنا هاهنا، وفق معيار الاستغناء النسبيّ قول واحد ولكن جملتان (قد شتمتني ماريا وإنّك لأحمق قالت لي) إنّ حظوظ مطابقة معنى القول لدلالة واحدة فحسب من هاتين الجملتين منعدمة. ولكن إذا افترض المرء أنّ معنى القول يوافق دلالة هاتين الجملتين فإنّ تعريف دلالة الجملة الذي قدّمه «دكرو» ينبغي أن يكون كافيا لتفسير معنى القول.

لا يوجد إلاّ تبرير واحد محتمل: أن يعتبر المرء أنّ التعليمات التي تنطوي عليها دلالة الجملــة متعدّدة الأصوات بالضرورة وهو ما يُناســب تمامــاً فرضيّة «دكرو» التي ترى في دلالة الجملة مجموعة من التعليمات تقود إلى معنى القول أي إلى تمثيل أدائه القوليّ.

يبقى مع ذلك إشــكال أخير أثاره «دكرو» نفســه في أثناء تحليله الأقوال الســاخرة المنفيّة وهو إشــكال التلاؤم بيــن مختلف التحليلات المتعــدّدة الأصوات. يمكن أن تعتبــر مضاعفةَ الكيانات النظريّــة معضلة كبرى. فتحليل الســخريّة الذاتيّة يفرض من أجــل ألاّ ينقُضَ تحليل الســخريّة المانع لمماهاة المتكلّم مع قائل ما، تشــقيق المتكلّم
[334] إلى كائنين نظريين مختلفين همــا المتكلّم بصفته متكلّما والمتكلّم / بصفته كائنا مــن العالم. فيفضــي تحليل الأقوال الســاخرة المنفيّة إلى فرضيّة القائليــن [المرتّبين] في مســتويات مختلفة. ويمكن للمرء أن يتســاءل عن عدد الكائنات النظريّة أو المستويات التي يتطلّبها عدد أكبر من الظواهر اللغويّة. وأخيراً فإنّ هذه المضاعفة للكائنات النظريّة تثير إشكالا بالنسبة إلى تحليل الأعمال اللغويّة.

وهكذا فإنّ نظريّة «دكرو» رغم فائدتها الثابتة لا تحلّ كلّ قضايا القول وهي تترك في الظلّ على وجه الخصوص وبطريقة لا تفاجئ إلاّ قليلا المظهر الإحاليّ من الظواهر المتّصلة بالقول. وأخطر من ذلك أنّها تتجاهل بنفس الأمر، دور علامات القول وبالأخصّ علامات الشخص الأوّل في التعبير باللغة عن الذاتيّة.

2. إلقاء القول والتعبير عن الذاتيّة باللغة

يوافق إلقاء القول في تعريفه التقليديّ، بصفة تقريبيّة، الألفاظ الإشاريّة. وعلى نحو ما قد تهيّأت لنا رؤيته من قبل فإنّ العناصر الإشاريّة هي في شطرها الأعظم على الأقلّ، عناصر إحاليّة تدلّ على موضوعات في العالم (بالمعنى الأوسع لكلمة موضوعات). إنّه المظهر الإحاليّ من الإشاريّات. ولها (أي الإشاريّات) مظهر آخر يتّصل بإلقاء القول يهمّ على وجه الخصوص علامات الشخص الأوّل ويمكن أن يتّسع كذلك لعلامات الشخص الثاني والشخص الثالث على نحو ما سنراه، إنّه التعبير عن الذاتيّة.

1.2 ضمائر الشخص والتعبير عن الذاتيّة.

إنّ الأعمال الأهمّ عن ضمائر الشخص في المجال الفرنكفونيّ هي على الأرجح أعمال «بنفنيست» (Benveniste 1966). كان «بنفنيست» يرى أنّ ضمائر الشخص في الفرنسيّة تتجمّع في **نظام تقابليّ** حاول أن يصفه. ووفقا لرأيه فإنّ الاصطلاح الذي يجعل اسم الشخص لضمائر الشخص الأوّل والثاني والثالث اصطلاح مُضلّل.و تلك فرصة لبناء التقابل الأوّل: فإذا كان ضميرا الشخص الأوّل والشخص الثاني يوافقان بالتأكيد شخصا محدّدا في مقام التواصل أي المتكلّم والمخاطب، فإنّ الشخص الثالث يحيل على فرد غائب من المقام. وهو يقابل حسب «بنفنيست» الضميرين الشخصيين الآخرين في **تعالق الحضور والغيبة**[29].

ملاحظة: يُسجّل هاهنا أنّنا نستعيد اصطلاحنا الذي بدأنا به. **فالمتكلّم** هو الفرد الذي يتكلّم **والمخاطب** هو الفرد الذي يتكلّم معه فنحن إذن لم نعد نستعمل اصطلاح «دكرو».

وهكذا فإنّ ضميري الشخص الأوّل والشخص الثاني الدالّين على طرفي التواصل
[335] هما حقّا ضميرا شخص بينما يعبّر ضمير الشخص الثالث الدالّ على فرد / غائب عن اللاشخص. ولهذا عدد من النتائج:

29 . تحسن الإشارة إلى أنّ «بنفنيست» انطلق بصفة صريحة في نقده لمقولة الشخص في اللسان الفرنسي من تمييز النحاة العرب بين ضمائر الحضور وضمائر الغيبة.

(أ) يحدّد ضميرا الشخصين الأوّل والثاني فردا مفردا يمكن تعيينه مباشرة من خلال دوره في التواصل بينما لا يعيّن ضمير الشخص الثالث بنفسه فردا مفردا ولكن عددا لامتناهيا من الأفراد.

(ب) يحلّ ضمير الشخص الأوّل محلّ ضمير الشخص الثاني والعكس بالعكس عندما يتبادل المتخاطبان دوريهما.

(ج) ضمير الشخص الثالث هو الوحيد الذي يمكن أن يستعمل في الدلالة على الجوامد.

ليس تعالق الحضور والغيبة، مع ذلك، التعالق الوحيد الذي يتشكّل داخله نظام الضمائر التقابليّ. إذ يتعيّن أن نضيف إليه **تعالق الذاتيّة**. ولا يخصّ تعالق الذاتيّة إلاّ الضمائر الراسخة في الشخصيّة ويُقصَى منها ضمير الشخص الثالث. فهو يجعل من «**أنا**» مقابلا لـ«**أنت**» على أنّه التعبير الوحيد الممكن عن الذاتيّة ويجعل من «**أنت**» ضمير **اللا-أنا**. فـ«**أنا**» إذن هو **الشخص الذاتيّ** و«**أنت**» هو **الشخص اللاذاتيّ**. إنّ «**أنا**» هو كذلك الشخص المتعالي الذي يُقابل «**أنت**» في علاقته بـ«داخل النفس» بما أنّ «**أنا**» يعبّر عن الذاتيّة، وهو الشخص الوحيد القادر على فعل ذلك وفي علاقته بالتعالي لأنّ «**أنا**» هو الشخص الأساسيّ الذي تتعرّف بالنظر إليه الضمائر الأخرى.

يعرب ‹بنفنيست›، هكذا، عن موقفه بوضوح: توجد علامة وحيدة على الذاتيّة في اللغة، إنّها ضمير الشخص الأوّل والعلامات الموصولة به.

2.2 التعبير عن الذاتيّة في الأسلوب غير المباشر الحرّ

نواجه في هذا المستوى من عرضنا نظريتين. إحداهما نظريّة ‹دكرو› المتعلّقة بإلقاء القول وتعدّد الأصوات، والأخرى نظريّة ‹بنفنيست› عن نظام الضمائر والتعبير عن الذاتيّة. يطعن ‹دكرو› شأنه شأن ‹باختين› في مسلّمة وحدة الذات المتكلّمة القاضية بأنّه، بالنسبة إلى قول ما لا يمكن أن يوجد إلاّ ذات وحيدة هي في الآن نفسه مسؤولةٌ عن الأنشطة النفسيّة الثاوية وراء القول ومصدرُ وجهات النظر والمواقف المعرب عنها فيه. ولم يتكلّم ‹بنفنيست›، الذي سبقت أعماله أعمال ‹دكرو› في هذه المسألة. ولكن يمكن الافتراض بناء على إلحاحه على الشخص الأوّل باعتباره تعبيرا وحيدا ممكنا عن الذاتيّة، بأنّه كان يدافع عن مسلّمة وحدة الذات المتكلّمة، على الأقلّ، في ما يخصّ مصدرا وحيدا لوجهات النظر والمواقف المعرب عنها في القول وكذا في الدلالة على / [336] هذا المصدر بالشخص الأوّل. والحال أنّ هاتين النظريتين، لأسباب مختلفة، تطعن فيهما ظاهرة الأسلوب غير المباشر الحرّ.

1.2.2 الأسلوب غير المباشر الحرّ وتعدّد الأصوات

إنّ أكمل ما بحوزتنا من وصف للأسلوب غير المباشر الحرّ هو وصف آن بنفيلد (Banfield 1982). تضع آن بنفيلد نفسها ضمن منظور مناقض تماماً لمنظور ‹دكرو›. فاللغة عند ‹دكرو› كما عند ‹باختين› هي في المقام الأوّل أداة تواصل، والعكس بالنسبة إلى بنفيلد التي تشايع هاهنا ‹تشومسكي›، فإنّ اللغة هي قبل كلّ شيء موضوع معرفة وهي أداة تواصل على نحو عرضيّ فحسب. ويمثّل الأسلوب غير المباشر الحرّ مناسبة للدفاع عن وجهة النظر هذه.

فانطلاقاً من عدد من التراكيب اللغويّة التي تجمعها تحت المصطلح العام «**الذاتيّة في اللغة**» (عبارات التعجّب والشتيمة وضمائر الشخص والمشيرات إلخ...)، تعرّف بنفيلد الأسلوب بأنّه حضور هذه التراكيب في خطاب معيّن أو غيابها منه. إنّ حضور هذه التراكيب يعتبر بصفة عامّة حجّة في صالح اعتبار اللغة أداة تواصل. وتهدف بنفيلد من تحليلها للأسلوب غير المباشر الحرّ إلى أن تبيّن أنّ هذه التراكيب تظهر في سياقات غير تواصليّة، وهي حينئذ لا تظلّ صالحة للدفاع عن الأطروحة التواصليّة في اللغة. وحسب آن بنفيلد فإنّ الخطاب السرديّ الذي يخرج عن التواصل الشفويّ لهو هذا السياق.

وهاك وصف **الأسلوب غير المباشر الحر** الذي تقدّمه.

(أ) ينتمي هذا الأسلوب إلى النصوص الأدبيّة حصريّا، أي إنّنا لا نصادفه في الخطاب الشفوي أو في النصوص غير الأدبيّة.

(ب) له جملة من الخصائص التركيبيّة:

- فهو خلافا للأسلوب غير المباشر ليس مضمّنا أي إنّه لا ينطوي على صدر من قبيل: أخبر زيد أنّ.. أو ظنّ زيد أنّ....

- هو جملة تامّة.

- نجد فيه عددا من الأبنية التركيبيّة المميّزة للخطاب المباشر.

- يتواجد فيه الماضي المستمرّ مع[عبارات من قبيل] الآن، اليوم إلخ... وفيه يستعمل الشخص الثالث مع الإقصاء النسبيّ للشخص الأوّل والإقصاء المطلق للشخص الثاني.

(ج) إنّ الخطاب غير المباشر الحرّ هو على نحو حصريّ أسلوب تمثيل الذاتيّة من خلال الشخص الثالث /. [337]

ووفقا لبنفيلد فإنّ جمل الأسلوب غير المباشر الحرّ تشارك الأسلوب المباشر عددا كبيراً من خصائصه. وهي تقترح القاعدة الآتية التي تصلح لجمل الأسلوب غير المباشر الحرّ.

قاعدة وحدة ذات الوعي:

1 - يوجد بالنسبة إلى كلّ جملة جارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ أو في الخطاب المباشر مرجع واحد على الأكثر يُسمّى **ذات الوعي** تسند إليه كلّ العناصر المعبّرة، ويعني هذا أنّ كلّ تحقّقات ذات الوعي متقارنة إحاليّا.

2 - إذا وُجد ضمير المتكلّم «**أنا**» فـ«**أنا**» مقارن إحاليّا **لذات الوعي**. وفي غياب «**أنا**» فإنّ ضمير غيبة يمكن أن يُؤوّل على أنّه **ذات وعي**.

3 - إذا كانت الجملة مربوطة إحاليّا بمتمّم فعل من أفعال الاعتقاد فإنّ **ذات الوعي** فيها تكون مقارنة إحاليّا لفاعل هذا الفعل أو مفعوله غير المباشر.

يناقض تحليل بنفيلد، على ما هو بيّن، تحليل «دكرو» بما أنّها ترفض إمكانية وجود ذوات وعي متعدّدة مختلفة في جملة واحدة رفضها لوجود ذات وعي تختلف عن المتكلّم.

وقد ردّ «دكرو» على هذا الهجوم ضدّ [نظريّة] تعدّد الأصوات بقوله إنّ بنفيلد إذ تُعرّف الأسلوب غير المباشر الحرّ تعريفًا موغلا في الحصر تضيّقه على نحو مصطنع. وهو يقدّم لدعم هذا الرأي مثالا يوجد فيه حسب رأيه، تعبير عن وجهتي نظر مختلفتين.

نحن نستعيد المثال هاهنا وهو مأخوذ من حكاية لافنتان **الإسكافيّ والصيرفيّ**.

(16) إن يُحدث قطّ حسيسا

فالقطّ كان يختلس المال.

إنّ البيت الثاني في (16) جار، حسب «دكرو»، في الأسلوب غير المباشر الحرّ وهو يعبّر عن وجهة نظر مشتركة. فاللفظ المرجعيّ «القطّ» ينتمي إلى وجهة نظر الحكواتيّ الذي يعلم أنّ الأمر يتعلّق بقطّ، بينما يعبّر المحمول «كان يختلس المال» من وجهة نظر الإسكافيّ.

إحدى المشكلات تتمثّل بالتأكيد في معرفة ما إذا كان المثال الذي اقترحه «دكرو» من الأسلوب غير المباشر الحرّ حقّا حتّى بقطع النظر عن الوصف الذي قدّمته آن بنفيلد، والحال أنّه لا شيء يؤكّد هذا.

لنستعد المثال (16)، إذا نظرنا في البيت الأوّل وليس في البيت الثاني فقط فستتبيّن أنّ الأمر يتعلّق بجملة شرط (**إنْ يُحدث قط حسيساً**) البيت الثاني جوابه (فالقطّ كان يختلس المال)، فيبدو لنا حينئذ أنّه يتعيّن النظر إلى البيتين على أنّهما عبارة عن تفكّر الإسكافيّ. فالأمر إذن مجرّد جملة من جمل السرد بذات وعي هي القصّاص وليس جملةً جارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ منطويةً على ذاتَيْ وعي هما الإسكافيّ والقصّاص.

وقـد رأينا، بعد، أنّ نظريّة «دكرو» تواجه زيادة على هذه المعضلة، بعض المشـاكل بمقتضى نفس بنيتها /. [338]

2.2.2 الأسلوب غير المباشر الحرّ والتعبير عن الذاتيّة

إذا كان تحليل بنفيلد للأسـلوب غير المباشـر الحرّ يناقض نظريّـة تعدّد الأصوات فإنّ ظاهرة الأسـلوب غير المباشر الحرّ نفسـها تنقض نظريّة «بنفنيست» عن نظام الضمائر ولاسيّما إلحاحه على الشخص الأوّل معبّرا وحيدا ممكنا عن الذاتيّة.

لنتدبّر المثال الآتي المستلّ من رواية مدام بوفاري[30] (وقد جُعلت الجمل الجارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ بخـطّ مميّز) وهو يصف زوجة شارل الأولى.

(17) كان يلزمها قهوتها كلّ صباح وملاطفات لا تنتهي. كانت لا تني تشكو من أعصابها ومن صدرها ومن تقلّبات مزاجها. **إنّ حسيس الأقدام يؤلمها.** وإذا انفضّوا من حولها غدت الوحدة مقيتة **وإذا تحلّقوا حولها كان ذلك على الأرجح لمشاهدتها وهي تموت.** وفي المساء عندما كان شارل يعود كانت تمدّ من تحت اللحاف ذراعيها الطويلتين الهزيلتين وتعانقه. وتشرع إذ تُجلسه على حافّة السّرير تحدّثه عن أحزانها **إنّه يهملها ويتعشّق أخرى! لقد قيل لها إنّها ستكون شقيّة.** وكانت تسأله قليلا من الدواء لصحّتها وقدرا أكبر من المحبّة.

نحن هاهنا إزاء مثالٍ المحكيُّ فيه **خطابٌ**، ويحكي المثالُ الموالي المأخوذ كذلك، من [رواية] مدام بوفاري خواطر إمَّةْ (Emma) إذ تفكّر في ليون.

(18)ما كانت لتستطيع رفع بصرها عن هذا السجّاد حيث كان قد مشى وعن هذا الأثاث الخاوي حيث كان جالسا. كان الجدول ينساب دوما وكان يدفع دفعا وئيدا موجاته الصغيرة على طول الحافّة الزّلقة. كانا قد تنزّها فيه غير مرّة على صوت همس الأمواج فوق الحصى المغمور بالزبد. **ما كان أجملها شموسا تمتّعا بها! ويا لها من أماس قضياها وحيدين في الظلّ في عمق الحديقة!كان يقرأ بصوت عال ورأس عار جالسا على طنبورة من أعواد صلبة وكانت ريح المرج النديّة تعبث بصفحات الكتاب وأطراف العريش....آه! قد رحل فتنة عمرها الأوحد والأمل الوحيد الممكن في خلاص ما! كيف لم تستشعر هذه السعادة عندما كانا يتعارفان! لماذا لم تتمسّك به بكلتا يديها ولم تركع على ركبتيها عندما كان يريد الهروب؟**

واضح من هذين المثالين أنّ جمل الأسلوب غير المباشر الحرّ هي في الآن نفسه بلفظ الشخص الثالث وتعبّر عن الذاتيّة.

إنّ هذه المقدرة التي للأسـلوب غير المباشـر الحرّ في الإفصاح عـن الذاتيّة والتعبير عنها بلفظ الشخص الثالث لتنقض بوضوح التحليل الذي اقترحه «بنفنيست» لنظام الضمائر

30 . «مدام بوفاري» من أشهر ما ألّفه الروائي الفرنسي غوستاف فلوبار Gustave Flaubert (1880 - 1821)

الشـخصيّة: فكيف يمكن للضمير المعبّر عن اللاشـخص والمقصى بمقتضى هذا من تعالق الذاتيّة أن يُعبّر فعلا عن الذاتيّة؟

نودّ قبل الإجابة عن هذا السؤال في فقرة لاحقة أن نتوقّف عند تحليل بنفيلد للأسلوب غير المباشـر الحرّ وأن نبدأ من نقطتين: الإقصاء التامّ للشـخص الثاني والإقصاء الجزئيّ للشخص الأوّل من الأسلوب غير المباشر الحرّ. / [339]

يبـدو لنا، فـي الواقع، أنّه يوجد خلافا لمـا تزعمه بنفيلد عدد لا يُسـتهان به من أمثلة الأسلوب غير المباشر الحرّ جارية بلفظ الشخص الأوّل.

لنفحص المثالين الآتيين المأخوذ أوّلهما من [رواية] **الصديق المستعاد** لأولمان[31] وثانيهما من [رواية] **مذكرات هدريان** ليورسنار[32]:

(19) كنت أرقب وجهها المزهوّ ذا القسمات الجميلة. وفي الحقّ ما استطاع عاشق قطّ أن يتأمّل هيلان دو تروا بأكثر عمق أو أن يكون أشدّ اقتناعا بدونيّته الخاصّة. **من كنت لأجرؤ على الكلام معها؟ في أيّ قيتو** (ghetto) **في أوروبا كان أسلافي قد تعفّنوا عندما كان فريدريك هوهنستاوفن قد مدّ يده المرصّعة بالخواتم لـأنو هوهنفال؟ ما الذي كنت أستطيع إذن، أنا ابن الطبيب اليهوديّ وحفيد حبر وابن حفيد حبر والمنحدر من سلالة من التجّار الصغار وباعة المواشي، أن أهديه لهذا الطفل ذي الشعر الذهبيّ الذي يغمرني مجرّد ذكر اسمه بمثل هذا القدر من الاحترام المشوب بالخشية.**

(20) كنت أفهم بطريقة مختلفة واجباتي كشخص ناج. **كان هذا الموت يكون بلا معنى لو لم أكن أملك شجاعة النظر إليه مباشرة وأن أتمسّك بحقائق البرد هذه وبالصمت وبالدم المتخثّر وبالأعضاء الهامدة التي سرعان ما يُواريها الإنسان بالتراب وبالنفاق.**

لقد رسمنا جمل الأسلوب غير المباشر الحرّ بخطّ مميّز. ولكن خلافا لما تزعمه بنفيلد فإنّ الذاتيّة غير معبّر عنها فيها بالشخص الثالث بل بالشخص الأوّل.

و هكذا فإنّ الذاتيّة يمكن أن يُعبَّر عنها بالإضافة إلى الأسـلوب غير المباشر الحرّ، بلفـظ الشـخص الثالث [أو الغائـب] أو الشـخص الأوّل [أي المتكلّم]. بيـد أنّه يوجد كذلك فيما يبدو لنا أمثلة من الأسـلوب غير المباشـر الحرّ مهما يكن عددها قليلا، بلفظ الشخص الثاني.

فرواية بيتور المعنونة بـ«التحوير»[33] والمكتوبة كلّها بضمير المخاطب تتضمّن عدّة فقر جارية في الأسلوب غير المباشر الحرّ:

---

31 . فراد أولمان (1901 – 1985) روائي ألماني عاش في بريطانيا. [المترجم]

32 . يورسنار (1903 – 1987) روائية فرنسية. [المترجم]

33 . ميشال بيتور (1926 –) روائي فرنسي عُرف بنزعته التجريبيّة، وتعد رواية «التحوير» La Modification أشهر أعماله وقد كُتبت كلّها تقريبا بضمير المخاطب.

(21) بعد الظهر، قرّ قرارك، أن تتنزّه في كلّ هذا الجانب من المدينة حيث يصادف المرءَ في كلّ خطوة أطلالُ المعالم القديمة للإمبراطوريّة [...]

ها أنت تجتاز الميدان ونصعد إلى البلاط حيث يذكّرك كلّ حجر تقريبا وكل جدار من الآجرّ بشيء من أقوال سيسيل، بشيء قد قرأتَه أو تعلّمتَه ليمكنكَ أن تنسبه إليه. ها أنت تتأمّل من قصر سبتيموس ساوريوس المساءَ يحل بأعالي حمّامات كاراكلاّ التي تنتصب وسط الصّنوبر.

وبلفظ أقرب فإنّ الأسلوب غير المباشر الحرّ هو خلافا لما تقوله بنفيلد التعبير المفضّل عن الذاتيّة بلفظ الشخص الثالث، ولكنّه يسمح كذلك بالتعبير عن الذاتيّة بلفظ الشخص الأوّل والثاني. وهو في هذا ينقض في الظاهر على الأقلّ تحليل «بنفنيست» الذي يرى أنّ الشخص الأوّل هو الضمير الذاتيّ بامتياز.

[340] ها نحن إذن إزاء نوعين من القضايا مختلفين: /

(أ) فمن ناحية لا تبدو مضاعفة الكائنات النظريّة الطريقة الأمثل في وصف إلقاء القول.

(ب) ومن ناحية أخرى، وخلافا لما يمكن للمرء أن يتوقّعه، فالحقيقة أبعد من أن يكون استعمال الشخص الأول هو الطريقة الوحيدة الممكنة للتعبير عن الذاتيّة إذ يمكن للشخصين الثاني والثالث هما أيضاً أن يفعلا ذلك.

تضطرّنا هاتان القضيّتان إلى البحث عن وصف لإلقاء القول يمكّننا من دون الوقوع في الصعوبات التي تواجه نظريّة «دكرو» من تفسير تعدّد إمكانات التعبير عن الذاتيّة الذي تسمح به اللغة.

3. إلقاء القول والتعبير عن الذاتيّة

قد رأينا أعلاه، أنّ وجهتي نظر «بنفنيست» و«دكرو» متعارضتان إلى حدّ ما: فحسب الأوّل علامات الشخص الأوّل هي وحدها القادرة على التعبير عن الذاتيّة. وعند الثاني تكتفي هذه العلامات بالدلالة على المتكلّم المسؤول عن إلقاء القول وليس على مصدر وجهة النظر المعبّر عنها في القول بما أنّ هذه تعود إلى القائلين. ويلاحظ المرء مع هذا أنّ نظرية «دكرو» التي تجعل من المتكلّم والقائلين كائنات نظريّة ليس لها أن تتماهى من حيث المبدأ مع فرد في العالم، لا تعالج في الواقع مسألة الذاتيّة.

فإذا افترض المرء مع بنفيلد أنّ التعبير عن **الذاتية** من خلال بعض العلامات ومن بينها الضمائر الشخصيّة – وعنها سيقتصر حديثنا في ما يأتي من هذا الفصل - يشكّل **الأسلوب** فإنّه يتعيّن كذلك الافتراض، إذا كان «بنفنيست» محقّا في قصره إمكانات التعبير عن الذاتيّة على الشخص الأوّل، بأنّ الأسلوب **وإلقاء القول** إنّما هما لفظان للحديث

عن الشيء نفسه. وفي الحقّ، فقد رأينا أنّ «بنفنيست» يخطئ إذ يظنّ أنّ الشخص الأوّل وحده يمكن أن يمثّل الذاتيّة وأنّ بنفيلد تخطئ إذ تظنّ أنّ التعبير عن الذاتيّة مقصور في الأسلوب غير المباشر الحرّ على الشخص الثالث. فالأسلوب وإلقاء القول لا يتداخلان إذن. وإنّ ما سيشغلنا في بقيّة هذا الفصل لهو مجمل الإشكال المتمثّل في ضبط حدود الأسلوب وحدود إلقاء القول من خلال دراسة سريعة للضمائر الشخصيّة.

1.3 مميّزات الشخص الأوّل

إنّ أوّل ما يجدر التذكير به في شأن ضمير الشخص الأوّل، كما بالنسبة إلى كلّ الضمائر الشخصيّة أيضاً، هو أنّه لفظ إحاليّ، والحال أنّ لضمير الشخص الأوّل بضع مميزات مهمّة من وجهة النظر هذه. فالإحالة هي في المقام الأوّل عمل لغويّ، ويمكنها ككلّ عمل لغوي أن تنجح أو أن تخفق /. ومن أجل ضبط شروط نجاحها يتعيّن [341]
التذكير بفرق أساسيّ هو الفرق بين **الإحالة الدلاليّة وإحالة المتكلّم**.

1.1.3 الإحالة الدلاليّة في مقابل إحالة المتكلّم

إنّ الفرق بين **الإحالة الدلاليّة وإحالة المتكلّم**، وهو ليس بالجديد، قد استعاد قيمته حديثا مع «دونيلان» (Donnellan 1979). تقابل الباحثة من خلال عبارة إحاليّة مستعملة، بين الموضوع الذي يريد المتكلّم الدلالة عليه والموضوع الذي يتوصّل إليه المخاطب باعتماد دلالة العبارة المرجعيّة المعنيّة. هذان الموضوعان يمكن أن يتطابقا، وفي هذه الحالة ينجح عمل الإحالة أو يمكن أن يختلفا وفي هذه الحالة يفشل عمل الإحالة.

يمكن إذن بالانطلاق من هذا الفرق أن يُقترح التعريف الآتي لشروط نجاح عمل الإحالة.

شروط نجاح عمل الإحالة

يتوّج عمل الإحالة بالنجاح إذا وفقط إذا تطابقت إحالة المتكلّم والإحالة الدلاليّة.

ويمكننا مع هذا أن نتساءل عمّا يمكن أن يُفشل عمل إحالة: أمّا بالنسبة إلى الأوصاف المحدّدة (القطّ الأسود، رداء إيزبلاّ الأحمر...) فالجواب بسيط. إذ الأوصاف المحدّدة تضبط بمقتضى معناها المعجميّ مجموعة من الشروط يتعيّن على موضوع ما أن يستوفيها ليكون مرجع الوصف المحدّد المعنيّ. وحينئذ، فإنّه توجد إمكانيتان للفشل بالنسبة إلى عمل إحالة يستعمل وصفا محدّدا.

(أ) فإمّا أن يكون الوصف المحدّد ناقصا، أي أنّ الشروط التي يضعها تلبّيها موضوعات كثيرة في العالم ويستحيل إذن أن يُسند إليه مرجع وحيد.

(ب) وإمّا أن يضع الوصف المحدّد شروطا يلبّيها موضوع هو غير الموضوع الذي يقصد المتكلّم الإحالة عليه إذ يستعمل الوصف المحدّد لأنّ المتكلّم يخطئ في [تبيّن] خصائص هذا الموضوع.

أمّا بالنسبة إلى **الضميرين الشخصيين الأوّل والثاني**، فالوضعيّة مختلفة (وسنعود لاحقا إلى حالة ضمير الشخص الثالث).ففي الواقع لا تكمن دلالتهما المعجميّة في مجموعة شروط يتعيّن على موضوع ما أن يلبّيها، بل بالأحرى تكمن في **إجراء يُطبّق** على مقام التواصل. فدلالتا «**أنا**» و«**أنت**» إجرائيتان إذن، وعمليّة إسناد المراجع الخاصّة بهما تتمثّل في تطبيق القاعدتين الآتيتين على الترتيب: **البحث عن الشخص الذي يتكلّم، والبحث عن الشخص الذي يُتكلّم معه**. وإذن، [فالسؤال] ضمن أيّة شروط يمكن لعمل
[342] إحالة يستعمل ضميرا شخصيّا للشخص الأوّل أو الشخص الثاني / أن يفشل؟ [الجواب] إذا كان المتكلّم يريد أن يدُلّ، إذ يستعمل الضمير المعنيّ، على فرد آخر سوى الذي تؤدّي إليه عمليّة إسناد المرجع.

2.1.3 العصمة الضميريّة: ظاهرة إحاليّة أم ظاهرة أسلوبيّة؟

هاهنا تظهر الميزة الكبرى لضمير الشخص الأوّل. فإذا كان يمكن للمرء أن يتخيّل من دون صعوبة أنّ المتكلّم يستعمل ضمير الشخص الثاني واهما في هويّة الشخص الذي يتحدّث معه (في الهاتف مثلاً أو لأنّه لم ينظر إليه) فإنّه من المستحيل التفكير في أنّه يخطئ في هويّة الشخص المدلول عليه بـ «**أنا**»

ويستحق هذا الأمر إيراد بعض الأمثلة:

(22) كاترين ديرون: «أنا نابليون بونابارت».

إنّ القضيّة المعرب عنها في (22)، «**كاترين ديرون هي نابليون بونابارت**» قضيّة كاذبة. لكن، وهنا مربط الفرس، ليست القضيّة كاذبة لأنّ كاترين ديرون تفشل في الإحالة على ذاتها بل لأنّ كاترين ديرون تهِمُ في الخصائص التي تسندها لذاتها كجنسها ووضعها الاجتماعيّ وفتوحاتها العسكريّة إلخ... ومع ذلك، فإنّه ليس لكاترين ديرون إذ تتلفّظ بـ«**أنا**» في (22) نيّة الإحالة على شخص آخر سوى نفسها.

لنتخيّل الآن الوضعيّة الآتية: لكاترين ديرون ولدان **جاك وبيار**، وهي بصدد مشاهدة التلفاز في الصالون إذ يدخل ابنها بيار الغرفة وتظنّه جاك فتقول:

(23) ها أنت هنا إذن؟ فأين بيار؟

تخطئ كاترين هنا، لا في شأن الخصائص التي تسندها لمرجعها ولكن في شأن المرجع نفسه. فنجد أنفسنا في الوضعيّة التي لا يكون فيها مرجع المتكلّم هو نفسه المرجع الدلاليّ. فكاترين ديرون تريد الإحالة على جاك وتحيل في الواقع على بيار.

سندلّ على ميزة الشخص الأوّل هذه بمصطلح **العصمة الضميريّة**، وهي عبارة تدلّ على حقيقة أنّه لا يمكن أن يحصل عدم تطابق بين مرجع المتكلّم والمرجع الدلاليّ عندما يُستخدم ضمير الشخص الأوّل. يبقى علينا الآن أن نُفسّر العصمة الضميريّة. ولنا هاهنا فرضيتان:

(أ) العصمة الضميريّة تُفسّر بأنّ المتكلّم يستخدم ضمير الشخص الأوّل للإحالة على نفسه.

(ب) العصمة الضميريّة تُفسّر بواقع أنّ نفس استخدام ضمير الشخص الأوّل هو العمل الذي يعرب به المتكلّم عن ذاتيّته الخاصّة.

ملاحظة: هذه الفرضيّة فرضيّة ‹نوزيك› (Nozick 1981) الذي اكتشف ظاهرة العصمة الضميريّة.و وفقا له فإنّ العصمة الضميريّة لا يمكن أن تُفسّر إلاّ لأنّه في نفس استخدام ضمير الشخص الأوّل / ينشأ مرجع الشخص الأوّل، أي الذاتيّة.فإذا كان ‹نوزيك› على [343]
حقّ في نفس هذه المسألة فإنّ هذا يكون معناه أنّ الشخص الأوّل وحده يمكنه فعليّا أن يُعبّر عن الذاتيّة بما أنّه وحده، يستطيع إنشاءها وإخراجها إلى الوجود.

إن اعتمدنا الفرضية الأولى، سلّمنا بأنّ العصمة الضميريّة ظاهرة إحالية. أما إن قبلنا الفرضيّة الثانية سلّمنا بأنّ العصمة الضميريّة ظاهرة أسلوبية باعتبار أنّ المعنى وثيق الارتباط بالذاتية، وسنحاول في ما يلي فحص هاتين الفرضيتين.

3.1.3 العصمة وعمليّة تعيين الهويّة

يمكن وصف العصمة الضميريّة على النحو الآتي:

العصمة الضميريّة:

في كلّ ذكر لـ«أنا» تكون إحالة المتكلّم موافقة للإحالة الدلاليّة.

يمكن من أجل اختيار أحد فرعي البديل المعروض أعلاه أن تُقارن عصمة الشخص الأوّل بقابليّة الخطأ في ضمير الشخص الثاني من وجهة الفرق بين **الإحالة الدلاليّة وإحالة المتكلّم**. فإذا بدأ المرء بالإحالة الدلاليّة ردّه ذلك إلى الواقعة البديهيّة المتمثّلة في أنّ الإجراء المرتبط بضمير الشخص الأوّل يقود إلى المتكلّم بينما يقود الإجراء المرتبط بضمير الشخص الثاني إلى المخاطب. وبلفظ آخر فإنّه في الحالة الأولى، على نفسه يحيل المتكلّم بينما يحيل في الثانية على فرد مختلف عنه. فيستلزم هذا على نحو بديهيّ أنّ مضمون إحالة المتكلّم سيكون مختلفا في هذه الحالة أو في الأخرى. فما الذي يشكّل محتوى إحالة المتكلّم؟ يمكن الإجابة بصفة عامّة أنّ لإحالة المتكلّم محتوى هو الطريقة التي بها يعيّن المتكلّم هويّة الموضوع الذي يريد الدلالة عليه باستعمال عبارة إحاليّة معيّنة. و يُلاحظ أنّه ليس لهذا التعيين أن يطابق محتوى الدلالة

المعجميّة في العبارة المعنيّة. وهذا الاختلاف في المحتوى، رغم أنّه يمكن أن يفضي أيضاً إلى فشل عمل الإحالة، لا يُهَدِّدُ بالضرورة نجاح عمل الإحالة.

لنتخيّل المقام الآتي: بول عميل سريّ قد نجح في إقناع موظّف في سفارة قوّة معادية، ميخائيل بأن يزوّده بوثائق. فيتحدّث إلى شخص ما يجهل كلّ شيء عن نشاطه وعن نشاط ميخائيل. فيعيّن ميخائيل بأنّه **عميلي في السفارة س**. من البيّن مع هذا أنّه لا يستخدم الوصف المحدّد المناسب من أجل التحدّث مع مخاطَبه عن ميخائيل، فيقول الملحق بالسفارة **ميخائيل ن**... يكلّل عمل الإحالة
[344] في هذه الحالة بالنجاح. فإحالة المتكلّم والإحالة الدلاليّة / تتطابقان، في حين أنّ محتوى إحالة المتكلّم (الطريقة التي يعيّن بها المتكلّم **لنفسه** الفرد الذي يريد الحديث عنه) ومحتوى المعنى المعجميّ للعبارة الإحاليّة المستعملة مختلفان.

كيف يمكن حينئذ أن يُفسّر كون إحالة المتكلّم والإحالة الدلاليّة تتطابقان أبدا في حالة الشخص الأوّل وليس في حالة الشخص الثاني؟ تقضي فرضيّتنا بأنّ عدم التطابق في إحالة الشخص الثاني ممكن لأنّ محتوى إحالة المتكلّم يمكن أن يعيّن موضوعا هو غير الإحالة الدلاليّة. وإجمالا فإنّه إذا كان هناك عصمة ضميريّة فلأنّ المتكلّم الذي يستخدم ضمير الشخص الأوّل له قصد الدلالة على نفسه وليس بحاجة إلى أن يعرّف بنفسه لنفسه. وهذا ما يسمّى **المنفذ الممتاز**: فلنا منفذ ممتاز إلى أحاسيسنا الخاصّة وإلى مشاعرنا وإلى اعتقاداتنا إلخ... ولسنا في حاجة إلى سؤال أنفسنا عمّا لنا منها. فللمتكلّم إذن قصد إحاليّ، ولكنّه لا يتعيّن لنفسه. وحينئذ فإنّ عمل التعيين الذاتيّ للموضوع الذي يريد الدلالة عليه إذ لا يوجد لا يمكن أن يُفضي إلى موضوع مختلف عن الإحالة الدلاليّة.

من الممكن أن نتساءل بقصد معرفة ما إذا كان الجواب مطابقا للفرضيّة الإحاليّة أم للفرضيّة الأسلوبيّة حول العصمة الضميريّة. ويبدو لنا أنّها إحاليّة أساساً (فلأنّ المتكلّم يحيل على ذاته لا يمكنه أن يُخطئ في استعمال **أنا**) وأسلوبيّة جزئيّا (فَلأَنّ خاصية الذاتيّة تكمن في النفاذ المباشر إلى الذات لا يمكن للمتكلّم أن يُخطئ في استعمال **أنا**). ويُلاحظ مع ذلك، أنّ هذا الشطر الثاني من تفسيرنا ليس موصولا بخاصيّة في لفظ «**أنا**» بل بخاصيّة في الذاتيّة التي توجد في استقلال عن ضمير الشخص الأوّل وعن استعماله. وإذن فإنّ الشخص الأوّل هو بالتأكيد ممثّل ممكن للذاتيّة ولكنّه ليس الممثّل الوحيد.

2.3 التعبير عن الذاتيّة بالشخص الثاني والثالث

قد بيّنت دراسة الأسلوب غير المباشر الحرّ أنّ التعبير عن الذاتيّة يمكن أن يحصل بضمير الشخص الأوّل حصوله بضميري الشخصين الثاني والثالث. وسنجعل نهاية هذا الفصل لتفسير هذه الإمكانات المتعدّدة.

1.2.3 قواعد المحافظة على الإحالة

يُلاحظ أوّلا أنّه في حدود كون الضمائر الشخصيّة عناصر إحاليّة ينبغي أن يُراعى في تفسير استعمالها هذه الخاصيّة. وفضلا عن ذلك فإنّه إذا كان للأسلوب غير المباشر الحرّ قواسم مشتركة مع الخطاب المباشر فإنّ له كذلك عددا / من القواسم [345]
المشتركة مع الخطاب غير المباشر، ولاسيّما تلك التي تخصّ تغيّر بعض الألفاظ الإحاليّة عند التحوّل من الخطاب المباشر إلى الخطاب غير المباشر. وهذا التغيير موضوع قواعد تسمح بالمحافظة على الإحالة.

قواعد المحافظة على الإحالة في الأسلوب غير المباشر الحرّ

1 . عندما يحكي المتكلّم خطابه الخاصّ أو أفكاره الخاصّة فإنّه يتعيّن عليه أن يستعمل «**أنا**» للإحالة على ذاته.

2 . عندما يحكي المتكلّم خطابه الخاصّ أو خطاب شخص آخر عن المخاطَب، فإنّه يتعيّن عليه أن يستعمل «**أنت**» للإحالة على مخاطَبه.

3 . عندما يحكي المتكلّم خطاب طرف مختلف عنه هو أو عن مخاطَبه أو خطابا عن طرف غيره هو نفسه أو غير مخاطبه، فإنّه يتعيّن عليه أن يستعمل «**هو/هي**» أو عبارة أخرى مقارنه لهما إحاليّا للدلالة على هذا الفرد.

من البيّن أنّه ليس لهذه القواعد من هدف آخر سوى حفظ الإحالة ومن البيّن كذلك أنّها لا تكفي لوصف الأسلوب غير المباشر الحرّ. فإذا كان من الممكن في الواقع أن يُستعمل في الأسلوب غير المباشر الحرّ اسمُ علم أو وصفٌ محدّد للدلالة على فرد هو موضوع الخطاب أو الفكر المحكيّ فإنّه من غير الممكن أن يُستعمل اسمُ علم أو وصفٌ محدّد في القول [الجاري] في الأسلوب غير المباشر الحرّ نفسه للدلالة على المتكلّم بالقول الأصليّ أو صاحب الفكرة الأصليّة. يوجد إذن في الأسلوب غير المباشر الحرّ شيء أكثر من مجرّد المحافظة على الإحالة، وهذا الأكثر موصول بالتعبير عن الذاتيّة.

2.2.3 التعبير عن الذاتيّة والمحافظة على الشفافيّة القضويّة

إنّ التقابل بين **الشفافيّة والغموض الإحاليّ** ليس بالتقابل الجديد.

تثار مسألة الغموض الإحاليّ في السياقات الموسومة بأنّها منحرفة أو غامضة والتي تتميّز بفعل معبّر عن موقف قضويّ كالظنّ مثلا. ففي مثل هذه السياقات لا يمكن أن تُستبدل عبارة إحاليّة ما بعبارة أخرى مقارنة لها إحاليّا من دون أن تتغيّر قيمة الصدق في مجمل الجملة، وبلفظ آخر، فإنّه لا يمكن أن تعوّض عبارة بعبارة مقارنة لها إحاليّا مع المحافظة على الحقيقة.

(24) أ. يظنّ جون أنّ سيناك كان معلّم الإسكندر الأكبر.

ب. سيناك = معلم نيرون.

ج . *يظنّ جون أنّ معلم نيرون كان معلّم الإسكندر الأكبر.

لقد اقتضى الحال انتظار «كاستانيدا» (Castañeda, 1979, 1989) ليتمّ التمييز بين **الشفافيّة والغموض القضويّ**. يقدّم كاستنيدا نظريّة في الإحالة تتأسّس على التفريق بين ثلاثة ظواهر كبرى غالبا ما تتداخل /. [346]

(أ) **الإحالة في فكر الشخص الأوّل**، first person thinking reference، أي الإحالة التي يقوم بها شخ ص ما على كيان ما بمجرّد تفكيره فيه.

(ب) **إسناد الإحالة إلى الشخص الثاني**، second person attribution of reference أو إسناد المتكلّم عمل الإحالة إلى شخص آخر (أو شخص يظنّه آخر)عن خطأ أو عن صواب.

(ج) دلالة المطابقة المسجلة في المعنى المعجميّ.

إنّ نمط الإحالة الأساسيّ هو الأوّل ويكون التواصل تامّا حسب كاستنيدا ما دامت القضايا تُبلّغ على نحو ما تُلُفِّظ بها أو تُبودلت، إمّا بأن يُتمكّن بكلّ بساطة من ترديد القول كما جرى التلفّظُ به [في الأوّل]، وإمّا بأن يُتمكّن من إعادة صياغته في ألفاظ مطابقة. وإذن **فإنّ الشفافيّة أو الغموض القضويّ يرجعان إلى وفاء حكاية فكر شخص ثالث أو قوله لفكر ذلك الشخص الثالث أو قوله**.فلا تلتبس **الشفافيّة القضويّة بالشفافيّة الإحاليّة**، ويمكن لقول ما أن يكون شفّافا من الناحية القضويّة دون أن يكون كذلك من الناحية الإحاليّة، والعكس بالعكس. ويثير هذا فورا مسألة مؤدّاها إذا حُكِيَ قولُ شخص آخر وكان في هذا الخطاب إحالةٌ على المتكلّم باستعمال واحدة من علامات الشخص الأوّل فإنّ هذا الخطاب لا يمكن إعادته حرفيّا من دون إفساد الإحالة، فلا يمكن إذن نقله مع المحافظة على الشفافيّة القضويّة. توجد مع هذا، وسيلة للقيام بذلك بتوسّط ما يُسمّيه كاستنيدا **شبه المشيرات**: تقابل شبه المشيرات المشيرات. ويمكننا أن نعرّف هذه وتلك بما يلي.

تعريف المشير

يستعمل لفظ ما استعمال المشير إذا كان **في استعماله ذاك** متعلّقا بالنمط الأوّل من الإحالة، first person thinking reference، أي الإحالة في فكر الشخص الأوّل أي إذا كان يستعمله فرد معيّن في إحالة إشاريّة أو مرتبطة باسم إشارة.

تعريف شبه المشير

يُستعمل لفظ ما استعمال شبه المشير إذا كان **في استعماله ذاك** متعلّقا بالنمط الثاني من الإحالة، second person attribution of reference أي إذا كان يستعمله فرد معيّن ليسند إلى فرد آخر (أو فرد يظنّه آخر) نشاط إحالة مخصوصة وصيغتها.

إنّ الفرق **بين المشير وشبه المشير** فرق تداوليّ مرجعه إلى استعمال الألفاظ أكثر منه إلى دلالتها. ويلاحظ المرء مع ذلك أنّ المشيرات هي في الأغلب، إشاريّات (**أنا، هنا، الآن** إلخ...) بينما شبه المشيرات هي في الأغلب عوائد. ويمكن مع ذلك، أن يعثر المرء على إشاريّات في دور شبه مشيرات ويمكن الرجوع في هذا إلى المثال المأخوذ من [رواية] بيتور أو المأخوذ من [رواية]
يورسنار أو [رواية] أولمان (وهي على الترتيب الأمثلة (19)، (20)، (21)) /. [347]

من البيّن أنّ تعريف المشيرات وشبه المشيرات تداوليّ على أوسع نطاق. ويُسجّل مع هذا أنّ البعض فقط من الألفاظ الإحاليّة يمكن أن يُستعمل بطريقة إشاريّة أو شبه إشاريّة وهي الضمائر الشخصيّة والألفاظ الموصولة بها (ضمائر الملكيّة، الضمائر المنعكسة والضمائر المتّصلة إلخ...). [من جهة] وأسماء الإشارة [من جهة أخرى].

فما الذي يمكن قوله إذا ما عدنا إلى مسألة التعبير عن الذاتيّة؟ [الجواب] أنّه من الأساسيّ فيما يتعلّق بها أن تكون الإحالة في فكر الشخص الأوّل محفوظة أو، بعبارة أخرى، أن تكون الشفافيّة القضويّة متناهية. وحينئذ، فإنّ الألفاظ الإحاليّة المستعملة في خطاب يعبّر عن الذاتيّة ينبغي أن تكون، ما استطاع المرء إلى ذلك سبيلا، شبه مشيرات عندما يكون في مجرّد إعادة الخطاب خطر خرق قواعد المحافظة على الإحالة المنصوص عليها أعلاه. وهكذا فإنّ الأسلوب غير المباشر الحرّ الذي هو شكل الخطاب المحكيّ الهادف إلى التعبير عن الذاتيّة (ومن هنا أهميّته في الخطاب الأدبيّ) لا يستجيب فقط لقواعد المحافظة على الإحالة بل هو يستجيب كذلك لقاعدة عامّة جدّا [تهمّ] المحافظة على الشفافيّة القضويّة تُلزمه باستعمال شبه المشيرات الموافقة للمشيرات المستعملة في الخطاب أو الفكر الأصليين.

[349]

13. العنصر الإشاريّ والعائد

ترجمة: محمد الشيباني

يمثّــل **العنصر الإشــاريّ والعائد** شــكلين مختلفيــن لما يمكــن أن تتّخــذه **الإحالة:** الإحالة المباشــرة والإحالة غير المباشــرة والإحالة الإيمائيّة والإحالة الإشــاريّة والإحالة العائديّة.

ونقدّم أمثلة لكلّ واحد من ضروب الإحالات:

(1) «ماركوبولو» (Marco Polo) هو أيضاً شخصيّة في «**المدن غير المرئيّة**» لـ «**إيتالو كالفينو**» (Italo calvino).

(2) «**طبق الكسكسيّ**» (الزبون الذي طلب طبق الكسكسيّ) غادر المحلّ دون أن يدفع.

(3) قال «**أ**» وهو يشير باليد إلى «س»: «هذا الطفل مُصاب بالحُمّى».

(4) أسناني تؤلمني.

(5) أضاع «بيار» قبّعته. إنّه شخص شارد الذهن.

في المثال (1) تحقّق أسماءُ الأعلام «**ماركوبولو**» و«**إيتالو كالفينو**» أعمال إحالة مباشرة. وفي (2) يحقّق المركّب الإضافيّ: (مضاف ومضاف إليه): «**طبق الكسكسيّ**» عمل إحالة غير مباشر. وفي (3) يحقّق المركّب البدليّ المصدّر باسم إشارة يليه اسم معرّف بالألف واللاّم عمل إحالة إيمائيّة. وفي (4) يحقّق ضمير المتكلّم المفرد المتّصل (ـي) عمل إحالة إشاريّة. أمّا في (5) فإنّ ضمير الغائب المفرد المذكر المتّصل (ـه) يحقّق عمل إحالة عائديّة.

وإجمــالا نعتبــر الإحالة الإيمائيّة ضربا من الإحالة الإشــاريّة. وســنرى لاحقا أنّ هذا الرأي يمكن مناقشــته. ونحن ندمج - وإلى حدود هذا المســتوى - الإحالة الإيمائيّة في الإحالة الإشــاريّة. وقبل كلّ شــيء يفترض تحليلٌ للعنصر الإشــاريّ وللعائد جوابا عن السّؤالين التاليين:

(أ) ما القاسم المشترك بين الإحالة الإيمائيّة والإحالة العائديّة ؟

(ب) ما الذي يفصل بينهما ؟.

1. العنصر الإشاريّ والعائد: النقص في الاستقلاليّة الإحاليّة

يعود الفضل للّساني الفرنسيّ: ‹جان كلود ميلنر› «Jean Claude Milner» (راجع Milner 1982) في اقتراح نظرية **لسانيّة** في الإحالة. ولهذه النظريّة مزيّة، من جملة مزايا أخرى، في تعيين حدود التحليل اللّسانيّ في إسناد المراجع وتفسير - في صلب النظريّة نفسها - ما تشكوه من نقص التعابيرُ الإحاليّةُ التي لها دور في الإحالة الإشاريّة والإحالة العائديّة وذلك انطلاقاً من خصوصياتها الدلاليّة. فالتعابير الإحاليّة، وبقطع النظر عن مختلف وجوه استعمالها، / تبدو متّحدة في الظاهر إذ يتعلّق الأمر بمركّبات اسمية [350] وضمائر وأسماء أعلام وأوصاف محدّدة وغير محدّدة الخ. فنحن نسند مرجعا إلى تعبير إحاليّ بناء على دلالته المعجميّة. ونتحدّث وفق اصطلاح ‹ميلنر› عن **إحالة حاصلة** لتعيين مرجع العبارة، و**إحالة محتملة** لتعيين دلالته المعجميّة. وإذا كانت لتعبير إحاليّ إحالة محتملة بمعزل عن استعمالها فإنّه لا يتسنّى مقابل ذلك أن تكون له إحالة حاصلة إلاّ عند استعماله. فلا يمكن أن نسند مرجعا - أي إحالة حقيقيّة - إلى تعبير إحاليّ إلاّ متى ظهر هذا التعبير في قول أنتجه متكلّم.

ما هو بالضبط الدور الذي تضطلع به الإحالة المحتملة في إسناد إحالة حاصلة إلى تعبير إحاليّ؟ تحدّد الإحالةُ المحتملة لتعبير إحاليّ ما الشروطَ التي يتعيّن على شيء ما موجود في العالم (بالمعنى الواسع للكلمة) استيفاؤها حتّى يكون هذا الشيءُ مرجعا للتعبير المعنيّ. وفي عدد من الحالات - من ذلك الأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة - لا يكون التعبير الإحاليّ بسيطا وإنّما مركّبا: ويُطبَّقُ مبدأُ التأليف compositionnalité حينئذ وتكون الإحالة المحتملة تأليفا للإحالات المحتملة لمختلف مكوّنات التعبير.

لنفحص المثال التالي:

(6) خرج القطّ الأسود من النافذة.

يمثّل التعبير الإحاليّ: **القطّ الأسود** وصفا محدّدا مركّبا. وحتّى يكون شيء ما في العالم مرجعا له فيلزم عليه أن يستوفي الشروط المرتبطة بكونه قطّا والشروط المناسبة لكونه أسود.

بيد أنّ بعض التعابير الإحاليّة مفتقرة إلى الإحالة المحتملة، وهذا هو شأن **الضمائر وأسماء الإشارة**. ومن المستحيل إذن أن نمكّنها من إحالة حاصلة استناداً إلى إحالتها المحتملة بما أنّ هذه الضمائر وأسماء الإشارة تفتقر إليها. لهذا فهي عاجزة **بمفردها** عن تحديد إحالتها الحاصلة عند الاستعمال. وهذا ما جعل ‹ميلنر› يقول إنّها فاقدة **للاستقلاليّة الإحاليّة**. وهكذا نميز، ضمن التعابير الإحاليّة التعابير ذات الإحالة المحتملة والاستقلاليّة الإحاليّة من تلك التعابير المجرّدة من الإحالة المحتملة والفاقدة للاستقلاليّة الإحاليّة. أمّا التعابير الإحاليّة المستعملة في الإحالة الإشاريّة والإحالة العائديّة فهي من الصّنف الثاني،

إذ أنّها فاقدة للاستقلاليّة الإحاليّة. وتكمن الخاصيّة المشتركة بينهما في افتقارهما إلى هذه الاستقلاليّة.

لنتناول مجدّدا المثال (6) ولنقارنه بالمثالين (4) و(5):

(6) خرج القطّ الأسود من النّافذة.

(4) أسناني تؤلمني.

(5) أضاع «بيار$_1$» قبّعته. **إنّه$_1$** شخص شارد الذهن. / [351]

في المثال (6) يمكن مبدئيّا على الأقلّ إسناد مرجع للوصف المخصّص «**القطّ الأسود**» الذي يعيّن عددا من الشروط التي ينبغي على شيء ما أن يستوفيها ليكون هو هذا المرجعَ. وبالنسبة إلى ضمير المتكلّم في المثال (4) فلا وجود لشرط آخر غير قولنا «**أنا**» وهو شرط يوقعنا في الدور [منطقيّا]. أمّا فيما يخصّ ضمير الغائب في (5) فإنّ الأمر أكثر سوءًا، ذلك أنّ الشرط الوحيد الذي يتعيّن على المرجع استيفاؤه يتمثّل في القدرة على أن يُشارَ إليه بجنس المذكّر.

2. العنصر الإشاريّ والعائد: اللّجوء إلى المفسِّر واللّجوء إلى مقام إلقاء القول

1.2 الإشباع الدلاليّ والإحالة المحتملة:

ما تشترك فيه الإحالة الإشاريّة والإحالة العائديّة – وقد سلف أن تبينّا هذا – هو عدم الاستقلاليّة الإحاليّة للتعابير المستعمَلَة. وإذا عرّفنا **الإشباع الدلاليّ** بأنّه خاصيّة الإحالة المحتملة (راجع ‹ميلنر›: Milner 1989) فإنّ صفة عدم الاستقلاليّة الإحاليّة تعني ضعفا في الإشباع الدلاليّ. وسنلاحظ أنّ **الإشباع الدلاليّ** يعدّ خاصيّة تدرك بالمقارنة، ذلك أنّ تعبيرا ما قد يكون مشبعا دلاليّا على نحو ضعيف أو متوسّط أو قويّ. ولهذا تشترك التعابير المستعملة للإحالة العائديّة والإحالة الإشاريّة في كون إشباعها الدلاليّ ضعيفا، والمسار الذي يمكّن من إسنادها مرجعا هو إذن **مسارُ إشباع دلاليّ**. وما يميّز الإحالة الإشاريّة من الإحالة العائديّة هو الاختلاف في هذا المسار. ولا شكّ في أنّه يجب، في هذه الحالة وتلك، تلافي ما سُجّلَ من نقص في الإحالة المحتملة بواسطة معلومات نستقيها من مورد آخر. ولكن - وعلى وجه التدقيق - يختلف مصدر هذه المعلومات بحسب تعاملنا مع مثال من الإحالة الإشاريّة أو مثال من الإحالة العائديّة.

(أ) في مثال **الإحالة العائديّة** نلجأ بالفعل إلى الجوار اللّغويّ للبحث في تَتمّة لهذه المعلومات التي ستتّخذ شكل **المفسِّر**، أي شكل تعبير مستقلّ إحاليّا مرتبط بالعنصر العائديّ بعلاقة مزدوجة: **علاقة تقارن إحاليّ وعودة الذكر**، ويُقرضُ هذا التعبيرُ إحالتَه المحتملة إلى العنصر العائديّ ممكّنا إيّاه في الآن نفسه من فرصة اكتساب إحالة حاصلة.

(ب) في مثال **الإحالة الإشاريّة** فإنّنا نتّجه **مباشرة إلى المحيط المادّيّ** للبحث في المرجع، سواء حدّدناه بجارحة من الجوارح، فَيُسَمَّى **إشارة** أو حدّدناه (جزئيّا) بتعليمات متّصلة لغويّا بالتعبير الإشاريّ.

وتظلّ الإحالة العائديّة مبدئيّا لغويّة، أمّا الإحالة الإشاريّة فهي في المقابل تخلط المظاهر اللّغوية بالمظاهر غير اللّغويّة. / [352]

لنفحص مجدّدا الأمثلة (3) و(4) و(5):

(3) قال «**أ**» وهو يشير باليد إلى «**س**»: «هذا الطفل مُصاب بالحمّى».

(4) أسناني تؤلمني.

(5) أضاع «**بيار**$_1$» قبّعته. إنّـه$_1$ شخص شارد الذهن.

نكون مع (3) و(4) إزاء مثالين من الإحالة الإشاريّة، أمّا مع (5) فنحن إزاء مثال من الإحالة العائديّة. وفيما خصّ (3) يتعلّق الأمر على وجه أكثر تحديدا **بإحالة إيمائيّة**، فمن يخاطبه «**أ**» يُعيّن مرجَع «**هذا الطفل**» استناداً إلى التعبير الإحاليّ والحركة التي قام بها «**أ**». ويتّصل الأمر في (4) **بإحالة إشاريّة غير إيمائيّة** ذلك أنّ المخاطَب - استناداً إلى الإحالة المحتملة لأنا (هذا الضمير الذي قد يوافق طبقا لهذا المنظور شيئا ما من **قبيل المتكلّم بهذا القول**) وإلى مقام إلقاء القول - يُعيّن المتكلّم بالشاهد (4) باعتباره مرجعا **للأنا**. وأخيراً يدور الأمر في (5) على إحالة **عائديّة**: فنحن نسند مرجعا إلى الضمير الغائب: «ـه» اعتماداً على مفسِّره «**بيار**».

2.2 التقارن الإحاليّ الحاصل والتقارن الإحاليّ المحتمل

حتّى نفرغ من هذه المقاربة الأولى المميّزة بين العائد والعنصر الإشاريّ نعود قليلا إلى **الإحالة العائديّة**. سبق أن قلنا إنّ العنصر الإشاريّ ومفسِّره هما في علاقة مزدوجة: **تقارن إحاليّ** من جهة و**عودة ذكر** من جهة أخرى. ويقرّ ‹ميلنر› - إلى جانب التمييز بين الإحالة المحتملة والإحالة الحاصلة وبالموازاة مع هذا التفريق - تمييزا بين التقارن **الإحاليّ المحتمل** و**التقارن الإحاليّ الحاصل**.

لننظر في الأمثلة التالية التي استعرناها من ‹ميلنر›:

(7). حَلَقنا شعر «شمشون» وأحرقناه.

(8). حَلَقنا شعر «شمشون» ونَبَتَ من جديد.

في المثال (7) وكذا في (8) نجد أنّ للضمير الغائب (الضمير المتّصل في«**أحرقناهُ**»، وضمير الغائب المفرد المذكّر المقدّر في «**نَبَتَ**») مفسِّرا واحدا هو المركّب الإضافيّ «**شعر شمشون**». وفيما يخصّ علاقة التقارن الإحاليّ بين الضمير والمفسر يُوجد فرق. ففي (7) نرى أنّ ما قُصَّ وكان فوق رأس «شمشون» هو الذي أحرقناه، ومع ذلك ثمّة تقارن إحاليّ محتمل وتقارن إحاليّ حاصل بين الضمير والمفسِّر. أمّا في (8) فإنّ ما قُصَّ وكان فوق رأس «شمشون» لا يطابق ما نبت مجدّدا من شعر فوق رأس «شمشون». وعندها فإنّ التقارن الإحاليّ بين الضمير والمفسِّر ليس إلاّ محتملا.

وما يذهب إليه «ميلنر»، أنّه ليس للتقارن الإحاليّ المحتمل والتقارن الإحاليّ الحاصل الدور نفسه في الإحالة العائديّة وبالفعل، إذا كانت علاقة التقارن الإحاليّ بين الضمير والمفسّر في الغالب مزدوجة، إذ هي في الآن نفسه علاقة تقارن إحاليّ محتمل وعلاقة تقارن إحاليّ حاصل، فإنّ علاقة التقارن الإحاليّ المحتمل هي وحدها أساسيّة بالنسبة إلى الإحالة العائديّة، إذ هي التي تمكّن فعلا من إسناد إحالة حاصلة للضمير. ولذا في ظلّ غياب التقارن الإحاليّ المحتمل لا وجود للإحالة العائديّة. /

3 . الصعوبات التي تواجه التحليل التقليديّ للإشاريّات والعائد

يعود الفضل إلى «ميلنر»، الذي دقّق هذين التعريفين اللذين اعتمدتهما اللّسانيّات التقليديّة وهما لا يخلوان من تعميم وغموض، بحيث يتسنّى لنا تقدير مزاياهما وحدودهما. وفي الحقيقة تجابه النظريّةُ التقليديّةُ - كما جاء في العرض الرائع الذي قدّمه «ميلنر» - عددا من المشاكل عندما يُحتَكَمُ إلى الواقع اللّغويّ. وممّا يفاجئنا نوعا ما أنّ هذه الصعوبات ليست نفسها بحسب تعلّق الأمر بتعريف العائد أو العنصر الإشاريّ. وسنشرع في فحص الصعوبات التي يلقاها تعريف العائد (انظر في هذا الصدد: «كليبر»، Kleiber, 1989)

1.3 هل يمثّل فعلا العائد ظاهرة لغويّة؟

1.1.3 عدم وجود تعابير عائديّة.

لو كان العائد ظاهرة لغويّة لتوقّعنا أن تكون هذه الظّاهرة مَوسُومة لغويّا، بمعنى ألاّ تكون إلاّ نتاجا لبعض التعابير الإحاليّة التي يكون استعمالها على وجه الإحالة الاستعمال الوحيد الممكن. لنتذكّر خصائص الإحالة العائديّة:

(أ) وجود مسار مخصوص للتحديد الإحاليّ.

(ب) الاعتماد على تعبير إحاليّ آخر هو المفسِّر.

(ج) أن يكون التعبير الإحاليّ مفتقرا للاستقلاليّة الإحاليّة (وهو ما يجعل منه ضميرا بصفة طبيعيّة).

(د) وجود علاقة تقارن إحاليّ.

(هـ) وجود عودة ذكر.

سنلاحظ أنّه بقطع النظر عن ضمير الغائب فإنّ غيره من التعابير الإحاليّة التي تعتبر في أغلب الأحيان تعابير عائديّة لا تجتمع فيها كلّ هذه الخاصيّات.

وهو أمر بديهيّ جدّا فيما يعني التعابير الإيمائية أو الأوصاف المحدّدة [وتوافق في العربيّة المركّبات النعتيّة والإضافيّة. المترجم]، إذ يمكن أن تستعمل أحيانا على نحو يبدو في الظاهر على الأقلّ قريبا من الاستعمال العائديّ. لننظر في المثالين (9) و(10):

(9) هل رأيت سيّارة «بيار» الجديدة ؟ بإمكان هذه العربة أن تبلغ سرعة 260 كلم/س.

(10) غوريلا حديقة الحيوانات مصاب بالاكتئاب، إذ فقد الحيوانُ مؤخّرا قرينَتَه.

جرى استعمال التعبيرين «**هذه العربة**» و«**الحيوان**» استعمالا يمكن اعتباره عائديّا [ويوافق ذلك ما يسمّيه النحاة العرب الكناية في باب المضمرات. المترجم]. إلاّ أنّنا لا نجد هذا التعبير أو ذاك مجرّدا من الإحالة المحتملة. ومع هذا سنلاحظ أنّ التعبير الإيمائيّ «**هذه العربة**» بمقتضى وجود اسم الإشارة باعتباره أداة من أدوات التعيين déterminant يتميّز بكونه فاقدا / للاستقلاليّة [354] الإحاليّة. ولكن لا ينطبق الأمر على الوصف المحدّد «**الحيوان**». وهكذا لا يمكن لنا أن نزعم أنّ التعبير الإحاليّ المفتقر تماماً للإحالة المحتملة هو وحده الذي يمكنه أن يحيل إحالة عائديّة.

ومـن جهة أخرى، فإنّـه إذا صحّ أنّ ضمير الغائب تجتمع فيه هـذه الخاصيّات كلّها فإنّه من غير المسـتبعد أن يكون قابلا لأن يسـتعمل استعمالات أخرى ونخصّ بالذكر الاستعمالات الإيمائيّة.

لنفحص أمر المثال (**11**):

(**11**) يشير «**أ**» إلى «**س**»: «هو يشكو من الحمّى يا دكتور !»

نلاحظ هنا أنّ ضمير الغائب وقع استخدامه هنا على نحو إيمائيّ وليس على سبيل الاستعمال العائديّ. إنّها إيماءة صدرت من «**أ**» تمثّلت في إشارة اقترنت به تمُكّن من أن نسند إليه إحالة حاصلة، وفي هذه الحال لا حاجة إطلاقا إلى اللّجوء إلى مفسّر.

وعلى هذا الأسـاس يبدو أنّه لا وجود لمجموعـة من التعابير الإحاليّة تكون حكرا علـى الإحالـة العائديّة. ولئـن كان العائد ظاهـرة لغويّة فإنّه على أيّة حـال ليس ظاهرة مَوسومة لغويّا.

2.1.3 الصعوبات التي يواجهها مفهوم عودة الذكر

سـنلاحظ أنّـه بناء علـى التعريف الذي قدّمنـاه أعلاه للعائد، وكذا شـأن التعريف الخاصّ باسـتخدام تعبير إحاليّ غير مُشبَع والذي يتحقّق مسـار إشباعه الإحاليّ باللّجوء إلى الجوار اللّغويّ، فإنّه لا مبرّر لاعتبار العائد أمرا آخر غير كونه ظاهرة لغويّة. زد على ذلك أنّ ‹ميلنر› نفسه (راجع ‹ميلنر›: Milner 1982) يلحّ على هذه المسألة ويقول صراحة إنّ العائد يُعالجَ استناداً إلى الجوار اللّغويّ لا غير أي المقال. ومن جهة أخرى إذا كانت علاقة التقارن الإحاليّ في حدّ ذاتها غير مختصّة بالعائد فإنّ **علاقتي التقارن الإحاليّ وعودة الذكر** هما علاقتان حاسـمتان. [بل] إنّ عودة الذكر هي الخاصيّة الأساسيّة في تعريف

العائــد باعتبارها علاقة غير متناظرة تجمع عنصرا فاقدا للاســتقلاليّة الإحاليّة بعنصر آخر يشتمل عليها ويمتاز بها.

إلاّ أنّ مفهــوم **إعـادة الذكـر** في حدّ ذاته ليس واضحا تمام الوضوح. ما هي خصائصه الرّئيســيّة ؟ فمــن جهــة يُعتَبر غالبا **علاقــة تركيبيّة** (على مذهــب اللّســانيّات التوليديّة بالخصوص) ومن جهة أخرى يقوم – إذا صحّ التحليلُ (الدلاليّ أساســاً وهذا ما ســنبيّنه) الذي اقترحه «ميلنر» - على مفهوم **القبليّة**. فالمفسِّر ينبغي أن يتقدّم التعبير العائديّ [الضمير مثلا] ليتمكّن من إسناد مرجع إليه. لنتدبر هاتين الخاصيتين؟

لــن نتوسّــع في تحليل العلاقــة التركيبيّة لعــودة الذكر. وســنكتفي بملاحظة أنّ المجــال الــذي تتحقّق فيه الجملة هو **علـم التركيب**، وأنّنا نجــد أحيانا في بعض الأمثلة المفسِّر والعائد ينتميان إلى الجملة نفسها. / [355]

لنُعالج انطلاقاً من وجهة النظر هذه المثالين (12) و(13)

(12) يعتقد «جان$_1$» أنّه$_1$ أخفق$_1$ في امتحانه$_1$.

(13) أضاع «**جان$_1$**» قبّعته$_1$.

لا وجود هنا لأيّ مشكل، إذ يظهرُ المفسِّر - أي «جان» والضمير الغائب العائد عليه المتّصل والمقدّر في (12) أو الضّمير المتّصل «ـه» الدّالّ على نسبة الشّيء إليه في (13) - في الجملة نفسها. لذا تجمع بينهما عملية إعادة الذكر أيّا كانت هذه العلاقة تركيبيّا.

إلاّ أنّه تتعيّن الإشــارة إلى أنّ تزامن وجود تعبيرين إحاليين في الجملة نفســها، حيث التعبيــر الأوّل ذو اســتقلاليّة إحاليّــة في حيــن أنّ الثاني فاقد لها لا يســتلزم بالضرورة أن يكــون هذان التعبيران مرتبطين تجمعهما علاقــة إعادة ذكر فضلا عن أن يجمع بينهما عائد.

يوضّح هذه المسألة المثالان (14) و(15) اللّذان ينزّلان الشاهدين (12) و(13) في السياق المُتَعيّن:

(14) يبدو «بول$_1$» غير مبتهج. يعتقد «جان» أنّــه$_1$ أخفق$_1$ في امتحانه.

(15) يبدو «بول$_1$» كئيبا. فَقَدْ أضاع «جان» قبّعتــه$_1$.

نرى هنا أنّ لضمير الغائب في الجملة الثانية [أي 15] مفسِّره المتمثّلَ في الاسم العلم الوارد في الجملة الأولى [أي بول]. وليست له عندئذ أيّة علاقة عائديّة مع الاسم العلم في الجملة الثّانية.

ولكن ليس ما أسـلفنا كلّ ما في الأمر، ذلك أنّنا لا ندري كيف يمكن تحديد إعــادة الذكر باعتبارها علاقة نحويّة عندما يكون المفسّــر خارج حــدود الجملة التي يقع فيها العائد.

نجد أنفسنا إزاء الحالتين اللّتين يُجَسّمهما المثالان (14) و(15). فالعلاقة العائديّة التي تنعقد تباعا بين «بول» في الجملة الأولى والضمير الغائب المذكّر المفرد في الجملة الثانية من جهة،

وبين «بول» في الجملة الأولى والضمير الغائب المتّصل «ـه» في الجملة الثانية لا يمكن في أيّة حال أن تكون من باب العلاقة «**التركيبيّة**» التي تتجسّم في عودة الذكر.

وحينئذ يبدو من العسير اعتبار مفهوم عودة الذكر بمثابة العلاقة التركيبيّة إلاّ إذا افترضنا أنّه لا تدخل في باب العائد كل الحالات - التي يبحث فيها المرء للعائد عن مرجع وقع ذكره في جملة سابقة للجملة التي ظهر فيها وهي حالات جرت العادة عند أهل الصناعة على اعتبارها من الظواهر العائديّة.

ونلاحظ كذلك أنّه إذا كانت علاقة عودة الذكر تركيبيّة فإنّه يمكننا توقّع حصول علاقة **مطابقة** بين العائد ومفسّره. وهذا ما لا يتحقّق في جميع الأحوال.

لننظر في المثال (**16**):

Le premier ministre a inauguré la nouvelle centrale nucléaire par EDF. Elle / il a prononcé un discours à la gloire de la technologie [34]française.

(**16**) دشّن الوزير الأوّل المحطّة النوويّة الجديدة التي أنشأتها الشركة الفرنسيّة للكهرباء (EDF)، وألقى/ (ت) خطابا في الإشادة بالتكنولوجيا الفرنسيّة.

تتسنّى عودة الذكر هنا إذا كان الوزير الأول امرأة إمّا بضمير الغائب المفرد المذكّر وإمّا
بضمير الغائب المفرد المؤنّث. ويبدو أنّه لا وجود عندئذ لعلاقة مطابقة. / [356]

وهكذا فبحكم إمكان وجود مفسّر خارج الجملة ونظراً إلى الطابع غير الإلزاميّ للمطابقة فإنّه يمكن أن نشكّك في المظهر التركيبيّ لمفهوم إعادة الذكر.

ماذا الآن عن أمر **تقدّم** المفسر على العائد ؟ إذا صحّ أنّ مفهوم عودة الذكر، وكذا بالتّبع ؟ مفهوم العائد، يفرض – فيما يبدو - ترتيبا في ظهور العنصرين اللّذين يربط بينهما، حيث نجد أنّ التعبيرَ المستقلّ إحاليّا يتقدّم التعبيرَ غير المستقلّ، فهل يُحترم هذا الترتيب في الواقع ؟ إنّ مفهوم **الإحالة البعديّة** cataphore الذي ظهر خاصة لتفسير الاستعمالات اللغويّة التي يلي فيها التعبير المستقلّ إحاليّا التعبير غير المستقلّ، تناقض أصل تقدّم المفسر.

لنفحص المثالين التاليين:

---

34 . تجدر الملاحظة إلى أنّ الفرنسيّة تطلق لقب Le premier ministre أي الوزير الأول وهو مذكّر على أيّ شخص اضطلع بالمهمّة سواء كان رجلا أو امرأة. ولذلك يجوز أن يعود الذكر إلى امرأة تنهض بهذه المهمّة إمّا على أساس اللفظ بضمير مذكّر وإمّا على أساس المعنى بضمير مؤنّث. [المترجم]

(17)

C'est quand il$_i$ s'est accroché au plafond en dévorant une banane avec la peau que Max s'est aperçu que son copain Bill$_i$, était un chimpanzé[35].

عندما تعلّق$_1$ [Ø] بالسّقف وهو$_1$ يلتهم$_1$ حبّة موز بقشرتها تبيّن «ماكس» أنّ صديقه «**بيل**$_1$» كان قردا من نوع الشامبانزي.

(18)

Il$_i$ est venu, il$_i$ a vu, il$_i$ a vaincu, César$_i$! Et toi pauvre minable, tu es venu, tu as vu et tu es parti[36]!

جاء ورأى [Ø] وربـح [Ø]، «**سيزار**» ! أمّا أنت أيّها الحقير التافه، جئت ورأيت ثمّ انصرفت.

نجد في (17) أنّ مفسّر **الضمير الغائب المذكّر** الذي يظهر في بداية الجملة هو «**بيل**» الذي يظهر لاحقا، وكذا الأمر في (18) حيث نتبيّن أنّ مفسّر مختلف ضمائر الغائب المفرد المذكّر المقدّر «هو» يتمثّل في الاسم العلم «**سيزار**» الذي كان آخر كلمة في الجملة الأولى الفرنسيّة.

ومع هذا سنلاحظ أنّ النحو التوليديّ اقترح قاعدة تسمح بالتقارن الإحاليّ بين عائد ومفسّر يتقدّمه في بنية تركيبيّة مخصوصة تعرف باسم التحكُّم المكوّنيّ (**C.Commande**) ولكن تمنع هذه القاعدة التقارن في البنية نفسها إذا كان الضمير يسبق المفسر[37].

(19) يعتقد **جان**$_1$، أنّـه$_1$ سيحصل على المنصب.

('19) *__هو__$_1$ يعتقد$_1$ أنّ **جان**$_1$ سيحصل على المنصب.

في المثال (19) يسبق المفسّر «جان» العائد [أي الضمير] «ـه»، ويكون **التقاران** الإحاليّ ممكنا. وفي المثال ('19) نرى أنّ المفسّر «جان» يلي العائد [أي الضمير] «هو»، ويكون الاقتران الإحاليّ مستحيلا لأنّ ضمير الغائب «هو» يتحكّم مكوّنيا في مفسّره (وبصيغة لا يغلب عليها الطّابع التقنيّ كثيرا، فإنّ هذا الضمير يُهَيمنُ على مفسّره).

ومع ذلك لوحظ (راجع «باخ» Bach 1987 و«كاستانيدا» Castañeda 1989) أنّه إذا تناولنا المسألة انطلاقاً من افتراض أنّ «جان» يجهل أنّه «جان» (إذ يعاني من فقدان الذّاكرة أو من ازدواج في الشخصيّة إلخ...) أو إذا انطلقنا من أمثلة بعض الشخصيّات التي تحيل على أنفسها باستعمال ضمير الغائب كما هو شأن «الجنرال ديغول» (Le Général de Gaule) أو «ألان ديلون» (Alain Delon)

---

35 . يمكن أن نقرّب بين هذه الظاهرة والشواهد التالية في العربية
رأيته$_1$ محمداً$_1$ (هيشري، 2003، ص 388) والآية وأوجس في نفسه$_1$ خيفة موسى$_1$ آية67. طه...)[المترجم]

36 . يمكن أن نقرّب بين هذا الشاهد والشاهد: ضرب غلامَه زيدٌ. (هيشري 2003 ص 424) [المترجم].

37 . الأغلب أنه يوجد خطأ أو سهو في المتن الفرنسي. والصواب ما أثبتناه. المترجم

أو «إيف مونتان» (Yves Montand)، ونكتفي بذكر هذه الحالات فحسب، فإنّ التقارن الإحاليّ ليس أمرا مستحيلا في المثال (19').

وهكـذا فإنّ مفهوم عودة الذكر الذي لا يعدّ ظاهـرة تركيبيّة من جهة، ولا يوافق دائماً مفسّـرا تقدّم ذكره مـن جهة أخرى - يظلّ مفهوما غير واضـح تمام الوضوح. لذا يبـدو أنّ مفهـوم العائد يَؤُولُ مـن ناحية إلى مفهـوم التقارن الإحاليّ ومـن ناحية أخرى إلـى علاقة تبعيّـة قائمة بين لفـظ يمكن له أن يحيـل إحالة حاصلة بصفة مسـتقلّة عن
[357] المكوّنات الأخرى للجملة، وبين لفظ آخر لا يتسنّى له ذلك. /

3.1.3 الصعوبات التي تواجه التقارن الإحاليّ

سـبق لنا أن تبيّنا أعلاه أنّ التقارن الإحاليّ يفترق إلى علاقتين، علاقة التقارن الإحاليّ المحتمـل حيث يتقاسـم التعبيران إحالتهمـا المحتملة، وعلاقة التقـارن الحاصل حيث يتقاسـم التعبيـران إحالتهمـا الحاصلة. ولنذكّر أنّـه إذا كان التقـارن الحاصل كثيراً ما يتجسّـد في العلاقة العائديّة فإنّه مع ذلك ليس أساسـيّا، إذ يعود الدّور الرئيسـيّ إلى التقارن المحتمل بسـبب تبعيّة اللفظ غير المستقلّ إحاليّا في مقابل اللفظ المستقلّ إحاليّا الـذي يَضمَنُ له بصفة غير مباشـرة حيازةَ إحالة حاصلة. ولذا قـد يُغرينا القولُ إنّ ما يميّز العائد في نهاية المطاف هو بكلّ بسـاطة علاقة التقارن الإحاليّ المحتمل. غير أنّه توجد عـدّة موانـع تطعن في هذا الرأي، من ذلـك أوّلاً: إمكان ألاّ يكفـي التقارن الإحاليّ المحتمل لتحديد المفسِّـر «الجيّد» في الحالات التي نجد فيها أكثر من مرشّـح للقيام بـدور المفسِّـر. وثانياً: احتمال وجـود علاقة عائديّة دون اقتران إحالـيّ محتمل. هذا وقد تأكّد تحقّق هذين الاحتمالين.

تحديد المفسّر «الجيّـد»

من جملة مشـاكل تعيين المفسِّر «الجيّد» اسـتناداً إلى مجرّد علاقة التقارن الإحاليّ المحتمـل نذكر على وجه الدقّة **ضعف الإشباع الدلاليّ** للعنصـر العائديّ عندما يتعلّق بضميـر الغائـب. وبالفعل نتبيّن فـي هذه الحالـة أنّ المعلومة الوحيدة التـي يقدّمها هذا الضمير تتمثّل في أنّ مَرجع مفسِّـره (بما أنّه كما رأينا سـلفا ليست المطابقةُ مع المفسِّر مضمونـةً دائما) يمكن تعيينـه بلفظ مذكّر إذا تعلّق الأمر بضميـر الغائب المذكّر أو بلفظ مؤنّث متى تعلّق الأمر بضمير الغائب المؤنّث. وبهذا يكفي أن تشترك عدّة تعابير إحاليّة في هذه الخاصّية ليغدو عسيرًا - في ظلّ غياب معلومة إضافية - تحديدُ المرجع.

لنذكر مثالاً أصبح كلاسيكيّا نستعيره من «ميهلر» (Mehler) و«ديبو» (Dupoux) (راجع: (Mehler et Dupoux,1987.

(20) أطرد ربُّ العمل العاملَ لأنّه كان شيوعيّاً خالصاً.

لا شيء في دلالة الضمير الغائب المتّصل «ـه» ولا شيء في تركيب الجملة يمكّن من تحديد إن كان المفسِّر هو **ربّ العمل** أو **العامل**[38]. وعلى هذا النحو يكون مفهوم التقارن الإحاليّ المحتمل ضروريّا بالنسبة إلى العائد ولكنّه غير كاف على الأقلّ فيما اتّصل بتحديد المفسِّر.

الإحالة القبليّة في غياب التقارن الإحاليّ المحتمل

لكــن هل التقارن الإحاليّ المحتمل ضروريّ فعلا بالنســبة إلى الإحالة القبليّة [مثل ضمير الشأن في العربيّة] فإن كان ذلك كذلك فلا إمكان لوجود عائد دون وجود [55 علاقــة تقارن إحاليّ / محتمل. بيد أنّه مــن الواضح تماماً وجود هذه الحالة وبالخصوص متــى كان العائد متّصلا بلفظ يتغيّر مَرجعُه بمرور الزمن. وبالفعل يفترض مفهومُ التقارن الإحالــيّ المحتمل تماثلَ المعنى المعجميّ للّفظيــن اللّذين أُقيمت بينهما علاقةٌ، وعندئذ ينبغي أن يصحّ أن نســتبدل اللّفظ ذا الإشــباع الإحاليّ الضعيف بلفظ مشبع إحاليّا إشباعا قويّا. إلاّ أنّه – وهذه مســألة جوهريّة - إذا وُصفَ مرجعُ اللّفظ المشــبع إحاليّا إشباعا قويّا بأنّه قد خضع لعدد من التحويلات فإنّ الاستبدالَ يصبح غير ممكن.

لننظر في مثال آخر أخذناه من كتاب [الإعداد وصفات الطبخ]: « Le Petit Perret Le Gourmand ».

(21) خذ (ي) ديكا روميّا حيّا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات واقتل (ي) ـه، وانتف (ي) ريشه بلا ماء، ثم أفرغ (ي) أحشاءه وأضرم (ي) النّار فيه، ثمّ افتح (ي) ـه تماماً مثل الكتاب وأز (ي)ل (ي) عظامه ثمّ اقطعـ (ي) أعصابه.

(22) خذ (ي) ديكا روميّا حيّا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات واقتل (ي) ديكا روميّا حيّا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات، وانتف (ي) بلا ماء ريش ديك روميّ حيّ وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامــات وأضرم (ي) النار في ديك روميّ حيّ وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات ثمّ افتح (ي) تماماً ديكا روميّا حيّا وسمينا يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات مثل الكتاب وأزل/ أزيلي عظام ديك روميّ حيّ وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامــات ثم اقطعـ (ي) تماماً أعصاب ديك رومي حيّ وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات.

يمكّن مجرد إلقاء نظرة على المثال (22) - حيث عوّضنا الضمير المتّصل (ـه) في (21) بالمفسِّر: ديك رومي حيّ وسمين يتراوح وزنه من 4 إلى 5 كيلوغرامات. من تبيّن أنّ الاستبدال يعطينا نتيجة مضحكة ويجعل من وصفة مطبخ عاديّة جدّا تؤُولُ إلى درس ثقيل لا يكاد يفهم. وهكذا لن نجد هنا تقارنا إحاليّا محتملا. وبالعكس من ذلك فإنّ التقارن الإحاليّ الحاصل متوفّر بدون أدنى شكّ.

38 . ولا شيء يمكّن من الجزم بأنّ المفسّر للشاهد اعتقد أخو زيد أنّه ناجح. إن المفسّر هو زيد أو أخوه. هيشري 2003 ص 374. [المترجم]

ومع هذا يظلّ في هذه الحالة حضور العائد قائما. ويتّضح إذن أنّ علاقة التقارن الإحاليّ المحتمل وإن كانت متواترة فإنّها ليست ضروريّة بالنسبة إلى العائد، وليست أيضاً كافية لتحديد مفسِّر هذا العائد. وسنرى أنّ هذا كلّه يثير مشكلا أعمّ، فمفهوم العائد نفسه - كما سبقت الإشارة إليه في بداية هذا الفصل - قائم على فكرة أنّ مسار الإشباع المُستَخدَم بالنسبة إلى إسناد المراجع إلى التعابير المُستَعملة على نحو عائديّ هو مسار مخصوص. وهو حسب ‹ميلنر› - الذي يحتذي في هذا الرأي التقاليد المستقرّة - مسار لغويّ خالص. لكنّ أساس هذا المسار قد كان علاقة التقارن الإحاليّ، ذلك أنّ العائد غير المستقلّ يكتسب إحالته الحاصلة عبر اقتراضها من الدلالة المحتملة للفظ مستقلّ إحاليّا. فكيف لعنصر غير مستقلّ إحاليّا وغير مستعمل استعمالا إيمائيّا أو إشاريّا أن يكتسب إحالة حاصلة إذا لم تعد علاقة التقارن المحتمل هي الأصل في
[359] ذلك؟ /

2.3 هل الإحالة الإيمائية تمثّل فعلا حالة خاصّة من الإحالة الإشاريّة ؟

نفحص بدءا في هذه الفقرة أمثلة **الإحالة الإشاريّة غير الإيمائيّة**. ونقصد تلك الأمثلة التي يستقي فيها اللفظ غير المستقلّ إحاليّا مرجعَه من المحيط المادّيّ دون اللّجوء إلى جارحة أو إيماءة مّا. وتوافق هذه الأمثلةُ ضمائرَ المتكلّم والمخاطَب وبعض الظروف الزمانيّة والمكانيّة من قبيل «**هنا**» و«**الآن**». ومع هذا سنكتفي هنا **بضمائر المتكلّم والمخاطب** فحسب.

أين تكمن خصوصيّة هذه الضمائر؟ سنلاحظ قبل كلّ شيء أنّه لتحديد الإحالة الحاصلة لضمير متكلّم أو مُخاطَب فإنّه ليس من الضروريّ أن يكون العنصر اللّغويّ المتمثّل في الضمير مصحوبا بعنصر غير لغويّ من قبيل الإيماءة. إنّ الإحالة تتحدّد فورا بالاعتماد على مقام إلقاء القول والضمير [فحسب]. وهكذا ورغم أنّ ضمائر المتكلّم والمخاطَب التي نطلق عليها الآن تسمية **عناصر إشاريّة** لنميّزها من ضمائر الغائب عديمة الاستقلاليّة الإحاليّة - بما أنّه يتعيّن الأخذ بعين الاعتبار مقام القول لنتمكّن من إسنادها مرجعا - فإنّها ليست جميعها مجرّدة من الإحالة المحتملة لأنّ إحالتها المحتملة تحدّد الشروط الكافية الدقيقة بما فيه الكفاية حتّى نتوصّل إلى تمكينها من مرجع عند استعمالها في مقام القول.

لنفترض وجود متكلّم ومخاطَب. يقول الأوّل للثاني: «أدعوك لتناول العشاء هذه الليلة». لن يخامر هذا ولا ذاك أدنى شك بشأن مرجع الضمير «أنا» و«أنت».

يمثّل هذا - ونلحّ على هذا الجانب - خاصيّة فذّة تماماً تنفرد بها الضمائر الإشاريّة ولا تشترك فيها مع أيّ لفظ آخر غير مستقلّ إحاليّا.

إلاّ أنّ للضمائـر الإشـاريّة خاصيّـةً أخرى غير متوقّعـة من تعابير فاقدة للاسـتقلاليّة الإحاليّة، إذ لا يمكن اسـتعمالها على نحو آخر غير إشـاريّ. وفي الوقت الذي نجد فيه أنّ أسـماء الإشارة قد تُسـتَعمل على نحو عائديّ للكناية، ونجد فيه أنّ ضمير الغائب - الـذي غالبا ما اعتُبِـرَ المثال الأنموذجيّ للعائد - يمكن اسـتعماله على نحو إيمائيّ فإنّ الضمائر الإشـاريّة: ضمائر المتكلّم والمخاطَب، لا نستطيع استخدامها على نحو إيمائيّ أو عائديّ.

وهكذا نستطيع أن ننتج المثالين التّاليين:

(9) هل رأيت سيّارة «بيار» الجديدة ؟ بإمكان هذه العربة أن تبلُغَ سرعة 260 كلم/س.

(11) يشير «**أ**» إلى «**س**» «هو يشكو من الحمّى يا دكتور». / [360]

ولا يمكن قبول المثالين التاليين:

(23) *أخو «**بيار**$_1$» غشّاش، **أنت**$_1$ تعرف$_1$ هذا جيّدا.

(24) *«**آن ‹ريبول›**$_1$» تعتقد$_1$ أنّـ**ي**$_1$ لست$_1$ واضع هذا الكتاب.

ونلاحظ أنّه يتسنّى قبول الشاهدين (23) و(24) إذا افترضناً أنّ هويّة «بيار» والمخاطَب في المثال (23) مجهولة عندهما وكذلك شأن هويّة ‹آن ريبول› والمتكلّم في المثال (24) مجهولة عندهما أيضاً.. ويوجد تواز لافت للانتباه مع الاستحالة النظريّة لـ (25). وهي استحالة أمكن ملاحظة احتمال زوالها إذا كان «جان» جاهلا كونه «جان».

(25) يظنّ$_1$ [**هو**$_1$] أنّ «**جان**$_1$» قد قَضَى.

وقد يُعتَرَضُ علينا بمثال من الأسلوب المباشر.

(26) قال «**جان**$_1$: «**أنا**$_1$ الأفضل».

إلاّ أن تحديد مرجع الضمير «**أنا**» لا يتحقّق هنا بكيفيّة مختلفة عن تلك التي تكون في الخطاب المباشر غير المحكيّ، إذ من خلال تطبيق الإجراء نفسه نتوصّل إلى «**جان**». والاختلاف الوحيد يتمثّل في أنّ مقام القول المناسب لتحديد مرجع الضمير «**أنا**» موصوف في القول نفسه.

وهكذا يمكننا أن نرى أنّ الألفاظ الإيمائيّة والعوائد تدلّ لغويّا على نقص استقلالها الإحاليّ دون أن تدلّ رغم ذلك على كيفيّة تلافيه، في حين أنّ العناصر الإشـاريّة تدلّ في الآن نفسه على نقص استقلالها الإحاليّ وتُمَكّن من تلافيه.

4. الإحالة العائديّة، الإحالة الإشاريّة، الإحالة الإيمائيّة: إسناد المراجع

كنّا قد رأينا فيما سـلف أنّ مسـار الإشباع الدلاليّ، الذي يحلّ مبدئيّا مشكل إسناد المراجـع، هو الذي يميّز ضـروب المراجع التي عرضنا لها هنا: الإحالة العائديّة والإحالة الإشـاريّة والإحالة الإيمائيّة. ومع ذلك من بين أُولَى المسـائل التي تُثارُ مسـألةُ المعادلة المبدئيّة - وفق التقاليد اللّسـانيّة - بين مسـار الإشباع الدلاليّ وإسـناد المراجع، وبعبارة

أخرى هل إنّ مسار الإشباع الدلاليّ لتعبير إحاليّ ما يكفي لإسناد مرجع إلى هذا التعبير؟ بإمكاننا الردّ ببساطة على هذا السؤال انطلاقاً من فحص التعابير الإحاليّة المُشبَعة دلاليّا والتي يصفها «ميلنر» باعتبارها ذات استقلاليّة إحاليّة، وهي الأوصاف المحدّدة.

1.4 الإشباع الدّلاليّ والاستقلاليّة الإحاليّة: الأوصاف المحدّدة أنموذجا

يرى «ميلنر» – وهو في هذا يحتذي التقاليد اللّسانيّة - أنّه إذا كان لتعبير إحاليّ ما إحالة محتملة فإنّه يكون مشبعا دلاليّا، ويضمن له هذا الإشباعُ الدلالّيّ استقلالية إحاليّةً، أي القدرةَ - استناداً إلى إحالته المحتملة - على تحديد الشيء الموجود في العالم الذي [361] يمثّل / إحالته الحاصلة. ومع هذا بإمكاننا أن نسأل أنفسنا لمعرفة إن كان هذا هو الحال دائما: فإذا وجدنا تعبيرًا إحاليّا مُشبَعًا دلاليّا - من قبيل الوصف المحدّد - يُعيّن بدقّة مجموع الشروط التي يجب على شيء ما أن يستوفيها ليكون مرجعا له، فهل يمكن أن يُخفق في أن يعيّن شيئا مفردًا بهذه الكيفيّة نظراً إلى أنّنا نجد في العالم العديد من الأشياء التي تستوفي مجموع الشروط هذه. وهنا نكون إزاء حالة التعبير الإحاليّ المشبع دلاليّا، وتبعا لذلك إزاء تعبير ذي استقلاليّة إحاليّة، ولكنّه رغم ذلك يخفق في أن يُمَكّنَ نفسَه من مرجع رغم ذلك.

لننظر في المثال (6):

(6) خرج القطّ الأسود من النافذة.

نحن هنا إزاء وصف محدّد، ومبدئيّا يجب أن يكون «**القطّ الأسود**» على الأقلّ كافيا لتحديد مرجع. ولكن من البيّن أنّه لا حظّ له في بلوغ ذلك دون إضافة معطيات أخرى. إذ ثمّة فعلا في العالم عدّة أشياء تستوفي الشروط التي تجعل منها قطّا ومتّصفة باللّون الأسود. غير أنّ أيّا من هذه الأشياء لا يتسنّى له أن يكون مرجعا للتعبير: «**القطّ الأسود**». فالأمر لا يعني في الواقع إلاّ حيوانا محدّدا قَصَدَ المتكلّم تعيينَه عندما استعمل الوصف المحدد: «**القطّ الأسود**».

يوافقُ هذا الإمكانُ الذي يتحقّق غالبا في الواقع ما يُسَمّى **بامتناع البتّ** في حالة الأوصاف المُحدّدة. وعندما يخفق وصف مُحدّد في أن يحدّد لنفسه مرجعا يكون شيئا مفرداً في العالم نقول إنّه ناقص. إنّ هذا الوصف - رغم أنّه مُشبعٌ دلاليّا دائما، وتبعا لذلك نجده مبدئيّا مستقلاّ إحاليّا - قد يخفق هكذا في أن يمكّن نفسه من مرجع. **وليس الإشباعُ الدلاليّ في هذا المستوى شرطا كافيا لتحديد المراجع**. على هذا النحو، وإن كان مسار الإشباع الدلاليّ للألفاظ ضعيفة الإشباع الدلاليّ جزءا من مسار إسناد المراجع فلا شيء يبرّر أن نرى فيه معادلا له. وفضلا عن هذا لا مانع من أن نعتبر بصفة قبليّة أنّنا إذا توصّلنا بسهولة في حياتنا اليوميّة إلى إسناد مراجع إلى أوصاف محدّدة ناقصة فإنّ المسارات التي نتوصّل من خلالها إلى ذلك تكون أيضاً حاضرة عندما يلزمنا إسنادُ مراجع إلى تعابير ضعيفة الإشباع. ومع هذا سنلاحظ أنّ هذه المسارات ليست مسارات إشباع دلاليّ أو إنّها ليست كذلك فحسب.

2.4 الإشباع الدلاليّ والإشباع الإحاليّ

كنّا قد توصّلنا إلى أنّ مفهوم الإشـباع الدلاليّ لا يكفي للإبانة عن كيفيّة إسناد المراجع. وسنقترح مفهوما آخر: **الإشباع الإحاليّ**. ولكن قبل عرض ما به يختلف عن مفهوم الإشباع الدلاليّ نريد أن نذكّر ببعض العموميات بشأن الإحالة. /

لنُلاحظ قبل كلّ شيء أنّ **الإحالة** هي عمل لُغويّ يستخدم فيه المتكلّم تعبيرا إحاليّا معيّنا مع قصده تعيين شـيء ما في العالم من خلال استخدام هذا التعبير الإحاليّ. وكما هو شـأن كلّ عمل لغويّ فإنّ عمل الإحالة قد ينجح وقد يُخفقُ. ويمكن أن نقترح له شرط النجاح التالي:

شرط نجاح عمل الإحالة

> نعتبر عمل إحالة ما ناجحا إذا كان الشيء الذي يسنده المُخاطَب مَرجَعًا إلى التعبير الإحاليّ مُطابقا للشيء الذي كان المتكلّم يقصد تعيينَه من خلال استخدامه هذا التعبير الإحاليّ.

وعندئذ سنلاحظ أنّ هدف المُخَاطَب لا يتمثّل في أن يسند إلى تعبير إحاليّ مرجعا - أيَّ مرجع - وإنّما المرجع «المناسب» أي ما كان المتكلّم يقصد تعيينَه. وفضلا عن ذلك فإنّ إسناد المراجع، بالمعنى الدّقيق للكلمة، المرتبط بالعلاقة بين الكلمات والأشياء أو، إن شئنا، المرتبط بالعلاقة بين الكلمات والعالم لا يمكن أن يكون ظاهرة لسانيّة خالصة. وأخيراً فإنّ إسناد المراجع هو من صنع كائن إنسانيّ هو المخاطَبُ الذي تمنعه قدراتُه العرفانيّة المحدودةُ من اعتبار أنّ مجمل أشياء العالم مرشّحة لتكون لها وظيفة المرجع. ويقود هذا كلّه إلى أن نرى في الإحالة ظاهرة ذات وجهين، فهي في جانب منها لسانيّة وهي في جانب آخر تداوليّة. وهكذا لئن كان مفهوم الإشباع الدلاليّ يوافق المظهر اللّسانيّ للظاهرة فثمّة مكان، بجانبه، لمفهوم آخر قد يأخذ بعين الاعتبار الوجوه التداوليّة والعرفانيّة للظّاهرة.

وبناءً على هذا المنظور نقترح تمييز **الإشباع الدلاليّ** لتعبير إحاليّ من **إشباعه الإحاليّ**. فالنوع الأوّل مرتبط بالإحالة المحتملة، بالمعنى المعجميّ، للتعبير، وهو حينئذ يتحدّد **خارج الاستعمال**. أمّا النوع الثاني فمرتبط بقدرة التعبير، **في حال استخدامه** في المقام المتعيّن، على تحديد مرجع استناداً إلى إحالته المحتملة والمعطيات التي تكون بحوزة المُخاطَب.

الإشباع الإحاليّ

يعتبر تعبير ما مُشبَعا إحاليّا إذا أمكن لنا - آخذين بعين الاعتبار السّياق والإحالة المحتملة للتعبير المعنيّ - أن نسند إليه مرجعاً.

ملاحظة: نستعمل هنا كلمة سياق بالمعنى الذي عناه كلّ من ‹سبربر› (Sperber) و‹ولسون› (Wilson) (راجع: 1986a و1989) ويُراد به مجموع القضايا التي يعتقد المخاطَبُ في كونها صادقة. ويتكوّن هذا المجموع شيئا فشيئا بالنسبة إلى كلّ قول اعتماداً على مبدإ المناسبة، إذ أنّه ليس مُعطًى هكذا دفعة واحدة. (راجع بخصوص هذا الموضوع كتابنا هذا في فصله 4 الفقرة **1.1.4**).

وإذا كان الإشباع الدلاليّ والإشباع الإحاليّ مترابطين جزئيّا بحكم أنّه كلّما
[363] كان تعبير إحاليّ مشبعا دلاليّا / كانت الحظوظ أوفر في أن يكون مشبعا إحاليّا، فإنّ هذا الارتباط ليس مطلقا مثلما يمكن لنا تبيّنه إذا أخذنا في الحسبان الإحالة الإشاريّة.

لننظر في المثال (4):

(4) أسناني تؤلمني.

وإذ نأخذ في الحسبان مقام إلقاء القول والإحالة المحتملة لضمير «**أنا**» (وهو اعتبار كما سبق أن ذكرنا لا يكفي لضمان الاستقلاليّة الإحاليّة لضمير المتكلّم) كان بإمكاننا أن نسند بكلّ يسر مرجعا إلى ضمير «**أنا**». وهكذا نتبيّن أنّ ضمير المتكلّم له إشباع دلاليّ ضعيف لكنّه بمجرّد استخدامه يحصل له إشباع إحاليّ قويّ.

في الوقت الذي يتسنّى لنا فيه الحديث عن مسار للإشباع الدلاليّ من خلاله يثري تعبيرٌ إحاليٌّ دلالتَه المحتملة (ويتجسّم المثال على هذا المسار في تحديد المفسِّر بالنسبة إلى عائد) يتسنّى لنا حينئذ الحديث عن مسار للإشباع الإحاليّ قد يردّنا إلى مسار يكتسب من خلاله تعبيرٌ إحاليٌّ إحالتَه الحاصلة ما لم تَكن إحالتُه المحتملةُ كافية لتحديده.

3.4 مسار الإشباع الإحاليّ

قبل أن نحدّد حقيقة مسار الإشباع الإحاليّ، علينا أن نجيب عن سؤال أخير. إذا أخذنا بعين الاعتبار التمييز الحاصل بين التعابير غير المستقلّة إحاليّا، هل يجب افتراض أنّ الإحالات الإشاريّة والإيمائيّة والعائديّة قد تكون موضوع مسارات إشباع إحاليّ مختلفة؟ ويستدعي هذا السّؤال سؤالا غيره: إذا أخذنا في الحسبان المشاكل التي تعترض المفهوم التقليديّ للعائد فما هي الجدوى من التمييز بين الإحالة العائديّة من جهة والإحالة الإيمائيّة والإشاريّة من جهة أخرى؟

وبالفعل، وكما بان لنا سلفا، يعسُر التعريف إيجابا بصنف عام من العائد بما أنّ عددا كبيراً من الظواهر الإحاليّة التي غالبا ما تُعتَبَرُ عائديّة لا يستجيب إلى الخصائص التي ضبطها التعريف التقليديّ للعائد. بإمكاننا إذن البحث في الأسباب التي تجعلنا لا ننفكّ عن تسميتها عوائد. والرأي عندنا أنّ الجواب بسيط. نحن نسمّيها **عوائد** لأنّها ليست من باب الإحالة المباشرة أو الإحالة غير المباشرة أو الإحالة الإشاريّة أو الإحالة الإيمائيّة. ولذا نُحَدّد **العائد** بصفة غير رسميّة وعلى نحو سلبيّ بكونه ما يوافق **الحالات التي تخفق فيها الإحالةُ المحتملة للتعبير الإحاليّ بنفسها في أن تحدّد لهذا التعبير مرجعا دون أن يتعلّق الأمر مع ذلك بإحالة إشاريّة أو إيمائيّة**. ومقابل هذا يضطرّنا ما نحن فيه من استحالة التحديد الإيجابيّ للعائد إلى أن نفحص على نحو إيجابيّ الإحالات الإشاريّة
364 والإيمائيّة، وإليها سنصرف العناية الآن. /

1.3.4 مسار الإشباع الإحاليّ في الإحالة الإشاريّة

سبق لنا أعلاه (راجع الفقرة 3 - 2) أن قلنا إنّ في الإحالة الإشاريّة سمات لافتة للانتباه: فمن جهة إنّ التّعابيرَ المستَخدَمةَ في الإحالة الإشاريّة تنفرد بها الإحالةُ الإشاريّةُ، ومن جهة أخرى فإنّه في حين تكون هذه التّعابير ذات إشباع إحاليّ ضعيف خارج الاستخدام يكون إشباعها الدلاليّ قويّا جدّا وهي في حال استخدام. لنذكّر أنّنا لا نعتبر هنا إلاّ ضمائر المتكلّم والمخاطَب ولا نفحص أمر ظروف الزمان والمكان.

وبسبب ما للإحالة المحتملة من خصوصية فإنّ التعابير الإشاريّة تجمع خصائص الإشباع الدلاليّ الضعيف إلى خصائص الإشباع الإحاليّ القويّ وهي خصائص قد نظنّ بصفة قبليّة أنّها متعارضة. فما هي فعليّا طبيعة إحالتها المحتملة ؟ لنلاحظ بدءا أنّ الدلالة المعجميّة لتعبير إشاريّ ما ليست وصفا للشروط التي ينبغي استيفاؤها بخلاف ما يجري مع الوصف المحدّد. فممّا لا شكّ فيه أنّ مرجع ضمير المتكلّم ينبغي أن يكون من نطق بهذا الضمير. ولكن مجرّد أن أكون من تلفّظ بهذا القول الذي يظهر فيه ضميرُ المتكلّم فهذا لا يحدّد المرجع بتاتا. ولو كانت دلالة التعابير الإشاريّة وصفيّة لأمكننا استبدال التعبير الإحاليّ بالوصف الذي يناسبه. بيد أنّ الأمر ليس كذلك.

لنفحص المثال التالي الذي استعرناه من كابلان، (1978 ،1977 - kaplan).

(27) لست موجودًا.

(27')المتكلّم بهذه الجملة ليس موجودًا.

إذا كانت دلالة ضمير المتكلّم وصفية تَعَيَّنَ قبولُ أنّ (27) لا يمكن أن تكون صادقة إلاّ في مقام مُحَدَّد في (27')، حيث المتكلّم بالقول غير موجود. وسنرى، إذا كانت هذه هي الحال، أنّ (27) لن تكون صادقة أبدا وأنّه ينبغي القبول بوجوب وجود الشخص المتلفّظ بالجملة. وهذه

النتيجة غير معقولة، ولذا يقترح «كابلان» التخلّي عن الفكرة التي تذهب إلى اعتبار دلالة ضمير المتكلّم وصفيّة.

إلاّ أنّه إذا كانت الدلالة المعجميّة للتعابير الإشاريّة ليست وصفيّة فما عساها تكون طبيعتها ؟ وفيم تتمثّل ؟

تتمّ الإجابة عن هذا السؤال في تقديرنا من خلال التمييز بين **الدلالة الوصفيّة والدلالة الإجرائيّة**. (راجع «سبربر» و«ولسون»: 1990، Wilson et sperber). ولقد سبق لنا أن رأينا أنّ الدلالـة الوصفيّـة أو **الدلالة التمثيليّة** توافق، في حالة التعابير الإحاليّة على الأقلّ، مجموعة من التخصيصات والشـروط التي تمكّن مبدئيّا من تعيين مرجـع على الأقلّ. أمّا **الدلالة الإجرائيّة أو الحوسبيّة** فتتمثّل في مجمـوع التعليمات التي توافق إجراء يُمكّن من تعيين مرجع متى طُبِّقَ على المعلومات التي تتوفّر عليها الإواليّة التأويليّة. / [365]

ونحن نتبيّن كيف يمكن أن يجري هذا في حالة ضمير المتكلّم أو المخاطَب. ستوافق تباعا دلالةُ هذا الضمير أو ذاك - بدلا من أن تكون وصفًا للمرجع - صيغةً من قبيل: **حدّد،** في مقام إلقاء القول المتكلّم أو حدّد في مقام إلقاء القول المخاطَب. فكيف سَيَحلّ هذا [التحليل] المشكلَ الذي أثاره «كابلان»؟. لنتناول مجدّدًا المثال (27):

(27) لست موجودا/لست موجودة.

إذا كانت دلالة ضمير المتكلّم إجرائيّة، فإنّ الأمر لم يعد دائرا على إحلال دلالة وصفيّة غير موجودة محلّ ضمير. وفي هذه الحالة لا يعادلُ (27') الشاهد (27):

(27')المتكلّم بهذه الجملة غير موجود.

إذا كان المثال (27) مِنْ تَلَفُّظِ «آن ريبول»، يكون المثال (27") معادلا لـ (27)، أمّا المثال (27") وعلى خلاف (27') فهو ليس كاذبا بالضرورة:

(27") «آن ريبول» ليست موجودة.

وتصبح القضيّة التي يعبّر عنها هذا القول كاذبة. بيد أنّه كان بالإمكان أن تكون صادقة.

وتفسّـر طبيعـةُ الدلالـة المعجميّـة للتعابير الإشـاريّة ضعفَ هـذه التعابير من حيث الإشباع الدلاليّ وقوّة إشباعها الإحاليّ، ذلك أنّ إحالتها الاحتماليّة - أو إن شئنا دلالتها المعجميّة - ليسـت وصفية وإنّما هي حوسـبيّة. وينطبق المسار الذي تعيّنه على مقام إلقاء القـول. وحينئـذ لا تُحَدّد بتاتـا الإحالةُ المحتملة مجموعَ الشـروط التـي قد يجب على المرجع اسـتيفاؤها. أمّا التعابير الإشاريّة فَفَاقِدَةٌ للاستقلاليّة الإحاليّة وضعيفةُ الإشباع. إلاّ أنّه عندما يتمّ اسـتخدام التعابير الإشـاريّة يغدو من السّهل على المسار المُعيَّن في الإحالة المحتملـة، التّوصّـلُ إلى مقام إلقـاء القول، ويكفي هذا المسـار ليُحدّد لهـذه التعابير مرجعاً.

2.3.4 مسار الإشباع الإحاليّ في الإحالة الإيمائيّة

بخلاف الإحالة الإشاريّة التي توافق مجموعا محدّدا من التعابير ذات دلالة إجرائيّة تمكّن - بالرغم من نقص الإشباع الدلاليّ فيها - من إسنادها مرجعا، فإنّ التعابير الإحاليّة المُستَعمَلة في الإحالة الإيمائيّة ليست ذات خصوصيّة. فالتعابير التي نقول في شأنها إنّها إيمائيّة لا تنفردُ بها فعليّا الإحالةُ العائديّة، إلاّ أنّها تستطيع أن تقوم بدور كذلك في الإحالة العائديّة. أمّا التعابير التي لا تُعتَبَرُ عادة إيمائيّة مثل ضمير الغائب فيمكن استخدامها في الإحالة الإيمائيّة. ومع هذا سنلاحظ أنّ جميع التعابير التي يقع استعمالها في **الإحالة الايمائيّة** لها خاصّية مشتركة، إذ **هي ضعيفة الإشباع دلاليّا وفاقدة**
366] **للاستقلاليّة الإحاليّة.** / ومع ذلك تتعيّن ملاحظة أنّنا نجد من ضمن التعابير المستعملة في الإحالة الإيمائيّة أوصافًا تكون أداة التعيين فيها اسم الإشارة. والوصف نفسه الذي تكون أداة التعيين فيه أداة التعريف لا يمكن اعتباره ذا إشباع إحاليّ ضعيف أو فاقدا للاستقلاليّة الإحاليّة.

لنتدبّر الأمثلة التالية:

(28) الترنوف [39] هادئ هدوءاً خاصّاً

(29) هذا الترنوف هادئ بالخصوص. [40]

إنّ الوصف نفسه الذي لا نغيّر فيه إلاّ أداة التعيين الـ/ **هذا** ترنوف/ سيقع اعتباره ناقصا عندما يتحقّق باسم الإشارة (**هذا** الترنوف). ويجب حينئذ أن يكون مرفوقا بإيماءة إشاريّة حتّى نستطيع أن نسند إليه مرجعا. وخلافا لهذا عندما نستعمل المثال (28) فليس من الضروريّ مبدئيّا أن نشفعه بإيماءة إشاريّة لنحدّد مرجعا للوصف.

ولمّا كان الاختلاف الوحيد كامنا في أداة التعيينdéterminant، تعيّن التسليم بأنّ الوظيفة الرئيسيّة للنعوت أو أسماء الإشارة تتمثّل في الدلالة على أنّ الإشباع الدلاليّ للتعبير الإحاليّ في مجمله لا يكفي ليُحدّد له مرجعا. ولا يمكننا القول إنّ حضور أداة تعيين مثل اسم الإشارة يحدّد الكيفيّة التي ينبغي بها إتمامُ الإحالة المحتملة للتعبير المعنيّ، بما أنّ التعبير نفسه قد يُستَعمَلُ على نحو عائديّ وإيمائيّ في الآن نفسه. ولذا فلمّا تعذّر القولُ بأنّ التمييز بين الإحالة العائديّة والإحالة الإيمائيّة موسوم لغويّا، سنلاحظ ببساطة أنّ التعابير المستعملة للإحالة الإيمائيّة تخفق في أن تمكّن نفسها من مرجع استناداً إلى إحالتها المحتملة.

39 . كلب طويل الوبر ينسب إلى جزيرة تيرنوف. (المترجم)
40 . وتجيز اللغة العربية قولنا: «الترنوف هذا» على سبيل النعت (المترجم).

وعندئــذ ما الــذي يميّز الإحالة الإيمائيّة مــن الإحالة العائديّــة ؟ إنّ الإحالة الإيمائيّة إذا كانت خالية - كما هو شــأن الإحالة الإشــاريّة - من تحديد لغويّ لمســار الإشباع الإحالــيّ الذي يُطبَّــقُ عليها، يتمّ إرفاقها علــى الأقلّ بجارحة من الجوارح تعيّنُ الشــيءَ الذي يمثّل مرجعَها. وتســمّى هذه الحركة بالجارحة عادة إيماءة (راجع «كابلان، 1977 Kaplan). وسنتبيّن أنّ الإحالة الإيمائيّة - من قبيل الوصف المحدّد - قد تكون ناقصة إذا أخفقت الإشارة التي ترفَقُ بها - بالاشتراك مع الإحالة المحتملة للتعبير المستخدم، في تعيين شــيء مُفرَد بعينه. وفي هذه الحالة، فإنّ التعبير الإحاليّ المستَخدَمَ لا يكون مشبعا إحاليّا. وحينئذ من المحتَمل إخفاق الإحالة الإيمائيّة. / [367]

3.3.4 مسار الإشباع الإحاليّ في الإحالة العائديّة

حدّ العائد

لنتناول مجدّدا تعريفنا غير الرسميّ والسّلبي للعائد: قلنا **كلّ إحالة ليست مباشرة، وليست غير مباشرة وليست إشاريّة ولا هي إيمائيّة هي إحالة عائديّة**. أضف إلى هذا فإنّ التعابير المستعمَلة في الإحالة الإيمائيّة والإحالة الإشاريّة والإحالة العائديّة تشترك في أنّ إحالتها المحتملة تُخفق في أن تحدّد بنفســها مرجعًا لهــا. وأخيراً كنّا قدمنا الفرضيّة التي بمقتضاها نرى أنّ التمييز بين ضروب الإحالة الثلاثة هذه يعتمد على طريقة إشــباعها الإحالــيّ التــي تختلف في الحــالات الثــلاث. والآن بإمكاننا أن نحــاول تقديم اقتراح لتعريــف العائــد وهو تعريف يجــب أن يكون مع ذلك أقلّ ســلبية حتّــى يصبح حدّا رسميّا.

حدّ الإحالة العائديّة

> إنّ تعبيرا إحاليّا لا تكفي إحالتُه المحتملة لتحديد المرجع - إمّا بسبب نقص في الإشباع الدلاليّ، وإمّا بسبب امتناع البتّ في حالة الأوصاف المحدّدة أو غير المحدّدة دون أن يوافق امتناع البتّ ذاك إخفاق عمل الإحالة - يقع استخدامه في إحالة عائديّة، إذا:
>
> (1). لم تَدُلَّ إحالتُهُ المحتملة على مسار إشباع إحاليّ محدّد.
>
> (2). ولم يُرْدَف بإيماءة.

إنّ هــذا التعريف بالسّــلب ليس أقــلّ نجاعة لأنّه يمكّننا مــن محاصرة مجموعة من الظواهــر المتنوّعــة تنوّعا كبيــراً ولكنّ جميعها يتّصــل بالعائد. وبالفعل تُردُّ اســتحالة تعريف العائد بالإيجاب إلى تنوّع الظواهر التي تجتمع تحت هذا الاســم. ومن نتائج هذا التنوّع أنّ مسار الإشباع الإحاليّ في ظاهرة الإحالة العائديّة، يتّخذ صورا شتّى.

حالة أنموذجيّة

لتكن البداية بالحالة الأنموذجيّة حيث يَؤُولُ مسارُ الإشباع الإحاليّ إلى مسار الإشباع الدلاليّ، ونقصد بذلك إفضاءه إلى تحديد مفسِّر. وفي هذه الحالة التي توافق ما نظر فيه ميلنر، يمكن تقديم فرضيتين:

1 . إنّ تحديد المفسِّر هو مسار لغويّ، بالمعنى الدّقيق أي إنّه على وجه التحديد مسار تركيبيّ ودلاليٌّ.

2 . إنّ تحديد المفسِّر هو مسار تداوليّ يتحقّق من خلال إواليّة تَشكّلِ فرضيّات وإقرار لها.

ويجب أن نلاحظ، مع ذلك، أنّه لا يوجد مانع من اعتبار أنّ لبعض أنواع العوائد حلاً لسانيّا (علم التركيب و/أو علم الدلالة) في حين قد تجد غيرها من ضروب العوائد حلاً تداوليّاً /. ومن جهة أخرى ونظراً إلى أنّ **مجال علم التركيب هو الجملة**، فإن كلّ [366
عائد له مفسِّر واقع في جملة أخرى غير تلك التي يظهر فيها يكون آليّا موضوع مسار تداوليّ محدّد للمفسِّر. ويبقى حينئذ عدد من الحالات التي يظهر فيها العائد مع مفسِّره في الجملة نفسها. ونشير أوّلا إلى أنّ هذا لا يكفي هذا لنضمن أنّ تحديد المرجع هو ذو طبيعة لغويّة، وإنّما يمكن أن يكون هذا التحديد كذلك. ثمّ، ليس من المستحيل أن نتصوّر في بعض الحالات وجود تفاعل بين عوامل لغويّة وعوامل تداوليّة لتحديد المراجع. وسنكون وقتها إزاء ثلاث حالات يؤُولُ فيها الإشباعُ الإحاليّ إلى إشباع دلاليّ:

(أ) تحديد لغويّ للمفسِّر (المفسِّر والعائد حاضران وجوبا في الجملة نفسها) وهذه هي الحالة الأنموذجيّة.

(ب) تحديب تداوليّ للمفسِّر (المفسِّر والعائد قد يوجدان في الجملة نفسها وفي جمل مختلفة) وهذه هي الحالة غير الأنموذجيّة.

(ج) تحديد مشترك للمفسِّر، إذ يكون في الآن نفسه تحديدا لغويّا وتداوليّا (المفسِّر والعائد قد يوجدان في جمل مختلفة) وهذه حالة أخرى غير أنموذجيّة.

حالة أنموذجيّة ظاهريًّا

لنَشْرَع بدءا في استبعاد حالة تبدو في الظّاهر تركيبيّة خالصة وهي في الواقع ليست كذلك، إنّها الحالة التي يظهر فيها المفسِّر والعائد في الجملة نفسها، وحيث يمكننا افتراض وجود أكثر من مفسِّر مُحتَمَل بالنسبة إلى العائد نفسه دون أن يكون علم التركيب قادرًا على أن يحدّد بوضوح أيّ مفسِّر منها معنيّ بهذا العائد.

لننظر في الأمثلة التالية:

(**30**) يقطن «جان» في منزل جدّه الذي يحوي سبع غرف.

(**31**) يقطن «جان» في منزل جدّه الذي هَرِمَ.

نسجّل هنا أنّ البنية التركيبيّة للقولين هي نفسها بالضبط. ويحدّد المخاطب أنَّ مفسِّراسم الموصول «الذي» يتمثّل في: «**منزل جدّه**» في (**30**) وأنّ مفسِّره في (**31**) يتمثّل في: «**جدّه**» بالاعتماد على المحمول الواقع صلة الموصول الذي.

وسنتبيّن أنّ انتماء المفسِّر والعائد إلى الجملة نفسها لا دور له فيما يبدو كما يوضّح ذلك المثالان التاليان:

(**32**) يقطن «جان» في منزل جدّه. إنّه يحوي سبع غرف.

(**33**) يقطن «جان» في منزل جدّه. إنّه هَرِم. / [369]

الأفعال المتحيّزة

و بالمقابل، وفي حالات أخرى غالبا ما يطلق عليها **الأفعال المتحيّزة** يمكننا أن نفترض أنّ للعوامل اللّسانيّة التركيبيّة و/أو الدلاليّة دورا. وتتجلّى الظّاهرة في أبنية تركيبيّة يربطها قيد سببيّ من نوع

...NP_1 V NP_2 parce que pro

مركّب اسميّ$_1$ + فعل+ مركّب اسميّ$_2$ لأنّ+ ضمير [إذا اعتبرنا هذا التركيب ممثلا للجملة في اللسان الفرنسيّ مثلما هو الشاهد (34) أو (35)]

إنّ بعض الأفعال التي تظهر في صدرهذه التراكيب وتضطلع فيها بالإسناد الأصليّ [مثل وبّخ أو أثار] ترجح التقارن الإحاليّ بين فاعل المركّب الإسناديّ الفعليّ في الإسناد الفرعيّ وفاعل الإسناد الأصليّ الواقع في صدر الجملة، في حين أنّ أفعالا أخرى ترجّح التقارن الإحاليّ بين فاعل المركّب الإسناد الفرعيّ [مثل كسّر أو يدخّن] والمفعول به معمول الفعل الذي يتصدّر الجملة ويضطلع فيها بالإسناد الأصليّ. ويظهر في هذه الوضعية نوع ثالث من الأفعال لا يتحيّز، في نهاية الأمر، لهذه الإمكانيّة أو تلك [ولا يرجّح أيّ نوع من التقارن]. إنّ جميع هذه الظواهر تجعلنا نفترض أنّ التّحيّز ظاهرة دلاليّة في جزء منها (متّصلة بالفعل)، وظاهرة تركيبيّة (متّصلة بالبنية التركيبيّة التي يظهر فيها الفعل).

وفي مقال رائع يدقّق هذا الموضوع، يعطينا كلّ من «شارول» و«سبرنجير - شارول» (Charolles et Sprenger - Charolles,1989) عددا لا بأس به من الأمثلة:

(**34**) Paul blâme Pierre parce qu'il a cassé le vase.

بوبّخ «بول» «بيار» لأنّه كسّر المزهريّة.

Paul dégoûte Pierre parce qu'il fume. (35)

أثار بول اشمئزاز «بيار» لأنّه يدخّن.

في المثال (34) نجد أنّ الفعل «وبّخ» فعل متحيّز لفائدة المفعول، وأنّ التقارن الإحاليّ ينعقد عن طريق «بيار». [ويدلّ على ذلك إظهاره الذي يعطينا الجملة التالية: يوبّخ «بول» «بيار» لأنّ بيار كسّر المزهريّة] وفي المثال (35) فإنّ المحمول «أثار اشمئزاز» الذي ترجمنا به dégouter هو فعل متحيّز لفائدة الفاعل وأنّ التقارن الإحاليّ ينعقد مع بول [ويدل على ذلك إظهاره الذي يعطينا الجملة التالية **أثار بول اشمئزاز بيار لأنّ بول يدخن**].

إلاّ أنّ التحيّز يمثّل ظاهرة قابلة للانعكاس، فبحسب محمول الإسناد الفرعيّ يمكن للتحيّز أن يُلْغَى ولا يمنع فعل متحيّز لفائدة المفعول في هذه الحالة التقارن الإحاليّ مع الفاعل والعكس صحيح. ويبدو أنّ هذا يساعد على افتراض أنّ للتداوليّة دورا تنهض به في مثل هذه الأبنية إذ أنّ محمول الإسناد الفرعيّ يؤكّد الفرضيّة التي تقوم على تحليل لغويّ أوّليّ أو يلغيها.

لننظر في المثال (36):

(36) وبّخ «بول» «بيار» لأنّه قاسي القلب.

نسجّل هنا أنّ الاقتران الإحاليّ مع الفاعل ممكن على الأقلّ (راجع Reboul 1994). [وذلك إذا كان الإظهار على النحو التالي: وبّخ «بول» «بيار» لأنّ بول قاسي القلب]

حالة غير أنموذجيّة

هكذا نصل إلى الحالة التي يؤُول فيها مسارُ الإشباع الإحاليّ إلى إشباع دلاليّ، أي إلى تحديد مفسِّر مّا، وحيث يكون هذا المسار تداوليّا. وقبل كلّ شيء من الغريب القول إنّ الأمر يتعلّق بمسار إشباع دلاليّ ونضيف إلى هذا قولنا إنّه تداوليّ. بهذا الاعتبار من المفيد أن نقارن هذه الحالة مع تلك التي يؤولُ فيها مسارُ الإشباع الإحاليّ إلى مسار للإشباع الدلاليّ بما أنّه لا وجود لمفسّر. وممّا لا شكّ فيه أنه قد يعترض علينا معترض
[370] بالقول إنّ الجملة في هذه الحالة / ليست مقبولة نحويّا. وهذا لا ريب في صحّته، إلاّ أنّنا نجد عددا كبيراً من الأقوال من هذا الصّنف يقع إنتاجها في المحاورات اليوميّة، وهي بالإضافة إلى ذلك تُؤولُ دون أيّة صعوبة. ونستطيع حينئذ افتراض أنّ إسناد مرجع دون المرور بمفسّر حسب ما يبدو يعادل تقريبا تعيين مرجع بالنسبة إلى الأوصاف المحدّدة وغير المحدّدة الناقصة.

لنفحص مثالين واقعيين استعرناهما من ‹ريتشلير - بيغيلين› (راجع Reichler - Béguelin,1988) ومن ‹يول› Yule (راجع Yule 1982).

il neige et elle tient (37)

يتساقط الثلج ولا ينقطع.

La voiture arrive au carrefour et il commence à tourner à droite (38)

تصل السيارة إلى مفرق الطرق، ويأخذ في الدوران إلى اليمين.

يعود ضمير الغائب المؤنّث elle في الشاهد الفرنسيّ (37) على كلمة la neige أي الثلج، ويعود ضمير الغائب المذكّر المفرد il في الشاهد الفرنسيّ (38) على سائق السيّارة. ولكنّنا لا نجد أثرا لأيّ مفسّر سبق ذكره في الشاهد (37) ولا في الشاهد (38). ومقابل هذا تمكّن الجملة الأولى في القولين (il neige أي يتساقط الثلج في (37) وLa voiture arrive au carrefour أي «تصل السيارة إلى مفرق الطرق» في (38)) من بناء سياق استنادًا إلى ما للمخاطَب من معارف موسوعيّة (حول العالم)، وتمكّن أيضاً من إسناد مرجع إلى ضمير الغائب المذكّر في الفرنسيّة il من خلال إوّاليّة قريبة جدّا من تلك التي تمّ إعمالها بغية إسناد مرجع إلى الأوصاف المحدّدة أو غير المحدّدة الناقصة[41].

بيد أنّنا نجد أطروحة مخالفة في مقالين كتبهما ‹تسموفسكي› (Tasmowski) و‹فرلوتين› (Verluyten) (راجع: Tasmowski - De Ryck et Verluyten,1985 و Tasmowski et Verluyten 1982). يتعيّن حسب رأيهما الأخذ في الحسبان في مثال الضمائر التي تفتقر إلى مفسِّر، مسألةَ المطابقة التي قد تفضي بالنسبة إليهما إلى افتراض وجود مراقبة لغويّة بواسطة «مفسِّر غائب» [أو مقدر].

لننظر مرّة أخرى في المثالين (37) و(38). ممّا لا يمكن إنكاره أنّه من بين العوامل التي تؤدّي إلى إسنادنا كلمة la neige المؤنّثة أي «الثلج» مرجعا إلى ضمير الغائب المفرد المؤنّث elle في الجملة الثانية من الشاهد الفرنسيّ (37) هو جنس الضمير المؤنّث elle وكذلك الشأن في إسنادنا le conducteur de la voiture أي «سائق السيّارة» مرجعا إلى الضمير الغائب المفرد il أي «هو» في الجملة الثانية في الشاهد الفرنسيّ (38). فقد تمّ ذلك اعتماداً على جنس الضمير: المذكّر il.

ويبدو لنا مع هذا أنّه ثمّة عائق يحول دون تبنّي هذا الرأي، ويكمن هذا العائق في الحالات التي يوجد فيها مفسِّر لكنّ الضمير العائد لا يتطابق مع هذا المفسِّر.

لننظُر في المثال (16) ولنضف إليه المثال (39) الذي نستعيره من ‹كليبر› (Kleiber) (راجع: Kleiber 1990b).

(16) Le premier ministre a inauguré la nouvelle centrale nucléaire ouverte par EDF. Elle/Il a prononcé un discours à la gloire de la technologie française.

دشّن الوزير الأوّل المحطة النوويّة الجديدة التي أنشأتها الشركة الفرنسيّة للكهرباء (E.D.F) – وألقى/ (ت) خطابا في الإشادة بالتكنولوجيا الفرنسيّة.

---

41 . يمكن أن نقرّب بين الأمثلة وما جاء من شواهد في العربيّة. عن الهيشري الشاذلي 2003 ص 403 وقالوا إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل فأسرّها يوسف في نفسه (سورة يوسف 77) حيث يعود الضمير في أسرّها على كلمة وهي غير مذكورة.

وص402 وطغى في الأرض فسادا وبعدها تاب توبة نصوحا ويعود الضمير في هذا الشاهد على فترة الطغيان أو مرحلة الطغيان. [المترجم]

Paul n'a qu'un enfant qui s'appelle Sophie.Elle/*Il a huit ans. (**39**)

ليس لـ«بول» إلاّ طفل اسمه «صوفي» تَـبلغ/ *يبلغ من العمر 8 سنوات.

إذا كان ثمّة في الشاهد الفرنسيّ (**16**) إمكانان، فإمّا المطابقة مع المفسِّر Le premier ministre «الوزير الأوّل» لفظا وإمّا المطابقة مع المرجع معنى باستعمال ضمير نختاره بمقتضى جنس المرجع رجل أو امرأة، فإنّه لا يوجد في الشاهد الفرنسيّ (**39**) إلاّ إمكان واحد، لأنّ نوع الضمير Elle/Il مرتبط بجنس المرجع. وبإمكاننا بلا ريب افتراض أنّ الضمير في المثال الفرنسيّ (**39**) يتطابق مع اسم العلم Sophie «صوفي» / الذي يستعمل [371] عادة لأشخاص من جنس المؤنّث. إلاّ أنّ إلقاء نظرة على الشاهد الفرنسيّ (**40**) يثبت أنّ الأمر خلاف هذا.

Paul n'a qu'un enfant. Elle s'appelle Sophie. (**40**)

ليس لـ «بول» إلاّ طفل. اسمها «صوفي».

نرى في الشاهد الفرنسيّ (**40**) أنّ الاسم العلم Sophie «صوفي» لا يمكنه بأيّ حال أن يكون مفسِّر الضمير Elle في الجملة الثانية من الشاهد نفسه».

فـي مثل هذه الحالات، وهي أكثـر ممّا نتصوّر، يبدو لنا أنّ الأمر لا يتعلّق بـ «مراقبة لغويّة بواسـطة مفسِّـر غائب»، حيث نرى فضلا عن هذا أنّ مفهوم «المفسِّر الغائب» في حدّ ذاته يعسر تحديده والدّفاع عنه، بقدر ما هي حالة يقوم فيها المضمون الدلالي للضمير نفسه بدور. والحقُّ، أنّنا تابعنا إلى هذا الحدّ التوجّه الذي اقترحه ‹ميلنر› وأساسه أنّ ضمير الغائـب ليسـت فيه بتاتا إحالة محتملة. ومـع هذا فإنّ الإحالة المحتملـة للضمير الغائب المفـرد الذي له صيغتان صيغة المذكّر il وصيغـة المؤنّث Elle ينبغي أن تتضمّن تَعليمةً توافـق هذا الاحتمال، بما في ذلك من تحديـد أنّ مرجع الضمير: il أي «هو» يجب أنّ يعيّنـه تعبير مـن جنس المذكّر، في حيـن أنّ مرجع الضميـر: Elle أي «هي» يجب أن يعيّنـه تعبير من جنس المؤنّث. وإذا كانت هذه الإحالة مُختَزَلة جدّا فإنّها ليسـت فارغة تماما. وبإمكاننا حينئذ أن نعتبر أنّه في هذه الحالات - حيث لا يوجد تطابق بين المفسِّر المذكور لغويّا والضمير العائد، مثلما هو شأن حالات العوائد التي تفتقر إلى مفسّر، يتمّ إسنادُ مرجع إلى الضمير من خلال إواليّة قريبة وجوبا من تلك التي تنطبق على الأوصاف المحـدّدة أو الأوصاف غير المحدّدة. وبعبـارة أخرى، ينبغي على مرجع الضمير – كما هو حال التعابير الإحاليّة كلّها، ولأسباب تتّصل بالكفاءات العرفانيّة البشريّة المحدودة التي ألححنا عليها سـابقاً – أن يكون شـيئا قد تمّ تحديده أو هو قابل للتحديد، أي إنّه **بيّن للمتخاطبين** بالمعنى الذي قصده ‹سبربر› و‹ولسون› (1986a و1989). ومع هذا نلاحظ في حالة ضمائر الغائب أنّ ضعف إحالتها المحتملة يثيرُ مشـكلا. وهذا ما سنصرف إليه عنايتنا الآن.

الإحالة المحتملة لضمير الغائب وإسناد المرجع في حالة غير أنموذجية

ينبغي أن يجري إسناد مرجع إلى تعبير إحاليّ مهما كان على مرحلتين منفصلتين تقريبا:

(أ) تحديد مجمل المراجع الممكنة (التي توافق بناء سياق معيّن في نظريّة المناسبة (راجع ‹سبربر› و‹ولسون›: «Wilson و1986a , Sperber 1989).

(ب) اختيار مرجع ضمن هذا المجموع.

بيّن ‹كليبر› (راجع: Kleiber 1990b) أنّه ينبغي لمعنى ضمير الغائب أن يتضمّن [372] أيضاً تعليمات أخرى تخصّ تعيين المرجع مع تقييد هذا البحث بمقام **بارز للعيان** أو/ **جليّ**: وذلك من خلال اختيار شيء ما يكون الفاعل الأساسيّ في هذا المقام. ومن هذا المنظور نستبعد أن تكون الإحالة المحتملة - وإن ظلّت ضعيفة الإشباع دلاليّا - شاغرة بما أنّها قد تتضمّن إشارات بخصوص بناء السّياق، وبشأن اختيار المرجع داخل هذا السّياق. وتتّفق هذه الفرضيّةُ تماماً مع تلك الفرضيّة التي يدافع عنها ‹أرييل› (Ariel) (راجع Ariel 1988) والتي بمقتضاها تؤشّر مختلف التعابير الإحاليّة على نحو أقرّه الواضع (بواسطة القانون اللّغويّ) على **درجة النفاذ إلى مراجعها**. وعلى نحو أقلّ إثارة للدهشة، تذهب هذه الفرضيّة إلى زعم أنّه كلّما كان التعبير الإحاليّ مشبعا دلاليّا تضاءلت حظوظ النفاذ إلى مرجعه، وكلّما كان هذا التعبير أقلّ إشباعا دلاليّا تضاعفت حظوظ النفاذ إلى مرجعه. ويتمّ التأشير على درجات الاختلاف في النفاذ إلى المرجع باعتماد واسم النفاذ إلى المرجع (راجع في هذا الكتاب الفصل17 - الفقرة: **2.2.2**)

ويبدو لنا أنّ ضرورة وجود واسم النفاذ إلى المرجع ليس أمرًا بديهيّاً. فإذا عالجنا المسألة – مثلما فعل ذلك «آريال» - فيما يبدو - من زاوية نظريّة المناسبة، ضَمِنَ مبدأُ المناسبة أَوْفَرَ حظوظِ النفاذ إلى مرجع تعبير ذي إشباع دلاليّ ضعيف. لذا لا نرى ضرورة افتراض أنّ النفاذ أمر يتّصل بقرينة لغويّة مّا، إذ ليس موردُها إلاّ الدلالةَ المعجميّة للفظ ومبدأَ المناسبة. والحجّة نفسها تصلح - والعكس يصحّ مع مراعاة ما يجب تغييره - بالنسبة إلى مقترح ‹كليبر›. ونظراً إلى ضعف الإشباع الدلاليّ للضمير الغائب يشير مبدأ المناسبة إلى ضرورة أن ينتمي مرجع هذا الضمير إلى السّياق (بالمعنى الذي يقصده ‹سبربر› و‹ولسون›) وأن يكون بارزا للعيان في هذا السّياق. ومن الوسائل التي تجعل مرجعا ما بارزا للعيان في سياق ما هي كونه ناتجا عن إجراء خاصّ بإسناد المرجع، أي أن يكون هذا المرجع مفسّرا.

هل يمكن الحديث عن مقولة العائد ؟

ثمّة مشكل يظلّ مع ذلك عالقا. نرى وفق ما كنّا بصدده أنّ العائد غير الأنموذجيّ ليس له في الواقع مسار إشباع إحاليّ خاصّ به، بما أنّ هذا العائد يُؤَوِّلُ تقريبا تأويلَ الوصف المحدّد أو الوصف غير المحدّد الناقص. وعندئذ ما هي مشروعيّة الحديث عن عائد ؟

لا يسعنا هنا إلاّ أن نكرّر ما قلناه في بداية هذه الفقرة المخصّصة للعائد: لا يمكننا أن نعرّف العائد إلاّ تعريفا سلبيّا، ولهذا السّبب لا يمكننا أن نسند إليه مسارا موحّدا من الإشباع الإحاليّ. وفي هذا النطاق يمكننا اعتبار إمّا أنّ حالات العوائد الأنموذجيّة فقط وهي التي تمّ تحليلها تحليلا لغويّا صرفا - إن وُجدَ - داخلة ضمن باب العائد، وإمّا أنّ مجموع الحالات التي نعتبرها عادة عائديّة داخلة ضمن باب العائد رغم كونها غير أنموذجيّة. ونحن ذهبنا إلى الخيار الثاني.

14. المتصوّرات الضبابيّة والاستعمالات التقريبيّة

ترجمة: شكري السعدي

لـــن نتناول بالبحث في هذا الباب الوصف الناقص ولا اللبس الإعرابيّ أو الدلاليّ. فوصف محدّد أو غير محدّد يكون **ناقصـا** إن هو فشِلَ في تحديد مرجع وحيد. ويُتلافى هذا النقصان عموما بإجراءات تداوليّة تقوم على الاستعانة بالسياق.

لننظر في هذين الوصفين المحدّدين: **الفيلسوفُ الاسطاغيري**[42]، **تلميذُ أفلاطون، مؤدّبُ الإسكندر الأكبر**؛ و**القطّ السيامي**[43]. فالوصف الأول تامّ من قِبَل أنّه يعيّن مرجعا وحيدا هو ‹أرسطو›. أمّا الوصف الثاني فـ**ناقص** لأن في العالم حيواناتٍ كثيرةً هي قطط سياميّة: فهو يَقصُر من ثمّ عن تعيين مرجع وحيد، غير أنّنا نلاحظ أنّ اعتبار العناصر السياقية، عند الاستعمال في مقام يكون فيه قطّ سياميّ واحدٌ، يُتيحُ لنا أن نسند إلى الوصف مرجعا وحيدا.

و**اللبـس** سواءٌ كان إعرابيّا أو دلاليّا هو لبس معجميّ دوما. فهو إعرابيّ عندما يجوز أن يدخل لفظ من الألفاظ تحت مقولتين إعرابيتين أو أكثر. وهو دلاليّ عندما يحتمل لفظ من الألفاظ دلالتين أو أكثر. ومن الغنيّ عن البيان أنّ اللفظ الملتبس إعرابيّا ملتبس دلاليّا أيضاً، ولا ينعكس. ويُرفع اللبسُ في الغالب الأعمّ بالمقام سواء أكان لبسا إعرابيّا (أي تركيبيّا) أم دلاليّا.

ولنأخذ مثالاً عن اللبس الإعرابي نقتبسه من ‹سبربر› و‹ولسون› (Sperber Wilson 1989)

La petite brise la glace. (1)

فلفظ petite في هذا الموضع يجوز أن يكون اسما [بمعنى الصغيرة[44]] ويجوز أن يكون صفة [بمعنى العليل]، أمّا لفظ brise فيجوز أن يكون اسما [بمعنى النسيم] ويجوز أن يكون فعلا [بمعنى كَسَرَ]، وكذا القول في لفظ glace [الذي يجوز أن يكون اسما بمعنى الجليد، وفعلاً بمعنى جمَّد]، غير أنّ اللبس يرفع في هذين المقامين:

---

42 . نسبة إلى قرية اسطاغيرا Stagire الواقعة بمقدونيا شمال اليونان، وهي مسقط رأس ‹أرسطو› [المترجم].

43 . نسبة إلى سيام Siam وهو اسم قديم لتايلندا [المترجم].

44 . من باب إقامة الصفة مقام الموصوف، والأصل 'الفتاة الصغيرة' [المترجم].

('1) أ. La petite brise la glace. Que serait – ce s'il s'agissait d'un grand vent!

إذا كان النسيم العليل يُجَمِّدُها فما بالك بالريح العاتية!

ب. La petite brise la glace. La banquise n'est pas trop épaisse à cet endroit–là.

تكسِر الصغيرة الجليد، وليس الجليد العائم شديد السُّمك في ذلك الموضع.

وهاكَ الآن مثالا عن اللبس الدلاليّ الذي يُزالُ بالمقام:

(2) Le chef, le vrai, descend d'abord de son père de chef, puis de sa R25 gris métallisé avec motards

ينحدر القائد، القائد الحقيقيّ، من أبيه القائد أوّلاً، ثم من سيارته الرينو 25 الرماديّة ذات البريق المعدنيّ، التي يحفّ بها رجال الدراجات الناريّة (كلود فيليي، من برنامج «نشرة الصادق والكاذب من الأخبار Vrai – faux journal «بإذاعة فرنسا الدوليّة).

فنفس الفعل descend يستعمل ههنا في معنيين مختلفين هما المعنى البيولوجيّ [بمعنى ينحدر، أو ينتسب] والمعنى النفسيّ الحركيّ [بمعنى ينزل].

والظواهر التي سنتناولها بالبحث ههنا هي أيضاً ظواهر معجميّة من قِبَلِ أنهّا تتعلّق
[374] ببعض ما نستعمله في كلامنا من الألفاظ: / غير أنّ هذه الألفاظ وإن لم تكن متعددةَ الدَّلالاتِ ـ ومن ثَمَّ ملتبسةً على سبيل الحقيقة ـ فإنّها مع ذلك غيرُ محدّدة نسبيّا أو قل هي **مبهمة**.

وهذا هو حال لفظ **أصلع** مثلا. فنحن نقول عن يول برينر[45] (Yul Brinner) الذي يعدَم رأسُه الشعَر تماماً كما نقول عن فاليري جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) الذي بقيت في رأسه شُعَيرات معدودات: إنّهما أصلعان.

وأمام هذه الظاهرة يمكننا أن نفترض عدةَ فرْضيات لا منافاةَ بينها:

(أ) العالَم مبهم، واللغة تعكس ببساطة هذه الخاصّية.

(ب) ليس العالَم مبهما، ولكنَّ إدراكنا للعالم مبهمٌ واللغة تعكس هذه الخاصّية.

(ج) ليس العالَم ولا إدراكُنا للعالم مبهمين، بل إنّ اللغة هي المبهمةُ.

(د) ليس العالَم ولا إدراكُنا للعالم ولا اللغة مبهمة، بل إنّ استعمالنا للغة هو المبهم، وإن كان ذلك على نحو جزئيّ في الأقلّ.

---

45 . يول برينر (1920 ـ 1985): ممثّل أمريكيّ من أصول سويسريّة ومنغوليّة وروسيّة [المترجم].

وحتى لا نخلط بين هذه الفرْضيّاتِ المختلفة فإنّنا نسمّيها بأسماء. فالأولى هي **الفرْضيّةُ الفلسفيّة**؛ والثانية هي **الفرضيّة النفسانيّة**؛ والثالثة هي **الفرضيّة اللسانيّة**؛ والرابعة، أخيراً، هي **الفرضيةُ التداوليّة**. وسننظر في جميع هذه الفرْضيات ما عدا الفرضيّة الفلسفيّة.

بيد أنّه يلزمنا، بادئ ذي بدء، أن نحدّد ما إذا كان يوجد نوع واحد أو أنواع كثيرة من الألفاظ المبهمة أو غير المحدّدة.

1. الألفاظ المبهمة: النقطة المشتركة والفروق

1.1 المبهم

إذا كان لجميع الألفاظ المبهمة أو غير المحدَّدة من خاصّية مشتركة فهي، على وجه الدقّة، طابع الإبهام الذي يكونها. غير أنّه يبقى بعد ذلك أن نحدّد هذه الخاصّية على نحو واضح. ونستعين على ذلك بمقارنة الإبهام باللبس الدلاليّ: فقد تقدّم قولنا إنّ الألفاظ الملتبسة دلاليا هي كذلك لأنها تحتمل دلالات كثيرة مختلفة؛ أمّا الألفاظ المبهمة فلا تحتمل إلا دلالة واحدة، لكنَّ هذه الدلالةَ غير كافية لتحديد انطباق اللفظ على الشيء المتعلّق به في الخارج أو عدم صدقه عليه. وبعبارة أخرى إنّ اللفظ، في اللبس، هو الذي لا يتحدّد بين دلالات عديدة ؛ أمّا في الإبهام فإنّ الدلالة هي التي لا تتحددّ بالنظر إلى ما تصدق عليه. وعلى هذا **يكون اللفظ ملتبسا إذا جاز أن نسند إليه ماصدقات مختلفة اختلافا جزئيا في الأقلّ. ولكنّه يكون مبهما إذا شقّ علينا تعيين ماصَدَقه على وجه الدقّة.** / [373]

ملاحظة: لنلاحظ مع ذلك أنّ اللفظ قد يكون مبهمًا وملتبسًا في حال واحدة، مبدئيًا في الأقلّ. وفي هذه الحالة يعيّن اللفظ في حال واحدة ماصدقات عديدة، ويكون واحد، في الأقلّ، من هذه الماصدقات غامضا.

ويمكن، بناء على الملاحظات السالفة، أن نقترح تعريفا للمراد من **الإبهام** في اللفظ.

تعريف اللفظ المبهم

> يكون لفظ **ل** مبهما إذا، وفقط إذا، وُجدَ في الأقلّ شيء **ش** في العالم بحيث لا نستطيع أن نقول إن كانت القضية «**ش** هو **ل**» صادقة أو كاذبة.

وبعبارة أخرى إنّ ما يجيز القول عن لفظ من الألفاظ إنّه مبهم هو وجودُ حالةٍ بينَ بينَ.

ولننظر مجدّدا في مثال لفظ **أصلع**. فوجود حالات بَيْنِيّة كثيراً ما يظهر في محاورات من هذا القبيل:

(3) أ. زيد أصلعُ.

ب كلّا، فقد انحسَر الشعر عن رأسه قليلا.

غير أنّ وجود مثل هذه الحالات البينية لا يظهر بصفة متكافئة، وليس له نفس التأثير بالنسبة إلى جميع الألفاظ المبهمة، ويبدو أنْ مَرَدَّ الفروق هو الخصائص التي تدلّ عليها تلك الألفاظ.

2.1 مختلف أنواع الألفاظ المبهمة

لقد أمكن تمييز (انظر Kleiber 1987) ثلاثة أنواع من «الإبهام»

(أ) الإبهام **المتعلّق بالملاحظة**؛

(ب) الإبهام **الذاتيّ**؛

(ج) الإبهام **المتعدّد الأبعاد.**

وتوافق هذه الأنواعُ الثلاثة على التوالي الأمثلة التالية:

(4) زيد طويل.

(5) زيد وسيم.

(6) هو طائر.

فليس للفظ طويل في المثال (4) الدلالة نفسُها إذا كانَ زيدٌ قَزْما أو كان سُوَيديّا. وفي المثال (5) قد تختلف الآراء في شأن وسامة زيد، ولا يبدو أنّه يوجد مقياس موضوعيّ يستند إليه قرارنا. وأخيراً قد يشقّ على بعضهم في المثال (6) أن يقطع برأي في كون حيوان ما طائرا أو لا، وتكون المقاييس التي يعتمد عليها القرار متعدّدة.

وفائدة هذا التقسيم للألفاظ المبهمة إلى ثلاثة أنماط هي أنّه يبدو موافقاً لسلوكات منطقيّة ولسانيّة ونفسانيّة مختلفة. / [376]

3.1 آثار الإبهام المختلفة

1.3.1 الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة

من الخصائص الرئيسيّة للألفاظ التي تُرَدُّ إلى الإبهام المتعلّق بالملاحظة ما يُفضي إلى مفارقة وانغ (Wang). ويتمثّل عمل مفارقة وانغ في تطبيق مبدإ عامّ على التعريف. ومُفاد هذا المبدإ أنّه **إذا كان شيء ما، نصطلح عليه بـ أ،** له ع ـ (**من الشعَرات أو السنتمترات أو الكيلوغرامات، إلخ.**)، **فإنّ شيئا له** ع +/-1 (**من الشعَرات أو السنتمترات أو الكيلوغرامات، إلخ.**) **هو أيضاً أ.**

ويمكن أن تصاغ مفارقة وانغ على هذا النحو:

(7) **مفارقة وانغ**

الرقم 0 صغير.

إذا كان ع صغيرا، فـع + 1 صغير،

فإذن كلّ الأعداد صغيرة.

ويبدو أنّ وجها ما من مفارقة وانغ يمكن أن ينطبق، بعد تغيير ما يجب تغييرُه، على الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة.

ولنتحقّقْ من ذلك بقياسه على المثالين اللذين قدّمنا ذكرهما:

(8) **مفارقة الصَّلَع**

الرجلُ الذي ليس على رأسه شعرة أصلعُ.

إذا كان الرجل الذي له ع من الشعرات أصلَعَ، فإذن الرجل الذي له ع + 1 من الشعرات أصلع.

فكلّ الرجال صُلع.

(9) **مفارقة طول القامة**

الرجلُ الذي طوله متر ونصف رجل قصير.

إذا كان الرجل الذي طوله ع من السنتمترات قصيرًا، فإذن الرجل الذي طوله ع+1 من السنتمترات قصير.

فكلّ الرجال قصار.

ومن ثمّ يجوز أن نأخذ إمّا بالحلّ الفلسفيّ الذي يقوم على القول بأنّ العالم نفسه غير محدّد فيما يتعلّق بالطول أو الصَّلَع أو أيّ خاصّية أخرى تتّصل بالملاحظة وتخصّ الأفراد أو الأشياء المكوّنة له؛ أو بالحلّ النفسانيّ الذي يقوم على القول بأنّ إدراكنا هو غير المحدَّد؛ أو أن نأخذ بالحلّ اللسانيّ الذي يقوم على القول بأنّ اللفظ نفسه هو غيرُ المحدَّد؛ أو أن نأخذ، أخيراً، بالحلّ التداوليّ الذي يقوم على القول بأنّ استعمالنا للغة هو المبهم. غير أنّه ليس من البيِّن أنّ هذه الحلولَ مقبولة على حدٍّ سواءٍ.

وانظر مجدّدا في المثالين (8) و(9) تجدْ أن مورد الإشكال ليسَ تحديدَ عدد شعَراتِ فرد من الأفراد، ولكنّه معرفةُ الصنف الذي يدخل تحته ذلك الشخص: الصُّلع أم الشُّعْر؟ وهذا اعتماداً على ذلك العدد من الشعرات. ولا يتعلّق الأمر كذلك بتحديد طول قامة فرد من الأفراد بالسنتمترات، ولكنّه يتعلّق بمعرفة الصنف الذي يندرج فيه اعتماداً على هذا التحديد: الطّوالُ أم القصار؟ / [377]

وتعضدُ هذه الملاحظةَ ملاحظةٌ أخرى مُفادُها أنّ مفارقة وانغ يمكن أن تصدق على ألفاظ تدلّ على خصائص ليست قابلة للقيس مباشرة من الناحية المبدئية وذلك كاللون. فلننظر في المفارقة التالية:

(10) **مفارقة الإشباع اللونيّ:**

محتوى وعاء من أوعية الطلاء أحمرُ.

إذا كان اللون في هذا الوعاء أحمرَ، وخفّفناه بشيء من الماء فإنّه يبقى أحمرَ.
فمحتوى الوعاء يظلّ دوما أحمر.

ويظهر بذلك أنّه يجب استبعاد الحلّين الأوّلين ههنا: الحلّ الفلسفيّ والحلّ النفسانيّ، وذلك من قِبَلِ أنَّ مورد الإشكال ليس، فيما يبدو، نفسَ مقدار الشخص أو مقدار شَعره، إلخ، ولكنّه كونُ ذلك المقدار مقياسا. وبعبارة أخرى ليس موردُ الإشكال العالَمَ نفسَه ولا إدراكُنا للعالم، ولكنّه تحديدُ المقياس الذي ينبغي الأخذ به حتىّ ينطبق اللفظ.

وتُقرَن الألفاظ المبهمة، عادة، بعبارات ظرفيّة تدلّ على ما في تلك الألفاظ من إبهام. وتسمّى هذه العبارات الظرفيّة عادة سياجات (hedges بالإنغليزيّة، انظر Lakoff 1972b)، وهي تختلف بحسب كون اللفظ المبهم الذي تقترن به متعلّقا بالملاحظة أو ذاتيّا أو متعدّد الأبعاد. وعلى هذا لا تظهر **الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة** عادة في سياق يتضمّن سياجات من قبيل «**على نحو ما**» و«**من بعض الوجوه**» و«**في حقيقة الأمر**» إلخ. التي تفيد وجود مقاييس كثيرة؛ وهي، بضدّ ذلك، تقبل كلّ القبول السياجات «المحايدَةَ» نحو: «**جدا**» و«**في رأيي**» و«**على حظّ من**».

ويتبيّن ذلك من هذه الأمثلة التي اقتبسناها من ‹كليبر› (Kleiber 1987)

(11)؟ زيد طويل على نحو ما / من بعض الوجوه / في حقيقة الأمر / بوجه من الوجوه / أصلا.

(12) أ. زيد طويل جدّا / على حظّ من الطول.

ب. زيد طويل، في رأيي.

2.3.1 الألفاظ الذاتيّة

الألفاظ الذاتيّة ألفاظ من قبيل **جيـد**، و**ذكـيّ** و**ممتع** و**لطيف** و**أبله** إلخ. وهي تختلف، بادئ ذي بدء، عن المحمولات المتعلّقة بالملاحظة بأنّ مفارقة وانغ لا تَرِدُ عليها. وإذا جاز أن نقول عنها إنّها **مبهمـة**، فليس سبب ذلك أنّها، عند فرد من الأفراد، حالاتٌ بينَ بينَ بحيث إذا عُرِضَ عليْهِ شيءٌ ما توقّف ولم يقطع فيه برأي، بقدر ما هو كون الجماعة من الناس لا تتّفق بالضرورة في الحكم إذا عُرِضَ عليْها شيءٌ ما. وبعبارة أخرى قد يذهب بنا الظنّ إلى أنّ الحلّ النفسانيّ هو الذي ينبغي أن يُؤخذ به ههنا. بيد أنّ الأمر لا
[378] يتعلّق بإدراكنا للعالم ولا / بالعالم نفسه، بل بقدرتنا على الاتّفاق على اللفظ الذاتيّ الذي ينبغي أن يطلق على شيء ما: وعلى هذا يمكننا أن نقول إمّا بالحلّ اللسانيّ وإمّا بالحلّ التداوليّ.

أمّا ما تختصّ به الألفاظ الذاتيّة فإنّنا نلاحظ بادئ ذي بدء أنها تقبل تمام القبول السياجات التي تستبعدها الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة، أي «**على نحو ما**» و«**من بعض الوجوه**» و«**في حقيقة الأمر**» إلخ. وأنّها تحتمل السياجات التي تقبلها الألفاظ المتعلّقة بالملاحظة من قبيل «**جدا**» و«**في رأيي**» إلخ. وهي تحتمل، في نهاية الأمر، نوعا أخيراً من السياجات غير الظرفيّة من قبيل «**رهط من**» و«**نوع من**» و«**رهط من**».

ولننظر في الأمثلة التالية:

(13) عمرو ذكيّ على نحو ما / من بعض الوجوه / في حقيقة الأمر.

(14) أ. زيد ذكيّ جدّا / على حظّ من الذكاء.

ب. زيد ذكيّ، في رأيي.

(15) Jean est une espèce d'imbécile auto-satisfait.

[حرفيّاً] صالح رهط من البُلْهِ المزهُوّين بأنفسهم.

بيد أنّ هذه ليست الخصائص الوحيدة للألفاظ الذاتيّة، وقد أحصى ‹ميلنر› (Milner 1978) عددا من خصائصها الإعرابيّة نجتزئ بتَعداد أهمّها:

(أ) قد تظهر بعض الأسماء الذاتيّة نحو أسماء المقادير في أبنية من قبيل الاسم المضاف إلى الاسم: **س**$_1$ **س**$_2$

ولننظر في هذه الأمثلة المقتبسة من ‹ميلنر› (1978):

(16) رطلُ
رغيفُ } خبزٍ.
فُتاةُ

(17) أ. Cette cruche de Jeanne[46]

«هندٌ الحمقاء هذه» [حرفيّا: «حمقاءُ هندٍ هذه»].

ب. Un imbécile de gendarme.

«دركيّ غبيّ» [حرفيا: «غبيُّ دركيٍّ»].

ج. Mon crétin de mari.

«زوجي الفَدْمُ» [حرفيّا: «فدْمُ زوجي»].

د. Mon idiote de sœur.

46 . يقرب هذا من بعض أمثلة الإضافة اللفظيّة في العربيّة كما في قولنا: «كبير الرأس»، و«طويل القامة»، و«ممشوقة القَوام» و«بليد الطبع»، وفيها يخصّص الأوّل الثاني [المترجم].

«أختي البلهاء» [حرفيًا: «بلهاءُ أختي»].

ونلاحظ في العبارات الواردة في (16) و(17) أنّ ليس س$_2$ هو الذي يخصّص **س**$_1$ ولكن **س**$_1$ هو الذي يخصّص **س**$_2$ وذلك خلافا لما عليه الأمر في عبارات **س**$_1$ **س**$_2$ العاديّة (نحوُ: «سيارةُ زيد").

(ب) يمكن للألفاظ الذاتيّة (أسماء أو صفات بحسب الحالة) أن تدخل في التعجّب ونداء المخاطَب والانعكاس المتعلّق بالغائب والعبارة الاعتراضيّة الوصفيّة والعائد الإحاليّ.

وتُجسَّمُ هذه الأبنيةُ المختلفةُ على التوالي في الأمثلة التاليةِ:

(18) ما أجمله!

(19) يا غبيّ!

(20) الغبيّ! / [379]

(21) لقد صدَّق ذلك، الغبيّ!

(22) سافر زيد إلى أمريكا. لقد كان الغبيّ يظنّ أنّ الإثراء فيها يسير.

وقد يستهوينا أن نُجري عليها الحلّ اللسانيّ، بناء على هذه التصرّفات اللغويّة المخصوصة. وسنقف لاحقا على أنّ هذا هو اختيار «ميلنر» (1978) و«دكرو» (1984 Ducrot).

3.3.1 الألفاظ المتعدّدة الأبعاد

الألفاظ المتعدّدة الأبعاد قريبة في بعض الوجوه من الألفاظ الذاتيّة لسبب رئيسيّ هو أنهّا لا تقبل مفارقة وانغ، ولأنهّا تقبل السياجات التي هي من نوع «**بوجه من الوجوه**» و«**في حقيقة الأمر**» و«**أساسا**» إلخ. وبضد ذلك فهي لا تقبل السياجات المتعلّقة بالدرجة من قبيل «**جدّا**».

ويتبيّن هذا من النظر في هذه الأمثلة:

(23) هو كرسي بوجه من الوجوه / أساساً / في حقيقة الأمر.

(24) *هو كرسيّ جدا.

وهي تقبل أيضاً سياجات أخرى غير ظرفيّة من قبيل «ضَرْب من» و«نوع من» وهي سياجات تقبلها أيضاً الأسماء الذاتيّة.

ولننظر في المثالين (25) و(26):

(25) هو ضَرْب من / نوع من الكراسيّ.

(26) الدودو[47] ضَرْب من / نوع من الطيور.

بيد أنّه ينبغي أن نلاحظ أنها، خلافا للألفاظ الذاتية، لا تكون إلا أسماء؛ وأنّه إن جاز، من ناحية أخرى، أن توجد اختلافات فرديّة في إسنادها، فالظاهر أنّ هذه الاختلافات لا تُردُّ إلى تنوّع المقاييس بحسب الأفراد، ولكنها تُردّ إلى كثرة المقاييس التي ينبغي النظر فيها للبتّ في انطباق اللفظ أو عدم انطباقه. وفي هذه الحال يمكننا أن نعتبر في هذا الموضع أنّ إدراكنا للعالم هو من الغموض بحيث يحول دون القطع برأي، وأن نأخذ بالفرْضيّة النفسانيّة. وسنقف على أنّ هذه الفرضيّة هي، بوجه من الوجوه، التي تمّ الدفاع عنها.

2. الألفاظ المبهمة: تعدّد الفرضيّات

إنّ الألفاظ المبهمة تختلف فيما بينها من حيث تأثيرها أو من حيث السياق اللغويّ الذي يمكن أن تظهر فيه، وهي تختلف أيضاً في الحلول المقترحة لها، وسنقف على أنّ هذه الحلول مرتبطة ارتباطا يتفاوت متانة باثنتين من فرْضيّاتنا: الفرضيّة النفسانيّة والفرضيّة اللسانيّة.

1.2 الفرضيّة اللسانيّة / [380]

تتعلّق الفرْضيّة اللسانيّة بـ**الألفاظ الذاتية** وقد نجم عنها صيغتان مستقلّتان وإن كانتا متقاربتين، وهما صيغة «ميلنر» (1978) وصيغة «دكرو» (1984). وسننظر فيهما تباعا.

1.1.2 قابلية التصنيف وعدم قابلية التصنيف

يقابل «ميلنر» الألفاظ **المصنِّفَة** بالألفاظ **غير المُصنِّفَة**[48] بدَل مقابلة الألفاظ الذاتيّة بسائر الألفاظ. وتقابل الألفاظ المصنِّفة إجمالا الألفاظ التي يمكن أن يقال عنها إنّها عاديّة؛ أمّا الألفاظُ غيرُ المصنِّفة فتوافق أسماء الصفة[49] (والصفاتِ المقترنةَ بها) أساسا.

ملاحظة: تتقابل **الأسماء العادية** و**أسماء الصفة** عند «ميلنر» من وجوه عدة. فلـ**الأسماء العاديّة** الخصائص التالية:

(أ) إنّها تعيّن بذاتها ما تحيل عليه من مرجع.

47 . الدودو (dodo): طائر عَدّاء (لا يطير)، كان يعيش في جزيرة موريس، انقرض في القرن الثامن عشر [المترجم].
48 . الألفاظ المصنِّفَة termes classifiants عند «ميلنر» ألفاظ تفيد الانتماء أو الانتساب إلى صنف فرعيّ مثل «أبيض» في قولنا: «ثوب أبيضُ»؛ أمّا الألفاظ غير المُصنِّفَةِ termes non classifiants فتفيد أحكاما تقويميّة ذاتيّة وذلك مثل جميل وقبيح [المترجم].
49 . الاسم الصفة nom de qualité يناسب إجمالا اسم العرَض أي اسم ما لا يقوم بنفسه ويحتاج إلى غيره في الوجود كالبياض والجمال [المترجم].

(ب) إنّها تحتمل في استعمالاتها الإسناديّة تأويلا يعقد الانتماء إلى صنف من الأصناف.

(ج) إنّ هذا الحكم بالانتماء يمكن أن يكون أيضاً حكما منفيّا.

(د) إنّه يمكن استعمالها على نحو تقابليّ للدلالة على مجموعة فرعيّة.

(هـ) إنّ بعضها لا يمكن أن يقوم، في الغالب الأعمّ، مقام البعض الآخر دون تغيير الجملة تغييرا جذريّا.

أمّا **أسماء الصفة** فلها هذه الخصائص:

(أ) إنّه يمكن استعمالها على نحو لا تستقلّ معه بنفسها، وأنّها تستمدّ إحالتها من اسم عاديّ متقدّم عليها.

(ب) إنّها لا تفيد دوما، في استعمالاتها الإسناديّة، معنى الانتماء بل يجوز أن تَكُون شتيمة، وهذا ما يقربها من الإنشائيّات.

(ج) إنّ هذا التقريب يترسّخ بتصرّفها في الجمل الحمليّة المنفية وفي الشواهد.

(د) يجوز لأسماء الصفة أن تستعمل على نحو غير مقيّد دون أن تدلّ على مجموعة فرعيّة.

(هـ) إنّ أسماء الصفة قابلة للاستبدال في حدود مراعاة إنشائيتها، وذلك دون أن يمكننا الكلام على ترادف في شأنها.

وعند «ميلنر» أنَّ لأسماء الصفة خصيصة تنفرد بها وهي أنهّا تشارك الضمائر في بعض خصائصها (ولا سيّما الدلاليّة منها). فالضمائر، شأنها في هذا شأن الأسماء، ألفاظ إحاليّة، ولكنّها، على خلاف الأسماء، قاصرة عن أن تعيّن لنفسها وبنفسها مرجعا. ولنذكّر بأنّ لـ«ميلنر» مصطلحاتِه الخاصّة به، وهي مصطلحات سنستعملها في هذه الفقرة: إنّ مرجِع لفظ إحاليّ، أي الشيء الموجود في الخارج والذي يدلّ عليه هذا اللفظ، هو **إحالة**
[381] **اللفظ الحاصلة**؛ أمّا دلالةُ اللفظ الإحاليّ المعجميّةُ / التي تحُدّد الشروط التي ينبغي أن يستوفيَها الشيء الموجود في الخارج حتّى يكون هو الإحالة الحاصلة للفظ المذكور، فهي **إحالته الممكنة**. ويكون اللفظ الإحاليّ **مستقلّا إحاليّا** إذا كانت إحالته الممكنة هي التي تجيز أن نسند إليه إحالة حاصلة أو فعليّة، وإلّا فإنّه يكون **عاريا من الاستقلال الإحاليّ** أو **خلوا منه**. فالضمائر، وهي قاصرة عن تعيين إحالتها الذاتيّة بنفسها، تفتقر إلى الإحالة الممكنة، ومن ثمّ إلى الاستقلال الإحاليّ. وعند «ميلنر» أنّ الخصوصيّة المشتركة بين اسم الصفة (وذلك نحو **جيّد وجميل وذكيّ وغبيّ** إلخ.) والضمير هي، على وجه التحديد، افتقارهما إلى **الاستقلال الإحاليّ**. غير أنّنا نلاحظ أنّ هذه الخصيصة لا تستلزم أن يتعذر على اسم الصفة أو الضمير أن يكتسبا إحالة حاصلة: بيد أنهما لا يستمدّانها إلّا

من انضمامهما إلى اسم عاديّ شريطة أن يكون هذا الاسم محيلا إحالة محتملة تجيز له أن يعيّن لنفسه مرجعا (انظر في هذا الكتاب الفصل 13، §1).

وفعلا إنّه يجوز أن تتّخذ **الإحالـة المحتملـة** صورتين مختلفتين: إذ يمكنها أن تُعرِّف اللفظ دون أن يظهر اللفظ ذاته في التعريف؛ ويمكنها من ناحية أخرى أن تعرف اللفظ بإظهاره في التعريف نفسه.

وخذ إليك مثال لفظ الصفة **أبله:** فالشرط الذي ينبغي أن يستوفيه شيء ما في الخارج حتىّ يصحّ أن يُسمّى **أبلهَ** هو أن **يسمّى أبله.**

وتوافق الحالة الأولى الأسماءَ العاديّةَ المُصنّفةَ، أمّا الحالة الثانية فتوافق أسماءَ الصفةِ غيرَ المصنّفةِ. والتعريفُ المشتملُ على اللفظِ المراد تعريفه تعريفٌ دائريّ، ومن ثمّ مأتى عدم الاستقلال الإحاليّ في الألفاظ غير المصنّفةِ. ولهذه الخاصيّة نتيجة تلزمُ عنها: وهي أنّ اللفظ غير المصنّف يتوقّفُ في تعيين إحالته الحاصلة على **التلفّـظ** به وعلى الملابِسات التي حفّت بإنتاج القول. وفي هذه الحال تخرج الألفاظ غيرُ المصنّفةِ كما يخرج مفهوم عدم قابلية التصنيف نفسُه، جزئيّا في الأقلّ، عن اللسانيّات بمعناها الأصليّ (الصوتمية، علم التركيب، علم الدلالة).

فما هو الوجه الذي تَحُلُّ منه نظريّة ‹ميلنر› مشكل الإبهام في الألفاظ الذاتيّة؟ إنّه يبيّن بيانا كافيا، بتعليقه إسناد الألفاظ الذاتيّة بعملية قولها ذاتها، أنّ هذا الإسناد يتوقّف على مقاييس ذاتيّة أكثر من توقّفه على مقاييس موضوعيّة. وبعبارة أخرى إنّه لا يمكن إسناد قيمة صدق إلى القضية المشتملة على لفظ ذاتيّ.

2.1.2 الألفاظ الذاتيّة والاقتوال

خلافا لـ‹ميلنر› الذي طوّر مقترحه المتعلّق بالألفاظ الذاتيّة حتىّ جعل منه نظريّة كاملة، فإنّ مقترحات ‹دكرو› لم تكن محلّ عرض واف بل كانت موضوع ملاحظات مبثوثة هنا وهناك في أعماله. فهو إنّما قدّم بعض المقترحات في معرض البحوث الإبستيمولوجيّة المتعلّقة باللسانيّات (انظر الفصل 6 من Ducrot 1984) /. [382]

ويبدأ ‹دكرو› بملاحظة أنّ الألفاظ الذاتيّة لا تفيد خصائص محدّدة تحديدا دقيقا، وأنّ المتكلّم الذي ينشئ في هذه الحالة قولا يصف فيه شيئا أو فردا بواسطة لفظ ذاتيّ فإنّه لا يسند إلى ذلك الشيء أو هذا الشخص خاصّية ما.

ولننظر في المثال (27):

(27) زيد ذكيّ.

فالمتكلّم بإلقاء قوله في المثال (27): لا يُلزِمُ نفسَه بصدق قضية تسندُ إلى زيد خاصّية ما، كما أنّه لا يُلزِمُ نفسَه بصدق قضية تُنَزِّل زيداً في مجموعة محدّدة على نحو مستقلّ هي مجموعة الناس الأذكياء.

وعند «دكرو» أنّ المتكلّم الذي ينشئ مثلَ هذا القول لا ينجز بهذا عمل الإثبات، بل يحتجّ لنتيجة ما. فليس للفظ **ذكيّ** مضمون يختصّ به، وهذا ما يفسّر طابع الإبهام فيه. ولكن، إذا لم يكن له معنى فكيف يجوز أن يستخدم للاحتجاج لنتيجة ما؟ إنّ جواب «دكرو» عن هذا السؤال يمرّ بمفهوم **الاقتوال** (انظر الفصل 11 الفقرة 3.3.2).

ملاحظة: يقوم الاقتوال على بناء خاصّية انطلاقاً من خطاب. والمثال المتعارف هو عبارة (être un m'as - tu - vu) ومعناها كون المرء ذا عُجْب وخُيَلاء [حرفيّا: كونه «هل رأيتني؟»]، وهي مأخوذة بطريق النحت ممّا دأب عليه بعض الممثّلين في منعطف القرن [التاسعَ عشر] من قوله: «هل رأيتني في دور لُذْريقَ؟»، «هل رأيتني في دور هاملت؟» إلخ...

وبعبارة أخرى يُستعمَلُ اللفظ الذاتيّ بادئ ذي بدء تَمْشِيَةً لضرب من النتائج ـ وهي إجمالاً نتائجُ تكون للفرد الذي نخبر عنه بأنّه س، أو تكون عليه ـ ثم يُنشئ الاشتقاق الاقتواليّ بعد ذلك (شِبْهَ) دلالة في صورة (شبهِ) خاصّية يُفترض أنّها تناسب اللفظ المشار إليه.

ونلاحظ شدّة القرابة بين تحليلي «ميلنر» و«دكرو»، وهما تحليلان يحيلان كلاهما على الخطاب وإلقاء القول لوصف الألفاظ الذاتيّة. غير أنّه يوجد فرق ظاهر: فللفظ الذاتيّ عند «دكرو»، في مرحلة ثانية على الأقلّ، (شِبْهُ) دلالة. بيد أنّ هذه الدلالة تحيلُ على (شبهِ) خاصّية يتوقّف مجرّدُ وجودها، حسب «دكرو»، على التلفّظ باللفظ، وهو التلفّظ الذي يُفترض فيه تعيين تلك الخاصّية. فالفرق من ثمّ فرق ضئيل جدّا.

إن تحليليْ «ميلنر» و«دكرو» هما تحليلان **لسانيّان** من جهة أنهّما يريان أنّ إبهام الألفاظ الذاتيّة يرجع إلى طبيعة دلالة هذه الألفاظ. فهي دلالة **دائريّة** عند «ميلنر»، **اقتواليّة** عند «دكرو». ويجوز لنا أن نعتبرهما أيضاً تحليلين **تداوليّين** بناء على اشتراكهما في الإلحاح
[383] على إلقاء القول. غير أنهّما لا يكونان كذلك إلّا متى كان / إلقاء القول موضوع تمثيل لسانيّ ومتى كان الإبهام في الألفاظ الذاتيّة، في تحليليْ «دكرو» و«ميلنر»، يعود فعلاً إلى ما في هذه الألفاظ من دلالة خاصّة أكثر ممّا يعود إلى الاستعمال الذي يمكن أن يجريَ بها.

2.2 الفرضية النفسانيّة: نظرية الطرازات

تتناول الفرضيّة النفسانيّة أساساً **الألفـاظ المتعدّدة الأبعاد، والألفاظ المتعلّقة بالملاحظة** على نحو عرضيّ فحسب. وهي فرْضيّة حديثة لا تعزى إلى لسانيّين وإنّما إلى علماء نفس كانوا يشتغلون بالمتصوّرات في نطاق علم النفس العرفانيّ، وهو فرع من علم النفس لا يُعنى بدراسة المشاعر ولا بالاضطرابات العقليّة ولكنّه يعنى باشتغال الفكر. وقد قامت هذه الفرْضيّة النفسانيّة المعروفة باسم **نظريـة الطرازات** ضدّ النظريّات الفلسفيّة أو اللسانيّة التقليديّة المتعلّقة بالمتصوّرات من ناحية والمعجم من ناحية أخرى.

1.2.2 النظريّات التقليديّة: منوال الشروط الضروريّة والكافية

تقوم النظريّات التقليديّة على ضرب من التصوّر للعقل البشريّ، وهو تصوّر يمكن تلخيصه في أربعِ قضايا (انظر Lakoff 1987):

(أ) العقل مجرّد وغير متجسّد.

(ب) التفكير دقيق ومعنى ذلك أنّه يتناول قضايا تكون صادقة أو كاذبة.

(ج) الفكر منطقيّ بالمعنى الفلسفيّ، وهو قابل للنمذجة رياضيّا.

(د) الفكر انعكاس للطبيعة: فهو يستعمل رموزا مجرّدة هي التمثيل الداخليّ للواقع الخارجيّ.

والمشكل المركزيّ من هذه الجهة هو **المَقْوَلَـة** والسؤال الذي تنبغي الإجابة عنه هو هذا: **مـا هـي المقاييـس التـي يمكـن أن نقـرّر على أساسـها انتماء شـيء ما إلـى مقولة من المقولات أو عدم انتمائه إليها؟**

لقد اقترحت الفلسفة منذ القدم جوابا بسيطا نسبيّا عن هذا السؤال: فعناصر المقولة الواحدة تشترك في الخصائص نفسها، ويقتضي مقياس الانتماء إلى المقولة المذكورة وجود هذه الخصائص فيها. ومن ثمّ تقوم المَقْوَلَة على منوال **الشـروط الضروريّة والكافية** وتستند إلى القضايا التالية (انظر Kleiber 1990a):

(أ) المتصوّرات أو المقولات كِيانات ذات حدود معيّنة تعيينا واضحا. / [384]

(ب) يوافق انتماءُ كِيان ما إلى مقولة من المقولات نظام الصدق والكذب.

(ج) لعناصر المقولة الواحدة منزلة مقوليّة متساوية.

وتوافق هذه المقولة الأخيرة الرأي القائل بأنّ المرء لا يكون إنسانا على نحو متفاوت يزيد وينقص، وأنّ الطائر لا يكون طائرًا على نحو متفاوت. فليس للجملتين التاليتين، حسب هذه القضية، أيُّ معنى:

(28) الدوري أدخل في كونه طائرًا من النعامة.

(29) الكلب المعروف بكلب الراعي الألمانيّ أَدخلُ في الكلبيّة من الكلب المعروف بالشاربيِّي shar – Peï.

فانتماء شيء مُعيَّن إلى مقولة يتوقّف على استيفاء ذلك الشيء لجملة من الشروط الضروريّة والكافية. غير أنّه ليس لسمتي **ضروريّ** و**كافٍ** نفس المدى (انظر Kleiber 1990a): فالأولى تصدق على كلّ شرط من المجموعة، ومعنى ذلك أنّ **كلّ واحد من الشروط ضروريّ**، ولكن لا أحد منها كاف، ذلك أنّ **مجموع جملة الشروط هو الكافي**. وبعبارة أخرى ينبغي للشيء أن يستوفي **جميع** الشروط المنوطة بالمقولة حتىّ ينتمي إلى تلك المقولة.

والعلاقة بين هذه النظريّة والمعجميّة التقليديّة هي أنّ مجموع الشروط الضروريّة والكافية توافق في أغلب النظريّات المعجميّة التأليفيّة معنى اللفظ المعجميّ. وبعبارة أخرى يوافق المقولةَ الطبيعيّةَ التي تنتمي إليها الأشياء متصورٌ، ويوافق المتصورَ لفظٌ معجميّ. وحتىّ ينتميَ شيء من الأشياء إلى المقولة ويوافق المتصوّر، ويمكنَ أن توضعَ بإزائه الكلمة فإنّه ينبغي أن يستوفي مجموع الشروط الضروريّة والكافية. ونلاحظ أنّه فضلا عن الخصائص التي توافق الشروط الضروريّة والكافية (التي توافق في النظرية الماهويّة ماهية الشيء)، فإنّ للأشياء في العالم جملة من الخصائص الحادثة والعرضيّة. فالتّمييز بين **خصائص** الشيء **الضروريّة والكافية** التي توافق معنى اللفظ المعجميّ الدالّ على هذا الشيء، وبين **الخصائص الحادثة** التي توافق ما يمكن أن يحصل لدينا من المعارف الموسوعيّة عن ذلك الشيء تمييز نُلفيه في أكثر النظريّات اللسانيّة (عند ‹ميلنر› 1982، مثلا، حيث يُعرَّفُ المعنى المعجميّ للفظ من الألفاظ بكونه مجموع الشروط الضروريّة والكافية التي ينبغي أن يستوفيها الشيء في الخارج حتىّ يكون مرجعَ اللفظ)؛ وهذا الاختلاف هو الذي يكمن وراء التميز بين اللسانيّات والتداوليّة. **فالمعنى المعجميّ من مشمولات اللسانيّات، أمّا المعارف الموسوعيّة فمرجعها إلى التداوليّة.**

وحتىّ نتبيّن الفرق بين الشروط الضروريّة والكافية لننظر في مثال الشُّحرور. ذلك أنّه ينبغي أن تكون للشيء في الخارج جملة من الخصائص البيولوجيّة حتىّ يكون شحرورا، ومن أظهرها أن يكون طائرا. ويوافق مجموع هذه الخصائص مجموع الشروط الضروريّة / والكافية المنوطة [385]
بمقولة **الشحرور**. غير أنّنا نلاحظ أنّه توجد خصائص موزّعة توزيعا حسنا بين مجموع الشحارير من قبيل الريش الأسود مثلا، دون أن تكون مع ذلك خصائص ضروريّةً وكافية: ذلك أنّه توجد شحارير بيضاء. والقضية التي تقول: **الشحارير سوداء** هي جزء من معارفنا الموسوعيّة عن الشحارير، ولكنّها ليست ممّا يتعلّق به المعنى المعجميّ للفظ **شحرور**.

ورغم ما لمنوال الشروط الضروريّة والكافية من شهرة وفائدة فإنّه لا يخلو من إشكالات تَرِد عليه.

2.2.2 الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضروريّة والكافية

يوافق منوال الشروط الضروريّة والكافية من الجهة النفسانيّة حدسا مزدوِجا (انظر Kleiber 1990a):

(أ) لكلّ كلمة دلالة مضبوطة.

(ب) المقولات كيانات منفصل بعضها عن بعض: ومعنى ذلك أنّه يوجد «تقطيع طبيعيّ» للأشياء في العالم يكون فيه كلّ نوع بل كلّ ضرب من الحوادث العرضيّة متميّزا ممّا يجاوره تميزا واضحا.

فالإشكالات الواردة على منوال الشروط الضروريّة والكافية ترتبط بصورة مباشِرة أو غير مباشِرة بهذين الحدسين.

(أ) لا يمكن التحقّق من استيفاء كلّ عنصر من عناصر مقولة ما لمجموع الشروط الضروريّة والكافية المنوطة بالمقولة المشار إليها أو عدم استيفائه لها.

(ب) يعسر على منوال الشروط الضروريّة والكافية وصف بعض المقولات، ولاسيّما تلك التي تتعلّق بالأنواع الطبيعيّة والألوان، وهذه المقولات تفضي إلى الإبهام.

(ج) لا يفسّر منوال الشروط الضروريّة والكافية السبب الذي من أجله لا يشار، في الغالب الأعمّ، في أعمال الإحالة التي يُنشِئُها شيء من الأشياء ـ وهو الشيء الذي يمكن أن يشار إليه، مبدئيا، بألفاظ كثيرة توافق مختلف المقولات التي ينتمي إليها ـ إلّا بلفظ واحد من هذه الألفاظ.

ولننظر في حالة «ميلو» (Milou)[50] الذي هو كلبُ أَوْكارٍ وكلبٌ وثدييٌّ وحيوانٌ. ففي أغلب المقامات يُشار إلى ميلو بـ«**كلب**» و«**الكلب**» و«**هذا الكلب**». ومن ثمّ فإنّ السؤال المطروح هو هذا: **لِمَ لا يمكننا أن نستعمل دون تمييز، في بعض المقامات، جميع الألفاظ التي توافق مختلف المقولات التي ينتمي إليها شيء من الأشياء للإحالة على ذلك الشيء؟**

(د) إنّ منوال الشروط الضروريّة والكافية قاصر على تفسير الضبابيّة الإحاليّة:
[386] وتحصُل الضبابيّة الإحاليّة عندما / يُستعمل اللفظ الواحد لتعيين الأشياء المختلفة دون أن يمكننا القول بوجود **اشتراك لفظيّ** أي كلمات كثيرة مختلفة.

وهذا ما يحدث عندما يستعمل اللفظ الواحد للإحالة على حيوان ينتمي إلى المقولة الموافقة لذلك اللفظ كما يستعمل للإحالة على لحم ذلك الحيوان أو جلده. ومن ذلك إطلاقهم في الفرنسية كلمة (veau) على الحيوان واللحم والجلد.

---

50 . شخصية شهيرة من شخصيات سلسلة الرسوم المتحركة الموسومة بـ«**مغامرات تانتان وميلو**» (Les Aventures de Tintin et Milou)، وهي عبارة عن كلب من فصيلة كلاب الأوكار (fox – terriers) [المترجم].

(هـ) خلافا لما يدّعيه منوال الشروط الضروريّة والكافية الذي تتكافأ بحسبه جميع عناصر المقولة الواحدة، فإنّ الاختبارات النفسانيّة تكشف وجود **سُلَّميّات داخليّة في المقولات.**

وحتىّ نتناول مثالا ذكرناه فيما تقدّم، وهو مثال مقولة **الطائر**، فقد بيّنت بعض الاختبارات أنّه إذا طلبنا من الناس ذكرَ مثال مميّز للمقولة أو ترتيبَ طيور مختلفة بحسب درجة انتمائها إلى المقولة فإنّ الدُّورِيَّ يبدو مثالا للطائر يفضُل الدجاجة أو النعامة.

فليست الجملة (30)، من هذه الجهة، عارية من المعنى، خلافا لما يتكهّن به مثال الشروط الضروريّة والكافية:

(30) الدُّوريُّ أدخلُ في كونه طائرا من النعامة.

(و) ويقتضي منوال الشروط الضروريّة والكافية، أخيراً، أن نَطَّرِحَ بعض الخصائص التعريفيّة التي تتحقّق، عموما ولكن لا على نحو كلّيّ، في مجموع عناصر المقولة.

وكذا القول في ريش الشحارير الأسود. فمنوال الشروط الضروريّة والكافية يقتضي اطِّراح الشرط الموافق لهذه الخاصّية من جملة الشروط الضروريّة والكافية التي تعيّن مقولة **الشحرور**، وذلك لوجود شحاريرَ بيضاء. بيد أنّ الريش الأسود يؤدّي دورا لا شكّ فيه في تشخيص الشحارير.

وقد أدّت جميع هذه الإشكالات ببعض اللسانيّين (انظر Lakoff 1987 على وجه الخصوص) إلى تقديم نظريّة منافسة تقوم على بحوث نفسانيّة حديثة في مجال المَقْوَلة (انظر على وجه الخصوص ‹روش› Rosch 1977 و1978). وقد تطوّرت هذه النظريّة بمرور الزمان، ونحن نعتمد ههنا على مؤلّف جليل حديث (انظر Kleiber 1990a) لنعرض عرضا سريعا صيغتها الأقدم وهي الصيغة **النموذجيّة** والصيغة الأحدث وهي الصيغة **الموسَّعة.**

3.2.2 الصيغة النموذجيّة لنظريّة الطرازات

جَعلت نظريّةُ الطرازات، على نحو غير مستغرَب، وَكْدَها حلَّ الإشكالات الواردة على منوال الشروط الضروريّة والكافية. وهي تتناول **البعد الأفقيّ** في البنية الداخليّة للمقولات كما تتناول **البعد العموديّ** للبنية بين المقولات. / [387]

وبعبارة أخرى إنّها تصف السبب الذي من أجله يكون للجملة (30) معنى، والسبب الذي من أجله نشير إلى «ميلو»، في أغلب المقامات، باعتباره **كلبا** لا باعتباره **ثدييا** أو **حيواناً.**

البعد الأفقيّ

تعتمد نظريّة الطرازات على سُلَّمية واقعة داخل المقولات لتعوّض مفهوم **مجموع الشروط الضروريّة والكافية** بمفهوم **مشابهة الطراز** الذي أصبح بهذا أساس المَقْوَلة. فـ**الطراز** هو أفضل ما يمثّل المقُولة، ويعرَّف على نحو إحصائيّ بنسبة تواتره في الذكر.

وإذا ما تناولنا مثال مقولة **الطائر** مجدّدا، فإنّ الدُّوري، من هذه الجهة، هو أفضل ما يمثل المقُولة، وهو **طرازها**، ويقرَّرُ انتماء شيء ما إلى المقولة استناداً إلى درجة المشابهة بين الشيء المذكور وبين الدُّوري.

وتقوم نظريّة الطراز النموذجيّة على عدد من الفرْضيّات:

(أ) لكلّ مقُولة بنية طرازيّة داخليّة.

(ب) تكون العَيِّنةُ من المقولة ممثّلة بحسب درجة انتمائها إلى المقولة.

(ج) حدود المقولات ضبابيّة.

(هـ) لا تشترك جميع عناصر المقولة في نفس الخصائص، فما يربطها هو **التشابه العائليّ**.

ملاحظة: مفهوم **التشابه العائليّ** مُقتَبس من ‹فيتغنشتاين› (Wittgenstein 1953). وينطلق ‹فيتغنشتاين› من مثال الألعاب. ذلك أنّنا نسمّي بالكلمة نفسها، وهو لفظ **اللعب**، عددا من الأنشطة التي تختلف بعض الاختلاف إجمالا، والتي لا يبدو أنّها تشترك ولو في خاصّية واحدة. غير أنّنا نستعمل نفس الكلمة للدلالة على هذه الأنشطة المختلفة ونعتبر أنّها تنتمي إلى نفس المقولة. فكيف نبرر إذن هذا الانتماء المشترك؟ يستعمل ‹فيتغنشتاين› في هذه الحالة مفهوم **التشابه العائليّ**: فللألعاب فيما بينها نفسُ علاقة الشبه التي توجد بين مختلف أعضاء العائلة الواحدة. ذلك أنّه يجوز أن لا تكون لها خاصّية (أو خاصّيات) مشتركة، ويكونُ لها، مع ذلك، تشابه عائليّ. ويقوم التشابه العائليّ على حقيقة أنّ أيّ فرد من عائلة ما يشارك فردا آخر، في الأقلّ، من تلك العائلة في خصيصة واحدة من خصائصه على الأقلّ. وهو نفس الضرب من العلاقة الرابطة بين مختلفِ عناصر مقولة **اللّعِب**: فلا شكّ أنّه لا يوجد لأوّل وهلة تشابه بين لعبة الورق المعروفة بالبريدج والرِّقبي(rugby)، ولكن يوجد تشابه بين الرِّقبي وكرة القدم؛ وبين كرة القدم وكرة السلة إلخ.

(و) إنّ تقرير انتماء شيء ما إلى مقولة ما يجري على أساس درجة المشابهة بين [388] الشيء المشار إليه وطراز المقولة. /

(ز) إنّ الانتماء لا يجري بطريقة تحليليّة أي بمقارنة كلّ خاصّية من خاصّيات الشيء بكلّ خاصّية من خاصّيات الطراز، ولكنّه يجري على نحو إجماليّ.

وكما أنّ علم الدلالة التأليفيّ يوافق منوال الشروط الضروريّة والكافية **فإنّ علم دلالة الطراز يوافق نظريّة الطرازات**. ويقتضي هذا جملة من النتائج اللطيفة أظهرُها أنّ الطراز ليس شيئا يحصلُ في الخارج ويمثّلُ المقولة أفضل تمثيل، ولكنّه صورة ذهنيّة أو **قالب جامد** يُقرَن بالكلمة التي توافقه في المقولة. ويمكن اعتبار هذه الصورة الذهنيّة بمثابة معنى الكلمة. ومن ثمّ تسوغ نتيجة لطيفة أخرى نشير إليها لاحقاً، وهي أنّه يمكن اعتبار الطراز أفضلَ ما يمثّل المقولة لاشتماله على الخصائص المعتبرَة نموذجيّة في المقولة المذكورة، فليس هو، من ثمّ، بالضرورة فردا عينيّا يحقّق المقولة،

إذ يمكن أن يكون بناء ذهنيّا. ويقتضي هذا تغييرا في التوجّه: فعندما يوافق الطراز شيئا في الخارج فإنّنا إنمّا نحدّد الخصائص النموذجيّة لأفراد المقولة انطلاقاً منه؛ وعندما يوافق بناء ذهنيّا فإنّنا ننطلق من الخصائص النموذجيّة وصولا إلى الطراز. وإذا رجعنا إلى مفهوم التشابه العائليّ **فإنّ الطراز يمكن بهذا أن يظهر باعتباره الشيء الذي يشتمل على أكبر عدد من الخصائص النموذجيّة، ومن ثمّ الشيء الذي له أكثر علاقات المشابهة بسائر أعضاء المقولة.**

البعد العموديّ

قد تقدّم قولنا إنّ نظريّة الطراز تتناول أيضاً **البعد العموديّ** للعلاقات بين المقولات. فالشيء الواحد قد ينتمي إلى مقولات مختلفة.

وعلى هذا يكون «ميلو» كلبَ أوكارٍ وكلبا وثدييا وحيوانا.

و تنتمي هذه المقولات المختلفة إلى سُلَّميّة واحدة كائنة بين المقولات، وهي ليست متكافئة فيما بينها. وقد أمكن تمييزُ ثلاثة مستويات من المَقْوَلة:

(أ) مستوى **الرتبة العليا:**

وفي مستوى **الرتبة العليا** يكون «ميلو» **حيوانا.**

(ب) المستوى **الأساسيّ:**

وفي المستوى **الأساسيّ** يكون «ميلو» **كلبا.**

(ج) مستوى **الرتبة الدنيا:**

[389] وفي مستوى **الرتبة الدنيا** يكون «ميلو» **كلبَ أوكار.** /

واعتمادا على هذه السُّلَّميّة القائمة بين المقولات يمكن تفسيرُ كون الألفاظ الأكثر استعمالا للإحالة على الأشياء هي الألفاظ التي توافق المقولات الأساسيّة. ولـ**لمقولات الأساسيّة** أربع خصوصّيات لافتة للنظر:

(أ) إنهّا توافق إدراك التشابه الإجماليّ ومن ثمّ التشخيص السريع.

(ب) إذا كانت المقولة تجمع أنشطة فإنهّا توافق برنامجا مُحرِّكا عامّا، وفي هذا المستوى من العموميّة ينعقد التماثل.

(ج) الكلمات التي توافق مقولة أساسيّة تكون عموما أخفَّ، وهي أكثرُ ما يُستعمَلُ وأولُ ما يُتعلَّم.

(د) هي المقولات الأكثر إفادة وإخبارا لأنهّا هي التي تشتمل على أكبر قدر من **صلاحيّة السمة.**

وتتعلّق **صلاحيّة السمة** بالصفات أو الخصائص، وتُعرَّفُ وَفقا لمقياسين:

تعريف صلاحيّة السمة

(أ) كلّما كانت صفة من الصفات مشتركةً بين عناصر المقولة كانت **صلاحيّة سمتها** أكبر.

(ب) كلّما كانت صفة من الصفات أقلّ توزّعا بين عناصر مقولات أخرى كانت **صلاحيّة سمتها** أقلّ

ونلاحظ أنّ هذا يقتضي أنّه كلما كانت صلاحية السمة في مقولة من المقولات أكبرَ كان من الأيسر تمييز الأشياء التي تنتمي إلى هذه المقولة من الأشياء التي لا تنتمي إليها.

4.2.2 الإشكالات الواردة على نظريّة الطرازات النموذجيّة

لنظريّة الطرازات بعض المزايا: فهي تتيح، مبدئيّا في الأقلّ، تفسير المبهم من قِبَلِ أنهّا تقدِّرُ أنّ الحدودَ بين المقولات حدودٌ ضبابيّة في نفسها. بيد أنّنا نلاحظ أنّ علم دلالة الطراز لا يشكّك حقّا، في حاصل الأمر، في مبدإ تأليفيّة المعنى المعجميّ من جهة أنّ الخصائص النموذجيّة تعوّض الشروط الضروريّة والكافية. فهو يجتزئُ بتَليينِ هذا المبدإ بعض التليين. ومن ثمّ فإنّ نظريّة الطرازات لا تخلو من إشكالات تَرِد عليها:

(أ) ليست هذه النظريّة أقدر من منوال الشروط الضروريّة والكافية في معالجة المقولات المتعلّقة بالألوان.

(ب) ليست هذه النظريّة تحليليّة، وهي تستبعد بذلك إمكان القول بكلّيّة بعض الخصائص، والحال أنّ هذه الكونيّة تبدو ضروريّة للمَقْوَلَة.

وإذا ما تناولنا مجدّدا مثالا مأخوذا من «كليبر» (Kleiber 1990a) فإنّه يبدو أنّ الحيوانيّة خاصّية كلّيّة لجميع عناصر مقولة **القطّ**، / وهذه الكلّية واضحة إذا اعتبرنا غرابة بعض الأقوال (ونقطة [390]
الاستفهام التي تسبقها هي دليل على هذه الغرابة):

(31) أ. ؟ هو قطّ، ولكنّه حيوان.

ب. ؟ هو قطّ، ولكنّه ليس حيوانا.

ج. (؟) كلّ القطط حيوانات.

د. (؟) القطّ حيوان.

هـ ؟ اشتريت قطّا وحيوانا.

و. اشتريت قطّا وحيوانا آخر.

(ج) تعمل هذه النظريّة في بعض القطاعات (كالأجناس الطبيعيّة والحوادث المصطنعة) على نحو يفضُلُ عملها في قطاعات أخرى، وتعمل على الأسماء أفضل ممّا تعمل على الأفعال والصفات، وهو ما يُفسَّرُ بالحاجة جزئيّا إلى الإحاليّة.

(د) تعمل هذه النظريّة على نحو غير مُرْضٍ عندما يتعلّق الأمر بالعبارات المركّبة من قبيل الأوصاف المحدَّدة أو غير المحدَّدة.

ولْنَقتبس من «كليبر» (Kleiber 1990a) مثال **الكلب الأصفر**، فليس للكلب الأصفر نفس اللون الذي للكناري الأصفر مثلا.

(هـ) ليست هذه النظريّة متجانسة: فمأتى تمثيليّة الطراز، فيما يتعلّق بالمقولاتِ العالية الرتبة، هو إلفُنا إيّاها واستئناسنا بها؛ وهو، فيما يتّصل بالمقولات الأساسيّة، الخصائص النموذجيّة.

(و) لا تتيحُ لنا هذه النظريّة أن نقطعَ على وجه اليقين بانتماء شيء من الأشياء إلى مقولةٍ من قِبَلِ أنَّ الخصائص النموذجيّة نفسها لا يشترط فيها أن تكون مشتركة بين جميع عناصر المقولة الواحدة.

(ز) وما هو أشدّ من ذلك أنّه يجوز كلّ الجواز أن يكون القول بالانتماء إلى مقولة مُوقِعا في الدَّوْر بسبب تخلُّف الشروط الضروريّة والكافية. فالحقّ أنّه يجب علينا، في هذه الحال، أن نرجع القَهقرى إلى استدلالات من قبيل: **إذا كانت س هي ج، وفي صورة عدم ورود النقيض، فإنّ س يمكن...**، وهي استدلالات تبين بيانا كافيا أنّ انتماء س إلى المقولة **ج** ينبغي أن يكون مقرّرا سلفا. ولكن ما فائدة الخصائص النموذجيّة عندئذ ؟

لننظر في مثال النعامة، ولنُجْرِ عليه استدلالاً من قبيل الاستدلال الذي تقدّم ذكره: **فإذا كانت النعامة طائرا، وإذا لم يرد علينا ما يناقض هذا، فإنّ النعامة يمكن أن تطير**. بيد أنّنا نعلم جميعا أنّ النعامة لا تقدر على الطيران. ومن ثم فإنّ الخاصّية النموذجيّة وهي **القدرة على الطيران** لا تفيدنا بشيء في تحديد كون النعامة طائرا أو لا؛ وكذا القول في جميع الخاصّيات النموذجيّة.

وقد قادت جميع هذه الإشكالات القائلين بنظريّة الطراز إلى إخراجها في صيغة جديدة هي **الصيغة الموسّعة**. / [391]

5.2.2 الصيغة الموسّعة لنظريّة الطرازات

اقترح أصحاب نظريّة الطراز، سعيا منهم إلى إنقاذها، اعتبار المقولات متفاوتة في طرازيّتها، ومعنى ذلك أنّهم اقترحوا إجراء نظريّة الطرازات على المقولات نفسها.

ومن هذه الجهة تكون بعض المقولات أكثر طرازيّة وأكثر تمثيلا لما عليه المقولة الطرازيّة من البعض الآخر.

وتُعَرَّف هذه الصيغة الموسّعة من نظرية الطرازات **المقولـة الطرازيّـة** بهذه الخصائص الأربع:

(أ) يوجد في الآن نفسه تعدّد في الإحالة ووحدة حدسيّة للدلالة.

فلفظ الـ**طائر** الذي يوافق مقولة الـ**طائر** يُعيّن طيور الدُّوري والدجاج والنعام والخُطّاف، إلخ. فهو من هذه الجهة **من المشترك الدلاليّ** (ومعنى ذلك أنّ له مراجع عديدة). ولكنّنا ندركه على أنّه **أُحاديُّ المعنى** (أي كما لو أنّ له معنى واحدا).

(ب) يوجد تشابه عائليّ يتجلّى في ما يوجد من تطابق وتقاطع بين المعاني أو الخصائص.

(هـ) ليست العناصر متكافئة، ومعنى ذلك أنّ لها درجاتِ تمثيل مختلفة.

(و) للمقولة حدود ضبابيّة.

و من ثم تُعَرِّفُ هذه الخاصّيات المقولاتِ الطرازيةَ، ويمكن لمقولة من المقولات أن تشتمل على خاصّية واحدة أو خاصّيات عديدة من جملة هذه الخاصّيات، ودون أن تشتمل عليها كلّها. وبعبارة أخرى إنّ المقولات تتفاوت في طرازيّتها. ونلاحظ من هذه الجهة أنّ فرْضيتين فحسب من النظريّة النموذجيّة توجدان في النظريّة الموسّعة:

(أ) أنّه توجد تأثيرات طرازيّة.

(ب) أنّ التشابه العائليّ هو الذي يجمع مختلِف عناصر المقولة.

ولهذا أثر يترتّب عليه: وهو الإعراض عن مفهوم الطراز باعتباره أفضل ما يمثّل كلّ مقولة، وهو المفهوم الذي تُؤلِّفُ صورتُه الذهنيّة دلالةَ اللفظ الموافق. وعندئذ تصبح الصيغة النموذجيّة من نظريّة الطراز بعد توسيعها نظريّة قائلة بالاشتراك الدلاليّ، بعد أن كانت في أوّل أمرها نظريّة قائلة بأُحاديّة المعنى. زد على ذلك أنّه لا تعود لحكم المتكلّمين فائدةٌ من قِبَل أنّه لم يعد يوجد ممثّلٌ أفضل يتعلّق به هذا الحكم.

[392] ومن ثمّ فإنّ للصيغة الموسّعة، فيما يتعلّق بالطراز، هذه الخصائصُ: /

(أ) الطراز ظاهرة سطحيّة (أي متعلّقة بالاستعمال).

(ب) يتجلّى الطراز في صور مختلفة بحسَب المقولة، وتسمّى هذه الصّور **التأثيرات الطرازيّة**.

(ج) لم يعد الطراز أهمّ ما يمثّل المقولة دوما في حكم المتكلّمين.

ومن ثمّ فإنّ النظريّة الموسّعة لم تعد قادرة على تفسير بنية المقولات بعد أن اضمحلّ مفهوم الطراز. ولتفسيرها استُعينَ (انظر Lakoff 1987 خصوصا) بـ**المنوالات العرفانيّة المؤمثلة** (idealised cognitive models أو ICM)، وهي منوالات توجّهها مبادئ أربعة:

(أ) مبدأ البُنى القضويّة الذي يوافق منوالات من نوع منوال الشروط الضروريّة والكافية: ومعنى ذلك أنّه يوافق وجود جملة من الخصائص المشتركة بين جميع عناصر المقُولة؛

(ب) مبدأ البُنى ذات خُطاطة الصّور، وهو الذي يُدمج الصّور الذهنيّة في عملية المقْوَلة؛

(ج) مبدأ الاتّساع الاستعاريّ الذي يدمج العمليات الاستعاريّة في عملية المقْوَلة.

(د) مبدأ الاتّساع المتعلّق بالمجاز المرسل، وهو الذي يدمج العمليات المتعلّقة بالمجاز المرسل في عملية المَقْوَلَة.

وإذا كان الشبه العائليّ، فضلا عن ذلك، مؤلّفا للرابط بين عناصر المقولة الواحدة فإنّ معنى ذلك إدخالُ الاشتراك الدلاليّ في النظريّة، ومن ثمّ مأتى الانتقال الطبيعيّ من مفهوم المقُولة إلى مفهوم اللفظ المعجميّ. وعلى هذا نفترض أنّه إذا وُجِد لفظ معجميّ وحيد فإنّه لا توجد إلّا مقولة واحدة، في حين أنّه لا شيء يحول دون أن توافق اللفظَ المعجميّ الوحيد مقولاتٌ متعدّدة. بيد أنّه إذا عاملنا لفظا معجميّا فريدا على أنّه يوافق مقولة وحيدة فإنّه يلزم تمييز الألفاظ الأُحاديّة المعنى (التي تجمع المراجع المتشابهة) من الألفاظ المشتركة الدلالة (التي تجمع مراجع مختلفة).

ولننظرْ مجدّدا في أمثلة سبق أن عالجناها، فنقول إنّ لفظ **الدُّوري** لفظ أُحاديُّ المعنى لأنّ كلّ الأفراد التي يشملها (شريطة التسليم بالاختلاف ذكر / أنثى) أفرادٌ متشابهة؛ وبضدّ ذلك فإنّ لفظ **طائر** من المشترك الدلاليّ لأنّه يدلّ على أفراد مختلفة (الدوري، القُرقُبُ، الدجاجة، النعامة، الكيوي، الدودو، الإيمو، مالك الحزين إلخ.).

ولكن الانتماء إلى مقولة من المقولات لا يعود خاضعا عندئذ لنفس المقاييس، وذلك بحسب كون اللفظ الموافق أُحاديَّ المعنى أو من المشترك الدلاليّ: / [393]

(أ) إذا كان اللفظ أُحاديّ المعنى فإنّه يقال إنّ الشيء ينتمي إلى المقولة لأنّ له الخصائص المقترنةَ بالمقولة.

ومثال ذلك أنّ طائرا ما يكون شحرورا لأنّه طائر، ولأنّه يكبُرُ قليلا صغيرَ الجوائِم، ولأنّه أسود ذو منقار أصفر ولأنّه يصفّر.

(ب) إذا كان اللفظ من المشترك الدلاليّ فإنّه يقال إنّ الشيء ينتمي إلى المقولة لأنّ له الخصائص المقترنةَ بمقولة أخرى، وهذه المقولة الأخرى تنتمي إلى المقولة التي انطلقنا منها.

ومثال ذلك أنّ النعامة طائر لأنها تبيض ولها ريش مثلُ الشحرور.

وعلى هذا فإنّ عيب الصيغة الموسّعة لنظريّة الطراز هو أنها تحدّد على نحو شديد الاختلاف الانتماء إلى مقولة من المقولات.

3.2 الإشكالات الواردة على الفرضيّات النفسانيّة واللسانيّة

لم نستثمر حتىّ الآن إلّا فرْضيتين هما الفرضيّة النفسانيّة التي ترى أنّ إدراكنا للأشياء في الخارج هو الضبابيّ - وهي توافق نظريّة الطراز في صيغتها النموذجيّة خاصّة - والفرضيّة اللسانيّة التي ترى أنّ الدلالة المعجميّة هي المبهمة، وتوافق نظريتي ‹دكرو› و‹ميلنر› اللتين سبق أن أومأنا إلى ما بينهما من قرابة كما توافق الصورة الموسّعة من نظريّة الطراز.

ولا تبدو جميع هذه التحاليل مُرضيةً على ما فيها من فائدة. ولن نتناول ههنا الإشكالات الواردةَ على نظريّة الطراز النموذجيّة لأنّنا قد تكلّمنا عليها من جهة، ولأنّ القائلين بها قد أعرضوا، من جهة أخرى، عن صيغتها «المغالية». ونقتصر في هذا الموضع على النظريّات التي توافق الفرضيّة اللسانيّة أي: نظريّة ‹دكرو› ونظريّة ‹ميلنر› والصيغة الموسّعة لنظريّة الطراز.

1.3.2 نظريّة ‹دكرو› ونظريّة ‹ميلنر›

لنظريتي ‹دكرو› و‹ميلنر› مواطن اتّفاق عديدة:

(أ) فهما، رغم إلحاح ‹ميلنر› و‹دكرو› على إلقاء القول، نظريتان لسانيّتان من قِبَل أنهما تعتبران أنّ طابع الإبهام لا يرتبط باستعمال الكلمات بل بخصيصة دلاليّة.

(ب) وهذه الخصيصة الدلاليّة عبارة عن [افتقار أو] خُلُوٌّ دلاليّ، رغم الاختلافات السطحيّة: فليس للألفاظ المبهمة معنى خاصٌّ بها، رغم أنّه يمكن أن تكون لها تأثيرات حجاجيّة عند ‹دكرو› وإنشائيّة عند ‹ميلنر›.

ففيمَ يمكن القول عن معنى لفظ مبهم إنّه خاو؟ إنّ دلالة لفظ غيرِ مُصّنف عند ‹ميلنر› هي دلالة دائريّة: فهو يعرّف بالاعتماد على نفسه. أمّا تحليل ‹دكرو› فهو / أعقد في [394]
الظاهر، ولكنّه يفضي إلى النتيجة نفسها. فليس لألفاظ من قبيل **ذكيّ ولطيف وجميل** إلخ. في نظريّة ‹دكرو› معنى في أنفسها، ولكن يمكن استعمالها لتوجيه الاستدلال إلى نتائج قد تكون للفرد الذي تُوضع بإزائه تلك الألفاظ وقد تكون عليه. ثمّ تكون للألفاظ بعد ذلك، بواسطة الاقتوال، «دلالةُ» ضروبِ الحجاج التي يمكن أن تنشئها تلك الألفاظ. بيد أنّه يمكن أن نتساءل عن الطابع التفسيريّ لهذه النظريّة: فإذا كان اللفظ **ذكيّ** مستعملا للاحتجاج الموجّه وجهة ما (ولتَكُن الوجهة **الموجَبة**) واللفظ **غبيّ** مستعملا للاحتجاج الموجّه وجهةً معاكسة؛ وإذا كان جواز إسناد مختلف هذه القدُرات الحجاجيّة إلى تلك الألفاظ، على أنها معنى لها، إنّما يكون بواسطة الاقتوال،

فإنّه يمكن أن نتساءل عن أصل هذه القدُرات إذا كانت هذه الألفاظ، في أوّل أمرها، عارية من المعنى تماما.

ولنعد إلى المثال النموذجيّ للاشتقاق الاقتواليّ، وهو المثال القائم على تسمية الشخص الذي يطلب مدح الناس له وثناءهم عليه باسم **هل رأيتني**، وذلك بواسطة **الاقتوال**، بناء على ميل الممثّلين في آخر القرن الماضي ميلا ينمّ عن عُجْبٍ إلى التساؤل على هذا النحو: «هل رأيتني في دور ألْساسِت؟»، «هل رأيتني في دور عُطيل؟» إلخ. غير أنّه يوجد اختلاف ظاهر بين هذا المثال وبين تحليل ‹دكرو› للألفاظ المبهمة. فالحقّ أنّنا، في المثال النموذجيّ للاقتوال، نشتقّ عبارة **هل رأيتني** من استعمالات سابقة لها. غير أنّ العبارة في هذه الاستعمالات السابقة لها **بعدُ معنًى، لا شكّ في** أنّه مختلف (وههنا مدخل الاقتوال) ولكنّه معنىً على كلّ حال. أمّا في تحليل ‹دكرو› فإنّ لفظ **ذكيّ** يشتقّ دلالته (الحجاجيّة) اقتواليّا من الاستعمالات الحجاجيّة السابقة حيث لم يكن للفظ أيُّ معنى. وههنا اختلاف أيُّ اختلاف.

فالنظريتان، في حاصل الأمر، أشبه ببعضهما ممّا قد يبدو من جِهةِ أنهّما تُفضيان إلى إسناد **مضمون دلاليّ** خاوٍ إلى الألفاظ الذاتيّة. ولكنّهما، عندئذ، تحكمان على أنفسهما بالقصور عن تفسير السّبب الذي من أجله لا تكون مختلف هذه الألفاظ الذاتيّة مترادفة تماما، والسببِ الذي يحول دوننا ودون أن نستنتج النتيجة نفسها من جملتين نتحصّل عليهما باستبدال أحد هذين اللفظين بالآخر.

ولننظر في هذين المثالين:

(32) مريم جميلة.

(33) مريم ذكيّة.

إذ يمكننا أن نستخلص منهما هاتين النتيجتين على التوالي:

('32) يمكنها أن تترقّى في عمل عارضة أزياء.

('33) يمكنها أن تلتحق بالمدرسة القوميّة للإدارة.

وهذا الاختلاف في النتائج الذي يمكن استخلاصه من القولين (32) و(33) اختلافٌ بيّنٌ إذا ما نظرنا في هذين المثالين:

("32) ؟ مريم جميلة: يمكنها أن تلتحق بالمدرسة القوميّة للإدارة.

("33) ؟ مريم ذكيّة: يمكنها أن تترقّى في عمل عارضة أزياء. / [395]

فمن ثمّ يجوز لنا أن نشكّ في حلِّ نظريتي ‹دكرو› و‹ميلنر› لمشكل الألفاظ الذاتيّة: فهما قد تفسّران طابع الإبهام فيه، ولكنّهما لا تفسّران قطعا الاستعمال الذي يمكن أن يجَري بتلك الألفاظ.

2.3.2 نظريّة الطراز الموسّعة

تترتّب على نظريّة الطراز الموسّعة القائمةُ على مفهوم التشابه العائليّ نتيجة يعسر قبولها: ذلك أنّ أيَّ شيء يمكن أن ينتمي إلى أيّ مقولة.

ولنتذكّر فعلا أنّ مفهوم **التشابه العائليّ** يوجب فقط أن يشارك شيء عنصرا من المقولة في خاصّية على الأقلّ حتىّ ينتمي إلى تلك المقولة، وما إن يشتملِ على تلك الخاصّيةِ حتىّ يصبحَ هو نفسه عنصرا من المقولة. ومن ثَمّ يجوز أن نسلِّمَ بأنّ جميع الأشياء في الخارج تكون، شيئا فشيئا، منتمية إلى هذه المقولة، كما أنها تكون منتمية إلى سائر المقولات.

ملاحظة: وهذا، بوجه من الوجوه، مفارقة جديدة قريبة بعض القرابة من مفارقة وانغ:

إذا كان شيء ما هو **س** عنصرا من المقولة **م**، وإذا كان شيء ما هو **ص** يشارك س في خاصّية هي **خ**، فإنّ **ص** ينتمي إلى **م**.

وإذا كان شيء ما هو **ي** يشارك **ص** في خاصّية هي **ك** (وهي خاصّية يمكن أن تكون مختلفة عن **خ**)، فإنّ **ي** ينتمي إلى **م**. إلخ.

فجميع الأشياء في الخارج تنتمي إلى **م**.

ويكفي مجرّد انتفاء الشروط الضروريّة والكافية، من جهة أخرى، لطرح المشكل.

لننظر مجدّدا في مقولة **الطائر**. فإنّه توجد خاصّية مشتركة بين الإنسان وبين أيّ طائر، وهو كونه **ذا قائمتين**. فقد يحملنا هذا على القول بأنّ الإنسان طائر.

فأنت ترى أنّ المقْوَلَة استناداً إلى الشبه العائليّ تفضي، في حاصل الأمر، إلى إبطال المقْوَلة.

3. الألفاظ المبهمة: الفرضيّة التداوليّة

وعلى هذا يبدو جليًا أنّ الفرْضيّة النفسانيّة والفرضيّة اللسانيّة كلتيهما قد أخطأتا المرمى. وقد حان الوقت لتقديم فرضيّة تداوليّة تفسّر الإبهام. ففي التعريف المتّسع الذي عرّفنا به الإبهام لا تُنزِّل الفرضيّة التداوليّة الإبهام في العالم نفسه، ولا في إدراكنا للعالم، ولا في الدلالة المعجميّة للألفاظ، بل تنزّلها في استعمال تلك الألفاظ. وتُعزَى الفرضيّة التداوليّة الأكثر إقناعا إلى ‹سبربر› و‹ولسون› /، (Sperber & Wilson, 1986b) وهي تقوم [396] على القول بأنّ الألفاظ توافق متصوّرات محدّدة تحديدا واضحا ولكنّها مستعملة على نحو **ينحطّ عن الدقّة والضبط**.

فكلّ قول يمثّل حسب ‹سبربر› و‹ولسون› 1986 (a و1989) فكرة من فِكَرِ المتكلّم. وهذه الفكرة نفسُها تمثُّلٌ يمكن أن يكون موضوعُه تمثلا آخرَ هو عبارة عن فكرة أو

قول أو هيئة للأشياء. وعلى هذا يجوز لنا القولُ إنّ كلّ قول هو **تأويل** لفكرة المتكلّم باعتباره يمثّل هذه الفكرة، ويتفاوت هذا التأويل دِقةً وضبطاً حسب درجة **الشبه** بين القول والفكرة. فالفكرة والقول تمثيلان ذوا شكل قضويّ؛ وإنّما تحصل علاقة الشبه، وهي علاقة **مقارنيّة**، بين شكليهما القضويين.

وعلى هذا نقول إنّ قولا من الأقوال هو تأويل **دقيق** للفكرة التي يمثّلها عندما يترتّب على القول والفكرة، المؤوّلين بالنظر إلى مقام **واحدٍ، نفسُ** مجموع النتائج. وفي سائر الحالات يكون القول تأويلا **ينحطّ عن درجة الدقّة والضبط** للفكرة التي يمثّلها، باعتبار أنّ درجة الدقّة تُقَوَّمُ بالنظر إلى عدد النتائج المشتركة التي يمكن استخلاصها من القول والفكرة بالنظر إلى المقامِ الواحدِ.

وأغلب الأقوال حسب ‹سبربر› و‹ولسون› هي تأويلات للفكرة التي تمثّلها تنحطّ عن درجة الدقّة والضبط، إمّا لأنّها توافق استعارات أو وجوها بلاغيّة أخرى، وإمّا لأنّها توافق استعمالا تقريبيّا للغة. وإنّما يعنينا ههنا الإمكانُ الثاني.

ولننظر في هذا المثال:

(34) **أ** كم تكسِبُ في الشهر؟

ب$_1$: أكسِبُ 1277 دينارا و53 درهما.

ب$_2$: أكسِبُ 1280 دينارا.

ففي هذا المثال المخصوص يكون الجواب **ب**$_1$ صادقا والجواب **ب2** كاذبا. ومن جهة أخرى فإنّ الجواب **ب**$_1$ تأويل دقيق ومضبوط لفكرة المتكلّم، أمّا الجواب **ب**$_2$ فهو تأويل لهذه الفكرة ينحطّ عن درجة الدقّة والضبط. وإذا أجاب المتكلّم بـ **ب**$_2$ عوض الإجابة بـ **ب**$_1$ فلأنّ لـ **ب**$_2$ تقريبا نفسُ النتائج التي لـ **ب**$_1$، ولأنّ **ب**$_2$ أيسرُ تأويلا. ومن ثمّ فإنّ المتكلّم يستعمل **ب**$_2$ بدلَ **ب**$_1$ لأنّه يطلب الإفادة والمناسبة.

وعلى هذا فإنّ فرضيّة ‹سبربر› و‹ولسون› فيما يتعلّق بالإبهام هي هذه: **تكاد بعض الألفاظ لا تستعمل إلا استعمالا غير دقيق رغم أنّ لها معنى مضبوطا.**

ومن شأن هذا أن يحلّ مشكل الإبهام ولكنّه لا يفسّر التأثيرات الطرازيّة. ونفترضُ أنّ التأثيرات الطرازيّة تُفَسّر بأنَّ أكثر المتكلّمين يألَفون بعض عناصر المقولة أكثر ممّا يألفون البعض الآخر. ويبدو لنا من ناحية أخرى أنّ السُلَّميّة القائمة بين المقولات
[397] ليس على هذا النحو من البساطة التي تسعى الصيغة النموذجيّة / لنظريّة الطراز إلى إيهامنا به. وأخيراً فإنّ استعمال لفظ يعَيِّن مقولة ينتمي إليها الشيءُ دون مقولة أخرى قد يُفسّر بالاعتماد على مبدإ المناسبة. وبعبارة أخرى إنّ المقولة الأساسيّة ليست مطّردة الاستعمال دوما.

وعلى هذا فرغم كون الدجاجة طائرا، فإنّنا نشير إليها في الغالب الأعمّ بلفظ **دجاجة** بدل الإشارة إليها بلفظ المقولة الأساسيّة **طائر**. فإذا كانت المعاملة مع محبّ للكلاب فإنّنا لا نتردّد في الإشارة إلى «ميلو» بـ**كلب أوكار** بدل الإشارة إليه بلفظ **كلب**. وههنا أيضاً فإنّ المُستعمَل ليس لفظَ المقولة الأساسيّة.

ومن ثمّ فإنّ للفرضيّة التداوليّة فضلَ تقديم الحلّ لمشكل الإبهام، وهو حلّ لا يقتضي إضعافَ حدود المقولات أو إنكار المعنى المعجميّ المضبوط للألفاظ اللغويّة.

15. المعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ: حالة الاستعارة

ترجمة: سهيل الشملي

يعود التمييز بين المعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ، تاريخيّا، إلى البلاغة التقليديّة. وقد كانت قضيّة استعمال اللغة استعمالا غير حرفيّ موضوع دراسات كثيرة تمتدّ في الزمان على مراحل طويلة جدّا. لذا يتحتّم علينا أن نفتتح هذا الفصل بتذكير تاريخيّ سريع بالأدبيّات البلاغيّة نكتفي فيه بأنموذج الاستعارة.

1. نظرة تاريخيّة شاملة في الأعمال المتعلّقة بالاستعارة

نتبيّن، عموما، في الدراسات المعاصرة المتعلّقة بالاستعارة (انظر ‹أورتوني› Ortony 1979) مقاربتين اثنتين، المقاربة **البنائيّة** والمقاربة **غير البنائيّة**. أمّا المقاربة البنائيّة فتوافق بالأساس أعمالا حديثة مفادها التقليل من شأن التّمييز بين الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ بل ربّما العمل على حذف هذا التّمييز. أمّا المقاربة غير البنائيّة فهي توافق البلاغة الكلاسيكيّة وبعض الأعمال الحديثة. وهي مقاربة أساسها تمييزان اثنان، أحدهما تمييز بين **الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ** والآخر تمييز بين **المعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ**. وللأعمال التي تنتمي إلى هذه المقاربة غير البنائيّة، نخصّص مجمل هذه الفقرة.

انطلقت الأعمال المتّصلة بالاستعارة منذ القدم وأشهرها، بل قد تكون أهمّها، أعمال ‹أرسطو›. فبه، إذن، نبدأ وبعد ذلك نهتمّ بأعمال من جاؤوا بعده أي بالبلاغيّين التقليديّين وننظر كذلك في نظريّة ‹فونتانيي› (Fontanier).

1.1 ‹أرسطو› والاستعارة

يوجد التحليل الأرسطيّ للاستعارة في كتابين للفيلسوف هما: «فنّ الشعر» و«الخطابة» (كتاب III) وهذا التحليل غير متماثل في هذين الكتابين إلاّ أنّه لا يبلغ حدّ التناقض. وسنكتفي هنا بالنظر فقط في «الخطابة» وهو الكتاب الذي تتمّ الإحالة عليه غالبا.

تتفرّع **الخطابة** عند «أرسطو» إلى ثلاثة أقسام: invention **استكشاف الحجج** وهو يوافق الموضوع أي ما نتحدّث عنه والحجج التي نستعملها فيه، و**ترتيب أجزاء القول** وهو يوافق الطريقة التي بها ترتبط مختلف أقسام الخطاب أو الكلمات، و**الأسلوب** وهو يوافق الخصائص الفرديّة للخطاب المدروس. ومن غير المفاجئ أن تتعلّق الاستعارة بالأسلوب. وللأسلوب خاصّيتان ممكنتان: **البيان** الذي يوافق استعمال الكلمات
[400] استعمالا على الحقيقة أي استعمالا مناسبا، و**التحسين** / الذي يوافق كلّ ما فيه عدول عن الاستعمال العاديّ. فحسب «أرسطو»، وهو في هذا يبتعد عن رأي البلاغيّين بعده، تتعلّق الاستعارة، التي ليست حكرا على الشعر لأنّها تظهر في النثر أيضاً، بالبيان أكثر ممّا تتعلّق بالتحسين. ويقوم بيان الاستعارة على **القياس** إذ من خصائصها الجمع بين أشياء وأشكال على أساس ضرب من التشابه والاقتران و المزاوجة.

وهذا ما يقرّب بطبيعة الحال بين الاستعارة والتشبيه. بل إنّ «أرسطو» يذهب إلى أنّ التشبيه ضرب من الاستعارة.

الأمثلة التي يعتمدها في هذه النقطة مستمدّة من «هوميروس «وهي التالية:

(1) قفز [أشيل] كالأسد.

(2) قفز الأسد [أشيل].

يشير «أرسطو» في تعليقه إلى أنّ في (1) تشبيها وفي (2) استعارة: وميزة الاستعارة في هذه الحالة الخاصّة هي أنّ التماثل بين أشيل والأسد يُبيح لهوميروس أن يسمّي أشيل أسدا.

فللاستعارات والتشابيه إذن نفس الاستعمال وينبغي أن تخضع لنفس قواعد قياس الأشياء التي يتمّ عقد علاقة مقارنة بينها: فالألفاظ المستعملة ينبغي أن تنتمي إلى نفس الجنس وما تعيّنه من أشياء ينبغي أن يكون في علاقة قياس متبادل. غير أنّ للاستعارة فضلا على التشبيه، يعود إلى إيجازها: فهي أكثر اختزالا من التشبيه وهي تمكّن من «التعلّم بسهولة أكبر» وهو أمر ممتع. فالاستعارة والتشبيه يكونان أكثر نجاعة في مجال التعلّم وبالتالي أكثر إمتاعا كلّما قرّبا بين أشياء تستجيب لقانون القياس دون أن تكون تلك الأشياء قريبة قربا مفرطا فيه أي بعبارة أخرى لا ينبغي لهما أن يعبّرا عن بديهيّات.

فبأيّ وجه تكون بلاغة «أرسطو» نظريّة غير بنائيّة؟ حقّا، إنّها لا تميّز تمييزا صارما بين المعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ تاركة ذلك للبلاغيّين اللاحقين. أضف إلى ذلك، أنّ تفريع البلاغة إلى ثلاثة أقسام، منها قسمان أوّلان على الأقلّ يتعلّقان بالخطاب في مجمله لا بنمط مخصوص من أنماط الخطاب، هو تفريع يبيّن إلى حدّ ما أنّ التمييز بين الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ ليس أمرا مطروحا فعلا. ولمّا كانت الحال تلك، فإنّ «أرسطو» قرّب بين الاستعارة والتشبيه وانخرط بمقتضى ذلك في تقاليد **نظريات**

المشابهة التي ترى أنّ المعنى المجازيّ لاستعارة ما إنّما هو التشبيه الموافق لها، أي هو انخرط في تقاليد **نظريّات الدلالة المزدوجة** التي ترى وجود معنيين، معنى الاستعارة ومعنى التشبيه الموافق لها.

وفي إطار نظريّة المشابهة يكون للاستعارة التي ذكرها «روميو» (روميو وجوليت الفصل 3 المشهد 2) والمنقولة هنا في (3) نفس معنى (4) الذي يمثّل مكافئا لها من الناحية الدلاليّة.

(3) جوليات شمس. / [401]

(4) جوليات كالشمس.

فمن هذا المنظور تكون للقول (3) دلالتان في آن واحد، دلالة حرفيّة، وهي دلالة كاذبة تكون بمقتضاها «جوليات» شمسا (حرفيّا) ودلالة مجازيّة تكون بمقتضاها «جوليات» شبيهة بالشمس. فنظريّات المشابهة هي إذن نظريّات الدلالة المزدوجة.

2.1 النظريّات البلاغيّة الكلاسيكيّة: فُنتانيي

تهتمّ بلاغة ‹فونتانيي› (1830 – 1968) بكلّ **وجوه الخطاب** التي تعرّف بكونها **عدولا مقارنة بالمعيار** الذي يمثّله إمّا التعبيرُ البسيط المشترك أي الخطابُ اليوميّ وإمّا **المعنى الحرفيُّ**. وضمن وجوه الخطاب نجد **المجازات** أو **الوجوه المعنويّة** التي تتمثّل في إكساب اللفظ معنى جديدا باستعماله لشيء جديد أو «فكرة» جديدة. والاستعارة مجاز أي بعبارة أخرى هي **مجاز جارٍ في كلمة**. فبالنسبة إلى كلمة مستعملة استعمالا مجازيّا ثمّة معنيان، **معنى أوّليّ** وهو المعنى المألوف لهذه الكلمة في الخطاب الحرفيّ و**معنى مجازيّ** يكون حسب الحالات إمّا **مجازا** وإمّا **توسّعا**. فالمعنى يكون **مجازيّا** إذا لم يكن الدافع إليه شيء آخر غير رغبة المتكلّم في الخروج عن المألوف. ويكون **توسّعيّا** إذا أصبحت دلالته الجديدة دلالة مألوفة. فإذا كان المعنى مجازيّا يصحّ لنا الحديث، أصالة، عن **وجه معنويّ**. وإذا كان المعنى توسّعيّا فإنّ الأمر يتعلّق **بمجاز اضطرار**.

فلننظر في المثالين التاليين:

(5) هذه الغرفة زريبة خنازير.

(6) الإنسان قصبة مفكّرة.

المثال (5) هو مجاز اضطرار: فإذا لم يكن فعلا للفظ «زريبة خنازير» في هذا المثال معناه الأوّلي الذي به يُعيّن اللفظ الموضعَ الذي يصلح لإيواء الخنازير، فالمعنى المجازيّ الذي فيه ليس مجازا بل هو معنى توسّعيّ. فبالتوسّع وصلنا إلى تسمية مكان وسخ لا ترتيب فيه **بزريبة خنازير**. وفي (6) لم تُستعمل عبارة «**قصبة مفكّرة**» في معناها الأوّلي وهي من جهة أخرى عبارة لا تعيّن شيئا إذ لا وجود لقصبة تكون مفكّرة. فهي إذن مستعملة على المجاز وهذا المعنى معنى مجازيّ لا معنى توسّعيّ: فليس فيه فعلا شيء مألوف. فـ (6) هو، إذن، وجه معنويّ وفي هذه الحالة هو استعارة.

أخيراً توجد ثلاثة أنماط من المجازات، المجاز القائم على **التوافق** وأبرز وجوهه **المجاز المرسل** [الذي علاقته كلّ/جزء] والمجاز القائم على **الارتباط** أو **المجاز المرسل** [الذي علاقته غير العلاقة كلّ/جزء] وأخيراً المجاز القائم على **المشابهة** وتمثّله أساساً الاستعارة.

فلننظر في المثالين (7) و(8):

(7) كان البحر مغطّى بالأشرعة.

(8) في القرن الثامن عشر كان النخّاسون يتعاطون تجارتهم الحقيرة وكانت إفريقيا في الأصفاد. / [402]

ففي (7) يحيل لفظ الأشرعة على المراكب الشراعيّة: فالمجاز استغلّ هنا علاقة الجزء بالكلّ. أمّا في (8) فلفظة الأصفاد تحيل على العبوديّة فالمجاز المرسل استغلّ علاقة إحدى الآلات بالممارسة التي اقتضتها.

وتقوم الاستعارة، أو مجاز المشابهة، على تمثيل شيء أو فكرة بشيء آخر أو بفكرة أخرى وبين الأوّل والثاني علاقة قياس. ويشير ‹فونتانيي›، وهو مصيب في ذلك، إلى أنّ أيّ مقولة إعرابيّة (اسم، فعل، صفة، إلخ...) يمكن أن تستعمل استعمالا استعاريّا.

إنّ العلاقة بين الاستعارة والتشبيه متينة: فالاستعارة هي فعلا قائمة، حسب ‹فونتانيي›، على قياس حقيقيّ بين شيئين في الكون لا على مجرّد قياس مفترض بين لفظين في قول ما.

والأمر واضح، وضوحا كافيا، في المثال الذي اعتمده وفي تعليقه عليه:

(9) حياة عاصفة.

فحسب ‹فونتانيي›، إذا أمكن القول عن حياة ما بأنّها عاصفة أو كانت عاصفة، فالسبب هو أنّ هذه الحياة كانت مضطربة وأنّ الشخص الذي عاشها مرّ بانفعالات كبرى وآلام شديدة. وبناء على ذلك، ثمّة **تشابه** (قد نميل إلى وسمه بالموضوعيّ) بين هذه الحياة والطقس العاصف.

فإذا كان ‹فونتانيي› لا يُلحّ أكثر على التقارب الموجود بين الاستعارة والتشبيه فمردّ ذلك إلى حدوث انزلاق، إذ الاستعارة لديه لا تتعلّق بالبيان بل تتعلّق **بالمحسّنات**. فهو إذن يعطي الأولويّة لعدد من المظاهر السطحيّة للاستعارة (الأشياء التي تقرّب بينها، .. إلخ) التي لن نتوقّف عندها.

إلاّ أنّنا ندرك، والحال تلك، إلى أين يمكن أن يوصلنا التقارب بين الاستعارة والتشبيه: فإذا كان التشبيه عند ‹أرسطو› شكلا من الاستعارة، أي تابعا لها من وجه من الوجوه، فإنّ العلاقة عند ‹فونتانيي› تنقلب لتصبح الاستعارة عدولا مقارنة بالمعيار الذي يمثّله التشبيه.

ومنذ ذلك الوقت اندرجت النظرياتُ البلاغيّةُ في المقاربةَ غير البنائيّة: فهذه المقاربة تخلّت عنها الدراسات في عصرنا إلاّ أنّها احتفظت ببعض الأنصار نذكر منهم خاصّة «جماعة مو» (Groupe ¹) وهم مجموعة من البلاغيّين المتأخّرين وضعوا نسخة بنيويّة للبلاغة (انظر Groupe ¹ 1982) لن نتناولها بالدرس هنا لأنّها لم تلق قبولا واسعا. ولكنّنا، في المقابل، سنهتمّ بالتّمييز بين **المعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ** كما أعاد تحديده بعض فلاسفة اللغة، لاسيّما ‹سيرل› (1982). / [403]

2. التّمييز بين المعنى الحرفيّ والمعنى المجازيّ

1.2 المعنى الحرفيّ

يعتبر المعنى الحرفيّ، عامّة، معنى جملة ما عندما تكون مؤوّلة خارج سياقها. أمّا ‹سيرل› (1982) فيعارض هذا التصوّر ويقترح، على العكس من ذلك، اعتبار **مفهوم المعنى الحرفيّ لا معنى له إلاّ بإزاء خلفيّة إبلاغيّة.**

يستعيد ‹سيرل› مثالا مشتركا في دراسات فلسفة اللغة ويزيح منذ البدء مشكلة الوحدات الإشاريّة أي العناصر اللغويّة التي لا تكتسب معنى إلاّ في علاقتها بمقام القول.

المثال الذي يذكره ‹سيرل› هو التالي:

(10) القطّ فوق الحصير.

إنّ العناصر التي تحتاج إلى التدقيق في هذه الجملة هي التالية: القطّ والحصير. ويشير ‹سيرل› بوضوح إلى أنّ قضيّة معرفة الكيفيّة التي بها يسند إلى كلّ منهما مرجع لا تهمّه.

إنّ ما يهمّه هو أنّ شروط صدق جملة خبريّة هي رهينة عدد من **الاعتقادات** (أو **الفرضيّات السياقيّة أو الخلفيّة**) وأنّ هذه الاعتقادات لا تختلط بقضايا الإشاريّة واللّبس والاقتضاء، ...إلخ. وهذه الفرضيّات الخلفيّة يمكن أن تتنوّع أو أن تغيب في بعض المقامات: هذه التعديلات يمكن أن تجرّ إلى تعديل شروط صدق الجملة بل إلى استحالة تحديد شروط صدقها استحالة تامّة. وتبعا لهذا تكون هذه الفرضيّات الخلفيّة غير ثابتة. إلاّ أنّه بناء على وجودها يمكن أن يطبّق مفهوم المعنى الحرفيّ.

يفترض ‹سيرل›، تبعا لذلك، أنّ الجملة (10) يمكن أن تتحقّق في فضاء بيفلكي (intersidéral) لا ينطبق فيه قانون الجاذبيّة وفي هذه الحالة يكون القطّ على ارتفاع عشرين صنتمترا من الحصير. فالفرضيّات الخلفيّة إذن ينبغي أن تحوّر تبعا لذلك.

إنّ ضرورة الفرضيّات الخلفيّة لاكتساب معنى حرفيّ تنطبق أيضاً، بعد تغيير ما يستوجب التغيير، على الجمل غير الحرفيّة مثل الجمل التي تعبّر عن أمر. فههنا لا حديث عن شروط صدق بل عن شروط نجاح.

يتّخذ ‹سيرل› المثال (11) وقد قاله أحدهم في مطعم:

(11) إيتني بهمبرغر تامّ الطبخ مع كاتشاب [أي طماطم] وخردل ولكن لا تكثر من الخيار المخلّل.

يشير ‹سيرل› إلى أنّه لو جيء للمتكلّم بهمبرغر طوله كيلومتر أو لو قدّم له همبرغر موضوع في مكعّب من البلاستيك يحتاج فتحه إلى مطرقة ثاقبة فإنّ الأمر الذي أصدره يكون غير ناجح بسبب الفرضيات الخلفيّة المتعلّقة بحجم الهمبرغر وطريقة تقديمه. / [404]

وهكذا فإنّ المعنى الحرفيّ للجملة مرتبط بالفرضيّات الخلفيّة التي يفرضها المقام. إلاّ أنّ ‹سيرل› يرفض الاستنتاجين القائلين بأنّ المعنى الحرفيّ غير موجود وبأنّ نسبيته تستلزم التباسه بالمعنى الذي كان المتكلّم يريد تبليغه (أو حسب مصطلحات ‹سيرل› **معنى قول المتكلّم**). وخلاصة الأمر هي أنّ ‹سيرل› يدافع عن الأطروحات الأربع التالية:

(أ) المعنى الحرفيّ لا يوافق دلالة الجملة خارج السياق.

(ب) المعنى الحرفيّ للجملة، أي بحسب الحالتين شروط صدقها أو شروط نجاحها، هو رهين الفرضيّات الخلفيّة.

(ج) المعنى الحرفيّ للجملة هو إذن نسبيّ وهذا لا يعني أنّه غير موجود.

(د) ثمّة فرق مبدئيّ بين المعنى الحرفيّ للجملة ومعنى قول المتكلّم الموافق لهذه الجملة.

وفي نفس الكتاب (انظر Searle 1982)، وانطلاقاً من مفاهيم مجاورة (الفرضيّات الخلفيّة والتّمييز بين دلالة الجملة ومعنى قول المتكلّم)، نظر ‹سيرل› في الاستعارة. وبه نبدأ التعرّض للنظريّات الحديثة حول الاستعارة.

2.2 المعنى المجازيّ: الاستعارة

ينطلق ‹سيرل› من عرض للقضايا الأساسيّة المتعلّقة بالاستعارة وهي:

(أ) ما هي الخصوصيّات التعريفيّة للاستعارة؟

(ب) لمَ نستعمل الاستعارات؟

(ج) كيف تشتغل الاستعارات؟

(د) ما الذي يكسب الاستعارة مزيّة؟

وعن السؤال (ج) المخصّص لاشتغال الاستعارات ينوي ‹سيرل› الإجابة. ففي نظره مشكلة الاستعارة لا يمكن أن يوجد لها حلّ إلاّ انطلاقاً من تمييز أساسيّ بين **معنى الجملة أو الكلمة** من جهة و**معنى قول المتكلّم** (*) من جهة أخرى.

(*) **ملاحظة** (من صاحبة الفصل): لقد نقلت مترجمة كتاب «سيرل» بنفس طريقة اللفظة الإنغليزيّة (Utterance) إلى الفرنسيّة بلفظة (Enonciation) أي تلفّظ في حين أنّ اللفظة في الإنغليزية يمكن أن تعيّن الحدث أو النتيجة. ويبدو أنّ ترجمة ذلك بـ (Sens de l'énoncé du locuteur) أي «معنى ملفوظ المتكلّم» كان بالإمكان أن يكون أحسن. ولكن رغم ذلك سنواصل استعمال العبارة كما هي اجتناباً للالتباس[51]. /

وهذا التّمييز يوافق التّمييز المتعارف عليه بين **قول شيء ما وإرادة قول شيء ما.**

فلنأخذ مثالاً يشبه نسبيّاً المثال الذي نقله «أرسطو» عن هوميروس:

(12) أشيل أسد.

هذا المثال (12) يوافق معنى الجملة في حين أنّ معنى قول المتكلّم يوافق المثال (13):

(13) أشيل قويّ شجاع.

فانطلاقاً من هذا يمكن أن نعرّف الخطاب المجازيّ بأنّه خطاب يكون فيه مراد القول غير مطابق لما قيل:

الخطاب المجازيّ

يكون القول مجازيّا إذا وفقط إذا كان معنى الجملة لا يوافق معنى قول المتكلّم.

ومن زاوية النظر هذه، تكمن قضيّة اشتغال الاستعارة في معرفة السبيل التي بها يستطيع المخاطَب الوصول إلى معنى قول المتكلّم انطلاقاً من معنى الجملة. ويفترض «سيرل» أنّه توجد مبادئ تمكّن من المرور من أحدهما إلى الآخر. وهو يميّز بين ثلاث مراحل في تأويل الاستعارة مكتفيا هنا بالأمثلة التي يكون فيها معنى الجملة هو (ج هي ض) في حين يكون معنى القول هو (ج هي ع):

م$_1$: أن نحدّد هل إنّ الأمر يتعلّق بقول استعاريّ.

م$_2$: أن نحتسب بناء على مجموعة من الاستراتيجيات أو المبادئ، القيم الممكنة لـ ع.

م$_3$: أن نحدّد على أساس مجموعة من الإستراتيجيّات مجال (ع).

ولكلّ واحدة من هذه المراحل إستراتيجيّة توافقها:

س$_1$: إذا كان القول محمولا على حرفيّته فاسدا فابحث عن معنى القول الذي يختلف عن معنى الجملة.

---

51 . **تعليق** (من المترجم): ترجمة العبارة إلى العربية بـ «معنى قول المتكلّم» لا يطرح أيّة مشكلة لأنّ لفظة «قول» تعبّر في العربيّة عن الدلالة الحدثيّة (Enonciation) والدلالة الاسميّة (Enoncé).

س$_2$: بالنسبة إلى كلّ القيم الممكنة لـ **ع**، إذا وجدت أنّ (**ج** هي **ض**) فابحث فيمَ **ج** يمكن أن تشبه **ض**، وكي تعرف من أيّ وجه من الوجوه يمكن لـ **ج** أن تشبه **ض** ابحث عن سمات بارزة معروفة مميّزة للأشياء **ض**.

س$_3$: عد إلى اللفظ **ج** وانظر أيّا من المرشّحين الكثر للقيمة **ع** يمثّل خصائص محتملة لـ **ج**.

[406] ويقترح «سيرل» أيضاً المبادئ التالية لبيان كيفيّة المرور من **ض** إلى **ع**: /

د$_1$: الأشياء التي هي **ض** هي بمقتضى التعريف **ع**. فإذا اشتغلت الاستعارة فإنّ **ع** ستكون عامّة إحدى الخاصّيات التعريفيّة البارزة لـ **ض**.

فالعملاق مثلاً طويل القامة تعريفا فإذا قلنا عن زيد إنّه عملاق فإنّنا نقول إنّه طويل القامة.

د$_2$: الأشياء التي هي **ض** هي عرضا **ع**. ومرّة أخرى إذا اشتغلت الاستعارة فإنّ الخاصّية **ع** ينبغي أن تكون خاصّية بارزة أو معروفة عن الأشياء **ض**.

فالخنازير تعتبر عادة قذرة فأن تقول عن شخص ما إنّه خنزير فذلك يعني أنّك تقول إنّه قذر.

د$_3$: يقال أو يعتقد عامّة أنّ الأشياء التي هي **ض** هي **ع** حتّى إذا كان المتكلّم والمخاطب يعرفان من جهتيهما أنّ **ع** لا تصدق عليها **ض**.

فنحن نعتقد عامّة وعلى وجه الخطإ أنّ الغورلّى حيوان مفترس وعندما نقول عن إنسان إنّه غورلّى فذلك قلّما يكون لإبراز رقّته ولطفه.

د4: الأشياء التي هي **ض** ليست **ع** ولا هي تشبه الأشياء **ع** ولا هي تُحمل على أنّها **ع** غير أنّنا نميل بإحساسنا وبناء على اعتقاد يمكن أن يكون ثقافيّا أو طبيعيّا إلى أن نرى بينها علاقة بحيث تستدعي **ض** في ذهننا خاصّيات من **ع**.

فإذا قلنا عن امرأة إنّها قطعة ثلج فإنّ ذلك يستلزم أنّها قليلة اللطف وربّما باردة جنسيّا.

د$_5$: الأشياء **ض** لا تشبه الأشياء **ع** ولا أحد يعتقد ذلك إلاّ أنّ الحال التي عليها **ض** تشبه الحال التي عليها **ع**.

فلنأخذ الحالة التي نقول فيها مثلاً لطفل يوم عيد ميلاده: «ها أنّك أصبحت رجلا» فالطفل ليس رجلا ولكنّ نموّه يدفعنا إلى أن نطلب منه أن يتصرّف تصرّف الكهول أكثر فأكثر.

د$_6$: ثمّة حالات يكون فيها لـ **ض** ولـ **ع** نفس المعنى أو معنى مشابه لكنّ أحدهما، وعادة ما يكون **ض**، له استعمال ضيّق بحيث لا ينطبق حرفيّا على **ج**.

وهذا ينطبق على الوضعيّة التي نقول فيها عن كتاب أو شريط سينمائيّ بأنّه عسير الهضم. فالكتاب أو الشريط ليسا ممّا يدخل في عمليّة الهضم إلاّ أنّ قراءة كتاب أو مشاهدة شريط تثير إحساساً بالضيق والضجر.

د$_7$: هـذا المبـدأ هو طريقة في تطبيق المبادئ السـابقة على حـالات يكون فيها معنى قول المتكلّم ليس هو «**ج** هي **ض**». فليسـت مهمّة السـامع المرورَ مـن «**ج** هي **ض**» إلى «**ج** هي **ع**» بل من «**ج** العلاقة **ض** **ج**'» إلى «**ج** العلاقـة **ع** **ج**'» فعليه أن يجد علاقة **ع** / مختلفـة عن العلاقة **ض** ولكنّها [40]
شـبيهة بها في مظهر ما. فالمبدأ1 إذا طُبّق علـى هذا الصنف من الحالات فإنّه يصبح كالتالي: العلاقات **ض** هي بموجب التعريف علاقات **ع**.

يعالج هذا المبدأ الحالات التي لا تكون فيها الاستعارة متعلّقة باسم بل بظرف أو صفة أو فعل كما هو الحال في المثال التالي:

(14) السفينة تحرث البحر.

د$_8$: في تحليل ‹سـيرل› للاسـتعارة، تصبح القضيّة قضيّة مصطلحات، حين يتعلّق الأمـر بمعرفة هـل إنّ المجاز الـذي علاقته كلّ / جـزء أو المجاز الذي له علاقات أخرى، هو حالات خاصّة من الاسـتعارة أم مجازات مسـتقلّة. فحين نريـد أن نقول «**ج** هـي **ع**» بقولنا «**ج** هي **ض**» يمكن أن نقرن **ض** و**ع** بعلاقـات مثل علاقة كلّ / جزء أو ظـرف / مظروف أو حتىّ علاقة لابس / ملبوس.

إذن عن طريق هذه المجموعة من الإسـتراتيجيّات والمبادئ يجيب ‹سيرل› عن قضيّة اشـتغال الاسـتعارة. والملاحظ أنّه، لئن أجـاب عنها فإنّه أجاب بطريقة غير مباشـرة عن قضيّة المزيّة في الاسـتعارة ولكنّه تحاشـى قضيّة تعريفها (فهو عرّف الخطاب المجازيّ ولم يعرّف الاستعارة) وقضيّة الفائدة من استعمالها. وإلى هاتين القضيّتين سنوجّه اهتمامنا الآن، لنقيّم جواب ‹سيرل› حول قضيّة اشتغال الاستعارة.

3. الاستعارة: المظاهر اللسانيّة والفلسفيّة

1.3 خاصّيات الاستعارة: الاختلال المعجميّ ونظريّة التشبيه

لئن عرّف «سيرل» الخطاب المجازيّ لا الاستعارة فإنّ البلاغة الكلاسيكيّة في المقابل عرّفت الخطاب المجازيّ والاستعارة في الآن نفسه. فالخطاب المجازيّ، عندها، هو عدول بالنظر إلى معيار ما والاستعارة هي مجاز التشبيه. وقد استُبعد هذا التعريف، على الأقلّ في ما يتّصل بالخطاب المجازيّ، وفي المقابل يتمّ السعي إلى تحديد خاصّية لغويّة للاستعارة. وهذه الخاصّية لا يمكن أن تكون في المجال التركيبيّ إذ الاستعارة، كما بيّنت البلاغة الكلاسيكيّة، يمكن أن تتعلّق بكلّ أقسام الكلام. وبعبارة أخرى هي تتعلّق بكلّ الألفاظ مهما كانت المقولة الإعرابيّة التي تنتمي إليها. ثم إنّ فرضيّة التميّز الصوتميّ تبدو غير واعدة، وإذا ما بقينا في حدود اللسانيّات المتعارف عليها (صوتميّة، إعراب، دلالة) فإنّ الفرضيّة التي تبقى هي فرضيّة التميّز الدلاليّ. وههنا توجد خاصّية معترف بها للاستعارة اعترافا واسعا ألا وهي «الغرابة» أو **الاختلال / المعجميّ** [408] وهذه الخاصّية تُترجَم بكذب الأقوال الاستعاريّة. وهذا ما يفسّر الميل إلى ترشيح معنيين للأقوال الاستعاريّة (على طريقة «سيرل» مثلا). وهذا الميل يرجع في الغالب إلى اعتبار قول استعاريّ ما معادلا للتشبيه الموافق له (على طريقة «أرسطو» أوفونْتانيي). وهذا الاختيار الذي اصطفته نظريّات كثيرة في الاستعارة جرّ إلى نعت هذه النظريّات بعبارة عامّة، هي **نظريات المشابهة**.

وضمن هذا الخيار، يكون المثال (12) موافقاً دلاليّا للمثال ('12):

(12) أشيل أسد.

('12) أشيل كالأسد.

وتبعا لذلك يكون الاختلاف بين الأقوال الاستعاريّة والأقوال غير الاستعاريّة راجعا إلى اختلال معجميّ متّصل بالأقوال الأولى، أعني الأقوال الاستعاريّة، وإلى الكذب المنجرّ عنه. ولهذا الاختلال عامّة شكل إسناد غير متلائم.

فلنعد إلى المثال (12):

(12) أشيل أسد.

فأشيل يعيّن إنسانا والمتكلّم أسند إليه خاصّية تجعله أسدا أي حيوانا لا إنسانا. وبعبارة أخرى ربط المتكلّم في المثال (12) بين مفهومين غير متوافقين. ونشير إلى أنّ هاتين الحالتين من الاختلال المعجمي لا تلتبسان بحالات اللّامعنى كما في المثال (15)

(15) فوق ذهبَ مائدة.

فكي يُكوّن الاختلال المعجميّ فِعْلاً الخاصيّة التعريفيّة للاستعارة ينبغي:

(أ) أن تكون الاستعارات هي الوحيدة التي تمتلك هذه الخاصيّة وهذا هو الشرط الكافي.

(ب) أن تكون لكلّ الاستعارات هذه الخاصّية. وهو الشرط الضروريّ.

فهل الحال هي تلك؟ عرضت البلاغة الكلاسيكيّة أصنافا أخرى من الأقوال تُبدي اختلالا معجميّا، «غرابة »، شبيهة بما يسند للاستعارة. وذلك هو شأن **المقابلات والطباق** وبعض **الأقوال الساخرة**، دون الحديث، ولو بدرجة أقلّ، عن حالات **عطف غير المتناسبيْن**.

فلننظر في الأمثلة التالية:

(16) الإنسان ليس إلاّ قصبة، إنّه أضعف الخلق، ولكنّه قصبة مفكّرة. (Pascal,Pensées)

(17) إنّهم يقطعون عنّا الحياة قبل أن يأخذنا الموت.

/ (La fontaine, le Philosophe scythe) [409]

(18) إنّ نصف الأكاذيب التي تقال في شأني صادقة. (سملّيان Smullyan 1983)

ففي المثال (16) ثمّة استعارة فعلا ولكن في المثال (17) ثمّة طباق وفي المثال (18) قول ساخر.

ففي هذا النطاق، ليس الاختلال المعجميّ شرطا كافيا ليكون قول ما استعاريّا. فهل هو شرط ضروريّ للاستعارة؟ ليكون ذلك كذلك ينبغي ألاّ يكون القول صادقا واستعاريّا. إلاّ أنّه على ما يبدو ثمّة فعلا بعض الأقوال تكون في الآن نفسه صادقة واستعاريّة إمّا لأنّها توافق نفيا لقول استعاريّ وهو نفي يجعل القول صادقا دون أن يذهب بطابعه الاستعاريّ، وإمّا لأنّها بكلّ جلاء وبساطة صادقة.

فلننظر في المثالين التاليين:

(12") أشيل ليس أسدا.

(19) لا إنسانَ جزيرة.

إنّ (12") نفي للمثال (12). ونتبيّن أنّ (12") حافظ علي الطابع الاستعاريّ للمثال (12). أمّا المثال (19) وهو ترجمة عن الانغليزيّة لجملة جون دون (.No man is a island) (John Donne) فإنّه في الآن نفسه صادق واستعاريّ.

بناء على ما سبق، ليس الاختلال المعجميّ شرطا كافيا ولا شرطا ضروريّا للطابع الاستعاريّ لقول ما.

ويمكننا، على كلّ حال، أن نشكّ في أن تكون ميزة الاستعارة ذات طبيعة لسانيّة. فثمّة، بالفعل، أقوال قابلة للاستعمال الاستعاريّ والاستعمال غير الاستعاريّ.

وفي هذه الحالة على الأقلّ، يكون الطابع الاستعاريّ للأقوال قضيّة استعمال، أي قضيّة تداوليّة.

فلنتفحص المثال التالي:

(20) الصخر البالي هشّ.

هذه الجملة يمكن أن يستعملها متسلّقو الجبال لوصف الأخطار التي يمكن أن تحدق بالمتسلّق بسبب صنف ما من الحجارة: ففي هذه الحالة ليس للقول حظّ من الاستعارة. إلاّ أنّه يمكن أن يُستعمل في وصف شيخ وهن منه الذهن وفي هذه الحالة يكون استعاريّا.

ونشير إلى أنّ هذا الصنف الأخير من الأمثلة يستبعد المقترح القائل بأنّنا نستطيع الإبقاء على مفهوم الاختلال الاستعاريّ مع استبعاد مفهوم كذب الاستعارات. وفي هذه الحالة لا مجال فعلا لقضيّة الاختلال المعجميّ.

ويمكننا بناء على ذلك الرجوع إلى فكرة «سيرل» التي تقول إنّ علامة القول المجازيّ، بل ربّما القول الاستعاريّ، هي عدم التوافق بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلّم. وانعدام التوافق هذا قد يمثّل إذن شرطا ضروريّا، بل لعلّه شرط كاف
للاستعارة. غير أنّ المرحلة الأولى / من تأويل الاستعارات حسب «سيرل» هي تحديد ما [410]
إذا كان القول استعاريّا: ومن هذا التحديد نستنتج الفرق بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلّم. وبناء على ذلك، من الصعب أن نفترض أنّ ذلك الفرق هو علامة الاستعارة إذ، زيادة على صعوبة الاستنتاج من ذلك الفرق كون القول استعاريّا، علينا أيضاً أن نستنتج العلامة منه. فهذه، إذن، صعوبة أولى تعترض التحليل الذي قدّمه «سيرل» لاشتغال الأقوال الاستعاريّة.

2.3 فائدة الاستعارة

ولمّا اكتفى «سيرل» بالسكوت عن الإجابة عن قضيّة خصوصيّة الاستعارة، رغم أنّها أساسيّة في تحليله لها، جاز لنا، أيضاً، أن نتساءل أ لم يكن الحلّ الذي يقترحه لقضيّة اشتغال الاستعارة هو الذي حال دون الإجابة عن قضيّة فائدة الاستعارة. وبعبارة عامّة يمكن أن نصوغ هذه المسألة على النحو التالي: لمَ نستعمل الاستعارة عوضا عن قول حرفيّ؟ وحسب عبارة «سيرل» يكون السؤال كالآتي: **لماذا المتكلّم وهو يريد أن يقول (ج هي ع) يقول (ج هي ض)**؟

من الصعب الإجابة عن قضيّة فائدة الاستعارة حسب صياغة «سيرل»، وهذه الصعوبة في الإجابة ليست خاصّة بالاستعارة. إنّها مرتبطة بالفرضيّة القائلة بوجود معنيين يعتملان في الاستعارة. في حين أنّ التّمييز بين معنى الجملة ومعنى قول المتكلّم، حسب «سيرل»، هو أساس التّمييز بين الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ. ويمكننا، والحال تلك، أن نفترض أنّ هذه القضيّة لا تظهر إلاّ إذا كان المعنيان المعنيّان ينتميان إلى المضمون

الدلاليّ للقول. إلاّ أنّ الحال ليست كذلك. إذ، حسب «سيرل»، يستوجب الوصول إلى معنى قول المتكلّم (**ج** هي **ع**) انطلاقاً من معنى الجملة (**ج** هي **ض**) استعمال مجموعة من الإستراتيجيّات والمبادئ المعقّدة نسبيًا والتي توافق استغلال معارف خلفيّة أكثر ممّا توافق المعنى الدلاليّ للجملة ذاتها. وبناء على ذلك يمكن أن نذهب إلى أنّ معنى قول المتكلّم ليس داخلا في باب الدلالة في حين أنّ معنى الجملة داخل في ذلك الباب. بقي أنّنا لا نفهم لمَ لمْ يقل المتكلّم ببساطة ما يريد قوله إذا كان ما يريد قوله قابلا للصياغة لغويّا.

إلاّ أنّ تحليل «سيرل» لا يتضمّن شيئا مفاده أنّ معنى قول المتكلّم مستحيل الصياغة لغويّا: بل على العكس من ذلك، يتحدّث «سيرل» نفسه عن الاستعارة باعتبارها موافقة لكون المتكلّم يقول (**ج** هي **ض**) في حين أنّه يريد أن يقول (**ج** هي **ع**). فمن المتأكّد أنّ «سيرل» ينكر أن تكون الاستعارة قابلة للشرح لأنّه يقول إنّ المهمّ هو أن نصل إلى معنى قول المتكلّم بوساطة معنى الجملة. / إلاّ أنّ تحليله لاشتغال الاستعارة [-11
يناقض هذا الإثبات القائل باستحالة شرح الاستعارة. وفضلا عن ذلك، لا يذكر تحليلُه لماذا من المهمّ الوصول إلى معنى قول المتكلّم بوساطة معنى الجملة، وهل هو قادر على ذلك؟، ثم إنّ تحليله، على ما رأينا منذ قليل، مهدّد، في كيانه، بصعوبة العثور على خاصّية تعريفيّة أو أكثر للاستعارة.

وتبعا لذلك، يمكن أن نعامل نظريّة «سيرل» مثلما نعامل أيّ نظريّة تسلّم بأنّ وراء كلّ استعارة معنيين، معنى حرفيّا ومعنى مجازيّا، الأوّل موافق لمعنى الاستعارة ذاتها والثاني موافق للتشبيه المشتق. ولكنّ العائق الأكبر، في هذا الصنف من النظريّات، هو في ما تجده من عجز عن الإجابة عن السؤال التالي: لماذا نستعمل قولا استعاريّا عوض قول حرفيّ؟ الجواب الوحيد عن هذا السؤال هو أنّه لم يكن في مقدورنا أن نستعمل قولا آخر. وهذه الإجابة مستحيلة ما إن نفترض أنّ للاستعارة معنيين، معنى حرفيّا ومعنى مجازيّا هما الاثنان قابلان للتعبير عنهما لسانيّا.

ولكن ليست هذه هي القضيّة الوحيدة التي تعترض نظريّات الاستعارة المؤسّسة على هذه الفرضيّة والتي تُسمّى لهذا السبب بنظريّات **الدلالة المزدوجة**. وإليها وجّه «دافيدسون» (Davidson 1984) نقدا في مقال جيّد، وإلى هذا النقد نوجّه اهتمامنا الآن.

3.3 نقد نظريّات الدلالة المزدوجة

يصرّح «دافيدسون»، بوضوح ومنذ بداية مقاله، بالمبدإ الذي ينطلق منه: ففي نظره، **ليس للاستعارة إلاّ دلالة واحدة** هي التي نحصل عليها انطلاقاً من عناصر القول أي بعبارة أخرى ممّا نسمّيه عامّة **الدلالة الحرفيّة**. غير أنّنا نشير إلى أنّ مقاله لا يمثّل اقتراحا لنظريّة جديدة بقدر ما يمثّل نقدا للنظريّات السابقة وخاصّة تلك التي يسمّيها نظريّات الدلالة

المزدوجة، أي كلّ النظريّات التي تسلّم بأنّ للاستعارة معنيين، معنى حرفيّا ومعنى مجازيّا أو استعاريّا. وهذا هو شأن كلّ **نظريات المشابهة**.

ينطلق «دافيدسون» من إقرار باستحالة شرح معنى استعارة إبداعيّة بطريقة مُرْضِية أي بطريقة تستنفد الدلالة كلّها. وهذه الاستحالة، حسب رأيه، ليست مرتبطة بكون الاستعارة قد يكون لها معنى مجازيّ يستحيل التعبير عنه حرفيّا بل إلى كون الاستعارة ليس لها معنى غير معنى الألفاظ التي تكوّنها وبالتالي يكون كلّ قول شارح لمعناها لا طائل من ورائه. ولا يعني ذلك أنّ «دافيدسون» ينكر وجود فرق بين الأقوال الاستعاريّة [412] والأقوال غير الاستعاريّة ولكنّ هذا الفرق ليس مجرّد فرق/ دلاليّ. فهو فرق يسيرُ والحدَّ القائمَ بين الدلالة والتداوليّة، وهو مؤسّس على التّمييز بين **دلالة الكلمات واستعمالها**. فالاستعارة، وعلى وجه التخصيص تأثيراتها، رهينة استعمال الكلمات. وفي الاستعارة تُستعمل الكلمات بطريقة إبداعيّة، وتظهر التأثيرات دون أن يُحوّر معنى الكلمات.

قد تنتاب المرء رغبة في اقتراح نظريّة يبحث، حسَبها، في الاستعارة، عن **الخاصّية المشتركة** بين عناصر الصنف الذي يعيّنه المسند الاستعاريّ مضيفين إلى هذا الصنف الفرد الذي يعيّنه المسند إليه في القول.

فلننظر في المثالين التاليين:

(21) تولستوي كان في ما مضى صبيّا.

(22) تولستوي صبيّ مسنّ واعظ.

فإذا كان المثال (21) قولا عاديّا فإنّ المثال (22) قول استعاريّ. وإزاء مثال كالمثال (22) قد يستهوينا اعتبار تأويله بحثا عن الخاصّية المشتركة بين صنف الصبيان التي نضيف إليه تولستوي.

إلاّ أنّ ذلك يعني الاعتراف بوجود دلالة استعاريّة. وهذه الفرضيّة يرفضها «دافيدسون»: ففي نظره، لا تتأتّى التأثيرات الاستعاريّة إلاّ من **تأويل القول تأويلا حرفيّا** مبنيّا على **المعنى الحرفيّ**.

وهو بذلك يقيم توازيا جزئيّا بين **الاستعارة والتشبيه**: فالفرق بين هذه وتلك، في نظره، هو أنّ **التشبيه يقول صراحة ما تبلّغه الاستعارة ضمنيّا**. إلاّ أنّ هذا الأمر لا يستلزم القول بأنّ الاستعارة يمكن أن تُختزل في تشبيه: فالتشبيه يُظهر، فعلا، تماثلاً، في حين أنّ الاستعارة تُلمّح إليه فقط. وهذا الفرق في الطابع الصريح لما يتمّ تبليغه، يفسّر ما لنا من ميل إلى إسناد معنى ثان للاستعارة، في حين أنّه لا وجود لهذا الميل في ما يخصّ التشبيه. فحسب «دافيدسون»، لا وجود، والحال تلك، لمبرّر يجعل ما يتيحه الاستعمال الحرفيّ للكلمات أمرا ممكنا بالتشبيه ولا يجعل نفسُ ذلك الاستعمال الأمر ممكنا بالاستعارة. فلطف الاستعارة إنّما هو أدقّ من لطف التشبيه.

ومـن جهة أخـرى، إذا كانت للاسـتعارة تأثيـرات فإنّها لا توافق في شـيء المعنى المجـازيّ ولا طائـل من صياغة قول شـارح لها. فتأثيرات اسـتعارة واحدة تتنـوّع بتنوّع المُخاطَبيـن. وأقصى ما يمكن القيام به في شـأن الاسـتعارات الإبداعيّة هو أن نشـرح تأثيرات اسـتعارة بعينها على شـخص بعينه. وتبعا لذلك، ليس للاستعارة، خارج معناها الحرفيّ، مضمون عرفانيّ ثابت خاصّ بها. وإضافة إلى ذلك فتأثيرات الاسـتعارة كثيراً مـا تكون ذات طبيعة غير قضويّة. وهو ما يمثّل سـببا جديدا لاسـتحالة إعطائها شـرحا كافيا. / [413]

وفي إيجاز، ليست الاستعارة، حسب ‹دافيدسون›، قضيّة دلاليّة متعلّقة بازدواج الدلالة ولكنّها قضيّة تداوليّة متعلّقة باستعمال الكلمات. فالاستعارة ليس لها قول شارح لأنّها، مـن جهـة، ذات دلالة وحيدة ولا جدوى من شـرحها، ومن جهة ثانيـة، تأثيراتها، هي في الآن نفسه، غير ثابتة، متغيّرة من شخص إلى آخر وغير قضويّة غالبا. وفي الأخير تستدعي الاسـتعارة، شأنها شأن التشبيه، عملية تشـبيه دون أن يكون أحدهما مكافئا للآخر من وجهة نظر دلاليّة.

4.3 الاستعارة والتشبيه

سـبق أن رأينا، أنّ أغلب النظريات المتعلّقة بالاستعارة تستدعي بصورة مباشرة أو غير مباشـرة التشبيه: فهي إمّا تقرّ بالتكافؤ الدلاليّ بين الاستعارة والتشبيه وإمّا تفترض عملية تشـبيه لبعض الاستعارات (كما هو الشأن لدى ‹سيرل›) أو لمجموع الاستعارات (كما هو الحال لدى ‹دافيدسـون›). فما شأن العلاقات بين الاسـتعارة والتشبيه بالضبط؟ يشير ‹دافيدسـون› إلى الصعوبات الموجودة في **نظريّات الدلالة المزدوجة**. غير أنّه يوجد نوعان من نظريّات المشابهة ميّز بينهما ‹سيرل› بدقّة في تحليله للاستعارة (انظر Searle 1982).

(أ) النوع الأوّل دلاليّ ويتمثّل في الإقرار بأنّ معنى القول الاستعاريّ يكافئ التشبيه الموافق له أو يتضمّنه بطريقة أو بأخرى.

فلنرجع إلى المثالين (12) و(12'):

(12) أشيل أسد.

(12') أشيل كالأسد.

فحسب الصيغة الدلاليّة لنظريّات المشابهة، يُكافئ المثال (12) دلاليا المثال (12') أو أنّ معنى (12) يتضمّن (12') ولو أنّ (12') لا يستنفد تماماً دلالة (12).

(ب) النوع الثاني تداوليّ ويتمثّل في الإقرار بأنّ تأويل استعارة ما يمرّ عبر عمليّة تشبيه لا تختلف عن العمليّة التي يستخدمها التشبيه الموافق.

هنا ليس الأمر متعلّقا بمعنى المثال (12) أهو مكافئ لمعنى (12') أم متضمّن له بقدر ما يتعلّق بعمليّة التأويل أهي مكافئة أم متضمّنة لعملية تأويل (12').

ولا يضع نقد «دافيدسون» موضع تساؤل إلاّ الصيغة الدلاليّة من نظريّات المشابهة. ونستطيع، والحال تلك، أن نقدّم حجّة أخرى أيضاً: فالقول بأنّ معنى الاستعارة يكافئ معنى التشبيه الموافق لها لا يحلّ القضيّة الدلاليّة للاستعارة إلاّ إذا كنّا متيقّنين من أنّ التشبيه الموافق لاستعارة ما هو/ قول حرفيّ. وفي الحالة المعاكسة تكتفي الصيغة [414] الدلاليّة من نظريّات المشابهة بإرجاء المشكلة بعض الشيء دون أن تحلّها. في حين أنّ كلّ التشبيهات ليست حرفيّة.

فلننظر في المثالين التاليين:

(23) الأرض زرقاء كبرتقالة. (Paul Eluard)

(24) جَنّ الليل كما تداعى بيت آشَر. (Malcolm Lowry,Sous le volcan)

فلا التشبيه الأوّل ولا التشبيه الثاني يبدوان قولين حرفيين.

بل من العسير أيضاً أن يكون التشبيه الموافق لاستعارة إبداعيّة حقّا حرفيّا. وعلى كلّ حال، بعضها لن يكون كذلك.

فلنعد إلى المثال (6) ولننظر في التشبيه الموافق (6'):

(6) الإنسان قصبة مفكّرة.

(6') الإنسان كقصبة مفكّرة.

يبدو من العسير، وسنبيّن علّة ذلك لاحقا، اعتبار المثال (6') قولا حرفيّا.

إذن، بقطع النظر عن الانتقادات المبدئيّة لـ«دافيدسون»، تواجه الصيغة الدلاليّة من نظريّات التشبيه صعوبات كبرى.

فماذا عن الصيغة التداوليّة من نظريّات المشابهة التي تعتبر أنّ العمليات التأويليّة هي المتكافئة تقريبا ؟ فلنسلّم بكون العمليات التأويليّة هي تقريبا متكافئة. وآنذاك ينبغي أن نتساءل ما هي العمليّة التأويليّة لتشبيه ما؟ فالمتكلّم الذي عقد تشبيها قصد إلى شدّ انتباه مخاطَبه إلى خاصّية أو خاصّيات مشتركة بين شيئين تمّ الربط بينهما. وحينئذ ينبغي أن يكون هدف مخاطَبه هو تحديدُ الخاصّية أو الخاصّيات التي جالت بخلد المتكلّم.

ملاحظة: ليست شروط صدق التشبيه رهينة مقاصد المتكلّم: فكي يكون التشبيه صادقا ينبغي ويكفي أن تكون بين الشيئين اللذين عُقدت بينهما علاقة المشابهة خاصّية مشتركة واحدة على الأقلّ.

وتتمثّـل العمليّـة حينئذ في فحص الشـيئين وفي البحث عن الخاصّيـة أو الخاصّيات المشتركة بينهما.

فالقول بأنّ العمليات التأويليّة للاستعارة والتشبيه متكافئة، ولو جزئيّا، يعني أنّ تأويل الاسـتعارة يسـتوجب فحص الشـيئين اللذين عُقدت بينهما علاقة المشابهة والبحث عن الخاصّية أو الخاصّيات المشـتركة بينهمـا بغاية تحديد ما كان منها في ذهن المتكلّم حيـن أنتج القـول. غير أنّه فـي كثير من الحالات تكـون هذه الخاصّيـات خاصّياتٍ نسندها نحن إلى الأشياء أكثر ممّا تكون خاصّيات تختصّ بها الأشياء حقيقة. / [423]

فلنعد إلى المثال (12):

(12) أشيل أسد.

هذه الاستعارة المبتذلة هي عادة ما تُحمل على المعنى المذكور في (13):

(13) أشيل قويّ شجاع.

غير أنّ المتعارف عليه في الإيتولوجيا (علم السلوكات) أنّ الذكر من الأسود قد يكون قويّا إلاّ أنّه كسول وليس بالضرورة شجاعا. وكذا الشأن بالنسبة إلى المثال (25) الذي يُؤوّل عامة بـالمثال (26)، في حين أنّ الغورلّى هو، بالأحرى، حيوان مسالم من آكلي الثمر.

(25) ريشار غورلّى.

(26) ريشار فظّ غليظ متوحّش.

ههنا تكون المشـابهة بين الشـيئين عسـيرة الإمكان وإذا عُقدت فإنّها تكون بين **التصـوّرات** الموافقة للأشـياء. وكذا هو الشـأن بالنسـبة إلى الحالات التـي تَعقد فيها الاستعارةُ علاقة بين شيئين أحدهما ليس له وجود في الكون.

يمكننا هنا أن نستحضر عبارة «**قصبة مفكّرة**» في المثال (6) أو عبارة «**صبيّ مسنّ واعظ**» في المثال (22). وبكثير من البساطة، تستخدم عديد الأقوال الاستعاريّة ألفاظا تعيّن شخصيات خياليّة كما هو الشأن في المثالين (27) و(28):

(27) جون هو أربغون. (Harpagon)

(28) بيار هو دون كيشوت.

ولكن ما معنى التشبيه بين **تصوّرات الأشياء**؟

وعلى هذا النحو لا تخلو الصيغة التداوليّة شـأنها شـأن الصيغـة الدلاليّة من نظريّات المشـابهة مـن صعوبات ولعلّـه ينبغي أن نقرّ أنّ الخاصّية المشـتركة بين الاسـتعارات والتشابيه الموافقة لها إنّما هي اللاّحرفيّة.

5.3 تأثيرات الاستعارة: اللاّثبات واللاّقضويّة؟

أخيراً، تتوقّع نظريّة «دافيدسون» أنّ تأثيرات الاستعارة (التي تمثّل خاصّيّة الاستعارة في نظريته) هي في الآن نفسه، غير ثابتة، أي قابلة للتغيير من مخاطب إلى آخر، وغير قضويّة. فماذا عن كلّ واحدة من هاتين الخاصّيتين؟ فلنبدأ باللاّقضويّة. بناء على الأمثلة التي رأيناها للتوّ في فحصنا للصيغة التداوليّة من نظريّات المشابهة، يمكن أن يذهب في اعتقادنا أنّ «دافيدسون» قد أخطأ ههنا: لمّا كانت الاستعارات تستغلّ اعتقادات خاطئة متعلّقة بأشياء في الكون أو معارف عن أشياء خياليّة فإنّ هذه المعارف قضويّة وبالتالي ستكون هذه التأثيرات هي أيضاً قضويّة. فلا قضويّة تأثيرات الاستعارة ليس إذن مبرهنا [416] عليها. وما أبعدنا عن ذلك. /

تبقى، الآن، الخاصّية المتحرّكة لهذه التأثيرات، وهي خاصّية تمثّل، حسب «دافيدسون»، أحد أسباب استحالة صوغ قول شارح للاستعارات. ونحن، في هذا الموضع، متّفقون مع «دافيدسون». فيبدو فعلا أنّ تأثيرات استعارة ما غير ثابتة وتتغيّر وفق الأشخاص، إضافة إلى أنّ هذا الأمر أبين حين تكون الاستعارة أبدع. ومن جهة أخرى، تبدو صعوبة شرح الاستعارة على وجه مُرضٍ أي باستنفاد ما فيها من تأثيرات، هي الحقيقة الأساسيّة للاستعارة. وهي، زيادة على ذلك، تكوّن قاعدة كلّ تفسير لأهميّة الاستعارات. وبعبارة أخرى، نحن **نستعمل استعارة ما لأنّه لا توجد طريقة أخرى لتبليغ ما نقصد إلى تبليغه.**

لقد رأينا سابقاً أنّ التشبيه الموافق للاستعارة لا يمثّل معناها. فاقترحنا، حينئذ قولين شارحين للمثالين (12) و(25): فبالنسبة إلينا، الشرحان المشار إليهما يوافقان فقط أحد تأثيرات الاستعارتين (12) و(25)، والأرجح تأثيرهما المحوريّ. إلاّ أنّهما لا يستنفدان مجموع التأثيرات في (12) أو (25) والسبب الوحيد الذي مكّننا من اقتراحهما هو أنّ (12) و(25) مثالان منمّطان أشدّ التنميط. ففي حال استعارة إبداعيّة، ليس من المستحيل فقط أن نصوغ قولا شارحا يستنفد كلّ تأثيرات الاستعارة بل عادة ما يكون من الصعب أن نذكر تأثيرها الأساسيّ (التأثير الذي يدركه كلّ المخاطبين).

ونشير إلى أنّه يوجد هنا اختلاف آخر عن التشبيه: فكما رأينا أعلاه، إنّ قصد المتكلّم الذي يتلفّظ بتشبيه هو أن يشدّ الانتباه إلى خاصّية محدّدة مشتركة أو أكثر متعلّقة بالأشياء المعقود بينها التشبيه. ولا مبرّر يدعو إلى اعتبار أنّ الوضع هو نفسه بالنسبة إلى المتلفّظ باستعارة. والحجّة الأساسيّة لرفض وحدة القصد هو أنّه لو كانت المقاصد هي ذاتها، فإنّنا لا ندرك جيدا لمَ يستعمل المتكلّم استعارة عوض تشبيه. وفي كلّ الأحوال، التشبيه فقط يوافق التزاما من المتكلّم بوجود خاصّية مشتركة واحدة على الأقلّ.

4. تحليل تداوليّ للاستعارة

1.4 وضعيّة البحث في المسألة

آن الأوان أن نجمّع ما أفادنا به نظرنا في الاستعارة من معارف متعلّقة بهذا النوع من الأقوال:

(أ) لا تكشف الاستعارات عن خصوصيّة لغويّة: فهي ليست دائماً مختلّة لغويّا.

(ب) لا تكشف الاستعارات عن خصوصيّة منطقيّة: فهي ليست دائماً كاذبة.

(ج) لا يرجع معنى استعارة ما إلى معنى التشبيه الموافق لها.

(د) لا تلتبس العمليّة التأويليّة للاستعارة بالعمليّة التأويليّة للتشبيه الموافق لها. / [417]

(هـ) لا تطابق مقاصد المتكلّم باستعارة ما مقاصد المتكلّم بتشبيه ما: لاسيّما أنّ المتكلّم بالاستعارة غير ملتزم بوجود خاصيّة مشتركة بين الأشياء المعنيّة.

(و) إنّ تأثيرات استعارة ما تأثيرات غير قارّة أي يمكن أن تتغيّر من مخاطب إلى آخر ويكون ذلك أصدق كلّما كانت الاستعارة أبدع.

(ز) يمكن أن تكون تأثيرات الاستعارة قضويّة بل هي كذلك غالبا.

(ح) لا يمكن أن نصوغ للاستعارة قولا شارحا.

(ط) تستعمل الاستعارة في حالات لا يمكن فيها لأيّ قول آخر أن تكون له نفس التأثيرات.

كلّ هذه المعارف التي تجمّعت لدينا عن الاستعارة هي في مجملها سالبة. لذا آن الأوان كي نقترح نظريّة للاستعارة تأخذ في اعتبارها كلّ هذه المظاهر وتدمجها في نظريّة إيجابية. وهذه النظريّة توضّح كيف تؤوّل الاستعارة. وتشرح لمَ نستعملها. فعلى ما نعلم لا وجود، في الوقت الحاضر، إلاّ لنظريّة واحدة تلبّي هذه الحاجة وهي نظريّة تداوليّة ونعني بها نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون›.

2.4 نظريّة ‹سبربر› وولسن

لن نعرض من نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون› (1986 - a و 1989) إلاّ ما لابدّ منه لتحصل لنا فكرة دقيقة عن تحليلهما للاستعارة. فلنقل، منذ البدء، إنّها نظرية تأخذ في اعتبارها كلّ خاصيّات الاستعارة (السالبة غالبا) المعروضة أعلاه.

1.2.4 الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ: وصف وتأويل

لنبدأ بالتّمييز بين **الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ** لأنّ نقطة الاتفاق الوحيدة العامّة في شأن الاستعارة هي أنّها من الخطاب المجازيّ. والتعريف الوحيد للخطاب المجازي المتوفّر لدينا هو تعريف ‹سيرل› القائم على التّمييز بين معنى الجملة / ومعنى قول المتكلّم:

الخطاب المجازيّ

> يعتبر القول مجازيّا إذا وفقط إذا كان معنى الجملة لا يتطابق مع معنى قول المتكلّم.

كنا قد أشرنا إلى صعوبة من الصعوبات المتّصلة بهذا التعريف: فالتّمييز بين ما يقوله المتكلّم وما كان يريد قوله (وهو يستلزم استلزاما قويّا أنّه كان في إمكانه أن يقول حرفيّا ما كان يريد قوله) يجعل، من الصعب، إن لم نقل من المستحيل، أن نشرح لماذا اختار المتكلّم استعمال قول غير حرفيّ (أي الاستعارة في هذه الحال) لقول ما يريد قوله. / [418]

وقد حلّل ‹سبربر› و‹ولسون› التّمييز بين الخطاب الحرفيّ والخطاب المجازيّ دون أن تعترضهما هذه العقبة.

فحسب ‹سبربر› و‹ولسون›، يمثّل كلّ قول فكرة للمتكلّم. ولكنّ هذا التمثيل يمكن أن يكون حرفيّا أو مجازيّا. وترتبط حرفيّة القول أو مجازيته بالمشابهة بين القول والفكرة التي يمثّلها. فكيف تعرّف المشابهة بين قول وفكرة؟ إنّ القول تمثيل ذو شكل قضويّ شأنه في ذلك شأن الفكرة (أي هما يحتملان قبول قيمة صدق) ويمثّل القول فكرة المتكلّم، ويمكن أن تكون هذه الفكرة، في حدّ ذاتها، إمّا تمثيلا لحالة أشياء تطابقها وإمّا تمثيلا لتمثيل آخر، مَقول أو مفكّر فيه، مشابه لها. وفي كلّ الحالات الممكنة، يكون القول تأويلا للفكرة. فإذا كانت الفكرة تمثيلا لحالة الأشياء في الكون كانت **وصفيّة** وإذا كانت تمثّل تمثيلا آخر، مقولا أو مفكّرا فيه، كانت **تأويليّة**.

للتفريق بين قول وصفيّ (من درجة ثانية) وقول تأويليّ (من درجة ثانية)، فلننظر في المثالين التاليين:

(10) القطّ فوق الحصير.

(29) كان القطّ فوق الحصير.

فإذا كان المثال (10) قولا وصفيّا من درجة ثانية من حيث أنّ شروط صدقه توافق كون القطّ موجودا فوق الحصير أو غير موجود فوقه فإنّ القول (29) رهين كون أحدهم (المتكلّم أو شخص آخر غيره) اعتقد أنّ القطّ كان فوق الحصير.

2.2.4 المشابهة التأويليّة

سنتوقّف هنا عند أوّل علاقة، علاقة الفكرة بالقول. وهذه العلاقة، وقد قلنا ذلك، هي علاقة مشابهة بين تمثيلين لهما شكل قضويّ. ولكن، كيف نعرّف، حينئذ، **المشابهة** بين الأشكال القضويّة؟ تؤوّل الأقوال، في نظريّة «سبربر» و«ولسون» في علاقتها بالسياق. ويتكوّن السياق من قضايا يعتقد المخاطَب أنّها صادقة وهي متأتّية من ثلاثة مصادر.

(أ) تأويل الأقوال السابقة مباشرة.

فلنعد إلى المثالين (10) و(29). ففي كلتا الحالتين يمكن أن نفترض لكلّ منهما حوارا يكون على التوالي:

(10') **أ** - أين القطّ؟ (قول شخص معيّن في مكان بعينه)

ب - القطّ فوق الحصير.

(29') أ. كانت تسأل أين كان القطّ؟ ب. القطّ كان فوق الحصير، فما كان عليها إلاّ أن تذهب لترى بنفسها. / [419]

فالأمر في المثال (10) يتعلّق بخطاب مباشر وفي المثال (29) بخطاب غير مباشر حرّ. وفي الحالتين يمكن أن نستنتج القضيّة (30):

(30) يوجد قطّ معيّن.

(ب) المعارف الموسوعيّة التي نملكها عن الكون.

يمكننا ههنا أن نتصوّر قضيّة مثل:

(31) قلّما تبتعد القطط عن مكان سكناها.

(ج) المحيط المادّي

فعلى سبيل الذكر ودائما بالنسبة إلى المثالين (10) و(29):

(32) في المقام ثمّة قطّ واحد هو «نيمو».

فالقضايا (30) و(31) و(32) تكوّن سياقا أدنى يؤوّل فيه المثالان (10) أو (29).

تبعا لذلك، تكون المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضويّ رهينة كون القولين يفضيان حين يؤوّلان في علاقتهما بنفس السياق إلى نفس الاستنتاجات المتحصّل عليها بواسطة الاستدلال الاستنباطيّ أو عن طريق **الاستلزامات السياقيّة**.

لنعد إلى المثالين (10) و(29). يفضي المثالان (10) و(29) إذا أُوِّلا في علاقتهما بسياق أدنى مكوّن من (30) و(31) و(32) إلى الاستلزام السياقيّ (33) والاستلزام السياقيّ (34):

(33) نيمو فوق الحصير.

(34) كان نيمو فوق الحصير.

وانطلاقاً من هذا، يمكننا أن نعرّف المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضويّ. فعندما يؤوّل التمثيلان القضويا الشكل (و) و(و') في علاقتهما بسياق واحد (**س**) ثمّة وضعيّات متعدّدة ممكنة:

المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضويّ

أ. مجموعة الاستلزامات السياقيّة (**ز**) المستنبطة من التمثيل (**و**) في سياق هو (**س**) ومجموعة الاستلزامات السياقيّة (**ز'**) المستنبطة من التمثيل (**و'**) في السياق (**س**) نفسه هي متماثلة: فالمشابهة بين (**و**) و(**و'**) مشابهة كلّيّة.

ب. مجموعة الاستلزامات السياقيّة (**ز**) المستنبطة من التمثيل (**و**) في سياق هو (**س**) ومجموعة الاستلزامات السياقيّة (**ز'**) المستنبطة من التمثيل (**و'**) في السياق (**س**) نفسه هي في علاقة تقاطع: فالمشابهة بين (**و**) و(**و'**) مشابهة غير تامّة وكلّ الدرجات ممكنة تبعا لعدد الاستلزامات السياقيّة الممكنة.

ج. مجموعة الاستلزامات السياقيّة (**ز**) المستنبطة من التمثيل (**و**) في سياق هو (**س**) ومجموعة الاستلزامات السياقيّة (**ز'**) المستنبطة من التمثيل (**و'**) في السياق (**س'**) نفسه ليس بينهما أيّ استلزام سياقيّ مشترك: فليس ثمّة، إذن، تشابه بين (**و**) و(**و'**). / [420]

وانطلاقاً من مفهوم المشابهة بين التمثيلات ذات الشكل القضويّ، يمكن أن نميّز قولا حرفيّا من قول أقلّ حرفيّةً، مع العلم أنّ الحرفيّة هي علاقة بين القول والفكرة التي يمثّلها:

(أ) يكون القول حرفيّا إذا عقد علاقة **مشابهة تامّة** مع الفكرة التي يمثلها.

(ب) يكون القول أقلّ حرفيّة إذا عَقد مع الفكرة التي يمثلها علاقة **ليست علاقة مشابهة تامّة**.

ملاحظة: إذا كان القول والفكرة داخلين في الحالة (ج) التي لا توجد فيها أية علاقة مشابهة بين شكليهما القضويّ، فمن البديهيّ أنّ القول ليس تمثيلا للفكرة.

3.2.4 اللّاحرفيّة: الاستعمال التقريبيّ والاستعارة

الحرفيّة، حسب ‹سبربر› و‹ولسون›، شأنها شأن مفهوم المشابهة، هي علاقة تقابل: فبين الحرفيّة التامّة، وكون القول ليس تمثيلا للفكر، كلّ الدرجات ممكنة. وليست الاستعارة إلاّ وجها من وجوه الخطاب الأقلّ حرفيّة. غير أنّ ‹سبربر› و‹ولسون› يتصوّران حالة يكون فيها القول تمثيلا حرفيّا للفكرة الممثَلة. فهل يعني هذا، بالنسبة إليهما، كما هو الشأن بالنسبة إلى ‹سيرل›، أنّه يوجد تمييز واضح بين قول حرفيّ وقول أقلّ حرفيّةً؟ في الواقع، حسب ‹سبربر› و‹ولسون›، إنّ الخطاب الأقلّ حرفيّة أشدّ تواترا

وأكثر انتشارا من الخطاب الحرفيّ: الخطاب الأقلّ حرفيّة يفيض أيضاً عن حدود الوجوه التقليديّة التي تعترف بها البلاغة، ويشمل الخطاب التقريبيّ، الذي قد يكون وجها من وجوهه الأكثر تواترا.

لننظر في السؤال التالي المطروح على فيليب:

(35) أين تقطن؟

فيليب يقطن في «نويبي» على التخوم بين باريس وضواحيها. فهو يقطن على بعد ثلاث دقائق من محطّة المترو الباريسيّ «بون دي نويبي». وأمام فيليب إمكانيتان فيمكن أن يجيب:

(36) أ. أقطن في نويبي.

ب. أقطن في باريس.

ففيليب يعرف أنّه يقطن في نويبي وهذه المعرفة ممثّلة في الفكرة التي لديه.غير أنّه يستطيع قول (36 - أ) وهي تمثيل حرفيّ لفكرته أو قول (36 - ب) وهي تمثيل أقلّ حرفيّة لفكرته. فالقول (36 - أ) مؤوّلا في علاقته بالسياق (37) يفضي تقريبا إلى نفس الاستلزامات السياقيّة (38) التي لـ (36 - ب).

(37) أ. نويبي على مقربة من الجهة الأخرى للطريق الحزاميّة.

ب. نويبي ضاحية قريبة من باريس.

ج. العيش في نويبي كالعيش في باريس. / [421]

(38) أ. فيليب يركب المترو إذا أراد ركوب وسيلة نقل عموميّة.

ب. فيليب يحيا حياة باريسيّة.

فلو حدّث فليب أحَدَهم ممن لا يعرف باريس ونويبي، فإنّه سيقدّم فكرة أدقّ عن حياته باستعماله لـ (36 - ب)عوضا عن (36 - أ) ولكن في أغلب المقامات سيفضّل (36 - أ).

إذن، الخطاب التقريبيّ والاستعارة تجلّيان من تجلّيات الخطاب الأقلّ حرفيّة. ولكن، وإن التقيا في هذه النقطة، فإنّهما لا يلتبسان. فمتكلّم ما لا يستعمل قولا تقريبيّا لنفس الأسباب التي يستعمل لها قولا استعاريّا: فهو يستعمل الأوّل حرصا على **المناسبة** لأنّ الاستنتاجات التي يريد تبليغها يكون الوصول إليها انطلاقاً من هذا القول التقريبيّ أيسر ممّا يكون من القول الحرفيّ. وهو يستعمل القول الاستعاريّ لأنّه لم يكن يوجد قولٌ قادرٌ على التعبير حرفيّا عن فكرته لفرط تعقّدها مثلا.

ملاحظة: مفهوم المناسبة، الذي يشدّ نظرية «سبربر» و«ولسون» كلّها، يمكن التعبير عنه بالطريقة التالية:

المناسبة:

أ. يكون قول ما أكثر مناسبة في علاقته بسياق ما، كلّما أنتج أكثر تأثيرات في ذلك السياق.

ب. يكون قول ما أكثر مناسبة في علاقته بسياق ما، كلّما كان تأويله أيسر في علاقته بذلك السياق.

4.2.4 الاستعارة والمناسبة

لنسترجع الآن كلّ الخاصّيات التي أسندناها أعلاه للاستعارة ولننظر كيف تتناولها نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون›.

(أ) ليس للاستعارات خاصّيات لغويّة: وهذا الأمر، الذي يحول دون إدراكها، يطرح صعوبات على كلّ نظريّة تفترض أنّ تأويل الاستعارة يكون بعمليّة مخصوصة مختلفة عن العمليّة المستخدمة في تأويل الأقوال العاديّة. وليس الحال كذلك في نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون› التي ترى أنّ القول الاستعاريّ يؤوّل كما يؤوّل أيّ قول آخر.

(ب) الاستعارات ليس لها خاصّيات منطقيّة. فحسب ‹سبربر› و‹ولسون› لا تطرح الاستعارة صعوبات مخصوصة في التأويل.

(ج) لا يمكن ردّ معنى الاستعارة إلى معنى التشبيه الموافق: فـ‹سبربر› و‹ولسون› لا يريان علاقة متميّزة بين الاستعارة والتشبيه.

[422] (د) عملية تأويل الاستعارة لا تلتبس بعملية تأويل / التشبيه الموافق: فالجواب عن هذه المسألة كالجواب عن المسألة السابقة.

(هـ) مقاصد المتكلّم باستعارة ما ليست مماثلة لمقاصد المتكلّم بتشبيه ما: فحسب ‹سبربر› و‹ولسون›، مقاصد المتكلّم، مهما كان القول، هي أن ينتج القولَ الأكثر مناسبة أي الذي يعبّر تعبيرا أحسن عن الفكرة التي يريد التعبير عنها وبأقلّ كلفة في التأويل. فالفرق بين التشبيه الحرفيّ والاستعارة هو أنّ المتكلّم بالتشبيه الحرفيّ، شأنه شأن من يتكلّم بأيّ قول حرفيّ آخر، كان بإمكانه التعبير عن فكرته بطريقة حرفيّة، بينما لم تكن للمتكلّم بالاستعارة طريقة حرفيّة للتعبير عن فكرته.

(و) تأثيرات الاستعارة غير قارّة: ففي نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون› تؤوّل الاستعارة، كأيّ قول آخر، في علاقتها بسياق ما. والقضايا التي يتكوّن منها هذا السياق متأتّية من مصادر مختلفة: أحدها تلك المعارف الموسوعيّة التي يمتلكها المتكلّم. وهذه المعارف الموسوعيّة مرتبطة بما للمتكلّم من تاريخ شخصيّ وبالتالي هي تتنوّع بتنوّع المتكلّمين، وهذا هو مأتى اختلاف سياق التأويل من مخاطَب إلى آخر بالنسبة إلى القول الواحد، في مقام القول الواحد. وهذا التنوّع في المعارف الموسوعيّة يفسّر عدم استقرار تأثيرات الاستعارة.

(ز) تأثيرات الاستعارة يمكن أن تكون قضويّة بل هي في الأغلب كذلك: فحسب ‹سبربر› و‹ولسون› تأثيرات الاستعارة هي الاستلزامات السياقيّة التي نستطيع

استخراجها منها وهي، بطبيعة الحال، استلزامات قضويّة لأنّها ناتجة عن عمليّة استدلال استنباطيّ.

(ح) لا يمكن أن نصوغ للاستعارة قولا شارحا: وهذا إقرار قد يكون «سبربر» و«ولسون» موافقين عليه بسبب النقطتين (هـ) و(و) المذكورتين أعلاه.

(ط) تستعمل الاستعارة في الحالات التي لا يمكن فيها لأيّ قول آخر أن تكون له نفس التأثيرات: ونستند هنا إلى النقطة (هـ) المذكورة أعلاه.

على هذا النحو، تُمكّن نظريّة «سبربر» و«ولسون» من معالجة الاستعارات لا باعتبارها ظاهـرة معزولة بل باعتبارها أقوالا من الكلام العاديّ. وهذه الطريقة في المعالجة طريقة سليمة في تناول المسـألة، على رأي البلاغيّين الكلاسيكيّين الذين كانوا يقولون بأنّ في الأسواق كلّ يوم من الاستعارات على قدر ما في قصائد الشعراء.

16. السّرد والتّخييل

ترجمة: خالد الوغلاني

نخصّص هذا الفصل بالأساس لمشكل تعدّه التداوليّة محوريّا، وهو مشكل لا يطرحه السّرد بقدر ما يطرحه **التّخييل**. ولكي نبيّن السمة المحوريّة **للتّخييل** في علاقته بالسرد، سنبدأ بالنظر في نظريّة انكبّت بصفة حصريّة على السرد الأدبيّ، وهي **علم السّرد** عند جينات (انظر جينات 1972 و1983). وسنبيّن أنّ هذه النظريّة تتعرّض، رغم أهميّتها، إلى مشكل محوريّ آلت على نفسها ألاّ تواجهه ويتمثّل في انتماء معظم ما تنظر فيه من خطابات إلى التّخييل. وسنركّز اهتمامنا بعد ذلك على التّخييل مبتدئين باستبعاد أطروحة على قدر واسع من الانتشار وهي تلك التي تتعلّق بوجود لغة خاصّة بالتّخييل. وسنستعرض بعد ذلك نظريّة ‹سيرل› (1982) عن التّخييل إذ يرى أنّه يقوم على عمل **إيهام** أو **زعم**، وسنشير إلى حدود هذه النظريّة. ثمّ سننظر بعد ذلك في نظريّة ‹لويس› (1983) التي يتعامل فيها مع مشكل التّخييل بمنطق العوالم الممكنة ثمّ سنقترح حلاًّ تداوليّا لتأويل نصوص التّخييل وخطاباته.

1. علم السّرد

1.1 عرض النظريّة

تمّت صياغة النظريّة السرديّة عند جينات أساساً في كتابين يمثّل أوّلهما (جينات 1972) طرحا للنظريّة. أمّا الثاني (جينات 1983) فهو محاولة للرّد على الانتقادات التي وجّهها في الفترة الفاصلة بين الكتابين باحثون آخرون من ذوي الاهتمام بظاهرة السّرد. وينبغي لكلّ عرض للنظريّة السّرديّة أن يذكّر القارئ بأنّه إزاء نظريّة بنيويّة عن القصّة الأدبيّة وأنّها تحتلّ من هذا المنظور مكانة ما بين البحوث العلاميّة أو العلاماتيّة (حسب الاصطلاحيّات) داخل التقاليد البنيويّة الكبرى، ومع ذلك فهي تتميّز عن هذه التقاليد بأنّها وإن اتّخذت لنفسها موضوعا يتوافق في جانب منه مع موضوع العلاميّة - وهو القصّة والقصّة الأدبيّة - لا يختلط ما تدرسه من هذا الموضوع بما تدرسه العلاميّة:

(أ) لأنّ موضوع علاميّة القصص يتمثّل في الحقيقة في دراسة ما يعتمل فيها من أحداث وما ينشأ بين هذه الأحداث من علاقات.

(ب) لأنّ موضوع علم السّرد يتمثّل في الطريقة التي تروى بها مجموعة من الأحداث./ [424]

وهكذا فإنّ علم السّرد لا يهتمّ بالأحداث إلاّ باعتبارها تمكّن من تحديد الطريقة التي رُويت بها. ومن ذلك فإنّه يستند إلى مسلّمة.

مسلّمة علم السّرد

يمكننا داخل قصّة ما أن نفرّق بين الأحداث التي ترويها قصّة ما والطريقة التي تروى بها تلك الأحداث.

2.1 المفاهيم الأساسيّة في علم السّرد

و أوّل ما تتجلّى فيه هذه المسلّمة، ذلك التّمييز الأساسيّ في منظور علم السّرد، بين ثلاثة عناصر هي **الحكاية** و**القصّ** والسّرد:

(أ) **الحكاية** تحيل على المدلول أي على الأحداث المرويّة.

(ب) **القصّ** يحيل على الدّالّ أو القول أو الخطاب أو النصّ الذي تروى بواسطته الأحداث.

(ج) **السّرد** يحيل على العمل السّرديّ ويحيل بصفة أعمّ على المقام الذي يتمّ فيه السّرد.

ومن هذا المنظور يكون موضوع علم السّرد هو العدول الحاصل بين الحكاية والقصّ وهو ذلك العدول الذي ينتج عن السّرد.

ويمكن للعدول الحاصل بين الحكاية والقصّ أن يظهر في ثلاثة أبعاد مختلفة:

(أ) **الزمن**: إذ تختلف العلاقات الزمنيّة بين الحكاية والقصّ بحسب احترام القصّ للترتيب الزمنيّ للأحداث أو تعديله لهذا الترتيب باعتماد الاقتضاب وغيره...

لنستحضر هنا المثال الذي كثيراً ما يستعمله جينات نفسه في النصّ الذي كتبه سنة 1972 وهو رواية «**في البحث عن الزمن الضائع**» لمارسيل بروست حيث تروى الأحداث دونما ترتيب زمنيّ وحيث يكون القصّ معتمدا الإطناب أحيانا والإيجاز أحيانا أخرى...

(ب) **الصيغة**: ولها مظهران مختلفان: فمن ناحية أولى توافق **المسافةُ** التمييزَ القديم بين **الحكاية** diégésis و**المحاكاة** mimésis وقد وقعت استعادة هذا التّمييز في تمييز متأخّر نسبيّا بين فعل **الإشارة** (showing) وفعل **القول** (telling) ثمّ استعاده جينات في

تمييزه بين **قصّ أقوال وقصّ أحداث**، ومن ناحية أخرى توافق **الرؤية** مختلف وجهات النظر المعتمدة كما توافق ظاهرة النظر إلى الأحداث فهو برؤية شخصيّة [روائية] مخصوصة.

وقد كان التّمييز القديم بين **الإخبار والمحاكاة** يستند إلى تمييز بين أمرين هما على التوالي القصّة (هوميروس) والدراما (أوريبيد وسوفوكل). وأمّا تمييز جينات بين قصّ أقوال وقصّ أحداث فيندرج ضمن القصّة وحدها ويقصي بذلك المسرح. وهو يسلّط الضوء على ظاهرة تتمثّل في أنّ الرواية يمكن أن تتكوّن كلّيا من الحوارات - نستحضر في هذا المجال روايات مثل «**الأرواح القويّة**» لجان جيونو أو «**التحقيق**» لبرنار بانجي – أو يمكن أن تخلو تماماً من الحوار فتكون قصاً خالصا – وهذا شأن «**الذهب**» لبلاز سندرارس - ، أو أن تتضمّن / أقساما من الحوار وأخرى من [425] القصّ الخالص على نحو ما نجده في بعض الروايات البوليسيّة لأغاتا كريستي. وعن وجهات النظر يمكن أن نستحضر مثالا في غاية الوضوح هو رواية «**ما كانت تعرفه ميزي**» لهنري جايمس حيث تروى أحداث التاريخ القذرة من منظور طفلة صغيرة لا تفهم من هذه الأحداث شيئا.

(ج) **الصوت**: يتمّ إبراز السرد أو إخفاؤه حسب ما إذا كان السّارد ظاهرا أو عليما غائبا عن القصّ. وكذلك التناسب الزمنيّ بين السّرد والحكاية، يكون مختلفا بحسب اختلاف السّرد من متزامن مع الأحداث إلى لاحق بها أو سابق لوقوعها.

ويمكن أن نستحضر التباين بين عمل مثل رواية «**في البحث عن الزمن الضائع**» لمرسال بروست حيث يقدّم السارد نفسه باعتباره منبع القصّ فيقول «**أنا**»، ورواية «**التربية العاطفيّة**» لقيستاف فلوبار حيث لا يوجد سارد ظاهر (لا أحد يقول **أنا**)، بل يوجد فقط سارد عليم خارج عن القصّ. أمّا عن المظهر الزمنيّ للصوت فيمكن أن يتمثّل في رواية «**تريسترام شاندي**»[52] للورنس ستيرن (Lawrence Sterne) بالنسبة إلى السرد اللاحق لأحداث، وفي رواية «**مرتفعات هارلفنت**» لإيميلي برونت بالنسبة إلى السرد المتزامن مع الأحداث. أمّا النموذج الذي يكون فيه السرد سابقاً بالأحداث فيبدو أنّه أقرب إلى نموذج مدرسيّ منه إلى نموذج متواتر.

لقد رأينا كيف ظهر في التّمييزات السابقة تمييز بين **الشخصيّة والسّارد**. وفي الحقيقة فإنّ جينات يقيم تمييزات موازية لما كان شائعا في تلك الفترة داخل النظريّة اللسانيّة من تمييزات تخصّ تعدّد الأصوات، وهي تمييزات توصّل إليها بصفة مستقلّة حتّى يفرّق بين مختلف الكائنات النظريّة التي تشارك في السّرد. وهذا التّمييز بين كيانات كثيرة مسؤولة عن مظاهر مختلفة من القصّ ليس أمرا مفاجئا إذ ينبغي لنا أن نفهم أنّ **السّـرد** هو المقابل في علم السّرد لمصطلح **إلقـاء القـول** في لسانيّات «دكرو». ولعلّ هذه التمييزات التي يقيمها جينات بين مختلف هذه الكائنات النظريّة في علم السّرد تقترب كثيرا، **إذا مـا روعيت التّغييـرات اللّازمـة**، من التّمييزات التي أجراها «دكرو» بين الكائنات النظريّة في نظريّته عن إلقاء القول. وبذلك يكون لنا في علم السرد:

---

52 -«تريستام شاندي»: رواية للورنس ستيرن (Lawrence Sterne) نشرت في تسعة مجلّدات نشر المجلّدان الأولان منها سنة 1760 ونشرت بقيّة المجلّدات على مدى السنوات العشر الموالية وتعتبر الرواية من أهمّ الروايات في الأدب الغربي.

(أ) **المؤلّف** وهو ليس كائنا نظريّا وإنّما هو الإنسان الذي أمسك في عالم الحقيقة بالقلم وهو يوافق الذات المتكلّمة عند «دكرو»، فهو مثله مستثنى من التحاليل النظريّة.

ففي رواية «السيدة بوفاري» كان المؤلّف هو فلوبير، إذ هو الذي قام في عالم الحقيقة بالإنتاج الفيزيائيّ للنصّ.

(ب) **السّارد** وهو كائن نظريّ: يوافق المخاطِب، فمثلما يكون المخاطِب مسؤولا عن إلقاء القول محدّدا بسمات ضمير المتكلّم المفرد يكون السارد كذلك مسؤولا عن السرد محدّدا بسمات ضمير المتكلّم المفرد.

ففي رواية «**في البحث عن الزمن الضائع**»، كان السارد المعبّر عنه هو مارسيل الذي لا مجال للالتباس بينه وبين الكاتب بروست. / [426]

(ج) **وجهة النظر**، وتوافق القائل عند «دكرو» وهي تشير إلى الشخصيّة التي يعبّر القصّ عن آرائها دون أن تلتبس بالضرورة بالسارد.

ففي رواية «**ما كانت تعرفه ميزي**» كانت وجهة النظر الأكثر استعمالا هي وجهة نظر ميزي التي لا مجال إلى أن تلتبس مع السارد العليم ولا مع الكاتب هنري جايمس.

وبنـاء على هذه التّمييـزات المختلفة وعلى المثال الذي توفّـره رواية «**في البحث عن الزمن الضائع**» يستكشف جينات مختلف الإمكانيّات التي توفّرها القصص الموجودة ويشـير إلى الإمكانيّات التي يمكـن أن توفّرها القصص المقبلـة. إلاّ أنّ نظريّة جينات تصطدم بمشاكل عديدة.

3.1 الصعوبات التي يواجهها علم السّرد

يتمثّل المشـكل الرئيسـيّ الذي يعترض علم السّرد في أنّ المسـلّمة التي تؤسّسه لا تصـحّ علـى القصص التّخييليّ. إذ يُظهر عدد معيّن من القرائـن صعوبة الفصل بين **القصّ والسّرد** في القصص التّخييليّة.

(أ) أوّلا يمكن لعلم السرد أن ينطبق على نصوص مسرحيّة في حين أنّه كان بالإمكان أن نتصوّر عكس ذلك تماما: فجينات يرى أنّ الأحداث في المسرح «محكيّة» أكثر منها «ممثّلة» وأنّ المسافة الفاصلة بين الحكاية والقصّ، وهي موضوع السرد، قد تكون غير موجودة. ومع ذلك فإنّ النظر المتأنّي في النصوص المسرحيّة يبيّن لنا أنّنا إذا راعينا التّغييرات اللّازمة يمكن أن نطبّق عليها، دون صعوبة، نفس التحاليل (السرديّة) التي نطبّقها على القصص الروائيّة (انظر «ريبول» 1984). ومن هذا المنطلق يمكننا أن نستنتج أنّ القصّ ليس بناء يثمره السرد انطلاقاً من حكاية معطاة، إذ الأحداث هي قبل ذلك بناء منجز، والتمييز بين الحكاية histoire والقصّ récit إنّما يبدو هشّا للغاية.

ونحن نجد في المسرح عددا من الخطابات الموجّهة إلى الجمهور، وهي إن لم تظهر وجود سارد فإنّها تظهر على الأقلّ وجود سرد. ونستحضر في هذا الاتّجاه مسرح موليير والعديد من المسرحيّات الحديثة فأنويل (Anouilh) مثلاً من المتعوّدين على هذه الظاهرة.

(ب) ثمّ إنّ بعض الأنماط من الخطاب، ولا سيّما الخطاب الساخر، لا يمكن أن يفسّر إلاّ إذا أضفنا كائنات نظريّة جديدة إلى قائمة الكائنات النظريّة التي قدّمها جينات. وهنا نشير إلى أنّ نفس هذه الصعوبة تعترض نظريّة «دكرو» عن تعدّد الأصوات. فهناك كائن نظريّ، أو غير نظريّ، ينبغي أن يسند إليه المقصد الساخر: إذ أنّ هذا المقصد الساخر الذي يفترض أن يضمّن داخل السّرد أي أن يرتبط بالسّارد، إنّما يقع على هذا السّارد دون أن يمكن اعتباره مع ذلك سخرية ذاتيّة، وهو لذلك يضطرّنا إلى أن نسلّم بوجود شخصيّة أخرى هي التي تضطلع قبل السارد بمسؤوليّة السخرية.

وتظهر هذه الصعوبة خاصّة عندما يكون ضحية السخرية السارد، نفسه إذ تزداد الصعوبة [427] وضوحا في القصص التي يكون فيها السارد / ظاهرا، ونكتفي هنا بمثال واحد مستخلص من رواية «**باري ليندون**» لوليام ماكبيس ثاكراي، ففي كامل هذه القصّة التي يرويها على لسان المتكلّم المفرد بطلٌ يعطيها اسمه في العنوان، والتي يلتبس السارد فيها تبعا لذلك مع الشخصيّة الرئيسيّة، تحضر السخريّة تجاه هذا البطل دون أن تتوفّر إمكانية لنسبتها إلى السارد.

(1) أعترف أنّ أخطائي كثيرة، ولا أدّعي لنفسي أيّ استقرار في المزاج، ولكنّي أنا والسيّدة لندون لم نختصم أكثر ممّا هو دارج بين عامّة الناس. وفي البداية كنّا دائماً نتصالح بسهولة. لا شكّ في أنّي رجل مليء بالأخطاء، ولكنّي لست ذلك الشيطان الذي يصفه أولئك البغيضون من عائلة التيبتوف، **ففي السنوات الثلاث الأولى لم أكن أضرب زوجتي إلاّ عندما أكون سكران.**

ففي هذه الحالة لا يمكن الشكّ في نزاهة باري لندون ولا في السمة الساخرة للقول. ولكن لمن سنسند المقصد الساخر حينئذ؟

(ج) توجد إمكانيّة أن يندسّ داخل الأحداث، بصفة مقصودة أو غير مقصودة، على النحو الذي رويت به، تضاربٌ ما أو تناقض أو مفارقة، والحال أنّنا إذا أردنا أن نتمكّن من التمييز بين الحكاية والقصّ ينبغي أن تظلّ الحكاية متماسكة وإلاّ أصبح التّمييز غير ذي معنى حقّا، وأصبحت أحداث الحكاية مبنيّة على نحو بناء القصّ نفسه.

ويوجد في التخييل سواء كان روائيّا أو مسرحيّا الكثير من الأمثلة على تضاربات من هذا النمط، وسنقتصر هنا على مثال واحد من الأدب الروائي الفرنسيّ وهو «**المزيّفون**» لجيد: فسارد «**المزيّفون**» بصدد كتابة الرواية التي نحن بصدد قراءتها.

إنّ كلّ هــذه الصعوبات في الدفاع عن وجود حــدود صارمة بين الأحداث المعطاة والقصّ المبنيّ، داخل القصص التّخييليّة، يفرض علينا مراجعة مســلّمة علم السّرد التي لم يعـد هناك مجــال لتطبيقها إلاّ على القصّة غير التّخييليّة. بل يمكننا أن نضيف، من هذا المنطلــق وبعيدا عن القول بوجود عــدول بين الحكاية والقــصّ، أنّ بين هذين الطرفين

صلة لا تنفصم وأنّ السرد يمثّل جزءا من القصّ. وقد نضيف في نفس الاتّجاه أنّ بناء الأحداث هو الذي يبرز ببساطة ووضوح سمتها التّخييليّة.

2. التّخييل: مشكل لسانيّ أم مشكل تداوليّ؟

لقد كان بالإمكان أن يكون التّخييل مشكلا لسانيّا لو كان هنالك صيغ مخصوصة تميّز هذا النمط من الخطاب أو بعبارة أخرى لو كان هنالك لغة خاصّة بالتّخييل. وفرضيّة وجود **لغة خاصّة بالتّخييل** قد طرحت بكثرة سواء كان ذلك بصفة صريحة أو بصفة ضمنيّة. ولذلك رأينا أن نخصّص الفقرة التالية لمناقشتها. / [428]

1.2 لغة التّخييل: حقيقة أم تخييل؟

لقد رأينا في الفقرة السابقة أنّنا لا يمكن أن نميّز داخل قصّة تخييليّة ما بين الأحداث أو **الحكاية**، حسب اصطلاحيّة جينات، والطريقة التي رويت بها أو **القصّ**، دائماً حسب الاصطلاحيّة نفسها. ومن هذا المنطلق فإنّ الخصوصيّة التي تميّز معظم النصوص المسرحيّة، إن لم نقل كلّها، وكلّ الكتابات الروائيّة، تتمثّل في سمتها التّخييليّة. ولعلّ من المغري للباحث أن يجعل من هذه السمة التّخييليّة خصوصيّة لغويّة، وهذه الأطروحة عن وجود **لغة للتّخييل** كثيراً ما يتأسّس عليها، بشكل صريح نوعا ما، عدد لا بأس به من البحوث الخاصّة بالتّخييل.

إنّ هذه الأطروحة جذّابة وعيبها الوحيد هو أنّها خاطئة. فما الذي ينقصها لكي تكون صحيحة؟ وفي البداية ماذا تدّعي فعلا؟ وماذا يعني أن نقول إنّه توجد لغة للتّخييل؟ يمكن لنا أن نفكّك هذا الإثبات إلى فرضيّات متعدّدة:

(أ) هناك لغة مخصوصة للتّخييل.

(**ب**) إلى جانب اللغة التي نستعملها في الخطاب العاديّ غير التّخييليّ توجد لغة أخرى لا تستعمل إلاّ في الخطاب التّخييليّ بصفة حصريّة.

(ج) وهذا يستلزم أن تتحقّق إحدى الإمكانيّتين التاليتين:

أ. إمّا أن تكون الكلمات والجمل المستعملة في الخطاب التّخييليّ مختلفة (صوتيّا، وتركيبيّا، ودلاليّا) عن الكلمات والجمل المستعملة في الكلام العاديّ،

ب. أو أن تكون الكلمات والجمل المستعملة في الخطاب التّخييليّ مطابقة (صوتيّا، وتركيبيّا، ودلاليّا) للكلمات والجمل المستعملة في الخطاب العاديّ، غير أنّ معناها مختلف (أي أنّ هناك فارقا دلاليّا).

وهكذا فإنّنا إذا أردنا التشريع لفرضيّة وجود لغة للتّخييل، ينبغي لنا أن نقرّ على الأقلّ بوجود بعض العناصر اللغويّة التي لا تظهر إلاّ في الخطاب التّخييليّ أو التي يتغيّر

معناها داخل الخطاب التّخييليّ، والحال أنّ كلّ المحاولات التي سعت إلى عزل عنصر أو أكثر من هذا القبيل تبيّن أنّها بلا جدوى.

وسنشير فقط إلى عنصرين ممّا يزعم أنّها عناصر لغويّة مخصوصة بالتّخييل:

(أ) فمن ناحية ما، كثيراً ما يقال بأنّ الماضي البسيط في الفرنسيّة لا يظهر إلاّ في الخطاب المكتوب: وحتّى بقطع النظر عن كون هذا القول المتداول لا يكتسي البداهة المطلوبة، فإنّه إذا أريد لهذا الارتباط الحصريّ بالكتابة أن يكوّن عنصرا من عناصر لغة ما للتّخييل، ينبغي الإقرار بأنّ كلّ ما هو مكتوب يرتبط بالتّخييل وهو زعم أقلّ ما يقال فيه إنّه يصعب القبول به. / [429]

(ب) ومن جانب أكثر جدّيّة جرت محاولات (انظر «بانفيلد، 1982) تثبت أنّ الأسلوب غير المباشر الحر مرتبط بالنصّ التخييلي: ولكنّها بقيت رغم ذلك محاولات غير مقنعة بما فيه الكفاية لأنّها ترتكز على تعريف دائري للظاهرة، إذ تقع المعادلة بين واحد من الأبنية التركيبيّة الخاصّة بالأسلوب غير المباشر الحرّ والآثار التأويليّة التابعة له. فإذا تركنا هذا التعريف، لاحظنا أنّ الأسلوب غير المباشر الحرّ يظهر أيضاً في الخطاب المنقول سواء كان ذلك في المشافهة أو في المكتوب وهو يوجد بصفة أكبر في الخطابات التي ليست من التخييل في شيء.

ومن جهة أخرى يبدو لنا أنّ هنالك حجّة أخرى لرفض الأطروحة القائلة بوجود لغة خاصّة بالتخييل. فإذا كان التّخييل يقتضي أن نمثّل شخصيّات وأشياء وأحداثا لا وجود لها في عالم الحقيقة، فإنّها لا يمكن أن تمثّلها إلاّ لأنّها تستعمل نفس اللغة التي نستعملها في تمثيل شخصيّات وأشياء وأحداث موجودة في عالم الحقيقة، بل إنّ نفس الأمر يحدث في التمثيل التابع لفن الرسم لشيء أو لشخصيّة أو لحدث تخييليّ، إذ يمثّل بنفس الوسائل التي يمثّل بها شيء أو شخصيّة أو حدث موجود. **وهكذا فإنّ إمكانيّة وجود التّخييل تتوقّف في حدّ ذاتها على استعمالها للّغة العاديّة واستعمالها بصفة أعمّ للوسائل المألوفة في التمثيل.**

2.2 التّخييل: المظاهر التداوليّة

لقد رأينا قبل قليل أنّ التّخييل ليس مشكلا لغويّا. وهو ليس كذلك لأنّه لا وجود للغة خاصّة بالتّخييل تختلف عن اللغة العاديّة. وهو ليس كذلك لأنّ التّخييل يمكن أن يستعير وسائل أخرى للتّمثيل غير اللغة كالرّسم أو السنما مثلا، فكيف يمكن لنا أن نقول إنّ التّخييل هو مشكل تداوليّ أو أنّ له مظاهر تداوليّة؟ وما هي هذه المظاهر؟

في التخييل، يبثّ المؤلّف أو القائل (حسب اصطلاحيّة تختلف عن اصطلاحيّة جينات أو اصطلاحيّة «دكرو») قولا يمثّل قضيّة هي في معظم الأحيان خاطئة، وهو يعلم أنّ هذه القضيّة خاطئة، ويبثّها مخاطَبا أو قارئا يعلم أيضاً أنّها خاطئة. لذلك يتمثّل أحد المشاكل التداوليّة التي يثيرها التّخييل (كالاستعارة) في الغايات التي من أجلها نمضي

وقتـا لكي ننتج أقوالا ونؤوّل أقـوالا يكون محتواها الإبلاغيّ أقرب إلى الضعف إن لم يكن منعدما. وسنحاول أن نجيب عن هذا السؤال فيما تبقّى من هذا الفصل.

ومن جهة أخرى يتحدّث التخييل عن أشـياء وشـخصيّات غير موجودة يعيّنها ويحيل عليها. ولعلّ الطريقة التي يفعل بها ذلك، ونجاح ما ينجز من أعمال إحالة داخل التّخييل، يمثّـلان مسـألتين أخريين يمكن لنا طرحهما وهما مسـألتان تداوليّتـان، تماماً مثلما أنّ مشكل الإحالة تداوليّ في مجمله.

وأخيراً، ينجز في قول تخييليّ مّا، مثلما هو الشـأن في كلّ قول نحويّ، حسب نظريّة الأعمـال اللغويّة، عمل متضمّن في القول. أمّا / طبيعة هذا العمل والصيغ التي يتحقّق بها [430] فتانك هما المسألتان التداوليّتان الأخريان اللتان يثيرهما التّخييل.

وسـنبدأ بالنظر في هاتين المسـألتين الأخيرتين على أن نخصّص الفقرة المقبلة لنظريّة تحاول الإجابة عنهما وهي نظريّة «سيرل» عن التّخييل.

3. نظريّة الأعمال اللغويّة والتّخييل

يمكننا أن نتطرّق إلى مشـكل التّخييل من زاويتيـن اثنتين: زاوية الموضوعات التي يتحـدّث فيها التّخييـل وحُكمها، وزاوية تمثيل التخييل وحُكمـه. وقد رأينا أنّ التّخييل يمكن أن يسـتعمل وسائل مختلفة من قبيل الرسم والسنما والمسرح والرواية والخرافات وغيرها. ولا نهتمّ هنا إلاّ بالوسـائل اللغويّة الخالصة، ونُعنى بشكل رئيسيّ بالرواية. وبعد أن فرغنـا من اسـتبعاد الأطروحة القائلة بوجود لغة خاصّـة بالتخييل، يمكننا أن نفترض أنّ خطاب التخييل يختلف عن اللّغة العاديّة. وليس ذلك من حيث اللغة التي يسـتعملها بـل ربّما من حيث الطريقة التي يسـتعمل بهـا هذه اللغة. وهذه الفرضيّـة هي التي تجعل التخييل يكتسـي، في غياب خصوصيّات لغويّة خالصـة، خصوصيّات تداوليّة نريد الآن أن ننظر فيها.

1.3 فرضيّة عمل متضمّن في القول خاصّ بالتّخييل

لقد قدّمنا فرضيّة عن **عمل متضمّن في القول مخصوص بالتّخييل**. وحسب التّمييز الذي أجراه «أوسـتين» (انظر «أوسـتين» 1970) بيـن العمل القوليّ وعمل التأثيـر بالقول والعمل المتضمّن في القول، يمثّل العمل المتضمّن في القول عملا ينجز **في** اللغة، في حين يوافق العمل القوليّ النشـاط الفيزيائيّ الذي ينشـأ عنه القول، ويوافق عمـل التأثير بالقول عملا ينجز **بواسطة** اللغة.

والمثال النموذجي عن أعمال التأثير بالقول هو الإقناع، أمّا الأعمال المتضمّنة في القول فهي على نمط الوعد والأمر والدعاء وغيرها.

فـكلّ قول يوافق جملة نحويّة تامّة يـؤدّي **بالضرورة** عملا ما متضمّنا في القول، ومع ذلك يمكننا أن نميّز بين ثلاث وسائل رئيسيّة لإنجاز عمل متضمّن في القول:

(أ) بواسطة قول إنشائيّ صريح.

لنتأمّل المثال التالي:

(2) أعدك أن آتي غدا

فالقائل في المثال (2) ينجز عملا متضمّنا في القول يفيد الوعد. وقد أنجز هذا العمل بمجرّد إلقاء القول (2) وقد وقعت الإشارة إليه تصريحا بالمقدّمة «**أعدك أن**». فالقول الإنشائيّ الصريح يتميّز بوجود مقدّمة أو فعل إنشائيّ (**وعد، دعا، أمر** وغيره) مستعمل مع ضمير المتكلّم المفرد في المضارع المرفوع. / [431]

(ب) بواسطة البناء التركيبيّ للقول ومعنى الكلمات التي تكوّنه.

لنتأمّل المثالين (3) و(4)

(3) سآتي غدا

(4) من أتى؟

ففي المثال (3) يجعل البناءُ التركيبيُّ للجملة وهي جملة خبريّة والزمنُ المستعمل وهو زمن المستقبل، القولَ وعدا أو تكهّنا بل وتهديدا أيضاً: وهذه الإمكانيّات تتحدّد بواسطة البناء التركيبيّ للقول ولكنّها لا تكفي بالضرورة وحدها لتحديد يقيني لنمط العمل المتضمّن في القول الذي تمّ إنجازه. إذ من الممكن أن تكون العودة إلى السياق ضروريّة.

وفي المثال (4) لا يدع بناء الجملة الاستفهاميّ مجالا للشكّ: إنّه إنجاز لعمل متضمّن في القول يفيد السؤال. ونلاحظ أنّ الصيغة الطلبيّة تشير كذلك إلى الأمر. وهكذا فإنّ بعض الأبنية التركيبيّة كافية، **مع مراعاة التغييرات اللازمة**، للإشارة بوضوح إلى ما يوافق من الأعمال المتضمّنة في القول.

(ج) بواسطة عمل لغويّ غير مباشر.

ولنأخذ المثالين (5) و(6):

(4) هل بإمكانك أن تناولني الملح؟

(5) هل بإمكانك أن تفتح النافذة؟

المثالان (5) و(6) هما عملان متضمّنان في القول يفيدان الالتماس: فهما غير مباشرين بما أنّهما لا يردان في شكل إلزاميّ، وإنّما يردان في شكل استفهاميّ حيث يدور الاستفهام حول قدرة المخاطَب على إنجاز العمل المرتجى. فعبر مسار استدلاليّ يقرّر المخاطب أن الإجابة الملائمة للمثال (5) أو (6) ليست خطابا عن قدراته الجسديّة أو العقليّة بل هي عمل فيزيائي يتمثّل على التوالي إمّا في مناولة المخاطَب الملح أو في إغلاق النافذة.

وبنـاء على ذلك، أمكن لنـا افتراض أن يكون مؤلّف الرواية، أو بصفة أعمّ، القائل فـي خطاب التّخييل، إنّما ينجز **عملا متضمّنا فـي القول مخصوصاً** يتمثّل في **رواية حكاية أو كتابة رواية**.

وقبـل أن نرى إن كانـت هذه الفرضيّة مقبولة أم لا، من المفيـد أن ننظر فيما يترتّب عنها. ونلاحظ بدءا أنّه إذا كان هناك عمل متضمّن في القول لرواية حكاية أو كتابة رواية، فإنّ هناك إمكانيّة ضئيلة أن يكون هذا العمل غير مباشر: فالطابع غير المباشر يبـدو في الواقع مرتبطا بمواضعات اجتماعيّة والحـال أنّ عملا من قبيل رواية حكاية أو كتابة رواية هو، بخلاف الأمر أو الالتماس، قابل لأن يستغني بسهولة عن التلطيف. فهو عمل معترف بـه اجتماعيّا (إلى درجة أنّ أصحابه يكافَـؤون أحيانا بالجوائز والتكريم) وليـس فيه تهديـد أو إيذاء للمخاطب الـذي لا يمكن أن يضعه القول فـي منزلة دونيّة. وهكـذا لم تبـق إلاّ إمكانيّتان، إحداهما تلك التي نكـون فيها إزاء عمل منجز بقول إنشائيّ صريح، أمّا الإمكانيّة الثانية فهي تلك التي تكون فيها دلالة الجملة، المستندة إلـى بنائهـا التركيبيّ / وإلى معنـى عناصرها، هي التي يمكن أن تحـدد أنّنا إزاء عمل [432] متضمّن في القول يفيد رواية حكاية أو كتابة رواية.

ومن البديهيّ القول بأنّ الفرضيّة الأولى مستبعدة إذ لا يبدو أنّ هناك تركيبة إنشائيّة مـن قبيـل **آمرك بـ** أو **أعدك بـ** توافـق عمـلا ما متضمّنا فـي القول لروايـة حكاية أو كتابـة رواية. وهكذا تبقى الفرضيّـة القائلة بوجود عمل متضمّن في القول يقع الإعلان عنه بواسطة دلالة القول الذي أنجز فيه. فما هي قيمة هذه الفرضيّة؟

وفي البداية لا نكتفي بملاحظ أنّ اللغة المسـتعملة في الخطاب التخييليّ هي نفس اللغـة التي تظهر في الخطاب العاديّ، بل إنّ الجمل التـي تكوّن الخطاب التخييليّ هي جمـل عاديّة توافق عددا معيّنا من الأعمال المتضمّنة في القول التي يكون عمل الإخبار أكثرها شيوعا في هذا النمط من الخطاب.

عمل الإخبار يوافق الجملتين الإخباريّتين العاديّتين التاليتين:

(6) السماء تمطر.

(7) خرجت المركيزة في الساعة الخامسة.

ينجز القائل في المثال (8) تماماً مثل القائل في المثال (7) عملا متضمّنا في القول يفيد الإخبار، وهذا يعني أنّه يخبر بتحقّق حالة ما من الأشياء في عالم الحقيقة. والملاحظ أنّ المثال (8) هو مثال نموذجيّ بالنسبة إلى النظريّة الأدبيّة منذ أن أدخله بول فاليري إلى هذا الاختصاص.

إنّ الأقوال المكوّنة للخطاب التخييليّ هي أساسـاً أعمال إخباريّة. ومن هذا المنطلق كيف يمكن لها أن تكون شيئا مغايرا؟ وهنا لدينا فرضيّتان:

(أ) أن تكون أعمالا إخباريّة وتكون في نفس الوقت أعمالا تفيد بالتوازي مع ذلك رواية حكاية أو كتابة رواية.

(ب) أن يكون لها مظهر الأعمال الإخباريّة في حين أنّها في الحقيقة ليست أعمالا إخباريّة بل هي أعمال لرواية حكاية أو كتابة رواية.

و تبدو الفرضيّة الأولى مثيرة للشكّ إذ أنّها لا تتوافق مع نظريّة الأعمال اللغويّة القائلة بأنّــه إذا وجد عمل واحد متضمّــن في القول، تمّ إنجازه ضمن أي قول يوافق جملة نحويّة تامّــة، فإنّه لا يمكن أن يوجد اثنان. فهذه النظريّة ليس لها إجابة حول الطريقة التي ينجز بهــا العمل الثاني وهو عمــل رواية حكاية أو كتابة رواية، بل إنّه ينبغي لنا أن نلاحظ أنّ الإجابــة الوحيــدة عن هذه المســألة تتمثّل في افتراض أن يكون القــول داخل الخطاب التخييلــيّ حاملا لدلالتين اثنتين إحداهما يكون القول فيها موافقاً لعمل يفيد الإخبار أمّا الثانية فيكون القول فيها موافقاً لعمل يفيد رواية حكاية.

ملاحظة: مــن المرجّــح أن تكون فرضيّــة **فويــوم** Vuillaume هي التــي تعتمد التميز بيــن **تخييــل رئيســيّ وتخييل ثانــويّ** (انظر فويــوم 1990 وانظر هنا بالتحديــد الفصل 17، الفقرة 1-2-2). / [433]

ولكن بما أنّ اللغة المســتعملة في الخطاب التخييليّ هي نفس اللغة التي نســتعملها فــي الخطاب العــاديّ، فإنّ هذا يفتــرض أنّ الأقوال في الخطاب العــاديّ لها أيضاً نفس هذه الازدواجيّة في الدلالة، وبعبارة أخرى فإنّ كلّ الأقوال، سواء أكانت في الخطاب العاديّ أو في الخطــاب التخييليّ، توافق عملين متضمّنين في القول، يكون واحد منهما عملا يفيد رواية حكاية، وهو أمر غير معقول.

أمّــا الفرضيّة الثانية فتدعو إلى الظــنّ أنّ الأقوال في الخطاب التخييليّ لا تحمل نفس مــا للأقوال في الخطاب العاديّ من دلالة (قد تنجــز الأقوال فيها في الأغلب أعمالا تفيد الإخبار)، وإنّما تفيد دلالة أخرى (قد تنجز الأقوال فيها أعمالا تفيد رواية حكاية). وهذا يعيدنــا إلى الفرضيّــة القائلة بوجود لغة مخصوصة بالتّخييل وهــي الفرضيّة التي كنّا قد رأينا فيما تقدّم أنّها غير مقبولة.

وهكذا يبدو أنّ الفرضيّة القائلة بوجود عمل متضمّن في القول مخصوص بالتّخييل، هي مثل الفرضيّة القائلة بوجود لغة مخصوصة بالتّخييل، لا بدّ لها أن تترك.

2.3 التّخييل والعمل المزعوم

نعــرض الآن لنظريّــة «ســيرل» في التّخييــل. فـ«ســيرل»، وهو بعد «أوســتين» واحد من الواضعين الرئيســيّين لنظريّة الأعمال اللغويّة، يرفض هو الآخر النظريّة القائلة بوجود لغة مخصوصة بالتّخييل والفرضيّة القائلة بوجود عمل متضمّن في القول مخصوص بالتّخييل.

إلاّ أنّه يستنتج، وهو في ذلك محقّ تماما، أن الأعمال المتضمّنة في القول التي توافق في الخطاب التخييليّ الكلمات والجمل المستعملة هي أعمال متضمّنة في القول لا تنجز حقيقة.

وبعبارة أخرى فإنّ المثال (8) إذا ظهر في خطاب عاديّ سيكون صالحا لإنجاز عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار في حين أنّه إذا ظهر في خطاب تخييليّ فإنّه لا يسمح بإنجاز عمل إخباريّ وذلك رغم أنّه لا يكون صالحا لإنجاز عمل متضمّن في القول آخر:

(8) خرجت المركيزة في الساعة الخامسة.

ومن هذا المنطلق يمكننا أن نطرح مشكل الأعمال المتضمّنة في القول في علاقتها بالتّخييل، ولن يكون ذلك بمعنى العمل المتضمّن في القول المخصوص بالتّخييل بل يكون بمعنى السؤال التالي:

> كيف كانت اللغة المستعملة في الخطاب التخييليّ هي اللغة العاديّة وهل بإمكانها الحفاظ على معناها العاديّ، والحال أنّها لا تسمح بإنجاز الأعمال المتضمّنة في القول المرتبطة بها دلاليّا؟

قبل أن نقترح إجابة عن هذا السؤال، نقول إنّ ‹سيرل› يقدّم تمييزين، أوّلهما تمييز بين **التّخييل والأدب**، والثاني تمييز بين **الخطاب التّخييليّ والخطاب المجازيّ**. ويرى ‹سيرل› أنّ الأدب لا يرتبط في كلّيته بالتخييل وكذلك التخييل لا يرتبط في كليّته بالأدب (يكفي أن نتذكّر الحكايات المضحكة): / [434]

(أ) إنّ **نوايا المؤلّف** هي التي تقرّر ما إذا كان مؤلّف معيّن تابعا **للتّخييل** أم لا.

(ب) إنّ **التقييم** الذي يتوفّر **للقارئ** عن المؤلّف هو الذي يسمح له بأن يعتبره **أدبا** أم لا.

وكذلك فإنّ ‹سيرل› يرى أيضاً أنّ الخطاب التخييليّ مثل الخطاب المجازيّ يوجد فيه تغيير لبعض القواعد الدلاليّة، إلاّ أنّ التمييز بين هذا النمط من الخطاب أو ذاك يكون بديهيّا إذا تذكّرنا أنّ الصّور البلاغيّة تظهر في الخطاب العاديّ مثلما تظهر في الخطاب التّخييليّ:

(أ) **الخطاب المجازيّ** ليس حرفيّا

(ب) **الخطاب التخييليّ** ليس جادّا.

ومصطلح **جاد** يحيل بصفة حصريّة على التزام المخاطب الشخصي بأنّ القول الذي ينتجه أو الأقوال التي ينتجها حقيقيّة.

وينصبّ اهتمام ‹سيرل› هنا على التميز بين **الخطاب الجادّ غير التخييليّ والخطاب التخييليّ غير الجاد**. ويقارن بين الخطاب الحرفيّ الجادّ والخطاب الحرفيّ غير الجادّ

ويستنتج أنّ المخاطِب في الخطاب الأوّل قد احترم عددا من القواعد التي أهملها المخاطِب في الخطاب الثاني، وهي قواعد الإخبار (بما أنّ الأشكال اللغويّة المطابقة لعمل الإخبار هي نفسها الأشكال الأكثر تواترا في الخطاب التخييليّ):

قواعد الإخبار:

1. **القاعدة الأساسيّة:** إنّ المضطلع بالإخبار يضمن صدق القضيّة المعبّر عنها.

2. **القواعد التمهيديّة:** على المتكلّم أن يكون قادرا على تقديم الأدلّة والأسباب والعلل التي تثبت صدق القضيّة المعبّر عنها.

3. ينبغي ألاّ يكون صدق القضيّة المعبّر عنها ظاهرا للمتكلّم ولا للمستمع في مقام إلقاء القول.

4. **قاعدة النزاهة:** المتكلّم ينطق عن اعتقاده ضمن السياق الذي ورد فيه إلقاء القول.

ويرى «سيرل» أنّ المخاطب في القول الذي يظهر في الخطاب التخييليّ **يوهم** بأنّه يقوم بإخبار. وفعل أوهم أو زعم ينبغي أن يفهم بمعنى أنّ **المخاطب في الخطاب التخييليّ لا يسعى إلى مغالطة مخاطبه** بخصوص التزامه ولا بخصوص نواياه. فإمكانيّة وقوع مثل هذا العمل للإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول إنّما تقوم على وجود مجموعة من المواضعات، غير اللغويّة ولا الدلاليّة، تعطّل الصلة بين دلالة الجملة وإنجاز العمل المتضمّن في القول الموافق لها (وهي في حالة الإخبار القواعد من 1 إلى 4).

فلنتأمّل، مثل «سيرل»، الفرق بين الخطاب التخييليّ والخطاب الكاذب: ففي النوع الأوّل، يوهم
المتكلّم دون أن تكون له نيّة المغالطة مع وجود / مواضعات معطّلة. أمّا في النوع الثاني فللمخاطب [435]
نيّة المغالطة مع أنّ القواعد غير معطّلة.

ولكي ينجز المخاطِب عمله الموهم دون نيّة في المغالطة، ينجز بالفعل عملا متضمّنا في القول لإلقاء القول ممّا جعل «سيرل» يلاحظ أنّه **إذا كان العمل المتضمّن في القول موهوما، فإنّ عمل إلقاء القول واقعيّ.**

ولمّا كان المؤلّف قد خلق شخصيّات تخييليّة موهما بأنّه يحيل عليها، يمكننا، ونحن خارج التّخييل، أن نحيل عليها بطريقة أصيلة للغاية وذلك ضمن **خطاب جادّ عن التخييل**، والفرق بين الخطاب الجادّ والخطاب الجادّ عن التخييل هو، كما تبيّنه التسمية، أنّ الخطاب الجادّ لا يتحدّث عن الخطاب التخييليّ في حين أنّ الخطاب الجادّ عن التخييل يتحدّث عنه. والإحالة تستتبع التصديق بأنّ الشيء الذي نحيل عليه موجود. أمّا الإيهام بالإحالة فيستتبع الإيهام بالاعتقاد بأنّ الشيء الذي نحيل عليه موجود.

ومـن جهة أخرى فإنّ القاعدة الوحيـدة التي ينبغي للمتكلّم أن يحترمها في الخطاب التخييلـيّ هي قاعدة **الانسجام**: فكلّ الأحـداث التي تظهر في التّخييل ينبغي أن تكون منسجمة فيما بينها.

ومـع ذلـك فإنّ كلّ قول يظهـر داخل التّخييـل لا يوافق بالضـرورة عملا متضمّنا فـي القـول موهوما. ويمكن فعـلا أن توجد داخل الخطاب التخييلـيّ أقوال تحيل على شـخصيّات أو أماكـن أو أحداث وقعـت فعلا ويمكن للمخاطـب أن ينجز حول هذه الشخصيّات أو هذه الأماكن أو هذه الأحداث أعمالا متضمّنة في القول حقيقيّة.

ويمكننا أن نتذكّر في هذا الاتّجاه رواية مثل «**رباعي الإسكندريّة**» للورانس دورال. فالشخصيّات التي تظهر فيها خياليّة مثل الأحداث التي تروى فيها. ولكن المدينة ليست كذلك وهي في ذلك لا تختلف عن بحيرة ماريوتيس. وفي رواية «**دير بارما**» لستندال توصف معركة أوسترليتز وهي معركة حقيقيّة وذلك رغم أنّ كلاّ من فابريس وسانسيفيرينا غير موجودين. ويمكننا أن نقترح العديد من الأمثلة في هذا الاتجاه.

ويتصـدّى ‹سـيرل› أخيراً إلى مسـألة أخيرة وهي مسـألة الجدوى مـن التّخييل. لماذا نمضـي الوقت في كتابة خطابـات غير جادّة في التّخييل أو قراءتها ؟ وهو يرى أنّ الآثار التّخييليّة تحمل رسالة أو رسائل تنقل عبر الخطاب دون أن تكون **في** الخطاب بأتمّ معنى الكلمة.

3.3 مصاعب نظريّة التّخييل باعتباره زعما

تواجه نظريّة ‹سـيرل› عن التّخييل جملة من الصعوبات. فهي وإن تجاوزت العقبة التي تمثّلها فرضيّة وجود لغـة مخصوصة بالتّخييل أو عقبة عمل متضمّن في القول مخصوص بالتّخييل وهو في آخر المطاف يؤدّي إلى نفس الشيء، فإنّها تواجه مع ذلك عقبة أخرى/ [436]
هي العقبة المتعلّقة بمفهوم **عمل الإيهام دون نيّة في المغالطة** وهو مفهوم مركزيّ في هذه النظريّة. فالمتكلّم في القول التّخييليّ له فعلا نيّة الإيهام ولكن ليسـت له نيّة المغالطة: فهو إلى جانب ذلك، ينوي الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول وهو عامّة عمل متضمّن فـي القول يفيـد الإخبار. ولهذا الغرض فإنّ المخاطِب، كما يلاحظ حقّا ‹سـيرل›، يقوم بعمل إلقاء قول حقيقيّ تماما. ولكن لكي يكون عمله في الإيهام بإنجاز عمل إخباريّ مكلّـلا بالنجـاح، لا يمكنه أن يقول ما اتّفق: إذ لا بدّ لـه من أن يقول جملة نحويّة وأن تكون هذه الجملة هي الشـكل الذي يرتبـط به إنجاز العمل الإخباريّ داخل الخطاب العـاديّ. وهكـذا فإنّه لا يوجـد بين الجملة التـي يقولها المتكلّم في القـول التّخييليّ بنيّـة الإيهـام بإنجاز عمل متضمّن في القـول يفيد الإخبار والجملة الـواردة في الخطاب العاديّ أيّ اختلاف في الظاهر إذ يكمن الاختلاف الوحيد بينهما في نوايا المتكلّم. إلى هذا الحدّ ليسـت هناك صعوبة: إذ المخاطب يقول جملة نحويّة ذات شـكل إخباريّ بنيّـة الإيهام بإنجاز عمـل متضمّن في القول، وهناك مجال واسـع للاعتقاد بأنّ مخاطَبه

سيصدّق بأنّه ينجز عملا متضمّنا في القول يفيد الإخبار. الإشكال يطرح عندما يقع تغيير نيّة المخاطِب الأولى، وهي نيّة الإيهام بإنجاز العمل المتضمّن في القول المفيد للإخبار وذلك بأن تضاف إليها نيّة ثانية هي نيّة عدم المغالطة. ومن هذا المنطلق ينبغي فعلا أن نضيف إلى شروط نجاح عمل الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول، شروط نجاح عمل الإيهام الخاليْ من المغالطة. ولنعدّد الشروط الأولى والثانية:

شروط نجاح عمل الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار

أ. إنجاز عمل إلقاء قول

ب. أن يكون هذا العمل مطابقا لإلقاء قول جملة نحويّة تامّة ذات صيغة إخباريّة.

شروط نجاح عمل إيهام خال من المغالطة

أ. الإشارة إلى أنّ عمل الإيهام عمل مُوهِمٌ

يتمثّل الإشكال في وجود تناقض بين الشرط (ب) من عمل الإيهام لإنجاز عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار والشرط الوحيد لعمل الإيهام الخالي من المغالطة: إذ لا يمكننا أن نقول في نفس الوقت جملة نحويّة تامّة ذات صيغة إخباريّة ونشير إلى أنّ العمل المنجز فيها هو عمل موهم، إلاّ إذا أرفقناها بمقدّمة أو بملحق يشير إلى هذه السمة غير الجادّة. والحال أنّه لا يوجد في التّخييل مقدّمات أو ملاحق من هذا القبيل.

المقدّمة الوحيدة الموجودة فيما نعلم هي الافتتاحيّة التقليديّة في الحكايات الخرافيّة: «**كان يا ما كان في قديم الزمان...**» ولكن ظهورها مع الأسف في هذا النمط الوحيد من التخييل يمنعنا من اعتبارها حلاّ للإشكال.

[437] وهكذا نرى أنّ الحلّ الذي اقترحه ‹سيرل› يتعرّض إلى بعض الصعوبات. /

4.3 الإيهام دون نيّة المغالطة: صعوبة تحديد مدى [الواسم التّخييليّ]

ومع ذلك يمكن لنا أن نحسّن الوضعيّة: إذ يكفي لتحقيق ذلك أن نقرّر أنّ كلّ قول يظهر في خطاب تخييليّ يوافق **بالضرورة** عملا موهما بإنجاز عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار، دون نيّة في المغالطة. وبعبارة أخرى فإنّ كلّ قول في خطاب تخييليّ يقع في مدى **مؤشّر تخييليّ** ما [قياسا على مدى العوامل المنطقيّة مثل النفي] كاف للإشارة إلى أنّ العمل المتضمّن في القول موهم. وهذا يمكن أن يكون كافيا لتلبية الشرط المتعلّق بنجاح عمل الإيهام الخالي من المغالطة وذلك دون الوقوع في التناقض مع الشرط الثاني لنجاح عمل الإيهام بإنجاز عمل متضمّن في القول للإخبار.

ونلاحظ أنّ هذه الفكرة توافق إذا ما انتشرت مجموع النصوص التخييليّة التي ترد فيها صيغة تشير إلى سمتها التخييليّة وذلك على نحو جملة «**كان يا ما كان في قديم الزمان**».. بالنسبة إلى الحكايات الخرافيّة.

غيـر أن هـذا الحل لا يخلو من صعوبات، إذ يؤكّد ‹سـيرل› أنّ الأقوال التي تعبر في نـصّ تخييليّ ما عن قضية صادقة تتوافق تماماً مع الأعمـال المتضمّنة في القول الحقيقيّة التـي تفيد الإخبار. وبعبارة أخرى إذا كان لا بدّ من أن نميّز داخل خطاب تخييليّ وحيد بيـن الأقوال التي تعبّر عـن قضية صادقة يتحقّق فيها عمل متضمّـن في القول أصيل يفيد الإخبار وبين الأقوال التي تعبّر عن قضية كاذبة يتحقّق فيها دون نيّة المغالطة فعل الإيهام بعمـل متضمّن في القول يفيد الإخبـار، فإنّه لم يعد بالإمكان أن نقبل بأنّ جميع الأقوال في الخطاب التخييليّ تقع في مدى [أو حيّز]واسم للتّخييل [يتسلّط عليها] .

وقد يكون من الممكن إدخال تعديل جديد على نظرية ‹سـيرل› حول التّخييل حتىّ تكون نظريّة قابلة للاستمرار. ويتمثّل هذا التعديل في حذف التّمييز بين الأقوال الصادقة والأقـوال الكاذبة داخل خطاب تخييليّ وهو أمر سـينجر عنه اعتمـاد الحل المذكور أعلاه. وإذا ما اسـتقام ذلك فإنّ جميع الأقوال التي تظهر في الخطاب التخييليّ الذي عُدّ كذلك لأنّه منشور في سلسلة **روايات** أو سلسلة **تخييليّة**، **هي بالضرورة أقوال:**

(**أ**) لا يلتزم فيها المخاطب بقواعد الإخبار المحددة بين 1 و4،

(**ب**) يوهم فيها المخاطب بأنّه يحترم هذه القواعد،

(ج) لا يسعى فيها المخاطب إلى خداع مخاطبه فيما تعلّق بهذه النقطة،

(د) تطبّق فيها المواضعات الخاصّة بالتّخييل،

(هـ) يعرف فيها المخاطب أنّ مخاطبه لا يحترم القواعد المحدّدة بين 1 و4.

ولكن لكي يطبّق هذا الحلّ فعلا في الإطار الذي توقّعه ‹سيرل›، ألا ينبغي كذلك القبول بإدخال تعديل أخير على نظريّة / التّخييل لديه، إذ لا بدّ من التسـليم بأنّ الخطاب [438] التخييلـيّ خطاب مجازيّ، بمعنى أنّه خطاب غير حرفيّ. والحقيقة أنّه من زاوية النظر هذه فـإنّ المتكلّم الذي يظهر في الخطاب التخييليّ يقصد بذلك إلى أن يعرّف مخطابه بأنّ القواعـد الدلاليّة التي تحكم معنى قوله هـي التي تطبّق (إنّه ملفوظ حرفيّ) وأنّ القواعد المحدّدة بين 1 و4 والتي تحكم العمل المتضمّن في القول الذي يفيد الإخبار قد عطّلت. ولكـن إذا كانت القواعد المحدّدة بيـن 1 و4 والتي تحكم العمل المتضمّن في القول الذي يفيد الإخبار قد عطّلت فإنّ القول إذن غير حرفيّ. ويرجع ذلك إلى أنّ هذه القواعد (وهذا هو جوهر تعريف العمل المتضمّن في القول) إنّما هي جزء لا يتجزّأ من دلالة القول الحرفيّة.

وهكذا فلإنقاذ نظريّة التّخييل لدى ‹سـيرل› لا بدّ من أن تدخل عليها ثلاثة تعديلات مهمّة:

(أ) لا مجال للتفريق داخل الخطابات التخييليّة بين الأقوال الصادقة والأقوال الكاذبة فجميعها يخضع للمعالجة نفسها.

(ب) جميع الأقوال التي تظهر في الخطاب التخييليّ توافق **بالضرورة** عمل الإيهام بتحقيق عمل متضمّن في القول يفيد الإخبار دون نيّة المغالطة.

(ج) خطاب التخييل ليس خطابا غير جدّيّ فحسب وإنّما هو كذلك خطاب غير حرفيّ.

غير أنّه بإدخال هذه التعديلات الثلاثة لم يعد من الممكن أن نتعرّف بيسر إلى نظريّة ‹سيرل›. وفضلا عن ذلك يمكننا أن نتساءل عمّا إذا كان عمل الإيهام هو حقيقة العمل الذي ينجزه مخاطب متخيّل. وأخيراً، فرغم أنّ الفكرة التي مفادها أنّ الخطاب التخييليّ خطاب غير حرفيّ فكرة مثمرة للغاية في تصوّرنا، فممّا لا شكّ فيه أنّها غير مقبولة تماماً في عرف ‹سيرل›.

4. الصدق والتّخييل: نظريّة العوالم الممكنة

1.4 التّخييل

لقد رأينا في بداية هذا الفصل أنّ العقبة الأساسيّة التي تواجه نظريّات السّرد البنيويّة الواقعة حتما خارج الميدان الأنطولوجيّ تكمن في الطابع التخييليّ لقسم كبير من القصص. فماذا يوافق هذا الطابع التخييليّ؟ يمكن القول بصفة تقريبيّة جدّا (وهو ما سنعود إليه لاحقا) إنّ **قصّة ما تكون قصة تخييليّة إذا كان الخطاب يمثّل أفرادا يمارسون فعلا ما على أشياء ما داخل وضعيات مّا، في حين أنّ المخاطب يعتقد أنّ هؤلاء الأفراد وهذه الأشياء وهذه الوضعيات لا وجود لها أو أنّها توجد على الوجه الذي يصفها به.** وبعبارة أخرى فإنّ الأشياء والأفراد والوضعيات الخاصة بالخطاب التخييليّ لا وجود لها خارج هذا الخطاب.

مصطلح **أنطولوجيا** مصطلح فلسفيّ يعني بالنسبة إلى نظرية معيّنة جملة الأشياء الماديّة أو العقليّة التي تقبل بها هذه النظرية. ويمكن أن تعتبر الأنطولوجيات وهي تواجه مشكل التخييل مقسّمة إلى صنفين كبيرين هما: / [439]

(أ) الأنطولوجيّات التي تعتبر أنّ الأشياء (في معناها الواسع) الخاصّة بالتّخييل جزء من الأنطولوجيا بمعنى تلك التي تسند لأشياء التّخييل نمطا من الوجود يمكن أن يبلغ حدّ التوافق مع وجود الأشياء المنتمية إلى العالم الواقعيّ.

(ب) الأنطولوجيّات التي تعتبر أنّ الأشياء الوحيدة الموجودة هي الأشياء التي تنتمي إلى عالم الواقع أنطولوجيات يمكن أن تنكر أيّ وجود لأشياء خاصّة بالتّخييل.

يمكن إذن تعريف التّخييل في علاقته بانتفاء وجود الأشياء التي يصفها. وفي هذه الحالة سيقال إنّ الأقوال في الخطاب التخييليّ كاذبة أو مجرّدة من قيمة الصدق.

2.4 التّخييل وقانون التماسك المنطقيّ

إنّ لهذا الانتفاء في وجود الأشـياء الخاصة بالتّخييل عددا معيّنا من النتائج، ولعلّ أهم نتيجة هي أنّ هذه الأشـياء لا ينبغي لها أن تذعن للقوانين الفيزيائيّة التي تحكم الأشـياء في عالم الواقع. والأسوأ من ذلك أنّ الأقوال التي تصفها وتصف سلوكها لا ينبغي لها أن تستجيب لقانون الثالث المرفوع.

قانون الثالث المرفوع

لا يمكن لقضية ما ونقيضها أن يكون كلاهما صادقا.

فعلى سبيل المثال لا يمكن للقولين (8) و(8') أن يعتبرا في الوقت نفسه عن قضيتين صادقتين.

(8) خرجت المركيزة في الساعة الخامسة.

(8') لم تخرج المركيزة في الساعة الخامسة.

غير أنّ العديد من النظريّات (انظر خصوصاً ‹بانفيلد› 1982) تفترض أن تكون القضايا التي يعبر عنها الخطاب التخييليّ متماسكة فيما بينها:

قانون التماسك المنطقيّ

ينبغي أن تكون جميع أحداث التخييل متماسكة فيما بينها أي ينبغي لها أن تستجيب لقانون الثالث المرفوع.

ولنـا أن نتذكّر أيضاً أنّ الخطاب التخييليّ يحترم حسـب ‹سـيرل› ضـرورة الالتزام بالانسـجام. فهذه الطريقة في النظر إلى الأشـياء لا تبتعد كثيراً عـن الزاوية التي يتوافق وفقها الخطـاب التخييليّ مع جملة من القضايا التي تمّ التأكّد منها في عالم ممكن (أو في العديد من العوالم الممكنة).

والحال أنّ بعض خطابات التّخييل، وقد سـبق أن لاحظنا ذلك أعلاه، تمثّل، حسـب الحالات، تضاربات أو تناقضات أو مفارقات. وهذه التضاربات تكون في غالب الأحيان إراديّـة. وبمعنـى آخر فإنّ عدم إدماجها في تأويل الخطـاب التخييليّ الذي يتضمّنها يعني عدم فهم هذا الخطاب. ومن المشـاكل التي تطرحها الخطابات التخييليّة هذه، استحالة اعتبارهـا مجموعة من القضايا التـي يتمّ التأكّد منها داخل عالـم ممكن: وبالفعل فإنّ [440] عالما **ممكنا** ما / لا يمكن حدّيا أن يتضمّن أحداثا متناقضة لأنّه سـيكون عند ذلك عالما **مستحيلا**.

لقـد اقترحت العديد من الحلول التي تحاول أن تنقذ فكرة التّخييل الذي يوافق عالم الممكن خصوصاً بالبحث عن حلّ لمشكل **التّخييلات غير المتماسكة** (انظر خصوصاً ‹كرسّـويل› Cresswel 1983 و 1985). إلّا أنّنـا لن ننظر هنا إلّا فـي أكثرها أهمّية وهي

تلــك التي اقترحها ‹لويــس› (1983) فيما ذيل به مقاله حول معالجة التّخييل ضمن نظريّة العوالم الممكنة.

3.4 التّخييل والعامل المفهوميّ

توجد صلات لا يمكن تجاهلها بين نظريّة لاويس والنسخة المعدّلة من نظرية ‹سيرل› التي اقترحناها في نهاية الفقرة الســابقة. فهذه النظريّة تعتبر أنّ كلّ قول يظهر في خطاب تخييلــيّ (ولكن كلّ قول يتحدّث أيضاً عن شــخصية متخيّلــة) يتضمّن عاملا مفهوميّا intensionnel في شكل سابقة ضمنيّة مفادها «**في هذا التخييل أو ذاك...**»

هكذا فإنّ كلّ جملة في رواية **مادام بوفاري** ستكون لها مقدمة ضمنيّة وتقدّم كما يلي:

(9) في رواية **مادام بوفاري**، شارل...

وبعد جملة من المحاولات غير المرضيّة يقترح لاويس أن يجري التحليل التالي على العامــل الذي مفــاده «**في هذا التّخييل أو ذاك...**» (حيث يكون العنصر ϕ مطابقا لقضية من قضايا التّخييل):

إنّ جملة ماّ من الجمل التي تحمل الشكل التالي «في سياق التخييل خ، يكون العنصر ϕ» تعــد جملــة صادقة صدقا غير مفرغ من معناه إذا وفقط إذا اعتبرنا أن عالما ما يُعَدّ فيه خ حدثا معروفا ويعد فيه العنصر ϕ صادقا هو مختلف عن عالمنا اختلافا أقلّ من اختلاف أيّ عالــم يعتبر فيه خ حدثــا معروفا ويعتبر العنصر ϕ غير صادق. إنهّا جملة صادقة صدقا مفرغا من معناه إذا لم يكن هناك عالم يعتبر فيه خ حدثا معروفا.

إن هذه الشــروط للصدق التي تخص جملة تحمل هذا الشــكل «في ســياق التخييل خ، يكون العنصر ϕ» تستجيب لمشغلين اثنين:

(أ) أحدهما وضع شروط صدق العنصر ϕ ضمن خ،

(ب) والثاني ضمان ما يكفي من التقارب بين عالم الواقع والعالم الذي يتأكد من الجملة حتى يمكن أن تخدمنا المعارف التي نمتلكها عن العالم الواقعيّ في تأويل خ.

والملاحــظ أنّه في هذا التعريف، وســنرى أنّ ذلك لا يبتعد كثيــراً عن التّخييلات غيــر المتماســكة، تكون الجملة صادقة بشــكل مفــرغ من معنــاه إذا كان الحدث الذي تنقله لا تتســنىّ معرفته. وبمعنى آخر إذا كان التّخييل مســتحيلا. ويكون التّخييل مستحيلا في حالتين:

(أ) الحكاية مستحيلة لأنّ الوقائع التي ترويها لا تخضع لقانون الثالث المرفوع.

[441] (ب) الحكاية نفسها تستلزم عجز أيّ كان عن روايتها. /

ومن الممكن أن يعتبر كلّ شيء صادقا بشكل مفرغ من معناه في الحالة الأولى أي في الحكايات المستحيلة: وهذا يعني القول بأنّ لكلّ الحكايات المستحيلة نفس الدلالة. ولتجنّب هذه النتيجة غير السارّة يقترح لاويس الحل التالي:

أ) حتىّ في التّخييلات غير المتماسكة توجد أجزاء متماسكة،

(ب) كلّ جزء من هذه الأجزاء المتماسكة يوافقه عالم ممكن تتحقّق فيه،

(ج) من هذا المنطلق يكون هناك حلّان:

أ) إمّا أن نعتبر أنّ العنصر ϕ صادق ضمن التّخييل خ إذا كان العنصر ϕ صادقا في **كلّ** مقطع متماسك من مقاطع خ.

ب) أو أنّ العنصر ϕ صادق ضمن التّخييل خ إذا كان العنصر ϕ صادقا في أيّ مقطع كان من مقاطع خ.

وحسب رأي ليويس فإنّ مزيّة الحلّ الثاني في أنّه يسمح بأن يكون قولان متناقضان صادقين ضمن التخييل نفسه مع استبعاد المشكل الذي قد يطرحه عالم مستحيل أو مشكل الحقيقة المفرغة من معناها. وإضافة إلى ذلك فإنّه إذا قبلت إمكانية وجود أقوال متناقضة تؤخذ خصوصيّة التّخييل بعين الاعتبار، أي خصوصيّة طابعه غير المتماسك.

4.4 عدم التماسك القصديّ وعدم التماسك غير القصديّ

إنّه من المهم جدّا، مثلما لاحظ ليويس، مصيبا في ذلك أيّما إصابة وهو السبب الذي جعله يعتمد الحلّ الثاني بدلا من الأوّل أن يتمّ اقتراح تحليل لا يقصي السمة غير المتماسكة التي يتّسم بها تخييل ما لا سيّما إذا كانت هذه السمة قصديّة، أي خاصّة إذا كانت للمخاطب نفسه نيّة إنتاج تخييل غير متماسك. ومع ذلك فإنّ الحلّ الذي يقترحه، وإن كان يمكّن في الآن نفسه من تفسير بعض التّخييلات غير المتماسكة وعدم إنكار سمتها غير المتماسكة، لا يمكّن من التفطّن إلى جميع التّخييلات غير المتماسكة. والأسوأ أنّه لا يسمح بالتفطّن إلى جميع التّخييلات التي تكون غير متماسكة عن قصد.

وفعلا فإنّ الحلّ الذي انتهجه ليويس يصلح للتّخييلات غير المتماسكة التي تنقل حكاية مستحيلة ولا يصلح لتلك التّخييلات التي تستلزم أنّه لم يوجد أيّ شخص قادر على روايتها.

ومن أمثلة التخييل الذي اعتبر غير متماسك لأنّه لم يوجد أيّ شخص قادر على روايته يمكن اقتراح شريط «**شارع الغروب**» (Sunset Boulevard). ففي بداية الشّريط تطفو جثة على سطح مسبح داخل إقامة نجم مشهور بشارع الغروب، وتروي هذه الجثة اعتماداً على تقنية الصوت من خارج

الشاشة والومضة الوراثيّة القصة التي يعرضها الشريط فيما بعد. ومن البديهيّ أنّ عدم التماسك هذا مقصود ويتوافق والموقف المسبق الذي اتّخذه كلّ من كاتب السيناريو والمخرج. / [442]

إنّ نظريّة التّخييل لدى ليويس تسمح بتفسير قسم من التخييلات الّلا متماسكة. ومن هذا المنظور لا يعتبر الحلّ الذي جاء به مرضيّا رغم أنّه مغر في الظاهر.

وما يشير إليه هذا الإخفاق هو أنّه لا معنى لإرساء مفهوم الصّدق بالنسبة إلى التّخييل: فـإذا كان من الأكيـد أنّ كلّ ملفوظ مـن ملفوظات التّخييل إنّمـا يكون صادقا أو كاذبا بحسـب الشـيء الذي يتحدّث عنـه ووفق ما يقوله، فإنّ البحـث في مقابل ذلك عن قيم الصدق التي تسـمح بالقول إنّ جميع أقوال التخييل صادقة يمثّل مشروعا لا طائل مـن ورائه، وذلـك حتىّ لو صرفنا النظر عـن مخاطر الإخفاق التي ينطـوي عليها، على نحو ما سنرى لاحقا.

5. مقاربة تداوليّة لمسألة التّخييل

لقد قمنا فيما تقدّم بتعداد المشـاكل التداوليّة التي يطرحها التّخييل من حيث أهمّيته وشـروط نجاح أعمـال الإحالة التـي تتحقّق فيه وما ينجـز داخله من عمـل متضمّن في القول أو أعمال متضمّنة في القول. فمشـكل التّخييل ليس مشـكلا لغويّا ولا يوجد له حلّ منطقيّ مثلما رأينا للتّو. ونودّ الآن أن نبرز أنّ مشـكل انتفاء وجود الأشـياء الخاصّة بالتّخييـل لا يفضي إلا إلـى نتائج تداوليّة تتعلّق بتأويل الأقوال. وسـنتولّى سـريعا تقديم مخطّط لنظريّة تداوليّة عن التّخييل يكون هدفها الإجابة عن الأسئلة التالية:

(أ) كيف يمكننا إدراك خطابات التّخييل وتأويلها؟

(ب) ما هي شروط نجاح عمل إحاليّ يكون متعلّقا بشيء تخييليّ؟

(ج) ما هو العمل المتضمّن في القول الذي ينجز داخل قول تخييليّ؟

(د) لماذا نمضي وقتا لإدراك خطابات تخييليّة ولتأويلها؟

والملاحظ أنّ السـؤال الأوّل يمثّل وجها عرفانيّا من وجوه المشكل الأنطولوجيّ، إذ ليس السؤال المطروح **ماذا يوجد**؟ بل السؤال هو **كيف لنا إدراك ما لا يوجد**؟ وسنقترح إجابات على هذين السـؤالين في إطار نظريّة تداوليّة حديثة وهي نظرية المناسبة لـ«سبربر و«ولسون».

1.5 شروط نجاح عمل الإحالة على شيء تخييليّ

كيف يمكن أن تحدّد شـروط نجاح عمل إحاليّ مّا؟ يمكن أن تتّخذ الإجابة عن هذا السؤال منحيين بسبب خصوصيّة الأشياء التخييليّة إن لم نقل انتفاء وجودها.

(أ) يمكن اعتبار شروط نجاح عمل من أعمال الإحالة على شيء تخييليّ ما شروطا **تختلف اختلافا تامّا** عن شروط نجاح عمل الإحالة على شيء موجود في العالم./ [443]

(ب) يمكن أن نعتبر أنّ شروط نجاح عمل الإحالة على شيء تخييليّ ما **تماثل تماماً** شروط عمل الإحالة على شيء موجود في العالم.

إنّ للاختيار الأوّل من الاختيارين عددا من النتائج:

أ) هو خيار تترتّب عنه إمكانيّة التّمييز بين عمل الإحالة على شيء تخييليّ ما وعمل الإحالة على شيء موجود في العالم أي إنّ أمرا ما يفرّق بينهما ويذهب أبعد من التفريق بين الأشياء التابعة لهما، إذ أحدهما موجود والآخر غير موجود.

ب) إنّه خيار يترتّب عنه، **بالضرورة**، وجود اختلاف بين القيام بعمل إحالة على شيء تخييليّ والقيام بعمل إحالة على شيء موجود في العالم فيما يتعلّق بمقاصد كلّ من المخاطب والمخاطب.

ج) إنّه خيار يترتب عنه أنّ المسار التأويليّ المتعلّق بعمل الإحالة على شيء تخييليّ ما يختلف عن المسار التأويليّ المتعلّق بعمل الإحالة على شيء موجود في العالم.

إنّ كلّ هـذه النتائج مجتمعة تفضي إلى خاتمة عامّة: فاللغة المستخدمة في خطاب التّخييل من أجل الإحالة على شيء تخييليّ ليست هي نفس اللغة المستخدمة في الخطاب العاديّ من أجل الإحالة على شيء موجود في العالم. على أنّه سبق لنا أن دحضنا هذه الفرضيّة التي لا تُقبل لأسباب مختلفة. فالمنحى الأوّل المتعلّق بشروط النجاح في فعل الإحالة على شيء تخييليّ غير مقبول بدوره ولا بدّ إذن من التحوّل إلى المنحى الثاني.

في الفرضيّة الثانية تكون شروط النجاح هي نفس شروط نجاح عمل إحالة على شيء موجود في العالم. ومن هذا المنطلق يطرح سؤال آخر: **ألا يؤدّي انعدام وجود أشياء للتّخييل إلى حتميّة إخفاق الأعمال التي تحيل على هذه الأشياء؟**

وللإجابة عن هذا السؤال فلنذكّر بشروط نجاح عمل الإحالة:

شروط نجاح عمل الإحالة

> يقال عن عمل إحالة ما إنّه ناجح إذا كان الشيء الذي يسنده المخاطب باعتباره مرجعا للعبارة الإحاليّة مطابقا للشيء الذي كان للمخاطب مقصد في تعيينه بفضل استخدام هذه العبارة الإحاليّة.

إنّ هـذه الصياغة لشروط النجاح في عمل الإحالة لا تفضي إلى الإخفاق الشامل لأعمال الإحالة على شيء تخييليّ مّا، إلّا إذا كان مصطلح **الشيء** محصورا في الصيغة

التالية « (يحيل) على الأشـياء الموجود في العالم». في حين أنّه ما من سـبب يحمل على التفكير بأنّ الأمر كذلك.

ورغم ذلك كلّه يمكن التساؤل حول **الحكم الذي يمكن أن ننزّل فيه حينئذ أشياء التّخييـل**. ألا ينبغي إقحامها في أنطولوجيتنا وأن نسـند إليها حكمـا وجوديّا يمكن أن يجعل منها معادلة للأشياء الموجودة في العالم؟ / [444]

2.5 حكم منزلة أشياء التّخييل عرفانيّا

يمكن الإجابة عن هذا السـؤال بطرق عديدة سـواء أكان ذلك في معنى فلسـفيّ أم في معنى نفسـيّ. وسـنحلّل في هذا الموضع الإجابة النفسـيّة، وللإجابة عن السـؤال الفلسـفيّ سـنكتفي بالقول إنّ **الأشـياء المنتميـة حدّيّا إلـى التّخييـل لا وجود لهـا وإنّه لا مـكان لهـا إذن ضمـن الأنطولوجيـا**. غير أنّ عـدم وجودها لا يمنع من وضـع تصوّر لها. ولكي ننظر في الطريقة التي يتمّ بها تصوّرها نخصّص هذه الفقرة.

إنّ القول بأنّ شيئا ما لا وجود له لا يفيدنا بشيء - مثلما سنلاحظ ذلك - عن الطريقة التي يقع بها تصوّره لذا سنعتمد فرضيّة مفادها أنّ شيئا تخييليّا ما يتمّ تصوّره بنفس الطريقة التي يتمّ بها تصوّر شـيء موجود في عالم الواقـع، وبعبارة أخرى، إنّ المنظومة المفهوميّة لم يقع تغييرها. وسـنفترض سـيرا على خطى «سبربر» و«ولسـون» أنّ كلمات اللغة توافق متصوّرات. **وهذه المتصوّرات** تمثّل **عناوين في الذاكرة** يصنّف تحتها عدد من المعلومات ذات طبيعة مختلفة: **منطقيّة وموسوعيّة ومعجميّة**.

ويتمّ التفريق بين المعلومات المنطقيّة والموسوعيّة والمعجميّة بالطريقة التالية:

(أ) فأمّا الأولى فتوافق المعلومات التي تخصّ العلاقات المنطقيّة (الاستلزام والتناقض إلخ...) التي يمكن للمتصوّر أن يقيمها مع متصوّرات أخرى.

(ب) وأمّا الثانية فتوافق كل المعلومات ذات الطبيعة غير المنطقيّة التي نكوّنها عن المتصوّر والتي تسمح بأن نسند إليه ما صدقا إذا لم يكن له من قبل ما صدق.

(ج) وأمّا الثالثة فتتعلّق أخيراً بما يقابل المتصوّر في اللغة الطبيعيّة أي الكلمة (أو الكلمات) التي توافق هذا المتصوّر.

فعندمـا يكـون مقابل المتصوّر فـي اللغة الطبيعيّة اسـم علم، لا توجـد في الغالب معلومـات منطقيّة توافقـه. وتقوم فرضيتنا علـى أنّ المتصوّر المتعلّق بشـيء تخييليّ مّا، مثلما هو شـأن أغلب المتصوّرات التـي تكون مقابلاتها المعجميّة أسـماء أعلام يعتبر متصوّرا مركّبا مكوّنا من مختلف المتصوّرات التي يمكن أن تكون بدورها بسـيطة أو مركّبة. وترتبط المتصوّرات البسـيطة بمختلف الخصائص المسـندة إلى الشـيء في خطاب التخييل وتضاف إليها خاصية: وهي خصيصة أن يكون شيئا (أو شخصيّة) يتعلّق

بهـذا التّخييل أو ذاك. وتحت عنوان هذا المتصوّر الذي يوافق الاسـم المتخيّل المعنيّ بالأمر تكون طبيعة التّخييل في الخطاب المعنيّ محلّ تعيين.

ولنأخذ على ذلك مثال هاملت. فالمتصوّر المركّب لاسم **هاملت** سيكون مركّبا من المتصوّرات التالية: **أمير، دانماركيّ، طالب في فيتنبارغ، قُتِل أبوه، شخصية في مسرحية هاملت.** وتحت هاملت سنجد **مسرحية وعملا لويليام شكسبير ونصا متخيلا.** / [445]

وعندئذ بماذا يمكن أن تلبىّ شروط نجاح أعمال الإحالة على شيء تخييليّ ما ؟ تلبّى ببسـاطة لأنّها مشـتركة بين المؤلّف والقارئ، **فإذا كان القارئ قد فهم خطاب التّخييل** فذلك لأنّ هذه المجموعة من المعلومات بالذات هي التي قد تسـاعده من جهة أخرى على التعرّف إلى مرجع ما داخل العالم، هذا إذا وجد مثل هذا المرجع.

3.5 العمل المتضمّن في القول للتّخييل

لا يغيب عن الأذهان أنّ الصعوبة الأساسـيّة التي واجهت ‹سيرل› متأتّية من أنّ لأقوال خطـاب التّخييل عموما شـكلا إخباريّـا وأنّ القواعد التي يسـندها إلـى عمل الإخبار (وخصوصـاً قاعـدة النزاهـة) لا يمكـن تطبيقها على خطـاب التّخييل حيـث لا يلتزم المخاطب بصدق القضية التي يعبر عنّها في قوله وقد زال هذا الإشكال في نظريّة ‹سبربر› و‹ولسون›.

والحقيقة أنّ لـ‹سـبربر› و‹ولسون› نظريّة في الأعمال اللغويّة مبسّطة إلى أبعد حدّ. فهما يميّزان بين **ثلاثة أعمال متضمّنة في القول أساسيّة** (انظر أيضاً هذا الكتاب الفصل 1 الفقرة 3): عمل **قول إنّ، والأَمر بـ، والاسْتِخْبار عن.** ويتعلّق الأوّل بالإثبات أو الإخبار. أمّا الثاني فيتّصـل بالأمر أو الطلب ويرتبط الثالث بالتماس الإرشـاد أو السـؤال. ومـن البديهيّ أن يكون عمل **القول إنّ** موافقاً للأقوال التّخييليّة ذات الشـكل الإخباريّ. والحال أن **فعل القول إنّ** في نظريّة ‹سـبربر› و‹ولسـون› – وفي ذلك يكمن الحلّ – لا يقتضي أن يلتزم المخاطب بصدق القضية التي يعبّر عنها في قوله، تماماً كما لا يقتضي أن يكون القول حرفيّا.

> فـ«**القول إن ق**» يعني أن نبلغ أنّ **ق** هي تمثيل لفكر وقع تصوره كما لو كان وصفا لحال الأشياء في الواقع.

ومـع ذلـك يمكننـا التسـاؤل عمّـا إذا كان **القـول التخييلـيّ** تمثيـلا لفكر وقع تصوّره كما لو كان **حالة الأشياء في الواقع.** فكيـف يمكن الردّ على هذه الصعوبة الجديدة؟

4.5 فائدة التّخييل

إنّ الإجابة عن مشــكل **فائدة** التّخييل تحلّ ذلك المشــكل الــذي يطرحه تحليل قول تخييليّ ما باعتباره تمثيلا لفكر وقع تصوّره كما لو كان واصفا حال الأشـياء في الواقع. وفي اعتقادنا فإنّ خطاب التّخييل يوافق بشكل غير مباشر وصف حال الأشياء في الواقع. إنّ طبيعة هذه السمة غير المباشرة هي التي ستكون موضوع اهتمامنا الآن.

لقد تعرضنا في موقع سابق إلى أنّ الفكرة التي بمقتضاها يعتبر خطاب التّخييل خطابا حرفيّـا فكرة تطرح بعض الصعوبـات. وفضلا عن ذلك لا يمكــن أن ندعم الفكرة القائلــة إنّ خطــاب التّخييل يمثّل عالم الواقع تمثيلا **حرفيّـا**. بل على العكس من ذلك، فنحن نقترح أن يُعتبر خطاب التّخييل تمثيلا دون مســتوى الحرفيّة لفكر هو في حدّ ذاته وصف لعالم الواقع وأن يعتبر خطابا يمثّل هذا الفكر بسبب **علاقة التشابه** التي تجمعهما.

[446] وفي نظريّة «سـبربر» و«ولســون» يمثّل التشــابه بين القول والفكر الذي يمثّله/ **تشـابها بين تمثيلين لهما شكل قضويّ** يقع تأويلهما بالنظر إلى السياق نفسه. ويقع تحديد هذا التشابه بالطريقة التالية:

التشابه بين التمثيلات ذات الشكل القضويّ

أ. إنّ مجموع الاستلزامات السياقيّة **س** التي يتمّ استخراجها من تمثيل **ث** في سياق **س** ومجموع الاستلزامات السياقية **س'** التي يتمّ استخراجها من تمثيل **ث'** في نفس السياق **س** تعدّ متماثلة: فالتشابه إذن بين **ث** و**ث'** تشابه تامّ.

ب. مجموع الاستلزامات السياقيّة **س** التي يتمّ استخراجها من تمثيل **ث** في سياق **س** ومجموع الاستلزامات السياقية التي يقع استخراجها في نفس السياق **س** تجمعها علاقة تقاطع: إذ إنّ التشابه بين **ث** و**ث'** ليس تاما وجميع درجات التشابه ممكنة حسب عدد الاستلزامات السياقية المشتركة.

ج. إنّ مجموع الاستلزامات السياقيّة **س** التي تستخرج من تمثيل **ث** في السياق **س** ومجموع الاستلزامات السياقية **س'** لتمثيل **ث'** في السياق **س** نفسه ليس لها أيّ استلزام سياقيّ مشترك: فلا وجود إذن لتشابه بين **ث** و**ث'**.

وهكــذا فإنّ قولا ما ســيكون تمثيلا حرفيّــا للفكر في الحالة الأولى وســيكون تمثيــلا للفكر دون مســتوى الحرفيّة فــي الحالة الثانية في حين أنّه لــن يمثّل الفكر في الحالة الثالثة.

وتكون فرضيتنا إذن هي التالية:

(أ) إنّ خطابا للتّخييل هو تمثيل دون مستوى الحرفيّة لفكر المخاطب، بما أنّ هذا الفكر يتمّ إدراكه على أنّه وصف لعالم الواقع أي باعتباره جملة من المعتقدات العامّة جدّا حول العالم.

(ب) خطاب التّخييل يتكوّن من سلسلة من الأقوال التي تعادل عددا من أعمال **القول إنّ**... غير حرفيّة، والتي لا يلتزم المخاطب فيها بصدق القضية المعبّر عنها.

(ج) خطاب التّخييل يتقاسم، فضلا عن لاحرفيته، خاصّية أخرى مع الاستعارة، إذ لا توجد طريقة أخرى لإبلاغ فكر المخاطب حرفيّا.

(د) ومثلما هو الشأن في الاستعارة، وربمّا لنفس السبب، لا يمكن ترديد خطاب تخييليّ إبداعيّ بشكل يبعث على الرضا. إذ لا تتوافق قراءة تلخيص لمسرحية بيرينيس مع قراءة المسرحية نفسها وذلك على الرغم ممّا يراه التلاميذ.

[447]

17. الانسجام: الزمنيّة والعلاقة الغرضيّة والتعقيب

ترجمة: سهيل الشملي

من القضايا الكبرى في تحليل الخطاب قضيّة **الانسجام**. فهي مسألة كلاسيكيّة فعلا من جهة أنّها أدّت، في مجال تحليل الخطاب عامّة وفي لسانيّات النصّ على وجه التّخصيص، دورا كان مماثلا لدور مفهوم **النحويّة** في النحو الشكليّ. فالقضيّة المحوريّة في تحليل الخطاب يمكن صياغتها على النحو التالي: بأيّ الشروط يمكن لخطاب، أي متتالية من الأقوال، أن يوسم بكونه خطابا حسن الصياغة أو منسجما؟ فشروط الانسجام، على تعدّدها، تتدخّل فيها إجمالا عوامل لغويّة وعوامل غير لغويّة في الآن نفسه. فحينئذ هل من الممكن أن نعتبر الخطاب نتاجا لقواعد تضمَن انسجامه، أي خاصّية تلاؤم وجوه التسلسلات فيه [مثل التعقيب والاستئناف]؟ قبل النظر في مشكلة قواعد الانسجام ارتأينا تناول بعدين رئيسيّين لانسجام الخطابات: بعده الزمنيّ وبعده الإحاليّ.

1. الانسجام الزمنيّ

لقد تمّ بيان دور الأزمنة في تنظيم الخطابات وانسجامها وتحليله منذ مدّة، خاصّة في أعمال ‹بنفنيست› (1966) و‹فاينرش› Weinrich (1973).

1.1 مستويان لعملية القول وموقفان للتكلّم

1.1.1 الحكاية والخطاب.

تحدّد أزمنة الفعل، بالنسبة إلى ‹بنفنيست›، نظامين متمايزين متكاملين لا يحتوي كلّ واحد منهما إلاّ على قسم من أزمنة الفعل ومستويين للقول هما **الحكاية والخطاب**.

(أ) يستبعد **قولُ الحكاية**، حسب ‹بنفنيست›، وهو قول مقصور على اللغة المكتوبة، كلَّ شكل لغويّ ذاتيّ، ويتجلّى باعتباره «قصّا لأحداث من الماضي» أو «عرضا لوقائع حدثت في وقت ما من الزمن دون أيّ تدخّل من المتكلّم في القصّ» (Benveniste 1966, 239). فأزمنة قول الحكاية هي الماضي المبهم (الماضي البسيط) والماضي المستمرّ

وصيغة الفعل المشروط والماضي المنقطع. فزمن الحاضر مقصّى منه والزمن الأساسيّ فيه هو الماضي المبهم، زمن الأحداث خارج شخص الراوي.

[448] (ب) يحيل **الخطاب** على «كلّ قول يفترض متكلّما / ومخاطَبا، مع قصد الأوّل التأثير في الثاني بطريقة من الطرق» (Benveniste 1966, 242). فالخطاب، على عكس الحكاية، يستخدم بحرّية كلّ صيغ الفعل المسندة إلى الشخص. فكلّ الأزمنة ممكنة إلاّ واحدا هو الماضي المبهم. والأزمنة الثلاثة الأساسيّة للخطاب هي الحاضر والمستقبل والماضي المركّب (ثلاثتها مستبعدة من القصّ الحكائي). أمّا الماضي المستمرّ فمشترك بين مستويي الحكاية والخطاب.

يفترض تحليل «بنفنيست»، إذن، نظاما مزدوجا من التعالقات: فثمّة تعالق بين مستوى القول (**حكاية** مقابل **خطاب**) وأزمنة القول من جهة وبين مستوى القول والضمائر من جهة ثانية. **فالضمائر الإشاريّة أو المشيرات (أنا وأنتَ)** تنتمي فعلا إلى مستوى الخطاب. أمّا **الضمائر العائديّة أو المعوّضات** (ضمائر الغائب) فتنتمي إلى مستوى الحكاية.

2.1.1 القصّ والتعليق

يُعدّ تحليل «فاينرش» (1973)، في نفس الوقت، امتدادا لنظريّة «بنفنيست» (أزمنة الفعل تنتظم في نظامين يحيلان على مستويين للقول) ولنظرية «هامبرغر» Hamburger (1986): إنّ أزمنة الفعل خالية من كلّ إحالة زمنيّة وهي تمثّل «علامات عنيدة»، أي ذات درجة عالية من التواتر، تشير إلى **موقف تكلّم** (تعليق أو قصّ) وإلى **منظور تكلّم** (استرجاع أو استباق أو من الدرجة الصفر). ويختصّ تصنيف الأزمنة (انظر الرسم 1) بتوزيع تكامليّ لأزمنة الفعل ويفضّ بطريقة نصّيّة إشكال الفرق بين الماضي البسيط (المعروف بكونه زمن الأماميّة) والماضي المستمرّ (المعروف بكونه زمن **الخلفيّة**) المتعارضين على محور **الإبراز**.

منظور التكلّم	موقف التكلّم	
	قصّ	**تعليق**
استرجاع استباق النقطة الصفر	الماضي المنقطع مستقبل الماضي صيغة الفعل المشروط الماضي المستمرّ الماضي البسيط	الماضي المركّب المستقبل الحاضر
الإبراز		
خلفيّة أماميّة	الماضي المستمرّ الماضي البسيط	

الرسم 1 [449]

ملاحظة: التأويل الكلاسيكيّ للتقابل بين **الأماميّة والخلفيّة** مرتبط بالفرق الموجود بين **المعلومة التبئيريّة والمعلومة غير التبئيريّة** (انظر «هوبير» و«طمسن» Hooper 1979,Hooper et Thomson 1980). غيـر أنّ راينهارت (1986) بيّن أنّ الفـرق بين الأماميّة والخلفيّة لم يكن تمييزا يمكّن من تنظيم القيمة الإبلاغيّة للأحداث في بنية ولكنّه تمييز ذو طبيعة عرفانيّـة مرتبط بقدرتنا الذهنيّـة على بنية المعلومة. فمثلما نُبَنْيِـن المكان عبر **الصورة والخلفيّة**، نحن في حاجة، في المسـتوى الزمنـيّ، إلى التمييز بين الأماميّة والخلفيّة. ففي التشـكّلات الزمنيّة قد تكون نسـبة الأماميّة للخلفيّة كنسبة المُصَدّر في الصورة إلى المشهد الخلفيّ. وهذا ما يفسّر أنّ المعلومات الخلفيّة يمكن أن تكون ذات طبيعة غير زمنيّة وزمنيّة. ويقدّم راينهارت المقاييس التي تمكّن من تمييز الخلفيّة من الأماميّة كما يلي: فبالنسبة إلى الخلفيّة هو الإتباع والمعطيات التي تصلح لتفسير الأحداث. أمّا بالنسبة إلى الأماميّة فهو الاستمرار الزمنيّ والدقّة والإنجاز.

للمقاربتين النصّيّتين اللتين نظرنا فيهما آنفا («بنفنيست» و«فاينرش») وظيفة بيان أنّ اختيار أزمنة الفعل محدّد بموقف تكلّم أو خطّة قول، وهو يشير في المقابل إلى هذا الاختيار من قِبل المتكلّم أو السّـارد. ومن هذه الناحيـة، يكون الخطاب الذي قد يختار الخلط بين هذيـن الضربين من التنظيم القوليّ خطابا غير محكـم الصياغة. وبالتالي يمكـن اعتباره غير منسـجم. إلاّ أنّه يوجد عدد هامّ من الخطابات حُسـن صياغتها واضح ولا تسـتجيب لهذه الشروط من الانسجام الزمنيّ.

ومن أبرز النماذج المضادّة نشير إلى القص السيرذاتيّ والقصّ المسند إلى ضمير المتكلّم اللذين يجمعان بين ضمير المتكلّم وزمن الماضي البسيط. هذا التشكل يقصيه «بنفنيست»، من حيث إنّ القرائن الزمنيّة تعبّر عن الانتماء إلى مستوى قول الحكاية في حين أنّ قرائن ضمير المتكلّم ترجع إلى مستوى الخطاب. ولكن ثمّة مجموعة أخرى من النماذج المضادّة تختصّ بأقوال هجينة زمنيًا تجمع في الآن نفسه بين قرائن زمنيّة إشاريّة (مثل **الآن، اليوم، أمس، غدا**، . ..إلخ) وأزمنة من الماضي (الماضي المستمرّ، الماضي البسيط). وهذه الوضعيّات يمكن أن توضّحها إمّا أقوال ذات أسلوب غير مباشر حرّ وإمّا جمل من السّرد يستحيل تأويلها بالأسلوب غير المباشر الحرّ وقد تكون مصدر مفارقات زمنيّة.

2.1 الأسلوب غير المباشر الحرّ والمفارقات الزمنيّة

1.2.1 الأسلوب غير المباشر الحرّ

نجد في الجمل ذات الأسلوب غير المباشر الحرّ علامات زمنيّة إشاريّة وأزمنة من الماضي. فحسب الظاهر، ينبغي أن تؤدّي هذه الوضعيّات إلى تأويل فيه مفارقة من جهة أنّ القرائن الإشاريّة تؤوّل زمنيًا في علاقتها بلحظة القول (نقطة الكلام عند «ريخنباخ» Reichenbach 1947)، في حين أنّ / أزمنة الماضي في القصّ لا يمكن أن تقبل إحالة [450]
زمنيّة معيّنة بالنسبة إلى لحظة الكلام.

وبناء على ذلك إذا قال متكلّمٌ القول (1) فإنّ ذلك يستلزم علاقة تقارن زمنيّ بين الحدث المنقضي الموصوف ويوم ذلك الحدث (السابق لنقطة الكلام). ولكن في القول (2) من غير الممكن، بسبب سياق السّرد، أن نؤوّل أمس بنسبته إلى نقطة الكلام: فالتأريخ هنا هو داخل الحكاية، وإذا كان ممكنا بواسطة قرينة إشاريّة فعلّة ذلك تكمن في كونه إنّما استند إلى وجهة نظر الشخصيّة لا إلى وجهة نظر السّارد.

(1) أمس، كان المطر ينزل.

(2) وأخيراً جمّعت «إمّا» أفكارَها. كانت تتذكّر. .. ذات يوم مع «ليون» آه! كم كان بعيدا. .. كانت الشمس تلقي بأشعّتها على النهر والياسمين البرّي يفوح. .. وآنذاك، وبينما هي مأخوذة بذكرياتها كأنّها في سيل عارم، انتهت سريعا إلى تذكّر عشية ذلك اليوم. سألت: كم الساعة؟ خرجت الأمّ «رُولّي» [. ..] ثمّ رجعت ببطء قائلة: قريبا الساعة الثالثة. - آه! شكرا! لأنّه [ليون] كان سيأتي. ذلك كان متأكدا! لعلّه وجد مالا. ولكنّه قد يذهب هناك دون أن يشكّ أنّها كانت هنا. وأمرت الحاضنة بأن تهرع إلى بيتها لتأتي به [. ..] كانت مندهشة الآن لكونها لم تفكّر فيه منذ البدء. أمس كان قد وعد ولن ينكث وعده.

(G.Flaubert, Madame Bovary, cité par Vuillaume 1990)

تقترح «بانفيلد» (1982) لتفسير هذه الظاهرة والخصائص اللسانيّة للأسلوب غير المباشر الحرّ المبدأين التاليين: **المبدأ 1عبارة / 1ذات واعية، والمبدأ 1عبارة /1الآن**

[ملاحظة من المترجم: أي توافـق كلّ عبارة مـن **العبارات ذاتُ** وعي واحدة وتوافق كلّ عبـارة مـن العبـارات لحظةٌ زمنيّة واحـدة تحيل علـى اللحظة الزمنيّة التـي نعيّنها بكلمة الآن أي زمن القول].

هـذان المبدآن همـا امتـدادان لمبادئ أكثـر تقييداً تحكـم الخصائص اللسـانيّة والتداوليّـة **للعبـارات** (وحدات غير تكراريّة وغير قابلة لأن تدرج أو تضمّن **في** تركيب أوسع منها، تنقل ذاتيّة وجهة نظر) ونعني بذلك المبدأين الموالِيين:

أي المبدأين **1عبارة/1أنا و1عبارة/1 حاضر**

[ملاحظة من المترجم: أي توافق عبارة واحدة ضمير متكلّم مفرد واحد هو أنا. وتوافق عبارة واحدة لحظة زمنيّة واحدة هي التي نسمّيها الحاضر.]

المبدأ الأول: 1عبارة/1أنا

لكل عبارة مرجع وحيد لـ أنا (المتكلّم) ومرجع وحيد لـ أنتَ (المخاطب).

المبدأ الثاني: 1عبارة /1حاضر

لكلّ عبارة مرجع وحيد للزمن الحاضر متقارن زمنيّا مع **الآن**.

يفترض هذان المبدآن، على التوالي، أنّ علامات الذاتيّة وقرائنها تسند إلى ضمير المتكلّم المفرد وأنّ زمن الحاضر [الحال] يعيّن لحظة يتقارن فيها زمنيّا زمن القول مع زمن الإخبار به ويجسّم ذلك الظرف **الآن**. ولتفسير الأقوال ذات الأسلوب غير المباشر الحرّ، مثل التي في القول (2)، والتي قُرِنت فيها الذاتيّة بضمير الغائب ولتفسير المعيّن الزمنيّ بالنسبة إلى العبارات الإشاريّة المنفصلة عن زمن القول يكون من الضروريّ تعديل هذين المبدأين وأن نعوّض الإحالة على المتكلّم بالذات الواعية ونعوض الإحالة على الحاضر بكلمة **الآن**. / [451]

1عبارة/1 ذات واعية

لكلّ عبارة على الأكثر مرجع يسمّى «ذات واعية» وإليه تسند كلّ العناصر التعبيريّة.

الأولويّة للمتكلّم

إذا وُجد ضمير المتكلّم **أنا** فأنا متقارن إحاليّا مع **الذات الواعية**. وفي غياب ضمير المتكلّم **أنا** يمكن أن يؤوّل ضمير الغائب على أنّه الذات الواعية.

1عبارة/ 1الآن

كلّ مواطن ذكر لفظة **الآن** في العبارة الواحدة هي متقارنة زمنيّا.

أولويّة زمن الحاضر

إذا وُجد **الحاضر** فعبارة **الآن** تكون متزامنة مع الحاضر وفي غياب صيغة زمنيّة أو قرينة تفيد الحاضر تكون عبارة **الآن** متقارنة زمنيّا مع الماضي.

تعريف: **الآن** = اللحظة التي تفيدها الوحدات الإشاريّة الدالّة على زمن الحاضر والمستقبل.

يمكّن هذان المبدآن من تفسير الوضعيّة اللسانيّة المفارقيّة التي يمكن أن تسند فيها قرائن الذاتيّة لضمير الغائب وأن تُربط فيها قرائن إشاريّة بأزمنة من الماضي، لاسيّما، الماضي المستمرّ والماضي المنقطع وصيغة الفعل المشروط.

2.2.1 المفارقات الزمنيّة

الحكاية الرئيسيّة والحكاية الثانويّة

القضيّة الثانية التي تجعل المقاربات النصيّة، مثل مقاربة ‹بنفنيست› و‹فاينرش›، موضع تساؤل تمثّلها النماذج التي ترتبط فيها علامة إشاريّة بزمن ماض (الماضي البسيط مثلا) دون أن يكون من الممكن تأويلها على أنّها من الأسلوب غير المباشر الحرّ (انظر ‹فيوم، Vuillaume 1990).

(3) المصائب تنهك الفكر. بطلنا من سوء حظّه توقّف بالقرب من هذا الكرسيّ الصغير من القشّ، هذا الذي قد كان شاهدا على انتصارات باهرة. اليوم لا أحد توجّه إليه بكلمة ولم يأبه أحد لحضوره بل أدهى من ذلك وأمرّ. (Stendhal,le rouge et le noir)

هذه الوضعيّة مفارقيّة لأنّنا نتوقّع إمّا قرينة إشاريّة وزمنا يحيل على لحظة الكلام[أي زمن الإخبار بالقول] (حاضر، ماض مركّب، مستقبل) وإمّا قرينة عائديّة (ذاك اليوم) وزمنا ينفصل فيه زمن القول عن زمن الإخبار به (الماضي المستمرّ، الماضي البسيط). وبعبارة أخرى تكون الأقوال التي تتكهّن بها قواعد الانسجام الزمنيّ إمّا (4 أ) وإمّا (4 ب):

(4)

أ – اليوم لا أحد يتوجّه إليه بكلمة.

(Aujour'hui, personne ne lui adresse la parole.)

ب - ذاك اليوم لا أحد توجّه إليه بكلمة.

(Ce jour – là, personne ne lui adressa la parole.)

والتفسير المقدّم لهذه الوقائع المفارقيّة، هو عند فيوم، راجع إلى كون الأقوال من صنف (3) تكوّن توليفا للقولين (4) وهي نتيجة تطفّل **الحكاية الثانويّة** التي يمثّل السارد والقارئ المشاركين الرئيسيّين فيها، على **الحكاية الرئيسيّة** (التي تعرّف بكونها مجموع الأحداث المسندة إلى شخصيّات الحكاية). فالمفارقة الزمنيّة تزول إذن، إذا / كانت الأحكام الزمنيّة التي [452]

تمكّن من تأويل القرائن الزمنيّة ليست هي نفسها: فالأمر يتعلّق بالحكاية الأساسيّة بالنسبة إلى أزمنة الماضي وبالحكاية الثانويّة بالنسبة إلى القرائن الإشاريّة.

فضاء الكون المرويّ والفضاء المسار

قُدّم تفسير بديل في إطار **نظريّة الفضاءات الذهنيّة** (انظر Fauconnier 1984 وانظر هذا الكتاب الفصل 5 الفقرة 4 - 1). ويتمثّل التحليل في تفسير توارد مشيرات زمنيّة وأزمنة من الماضي انطلاقاً من مبدإ تداوليّ أساسيّ هو **مبدأ التّعيين** الذي يمكن بمقتضاه تعيين، في وضعيّة تداوليّة مقيّدة بسياق، **هدف** العلاقة بواسطة **قادح** (مثلا تعيين الكتب التي ألّفها أفلاطون بواسطة لفظة أفلاطون عبر الرابط كُتّاب ← كُتُبٌ). أمّا في ما يخصّ القصّة فثمّة فضاءان ذهنيّان تربط بينهما وظيفة تداوليّة: هما **فضاء الكون المرويّ** (فضاء زمنيّ) **والفضاء المسار** (فضاء مكانيّ). ففضاء الكون المسرود هو الفضاء الذي تتحرّك فيه شخصيّات الحكاية بينما الفضاء المسار هو الفضاء الذي يتنقّل فيه السارد والقارئ. ووظيفته هي تمكين القارئ من تبيّن موضعه من الحكاية. وحقيقته النفسيّة تقوم على وجود عدد كبير من الاستعارات الفضائيّة التي تمكّن من النظر إلى الحكاية باعتبارها مسافة. وهذا ما توضّحه الأقوال في (5):

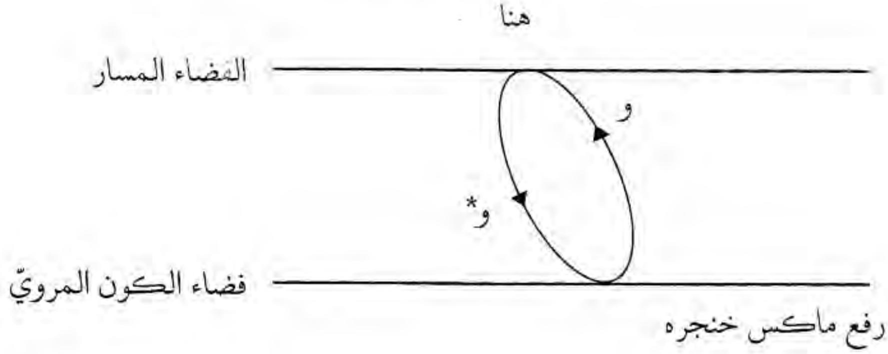
(5) تتبّع القصّة، ولج القصّة، وصل إلى نهاية القصّة، تاه داخل القصّة، وصل إلى منعرج القصّة، وصل إلى نقطة ما في القصّة، عاد إلى الوراء في القصّة، استأنف القصّة من جديد (بعد استطراد).

والعلاقة بين فضاء الكون المسرود والفضاء المسار تتجلّى من خلال إمكانيّة إدراج مشيرات مكانيّة في مجريات القصّة كما في المثالين (6) و(7):

(6) ههنا نترك «إلفير» Elvire لنرجع إلى الوراء بعض الشيء.

(7) رفع «ماكس» خنجره وههنا تعكّرت الأمور.

ففي المثال (6) تُمكّن «ههنا» من المرور من فضاء الكون المرويّ إلى الفضاء المسار (وهذا ما تشير إليه الدالّة **و** في الرسم 2). وفي المثال (7) ههنا حدّدت نقطة من فضاء الكون المرويّ في فضاء المسار. فكي يمكن لـ «**ههنا**» أن تعيّن لحظة في الزمن ينبغي في المقابل أن توضع النقطة المعيّنة في فضاء المسار في اللحظة التي توافقه من فضاء الكون المرويّ (انظر الدالّة **و*** في الرسم 2). فالدالة بين الفضاءات الذهنيّة (المشار إليها بـ **و**+ **و*** في الرسم 2) هي إذن مزدوجة [453] وهو ما يوضّحه الرسم 2: /



رسم 2

وتعتمد هذه العمليّة نفسها في حالات التوارد المتزامن لعناصر إشارية دالّة على الزمن وأزمنة من الماضي. فما تتيحه الوحدات الإشاريّة هو تعيين لحظة من الكون المرويّ في الفضاء المسار دون أن تُعيّنها تعيينا فضائيّا. إنّ تعيينها الزمنيّ رهين إسقاط المعيَّن (repère) الإشاريّ، هو بدوره، على فضاء الكون المسرود، وهذا ما يفسّر شكله الزمنيّ.

3.1 مظاهر دلاليّة وتداوليّة من الانسجام الزمنيّ

1.3.1 الأقسام المظهريّة ومبدأ تأويل الخطابات الزمنيّة

يرتبط أحد المظاهر الأساسيّة للانسجام الزمنيّ بما يسمّى **مشكلة الترتيب الزمنيّ** (انظر Wilson et Sperber 1993) الذي أشار إليه علماء الدلالة مثل دُوْتي (1986) و‹كوبر› Cooper (1986) أو كذلك Kamp و Rohrer ‹كامب› و‹روهرير› (1983): فعندما تكون جملتان **ج**$_1$ و**ج**$_2$ مرتّبتين في قصّة ما، عامّة ما تكون الإحالة الزمنيّة لـ **ج**$_2$ لاحقة على الإحالة الزمنيّة لـ **ج**$_1$. والمثال المعروف هو القول المنسوب إلى قيصر «**أتى، رأى، انتصر**» والذي يفهم منه أنّ قيصر أتى ثمّ رأى وأخيراً انتصر. وكذا الشأن في تلك الخاتمة المألوفة في قصص الأطفال «**تزوّجا وعاشا سعيدين وأنجبا كثيراً من الأطفال**» التي يكون فيها إنجاب الأطفال نتيجة للسعادة الناتجة هي أيضاً عن الزواج. إلاّ أنّ مشكلة الترتيب الزمنيّ أعقد من ذلك لأنّ التتالي في الخطاب لا هو شرط ضروريّ ولا هو شرط كاف للتنامي الزمنيّ. فقد تبيّن (انظر ‹داوتي› Dowty 1986) أنّ العامل الرئيسيّ المحدّد للتقدّم الزمنيّ أو عدمه هو القسم المظهريّ للجملة **ج**$_2$' وهو ما تبيّنه الأمثلة في (8):

(8) أ. دخل «زيد» مكتب الرئيس فتقدّم الرئيس نحوه.

ب. دخل «زيد» مكتب الرئيس فوقف الرئيس.

ج. دخل «زيد» مكتب الرئيس وكان الرئيس جالسا خلف مكتبه الضخم.

د. دخل «زيد» مكتب الرئيس وكانت الساعة الحائطيّة تدقّ دقّا قويّا. / [454]

إنّ التعميمات التي تتيحها لنا هذه الأمثلة هي التالية: لا يتقدّم الزمن إلاّ إذا احتوت **ج**$_2$ محمولا يفيد **الأداء** (8أ) أو **الإتمام** (8ب) وإذا احتوت **ج**$_2$ محمول **هيئة** (8ج) أو **نشاط** (8 د). فثمّة علاقة اشتمال لا علاقة تعاقب. والتّمييز بين أداء/إتمام، وهيئة/نشاط هو التالي (انظر Dowty 1986):

أ. تكون الجملة (ϕ) معبّرة عن هيئة إذا وفقط إذا نتج عن صدق (ϕ) في الحيّز (ح) أنّ (ϕ) صادقة في كلّ الحيّزات الفرعيّة لـ (ح).

ب. تكون الجملة (ϕ) معبّرة عن نشاط إذا وفقط إذا نتج عن صدق (ϕ) في الحيّز (ح) أنّ (ϕ) صادقة في كلّ الحيّزات الفرعيّة لـ (ح) إلى حدّ معيّن من الاتّساع.

ج. تكون الجملة (ϕ) معبّرة عن أداء/إتمام إذا وفقط إذا نتج عن صدق (ϕ) في الحيّز (ح) أنّ (ϕ) كاذبة في كلّ الحيّزات الفرعيّة لـ (ح).

وبناء على ذلك، إذا **كان زيد نائما** بين الساعة الواحدة والساعة الثانية ظهرا فإنّه نائم في كلّ الحيزات الزمنيّة الفرعيّة الواقعة بين الواحدة والثانية ظهرا: **فالنوم** هو **محمول هيئة**. وإذا **كان زيد يسير** بين الساعة الواحدة والساعة الثانية فإنّه يسير في أغلب الأحياز الفرعيّة الواقعة بين الساعتين (فليس مستبعدا أن يكون زيد قد أصاب قسطا من الراحة بدقائق معدودات على أحد المقاعد): **فالسير** هو **محمول نشاط**. وإذا كان **زيد يبني بيتا** بين غرّة سبتمبر وآخر يوم من مارس فإنّه من غير الصادق أن يكون زيد يبني البيت في كلّ الأحياز الفرعيّة لتلك الفترة: فالبناء هو محمول **أداء / إتمام**.

ملاحظة: نشير إلى أنّ دوتي، على عكس «فاندلر» Vendler (1967)، لا يميّز في الأقسام المظهريّة بين **الأداء والإتمام**. وفي تحليل فندلار **الأداء** (مثل **بناء بيت**) يتميّز عن **الإتمام** (مثل **الموت**) من جهة أنّ الإتمام يكون **نقطيّا** في حين أنّ الأداء يكون **ذا ديمومة**.

فهل يوجد مبدأ خطاب يمكّن من الربط بين الخاصّيات المظهريّة للمحمولات والتنامي الزمنيّ؟ يقترح دوتي (1986، 45) **مبدأ تأويل الخطابات الزمنيّة (م ت خ ز)** التالي:

مبدأ تأويل الخطابات الزمنيّة

هب مقطعا من الجمل **ج**$_1$، **ج**$_2$، ... **ج**$_ن$ علينا تأويلها باعتبارها خطابا سرديّا، فالزمن الإحاليّ لكلّ جملة **ج**$_ز$ (بالنسبة إلى ز مثل 1 ، ز ≥ ن) يؤوّل باعتباره:

أ. لحظة ثابتة مع الظرف الزمنيّ المحدّد في (ج$_ز$) إذا كان فيها ظرف.

ب. أو لحظة تلي مباشرة الزمن الإحاليّ الذي يوجد في الجملة السابقة (ج$_{ز-1}$).

وهـذا المبدأ لا ينطبق إلاّ إذا كان محمول الجملة (ج$_{ز}$) معبّرا عن أداء/إتمام إذ هذه هي الحالة الوحيدة التي توجد فيها علاقة تعاقب زمنيّ بين الجملتين.

2.3.1 الترتيب الزمنيّ والسببيّة والفاصل الزمنيّ

ليست مشكلة **الترتيب الزمنيّ** المشكلة الوحيدة التي تُطرح في شأن العلاقة الزمنيّة في الخطاب. فإلى جانبها تُطرح أيضاً / مشـكلة **الفاصل الزمنيّ** ومشـكلة **السببيّة** (انظر [455]
Wilson et Sperber 1993). ونمثّـل للترتيـب الزمنيّ **والفاصل الزمنيّ** والسـببيّة بالأمثلة الواردة في (9):

(9) أ - أخرجت مفاتيحي وفتحت الباب.

ب - سقطت الكأس من يدي فتكسّرت.

ج - بذرت حبّة فأنبتت.

د - رحل «زيد» فغضبت «مريم».

ففي المثال (9أ) ثمّة إضافة إلى الترتيب الزمنيّ علاقة سببيّة (فبالمفاتيح التي أخرجتها فتحت الباب) وثمّة أيضاً **فاصل زمنيّ** (عامّة يخرج المرء المفاتيح ثمّ يفتح الباب). وفي المثال (9ب) و(9ج) توجد علاقة سببيّة من جهة بين سقوط الكأس وانكساره ومن جهة ثانية بين بذر الحبّة وإنباتها. إلاّ أنّ الحيّز الزمنيّ الذي يفصل بين الحدثين ليس هو نفسه. وأخيراً في المثال (9د) للتأويل وجوه فإمّا ألاّ يكون بين الحدثين علاقة سببيّة ولا علاقة زمنيّة وإمّا أن تكون بينهما علاقة زمنيّة وإمّا علاقة زمنيّة وسببيّة في آن.

يمكّن المنظور التداوليّ من الشـكّ في فكرة وجود مبـدإ خِطابيّ مثل **مبدإ تأويل الخطابات الزمنيّة**. فمن جهة أولى إذا كان مثل هذا المبدإ يتيح تفسيرا (جزئيّا) لمشكلة الترتيـب الزمنـيّ فإنّه لا يفضّ لا مشـكلة السـببيّة ولا مشـكلة **الفاصل الزمنـيّ**. ومن جهـة ثانيـة يجرّ مبدأ الترتيب الزمنـيّ إلى تكهّنات خاطئة حول تأويـل الأقوال. حقّا إنّ العلاقـات الزمنيّـة يمكن أن تتعدّد وهذا ما تبرزه الأقوال الـواردة في (10): فهي تعاقبيّة في (10أ) وتلازميّة في (10ب) وسابقيّة في (10ج) وغير محدّدة في (10د):

(10) أ. أخرجت مفتاحي وفتحت الباب.

ب. كان «عمرو» يضحك. كان يضحك في حزن.

ج. انكسرت الكأس. لقد سقطت من يدي.

د. اليوم وقّعت عقدا مع ناشر وشربت فنجان شاي صحبة صديق قديم.

فالتفسـير التداوليّ لا يمـرّ لا عبر مبدإ خِطابيّ ولا عبر حكمـة محادثة مثل حكمة الترتيـب «لتكـن منظّمـا» (انظـر Grice 1975 وانظر أيضـاً الفصـول 6 و7 و9 من هذا

الكتاب)، بل عبر مقياس مرتبط بتأويل الأقوال، مقياس الانسجام مع مبدإ المناسبة (انظر Wilson et Sperber 1993).

مقياس الانسجام مع مبدإ المناسبة

يكون القول، في تأويل ما، منسجما مع مبدإ المناسبة إذا وفقط إذا توقّع المتكلّم عقلانيّا أن يكون قوله أشدّ مناسبة للسامع في ذلك التأويل.

فحسب هذا المقياس يكون التأويل في (10) إمّا التعاقب الزمنيّ وإمّا العلاقة السببيّة وإمّا أيضاً انتفاء العلاقة بين الحدثين. فالنقطة الحاسمة هي أنّ التأويل يكون هذا أو ذاك بناء على الفرضيّات السياقيّة التي ينشئها المخاطَب. / [456]

2. الانسجام الغرضيّ والإحاليّ

أحلّتْ مسألةُ حسنِ صياغة الخطابات، أي الانسجام، مفهومَ **العلاقة الغرضيّة** مكانةً هامّة. وليست هذه المسألة غريبة، في جوهرها، عن مسألة العلاقات الإحاليّة. إلاّ أنّه لئن تمّت دراستهما عامّة منفصلتين فلأنّهما تحيلان على قضايا متباينة. **فالانسجام الغرضيّ** يطرح قضيّة موضوع الخطاب أي قضيّة عن أيّ شيء نقول شيئا ما (وهي المسألة الكلاسيكيّة المتعلّقة **بموضوع الحديث**). أمّا **الانسجام الإحاليّ** فيهتمّ بالعلاقات القائمة بين العبارات المتقارنة إحاليّا في الخطاب وبدورها في الانسجام.

1.2 الانسجام الغرضيّ

لقد عبَرَ تاريخَ النحو واللسانيّات عددٌ هامّ من المتقابلات غايتها تحليل **البنية الوظيفيّة** للأقوال (مقابل تحليل البنية الشكليّة للجمل): **مسند إليه مقابل مسند، متحدّث عنه مقابل حديث، الصدر مقابل التعليق، معلومة حاصلة مقابل معلومة جديدة، بؤرة مقابل اقتضاء**. والهدف من هذه المتقابلات بيان أنّ مكوّنات القول ليس لها كلّها نفس الوظيفة التواصليّة وأنّ هذا الفرق يمكن أن تبيّنه بنية القول أو موقع المكوّن.

هكذا إذن تكون بين الشكل الأصليّ من صنف فعل - فاعل – مفعول (انظر (11)) والشكل المخصّص (انظر (12)) فوارق لا إعرابيّة فقط بل وظيفيّة أيضاً: فالشكل المخصّص [أو بنية التّخصيص] يوافق الإبراز ويقتضي أنّ شخصا ما يضرب زوجته، ويجيب عن سؤال (من يضرب زوجته؟)، ويستلزم تقابلا (زيد لا عمرو ولا بكر) وهذه وظائف ليست موسومة في القول الأصليّ:

(11) يضرب زيد زوجته.

(12) إنّ زيدا هو الذي يَضرِبُ زوجته.

فعدد التصوّرات أو التقابلات التي تمّ حصرها تبيّن حينئذ أنّ هذه المصطلحات ليس لها نفس المعنى. فالمقابلة **مسند إليه/مسند** هي في الآن نفسه تمييز لسانيّ ومنطقيّ والزوج **الصدر/التعليق** ذو طبيعة إعرابيّة في حين أنّ العلاقة **متحدّث به/حديث** هي علاقة وظيفيّة.

وأخيراً الفوارق بين **معلومة حاصلة** و**معلومة جديدة** هي فوارق نفسيّة. في حين أنّ الفرق بين **بؤرة/اقتضاء** هو فرق دلاليّ.

1.1.2 المسند إليه مقابل المسند

المقابلة مسند إليه / مسند هي في الآن نفسه تمييز نحويّ وتمييز منطقيّ. ففي السنن النحويّة الغربيّة (انظر Lyons 1980, 133) المسند إليه يمكّن المتكلّم من تعيين موضوع خطابه والمسند يمكّن من قول شيء ما في شأنه. فهذه المقابلة الوظيفيّة هي [457] في الحقيقة موازية للتعريف المنطقيّ. ففي السنن المنطقيّة / (خاصّة Strawson 1974) كلّ قضيّة تتكوّن من لفظ خاصّ (الموضوع) ولفظ عامّ (المحمول). والعلاقة بين الموضوع والمحمول في السنن المنطقيّة لتحليل اللغة لا توافق التقسيم إلى مقولات ووظائف نحويّة.

أ. لا يوافق الموضوع المنطقيّ دائماً المسند إليه النحويّ. ففي جملة مبنيّة للمجهول ثمّة تباعد بين الموضوع المنطقيّ والمسند إليه النحويّ مثلما تبيّن ذلك الصورة المنطقيّة (14) التي تنطبق على صورتيْ المبنيّ للمعلوم (13 أ) والمبنيّ للمجهول (13 ب):

(13) أ. قتل زيدٌ عَمرا.

ب. قتل عمرو من قبل زيد.

(14) **قَتْل** (زيد، عمرو)

ب. لا يوافق المسند دائماً الفعل: فيمكن أن يتحقّق بالصفة أو الاسم أو الحرف مثلا، كما تبيّن ذلك الأمثلة في (15):

(15) أ - الإنسان فانٍ.

ب. «آن «لسانيّة.

ج. البيانو في المكتب.

(16) أ. **فانٍ** (الإنسان).

ب. **لسانيّة** (آن).

ج. **في** (البيانو – المكتب)

2.1.2 الصدر مقابل التعليق

التّمييز بين الصدر والتعليق إعرابيّ أو موقعيّ. فالصدر يوافق ما يذكره المتكلّم ابتداء، أي ما يوضع في موقع الصدارة. وبعد إدراج الصدر يدرج المتكلّم التعليق.

فالحديث عن **التصدير** يكون لتخصيص العمليّة المتمثّلة في إدراج مكوّن في موقع صدارة أو إبراز على يمين الجملة كما في المثال (17):

(17) زيدٌ لم أره طيلة أسبوع.

فمفهوم الصدر غالبا ما تمّ تأويله على أنّه مفهوم وظيفيّ نظراً للتوافق المتواتر بين الصدر والمسند إليه النحويّ وبين التعليق والمسند (انظر ‹هوكيت› Hockett 1958).

وبضرب من التوسّع في المجال النحويّ، غالبا ما يتمّ الحديث، في الدراسات الأنقلوسكسونيّة، عن صدر **الخطاب**. وفي هذه الحالة ليس الصدر مكوّنا اسميّا بل هو قضيّة توافق ما قيل في محادثة أو ما كتب في نصّ. فيكون الحديث عن **غرض الخطاب** لتعيين مجمل محتواه أو الحديث عن **أغراض الخطاب** لتعيين محاور محتواه الأساسيّة.

3.1.2 متحدّث عنه مقابل حديث

المقابلة متحدّث عنه/ حديث مفهومٌ وظيفيّ يوافق المقابلة بين موضوع الخطاب وما
[458] يقوله المتكلّم في شأنه. فموقع / المتحدّث عنه هو في العادة موقع صدارة. وهذا يعني أنّ للعبارة اللغويّة، أيّا كانت وظيفتها الإعرابيّة، في موقع الصدارة وظيفة غرضيّة. فمن الضروريّ إذن أن نميّز البنية الإبلاغيّة للقول من البنية الغرضيّة (انظر هُلّيداي Halliday 1970).

ففي المثالين الواردين في (18) تنتمي أمس في (18أ) إلى الحديث وفي (18ب) هي متحدّث عنه:

(18) أ - لقيت زيدا أمس.

ب - أمس، لقيت زيدا.

ملاحظة 1: في تقاليد المدرسيّة الوظيفيّة ببراغ Prague (انظر ‹فاشيك›، ‹فيرباس›، ‹داينس›، ‹شغال› Vachek ed 1964, 1966,Firbas 1964,Danes 1968,Sgall et al. 1969)، يُميّز بين المتحدّث عنه والمتحدّث به الذي يعيّن العبارة التي تحتوي المعلومة التي يرغب المتكلّم في تبليغها. فليس التّمييز إذن بين متحدّث عنه والمتحدّث به تمييزا نحويّا ولا هو تمييز دلاليّ بل هو تمييز وظيفيّ ليس له من فائدة غير الفائدة التواصليّة.

ملاحظة 2: نشير إلى أنّ لمفهوم المتحدّث عنه، مستعملا خارج حقل اللسانيّات، معنى أشدّ ضبابيّة فهو لا يحيل على خاصّية وظيفيّة لمكوّن من مكوّنات القول بل على مستوى ما من التنظيم الدلاليّ للخطاب.

4.1.2 المعلومة الحاصلة مقابل المعلومة الجديدة

أُستكمل التفسير القائم على الوظيفة التواصليّة بإسناد خاصّية إضافيّة ذات طبيعة عرفانيّة. فالمعلومة الحاصلة في موقع غرضيّ توافق عامّة **معلومة قديمة**، حاصلة إمّا من المقام وإمّا من السياق (Chafe 1976 ‹تشايف›، ‹هاليداي› Halliday 1967). وفي المقابل

تكون المعلومة غير الغرضيّة **جديدة**. فالمعلومة الحاصلة يفترض المتكلّم أنّها معروفة لدى المخاطَب بينما المعلومة الجديدة يفترض أنّ المخاطَب لا يعرفها.

هذا الفرق أصبح صريحا في التركيب النحويّ للغات الطبيعيّة. حينئذ يمكن أن نعتبر استعمال أدوات التعيين (خصوصاً المعرِّفة وغير المعرِّفة) باعتبارها مدرِجة تباعا لمعلومة جديدة ومعلومة حاصلة.

إنّ التّمييز بين المعلومة الحاصلة والمعلومة الجديدة تمييز نفسيّ مؤسّس على الفكرة القائلة بأنّ المعلومة القديمة هي المعلومة التي يمكن تحصيلها انطلاقاً من المقام أو عن طريق العائد في حين أنّ المعلومة الجديدة تبئيريّة بمعنى أنّه لا يمكن تحصيلها من المعلومات المتقدّمة في الخطاب (انظر Halliday 1967). ومن منظور نفسيّ أكثر راديكاليّة، يقرن شايف (1976) وضعيّة المعلومة الحاصلة بالبروز المقاميّ: فبناء على خاصّيات البروز الموضعي والفضائيّ تسند للمعلومة منزلة المعلومة الحاصلة أو القديمة.

5.1.2 البؤرة مقابل الاقتضاء

يوجد مفهوم مواز **للمعلومة الحاصلة** هو مفهوم **الاقتضاء** المقابل لمفهوم **البؤرة** التي توافق **المعلومة الجديدة** / (انظر Chomsky 1975,jackendoff 1972). فالمعلومة المقتضاة هي المعلومة التي يفترض أنّها مشتركة بين المتكلّم والمخاطَب. وهي عادة المعلومة المشتركة بين الاستفهام وجوابه. والبؤرة هي محلّ نبرة التبئير، وهي تبعا لذلك تتلقّى تنغيما موسوما. أضف إلى ذلك أنّ البؤرة تتحقّق عادة في تراكيب التّخصيص. [459]

ففي المثال (19) زيد هو البؤرة والاقتضاء توفّره وظيفة قضويّة (شخص ما يضرب زوجته):

(19) إنّ زيدا هو الذي يضرب زوجته.

(19') البؤرة زيد

الاقتضاء شخص ما يضرب زوجته.

وفي المثال (20) يمكّن التنبير من تمييز البؤرة من الاقتضاء:

(20) أ. **زيد** قد أكل كلّ الحلويات.

ب. زيد **قد** أكل كلّ الحلويات.

ج. زيد قد **أكل** كلّ الحلويات.

د. زيد قد أكل **كلّ** الحلويات.

هـ. زيد قد أكل كلّ **الحلويات**.

وأخيراً، المقطعان (21) و(22) كلّ منهما على التوالي حسن الصياغة خِطابيّا (أي منسجما) ورديء الصياغة خطابيّا (أي غير منسجم) لأسباب متعلّقة بالاقتضاء. ففي (21) يشترك الاستفهام والجواب في الاقتضاء بينما في (22) يختلف اقتضاء الاستفهام عن اقتضاء الجواب:

(21) **أ** أ زيد هو من يكتب الشعر؟

ب لا، إنّما عمرو هو من يكتب الشعر.

(22) **أ** أ زيد هو من يكتب الشعر؟

ب لا، إنّما زيد هو من يكتب الأقصوصة.

('21) **أ** الاقتضاء = شخص ما يكتب الشعر

البؤرة = زيد

ب الاقتضاء = شخص ما يكتب الشعر

البؤرة = عمرو

('22) **أ** الاقتضاء = شخص ما يكتب الشعر

البؤرة = زيد

ب الاقتضاء = شخص ما يكتب الأقصوصة

البؤرة = زيد

فانسجام المقاطع محدّد إذن بالاشتراك في الاقتضاءات (انظر (21)). وليس الاشتراك في البؤرة كما في (22) شرطا ضروريّا ولا شرطا كافيا للانسجام. وهنا نظفر بأحد مبادئ التحليل في التداوليّة المدمجة التي تصوغ شرطا موازيا يتعلّق بالاحتفاظ بالاقتضاءات في الخطاب (خاصّة في ثنائيّة استفهام – جواب) وبقيد التعقيب الذي يفرض ألاّ يتعلّق التعقيب والاستئناف إلاّ بالمضمون [460] المنطوق (مقابل المقتضى) (انظر Ducrot 1972 وهذا الكتاب الفصل 8 الفقرة 3). /

2.2 الانسجام الإحاليّ

يتكـوّن الخطاب من مجموعة من الأقوال يوجد بينها رابـط. وهذا الرابط ذو طبيعة متعـدّدة: **غرضيّ وإحالـيّ وقضويّ ومتضمّن فـي القول وحجاجيّ**. وأحد شـروط الصياغة الحسنة مرتبط بوجود اتّصال غرضيّ.

1.2.2 العلاقة الغرضيّة والعلاقة الإحاليّة

إنّ وجود علاقة إحاليّة (تقارن إحاليّ) بين العبارت اللغويّة في خطاب ما ليس شـرط ضروريّا ولا شـرطا كافيا لانسـجامه. فعـلا إنّ وجود علاقات عائديّة بين اسـم وضمير ليس شرطا كافيا لإمكان تأويل الخطاب (انظر المثال (23)). ومن الممكن جدّا أيضا أن يكون الخطاب منسـجما وقابلا للتأويل دون أن تُقدّم فيه أيّة علاقة إحاليّة **داخليّة** أي في السـياق اللغويّ (انظر المثال (26)). **فالانسـجام** هو إذن مسألة **تأويل** أكثر منه مسألة

شـكليّة: وإنّ متتالية مـا من الأقوال تكون منسـجمة فتمثّل خطابا حسـن الصياغة إذا وفقط إذا وُجد تأويل يمكّن من ربط علاقة بين تلك الأقوال.

لننظر في الأمثلة التالية:

(23) زيد في المستشفى. هو يقع على شاطئ البحيرة. هو بارد جدّا في الشتاء.

(24) في البحر مركب وفي المركب غرفة وفي الغرفة قفص وفي القفص عصفور (M . Schwob) [...]

(25) ذهبنا إلى السينما. كانت الجعة باردة.

(26) سنستقبل ضيوفا على العشاء. كالديرون كان كاتبا عظيما.

يبدو، ظاهريّا على الأقلّ، أنّ هذه الأقوال الأربعة ليس بينها غرض مشترك. فالصلات في (23) ذات طبيعة عائديّة: فكلّ ضمير قابل للتأويل وتأويله ذو طبيعة إحاليّة داخليّة (مرتبط بالسياق اللغويّ) إلاّ أنّ السلسلة العائديّة غير كافية فهي تقدّم تأويلا غريبا مردّه غياب متحدّث عنه مشترك. فالتنامي الغرضيّ هو على هيئة تجعل الاستفهام المتعلّق **بموضوع الحديث** (عمّ يُتحدّث في هذا الخطاب؟) لا يجد جوابا واضحا. ويمكن أن نمثّل للعلاقات العائديّة في المثال (23) على النحو التالي:

('23)

زيد في المستشفى. هو يقع على شاطئ البحيرة. هو بارد جدّا في الشتاء.

س ش ش ص ص

فالتأويل الذي يمكّن من إعطاء الخطاب متانة غرضيّة وانسجاما يفرض علاقة تقارن إحاليّ بين زيد ومواطن ذكر الضمير «هو». وهذا الأمر يؤدّي إلى تأويل عبثيّ:

("23)

زيد في المستشفى. هو يقع على شاطئ البحيرة. هو بارد جدّا في الشتاء.

س ش س ص س

[461] / وفي المثال (24) العلاقات على ما يبدو من نفس نوع المثال السابق. فالحديث (حد) فـي القول الأوّل يصبـح المتحدّث عنه (م ع) في القول الموالي وهلـمّ جرّا. وهذا ما يبيّنه ('24) (نقلا عن أدام Adam 1990, 47)

('24)

ج$_1$ م ع$_1$ < حد$_1$ >

ج$_2$ م ع$_2$ (= حد$_1$) < حد$_2$ >

ج$_3$ م ع$_3$ (= حد$_2$) < حد$_3$ >، (...إلخ)

يبــدو أنّ البنيــة هي نفس بنيــة (23) ولكنّ علاقة التضمّن الموجــودة بين القضايا لا تلغي فرضيّة المناسبة المشتركة. وهذا هو عيب (23).

أمّا العلاقات في المثالين (25) و(26) فليست علاقات متماثلة: فلا وجود لأيّة علاقة إحاليّة أو عائديّة بين الأقوال التي تكوّنها. ولكنّهما، رغم ذلك، ليسا غير قابلين للتأويل. فالجعة في (25) تحيل على الشراب الذي استهلكه المتكلّم في فترة الاستراحة أو بعد العرض (انظر ('25)). أمّا المثال (26) الذي يُقدّم على أنّه خطاب غير منسجم (Van Dijk 1972) فيمكن أن يسند إليه تأويل يكون بمقتضاه المتكلّم وأصدقاؤه قد أحيوا ذكرى وفاة كالدرون كما هو الشأن في ('26) (انظر Charolles 1988 a):

('25) أ. إذا ذهبنا إلى السينما نشرب بعضا من الجعة في الحانة أثناء فترة الاستراحة.

ب. ذهبنا إلى السينما.

ج. شربنا بعضا من الجعة في الحانة.

('26) أ. كلّ سنة، نحيي ذكرى وفاة كالدرون.

ب. إحياءً لذكرى وفاة كالدرون، ندعو الأصدقاء للعشاء.

فوجود أداة التعريف في المثال (25) يُفسّر بعلاقة التداعي الموجودة بين السينما والجعة عبر الاستدلال المقدّم في ('25).

2.2.2 السلاسل الإحاليّة والسلاسل العائديّة

أحد عوامل انســجام النصّ يتحدّد بوجود سلاسل إحالة. وتُعرّف **سلسلة الإحالة** (انظر «كوربــلان» Corblin 1985) بكونها متتالية من عبارات نصيّة ينشــئ بينها التأويل تطابقا إحاليّا. وشــرط وجود سلســلة إحالة في نصّ هو أن يكون بين العبارات تقارن إحاليّ أي إنّها تمكّن من تعيين القطعة نفسها في الواقع. وينبغي أن نميّز سلسلة الإحالة ممّا يسمّى (انظر «شاستن» Chastain 1975) سلسلة عائديّة. **فالسلسلة العائديّة** هي متتالية من الألفاظ المفردة تظهر في ســياق ما بحيث إذا أحال أحدها على شــيء فإنّ جميع الألفاظ الأخرى تحيل إذن على نفس ذلك الشيء.

من الممكن جدّا أن تتكوّن سلسلة الإحالة من عبارات إحاليّة مستقلّة أي غير عائديّة كما يبيّن ذلك المثال (27):

(27) إنّ الذين يُبرمجون اعتماداً على **ليسب** (LISP) يتحدّثون عنه غالبا بكثير من الشغف. فبالنسبة إليهم إذا استطاع **ليسب** (LISP) أن يصمد فذاك إنصاف له لأنّ: **ليسب** (LISP) واضح، **ليسب** (LISP) فعّال، **ليسب**/ (LISP) مرن، **ليسب** (LISP) مرونته لا محدودة. وبإيجاز: «**ليسب** (LISP) جميل» (H. Farreny,Programmer en LISP,Paris,1984; tiré de Corblin 1985). [462]

إنّ كلّ المواطن التي ذكر فيها **ليسب** (LISP) في (27) متقارنة الإحالة وهي تكوّن سلسلة إحالة ولكنّها لا تكوّن سلسلة عائديّة. ولكي تكون الحال تلك ينبغي أن توجد، إضافة إلى علاقة التقارن الإحاليّ، **إعادة ذكر**، بواسطة العائد، لعبارة متقارنة الإحالة. فعلى وجه الذكر، المثال (28) يمثّل وضعيّة سلسلة عائديّة:

(28)

ماركس روسّي (MARC ROSSET) بطوليٌّ.

إنّــه يعود إلى ملاقاة سامبراس (Sampras)، اليوم، في رولان قروس، ليُتمّا مباراتهما.

قدّم **السويسريّ** لعبا ممتازا أمام صاحب المرتبة الثالثة عالميّا. إلاّ **أنّـه** وجد **نفسه** خاسرا بنتيجة 4 مقابل 2 في الشوط الخامس من مقابلة مثيرة حالت الأمطار دون إتمامها. (لاسويس، 25 - 9 - 1992)

فالعبارات **مارك روسّي**، و**الضمير** (ـه) الواقع اسم إنّ، و**السويسريّ**، و**الضمير المستتر** في فعل قدّم، و**الضمير** (ـه) الواقع اسم أنّ، و**الضمير المستتر** في فعل وجد و**الضمير** (ـه) الواقع مضافا إليه في **نفسه** عبارات متقارنة إحاليّا وهي تمثّل، بناء على ذلك، **سلسلة إحالة**. ولكن «الضمير (ـه) الواقع اسم إنّ، والسويسريّ» يمثلان إعادة ذكر لمارك روسّي ويجعلان من السلسلة **مارك روسّي**، و**الضمير** (ـه) الواقع اسم إنّ، و**السويسريّ**، و**الضمير** (ـه) و**الضمير المستتر سلسلة عائديّة** أيضاً.

إحدى الملاحظات الأكثر أهميّة حول سلاسل الإحالة تلك المتعلّقة **بدرجة النفاذ** التي تشير إليه العبارة الإحاليّة (انظر في هذا الكتاب، الفصل 13، الفقرة 4 - 3 - 3). فقد لاحظنا (Ariel 1988,Kleiber 1990 c) أنّ الذكر الأوّل للمرجع يحتوي، من حيث الأفضليّة، على واسم ضعيف النفاذ إليه - وهذا هو شأن الأسماء الأعلام أو الأوصاف المعرّفة – مقارنة **بواسم متوسّط النفاذ إليه** (أسماء الإشارة) أو **واسم جيّد النفاذ إليه** (الضمائر). ولكن في المقابل عند الذكر الثاني يخيّر واسم جيّد النفاذ إليه:

(29) أ - ؟ هي ذكيّة جدّا.

ب - ؟ هذه المرأة ذكيّة جدّا.

ج - فاطمة ذكيّة جدّا.

(30) أ - جيرلدين فِرّارو كانت ناشطة ديمقراطيّة على مدى عدد من السنوات ولكنّها لم تدخل السباق من أجل نيابة الرئاسة إلاّ سنة 1984.

ب - ؟ **جيرلدين فرّارو** كانت ناشطة ديمقراطيّة على مدى عدد من السنوات ولكنّ **جيرلدين فرّارو** لم تدخل السباق من أجل نيابة الرئاسة إلاّ سنة 1984.

ولتفسير سلّمية النفاذ إلى العبارات الإحاليّة، يمكن الاستنجاد بمبدإ الاستلزام الدّرجيّ لـ«لفنسون» (Levinson 1983) و«هورن» (Horn 1984) (انظر Kleiber 1990 c):

الاستلزام الدرجيّ

إنّ استعمال عبارة ضعيفة **ق** واقعة في درجة من السلّم أقلّ من عبارة أقوى **ق** يستلزم أنّ المتكلّم لم يستطع استعمال العبارة الأقوى **ق** في السياق المَعنيّ.

إنّ مبدأ الاستلزام الدّرجيّ هو في الحقيقة تطبيق مخصوص لحكمة الكمّ لـ«غرايس» (1975)، وهي حكمة تنصّ على أنّ المتكلّم ينبغي أن يقدّم من المعلومات القدر المطلوب أي المعلومة الأقوى (انظر في هذا الكتاب الفصل 7 الفقرة 2 - 2). لذلك فإنّ اختيار واسم ضعيف إدراكه مثل الاسم العلم يشير إلى أنّ أيّ عبارة إحاليّة أخرى جيّد إدراكها / (مثل الضمير) لا تضمن أبدا النفاذ إلى المرجع. غير أنّه في حالة [463] إحالة مباشرة أو إشاريّة (انظر هذا الكتاب، الفصل 13) من الممكن إدراج واسم جيّد إدراكه لأنّ خصائص المقام تكون على هيئة تجعل موضوع عمل الإحالة واضحا أو واضحا وضوحا متبادلا.

(31) (يقال في شأن شاب يسير على الرصيف المقابل)

لم أره منذ سنة.

3. قواعد الانسجام

تبيح لنا الظواهر التي نظرنا فيها إلى حدّ الآن التساؤل: عمّا إذا كان من الممكن أن يُبيَّن الانسجامُ **بقواعد خطاب** صريحة. وبعبارة أخرى تصبح مشكلة الانسجام مشكلة قواعد الانسجام. هذه الإشكاليّة معقّدة من حيث إنّها تستمدّ أصولها من عدد هامّ من العوامل منها اللسانيّ ومنها غير اللسانيّ. وقبل النظر في مسألة قواعد الانسجام نقدّم تمييزا كلاسيكيّا في لسانيّات الخطاب بين **الانسجام والاتّساق والترابط**.

1.3 الانسجام والاتّساق والترابط

كثيرًا ما تقدّم الدراسات المخصّصة للسانيات النصّ وتحليل الخطاب (المكتوب أو الشفويّ) تمييزا بين **الانسجام والاتّساق والترابط**. فالمجالات التي تمتدّ إليها هذه

المفاهيم ليســت متماثلة رغم أنّها تتعلّق في مجملها بقضايا الانســجام التي نظرنا فيها إلى حدّ الآن.

1.1.3 الانسجام

يحيل الانســجام على خصائص النــصّ أو الخطاب التي تضمن قابليته للتأويل. وكي يكون النصّ منســجما ليس من الضروريّ أن تشــير خصائصه الشــكليّة، صراحة، إلى العلاقــات بين الأقوال. فهذه العلاقات يمكن الحصول عليها عن طريق الاســتدلال إمّا بمقدّمة ضمنيّة وإمّا بفرضيّة ســياقيّة وإمّا أيضاً بخطاطة أعمال منمّطة (سكريبت أو خطّة أو سيناريو).

وبناء على ذلك فإنّ قرينة الربط «إذن» في المثال (32) تستدعي المقدّمة الضمنيّة (33) التي تجيز العلاقة بين القولين. وهذه المقدّمة الضمنيّة، أو الاستلزام الخطابيّ الوضعيّ عند ‹غرايس› (1975)، ليست في حاجة إلى أن تكون صادقة (بل من الممكن جدّا أن تكون (33) كاذبة بالنسبة إلى المخاطَب):

(32) جون إنغليزيّ، هو إذن شجاع.

(33) الإنغليز شجعان.

وفي المثال (34) الفرضيّة الســياقيّة (35) (**الموضع** في نظريّة ‹دكرو› **الحجاجيّة**) هي التي تجيز الربط بين القولين لتجعل منهما خطابا منسجما:

(34) الماء بارد جدّا. سأبقى على الشاطئ. / [464]

(35) كلّما ازدادت برودة الماء قلّت الرغبة في السباحة.

و أخيــراً مــن الضــروريّ في المثــال (36) أن تكــون لدينا معلومات أكثــر متّصلة بخطاطات أعمال كي نفهم الربط بين القولين وهذه الخطاطة يقدّمها (37)

(36) كانت مريم جائعة. فتحت دليل ميشلان.

(37) أ - دليل ميشلان يحتوي معلومات عن المطاعم.

ب - المطاعم أماكن عموميّة يستطيع فيها المرء أن يأكل بمقابل ماليّ.

ج - الإحساس بالجوع يثير الرغبة في القضاء عليه.

د - إحدى وسائل القضاء على الإحساس بالجوع الأكل.

فانطلاقــاً من (37) نســتدلّ على أنّ مريم فتحــت الدليل لتختار مطعمــا يمكّنها من تلبية حاجتها إلى الطعام وليس غرضها من ذلك مثلاً أن تســتعمل ورق الدليل لتسكت جوعها.

أحد استعمالات مفهوم **السكريبت**، مثلما هو مستعمل عند «شانك» و«أبيلسون» (1977)، هو عرض **مقاطع سرديّة محذوفة** يفترض فيها التأويل أنّ الانسجام مرتبط بمجموعة من الأعمال المرتّبة التي يمكن أن يتوصّل إليها المخاطَب أو القارئ مثلما يبيّن ذلك المثال (38):

(38) دخل زيد المطعم. طلب شريحة لحم مشويّ. دفع الثمن وخرج تحت مطر متهاطل.

ففي المثال (38) كلّ المراحل المرتبطة بالسكريبت «**مطعم**» ليست مذكورة فهي ليست ضروريّة من جهة أنّ السكريبت يحدّد مقطع أعمال مرتّبة منمّطة تمكّن من إتمام المراحل المحذوفة: وفي هذه الحالة بالذات جلس زيد إلى طاولة وتفحّص قائمة الأكلات وطلب شريحة لحم مشويّ وأكلها قبل أن يدفع الثمن ويخرج.

2.1.3 الاتّساق

إذا كان **الانسجام** البعدَ التأويليّ للخطاب فإنّ **الاتّساق** بعدُهُ اللسانيُّ والدلاليّ: والخطاب يكون متّسقا حقّا إذا وجدت علاقات قضويّة بين الأقوال التي تكوّنه. فالخطاب الذي يعقد علاقات زمنيّة وغرضيّة وإحاليّة يكون إذن متّسقا. ولكن في المقابل من الممكن جدّا أن يكون الخطاب منسجما دون أن يكون متّسقا كما هو الشأن خاصّة في حالات الإجابة غير المباشرة:

(39) **أ** . كم الساعة؟

ب . منذ قليل مرّ ساعي البريد.

غالبا ما عُدّ **الاتّساق** شرطا ضروريّا لحسن صياغة الخطابات ورديفا **لتناميها**. فعلا، كي يكون الخطاب حسن الصياغة، من الضروريّ أوّلا أن يحتفظ ببعض العناصر الدلاليّة (أ كان قائما على المعلومة الحاصلة أم على المعلومة التي يمكن استرجاعها من الذاكرة). ولكن من الضروريّ أيضاً أن يتنامى من حيث مواضيع الخطاب وضروب الإسناد المعقودة فيه (شرط التنامي). وهذه القيود (**شرط التنامي وشرط الاتّساق**) تُصاغ إمّا باعتبارها شروطا تعريفيّة للخطاب المثاليّ وإمّا باعتبارها خصائص ملازمة للنصّانيّة (انظر Adam 1990). / [465]

3.1.3 الترابط

يطلق الترابط على العلاقات بين الأقوال الموسومة لغويّا. والمثال الكلاسيكيّ للترابط بين الجمل (أو بين الأقوال) تقدّمه الروابط التداوليّة مثل **لكن**، و، لـِ **إذن**، **مع ذلك**، **رغم**، **إلاّ أنّ**، **أيضاً**، **والحال أنّ**، **فعلا**، **فضلا عن**، ...إلخ. **فالرابط التداوليّ** لفظ نحويّ (حرف، ظرف، عبارة) وظيفته ربط أجزاء من الخطاب (الأقوال) من جهة، والإسهام في تكوين وحدات خِطابيّة مركّبة انطلاقاً من وحدات خِطابيّة بسيطة من جهة ثانية. فترابط الخطاب خاصيّة شكليّة ولكن يبدو أنّها لا تمثّل شرطا ضروريّا لا لاتّساق النصوص ولا لانسجامها. فإذا كان من الصعوبة بمكان تصوّر خطاب

بلا إضمار ولا إعادة ذكر (سلسلة عائديّة وسلسلة إحاليّة) فإنّه من الممكن جدّا أن يكون الخطاب موسوما وسما ضعيفا بل غير موسوم من حيث ترابطه. وبناء على ذلك ما عساها تكون وظيفة الترابط مقابل وظيفة الانسجام (قابليّة التأويل) ووظيفة الاتّساق (استرسال المعلومات)؟ وبعبارة أخرى ما الفرق بين ثنائيّات القول التالية؟

(40) أ - صرخ زيد فبكت زينب.

ب - صرخ زيد. بكت زينب.

(41)أ. الطقس جميل ولكنّي سأصيب قليلا من الرّاحة.

ب . الطقس جميل. سأصيب قليلا من الرّاحة.

(42) أ. جون الإنغليزيّ هو إذن شجاع.

ب. جون إنغليزيّ. هو شجاع.

(43)أ. ماذا تفعل هذا المساء؟ لأنّ لي دجاجة مصليّة في البيت.

ب. ماذا تفعل هذا المساء؟ لي دجاجة مصليّة في البيت.

ففي المثال (40أ) نؤوّل مقطع الأعمال على أنّه يقيم علاقة زمنيّة وسببيّة، في حين أنّ المثال (40ب) حياديّ في مستوى علاقتيه. وفي المثال (41أ) التضمين هو أنّ الطقس الجميل قد يكون سببا لعمل، في حين أنّ غياب «**لكنّ**» في المثال (41ب) يأخذنا إلى التضمين المعاكس. وفي المثال (42أ) تستلزم «**إذن**» معنى أنّ الإنغليز شجعان، وغيابها في (42ب) لا يفرض أيّ ربط من هذا الصنف. وأخيراً تضيف «**لأنّ**» تبريرا للسؤال في (43أ)، والربط غير الموسوم (غياب لأنّ) لا يبرّر الاستفهام ولكنّه يقدّم حجّة (علّة) لقبول الدعوة.

نلاحظ إذن أنّ حضور واسمات الربط مثل الروابط التداوليّة أو غيابها يحدّدان شروط التأويل. والنتيجة واحدة بالنسبة إلى كلّ مثال: إذ **حضور الرابط يجعل الربط غير ملتبس وأحاديّ الدلالة.** / [466]

2.3 الانسجام وقواعد التعقيب

سنلتزم، في عرضنا لقواعد الانسجام، بمناقشة مظهرين من انسجام الخطابات والنصوص: من جهة انطلاقاً من بحوث ‹شارول› حول انسجام النصّ (Charolles 1978,1983,1987,1988 a,1988 b,1989) والموجّهة إلى بحوث نحو النصّ (انظر Van Dijk 1972,1977,Petöfi 1975)، ومن جهة أخرى انطلاقاً من البحوث ذات التوجّه المحادثيّ التي طوّرها ‹موشلر›، ومدارها إشكاليّة قواعد التعقيب والتسلسل (انظر Moeschler 1982, 1985a, 1989a, 1989b).

1.2.3 ميتاقواعد الانسجام

اقترح ‹شارول› (1978)، مقتفيا أثر فان دايك (1972)، أربعة **ميتاقواعد** للانسجام يُفترض أن تعبّر عن الحدس الماقبل نظريّ المُدرِك للانسجام أو عدمه – وهو حدس مرتبط بأحكامنا على الخطاب وهذه **الميتاقواعد** أو «قواعد القواعد» هي التالية: **التكرار والتنامي وعدم التناقض والعلاقة:**

ميتاقاعدة التكرار

ليكون النصّ منسجما ينبغي أن يحتوي في تناميه الخطّي عناصر ذات تكرار مُلزم.

وهذه الميتاقاعدة تصرّح بمظهر اتّساق النصوص الممثَل خاصّة بالسلاسل العائديّة والسلاسل الإحاليّة. ويقدّم ‹شارول› لقاعدة التكرار مثال الإضمار في (44) والتعريف والإحالة الإشاريّة السياقيّة في (45) والاستبدال المعجميّ في (46) والاسترجاع الاقتضائيّ والاستعادة الاستدلاليّة في (47):

(44) قُتلت امرأة عجوز الأسبوع الماضي. وجدوها في مغسل الاستحمام.

(45) قد اشترى ماكس **بيتا**. **البيت / هذا الـ** بيت فسيح متميّز.

(46) مات **بيكاسو** منذ عشرين عاما. وهب الفنّان مجموعة لوحاته الشخصيّة لمتحف برشلونة.

(47) **أ** هل باع فيليب سيّارته؟

ب1 لا، باع درّاجته.

ب2 لا، سُرقت منه.

ب3 ؟لا، خفّ وزنُه.

ميتاقاعدة التنامي

ليكون النصّ منسجما ينبغي أن يكون تناميه مصحوبا بإضافة دلاليّة تتجدّد بصفة دائمة.

هذه القاعدة توافق الشرط الثاني لاتّساق النصوص أي شرط النموّ لدى ‹دكرو› (1972). أضف إلى ذلك أنّ هذه القاعدة مضمومةً إلى القاعدة الأولى توضّح أنّ النصّ المنسجم يجب أن يكون فيه توازن بين الاسترسال الغرضيّ والتنامي الدلاليّ/ (Charolles 1978 ,21). [467]

فالنصّ في المثال (48) لا يستوفي شرط هذه القاعدة لأنّه لا يدرج معلومات إلاّ على سبيل الإطناب [غير المفيد].

(48) الأرامل من النساء لا يتقاضين إلاّ نصف جراية تقاعد الزوج المتوفّى. والنساء غير المتزوّجات يتقاضين جراية مساوية لنصف ما كان يتقاضاه القرين المتوفّى. ولا يتحصّلن إلاّ على خمسين بالمائة من المنح التي كان يقبضها الزوج عندما

كان حيّا. وفي الفترة التي كان فيها الزوج محالا على التقاعد، كانت زوجات المتقاعدين يتقاسمن مع أزواجهنّ مجمل الجراية.

ميتاقاعدة عدم التناقض

ليكون النصّ منسجما ينبغي ألاّ يُدرَج في تناميه أيّ عنصر دلاليّ يناقض محتوى منطوقا أو محتوى مقتضى، بواسطة مواطن ذكر سابقة أو ما يمكن أن يستنبط من تلك المواطن عن طريق الاستدلال.

يقدّم «شارول» مثالين يخرقان هذه القاعدة في مستوى التناقض القوليّ والتناقض الاستدلاليّ:

(49) دخل «مالكو» [آنذاك] دون استئذان مكتب رئيس المخابرات الأمريكيّة. كان يرتدي بدلة داكنة اللون ويمسك في يده حقيبة رائعة من جلد التماسيح. [الآن] يجلس مالكو. ويشعل سيكار هافانا.

(50) خالتي أرملة. زوجها يهوى جمع آلات الخياطة.

المثال (49) غير منسجم لأنّ الجملتين الأخيرتين [الآن] يجلس مالكو. ويشعل سيكار هافانا تدرج إطار إحالة زمنيّة (غير سرديّ لأنّ المضارع متّصل بزمن الإخبار بالقول) مختلف عن الأوّل (سرديّ. والشاهد الفرنسيّ أوضح لأنّ الزمن المستعمل هو الماضي المبهم او البسيط). وفي المثال (50) لفظة أرملة تقتضي أنّ الزوج توفّي وهذا الاقتضاء يناقض الاقتضاء الذي مفاده أنّ الزوج يهوى جمع... (زوجها حيّ).

ميتاقاعدة العلاقة

ليكون المقطع أو النصّ منسجما ينبغي أن تكون الأحداث التي يدلّ عليها في الكون الممثَّل مترابطة.

هذه القاعدة تستلزم أن تكون الأعمال أو الأحوال أو الأحداث المعبّر عنها في المقطع الخِطابيّ متلائمة في الكون المدرك ممّنْ يقيّمه. وينبغي أن يُفهم **التلاؤم** هنا، على أنّه علاقة مناسبة وسبب وشرط ونتيجة بين قضيّتين (**ق**) و(**ك**). وهكذا تكون العلاقات متلائمة في عالم (**ع**) في (51) و(52) وغير متلائمة في (53):

(51) مريم مريضة لأنّها ستلد قريبا.

(52) مريم ستلد قريبا ولكنّها مريضة.

(53) مريم ستلد قريبا، إذن المغنّون الفاتنون لا يروقون للمثقّفين.

ملاحظة: نشير إلى أنّ هذه المبادئ تمّ التعبير عنها في مناسبات عدّة من منظورات دلاليّة أو تداوليّة مختلفة. فميتاقاعدة **التكرار** مرتبطة إذن بالدور الخطابيّ للاقتضاءات في الخطاب وبالرصيد المشترك للمحادثة. وميتاقاعدة **التنامي** اعتمدت العلاقة بين معلومة حاصلة ومعلومة جديدة. أمّا ميتاقاعدة **عدم التناقض** لازمتها السرديّة هي قانون التماسك المنطقي لـ«بانفيلد» (1982) (انظر في هذا الكتاب الفصل 16 الفقرة 4 - 2).

وأخيراً ميتاقاعدة العلاقة ومفهوم التلاؤم اعتمدا الوظيفة التداوليّة في نظريات الفضاءات الذهنيّة (انظر Fauconnier 1984)/ [468]

2.2.3 قواعد التعقيب

هـل توجد **قواعـد للتعقيب والاستئناف** في الخطـاب؟ هل يمكـن أن نبيّن مظاهر التعقيب والاسـتئناف في الخطاب بواسـطة مبادئ أو قواعد لسـانيّة؟ مثل هذه المحاولة أُقترحت في إطار أنموذج مدرسة جنيف لتحليل الخطاب (انظر Moeschler 1982, 1985a, 1989a, Roulet et al. 1985, chapitre3). والفكرة المحوريّة التي تمثّل أساسـاً لمفهوم **قاعدة التعقيب** (**أو قيد المحادثة**) هي التالية: أثناء وقوع **التعامل القوليّ تخضع الأقوال لقيود مقطعيّة أو لقيود تخصّ التعقيب**. وإنّ الاسـتجابة لهذه القيود هي التي تحدّد درجة اتّسـاق المقطوعة ودرجة انسـجامها. فحسـب طبيعة المكوّنات، أي التبـادل أو المخاطبة، التي تفرض القيود (انظر في هذا الكتاب الفصل 18 الفقرة 2)، نتبيّن صنفين من قيود التعقيب: **قيود بين المخاطبات وقيود صلب المخاطبة.**

قيود التعقيب بين الخاطبات

قيود التعقيب المقترنة بحسن صياغة التبادل يُعبّر عنها بالشروط التالية:

(أ) **الشرط الغرضيّ ش غ** يفرض على مكوّن الاستجابة نفس غرض مكوّن الاستهلال.

(ب) **شرط المضمون القضويّ ش م ق** يفرض على مكوّن الاستجابة أن يكون على علاقة دلاليّة (تقابل أو استلزام أو شرح) بمكوّن الاستهلال.

(ج) **شرط التضمّن في القول (ش في ق)** يفرض على مكوّن الاستجابة نوع وظيفته المتضمّنة في القول.

(د) **شرط الوجهة الحجاجيّة (ش و ح)** يفرض على مكوّن الاستجابة أن يكون موجّها حجاجيّا إلى نفس وجهة مكوّن الاستهلال.

ملاحظة: التبادلات هـي الوحدات الحواريّة الدنيا للمحادثـة المتكوّنة على الأقلّ من **مخاطبتيـن** وهـي أكبر مكوّنـات الوحدة الحواريّـة لمحادثة. ونميّز، فـي التبادلات، مكوّنات (مخاطبات) الاسـتهلال من مكوّنات الاسـتجابة. **فمكوّن الاسـتهلال** هو، على نحو نموذجيّ، مكوّن يستهلّ مقطعا محادثيّا (تبادلا). **ومكوّن الاستجابة** هو، على نحـو نموذجيّ، مكوّن ردّ فعل على مكوّن الاسـتهلال وعامّة ما يكون تاليا له. تبعا لذلك يكون الاسـتفهام مكوّنَ استهلال نموذجيّا والجواب مكوّن جواب نموذجيّا (لمزيد التحليل انظر في هذا الكتاب الفصل 18 الفقرة 2).

إنّ درجـة اسـتيفاء هذه القيـود هو الذي يحـدّد درجة اتّسـاق و/ أو درجة انسـجام المقطع: فكلّما كانت الاسـتجابة لقيود التعقيب أكبر اعتبر المقطع **منسـجما/ متّسقا.**

فالطبيعة التدرّجيّة في استيفاء القيود توضّح فرضيّة أنّ الانسجام مسألة درجات وسُلّم. ولذلك يمكن الحديث عن **درجة تلاؤم / التعالق النصّيّ** لنعت درجة انسجام/اتّساق الخطابات (انظر Moeschler 1982 et 1985 a). [469]

المقاطع (54) توضّح درجة تلاؤم التعالق النصّيّ لمكوّن الاستجابة:

(54)

أ أ يمكنك أن تقول لي كم الساعة؟

ب$_1$ رأسي يؤلمني.	**-ش غ**
ب$_2$ منذ قليل مرّ ساعي البريد.	**+ش غ، - ش م ق**
ب$_3$ أ لم تحن بعد الساعة العاشرة؟	**+ش غ، + ش م ق، - ش في ق**
ب$_4$ لم تحن بعد الساعة العاشرة.	**+ش غ، + ش م ق، + ش في ق، - ش وح**
ب$_5$ إنّها الساعة العاشرة.	**+ش غ، + ش م ق، + ش في ق، + ش وح**

عندما يتمّ استيفاء الشرط الغرضيّ (**ش غ**) وشرط المحتوى القضويّ (**ش م ق**) والشرط التضمّن في القول (**ش في ق**) يقال عن الخطاب إنّه **منسجم**.وعندما لا تتمّ الاستجابة إلاّ للشروط (**ش غ**) و(**ش م ق**) لا يكون الخطاب إلاّ **متّسقا**. وفي إطار نظريّة شروط التعقيب يعتبر كلّ خطاب منسجم متّسقا دائماً والعكس ليس صحيحا.

المفهوم المقابل **لشروط تلاؤم التعالق النصّيّ** (المحدّد بدرجة الاستجابة للقيود المقطعيّة) هو **مفهوم شروط التلاؤم السياقيّ**. وهذه الشروط لا تتعلّق بمكوّن الاستجابة بل بمكوّن الاستهلال. فدرجة التلاؤم السياقيّ بالنسبة إلى مكوّن ما استهلالي تحدّد بواسطة مكوّن الاستجابة، وعلى وجه التدقيق، تلاؤم التعالق النصّيّ لمكوّن الاستجابة يحدّد التلاؤم السياقيّ لمكوّن الاستهلال حسب المبدإ التالي:

مبدأ التبعيّة بين التلاؤم السياقيّ وتلاؤم التعالق النصّيّ لمكوّني الابتداء والاستجابة.

كلّما كان مكوّن الاستجابة أكثر استيفاء لقيود التعقيب كان أكثر موافقة لملاءمته السياقيّة لمكوّن الاستهلال. وكلّما كان مكوّن الاستجابة أقلّ استيفاء لقيود التعقيب كان أكثر موافقة لعدم الملاءمة السياقيّة لمكوّن الاستهلال.

ونتيجة هذا المبدإ هي التالية: إنّ ظواهر التعقيب والتأويل في مقاطع المحادثة تكون مرتبطة في ما بينها ارتباطا وثيقا. وبعبارة أخرى، إنّ تعقيبا حواريّا ما (ملائما أو غير ملائم) يقدّم دائماً صورة عن تأويل مكوّن الاستهلال ويؤيّد درجة ملاءمته السياقيّة أو ينفيها بصفة رجعيّة. وهذه الفرضيّة صيغت بطريقة أكثر وضوحا في مبدإ التأويل الحواريّ (انظر Moeschler 1989 a,94):

مبدأ التأويل الحواريّ

إنّ تأويل مكوّن مخاطبة هو ظاهرة حواريّة ونتيجة التعقيب أو الاستئناف الذي يتولّد عنه في الحوار.

والمقطـع (55) يوضّـح درجة التلاؤم السـياقيّ في **أ** تبعا لتـلاؤم التعالق النصّيّ في **ب**: / [470]

(55)

أ بول صديق يمكنك التعويل عليه.

ب$_1$ على فكرة ماذا تفعل غدا؟	**- ش غ**
ب$_2$ تسمّي هذا صديقا!	**+ ش غ، - ش م ق**
ب$_3$ أ نسيت أنّه صوّت ضدّ مشروعك؟	**+ ش غ، + ش م ق، - ش في ق**
ب$_4$ لم أثق به أبدا.	**+ ش غ، + ش م ق، + ش في ق، - ش وح**
ب$_5$ أنا موافق تماما.	**+ ش غ، + ش م ق، + ش في ق، + ش وح**

قيود التعقيب صلب المخاطبة

قيـود التعقيب صلـب المخاطبة مقترنة بحسـن صياغة المخاطبـات (.Roulet et Al 9 - 1985,208) وتوضّحها الشروط التالية:

(أ) **الشرط الغرضيّ (ش غ)**: هو وجوب استئناف الكلام في المخاطبة بموضوع الخطاب المعروض في أوّل مكوّن للمخاطبة.

(ب) **شرط العلاقة الحجاجيّة (ش ع ح)**: هو وجوب استئناف الكلام في المخاطبة بمكوّن قابل للدخول في علاقة حجاجيّة بأوّل مكوّن.

(ج) **شرط الوجهة الحجاجيّة (ش وح)**: هو وجوب استئناف الكلام في المخاطبة بمكوّن لا يناقض الوجهة الحجاجيّة لأوّل مكوّن.

توضّح التعقيبات التالية بالتدرّج حالات استيفاء هذه الشروط وعدم استيفائها:

(56)

أ الطقس جميل وماكس لسانيّ.	**- ش غ**
ب الطقس جميل والمطر يهطل.	**+ ش غ، + ش ع ح**
ج الطقس جميل والشمس غير مشرقة.	**+ ش غ، + ش ع ح، - ش وح**
د الطقس جميل وبي رغبة في استنشاق الهواء.	**+ ش غ، + ش ع ح، + ش وح**

شـرط الوجهة الحجاجيّة هو ترجمة لمبدإ حجاجيّ هو مبدأ عدم التناقض الحجاجيّ (انظر Moeschler 1985a,1989a):

مبدأ عدم التناقض الحجاجيّ

أ. ليس ممكنا الدفاع عن نتيجتين متناقضتين باعتماد نفس الحجّة.

ب. لا يمكن لحجّتين متناقضتين أن تخدما نفس النتيجة.

إنّ التحليل المقترح يجعل من الانسجام الحجاجيّ شرطا للانسجام المحادثيّ، ولكنّه يميّز بين المقامات الحواريّة ومقامات الوحدات الحواريّة: فليس الانسجام الحجاجيّ شرطا ضروريّا ولا شرطا كافيا لإدماج المكوّنات في تبادل بينما هو شرط ضروريّ لإدماجها في **مخاطبة**.

18. تحليل الخطاب وتحليل المُحادثة

ترجمة: عز الدين المجدوب

1. اتّجاهان في تحليل المُحادثات

يُعدّ الخطاب أحد المجالات المفضّلة لتطبيق المناويل التداوليّة. وليس من المفاجئ، في الواقع، أن يسمح تحليل استعمالات اللّغة ببعض التكهّنات حول أشكال النّظام [المُفتَر] لتعاقُب الخطاب وعمليات التأويل الجارية فيه. ولكنّ المجال الذي مثّل موضوع الأعمال الأكثر تعبيرًا عن التوّجه التداوليّ، هو، بالأساس، مجال **التّعامل اللغويّ**، ويسمّى عادة **بتحليل المحادثات**. ويرمي هذا الفصل إلى تقديم أبرز مقوّمات التيّارين المُهيمنيْن على تحليل المحادثات الموسومين منذ ‹ليفنسن› (1983) **بتحليل الخطاب وتحليل المحادثة**.

ولهذين المجالين بعض الخاصّيات المشتركة والخاصّيات المختلفة.

1.1 الخاصّيات المشتركة بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة

1.1.1 دراسة المحادثات الطّبيعيّة

يُعْنَى تحليل الخطاب وتحليل المحادثة بالخطاب الشّفويّ أساسا، وبتحليل **المحادثات الطّبيعيّة** على وجه الخصوص. ونَعْنِي **بالمُحادثة الطّبيعية** هاهنا، كلّ تعامل لغويّ يتمّ [عن قُرب] وجها لوجه أو عن بُعْدٍ (عن طريق الهاتف المرئيّ أو البريد الإلكترونيّ التّعامليّ الخ....) تنهض فيه العوامل المقاميّة والسياقيّة والتنغيميّة والإشارات الحسّية بدور هامّ. ونذكر، على سبيل التّمثيل على المحادثات الطبيعيّة، المحادثات الهاتفيّة والتّعاملات [اللّغويّة] بين الآباء والأبناء والمعلّم والتلاميذ والطبيب والمريض، والتّعاملات في الفضاءات العامّة (الصّفقات التجاريّة) أو في الفضاءات الخاصّة (الأحاديث في المقهى والأحاديث العائليّة) والمجادلات السياسيّة والمقابلات الصحفيّة الخ.....

كان من نتائج تحليلات المحادثة مناقشة مبدأ أساسيّ في اللّسانيّات الحديثة، ممثّل، على وجه الخصوص، في التقليد التوليديّ، هو الالتجاء إلى حدس المتكلّم لتقويم المعطيات. ومن المُفيد، في هذا الصدد أن نلاحظ، أنّ جميع مقاربات المحادثة تقريبا تستند إلى لسانيّات الكلام

(في مقابل **لسانيّات اللسان** في المفهوم السوسيريّ) أو **لسانيّات الإنجاز** (في مقابل **لسانيّات الملكة**
[472] في المنظور التشومسكي). وهو السّبب الذي جعل الأعمال ذات الأصول الاجتماعيّة اللسانيّة/ (التقليد القائل بالتّغيّر والتّنوّع عند «لابوف» 1978و Labov 1976، أو المنتمية إلى إثنوغرافيا التواصل، انظر بالخصوص «غمبرز» و«هايمس» 1972، و«غمبرز» 1989) تؤثّر بشدّة في التقليد المحادثيّ بل تُغري في مجال اللّسانيّات، بلسانيات «تعامليّة» (انظر بالخصوص «كيربرات أوريكيوني» Kerbart 1990 Orecchioni).

2.1.1 الانسجام

تهتمّ المقاربتان، أساسا، بالنّظام المُفسّر لتعاقُب المُحادثات، وتهتمّان على وجه الخصوص بالمبادئ أو القواعد أو المعايير التي تحقّق لها **الانسجام** (انظر في هذا الكتاب الفصل 17 الفقرة 3). ولهذا السّبب المهمّ، يَتَبَيَّنُ أنّ قسما هامّا من الأعمال حول الانسجام النصّيّ المنجَزة في نطاق اللسانيّات النصيّة (انظر بالخصوص «بوغراند» و«درسلر» Beaugrande 1981 و Dressler و«شارول» 1988أ) لم تُؤخذ بعين الاعتبار في تقليد تحليل المحادثات أو قلّما كانت كذلك. أضف إلى ذلك أنّ قضايا الانسجام لا يمكن أن تُحَلّ إلاّ بعسر شديد من وجهة نظر داخليّة للخطاب، وأنّ نظريات المحادثة لم تتناول هذه المسألة إلاّ بالاعتماد على مبادئ [تُفسّر] التّصرّف في المعلومات السّياقيّة. وليس من المفاجئ أنّ قسما من الأوصاف المحادثيّة يتمثّل في وصف إثنوغرافيّ دقيق للسياق التّعامليّ والاجتماعيّ. ومن جهة أخرى فإنّ الإغراء كان عظيما بتعريف السياق قصد تأويل المحادثات بناء على مصطلحات شبكات المعارف، وباختزال مجموعة المعلومات المناسبة في أكوان محدّدة **ما قبليّا** (انظر، لاسيّما في ما يتعلّق بمجال تحليل المحادثات المطبّق على الحوار إنسان - آلة، «ريتشمان» Reichman 1986).

3.1.1 منطق الأعمال

تتمثّل الخاصّية الثالثة المشتركة بين تحليل المحادثة وتحليل الخطاب في كونهما يحيلان، بصفة صريحة أو ضمنيّة، على **منطق الأعمال**. إذ ترتبط المبادئ المنطقيّة، في تحليل الخطاب، أساسا، بنظريّة الأعمال اللغويّة. وانطلاقاً من هذه النظريّة يمكن التكهّن (انظر «سيرل» و«فاندر فيكن» 1985) بوجود علاقات بين الأعمال في مقطوعات الأعمال التي تشكّلها المحادثات (سؤال يستدعي جواباً، ودعوة تستدعي قبولا، وأمر يستدعي امتثالا إلخ...). ويتعلّق منطق الأعمال في تحليل المحادثة، الذي يضمّ التّنظيم المحادثيّ، أساسا، بمقطوعات الأعمال الأصليّة أو المنجَزة بواسطة المتكلّمين على نحو قائم على التّفضيل (انظر تعريفات **التّنظيم القائم على التّفضيل والمناسبة المشروطة**
[473] في 3.2.1). [473]/

2.1 مظاهر الاختلاف بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة

1.2.1 مجال الإحالة: اللسانيّات في مقابل علم الاجتماع

يتّصل أوّل مظهر من مظاهر الاختلاف بمجال إحالة هاتين المقاربتين. فتحاليل الخطاب تستند إلى نسق اللسانيّات الشكليّة، فتستعير منه طرائقه المنهجيّة ومبادئه الإبستيمولوجيّة. ومن جهتها فإنّ مَرجعَ أصول تحاليل المحادثة إلى علم الاجتماع التّعامليّ، لاسيّما التيّاريْن المقدّمين من قِبل قوفمان و«ساكس»، ولقد بلْور التقليد التعامليّ مجموعة من الملاحظات حول طقوس التّعامل التي يعدّ التّعامل المحادثيّ من أهمّ مظاهرها (انظر بالخصوص قوفمان 1973). ومن جهة أُخرى، فقد انصبّ اهتمام التيّار المعروف بالمنهج الإثنوغرافيّ على المناهج الإثنوغرافيّة التي يستعملها المتكلّمون في النهوض بما يناط بهم من مهامّ (من قبيل اتّخاذ لجنة تحكيم قرارا ما). ومن المناهج الإثنوغرافيّة الأسهل مأخـذًا عند التحليل والأقلّ وصفا من قِبل الدراسات الاجتماعيّة، نجد، بحقّ، المحادثة الطبيعيّة.

2.2.1 المنهج: القواعد التّكوّنيّة في مقابل التّنظيم القائم على التّفضيل

إنّ الاختلاف الأساسيّ بين تحليل الخطاب وتحليل المحادثة هو اختلاف منهجيّ. **فتحاليل الخطاب** تستعمل منهجيّة تقليديّة خاصّة بلسانيّات الجملة. وتتمثّل هذه التحاليل في محاولات - هامّة - لتطبيق مبادئ التحليل اللسانيّ على وحدات أكبر من الجملة. ولابدّ، لذلك، من شرطين: أوّلهما تحديد مجموعة من **المقولات** أو الوحدات الخطابيّة لا تلك المتعلّقة بتركيب الألسنة الطبيعيّة (المقولات المعجميّة والمقولات التركيبيّة)، وإنّما تلك المتعلّقة بتركيب خطاب (من قبيل الوحدات: **عمل ومُخاطبة وتبادل وصفقة وتدخّل**، في منوال تحليل الخطاب [المدرسة]جينيف، انظر «رولي» ومن معه 1985 و«موشلر» 1985 أ). وثانيهما، صياغة مبادئ التّعاقب أو **قواعد التّعاقب** النّاظمة لهذه المقولات (قواعد التسلسل أو التعقيب ومبادئ التأليف)، التي تُمكّن من تمييز المقطوعات الخطابيّة الحسنة الصياغة (منسجمة) من المقطوعات الخطابيّة السيّئة الصياغة (غير منسجمة). والمسألة الأساسيّة، هاهنا، هي مفهوم **التّأليف الحسن لتعاقُب المقطوعات** (أو **الانسجام**) الذي يمثّل الموافق الخطابيّ لمفهوم **النحويّة** وهو المفهوم التركيبيّ. فكما أنّ للمتكلّم مقدرة لغويّة (قدرة) تمكنّه من صياغة أحكام نحويّة تتعلّق بالجمل، فكذلك للمتكلّم كفاءة حسب فرضيّة تحليل الخطاب على إطلاق أحكام تتعلّق بحسن صياغة تعاقب مقطوعات الخطاب، وبالتالي على تمييز خطاب منسجم من خطاب غير منسجم.

من المفاهيم المركزيّة في تحليل الخطاب مفهوم **الانسجام** الذي شكّل، في إطار الأنحاء [474] **النصيّة**، موضوع تطوّرات موازيّة، خاصة في ما يتعلّق بالنص المكتوب. / ويتعيّن أن نلاحظ أنّ مفهوم الانسجام، في إطار تحاليل الخطاب، إنّما هو مفهوم تعاقبيّ حصرا. إلاّ أنّه من المتعذّر تمييز

الوقائع المتعلّقة [بتعاقب] المقطوعات من الوقائع المتعلّقة بالتأويل. فإذا كان، من الممكن، على سبيل المثال، القول إنّ المقطوعة[التالية]: **سنستقبل ضيوفا على العشاء. كان كالدرون كاتبا عظيما،** مقطوعة منسجمة، فذلك لكونها قابلة للتأويل. وإذا كانت قابلة للتأويل فلأنّ معلومات سياقيّة توفّرت و[سمحت] بتأويلها. وحينئذ، فإنّ الانسجام [مفهوم] لا يمكن تعريفه بطريقة تعاقبيّة خالصة: إذ هو مفهوم تعاقبيّ وتأويليّ في الآن نفسه (انظر الفصل 17 من هذا الكتاب، الفقرة 1.2.2).

والملاحظ أيضاً أنّ إشكاليّة تحليل الخطاب، ولاسيّما تحليل الوحدات، قد شهدت في إطار أعمال برّندونر صياغة حديثة تلحّ على إبراز الفوارق بين تركيب الجملة (أو التركيب الأصغر) وتركيب الخطاب (أو التركيب الأكبر). (انظر برّندونر وريتشلر - بيجيلان 1990). واقترح ‹شارول› (1988ب)، بالتّوازي مع ذلك، مقاربة قائمة على تعدّد الطبقات تمكّن من حصر مختلف مستويات تنظيم الخطاب (من سلاسل إحاليّة وفضاءات ذهنيّة وبنى نصيّة وإلقاء قول)، كما اقترح تحليلا للخطاب وفق مصطلحات التسلسلة **والمدى والمقطوعة والحقبة** [الزمانيّة] (انظر كذلك أدام 1990).

أمّا **تحليل المحادثة** فقد اعتنى، من جهته، بمسألة **تعاقب المقطوعات**، أساسا، ولاسيّما بالقواعد أو المبادئ التي تمكّن المشاركين في محادثة ما من ترتيب أخذ أدوارهم في الكلام. ويقوم نظام توزيع **أدوار الكلام** المقترح من قبل ‹ساكس› و‹شيغلوف› و‹جيفرسون› (1978و 1974) Sacks, Schegloff و Jefferson على مفاهيم **اختيار المتكلّم الموالي** و*[اختيار المتكلّم لنفسه]* **وموقع الانتقال المناسب***[من قول إلى قول]*. وبالتالي، فإنّ النحو الموضوع إنّما هو نظام تعديل مقبول، ضمنيّا، وضروريّ من وجهة نظر نظام التّعامل الذي تتمثّل مُهمّته في تيسير التّعاملات اللغويّة وإنجاحها. وحينئذ، فإنّ نظام تعاقُب المقطوعات يُقارب من منظور تنظيم أدوار الكلام أساسا.

أمّا مسألة **الانسجام** فلم تتمّ صياغتها في إطار إشكاليّة التّأليف الحسن لمقطوعات الكلام، وإنّما باعتبارها نتيجة المبادئ التي تُوجّه تنظيم المحادثات تنظيما **يُفضّل بعضها على بعض**. وهذه الخاصيّة أساسيّة لأنّ التّنظيم القائم على التّفضيل غير معرّف ما قبليّا، وذلك لأسباب خاصّة بالمنوال المحادثيّ. فإذا كانت بعض ردود الفعل **تُعَدّ مفضّلة أو غير موسومة** تعامليّا فلأنّه قد أمكن لنا أن نبرهن على كونها تظهر، في الغالب، في ذلك الموضع الذي تُعَدّ فيه ردود الفعل **غير مفضّلة أو موسومة**. وهكذا، فإنّ المقطوعات: **عرض - قبول، والتماس - موافقة، ونقد - اعتراض،** هي مقطوعات مفضّلة أي غير موسومة تعامليّا لكونها أكثر تواترًا ولكونها تستتبع من النتائج، في ما يتعلّق بما يلي من مجرى المحادثة، أقلّ ممّا تستتبعه المقطوعات: **عرض - رفض، والتماس - رفض، ونقد - قبول.**

نجد في أعمال ‹ماراندان› Marandin (1986) دراسات هامّة حول المقطوعات المفضّلة على المجاملات، كما نجد لدى ‹فورنال› Fornel (1990) تطبيقا لهذه الملاحظات على دلالة الأفعال الإنشائيّة (لاسيّما جَامَلَ). /

[475] 3.2.1 الإبستيمولوجيا: المَنْوَلَة في مقابل التَّعْمِيم

ثالـث الاختلافـات بين تحليـل الخطـاب وتحليـل المحادثـة هو اختـلاف ذو طبيعة إبسـتيمولوجيّة. فإبسـتيمولوجيا تحليـل الخطـاب إنّما هـي إبسـتيمولوجيا المحاكاة أي افتراضيـة اسـتنباطيّة لأنّ غـرض تحليل الخطـاب مَنْولة المحادثة. ومـن جهتها فإنّ إبسـتيمولوجيا تحليل المحادثة اختباريّة واسـتقرائيّة، إذ يخلُص تحليل المحادثة، انطلاقاً من عدد كبير من المعطيات المحادثيّة، إلى تعميمات حَذِرَة.

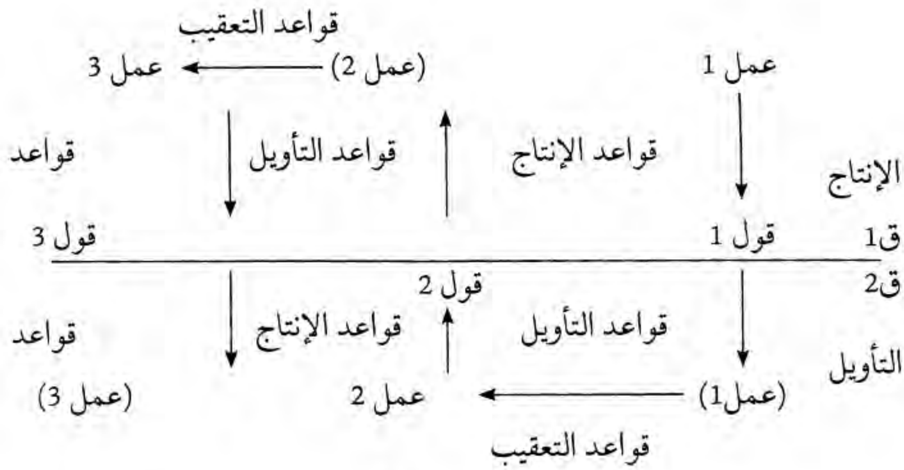
قواعد التّأويل وقواعد التّعقيب

إنّ أحسـن ما يُمثّل مظهر مَنْولة الحوار، في إطـار تحاليل الخطاب، هو صياغة قواعد التأويل وقواعد التعقيب والتسلسل. وقد تمّ توضيح إشكالية تحليل الخطاب، لاسيّما في مؤلّف ‹لابوف› (1976)، بواسـطة أنواع ثلاثة من القواعد تتدخّل في تشـكيل المقطوعة وتأويل الخطابات:

(أ) **قواعد إنتاج** تربط الأعمال المبرمَجة بالأقوال المُنجِزَة لها،

(ب) **قواعد تأويل** تربط الأقوال بالأعمال التي تُنجزها،

(ج) **قواعد تعقيب وتسلسل** تشدّ الأعمال بعضها إلى بعض (انظر الرّسم 1):



الرسم 1 /

[476] إنّ إبسـتيمولوجيّا تحليل الخطاب استنباطيّة إذن. وقواعد التأويل والتعقيب والتسلسل التـي تمّت صياغتها هي نتيجـة تكهّنات النظرية التداوليّة الكامنـة وراءها. إذ يمكن،

على سبيل المثال، أن نقترح، بناء على تكهّنات نظريّة الأعمال اللغويّة، **قواعد التأويل** التالية (‹لابوف›، و‹فانشال› 1977 و1978 Labov, Fanshel):

قاعدة الطلبات

إنْ أصدر **أ** لـ: **ب** أمرًا يحدّد عملا مَا **س** في اللّحظة **ز$_1$**، وإذا كان **ب** يعتقد أنّ **أ** يعتقد أنّ:

1 أ. **س** يَتَعَّيَنَ أن يُنجَزَ (لتحقيق الغرض **غ**) (سبب العمل)

1 ب. **ب** ما كان له أن يُنجز **س** في غيابِ الطلب (سبب الطلب)

2. لـ **ب** القدرة على إنجاز **س** (بواسطة الأداة **د**)

3. **ب** مُلْزَمٌ بالقيام بـ **س** أو أنّه على استعداد للقيام بـ **س**

4. لـ **أ** الحقّ في أن يطلب من **ب** القيام بـ **س**

فإنّ **أ**، حينئذ، يُعتبر قائما بطلب يمكن اعتباره طلبًا صحيحًا.

تستخدم هذه القاعدة إستراتيجيّة في التحليل قريبة جدّا من تلك الإستراتيجيّات التي تمّ التعريف بها في نظريّة الأعمال اللغويّة (انظر الفصل1 من هذا الكتاب الفقرة 2.2 والفصل 7 الفقرة 3.2). والواقع أنّ مفاهيم السّبب **والقدرة والإلزام والحقّ** مستعملة باعتبارها شروطا مسبقة تضمن الإنجاز الصادق والمرضيّ للأعمال اللغويّة. ولتحديد صيغة إنجاز الطلبات يمكن تصوّر قاعدة التأويل الآتية المتعلّقة بالطلبات غير المباشرة (انظر ‹لابوف› و‹فانشال› 1977 و1982):

قواعد الطلبات غير المباشرة

إنْ طلب **أ** من **ب** معلومة أو إثباتا يتعلّق بـ:

أ. الوضْع أو الحكم الوجوديّ للعمل **س** الذي سيُنجز بواسطة **ب**.

ج. نتائج إنجاز العمل **س**.

ج. اللّحظة **ز$_1$** التي يتعّين فيها إنجاز العمل **س** بواسطة **ب**.

د. أيّ شرط مسبق لطلب ما، وارد حسب قواعد[تقديم] الطلبات، يصحّ أن يُطلَق عليه **س**.

وإذا تمّ الإيفاء بكلّ شرط مسبق آخر، فإنّ **أ**، حينئذ، يُعتبر قائما بطلب عمل **س** من **ب** ويمكن اعتباره طلبًا صحيحًا.

وتُنجِز الأمثلة الموالية طلبات غير مباشرة:

(1) **الوضع الوجوديّ**

هل نفضت الغبارَ بعدُ؟

يبدو لي أنّك لم تنفض الغبارَ بعدُ.

(2) **النتائج**

ما عسى هذا الأمر أن يشبه لو أنّك تنفض الغبار عن هذه الغرفة؟

ستكون هذه الحجرة في مظهر أجمل لو تنفض عنها الغبار.

(3) **الإحالة الزّمانيّة**

متى تعتزم أن تنفض الغبار ؟

أعتقد أنّك ستنفض الغبار هذا المساء.

(4) **شروط مسبقة أخرى**

أ. سبب العمل

ألا تعتقد أن الغبار كثيف حقّا ؟ / [477]

هذه الحجرة مُغبرةٌ حَقّا

ب. سبب الطلب

هل تنوي أن تنفض غبار هذه الحجرة؟

لست في حاجة لتذكيرك بنفض غبار هذه الحجرة.

ج. القدرة

هل يمكنك أن تتناول نفّاضة الغبار وأن تنفض الغبار بدءا من هنا؟

بوُسعك أن تنفض الغبار قبل أن تخرج.

د. الإرادة

هل يضايقك أن تنفض الغبار ؟

أنا متأكّد أنّك لا تعترض على تناول نفّاضة الغبار لنفض غبار هذه الحجرة.

هـ الإلزام

أليس دورك في نفض الغبار؟

عليك أن تشارك في المحافظة على النظافة هنا.

و. الحقّ

ألم تطلب منّي أن أذكّرك بنفض الغبار؟

من المفروض أن أهتمّ بهذا الرّكن لا أن أقوم بالعمل كلّه.

ويقترح «لابوف» و«فانشال» (1977، 1991)، في ما يتعلّق بالطلبات، **قاعدة التسلسل** التالية:

قاعدة الطلبات المُدرجة:

إنْ طلب **أ** من **ب** القيام بعمل ما، وإن أجاب **ب** مستخبرًا عن شيء ما، فإنّ **ب** يُعتبر في حكم المتأكّد من لزوم هذه المعلومة ليردّ على طلب **أ**.

و يوضّح المثال (5) قاعدة الطلبات المُدرجة:

(5) **أ**$_1$ هل يمكنك أن تُخرجَ صندوق القمامة؟

ب$_1$ لماذا ؟

أ$_2$ لأنّني بصدد إطعام الوليد.

ب$_2$ حسنا.

الأزواج المُتجاورة والمناسبة المشروطة والتّنظيم القائم على التّفضيل

تُفضي مقاربات تحليل المحادثة، من جهتها، إلى ضرب من **التّعميم**، لأنّ منهجها ليس استنباطيّا وإنّما هو **استقرائيّ**. ويتعلّق هذا الأمر بما يتطلّبه تحليل المحادثة من وقائع ومعطيات عديدة لصياغة قاعدة أو مبدإ ما. والمعطيات عديدة، ولكنّ التكرار فقط هو ما يسمح بصياغة فرضيّة من الفرضيّات. وعلى هذا النحو فإنّ مسألة تعاقُب المقطوعات لن تُقارَبَ بمصطلحات قواعد التسلسل وإنّما ستُقارَبُ بمصطلحات **المناسبة المشروطة والتّنظيم القائم على التّفضيل**.

ولتقديم مفهوم المناسبة المشروطة يتعيّن اللّجوء إلى مفهوم مركزيّ من مفاهيم تحليل المحادثة هو مفهوم **الزوج المتجاور** الذي نعرّفه على النحو التالي (انظر ‹ليفنسن›، 1983، ص ص303 - 304): / [478]

الزوج المُتجاور

الزوج مقطوعة تتشكّل من قولَيْن اثنين يكونان:

أ. مُتجاورَيْن

ب. من إنتاج متكلّمين مختلفين.

ج. مُوزَّعيْن على طرف أوّل وطرف ثان

د. مُنمذجَيْن على نحو يقتضي فيه الطرف الأوّل طرفا ثانيا مخصوصا.

إنّ المبدأ المتحكّم في الأزواج المتجاورة هو مبدأ **المناسبة المشروطة** لدور ثان ما (انظر ‹شيغلوف›، 1972 و‹ليفنسن›، 1983). ويفسّر مقياس المناسبة المشروطة الشّرط (د) من تعريف الزوج المتجاور، الذي يفترض اختلافا بين مقطوعة نموذجيّة (زوج متجاور) ومقطوعة غير نموذجيّة (مقطوعات مُقْحَمَة). وتُعرّفُ المناسبة المشروطة على النّحو الآتي (انظر ‹ليفنسن›، 1983، ص306):

المناسبة المشروطة:

إنّ التّسليم بوجود الطرف الأوّل من الزوج المتجاور يعني مباشرة التّسليم بطرف ثان مناسب ومتوقّع. فإنْ لم يظهر ذلك الطرف لُوحِظَ غيابُه، وإنْ ظهر في محلّه طرفٌ أوّل من زوج ثانٍ فإنّه يُؤَوَّلُ في حُكم العنصر الممهّد للطرف الثاني من الزوج الأوّل الذي لا يمكن لمناسبته أن تُخطئ إلاّ عند إخفاق عمل العنصر المُمهّد.

وهكـذا، يمكن القول إنّ جوابا **ج**$_1$ عن سـؤال **س**$_1$ مناسـب شـرطيّا للمقطوعة **س**$_2$ - **ج**$_2$ المُقحمـة فـي مقطوعـة **س**$_1$ (**س**$_2$ - **ج**$_2$) **ج**$_1$، كما هـو مبيّن في المثال (6):

(6) **س**$_1$ من هذه الفتاة الجميلة؟

س$_2$ ألا تعرفها؟

ج$_2$ لا.

ج$_1$ إنّها أستاذة اللّسانيّات الجديدة.

ويمكن أن نلاحظ، في شأن هذا المثال، أنّ مناسبة الطرف الثاني من الزّوج الأوّل تتوقّف على نجاح العنصر التّمهيديّ. والإجابة الموجبة في ج$_2$ تجعل المقطوعة متناقضة:

(7) **س**$_1$ من هذه الفتاة الجميلة؟

س$_2$ ألا تعرفها ؟

ج$_2$ بلى.

ج$_1$ فَلِمَ تسألني إذن؟

لقد سمح الاهتداء إلى الأزواج المتجاورة باستخلاص فرضيّة عامّة كلّيا حول **التّنظيم القائـم علـى التّفضيـل** للمقطوعات المحادثيّة مَفَادُهَا أنّ الطـرف الثاني من زوج مجاور مَا إنّمـا هو دوما الطرف المفضّل أو غير الموسـوم من ذلك الزوج. وعندما يكون الطرف غير المفضّل أو الموسـوم هو الطرف المنتقى يلاحَظ أنّه كان يظهر (أ) بعد وقْفٍ، (ب) مُدمجا بواسـطة تمهيد دالّ، نموذجيّا، على وضعه غير المفضّل (*well* في اللغة الإنغليزيّة و *Ben* في اللغة الفرنسـيّة)، (ج) مرفقا بذكر للأسباب المفسّرة لعدم إنجاز العمل المفضّل [479] (عن ‹ليفنسن› 1983، ص307). /

ويمكن، حينئذ، أن يُعرّف مفهوم التّنظيم القائم على التّفضيل من خلال القاعدة التالية (انظر «ليفنسن، 1983، ص333):

قاعدة التّنظيم القائم على التّفضيل

> حاول تجنّب العمل غير المفضّل أي العمل الذي يظهر، عموما، على نحو غير مفضّل أو موسوم.

وتُصنّفُ أطراف الـزوج الثانية في شـكل مكوّنات مفضّلة مقابـل مكوّنات غير مفضّلة، وذلك على النحو الآتي:

طرف أوّل		طلب	عرض/دعوة	سؤال
طرف ثان	مفضّل	قبول	قبول	إجابة متوقّعة
	غير مفضّل	رفض	رفض	إجابة غير متوقّعة أو عدم إجابة

الرسم 2

2. مثال عن تحليل الخطاب: المنوال التّراتبيّ الوظيفيّ [لمدرسة] جينيف

مـن الممكن عَدُّ المنوال التّراتبيّ الوظيفيّ[لمدرسـة] جينيف فـي تحليل المحادثة (انظر «موشـلر، 1985 أ، و«رولي، ومن معه 1985) مثـالا نموذجيّا لمنوال **تحليل الخطاب**. وهو يقوم علـى فرضيّة كون المحادثة تنتظم ضمن مجموعة متراتبة من وحدات [تابعة] لمستوى من المستويات وعلاقات أو وظائف بين هذه الوحدات. وتستجيب الوحدات أو المكوّنات لمبدإ التّأليف التراتبيّ التالي:

مبدأ التّأليف التّراتبيّ:

> يتألّف كلّ مكوّن [تابع] لمستوى من المستويات ع من مكوّنات [تابعة] لمستوى من المستويات ع - 1.

ومكوّنات المحادثة هي **التّدخّل** و**الصّفقة** و**التّبادل** و**المُخاطبة** و**العمل اللّغويّ**.

1.2 التّدخّل:

التّدخّـل هو المكـوّن الأكبر المُسـاوي للتّعامـل (اللّغويّ) بيـن متكلّميْن اثنين أو أكثـر. وتتمثّل خاصّية التّدخّل الأساسـيّة، بالإضافة إلى تألّفه مـن معاملات عديدة في كونه يُسـتهلّ **بتبادل افتتـاح** وينتهي **بتبادل اختتام**. وتبـادلات الافتاح والاحتتام هي، نموذجيّـا، **تبـادلات تقريريّـة** (انظر «غوفمـان، 1973)، فهي تنهض بوظيفـة تقريز وجود/ علاقات اجتماعيّة بين المتخاطبيْن في التّدخّل، وبذلك تشارك في طفوس التّقرير.

إنّ البنية النّموذجيّة لتبادل تقريريّ ما هي بنية ثنائية تقوم على تدخليّن من نوع: صباح الخير صباح الخير، وكيف حالك؟ - بخير، وأنت؟، بالنسبة إلى تبادلات الافتتاح، ومن نوع: إلى اللّقاء - إلى اللقاء، في ما يتعلق بتبادلات الاختتام. وقد بيّن ‹كونين› (1990) Conein تعقّد بنية التبادلات التقريريّة، لاسيّما تلك المتعلّقة بالتحيّات في المحادثات الهاتفيّة.

2.2 الصّفقة:

تمثّل الصّفقات مجالات غرضيّة متجانسة. ففي تعامل بمكتبة، على سبيل المثال، تَتَبَيَّنُ صفقات من قبيل طلب شراء وعرض طلب وعرض بيع وطلب إيضاحات وطلب تدقيق إلخ... (انظر، في ما يتعلّق بتحليل للصّفقات قابل للتّكرار، ‹أوشلين› و‹زينون› 1980). ويتعلّق مجال الصّفقة بتنظيم المعلومة حصرا و**بنية العمل الكُبرى** على وجه الخصوص.

يتحدّد المستوى البنيويّ الأكبر، في منظور العلاقات الوظيفيّة، بواسطة تركيب الشّرط (إنْ... فـ)، ويُعبَّر عن حُدود العلاقة بواسطة العلاقة الموجبة (توفيق) أو السّالبة (فشل). إذ نجد على سبيل المثال، في مستوى البنية الأكبر علاقات من نوع: «إنْ فشل عرض الشراء فتعهَّدْ إذن بطلبيّة»، و«إنْ وُفِّقت الطّلبيّة فأَوْصِ إذن بعرض طلب»، إلخ...

3.2 التّبادل:

تتألّف الصّفقة، بنيويّا، من تبادلات ترضية (‹غوفمان› 1973). وتبادل التّرضية بنية تُحيل على طقس من طقوس التّرضية عن إساءة موضعيّة تحصل من خلال إنجاز طلب ما.

المثال النموذجيّ عن طقس ترضية معروضٌ في الموقف (8) الذي يسمح فيه الاعتذار بالتّرضية عن الإساءة الموضعيّة:

(8) **أ** يدوس على قَدَمَيْ **ب**

أ عفوا.

ب الأمر لا يستوجب.

يمكن أن تُبيّن ردّةُ فعل **ب** لـ **أ** أنّ الحادث قد انتهى وأنّ التّوازن الطقوسيّ قد أُصْلح. ويعرّف قوفمان (1973)، في ما يتعلّق بتحليل التعامل اللغويّ، بدورتيْ ترضية تتضمّنان، تباعا، حركات (*moves*) **التّرضية - الرّضا** من جهة، و**التّقدير - التّلطيف** من جهة ثانية، ويمكن أن يغيب التّلطيف:

(9) **أ** $_1$ هل يمكنك أن تمدّ لي الملح؟ (ترضية)

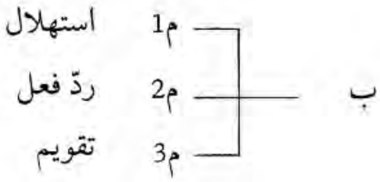
ب $_1$ طبعا. (رضا)

أ $_2$ شكرا جزيلاً. (تقدير)

(**ب** $_2$ الأمر لا يستوجب) (تلطيف) / [481]

إنّ مكوّنـات التّبادل هي **المُخاطبـات** (حركة *move* عند ‹غوفمان› 1973، وSinclair ‹سـانكلار› وCoulthard ‹كولثارد› 1975). والبنية الأساسيّة لتبادل ترضية في المنوال التّراتبـيّ الوظيفيّ هـي بنية تقوم على مُخاطبات ثلاث معروضة في الشّـكل المشـجّر المُقدّم في (10):

(10)



حيث م = مُخاطبة، و ب = تبادل

ويختلـف عدد مُخاطبـات التّبادل باختلاف طبيعة التّبادل. فإن كان ردّ الفعل سـلبيّا فإنّ التّبادل، حينئذ، يتتابع مُولّدًا عددا من المُخاطبات المتنوّعة:

(11) **أ**$_1$ ألتمس منك خدمة.

هل يمكنك أن تعوّضني في درس النحو.

ب$_1$ طلبك عسير، إذ يتعيّن عليّ أن أكمل كتابة فصل حول تحليل الحوار.

أ$_2$ أتفهّمك، ولكنّني منزعج جدّا.

فأنا أيضاً لي مقال يتعيّن عليّ أن أكمل كتابته، ولا أعرف متى أفرغ منه.

ب$_2$ حسنا، أظنّ أنّك أقنعتني

ولكن بشرط المعاملة بالمثل.

أ$_3$ طبعا.

والمبـادئ الموضوعة من قبل التحليل التّراتبيّ على ضربيْن، هما: **مبدأ تجزئة** يمكّن من ضبط مكوّنات التّبادل (المُخاطبات)، و**مبدأ اختتام**.

(أ) مبرّر مبدأ التّجزئة أنّ المنوال التّراتبيّ الوظيفيّ لا يتضمّن علاقة الواحد واحد[53] بين **أدوار الكلام ومكوّنات التبادل** (المُخاطبات): فالشّكل السطحيّ للحوار في مستوى تعاقب أدوار الكلام لا يعكس بنية التّبادل التّراتبيّة ولا انتظامه الوظيفيّ. والواقع أنّ دور كلام يمكن أن يكون موضع نهاية تبادل وبداية آخر.

ملاحظة: إنّ علاقة الواحد واحد هي علاقة تصل عنصرًا ما من مجموعة انطلاق بعنصر، وعنصر واحد فقط، من مجموعة وصول. وهكذا فإنّ العلاقة بين **دور كلام** و**مُخاطبة** ليست علاقة الواحد واحد لأنّ دور كلام ما يمكن أن يتضمّن أكثر من مُخاطبة.

(ب) يتطلّب تعريف التّبادل، في مرحلة ثانية، مبدأ تعريف التّبادل التامّ أي مبدأ اختتام. فالتّبادل يكون تامّا أو منغلقا إنْ لَبّى **شرط قابليّة البتّ التعاملي** أو **قيد التّوافق المزدوج** فارضًا بذلك على المُخاطبتيْن الأخيرتيْن أن تكونا موجّهتيْن حجاجيّا (انظر «موشلر» [482] 1982، و«رولي» ومن معه 1985). /

ينضـافُ إلى التحليل التّراتبيّ للتّبادل **التحليلُ الوظيفيُّ**. فمكوّنات التّبادل تنهض، من جهـة، **بوظيفـة** (هي وظيفة التّأويل التداوليّ). ولا يخضع الانتظام الوظيفيّ، من جهة ثانية، لمبدإ التّأليف التّراتبيّ، وإنّما يخضع لمبدإ وظيفيّ تكراريّ.

4.2 المُخاطبة

المُخاطبة هي الوحدة المونولوجيّة الأكبر من الحوار. وتتألّف المخاطبة، وفقا لمبدإ التّأليف التّراتبيّ من أعمال لغويّة. إلاّ أنّ **مبدأ قابليّة التّكرار** يجيز أبنية مُخاطبة مشـكّلة انطلاقاً من تبادلات ومُخاطبات و/أو أعمال لغويّة:

مبدأ قابليّة التّكرار:

إنّ كلّ مكوّن مركّب (تابع لمستوى التبادل ومستوى المُخاطبة) إنّما هو مكوّن قابل للتّكرار أي إنّه من الممكن أن يكون مكوّن مُخاطبة.

ملاحظة: يوجـد ضرب من التّماثل بين هذا المبدإ ومبدإ قابليّة التّكرار المسـتعمل في الأنحـاء الصوريّة. فالحقّ أنّ الجملة (باعتبارها إسـقاطا أعلَى للمقولـة الوظيفيّة صُرفة أو *INFL*) والمركّـب الاسـمي (باعتباره إسـقاطا أعلى لـ: **س**)، فـي الأنحاء الصوريّة، رمـوز قابلة للتكـرار أي مكوّنات قابلة لـلإدراج في مركّب اسـمي أو **م س** (انظر «تشومسكي» 1986، و«ريزي» Rizzi 1988).

إنّ تبادلاتِ المقطوعات المسبقة أمثلةٌ دقيقة عن التّبادلات المُدرَجة مثلما يبيّنه جزء التّعامل التالي (المستمدّ من «أبوستروف»، 1 - 2 - 1985):

---

53 . 1. **علاقة الواحد واحد** نوع من أنواع التّعالق (Corrélation) في المنطق. انظر، على سبيل المثال:
- عبد الرحمان بدوي: المنطق الصّوريّ والرياضيّ، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الخامسة 1981، ص ص 285 - 286. [المترجم]

(12) **أ**$_1$ أذكر أبي وهو يحمل مسدّسا مساء السادس من شهر فيفري.

ب$_1$ ومن يكون أبوك؟

أ$_2$ آه أبي هو أندري شامسون

ب$_2$ أندري شامسون

ب$_3$ لأنّ كلّ المتفرجين لا يعرفون ذلك.

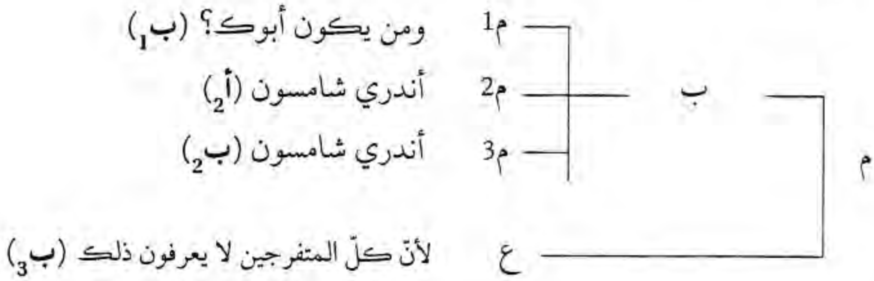
ب$_4$ كان كاتبا إذن

أ$_3$ شديد الالتزام

ب$_5$ شديد الالتزام. يقال في اليسار مثقّف يساريّ، وعندكم أنتم كان هناك كلّ مثقّفي اليسار...

إنّ البنية التّراتبيّة من **ب**$_1$ إلى **ب**$_3$ معروضة في (13) الذي يعيّن تشـكّل مُخاطبة ما انطلاقاً من التّبادل **ب**$_1$ - **أ**$_2$ - **ب**$_2$:

(13)



حيث ع = عمل لغوي، و م = مُخاطبة، و ب = تبادل /

[483]

ومـن الضروريّ، لفهم الأبنية من نوع (13)، مثلما هو شـأن مبـدأ قابليّة التّكرار، أن نكمـل مبدأ التأليف التّراتبيّ من خـلال مبدإ وظيفيّ هو **مبدأ التأليـف الوظيفيّ** الذي لا يربط قطّ مكوّنات التبادل والمُخاطبة بقيود من مسـتوى مقوليّ، وإنّما يربطها بقيود ذات وظائف تداوليّة:

مبدأ التّأليف الوظيفيّ

يتألّف التبادل من مكوّنات مرتبطة بعضها ببعض بواسطة وظائف **متضمّنة في القول** أي مُخاطبات، وتتألّف المُخاطبة من مكوّنات مرتبطة بعضها ببعض بواسطة وظائف **تعامليّة** أي بواسطة تبادلات ومُخاطبات و/ أو أعمال لغويّة.

ملاحظـة: لا يمكن فصل التحليل الوظيفيّ، بالتأكيد، عن التحليل التّراتبيّ، وهو الأمر الذي يدعو، غالبا، إلى تسمية التحاليل المنجزة في هذا الإطار **بتحاليل تراتبيّة وظيفيّة**.

1.4.2 الوظائف المتضمّنة في القول

الوظائـف المتضمّنة فـي القـول المقترنة بالمُخاطبـات المكوِّنة للتبـادل هي على أضرب عامّة ثلاثـة: **الوظائف الاسـتهلاليّة والوظائـف التّفاعليّة - الاسـتهلاليّة والوظائف التّفاعليّة.**

ترتبـط **الوظيفة الاسـتهلاليّة** لزومًا بالمُخاطبة الأولى من تبـادل ما. فهي التي تتحكّم في وجهة المقطوعة الحواريّة الغرضيّة (**اتّسـاق**) والمتضمنة في القول (**انسـجام**). وترتبط **الوظائـف التّفاعليّـة** بالمُخاطبات المُختتِمة للتّبادل، وهـي وظائف متوقّفة، من وجهة نظر التسلسل وانسـجام الحوار، على الوظائف الاسـتهلاليّة. وأخيراً فإنّ **الوظائف التّفاعليّة - الاسـتهلاليّة** ترتبـط بالمُخاطبات طبقا لمُخاطبة (تفاعليّة -) اسـتهلاليّة، ولهذه الوظائف الخاصيّة البنيوية التي ترشّحها لتكون وسائط في بنية التّبادل.

يستند المنوال التّراتبيّ الوظيفيّ إلى نظريّة الأعمال اللّغويّة. والمكوّنات المناسبة من وجهة نظر تعيين قوّة ما متضمّنة في القول (أي وظيفة متضمّنة في القول) هي مكوّنات التّبادل أي المُخاطبات. وترتبط تبعيّة منوال تحليل الخطاب لنظريّة الأعمال اللغوية بالعلاقة «الواحد واحد» بين مُخاطبة ووظيفة متضمّنة في القول. إذ تُتيح الوظيفة المتضمّنة في القول تأويل المُخاطبة في المقطوعة الحواريّة. إلاّ أنّ مصدر مثل هذه التأويلات هي علاقة التسلسل بين المُخاطبات. ففي حالة من قبيل إجابة غير مباشرة فإنّ طبيعة ردّ الفعل هي ما يسمح بأن تُسند لها وظيفتها المتضمّنة في القول. ويُحدِّد ردّ الفعل **أ**$_{21}$، في (14) وضعَ عدم إجابة **ب**$_{2}$، بينما يُسند **أ**$_{22}$ الذي يمثّل تسلسلا حول الإجابة، بمقتضي هذا الأمر نفسه، لـ: **ب**$_{2}$ وظيفةً متضمّنة في القول تفاعليّةً - استهلاليّةً:

(14) **أ**$_{1}$ كم السّاعة؟

ب$_{2}$ لقد مرّ موزّع البريد السّاعةَ.

أ$_{21}$ ماذا؟ ماذا تقول؟

أ$_{22}$ ما اعتقدتُ أنّها، بعدُ، السّاعة الحادية عشرة. /

[484]

2.4.2 الوظائف التّعامليّة

تُعـرَّفُ العلاقـات بين مكوّنـات المُخاطبـة باعتبارهـا **وظائـف تعامليّـة**. والوظيفة التّعامليّـة هي وظيفـة مونولوجيّة تربط مكوّنا أساسـيّا أو مكوّنا موجِّها (من مسـتوى عمـل أو مُخاطبة هما علـى التّوالي: **ع.مج** أو **م.مج**) [عمل مُوجّـه أو مُخاطبة مُوجِّهة] بمكوّن تابع (من مسـتوى عمل أو مُخاطبة أو تبادل، هي على التّوالي: **ع تا**، **م تا**، **ب تا**) [عمـل تابع، مُخاطبة تابعة، تبادل تابـع]. والمكوّن الموجِّه المهيمن، في مُخاطبة ما، هو المكوّن الذي تُهيمن فيه وظيفته المتضمّنة في القول على المُخاطبة.

إنّ عمليّة التّعيين الوظيفيّ مزدوجة إذن. فالتعقيب هو الذي يسمح، في مستوى بنية التّبادل، بتخصيص وظيفة المكوّن المجاور. أمّا المكوّن الموجِّه فهو الذي يحدّد، في مستوى المُخاطبة، التأويل الوظيفيّ.

يوجد لا تناظر رئيسيّ بين مكوّنات المُخاطبة الموجِّهة ومكوّناتها التابعة: فالمكوّنات المونولوجيّة هي الوحيدة التي يمكن لها أن تكون موجِّهة، بينما يمكن لأيّ مكوّن (ع، م، **ب**) [عمل، مُخاطبة، تبادل] أن يكون تابعا. ولهذا اللاّتناظر علّة وظيفيّة لا بنيويّة. إذ ما من مانع، من وجهة نظر التّراتب الحواريّ، من وجود مكوّنات - تبادلات موجِّهة، بالنّظر إلى تبادلات أو مُخاطبات أخرى، مثلما تبيّنه الأمثلة التالية:

(15) إنّه التهاب الأذن (مستمدّ من ‹شمايل - بيتون› و‹شمايل، Schmale 1984).

أ$_1$ ألو

ب$_1$ معكم دي بويي

ب$_2$ على الطبيب أن يأتي إلى منزل جاك ماريشال هذا الصباح

أ$_2$ نعم سأخبره

ب$_3$ نعم

ب$_4$ إذن، هذا الصباح من فضلك

أ$_3$ نعم، حسنا

أ$_4$ ولكن من هو المريض من فضلك؟

ب$_5$ إنّه ابني، وهو مصاب بالتهاب في الأذن. هذا من أجل عمله، وربّما يودّ أن يعرف

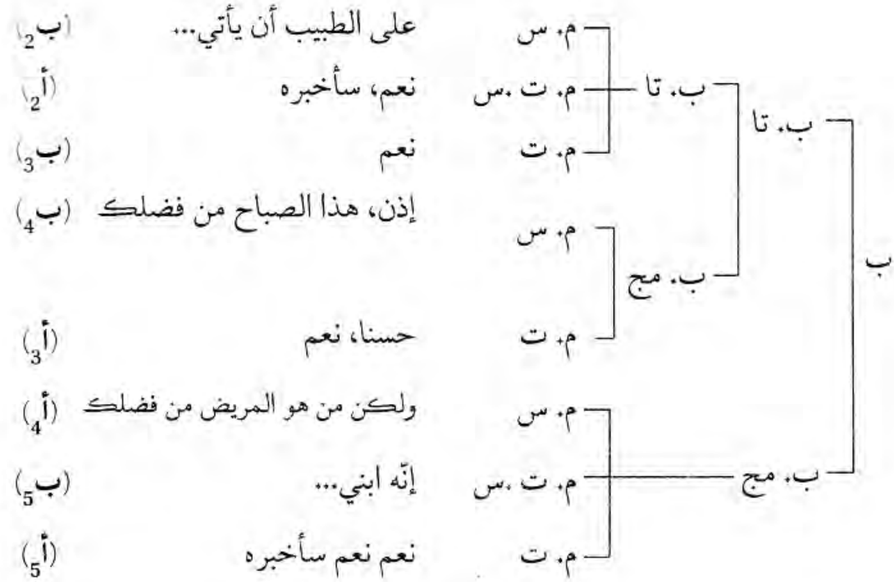
أ$_5$ نعم نعم سأخبره

ب$_6$ شكرا إلى اللقاء

أ$_6$ إلى اللقاء سيّدتي

فالتّبادل **ب**$_2$ - **أ**$_2$ - **ب**$_3$ في (15) تابع للتّبادل **ب**$_4$ - **أ**$_3$ (هذا الأخير يمكّن من استخلاص نتيجة من التبادل السابق)، وهذا التّبادل تابع للتّبادل **أ**$_4$ - **ب**$_5$ - **أ**$_5$ (الحاصل أنّ ذلك يضفي حيويّة توجّه من جديد مجرى المحادثة) كما يبيّنه (16): / [485]

(16)



حيث **م** س = مُخاطبة استهلاليّة، و، **م ت س** = مُخاطبة تفاعليّة - استهلاليّة، و، **م ت** = مُخاطبة تفاعليّة، و، **ب مج** = تبادل موجّه، و، **ب تا** = تبادل تابع.

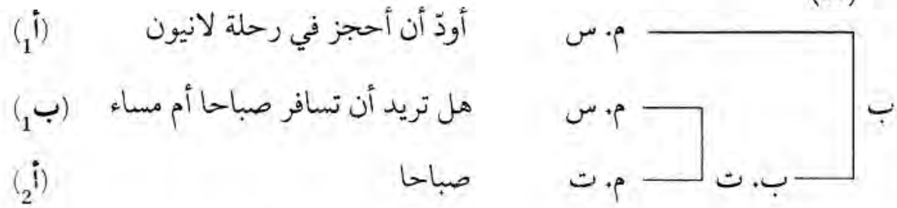
وتتركب الإجابة في (17) من تبادل (سؤال - جواب)، وهو ما يعرضه (18):

(17) **أ**$_1$ أودّ أن أحجز في رحلة لانيون ليوم الخميس 10 ديسمبر

ب$_1$ هل تريد أن تسافر صباحا أم مساء ؟

أ$_2$ صباحا.

(18)



حيث **م س** = مُخاطبة استهلاليّة، و، **م ت** = مُخاطبة تفاعليّة، و، **ب** = تبادل، و، **ب ت** = تبادل تفاعليّ.

تثير هذه الحلول مسائل دقيقة في منظور نظريّة الحوار.

(أ) إذا كان من الممكن للتّبادل أن يكون موجّها فإنّه يتعيّن عليه، لينهض بوظيفة متضمّنة في القول، أن يستمدّ هذه الوظيفة من أحد مكوّناته، أي من إحدى مُخاطباته. ويتمثّل المشكل، إذن، في معرفة أيّ مُخاطبة تُحدّد وظيفة التّبادل. فلو تَمَّ التّمييز بين وظائف مكوّنات التبادل فإنّ ذلك يقود، بالنسبة إلى بنية التبادل، إلى تراتب موازٍ لذلك الكائن بين مكوّنات المُخاطبة، وإلى إلغاء فائدة التّمايز بين وظيفة متضمّنة في القول ووظيفة تعامليّة.

(ب) إذا كان تبادل ما موجّها، فبالنّظر إلى أيّ مكوّن يُعدّ كذلك؟ يتعيّن على تبادل موجّه ما، في مستوى تراتب الوظائف، أن يكون موجِّها في إطار مُخاطبة ما. وقد نصل بذلك إلى مفارقة، لأنّه يتعيّن أن تُدْمَجَ التّبادلات، في التّمثيل (18) /، في كل مرّة، في مُخاطبة، وربّما يكون، أخيراً، لكلّ خطاب حواريّ بنية الخطاب المونولوجيّ. [486]

فمن الأحرى، إذن، المحافظة على اللاّتناظر بين مكوّنات قابلة للتّكرار (تبادل - مُخاطبة) ومكوّنات غير قابلة للتّكرار (عمل، ولكنّه أيضاً تدخّل وصفقة) من جهة أولى، وبين مكوّنات مونولوجيّة (عمل ومُخاطبة) ومكوّنات حواريّة (تبادل وصفقة وتدخّل) من جهة ثانية، وهو ما يمثّله الرّسم 3.

مكـــوّن	قابل للتّكرار	غير قابل للتّكرار
مونولوجيّ	مُخاطبة	عمل لغويّ
حـــواريّ	تبادل	تدخّل صفقة

الرسم 3

5.2 العمل اللّغويّ

للعمل اللّغويّ، باعتباره وحدة خطاب، خصائص ثلاث:

(أ) فهو الوحدة التّجزيئيّة الدنيا،

(ب) ينهض بوظيفة تعامليّة (أن يكون موّجها مقابل أن يكون تابعا)،

(ج) بوُسعه أن ينقل قوّته المتضمّنة في القول المحتملة إلى مكّون من مستوى أعلى (المُخاطبة).

إنّ العمل اللّغويّ، بوصفه وحدة تابعة لمستوى من المستويات، هو وحدة خطاب، والاختلاف بين وظيفة تعامليّة ووظيفة متضمّنة في القول يُبيّن أنّه ليس بالإمكان أن نقرن وحدة الخطاب[التي

نسمّيها] **عملا لغويّا** بوحدة التّواصل [المسمّاة] **عملا لغويّا** في نظريّة الأعمال اللّغويّة (انظر بالخصوص ‹موشلر› 1990ب). ومرّد ذلك، إلى أنّ للعمل، في بنية المُخاطبة، وظيفة حجاجيّة بالأساس: فهو إمّا أن يكون حجّة تأييد أو حجّة تفنيد أو نتيجة. وليس من المفاجئ، حينئذ، أن تنتمي مبادئ تنظيم تعاقُب المقطوعات الأساسيّة إلى نظريّة الحجاج (انظر بالخصوص ‹أنسكمبر› و‹ديكرو› 1983، و‹دكرو› 1980ج، و‹دكرو›1984، و‹دكرو› ومن معه 1980). وسنجد لهذه المبادئ صياغة واضحة في مبدإ تبعيّة الإدماج الوظيفيّ في مقابل مبدإ إدماج المكوّنات الحجاجيّ أو فرضيّة التّوجيه الحجاجيّ المشترك أيضاً، باعتبارها شرط الانسجام المحادثيّ (انظر بالخصوص ‹موشلر› 1982، و‹موشلر› 1985 أ، و‹رولي› ومن معه 1985).

3. تحليل خطاب أم تحليل محادثة؟

1.3 طُعُون تحليل المحادثة على تحليل الخطاب

في مؤلَّف ‹ليفنسن› (1983) نقد أساسيّ لمقاربات **تحليل الخطاب**. وينصبّ النقد على [487] طرائق استعمال تحاليل / الخطاب لنظريّة الأعمال اللغويّة، وعلى الأطروحات الأربع المواليّة على وجه التّدقيق التي تَعيّن على التّحاليل أن تعتمدها (انظر بالخصوص ‹ليفنسن› 1983، ص289):

أطروحات تحليل الخطاب

(أ) توجد وحدات - أعمال (أعمال لغويّة أو مُخاطبات) مُنجزة في اللّغة، وهي منتمية إلى مجموعة مخصوصة محدّدة.

(ب) إلقاء الأقوال هو إلقاء قابل للتّجزئة إلى وحدات - أقوال توافق كلّ واحدة منها (في الأقلّ) وحدة - عمل.

(ج) توجد وظيفة قابلة للتّخصيص بل إجراء يجعل كلّ وحدة – قول توافق وحدة - عمل، والعكس بالعكس.

(د) المقطوعات المحادثيّة هي بالأساس مقطوعات تسيّرها مجموعة من قواعد التسلسل المستندة إلى أنواع الأعمال اللغويّة (للمُخاطبات).

إنّ الفكرة المركزيّة لمقاربات **تحليل الخطاب**، طبقا لتكهّنات تحليل الخطاب، هي أنّ القيود على تعاقُب المقطوعات في المحادثة لا تسلّط على شكل الأقوال أو على معانيها، وإنّما تنصبّ على الأعمال التي تسمح بإنجازها. فمن الممكن إذن التكهّن بإمكان تجزئة إلقاء الأقوال إلى أقوال نماذج، وجعل هذه الوحدات - الأقوال توافق وحدات - أعمال، والتكهّن أخيراً بالعلاقات بين وحدات - أعمال. وهكذا توافق الأطروحة (ج) قواعد التأويل عند ‹لابوف› و‹فانشال› (1977)، وتوافق الأطروحة (د) قواعدهما في التعقيب والتسلسل.

تتّجه طُعُون ‹ليفنسن› إلى كل أطروحة من هذه الأطروحات، لاسيّما أنّه يزعم أنّ

(أ) القول بوُسعه أن يُنجز أكثر من عمل في الآن نفسه.

(ب) من الممكن أن تُنجز وحدات أخرى، غير الأقوال، عملاً.

(ج) لا وجود لوظيفة تربط وحدة - قول بوحدة - عمل.

(د) لا وجود لقاعدة تعقيب وتسلسل.

1.1.3 بوُسْع القول أن ينجز أكثر من عمل في الآن نفسه

ينصبّ النقد الأوّل على الأطروحة (أ) التي تعتبر أنّ القول لا يمكن أن ينجز، في الآن نفسه، إلاّ عملا واحدا. والحال أنّ بعض مقامات الخطاب تُبيّن، على خلاف ذلك، أنّ نفس القول، يمكن أن يُنجز أكثر من عمل واحد. فالقول الأوّل في (19)، على سبيل المثال، هو في الآن نفسه **سؤال وعرض:**

(19) **أ** ألا ترغب في كأس أخرى؟

ب نعم، شكرا، ولكن لتكنْ أصغر.

إذا كان **أ** ينجز، بحق، سؤالا وعرضا في الآن نفسه، فإنّ وجود وظيفة تربط الوحدات - الأقوال بالوحدات - الأعمال هو وجود في حدّ ذاته إشكاليّ. ويوجد مثال آخر، من طبيعة أَدْخَل في المحادثة، يتمثّل في «ألو» (les allô) المستخدمة عند الإجابة على رنين الهاتف، فهي تنهض، في الآن نفسه، بوظيفتيْ **الإجابة ونداء التعرّف.**

2.1.3 إنجاز الأعمال بواسطة وحدات أخرى غير الأقوال

إذا كانت العلاقات بين مكوّنات الخطاب إنّما هي علاقات بين أعمال بدلا من أن تكون علاقات بين أقوال، فإنّه من غير المفاجئ إمكان حصول بعض الأعمال بواسطة وحدات غير لسانيّة: فالضحكات والإشارات [الحسّية] والصّمت / تمثّل ردود فعل أو [488]
إجابات ملائمة لأعمال استهلاليّة شأنها شأن الأقوال:

(20) **أ** هل تسكن مع أبويك؟

ب [ضحكات]

(21) **أ** هل يمكنك أن تمدّ لي الملح؟

[**ب** يمدّ الملح لـ **أ**]

(22) **أ** يتحدّث إلى **ب وس** عن صديق مشترك هو **د** معتقدا أنّه قد سانده أثناء أحد الانتخابات الأستاذيّة، في حين أنّ **د** لم يساند **أ**، **وب وس** يعرفان ذلك:

أ لم أعيّن أستاذا رغم جهود **د**.

[يصمت **ب وس**]

3.1.3 لا وجود لوظيفة رابطة بين وحدة - قول ووحدة - عمل

لاستيفاء الشرط الثالث أي وجود وظيفة رابطة بين الوحدات - الأقوال والوحدات - الأعمال، يتعيّن على نظرية الأعمال اللغويّة أن تقدّم من جهة، مجموعة محدّدة بدقّة من الأعمال المناسبة (أي من أصناف الأعمال المتضمَّنة في القول وأصناف الأعمال المتضمَّنة في القول الفرعيّة) وأن تقدّم، من جهة ثانية، مجموعة مناسبة من الوحدات - الأقوال. فحتّى وإن اُقْتُرِحت بعض التّصنيفات للأعمال المتضمّنة في القول (انظر، بالنسبة إلى أكثر المؤلّفات شيوعا، «سيرل» 1977 و1982، و«باخ» و«هارنيش» 1979، و«فاندر فيكن» 1988) وقُدِّمت بعض المقترحات الوجيهة لتفسير الاختلاف بين الشكل والوظيفة (انظر فرضيّات «سيرل» 1975 حول الأعمال اللّغويّة غير المباشرة)، فإنّه يبدو من العسير التّسليم بوجود تعالق مطلق بين الشكل والقوّة المتضمّنة في القول. وبصرف النّظر عن هذه المسألة الخاصّة بنظريّة الأعمال اللغويّة فإنّه لا يكفي توفّر وظيفة ما، لأنّ ما نحتاج إليه إنّما هو إجراء أو نظام في الحساب الخوارزميّ. وبناء على ذلك فإنّ إشكاليّات العلاقات شكل - وظيفة يمكن حلّها بطريقة أيسر من خارج نظريّة الأعمال اللغويّة أي في إطار المقاربات الاستدلاليّة (نظريّة الاستلزامات الخطابيّة الغرايسيّة ونظريّة المناسبة).

4.1.3 لا وجود لقاعدة تسلسل أو تعقيب

لمفهوم قاعدة التسلسل أو التعقيب لازمة أساسيّة هي إمكانية تمييز الباحث، من خلال مجموعة المقطوعات الخطابيّة الممكنة، المقطوعات التي صِيغت خطابيّا صياغة حسنة من المقطوعات التي صِيغت خطابيّا صياغة رديئة. وترتبط خاصّية الفصل الصارم [أي التّفاصُل] بين مقطوعة حسنة الصياغة ومقطوعة رديئة الصياغة [بذلك] التّوازي بين نحو الجملة ونحو الخطاب: فكما أنّ نحو الجملة موضُوعُه النَّحويّة، فكذلك كان موضُوعُ [علم] تحليل الخطاب حُسْنَ تأليف المقطوعات في تعاقُبِها، وكما أنّ النّحويّة تُعَرَّف بالاعتماد على مصطلحات القواعد أو الشروط الضروريّة، ، كذلك يُعرَّف حُسْنُ تأليف المقطوعات في تعاقُبِها بالاعتماد على قواعد لا تخرُجُ عن الإجابة
[489] بنعم أو لا. /

ويتعلّق الاعتراض الأساسيّ على مفهوم قاعدة التعقيب بأنّه من الممكن تمييز جمل نحويّة (من قبيل: **القطّ فوق الحصير**) من جمل غير نحويّة (من قبيل: **حصير الـ فوق قطّ الـ**). ولكنّه من غير الممكن تمييز مقطوعة صِيغت خطابيّا صياغة سيّئة من مقطوعة صِيغت خطابيّا صياغة حسنة. والسبب الأساسيّ أنّه من الممكن دوما، عندما لا يتجلّى أيّ اتّساق دلاليّ، وجود ارتباط في مستوى الاستلزامات الخطابيّة (لاسيّما المُحدثة بواسطة خرق حكمة محادثيّة ما)، أو في مستوى مناسبة ردّ الفعل المشروطة قياسا إلى الزوج المتجاور

الذي يُقْحَمُ فيه. ومفهوم التعقيب، وفق هذا المنظور، ليس مسـألة نعم أو لا (حُسْنُ تأليف المقطوعات في تعاقُبِها أو سـوءُ تأليف المقطوعات في تعاقُبِها) وإنّما هي مسـألة مناسبة واستدلال وقصد تواصليّ.

ويمكن أن نقدّم، عن حالة الخطاب الذي تبدو فيه قواعد تعاقُب المقطوعات مُنتهكة إلى أبعد حدّ، المقطوعات المتعدّدة من مسرحية «المغنّية الصلعاء» لـ: يونسكو (انظر ›موشلر، 1985ب) من نوع:

(23) إنّنا نسير على القدمين، ولكنّنا نتدفّأ بالكهرباء أو بالفحم.

فإذا كانت القضيّتان **س** و**ج** في المقطوعة **س لكن ج** صادقتيْن من وجهة نظر تحليليّة وتأليفيّة، فليس يُعْلَمُ كيف يكون صدق القضيّتين مناسبا للسّلسلة المكوّنة بواسطة **لكن**؟ وما العلاقة بين **س** و**ج**؟ وفيم يكمن التّقابل بين **س** و**ج**؟ أضف إلى ذلك، إذا كانت هذه الأسئلة مناسبة، فإنّ هذا يعني أنّها لا تمنع، إطلاقا، إمكان تقديم بعض الأجوبة، من قبيل: «التدفّؤ بواسطة الطاقة أكثر نجاعة من التدفّؤ من خلال المشي»، أو أيضاً «ينبغي عدم الخلط بين أطراف الجسم البشريّ والطاقة الحجريّة أو الكهربائيّة» الخ...

2.3 الرّدود على الطُّعُون

1.2.3 الوظيفة المتضمّنة في القول في مقابل القيمة المتضمّنة في القول

توجد إجابتان ممكنتان على الاعتراض الذي يذهب إلى أنّ القول يمكن أن يُنجز، خلافـا لتكهّنات نظريّة الأعمال اللّغويّة، أكثرَ من عمـل لغويّ واحد. ويتعلّق الجواب الأوّل بكون النّقد يفسّـر بعض التّعقيبات باعتبارهـا لا تنصبّ على العمل المتضمّن في القول وإنّما تنصبّ على عمل التّأثير بالقول. ففي (24)، وهو مثال قدّمه ›ليفنسـن› (1983، ص290)، لا تنبني أيّ من ردود الفعل في عمل **أ**على قوّتها المتضمّنة في القول وإنّما تنبني على أعمال التّأثير بالقول التي يمكن لها أن تُبلّغها:

(24) **أ** و**ب** في حفل استقبال. يتزعج **أ** ويقول لـ **ب**:

أ1 لقد تأخّرنا

ب1 ولكنّني أقضي أوقات ممتعة جدّا.

ب2 أ تريد العودة إلى المنزل؟

ب3 أ تمزح؟ / [490]

ملاحظة: فـي الواقع، لا تقـوم ردود أفعـال **ب** الممكنة على عمـل التّأثير بالقول، وإنّما تقوم على الاسـتلزام الخطابـيّ المُحادثيّ أو، بلفظ آخر، العمل اللّغويّ غير المباشـر الموجّه «فَلْنَعُدْ!». وإذا كان ذلك كذلك، فلم يعد هناك إشكال في كون **أ** يُنجز عمليْن لغويّيْن اثنيْن هما: عمل إخبار ثانويّ وعمل طلب أساسيّ.

والجواب الثاني شـبيه بالأوّل. إذ ينصّب النقد على كون القول يمكن أن يُنجز، في مقامات من الحوار بسـيطة جدّا، أكثرَ من عمل لغويّ واحد، أي سـؤالا وعرضا، كما يبيّنه (19):

(19) **أ** ألا ترغب في كأس أخرى؟

ب نعم، شكرا، ولكن لتكنْ أصغر.

إلاّ أنّ نظريّـة الأعمـال اللغويّة، وعلى وجه الخصـوص نظريّة الأعمـال اللّغويّة غير المباشـرة (انظر ‹سـيرل› 1975)، تفسّـران هذا الأمر بيسـر شـديد. فإذا عبّر **أ** عن عرض بواسـطة سـؤال، فلأنّ إحدى الشّـروط التّمهيديّة للعروض (أن يرغب المخاطب في أن يـؤدّي المتكلّم العمل **أ**) كانت محلّ طلـب، ولأنّه يكفي، كي يُنجَز عملُ وَعْدٍ غير مباشر، التّحقّقُ من وضعيّة المخاطب.

إنّ الإجابتيـن الاثنتيـن المقدّمتين جُزئيّتان ولا تمثّلان دحوضا مباشـرة للاعتراضات على تحليل الخطاب. يتعيّن، إذن، تقديم إجابة أكثر تماسكا. تتعلّق الظواهر التي يطعنُ بها تحليل المحادثة على تحليل الخطاب بمسـألة رئيسـيّة بالنسـبة إلى تحليل المحادثة، هـي: وفق أيّ مقاييس يمكن أن يُعْزَى تأويل ما إلى قول من الأقوال؟ إذا اعتمدنا عَرْضَ ‹ليفنسـن› لتحليل الخطـاب، فإنّ ذلك يَتِمُّ انطلاقاً من خصائص الأقوال الشّـكليّة ومن بعـض مبـادئ نظريّة الأعمال اللّغويّة فحسـب. والمبـدأ المَرْعِيُّ في جميـع هذه الأمثلة هـو التالي: إذا كان مـن الممكن لعمل ما أن يحصّل بعض القيـم المتضمّنة في القول المختلفة (اسـتخبار مقابل عرض، وإخبار مقابل طلـب القيام بالفعل الخ...) فإنّ التعقيب الذي يولّده يمنحه وظيفة واحدة متضمّنة في القول، وفقط واحدة. والحقيقة أنّ عدم وجود علاقـة الواحد واحـد بين قول وعمل يمكن أن يُـؤوَّل باعتباره نتيجة الحـدث التّعامليّ الموالـي: إنّ تعيين وظيفـة متضمّنة في القول لعمل ما إنّما هـو حدث تعامليّ وينجم عن تأويـل المُخاطبـة التّفاعليّة للمُخاطبة الاسـتهلاليّة تأويلاً ارتجاعيّا (انظـر في ما يلي مبدأ **التأويل الحواريّ** 3.2.3).

2.2.3 المُخاطبة في مقابل دور الكلام

يتعلّق الاعتراض الثاني بأنّ الوظيفة يمكن أن تتحقّق بواسـطة شـيء آخر غير القول، كمـا يبيّنـه المثالان (20) - (22). وفي الواقع، إذا سـلّمنا بأنّ وظيفـة متضمّنة في القول تسـند إلى الوحدة [التي سـمّيناها] **مُخاطبة**، فإنّه ما من مانع من أنّه يمكن **للمُخاطبات**، [491] بصفتها وحدة خطاب، أن تُنجَز بواسـطة مكوّنات غير لغويّة. والأمر الأساسـيّ إذن هو/ تمييز **المُخاطبة** بصفتها وحدة وظيفيّة من **دور الكلام** بصفته وحدة سـطحيّة تُسـاوي أخذ الكلمة بواسطة متكلّم واحد.

ويمكن أن نقدّم حجّة إضافيّة تتمثّل في أنّ التّبادل يمكن أن يُنجز بواسطة مكوّنات مُخاطبات (من مستوى مقوليّ) من مادّة غير لغويّة. لنتخيّل المشهد التالي: ينتظر المفتّشان **أ** و**ب**، في مكانيْن اثنين في الشارع، خروج المشبوه فيه **س**. و يلمحُ **أ** المشبوه **س** خارجا من العمارة ويرفع ذقنه في اتّجاه **ب**. يطأطئ **ب** رأسه في إشارة امتثال. لقد حصلّ تبادل ما، ولكن لم يتمّ إنتاج أيّ قول. ويمكن عرض سلسلة أعمال **أ** و**ب** على النحو الآتي:

(25) **أ** [يرفع ذقنه= «إنّه هو»]

ب [يطأطئ رأسه= «مفهوم»]

3.2.3 التّأويل الحواريّ في مقابل الوظيفة التّأويليّة

يقـومُ الاعتراض الثالث علـى تعذّر وجود وظيفة، إنْ لم نقلْ بِتَعَـذُّرِ وجود آليّة، تربط بين شـكل الأقوال ووظيفتها. غير أنّه يمكن، مع ذلك، أن نتسـاءل: وفق أيّ مقاييس تُحـدَّد وظيفة ما متضمّنة في القول في المحادثة؟ لتدبُّر هذه المسـألة، لنأخذْ القول (26**أ**) ولْنتصوّر مجموعة الرّدود الممكنة (26**ب**):

(26) **أ** عجبا. لقد حان منتصف اللّيل!

ب$_1$ لا إنّها الحادية عشرة، فنحن لا نزال في التوقيت الصيفيّ.

ب$_2$ أتريد أن تنام؟

ب$_3$ أعتقد أنّه قد آن أوان العودة [إلى المنزل].

ب$_4$ لا أصدّق أن يمرّ الوقت بمثل هذه السرعة حول كأس [من الخمر]

ولتفسير تنوّع الرّدود الممكنة يمكن تصوّر هذه الحلول الممكنة:

(أ) **أ** مُلْبِسٌ **ع** مرّات، ويُرْفع اللّبس بواسطة التعقيب المقترن بإحدى القيم المتضمّنة في القول المحتملة،

(**ب**) يرتبط بوظيفة ما متضمّنة في القول (مثل الوظيفة الإخباريّة) عدد مُحدّد من الوظائف المتضمّنة في القول التّفاعليّة التي تكوّن معها مقطوعات حسنة التّأليف.

و هذان الحلاّن غير مُرْضِييْن لأنّهما لا يقومان على أيّ مبدأ مستقلّ ويبدو أنّهما قد وُضِعَا خصّيصًا لتفسير هذه الظواهر. فمن الأحرى إذن تبنّي الحلّ الثالث الآتي:

(ج) ليست وظيفة **أ** مُلبسة ولا أحاديّة الدلالة، فهي مُنتقاة بواسطة مبدأ تأويليّ عامّ في المحادثة هو مبدأ التّأويل الحواريّ.

مبدأ التّأويل الحواريّ

> إنّ تأويل المكوّن محادثة حدثٌ حواريٌّ وهو نتيجة التسلسل الحواريّ الذي ينشئه.

ويُشيرُ هذا المبدأ إلى أنّ لـ **أ** الوظيفة المتضمّنة في القول للإخبار بالنّظر إلى التعقيب **ب**$_1$، والوظيفة المتضمّنة في القول للدّعوة بالنّظر إلى **ب**$_2$، والوظيفة المتضمّنة في القول للطلب بالنّظر إلى **ب**$_3$، وأخيراً، أنّ أ يعبّر عن التعجّب بالنّظر إلى **ب**$_4$. / [492]

إنّ التّسـليم بكون التّأويلات المُقترنة بمُخاطبات التّبـادل هي نتاج التعقيب يمكّن من الرّدّ على الاعتراض حول وجود وظيفة رابطة بين وحدات - أقوال ووحدات - أعمال، فالتّأويل في المحادثة عمليّة حواريّة.

3. 2. 4 قيود التّعقيب في مقابل قواعد التّعقيب

إنّ التّعريف الذي يقدّمه «ليفنسـن» لمفهوم قاعدة التّعقيب هو تعريف كلاسـيكيّ، وقوامه أنّ القاعدة إمّا أن تُطبّق أو لا تُطبّق. فإذا كانت تُطبُق، في حين لا تكون شـروط اسـتعمالها كافية، فإنّ المقطوعة تكون سـيّئة الصياغة. وفي الواقع، فإنّه من الضروريّ أن نسـتدعيَ مفهوما أكثر مرونة لتفسـير ضروب التّعقيب وأنواعه فـي الحوار، ألا وهو قيد التعقيب. وقيود التعقيب مجموعة منظّمة من الشّـروط تتعلّق بالتّسلسلات التي تضبط مدى حُسن تأليف المقطوعات في تعاقُبها، أو التي تضبط على وجه التّدقيق درجة التّلاؤم المقاليّ للمُخاطبة التّفاعليّة. ومثلما نسـلّم، عموما، أنّ عملا ما متضمّنا في القول هو عمل ملائـم بالنّظر إلى السّـياق، فإنّه يُفترض أنّ المُخاطبة التفاعليّـة تكون ملائمة تقريبا وفقا لدرجـة تلبية قيود التعقيب. فقيود التعقيب تحدّد العلاقات الغرضيّة والقضويّة والمتضمّنة فـي القـول والحجاجيّة (انظر «موشـلر» 1985 أ و1989 أ، والفصـل 17 من هذا الكتاب، الفقرة 3. 2. 2.).

إنّ حلّ مشـكل التعقيب بالاعتماد على مصطلحات القيود على تعاقُب المقطوعات تترتّب عنه نتيجةٌ مفادها أنّ مسـألة التعقيب لا يمكن أن تُطرح بمعزل عن مسألة التّأويل. فنمـط الوظيفة المتضمّنة فـي القول هو الذي يفرض على المُخاطبـة التّفاعليّة نمط قيود التعقيـب. ويلـزم من ذلك لزوما منطقيّا أنّ مسـألة التّأويل متوقّفة على مسـألة التعقيب، مادمنا قد رأينا أنّ التّأويل المنسـوب إلى مُخاطبـة ما هو حدث حواريّ. والنّتيجة المترتّبة عـن هذه العلاقة الاسـتلزاميّة المزدوجة بيـن التعقيب والتّأويل هـي أنّ أحداث التعقيب والتّأويل في المُحادثة مرتبطة بعضها ببعض ارتباطا ضروريّا.

[493]

الخاتمة

ترجمة: شكري المبخوت

مستقبل التّداوليّة

هـا أنّنا قد وصلنـا إلى نهاية هذا العرض الشـامل للتداوليّة. وقد عملنـا على أن نبيّن أنّ التداوليّة، بعد أن انطلقت من منزلة «سـلّة مهملات اللّسـانيّات»، وهي منزلة مشـينة، وأُوكِلَـت إليهـا المهامّ المسـتهجنة التـي تجنّبت الأخـت الكبرى، بـكلّ حرص، معالجتها، قد اكتسـبت ركيزة ثابتة وأسسـا نظريّة تجعل منها ندّا للسانيّات وتسمح لها بـأن توسّـع مجالها إلى مواضيع كانت اللّسـانيّات تزعم تحليلهـا دون أن تُبِين فيها عن نجاعة كبيرة، من قبيل الضمائر العائدة مثلا.

ونريـد، فـي هذا الفصـل الأخير، أن نبيّـن أنّ للتداوليّة مسـتقبلا زاهرًا وأنّ مسـتقبل اللّسانيّات رهين بمستقبل التداوليّة أكثر من أن يَكون مستقبل التداوليّة رهين اللسانيّات. لذا فمن المهمّ أن نبيّن ما يميّز اللسانيّات والتداوليّة وما يقرّب بينهما وما يفصل.

1. اللّسانيات والتداوليّة

اِقترح ›موريس‹ (1938) أن يميّز داخل **السيميائيّة**، باعتبارها نظريّة عامّة في العلامات، فروعًا ثلاثة: **التركيب والدلالة والتداوليّة**. ولئن لم يقع التخلّي تمامًا عن مشروع علم عامّ بالعلامات فقد وقع الحطّ منه، مع ذلك، حطّا كبيرًا ليترك المكان لمشـروع أضيق مختلفٍ عنه شـديد الاختلاف، مشروع علم باللغة، هو **اللسانيّات**. وفي سعي حديث لبناء هذا المشـروع على أسـس إبسـتمولوجيّة جدّيّة قدّم ›ميلنر‹ (1989) وصفـا لما يجب أن يكون عليه علم باللغة، أيْ اللسـانيّات. فاللّسـانيّات لا تبرز بصفتها تلك في التقسـيم الثلاثيّ لـ›موريس‹، ولا تبرز التداوليّة بروزًا أوضح، في الكتاب الممتاز لـ›ميلنر‹ في حين كان للدلالة، وللتركيب بالخصوص، نصيب الأسـد. وقد تنتابنـا الحيرة إذا لم يدفعنا التجديد الحاليّ للتداوليّة إلى التفاؤل، ونرجو أن نكون قد قدّمنا في هذا الكتاب صورة وفيّة عن هذا التجديد.

ولقضيـة منزلة التداوليّة وجوه عديدة: هل نربط التداوليّة بالعلوم الإنسـانيّة أو بالعلوم التجريبيّة؟ وهل تمثّل جزءا من اللسانيات؟ وهل تشترك مع اللسانيّات في بعض الأسـس

الإبستمولوجيّة؟ وأيّ أسس مشتركة بينهما؟ هل توجد أسباب علميّة للقطيعة الحاليّة بين اللسانيّات بالمعنى الحصريّ للكلمة (خصوصاً التوليديّة) والتداوليّة؟ وهل يجب على التداوليّة أن تنصهر في سيميائيّة محتملة؟ أخيرًا، واعتبارًا للإجابات التي سنقدّمها عن الأسئلة السابقة، أيّ مستقبل للتداوليّة يمكننا تصوّره؟ / إنّ هذا الفصل سيعمل على [494] الإجابة عن هذه الأسئلة جميعا في ضوء الأطروحات التي عرضها «ميلنر» (1989).

2. التداوليّة واللسانيّات: علمان تجريبيّان؟

ما الوصف الذي قدمه «ميلنر» للسانيّات؟ تتّصل المشكلة الأولى التي طرحها بالمنزلة العلميّة للسانيّات: أهي علم إنسانيّ أم علم تجريبيّ؟ وفي تقديرنا، إنّ من المزايا العديدة لكتاب «ميلنر» أنّه أعطى كلّ ذي حقّ حقّه في شأن بعض الادّعاءات الراهنة، وبالخصوص ادّعاءات بعضهم إقامة علوم إنسانيّة تمتاز عن العلوم التجريبيّة بجملة من القيم المختلفة، إلاّ أنّ أقلّ ما يقال عنها إنّها ظلّت ضبابيّة. وليس أفضل عندنا، بالنسبة إلى المسألة الخاصّة «بالعلوم الإنسانيّة»، من أن نستشهد بـ«ميلنر» الذي حسم المسألة نهائيّا في بضعة أسطر:

> «يصعب الاعتقاد اليوم بأنّ العلوم الإنسانيّة يمكنها أن تلجأ إلى إبستمولوجيّة خاصّة بها. فلا مناص من الاختيار: إمّا أن تكون العلوم الإنسانيّة علومًا، فتكون حينئذ علوما بنفس الصفة التي تكون بها علوم الطبيعة وترتبط بنفس الإبستمولوجيّة (بحيث لا تشمل الصفة «إنسانيّة» أيّ خصوصيّة غير ما يتّصل بالإنسان)، وإمّا أن تكون بالفعل إنسانيّة (أو اجتماعيّة أو أي شيء آخر)، فليست، حينئذ، علومًا وليست لها إبستمولوجيّة» (Milner 1989 ،10).

وبعبارة أخرى، إذا كانت اللسانيّات علما فلا يمكنها أن تكون «إنسانيّة». ولنا أن نستخلص أنّ اللسانيّات إمّا أنّها علم وحينئذ هي علم تجريبيّ، وإمّا أنّها ليست علما فلا تُطرح مشكلة إبستمولوجيتها. وبالطبع اختار «ميلنر» الوجه الأول من الثنائيّة: فاللسانيّات، عنده، علم تجريبيّ ومن أهداف كتابه أن يضع الأسس الإبستمولوجيّة لهذا العلم.

هل ينبغي أن نعارض «ميلنر» في شأن قضيّة المظهر التجريبيّ للسانيّات ونجعلَ مقابل لسانيّاته العلميّة لسانيّات «إنسانيّة»؟ وبقطع النظر عن أنّ عبارة «لسانيّات إنسانيّة» تبدو لنا خالية من المعنى، يبدو أنّ مستقبل اللسانيّات رهين اكتسابها لخاصيّة علميّة تربطها بعلوم الطبيعة. وهذا شأن التداوليّة أيضاً، ولا شكّ، عندنا، أنّ التداوليّة كاللسانيّات وبنفس الصفة، علم تجريبيّ.

3. هل تمثّل التداوليّة جزءًا من اللسانيات؟

ليس للتداوليّة، كما رأينا، مكان في اللّسانيّات كما وصفها «ميلنر». ويمكننا، حينئذ، أن نقترح حلّين لمشكلة منزلتها. / [495]

(أ) ليس الوصف الذي قدّمه «ميلنر» للسانيّات، وصفا جيّدًا: إذ ينبغي توسيعه لأخذ استعمال اللّغة بعين الاعتبار والسّماح بوضع التداوليّة، على وجه مشروع، ضمن علم اللّغة الذي هو اللّسانيّات.

(ب) الوصف الذي قدّمه «ميلنر» للسانيّات وصف جيّد ولا سبيل إلى تعديله. فالتداوليّة لا تتعلّق باللّغة بل باستعمالها ولـ«ميلنر» الحقّ في إقصائها من حقل اللسانيّات بالمعنى الحصريّ. فمكانها بجانب اللّسانيات وليس داخلها.

وقد رأينا أنّنا متّفقون مع «ميلنر» في الطابع العلميّ التجريبيّ للسانيّات تمام الاتّفاق. وليس التشكيك في الوصف الذي قدّمه «ميلنر» للسانيّات، في تقديرنا، مهمّة مجدية أو مبرّرة بأيّ وجه من الوجوه. لذلك سنتناول هنا الإمكانية الثانية، إمكانيّة علمين متجاورين ومتكاملين وليس علمًا واحدًا.

علينا أن نتّفق، بدءًا، على ماهية التداوليّة. وأقلّ ما يمكن أن يقال هو أنّ ازدهار نظريّات «تداوليّة» حديثا لم يجعل هذا الميدان متّسما بالبساطة. فقد تكون النقطة المشتركة بين هذه المجموعة الواسعة من «النظريّات» المسمّاة تداوليّة هي، إلى حدّ ما على الأقلّ، مجال البحث. فالظواهر التي تهمّ التداوليّة، ويتعلّق الأمر هنا كما لاحظ «لفنسون» (1983) «باختصاص تصحيحيّ»، هي الظواهر التي تتدخّل في تأويل الأقوال ولكن لا يعالجها التركيب ولا تعالجها الدلالة: ويشمل هذا ظواهر متنوّعة جدًّا تتّصل باللغة في استعمالها وفي السياق وبإسناد الإحالات ورفع اللبس، وإسناد القوّة المتضمّنة في القول... إلخ.

إنّ هذا المجال الواسع جدًّا يسمح لنا بالقول إنّ التداوليّة لا تعود، بصفتها تلك، إلى اللسانيّات باعتبارها تحليلا للظواهر اللغويّة المحدّدة وضعيّا وهي ظواهر يدرسها التركيب والدلالة. وبالفعل، فلئن أمكننا التّسليم بأنّ تعيين القوّة المتضمّنة في القول يمرّ عبر الطابع الوضعيّ، فإنّ إسناد الإحالات لا يمكن اختزاله في الطابع الوضعيّ حتّى وإن كان يستغلّ بعض مظاهره. لذلك يجب التخلّي تخلّيا تامّا عن مشروع إدراج التداوليّة في صلب اللسانيّات، بل علينا أن نعمل على وضع أسس لتداوليّة قادرة على التفاعل مع اللّسانيّات للوصول، إن أمكن، إلى تحليل تامّ لظاهرة إنتاج اللغة وتأويلها.

واستنادا إلى هذه المجموعة من الظواهر، وهي أوسع ممّا يبدو لأوّل وهلة، تمّ تطوير عديد النظريّات. وبدل استعراضها سنسعى انطلاقاً من **مطالب** / كتاب «ميلنر» إلى رسم [496]

صورة عن **تداوليّة مثاليّة**. ونشـير، في هذا الصـدد، إلى أنّ التداوليّة، كما رأينا أعلاه، إذا كانت تتدخّل إلى جانب اللسـانيّات، وليس من داخلها، فإنّ بعض خصائص اللسانيّات قد تكون غريبة عنها، كما أنّ بعض خصائص التداوليّة قد تظلّ غريبة عن اللسانيّات.

4. الخصائص الإبستمولوجيّة للعلوم الصحيحة

لا ننسـى أنّ النقطـة المركزيّة، حسـب «ميلنر»، لإبسـتمولوجيّة اللسـانيّات يمكن تلخيصها على النحو التالي:

$ق_1$ إذا كانت اللّسانيات علما فهي علم تجريبيّ.

ولا يمكن للتداوليّة أن تنفصل عن اللّسانيّات في هذه النقطة ولنا أن نقدّم الصّياغة التالية:

$ق_2$ إذا كانت التداوليّة علما فهي علم تجريبيّ.

وحينئذ، يجب على اللّسـانيّات والتداوليّة، في هذه النقطـة المخصوصة للانتماء إلى العلـوم التّجريبيّـة، أن تسـتجيبا لنفس المتطلّبـات. فالعلم التجريبيّ يسـتجيب إلى ثلاثة معايير:

(أ) **الصياغة الرياضيّة للمعطى التجريبيّ**: وهي توافق الطابع الحرفيّ للقضايا: فالرّموز تُستعمل فقط بحسب ما لها من قواعد خاصّة دون أن نكون في حاجة إلى أخذ ما تعيّنه بعين الاعتبار.وهو ما يضمن الطابع التكراريّ، التعاوديّ، للاستدلالات وبالتالي الطابع التجريبيّ.غير أنّ للقضية التجريبيّة إحالة قابلة للتمثيل في المكان والزمان.

(ب) **بناء علاقة مع التقنيّة**: في حالتي اللّسانيّات والتداوليّة مجال التقنيّة محدود. فيمكننا أن نقترح ميدان تعليم اللغات وكذلك، على نحو أكثر جديّة، مجال اللسانيّات الحاسوبيّة سواء أكان في الترجمة الآليّة أم في الحوار بين الإنسان والآلة.

(ج) **قابلية القضايا للتكذيب**: القضيّة القابلة للتكذيب هي القضيّة التي يمكنُ، مبدئيّا، مناقضتها بعدد منتهٍ من الملاحظات التجريبيّة. ويوافق الاختبار بناء هذه المجموعة المنتهية من الملاحظات التجريبيّة التي يمكنها أن تناقض قضيّة من قضايا النظريّة. ويتمثّل التجريب في الإفصاح عن المعطيات التي تسمح بتفعيل الاختبار. ويستند كلّ تجريب حينئذ إلى نظريّة دنيا مسبقة. ولا تعدو قابليّة التكذيب أن تكون مجرّد دحض. ومن نافل القول أنّ المعطيات التجريبيّة المستعملة في الدحض يجب أن تكون مستقلّة عن القضايا موضوع الاختبار. / [497]

هذه إذن معايير الطابع التجريبيّ الاختباريّ لعلم من العلوم. والمعياران الأوّلان خارجيّان أمّا المعيار الثالث فداخليّ.

5. معايير وأوائل مشتركة بين اللّسانيّات والتداوليّة

ماذا عن مدى اســتجابة اللّســانيّات لهــذه المعايير الثلاثة؟ تســتجيب اللّســانيّات أو يمكنها أن تســتجيب للمعيــار الأوّل المتعلّق بالصّياغة الرّياضيّة للمعطيات. وتســتجيب للمعيار الثالــث المتعلّق بقابليّة القضايا النظريّة للتكذيب، ولا تســتجيب للمعيار الثاني المتّصــل بالعلاقة مع التقنيّة. وفعلا، فميدان تطبيق اللّســانيّات ضيّــق. ورغم الحاجة إلى نظريّات في اللغات الصوريّة في ميدان الإعلاميّة فإنّ اللّســانيات ظلّت منبوذة إلى حدّ ما من الثورة الإعلاميّة. ولهذا أســباب عدّة: فمن جهة، لا وجود لعلاقة مباشــرة بين قضية ما من علم اللّســانيّات وإجراء تقنيّ معيّن، ومن جهة أخرى دفعت المســافة القائمة بين علم اللّســانيّات وتطبيقها بالتقنيّين في الإعلاميّة إلى صياغة لســانياتهم الخاصّة، التي تتلخّص فــي **تقنيّة** مطبّقة علــى اللغة أكثر منها علما باللّغة. وعلى هــذا النحو، فإنّ طريق التطبيق الآليّ، حســب «ميلنر»، ما زال بعيدًا عن اللّسانيّات. ولذلك، فإنّ المعايير الثلاثة المتعلّقة بالصّياغــة الرياضيّة للمعطيات التجريبيّــة والعلاقة مع التقنيّة وقابليّة التكذيب تختزل في معيارين يصوغهما على النحو التالي:

(أ) تلتجئ اللّسانيّات إلى وظيفة تزييف منبنية على الواقع التجريبيّ (المنغرس في الواقع المكانيّ - الزمانيّ).

(ب) ليست القضايا التي تقدّمها تحليليّة.

ويجب على التداوليّة، التي وصفناها إلى حدّ الآن على أنّها شــريك للســانيّات وعلم مكمّل لها، أن تشــترك معها فــي أنّها علم تجريبيّ كما ذكرنــا في **ق**$_2$. وعليها إذن أن تســتجيب، علــى الأقلّ، إلــى المعيارين اللّذيــن ذكرناهما. ولكن مــاذا عن معيار العلاقة مع التقنيّة؟ إذا كانت التداوليّة قاصرة، لوحدها، كاللّســانيّات، عن إقامة علاقة مــع التقنيّة (أي الإعلاميّة في هذا الصدد)، فإنّ الأمر ليس كذلك بالنســبة إلى تحالف التداوليّــة مع اللســانيّات لأنّ هذا التحالف قــادر على إقامة هذه العلاقة مــع التقنيّة التي لا تســتطيع هــذه ولا تلك بمفردها أن تقيمهــا. وينبغي للتداوليّة، بصفتهــا طرفا في هذا التحالف، إذن أن تســتجيب للمعايير الثلاثة للعلم التجريبيّ. ولكنّ للســانيّات عددًا آخر من الأوائل (أو المبادئ الأساسيّة) التي يجب أن تُقاسمها فيها اللّسانيّات.

ويذكر «ميلنر» الأوائل التالية: / [498]

(أ) **واقع اللّسان**، وهو أنّ ما نتكلّمه هو لسان،

(ب) **واقع الألسنة**، وهو وجود لغات متنوّعة لا تكوّن صنفا منسجما،

(ج) **واقع النحو**، فإمكان وصف الألسنة بواسطة خصائصها هو النحو.

إلاّ أنّه إذا كانت اللسانيّات والتداوليّة تستجيبان (معًا) للمعايير الثلاثة للعلوم التّجريبيّة وإذا كانتا تتقاسمان الأوائل التي عدّدنا، فإنّهما لا تشتركان مع ذلك في موضوع البحث. وإنّ هذا الاختلاف بين موضوع بحث اللسانيّات وموضوع بحث التداوليّة هو الذي يسمح، مبدئيّا على الأقلّ، أي بقطع النظر عن الأحكام المسبقة لهذا اللّسانيّ أو ذاك أو لهذا التداوليّ أو ذاك، بتعاونهما ويمكّن من الاستجابة المشتركة للمعايير التي تجعل منهما علمين تجريبيّين بأتمّ معنى الكلمة.

6. موضوعات اللسانيّات والتداوليّة

إنّ الموضوع الأساسيّ للسانيّات، حسب «ميلنر»، هو التّمييز بين ما هو **لسان** وما ليس لسانا. أمّا بالنسبة إلى التداوليّة التي تتدخّل بعد اللسانيّات فتكمّلها بوجه من الوجوه، فإنّ هذا ليس موضوعا للبحث. ثمّ إنّ للّسانيّات مشغلا آخر مرتبطا بالسابق هو التمييز بين ما هو **نحويّ** وما ليس نحويّا: ففي هذا المنظور، يكون المثال معطى من اللسان يُكوِّن موضوعَ حكم تخصيصيّ أو **حكم بالنحويّة** (انظر. Milner 1989) (مثال «**السماء زرقاء**» جملة تقال). ونشير إلىْ أنّ مشغل نحْويّة الأقوال يستند إلى فرضيّة رئيسيّة:

ف$_1$ يمكن ألاّ يتوافق الممكن اللسانيّ والممكن الماديّ.

وبعبارة أخرى، يمكن أن تقال بعض العبارات أو الجمل والحال أنّها ليست نحويّة. على هذا الاعتبار، فإنّ اللّسانيّات لا تقوم على جمع معطيات اللسان، بل على التّمييز بينها. وعلى هذا، يقترب النحو من المعيار: فالحكم التمييزيّ هو حكم جهيّ. فلا تعنى اللسانيّات إلا بتفسير الحكم النحويّ. وللقواعد التي تستعملها لهذا الغرض خصائص أربع:

(أ) لمّا كانت الأحكام النحويّة أحكاما جهيّة (**يمكن... / لا يمكن. ..**) فإنّها أوامر (**قل. ../ لا تقل. ..**).

(ب) إنّها تحدّد عمليات (تحويلات مثلما هو الشأن في النحو التوليديّ مثلا).

[499] (ج) إنّها تسمح بالحكم بإسناد تمايز أساسيّ. /

(د) إنّها لا تحتاج إلى أن تكون معروفة حتّى تطبّق أي إنّها، بعبارة أخرى، ليست واعية ولا تكفي عملية استبطان لاكتشافها.

وفي التداوليّة، لا حاجة لتفسير التمييز بين الأقوال النّحويّة والأقوال الّلانحويّة على أهمّيتها: فهي مهمّة اللسانيّات، أمّا مهمّة التداوليّة فهي بيان مظاهر إنتاج الأقوال التي لا تعالجها اللسانيّات وتأويلها. وبهذا الاعتبار لا يمكنها الاكتفاء بالتمييز بين الأقوال

النحويّة واللاّنحويّة. وهنا يمكننا أن نعرض الأسباب العلميّة التي يكون بها الطلاق بين اللسانيّات والتداوليّة طلاقا مشروعًا، وإن لم يمنع التعاون بينهما.

على **اللّسانيات** أن تفسّر **التمايز اللّساني** بما أنّ موضوعها، على وجه التحديد، هو **الواقع اللّسانيّ**. وعلى التداوليّة، دون التشكيك في التمييز بين الممكن اللّسانيّ والممكن الماديّ، أن تفسّر الوجود (الماديّ) للممكنات الماديّة التي لا تتوافق مع ممكنات اللسان، وأن تفسّر، على العكس من ذلك، ممكنات اللّسان الموجودة التي لا تتوافق مع الممكنات الماديّة. فموضوع التداوليّة هو فعلا إنتاج الأقوال وتأويلها التامّ. ويمكن للقدرة التي نملكها على إنتاج الأقوال النحويّة وتأويلها أن تقدّم لنا معلومات ثمينة في شأن العمليات التي نقوم بها لإنتاج الأقوال النحويّة وتأويلها. وبعبارة أخرى، على التداوليّة أن تُعنَى أيضاً بما لا تهتمّ به اللّسانيّات.

ونشير إضافة ذلك إلى أنّ القواعد التي تتضمّنها التداوليّة، إن تضمّنت قواعد، لن تكون قواعد آمرة بالمعنى الذي يمكن أن تكون عليه قواعد اللسانيّات بما أنّ موضوع التداوليّة ليس إسناد التمايز اللسانيّ ولا تفسيره. إلاّ أنّ هذه القواعد يمكن أن تحدّد العمليات، ولن تتعلّق بحكم إسناد التمايز النحويّ ولا تحتاج إلى أن تُعرفَ بالضرورة حتّى تطبّق. وعلى هذا النحو، تحافظ على خصائص القواعد اللسانيّة التي لا ترتبط مباشرة بوجود التمايز النحويّ.

ويحتاج هذا الفرق بين موضوعات اللسانيّات وموضوعات التّداوليّة إلى بعض التعليقات: أيعني الزعم بأنّ موضوع اللسانيّات هو **الواقع اللغويّ**، في حين أنّ موضوع التداوليّة التأويل التامّ للأقوال، أنّ اللّسانيّات لا رأي لها في تأويل الأقوال؟ من البيّن أنّ هذا ليس بشيءٍ: فاللسانيّات، وإن لم يكن تأويل الأقوال من شواغلها الكبرى، توضّح جلّ الجوانب **الوضعيّة** من القول إن لم نقل جميع هذه الجوانب. إلاّ أنّه لمّا كان موضوع التداوليّة هو التأويل **التامّ** للأقوال، فإنّ اللّسانيّات لا تكفي في هذا الباب وتبقى **بقيّة** من هذا / التأويل لا رأي للسانيّات فيها، وهي بقية **غير وضعيّة** في جزء منها على الأقلّ. [500]

7. التداوليّة وما يتبقّى من اللّسانيّات

لبيان طبيعة هذه البقيّة التأويليّة نستخدم منهجًا مشتركًا بين اللسانيات والتداوليّة هو منهج التنويع.

لنفحص المثالين التاليين المأخوذين تباعاً من باسكال وفاليري عن «ميلنر» لوصف منهج التنويع:

(1) إنّ الصمت الأبديّ لهذه الفضاءات اللاّمتناهية يفزعني.

(2) إنّ الثرثرة المتقطّعة لمجتمعاتنا الصغيرة تطمئنني.

يستخدم «ميلنر» هذا المثال لبيان التمييز بين التركيب والدلالة. فالبنية التركيبيّة في (1) و(2) قارّة، وما يتغيّر إنّما هو الجانب الدلاليّ من القول.

ولبيان الفرق بين **الدلالة اللّسانيّة والتأويل التامّ** لقول ما فإنّنا سنوضّح بواسطة منهج التنويع الفرق القائم بين الجملة والقول.

فهب الجملة:

(3) قطّي فوق الحصير.

يمكن قول هذه الجملة في سياقات مختلفة ومن متكلّمين مختلفين:

(4) قالت «آن ريبول» القاطنة في 17 نهج بولو بجينيف، يوم 11 أوت 1992 على الساعة العاشرة صباحا: "قطّي فوق الحصير».

(5) قال «جاك موشلر»، في بيت كاهن سان فانسان، بدروم، يوم 14 نوفمبر 1992 على الساعة الثانية بعد الزوال: «قطّي فوق الحصير»

يوافق القولان (4) و(5) الجملة الوحيدة (3). فلا فرق بينهما تركيبا ودلالة. إلاّ أنّهما يقبلان تأويلين مختلفين جدّا:

('4) مينوش على الحصير الموضوع أمام البيت الواقع في الطابق الخامس من العمارة عدد 17 بنهج بولو بجينيف يوم 11 أوت 1992 على الساعة العاشرة صباحًا.

('5) شوشو على الحصير الموضوع أمام بيت كاهن «سان فانسان» «بدروم» يوم 14 نوفمبر 1992 على الساعة الثانية بعد الزوال.

إذا لم يكن لكلّ من التركيب والدلالة رأي في هذا الفرق التأويليّ فلأنّ كليهما، أي باعتبارهما مكوّنين للّسانيّات، لا رأي لهما في القول أكثر من الرأي الذي لهما في الجملة. وهذا الفرق الذي سكتت عليه اللسانيّات هو الذي تعنى به التداوليّة. فمهمّتها إذن وصف تكملة الدلالة اللسانيّة للجملة إلى حدود التأويل التامّ للأقوال الموافقة لها. / [501]

إلاّ أنّه يحقّ لنا أن نذهب إلى أنّ هذا الفرق كامن في مقام القول فحسب، وأنّ الدلالة اللّسانيّة، في اقترانها بمقام القول، كافية لتحديد التأويل التامّ للقول دون الحاجة إلى عمليّة مكمّلة. ولكن، وبصرف النّظر عن مسألة الربط بين الدلالة اللسانيّة ومقام القول، ينبغي أن نشير إلى أنّ المشيرات مثلا، تحدّد إجراءات تفعل فعلها مباشرة في المعطيات التي يوفّرها مقام القول، وهي معطيات، كما سنرى، تفلت تمامًا من نطاق التحليل اللسانيّ. أضف إلى ذلك أنّ بعض الفروق في مقبوليّة الجمل، وهي ألطف من مجرّد النحويّة واللاّنحويّة، تستعصي على التفسير بواسطة التحليل اللسانيّ. ونستحضر هنا أيضاً الروابط غير المنطقيّة.

بقي أنّ جميع العناصر التي أثرناها تبدو، جزئيّا على الأقلّ، وضعيّة. فإذا كانت تمثّل كلّ ما يفصل ميدان التداوليّة عن ميدان اللّسانيّات فلِمَ لا ندرج التداوليّة في اللسانيّات؟ ويكفي لذلك أن نوسّع، قليلا، ميدان اللسانيّات. نذكّر هنا بمبدإ أساسيّ في اللّسانيّات حسب تصوّر «ميلنر»:

ق$_3$ لا يُفَسَّرُ معطى لغويّا إلاّ معطى لغويٌّ.

من البيّن أنّ المسائل المثارة أعلاه لا يمكن تفسيرها باعتماد معطيات لغويّة أخرى. وهكذا، فإنّه توجد عناصر محدّدة وضعيّا تؤدّي دورًا في التأويل التامّ للأقوال والحال أنّها لا تتعلّق بالدلالة اللّسانيّة وتتدخّل من خارج حقل اللّسانيّات.

و للاقتناع بفائدة التحليل التداوليّ ليس لنا، على كلّ حال، إلاّ أن نفحص مسالة عمليّات إسناد الإحالة.

8. عمليّات إسناد الإحالة

للفظ المعجميّ، حسب «ميلنر»، أبعاد ثلاثة تسمح مقترنة بتعيينه:

(أ) صورته الصوتميّة، أي سلسلة الأصوات التي يوافقها؛

(ب) معناه المعجميّ، أي مجموع الشروط التي يجب أن تتوفّر في شيء ما في العالم (بالمعنى الواسع للكلمة) حتىّ يكون مرجعا له؛

(ج) انتماؤه المقوليّ، أي أن يكون اسما أو فعلا أو صفة إلخ. ..

[502] فإذا نقص بعدٌ منها أو كان غير كاف، كان لنا المبدأ التالي: /

ق$_4$ يجب على كائن لسانيّ غير تامّ أن يكون قادرًا على قبول الأبعاد التي تنقصه.

إنّ العمليات التي تسدّ النقص المحتمل في وحدة لسانيّة غير تامّة هي **عمليّات إسناد الإحالة** وهي ذات طابع تداوليّ إلى حدّ كبير. وترتكز هذه العمليات، حسب «ميلنر»، إمّا على مقام الخطاب وإمّا على السّياق اللّسانيّ. والمثال الكلاسيكيّ الذي يُضْرَبُ على ضرورة عمليات إسناد الإحالة هو مثال **الضمير العائد**.

وعلى هذا، تنضاف التداوليّة إلى اللّسانيّات لتبيّن عمليات غير لسانيّة في تأويل الأقوال. وعلى هذا الاعتبار، نفهم التجاء التداوليّة إلى أمثلة حقيقيّة لا تستعمل على أنّها اختبارات بل على أنّها تجلٍّ لوقائع تأويليّة تحتاج إلى تفسير، وإن كان الالتجاء إلى أمثلة مصنوعة شرعيّا في التداوليّة وأكثر تواترًا في آن واحد.

لننظر ضمن هذا المنظور، في المثال اللّانحويّ التالي:

(6) *إنّها طريق النجاة وهو طويل.

يبيّن هذا المثال الفرق **اللسانيّ** بين **الممكن اللغويّ والممكن الماديّ**: فهو حقيقيّ وبالتالي ممكن ماديًا ولكنّه لا نحويّ وبالتالي غير ممكن لغويًا. ويبيّن أيضاً أنّه من الضروريّ للسانيّات أن تستعمل أمثلة تتعلّق بالممكن الماديّ دون أن تكون منتمية إلى الممكن اللّغويّ. ويسلّط هذا التمييز الضوء على واقع مهمّ في حدّ ذاته وهو أنّ إمكانيّة تأويل قول ما لا تتوقّف بالضرورة على نحويّة الجملة الموافقة له.

وعلى هذا النحو، لا تتجاوز عمليات التأويل التامّ للأقوال مجرّد العمليات اللّسانيّة بل، إضافة إلى ذلك، يمكن أن تتدخّل عملية إسناد الإحالة في حالات نقدّر عفويًا استحالتها بسبب لا نحويّتها.

وتبيّن أمثلة المشيرات المقاميّة والروابط أو إسناد الإحالة أنّ موضوع التداوليّة هو عمليات ترتبط بمظهر وضعيّ من اللغة ولكنّه مظهر غير لسانيّ بصفة حصريّة، أي إنّه مظهر وضعيّ من اللغة لا يحدّد العلاقات بين لفظ لسانيّ وألفاظ أخرى من الجملة نفسها، بل يحدّد العلاقة بين **لفظ لسانيّ وكيان غير لسانيّ**، سواء أكان شيئا في الكون أو تمثيلا في الذهن. وفي تحليل أمثلة لضمائر بلا مفسّر معبّر عنها لسانيًا فائدة وأيّ فائدة: ففي هذه الحالة، فإن كلّ ما يقدّمه الضمير المستعمل من معلومات هو أنّ الشيء الذي يعيّنه في الكون يمكن أن يعيّن بالتذكير أو التأنيث وهو ما يترك، والحقّ يقال، مجالا واسعا جدًا من الإمكانيات. ولا يمكن لعملية إسناد الإحالات، في هذه الوضعية، أن تلجأ إلى مفسّر غير موجود، بل تمرّ عبر آليّة / تكوين وتأكيد [503]
أو دحض للفرضيّات، التي لا يقيّدها إلا جنس الضمير المستعمل.

9. هل يجب أن تضمحلّ التداوليّة في سيميائيّة محتملة؟

إنّنا هنا أبعد ما نكون عن عمليات محدّدة لسانيًا. فهل يعني ذلك أنّ على التداوليّة أن تدرج في [نظريّة] سيميائيّة؟ فعلى اعتبار أنّ السيميائيّة دراسة لأنظمة العلامات، أي دراسة لما هو محدّد وضعيًا سواء أكان في لغة أم في نظام من العلامات غير لغويّ، فإنّ المسألة لا تطرح البتّة. فالقضية التي يثيرها إسناد الإحالة إلى الضمائر التي لا مرجع لها معبّرًا عنه لسانيًا لا يمكن حلّها باعتماد مزيد من المواضعات بل باعتماد عمليات يكون فيه نصيب الوضع محدودًا جدًا. لذلك لا نرى وجها لأن تكون التداوليّة تابعة لنظرية سيميائيّة ما.

غير أنّ عملية تكوين فرضيّات وتأكيدها أو دحضها، على ما ذكرنا سابقا، لا يمكن أن يصلح لمجرّد إسناد الإحالة لسانيًا. إذ يبدو، من البديهيّ، أنّ صياغة الفرضيات أمرٌ متواتر في الحياة اليوميّة: فإذا شممنا رائحة غاز افترضنا أنّه يوجد تسرّب للغاز، ونؤكّد هذه الفرضيّة بتفقّد جهاز التدفئة أو آلة الطبخ، وإذا شاهدنا سيّارة صديق قرب بيته افترضنا أنّه موجود في البيت، ونؤكّد هذا الافتراض بطرق الباب لإلقاء التحية

عليـه... إلخ. وبعبارة أخرى إن كانت التداوليّة وثيقة الصلة باللسـانيّات على اعتبار أنّها تهتمّ على نحو واسـع بعمليات إسـناد الإحالة، وبعضها، على الأقلّ، محدّد وضعيًا حتّى وإن لـم يكن لسـانيًا محضا (مثال ذلك ما يتّصل بالمشـيرات)، فإنّهـا تعالج العمليات الذهنيّـة التـي يتجاوز مجال عملها، أيّما تجاوز، مجرّد عمليات إسـناد الإحالة اللّسـانيّة. وهكـذا فإنّ **التداوليّة تعالج العمليات الذهنيّة غير اللسـانيّة التي تثير بعضَها عناصرُ لسـانيّة وتهـدف إلى إسـناد الإحالـة إلى هـذه العناصر اللسـانيّة، إلاّ أنّ بعضهـا الآخـر لا يتّصل بتاتا بها وتعالج المعلومات المستمدّة مباشرة من إدراكات العالم الخارجيّ.**

إلاّ أنّ العمليات نفسـها التي تقع اسـتثارتها لغويّا يجب أن تكون مقيّدة بما هو أبعد مـن العناصر اللغويّة التي يوفّرها السّـياق وبما هو أبعد من العناصـر اللغويّة التي يوفّرها مقـام القول. وهكذا فبالنسـبة إلى عدد من الحـالات التي ليس للسـانيّات أن تهتمّ بها ولا يمكن للتداوليّة أن تتجاهلها فإنّ خاصيّة عمليّة إسـناد الإحالة شـأنها شأن الالتجاء إلى السّـياق اللسـانيّ أو مقام القـول، غير كافية، ويجب أن يضـاف إليها مبدأ أو أكثر يتحكّـم في عملية صياغة الفرضيّـات والتحقّق / منها. إلاّ أنّه، على ما رأينا أعلاه، ينبغي [504]
للعمليـات التـي تصفها التداوليّة أن تفعل فعلها في معلومات شـديدة الاختلاف ليسـت بالضرورة لسـانيّة. ويجب ألاّ تقتصر هذه المبادئ، وهذا من باب حسـن التدبير العلميّ، على العمليات اللسـانيّة بل ينبغي **مبدئيّا** أن تكـون قابلة للتطبيق على مجموع العمليات المتاحة للتداوليّة.

وبإيجـاز، لا يمكن للتداوليّة بأيّ حال من الأحوال، أن تضمحل في نظريّة سـيميائيّة مهمـا كانت. وينبغي لها، إضافـة إلى ذلك، أن تتضمّن مبـادئ تقيّد عمليات تكوين الفرضيّات وتوكيدها أو دحضها سـواء كان موضوعها معطيات لسانيّة أو معطيات من نوع آخر.

10. منزلة الأمثلة في اللّسانيّات والتداوليّة

يشير «ميلنر»، في مؤلّفه، إلى أنّ الفرق بين الممكن المادّيّ والممكن اللغويّ وإلى أنّ غياب أيّ مظهر تجريبيّ آخر غير المثال المبنيّ دائماً في اللّسانيّات يستلزمان أنّ اللّسانيّات علم لا يقع البتّة على «معطيات خام»، فجميع الأمثلة تفترض من قبل تفكيرًا لسـانيًا أي حدّا أدنى من النحو. وبسـبب من هذه الخاصّية تشـتغل اللّسـانيّات ضمن إبسـتمولوجيّة **الجهاز:** ويُمكّنها هذا الجهاز من بناء تمثيلات مفصّلة دون النفاذ إلى معطيات خام، وهو يرتكز على ثلاث قضايا أساسيّة:

(أ) لنا أن نسلّم بقضايا **تتجاوز الملاحظة.**

(ب) القضايا اللّسانيّة قضايا **واقعيّة** فهي تتعلّق بمادّة الأشياء

(ج) يجب أن تقدّم اللّسانيات تمثيلات مفصّلة عن الأشياء كما لو أنّها استمدّتها من المعطيات الخام.

فكيف الحال الآن مع التداوليّة؟ أترتكز بدورها على إبستمولوجيّة الجهاز؟ ألها نفاذ إلى المعطيات الخام؟ وبعبارة أخرى أتكون الأمثلة مصنوعة دائماً في التداوليّة؟ أتمثّل المظهر التجريبيّ الوحيد للتداوليّة؟

بالنظر إلى الوضع الحالي فإنّ الأمثلة هي المظهر التجريبيّ الوحيد الذي يتوفّر للتداوليّة. أمّا مسألة بناء الأمثلة فالإجابة عنها أعسر. فالواقع أنّ مسألة بناء الأمثلة حسب ‹ميلنر› مسألة مطروحة طرحا غير مناسب فالمثال **هو دائماً مصنوع**. فمن جهة، نختار المثال على أساس خاصّية **واحدة** من خاصّياته وليس على أساسها جميعا، ومن جهة أخرى يكون المثال دائماً محلّلاً: فبحسب التحليل الذي نقوم به نختار المثال لاختبار قاعدة معيّنة. / [505]

ومن البيّن أنّ تحليل ‹ميلنر› ينطبق أيضاً على التداوليّة. فقد يكشف المثال في التداوليّة عن خصائص مختلفة هي في جزء منها، والحقّ يقال، لسانيّة ولكنّ جزءًا آخر منها سيكون تداوليّا.

لننظر في المثال التالي:

(7) إنَّ. إنَّه مَرَّ.

يمكن لهذا المثال، من الناحية التداوليّة فحسب، أن يبيّن العمليّة الموافقة لرفع اللبس (إنّ الأولى أهي ناسخ أم هي الأمر من «**أنّ يئنّ**»، ومرّ أهي صفة من المرارة أم فعل مسند إلى الغائب المذكّر المفرد. .. إلخ) أو عملية إسناد الإحالة إلى المضمرات على من يعود **الضمير المستتر** في الفعل «إنّ» والضمير المتّصل في «إنّه»...إلخ.

ومن ناحية أخرى يستعمل المثال لأنّه محلّل بغية اختبار هذا التحليل أو ذاك أو هذه العملية التداوليّة أو تلك.

وعلى هذا النحو، فإنّ المثال (6) بصفته في الآن نفسه لا نحويّا وقابلا للتأويل، يمكننا استعماله لاختبار القاعدة:

د $_1$ لا تمنع لا نحويّة قول ما بالضرورة تأويلَه.

وهذه القاعدة تستلزم المبدأ التالي:

م $_5$ لا يختلط الممكن اللسانيّ والممكن التّداوليّ.

وهكذا فإنّ المثال، كما هو الشأن في اللسانيّات، سواء أكان حقيقيّا أم لا، هو دائماً مبنيّ في التداوليّة، أي إنّه يستلزم دائماً تحليلا مسبقا. وعلى هذا الاعتبار فإنّ التداوليّة، مثل اللّسانيات، لا تنفذ إلى المعطيات الخام، وإذا رغبت في أن تكون قادرة

على توفير تمثيلات مفصّلة وجب عليها أن تتنزّل في إبستمولوجيّة الجهاز وتتبنّى القضايا الثلاث المذكورة أعلاه. وعليها أيضاً، وعند هذا الحدّ نختتم فحصنا للتداوليّة المثاليّة، أن تتبنّى خصائص الجهاز العلميّ.

11. خصائص الجهاز العلميّ

يجب على أيّ علم يتبنّى إبستمولوجيّة الجهاز أن يتبنّى، بالفعل، القضايا الأساسيّة الثلاث المذكورة أعلاه، ولكن عليه أيضاً أن يبني جهازه أو أجهزته وفق قواعد دقيقة تمثّل خصائص الجهاز العلميّ.

(أ) هو جهاز قابل للتمثيل في الزمان والمكان.

(ب) هو جهاز تخمينيّ أي يبنى بواسطة الاستدلال.

(ج) هو جهاز مفصّل ويستلزم مجموعة من التخمينات أكثر ممّا يستلزم تخمينًا واحدًا.

[506] (د) هو غير قابل للدحض في حدّ ذاته ولكنّه يقبل دحض قضاياه. /

(هـ) هو يتضمّن أجزاء اعتباطيّة في ذاتها، أي إنّ الطابع غير القابل للتثبّت في بعض قضاياه مرتبط بهذا الطابع الاعتباطيّ.

(و) هو واضح ومتمايز.

(ز) هو سببيّ، أيّ إن بين ما هو قابل للملاحظة وجهاز التخمينات علاقة سببيّة.

وطالما كانت التداوليّة تستجيب إلى هذه الشروط وكانت اللسانيّات تستجيب إليها أيضاً، فإنّ اشتغالهما معا لا يطرح أيّ إشكال، ومثلما سنرى الآن، فإنّ مستقبل التداوليّة يمرّ عبر تحالفها مع اللسانيّات.

12. مستقبل التداوليّة

يجب تصوّر مستقبل التداوليّة من جهتين:

(أ) أولاهما الناحية المؤسّسيّة، وهي ناحية لا تخلو من خساسة: من أين تتأتّى التمويلات التي تدعّم التداوليّة وستدعّمها في المستقبل؟

(ب) وثانيتهما ذات صبغة علميّة: في أيّ اتجّاه ولأيّ هدف أو أهداف يجب أن تتطوّر التداوليّة؟

وهذان الجانبان مترابطان بداهة.فالتداوليّة ستتطوّر في هذا الاتجّاه أو ذاك بحسب مصدر التمويلات التي ستسند إليها، وحسب الاتجّاه الذي ستسلكه التداوليّة قد يكون لهذا المصدر أو ذاك من مصادر التمويل مصلحة في دعمها.

والـرّأي عندنا، وهذه الملاحظة ليسـت خاصّة بالتداوليّة، أنّ الدعم الذي سـتتحصّل عليـه التداوليّة سـيكون أهمّ كلّمـا تبيّن أنّ الأبحاث فـي التداوليّة مهمّة بالنسـبة إلى بعـض الميادين التقنيّة من قبيل «الصّناعات اللغويّة» بطبيعة الحال. إلاّ أنّه من البديهيّ أنّ التداوليّـة لن تضيف إضافـة خاصّة ذات بال إلى بعض الميادين التي تشـملها الصناعات اللّغويّـة من قبيل التعـرّف الآليّ على الأصوات (ميدان «الـكلام»). وبالمقابل، فإنّ لها نفعـا عظيما فـي جميع ميادين الصناعـات اللّغويّة، ذات الصلة بالتأويـل، بل حتّى بإنتاج الأقوال ونعني بالخصوص الترجمة الآليّة والحوار بين الإنسان والآلة.

فمـن مصلحة التداوليّـة إذن أن تدفع ببحوثها إلـى ميدان تأويل الأقـوال. وهو يمثّل ميدانهـا الطبيعيّ: فالبحوث حـول آداب التخاطب وافتتاح المحادثـات واختتامها تنتمي بالأحـرى إلـى المنهجية الإثنوغرافيّـة أو علم الاجتماع الخاصّ. إلاّ أنّه بقيت مشـكلة: أفليسـت التداوليّـة في صلتها بالتقنيّة عرضة لمواجهة نفس الصعـاب التي وصفها «ميلنر» بالنسـبة إلى اللّسانيّات، أي ضعف العلاقة المباشرة / بين المقترحات العلميّة والتطبيقات [507]
التقنيّة وما قد تولّده هذه المسافة من حذر لدى تقنيّي اللّغة؟

إنّ هذه المشكلة تطرح فعليّا بالنسبة إلى التداوليّة كما تطرح بالنسبة إلى اللّسانيّات ولكنّها ليست مشكلة بلا حلّ. فمن جهة، لا تعود المسافة الفاصلة بين قضايا اللّسانيّات والتقنيـة إلى اللّسـانيّات في حـدّ ذاتها، بل تعود إلـى أنّ التقنية تبحث عن أمـر لا توفّره اللسانيّات وحدها ونقصد تأويل الأقوال تأويلا أوفى من مجرّد تحليلها اللّسانيّ. ويكمن الحلّ في تحالف اللّسـانيّات والتّداوليّة، وهو مأتى الأهميّة التي ينبغي أن يوليها التداوليّ واللّسـانيّ لمسألة التوافق الإبسـيمولوجيّ بين الاختصاصين. فما لا تسـتطيع اللّسانيّات وحدهـا أو التداوليّـة وحدها تحقيقَـهُ يفْتَرَضُ أن يكون ممكنـا بتكاتفهما. ومن جهة أخـرى، ينبغي أن يقِلَّ حذرُ التقنيين على قدر ما في اللسـانيّات والتداوليّة من طابع العلم التجريبيّ. بناء على ذلك، فإنّ المسـافة بيـن قضايا اللّسـانيّات والتداوليّة (مجتمعتَـيْن) والتقنية ينبغي ألاّ تكون أكبر من المسافة القائمة بين سائر العلوم الأساسيّة والتقنية.

وعلى هذا النحو، فإنّ خاصّية العلوم التجريبيّة بالنسـبة إلى اللّسـانيّات وإلى التداوليّة ليسـت مطلبا أخلاقيّا فحسـب بل هي أيضاً مطلب عمليّ: فكلّما بلغت التداوليّة درجة أعلى في الصرامة العلميّة ضمنت لنفسها مستقبلا مؤسّسيّا. أمّا في خصوص التطوّر العلميّ فـإنّ للعلاقة مع التقنية فائدة أخرى غير الفائدة المؤسّسـيّة. فـإذا كانت التقنية تنتظر من اللّسـانيّات والتداوليّة أن توفّرا لها العناصر التي تسـمح لها بتشـغيل العمليات الآليّة على اللّغة، فإنّه بمقدور اللّسانيّات والتداوليّة أن تنتظرا من التقنية أن تؤكّد أو تبطل الفرضيّات حول اشتغال عمليات تأويل اللغة وإنتاجها، وهي عمليات يمكننا أن نفترض أنّها عمليات آليّة وإن لم تكن مشفّرة كلّيّا ولا قابلة للتكهّن بها باستقلال عن نظام الاعتقادات. ففي نهاية الأمر، ما ربّك بلاعبٍ النّرد حتّى مع اللّغة.

ببليوغرافيا

Adam, J.-M. (1990), *Eléments de linguistique textuelle. Théorie et pratique de l'analyse textuelle*, Bruxelles, Mardaga.

Allwood, J., Andersson, L.G., & Dahl, Ö. (1977), *Logic in Linguistics*, Cambridge, Cambridge University Press.

Anscombre, J.-C. (1973), « Même le roi de France est sage », *Communications* 20, 40-82.

— (1975), « Il était une fois une princesse aussi belle que bonne », *Semantikos* 1, 1-26.

— (1979), « Délocutivité généralisée, délocutivité benvenistienne et performativité », *Langue française* 42, 69-84.

— (1989), « Théorie de l'argumentation, topoï et structuration discursive », *Revue québecoise de linguistique* 18/1, 13-56.

Anscombre, J.-C., & Ducrot, O. (1977), « Deux *mais* en français ? », *Lingua* 43, 23-40.

— (1983), *L'Argumentation dans la langue*, Bruxelles, Mardaga.

— (1986), « Argumentativité et informativité », in Meyer, M. (éd.), *De la métaphysique à la rhétorique*, Bruxelles, Editions de l'Université de Bruxelles, 79-94.

Ariel, M. (1988), « Referring and accessibility », *Journal of Linguistics* 24, 65-87.

Atlas, J.D., & Levinson, S.C. (1981), «*It*-clefts, informativeness, and logical form : Radical pragmatics (revised standard version) », in Cole, P. (ed.) (1981), *Radical Pragmatics*, New York, Academic Press, 1-61.

Auchlin, A., & Zenone, A. (1980), « Conversations, actions, actes de langage : éléments d'un système d'analyse », *Cahiers de linguistique française* 1, Université de Genève, 6-41.

Austin, J.L. (1970), *Quand dire, c'est faire*, Paris, Seuil.

Auwera, J. van der (1979), « Pragmatic presupposition : Shared beliefs in a theory of irrefutable meaning », in Oh, C.K., & Dinneen, D.A. (eds.), *Syntax and Semantics 11 : Presupposition*, New York, Academic Press, 249-264.

Bach, K. (1987), *Thought and Reference*, Oxford, Clarendon Press.

Bach, K., & Harnish, R.M. (1979), *Linguistic Communication and Speech Acts*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Bakhtine, M. (1977), *Le Marxisme et la philosophie du langage*, Paris, Minuit.

— (1978), *Esthétique et théorie du roman*, Paris, Gallimard.

— (1984), *Esthétique de la création verbale*, Paris, Gallimard.

Banfield, A. (1982), *Unspeakable Sentences. Narration and Representation in the Language of Fiction*, Londres, Routledge & Kegan Paul.

Bates, E. (1976), *Language in Context. The Acquisition of Pragmatics*, New York, Academic Press.

Beaugrande, R.A. de, & Dressler, W. (1981), *Introduction to Text Linguistics*, Londres, Longman. [510]

Benveniste, E. (1966), *Problèmes de linguistique générale*, Paris, Gallimard.

— (1974), *Problèmes de linguistique générale II*, Paris, Gallimard.

Berrendonner, A. (1981), *Eléments de pragmatique linguistique*, Paris, Minuit.

Berrendonner, A., & Reichler-Béguelin, M.-J. (1990), « Décalages : les niveaux de l'analyse linguistique », *Langue française* 81, 99-125.

Blakemore, D. (1987), *Semantic Constraints on Relevance*, Oxford, Basil Blackwell.

Bloomfield, L. (1970), *Le Langage*, Paris, Payot.

Borel, M.-J., Grize, J.-B., & Miéville, D. (1983), *Essai de logique naturelle*, Berne, Lang.

Brown, P., & Levinson, S.C. (1978), « Universals in language usage : Politeness phenomena », in Goody, E.N. (ed.), *Questions and Politeness*, Cambridge, Cambridge University Press, 56-289.

— (1987), *Politeness. Some Universals in Language Use*, Cambridge, Cambridge University Press.

Carnap, R. (1942), *Introduction to Semantics*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Carston, R. (1988), « Implicature, explicature, and truth-theoretic semantics », in Kempson, R. (ed.), *Mental Representations. The Interface between Language and Reality*, Cambridge, Cambridge University Press, 155-181.

— (1990), « Quantity maxims and generalised implicature », *UCL Working Papers in Linguistics* 2, 1-31.

Castañeda, H.N. (1979), « On the philosophical foundations of the theory of communication : Reference », in French, P.A., Uehling Jr., Th.E., & Wettstein, H.K. (eds.), *Contemporary Perspectives in the Philosophy of Language*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 125-146.

— (1989), *Thinking, Language and Experience*, Minneapolis, University of Minnesota Press.

Chafe, W. (1976), « Givenness, contrastiveness, definitiveness, subjects, topics, and points of view », in Li, C.N. (ed.), *Subject and Topics*, New York, Academic Press, 25-55.

Charolles, M. (1978), « Introduction aux problèmes de la cohérence des textes », *Langue française* 38, 7-41.

— (1983), « Coherence as a principle in the interpretation of discourse », *Text* 3/1, 71-99. [511]
— (1987), « Text connexity, text coherence and text interpretation processing », in Sözer, E. (ed.), *Text Connexity, Text Coherence*, Hambourg, Buske, 1-15.
— (1988 a), « Les études sur la cohérence, la cohésion et la connexité textuelle depuis la fin des années 1960 », *Modèles linguistiques* 10/2, 45-66.
— (1988 b), « Les plans d'organisation textuelle. Périodes, chaînes, portées et séquences », *Pratiques* 57, 3-13.
— (1989), « Coherence as a principle in the regulation of discursive production », in Heydrich, W., Neubauer, F., Petöfi, J.S., & Sözer, E. (eds.), *Connexity and Coherence. Analysis of Text and Discourse*, Berlin, de Gruyter, 3-15.
— (1990), « Coût, surcoût et pertinence », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 127-147.
Charolles, M., & Sprenger-Charolles, L. (1989), « Les paradoxes de la résolution immédiate des pronoms », in Reichler-Béguelin, M.J. (éd.), *Perspectives méthodologiques et épistémologiques dans les sciences du langage*, Berne, Lang, 159-189.
Chastain, C. (1975), « Reference and context », in Gunderson, K. (ed.), *Language, Mind and Knowledge*, Minneapolis, University of Minneapolis Press, 194-269.
Chierchia, G., & McConnell-Ginet, S. (1990), *Meaning and Grammar. An Introduction to Semantics*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
Chomsky, N. (1969), *La Linguistique cartésienne*, Paris, Seuil.
— (1971), *Aspects de la théorie syntaxique*, Paris, Seuil.
— (1975), « Structure profonde, structure de surface et interprétation sémantique », in *Questions de sémantique*, Paris, Seuil, 9-72.
— (1986), *Barriers*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.
— (1987), *La Nouvelle Syntaxe*, Paris, Seuil.
— (1991), *Théorie du gouvernement et du liage. Les conférences de Pise*, Paris, Seuil.
Clark, H., & Haviland, S.E. (1977), « Comprehension and the given-new contrasts », in Freedle, R. (ed.) *Discourse Production and Comprehension*, Hillsdale, Erlbaum, 1-40.
Cohen, L.J. (1971), « The logical particles of natural language », in Bar-Hillel, Y. (ed.), *Pragmatics of Natural Language*, Dordrecht, Reidel, 50-68.
Cole, P. (ed.), (1978), *Syntax and Semantics 8 : Pragmatics*, New York, Academic Press.
— (1981), *Radical Pragmatics*, New York, Academic Press.

[512]

Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.) (1975), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press.

Conein, B. (1990), « Formalité et contingence interactionnelle : échange des noms et des salutations au téléphone », in *Les Formes de la conversation*, vol. 1, Paris, CNET, 145-160.

Cooper, R. (1986), « Tense and discourse location in situation semantics », *Linguistics and Philosophy* 9/1, 17-36.

Corblin, F. (1985), « Remarques sur la notion d'anaphore », *Revue québécoise de linguistique* 15/1, 173-195.

Cornulier, B. de (1984), « Pour l'analyse minimaliste de certaines expressions de quantité. Réponse à des objections d'Anscombre et Ducrot », *Journal of Pragmatics* 8/5-6, 661-691.

— (1985), *Effets de sens*, Paris, Minuit.

Cresswell, M.J. (1983), « A highly impossible scene », in Bäuerle, R., Schwarze, Ch., & von Stechow, A. (eds.), *Meaning, Use and Interpretation of Language*, Berlin/New York, de Gruyter, 62-78.

— (1985), *Structured Meanings. The Semantics of Propositional Attitudes*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Danes, F. (1968), « Some thoughts on the semantic structure of the sentence », *Lingua* 21, 55-9.

Davidson, D. (1984), « What metaphors mean », in *Inquiries into Truth & Interpretation*, Oxford, Clarendon Press, 245-264.

Dijk, T.A. van (1972), *Some Aspects of Text Grammars*, La Haye, Mouton.

— (1977), *Text and Context. Explorations in the Semantics and Pragmatics of Discourse*, Londres, Longman.

Donnellan, K. (1979), « Speaker reference, descriptions and anaphora », in French, P.A., Uehling Jr., Th.E., & Wettstein, H.K. (eds.), *Contemporary Perspectives in the Philosophy of Language*, Minneapolis, University of Minnesota Press, 28-44.

Dowty, D.R. (1986), « The effects of aspectual class on the temporal structure of discourse : Semantics or pragmatics ? », *Linguistics and Philosophy* 9/1, 37-61.

Dowty, D.R., Wall, R., & Peters, S. (1981), *Introduction to Montague Semantics*, Dordrecht, Reidel.

Ducrot, O. (1972), *Dire et ne pas dire. Principes de sémantique linguistique*, Paris, Hermann.

— (1972/1980), « Illocutoire et performatif », in *Dire et ne pas dire*, Paris, Hermann, 2e éd., 279-305.

— (1973), *La Preuve et le dire*, Tours, Mame.

— (1977), « Note sur la présupposition et le sens littéral », postface à Henry,

P., *Le Mauvais Outil. Langue, sujet et discours*, Paris, Klincksieck, 169-203.
— (1979 a), « L'imparfait en français », *Linguistische Berichte* 60, 1-23.
— (1979 b), « Les lois de discours », *Langue française* 42, 21-33.
— (1980 a), « Analyse de textes et linguistique de l'énonciation », in Ducrot, O. *et al.*, *Les Mots du discours*, Paris, Minuit, 7-56.
— (1980 b), « Analyses pragmatiques », *Communications* 32, 11-60.
— (1980 c), *Les Echelles argumentatives*, Paris, Minuit.
— (1982), « Notes sur l'argumentation et l'acte d'argumenter », *Cahiers de linguistique française* 4, Université de Genève, 143-163.
— (1983), « Opérateurs argumentatifs et visée argumentative », *Cahiers de linguistique française* 5, Université de Genève, 7-36.
— (1984), *Le Dire et le dit*, Paris, Minuit.
— (1987), « Argumentation et *topoi* argumentatifs », ms.
— (1989), *Logique, structure, énonciation*, Paris, Minuit.
Ducrot, O., *et al.* (1980), *Les Mots du discours*, Paris, Minuit.
Ducrot, O., & Todorov, T. (1972), *Dictionnaire encyclopédique des sciences du langage*, Paris, Seuil.

Eco, U. (1972), *La Structure absente. Introduction à la recherche sémiotique*, Paris, Mercure de France.

Fauconnier, G. (1976), « Remarques sur la théorie des phénomènes scalaires », *Semantikos* 1/3, 13-36.
— (1984), *Espaces mentaux. Aspects de la construction du sens dans les langues naturelles*, Paris, Minuit.
Fillmore, C.J. (1982), « Towards a descriptive framework for spatial deixis », in Jarvella, R., & Klein, E. (eds.), *Speech, Place and Action*, Londres, Wiley.
Fillmore, C.J., & Langendoen, D.T. (eds.) (1971), *Studies in Linguistic Semantics*, New York, Holt, Rinehart & Winston.
Firbas, J. (1964), « On defining the theme in functional sentence analysis », *Travaux linguistiques de Prague* I, 267-280.
Fodor, J. (1986), *La Modularité de l'esprit*, Paris, Minuit.
Fontanier, P. (1830/1968), *Les Figures du discours*, Paris, Flammarion. [514]
Fornel, M. de (1990), « Sémantique du prototype et analyse de conversation », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 159-178.
Frege, G. (1882/1971), *Ecrits logiques et philosophiques*, Paris, Seuil.

Galmiche, M. (1975), *La sémantique générative*, Paris, Larousse.
— (1991), *Sémantique linguistique et logique. Un exemple : la théorie de R. Montague*, Paris, Presses universitaires de France.
Gardiner, A.H. (1989), *Langage et acte de langage. Aux sources de la pragmatique*, Lille, Presses universitaires de Lille.
Gazdar, G. (1977), *Implicature, Presupposition and Logical Form*, Bloomington, IULC.
— (1979), *Pragmatics. Implicature, Presupposition and Logical Form*, New York, Academic Press.
Geiss, M., & Zwicky, A. (1971), « On invited inferences », *Linguistic Inquiry* 2, 561-566.
Genette, G. (1972), *Figures III*, Paris, Seuil.
— (1983), *Nouveau discours du récit*, Paris, Seuil.
Goffman, E. (1973), *La Mise en scène de la vie quotidienne*, 2 vol., Paris, Minuit.
— (1974), *Les Rites d'interaction*, Paris, Minuit.
— (1987), *Façons de parler*, Paris, Minuit.
Goodman, N. (1976), *Languages of Art*, Indianapolis, Hackett Publishing Company.
Gordon, D., & Lakoff, G. (1973), « Postulats de conversation », *Langages* 30, 32-55.
— (1975), « Conversational postulates », in Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press, 83-106.
Grice, H.P. (1957), « Meaning », *The Philosophical Review* 67, 377-388.
— (1967), *Logic and Conversation : The William James Lectures*, ms.
— (1975), « Logic and conversation », in Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press, 41-58.
— (1978), « Further notes on logic and conversation », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 9 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 113-127. [515]
— (1979), « Logique et conversation », *Communications* 30, 57-72.
— (1989), *Studies in the Way of Words*, Cambridge (Mass.), Harvard University Press.
Grize, J.B. (1972), *Logique moderne. Fascicule I*, Paris/La Haye, Mouton/Gauthier-Villars.
— (1982), *De la logique à l'argumentation*, Genève, Droz.
— (1990), *Logique et langage*, Paris, Ophrys.
Grize, J.B. (éd.) (1984), *Sémiologie du raisonnement*, Berne, Lang.
Groupe µ (1982), *Rhétorique générale*, Paris, Seuil.
Gumperz, J. (1989), *Engager la conversation. Introduction à la sociolinguistique interactionnelle*, Paris, Minuit.

Gumperz, J., & Hymes, D. (1972), *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt, Rinehart & Winston.

Halliday, M.A.K. (1967), « Notes on transitivity and theme in English : Part 2 », *Journal of Linguistics* 3, 199-244.

— (1970), « Language structure and language function », in Lyons, J. (ed.), *New Horizons in Linguistics*, Harmondsworth, Penguin Books, 140-165.

Hamburger, K. (1986), *La Logique des genres littéraires*, Paris, Seuil.

Hjelmslev, L. (1968), *Prolégomènes à une théorie du langage*, Paris, Minuit.

Hockett, C.F. (1958), *A Course in Modern English*, New York, Macmillan.

Hooper, P. (1979), « Some observations on the typology of focus and aspect in narrative language », *Studies in Language* 3/1, 37-64.

Hooper, P., & Thompson, S. (1980), « Transitivity in grammar and discourse », *Language* 56/2, 251-299.

Horn, L.R. (1972), *On the Semantic Properties of Logical Operators in English*, Bloomington, IULC.

— (1984), « Towards new taxonomy for pragmatic inference : Q-based and R-based implicature », in Schiffrin, D. (ed.), *Meaning Form and Use in Context (GURT 84)*, Washington, Georgetown University Press.

— (1985), « Metalinguistic negation and pragmatic ambiguity », *Language* 61/1, 121-174.

— (1988), « Pragmatic Theory », in Newmeyer, F. (ed.), *Linguistics : The Cambridge Survey*, vol. 1, Cambridge, Cambridge University Press, 113-145.

Jackendoff, R.S. (1972), *Semantic Interpretation in Generative Grammar*, Cambridge (Mass.), The MIT Press. [516]

— (1983), *Semantics and Cognition*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Jacob, P. (1980), *L'Empirisme logique*, Paris, Minuit.

Jakobson, R. (1963), « Linguistique et poétique », in *Essais de linguistique générale*, Paris, Minuit, 209-248.

Jayez, J., & Reboul, A. (1990), « Si j'aurais su, j'aurais mis Paris en bouteille : contrefactualité et inférence », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 49-75.

Johnson-Laird, P.N. (1983), *Mental Models. Towards a Cognitive Science of Language, Inference, and Consciousness*, Cambridge, Cambridge University Press.

Kamp, H., & Rohrer, C. (1983), «Tense in texts », in Bäuerle, R., Schwarze, C., & von Stechow, A. (eds.), *Meaning, Use, and Interpretation of Language*, Berlin/New York, de Gruyter, 250-269.

Kaplan, D. (1977), *Demonstratives : An Essay in the Semantics, Logic, Metaphysics and Epistemology of Demonstratives and Other Indexicals*, ms.

— (1978), « Dthat », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 9 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 47-68.

Karttunen, L. (1973), « Presuppositions of compound sentences », *Linguistic Inquiry* 4, 169-194.

Karttunen, L., & Peters, S. (1979), « Conventional implicature », in Oh, C.K., & Dinneen, D.A. (eds.), *Syntax and Semantics 11 : Presupposition*, New York, Academic Press, 1-56.

Keenan, E.O. (1976), « The universality of conversational postulates », *Language in Society* 5, 67-80.

Kempson, R. (1975), *Presupposition and the Delimitation of Semantics*, Cambridge, Cambridge University Press.

Kempson, R. (ed.) (1988), *Mental Representations. The Interface between Language and Reality*, Cambridge, Cambridge University Press.

Kerbrat-Orecchioni, C. (1990), *Les Interactions verbales*, Paris, Colin.

Kleiber, G. (1987), « Quelques réflexions sur le vague dans les langues naturelles », in *Etudes de linguistique générale et de linguistique latine offertes en hommage à Guy Serbat*, Paris, Bibliothèque de l'information, 157-172.

— (1989), « Peut-on définir une catégorie générale de l'anaphore ? », in [517]
Reprise (s) : travaux sur les processus référentiels anaphoriques, Publications du groupe Anaphore et Déixis 1, Strasbourg.

— (1990 a), *La Sémantique du prototype. Catégories et sens lexical*, Paris, Presses universitaires de France.

— (1990 b), « Quand *il* n'a pas d'antécédent », *Langages* 97, 24-50.

— (1990 c), « Marqueurs référentiels et processus interprétatifs : pour une approche "plus sémantique" », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 241-258.

Kripke, S. (1979), « A puzzle about belief », in Margalit, A. (ed.), *Meaning and Use*, Dordrecht, Reidel, 239-283.

— (1982), *La Logique des noms propres*, Paris, Minuit.

Kuroda, S.Y. (1986), « A formal theory of speech acts », *Linguistics and Philosophy* 9, 495-524.

Labov, W. (1976), *Sociolinguistique*, Paris, Minuit.

— (1978), *Le Parler ordinaire*, 2 vol., Paris, Minuit.

Labov, W., & Fanshel, D. (1977), *Therapeutic Discourse. Psychotherapy as Conversation*, New York, Academic Press.

Lakoff, G. (1972 a), « Linguistics and natural logic », in Davidson, D., & Harman, G. (eds.), *Semantics of Natural Language*, Dordrecht, Reidel, 545-665.

— (1972 b), « Hedges : A study in meaning criteria and the logic of fuzzy concepts », *Papers from the 8 th Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, 182-228.

— (1982), *Categories and Cognitive Models*, Trier, LAUT.

— (1987), *Women, Fire and Dangerous Things. What Categories Reveal about the Mind*, Chicago, The University of Chicago Press.

Lakoff, R. (1973), « The logic of politeness : Or minding your *p*'s and *q*'s », *Proceedings of the Ninth Regional Meeting of the Chicago Linguistic Society*, 292-305.

Langendoen, D.T., & Savin, H.B. (1971), « The projection problem for presuppositions », in Fillmore, C.J., & Langendoen, D.T. (eds.), *Studies in Linguistic Semantics*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 55-62.

Leech, G. (1980), *Explorations in Semantics and Pragmatics*, Amsterdam, John Benjamins.

— (1990), *Principles of Pragmatics*, Londres, Longman.

Levelt, J.M. (1989), *Speaking. From Intention to Articulation*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Levinson, S.C. (1983), *Pragmatics*, Cambridge, Cambridge University Press.

— (1987), « Minimization and conversational inference », in Verschueren, J., & Bertucelli-Papi, M. (eds.), *The Pragmatic Perspective*, Amsterdam, John [518] Benjamins, 61-129.

Lewis, D. (1973), *Counterfactuals*, Oxford, Basil Blackwell.

— (1983), *Philosophical Papers, Volume I*, Oxford, Oxford University Press.

Luscher, J.-M. (1994), « Les marques de connexion : des guides pour l'interprétation », in Moeschler, J., *et al.*, *Langage et pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et lexique*, Nancy, Presses universitaires de Nancy, chapitre 3.

Lycan, W.G. (1984), *Logical Form in Natural Language*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Lyons, J. (1977), *Semantics*, 2 vol., Cambridge, Cambridge University Press.

— (1980), *Sémantique linguistique*, Paris, Larousse.

Marandin, J.-M. (1986), « Des mots et des actions : *compliment, complimenter* et l'action de complimenter », *Lexiques* 5, 65-99.

Martin, J.N. (1979), *Some Misconceptions in the Critique of Semantic Presuppositions*, Bloomington, IULC.

Martin, R. (1976), *Inférence, antonymie et paraphrase. Eléments pour une théorie sémantique*, Paris, Klincksieck.

McCawley, J.D. (1981), *Everything that Linguists Have always Wanted to Know about Logic*, *but Where Ashamed to Ask*, Chicago, The University of Chicago Press.

Mehler, J., & Dupoux, E. (1987), « De la psychologie à la science cognitive », *Le Débat* 47, 65-87.

Miller, G.A., & Johnson-Laird, P.N. (1976), *Language and Perception*, Cambridge (Mass.), The Belknap Press of Harvard University Press.

Milner, J.-C. (1978), *De la syntaxe à l'interprétation. Quantité, insultes, exclamations*, Paris, Seuil.

— (1982), *Ordres et raisons de langue*, Paris, Seuil.

— (1989), *Introduction à une science du langage*, Paris, Seuil.

Moeschler, J. (1982), *Dire et contredire. Pragmatique de la négation et acte de réfutation dans la conversation*, Berne, Lang.

— (1985 a), *Argumentation et conversation. Eléments pour une analyse pragmatique du discours*, Paris, Hatier.

— (1985 b), « Contradiction et cohérence dans *La Cantatrice chauve*», *Cahiers de linguistique française*, Université de Genève, 79-102.

— (1989 a), *Modélisation du dialogue. Représentation de l'inférence argumentative*, Paris, Hermès. [519]

— (1989 b), « La problématique des règles d'enchaînement et d'interprétation revisitée », in Rubattel, C. (éd.), *Modèles du discours. Recherches actuelles en Suisse romande*, Berne, Lang, 61-84.

— (1990 a), «Pragmatique et linguistique de la parole », in Amacker, R., & Engler, R. (éds.), *Présence de Saussure*, Genève, Droz, 143-162.

— (1990 b), « Théorie des actes de langage et analyse de conversation », in Charolles, M., Fischer, S., & Jayez, J. (éds.), *Le Discours. Représentations et interprétations*, Nancy, Presses universitaires de Nancy, 53-69.

— (1991), « The pragmatic aspects of linguistic negation : Speech act, argumentation and pragmatic inference », *Argumentation* 6/1, 51-76.

— (1992), « Une, deux ou trois négations ? », *Langue française* 94, 8-25.

Moeschler, J., & Reboul, A. (1985), « Ambiguïté et stratégies interprétatives dans *L'Ecole des maris*», *Cahiers de linguistique française* 6, Université de Genève, 11-48.

Montague, R. (1974), *Formal Philosophy. Selected Papers of Richard Montague*, New Haven, Yale University Press.

Morgan, J.M. (1978), « Two types of convention in indirect speech acts », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 8 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 245-259.

Morris, Ch. (1938), « Foundations of the theory of signs », in *International Encyclopaedia of Unified Sciences 1/2*, Chicago, University of Chicago Press.

— (1974), « Fondements de la théorie des signes », *Langages* 35, 15-21.

Nozick, R. (1981), *Philosophical Explanations*, Oxford, Clarendon Press.
Nunberg, G.D. (1978), *The Pragmatics of Reference*, Bloomington, IULC.

Oh, C.K., & Dinneen, D.A. (eds.) (1979), *Syntax and Semantics 11 : Presupposition*, New York, Academic Press.
Ortony, A. (1979), « Metaphor : A multidimensional problem », in Ortony, A. (ed.), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 1-16.
Ortony, A. (ed.) (1979), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press. [520]

Peirce, C.S. (1931-1958), *Collected Papers*, vol. 1-8, Cambridge (Mass.), Harvard University Press.
Perelman, C. (1977), *L'Empire rhétorique. Rhétorique et argumentation*, Paris, Vrin.
Petöfi, J.S. (1975), « Une théorie partielle du texte (TeSWeST) et quelques aspects de son application », in Petöfi, J.S. (éd.), *Vers une théorie partielle du texte*, Hambourg, Buske, 113-132.
Putnam, H. (1975), *Mind, Language and Reality. Philosophical Papers 2*, Cambridge, Cambridge University Press.

Rastier, F. (1991), *Sémantique et recherches cognitives*, Paris, Presses universitaires de France.
Reboul, A. (1984), *Le Discours théâtral. Problèmes de narratologie et de pragmatique linguistique*, thèse de 3e cycle, Paris, EHESS.
— (1985), « Le texte de théâtre comme discours dialogal monologique polyphonique », *Cahiers de linguistique française* 6, Université de Genève, 49-77.
— (1992), *Rhétorique et stylistique de la fiction*, Nancy, Presses universitaires de Nancy.
— (1994), « L'anaphore pronominale : le problème de l'attribution des référents », in Moeschler, J., *et al.*, *Langage et pertinence. Référence temporelle, anaphore, connecteurs et lexique*, Nancy, Presses universitaires de Nancy, chapitre 2.
Récanati, F. (1979 a), *La Transparence et l'énonciation. Pour introduire à la pragmatique*, Paris, Seuil.
— (1979 b), « Insinuation et sous-entendu », *Communications* 30, 95-106.
— (1981), *Les Enoncés performatifs*, Paris, Minuit.
Reddy, M. (1969), « The conduit metaphor. A case of frame conflict in our language about language », in Ortony, A. (ed.), *Metaphor and Thought*, Cambridge, Cambridge University Press, 284-324.
Reichenbach, H. (1947), *Elements of Symbolic Logic*, New York, Free Press.

Reichler-Béguelin, M.J. (1988) : « Anaphore, cataphore et mémoire discursive », *Pratiques* 57, 15-43. [521]

Reichman, R. (1986), *Getting Computers to Talk like You and Me*, Cambridge (Mass.), The MIT Press.

Reinach, A. (1983), « The A priori foundations of the civil law », *Aletheia* 3, 1-142.

Reinhart, T. (1986), « Principes de perception des formes et organisation temporelle des textes narratifs », *Recherches linguistiques* 14/15, 45-92.

Rizzi, L. (1988), « On the structural uniformity of syntactic categories », in *Congrès de la langue basque*, Vitoria-Gasteiz, Servio Central de Publicationes del Gobernio Vasco, 89-101.

Rogers, A., Wall, B., & Murphy, J.P. (eds.) (1977), *Proceedings of the Texas Conference on Performatives, Presuppositions and Implicatures*, Arlington, Center for Applied Linguistics.

Rosch, E. (1977), « Classification of real-world objects : Origins and representations in cognition », in Johnson-Laird, P.N., & Wason, P.C. (eds.), *Thinking. Readings in Cognitive Science*, Cambridge, Cambridge University Press, 212-222.

— (1978), « Principles of categorization », in Rosch, E., & Lloyd, B. (eds.), *Cognition and Categorization*, Hillsdale, Laurence Erlbaum, 27-48.

Ross, J.R. (1970), « On declarative sentences », in Jacob, R.A., & Rosenbaum, P.S. (eds.), *Readings in English Transformational Grammar*, Waltham, Ginn, 222-272.

Roulet, E., *et al.* (1985), *L'Articulation du discours en français contemporain*, Berne, Lang.

Russell, B. (1905), « On denoting », *Mind* 14, 479-493.

Sack, H. (1972), « On the analyzability of stories by children », in Gumperz, J., & Hymes, D., *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 325-345.

Sacks, H., Schegloff, E.A., & Jefferson, G. (1974), « A simplest systematics for the organization of turn-taking in conversation », *Language* 50/4, 696-735.

— (1978), « A simplest systematics for the organization of turn-taking in conversation », in Schenkein, J. (ed.), *Studies in the Organisation of Conversational Interaction*, New York, Academic Press, 7-55.

Sadock, J.M. (1974), *Toward a Linguistic Theory of Speech Acts*, New York, Academic Press.

— (1978), « On testing for conversational implicature », in Cole, P. (ed.), *Syntax and Semantics 8 : Pragmatics*, New York, Academic Press, 281-297.

[522]

Saussure, F. de (1968), *Cours de linguistique générale*, Paris, Payot.
Sayward, C. (1974), « The received distinction between pragmatics, semantics and syntax », *Foundations of Language* 11, 97-104.
Schank, R.C., & Abelson, R.P. (1977), « Scripts, plans and knowledge », in Johnson-Laird, P.N., & Wason, P.C. (eds.), *Thinking. Readings in Cognitive Science*, Cambridge, Cambridge University Press, 421-32.
Schegloff, E. (1972), « Sequencing in conversational openings », in Gumperz, J., & Hymes, D. (eds.), *Directions in Sociolinguistics. The Ethnography of Communication*, New York, Holt, Rinehart & Winston, 346-380.
Schmale-Buton, E., & Schmale, G. (1984), *Conversations téléphoniques*, Bielefeld, Université.
Searle, J.R. (1969), *Speech Acts*, Cambridge, Cambridge University Press.
— (1972), *Les Actes de langage*, Paris, Hermann.
— (1975), « Indirect Speech Acts », in Cole, P., & Morgan, J.L. (eds.), *Syntax and Semantics 3 : Speech Acts*, New York, Academic Press, 59-82.
— (1977), « A classification of illocutionary acts », in Rogers, A., Wall, B., & Murphy, J.P. (eds.), *Proceedings of the Texas Conference on Performatives, Presuppositions and Implicatures*, Airlington, Center for Applied Linguistics, 27-45.
— (1979), *Expression and Meaning*, Cambridge, Cambridge University Press.
— (1982), *Sens et expression*, Paris, Minuit.
Searle, J.R., & Vanderveken, D. (1985), *Foundations of Illocutionary Logic*, Cambridge, Cambridge University Press.
Sgall, P., *et al.* (1969), *A Functional Approach to Syntax*, Amsterdam, Elsevier.
Shannon, C.E., & Weaver, W. (1949), *The Mathematical Theory of Communication*, Urbana, University of Illinois Press.
Sinclair, J.McH., & Coulthard, R.M. (1975), *Towards an Analysis of Discourse. The English Used by Teachers and Pupils*, Oxford, Oxford University Press.
Smith, N., & Wilson, D. (1979), *Modern Linguistics. The Results of Chomsky's Revolution*, Bloomington, Indiana University Press.
Smullyan, R. (1983), *Quel est le titre de ce livre ?*, Paris, Dunod.
Sperber, D., & Wilson, D. (1978), « Les ironies comme mention », *Poétique* 36, 399-412.
— (1982), « Mutual knowledge and relevance in theories of comprehension », in Smith, N.V. (ed.), *Mutual Knowledge*, New York, Academic Press, 61-85.
— (1986 a), *Relevance. Communication and Cognition*, Oxford, Blackwell.
— (1986 b), « Façons de parler », in *Cahiers de linguistique française 7*, Université de Genève, 9-26.
— (1989), *La Pertinence. Communication et cognition*, Paris, Minuit.

Stalnaker, R. (1977), « Pragmatic presuppositions », in Rogers, A., Wall, B., & Murphy, J.P. (eds.), *Proceedings of the Texas Conference on Performatives, Presuppositions and Implicatures*, Arlington, Center for Applied Linguistics, 135-147.

Strawson, P.F. (1974), *Subject and Predicate in Logic and Grammar*, Londres, Methuen.

— (1977), « De l'acte de référence », in *Etudes de logique et de linguistique*, Paris, Seuil, 9-38.

Tasmowski-De Ryck, L., & Verluyten, P. (1982), « Linguistic control of pronouns », *Journal of Semantics* 1/4, 323-346.

Tasmowski, L., & Verluyten, P. (1985), « Control mechanisms of anaphora », *Journal of Semantics* 4/4, 341-370.

Vachek, J. (1966), *The Linguistic School of Prague*, Bloomington, Indiana University Press.

Vachek, J. (ed.) (1964), *A Prague School Reader in Linguistics*, Bloomington, Indiana University Press.

Vanderveken, D. (1988), *Les Actes de discours*, Bruxelles, Mardaga.

Vendler, Z. (1967), *Linguistics in Philosophy*, Ithaca, Cornell University Press.

Vignaux, G. (1976), *L'Argumentation*, Genève, Droz.

Vuillaume, M. (1990), *Grammaire temporelle des récits*, Paris, Minuit.

Weinrich, H. (1973), *Le Temps. Le récit et le commentaire*, Paris, Seuil.

Wilson, D. (1975), *Presuppositions and Non-Truth-Conditional Semantics*, New York, Academic Press.

Wilson, D., & Sperber, D. (1979), « Remarques sur l'interprétation des énoncés selon Paul Grice », *Communications* 30, 80-94.

— (1986), « Pragmatics and modularity », *Parasession on Pragmatics and Grammatical Theory*, Chicago, Chicago Linguistics Society, 61-85.

— (1990), « Forme linguistique et pertinence », *Cahiers de linguistique française* 11, Université de Genève, 13-53.

— (1993), « Pragmatique et temps », *Langages* 112, 8-25.

Wittgenstein, L. (1953), *Philosophical Investigations*, New York, Macmillan.

Yule, G. (1982), « Interpreting anaphora without identifying reference », *Journal of Semantics* 1/4, 315,322.

[523]

معجم المصطلحات

ترجمة: عز الدين المجدوب

الأعمال اللغويّة (acte de langage)

كان الفلاسفة وكثير من اللسانيّين إلى حدود السنوات الخمسين يرون أنّ وظيفة الجمل الخبريّة هي وصف العالم. وقد طعن الفيلسوف ‹جون أوستين› في هذه المسلّمة التي أصبحت تنعت تحقيرا **بالوهم الوصفيّ**. وقال إنّ كلّ جملة تامّة سليمة نحويّا توافق إنجاز ثلاثة أعمال مختلفة:

أوّلا. **عمل قوليّ** يوافق حدث التكلّم أي نطق المتكلّم بهذه الجملة أو تلك.

ثانيا. **عمل متضمّن في القول** يوافق العمل الذي كان المتكلّم يقصد تحقيقه باستعمال هذه الجملة أو تلك: كالوعد والتهديد والتسمية وإعلان الحرب.الخ..

ثالثا. **عمل أو أعمال التأثير بالقول** وهي أعمال أنجزها المتكلّم وحقّقها بنطق هذه الجملة أو تلك مثل الإقناع أو الترهيب الخ...

لبس (ambiguïté)

سنقصر معنى اللفظ على وجهه الدلاليّ فنقول: تعتبر الجملة ملبسة إن احتملت عدّة دلالات. وتنشأ هذه الإمكانيّة من مصدرين أساسيّين.إمّا أن تفيد الكلمة معنيين أو أكثر (الدلالة المعجميّة) وإمّا أن يكون إعراب الجملة قابلا لعدّة أوجه (اللبس التركيبيّ). ونستخلص أنّه يوجد آليّا لبس دلاليّ كلّما وجد لبس معجميّ أو لبس تركيبيّ. ومن جهة ثانية تكون الجملة ملبسة دلاليّا إن كانت القراءتان [أو القراءات] التي حملناها عليها تقتضي شروط صدق مختلفة.

عائد (anaphore)

يستعمل مصطلح العائد عندما يستعمل لفظ - كثيراً ما يكون ضميرا - لربط تعبير اسميّ سبقه[في الذكر] يسمّى عادة المفسّر. ويشاركه في الإحالة أي في المرجع الذي يعيّنه. خذ الشاهد التالي: زيد سكران. لقد شرب الخمر التي تسمّى «شنابس».

إنّ [اسم العلم] «زيد» هو مفسّر الضمير المستتر في الفعل «شرب». أمّا الضمير المستتر في الفعل فهو العائد ويعيّن الاسم والضمير معا الشيء نفسه أي الشخص الذي يشكو من السكر. وإن تقدّم المفسّر على [الضمير] العائد سمّينا ذلك إحالة بعديّة (cataphore) من قبيل لقد شرب الخمر التي تسمّى «شنابس» وسكر.[إنّه] زيد.

[524] **مفسّر**: ن. عائد / (antécédent)

ضدّ: (antonyme)

يعتبر اللفظان ضدّين إن كانا يتقابلان: **صغير/ كبير، جميل/ قبيح** الخ... وتتّصف المقابلة في حالة الأضداد بعلاقة الاستلزام التي تجعل الإخبار بأحد الضدّين مستلزما لنفي للآخر ولا يصحّ العكس (ألا ترى أنّ [لفظ] **صغير** يستلزم **غير كبير** بينما **غير كبير** لا يستلزم **صغير**)

إسناديّ: (attributif)

يميّز عامّة الباحثين عادة بين استعمالين للوصف المحدّد (القطّ الأسود للخالة فاطمة، أرض الجيران الجديدة، قدر كبير الطبّاخين، أخت عمرو) **الاستعمال الإسناديّ والاستعمال الإحاليّ**. يحيل الوصف المحدّد في الاستعمالين على شيء من الأشياء. أمّا الاستعمال الإحاليّ فيحيل على شيء معيّن يفكّر فيه المتكلّم. وأمّا في الاستعمال الإسناديّ فإنّ أيّ شيء يستجيب للوصف يفي بالغرض. إنّ هذا التمييز التي يتعلّق باستعمال اللغة لا باللغة في حدّ ذاتها هو بالأساس تمييز تداوليّ.

استقلال إحاليّ: (autonomie référentielle)

يطلق هذا اللفظ على التعابير الإحاليّة التي يمكنها مبدئيّا بالاعتماد على دلالتها المعجميّة فحسب أن تعيّن لنفسها مرجعا. ومن أفضل الشواهد على التعابير المستقلّة إحاليّا التعابير المحدّدة وغير المحدّدة. وهذا المصطلح من مصطلحات ‹جان كلود ميلنر›.

إحالة قبليّة: ن. العائد (cataphore)

مقُولة: (catégorie)

تعني المقُولة وفـي بعض الأحيان **التصوّر** (concept) عندما يكونان مرتبطين بعنصر لغـويّ صنفا تجتمع فيه الأشـياء التي نفتـرض اتّفاقها في بعض الخصائص المشـتركة أو التي تشـترك في التشابه مع شـيء معيّن نسمّيه **طرازا**. وتسـمّى العمليّة التي ننظّم بها الأشياء [أو الموجودات] **مَقْوَلة**.

مقْولة: ن. مقولة (catégorisation)

قابليّة التصنيف: ن. مقولة (classifiance)

يقيـم أهل الصناعة عادة مقابلة بين الألفاظ **المصنّفة** والألفاظ **غير المصنّفة** وبصفة أعمّ يقابلون بين قابليّة التصنيف وانعدام قابليّة التصنيف. ويعتبر اللفظ مصنّفا إن أمكن للمرء أن يجـزم جزما مطلقـا بانتماء هذا الموجـود أو ذاك إلى ماصِدقِـهِ. ويُعتبر غيرَ مصنَّف في عكس ذلك. إنّ أسـماء أنـواع [الكائنات] الطبيعيّة مثـل **الطير والكلب والبقرة** الخ...أسماء مصنّفة أمّا الأسماء [الدالّة] على النوع (qualité) مثل جـميل وحسن وذكيّ
[525] وأحمق فهي غير مصنّفة حسب مصطلحات «جان كلود ميلنر». /

شفرة: (code)

يصـحّ إطلاق لفظ شـفرة إذا أمكن الربط حسـب قواعـد نظاميّة بين عناصـر متفاصلة وعناصر أخرى خاصّة بقاعدة أو بنظام.

عرفانيّ: ن. عرفان (cognitif)

عرفان: (cognition)

العرفان وبصفة أعمّ المعرفة هو موضوع علم حديث يسـمّى **علم النفس العرفانيّ**. وهو لم يعد يهتمّ فقط بالأمراض العقليّة وإنّما بالطريقة التي يشتغل بها الفكر البشريّ.

عرفانيّ (علم النفس العرفانيّ): ن. عرفان. (cognitive «psychologie»)

انسجام: (cohérence)

يوافق الانسـجام العلاقة التداوليّة [الحاصلة] بين قولين. ويمكن أن تتّخذ أشـكالا مختلفة وتوافق قرائن متعدّدة: مثل العائد ووجود الروابط والتضمينات الخ... ويمكن أن نقدّم لذلك القولين التالين:

زيد: كم الساعة؟

عمرو: لقد مرّ ساعي البريد منذ حين.

اتّساق: (cohésion)

الاتّساق هي علاقة دلاليّة تربط ملفوظين من قبيل: **زيد أعزب. إنّه لم يتزوّج قطّ.**

كفاءة: (compétence)

يعود الفضل في إدخال هذا المصطلح إلى اللسانيّات إلى ‹تشومسكي› وهو يعني في معناه الضيّق القدرات اللغويّة (الفونولوجيّة والتركيبيّة والدلاليّة) ويعني كفاءة كلّ متكلّم بلسان ما على إنتاج جمل نحويّة والحكم على [صحّتها] دون أن يكون قد سبق له أن سمعها وذلك حتّى وإن لم يكن قادرا على توضيحها وتدخل في ذلك حتّى الجمل التي لن ينطق بها بالفعل أبدا. ويقابل ‹تشومسكي› بين **الكفاءة والإنجاز** الذي يعني قدرة فرد من الأفراد في الواقع على إنتاج هذا القول أو ذاك وهو قول ينتجه المتكلّم بالفعل.

متصوّر: (concept)

ن. مقولة. يستعمل ‹دان سبربر› و‹دايدر ولسن› مفهوم **المتصوّر** استعمالا أوسع لتعيين مكوّنات الصورة المنطقيّة للقول ويدخلون في المتصوّرات أشياء لا توافق المقولات.

وصل: (conjonction)

تسمّى جملتان متّصلتين عندما ترتبطان بحرف العطف «**و**» من قبيل: **جاء زيد وغادر عمرو.** وتكونان منفصلتين عندما ترتبطان بالأداة «**أو**» مثل قولك: **جاء زيد أو غادر عمرو.** / [526]

رابط: (connecteur)

يسمّى اللفظ رابطا إن كان يسمح بربط مركّبين إسناديين اثنين[أي جملتين غير مستقلّتين] أو أكثر أو يسمح بربط جملتين [مستقلّتين] أو أكثر لتكوين مركّبات إسناديّة مركّبة أو جمل مركّبة. ونميّز الروابط المنطقيّة «**و**» و«**أو**» و«**إن**» و«**إذن**» من الروابط غير المنطقيّة مثل **لكن ولأنّ وغير أنّ** الخ...لقد أثارت قضيّة وجاهة الفصل بين الروابط غير المنطقيّة والروابط المنطقيّة كثيراً من الجدل [و أثمرت كثيراً من الأعمال] ونكتفي بالإشارة إلى أنّ الذين يقولون بعدم الفصل بين النوعين من الروابط يرون أنّ الروابط غير المنطقيّة تؤول في نهاية الأمر دلاليّا إلى الروابط المنطقيّة حتّى وإن كان استعمالها في الخطاب يجب أن يفسّر بالاعتماد مبادئ تداوليّة مختلفة.

مضمون قضويّ: (contenu propositionnel)

لقد اقترح الفيلسوف ‹جون سيرل› مقتفيا في ذلك أثر ‹أوستين› التمييز ضمن القول بين **المضمون القضويّ** للقول و**قوّتها المتضمّنة في القول.** ويوسم كلّ منهما لغويّا سواء

على مستوى الألفاظ المستعملة أو على المستوى التركيبيّ. ويُميّز تبعا لذلك بين واسم المضمون القضويّ وواسم القوّة المتضمّنة في القول.

و إذا انطلقنا من القول: «أعدك بأن آتي غدا» كان واســم القوّة المتضمّنة في القول هو أعدك وكان واسم المضمون القضويّ هو آتي غدا. فالقوّة المتضمّنة في القول هي الوعد والمضمون القضويّ هو «سيأتي المتكلّم في مكان معيّن وزمان معيّن».

سياق: (contexte)

لقد استعمل مصطلح **السياق** بمضامين مختلفة في البحوث اللسانيّة. وكثيرا ما يستعمل لتعييــن المحيط اللغويّ للفظ أو لقــول، أي الخطاب الذي يظهر فيه هذا القول. ويمكن أن يعنــي أيضاً جملة من المعلومات التي تتوفّر للمخاطــب ويعتمدها لتأويل الخطاب أو جزء الخطاب المعنيّ. ويســتعمل ‹دان سبربر› و‹دايدر ولســن› لفظ السياق بالمعنى الثاني مــع بعض الخصوصيّات فهما يذهبان إلى أنّ الســياق ليس معطى مــرّة واحدة وإنّما يبنيه المخاطب قولا بعد قول بناء على معلومات من مصادر متعدّدة وبناء على **مبدإ المناسبة**.

تعاون: (coopération)

يعود الفضل إلى الفيلســوف ‹بول غرايس› في إدخال مفهوم **التعاون** لتفسير التواصل. إنّ التواصل حســب هذا الفيلسوف هي عمليّة أو مسار يحكمه مبدأ التعاون. وهو يحدّد هذا المبدأ على النحو التالي:

لتكن مســاهمتك في المحادثة حال حصولها موافقة للهــدف أو للاتّجاه المتّفق عليه للتبادل الكلاميّ الذي شاركت فيه. / [527]

وقد دقّق هذا المبدأ بأربع حكم محادثيّة

حِكم الكمّ

1. لتتضمّن مساهمتك قدرا من المعلومات يوافق المطلوب

2. تفادَ أن تتضمّن مساهمتك قدرا من المعلومات يتجاوز المطلوب

حكم النوع (أو الصدق)

لتكن مساهمتك صادقة:

1.لا تثبت ما تعتقد أنّه كاذب.

2. لا تثبت ما تفتقر الدليل عليه.

حكمة العلاقة (المناسبة)

ليكن حديثك مناسبا.

حِكم الكيف

كن واضحا:

1. تجنب التعبير[عن أفكارك] بطريقة غامضة.

2. تجنّب اللبس.

3. كن موجزا (تجنّب كلّ ثرثرة لا فائدة منها)

4. كن منظّماً.

تقارن إحاليّ: (coréférence)

تعتبر كلمتان متقارنتين إحاليّا إن عيّنتا الشيء نفسه في العالم. وعلى سبيل المثال يكون اسم العلم **فرنسوا ميتّران** و[المركّب الإضافيّ] **رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة سنة 1993** متقارنين إحاليّا. وتجدر الإشارة إلى أنّ العائد إن كان يستلزم عادة التقارن الإحاليّ فإنّ العكس غير صحيح.

مقال: (cotexte)

أدخل هذا المصطلح لتعيين الجوار اللغويّ للكلمة أو للجملة وإن شئت قلت لتعيين الخطاب أو جزء الخطاب الذي يظهر فيه.

استنتاج: (déduction)

الاستنتاج هو أحد الأشكال التي يمكن أن يأخذها الاستدلال. ويتعلّق الأمر انطلاقاً من عدد معيّن من المعطيات باستخلاص إثبات خاص.مثلما هو شأن الشاهد التالي:

كلّ إنسان فان، سقراط إنسان، إذن سقراط فان.

إشاريّات: (déixis)

تستعمل لفظة **الإشاريّات** أو [الخاصيّة] **الإشاريّة** لتعيين ضمائر المتكلّم والمخاطب وبعض ظروف الزمان مثل **الآن واليوم وبالأمس وغدا** الخ..إنّ ما يجمع بين كلّ هذه الوحدات المسمّاة إشاريّات هو أنّه يمكننا إسناد دلالة لها على أساس الإرشادات اللغويّة المتّصلة بها إن نحن عرفنا مقام القول. ألا ترى أنّ ضمير «**أنا**» يعيّن الشخص الذي يتكلّم وضمير «**أنت**» يعيّن الشخص الذي نتوجّه له بالخطاب والظرف «**الآن**» يعيّن زمن حصول الكلام. وإذا تعذّر علينا معرفة مقام إلقاء القول استحال علينا

[528] تعيين دلالة الإشـاريّات مثلما يظهر ذلك / الشـاهد التالي الذي اقتبسـناه من فرنسـوا ويريقانـس François Weyergans: **أنا اليوم هنا. أين أكون غدا لأقول إنّ [ذلك] كان بالأمس.؟**

اقتواليّة: (délocutivité)

الاقتواليّة هي تكوين خاصيّة [انطلاقا] من الخطاب. الشـاهد التقليدي في الفرنسـيّة هـو التعبير «un m'as - tu vu» ومعنـاه كون المرء ذا عجب وخيلاء ويوافقه في العربيّة الأفعال المتولّدة من عبارات من قبيل بسمل وحمدل المأخوذة من عبارة بسم الله والحمد لله. ويعود الفضل في إدخال هذا المفهوم إلى ‹جان كلود أنسكوبر› و‹أوسوالد دكرو. وقد طوّراه انطلاقاً من ملاحظات لإيميل بنفينيست›

معيّن: (désignateur)

يتداخـل مفهوم المعيّن مع مفهوم التعبير الإحالـيّ. وتعتبر أيّ كلمة معيّنا إن أمكن اسـتعمالها لتعيين شـيء في العالم (عالمنا هذا أو عالم ممكن) ويميّز ‹كريبك› الذي أدخل المفهوم المعيّنات الصارمة (وأحسـن شـاهد عليها أسماءُ الأعلام) التي يمكن أن تعيّـن نفس الفرد في كلّ العوالم الممكنة حيث يوجـد ذلك الفرد من المعيّنات غير الصارمة أو العارضة التي يمكن أن تعيّن أفرادا مختلفين حسـب العوالم الممكنة. وبناء على ذلك يكون إسـكندر الأكبر معيّنا صارما يعيّن نفس الشخص في كلّ العوالم بينمـا يكون «ابـن فيليب المقدونيّ» معيّنـا غير صارم لأنّ فيليـب المقدونيّ كان من الممكن أن يكون له ابن آخر غير إسكندر.

فصل: ن. الوصل (disjonction)

تبادل: (échange)

التبـادل هـو أصغر وحدة حواريّة (بين شـخصين فـي محادثة) ويتكـوّن على الأقلّ من تدخّلين. ويعتبر التدخّل أكبر وحدة حواريّة داخليّة (ينشؤها متكلّم وحيد)

سلّم: (échelle)

يفيد هذا اللفظ معنيين مختلفين: السّـلالم الكمّيّة والسّلالم الحجاجيّة. يعود الفضل إلى اللسانيّ ‹لاورنس هورن› في إدخال مفهوم السلّم الكمّي الذي يهمّ ترتيب المحمولات وعلاقات الاسـتلزام بين المحمولات ترتيبا هرميّا. أمّا مفهوم السلّم الحجاجيّ فقد أدخله اللسانيّ أ. ‹دكرو› ويتعلّق أيضاً بترتيب بعض المحمولات والعلاقات بينها (المحمولات) لا من وجهة نظر منطقيّة وإنّما باعتبار الحجاج أي باعتبار الاستعمال الذي نخصّها به.

تعقيب: (enchaînement)

هــو علاقة بين المكوّنات (مركّبات، جمل، أقوال، أعمال، تدخّلات، تبادل، الخ..) تضمن اتّســاق الخطاب وتحكم هــذه العلاقة قواعد وقيود وقوانيــن. إنّ موضوع قاعدة
[529] التعقيب أو التسلســل هو الاتّســاق وهي تحدّد عادة / على أســاس الأعمال التي تســمح الأقوال بإنجازها. ويحدّد قيد التعقيب (سواء داخل التدخّلات أو بين التدخّلات) الشروط التي يفرضها مكوّن من مكوّنات الخطاب على مكوّن يليه حتّى يكون متّســقا معه. ويســتعمل قانون التعقيب أو التسلسل لوصف دور الاقتضاءات في الخطاب وتشير خاصّة إلــى أنّ التعقيــب لا يمكن أن يتمّ إلا بالاعتماد على المضمون المقرّر للقول الســابق لا على أساس مضمونه المُقتَضَى.

قول: (énoncé)

يميّــز الباحثون عادة الجملة من القــول. وإن كانت الجملة بناء نظريّا يبنيه اللســانيّ أو النحــويّ فإنّ القول هو الإنجــاز الملموس لها عندما ينطق بهــا فعليّا متكلّم في مقام محدّد. ونســمّي هذا الحــدث التاريخيّ الذي يمثّله إنتاج القول إلقــاء القول ويمكن أن نســتعمل لفظ «مواطن الذكر» لتعيين القول وإلقاء القول. وأخيراً يمكننا حســب السنّة الأنقلوساكســونيّة اســتعمال «**المنجز**» لتعيين القول أو بكلّ بساطة تعبيرا مستعملا في القول.

قائل: ن. متكلّم (énonciateur)

إلقاء القول: ن. قول (énonciation)

توضيح: ن. تضمين (explicitation)

ماصدق: (extension)

يميّــز الباحثون ماصدق اللفــظ من مفهومه. هب كلمة «قِــطّ» فما صدقه هو جملة الحيوانــات التي تندرج فــي مقولة القِطط. أمّــا مفهومه فهو جملة الشــروط النظريّة التي ينبغــي أن يســتجيب لها موجود من الموجــودات للانتماء إلى هــذه المقولة. وإن أجملنا الأمر إجمالا شــديدا قلنا إنّ مفهوم اللفظ هو دلالته وإنّ ما صدقه هي الأشياء (أو الشيء) التي يعيّنها.

وجه مجازيّ: (figure)

يرتبــط مفهوم الوجه المجــازيّ بالتقليد البلاغيّ الكلاســيكيّ. وتعني مصطلحات أوجه المجاز البلاغيّة أو المجاز عددا من أصناف الجمل التي لا تستعمل استعمالا حرفيّا وخاصّة الاستعارة والكناية والتلطيف والطباق الخ..

نحويّة: (grammaticalité)

النحويّـة مفهـوم لغويّ مرتبـط خاصّة بمفهوم علـم الإعـراب أو التركـيب ويخصّ الجملـة أكثر ممـا يخصّ القول. لذلك فهو ليس مفهومـا تداوليّا. ذلك أنهم يصنّفون الجمـل إلى مجموعتين: الجمل النحويّة [أي الصحيحـة نحويّا] والجمل اللّاحنة. وينبني الحكم بالاعتماد على حدس الناطقين / بالسليقة للسان محدّد. [530]

ويجدر التنبيه إلى أنّ جملة ما يمكن أن تكون لاحنة وقابلة للتأويل كما يمكن أن تكون نحويّة دون أن تكون قابلة للتأويل. ونشير في هذا الصدد إلى شاهد ‹تشومسكي› الشهير «**تنام أفكار خضراء لا لون لها بحنق**»

اشتراك لفظيّ: (homonymie)

يعتبر لفظان من الاشـتراك اللفظيّ عندما يشـتركان في الشـكل اللغويّ دون أن يكـون لهما نفس الدلالـة. (عين تفيد عين الماء وعين الإنسـان والجاسـوس)و يطرح مفهوم الاشتراك اللفظي قضيّة تماثل **الوحدات المعجميّة** واختلافها.

لسان فرديّ: (idiolecte)

اللسـان الفرديّ هو على نحو ما لغة فرعيّـة وبديل من بدائل اللغة يحتمل أن يتكلّمه عدد قليل من الناس أو أن يتكلّم به متكلّم واحد.

متضمن في القول: ن. الأعمال اللغويّة (illocutionnaire)

استلزام: (implication)

الاستلزام علاقة منطقيّة تربط قضيّة أو جملة أو عدة جمل بمسار استدلاليّ استنتاجيّ. وتطلق لفظة الاستلزام توسّعا على النتيجة التي يفضي إليها المسار الاستدلاليّ. إن انطلقنا من المقدّمتين سـقراط إنسان وكلّ إنسان فانٍ استنتجنا سقراط فانٍ. وتسمّى العلاقة التي تسمح من الانتقال من المقدّمات إلى النتيجة استلزاما (بالإنغليزيّة (entailment) ويمكن التوسّع في ذلك وإطلاق لفظ الاستلزام على النتيجة.

استلزام خطابيّ: (implicature)

أدخـل ‹بـول غرايـس› مصطلـح **الاستلزام الخطابيّ** لتعييـن بعض النتائـج التي يمكن أن نسـتخلصها مـن بعض الأقوال دون أن تعـود العلاقة بين النتائـج والأقوال إلى علاقة الاسـتلزام المنطقيّـة. ويميّز ‹غرايس› الاسـتلزامات الخِطابيّة الوضعيّة من الاسـتلزامات الخِطابيّـة المحادثيّـة. نحصل على الأولى انطلاقـاً من الألفاظ اللغويّة نفسـها. أمّا الثانية فهي قريبة مـن الاقتضاءات أو من التخمينات المعجميّة.[من ذلك] أنّ الشـاهد «انقطع زيد عن التدخين» يفيد الاسـتلزام الخِطابي المحادثيّ «كان زيد يدخّن». ونحصل على

الاستلزامات الخِطابيّة المحادثيّة بالاســتدلال غير البرهانيّ انطلاقاً من الأقوال والحِكم المحادثيّة. فإن اقترح **أ** على **ب** ترشّــف قهوة وأجاب **ب** أنّ القهوة تمنع النوم عنه اســتلزم قولُ **ب** استلزاما خطابيّا محادثيّا أنّ **ب** لا يريد شرب قهوة. / [531]

تضمينات: (implicitation)

أدخل «دان ســبربر» و«دايدر ولســن» مصطلحي **التضمين والتوضيح** لتعيين نوعين من نتائــج تأويل الأقوال. ويتمثّل التوضيح في إثراء بســيط للصــورة المنطقيّة للقول أمّا كلّ القضايا التي يمكننا استخلاصها من القول وليست توضيحات فهي تضمينات.

عناصر إشاريّة: (indexicaux)

العناصــر **الإشاريّة** هــي تقريبا مــرادف للفــظ **الإشاريّات**. إنّ العناصر الإشــاريّة هي الألفــاظ التــي تتحدّد دلالتها على الأقــلّ جزئيّا من مقام التواصل مثــل ضمائر المتكلّم والمخاطب وبعض الظروف الدالة على المكان (**هنا**)والزّمان (**الآن**).

استدلال: (inférence)

الاســتدلال مســار يفضي بنا إلى عدّة نتائج انطلاقاً من مقدّمات ويسمّى ذلك مسارا استدلاليّا

استدلاليّا: ن. استدلال (inférentiel)

مفهوم: ن. ماصدق (intension)

تدخّل: ن. تبادل (intervention)

متكلّم: (locuteur)

يعني لفظ المتكلّم عادة الشــخص الــذي يتكلّم وينتج قولا. إلا أنّ «أوســوالد دكرو» يفصــل ضمن نظريّة تعدّد الأصوات نظريّا بين الذات المتحدّثة وهو الشــخص الذي أنتج بالفعــل القول والمتكلّم وهو كائن نظريّ يضع على خشــبة المســرح قائــلا أو قائلين يمكن أن يتماثل مع بعضهم كما يمكن أن يختلف عنهم.

قولي: ن.أعمال لغويّة (locutionnaire)

حكمة: ن. التعاون (maxime)

ميتالغة: (métalangage)

الميتالغــة هــي لغة (من الدرجة الثانية) تســمح بالحديث عن لغة أخرى. وإن اشــتغل لســانيّ على لســانه الأمّ كانت اللغة[الموصوفة] والميتالغة [الواصفــة] لغة واحدة. غير

أنّ بعض الألفاظ التابعة للسـانيّات لا تكاد تظهر وهو شـأن أغلب الألفاظ التي تكوّن
[532] مداخل هذا القاموس في الكلام العاديّ بما في ذلك نفسها **كلمة ميتالغة**. /

جهة: (modalité)

الجهـة هي طريقة نحـوّر بها مضمون القول وذلك شـأن الإمكان مثل **زيد يكتب رواية/زيد يمكن أن يكتب رواية** والوجـوب مثـل **كتب زيد رسالة إلى أهله /يجب أن يكتب زيد رسالة إلى أهله** والزمن مثل **يحب زيد ليلى/ كان زيد يحبّ ليلى.**

منظوميّة: (modularité)

لا يتعلّق مصطلح **المنظوميّة** لا باللسـانيّات ولا بالتداوليّة وإنّما بعلم النفس العرفانيّ. أدخل هذا المفهوم ‹فودور› إلى علم النفس العرفانيّ لإحياء نظريّة الملكات التي طوّرها في القرن 19 غال (Gall). نفترض في نطاق نظريّة منظوميّة أنّ اشـتغال الفكر خاصّة فيما يتعلّق ملكات الإدراك هو مفرّق في مسـتوى أوّل أوّلي نسبيًا بين منظومات متخصّصة. تكون بعضها مختصّة في معالجة الإدراك البصريّ وبعضها في حاسّـة الشـمّ وبعضها الآخر في الإدراك اللغويّ الخ...

منظومة: ن. المنظوميّة (module)

عدم قابليّة التصنيف: ن. قابليّة التصنيف (non-classifiance)

مواطن الذكر: القول (occurrence)

غموض: (opacité)

يميّـز أهل الصناعة اقتفاء «لـ‹فريغه›» و«كواين» السـياقات الغامضة من السـياقات الشفّافة إحاليّا ويسلّمون في الغالب بأنّه إن كان لنا تعبيران يعيّنان نفس الشيء (**سيناك هو معلّم بيرون**) أمكن تعويض أحدهما بالآخر في أيّ قضيّة دون تغيير قيمة صدقها. وهو ما يصحّ في الغالب فنقول حينئذ إنّ السياق الذي تمّت فيه عملية التعويض شفّاف إحاليّا. ألا تـرى أنّـه يصـحّ أن تقـول «**انتحر سيناك**» أو «**انتحر معلّم نيرون**» فتكون القضيّتان صحيحتيـن. غير أنّ التعويض في حالات أخرى يغيّر قيمة صدق القول. وإليك الشـاهد التالـي: إن كان جان يعتقـد **أنّ سيناك كان معلّم إسكندر الأكبر** (لأنّ جان يعتقد مخطئا أنّ القضية التي **مفادها سيناك كان معلّم** إسكندر الأكبر صحيحة) فإنّ القضيّة «يعتقـد جـان أنّ **معلّم نيرون كان معلّم إسكندر الأكبر**»يمكـن أن تكون كاذبة. فنقول في هذه الحالة إنّ السـياق غامض. وتنشأ السياقات الغامضة في الأغلب عند وجود فعل معبّر عن موقف قضويّ مثل اعتقد ورأى وتصوّر.الخ...

قول شارح: (paraphrase)

يعتبر قول ما شــارحا لقول آخر إن كان للقولين نفس المعنى أو تقريبا نفس المعنى دون
[533] أن يكون لهما نفس الشكل اللغويّ. /

إنجاز: ن. كفاءة (performance)

إنشائيّ: (performatif)

أدخــل ‹جون أوســتين› مصطلحــي **إنشائيّ ووصفيّ** في أعماله الأولــى حول الأعمال اللغويّــة عندما كان يحــاول إقامة تمييز بيــن صنفين من أعمال الإثبــات: الأعمال التي تكتفــي بوصف حالة أو وضعيّة وهــي **الوصفيّة** وتلك التي تنجز عمــلا وهي **الإنشائيّة** ويمكن التمثيل للأولى بقولك: **القط فوق المقعد** وللثانية بقولك **أعدك بأن آتي غدا.**

تأثير بالقول: ن. أعمال لغويّة (perlocutionnaire)

مناسبة: (pertinence)

أدخل مفهوم المناسبة ‹دان ســبربر› و‹دايدر ولسن› لتعويض حكم ‹غرايس› المتّصلة بمبدأ التعاون. ويمكن أن نعرّف المناسبة باختصار شديد بناء على مفهوم الآثار [المعنويّة] التي نحصل عليها في آخر مســار التأويل وبناء على مفهوم الجهد [المبذول] في المعالجة أثناء التأويل. فكلّما ازدادت الآثار التي ينتجها قول ما عندما نؤوّله في سياق معيّن كان هذا القول مناسبا. وكلّما اقتضى تأويل قول في سياق ما مزيد جهد قلّت مناسبته. فتكون مناسبة القول قضيّة مردود.

جملة: ن. قول (phrase)

اقتضاء: (présuppostion)

يمكن التمييز داخل قول بين المنطوق والمُقتضَى وإذا انطلقنا من الشــاهد «**أقلع جان عن التدخين** كان المنطــوق «**جان لا يدخّن**» والمقتضَــى «**كان جان يدخّن**» ولمعرفــة إن كانــت جملة ما مقتضى قول آخر أوْ لا يطلب تحويل القول إلى صيغة الاســتفهام أو إدخال أداة نفي عليه. فإن حصلنا على نفس الجملة أو القضيّة كان ذلك هو المقتضَى. ألا تــرى أنّــك ســواء قلت: **أقلع زيد عن التدخين** أو هل **أقلع زيد عن التدخين** أو **لم يقلع زيد عن التدخين** فإنّنــا نحصــل دائمــاً علــى **كان جان يدخّن**. إذن فإنّ هــذه الجملة هي بالفعل هي المُقتضىَ بالنسبة إلى القول **أقلع زيد عن التدخين**.

طراز: (prototype)

لقــد أدخِل مفهومُ **الطراز** للطعن في التصوّر الكلاسـيكيّ للمَقْوَلة (الذي يعود إلى ‹أرسـطو›) الذي عرف أيضـاً **بمنوال الشروط الضروريّة الكافية**. وكان الناس يسـلّمون أنّ شـيئا ما لكي ينتمي إلى مقولة ما ينبغي له أن تتوفّر فيه جملة من الشـروط الضروريّة الكافية. و تقترح نظريّة الطراز التي ظهرت منذ حوالي 20سنة بدل هذا التصوّر المتحجّر تصـوّرا. أكثر / مرونة. وهو يفترض أنّ انتماء شـيء ما إلى مقولة يتحدّد بناء على درجة [534]
شبهه بنسخة خاصّة من هذه المقولة هي الطراز.

سور: (quantificateur)

مفهوم **السور** في الأصل مفهوم مقتبس من المنطق الذي يميّز السور الكونيّ (∀س: لكلّ س) من السور الوجوديّ (∃ س: يوجد س). وشملت بعد ذلك الدلالة الشكليّة وتهمّ مخصّصات معيّنة من قبيل كلّ وكلّ واحد وبعض وواحد الخ...

إحالة: (référence)

هـي العلاقة التي تربط تعبيرا من تعابير اللغة (يسـمّى **تعبيرا إحاليّا**) في قول والشـيء الذي يعيّنه ذلك التعبير في العالم. فهي إذن بمصطلحات ‹جون سيرل› علاقة الكلمات بالعالم.

معنى: (sens)

معنـى اللفظ أو القول أو دلالتـه (بالإنغليزيّة meaning) هو إجمالا ما يفيده هذا اللفظ أو القـول أمّا في منظـور [النظريّات] الدلاليّة وهي في الغالـب نظريّات صدقيّة فإنّ معنى قـول يعني أحد أمرين إمّا قيمة صدق القول وإمّا الشـروط التـي ينبغي أن تتوفّر في العالم حتّـى يكون القول الذي تعبّر عنه القضيّة صادقـا. غير أنّ بعض الباحثين يميّزون **المعنى من الدلالة**. وذلك شـأن ‹أوزوالد دكرو› الذي يميّز الجملة من القول وبناء على ذلك يخـصّ الجملة بالدلالة ويخصّ القول بالمعنى لذا نتحدّث ضمن نظريّته **عن دلالة الجملة ومعنى القول**.

دالّ: (signifiant)

درج الباحثون بعد فردينان دي ‹سوسير› على تمييز **الدالّ** أي «الصورة الأكوستيكيّة» أو إن شئت قلت الشكل اللغويّ من **المدلول** أو المتصوّر أي ما يعنيه الشكل اللغويّ.

دلالة: معنى (signification)

مدلول: دالّ (signifié)

أسلوب: (style)

يتعلّق مفهوم الأسلوب بالأسلوبيّة أكثر ممّا يتعلّق بالتداوليّة أو اللسانيّات. وإنّ الصعوبة التي تعترض المرء في حدّ الأسلوبية باعتبارها اختصاصا مستقلاً معلومةٌ ومشهورةٌ وتضاهي صعوبة تعريف مصطلح **الأسلوب** نفسه. لقد حاول بعض اللسانيين تجاوز التعريف [الشائع] والغامض الذي يعرّف الأسلوب بأنه ما يميّز الفنان والموسيقيّ والكاتب والشاعر من نظرائه وأن يسدّوا نقصه /. وهو شأن ‹آن بانفيلد› التي تعرّف الأسلوب بحضور القرائن الدالّة على الذاتيّة حضورا متفاوتا [من كاتب إلى آخر] [535] (الإشاريّات وعلامات التعجّب والشتائم الخ....). وهو أيضاً شأن ‹دان سبربر› و‹دايدر ولسن› اللذين يعرفان الأسلوب [بالاعتماد على] اختلاف الوسائل التي يستخدمها هذا المتكلّم أو ذاك لتحقيق المناسبة أي لتحقيق المعادلة بين كلفة المعالجة والآثار التأويليّة.

إحالة ذاتيّة: (sui-référence)

يستعمل مصطلح **الإحالة الذاتيّة** لتعيين قول يحيل على نفسه وذلك شأن الأقوال التي تظهر في بعض المفارقات التي تجمع تحت اسم **مفارقات الكذّاب** من نحو قولك مثلاً «**أنا أكذب**»أو قولك «هذه الجملة كاذبة». بيد أنّه تجدر الإشارة إلى أنّ الإحالة الذاتيّة لا تكفي لتوليد المفارقة مثلما تدلّ على ذلك الجملة التالية «**هذه الجملة صادقة**» إذ هي تحيل إحالة ذاتيّة ولكنّها لا تشتمل على مفارقة.

ترادف: (synonymie)

الترادف هو بشكل ما عكس الاشتراك اللفظيّ.ويكون اللفظان مترادفين إن كانت لهما نفس الدلالة واختلفا في الشكل اللغوي (**مغفّل أحمق/بخيل شحيح**)

منجز: ن.القول (token)

صدقيّة: (vériconditionnalité)

تميز الصدقيّة عامّة النظريات الدلاليّة الشكليّة وتزعم هذه النظريّات المسمّاة بالنظريّات الصدقيّة أنّه لا يمكن الحديث عن معنى القول دون الحديث عن صدق القضيّة التي يعبّر عنها ذلك القول. أمّا الحقيقة فهي مرتبطة بأن يكون الواقع في العالم مماثلا للوصف الذي يصفه به القول.

صدقيّ: ن. الصدقيّة (vériconditionnel)

الحقيقة: ن. الصدقيّة (vérité)

ثبت المفاهيم والأعلام

تحيل الأرقام على صفحات النصّ الفرنسيّ الأصليّ وقد أثبتناها في هامش النص العربي [المترجم]

أ

ت

ث

ج

خ

د

ذ

ص

غ

ق

هـ

و

ي

ثبت المصطلحات العام

فرنسي انغليزي عربي

تنبيه: رتب هذا الفهرس العام حسب ألفبائية اللسان الفرنسي. وأرفق كل مصطلح برقم يحافظ عليه في المدخل العربي والمدخل الإنغليزي. ويسمح هذا الرقم بالنفاذ بسرعة إلى كل مصطلح يروم القارئ معرفة مقابله الإنغليزي أو مقابله الفرنسي انطلاقا من المدخل العربي. ويسمح هذا الرقم كذلك للقارئ أن يعرف المقابل العربي أو المقابل الفرنسي للمصطلح الذي يعنيه عندما ينطلق من المدخل الإنغليزي.

A

1	abaissement de la négation	1	mitigating negation	1	تخفيض النفي
2	aboutness	2	aboutness	2	موضوع الحديث
3	accent	3	accent	3	نبرة
4	accent focal	4	focal accent	4	نبرة تبئيريّة
5	accessibilité	5	accessibility	5	نفاذ
6	accessibilité (degré d, --)	6	degree of accessibility	6	درجة النفاذ
7	accomplissement	7	accomplishment	7	أداء
8	accord/concord	8	agreement	8	توافق / مطابقة
9	achèvement	9	achievement	9	إتمام
10	acte d'assertion	10	assertion act	10	عمل إخبار
11	acte d'énonciation/	11	enunciation Act	11	عمل قول
12	acte illocutoire	12	illocutionary act	12	عمل متضمّن في القول
13	acte de langage	13	speech act	13	عمل لغوي
14	acte de langage indirect	14	indirect speech act	14	عمل لغوي غير مباشر
15	acte de présupposition	15	entailment	15	عمل اقتضاء
16	acte de reference	16	reference act	16	عمل إحالة
17	adjectif	17	adjective	17	صفة
18	adverbe	18	adverb	18	ظرف
19	affirmer	19	affirm/ assert	19	أثبت
20	affirmation	20	affirmation	20	إثبات

21	ajustement entre les mots et le monde/	21	word to-world fitting	21	علاقة المطابقة بين الكلمات والعالم
22	allocataire	22	adresser	22	المخاطب
23	ambiguïté	23	ambiguity	23	لَبس
24	ambiguïté de portée des indéfinis	24	ambiguïty of indefinite entities	24	لَبس حاصل في مدى النّكرات
25	analogie	25	analogy	25	قياس
26	analogue	26	analogous/ similar/ analogue	26	مشابه / نظير
27	analyse linguistique	27	linguistic analysis	27	تحليل لساني / لغوي
28	analyse pragmatique	28	pragmatic analysis	28	تحليل تداولي
29	anaphore	29	anaphora	29	عائد (إحالي)
30	anaphorique	30	anaphoric	30	عائدي
31	annulabilité	31	annulability	31	قابلية الإلغاء
32	antécédent	32	antecedent	32	مفسّر
33	antécédent possible	33	potential antecedent	33	مُفسّر ممكن
34	antériorité	34	anteriority	34	أسبقية
35	anti-orienté	35	anti-directed	35	سلبي التوجيه
36	antiphrase	36	antiphrasis	36	قلب المعنى
37	antonymes	37	antinomy	37	ضد/أضداد
38	aoriste (l')	38	aorist	38	الماضي المبهم
39	a posteriori/	39	a posteriori	39	ما بعدي
40	a priori	40	a priori	40	ما قبلي
41	appariement	41	mating/pairing	41	اقتران/ مزاوجة
42	appropriété	42	appropriateness	42	تلاؤم
43	argument	43	argument	43	حد/ حدود
44	arguments supplémentaires	44	additional arguments	44	حجج إضافية
45	argumentatif	45	argumentative	45	حجاجيّ
46	argumentatif (échelle)	46	argumentative scale	46	سلّم حجاجي
47	argumentation	47	argumentation	47	حجاج

48	argumentative (bizarrerie)	48	argumentative strangeness/oddness	48	غرابة حجاجية
49	argumentative (classe)	49	argumentative class category	49	قسم حجاجيّ
50	argumentative (cohérence)	50	argumentative coherence	50	انسجام حجاجي
51	argumentative force	51	argumentative strength	51	قوّة حجاجية
52	argumentative (orientation)	52	argumentative orientation	52	وجهة حجاجية
53	arrière /fond	53	background	53	خلفيّة
54	arrière fond conversationnel	54	conversational background	54	خلفيّة مُحادثيّة
55	arrière-plan	55	background	55	خلفيّة
56	article défini	56	definite article	56	أداة التّعريف
57	article indéfini	57	indefinite article	57	أداة التّنكير
58	aspect	58	aspect	58	مظهر
59	aspect linguistique	59	linguistic aspect	59	مظهر لسانيّ
60	aspect métaphysique	60	metaphysical aspect	60	مظهر ميتافيزيقيّ
61	aspect nécessaire	61	necessary aspect	61	مظهر ضروريّ
62	aspect pragmatique	62	pragmatic aspect	62	مظهر تداوليّ
63	aspect suffisant	63	satisfactory aspect	63	مظهر كاف
64	aspect superficiel	64	superficial aspect	64	مظهر سطحيّ
65	aspectuel	65	aspectual	65	مظهريّ
66	assertabilité	66	assertability	66	قابليّة الإخبار
67	asserter	67	assert	67	أخبر
68	assertion	68	assertion	68	إخبار
69	assignation	69	assignation	69	تعيين
70	assigner	70	assign/attribute	70	عيّن / حدّد
71	asymétrie	71	asymmetry	71	لا تناظر
72	attitude	72	attitude	72	موقف
73	attitude propositionnelle	73	propositional attitude	73	موقف قضوي

74	attribution	74	allocation / attribution	74	إسناد/ تخصيص/ نسبة
75	auditeur	75	listener	75	سامع
76	autobiographique	76	autobiographic(al)	76	سيرذاتي
77	autonomie relative	77	relative autonomy	77	الاستقلال النسبي
78	avant-plan	78	foreground	78	أماميّة

B

79	bivalence	79	bivalency	79	ثنائيّة القيمة
80	bouchon	80	cork	80	سدّاد
81	brièveré	81	brevity	81	إيجاز

C

82	cadre	82	frame	82	إطار
83	calculabilité	83	calculability	83	قابلية الاحتساب
84	canonique	84	canonical	84	أصليّ / قانونيّ
85	caractéristique	85	characteristic	85	خاصيّة
86	carré argumentatif	86	argumentative square	86	مربّع حجاجي
87	catachrèse	87	catachresis	87	مجاز اضطرار
88	catégorie	88	category	88	مقولة
89	catégorie syntaxique	89	syntactic category	89	مقولة إعرابيّة
90	causalité	90	causality	90	عِلّيّة / سببيّة
91	chaîne	91	chain	91	سلسلة
92	chaîne anaphorique	92	anaphoric chain	92	سلسلة عائديّة
93	chaîne de référence	93	reference chain	93	سلسلة إحالة
94	cible	94	target	94	هدف
95	clarté	95	clarity	95	وضوح
96	classe	96	class	96	قسم/فئة
97	code	97	code	97	شفرة
98	code linguistique	98	linguistic code	98	شفرة لغوية
99	cognitif	99	cognitive	99	عرفانيّ
100	cohérence	100	coherence/ consistency	100	انسجام

101	cohérence référentielle	101	referential coherence	101	انسجام إحالي
102	cohérence thématique	102	thematic coherence	102	انسجام غرضيّ
103	cohésion	103	cohesion	103	اتّساق
104	cohésion discursive	104	discursive cohesion	104	اتساق خطابي
105	communication	105	communication	105	تواصل
106	communication non verbale	106	non-verbal communication	106	تواصل غير لغوي
107	communication verbale	107	verbal communication	107	تواصل لغوي
108	commutation	108	commutation/ substitution	108	استبدال
109	comparaison	109	comparison	109	تشبيه
110	comparatif d'égalité	110	comparative of equality	110	مقارن التّسوية
111	compétence	111	competence	111	كفاءة
112	complement	112	complement	112	متمّم
113	compositionnalité	113	compositionality	113	تأليف
114	concept	114	concept	114	متصوّر/ مفهوم
115	conception	115	conception	115	تصوّر
116	concision	116	concision/ conciseness/ succinctness	116	اختزال
117	concomitance	117	concomitance	117	تلازم
118	condition	118	condition	118	شرط
119	condition d'appropriété contextuelle	119	contextual adequacy condition	119	شرط التلاؤم السياقيّ
120	condition d'appropriété cotextuelle/	120	contextual adequacy condition	120	شرط التلاؤم المقاليّ
121	condition de cohérence	121	coherence condition	121	شرط الانسجام
122	condition de contenu	122	content condition	122	شرط المضمون

123	condition d'emploi	123	usage condition	123	شرط الاستعمال
124	condition de satisfaction	124	satisfaction condition	124	شرط الاستيفاء
125	condition de progrès	125	progress condition	125	شرط التنامي
126	condition de félicité	126	felicity condition	126	شرط النجاح
127	condition de vérité	127	truth condition	127	شرط الصدق
128	condition descriptive	128	descriptive Condition	128	شرط وصفي
129	conditions nécessaires et suffisantes	129	necessary and sufficient conditions	129	شروط ضروريّة وكافية
130	conditionnel (Le)	130	conditional	130	شرط
131	conditionnelle contrefactuelle	131	contrefactual conditional	131	شرط امتناعي
132	configuration	132	configuration	132	تشكّل
133	confirmer	133	confirm	133	قرّر
134	confirmation	134	confirmation	134	تقرير
135	congruence (la)	135	congruence	135	ملاءمة
136	conjonction	136	conjunction	136	وصل
137	connaissances communes	137	common knowlege	137	معارف مشتركة
138	connecteur	138	connector	138	رابط
139	connecteur argumentatif	139	argumentative connector	139	رابط حجاجيّ
140	connecteur de disjonction	140	disjunction connector	140	رابط فصل
141	connecteur fermé	141	closed-system connector	141	رابط منغلق
142	connecteurs logiques	142	logical connector	142	روابط منطقيّة
143	connecteur ouvert	143	open-ended connector	143	رابط منفتح
144	connexion	144	connection	144	ارتباط
145	connexité	145	connectivity	145	ترابط

146	connotation (# denotation)	146	connotation (# denotation)	146	دلالة الالتزام(# دلالة المطابقة)
147	conséquent	147	consequent	147	المقدّم
148	constituant	148	constituent	148	مكوّن
149	constituant initiatif	149	initiating constituent	149	مكوّن استهلاليّ
150	constituant réactif	150	reactive constituent	150	مكوّن استجابيّ
151	construction/ construction	151	structure	151	بناء/ تركيب
152	constructions clivées	152	cleft constructions/ structures	152	أبنية التخصيص
153	construction d›espace	153	space construction	153	بناء الفضاء
154	construction mentale	154	mental Construction	154	بناء ذهني
155	constructions pseudo clivées	155	pseudo-cleft constructions/ structures	155	أبنية شبه التخصيص
156	construction syntaxique	156	syntactic construction structure	156	بنية تركيبية/ إعرابيّة
157	constructiviste	157	consructivist	157	بنائيّة
158	constructiviste (non -)	158	non constructivist	158	غير بنائيّة
159	contenu	159	content	159	مضمون
160	contenu Cognitif	160	cognitif Content	160	مضمون عرفاني
161	contenu communiqué	161	communicated content	161	مضمون مبلّغ
162	contenu logique	162	logical content	162	مضمون منطقي
163	contenu posé	163	assumed content	163	مضمون منطوق
164	contenu présupposé	164	presupposed content	164	مضمون مقتضى
165	contenu propositionnel	165	propositional content	165	مضمون قضوي
166	contenu sémantique	166	semantic content	166	مضمون دلالي
167	contexte	167	context	167	سياق

168	contexte discursif	168	discursif context	168	سياق خطابي
179	contexte épistémique	179	epistemic Context	179	سياق معرفي
170	contexte linguistique	170	linguistic context	170	سياق لغوي
171	contexte modal	171	modal Context	171	سياق جهيّ
172	contexte opaque	172	opaque Context	172	سياق معتّم
173	contexte pragmatique	173	pragmatic context	173	سياق تداولي
174	contexte situationnel	174	situational context	174	سياق مقامي
175	contextuel	175	contextual	175	سياقي
176	contingent	176	contingent	176	غير ضروري
177	continuité	177	continuity	177	استرسال
178	continuité thématique	178	thematic Continuity	178	استرسال غرضيّ
179	contradiction	179	contradiction	179	تناقض
180	contradiction argumentative	180	argumentative contradiction	180	تناقض حجاجي
181	contradiction logique	181	logicial contradiction	181	تناقض منطقي
182	contrainte	182	constraint	182	قيد
183	contraposition	183	contraposition	183	عكس النقيض
184	convention	184	convention	184	مواضعة
185	convention de non discutabilité/	185	unquestionability convention	185	مواضعة عدم قابلية النقاش
186	conventionnalité	186	conventionnality	186	قابلية الوضع
187	conversation	187	conversation	187	محادثة
188	conversationnaliste	188	conversationalist	188	محادثاتي / اتجاه محادثي
189	conversationnel	189	conversational	189	مُحادَثيّ
190	co-occurrence	190	co-occurrence	190	توارد
191	co-référence	191	coreference	191	تقارُن إحالي
192	co-référentiel	192	coreferencial	192	مُقارن إحاليا

D

193	décitation	193	disquotational principle	193	مبدأ التعهّد
194	déclencheur	194	trigger	194	قادح
195	décodage	195	decoding	195	فكّ الشفرة
196	défini	196	definite	196	معرفة
197	degré	197	degree	197	درجة
198	déictique	198	deictic	198	إشاري
199	déictique (référence ...)	199	deictic (reference ...)	199	إشارية (إحالة)
200	deixis	200	deixis	200	إشاريات
201	délocutif	201	delocutive (derived from an expression)	201	اقتوالي
202	délocutivité	202	capacity to be derived from an expression	202	اقتوالية
203	demonstratif (pronom)	203	demonstrative	203	اسم إشارة
204	démonstrative (référence)	204	demonstrative (reference)	204	إيمائية (إحالة)
205	dénotation (# connotation)	205	denotation(# connotation)	205	دلالة المطابقة(#دلالة الالتزام)
206	dénotation	206	denotation	206	تعيين
207	dénoté	207	denotatum, referent	207	مُعيَّن
208	désambiguïser	208	disambiguation	208	رفع اللّبس
209	descriptif	209	descriptive	209	وصفي
210	description complète	210	complete (full) description	210	وصف تام
211	description définie	211	definite description, expression	211	وصف محدّد
212	Description incomplète	212	incomplete description	212	وصف ناقص
213	description indéfinie	213	indefinite description	213	وصف غير محدّد

214	description présuppositionnelle	214	presuppositional description	214	وصف اقتضائي
215	description sémantique	215	semantic description	215	وصف دلالي
216	désignateur	216	designator	216	مُعيِّن
217	désignateur rigide	217	rigid designator	217	مُعيِّن صارم
218	désignation	218	label	218	تعيين
219	détachable	219	detachable	219	قابلة للانفصال
220	déterminant	220	determiner	220	أداة التعيين
221	détermination	221	determination, determiner relations	221	تعيين/ تحديد
222	dialogue	222	dialogue, interlocution	222	حوار
223	dialogique	223	dialogic(al)	223	حواريّ
224	différence sémantique	224	semantic difference	224	فارق دلالي
225	discours	225	discourse, speech	225	خطاب
226	discours narratif	226	narrative discourse	226	خطاب سردي
227	discours rapporté	227	reported speech	227	خطاب محكي
228	disjonction	228	disjunction	228	فصل
229	distinction	229	distinctiveness	229	تمييز

E

230	énoncé	230	utterance	230	قول
231	environnement cognitif mutuel	231	mutual cognitive environment	231	محيط عرفانيّ مشترك
232	équivalent	232	equivalent	232	مكافئ
233	espace	233	space	233	فضاء - فضاءات
234	espace de l'univers raconté	234	space of the told universe	234	فضاء الكون المرويّ
235	espace - enfant	235	son space	235	الفضاء الابن
236	espace hypothétique	236	space hypothetical	236	الفضاء الافتراضي
237	espace mental	237	mental space	237	الفضاء الذهنيّ
238	espace parcours	238	path space / trajectory space	238	فضاء المسار

239	espace - parent	239	father space	239	الفضاء القرين
240	état de fait	240	state fact (of affairs)	240	واقع الحال / الأمر الواقع
241	évaluation	241	evaluation	241	تقويم
242	événement(s)	242	event(s)	242	حدث - أحداث
243	éventualité positive	243	positive eventuality	243	احتمال موجب
244	exclamation	244	exclamation	244	تعجّب
245	expérience	245	experience	245	تجربة
246	expert	246	expert	246	خبير
247	explicite	247	explicit	247	صريح
248	explicitation	248	explicitation	248	تصريح
249	expression	249	expression	249	عبارة / تعبير
250	expression définie	250	definite expression	250	تعبير محدّد
251	expression déictique	251	deictic expression	251	تعبير إشاري
252	expression démonstrative	252	demonstrative expression	252	تعبير إيمائي
253	expression indéfinie	253	indefinite expression	253	تعبير غير محدّد
254	expression linguistique	254	linguistic expression	254	عبارة لغويّة
255	expression nominale	255	nominal expression	255	تعبير اسمي
256	expression possessive	256	posessive expression	256	التعبير الدالّ على الملكيّة
257	expression référentielle	257	referential expression / referring expression	257	التعبير الإحاليّ / عبارة إحاليّة
258	extensif	258	broad, extended	258	توسّعيّ
259	extension	259	extension	259	توسّع / توسعة
260	extension (# intension)	260	extension (# intension)	260	ما صدق (# مفهوم)
261	extralinguistique	261	extralinguistic	261	غير لغوي

F

262	fabuliste	262	fabulist	262	راوي الحكايات العجيبة

263	facteur(s)	263	factor(s)	263	عامل – عوامل
264	factif (verbe)	264	Factitive verb	264	فعل يقين
265	faisceau de descriptions définies	265	bundle of definite descriptions	265	حُزمة الأوصاف المحدّدة
266	faits de discours	266	discourse facts	266	وقائع خطاب
267	faits sémantiques primaires	267	primary semantic facts	267	وقائع دلالية أوّلية
268	faux	268	false	268	كاذب
269	fausseté	269	falsity	269	كذب
270	fiction	270	fiction	270	قصة / تخييل
271	fiction principale	271	main fiction	271	قصّة رئيسيّة
272	fiction secondaire	272	secondary fiction	272	قصّة ثانويّة
273	figure(s)	273	figure(s)	273	وجه مجازيّ – وجوه مجازيّة
274	figure de mot	274	trope	274	مجاز جار في كلمة
275	figure de signification	275	trope	275	وجوه معنويّة
276	figuré	276	figurative	276	مجازيّ
277	filtre	277	filter	277	مصفاة
278	fixation	278	fixation	278	تحديد
279	flou	279	fuzzy	279	ضبابي
280	focal	280	focal	280	تبئيري
281	focus	281	focus	281	بؤرة
282	fond	282	core / depth	282	عمق
283	fonds commun	283	common core	283	خلفيّة مشتركة
284	fonction	284	function	284	وظيفة – دالّة
285	fonction désignative	285	denotational function	285	وظيفة تعيينيّة
286	fonction discursive	286	discourse function	286	وظيفة خطابية
287	fonction pragmatique	287	pragmatic function	287	وظيفة تداوليّة
288	fonction référentielle	288	referential function	288	وظيفة إحاليّة

289	fonction de représentation	289	representative function	289	وظيفة تمثيل
290	fonction de rôle	290	role function	290	وظيفة الدور
291	force illocutionnaire	291	illocutionary force	291	قوّة مضمنة في القول
292	formaliste	292	formalist	292	شكلاني
293	forme	293	form	293	شكل / صورة
294	forme canonique	294	canonical form	294	شكل أساسي
295	forme clivée	295	cleft form	295	أبنية التخصيص
296	forme logique	296	logical form	296	صورة منطقيّة
297	formel	297	formal	297	شكلي
298	formule	298	formula	298	عبارة جبرية / صيغة
299	frontal	299	frontal	299	صدارة - تصدّر
300	frontale (Position --)	300	frontal (Position --)	300	صدر
301	futur	301	future	301	المستقبل
302	futur antérieur	302	future perfect	302	مستقبل الماضي

G

303	geste	303	gesture	303	إشارة حسّيّة
304	glissement	304	shift	304	انزلاق
305	graduation homologue d'une échelle argumentative	305	homologous gradation of an argumentative scale	305	التدرج المتجانس لسلم حجاجي
306	grammaire générative	306	generative grammar	306	نحو توليدي
307	grammaticalité (la)	307	grammaticality	307	النحويّة
308	groupe nominal	308	nominal group / nominal phrase	308	مركّب اسمي

H

309	histoire	309	history	309	حكاية
310	hyponyme	310	hyponym	310	مُنضو
311	hyponymie	311	hyponymy	311	انضواء

312	hypothèse (s)	312	assumption(s) / hypothesis, hypotheses	312	فرضيّة – فرضيات
313	hypothèse contextuelle	313	contextual assumption	313	فرضيّة سياقيّة
314	hypothèse d'arrière-plan	314	background assumption	314	فرضيّة خلفيّة
315	hypothèse implicative	315	implicative assumption	315	فرضيّة استلزامية
316	hypothèses mutuellement manifestes	316	mutually manifest assumptions	316	فرضيات بيّنة عند المتخاطبيْن
317	hypothético-déductif	317	hypothetico-deductive	317	فرْضي استنتاجي

I

318	identification	318	identification	318	تعيين
319	identification (processus d-)	319	identification (process of-)	319	عمليّة التعيين
320	identifier	320	identifiy	320	عيّن
321	identique	321	Identical	321	مطابق
322	identité à travers les mondes possibles	322	Identity throughout the possible worlds	322	التّطابق عبر العوالم الممكنة
323	idiolecte	323	idiolect	323	لسان فردي
324	idiomes	324	idioms	324	عبارات مسكوكة/ مسكوكات
325	illocutionnaire	325	illocutionary	325	متضمن في القول
326	imparfait	326	imperfect tense	326	الماضي المستمرّ
327	implication(s)	327	implication(s)	327	استلزام – استلزامات
328	implication logique	328	logical implication	328	استلزام منطقي
329	implication sémantique	329	semantic entailment	329	استلزام دلالي
330	implication scalaire	330	scalar implication	330	استلزام درجيّ
331	implicature	331	implicature	331	استلزام خطابيّ
332	implicature scalaire	332	scalar implicature	332	استلزام خطابيّ درجي

333	implicature actuelle	333	actual implicature	333	استلزام خِطابيّ حاصل
334	implicature clausale	334	clausal implicature	334	استلزام خِطابيّ من جملة صغرى
335	implicature conventionnelle	335	conventional implicature	335	استلزام خِطابيّ وضعيّ
336	implicature conversationnelle	336	conversational implicature	336	استلزام خِطابيّ مُحادثيّ
337	implicature conversationnelle généralisée	337	generalized conversational implicature	337	استلزام خِطابيّ محادثيّ معمّم
338	implicature conversationnelle particulière	338	particular conversational implicature	338	استلزام خِطابيّ محادثيّ مخصّص
339	implicature figée	339	fossilized implicature	339	استلزام خِطابيّ متكلّس
340	implicature généralisée	340	generalized implicature	340	استلزام خِطابيّ معمّم
341	implicature informative	341	informative implicature	341	استلزام خِطابيّ « » (إبلاغي)
342	implicature lexicale	342	lexical implicature	342	استلزام خِطابيّ معجمي
343	implicature non conventionnelle	343	non-conventional implicature	343	استلزام خِطابيّ غير وضعيّ
344	implicature non conversationnelle	344	non- conversational implicature	344	استلزام خِطابيّ غير محادثيّ
345	implicature potentielle	345	potential implicature	345	استلزام خِطابيّ محتمل
346	implicature qualitative	346	qualitative implicature	346	استلزام خِطابيّ نوعي
347	implicature Q (quantitative)	347	q (quantitative) implicature	347	استلزام خِطابيّ ك (كمّي)
348	implicature Q/M	348	q/M implicature	348	استلزام خطابيّ « ك/ ف» (كمّي كيفي)
349	implicature quantitative généralisée	349	generalized quantitative implicature	349	استلزام خِطابيّ كمي معمّم
350	implicite/ implicitation	350	implicit/implicature	350	ضمني/تضمين

351	impliciter	351	implicate	351	ضمّن استلزاما خطابيًا
352	implicité (sens --)	352	implicated (meaning)	352	معنى مضمّن
353	impliquer	353	imply	353	استلزم
354	incise	354	parenthetical clause	354	جملة معترضة
355	inclusion	355	inclusion	355	تضمّن
356	indéfini	356	indefinite	356	نكرة
357	indétermination	357	indeterminacy / vagueness	357	إطلاق / عدم تحديد
358	indexicalité	358	indexicality	358	الإشاريّة
359	indexicaux (les)	359	deictics / indexicals	359	المشيرات
360	indicateur	360	marker	360	مؤشر
361	indicateur (quasi-)	361	marker (quasi-)	361	شبه مؤشر
362	indication	362	indication	362	إشارة
363	indice	363	index	363	قرينة
364	inférence	364	inference	364	استدلال
365	inférence actuelle	365	actual inference	365	استدلال حاصل
366	inférence déductive	366	deductive inference	366	استدلال استنتاجي / استنباطيّ
367	inférence logique	367	logical inference	367	استدلال منطقي
368	inférence potentielle	368	potential inference	368	استدلال محتمل
369	inférence pragmatique	369	pragmatic inference	369	استدلال تداولي
370	inférence sémantique	370	semantic inference	370	استدلال دلالي
371	informativité	371	informativeness / informativity	371	إبلاغيّة
372	information	372	information	372	خبر / معلومة
373	information donnée	373	given information	373	خبر حاصل
374	information focale	374	focal information	374	خبر تبئيريّ
375	information non focale	375	non-focal information	375	خبر غير تبئيريّ
376	information nouvelle	376	new information	376	خبرجديد
377	instruction	377	instruction	377	تعليمات

378	insulte	378	insult	378	شتيمة
379	intension (# extension)	379	intension (# extension)	379	مفهوم(# ماصدق)
380	intention	380	intention	380	قصد
381	intention du locuteur	381	speaker intention	381	قصد المتكلّم
382	intention référentielle	382	referential intention	382	قصد إحالي
383	intentionné	383	intentioned	383	مقصود / معنيّ
384	interaction	384	interaction	384	تعامل
385	interaction verbale	385	verbal exchange / verbal interaction	385	تعامل لغوي
386	interactionnel	386	interactional	386	تعاملي
387	interactionniste	387	interactionist	387	تعاملي
388	interlocuteur	388	interlocutor / hearer	388	مخاطب
389	interlocuteurs	389	hearer and speaker	389	متخاطبان
390	interpellation	390	call	390	نداء
391	interprétatif	391	interpretative	391	تأويليّ
392	interprétation	392	interpretation	392	تأويل
393	interprétation complète	393	complete interpretation	393	تأويل تام
394	interprétation linguistique	394	linguistic interpretation	394	تأويل لغوي
395	interprétation restrictive	395	restrictive interpretation	395	تأويل مقيّد
396	interprétation non-restrictive	396	non- restrictive interpretation	396	تأويل غير مقيّد
397	interprétation partielle	397	partial interpretation	397	تأويل جزئي
398	interprétation sémantique	398	semantic interpretation	398	تأويل دلالي
399	interprétation stéréotypée	399	stereotyped interpretation	399	تأويل مقولب/ منمّط
400	interprétation universelle	400	universal interpretation	400	تأويل كلي

401	intersubstituabilité	401	intersubstitutability	401	قابليّة التّعويض
402	intervalle	402	interval	402	مجال/حيّز
403	intervalle (sous --)	403	sub-interval	403	مجال فرعيّ
404	intervention	404	move	404	مداخلة/ تدخّل
405	intonation	405	intonation	405	تنغيم
406	intonationnel	406	intonational	406	تنغيمي
407	intra-intervention	407	intra-move	407	بين المداخلات / التدخّلات
408	introducteur d›espace	408	space presentative	408	العنصر الباني للفضاء
409	intuition	409	intuition	409	حدس
410	invention	410	invention	410	اختراع
411	ironie	411	irony	411	سخريّة
412	ironie (auto-)	412	self-irony	412	سخرية ذاتية
413	irréel	413	counter-factual	413	لا واقعي

J

K

L

414	langue	414	language	414	لسان
415	langues naturelles	415	natural language	415	ألسنة طبيعيّة
416	lecture ascendante	416	ascending reading	416	قراءة تصاعدية
417	lexical (sens -)	417	lexical meaning	417	معنى معجمي
418	lexique	418	lexicon	418	معجم
419	lieux communs d'Aristote	419	commonplaces of Aristotle	419	المواضع المشتركة عند أرسطو
420	litote	420	litotes	420	تلطيف
421	littéral	421	literal	421	حرفيّ
422	littéral (non --)	422	non-literal	422	غير حرفيّ
423	littéralité	423	literariness	423	الحرفيّة
424	locatif	424	location / allocative,	424	موضعيّ
425	locative (Saillance --)	425	locational salience	425	بروز موضعيّ
426	locuteur	426	locutor, speaker	426	متكلّم

427	locution	427	expression	427	عبارة - تعبير
428	logiciste	428	logicist	428	ذو منزع منطقي
429	logique	429	logic	429	منطق - منطقيّ
430	logique intensionnelle	430	intensional logic	430	منطق مفهوميّ
431	logique intentionnelle	431	intentional logic	431	منطق قصدي
432	logique modale	432	logic (modal logic)	432	المنطق الجهيّ
433	loi d'abaissement	433	lowering law	433	قانون التخفيض
434	loi d'anti-tautologie	434	anti-tautological law	434	قانون منع تحصيل الحاصل
435	loi de consistance logique	435	logical consistency law	435	قانون التماسك المنطقيّ
436	loi de discours	436	maxim of conversation	436	قانون الخطاب
437	loi d'économie de détermination	437	law of determination economy	437	قانون اقتصاد التعيين
438	loi d'enchaînement	438	sequencing principle	438	قانون التعقيب
439	loi d'exhaustivité	439	maxim of quantity	439	قانون الشمول
440	de faiblesse loi	440	weakness principle	440	قانون الضعف
441	loi d'inversion argumentative	441	principle of argumentative inversion	441	قانون العكس الحجاجي
442	loi de litote	442	principle of informativeness	442	قانون التلطيف
443	loi de négation	443	negation principle	443	قانون النفي

M

444	malformation	444	malformation	444	اختلال
445	malformation lexicale	445	lexical malformation	445	اختلال معجميّ
446	marque	446	mark	446	أمارة / سمة
447	marque temporelle	447	tense marker	447	أمارة زمنيّة
448	marqueur	448	marker	448	واسم لغويّ

449	marqueur d'accessibilité moyenne	449	middle accessibility marker	449	واسم لغويّ ذو درجة نفاذ متوسطة
450	marqueur de faible accessibilité	450	low accessibility marker	450	واسم لغويّ ذو درجة نفاذ ضعيفة
451	marqueur de haute accessibilité	451	high accessibility marker	451	واسم لغويّ ذو درجة نفاذ عالية
452	marqueurs linguistiques	452	linguistic markers	452	واسمات لسانية
453	maxime	453	maxim	453	حكمة
454	maximes conversationnelles	454	conversational maxim	454	حكم محادثيّة
455	maxime de manière	455	maxim of manner	455	حكمة الكيف
456	maxime de maximisation	456	maxim of maximization	456	حكمة التكثير
457	maxime de minimisation	457	maxim minimization	457	حكمة التقليل
458	maxime de pertinence	458	maxim of relevance	458	حكمة المناسبة
459	maxime de qualité	459	maxim of quality	459	حكمة النوع
460	maxime de quantité	460	maxim of quantity	460	حكمة الكمّ
461	maxime de relation	461	maxim of relation	461	حكمة العلاقة
462	maxime de relativité	462	maxim of relativity	462	حكمة النسبيّة
463	maxime de véridicité	463	maxim of quality	463	حكمة الصدق
464	maxime du locuteur	464	speaker's maxim	464	حكمة المتكلّم
465	maximes non conventionnelles	465	non-conventional maxims	465	حكم غير وضعيّة
466	mention	466	mention	466	ذكر
467	métalangage du sémanticien	467	semanticist metalanguage	467	ميتالغة عالم الدّلالة
468	métalinguistique	468	metalinguistic	468	ميتالغوي
469	métaphore	469	metaphor	469	استعارة
470	méta-règle (s)	470	metarule(s)	470	ميتا قاعدة - ميتا قواعد

471	métonymie	471	metonymy	471	مجاز مرسل
472	minimalisme	472	minimalism	472	أدنويّة
473	modalité	473	modality	473	جهة
474	modalisé	474	modalized	474	مُوَجَّه
475	mode	475	mood	475	صيغة / نمط
476	modèle	476	model	476	منوال
477	modèle cognitif idéalisé	477	idealised cognitive model = ICM	477	المنوال العرفاني المؤمثل (م ع م)
478	modèle de l'inférence	478	inference model	478	منوال الاستدلال
479	modèle du code	479	code model	479	منوال الشّفرة
480	monde possible	480	possible world	480	عالم ممكن
481	monologique	481	monologic(al)	481	حواري داخليّ
482	morphème	482	morpheme	482	صيغم / لفظم
483	multidimensionnel	483	multidimensional	483	متعدد الأبعاد
484	multiplicité	484	multiplicity	484	تعدّد

N

485	narration	485	narration	485	سرد
486	narrateur	486	narrator	486	سارد - راو
487	nécessaire	487	necessary	487	ضروريّ / واجب
488	nécessité	488	necessity	488	ضرورة
489	négation	489	negation	489	نفي
490	négation contradictoire	490	contradictory negation	490	نفي متضاد
491	négation descriptive	491	descriptive negation	491	نفي وصفي
492	négation descriptive vériconditionnelle	492	truth-conditional descriptive negation	492	نفي وصفي صدقيّ
493	négation externe	493	external negation	493	نفي خارجي
494	négation interne	494	internal negation	494	نفي داخلي
495	négation linguistique	495	linguistic negation	495	نفي لغوي

496	négation marquée	496	marked negation	496	نفي موسوم
497	négation métalinguistique	497	metalinguistic negation	497	نفي ميتا لغوي
498	négation métalinguistique non véricondititionnelle	498	non- truth-conditional metalinguistic negation	498	نفي ميتا لغوي غير صدقيّ
499	négation non marquée	499	unmarked negation	499	نفي غير موسوم.
500	négation ordinaire	500	ordinary negation	500	نفي عادي
501	negation polémique	501	metalinguistic negation	501	نفي جدالي
502	neutre	502	neutral	502	محايد
503	nom ordinaire	503	ordinary noun	503	اسم عادي
504	nom propre	504	proper name	504	الاسم العلم
505	norme	505	norm	505	معيار
506	notion	506	notion	506	مفهوم

O

507	objet	507	object	507	موضوع / شيء
508	occurrences	508	occurrences	508	مواطن الذكر
509	opacité propositionnelle	509	propositional opacity	509	غموض قضوي
510	opacité référentielle	510	referential opacity	510	غموض إحالي
511	opaque	511	opaque	511	غامض
512	opérateur	512	operator	512	عامل
513	opérateurs argumentatifs	513	argumentative operators	513	عوامل حجاجيّة
514	opérateur modal	514	modal operator	514	عامل جهيّ
515	oppositif	515	oppositive	515	تقابلي
516	ordre	516	order	516	ترتيب/درجة
517	ordre scalaire	517	scalar order	517	ترتيب درجي
518	ordre temporel	518	chronological order	518	تريب زمنيّ
519	organisation	519	organization	519	انتظام
520	orientation argumentative	520	argumentative orientation	520	توجيه حجاجي

521	orientation négative	521	negative orientation	521	وجهة سالبة
522	ornements	522	ornements	522	محسّنات
523	ostensif	523	ostensive	523	إشاريّ
524	oxymoron(s)	524	oxymoron(s)	524	طباق - طباقات

P

525	paradigme	525	paradigm	525	جدول
526	paradoxe	526	paradox	526	مفارقة
527	paradoxysme	527	paradoxysm	527	مقابلة
528	paramètre	528	parameter	528	مقياس
529	paraphrasable	529	paraphrasable	529	قول قابل للشرح
530	paraphrase	530	paraphrase	530	قول شارح
531	parcours	531	path, trajectory	531	مسار
532	parole	532	parole, speech	532	كلام
533	particularité(s)	533	particularity(ies)	533	خاصّية - خاصّيات
534	passé	534	past tense	534	الماضي
535	passé composé	535	present perfect	535	الماضي المركّب
536	passé simple	536	preterite	536	الماضي البسيط
537	passif	537	passive	537	مبني للمجهول
538	performance	538	performance	538	إنشاء
539	performatif	539	performative	539	إنشائي
540	performativité	540	performativity	540	إنشائية
541	périphérique (système)	541	peripheral (system)	541	طرفي(نظام)
542	personne	542	person	542	شخص
543	personne (première)	543	first person	543	الشخص الأول/ المتكلم
544	personne (deuxième)	544	second person	544	الشخص الثاني/ المخاطب
545	personne (troisième)	545	third person	545	الشخص الثالث/الغائب
546	personne subjective	546	subjective person	546	الشخص الذاتي
547	personne non subjective	547	non-subjective person	547	الشخص غير الذاتي

548	personne transcendantale	548	transcendental person	548	الشخص المفارق
549	perspective du locuteur	549	speaker's perspective	549	منظورالمتكلم
550	perspective de locution	550	locution perspective	550	وجهة تعبير أو تكلّم
551	pertinence	551	relevance	551	مناسبة/ إفادة
552	pertinent	552	distinctive / pertinent / relevant	552	مفيد
553	philosophie analytique	553	analatycal philosophy	553	فلسفة تحليليّة
554	phonologie	554	phonology	554	صوتميّة
555	phonologique	555	phonological	555	صوتميّ
556	phrase	556	sentence	556	جملة
557	phrase affirmative	557	affirmative sentence	557	جملة إثباتية
558	phrase assertive	558	declarative sentence	558	جملة إخبارية
559	phrase complétive	559	complement sentence	559	جملة متمّمة
560	phrase complexe	560	complex sentence, compound sentence	560	جملة مركبة
561	phrase conditionnelle	561	conditional sentence	561	جملة شرطية
562	phrase déclarative	562	declarative sentence	562	جملة خبريّة
563	phrase enchâssée	563	embedded sentence	563	جملة مضمّنة
564	phrase stative	564	stative sentence	564	جملة معبّرة عن هيئة
565	physiologique	565	physiological	565	فيزيولوجي
566	plan d'énonciation	566	enunciation plan	566	مستوى القول
567	plurilinguisme	567	plurilinguism	567	تعدد لساني
568	plus-que-parfait	568	past perfect	568	الماضي المنقطع
569	point de parole	569	moment of utterance	569	لحظة التكلّم
570	point de vue	570	point of view, viewpoint	570	وجهة نظر- زاوية نظر
571	point de vue mixte	571	mixed viewpoint	571	وجهة نظر مشتركة
572	polémique	572	polemic	572	جدالي
573	polyphonie	573	polyphony	573	تعدد الاصوات

574	pontage inférentiel	574	inferential bridging	574	تجسير استدلالي
575	portée	575	scope	575	مدى / حيّز
576	portée étroite	576	narrow scope	576	مدى ضيّق
577	portée large	577	wide scope	577	مدى واسع
578	posé/présupposé	578	asserted,assumed......../ presupposed	578	منطوق/مقتضى
579	position	579	position	579	موقع
580	position frontale	580	frontal position	580	موقع صدارة
581	Présupposé	581	presupposed	581	مقتضى
582	présupposition	582	presupposition	582	اقتضاء

Q

583	quantifieur, quantificateur	583	quantifier	583	سور

R

584	rang(fonction)	584	level (fonction)	584	مستوى
585	Réciproque	585	reciprocal	585	متبادل
586	récit	586	narrative	586	سرد
587	récurrence	587	recurrence	587	تكرار
588	récursive(s)	588	recursive	588	قابلة للتكرار
589	redondance	589	redundancy	589	إطناب
590	référence	590	reference	590	إحالة
591	référence déictique	591	situational reference	591	إحالة إشاريّة
592	référence du locuteur	592	speaker reference	592	إحالة المتكلم
593	référence sémantique	593	semantic reference	593	إحالة دلاليّة
594	référent	594	referent	594	مرجع / محال عليه
595	référent (Le «bon»)	595	valid referent	595	مرجع (« مناسب»)
596	référentiel	596	referential	596	مرجعي / إحالي
597	réfutation	597	refutation	597	دحض/تبكيت
598	règle(s)	598	rule	598	قاعدة - قواعد
599	rhème (≠ thème)	599	topic ≠ comment	599	متحدث به ≠ متحدث عنه
600	reprise	600	repetition	600	عودة الذكر/ردّ

601	rétrospectif	601	retrospective	601	استرجاعي

S

602	saillance	602	salience	602	بروز
603	saillance locative	603	locational salience	603	بروز موضعيّ
604	saillance situationnelle	604	situational salience	604	بروز مقاميّ
605	satisfaction	605	satisfaction	605	نجاح
606	saturation	606	saturation	606	تشبع / إشباع
607	savoir mutuel	607	mutual knowledge	607	معرفة مشتركة
608	scalaire	608	gradable / scalar	608	دَرجي
609	scalarité	609	scalarity	609	درجية
610	scalarité argumentative	610	argumentative scalarity	610	دَرَجية حجاجية
611	scénario	611	scenario	611	سيناريو
612	script	612	script	612	سكريبت / خطاطة
613	sémantique	613	Semantics / semantic	613	علم الدلالة / دلالي
614	sémantique cognitive	614	cognitive semantics	614	دلالة عرفانية
615	sémantique de lénoncé	615	utterance semantics	615	دلالة القول
616	sémantique formelle	616	formal semantics	616	علم دلالة شكلي / صوري/ دلالة صوريّة
617	sens	617	meaning	617	معنى
618	sens conventionnel	618	conventional meaning	618	معنى وضعيّ
619	sens de l'énonciation du locuteur	619	meaning of the speaker›s enunciation	619	معنى قول المتكلم
620	sens implicité	620	implicated meaning	620	معنى مُضمَّن
621	sens lexical	621	lexical meaning	621	معنى معجمي
622	sens littéral	622	literal meaning	622	معنى حرفي
623	sens pragmatique	623	pragmatic meaning	623	معنى تداولي

624	sens primitif	624	primitive meaning	624	معنى أوّلي
625	sens vériconditionnel	625	truth-conditional meaning	625	معنى صدقيّ
626	séquence (s)	626	sequence (s)	626	مقطع - مقاطع / مقطوعة - مقطوعات
627	séquentiel	627	consecutive, sequential	627	تعاقبي
628	signification	628	signification, meaning	628	دلالة
629	signification de la phrase	629	sentence meaning	629	دلالة الجملة
630	signification épistémique	630	epistemic meaning	630	دلالة معرفيّة
631	signification lexicale	631	lexical meaning	631	دلالة معجميّة
632	signification métaphysique	632	metaphysical meaning	632	دلالة ميتافيزيقيّة
633	signification non restrictive	633	non- restrictive meaning	633	دلالة غير مقيّدة
634	similitude	634	similarity	634	تماثل
635	sincérité	635	sincerity	635	صدق
636	situation	636	situation	636	مقام
637	situation contrefactuelle	637	counter(-)factual situation	637	مقام مخالف للواقع
638	situation de communication	638	communicative situation / speech situation	638	مقام التواصل
639	situation de discours	639	discourse situation	639	مقام الخطاب
640	situation d'énonciation	640	situation of enunciation	640	مقام القول
641	situation dialogique	641	dialogue situation / dialogical situation	641	مقام حواريّ
642	situation monologique	642	monologue situation / monological situation	642	مقام حواري داخليّ

643	situation possible	643	possible situation	643	مقام ممكن
644	situationnel	644	situational	644	مقامي
645	sous-entendu	645	implication	645	تلميح
646	spécificité (s)	646	specificity	646	ميزة - ميزات
647	statif	647	stative	647	دال على هيئة / معبّر عن هيئة
648	statif (Phrase --)	648	stative (sentence --)	648	جملة معبّرة عن هيئة
649	stéréotype	649	cliché	649	قالب - نمط
650	stéréotypé	650	stereotyped	650	مقولب - منمّط
651	stipulé (monde --)	651	stipulated (world)	651	عالم افتراضي
652	stratégie	652	Strategy	652	استراتيجيا
653	structuralisme	653	structuralism	653	بنيوية
654	structuraliste	654	structuralist	654	بنيوي
655	style	655	style	655	أسلوب
656	style direct	656	direct speech	656	أسلوب مباشر
657	style indirect	657	indirect speech	657	أسلوب غير مباشر
658	style indirect libre	658	free indirect speech	658	أسلوب غير مباشر حرّ
659	stylistique	659	stylistic	659	أسلوبي
660	subjectivité	660	subjectivity	660	ذاتية
661	subjectivité (expression de la-)	661	subjectivity expression	661	تعبيردال على الذاتيّة
662	subordination	662	subordination	662	إتباع
663	subordonnée	663	dependent	663	تابع
664	substitution	664	substitution	664	تعويض
665	substitution lexicale	665	lexical substitution	665	تعويض معجميّ
666	succès	666	felicity	666	نجاح
667	successivité	667	successivity / sequentiality	667	تعاقب - تعاقبيّ
668	sui-référentiel	668	self-referential	668	إحالة ذاتيّة
669	suite	669	suite	669	متتالية
670	sujet	670	subject	670	ذات
671	sujet (≠ Prédicat)	671	subject (≠ Predicate)	671	مسند إليه ≠ مسند
672	sujet de conscience	672	subject of consciousness	672	ذات الوعي

673	sujet parlant	673	speaker	673	ذات متكلمة

T

674	temporalité	674	temporality	674	الزمنيّة
675	temporel	675	temporal	675	زمنيّ
676	temps	676	time / tense	676	زمن
677	temps verbal	677	verbal tense	677	زمن الفعل
678	terme	678	element / term	678	لفظ / حد
679	terme déictique	679	deictic term	679	لفظ إشاري
680	terme référentiel	680	referential term	680	لفظ إحالي
681	terminologie	681	terminology	681	مصطلحيّة
682	textuel	682	textual	682	نصّي
683	thématique	683	thematic	683	غرضيّ
684	thème	684	theme	684	غرض
685	thème (≠ propos)	685	theme ≠ comment	685	متحدّث عنه ≠ حديث
686	théorie	686	theory	686	نظريّة - نظريات
687	théorie de l'ambiguité	687	ambiguity theory	687	نظرية اللّبس
688	théorie de l'argumentation	688	argumentation theory	688	نظرية الحجاج
689	théorie de la connaissance commune	689	commun ground theory / mutual knowledge theory/ shared knowledge theory	689	نظرية المعرفة المشتركة
690	théorie de la forme (gestalthéorie)	690	theory of form	690	النظرية الجشتالتيّة
691	théorie de la pertinence	691	relevance theory	691	نظريّة المناسبة
692	théorie des actes de langage	692	speech act theory	692	نظريّة الأعمال اللّغويّة
693	théorie des descriptions définies	693	definite description theory	693	نظرية الأوصاف المحدّدة
694	théories des espaces mentaux	694	theory of mental spaces	694	نظريّة الفضاءات الذّهنيّة

695	théorie des mondes possibles	695	possible worlds theory	695	نظريّة العوالم الممكنة
696	théorie du prototype	696	prototype theory	696	نظرية الطّراز
697	théorie de l'univocité	697	theory of univocity	697	نظريّة أحاديّ الدلالة
698	thèse	698	thesis	698	أطروحة
699	thèse de la chaine causale	699	thesis of causal chain	699	أطروحة السلسلة السببيّة
700	topicalisation	700	topicalization	700	تصدير
701	topique (≠ commentaire)	701	topic ≠ comment	701	صدر ≠ تعليق
702	topoï (les)	702	topoï	702	مواضع
703	tradition	703	tradition	703	سنّة / تقليد
704	trajet interprétatif	704	Interpretive path, trajectory	704	مسار تأويليّ
705	transformation interrogative	705	Interrogative transformation	705	تحويل استفهامي
706	transparence	706	tranparency	706	شفافية
707	transparence (-- propositionnelle)	707	propositional tranparency	707	شفافية قضويّة
708	transparence (-- référentielle)	708	Referential tranparency	708	شفافية إحاليّة
709	trope	709	trope	709	مجاز

U

710	unicité du sujet parlant	710	uniqueness of Adresser / locutor/ sender/ speaker/ transmitter	710	وحدة الذات المتكلمة
711	unité lexicale	711	lexeme / lexical item	711	وحدة معجمية
712	univocité	712	univocity	712	أحاديّة الدلالة
713	univoque	713	univocal	713	أحاديّ الدلالة
714	usage	714	usage	714	استعمال

V

715	vague (adj)	715	vague /indeterminate	715	مبهم
716	vague (n.m)	716	vagueness	716	إبهام
717	valeur	717	value	717	قيمة
718	valeur argumentative	718	argumentative value	718	قيمة حجاجية
719	valeur aspectuelle inchoative	719	inchoative aspect	719	قيمة الشروع المظهرية
720	valeur de vérité	720	truth value	720	قيمة الصدق
721	valeur de vérité des énoncés	721	truth value of utterance	721	قيمة صدق الأقوال
722	valeur informative	722	informative value	722	قيمة إبلاغيّة
723	valeur neutre	723	neutral value	723	قيمة محايدة
724	valeur positive	724	positive value	724	قيمة إيجابيّة
725	valeur référentielle (des énoncés)	725	referential value	725	قيمة الأقوال الإحالية
726	valeur restrictive	726	restrictive value	726	قيمة تقييدية
727	valeur sémantique fondamentale	727	basic Semantic value	727	قيمة دلاليّة أساسيّة
728	variationniste	728	variationist	728	تنوّعي
729	verbe d'attitude propositionnelle	729	verb of propositional attitude	729	فعل دالّ على موقف قضويّ
730	verbe factif	730	factive verb	730	فعل يقين
731	véríconditionnel	731	truth-conditional	731	صدقيّ
732	véridicité	732	truthfulness	732	صدق
733	vérité contingente	733	contingent truth	733	حقيقة غير ضروري
734	vérité nécessaire	734	necessary truth	734	حقيقة ضروريّة

Z

735	zeugme	735	zeugma	735	عطف غير المتناسبين

المدخل العربي للمصطلحات

المدخل الإنغليزي للمصطلحات

الفهرس العام

الفصل 1:

الفصل 2:

الفصل 3:

التأويل الصدقيّ للأقوال: الصورة المنطقيّة مقابل الشكل القضويّ، التشفير والاستدلال (آن ريبول)

الفصل 4:

الفصل 6:

الفصل 7:

الفصل 8:

الفصل 10:

الفصل 11:

الفصل 12:

الفصل 13:

الفصل 14:

الفصل 15:

الفصل 16:

الفصل 18:

الخاتمة

الإنجاز الفني
المركز الوطني للترجمة – تونس

الطباعـــة:
أوربيس للطباعة
1، نهج العربيّة السعوديّة ـ 1002، تونس
الهاتف: 229 280 71 (216+) - الفاكس: 231 280 71 (216+)
البريد الالكتروني: orbis@gnet.tn

DICTIONNAIRE ENCYCLOPÉDIQUE DE PRAGMATIQUE

JACQUES MOESCHLER ET ANNE REBOUL

Traduction arabe coordonnée par

EZZEDINE MAJDOUB

9 789973 084293

65 د.ت.
65 دولار أو ما يعادلها